

فتح الباري

بشرح صحيح البخاري

تأليف

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

أشرف على تحقيق الكتاب وراجعه

شعيب الأرنؤوط عادل مرشد

حقق هذا الجزء وخرجه وعلق عليه

عادل مرشد سليم عامر

شارك في تخريج نصوصه

هيثم عبد الغفور

الجزء الرابع عشر

الرسالة العالمية


بسم الله الرحمن الرحيم

فتح الباري

بشرح صحيح البخاري

١٤

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ



الطبعة الأولى
١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م

دار الرسالة العالمية

شركة الرسالة العالمية م.م.
Al-Resalah Al-A'lamiah m.
Publishers

الإدارة العامة
Head Office

دمشق - الحجاز
شارع مسلم البارودي
بناء خولي و صلاحي

 2625
(963)11-2212773
(963)11-2234305

الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

info@resalahonline.com
http://www.resalahonline.com

فرع بيروت
BEIRUT/LEBANON
TELEFAX: 815112- 319039- 818615
P.O. BOX:117460



[تتمة كتاب التفسير]

٢٤ - سورة النّور

٤٤٦/٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [٤٣]: من بينِ أضْعافِ السَّحابِ.

﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ [٤٣]: وهو الضِّياءُ.

﴿مُذْعِنِينَ﴾ [٤٩]: يقال للمُسْتَخْذي: مُذْعِنٌ.

﴿أَشْتَاتًا﴾ [٦١] وشَتَّى، وشَتَاتٌ، وشَتٌّ، واحدٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿لِوَاذًا﴾ [٦٣]: خِلافاً.

وقال سعدُ بنُ عِياضٍ الثُّماليُّ: المِشْكاةُ: الكُوَّةُ بِلِسان الحَبَشةِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [١]: بيَّنَّاها.

وقال غيرُه: سُمِّيَ القرآنُ لجماعةِ السُّوَرِ، وسُمِّيَتِ السّورةُ لأنَّها مقطوعةٌ منَ الأُخرَى، فلمَّا قُرِنَ بعضُها إلى بعضٍ، سُمِّيَ قرآناً.

وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٧]: تأليفَ بعضِه إلى بعضٍ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨]: فإذا جَمَعْناه وألَّفْناه، فاتَّبِعْ قرآنَه، أي: ما جُمِعَ فيه فاعْمَلْ بما أمَرَكَ، وانتَهِ عمَّا نَهاكَ الله، ويقال: ليس لشِعْرِه قرآنٌ، أي: تأليفٌ، وسُمِّيَ الفُرْقانَ لأنَّه يُفرِّقُ بين الحقِّ والباطلِ، ويقال للمرأةِ: ما قَرَأَتْ بسَلاً قَطُّ، أي: لم تَجمَعْ في بَطْنِها ولداً.

وقال: ﴿فَرَّضْناها﴾[1] [١]: أنزَلْنا فيها فرائضَ مختلفةً، ومَن قرأَ: ﴿فَرَضْناها﴾ يقول: فَرَضْنا عليكم وعلى مَن بعدَكُم.

قال مجاهدٌ: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [٣١]: لم يَدْرُوا، لِمَا بهم منَ الصِّغَرِ.

وقال الشَّعْبيُّ: ﴿أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ﴾: مَن ليس له أَرَبٌ.

---

(١) قرأها بالتشديد ابنُ كثير وأبو عمرو من السبعة، وقرأ الباقون بتخفيف الراء. «السبعة» لابن مجاهد ص٤٥٢.

وقال مجاهدٌ: لا يُهِمُّه إلا بَطْنُه، ولا يُخافُ على النِّساءِ.

وقال طاووسٌ: هو الأحمَقُ الذي لا حاجةَ له في النِّساءِ.

قوله: «سورة النّور - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ : ﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾: من بينِ أضعاف السَّحاب» هو قول أبي عُبيدة، ولفظة «أضعاف» أو «بينَ» مَزيدةٌ، فإنَّ المعنى ظاهر بأحدِهما.

وروى الطَّبَريُّ[1] من طريق ابن عبَّاس: أنَّه قرأ «يَخْرُجُ مِنْ خَلَلِه» قال هارون - أحد رواته -: فذكرته لأبي عَمْرو فقال: إنَّها لحسنةٌ ولكن «خِلاله» أعَمُّ.

قوله: «﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾: وهو الضِّياء» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ مقصور، أي: ضياءُ برقه، والسَّناء ممدودٌ في الحَسَب.

وروى الطَّبَريُّ من طريق ابن عبَّاس في قوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ يقول: ضَوْء بَرقِه.

ومن طريق قَتَادة قال: لَمَعانُ البَرق.

٤٤٧/٨ قوله: «﴿مُذْعِنِينَ﴾: يقال للمُسْتَخْذي: مُذْعِن» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ أي: مُستَخذِينَ؛ وهو بالخاءِ والذّال المعجمتَينِ.

وروى الطَّبَريُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿مُذْعِنِينَ﴾ قال: سِراعاً. وقال الزَّجّاج: الإذعان: الإسراع في الطاعة.

قوله: «﴿أَشْتَاتًا﴾ وشَتَّى وشَتَات وشَتٌّ واحد» هو قول أبي عُبيدة بلفظه، وقال غيرُه: أشتاتٌ جمعٌ، وشتٌّ مُفرَدٌ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿لِوَاذًا﴾: خِلَافاً» وَصَلَه الطَّبَريُّ من طريقه، واللِّواذ: مصدَر لاوَذْت.

قوله: «وقال سعد بن عِيَاض الثُّمالِيّ» بضمِّ المثلَّثة وتخفيف الميم نِسبة إلى ثُمالةَ؛ قبيلة من الأزدِ، وهو كوفيّ تابعيّ، ذكر مسلم أنَّ أبا إسحاق تفرَّد بالرِّواية عنه، وزَعَمَ بعضهم أنَّ له صُحْبةً ولم يَثبُت، وما له في البخاريّ إلّا هذا الموضع، وله حديث عن ابن مسعود عندَ أبي

---

(١) في «تفسيره» ١٨/ ١٥٤، وفي سنده رجل مبهم لم يسمَّ، فالسند ضعيف، ورويت هذه القراءة عنده من طريقٍ أصح عن الضحاك بن مزاحم، وهي قراءة شاذَّة.

داود (٣٧٨٠) والنَّسائيّ (ك٦٦٢٠)، قال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال البخاريّ: ماتَ غازياً بأرضِ الرُّوم.

قوله: «المِشْكاة: الكُوّة بلِسان الحَبَشة» وَصَلَه ابن شاهين من طريقه، ووَقَعَ لنا بعُلوٍّ في «فوائد جعفر السَّرّاج»، وقد روى الطَّبَرِيُّ من طريق كعب الأحبار قال: المِشكاة: الكُوّة. والكُوّة بضمِّ الكاف وبفتحها وتشديد الواو: وهي الطاقة للضَّوءِ.

وأمَّا قوله: «بلِسان الحَبَشة» فمضى الكلام فيه في تفسير سورة النِّساء[1].

وقال غيره: المِشكاة: موضع الفَتِيلة، رواه الطَّبَرِيُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

وأخرج الحاكم (٢/ ٣٩٧) من وجه آخر عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ [النور:٣٥] قال: يعني: الكُوّة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾: بيَّنّاها» قال عِياض: كذا في النُّسَخ، والصَّواب: ﴿أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾: بيَّنّاها؛ فبيَّنّاها تفسير فَرَضناها، ويدلّ عليه قوله بعدَ هذا: «ويقال في ﴿فَرَّضْنَاها﴾: أنزَلْنا فيها فرائض مُختَلِفة»، فإنَّه يدلّ على أنَّه تقدَّم له تفسير آخر، انتهى.

وقد روى الطَّبَرِيُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ يقول: بيَّنّاها، وهو يُؤيِّد قول عِياض.

قوله: «وقال غيره: سُمّيَ القرآن لجماعةِ السُّوَر، وسُمّيَت السّورة لأنَّها مقطوعة من الأُخرَى، فلمَّا قُرِنَ بعضها إلى بعض سُمّيَ قرآناً» هو قول أبي عُبيدة قاله في أوَّل «المجاز»، وفي رواية أبي جعفر المصادِريّ عنه: سُمّيَ القرآن لجماعة السّوَر، فذَكَر مِثله سواءً. وجَوَّزَ الكِرْمانيُّ في قراءة هذه اللَّفظة ـ وهي «لجماعة» ـ وجهَينِ: إمّا بفتح الجيم وآخرها تاء تأنيث بمعنى الجميع، وإمّا بكسر الجيم وآخرها ضمير يعود على القرآن.

قوله: «وقوله: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾: تأليفَ بعضِه إلى بعض» إلى آخره، يأتي الكلامُ

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٤٥٨٣).

عليه في تفسير سورة القيامة (٤٩٢٨) إن شاء الله تعالى.

قوله: «**ويقال: ليس لشِعْرِه قرآن، أي: تأليف**» هو قول أبي عُبيدة.

قوله: «**ويقال للمرأةِ: ما قَرَأَتْ بسَلاً قَطُّ، أي: لم تَجمَع ولداً في بَطْنها**» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، قاله في «المجاز» رواية أبي جعفر المصادِريّ عنه، وأنشَدَ قول الشّاعر[1]:

هِجَـــانِ اللَّـــونِ لم تقـــرأْ جَنينـــا

والسَّلَا: بفتح المهمَلة وتخفيف اللّام[2]، وحاصلُه: أنَّ القرآن عندَه مشتقٌّ من قرأَ بمعنى: جَمَعَ، لا من قرأَ بمعنى: تَلَا.

قوله: «**وقال: ﴿فَرَّضْناها﴾: أنزَلْنا فيها فرائضَ مُختَلِفة، ومَن قرأ ﴿فَرَضْناها﴾ يقول: فَرَضنا عليكم وعلى مَن بعدَكُم**» فيها كذا، وقال الفَرّاء: مَن قرأ ﴿فَرَّضْناها﴾ يقول: فَرَضْنا فيها فرائض مُختَلِفة، وإن شئتَ فَرَضناها عليكم وعلى مَن بعدَكم إلى يومِ القيامة، قال: فالتَّشديد بهذَينِ الوجهين حسنٌ.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَرَّضْناها﴾: حَدَّدنا فيها الحلال والحرام، وفَرَضْنا من الفريضة. وفي رواية له: ومَن خَفَّفَها جعلها من الفريضة.

قوله: «**وقال الشَّعْبيّ: ﴿أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ﴾: مَن ليس له أَرَبٌ**» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ، وسيأتي بعضه في النِّكاح، وقد وَصَلَه الطَّبَرِيُّ من طريق شُعْبة عن مغيرة عن الشَّعْبيّ مِثلَه.

ومن وجه آخرَ عنه قال: الذي لم يَبلُغ إربُه أن يَطَّلِعَ على عَوْرة النِّساء.

قوله: «**وقال طاووس: هو الأحمق الذي لا حاجة له في النِّساء**» وَصَلَه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن ابن طاووس عن أبيه مِثله.

٤٤٨/٨ قوله: «**وقال مجاهد: لا يُهِمُّه إلّا بطنُه ولا يُخافُ على النِّساء/ ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ﴾: لم يَدْروا لما بهم من الصِّغَر**» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في

(١) هو عمرو بن كلثوم كما في «مجاز القرآن» ١/ ٢.

(٢) وهي الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولدُ ببطن أُمه، والجمع: أَسْلاء.

قوله: ﴿أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ﴾ قال: الذي يريد الطَّعامَ ولا يريد النِّساء، ومن وجهٍ آخر عنه قال: الذينَ لا يُهِمُّهم إلّا بُطونُهم ولا يُخافُونَ على النِّساء. وفي قوله: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ قال: لم يَدرُوا ما هي من الصِّغَر قبلَ الحُلُم.

١- باب قوله عزَّ وجلَّ:

﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور:٦]

٤٧٤٥- حدَّثنا إسحاقُ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، حدَّثنا الأوزاعيُّ، قال: حدَّثني الزُّهْريُّ، عن سَهْلِ بنِ سعدٍ: أنَّ عُوَيمِراً أتى عاصمَ بنَ عَدِيٍّ، وكان سَيِّدَ بني عَجْلانَ، فقال: كيفَ تقولون في رجلٍ وَجَدَ مع امرأتِه رجلاً، أيقتلُه فتقتُلونَه؟ أم كيفَ يَصْنَعُ؟ سَلْ لي رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فأتى عاصمٌ النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله... فكَرِهَ رسولُ الله ﷺ المسائلَ، فسألَه عُوَيمِرٌ، فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ كَرِهَ المسائلَ وعابَها، قال عُوَيمِرٌ: والله لا أنتَهي حتَّى أسألَ رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فجاء عُوَيمِرٌ فقال: يا رسولَ الله، رجلٌ وَجَدَ مع امرأتِه رجلاً، أيقتلُه فتَقتُلونَه؟ أم كيفَ يَصْنَع؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «قد أنزَلَ الله القرآنَ فيكَ وفي صاحبَتِكَ»، فأمَرَهما رسولُ الله ﷺ بالملاعَنةِ بما سَمَّى اللهُ في كتابِه، فلاعَنَها، ثمَّ قال: يا رسولَ الله، إنْ حَبَسْتُها فقد ظَلَمْتُها، فطَلَّقَها، فكانت سُنَّةً لمن كان بعدَهما في المتلاعِنَينِ، ثمَّ قال رسولُ الله ﷺ: «انظُروا، فإن جاءتْ به أسحَمَ، أدْعَجَ العينَينِ، عظيمَ الألْيَتَينِ، خَدَلَّجَ الساقَينِ، فلا أَحسِبُ عُوَيمِراً إلا قد صَدَقَ عليها، وإن جاءت به أُحَيمِرَ، كأنَّه وَحَرةٌ، فلا أحسِبُ عُوَيمِراً إلَّا قد كَذَبَ عليها»، فجاءت به على النَّعْتِ الذي نَعَتَ به رسولُ الله ﷺ من تصديقِ عُوَيمِرٍ، فكان بَعْدُ يُنسَبُ إلى أمِّه.

٢- بابٌ

﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [النور:٧]

٤٧٤٦- حدَّثني سليمانُ بنُ داودَ أبو الرَّبيعِ، حدَّثنا فُلَيحٌ، عن الزُّهْريِّ، عن سَهْلِ بنِ سعدٍ: أنَّ رجلاً أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، أرأيتَ رجُلاً رَأَى مع امرأتِه رجلاً، أيقتلُه

فتَقتُلونَه؟ أم كيفَ يَفعَلُ؟ فأنزَلَ الله فيهما ما ذُكِرَ في القرآنِ منَ التّلاعُنِ، فقال له رسولُ الله ﷺ: «قد قُضِيَ فيكَ وفي امرأتِكَ» قال: فتَلاعَنَا وأنا شاهدٌ عندَ رسولِ الله ﷺ، ففارَقَها، فكانت سُنّةً أن يُفرَّقَ بين المتلاعنَينِ، وكانت حامِلاً، فأنكرَ حَمْلَها، وكان ابنُها يُدْعَى إليها، ثمَّ جَرَتِ السُّنَّةُ في الميراثِ أن يَرِثَها، وتَرِثَ منه ما فَرَضَ الله لها.

٨/٤٤٩ قوله: «باب قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ﴾ الآيَةَ» ذكر فيه حديث سهل بن سعد مُطوَّلاً، وفي الباب الذي بعدَه مختصراً، وسيأتي شرحه في كتاب اللِّعان (٥٣٠٨).

وقوله في أوَّل الباب: «حدَّثنا إسحاق، حدَّثنا محمَّد بن يوسف» هو الفِرْيابيُّ، وهو شيخ البخاريّ، لكن رُبَّما أدخَلَ بينَهما واسطةً، وإسحاق المذكور وَقَعَ غير منسوب، ولم يَنسُبه الكَلَاباذيُّ أيضاً، وعندي أنَّه إسحاق بن منصور، وقد بيَّنتُ ذلك في المقدِّمة.

٣- باب

﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النور:٨]

٤٧٤٧- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا ابنُ أبي عَدِيٍّ، عن هشامِ بنِ حسَّانَ، حدَّثنا عِكْرِمةُ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ هِلالَ بنَ أُميَّةَ قَذَفَ امرأتَه عندَ النبيِّ ﷺ بشَرِيكِ ابنِ سَحْماءَ، فقال النبيُّ ﷺ: «البيِّنَةَ، أو حَدٌّ في ظَهْرِكَ» فقال: يا رسولَ الله، إذا رَأى أحدُنا على امرأتِه رجلاً، يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ البيِّنةَ؟ فَجعَلَ النبيُّ ﷺ يقول: «البيِّنَةَ، وإلّا حَدٌّ في ظَهْرِكَ» فقال هِلالٌ: والذي بَعَثَكَ بالحقِّ، إنّي لَصادِقٌ، فلَيُنزلَنَّ اللهُ ما يُبرِّئُ ظَهْري منَ الحدِّ، فنزلَ جِبْرِيلُ، وأنزَلَ عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ فقرأَ حتَّى بَلَغَ: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ فانصَرَفَ النبيُّ ﷺ، فأرسَلَ إليها، فجاء هلالٌ فشَهِدَ، والنبيُّ ﷺ يقول: «إنَّ الله يَعْلَمُ أنَّ أحدَكُما كاذِبٌ، فهَلْ منكما تائبٌ؟» ثمَّ قامَت فشَهِدَت، فلمَّا كانت عندَ الخامسةِ وقَّفوها، وقالوا: إنَّها مُوجِبةٌ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: فتَلَكَّأت ونكَصَت، حتَّى ظنَنَّا أنَّها تَرجِعُ، ثمَّ قالت: لا أفضَحُ قومي سائرَ اليومِ، فمَضَت، فقال النبيُّ ﷺ: «أَبصِروها، فإن جاءت به أكحَلَ العينَينِ، سابغَ الأَلْيَتَينِ،

خَدَلَّجَ الساقَينِ، فهو لِشَرِيكِ ابنِ سَحْماءَ»، فجاءت به كذلك، فقال النبيُّ ﷺ: «لولا ما مَضَى من كتابِ الله، لكانَ لي ولها شأنٌ».

قوله: «**باب ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾ الآيَة**» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس في قِصّة المتلاعِنَينِ من رواية عِكْرمة عنه، وقد ذكره في اللِّعان (٥٣١٠) من رواية القاسم بن محمَّد عنه، وبينَهما في سِياقه اختلافٌ سأُبيِّنُه هناكَ، واقتصَرَ هنا على بيان الراجح من الاختلاف في سبب نزول آيات اللِّعان دونَ أحكامه، فأذكُرُها في بابها (٥٣٠٨) إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**عن هشام بن حسَّان، حدَّثنا عِكْرمة**» هكذا قال ابن أبي عَديّ عنه، وقال عبد الأعلى ومَخلَد بن حُسَين: عن هشام بن حسَّان عن محمَّد بن سِيرِين عن أنس، فمنهم مَن أعَلَّ حديث ابن عبَّاس بهذا، ومنهم مَن حَمَلَه على أنَّ لهشامٍ فيه شيخَينِ، وهذا هو المعتمَد، فإنَّ البخاريَّ أخرج طريق عِكْرمة، ومسلماً أخرج طريق ابن سِيرِين (١٤٩٦)[1]، ويُرجِّحُ هذا الحملَ اختلاف السّياقَينِ كما سنُبيِّنُه إن شاء الله تعالى.

قوله: «**البيِّنَةَ، أو حَدٌّ في ظَهْرِك**» قال ابن مالك: ضَبَطوا «البيِّنَةَ» بالنَّصب على تقدير عامل، أي: أحضِرِ البيِّنَةَ. وقال غيره: رُوِيَ بالرَّفع، والتَّقدير: إمّا البيِّنةُ وإمّا حَدٌّ.

وقوله في الرِّواية المشهورة: «أو حَدٌّ في ظَهْرك» قال ابن مالك: حُذِفَ منه فاء الجواب، وفِعلُ الشَّرط بعدَ إلّا، والتَّقدير: وإلّا تُحضِرها فجَزاؤُك حَدٌّ في ظهرك، قال: وحذف مثل هذا لم يَذكُر النُّحاة أنَّه يجوز إلّا في الشِّعر، لكن يَرُدُّ عليهم وُرودُه في هذا الحديث الصَّحيح.

قوله: «**فقال هلال: والذي بَعثَك بالحقِّ إنّي لَصادِقٌ، فلَيُنزِلَنَّ اللهُ ما يُبرِّئ ظَهْري من الحدّ، فنزلَ جِبْريل وأنزَلَ عليه:/ ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾**» كذا في هذه الرِّواية أنَّ آيات اللِّعان نزلت في قِصّة هلال بن أُميَّة، وفي حديث سهلٍ[2] الماضي (٤٧٤٥): أنَّها نزلت في عُوَيمِرٍ، ولفظه: فجاء عُوَيمِر، فقال: يا رسول الله، رجل وَجَدَ مع امرأته رجلاً أيَقتُلُه فتَقتُلونَه، أم كيفَ ٨/ ٤٥٠

(١) هذا من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وأما طريق مخلد بن الحسين فهي عند النسائي برقم (٣٤٦٩).

(٢) تحرف في (س) إلى: سعد.

يصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: «قد أنزَلَ الله فيك وفي صاحبَتِك» فأمَرَهما بالملاعَنة. وقد اختلَفَ الأئمَّة في هذا الموضع: فمنهم مَن رَجَّحَ أنَّها نزلت في شأن عُوَيمِرٍ، ومنهم مَن رَجَّحَ أنَّها نزلت في شأن هِلال، ومنهم مَن جَمَعَ بينَهما بأنَّ أوَّلَ مَن وَقَعَ له ذلك هلال، وصادَفَ مجيء عُوَيمِرٍ أيضاً، فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد، وقد جَنَحَ النَّوَويّ إلى هذا، وسَبَقَه الخطيب، فقال: لعلَّهما اتَّفَقَ كَوْنُهما جاءا في وقت واحد.

ويُؤيِّد التعدُّد أنَّ القائل في قِصّة هلالٍ سعدُ بن عُبَادة كما أخرجه أبو داود (٢٢٥٦) والطَّبَريُّ (١٨/ ٨١-٨٢) من طريق عبّاد بن منصور عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس، مِثل رواية هشام بن حسَّان بزيادةٍ في أوَّله: لمَّا نزلت: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ الآيَةَ، قال سعد بن عُبَادة: لو رأيتُ لَكاعاً قد تَفَخَّذَها رجل لم يكن لي أن أَهِيجَه حتَّى آتيَ بأربعة شُهَداء، ما كنت لآتي بهم حتَّى يَفرُغ من حاجتِه، قال: فما لَبِثوا إلّا يسيراً حتَّى جاء هلال بن أُميَّة، الحديثَ[1].

وعندَ الطَّبَريِّ (١٨/ ٨١) من طريق أيوب عن عِكْرمة مُرسَلاً فيه نحوه، وزاد: فلم يَلبَثوا أن جاء ابن عمّ له فرَمَى امرأته، الحديث.

والقائل في قِصّة عُوَيمِرٍ عاصمُ بن عَديّ كما في حديث سهل بن سعد في الباب الذي قبلَه، وأخرج الطَّبَريُّ (١٨/ ٨٤) من طريق الشَّعْبيّ مُرسَلاً قال: لمَّا نزلت: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ الآية، قال عاصم بن عَديّ: إن أنا رأيتُ فتكلَّمت جُلِدت، وإن سَكَتُّ، سَكَتّ على غَيظٍ، الحديثَ. ولا مانعَ أن تَتَعَدَّدَ القِصَصُ، ويَتَّحِد النُّزول.

وروى البزَّار (٢٩٤٠) من طريق زيد بن يُثَيع عن حُذَيفة قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر: «لو رأيتَ مع أمّ رومان رجلاً، ما كنتَ فاعلاً به؟» قال: كنت فاعلاً به شرّاً، قال: «فأنتَ يا عمر؟» قال: كنت أقول: لَعَنَ الله الأبعَدَ، قال: فنزلت.

ويُحتمَل أنَّ النُّزول سَبَقَ بسبب هلال، فلمَّا جاء عُوَيمِر ولم يكن عَلِمَ بما وَقَعَ لهلالٍ،

(١) قصة سعد ليست في رواية أبي داود، وهي عند أحمد أيضاً في «مسنده» (٢١٣١).

أعلمَه النبيّ ﷺ بالحُكْمِ، ولهذا قال في قِصّة هلال: «فنزلَ جِبْريل»، وفي قِصّة عُوَيمِرٍ: «قد أنزَلَ الله فيك»، فيُؤَوَّل قوله: «قد أنزَلَ الله فيك» أي: وفيمَن كان مِثلَك، وبهذا أجابَ ابن الصَّبّاغ في «الشّامل» قال: نزلت الآية في هلال، وأمَّا قوله لعُوَيمِرٍ: «قد نزلَ فيك وفي صاحبَتِك» فمعناه: ما نزلَ في قِصّة هلال.

ويُؤيِّده أنَّ في حديث أنس عندَ أبي يَعْلى (٢٨٢٤) قال: أوَّل لِعانٍ كان في الإسلام: أنَّ شَريك ابن سَحْماء قَذَفَه هلال بن أُميَّة بامرأتِه، الحديث.

وجَنَحَ القُرطُبيّ إلى تجويز نزول الآية مرَّتَينِ، قال: وهذه الاحتمالات وإن بَعُدَت، أَولى من تغليط الرُّواة الحُفّاظ.

وقد أنكرَ جماعة ذِكْر هلال فيمَن لاعَنَ، قال القُرطُبيّ: أنكرَه أبو عبد الله بن أبي صُفْرة أخو المهلَّب وقال: هو خطأ، والصَّحيح أنّه عُوَيمِر. وسَبَقَه إلى نحو ذلك الطَّبَريّ.

وقال ابن العربيّ: قال الناس: هو وهمٌ من هشام بن حسَّان، وعليه دارَ حديث ابن عبَّاس وأنس بذلك. وقال عِياض في «المشارق»: كذا جاء من رواية هشام بن حسَّان، ولم يَقُله غيره، وإنَّما القِصّة لعُوَيمِرٍ العَجْلانيّ، قال: ولكن وَقَعَ في «المدوَّنة» في حديث العَجْلانيّ ذِكْر شَرِيك.

وقال النَّوَويّ في «مُبهَماتِه»: اختلفوا في المُلاعِن على ثلاثة أقوال: عُوَيمِر العَجلانيّ، وهلال بن أُميَّة، وعاصم بن عَدِيّ. ثمَّ نقل عن الواحديّ: أنَّ أظهَر هذه الأقوال أنَّه عُوَيمِر.

وكلام الجميع مُتَعقَّب، أمَّا قول ابن أبي صُفْرة فدَعوَى مُجرَّدة، وكيف يَجزِم بخطأ حديثٍ ثابتٍ في «الصحيحين» مع إمكان الجَمْع؟ وما نَسَبَه إلى الطَّبَريِّ لم أرَه في كلامه. وأمَّا قول ابن العربيّ: إنَّ ذِكْر هلال دارَ على هشام بن حسَّان، وكذا جَزْمُ عِياضٍ بأنَّه لم يَقُله غيره، فمردود، لأنَّ هشام بن حسَّان لم ينفرد به، فقد وافقَه عبّاد بن منصور كما قَدَّمته، وكذا جَرير بن حازم عن أيوب، أخرجه الطَّبَريُّ (١٨/ ٨٢-٨٣) وابن مَرْدويه موصولاً، قال: لمَّا قَذَفَ هلالُ بن أُميَّة امرأتَه.

٨/٤٥١ وأمَّا قول النَّوويّ تَبَعاً للواحديِّ، وجُنوحُه إلى التَّرجيح فمرجوح، لأنَّ الجَمْع مع إمكانه أَولى من التَّرجيح، ثمَّ قوله: «وقيل: عاصم بن عَديّ» فيه نظر؛ لأنَّه ليس لعاصمٍ فيه قِصّة أنَّه الذي لاعَنَ امرأته، وإنَّما الذي وَقَعَ من عاصمٍ نَظِير الذي وَقَعَ من سعد بن عُبَادة.

ولمَّا روى ابن عبد البَرّ في «التَّمهيد» طريق جَرِير بن حازم، تَعقَّبه بأن قال: قد رواه القاسم بن محمَّد عن ابن عبَّاس كما رواه الناس. وهو يُوهِم أنَّ القاسم سَمَّى الملاعِن عُوَيمِراً، والذي في «الصَّحيح»: «فأتاه رجل من قومه» أي: من قوم عاصم، وفي النَّسائيِّ (ك٥٦٣٢) من هذا الوجه: «لاعَنَ بين العَجْلانيّ وامرأته»، والعَجلانيُّ هو عُوَيمِر.

٤- باب

﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور:٩]

٤٧٤٨- حدَّثنا مُقدَّمُ بنُ محمَّدِ بنِ يحيى، حدَّثنا عمِّي القاسمُ بنُ يحيى، عن عُبيدِ الله ـ وقد سمعَ منه ـ عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنَّ رجلاً رَمَى امرأته، فانتَفَى من ولدِها في زمان رسولِ الله ﷺ، فأمَرَ بهما رسولُ الله ﷺ، فتلاعَنَا كما قال الله، ثمَّ قَضَى بالولدِ للمرأةِ، وفَرَّقَ بين المتلاعنَينِ.

[أطرافه في: ٥٣٠٦، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٦٧٤٨]

قوله: «**باب قوله: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، حدَّثنا مُقدَّم**» هو بوَزنِ محمَّد، وهو ابن محمَّد بن يحيى بن عطاء بن مُقدَّم الهلاليّ المقدَّميُّ الواسطيّ، وليس له في البخاريّ سوى هذا الحديث وآخر في التوحيد (٧٤١٢)، وكلاهما في المتابَعات.

قوله: «**حدَّثني عَمّي القاسم بن يحيى**» هو ثقة: وهو ابن عمّ أبي بكر بن عليّ المقدَّميِّ والدِ محمَّد شيخ البخاريّ أيضاً، وليس للقاسم عندَ البخاريّ سوى الحديثَينِ المذكورَين.

قوله: «**عن عُبيد الله وقد سمعَ منه**» هو كلام البخاريّ، وأشارَ بذلك إلى حديثٍ غير هذا صَرَّحَ فيه القاسم بن يحيى بسماعِه من عُبيد الله بن عمر، أمَّا هذا الحديث فقد رواه

الطبرانيُّ[1] عن أبي بكر بن صَدَقة عن مقدَّم بن محمَّد بهذا الإسناد مُعنعَناً.

قوله: «أنَّ رجلاً رَمَى امرأته فانتَفَى من ولدها» سيأتي البحث فيه مُفصَّلاً في كتاب اللِّعان (٥٣٠٦و٥٣١٣-٥٣١٥) إن شاء الله تعالى.

٥- باب قوله:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١١]

أَفَّاكٌ: كَذّابٌ.

٤٧٤٩- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن مَعمَر، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾ قالت: عبدُ الله بنُ أُبيٍّ ابنُ سَلُولَ.

قوله: «باب قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآية إلى قوله: ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وهو أَولى، لأنَّه اقتصَرَ في الباب على تفسير الذي تَوَلَّى كِبرَه فقط.

قوله: «أَفَّاكٌ: كَذّابٌ» هو تفسير أبي عُبيدة وغيره.

قوله: «حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سُفْيان» هو الثَّوريّ، وقد صَرَّحَ به ابن مَرْدويه من وجه آخرَ عن أبي نُعَيم شيخ البخاريّ فيه، ورواه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر مُطوَّلاً في جُملة حديث الإفك، وقد تقدَّم في غزوة المُرَيسيع من المغازي (٤١٤١) من رواية مَعمَر أيضاً وغيره عن الزُّهْريّ في القِصّة التي دارَت بينَه وبينَ الوليد بن عبد الملِك في ذلك.

قوله: «عن عائشة: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ﴾» أي: قالت عائشة في تفسير ذلك. ٨/٤٥٢

قوله: «قالت: عبدُ الله بنُ أُبيٍّ ابنُ سَلُولَ» أي: هو عبد الله، وتقدَّمت ترجمته قريباً في سورة براءة، وهذا هو المعروف في أنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ هو عبد الله بن أُبيٍّ، وبه تَظاهَرَت الرِّوايات عن عائشة من قِصّة الإفك المطوَّلة كما

(١) في «المعجم الأوسط» (١٥٣٤).

في الباب الذي بعدَ هذا، وسيأتي بعدَ خمسة أبواب بيان مَن قال خِلَافَ ذلك إن شاء الله تعالى.

٦- بابٌ
﴿لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾
إلى قوله: ﴿ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النور:١٢-١٣]

٤٧٥٠- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ وسعيدُ بنُ المسيّب وعَلْقمةُ بنُ وَقّاصٍ وعُبيدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ بنِ مسعودٍ، عن حديثِ عائشةَ رضي الله عنها زوجِ النبيِّ ﷺ، حينَ قال لها أهلُ الإفْكِ ما قالوا، فبَرَّأَها اللهُ ممَّا قالوا ـ وكلٌّ حدَّثني طائفةً منَ الحديثِ، وبعضُ حديثِهم يُصدِّقُ بعضاً، وإن كان بعضُهم أوْعَى له من بعضٍ ـ الذي حدَّثني عُرْوةُ، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ عائشةَ رضي الله عنها زوجَ النبيِّ ﷺ قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا أرادَ أن يَخرُجَ أقرَعَ بين أزواجِه، فأيَّتُهنَّ خرج سَهْمُها خرج بها رسولُ الله ﷺ معه، قالت عائشةُ: فأقرَعَ بينَنا في غزوةٍ غَزَاها، فخرج سَهْمي، فخَرَجْتُ مع رسولِ الله ﷺ بعدَما نزلَ الحِجابُ، فأنا أُحمَلُ في هَوْدَجي وأُنزَلُ فيه، فسِرْنا حتَّى إذا فَرَغَ رسولُ الله ﷺ من غَزْوَتِه تلكَ، وقَفَلَ ودَنَوْنا منَ المدينةِ قافِلِينَ، آذَنَ ليلةً بالرَّحِيلِ، فقُمْتُ حينَ آذَنوا بالرَّحِيلِ، فمَشَيتُ حتَّى جاوَزْتُ الجيشَ، فلمَّا قَضَيتُ شأني أقبَلْتُ إلى رَحْلي، فإذا عِقْدٌ لي من جَزْعِ أظفارٍ قد انقَطَعَ، فالتَمَسْتُ عِقْدي، وحَبَسَني ابْتِغاؤُه، وأقبَلَ الرَّهْطُ الَّذِينَ كانوا يَرْحَلونَ لي، فاحتَمَلوا هَوْدَجي، فرَحَلُوه على بَعِيري الذي كنتُ رَكِبتُ، وهم يَحْسِبونَ أنّي فيه، وكان النِّساءُ إذ ذاكَ خِفافاً لم يُثْقِلْهنَّ اللَّحْمُ، إنَّما يأكُلنَ العُلْقةَ منَ الطَّعامِ، فلم يَستَنكِرِ القومُ خِفَّةَ الهَوْدَجِ حينَ رَفَعوه، وكنتُ جاريةً حديثةَ السِّنِّ، فبَعَثوا الجملَ وساروا، فوَجَدْتُ عِقْدي بعدَما استَمرَّ الجيشُ، فجئتُ منازلَهم وليس بها داعٍ ولا مُجيبٌ، فأمَمْتُ مَنزِلي الذي كنتُ به، وظَنَنتُ أنَّهم سيَفقِدُوني، فيَرجِعونَ إليَّ، فبَيْنا أنا جالسةٌ في مَنزِلي غَلَبَتْني عيني فنِمْتُ.

وكان صَفْوانُ بنُ المعَطَّلِ السُّلَميُّ ثمَّ الذَّكْوانيُّ من وراءِ الجيشِ، فأدْلَجَ فأصبحَ عندَ مَنزِلي، فرأَى سَوَادَ إنسانٍ نائمٍ، فأتاني فعَرَفَني حينَ رآني، وكان يَراني قبلَ الحِجابِ، فاستيقَظْتُ باسترْجاعِه حينَ عَرَفَني، فخَمَّرْتُ وجهي بجِلْبابي، واللهِ ما كَلَّمَني كلمةً، ولا سمعتُ منه كلمةً، غيرَ استرجاعِه، حتَّى أناخَ راحلتَه فوَطِئَ على يَدَيها، فرَكِبتُها، فانطلَقَ يقودُ بيَ الرَّاحلةَ، حتَّى أَتينا الجيشَ بعدَما نزلوا مُوغِرِينَ في نَحْرِ الظَّهِيرةِ، فهَلَكَ مَن هَلَكَ، وكان الذي تَوَلَّى الإفْكَ عبدَ اللهِ بنَ أُبَيٍّ/ ابنَ سَلُولَ. ٦/٤٥٣

فقَدِمْنا المدينةَ، فاشتكَيتُ حينَ قَدِمْتُ شهراً، والناسُ يُفِيضونَ في قولِ أصحاب الإفْكِ، لا أشعُرُ بشيءٍ من ذلك، وهو يَرِيبُني في وَجَعي أنّي لا أعرِفُ من رسولِ الله ﷺ اللُّطْفَ الذي كنتُ أرَى منه حينَ أشتكي، إنَّما يَدخُلُ عليَّ رسولُ الله ﷺ، فيُسَلِّمُ ثمَّ يقول: «كيفَ تِيكُم؟» ثمَّ يَنْصَرِفُ، فذاكَ الذي يَرِيبُني، ولا أشعُرُ حتَّى خَرَجْتُ بعدَما نَقَهْتُ، فخرجت معي أمُّ مِسْطَحٍ قِبَلَ المَناصعِ، وهو مُتَبرَّزُنا، وكنَّا لا نَخْرُجُ إلَّا ليلاً إلى ليلٍ، وذلك قبلَ أن نَتَّخِذَ الكُنُفَ قريباً من بيوتِنا، وأمرُنا أمرُ العربِ الأُوَلِ في التَّبَرُّزِ قِبَلَ الغائطِ، فكنَّا نَتأذَّى بالكُنُفِ أن نَتَّخِذَها عندَ بيوتِنا، فانطَلَقْتُ أنا وأُمُّ مِسْطَحٍ - وهي ابنةُ أبي رُهْمِ بنِ عبدِ مَنافٍ، وأُمُّها بنتُ صَخْرِ بنِ عامرٍ، خالةُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، وابنُها مِسْطَحُ بنُ أُثاثةَ - فأقبلْتُ أنا وأُمُّ مِسْطَحٍ قِبَلَ بيتي، قد فَرَغْنا من شأنِنا، فعثَرَت أمُّ مِسْطَحٍ في مِرْطِها، فقالت: تَعِسَ مِسْطَحٌ! فقلتُ لها: بِئْسَ ما قلتِ، أتسُبِّينَ رجلاً شَهِدَ بَدْراً؟! قالت: أيْ هَنْتاهْ، أوَلم تَسْمعي ما قال؟ قالت: قلتُ: وما قال؟ فأخبرَتْني بقولِ أهلِ الإفْكِ، فازْدَدْتُ مرضاً على مرضي.

فلمَّا رَجَعْتُ إلى بيتي ودَخَلَ عليَّ رسولُ الله ﷺ - تَعْني - سَلَّمَ ثمَّ قال: «كيفَ تِيكُم؟» فقلتُ: أتأذَنُ لي أن آتِيَ أبَوَيَّ؟ قالت: وأنا حِينئذٍ أُرِيدُ أن أستيقِنَ الخبرَ من قِبَلِهما، قالت: فأذِنَ لي رسولُ الله ﷺ، فجئتُ أبَوَيَّ، فقلتُ لأُمّي: يا أمَّتاه، ما يَتَحَدَّثُ الناسُ؟ قالت: يا بُنَيَّةُ، هَوِّني عليكِ، فواللهِ لَقَلَّما كانتِ امرأةٌ قطُّ وَضِيئةً عندَ رجلٍ يُحِبُّها، ولها ضَرائرُ، إلَّا كَثَّرْنَ عليها، قالت: فقلتُ: سُبْحانَ اللهِ! أوَلَقد تحدَّث الناسُ بهذا! قالت: فبَكَيتُ تلك اللَّيلةَ، حتَّى أصبَحْتُ لا يَرْقَأُ لي دَمْعٌ، ولا أكتَحِلُ بنومٍ، حتَّى أصبَحْتُ أبكي، فدَعَا رسولُ الله ﷺ عليَّ بنَ

أبي طالبٍ وأُسامةَ بنَ زيدٍ رضي الله عنهما حينَ استَلْبَثَ الوَحْيُ، يَستَأمِرُهما في فِراق أهلِه، قالت: فأمَّا أُسامةُ بنُ زيدٍ، فأشارَ على رسولِ الله ﷺ بالذي يَعْلَمُ من براءةِ أهلِه، وبالذي يَعْلَمُ لهم في نفسِه منَ الوُدِّ، فقال: يا رسولَ الله، أهلُكَ، ولا نَعْلَمُ إلَّا خيراً، وأمَّا عليُّ بنُ أبي طالبٍ فقال: يا رسولَ الله، لم يُضَيِّقِ اللهُ عليكَ، والنِّساءُ سواها كثيرٌ، وإن تسألِ الجاريةَ تَصْدُقْكَ، قالت: فدَعَا رسولُ الله ﷺ بَريرةَ، فقال: «أيْ بَريرةُ، هل رأيتِ من شيءٍ يَريبُكِ؟» قالت بَريرةُ: لا والذي بَعَثَكَ بالحقِّ، إنْ رأيتُ عليها أمراً أَغمِصُه عليها أكثرَ من أنَّها جاريةٌ حديثةُ السِّنِّ، تَنامُ عن عَجِينِ أهلِها، فتأتي الدَّاجِنُ فتأكُلُه.

فقامَ رسولُ الله ﷺ، فاستَعْذَرَ يومئذٍ من عبدِ الله بنِ أُبيٍّ ابنِ سَلُولَ، قالت: فقال رسولُ الله ﷺ وهو على المِنْبرِ: «يا مَعْشَرَ المسلمينَ، مَن يَعْذِرُني مِن رجلٍ قد بَلَغَني أذاهُ في أهلِ بيتي؟ فوالله ما علمتُ على أهلي إلَّا خيراً، ولقد ذَكَروا رجلاً ما علمتُ عليه إلَّا خيراً، وما كان يَدخُلُ على أهلي إلَّا معي» فقامَ سعدُ بنُ معاذٍ الأنصاريُّ، فقال: يا رسولَ الله،/ أنا أَعذِرُكَ منه، إن كان منَ الأوسِ ضَرَبتُ عُنُقَه، وإن كان من إخوانِنا منَ الخَزْرَجِ أمَرْتَنا ففعَلْنا أمرَكَ، قالت: فقامَ سعدُ بنُ عُبادةَ ـ وهو سَيِّدُ الخزرَجِ، وكان قبلَ ذلك رجلاً صالحاً، ولكنِ احتَمَلَتْه الحَمِيَّةُ ـ فقال لِسعدٍ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ الله! لا تَقتُلُه، ولا تَقْدِرُ على قَتْلِه، فقامَ أُسَيدُ بنُ حُضَيرٍ ـ وهو ابنُ عَمِّ سعدٍ ـ فقال لِسعدِ بنِ عُبادةَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ الله! لَنَقتُلَنَّه، فإنَّكَ مُنافقٌ تُجادِلُ عن المنافقِينَ، فتَثاوَرَ الحيّانِ: الأوسُ والخزرَجُ، حتَّى هَمُّوا أن يَقْتَتِلوا، ورسولُ الله ﷺ قائمٌ على المِنْبر، فلم يزلْ رسولُ الله ﷺ يُخفِّضُهم حتَّى سَكَتوا وسَكَتَ.

٨/٤٥٤

قالت: فمَكَثْتُ يومي ذلك لا يَرْقَأُ لي دَمْعٌ، ولا أكتَحِلُ بنومٍ، قالت: فأصبحَ أبوايَ عندي، وقد بَكَيتُ ليلتَينِ ويوماً، لا أكتَحِلُ بنومٍ، ولا يَرْقَأُ لي دَمْعٌ، يَظُنَّان أنَّ البُكاءَ فالقٌ كَبِدي، قالت: فبينَما هما جالسان عندي وأنا أبكي، فاستأذنتْ عليَّ امرأةٌ منَ الأنصار، فأذِنْتُ لها، فجلَسَت تَبْكي معي، قالت: فبَيْنا نحنُ على ذلك، دَخَلَ علينا رسولُ الله ﷺ، فسَلَّمَ ثمَّ جَلَسَ، قالت: ولم يَجْلِسْ عندي منذُ قيل ما قيل قبلَها، وقد لَبِثَ شهراً لا يُوحَى إليه في شأني، قالت: فتَشَهَّدَ رسولُ الله ﷺ حينَ جَلَسَ، ثمَّ قال: «أمَّا بَعْدُ يا عائشةُ، فإنَّه قد بَلَغَني عنكِ كذا وكذا،

فإن كنتِ بَريئةً فسَيُبرِّئُكِ اللهُ، وإن كنتِ أَلْمَمْتِ بذَنْبٍ فاستَغفِري اللهَ وتوبي إليه، فإنَّ العبدَ إذا اعْتَرَفَ بذَنْبِه ثمَّ تابَ إلى الله، تابَ الله عليه» قالت: فلمَّا قَضَى رسولُ الله ﷺ مقالتَه، قَلَصَ دَمْعي حتَّى ما أُحِسُّ منه قَطْرةً، فقلتُ لأبي: أَجِبْ رسولَ الله ﷺ فيما قال، قال: والله ما أَدْري ما أقولُ لِرسولِ الله ﷺ، فقلتُ لأُمّي: أَجِيبي رسولَ الله ﷺ، قالت: ما أَدْري ما أقولُ لِرسولِ الله ﷺ، قالت: فقلتُ ـ وأنا جاريةٌ حديثةُ السِّنِّ، لا أقرأُ كثيراً مِنَ القرآنِ ـ: إنّي واللهِ لقد عَلِمْتُ لقد سمعتُم هذا الحديثَ حتَّى استقرَّ في أنفُسِكم، وصَدَّقْتُم به، فلَئِن قلتُ لكم: إنّي بَريئةٌ ـ واللهُ يَعْلَمُ أنّي بَريئةٌ ـ لا تُصدِّقونني بذلك، ولَئِنِ اعْتَرَفْتُ لكم بأمرٍ ـ واللهُ يَعْلَمُ أنّي منه بَريئةٌ ـ لَتُصَدِّقُنّي، والله ما أجِدُ لكم مَثَلاً إلَّا قولَ أبي يوسفَ، قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨] قالت: ثمَّ تَحَوَّلْتُ فاضْطَجَعْتُ على فِراشي، قالت: وأنا حينَئذٍ أعلمُ أنّي بَريئةٌ، وأنَّ اللهَ مُبَرِّئي ببراءَتي، ولكنْ واللهِ ما كنتُ أظُنُّ أنَّ الله مُنْزِلٌ في شأني وَحْياً يُتْلَى، ولَشأني في نفسي كان أحقَرَ من أن يتكلَّمَ الله فيَّ بأمرٍ يُتْلَى، ولكن كنتُ أرجو أن يَرى رسولُ الله ﷺ في النَّوْمِ رُؤْيا يُبرِّئُني الله بها.

قالت: فوالله ما رامَ رسولُ الله ﷺ، ولا خرج أحدٌ من أهلِ البيتِ، حتَّى أُنزِلَ عليه، فأخَذَه ما كان يأخُذُه منَ البُرَحاءِ، حتَّى إنَّه لَيَتَحَدَّرُ منه مِثلُ الجُمانِ منَ العَرَقِ وهو في يومٍ شاتٍ، من ثِقَلِ القولِ الذي يُنزَلُ عليه، قالت: فلمَّا سُرِّيَ عن رسولِ الله ﷺ، سُرِّيَ عنه وهو يَضْحَكُ، فكانت أوَّل كلمةٍ تَكلَّمَ بها: «يا عائشةُ، أمَّا اللهُ عزَّ وجلَّ فقد بَرَّأَكِ» فقالت أمّي: قومي إليه، قالت:/ فقلتُ: لا والله، لا أقومُ إليه، ولا أحمَدُ إلَّا الله عزَّ وجلَّ، وأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ...﴾ العَشْرَ الآياتِ كلَّها. ٨/٤٥٥

فلمَّا أنزَلَ الله هذا في براءَتي، قال أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ ـ وكان يُنفِقُ على مِسْطَحِ بنِ أُثاثةَ لِقَرابَتِه منه وفَقْرِه ـ: والله لا أُنفِقُ على مِسْطَحٍ شيئاً أبداً بعدَ الذي قال لعائشةَ ما قال، فأنزَلَ الله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾، قال أبو بكرٍ: بلى والله، إنّي أُحِبُّ أن يَغفِرَ الله لي، فرَجَعَ إلى مِسْطَحٍ النَّفَقَةَ التي كان يُنفِقُ عليه، وقال: والله لا أنزِعُها منه أبداً.

قالت عائشة: وكان رسولُ الله ﷺ يَسْأَلُ زَينَبَ ابنةَ جَحْشٍ عن أمري، فقال: «يا زَيْنَبُ، ماذا عَلِمْتِ، أو رأيتِ؟» فقالت: يا رسولَ الله، أَحمي سَمْعي وبَصَري، ما عَلمْتُ إلّا خيراً، قالت: وهي التي كانت تُسامِيني من أزواجِ رسولِ الله ﷺ، فعَصَمَها الله بالوَرَعِ، وطَفِقَت أُختُها حَمْنةُ تُحارِبُ لها، فهَلَكَت فيمَن هَلَكَ من أصحاب الإفْكِ.

قوله: «بابٌ ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْكَٰذِبُونَ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وقد وَقَعَ عندَ غيره سياق آيتَينِ غير مُتواليتَينِ: الأولى: قوله: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ إلى قوله: ﴿عَظِيمٌ﴾، والأُخرى قوله: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْكَٰذِبُونَ﴾» واقتصَرَ النَّسَفيّ على الآية الأخيرة.

ثمَّ ساقَ المصنِّف حديث الإفك بطوله من طريق اللَّيث عن يونس بن يزيد عن الزُّهريّ عن مشايخه الأربعة، وقد ساقَه بطوله أيضاً في الشَّهادات (٢٦٦١) من طريق فُلَيح ابن سليمان، وفي المغازي (٤١٤١) من طريق صالح بن كَيْسانَ، كلاهما عن الزُّهْريّ، وأورَدَه في مواضع أُخرى باختصارٍ، فأوّل ما أخرجه في الجهاد (٢٨٧٩) ثمَّ في الشَّهادات (٢٦٣٧) ثمَّ في التَّفسير (٤٦٩٠) ثمَّ في الأيمان والنُّذور (٦٦٧٩) ثمَّ في التوحيد (٧٥٠٠) من طريق عبد الله النُّمَيريّ[1] عن يونس باختصارٍ في هذه المواضع، وأخرجه في التوحيد (٧٥٤٥)، وعَلَّقَه في الشَّهادات (٢٦٣٧) باختصارٍ أيضاً من رواية اللَّيث أيضاً، وأخرجه في التَّفسير (٤٦٩٠) والأيمان والنُّذور (٦٦٦٢و٦٦٧٩) والاعتصام (٧٣٦٩) من طريق صالح بن كَيْسانَ باختصارٍ في هذه المواضع أيضاً، وأخرج طَرَفاً منه مُعلَّقاً في المغازي من طريق النُّعمان بن راشد عن الزُّهْريّ[2]، ومن طريق مَعمَر عن الزُّهْريّ طَرَفاً آخر[3].

وأخرجه مسلم (٢٧٧٠/ ٥٦) من رواية عبد الله بن المبارَك عن يونس، ومن رواية عبد الرَّزّاق عن معمَر، كلاهما عن الزُّهْريّ ساقَه على لفظ مَعمَر، ثمَّ ساقَه من طريق فُلَيحٍ

---

(١) تحرف في (أ) و(ع) إلى: البهزي.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٤١٣٨).

(٣) هذا الطرف من هذا الطريق سلف قريباً برقم (٤٧٤٩).

وصالح بإسنادهما قال: مِثله، غيرَ أنَّه بيَّن الاختلاف في «احتَمَلَته الحَميَّة» أو «اجتَهَلَته» وفي «مُوغِرِينَ» كما سيأتي، وذكر في رواية صالح زيادة كما سأُنبِّه عليها.

وأخرجه النَّسائيُّ في عِشرة النِّساء (ك٨٨٨٢) من طريق صالح، وأخرجه في التَّفسير (ك١١٢٩٦) من طريق محمَّد بن ثَوْر عن مَعمَر، لكنَّه اقتَصَرَ على نحو نصف أوَّله ثمَّ قال: وساقَ الحديث، وأخرج من طريق ابن وَهْب عن يونس وذكر آخَرَ، كلاهما عن الزُّهْريّ بسندِه: ودَعَا رسول الله ﷺ عليّاً وأُسامة يَستَشيرُهما، إلى قوله: فتأتي الدَّاجِن فتأكُله، أخرجه في القضاء (ك٥٥٩٠).

وأخرج أبو داود من طريق ابن وَهْب عن يونس طَرَفاً منه في السُّنَّة (٤٧٣٥)، وهو قول عائشة: ولَشأني في نفسي كان أحقَرَ من أن يتكلَّم الله فيَّ بأمرٍ[1] يُتلَى.

وذكره التِّرمِذيّ (٣١٨٠) عن يونس ومَعمَر وغيرهما عن الزُّهْريّ مُعلَّقاً عَقِبَ رواية هشام بن عُرْوة عن أبيه. فهذه جميع طرقه في هذه الكتب.

وقد جاء/ عن الزُّهْريّ من غير رواية هؤلاءِ، فأخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه» والطبرانيُّ (٢٣/ ١٣٨ و١٤٠-١٤٤) من رواية يحيى بن سعيد الأنصاريّ وعُبيد الله بن عمر العُمَريّ وإسحاق بن راشد وعطاء الخُراسانيّ وعُقيل وابن جُرَيج. ٨/٤٥٦

وأخرجه أبو عَوَانة أيضاً من رواية محمَّد بن إسحاق[2] وبكر بن وائل ومعاوية بن يحيى وحُميدٍ الأعرَج، وعندَ أبي داود (٧٨٥) طَرَف من رواية حُميدٍ هذا.

والطبرانيُّ أيضاً (٢٣/ ١٣٩و١٤٨و١٤٥-١٤٨) من رواية زياد بن سعد، وابن أبي عَتيق، وصالح بن أبي الأخضَر، وأفلَح بن عبد الله بن المغيرة، وإسماعيل بن رافع، ويعقوب ابن عطاء.

وأخرجه ابن مَرْدويه من رواية ابن عُيَينةَ وعبد الرَّحمن بن إسحاق، كلّهم ـ وعِدَّتُهم

---

(١) في (س): بوحي، والمثبت من (أ) و(ع) وهو الموافق لما في «سنن أبي داود».

(٢) وانظر رواية ابن إسحاق أيضاً في «سيرة ابن هشام» ٢/ ٢٩٧.

ثمانيةَ عشرَ نفساً ـ عن الزُّهْريّ، منهم مَن طَوَّلَه ومنهم مَن اختَصَره، وأكثرهم يُقدِّم عُرْوَةَ على سعيد وبعدَ سعيد عَلْقمة ويَختِم بعُبيدِ الله، وقدَّمَ مَعمَرٌ ويونسُ من رواية ابن وَهْب عنه، وعُقيلٌ، وابنُ إسحاق في روايةٍ، ومعاويةُ وزياد وأفلَح وإسماعيل ويعقوبُ سعيدَ بنَ المسيّب على عُرْوة، وقَدَّمَ ابنُ وَهْب عَلْقمةَ على عُبيد الله، وقَدَّمَ ابن إسحاق في روايةٍ عَلْقمةَ وثنّى بسعيدٍ، وثَلَّثَ بعُرْوةَ وأخَّرَ عُبيدَ الله، وقَدَّمَ عطاءٌ الخُراسانيّ عُبيدَ الله على عُرْوة في رواية، وحَذَفَ من أُخرى سعيداً، وكذا قَدَّمَ صالحُ بن أبي الأخضَر عُبيدَ الله، لكن ثَنَّى بأبي سَلَمةَ بن عبد الرَّحمن بدلَ سعيد، وثَلَّثَ بعَلْقمةَ، وخَتَمَ بعُرْوةَ، واقتَصَرَ بكر على سعيد.

قوله: «**وكلٌّ حدَّثني طائفةً من الحديث**» أي: بعضَه، هو مَقُول الزُّهْريّ كما في رواية فُلَيحٍ: «قال الزُّهْريّ...» إلى آخره، وفي رواية ابن إسحاق: «قال الزُّهْريّ: كلٌّ حدَّثني بعض هذا الحديث، وقد جمعت لك كلّ الذي حَدَّثوني»، ولمَّا ضَمّ ابن إسحاق إلى رواية الزُّهْريّ عن الأربعة روايتَه هو عن عبد الله بن أبي بكر عن عَمْرة وعن يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزُّبَير عن أبيه كلاهما عن عائشة، قال: دَخَلَ حديث هؤلاءِ جميعاً يُحدِّث بعضُهم ما لم يُحدِّث صاحبُه، وكلٌّ كان ثقةً، فكلٌّ حدَّث عنها ما سمعَ قال... فذكره.

قال عِيَاض: انتقَدوا على الزُّهْريّ ما صَنَعَه من روايته لهذا الحديث مُلَفَّقاً عن هؤلاءِ الأربعة وقالوا: كان ينبغي له أن يُفرِدَ حديثَ كلّ واحد منهم عن الآخر، انتهى.

وقد تَتبَّعت طرقه فوجدته من رواية عُرْوة على انفراده، ومن رواية عَلْقمة بن وقّاص على انفراده، وفي سياق كلٍّ منهما مُخالَفات ونقصٌ وبعضُ زيادة لمَا في سياق الزُّهْريّ عن الأربعة، فأمَّا رواية عُرْوة فأخرجها المصنِّف في الشَّهادات (٢٦٦١) من رواية فُلَيح بن سليمان عن هشام بن عُرْوة عن أبيه عَقِبَ رواية فُلَيحٍ عن الزُّهْريّ قال: مِثله، ولم يَسُق لفظه، وبينَهما تَفاوُت كبير، فكأنَّ فُلَيحاً تَجوَّزَ في قوله: «مِثله»، وقد عَلَّقَها المصنِّف كما سيأتي قريباً (٤٧٥٧) لأبي أُسامة عن هشام بن عُرْوة عن أبيه بتمامِه، ووَصَلَها مسلم (٢٧٧٠/ ٥٨)

لأبي أُسامة إلّا أنّه لم يَسُقه بتمامه، ووَصَلَه أحمد (٢٤٣١٧) وأبو بكر بن أبي شَيْبة عن أبي أُسامة بتمامه، وكذا أخرجه التِّرمِذيّ (٣١٨٠) والطَّبَرِيُّ (١٨/ ٩٢-٩٣) والإسماعيليّ من رواية أبي أُسامة، وأخرجه أبو عَوَانة والطبرانيُّ (٢٣/ ١٤٩ و١٥١) من رواية حمَّاد بن سَلَمَةَ وأبي أُوَيس، وأبوعَوَانة وابن مَرْدويه من رواية يونس بن بُكَير، والدَّارَقُطنيّ في «الغرائب» من رواية مالك، وأبو عَوَانة من رواية عليّ بن مُسهِر وسعيد بن أبي هلال، ووَصَلَها المصنِّف باختصارٍ في الاعتصام (٧٣٧٠) من رواية يحيى بن أبي زكريّا، كلُّهم عن هشام بن عُرْوة مُطوَّلاً ومختصراً.

وأمَّا رواية عَلْقمة بن وقّاص فوَصَلَها الطَّبَرِيُّ (١٨/ ٨٨ و٩٣-٩٤)، والطبرانيُّ من طريق يحيى بن عبد الرَّحمن بن حاطِبٍ عنه[١].

وأمَّا رواية سعيد بن المسيّب وعُبيد الله فلم أجِدْهما إلّا من رواية الزُّهْريّ عنهما.

وقد رواه عن عائشة غيرُ هؤلاءِ الأربعة، فأخرجه المصنِّف في الشَّهادات من رواية عَمْرة بنت عبد الرَّحمن عن عائشة، ولم يَسُقْ لفظها[٢].

وقد ساقَه أبو عَوَانة في «صحيحه» والطبرانيُّ (٢٣/ ١٥١) من طريق أبي أُوَيس، وأبو عَوَانة والطبراني أيضاً من طريق محمَّد بن إسحاق، كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم عنها[٣].

---

(١) هذه الرواية لم نقف عليها عند الطبراني، وقد أخرجها إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١١٣١).

(٢) لم نقف عليه في الشهادات عند المصنف من طريق عمرة، وإنما هو فيه عنده (٢٦٦١) من رواية عروة بن الزبير وابن المسيب وعلقمة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة. وأما رواية عمرة بنت عبد الرحمن فقد أخرجها أبو داود (٤٤٧٤) وابن ماجه (٢٥٦٧) والترمذي (٣١٨١) وغيرهم.

(٣) أخرج أبو داود (٤٤٧٤) و(٤٤٧٥)، وابن ماجَهْ (٢٥٦٧)، والترمذي (٣١٨١) والنسائي في «الكبرى» (٧٣١١)، والطبراني ٢٣/ (٢٦٣) من طريق محمد بن أبي عدي، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة قالت: لـمَّا نزل عذري، قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن، فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضربوا حدَّهم. وسيذكر الحافظ بعد قليل أن البخاري أورده من طريق عمرة عقب رواية فليح عن الزهري في الشهادات، وليس كما قال.

ولم يذكر عائشة في رواية أبي داود الثانية، وذكر أسماء الرجلين والمرأة: حسان ومسطح وحمنة.

وأخرجه أبو عَوَانة أيضاً من رواية أبي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحمن عن عائشة.

٤٥٧/٨ والمصنِّف من رواية القاسم بن/ محمَّد بن أبي بكر عن عائشة، إلّا أنَّه لم يَسُق لفظه، أخرجه في الشَّهادات (٢٦٦١)، وكذا رواية عَمْرة عَقِبَ رواية فُلَيحٍ عن الزُّهْريّ.

وأخرجه أبو عَوَانة والطبرانيُّ (٢٣/ ١٥٣و١٥٩و١٥٢) من رواية الأسوَد بن يزيد وعبّاد بن عبد الله بن الزُّبَير ومِقْسَم مولى ابن عبَّاس، ثلاثتهم عن عائشة.

وقد روى هذا الحديث من الصَّحابة غيرُ عائشة جماعة: منهم عبد الله بن الزُّبَير، وحديثه أيضاً عَقِبَ رواية فُلَيحٍ عندَ المصنِّف في الشَّهادات، ولم يَسُق لفظه.

وأُمُّ رُومان وقد تقدَّم حديثها في قِصّة يوسف (٣٣٨٨) وفي المغازي (٤١٤٣)، ويأتي باختصارٍ قريباً (٤٧٥١).

وابنُ عبَّاس وابن عمر، وحديثهما عندَ الطبرانيِّ (٢٣/ ١٦٢و١٦٤) وابن مَرْدويه.

وأبو هريرة، وحديثه عندَ البزَّار (٨٠١١).

وأبو اليَسَر، وحديثه باختصارٍ عندَ ابن مَرْدويه[1].

فجميع مَن رواه من الصَّحابة غير عائشة سِتّة، ومن التابعينَ عن عائشة عشرة، وأورَدَه ابن أبي حاتم[2] من طريق سعيد بن جُبَير مُرسَلاً بإسنادٍ واهٍ، وأورَدَه الحاكم في «الإكليل» من رواية مُقاتِل بن حَيّانَ ـ وهو بالمهمَلة والتَّحتانيَّة ـ مُرسَلاً أيضاً، وسأذكرُ في أثناء شرح هذا الحديث ما في رواية هؤلاءِ من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: **«وبعض حديثهم يُصدِّق بعضاً»** كأنَّه مقلوب، والمقام يقتضي أن يقول: وحديث بعضهم يُصدِّق بعضاً، ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد: أنَّ بعض حديث كلٍّ منهم يدلّ على صِدق الراوي في بَقيَّة حديثه لحُسنِ سياقه وجَوْدة حِفظه.

قوله: **«وإن كان بعضهم أوْعَى له من بعض»** هو إشارة إلى أنَّ بعض هؤلاءِ الأربعة أميَز

---

(١) وهو عند الطبراني أيضاً ٢٣/ (١٦٣) لكن في إسناده متَّهم بالكذب.

(٢) في «تفسيره» ٨/ ٢٥٤٣.

في سياق الحديث من بعض من جهة حِفْظ أكثره، لا أنَّ بعضهم أضبَطُ من بعض مُطلَقاً، ولهذا قال: «أَوعَى له» أي: للحديثِ المذكور خاصّة، زاد في رواية فُلَيحٍ: «وأثبَتَ اقتصاصاً ـ أي: سياقاً ـ وقد وَعَيتُ عن كلّ واحد منهم الحديث الذي حدَّثني عن عائشة» أي: القَدْر الذي حدَّثني به ليُطابقَ قوله: «وكلٌّ حدَّثني طائفة من الحديث»، وحاصله أنَّ جميع الحديث عن مجموعهم، لا أنَّ مجموعه عن كلّ واحد منهم. ووَقَعَ في رواية أفلَحَ[1]: وبعض القوم أحسن سياقاً.

وأمَّا قوله في رواية الباب: «الذي حدَّثني عُرْوة عن عائشة» فهكذا في رواية اللَّيث عن يونس، وأمَّا رواية ابن المبارَك وابن وَهْب وعبد الله النُّمَيريّ فلم يَقُل واحد منهم عن يونس: «الذي حدَّثني عُرْوة» وإنَّما قالوا: «عن عائشة»، فاقتَضَت رواية اللَّيث أنَّ سياق الحديث عن عُرْوة، ويحتمل أن يكون المراد أوَّلَ شيء منه، ويُؤيِّده أنَّه تقدَّم في الهِبة (٢٥٩٣) وفي الشَّهادات (٢٦٨٨) من طريق يونس عن الزُّهْريّ عن عُرْوة وحدَه عن عائشة أوَّلُ هذا الحديث، وهو القُرعة عندَ إرادة السَّفَر، وكذلك أفرَدَها أبو داود (٢١٣٨) والنَّسائيُّ (ك٨٨٧٤ و٨٨٨٠) من طريق يونس، وكذا يحيى بن يَمانٍ عن مَعمَر عن الزُّهْريّ عن عُرْوة عندَ ابن ماجَهْ (١٩٧٠).

والاحتمال الأوَّل أَولى، لمَا ثَبَتَ أنَّ الرُّواة اختلفوا في تقديم بعض شيوخ الزُّهْريّ على بعض، فلو كان الاحتمال الثّاني مُتَعيِّناً لامتَنَعَ تقديمُ غير عُرْوة على عُرْوة، ولَأشعَرَ أيضاً أنَّ الباقينَ لم يَروُوا عن عائشة قِصّة القُرعة، وليس كذلك، فقد أخرج النَّسائيُّ (ك٨٨٨١) قِصّة القُرعة خاصّةً من طريق محمَّد بن عليّ بن شافع عن الزُّهْريّ عن عُبيد الله بن عبد الله وحده عن عائشة.

وستأتي القِصّة من رواية هشام بن عُرْوة عن أبيه[2] وحده (٤٧٥٧)، وفي سياقه مُخالَفة كثيرة للسِّياق الذي هنا للزُّهْريِّ عن عُرْوة، وهو ممَّا يَتأيَّد به الاحتمال الأوَّل، والله أعلم.

---

(١) وهو ابن عبد الله بن المغيرة، وروايته عند الطبراني في «الكبير» ٢٣/ (١٤٥).

(٢) قوله: «عن أبيه» سقط من (أ) و(س)، واستدركناه من (ع).

قوله: «**عُرْوة، عن عائشة: أنَّ عائشة رضي الله عنها زوج النبيّ ﷺ قالت**» ليس المراد أنَّ عائشة تروي عن نفسها، بل معنى قوله: «عن عائشة» أي: عن حديث عائشة في قِصّة الإفك، ثمَّ شَرَعَ يُحدِّث عن عائشة، فقال: «أنَّ عائشة قالت»، ووَقَعَ في رواية فُلَيحٍ (٢٦٦١): «زَعَموا أنَّ عائشة قالت» والزَّعْم قد يقع موضع القول وإن لم يكن فيه تَرَدُّد، لكن لعلَّ السِّرَّ فيه أنَّ جميع مشايخ الزُّهْريّ لم يُصرِّحوا له بذلك، كذا أشارَ إليه الكِرْمانيّ.

قوله: «**كان رسول الله ﷺ إذا أرادَ أن يَخرُج**» زاد مَعمَر: «سَفَراً» أي: إلى سَفَر، فهو منصوب بنَزْع الخافض، أو ضُمِّنَ «يَخرُج» معنى: يُنشِئ، فيكون/ «سَفَراً» نصباً على المفعوليَّة، ٤٥٨/٨ وفي رواية فُلَيحٍ (٢٦٦١) وصالح بن كَيْسانَ (٤١٤١): كان إذا أراد سَفَراً[1].

قوله: «**أقرَعَ بين أزواجه**» فيه مشروعيَّة القُرعة والردُّ على مَن مَنَعَ منها، وقد تقدَّم التَّعريف بها وحُكمها في أواخر كتاب الشَّهادات في «باب القُرعة في المشكِلات» (٢٦٨٦).

قوله: «**فأيَّتُهنَّ**» وَقَعَ في رواية الأَصِيليِّ من طريق فُلَيحٍ: «فأيُّهنَّ» بغير مُثنّاة، والأُولى أَولى.

قوله: «**في غزوة غَزَاها**» هي غزوة بني المصطَلِق، وصَرَّحَ بذلك محمَّد بن إسحاق في روايته، وكذا أفلَح بن عبد الله عندَ الطبرانيِّ، وعندَه في رواية أبي أوَيس: «فخرج سهم عائشة في غزوة بني المصطَلِق من خُزاعة»، وعندَ البزَّار من حديث أبي هريرة: «فأصابت عائشةَ القُرْعةُ في غزوة بني المصطَلِق»، وفي رواية بكر بن وائل عندَ أبي عَوَانة ما يُشعِر بأنَّ تسميةَ الغزوة في حديث عائشة مُدرَج في الخبر.

قوله: «**فخرج سَهْمي**» هذا يُشعِر بأنَّها كانت في تلك الغزوة وحدَها، لكن عندَ الواقديِّ (٢/ ٤٢٦) من طريق عبّاد بن عبد الله عنها: أنَّها خرجت معه في تلك الغزوة أيضاً أُمُّ سَلَمةَ، وكذا في حديث ابن عمر[2]، وهو ضعيفٌ، ولم يقع لأُمِّ سَلَمةَ في تلك الغزوة ذِكْر، ورواية

---

(١) رواية فليح مثل رواية معمر: كان إذا أراد أن يخرج سفراً.

(٢) عند الطبراني في «الكبير» ٢٣/ (١٦٤)، وفيه متَّهم بالكذب.

ابن إسحاق من رواية عبّاد ظاهرة في تَفرُّد عائشة بذلك ولفظه: فخرج سهمي عليهنَّ، فخرج بي معه.

قوله: «**بعدَما نزلَ الحِجاب**» أي: بعدَما نزلَ الأمر بالحِجاب، والمراد حِجابُ النِّساء عن رُؤية الرِّجال لهنَّ، وكُنَّ قبلَ ذلك لا يُمنَعنَ، وهذا قالته كالتوطِئة للسَّبَب في كَوْنها كانت مُستَتِرةً في الهَودَج حتَّى أفضَى ذلك إلى تحميلِه وهي ليست فيه وهم يَظُنّونَ أنَّها فيه، بخِلَاف ما كان قبلَ الحجاب، فلعلَّ النِّساء حينئذٍ كُنَّ يَركَبنَ ظُهور الرَّواحل بغير هَوادِج، أو يَركَبنَ الهوادِجَ غير مُستَتِرات، فما كان يقع لها الذي وقع، بل كان يَعرِف الذي كان يَخدُم بعيرَها إن كانت رَكِبَت أم لا.

قوله: «**فأنا أُحمَلُ في هَوْدَجي وأُنزَلُ فيه**» في رواية ابن إسحاق: فكنت إذا رَحلوا بعيري جلستُ في هَودَجي، ثمَّ يأخُذونَ بأسفَلِ الهَودَج فيَضَعونَه على ظَهْر البعير.

والهَوْدَج، بفتح الهاء والدَّال بينَهما واو ساكنة وآخِرُه جيمٌ: مَحمِلٌ له قُبّة تُستَر بالثّياب ونحوه، يُوضَع على ظهر البعير، يَركَب عليه النِّساء ليكونَ أسترَ لهنَّ. ووَقَعَ في رواية أبي أُوَيس بلفظ: المِحَفّة.

قوله: «**فسِرْنا حتَّى إذا فَرَغَ**» كذا اختصَرَت القِصّة، لأنَّ مرادها سياق قِصّة الإفك خاصّةً، وإنَّما ذَكَرَت ما ذكرت من ذلك كالتوطئة لمَا أرادَت اقتصاصَه، ويحتمل أن تكون ذكرت جميع ذلك فاختَصَرَه الراوي للغَرَضِ المذكور، ويُؤيِّده أنَّه قد جاء عنها في قِصّة غزوة بني المصطَلِق أحاديثُ غير هذا، ويُؤيِّد الأوَّل أنَّ في رواية الواقديِّ عن عبّاد: قلت لعائشةَ: يا أمَّتاه، حَدِّثينا عن قِصّة الإفك، قالت: نعم، وعندَه: فخَرَجْنا فغَنَّمَه الله أموالهم وأنفُسَهم ورَجَعنا.

قوله: «**وقَفَلَ**» بقافٍ وفاء، أي: رَجَعَ من غزوته.

قوله: «**ودَنَوْنا من المدينة قافلينَ**» أي: راجِعينَ، أي: أنَّ قِصَّتها وَقَعَت حالَ رجوعهم من الغَزْوة قُربَ دخولهم المدينة.

قوله: «آذَنَ» بالمدِّ والتَّخفيف، وبغير مَدّ والتَّشديد، كلاهما بمعنى: أعلَمَ بالرَّحيلِ، وفي رواية ابن إسحاق: فنزلَ مَنزِلاً فباتَ به بعضَ اللَّيل ثمَّ آذَنَ بالرَّحيلِ.

قوله: «بالرَّحيلِ» في رواية بعضهم: «الرَّحيلَ» بغير موحَّدة وبالنَّصب، وكأنَّه حكاية قولهم: «الرَّحيلَ» بالنَّصب على الإغراء.

قوله: «فمَشَيتُ حتَّى جاوَزْت الجيشَ» أي: لتقضيَ حاجتها مُنفَرِدة.

قوله: «فلمَّا قَضَيت شأني» الذي تَوَجَّهت بسببه، ووَقَعَ في حديث ابن عمر خِلَافُ ما في «الصَّحيح»، وأنَّ سبب تَوَجُّهها لقَضاءِ حاجتها: أنَّ رَحْل أمّ سَلَمةَ مالَ فأناخوا بعيرها ليُصلِحوا رَحْلها، قالت عائشة: «فقلت: إلى أن يُصلِحوا رَحْلها قَضَيتُ حاجتي، فتَوَجَّهت ولم يعلموا بي، فقَضَيت حاجتي، فانقَطَعَت قِلادَتي فأقَمتُ في جمعها ونِظامها، وبَعَثَ القومُ إبلهم ومَضَوا ولم يعلموا بنزولي» وهذا شاذٌّ مُنكَر.

قوله: «عِقْد» بكسر العين: قِلادة تُعلَّق في العُنُق للتَّزيُّنِ بها.

قوله: «من جَزْع» بفتح الجيم وسكون الزّاي بعدَها مُهمَلَة: خَرَزٌ معروف في سواده بياض/ كالعُروقِ، قال ابن القَطّاع: هو واحد لا جمع له، وقال ابن سِيدَه: هو جمع، واحده جَزْعة، وهو بالفتح، فأمَّا الجِزْع بالكسر: فهو جانب الوادي، ونَقَلَ كُراع: أنَّ جانب الوادي بالكسر فقط، وأنَّ الآخر يقال بالفتح وبالكسر، وأغرَبَ ابن التِّين فحكى فيه الضَّمّ، قال التَّيفاشيّ: يُوجَد في معادن العَقيق ومنه ما يُؤتَى به من الصّين، قال: وليس في الحجارة أصلَبُ جِسماً منه، ويزداد حُسنه إذا طُبِخَ بالزَّيتِ لكنَّهم لا يَتيَمَّنونَ بلُبسِه، ويقولون: مَن تَقَلَّدَه كَثُرَت همومه ورأى مَنامات رَديئة، وإذا عُلِّقَ على طفل سالَ لُعابُه. ومن منافعه: إذا أُمِرَّ على شَعر المطلَقة[1] سَهُلَت وِلادتها.

٤٥٩/٨

قوله: «جَزْع أظْفار» كذا في هذه الرِّواية «أظفار» بزيادة ألِف، وكذا في رواية فُليحٍ. لكن في رواية الكُشْمِيهنيِّ من طريقه: «ظَفَارِ»، وكذا في رواية مَعمَر وصالح.

---

(١) ولم يذكر في «العين» و«المصباح المنير» في هذا المعنى غير المطلوقة.

وقال ابن بَطّال: الرِّواية «أظفار» بألِفٍ، وأهل اللُّغة لا يَعرِفونَه بألفٍ ويقولون: ظَفَار، قال ابن قُتَيبة: جَزْع ظَفاري.

وقال القُرطُبيّ: وَقَعَ في بعض روايات مسلم «أظفار» وهي خطأ.

قلت: لكنَّها في أكثر روايات أصحاب الزُّهْريّ، حتَّى إنَّ في رواية صالح بن أبي الأخضَر عندَ الطبرانيِّ: «جَزع الأظافير[1]»، فأمَّا «ظَفارِ» بفتح الظّاء المعجَمة ثمَّ فاء بعدَها راء مَبنيَّة على الكسر: فهي مدينة باليمن، وقيل: جبل، وقيل: سُمّيَت به المدينة وهي في أقصَى اليمن إلى جهة الهند، وفي المَثَل: «مَن دَخَلَ ظَفار حَمَّرَ» أي: تَكلَّمَ بالحِميَريَّة، لأنَّ أهلها كانوا من حِميَر، وإن ثَبَتَت الرِّواية: أنه أظفار، فلعلَّ عِقدَها كان من الظُّفر: أحد أنواع القُسْط، وهو طيِّب الرَّائحة يُتبَخَّر به، فلعلَّه عُمِلَ مِثل الخَرَز فأطلقَت عليه جَزْعاً تشبيهاً به ونَظَمَته قِلادةً، إمّا لحُسنِ لونه أو لطيب ريحه، وقد حكى ابن التِّين: أنَّ قيمته كانت اثْني عشرَ دِرهَماً، وهذا يُؤيِّد أنَّه ليس جَزْعاً ظَفاريّاً، إذ لو كان كذلك لكانت قيمته أكثرَ من ذلك. ووَقَعَ في رواية الواقديِّ: فكان في عُنُقي عِقدٌ من جزع ظَفارِ كانت أمّي أدخَلَتني به على رسول الله ﷺ.

قوله: «فلمَّا قَضَيتُ شأني» أي: فرغتُ من قَضاء حاجتي **«أقبَلتُ إلى رَحْلي»** أي: رَجَعَت إلى المكان الذي كانت نازِلةً فيه.

قوله: «فإذا عِقْد لي» في رواية فُلَيحٍ: فلَمَستُ صدري فإذا عِقدي.

قوله: «قد انقَطَعَ» في رواية ابن إسحاق: قد انسَلَّ من عُنُقي وأنا لا أدري.

قوله: «فالتَمَسْت عِقْدي» في رواية فُلَيحٍ: فرجعتُ فالتَمَستُ [عقدي][2] وحَبَسَني ابتغاؤُه؛ أي: طلبه، في رواية ابن إسحاق: فرجعتُ عَوْدي على بَدْئي إلى المكان الذي ذهبت إليه، وفي رواية الواقديِّ: وكنت أظنّ أنَّ القوم لو لَبِثوا شهراً لم يَبعَثوا بعيري حتَّى أكون في هَودَجي.

---

(١) في المطبوع منه ٢٣/ (١٤٧١): «أظفار»!

(٢) هذه الزيادة ليست في الأصول الخطية، واستدركناها من رواية فليح الآتية برقم (٢٦٦١).

قوله: «وأقبَلَ الرَّهْط» هو عددٌ من ثلاثة إلى عشرة، وقيل غير ذلك، كما تقدَّم في أوَّل الكتاب في حديث أبي سفيان الطَّويل (٧). ولم أعرِف منهم هنا أحداً إلّا أنَّ في رواية الواقديِّ: أنَّ أحدهم أبو موهوبةَ مولى رسول الله ﷺ، وهو أبو مُوَيهِبَةَ الذي روى عنه عبد الله بن عَمْرو بن العاص حديثاً في مرض رسول الله ﷺ ووفاته، أخرجه أحمد (١٥٩٩٧) وغيره، قال البَلاذُريّ: شَهِدَ أبو مُوَيهِبَةَ غزوة المُرَيسيع، وكان يَخدُم بعير عائشة، وكان من مولَّدي بني مُزَينةَ، وكأنَّه في الأصل أبو مَوْهوبة ويُصَغَّر فيقال: أبو مُوَيهِبَةَ.

قوله: «يَرْحَلونَ» بفتح أوَّله والتَّخفيف، رَحَلتُ البعير: إذا شَدَدتَ عليه الرَّحْل. ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ هنا بالتَّشديد في هذا وفي «فرَحَّلوه».

قوله: «لي» في رواية مَعمَر: «بي»، وحكى النَّوَويّ عن أكثر نُسَخ «صحيح مسلم»: «يَرحَلونَ لي» قال: وهو أجوَدُ، وقال غيره: بالباءِ أجوَد؛ لأنَّ المراد وضعها وهي في الهَودَج، فشَبَّهَت الهَودَجَ الذي هي فيه بالرَّحلِ الذي يُوضَع على البعير.

قوله: «فرَحَلوه» أي: وَضَعوه، وفيه تَجوُّز، وإنَّما الرَّحل هو الذي يُوضَع على ظهر البعير ثمَّ يُوضَع الهَودَج فوقَه.

قوله: «وكان النِّساءُ إذ ذاكَ خِفافاً» قالت هذا كالتَّفسير لقولها: وهم يَحسَبونَ أنّي فيه.

قوله: «لم يُثقِلْهنَّ اللَّحْمُ» في رواية فُلَيحٍ: لم يَثقُلْنَ ولم يَغشَهُنَّ اللَّحم.

٨/٤٦٠ قال ابن أبي جَمْرة:/ ليس هذا تَكراراً، لأنَّ كلّ سمينٍ ثقيلٌ من غير عَكْس، لأنَّ الهزيل قد يَمتَلِئ بطنُه طعاماً فيثقُلُ بَدَنه، فأشارَت إلى أنَّ المعنيَينِ لم يكونا في نساء ذلك الزَّمان. وقال الخطَّابيُّ: معنى قولها: «لم يَغشَهنَّ» أي: لم يَكثُر عليهنَّ فيَركَبَ بعضُه بعضاً.

وفي رواية مَعمَر: «لم يُهبِّلْهنَّ»[1]، وضَبَطَه ابن الخشَّاب فيما حكاه ابن الجَوْزيّ بفتح

---

(١) كذا عند أحمد (٢٥٦٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٩٦)، وفي المطبوع من مسلم (٢٧٧٠) (٥٦): يُهبَّلن، بهاء واحدة.

أوَّله وسكون الهاء وكسر الموحَّدة، ومِثله القُرطُبيّ لكن قال: وضمّ الموحَّدة، قال: لأنَّ ماضيَه بفتحَتَينِ مُخفَّفاً، وقال النَّوويّ: المشهور في ضبطه بضمٍّ أوَّله وفتح الهاء وتشديد الموحَّدة، وبفتح أوَّله وثالثه أيضاً، وبضمٍّ أوَّله وكسر ثالثه من الرُّباعيّ، يقال: هَبَّلَه اللَّحمُ وأهبَلَه: إذا أثقَلَه، وأصبَحَ فلان مُهَبَّلاً، أي: كثير اللَّحم، أو وارِمَ الوجه.

قلت: وفي رواية ابن جُرَيج: «لم يُهبِّلهنَّ اللَّحمُ»[1]، وحكى القُرطُبيّ أنَّها في رواية لابنِ الحَذّاء في مسلم أيضاً، وأشارَ إليها ابن الجَوْزيّ وقال: المهَبَّل: الكثير اللَّحم الثَّقيل الحركة من السِّمَن، وفلان مُهَبَّل، أي: مُهَبَّج كأنَّ به وَرَماً.

قوله: «إنَّما يأكلْنَ» كذا للأكثر، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ هنا: «إنَّما نأكُل» بالنّونِ أوَّلَه وباللّام فقط.

قوله: «العُلْقة» بضمِّ العين المهمَلة وسكون اللّام ثمَّ قاف، أي: القليل، قال القُرطُبيّ: كأنَّ المراد الشَّيء القليل الذي يُسْكِنُ الرَّمَق، كذا قال، وقد قال الخليل: العُلقة: ما فيه بُلْغة من الطَّعام إلى وقت الغَداء، حكاه ابن بَطّال قال: وأصلها شجر يبقى في الشِّتاء تَتبلَّغ به الإبل حتَّى يَدخُل زمن الرَّبيع.

قوله: «فلم يَستَنكِر القوم خِفّة الهَوْدَج» وَقَعَ في رواية فُلَيحٍ ومَعمَر: «ثِقَل الهَودَج» والأوَّل أوضَح، لأنَّ مُرادها إقامة عُذرهم في تحميل هَودَجها وهي ليست فيه، فكأنَّها تقول: كانت لِخِفّة جِسمها بحيثُ إنَّ الذينَ يَحمِلونَ هَودَجها لا فَرْق عندَهم بين وجودها فيه وعَدَمها، ولهذا أردَفَت ذلك بقولها: «وكنت جاريةً حديثةَ السِّنّ» أي: أنَّها مع نَحافتها صغيرة السِّنّ، فذلك أبلَغُ في خِفَّتها، وقد وُجِّهَت الرِّواية الأُخرى بأنَّ المراد: لم يَستَنكِروا الثِّقَل الذي اعتادوه، لأنَّ ثِقَله في الأصل إنَّما هو ممَّا رُكِّبَ الهودجُ منه من خَشَب وحِبال وسُتور وغير ذلك، وأمَّا هي فلِشِدّة نَحافتَها كان لا يَظهَر بوجودِها فيه زيادة ثِقَل، والحاصل أنَّ الثِّقَل والخِفّة من الأُمور الإضافيَّة فيَتَفاوَتان بالنِّسبة.

---

(١) في المطبوع من الطبراني ٢٣/ (١٣٨): يهبلن، بهاء واحدة.

ويُستَفاد من ذلك أيضاً أنَّ الذينَ كانوا يَرحَلونَ بعيرها كانوا في غاية الأدب معها والمبالَغة في تَرْك التَّنقيب عمَّا في الهَودَج، بحيثُ إنَّها لم تكن فيه وهم يَظُنّونَ أنَّها فيه، وكأنَّهم جَوَّزوا أنَّها نائمة.

قوله: «وكنت جاريةً حديثة السِّنّ» هو كما قالت، لأنَّها أُدخِلَت على النبيّ ﷺ بعدَ الهجرة في شوّال ولها تسع سنينَ، وأكثر ما قيل في المُرَيسيع كما سيأتي: أنَّها عندَ ابن إسحاق كانت في شعبانَ سنة ستّ، فتكون لم تُكْمِل خمسَ عشرةَ، فإن كانت المُرَيسيع قبلَ ذلك فتكون أصغرَ من ذلك، وقد أشرتُ إلى فائدة ذِكْرها ذلك قبلُ، ويحتمل أن تكون أشارَت بذلك إلى بيان عُذرها فيما فَعَلَته من الحِرْص على العِقد الذي انقَطَعَ، ومن استقلالها بالتَّفتيشِ عليه في تلك الحال وترك إعلام أهلها بذلك، وذلك لصِغَرِ سِنّها وعَدَم تَجارِبها للأُمورِ، بخِلَاف ما لو كانت ليست صغيرة لكانت تَتَفَطَّنُ لعاقبة ذلك.

وقد وَقَعَ لها بعدَ ذلك في ضَيَاع العِقد أيضاً: أنَّها أعلمَت النبيَّ ﷺ بأمره فأقامَ بالناس على غير ماء حتَّى وَجَدَته، ونزلت آية التيمُّم بسبب ذلك، فظَهَرَ تَفاوُتُ حال مَن جَرَّبَ الشَّيء ومَن لم يُجرِّبه، وقد تقدَّم إيضاحه في كتاب التيمُّم (٣٣٤).

قوله: «فبَعَثوا الجملَ» أي: أثاروه.

قوله: «بعدَما استَمرَّ الجيش» أي: ذهب ماضياً، وهو استفعلَ من مَرَّ.

قوله: «فجئتُ منازلهم وليس بها داعٍ ولا مُجيب» في رواية فُلَيحٍ: «وليس فيها أحد» فإن قيل: لِـمَ لم تَستصحِب عائشةُ معها غيرها فكان أدعَى لأمنِها ممَّا يقع للمنفَرِدِ، ولكانت لمَّا تأخَّرَت للبحثِ عن العِقْد تُرسِل مَن رافقَها ليَنتَظِروها إن أرادوا الرَّحيل؟ والجواب: أنَّ هذا من جُملة ما يُستَفاد من قوله: «حديثة السِّنّ»، لأنَّها لم يقع لها تَجرِبةُ/ مِثل ذلك، وقد صارت بعدَ ذلك إذا خرجت لحاجتِها تَستصحِب كما سيأتي في قِصَّتها مع أمِّ مِسطَح. ٨/٤٦١

وقوله: «فأمَمتُ مَنزِلي» بالتَّخفيفِ، أي: قَصَدتُ، وفي رواية أبي ذرٍّ هنا بتشديد الميم الأولى، قال الدَّاوديّ: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة:٢]، قال ابن التِّين:

هذا على أنَّه بالتَّخفيفِ. انتهى، وفي رواية صالح بن كَيْسانَ: فتيَمَّمت.

قوله: «**وظَنَنْت أنَّهم سيَفْقِدونَني**» في رواية فُلَيحٍ: «سيَفقِدوني» بنونٍ واحدة، فإمّا أن تكون حُذِفَت تخفيفاً أو هي مُثقَّلة[1].

قوله: «**فيَرجِعونَ إليَّ**» وَقَعَ في رواية مَعمَر: «فيَرجِعوا» بغير نون[2]، وكأنَّه على لغة مَن يَحذِفها مُطلَقاً.

قال عِياض: الظَّنُّ هنا بمعنى العلم، وتُعقِّبَ باحتمال أن يكون على بابه، فإنَّهم أقاموا إلى وقت الظُّهر ولم يَرجِعْ أحد منهم إلى المنزِل الذي كانت به، ولا نُقِلَ أنَّ أحداً لاقاها في الطَّريق، لكن يحتمل أن يكونوا استَمرّوا في السَّير إلى قُرب الظُّهر، فلمَّا نزلوا إلى أن اشتَغَلُوا بحَطِّ رِحالهم ورَبْط رواحلهم واستصحَبوا حالَهم في ظنّهم أنَّها في هَودَجها، لم يَفتَقِدوها إلى أن وَصَلَت على قُرب، ولو فَقَدوها لَرجعوا كما ظنَّته.

وقد وَقَعَ في رواية ابن إسحاق: وعَرَفتُ أن لو افتَقَدوني لَرجعوا إليَّ، وهذا ظاهر في أنَّها لم تَتْبعهم، ووَقَعَ في حديث ابن عمر[3] خِلَاف ذلك، فإنَّ فيه: «فجِئت فاتَّبَعتهم حتَّى أعيَيت، فقمتُ على بعض الطَّريق فمرَّ بي صفوان»، وهذا السّياق ليس بصحيحٍ لمخالَفتِه لمَا في «الصَّحيح» وأنَّها أقامَت في مَنزِلها إلى أن أصبَحَت، وكأنَّه تَعارَضَ عندَها أن تَتبعَهم فلا تأمَنُ أن يختلف عليها الطريق فتَهلِك قبلَ أن تُدرِكهم، ولا سيَّما وقد كانت في اللَّيل، أو تُقيم في مَنزِلها لعلَّهم إذا فقَدوها عادوا إلى مكانها الذي فارَقوها فيه، وهكذا ينبغي لمن فَقَدَ شيئاً أن يَرجِعَ بفكره القَهقَرَى إلى الحدِّ الذي يَتَحقَّق وجودَه فيه، ثمَّ يأخُذ من هناكَ في التَّنقيب عليه.

وأرادَت بمَن يَفقِدها مَن هو منها بسببٍ كزوجِها أو أبيها، والغالب الأوَّل لأنَّه كان من

---

(١) أي: مشدَّدة النون، يعني: سيفقدونِّي.

(٢) هكذا هي روايته عند أحمد (٢٥٦٢٣)، أما عند مسلم (٢٧٧٠) (٥٦) والنسائي (ك٨٨٨٢) فروايته كرواية المصنف بالنون.

(٣) عند الطبراني في «الكبير» ٢٣/ (١٦٤)، وفي سنده متَّهم بالكذب.

شأنه ﷺ أن يُسايِر بعيرها ويَتَحدَّث معها، فكأنَّ ذلك لم يَتَّفِق في تلك اللَّيلة، ولمَّا لم يَتَّفِق ما تَوَقَّعَته من رجوعهم إليها ساقَ الله إليها مَن حَمَلَها بغير حول منها ولا قوّة.

قوله: «**فبَينا أنا جالسة في مَنزِلي غَلَبَتني عيني فنِمْت**» يحتمل أن يكون سبب النَّوم شِدّة الغَمّ الذي حَصَلَ لها في تلك الحالة، ومن شأن الغَمّ ـ وهو وقوع ما يُكرَه ـ غَلَبَةُ النَّوم، بخِلَاف الهَمّ ـ وهو تَوَقُّع ما يُكرَه ـ فإنَّه يقتضي السَّهَر، أو لمَا وَقَعَ من بَرْد السَّحَر لها مع رُطوبة بَدَنها وصِغَر سِنّها، وعندَ ابن إسحاق: «فتَلَفَّفتُ بجِلبابي ثمَّ اضطَجَعتُ في مكاني»، أو أنَّ الله سبحانه وتعالى لَطَفَ بها فألقَى عليها النَّوم لتَستَريحَ من وَحْشة الانفراد في البَرّيّة باللَّيلِ.

قوله: «**وكان صَفْوان بن المعَطَّل**» بفتح الطاء المهمَلة المشدَّدة «**السُّلَمي**» بضمِّ المهمَلة «**ثمَّ الذَّكْوانيّ**» منسوب إلى ذَكْوانَ بن ثَعْلبة بن بُهْثة ـ بضمِّ الموحَّدة وسكون الهاء بعدَها مُثلَّثة ـ ابن سُلَيم، وذَكْوان بطن من بني سُليم، وكان صحابيّاً فاضلاً، أوَّلُ مشاهده عندَ الواقديِّ: الخندق، وعندَ ابن الكَلْبيّ: المُرَيسيع، وسيأتي في أثناء شرح هذا الحديث ما يدلّ على تَقَدُّم إسلامه، ويأتي أيضاً بعدَ خمسة أبواب قول عائشة: إنَّه قُتِلَ شهيداً في سبيل الله، ومُرادها أنَّه قُتِلَ بعدَ ذلك، لا أنَّه في تلك الأيام قُتِل. وقد ذكر ابن إسحاق أنَّه استُشهِدَ في غَزاةِ أرمينيَّةَ في خِلَافة عمر سنة تسعَ عشرةَ، وقيل: بل عاشَ إلى سنة أربع وخمسين فاستُشهِدَ بأرضِ الرّوم في خِلَافة معاوية.

قوله: «**من وراء الجيش**» في رواية مَعمَر: «قد عَرَّسَ من وراء الجيش»، وعَرَّسَ ـ بمُهمَلاتٍ مُشَدَّداً ـ أي: نزلَ، قال أبو زيد: التَّعريس: النُّزول في السَّفَر في أيِّ وقت كان، وقال غيره: أصله النُّزول من آخر اللَّيل في السَّفَر للرَّاحة.

ووَقَعَ في حديث ابن عمر بيانُ سبب تأخُّر صفوان ولفظه: سألَ النبيَّ ﷺ أن يجعله على الساقة، فكان إذا رَحَلَ الناسُ قامَ يُصَلّي ثمَّ اتَّبَعَهم، فمَن سَقَطَ له شيء أتاه به، وفي حديث أبي هريرة: وكان صفوان يَتَخلَّف عن الناس فيُصيب القَدَحَ والجِرابَ والإداوَة،/ وفي ٤٦٢/٨

مُرسَل مُقاتِل بن حَيّانَ: فيَحمِله فيَقدَم به فيُعرِّفه في أصحابه، وكذا في مُرسَل سعيد بن جُبَير نحوه.

قوله: «**فأدْلَجَ، فأصبَحَ عندَ مَنزِلي**» أدلَجَ، بسكونِ الدَّال في روايتنا، وهو كادَّلَجَ بتشديدها، وقيل: بالسُّكونِ: سارَ من أوَّله، وبالتَّشديد: سارَ من آخره، وعلى هذا فيكون الذي هنا بالتَّشديد لأنَّه كان في آخر اللَّيل، وكأنَّه تأخَّرَ في مكانه حتَّى قَرُبَ الصُّبحُ فرَكِبَ ليَظهَرَ له ما يَسقُط من الجيش ممَّا يُخفيه اللَّيل، ويحتمل أن يكون سبب تأخيره ما جَرَت به عادتُه من غَلَبة النَّوم عليه، ففي «سُنَن أبي داود» (٢٤٥٩) والبزَّار وابن سعد و«صحيح ابن حِبّان» (١٤٨٨) والحاكم (١/ ٤٣٦) من طريق الأعمَش عن أبي صالح عن أبي سعيد: أنَّ امرأة صفوان بن المعَطَّل جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنَّ زوجي يَضرِبُني إذا صَلَّيتُ، ويُفَطِّرُني إذا صمتُ، ولا يُصَلّي صلاة الفجر حتَّى تَطلُع الشمس، قال: وصفوان عندَه، فسألَه فقال: أمَّا قولها: يَضرِبُني إذا صَلَّيت، فإنَّها تقرأ سُورَتي وقد نهيتُها عنها، وأمَّا قولها: يُفَطِّرُني إذا صُمت، فأنا رجل شابٌّ لا أصبر، وأمَّا قولُها: إنّي لا أُصلّي حتَّى تَطلُع الشمس، فإنّا أهل بيت قد عُرِفَ لنا ذلك، فلا نَستَيقِظ حتَّى تَطلُع الشمس... الحديثَ، قال البزّار: هذا الحديث كلامه مُنكَرٌ، ولعلَّ الأعمَش أخَذَه من غير ثقة فدَلَّسه فصارَ ظاهر سنده الصِّحّة، وليس للحديثِ عندي أصل، انتهى.

وما أعَلَّه به ليس بقادِحٍ، لأنَّ ابن سعد صرّح في روايته بالتَّحديثِ بين الأعمَش وأبي صالح، وأمَّا رجاله فرجال الصَّحيح، ولمَّا أخرجه أبو داود قال بعدَه: رواه حمَّاد بن سَلَمةَ عن حُميدٍ أو ثابتٍ عن أبي المتوكِّل عن النبيّ ﷺ، وهذه مُتابَعة جيِّدة تُؤذِن بأنَّ للحديثِ أصلاً، وغَفَلَ مَن جَعَلَ هذه الطَّريق الثَّانية عِلّة للطَّريق الأولى.

وأمَّا استنكار البزَّار ما وَقَعَ في متنه، فمرادُه أنَّه مخالف للحديثِ الآتي قريباً (٤٧٥٧) من رواية أبي أُسامة عن هشام بن عُرْوة عن أبيه عن عائشة في قِصّة الإفك قالت: فبَلَغَ الأمر ذلك الرجل فقال: سبحان الله! والله ما كَشَفتُ كَنَفَ أُنثَى قَطُّ، أي: ما جامَعتُها، والكَنَف ـ بفتحَتَينِ ـ: الثَّوب الساتر، ومنه قولهم: أنتَ في كَنَف الله، أي: في سَتْره.

والجمع بينَه وبينَ حديث أبي سعيد على ما ذكر القُرطُبيّ: أنَّ مُرادَه بقوله: «ما كَشَفت كَنَف أُنثى قَطُّ» أي: بزنًى، قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ في رواية سعيد بن أبي هلال عن هشام بن عُرْوة في قِصّة الإفك[1]: أنَّ الرجل الذي قيل فيه ما قيل لمَّا بَلَغَه الحديث قال: والله ما أَصَبتُ امرأة قَطُّ حلالاً ولا حَراماً، وفي حديث ابن عبَّاس عندَ الطبرانيِّ (٢٣/ ١٦٢): وكان لا يَقرَب النِّساء؛ فالذي يَظهَر أنَّ مُراده بالنَّفي المذكور ما قبلَ هذه القِصّة، ولا مانع أن يَتزوَّج بعدَ ذلك. فهذا الجمعُ لا اعتراض عليه إلّا بما جاء عن ابن إسحاق: أنَّه كان حَصُوراً، لكنَّه لم يَثبُت، فلا يعارض الحديثَ الصَّحيح.

ونَقَلَ القُرطُبيّ أنَّه هو الذي جاءت امرأته تَشكُوه ومعها ابنان لها منه، فقال النبيّ ﷺ: «لهما أشبَهُ به من الغُراب بالغُراب»، ولم أَقِفْ على مُستَنَد القُرطُبيّ في ذلك، وسيأتي هذا الحديث في كتاب النِّكاح (٥٨٢٥)، وأُبيِّن هناكَ أنَّ المَقُول فيه ذلك غيرُ صفوان، وهو المعتمَد إن شاء الله تعالى.

قوله: «فرَأى سوادَ إنسان نائم» السَّواد بلفظ ضِدّ البياض يُطلَق على الشَّخص، أيِّ شخصٍ كان، فكأنَّها قالت: رأى شخصَ آدميّ، لكن لا يَظهَر أهو رجل أو امرأة.

قوله: «فعرَفَني حينَ رآني» هذا يُشعِر بأنَّ وجهها انكَشَفَ لمَّا نامَت، لأنَّه تقدَّم أنَّها تَلَفَّفت بجِلْبابها ونامَت، فلمَّا انتبَهَت باسترجاع صفوان بادَرَت إلى تَغطية وجهها.

قوله: «وكان يَراني قبلَ الحِجاب» أي: قبلَ نزول آية الحِجاب، وهذا يدلُّ على قِدَم إسلام صفوان، فإنَّ الحِجاب كان في قول أبي عُبيدة وطائفة في ذي القَعْدة سنة ثلاث، وعندَ آخرينَ: فيها سنةَ أربع، وصَحَّحَه الدِّمياطيّ، وقيل: بل كان فيها سنة خمس. وهذا ممَّا تَناقَض فيه الواقديُّ، فإنَّه ذكر أنَّ المُرَيسيع كانت في شعبان سنة خمس، وأنَّ الخندق كانت في شوّال منها، وأنَّ الحِجاب كان في ذي القَعْدة منها مع/ روايته حديث عائشة هذا وتصريحها ٨/ ٤٦٣ فيه بأنَّ قِصّة الإفك التي وَقَعَت في المُرَيسيع كانت بعدَ الحجاب، وسَلِمَ من هذا ابنُ إسحاق

(١) عند أبي عوانة في «صحيحه» كما ذكر الحافظ ابن حجر سابقاً في أوائل شرح هذا الحديث.

فإنَّ المُرَيسيع عندَه في شعبان لكن سنة ستّ، وسَلِمَ الواقديُّ من التَّناقُض في قِصّة سعد ابن معاذ الآتي ذِكرُها، نعم وسَلِمَ منها ابن إسحاق فإنَّه لم يَذكُر سعدَ بن معاذ في القِصّة أصلاً كما سأُبيِّنُه.

وممَّا يُؤيِّد صِحّة ما وَقَعَ في هذا الحديث: أنَّ الحِجاب كان قبلَ قِصّة الإفك، قولُ عائشة أيضاً في هذا الحديث: أنَّ النبيّ ﷺ سألَ زَينَب بنت جَحْش عنها، وفيه: وهيَ التي كانت تُسامِيني من أزواج النبيّ ﷺ، وفيه: «وطَفِقَت أُختها حَمنةُ تُحارب لها»؛ فكلّ ذلك دالٌّ على أنَّ زَينَب كانت حينئذٍ زوجتَه، ولا خِلَاف أنَّ آية الحِجاب نزلت حينَ دخوله ﷺ بها، فثَبَتَ أنَّ الحِجاب كان قبلَ قِصّة الإفك، وقد كنت أملَيتُ في أوائل كتاب الوُضوء (١٤٦): أنَّ قِصّة الإفك وَقَعَت قبلَ نزول الحِجاب، وهو سَهوٌ، والصَّواب: بعدَ نزول الحِجاب، فليُصلَحْ هناكَ.

قوله: «فاستَيقَظْت باستِرْجاعِه حينَ عَرَفَني» أي: بقوله: إنّا لله وإنّا إليه راجِعونَ، وصَرَّحَ بها ابن إسحاق في روايته، وكأنَّه شَقَّ عليه ما جَرَى لعائشةَ، أو خَشِيَ أن يقع ما وَقَعَ، أو أنَّه اكتَفَى بالاسترجاع رافعاً به صوته عن مُخاطَبَتِها بكلامٍ آخرَ صيانةً لها عن المخاطَبَة في الجملة، وقد كان عمر يستعمل التَّكبير عندَ إرادة الإيقاظ، وفيه دلالة على فِطنة صفوان وحُسْن أدَبه.

قوله: «فخَمَّرْت» أي: غَطَّيت **«وجهي بجِلْبابي»** أي: الثَّوب الذي كان عليها، وقد تقدَّم شرحُه في الطَّهارة (٣٢٤).

قوله: «والله ما كَلَّمَني كلمةً» عَبَّرَت بهذه الصِّيغة إشارةً إلى أنَّه استَمرَّ منه تركُ المخاطَبة، لئلّا يُفهَمَ لو عَبَّرَت بصيغة الماضي اختصاصُ النَّفي بحال الاستيقاظ، فعَبَّرَت بصيغة المضارَعة.

قوله: «ولا سمعتُ منه كلمةً غير استِرْجاعه حتَّى أناخَ راحلتَه» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «حينَ أناخَ راحلته»، ووَقَعَ في رواية فُلَيحٍ (٢٦٦١): «حتَّى» للأَصِيليِّ و«حينَ» للباقينَ،

وكذا عندَ مسلم (٢٧٧٠/ ٥٦) عن مَعمَر. وعلى التَّقديرَينِ فليس فيه نفي أنَّه كَلَّمَها بغير الاسترجاع، لأنَّ النَّفي على رواية «حينَ» مُقيَّد بحال إناخة الرَّاحلة فلا يمتنعُ ما قبلَ الإناخة ولا ما بعدَها، وعلى رواية «حتَّى» معناها: بجميع حالاته إلى أن أناخَ، ولا يمنع ما بعدَ الإناخة، وقد فَهِمَ كثير من الشُّرّاح أنَّها أرادَت بهذه العِبارة نفيَ المكالَمَة البَتَّةَ فقالوا: استعملَ معها الصَّمت اكتِفاءً بقرائن الحال، مُبالَغةً منه في الأدب وإعظاماً لها وإجلالاً، انتهى.

وقد وَقَعَ في رواية ابن إسحاق: أنَّه قال لها: ما خَلَّفَكِ؟ وأنَّه قال لها: اركَبي، وأستأخر. وفي رواية أبي أوَيس[1]: فاستَرجَعَ وأعظَمَ مكاني ـ أي: حينَ رآني وحدي ـ وقد كان يَعرِفُني قبلَ أن يُضرَب علينا الحِجاب، فسألَني عن أمري فسَتَرتُ وجهي عنه بجِلْبابي وأخبَرته بأمري، فقَرَّبَ بعيره فوَطِئَ على ذِراعه فوَلّاني قَفَاه فرَكِبت، وفي حديث ابن عمر[2]: فلمَّا رآني ظنَّ أنّي رجل فقال: يا نَوْمانُ قُم فقد سارَ الناس، وفي مُرسَل سعيد بن جُبَير: فاستَرجَعَ ونزلَ عن بعيره وقال: ما شأنُكِ يا أمّ المؤمنينَ؟ فحدَّثته بأمرِ القِلادة[3].

قوله: «فوَطِئَ على يدِها» أي: ليكونَ أسهَلَ لرُكوبها ولا يحتاج إلى مَسّها عندَ رُكوبها، وفي حديث أبي هريرة: فغَطَّى وجهَه عنها ثمَّ أدنَى بعيرَه منها.

قوله: «فانطلَقَ يقودُ بي الرَّاحلة حتَّى أتينا الجيشَ» هكذا وَقَعَ في جميع الرِّوايات إلّا في مُرسَل مُقاتل بن حَيّانَ فإنَّ فيه: أنَّه رَكِبَ معها مُردِفاً لها، والذي في «الصَّحيح» هو الصَّحيح.

قوله: «بعدَما نزلوا مُوغِرينَ» بضمِّ الميم وكسر الغَين المعجَمة والرَّاء المهمَلة، أي: نازِلينَ في وقت الوَغْرة ـ بفتح الواو وسكون الغَين ـ وهي شِدّة الحرّ لمَّا تكون الشمس في كَبِدِ السماء، ومنه أُخِذَ وَغْرُ الصَّدر: وهو تَوَقُّده من الغيظ بالحِقدِ، وأَوغَرَ فلانٌ: إذا دَخَلَ في ذلك الوقت، كأصبَحَ وأمسَى.

---

(١) عند الطبراني ٢٣/ (١٥١).

(٢) عند الطبراني ٢٣/ (١٦٤).

(٣) وإسناده واهٍ كما قال الحافظ سابقاً في أوائل شرح الحديث.

وقد وَقَعَ عندَ مسلم (٢٧٧٠/ ٥٧) عن عبد بن حُميدٍ قال: قلت لعبد الرَّزّاق: ما قوله: مُوغِرينَ؟ قال: الوَغْرة شِدّة الحرّ. ووَقَعَ في مسلم من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كَيْسانَ: «مُوعِزينَ»/ بعينٍ مُهمَلة وزاي، قال القُرطُبيّ: كأنّه من: وَعَزتُ إلى فلان بكذا، أي: تقدَّمتُ، والأوَّل أَولى، قال: وصَحَّفَه بعضهم بمُهمَلتَينِ وهو غلطٌ. ٤٦٤/٨

قلت: ورُويَ: «مُغَوِّرينَ» بتقديم الغَين المعجَمة وتشديد الواو، والتَّغوير: النُّزول وقتَ القائلة. ووَقَعَ في رواية فُلَيحٍ: «مُعَرِّسِينَ» بفتح العين المهمَلة وتشديد الرَّاء ثمَّ سين مُهمَلة، والتَّعريس: نزول المسافر في آخر اللَّيل، وقد استُعمِلَ في النُّزول مُطلَقاً كما تقدَّم، وهو المراد هنا.

قوله: «في نَحْر الظَّهيرة» تأكيد لقوله: «مُوغِرينَ»، فإنَّ نَحْر الظَّهيرة أوَّلها وهو وقت شِدّة الحرّ، ونَحْر كلّ شيء أوَّله، كأنَّ الشمس لمَّا بَلَغَت غايتَها في الارتفاع كأنَّها وَصَلَت إلى النَّحر الذي هو أعلى الصَّدر، ووَقَعَ في رواية ابن إسحاق: فوالله ما أدرَكْنا النَّاسَ ولا افتُقِدت حتَّى نزلوا واطمأنّوا طَلَعَ الرجل يقودُني.

قوله: «فهَلَكَ مَن هَلَكَ» زاد صالح في روايته: «في شأني»، وفي رواية أبي أُوَيس: «فهُنالكَ قال فيَّ وفيه أهل الإفك ما قالوا»، فأبهَمَت القائل وما قال، وأشارَت بذلك إلى الذينَ تَكلَّموا بالإفكِ وخاضوا في ذلك، وأمَّا أسماؤُهم فالمشهور في الرِّوايات الصَّحيحة: عبد الله بن أُبيٍّ، ومِسطَح بن أُثاثة، وحسَّان بن ثابت، وحَمْنة بنت جَحْش. وقد وَقَعَ في المغازي (٤١٤١) من طريق صالح بن كَيْسانَ عن الزُّهْريّ قال: قال عُرْوة: لم يُسمَّ من أهل الإفك أيضاً ـ غيرُ عبد الله بن أُبيٍّ ـ إلَّا حسَّان بن ثابت ومِسطَح بن أُثاثة وحَمْنة بنت جَحْش في ناسٍ آخرينَ لا عِلمَ لي بهم غيرَ أنَّهم عُصبة كما قال الله تعالى. انتهى، والعُصبة: من ثلاثة إلى عشرة، وقد تُطلَق على الجماعة من غير حَصْر في عَدَد، وزاد أبو الرَّبيع بن سالم فيهم تَبَعاً لأبي الخطَّاب بن دِحْية: عبدَ الله وأبا أحمد ابنَي جَحْش، وزاد فيهم الزَّمَخشَريُّ: زيد بن رِفاعة، ولم أرَه لغيره، وعندَ ابن مَرْدويه من طريق ابن سِيرِين: حَلَفَ أبو بكر أن لا

يُنفِقَ على يَتيمَينِ كانا عندَه، خاضا في أمر عائشة: أحدهما مِسطَح. انتهى، ولم أقِفْ على تسمية رفيق مِسطَح.

وأمَّا القول، فوَقَعَ في حديث ابن عمر: فقال عبد الله بن أُبيٍّ: فَجَرَ بها ورَبِّ الكعبة، وأعانَه على ذلك جماعة وشاعَ ذلك في العَسكَر، وفي مُرسَل سعيد بن جُبَير: وقَذَفَها عبد الله بن أُبيٍّ، فقال: ما بَرِئَتْ عائشة من صفوان ولا بَرِئَ منها، وخاضَ بعضهم، وبعضهم أعجَبَه.

قوله: «وكان الذي تَوَلَّى كِبْره» أي: تَصَدَّى لذلك وتَقَلَّدَه، و«كِبْره» أي: كِبْر الإفك، وكِبْر الشَّيء: مُعظَمه، وهو قراءة الجمهور بكسر الكاف، وقرأ حُميدٌ الأعرَج بضمِّها، قال الفَرّاء: وهي قراءة جيِّدة في العربيَّة، وقيل: المعنى: الذي تَوَلَّى إثمه.

قوله: «عبد الله بن أُبيٍّ» تقدَّمت ترجمته في تفسير سورة براءة (٤٦٧٠) وقد بيَّنتُ قولَه في ذلك من قبلُ، وقد اقتَصَرَ بعضُهم من قِصّة الإفك على هذه القِصّة كما تقدَّم في الباب الذي قبلَ هذا، وسيأتي بعدَ أربعة أبواب نقلُ الخِلَاف في المراد بالذي تَوَلَّى كِبْره في الآية، ووَقَعَ في المغازي من طريق صالح بن كَيْسانَ عن الزُّهْريّ عن عُرْوة قال: أُخبِرتُ أنَّه كان يُشاع ويُتَحَدَّث به عندَه، فيُقِرّه ـ بضمِّ أوَّله وكسر القاف ـ ويَستَمِعه ويَستَوشِيه؛ بمُهمَلة ثمَّ مُعجَمة، أي: يَستَخرِجه بالبحثِ عنه والتَّفتيش، ومنهم مَن ضَبَطَه: «يَقُرّه» بفتح أوَّله وضمّ القاف، وفي رواية ابن إسحاق: وكان الذي تَوَلَّى كِبْر ذلك عبدَ الله بن أُبيٍّ في رجال من الخَزرَج.

قوله: «فقَدِمْنا المدينة فاشتَكَيتُ حينَ قَدِمْت شهراً، والناس يُفِيضونَ في قول أصحابِ الإفْك، ولا أشعرُ بشيءٍ من ذلك» وفي رواية ابن إسحاق: وقد انتهى الحديث إلى رسول الله ﷺ وإلى أبَوَيَّ، ولا يَذكُرونَ لي شيئاً من ذلك، وفيها: أنَّها مَرِضَت بِضْعاً وعشرينَ ليلةً، وهذا فيه رَدٌّ على ما وَقَعَ في مُرسَل مُقاتل بن حَيّانَ: أنَّ النبيّ ﷺ لمَّا بَلَغَه قولُ أهل الإفك، وكان شديد الغَيْرة، قال: «لا تَدخُلُ عائشة رَحْلي» فخرجَتْ تَبكي حتَّى أتت أباها، فقال: أنا أحقّ أن أُخرِجَك، فانطَلَقَت تَجُولُ لا يُؤويها أحد حتَّى أنزَلَ الله عُذرَها؛ وإنَّما ذكرتُه مع ظُهور

نَكارَته لإيرادِ الحاكم له في «الإكليل» وتَبِعَه بعض مَن تأخَّرَ غير مُتأمِّل/ لمَا فيه من ٤٦٥/٨ النَّكارة؛ والمخالَفة للحديثِ الصَّحيح من عِدّة أوجُه، فهو باطلٌ. ووَقَعَ في حديث ابن عمر: فشاعَ ذلك في العَسكَر، فبَلَغَ النبيَّ ﷺ، فلمَّا قَدِموا المدينة أشاعَ عبدُ الله بن أُبيٍّ ذلك في الناس، فاشتَدَّ على رسول الله ﷺ.

وقوله: «والناس يُفيضونَ» بضمِّ أوَّله، أي: يَخوضونَ، من أَفاضَ في قولٍ: إذا أكثرَ منه.

قوله: «وهو يَريبُني في وَجَعي» بفتح أوَّله، من الرَّيْب، ويجوز الضَّمّ من الرُّباعيّ، يقال: رابَه وأرابَه، وقد تقدَّم قريباً.

قوله: «اللُّطْف» بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه، وبفتحهما، لُغَتان، والمرادُ: الرِّفق. ووَقَعَ في رواية ابن إسحاق: أنكَرْت بعضَ لُطْفِه.

قوله: «الذي كنت أرَى منه حينَ أشتكي» أي: حينَ أمرَض.

قوله: «إنَّما يَدخُل فيُسَلِّم ثمَّ يقول: كيفَ تِيكُم؟» وفي رواية ابن إسحاق: فكان إذا دَخَلَ قال لأُمّي وهي تُمرِّضُني: «كيفَ تِيكم؟» بالمثنّاة المكسورة، وهي للمؤنَّثِ مِثل «ذاكُم» للمذكَّرِ، واستَدَلَّتْ عائشة بهذه الحالة على أنَّها استَشعرَت منه بعض جَفاء، ولكنَّها لمَّا لم تكن تدري السَّبَب، لم تُبالغ في التَّنقيب عن ذلك حتَّى عَرَفَته. ووَقَعَ في رواية أبي أوَيس: إلّا أنَّه يقول وهو مارٌّ: «كيفَ تِيكم؟» ولا يَدخُل عندي، ولا يعودني، ويسأل عنِّي أهل البيت، وفي حديث ابن عمر: وكنت أرَى منه جَفوةً، ولا أدري من أيِّ شيء.

قوله: «نَقَهْتُ» بفتح القاف وقد تُكسَر، والأوَّل أشهَر، والناقِهُ ـ بكسر القاف ـ: الذي أفاقَ من مرضه ولم تتكامَلْ صِحَّتُه.

وقيل: إنَّ الذي بكسر القاف بمعنى: فهمتُ، لكنَّه هنا لا يَتوَجَّه، لأنَّها ما فهمَتْ ذلك إلّا فيما بعدُ، وقد أطلقَ الجَوْهريّ وغيره: أنَّه بفتح القاف وكسرها لُغَتان في بَرَأَ من المرض وهو قريب العَهْد لم يَرجِع إليه كمالُ صِحَّته.

قوله: «فخَرَجْت مع أمّ مِسْطَح» في رواية أبي أوَيس: فقلت: يا أمَّ مِسطَح، خُذي الإدَاوَة

فاملَئيها ماءً، فاذهبي بنا إلى المناصع.

قوله: «قِبَلَ المَناصِع» أي: جِهَتها، تقدَّم شرحه في أوائل كتاب الوُضوء (١٤٦)، وأنَّ المناصع: صعيدٌ أفيَحُ خارجَ المدينة.

قوله: «مُتَبَرَّزُنا» بفتح الرَّاء قبلَ الزّاي: موضع التَّبرُّز، وهو الخروج إلى البَراز، وهو الفَضاء، وكلّه كِناية عن الخروج إلى قضاء الحاجة.

و**«الكُنُف»** بضمَّتَينِ: جمعُ كَنيف، وهو الساتر، والمراد به هنا: المكان المتَّخَذ لقَضاءِ الحاجة. وفي رواية ابن إسحاق: الكُنُف التي يَتَّخِذها الأعاجِم.

قوله: «وأمرُنا أمرُ العربِ الأُوَل» بضمِّ الهمزة وتخفيف الواو: صفة العرب، وبفتح الهمزة وتشديد الواو: صفة الأمر، قال النَّوَويّ: كلاهما صحيح، تريد أنَّهم لم يَتَخلَّقوا بأخلاق العَجَم. قلت: ضَبَطَه ابن الحاجِب بالوجه الثّاني، وصَرَّحَ بمَنْع وصف الجمع باللَّفظِ الأوَّل، ثمَّ قال: إن ثَبَتَتِ الرِّواية خُرِّجت على أنَّ العرب اسم جَمْع تحته جُموع، فيصير مفردَه بهذا التَّقدير. والرِّواية الأولى أشهر وأقعد[1].

قوله: «في التَّبرُّز قِبَلَ الغائط» في رواية فُلَيحٍ: في البَرّيَّة ـ بفتح الموحَّدة وتشديد الرَّاء ثمَّ التَّحتانيَّة ـ أو في التَّنزُّه ـ بمُثنّاةٍ ثمَّ نون ثمَّ زاي ثقيلة؛ هكذا على الشكّ، والتَّنزُّه: طلب النَّزاهة، والمراد: البُعْدُ عن البيوت.

قوله: «فانطَلَقْت أنا وأُمُّ مِسْطَح» بكسر الميم وسكون السّين وفتح الطاء بعدَها حاءٌ مُهمَلات، قيل: اسمها سَلْمَى، وفيه نظر؛ لأنَّ سَلْمى اسم أمّ أبي بكر، ثمَّ ظَهَرَ لي أنْ لا وَهْمَ فيه، فإنَّ أمّ أبي بكر خالتُها، فسُمّيَت باسمِها.

قوله: «وهيَ بنت أبي رُهْم» بضمِّ الرَّاء وسكون الهاءِ.

قوله: «ابن عبد مَنافٍ» كذا هنا ولم يَنسُبه فُلَيح، وفي رواية صالح: بنت أبي رُهْم بن المطَّلِب بن عبد مَنافٍ، وهو الصَّواب، واسم أبي رُهم أُنيس.

---

(١) قوله: «والرواية الأولى أشهر وأقعد» من (ع) وحدها.

قوله: «وأُمّها بنت صَخْر بن عامر» أي: ابن كعب بن سعد بن تَيْم من رَهْط أبي بكر.

قوله: «خالة أبي بكر الصِّدّيق» اسمها رائطة، حكاه أبو نُعَيم.

قوله: «وابنها مِسْطَح بن أُثاثة» بضمِّ الهمزة ومُثلَّثتَينِ الأولى خفيفة بينَهما أَلِف: ابن عبّاد ابن المطَّلِب، فهو المُطَّلِبيّ من أبيه وأُمّه، والمِسطَح: عود من أعواد الخِباء، وهو لقبٌ، واسمه: عَوْف، وقيل: عامر، والأوّل هو المعتمَد، وقد أخرج الحاكم من حديث ابن عبَّاس قال: قال أبو بكر يُعاتِب مِسْطَحاً في قِصّة عائشة:

يا عَوْفُ وَيحَكَ هَلَّا قلتَ عارِفةً		مِنَ الكلام ولم تَبتَغْ به طَمَعا

وكان هو وأُمّه من المهاجِرينَ الأوّلينَ، وكان أبوه ماتَ وهو صغير، فكَفَلَه أبو بكر لقَرابةِ ٨/٤٦٦ أمّ مِسطَح منه، وكانت وفاةُ مِسْطَح سنةَ أربع وثلاثينَ، وقيل: سنة سَبْعٍ وثلاثينَ بعدَ أن شَهِدَ صِفّينَ مع عليّ.

قوله: «فأقبَلْتُ أنا وأُمّ مِسْطَح قِبَل بيتي وقد فَرَغْنا من شأْنِنا، فعَثَرَت» بالمهمَلة والمثلَّثة «أُمُّ مِسطَح في مِرْطها» بكسر الميم، وفي رواية مِقسَمٍ عن عائشة: أنّها وَطِئَت على عَظْم أو شَوْكة، وهذا ظاهره أنّها عَثَرَت بعدَ أن قَضَت عائشة حاجتها ثمَّ أخبرَتها الخبر بعدَ ذلك، لكن في رواية هشام بن عُرْوة الآتية قريباً: أنّها عَثَرَت قبلَ أن تقضيَ عائشةُ حاجتها وأنّها لمَّا أخبرَتها الخبر رَجعَت، كأنَّ الذي خرجت له لا تَجِدُ منه لا قليلاً ولا كثيراً، وكذا وَقَعَ في رواية ابن إسحاق: قالت: فوالله ما قَدَرْتُ أن أقضِيَ حاجتي، وفي رواية أبي أُوَيس: فذهب عنّي ما كنت أجِدُ من الغائط، ورجعتُ عَوْدي على بَدْئي، وفي حديث ابن عمر: فأخَذَتني الحُمَّى وتَقَلَّصَ ما كان منّي. ويُجمَع بينَهما بأنَّ معنى قولها: «وقد فَرَغْنا من شأنِنا» أي: من شأن المسير، لا قضاءِ الحاجة.

قوله: «فقالت: تَعِسَ مِسْطَح» بفتح المثنّاة وكسر العين المهمَلة، وبفتحها أيضاً، بعدَها سين مُهمَلة، أي: كُبَّ لوجهه، أو هَلَكَ، أو لَزِمَه الشرُّ، أو بَعُدَ، أقوالٌ، وقد تقدَّم شرحها أيضاً في الجهاد (٢٨٨٦).

قوله: «**فقلت لها: بِئْسَ ما قلتِ، أتسُبِّينَ رجلاً شَهِدَ بَدْراً**» في رواية هشام بن عُرْوة: أنَّها عَثَرَت ثلاث مرّات، كلَّ ذلك تقول: «تَعِسَ مِسطَح»، وأنَّ عائشة تقول لها: «أيْ أمِّ، أتسُبِّينَ ابنك»، وأنَّها انتهَرَتها في الثّالثة فقالت: «والله ما أسُبّه إلّا فيكِ»، وعندَ الطبرانيِّ: فقلت: أتسُبّينَ ابنك وهو من المهاجِرينَ الأوَّلينَ، وفي رواية ابن حاطِب عن عَلْقمة بن وقّاص: فقلت: أتقولينَ هذا لابنِك وهو صاحب رسول الله ﷺ؟ ففَعَلَت مرَّتَينِ، فأعَدتُ عليها، فحدَّثتني بالخبرِ، فذهب عنِّي الذي خَرَجت له حتَّى ما أجِدُ منه شيئاً.

قال أبو محمَّد بن أبي جَمْرة: يُحتمل أن يكون قول أمّ مِسطَح هذا عَمداً لتتَوَصَّلَ إلى إخبار عائشة بما قيل فيها وهي غافلة، ويحتمل أن يكون اتِّفاقاً أجراه الله على لسانها لتَستَيقِظَ عائشة من غَفلَتِها عمَّا قيل فيها.

قوله: «**قالت: أيْ هَنْتاهْ**» أيْ: حرف نِداء للبعيدِ، وقد يُستَعمَل للقريب، حيثُ يُنزَّلُ مَنزِلة البعيد، والنُّكتة فيه هنا: أنَّ أمّ مِسطَح نَسَبَتْ عائشة إلى الغَفْلة عمَّا قيل فيها؛ لإنكارها سَبَّ مِسْطَح فخاطَبَتها خِطاب البعيد.

و«هَنْتاهْ» بفتح الهاء وسكون النُّون وقد تُفتَح، بعدَها مُثنّاة وآخِرُه هاء ساكنة، وقد تُضَمّ، أي: هذه، وقيل: امرأة، وقيل: بَلْهاء، كأنَّها نَسَبَتها إلى قِلّة المعرفة بمكايدِ الناس. وهذه اللَّفظة تَختَصّ بالنِّداءِ، وهي عِبارة عن كلّ نَكِرة، وإذا خُوطِبَ المذكَّر، قيل: يا هَنَه، وقد تُشبَع النُّون فيقال: يا هَناه، وحكى بعضهم تشديد النُّون فيه، وأنكَرَه الأزهَريّ.

قوله: «**قالت: قلت: وما قال؟**» في رواية أبي أوَيس: فقالت لها: إنَّك لَغافلة عمَّا يقول الناس، وفيها: أنَّ مِسطَحاً وفلاناً وفلانةَ يجتمعونَ في بيت عبد الله بن أُبيٍّ، يَتَحَدَّثونَ عنكِ وعن صفوان، يَرمُونَك به، وفي رواية مِقسَمٍ عن عائشة: أشهَدُ أنَّك من الغافلات المؤمنات[١]، وفي رواية هشام بن عُرْوة الآتية (٤٧٥٧): فنَقَّرَت لي الحديث؛ وهو بنونٍ وقاف ثقيلة، أي: شَرَحَته، ولِبعضِهم بموحَّدةٍ وقاف خفيفة، أي: أعلمَتْنيه.

---

(١) عند الطبراني ٢٣/ (١٥٢).

قوله: «**فازْدَدْت مرضاً على مرضي**» عندَ سعيد بن منصور من مُرسَل أبي صالح: فقالت: وما تدرينَ ما قال؟ قالت: لا والله، فأخبَرَتها بها خاضَ فيه الناس، فأخَذَتها الحُمَّى، وعندَ الطبرانيِّ (٢٣/ ١٥٧) بإسنادٍ صحيح عن أيوب عن ابن أبي مُلَيكة عن عائشة قالت: لمَّا بَلَغني ما تَكلَّموا به هَمَمت أن آتيَ قَلِيباً فأطرَحَ نفسي فيه، وأخرجه أبو عَوَانة أيضاً.

قوله: «**فلمَّا رَجَعْت إلى بيتي ودَخَلَ عليَّ رسول الله ﷺ**» في رواية مَعمَر: فدَخَلَ[1]، قيل: الفاء زائدة، والأَولى أنَّ في الكلام حذفاً تقديره: فلمَّا دَخَلتُ بيتي استقَرَّيت فيه فدَخَلَ.

٨/٤٦٧ قوله: «**فقلت: أتأذَنُ لي أن آتيَ أبوَيَّ**» في رواية هشام بن عُرْوة المعلَّقة (٤٧٥٧): فقلت: أرسِلْني إلى بيت أبي، فأرسَلَ معي الغلام، وسيأتي نحوه موصولاً في الاعتصام (٧٣٧٠). ولم أقِفْ على اسم هذا الغلام.

قوله: «**فقلت لأُمّي: يا أمَّتاهْ ما يَتحَدَّث الناسُ؟ قالت: يا بُنيَّة هَوِّني عليك**» في رواية هشام بن عُرْوة: فقالت: يا بُنيَّة خَفِّفي عليك الشَّأن.

قوله: «**وَضِيئة**» بوَزنِ عظيمة من الوَضَاءة، أي: حَسَنة جميلة، وعندَ مسلم من رواية ابن ماهانَ: «حَظِيَّة» بمُهمَلةٍ ثمَّ مُعجَمة من الحُظْوة، أي: رَفِيعة المنزِلة، وفي رواية هشام: ما كانت امرأةٌ حَسناء.

قوله: «**ضَرائر**» جمع ضَرّة، وقيل للزَّوجات: ضَرائر، لأنَّ كلّ واحدة يَحصُل لها الضَّرَرُ من الأُخرى بالغَيْرة.

قوله: «**أكثرْنَ عليها**» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «كَثَّرنَ» بالتَّشديد، أي: القولَ في عَيْبها، وفي رواية ابن حاطِب: لَقَلَّما أَحبَّ رجل امرأته إلّا قالوا لها نحو ذلك، وفي رواية هشام: إلّا حَسَدنَها وقيل فيها. وفي هذا الكلام من فِطْنة أمِّها وحُسن تأتِّيها في تربيَتها ما لا مَزِيدَ عليه، فإنَّها عَلِمَت أنَّ ذلك يَعظُم عليها فهَوَّنَت عليها الأمر بإعلامها بأنَّها لم تَنفَرِد بذلك، لأنَّ المرء يَتأسَّى بغيره فيما يقع له، وأدمجَت في ذلك ما تُطيِّب به خاطِرَها من أنَّها فائقةٌ في

---

(١) عند مسلم (٢٧٧٠) (٥٦).

الجمال والحُظْوة، وذلك ممَّا يُعجِب المرأة أن تُوصَف به، معَ ما فيه من الإشارة إلى ما وَقَعَ من حَمْنة بنت جَحْش، وأنَّ الحامل لها على ذلك كَوْن عائشة ضَرّة أُختها زَينَب بنت جَحْش، وعُرِفَ من هذا أنَّ الاستثناء في قولها: «إلّا أكثرنَ عليها» مُتَّصِل؛ لأنَّها لم تَقصِد قِصَّتها بعينِها، بل ذكرت شأن الضَّرائر، وأمَّا ضرائرها هي، فإنَّهنَّ وإن كُنَّ لم يَصدُر منهنَّ في حَقّها شيء ممَّا يَصدُر من الضَّرائر، لكن لم يُعدَمْ ذلك ممَّن هو منهنَّ بسبيلٍ، كما وَقَعَ من حَمنة، لأنَّ وَرَعَ أُختها مَنَعَها من القول في عائشة كما مَنَعَ بَقيَّة أمَّهات المؤمنين، وإنَّما اختُصَّت زَينَب بالذِّكرِ لأنَّها التي كانت تُسَامِي[1] عائشة في المنزِلة.

قوله: «**فقلت: سُبْحان الله! أوَلَقد تَحدَّث الناس بهذا؟**» زاد الطَّبَريُّ (١٨/ ٨٩-٩٢) من طريق مَعمَر عن الزُّهْريّ: وبَلَغَ رسولَ الله ﷺ؟ قالت: نعم، وفي رواية هشام: فقلت: وقد عَلِمَ به أبي؟ قالت: نعم، قلت: ورسولُ الله؟ قالت: نعم ورسول الله ﷺ، وفي رواية ابن إسحاق: فقلت لأُمّي: غَفَرَ الله لك، يَتَحَدَّث الناس بهذا ولا تَذكُرينَ لي! وفي رواية ابن حاطِب عن عَلْقمة: ورجعتُ إلى أبَوَيَّ فقلت: أما اتَّقيتُما الله فيَّ، وما وَصَلتُما رَحِمي، يَتَحَدَّث الناس بهذا ولم تُعلِماني، وفي رواية هشام بن عُرْوة: فاستَعبَرتُ فبَكَيت، فسمعَ أبو بكر صوتي وهو فوقَ البيت يقرأُ، فقال لأُمّي: ما شأنُها؟ فقالت: بَلَغَها الذي ذُكِرَ من شأنها، ففاضَتْ عيناه فقال: أقسَمتُ عليك يا بُنيَّة إلّا رجعتِ إلى بيتك، فرَجَعَت، وفي رواية مَعمَر عندَ الطَّبَري[2]: فقالت أمّي: لم تكن عَلِمَت ما قيل لها فأكبَّ يبكي[3] ساعةً، ثمَّ قال: اسكُتي يا بُنيَّة.

قوله: «**فقلت: سُبْحانَ الله!**» استَغاثَت بالله مُتَعَجِّبة من وقوع مِثل ذلك في حَقّها معَ براءَتها المحقَّقة عندَها.

قوله: «**لا يَرْقَأُ لي دَمْع**» بالقاف بعدَها همزة، أي: لا يَنقَطِع.

---

(١) في (س): تضاهي.

(٢) تحرف في (س) إلى: الطبراني، والصواب كما في (أ) و(ع): الطبري، فهو في «تفسيره» ١٨/ ٩١.

(٣) في (س): فأكبت تبكي، والتصويب من الأصلين والطبري.

قوله: «ولا أكتَحِلُ بنومٍ» استعارة للسَّهَرِ، ووَقَعَ في رواية مسروق عن أمّ رُومان كما مضى في المغازي (٤١٤٣): فخَرَّت مَغشيّاً عليها، فما أفاقت إلّا وعليها حُمَّى بنافضٍ[1]، فطَرَحتُ عليها ثيابَها فغَطَّيتها، وفي رواية الأسوَد عن عائشة: فألقَت عليَّ أمّي كلَّ ثوب في البيت.

تنبيه: طرق حديث الإفك مُجتَمِعةٌ على أنَّ عائشة بَلَغَها الخبر من أمّ مِسطَح، لكن وَقَعَ في حديث أمّ رومان ما يُخالف ذلك ولفظه: بَيْنا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ وَلَجَت علينا امرأة من الأنصار فقالت: فَعَلَ الله بفلانٍ وفَعَلَ، فقلت: وما ذاكَ؟ قالت: ابني فيمن حَدَّث الحديث، قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا، هذا لفظ المصنِّف في المغازي، ولفظه في قِصّة يوسف (٣٣٨٨): قالت: إنَّه نَمَّى الحديث، فقالت عائشة: أيُّ حديث؟ فأخبَرَتها، قالت: فسمعَه أبو بكر؟ قالت: نعم، قالت: ورسول الله ﷺ؟ قالت: نعم، فخَرَّت مَغشيّاً عليها.

٤٦٨/٨ وطريق الجمع بينَهما:/ أنَّها سمعَت ذلك أوَّلاً من أمّ مِسطَح، ثمَّ ذهبَت لبيت أمّها لتَستَيقِنَ الخبر منها فأخبَرَتها أمّها بالأمرِ مُجمَلاً كما مضى من قولها: «هَوِّني عليك» وما أشبَهَ ذلك، ثمَّ دَخلَت عليها الأنصاريّة فأخبَرَتها بمِثلِ ذلك بحَضْرة أمّها، فقَوِيَ عندَها القطعُ بوقوع ذلك، فسألَت: هل سمعَه أبوها وزوجها؟ تَرَجّياً منها أن لا يكونا سمعا ذلك فيكونَ أسهَلَ عليها، فلمَّا قالت لها: إنَّهما سمعاه، غُشِيَ عليها. ولم أقِفْ على اسم هذه المرأة الأنصاريّة ولا على اسم ولدها.

قوله: «فدَعَا رسول الله ﷺ عليّاً» هذا ظاهره أنَّ السُّؤال وَقَعَ بعدَما عَلِمَت بالقِصّة، لأنَّها عَقَّبَت بُكاءَها تلك اللَّيلةَ بهذا، ثمَّ عَقَّبَت هذا بالخُطبة، ورواية هشام بن عُرْوة تُشعِر بأنَّ السُّؤال والخُطبة وَقَعَا قبلَ أن تَعلَمَ عائشة بالأمرِ، فإنَّ في أوَّل رواية هشام عن أبيه عن عائشة: لمَّا ذُكِرَ من شأني الذي ذُكِرَ وما علمتُ به، قامَ رسول الله ﷺ خطيباً... فذكر قِصّة الخُطبة الآتية، ويُمكِن الجمعُ بأنَّ الفاء في قوله: «فدَعَا» عاطفة على شيء محذوف تقديره: وكان رسول الله ﷺ قبلَ ذلك قد سمعَ ما قيل فدَعَا عليّاً.

---

(١) أي: برِعْدة شديدة كأنها نَفَضَتها، أي: حرَّكَتها، والنافض: الرِّعدة. «اللسان» (نفض).

قوله: «عليَّ بن أبي طالب وأُسامةَ بن زيد» في حديث ابن عمر: وكان إذا أراد أن يَستَشير أحداً في أمر أهله لم يَعْدُ علياً وأُسامة؛ لكن وَقَعَ في رواية الحسن العُرَنيّ عن ابن عبَّاس عندَ الطبرانيِّ (٢٣/ ١٦٢): أنَّه ﷺ استَشارَ زيد بن ثابت فقال: دَعْها فلعلَّ الله يُحدِثُ لك فيها أمراً؛ وأظنّ في قوله: «ابن ثابت» تغيير، وأنَّه كان في الأصل «ابن حارثة»، وفي رواية الواقديِّ: أنَّه سأل أمّ أيمَنَ فبرَّأتها؛ وأُمّ أيمَن هي والدة أُسامة بن زيد، وسيأتي أنَّه سأل زينب بنت جَحْش أيضاً.

قوله: «حينَ استَلْبَثَ الوَحْيُ» بالرَّفع، أي: طالَ لَبثُ نزوله، وبالنَّصب، أي: استَبطَأَ النبيُّ ﷺ نزوله.

قوله: «في فِراقِ أهله» عَدَلَت عن قولها: في فِراقي، إلى قولها: فِراق أهله، لكَراهَتِها التَّصريح بإضافة الفِراق إليها.

قوله: «أهلُك» بالرَّفع، فإنَّ في رواية مَعمَر: «هم أهلُك»[1]، ولو لم تقع هذه الرِّواية لَجازَ النَّصب، أي: أمسِك أهلَك، ومعنى «هم أهلك» أي: العَفِيفة اللّائقة بك، ويحتمل أن يكون قال ذلك مُتبرِّئاً من المَشُورة ووَكَلَ الأمر إلى رأي النبيّ ﷺ، ثمَّ لم يَكتَفِ بذلك حتَّى أخبر بما عندَه فقال: «ولا نَعلمُ إلّا خيراً»، وإطلاق الأهل على الزَّوجة شائع. قال ابن التِّين: أطلقَ عليها أهلاً، وذكرها بصيغة الجمع حيثُ قال: «هم أهلُك»، إشارةً إلى تعميم الأزواج بالوصفِ المذكور. انتهى، ويُحتمل أن يكون جَمَعَ لإرادة تعظيمها.

قوله: «وأمَّا عليّ بن أبي طالب فقال: يا رسول الله، لم يُضَيِّق الله عليك، والنِّساءُ سواها كَثيرٌ» كذا للجميع بصيغة التَّذكير كأنَّه أراد الجِنس، معَ أنَّ لفظ «فَعِيل» يَشتَرِك فيه المذكَّر والمؤنَّث إفراداً وجمعاً. وفي رواية الواقديِّ: قد أحَلَّ الله لك وأطابَ، طَلِّقها وانكِحْ غيرَها؛ وهذا الكلام الذي قاله عليٌّ حَمَلَه عليه ترجيحُ جانب النبيّ ﷺ لمَا رأى عندَه من القَلَق والغَمّ بسبب القول الذي قيلَ، وكان ﷺ شديد الغَيْرة، فرأى عليٌّ أنَّه إذا فارَقَها سَكَنَ ما

---

(١) عند مسلم (٢٧٧٠) (٥٦).

عندَه من القَلَق بسببها إلى أن تَتَحقَّقَ براءَتُها فيُمكِنُ رَجْعَتُها، ويُستَفاد منه ارتكابُ أخفِّ الضَّرَرَينِ لذهاب أشدِّهما.

وقال النَّوَويّ: رأى عليٌّ أنَّ ذلك هو المصلَحة في حَقّ النبيّ ﷺ، واعتَقَدَ ذلك لمَا رأى من انزِعاجه، فبَذَلَ جَهْدَه في النَّصيحة لإرادة راحة خاطِره ﷺ.

وقال الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرة: لم يَجزِم عليٌّ بالإشارة بفِراقها، لأنَّه عَقَّبَ ذلك بقوله: «وسَلِ الجارية تَصدُقْك» ففَوَّضَ الأمر في ذلك إلى نظر النبيّ ﷺ، فكأنَّه قال: إن أردتَ تعجيل الرَّاحة ففارِقْها، وإن أردت خِلَاف ذلك فابحَث عن حقيقة الأمر إلى أن تَطَّلِعَ على براءَتها، لأنَّه كان يَتَحقَّق أنَّ بَرِيرةَ لا تخبره إلّا بما عَلِمَته، وهي لم تعلمْ من عائشة إلّا البراءة المَحْضة.

والعِلّة في اختصاص عليٍّ وأُسامة بالمشاوَرة أنَّ علياً كان عندَه كالولدِ، لأنَّه رَبّاه من حال صِغَره ثمَّ لم يُفارِقه، بل وازدادَ اتِّصاله بتزويجِ فاطمة، فلذلك كان مخصوصاً بالمشاوَرة فيما يَتَعلَّق بأهلِه لمَزيدِ اطِّلاعه على أحواله أكثر من غيره، وكان أهلُ مَشُورته/ ٨/٤٦٩ فيما يَتَعلَّق بالأُمورِ العامّة أكابرَ الصَّحابة كأبي بكر وعمر، وأمَّا أُسامة فهو كعليٍّ في طول الملازَمة ومَزِيد الاختصاص والمحبّة، ولذلك كانوا يُطلِقونَ عليه أنَّه حِبُّ رسول الله ﷺ، وخَصَّه دونَ أبيه وأُمّه لكَوْنِه كان شابّاً كعليٍّ، وإن كان عليٌّ أسَنَّ منه، وذلك أنَّ للشّابِّ من صَفاء الذِّهن ما ليس لغيرِه، ولأنَّه أكثرُ جُرأةً على الجواب بما يَظهَرُ له من المسِنّ، لأنَّ المسِنَّ غالباً يَحسُبُ العاقبةَ، فرُبَّما أخفَى بعض ما يَظهَرُ له رِعايةً للقائلِ تارةً، والمسؤولِ عنه أُخرى، معَ أنه وَرَدَ في بعض الأخبار أنَّه استَشارَ غيرهما.

تنبيه: وَقَعَ بسبب هذا الكلام من عليٍّ نِسبةُ عائشة إيّاه إلى الإساءة في شأنها، كما تقدَّم من رواية الزُّهْريّ عن أبي بكر بن عبد الرَّحمن وأبي سَلَمةَ بن عبد الرَّحمن عن عائشة في المغازي (٤١٤٢) وما راجعَ به الوليدُ بن عبد الملِك من ذلك، فأغنى عن إعادتِه، وقد وَضَحَ عُذْر عليّ في ذلك.

قوله: «وَسَلِ الجارِيةَ تَصْدُقْك» في رواية مِقسَمٍ[١] عن عائشة: أرسِلْ إلى بَريرةَ خادِمَتها فسَلْها، فعَسَى أن تكون قد اطَّلَعَت على شيء من أمرها.

قوله: «فدَعَا رسول الله ﷺ بَرِيرةَ» بفتح الموحَّدة وكسر الرَّاء، تقدَّم ضبطها في العِتق (٢٥٦١)، في رواية مِقسَمٍ: فأرسَلَ إلى بريرة فقال لها: «أتشهَدينَ أنّي رسول الله؟» قالت: نعم، قال: «فإنّي سائلُكِ عن شيء فلا تَكتُمينَه» قالت: نعم، قال: «هل رأيتِ من عائشة ما تَكرَهينَه؟» قالت: لا.

وقد قيل: إنَّ تسميتَها هنا وهمٌ، لأنَّ قِصَّتها كانت بعدَ فتح مكَّة، كما سيأتي أنَّها لمَّا خُيِّرَت فاختارَت نفسَها كان زوجها يبكي، فقال النبيّ ﷺ للعبَّاس: «يا عبَّاسُ، ألا تَعجَب من حُبّ مُغيثٍ بَريرةَ؟» الحديثَ، وسيأتي (٥٢٨٣).

ويُمكِن الجوابِ بأن تكون بَريرةُ كانت تَخدُم عائشة وهي في رِقِّ مَواليها، وأمَّا قِصَّتها معها في مُكاتَبتها وغير ذلك فكان بعدَ ذلك بمُدّةٍ، أو أنَّ اسم هذه الجارية المذكورة في قِصّة الإفك وافَقَ اسمَ بَريرة التي وَقَعَ لها التَّخيير، وجَزَمَ البدرُ الزَّركَشيُّ في «ما استَدرَكَته عائشة على الصَّحابة»: أنَّ تسمية هذه الجارية ببَريرةَ مُدرَجةٌ من بعض الرُّواة، وأنَّها جارية أُخرى، وأَخَذَه من ابن القَيِّم الحنبليّ فإنَّه قال: تسميتُها ببَريرةَ وهمٌ من بعض الرُّواة، فإنَّ عائشة إنَّما اشتَرَت بَريرةَ بعدَ الفتح، ولمَّا كاتَبَتها عَقِبَ شرائها وعَتَقَتْ، خُيِّرَت فاختارَت نفسَها، فظَنَّ الراوي أنَّ قول عليّ: «وسَلِ الجارية تَصدُقْك» أنَّها بريرة فغَلِطَ، قال: وهذا نوعٌ غامض لا يَتَنبَّه له إلّا الحُذّاق. قلت: وقد أجابَ غيره بأنَّها كانت تَخدُم عائشة بالأُجرة وهي في رِقِّ مَوالِيها قبلَ وقوع قِصَّتها في المكاتَبة، وهذا أَولى من دَعوَى الإدراج وتغليط الحُفّاظ.

قوله: «أيْ بَريرةُ، هل رأيتِ من شيء يَريبُك» في رواية هشام بن عُرْوة: فانتَهَرَها بعض أصحابه فقال: اصدُقي رسول الله ﷺ، وفي رواية أبي أوَيس[٢]: أنَّ النبيّ ﷺ قال لعليٍّ: «شأنُك بالجارية» فسَأَلَها عليّ وتَوَعَّدَها فلم تُخبره إلّا بخيرٍ، ثمَّ ضَرَبَها وسألها فقالت: والله

---

(١) عند الطبراني ٢٣/ (١٥٢).

(٢) عند الطبراني ٢٣/ (١٥١) لكن ليس فيه أنه ضربها، فلعله عند أبي عوانة في «صحيحه».

ما علمتُ على عائشةَ سوءاً، وفي رواية ابن إسحاق: فقامَ إليها عليّ فضَرَبَها ضرباً شديداً يقول: اصدُقي رسول الله ﷺ، ووَقَعَ في رواية هشام[1]: «حتَّى أسقَطُوا لها به» يقال: أسقَطَ الرجلُ في القول: إذا أتى بكلامٍ ساقط، والضَّمير في قوله «به» للحديثِ أو الرجل الذي اتَّهموها به، وحكى عِيَاض أنَّ في رواية ابن ماهانَ في مسلم: «حتَّى أسقَطوا لهاتَها» بمُثنّاةٍ مفتوحة وزيادة ألِف بعدَ الهاء، قال: وهو تصحيف، لأنَّهم لو أسقَطوا لهاتَها لم تستطع الكلام، والواقع أنَّها تَكلَّمَت فقالت: سبحان الله.. إلى آخره، وفي رواية حمَّاد بن سَلَمةَ عن هشام بن عُرْوة عندَ الطبرانيِّ (٢٣/ ١٤٩): فقال: «لست عن هذا أسألك» قالت: فعَمَّهْ؟ فلمَّا فَطِنَت قالت: سبحان الله! وهذا يدلُّ على أنَّ المراد بقوله في الرِّواية: «حتَّى أسقَطوا لها به» حتَّى صَرَّحوا لها بالأمر، فلهذا تَعَجَّبَت. وقال ابن الجَوْزيّ: أسقَطُوا لها به، أي: صَرَّحوا لها بالأمرِ، وقيل: جاؤوا في خِطابها بسَقَطٍ من القول.

ووَقَعَ في رواية الطَّبَريِّ/ (١٨/ ٩٢-٩٣) من طريق أبي أُسامة: قال عُرْوة: فعِيبَ ذلك على مَن قالَه. وقال ابن بَطّال: يحتمل أن يكون من قولهم: سَقَطَ إليَّ الخبرُ: إذا علِمته، قال الشّاعر: ٨/ ٤٧٠

إذا هنَّ ساقَطْنَ الحديثَ وقُلْنَ لي[2]

قال: فمعناه: ذَكَروا لها الحديث وشَرَحوه.

قوله: «**إن رأيتُ عليها أمراً**» أي: ما رأيت فيها ممَّا تسألونَ عنه شيئاً أصلاً، وأمَّا من غيره ففيها ما ذكرتُ من غَلَبة النَّوم لصِغَرِ سِنّها، ورُطوبة بَدَنها.

قوله: «**أغمِصُه**» بغَينٍ مُعجَمة وصادٍ مُهمَلة، أي: أَعيبُه.

قوله: «**سِوَى أنَّها جارية حديثة السِّنّ تَنام عن عَجِين أهلها**» في رواية ابن إسحاق: ما كنت أَعيب عليها إلّا أنّي كنت أعجِنُ عَجيني وآمرُها أن تَحفَظَه فتَنامَ عنه، وفي رواية مِقسَمٍ:

---

(١) ستأتي معلَّقة برقم (٤٧٥٧).

(٢) أخطأ ابن بطّال في «شرحه» ٨/ ٤٥ برواية الشعر، فجمع بين بيتين في واحدٍ: الأول لأبي حيّة النُّميري وهو قوله: «إذا هنَّ ساقَطْنَ الحديث كأنه...سِقاط حصى المرجان من سلك ناظم»، والثاني لعمر بن أبي ربيعة وهو قوله: «فلما تنازعنَ الأحاديثَ وقلن لي... أخِفتَ علينا أن نُغَرَّ ونُخدَعا».

ما رأيت منها مُذْ كنت عندَها إلّا أنّي عَجَنتُ عَجيناً لي، فقلت: احفَظي هذه العَجينة حتَّى أقتَبِسَ ناراً لأخبزَها، فغَفَلَت، فجاءت الشّاة فأكَلَتها؛ وهو يُفسِّر المراد بقوله في رواية الباب: «حتَّى تأتي الدَّاجِن» وهي بدالٍ مُهمَلة ثمَّ جيم: الشّاة التي تألَفُ البيت ولا تَخرُج إلى المرعَى، وقيل: هي كلّ ما يألَفُ البيوت مُطلَقاً شاةً أو طَيراً.

قال ابن المنيِّر في «الحاشية»: هذا من الاستثناء البديع الذي يُراد به المبالَغة في نفي العَيب، فغَفْلتها عن عجينها أبعَدُ لها من مِثل الذي رُميَت به، وأقرَبُ إلى أن تكونَ من الغافلات المؤمنات. وكذا في قولها في رواية هشام بن عُرْوة: ما عَلمتُ منها إلّا ما يَعلَمُ الصّائغ على الذَّهَب الأحمر؛ أي: كما لا يعلم الصّائغ من الذَّهَب الأحمر إلّا الخُلوص من العَيْب، فكذلك أنا لا أعلم منها إلّا الخُلوص من العَيب.

وفي رواية ابن حاطِب عن عَلْقمة: فقالت الجارية الحبشيَّة: والله لَعائشةُ أطيَبُ من الذَّهَب، ولَئِن كانت صَنَعت ما قال الناس لَيُخبِرَنَّك الله، قالت: فعَجِبَ الناس من فِقهِها[1].

قوله: «فقامَ رسول الله ﷺ» في رواية أبي أوَيس: ثمَّ خرج حينَ سمعَ من بَريرة ما قالت، وفي رواية هشام بن عُرْوة: قامَ فينا خطيباً، فتَشَهَّدَ وحَمِدَ الله وأثنَى عليه بما هو أهله ثمَّ قال: أمَّا بعد، وزاد عطاء الخُراسانيّ عن الزُّهْريّ هنا قبلَ قوله: «فقامَ»: وكانت أمّ أيوبَ الأنصاريَّة قالت لأبي أيوب: أمَا سمعتِ ما يَتَحَدَّث الناس؟ فحدَّثَته بقولِ أهل الإفك، فقال: ما يكون لنا أن نَتكلَّمَ بهذا، سبحانَك هذا بُهتانٌ عظيمٌ[2].

قلت: وسيأتي في الاعتصام (٧٣٧٠) من طريق يحيى بن أبي زكريَّا عن هشام بن عُرْوة في قِصّة الإفك مختصرة، وفيه بعدَ قوله: «وأرسَلَ معها الغلام»: وقال رجل من الأنصار: ما يكون لنا أن نَتَكلَّم بهذا، سبحانَك؛ فيُستَفاد مَعرِفَته من رواية عطاء هذه. وروى

(١) عند الطبري ١٨/ ٩٣-٩٤.

(٢) عند الطبراني ٢٣/ (١٤٠).

الطبراني[1] من حديث ابن عمر قال: قال أُسامة: ما يَحِلُّ لنا أن نَتَكلَّمَ بهذا، ﴿سُبْحَٰنَكَ...﴾ الآيَةَ [النور:١٦]، لكنَّ أُسامة مُهاجِريّ، فإن ثَبَتَ حُمِلَ على التوارُد. وفي مُرسَل سعيد بن جُبَير: أنَّ سعد بن معاذ ممَّن قال ذلك. وروى الطَّبَريُّ (١٨/ ٩٥) أيضاً من طريق ابن إسحاق: حدَّثني أَبي عن بعض رجال بني النَّجّار: أنَّ أبا أيوب قالت له أمّ أيوب: أما تَسمَعُ ما يقول الناس في عائشة؟ قال: بَلَى، وذلك الكَذِب، أكنتِ فاعلةً ذلك يا أمّ أيوب؟ قالت: لا والله، قال: فعائشةُ والله خير مِنك، قالت: فنزلَ القرآن ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ الآية. وللحاكمِ من طريق أفلَحَ مولى أبي أيوب عن أبي أيوب نحوه، وله من طريق أُخرى قال: قالت أمّ الطُّفَيل لأُبيِّ بن كعب... فذكر نحوه.

قوله: «فاستَعْذَرَ من عبد الله بن أُبيٍّ» أي: طلبَ مَن يَعذِرُه منه، أي: يُنصِفُه. قال الخطَّابيُّ: يحتمل أن يكون معناه: مَن يقوم بعُذْره فيما رَمَى أهلي به من المكروه، ومَن يقوم بعُذري إذا عاقَبتُه على سوء ما صَدَرَ منه؟ ورَجَّحَ النَّوَويّ هذا الثّاني، وقيل: معنى «مَن يَعذِرُني»: مَن يَنصُرُني؟ والعَذِير[2]: الناصر. وقيل: المراد: مَن يَنتَقِم لي منه؟ وهو كالذي قبلَه، ويُؤيِّده قول سعد: أنا أعذِرُك منه.

قوله: «بَلَغَني أذاهُ في أهل بيتي» في رواية هشام بن عُرْوة: «أَشيروا عليَّ في أُناس أَبَنُوا أهلي»، وهو بفتح الموحَّدة الخفيفة والنُّون المضمومة، وحكى عِيَاض أنَّ في رواية الأَصِيليِّ بتشديد/ الموحَّدة، وهي لغة، ومعناه: عابُوا أهلي أو اتَّهَموا أهلي، وهو المعتمَد، لأنَّ الأَبَن بفتحَتَينِ: التُّهمة. ٤٧١/٨

وقال ابن الجَوْزيّ: المراد: رَمَوْا بالقبيح، ومنه الحديث الذي في الشَّمائل في ذِكْر مجلِسه ﷺ: لا تُؤْبَن فيه الحُرَم[3].

---

(١) في الأصلين و(س): الطبري، وهو خطأ، والصواب: الطبراني، فهو في «معجمه الكبير» ٢٣/ (١٦٤) و(٢٠٢)، والطبري لم يخرج حديث ابن عمر.

(٢) تحرف في (س) إلى: العزيز.

(٣) أخرجه الترمذي في «الشمائل المحمدية» (٣٢٩) ضمن حديث هند بن أبي هالة الطويل في وصف النبي ﷺ، وسنده ضعيف.

وحكى عِيَاض أنَّ في رواية عَبْدوس بتقديم النُّون الثَّقيلة على الموحَّدة، قال: وهو تصحيف، لأنَّ التَّأنيب هو اللَّوم الشَّديد، ولا معنى له هنا، انتهى.

قال النَّوويّ: وقد يُوَجَّه بأنَّ المراد: لامُوهم أشدَّ اللَّوم فيما زَعَموا أنَّهم صَنَعوه وهم لم يصنعوا شيئاً من ذلك، لكنَّه بعيدٌ من صورة الحال، والأوَّل هو المعتمَد، قال النَّوويّ: التَّخفيف أشهَر. وفي رواية ابن إسحاق: «ما بالُ أُناس يُؤذوني في أهلي»، وفي رواية ابن حاطِب: «مَن يَعذِرني فيمَن يُؤذيني في أهلي، ويجمع في بيته مَن يُؤذيني»، ووَقَعَ في رواية الغَسّانيّ[1] المذكورة: «في قوم يَسُبّونَ أهلي» وزاد فيه: «ما علمتُ عليهم من سوء قَطُّ».

قوله: «ولقد ذَكَروا رجلاً» زاد الطبراني (٢٣/ ١٤٠) في روايته: «صالحاً»، وزاد أبو أوَيس (٢٣/ ١٥١) في روايته: وكان صفوان بن المعَطَّل قَعَدَ لحسَّان فضَرَبَه ضربة بالسَّيفِ وهو يقول:

تَلَقَّ ذُبابَ السَّيف منِّي فإنَّني غلامٌ إذا هُوجِيتُ لستُ بشاعرِ

فصاحَ حسَّان، ففرَّ صفوان، فاستوهَبَ النبيُّ ﷺ من حسَّان ضربةَ صفوان فوَهَبَها له.

قوله: «فقامَ سعد بن معاذ الأنصاريّ» كذا هنا، وفي رواية مَعمَر وأكثر أصحاب الزُّهْريّ، ووَقَعَ في رواية صالح بن كَيْسانَ: فقامَ سعد أخو بني عبد الأشهَل[2]، وفي رواية فُلَيحٍ: «فقامَ سعد» ولم يَنسُبه، وقد تَعيَّنَ أنَّه سعد بن معاذ لمَا وَقَعَ في رواية الباب وغيره.

وأمَّا قول شيخ شيوخنا القُطْب الحَلَبيّ: وَقَعَ في نُسخة سماعنا: فقامَ سعد بن معاذ، وفي موضع آخر: فقامَ سعد أخو بني عبد الأشهَل، فيحتمل أن يكون آخرَ غير سعد بن معاذ، فإنَّ في بني عبد الأشهَل جماعة من الصَّحابة يُسمَّى كلٌّ منهم سعداً، منهم سعد بن زيد الأشهَليّ، شَهِدَ بدراً وكان على سَبايا قُرَيظةَ الذينَ بِيعوا بنَجدٍ، وله ذِكْر في عِدّة أخبار منها في خُطبة النبيّ ﷺ في مرض وفاته، قال: فيحتمل أن يكون هو المتكلِّم في قِصّة الإفك.

---

(١) يريد: يحيى بن أبي زكريا الغسّاني، وستأتي روايته في الاعتصام برقم (٧٣٧٠).

(٢) عند النسائي في «الكبرى» (٨٨٨٢) لكن بلفظ: فقام سعد بن معاذ أخو بني عبد الأشهل.

قلت: وحَمَلَه على ذلك ما حكاه عِيَاض وغيره من الإشكال في ذِكْر سعد بن معاذ في هذه القِصّة، والذي جوَّزَه مردود بالتَّصريحِ بسَعدِ بن معاذ في هذه الرِّواية الثابتة[1]، فأذكُرُ كلام عِيَاض وما تيسَّر من الجواب عنه.

قال عِيَاض: في ذِكْر سعد بن معاذ في هذا الحديث إشكال لم يتكلَّم الناس عليه ونَبَّهَنا عليه بعضُ شيوخنا، وذلك أنَّ الإفك كان في المُرَيسيع وكانت سنة ستّ فيما ذكر ابن إسحاق، وسعدُ بن معاذ ماتَ من الرَّمية التي رُمِيَها بالخندقِ فدَعَا اللهَ، فأبقاه حتَّى حَكَمَ في بني قُرَيظةَ ثمَّ انفجَرَ جُرحُه فماتَ منها، وكان ذلك سنة أربع عندَ الجميع إلّا ما زَعَمَ الواقديُّ أنَّ ذلك كان سنة خمس، قال: وعلى كلّ تقدير فلا يَصِحُّ ذِكْر سعد بن معاذ في هذه القِصّة، والأشبَه أنَّه غيره، ولهذا لم يَذكُره ابن إسحاق في روايته، وجَعَلَ المراجَعة أوَّلاً وثانياً بينَ أُسَيدِ بن حُضَيرٍ وبينَ سعد بن عُبَادة، قال: وقال لي بعض شيوخنا: يَصِحّ أن يكون سعد موجوداً في المُرَيسيع بناءً على الاختلاف في تاريخ غزوة المُرَيسيع، وقد حكى البخاريّ عن موسى بن عُقْبَةَ أنّها كانت سنة أربع، وكذلك الخندق كانت سنة أربع، فيَصِحّ أن تكون المُرَيسيع قبلَها، لأنَّ ابن إسحاق جَزَمَ بأنَّ المُرَيسيع كانت في شعبان وأنَّ الخندق كانت في شوّال، فإن كانا من سنة واحدة، استَقامَ أن تكون المُرَيسيع قبلَ الخندق، فلا يَمتَنِعُ أن يَشهَدَها سعد بن معاذ، انتهى.

وقد قَدَّمنا في المغازي (٤١٣٨) أنَّ الصَّحيح في النَّقل عن موسى بن عُقْبَةَ: أنَّ المُرَيسيع كانت سنة خمس، وأنَّ الذي نَقَلَه عنه البخاريّ من أنَّها سنة أربع سبقُ قَلَمٍ، نعم، والرَّاجح أنَّ الخندق أيضاً كانت في سنة خمس خِلَافاً لابنِ إسحاق، فيَصِحّ الجواب المذكور، وممَّن جَزَمَ بأنَّ المُرَيسيع سنة/ خمس الطَّبَرِيّ، لكن يُعكِّر على هذا شيء لم يَتعرَّضوا ٤٧٢/٨ له أصلاً، وذلك أنَّ ابن عمر ذكر أنَّه كان معهم في غزوة بني المصطَلِق ـ وهو المُرَيسيع ـ كما تقدَّم من حديثه في المغازي، وثَبَتَ في «الصحيحين»[2] أيضاً أنَّه عُرِضَ في يوم أُحُد فلم

---

(١) في الأصلين و(س): الرواية الثالثة، وهو خطأ، والوجه ما أثبتناه.

(٢) البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨).

يُجْزه النبيّ ﷺ، وعُرِضَ في الخندق فأجازَه، فإذا كان أوّل مَشاهدِه الخندق، وقد ثَبَتَ أنَّه شَهِدَ المُرَيسيع، لَزِمَ أن تكون المُرَيسيع بعدَ الخندق فيعود الإشكال.

ويُمكِن الجواب بأنَّه لا يَلزَمُ من كَوْن ابن عمر كان معهم في غزوة بني المصطَلِق أن يكون أُجيزَ في القتال، فقد يكون صَحِبَ أباه ولم يُباشِر القتال، كما ثَبَتَ عن جابر: أنَّه كان يَمتَح الماء لأصحابه يومَ بدر[1]، وهو لم يَشهَدْ بدراً باتِّفاقٍ.

وقد سَلَكَ البيهقيُّ في أصل الإشكال جواباً آخر بناءً على أنَّ الخندق قبلَ المُرَيسيع فقال: يجوز أن يكون جرحُ سعد بن معاذ لم يَنفَجِرْ عَقِبَ الفَراغِ من بني قُرَيظةَ، بل تأخَّرَ زماناً ثمَّ انفَجَرَ بعدَ ذلك، وتكون مُراجَعَته في قِصّة الإفك في أثناء ذلك، ولعلَّه لم يَشهَد غزوة المُرَيسيع لمرضِه، وليس ذلك مانعاً له أن يُجيبَ النبيَّ ﷺ في قِصّة الإفك بما أجابَه.

وأمَّا دَعوَى عِيَاض: أنَّ الذينَ تقدَّموا لم يتكلَّموا على الإشكال المذكور، فما أدري مَن الذينَ عَناهم، فقد تَعرَّضَ له من القُدَماء إسماعيل القاضي فقال: الأَولى أن تكون المُرَيسيع قبلَ الخندق للحديثِ الصَّحيح عن عائشة، واستَشكَلَه ابن حَزْم لاعتقادِه أنَّ الخندق قبلَ المُرَيسيع، وتَعرَّضَ له ابن عبد البَرّ فقال: روايةُ مَن روى أنَّ سعد بن معاذ راجَعَ في قِصّة الإفك سعدَ بن عُبَادة وهمٌ وخطأ، وإنَّما راجَعَ سعدُ بن عُبَادة أُسَيدَ بن حُضَيرٍ كما ذكره ابن إسحاق، وهو الصَّحيح، فإنَّ سعد بن معاذ ماتَ في مُنصَرَفِهم من غزوة بني قُرَيظةَ لا يختلفونَ في ذلك، فلم يُدرِكِ المُرَيسيعَ ولا حَضَرَها. وبالَغَ ابن العربيّ على عادَتِه فقال: اتَّفَقَ الرُّواة على أنَّ ذِكْر سعد بن معاذ في قِصّة الإفك وهمٌ، وتَبِعَه على هذا الإطلاق القُرطُبيّ.

قوله: «أنا أعذِرُك منه» في رواية فُلَيحٍ فقال: أنا والله أعذِرك منه، ووَقَعَ في رواية مَعمَر: أعذِرُك منه، بحذفِ المبتَدَأ[2].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٣/ ٥٦٥.

(٢) كذا هو عند النسائي في «الكبرى» (١١٢٩٦)، أما عند مسلم (٢٧٧٠) (٥٦) والطبري ١٨/ ٨٨-٩١ فمثل رواية المصنف: أنا أعذرك منه. وأما رواية أحمد (٢٥٦٢٣) والطبراني ٢٣/ (١٣٣) فلفظها: لقد أعذرك منه.

قوله: «إن كان من الأوس» يعني: قبيلة سعد بن معاذ.

قوله: «ضَرَبْنا عُنُقَه» في رواية صالح بن كَيْسانَ: «ضَرَبتُ» بضمِّ المثنّاة[١]، وإنَّما قال ذلك لأنَّه كان سيِّدهم، فجَزَمَ بأنَّ حُكمَه فيهم نافذ.

قوله: «وإن كان مِن إخْواننا مِن الخَزْرَج» «مِن» الأُولى تبعيضيَّة، والأُخرى بيانيَّة، ولهذا سَقَطَت من رواية فُلَيحٍ.

قوله: «أمَرْتنا ففَعَلْنا أمرَك» في رواية ابن جُرَيج: أتيناك به ففَعَلنا فيه أمرَك[٢].

قوله: «فقامَ سعد بن عُبَادةَ وهو سَيِّد الخَزْرَج» في رواية صالح بن كَيْسانَ: فقامَ رجل من الخَزرَج، وكانت أمّ حسَّان بن ثابت بنتَ عَمّه من فَخِذه، وهو سعد بن عُبادة، وهو سَيِّد الخَزرَج، انتهى.

وأُمّ حسَّان: اسمها الفُرَيعة بنت خالد بن خُنَيس بن لَوْذان بن عبدِ وُدٍّ بن زيد بن ثَعْلبة، وقوله: «من فخذه» بعدَ قوله: «بنت عَمّه» إشارة إلى أنَّها ليست بنت عَمّه لَحّاً، لأنَّ سعد بن عُبَادة يجتمع معها في ثَعْلبة، وقد تقدَّم سياق نَسَبه في المناقب (٣٨٠٧).

قوله: «وكان قبلَ ذلك رجلاً صالحاً» أي: كاملَ الصَّلاح، في رواية الواقديِّ: وكان صالحاً لكنَّ الغضب بَلَغَ منه، ومع ذلك لم تَغمَصْ عليه في دينِه.

قوله: «ولكن احتَمَلَتْه الحَميَّة» كذا للأكثر: «احتَمَلَته» بمُهمَلةٍ ثمَّ مُثنّاة ثمَّ ميم، أي: أغضَبَته، وفي رواية مَعمَر عندَ مسلم (٢٧٧٠/ ٥٦)، وكذا يحيى بن سعيد عندَ الطبرانيِّ (٢٣/ ١٤٢): «اجتَهَلَته» بجيمٍ ثمَّ مُثنّاة ثمَّ هاء، وصَوَّبَها الوَقْشيّ، أي: حَمَلَته على الجهل.

قوله: «فقال لسعدٍ» أي: ابن معاذ **«كَذَبتَ لَعَمْرُ الله، لا تَقتُلُه»** العَمْر بفتح العين المهمَلة: هو البَقَاء، وهو العُمر بضمِّها، لكن لا يُستَعمَل في القَسَم إلّا بالفتح.

---

(١) عند النسائي (٨٨٨٢).

(٢) عند الطبراني ٢٣/ (١٣٨) ولفظها: «أتيناك به مُوثقاً»، وليس فيه: «ففعلنا فيه أمرك»، لكن سبق أن عزاه الحافظ أيضاً من هذا الطريق في أول شرح الحديث إلى «صحيح أبي عوانة»، فلعلَّه فيه، إذ لم نقف عليه في المطبوع منه.

قوله: «**ولا تَقْدِر على قَتْله، ولو كان من رَهْطك ما أحْبَبتَ أن يُقتَل**» فَسَّرَ قولَه: «لا تَقتُله» بقوله: «ولا تَقدِر على قتله» إشارة إلى أنَّ قومه يَمنَعونَه من قتله، وأمَّا قوله: «ولو كان من رَهْطك» فهو من تفسير قوله:/ «كَذَبتَ» أي: في قولك: إن كان من الأوس ضَرَبتُ عُنُقه، فنَسَبَه إلى الكَذِب في هذه الدَّعوَى وأنَّه جَزَمَ بأنه يَقتُله إن كان من رَهْطه مُطلَقاً، وأنَّه إن كان من غير رهطه إن أُمِرَ بقتلِه قَتَله وإلّا فلا، فكأنَّه قال له: بل الذي تَعتقِده على العكس ممَّا نَطَقتَ به، وأنَّه لو كان من رَهْطك ما أحببتَ أن يُقتَل، ولكنَّه من غير رهطك فأنتَ تُحِبّ أن يُقتَل، وهذا بحَسَب ما ظَهَرَ له في تلك الحالة. ٤٧٣/٨

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديِّ أنَّ معنى قوله: «كَذَبتَ لا تَقتُله»: أنَّ النبيّ ﷺ لا يجعل حُكمَه إليك، فلذلك لا تَقدِرُ على قتله.

وهو حملٌ جيِّد، وقد بيَّنت الرِّوايات الأُخرى السَّبَب الحامل لسعدِ بن عُبادة على ما قال، ففي رواية ابن إسحاق: فقال سعد بن عُبادة: ما قلتَ هذه المقالة إلّا أنَّك علمتَ أنَّه من الخَزرَج، وفي رواية ابن حاطِب: فقال سعد بن عُبادة: يا ابنَ معاذ، والله ما بك نُصْرة رسول الله ﷺ، ولكنَّها قد كانت بينَنا ضَغائنُ في الجاهليَّة وإحَنٌ لم تُحلَّلْ لنا من صُدوركم، فقال ابن معاذ: الله أعلم بما أردتُ، وفي حديث ابن عمر: إنَّما طلبتَ به ذُحُول[1] الجاهليَّة.

قال ابن التِّين: قول ابن معاذ: «إن كان من الأوس ضَرَبتُ عُنُقه» إنَّما قال ذلك لأنَّ الأوس قومه وهم بنو النَّجّار، ولم يَقُل ذلك في الخَزرَج لمَا كان بينَ الأوس والخَزرَج من التَّشاحُن قبلَ الإسلام ثمَّ زالَ بالإسلام، وبَقيَ بعضه بحُكمِ الأَنَفة. قال: فتَكلَّمَ سعد بن عُبادة بحُكمِ الأنَفة، ونَفَى أن يَحكم فيهم سعدُ بن معاذ وهو من الأوس. قال: ولم يُرِدْ سعد بن عُبادة الرِّضا بما نُقِلَ عن عبد الله بن أُبيٍّ، وإنَّما معنى قول عائشة: «وكان قبلَ ذلك رجلاً صالحاً» أي: لم يَتقدَّم منه ما يَتعلَّق بالوقوفِ مع أَنَفة الحَميَّة، ولم تُرِدْ أنَّه ناضَلَ عن المنافقينَ.

---

(١) تصحفت في (أ) و(س) إلى: دخول، والذُّحول جمع ذَحْل: وهو الثَّأر والحِقد.

وهو كما قال، إلّا أنّ دَعْواه أنّ بني النَّجّار قوم سعد بن معاذ خطأٌ، وإنّما هم من رَهْط سعد بن عُبَادة، ولم يَجرِ لهم في هذه القِصّة ذِكْر.

وقد تأوَّلَ بعضهم ما دارَ بينَ السَّعدَينِ بتأويلٍ بعيد فارتَكَبَ شَطَطاً، فزَعَمَ أنَّ قول سعد بن عُبَادة: «لا تَقتُله ولا تَقدِر على قتله» أي: إن كان من الأوس، واستَدلَّ على ذلك بأنَّ ابن معاذ لم يَقُل في الخَزرَجيّ: ضَرَبْنا عُنُقه، وإنَّما قال ذلك في الأوسيّ، فدَلَّ على أنَّ ابن عُبَادة لم يَقُل ذلك حَمِيَّةً لقومِه، إذ لو كان حَمِيَّة لم يوَجِّهها لرهطٍ غيره، قال: وسبب قوله ذلك أنَّ الذي خاضَ في الإفك كان يُظهِر الإسلام، ولم يكن النبيّ ﷺ يقتُل مَن يُظهِرُ الإسلام، وأراد أنَّ بَقيَّة قومِه يَمنَعونَه منه إذا أراد قتله، إذا لم يَصدُر من النبيّ ﷺ أمرٌ بقتله، فكأنَّه قال: لا تَقُل ما لا تفعل، ولا تَعِدْ بما لا تَقدِر على الوَفاء به. ثمَّ أجابَ عن قول عائشة: «احتَمَلَته الحَميَّة» بأنَّها كانت حينئذٍ مُنزَعِجةَ الخاطِر لمَا دَهَمَها من الأمر، فقد يقعُ في فَهمِها ما يكون غيره[1] أرجَحَ منه، وعن قول أُسَيدِ بن حُضَيرٍ الآتي بأنَّه حَمَلَ قول ابن عُبَادة على ظاهر لفظه، وخَفِيَ عليه أنَّ له مَحمَلاً سائغاً، انتهى.

ولا يخفى ما فيه من التَّعَسُّف من غير حاجة إلى ذلك، وقوله: إنَّ عائشة قالت ذلك وهي مُنزَعِجة الخاطِر، مردود، لأنَّ ذلك إنَّما يَتِمّ لو كانت حدَّثت بذلك عندَ وقوع الفِتْنة، والواقع أنَّها إنَّما حدَّثت بها بعدَ دَهرٍ طويل، حتَّى سمعَ ذلك منها عُرْوةُ وغيره من التابعينَ كما قَدَّمتُ الإشارة إليه، وحينئذٍ كان ذلك الانزعاج زالَ وانقَضى، والحقُّ أنَّها فَهِمَت ذلك عندَ وقوعه بقرائنِ الحال.

وأمَّا قوله: «لا تَقدِرُ على قتله» معَ أنَّ سعد بن معاذ لم يَقُل بقتله كما قال في حَقّ مَن يكون من الأوس، فإنَّ سعد بن عُبَادة فَهِمَ أنَّ قول ابن معاذ: «أمَرتَنا بأمرِك» أي: إن أمَرتَنا بأمرِك، أي: أمَرتَنا بقتله قتلناه، وإن أمَرتَ قومه بقتله قتلوه، فنَفَى سعد بن عُبَادة قُدْرة سعد بن معاذ على قتله إن كان من الخَزرَج، لعِلمِه أنَّ النبيّ ﷺ لا يأمرُ غير قومه بقتله،

(١) لفظ «غيره»، من (ع) وحدها.

فكأنَّه أيْأسَه من مُباشَرة قتله، وذلك بحُكمِ الحَميَّة التي أشارَت إليها عائشة، ولا يَلزَم من ذلك ما فهمَه المذكور أنَّه يَـرُدّ أمرَ النبيّ ﷺ بقتله ولا يَمتَثِله، حاشا لسَعدٍ من ذلك.

وقد اعتَذَرَ المازَرِيُّ عن قول أُسَيدِ بن حُضَيرٍ لسَعدِ بن عُبادة: «إنَّك مُنافق» أنَّ ذلك وَقَعَ/ منه على جهة الغَيْظ والحَنَق والمبالَغة في زَجْر سعد بن عُبَادة عن المجادَلة عن ابن أُبَيٍّ وغيره، ولم يُرِدِ النِّفاق الذي هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، قال: ولعلَّه ﷺ إنَّما تَرَكَ الإنكار عليه لذلك. وسأذكرُ ما في فوائد هذا الحديث في آخر شرحه زيادةً في هذا. ٤٧٤/٨

قوله: **«فقامَ أُسَيدُ بن حُضَيرٍ»** بالتَّصغير فيه وفي أبيه، وأبوه: بمُهمَلةٍ ثمَّ مُعجَمة تقدَّم نَسَبُه في المناقب (٣٨٠٥).

قوله: **«وهو ابن عمّ سعد بن معاذ»** أي: من رَهْطه، ولم يكن ابنَ عَمّه لَحّاً، لأنَّه سعد بن معاذ بن النُّعمان بن امرِئ القيس بن زيد بن عبد الأشهَل، وأُسَيد بن حُضَير بن سِماك بن عَتِيك بن امرِئ القيس، إنَّما يجتمعانِ في امرِئ القيس وهما في التعدُّد إليه سواء.

قوله: **«فقال لسعدِ بن عُبَادةَ: كَذَبْت، لَعَمْرُ الله لَنَقتُلَنَّه»** أي: ولو كان من الخَزرَج إذا أمَرَنا النبيُّ ﷺ بذلك، وليست لكم قُدْرة على مَنعِنا من ذلك.

قوله: **«فإنَّك مُنافق تُجادِل عن المنافقينَ»** أطلقَ أُسَيد ذلك مُبالَغةً في زَجْره عن القول الذي قالَه، وأراد بقوله: فإنَّك مُنافق، أي: تَصنَعُ صَنِيع المنافقينَ، وفَسَّره بقوله: تُجادِل عن المنافقينَ، وقابَلَ قولَه لسَعدِ بن معاذ: كَذَبتَ لا تَقتُله، بقوله هو: كَذَبتَ لَنَقتُلُنَّه.

وقال المازَرِيُّ: إطلاق أُسَيدٍ لم يُرِدْ به نِفاق الكفر، وإنَّما أراد أنَّه كان يُظهِر المَودّة للأوسِ، ثمَّ ظَهَرَ منه في هذه القِصّة ضِدُّ ذلك فأشبَهَ حالَ المنافق، لأنَّ حقيقتَه إظهار شيء وإخفاء غيره، ولعلَّ هذا هو السَّبَب في تَرْك إنكار النبيّ ﷺ عليه.

قوله: **«فتَثاوَرَ»** بمُثنّاةٍ ثمَّ مُثلَّثة: تَفاعَلَ من الثَّورة، والحيّان: بمُهمَلةٍ ثمَّ تحتانيَّة تَثْنية حَيٍّ، والحيّ كالقبيلة، أي: نَهَض بعضُهم إلى بعض من الغضب. ووَقَعَ في حديث ابن عمر: وقامَ سعدُ بن معاذ فسَلَّ سيفَه.

قوله: «حتَّى هَمُّوا أن يَقْتَتِلوا» زاد ابن جُرَيج في روايته في قِصّة الإفك هنا: قال: قال ابن عبَّاس: فقال بعضهم لبعضٍ: مَوعِدُكم الحَرّة؛ أي: خارجَ المدينة ليَتَقاتَلوا هناكَ.

قوله: «فلم يزلْ رسول الله ﷺ يُخفِّضُهم حتَّى سَكَتوا» وفي رواية ابن حاطِب: فلم يزل يُومِئُ بيَدِه إلى الناس هاهُنا حتَّى هَدَأ الصَّوت، وفي رواية فُلَيح: فنزلَ فخَفَّضَهم حتَّى سَكَتوا؛ ويُحمَل على أنَّه سَكَّتَهم وهو على المِنبَر ثمَّ نزلَ إليهم أيضاً ليُكمِلَ تسكيتَهم، ووَقَعَ في رواية عطاء الخُراسانيّ عن الزُّهْريّ: فحَجَزَ بينَهم.

قوله: «فمَكَثْتُ يومي ذلك» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فبَكَيت»، وهي في رواية فُلَيحٍ وصالح وغيرهما.

قوله: «فأصبَحَ أبَوَاي عندي» أي: أنَّهما جاءا إلى المكان الذي هي به من بيتِهما، لا أنَّها رَجَعَت من عندِهما إلى بيتِها. ووَقَعَ في رواية محمَّد بن ثَوْر عن مَعمَر عندَ الطَّبَريِّ (١٨/ ٩١): وأنا في بيت أبَوَيَّ.

قوله: «وقد بَكَيتُ ليلتَينِ ويوماً» أي: اللَّيلةَ التي أخبَرَتها فيها أمّ مِسطَح الخبر، واليومَ الذي خَطَبَ فيه النبيّ ﷺ الناس، واللَّيلةَ التي تَليه. ووَقَعَ في رواية فُلَيحٍ: وقد بَكَيت ليلتيَّ ويوماً؛ وكأنَّ الياء مُشَدَّدة ونَسَبَتها إلى نفسها لمَا وَقَعَ لها فيهما.

قوله: «فبَيْنا هما» وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: فبينَما هما.

قوله: «يَظُنّان أنَّ البُكاء فالقٌ كَبِدي» في رواية فُلَيحٍ: «حتَّى أظنُّ»، ويُجمَع بأنَّ الجميع كانوا يَظُنّونَ ذلك.

قوله: «فاستَأذنت» كذا فيه، وفي الكلام حذفٌ تقديره: جاءت امرأة فاستأذنت، وفي رواية فُلَيحٍ: إذ استأذنت.

قوله: «امرأةٌ من الأنصار» لم أقِفْ على اسمِها.

قوله: «فبَيْنا نحنُ على ذلك» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: فبينا نحنُ كذلك، وهي رواية فُلَيحٍ، والأولُ رواية صالح.

قوله: «دَخَلَ علينا رسول الله ﷺ» سيأتي في رواية هشام بن عُرْوة بلفظ: فأصبَحَ أبَوَايَ عندي فلم يزالا حتَّى دَخَلَ عليَّ رسول الله ﷺ وقد صَلَّى العصر وقد اكتَنَفَني أبَوايَ عن يميني وعن شِمالي، وفي رواية ابن حاطِب: وقد جاء رسول الله ﷺ حتَّى جَلَسَ على سريرٍ وِجَاهي، وفي حديث أمّ رُومان[1]: أنَّ عائشة في تلك الحالة كانت بها الحُمَّى النافِضُ، وأنَّ النبيّ ﷺ لمَّا دَخَلَ فوَجَدَها كذلك قال: «ما شأنُ هذه؟» قالت: أخَذَتها الحُمَّى بنافضٍ، قال: «فلعلَّه في حديثٍ تُـحُدِّثَ؟» قالت: نعم، فقَعَدَت عائشة/ . ٤٧٥/٨

قوله: «ولم يَجْلِس عندي منذُ قيل ما قيل قبلَها، وقد لَبِثَ شَهْراً لا يُوحَى إليه في شأني» حكى السُّهَيليُّ: أنَّ بعض المفسِّرينَ ذكر أنَّ المدّة كانت سبعة وثلاثينَ يوماً، فألغَى الكسر في هذه الرِّواية، وعندَ ابن حَزْم أنَّ المدّة كانت خمسين يوماً أو أزيَدَ، ويُجمَع بأنَّها المدّة التي كانت بينَ قُدومهم المدينةَ ونزولِ القرآن في قِصّة الإفك، وأمَّا التَّقييد بالشَّهرِ فهو المدّة التي أوَّلها إتيانُ عائشة إلى بيت أبَوَيها حينَ بَلَغَها الخبر.

قوله: «فتَشَهَّدَ» في رواية هشام بن عُرْوة: فحَمِدَ الله وأثنَى عليه.

قوله: «أمَّا بَعْدُ، يا عائشةُ فإنَّه بَلَغَني عنك كذا وكذا» هو كِنايةٌ عمَّا رُميَت به من الإفك، ولم أرَ في شيء من الطُّرق التَّصريح، فلعلَّ الكِناية من لفظ النبيّ ﷺ، ووَقَعَ في رواية ابن إسحاق: فقال: «يا عائشة، إنَّه قد كان ما بَلَغَك من قول الناس، فاتَّقِ الله، وإن كنت قارَفتِ سوءاً فتُوبي».

قوله: «فإن كنتِ بَريئة فسَيُبَرِّئُكِ الله» أي: بوَحيٍ يُنْزِلُه بذلك قرآناً أو غيره.

قوله: «وإن كنتِ ألمَمْت بذَنْبٍ» أي: وَقَعَ مِنك على خِلَاف العادة، وهذا حقيقة الإلمام، ومنه:

ألَمَّتْ بنا والليلُ مُرْخٍ سُتورَهُ

(١) سلف عند البخاري برقم (٤١٤٣).

قوله: «**فاستَغفِري اللهَ وتوبي إليه**» في رواية مَعمَر: «ثمَّ توبي إليه»[1]، وفي رواية أبي أوَيس: «إنَّما أنتِ من بنات آدم إن كنتِ أخطأتِ فتوبي».

قوله: «**فإنَّ العبد إذا اعْتَرَفَ بذَنْبه ثمَّ تابَ إلى الله تابَ الله عليه**» قال الدَّاوُوديُّ: أمَرَها بالاعتراف ولم يَندُبها إلى الكِتمان، للفَرقِ بينَ أزواج النبيِّ ﷺ وغيرِهنَّ، فيجب على أزواجه الاعترافُ بما يقع منهنَّ ولا يَكتُمْنَه إيّاه، لأنَّه لا يَحِلّ لنبيٍّ إمساك مَن يقع منها ذلك، بخِلَاف نساء الناس، فإنَّهنَّ نُدِبنَ إلى السَّتْر.

وتَعقَّبَه عِيَاض بأنَّه ليس في الحديث ما يدلُّ على ذلك، ولا فيه أنَّه أمَرَها بالاعتراف، وإنَّما أمَرَها أن تَستَغفِرَ الله وتتوب إليه، أي: فيما بينَها وبينَ رَبِّها، فليس صريحاً في الأمر لها بأن تعترفَ عندَ الناس بذلك، وسياقُ جواب عائشة يُشعِر بما قاله الدَّاوُوديّ، لكنَّ المعترف عندَه ليس على إطلاقه، فليُتأمَّل. ويُؤيِّد ما قال عِيَاض أنَّ في رواية ابن حاطِب: قالت: فقال أبي: إن كنت صَنَعت شيئاً فاستَغفِري الله، وإلّا فأخبري رسول الله ﷺ بعُذرِك.

قوله: «**قَلَصَ دَمْعي**» بفتح القاف واللّام ثمَّ مُهمَلة، أي: استَمسَكَ نزولُه فانقَطَعَ، ومنه: قَلَصَ الظِّلُّ وتَقَلَّصَ: إذا شَمَرَ.

قال القُرطُبيّ: سببه أنَّ الحُزْن والغضب إذا أخَذَا حَدَّهما، فُقِدَ الدَّمع لفَرْطِ حرارة المصيبة.

قوله: «**حتَّى ما أُحِسُّ**» بضمِّ الهمزة وكسر المهمَلة، أي: أجِدُ.

قوله: «**فقلت لأبي: أجِبْ رسول الله ﷺ فيما قال، قال: والله ما أدْري ما أقول**» قيل: إنَّما قالت عائشة لأبيها ذلك معَ أنَّ السُّؤال إنَّما وَقَعَ عمّا في باطن الأمر، وهو لا اطِّلاعَ له على ذلك، لكن قالته إشارة إلى أنَّها لم يقع منها شيء في الباطن يُخالف الظّاهرَ الذي هو مُطَّلِعٌ عليه، فكأنَّها قالت له: بَرِّئني بما شئتَ وأنتَ على ثقةٍ من الصِّدق فيما تقول، وإنَّما أجابَها

(١) هذا من روايته عند أحمد (٢٥٦٢٣)، أما عند مسلم والطبراني فمثل رواية المصنف.

أبو بكر بقوله: لا أدري، لأنَّه كان كثير الاتِّباع لرسولِ الله ﷺ، فأجابَ بما يُطابِق السُّؤال في المعنى، ولأنَّه وإن كان يَتحقَّق براءَتَها لكنَّه كَرِهَ أن يُزكِّيَ ولده. وكذا الجواب عن قول أمّها: لا أدري. ووَقَعَ في رواية هشام بن عُرْوة الآتية (٤٧٥٧): فقال: ماذا أقول؟ وفي رواية أبي أوَيس[1]: فقلت لأبي: أجِبْ، فقال: لا أفعَلُ، هو رسول الله والوحيُ يأتيه.

قوله: «**قالت: قلتُ وأنا جارية حديثةُ السِّنّ لا أقرأُ كثيراً من القرآن**» قالت هذا تَوطِئةً لعُذْرها لكَوْنِها لم تَستَحضِر اسم يعقوب عليه السلام كما سيأتي، ووَقَعَ في رواية هشام بن عُرْوة الآتية: فلمَّا لم يُجيباه تَشَهَّدتُ فحَمِدتُ الله وأثنيتُ عليه بما هو أهلُه، ثمَّ قلت: أمَّا بعدُ، وفي رواية ابن إسحاق: فلمَّا استَعجَما عليَّ استَعبَرتُ فبَكَيت ثمَّ قلت: والله لا أتوبُ ممَّا ذَكَروا أبداً.

قوله: «**حتَّى استقرَّ في أنفُسِكُم**» في رواية فُلَيحٍ: «وَقَر» بالتَّخفيفِ، أي: ثَبَتَ، وزناً ومعنًى.

قوله: «**وصَدَّقتُم به**» في رواية هشام بن عُرْوة: «لقد تَكلَّمتُم به وأُشرِبَته قلوبُكم»، قالت هذا وإن لم يكن على حقيقته على سبيل/ المقابَلة لمَا وَقَعَ من المبالَغة في التَّنقيب عن ذلك، وهي كانت لمَا تَحقَّقَته من براءة نفسها ومَنزِلَتها تَعتَقِد أنَّه كان ينبغي لكلِّ مَن سمعَ عنها ذلك أن يَقطَعَ بكَذِبِه، لكنَّ العُذر لهم عن ذلك أنَّهم أرادوا إقامة الحُجّة على مَن تَكلَّمَ في ذلك، ولا يكفي فيها مُجَرَّدُ نفيِ ما قالوا والسُّكوت عليه، بل تَعيَّنَ التَّنقيب عليه لقطع شُبَهِهم، أو مرادُها بمَن صَدَّقَ به أصحابُ الإفك، لكن ضَمَّت إليه مَن لم يُكذِّبهم تغليباً. ٨/٤٧٦

قوله: «**لا تُصَدِّقونَني بذلك**» أي: لا تَقطَعونَ بصِدْقي، وفي رواية هشام بن عُرْوة: ما ذاكَ بنافعي عندَكُم، وقالت في الشِّقّ الآخر: «لَتُصَدِّقُنّي» وهو بتشديد النُّون، والأصل: تُصَدِّقونَني، فأُدغِمَت إحدى النّونَينِ في الأُخرى، وإنَّما قالت ذلك، لأنَّ المرء مُؤاخَذ بإقراره.

---

(١) عند الطبراني ٢٣/ (١٥١).

ووَقَعَ في حديث أمِّ رُومَان[1]: لَئِن حَلَفتُ لا تُصَدِّقونَني، ولَئِن قلتُ لا تَعذِرونَني.

قوله: «والله ما أجِدُ لكم مثلاً» في رواية صالح وفُلَيح ومَعمَر: ما أجِد لي ولكم مثلاً[2].

قوله: «إلّا قولَ أبي يوسُف» زاد ابن جُرَيج في روايته: واختُلِسَ منِّي اسمه، وفي رواية هشام بن عُرْوة: والتَمَستُ اسم يعقوب فلم أقدِرْ عليه، وفي رواية أبي أوَيس: نَسيتُ اسم يعقوب لمَا بي من البُكاء واحتِراق الجَوْف، ووَقَعَ في حديث أمّ رُومان: مَثَلي ومَثَلُكم كيعقوبَ وبَنيهِ؛ وهي بالمعنى، للتَّصريحِ في حديث هشام وغيره بأنَّها لم تَستَحضِر اسمه.

قوله: «ثمَّ تحوَّلْتُ فاضْطَجَعْت على فِراشي» زاد ابن جُرَيج: ووَلَّيتُ وجهي نحوَ الجَدْر.

قوله: «وأنا حينَئذٍ أعلمُ أنّي بَريئة، وأنَّ الله مُبَرِّئي ببراءَتي» زَعَمَ ابن التِّين أنَّه وَقَعَ عندَه: «وأنَّ الله مُبَرِّئُني» بنونٍ قبلَ الياء وبعد الهمزة، قال: وليس ببَيِّنٍ، لأنَّ نون الوِقاية تَدخُل في الأفعال لتَسلَمَ من الكسر، والأسماء تُكسَر فلا تحتاج إليها. انتهى، والذي وَقَفْنا عليه في جميع الرِّوايات: «مُبَرِّئي» بغير نون، وعلى تقدير وجود ما ذُكِرَ، فقد سُمِعَ مِثلُ ذلك في بعض اللُّغات.

قوله: «ولكنْ والله ما كنت أظُنّ أنَّ الله مُنْزِلٌ في شأني وَحْياً يُتْلَى، ولَشَأني في نفسي كان أحقرَ من أن يتكلَّم الله فيَّ بأمرٍ» زاد يونس في روايته: يُتلَى، وفي رواية فُلَيحٍ: من أن يُتَكلَّم بالقرآن في أمري، وفي رواية ابن إسحاق: يُقرأ به في المساجِد ويُصَلَّى به.

قوله: «فوالله ما رامَ رسولُ الله ﷺ» أي: فارَقَ، ومصدَرُه: الرَّيْم بالتَّحتانيَّة، بخِلَاف رامَ بمعنى: طَلَبَ فمصدَرُه: الرَّوْم، ويَفتَرِقان في المضارع، يقال: رامَ يَرُوم رَوْماً، ورامَ يَرِيم رَيماً. وحُذِفَ في هذه الرِّواية الفاعل[3]، ووَقَعَ في رواية صالح وفُلَيح ومَعمَر وغيرهم: «مَجلِسَه» أي: ما فارَقَ مَجلِسَه.

---

(١) سلف عند البخاري برقم (٤١٤٣).

(٢) رواية صالح ـ وهو ابن كيسان ـ عند النسائي في «الكبرى» (٨٨٨٢)، ورواية فليح سلفت برقم (٢٦٦١)، ورواية معمر عند مسلم (٢٧٧٠) (٥٦).

(٣) كذا قال، وهو ذهول منه رحمه الله، والصواب: المفعول، وهو المجلس.

قوله: «ولا خرج أحدٌ من أهل البيت» أي: الذينَ كانوا حينئذٍ حضوراً. ووَقَعَ في رواية أبي أُسامة[١]: وأنزَلَ الله على رسوله ﷺ من ساعَتِه.

قوله: «فأخَذَه ما كان يأخُذُه من البُرَحاء» بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء ثمَّ مُهمَلة ثمَّ مَدّ: هي شِدّة الحُمَّى، وقيل: شِدّة الكَرب، وقيل: شِدّة الحَرّ، ومنه: بَرِحَ بي الهَمُّ: إذا بَلَغَ منِّي غايتَه. ووَقَعَ في رواية إسحاق بن راشد: «وهو العَرَق» وبه جَزَمَ الدَّاوُوديّ، وهو تفسير باللّازِمِ غالباً، لأنَّ البُرَحاء شِدّة الكَرْب، ويكون عندَه العرقُ غالباً، وفي رواية ابن حاطِب: وشَخَصَ بَصَرُه إلى السَّقف، وفي رواية عمر بن أبي سَلَمةَ عن أبيه عن عائشة عندَ الحاكم: فأتاه الوحي، وكان إذا أتاه الوحي أخَذَه السَّبَل، وفي رواية ابن إسحاق: فسُجّيَ بثوبٍ ووُضِعت تحت رأسه وِسادة من أَدمٍ.

قوله: «حتَّى إنَّه لَيَتَحَدَّرُ منه مِثْلُ الجُمان من العَرَق في اليوم الشّاتي من ثِقَل القول الذي يُنزَلُ عليه» الجُمان بضمِّ الجيم وتخفيف الميم: اللُّؤلُؤ، وقيل: حَبٌّ يُعمَل من الفِضّة كاللُّؤلُؤِ، وقال الدَّاوُوديُّ: خَرَز أبيض، والأوَّل أَولى، فشُبِّهَت قَطَرات عَرَقه ﷺ بالجمان لمشابَهتِها في الصَّفاء والحُسن. وزاد ابن جُرَيج في روايته: قال أبو بكر: فجَعَلتُ أنظُرُ إلى رسول الله ﷺ أخشَى أن يَنزِلَ من السماء ما لا مَرَدَّ له، وأنظُرُ إلى وجه عائشة فإذا هو مُنبَقٌّ، فيُطمِعُني ذلك فيها[٢]، وفي رواية ابن إسحاق: فأمَّا أنا فوالله ما فَزِعتُ قد/ عَرَفت أنّي بريئة، وأنَّ الله غير ظالمي، وأمَّا أبَواي فما سُرّيَ عن رسول الله ﷺ حتَّى ظَنَنتُ لَتَخرُجَنَّ أنفُسُهما فَرَقاً من أن يأتِيَ من الله تحقيق ما يقول الناسُ، ونحوه في رواية الواقديِّ.

٤٧٧/٨

قوله: «فلمَّا سُرّيَ» بضمِّ المهمَلة وتشديد الرَّاء المكسورة، أي: كُشِفَ.

قوله: «وهو يَضْحَك» في رواية هشام بن عُرْوة: فرُفِعَ عنه وإنّي لَأتبيَّنُ السُّرورَ في وجهه يَمسَح جبينه، وفي رواية ابن حاطِب: فوالذي أكرَمَه وأنزَلَ عليه الكتاب ما زالَ يَضحَك حتَّى إنّي لَأنظُرُ إلى نَواجِذه سُروراً، ثمَّ مَسَحَ عن وجهه.

---

(١) رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة، وستأتي برقم (٤٧٥٧).

(٢) عند الطبراني ٢٣/ (١٣٨).

قوله: «**فكان أوَّل كلمة تكلَّمَ بها: يا عائشة، أمَّا الله عزَّ وجلَّ فقد بَرَّأَكِ**» في رواية صالح ابن كَيْسانَ: «قال: يا عائشة»، وفي رواية فُلَيحٍ: «أن قال لي: يا عائشة احمَدي الله، فقد بَرَّأَك»، زاد في رواية مَعمَر: «أبشِري»، وكذا في رواية هشام بن عُرْوة، وعندَ التِّرمذيّ (٣١٨٠) من هذا الوجه: «البُشرَى يا عائشة، فقد أنزَلَ الله براءَتك»، وفي رواية عمر بن أبي سَلَمةَ: «فقال: أبشِري يا عائشة».

قوله: «**أمَّا اللهُ فقد بَرَّأَك**» أي: بما أنزَلَ من القرآن.

قوله: «**فقالت أمّي: قومي إليه، قال: فقلت: والله لا أقوم إليه، ولا أحمَدُ إلّا الله**» في رواية صالح: فقالت لي أمّي: قومي إليه، فقلت: والله لا أقوم إليه فإني لا أحمدُ إلّا الله، وفي رواية هشام بن عُرْوة: وكنتُ أشدَّ ما كنتُ غضباً، فقال لي أبوايَ: قومي إليه، فقلتُ: والله لا أقومُ إليه[1] ولا أحمده ولا أحمد إلّا الله الذي أنزَلَ براءَتي، وفي رواية الطَّبَريِّ من هذا الوجه: أحمدُ الله لا إيّاكُما[2]، وفي رواية ابن جُرَيج: فقلت: بحَمدِ الله وذَمِّكُما، وفي رواية أبي أوَيس: بحمدِ الله لا بحمدِكم، وفي رواية أمّ رُومان[3]، وكذا في حديث أبي هريرة: فقالت: بحمدِ الله لا بحمدِك، ومِثله في رواية عمر بن أبي سَلَمةَ، وكذا عندَ الواقديِّ، وفي رواية ابن حاطِب: بحمدِ الله لا بحمدِك ولا بحمدِ أصحابك، وفي رواية مِقسَمٍ والأسوَد وكذا في حديث ابن عبَّاس: ولا بحمدِك ولا بحمدِ صاحبِك[4]، وزاد في رواية الأسوَد عن عائشة: وأخَذَ رسول الله ﷺ بيَدي فانتَزَعتُ يَدي منه، فنَهَرَني أبو بكر. وعُذرها في إطلاق ذلك ما ذكرته من الذي خامَرَها من الغضب من كَوْنهم لم يُبادِروا بتكذيب مَن قال

---

(١) من قوله: «فإني لا أحمد إلا الله» إلى هنا سقط من (س).

(٢) هو بهذا اللفظ عند أبي داود (٥٢١٩)، وأبي يعلى (٤٩٣١)، والطبراني ٢٣/ (١٤٩) من رواية حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه وحده عن عائشة.

(٣) رواية ابن جريج عند الطبراني ٢٣/ (١٣٨)، وفي المطبوع منه: «وذمكم»، ورواية أبي أويس عند الطبراني أيضاً ٢٣/ (١٥١) ولفظها: «بحمد الله كان لا بحمدكم»، ورواية أم رومان سلفت برقم (٤١٤٣) ولفظها: «بحمد الله، لا بحمد أحد ولا بحمدك».

(٤) رواية مقسم والأسود وابن عباس عند الطبراني ٢٣/ (١٥٢) و(١٥٣) و(١٦٢).

فيها ما قال معَ تَحَقُّقهم حُسنَ طريقتها، قال ابن الجَوْزيّ: إنَّما قالت ذلك إدلالاً كما يَدِلّ الحبيبُ على حبيبه. وقيل: أشارَت إلى إفراد الله تعالى بقولها: «فهو الذي أنزَلَ براءَتي» فناسَبَ إفراده بالحمدِ في الحال، ولا يَلزَمُ منه تَركُ الحمد بعدَ ذلك. ويحتمل أن تكون معَ ذلك تَمَسَّكَت بظاهرِ قوله ﷺ لها: «احمَدي الله» ففَهِمَت منه أمرَها بإفرادِ الله تعالى بالحمدِ فقالت ذلك، وما أضافَته إليه من الألفاظ المذكورة كان من باعِثِ الغضب.

وروى الطَّبَريُّ وأبو عَوانة[1] من طريق أبي حَصِينٍ عن مجاهد قال: قالت عائشة: لمَّا نزلَ عُذرُها فقَبَّلَ أبو بكر رأسها، فقلت: ألا عَذَرتَني؟ فقال: أيُّ سَماء تُظِلّني، وأيُّ أرض تُقِلّني، إذا قلتُ ما لا أعلم.

قوله: «فأنزَلَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ العشرَ الآياتِ كلَّها» قلت: آخر العشرة قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، لكن وَقَعَ في رواية عطاء الخُراسانيّ عن الزُّهْريّ: فأنزَلَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو﴾ إلى قوله: ﴿أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ وعَدَد الآي إلى هذا الموضع ثلاثَ عشرةَ آية، فلعلَّ في قولها: «العشر الآيات» مَجازاً بطريق إلغاء الكسر. وفي رواية الحَكَم بن عُتَيبة مُرسَلاً عندَ الطَّبَراني[2]: لمَّا خاضَ الناسُ في أمر عائشة ـ فذكر الحديث مختصراً وفي آخره: فأنزَلَ الله تعالى خمسَ عشرةَ آية من سورة النّور [ثم قرأ الحكم] حتَّى بَلَغَ: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾؛ وهذا فيه تَجوُّزٌ، وعِدّة الآي إلى هذا الموضع ستَّ عشرةَ. وفي مُرسَل سعيد بن جُبَير عندَ ابن أبي حاتم والحاكم في «الإكليل»: فنزلت ثمانيَ عشرةَ آية مُتوالية كَذَّبَت مَن قَذَفَ عائشة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو﴾ إلى قوله: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾، وفيه ما فيه أيضاً، وتحرير العِدّة سبعَ عشرةَ.

قال الزَّمَخشَريُّ: لم يقع في القرآن من التَّغليظ في معصيةٍ ما وَقَعَ في قِصّة الإفك بأوجَزِ

---

(١) لم نقف عليه عندهما، وأخرجه البزار (٢٦٦٥- كشف الأستار)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٧٩٣) وسنده صحيح.

(٢) تحرف في (س) إلى: الطبري. وهذا الطريق عند الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٣/ (٢٥١)، وما بين المعقوفين منه.

عِبارة وأشبَعِها، لاشتماله على الوعيد الشَّديد والعِتاب البليغ والزَّجر/ العنيف، واستعظام ٤٧٨/٨
القول في ذلك واستشناعه بطرقٍ مُختَلِفة وأساليب مُتقَنة، كلّ واحد منها كافٍ في بابه، بل
ما وَقَعَ منها من وَعِيد عَبَدة الأَوْثان إلّا بما هو دونَ ذلك، وما ذلك إلّا لإظهار عُلوِّ مَنزِلة
رسول الله ﷺ وتطهير مَن هو منه بسبيلٍ.

وعندَ أبي داود (٧٨٥) من طريق حُميدٍ الأعرَج عن الزُّهْريّ عن عُرْوة عن عائشة:
جَلَسَ رسول الله ﷺ وكَشَفَ الثَّوبَ عن وجهه ثمَّ قال: «أعوذ بالله السَّميع العليم من
الشَّيطان الرَّجيم ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾»، وفي رواية ابن إسحاق: ثمَّ خرج إلى
الناس فخَطَبَهم وتلا عليهم.

ويُجمَع: بأنَّه قرأ ذلك عندَ عائشة ثمَّ خرج فقرأها على الناس.

قوله: «فلمَّا أنزَلَ الله هذا في براءَتي قال أبو بكر» يُؤخَذ منه مشروعيَّة ترك المؤاخَذة
بالذَّنب ما دامَ احتمال عَدمِه موجوداً، لأنَّ أبا بكر لم يَقطَع نَفَقة مِسطَح إلّا بعدَ تَحقُّق ذنبه
فيما وَقَعَ منه.

قوله: «لقَرابَتِه منه» تقدَّم بيان ذلك قبلُ.

قوله: «وفَقْره» عِلّة أُخرى للإنفاق عليه.

قوله: «بعدَ الذي قال لعائشةَ» أي: عن عائشة، وفي رواية هشام بن عُرْوة: فحَلَفَ
أبو بكر أن لا يَنفَعَ مِسطَحاً بنافعةٍ أبداً.

قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ سيأتي شرحُه في باب مُفرَد قريباً[1].

قوله: ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟﴾ قال مسلم (٢٧٧٠/ ٥٦): حدَّثنا حِبّانُ بن موسى أنبَأنا
عبدُ الله بن المبارَك قال: هذه أرجَى آية في كتاب الله. انتهى، وإلى ذلك أشارَ القائل:

فـإنَّ قَـدْر الـذَّنْبِ مـن مِـسطَح يَـحُـطّ قَـدْرَ الـنَّجم مـن أُفْقِـهِ

---

(١) بين يدي حديث هشام بن عروة (٤٧٥٧).

وقـد جَـرَى منـه الـذي قـد جَـرَى وعُوتِـــبَ الـــصِّدّيقُ في حَقِّـــهِ

قوله: «**قال أبو بكر: بلى والله، إنّي لَأُحِبُّ أن يَغفِرَ الله لي**» في رواية هشام بن عُرْوة: بَلَى والله يا رَبَّنا، إنّا لَنُحِبُّ أن تَغفِرَ لنا.

قوله: «**فرَجَعَ إلى مِسْطَح النَّفَقةَ**» أي: رَدَّها إليه، وفي رواية فُلَيحٍ: فرَجَعَ إلى مِسطَح الذي كان يُجري عليه، وفي رواية هشام بن عُرْوة: وعادَ له بما كان يصنع، ووَقَعَ عندَ الطبرانيِّ (٢٣/ ١٦٤): أنَّه صارَ يُعطيه ضِعفَ ما كان يُعطيه قبلَ ذلك.

قوله: «**يَسْأل زينبَ بنت جَحْش**» أي: أمّ المؤمنينَ «**أَحمي سَمْعي وبَصَري**» أي: من الحِمايَة فلا أنسُبُ إليهما ما لم أسمَعْ وأُبصِر.

قوله: «**وهيَ التي كانت تُسامِيني**» أي: تُعالِيني، من السُّموّ: وهو العُلوّ والارتفاع، أي: تَطلُب من العُلوّ والرِّفعة والحُظْوة عندَ النبيّ ﷺ ما أطلُب، أو تَعتَقِد أنَّ الذي لها عندَه مِثلُ الذي لي عندَه. وذَهَلَ بعض الشُّرّاح فقال: إنَّه من سَوْم الخَسْف، وهو حملُ الإنسان على ما يَكرَهه، والمعنى: تُغايِظُني، وهذا لا يَصِحّ، فإنَّه لا يقال في مثله: سامَ، ولكن: ساوَمَ.

قوله: «**فعَصَمَها الله**» أي: حَفِظَها ومَنَعَها.

قوله: «**بالوَرَعِ**» أي: بالمحافَظة على دينِها ومُجانَبة ما تَخشَى سُوءَ عاقبته.

قوله: «**وطَفِقَت**» بكسر الفاء وحُكيَ فتحُها، أي: جَعَلَت أو شَرَعَت. وحَمْنة: بفتح المهمَلة وسكون الميم، وكانت تحت طلحة بن عُبيد الله.

قوله: «**تُحارِب لها**» أي: تُجادِل لها وتَتَعَصَّب وتَحكي ما قال أهل الإفك لتَنخَفِضَ مَنزِلةُ عائشة، وتَعلُوَ مَرتَبة أُختها زَينَب.

قوله: «**فهَلَكْت فيمَن هَلَكَ من أصحاب الإفْك**» أي: حُدَّت فيمَن حُدَّ[1]، أو أثِمَت معَ مَن أَثِمَ، زاد صالح بن كَيْسانَ وفُلَيح ومَعمَر وغيرهم: قال ابنُ شِهاب: فهذا الذي بَلَغَنا من حديث هؤلاءِ الرَّهْط، زاد صالحُ بن كَيْسانَ عن ابنِ شِهاب عن عُرْوة: قالت عائشة:

---

(١) في (س): حدَّثت فيمن حدَّث.

والله إنَّ الرجل الذي قيل له ما قيل لَيقول: سبحان الله! والذي نفسي بيَدِه ما كَشَفتُ كَنَفَ أُنثَى قَطُّ ـ وقد تقدَّم شرحه قبلُ ـ قالت عائشة: ثمَّ قُتِلَ بعدَ ذلك في سبيل الله؛ وتقدَّم الخِلَاف في سنة قتله وفي الغَزَاة التي استُشهِدَ فيها في أوائل الكلام على هذا الحديث.

ووَقَعَ في آخر رواية هشام بن عُرْوة: وكان الذي تَكلَّمَ به مِسطَح وحسَّان بن ثابت والمنافق عبد الله بن أُبيٍّ،/ وهو الذي يَستَوشيهِ، وهو الذي تَوَلَّى كِبْرَه هو وحَمْنة، وعندَ الطبرانيّ ٤٧٩/٨ (٢٣/ ١٨٢) من هذا الوجه: وكان الذي تَوَلَّى كِبْره عبدُ الله بن أُبيٍّ ومِسطَحْ وحَمنة وحسَّان، وكان كِبرُ ذلك من قِبَل عبد الله بن أُبيٍّ.

وعندَ أصحاب السُّنَن من طريق محمَّد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم عن عَمْرة عن عائشة: أنَّ النبيّ ﷺ أقامَ حَدَّ القَذْف على الذينَ تَكلَّموا بالإفكِ، لكن لم يَذكُر فيهم عبدَ الله بن أُبيٍّ[1]، وكذا في حديث أبي هريرة عندَ البزَّار (٨٠١١)، وبَنَى على ذلك صاحبُ «الهَدْي» فأبدَى الحكمة في تركِ الحدّ على عبد الله بن أُبيٍّ، وفاتَه أنَّه وَرَدَ أنَّه ذُكِرَ أيضاً فيمَن أُقيم عليه الحدّ، ووَقَعَ ذلك في رواية أبي أوَيس عن[2] حسن بن زيد وعن[3] عبد الله بن أبي بكر، أخرجه الحاكم في «الإكليل»، وفيه رَدٌّ على الماوَرْديّ حيثُ صَحَّحَ أنَّه لم يَحُدَّهم مُستَنِداً إلى أنَّ الحدّ لا يَثبُت إلّا ببَيِّنةٍ أو إقرار، ثمَّ قال: وقيل: إنَّه حَدَّهم. وما ضَعَّفَه هو الصَّحيح المعتمَد. وسيأتي مَزِيد بيان لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى[4].

وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدَّم: جوازُ الحديث عن جماعة مُلفَّقاً مُجمَلاً، وقد تقدَّم البحث فيه.

---

(١) سلف تخريجه ص٢٣.

(٢) في (س): وعن، بزيادة الواو، وهو خطأ، فإن حسن بن زيد ـ وهو ابن الحسن بن علي ـ هو شيخ أبي أُويس في هذه الرواية، والصواب: عن حسن بن زيد وعن عبد الله بن أبي بكر، فسيأتي قريباً ما يفيد أنَّ أبا أويس رواه عند الحاكم عنهما وعن غيرهما، والله أعلم.

(٣) في (س) والأصلين عن، بإسقاط الواو، ويغلب على ظننا أنه خطأ.

(٤) الذي سيأتي في الحدود هو بيان أنَّ الحدَّ لا يجب على أحد بغير بينة أو إقرار، عند شرح الحديث (٦٨٥٦).

وفيه مشروعيَّة القُرْعة حتَّى بينَ النِّساء وفي المسافَرة بهنَّ والسَّفَر بالنِّساءِ حتَّى في الغَزْو، وجواز حكاية ما وَقَعَ للمَرءِ من الفضل ولو كان فيه مَدحُ ناسٍ وذَمُّ ناسٍ إذا تَضَمَّنَ ذلك إزالةَ تَوهُّم النَّقص عن الحاكي إذا كان بَريئاً عندَ قصد نُصْح مَن يَبلُغه ذلك، لئلّا يقع فيما وَقَعَ فيه من سَبَقَ، وأنَّ الاعتناءَ بالسَّلامة من وقوع الغير في الإثم أَولى من تركه يقع في الإثم وتحصيل الأجر للموقوع فيه.

وفيه استعمال التوطِئة فيما يُحتاج إليه من الكلام، وأنَّ الهَودَج يقوم مقامَ البيت في حَجْب المرأة، وجوازُ رُكوب المرأة الهَودَجَ على ظَهْر البعير، ولو كان ذلك ممَّا يَشُقّ عليه حيثُ يكون مُطيقاً لذلك.

وفيه خِدمةُ الأجانب للمرأة من وراءِ الحِجاب، وجوازُ تَسَتُّر المرأة بالشَّيءِ المنفَصِل عن البَدَنِ، وتَوَجُّه المرأة لقَضاءِ حاجتِها وحدَها وبغير إذنٍ خاصٍّ من زوجها، بل اعتماداً على الإذن العامّ المستَنِد إلى العُرف العامّ، وجوازُ تَحلّي المرأة في السَّفَر بالقِلادة ونحوِها، وصيانة المال ولو قَلَّ للنَّهي عن إضاعة المال، فإنَّ عِقْد عائشة لم يكن من ذهب ولا جَوهَر.

وفيه شُؤم الحِرص على المال لأنَّها لو لم تُطِلْ في التَّفتيش لَرَجَعَت بسُرعةٍ، فلمَّا زاد على قَدْر الحاجة أثَّرَ ما جَرَى، وقريبٌ منه قِصّة المتخاصِمَينِ حيثُ رُفِعَ عِلمُ ليلة القَدْر بسببهما، فإنَّهما لم يَقتَصِرا على ما لا بُدَّ منه، بل زادا في الخِصام حتَّى ارتَفَعَت أصواتهما، فأثَّرَ ذلك بالرَّفع المذكور[١]، وتَوقُّفُ رحيل العَسكَر على إذن الأمير، واستعمالُ بعض الجيش ساقةً يكون أميناً ليَحمِلَ الضَّعيفَ ويَحفَظ ما يَسقُط وغيرِ ذلك من المصالح، والاسترجاعُ عندَ المصيبة، وتغطية المرأة وجهَها عن نظر الأجنبيّ، وإطلاقُ الظَّنّ على العلم، كذا قيل، وفيه نظرٌ قَدَّمتُه، وإغاثةُ الملهوف، وعَوْن المنقَطِع، وإنقاذ الضّائع، وإكرام ذَوِي القَدْر وإيثارهم بالرُّكوب وتَجشُّم المشَقّة لأجلِ ذلك، وحُسْن الأدب معَ الأجانب خصوصاً النِّساء لا سيَّما في الخَلْوة، والمشي أمام المرأة ليَستَقِرَّ خاطِرُها وتأمَنَ ممَّا يُتوهَّم من نظره لمَا عَسَاه يَنكَشِف منها في حركة المشي.

---

(١) سلف برقم (٢٠٢٣).

وفيه مُلاطَفة الزَّوجة وحُسْنُ مُعاشَرَتها، والتَّقصير من ذلك عندَ إشاعة ما يقتضي النَّقص وإن لم يَتَحقَّق، وفائدة ذلك أن تَتَفَطَّنَ لتغيير الحال فتَعتَذِرَ أو تعترف، وأنَّه لا ينبغي لأهلِ المريض أن يُعلِموه بما يُؤذي باطِنَه لئلَّا يزيد ذلك في مرضه.

وفيه السُّؤال عن المريض، والإشارة إلى مراتب الهِجْران بالكلام والملاطَفة، فإذا كان السَّبَب مُحقَّقاً فيُترَك أصلاً، وإن كان مظنوناً فيُخفَّف، وإن كان مَشكوكاً فيه أو مُحتَمَلاً فيَحسُن التَّقليل منه لا العمل بما قيل، بل لئلَّا يُظَنَّ بصاحبه عَدَم المبالاة بما قيل في حَقِّه، لأنَّ ذلك من خَوَارم المروءة.

وفيه أنَّ المرأة إذا خرجت لحاجةٍ تَستصحِب مَن يُؤنِسُها أو يَخدِمها ممَّن يُؤمَن عليها. وفيه ذَبُّ المسلم عن المسلم خصوصاً مَن كان من أهل الفضل، ورَدْع مَن يُؤذيهم ولو كان منهم بسبيلٍ، وبيان مَزيدِ فضيلة/ أهل بدر، وإطلاقُ السَّبِّ على لفظ الدُّعاء بالسُّوءِ على الشَّخص. ٨/ ٤٨٠

وفيه البحث عن الأمر القبيح إذا أُشيعَ، وتَعرُّفُ صِحَّته وفساده بالتَّنقيب على مَن قيل فيه: هل وَقَعَ منه قبلَ ذلك ما يُشبِهُه أو يَقرُب منه، واستصحاب حال مَن اتُّهِمَ بسوءٍ إذا كان قبلَ ذلك معروفاً بالخير إذا لم يَظهَر عنه بالبحثِ ما يخالف ذلك.

وفيه فضيلةٌ قويَّة لأُمِّ مِسطَح، لأنَّها لم تُحابِ ولدَها في وقوعه في حَقِّ عائشة، بل تَعمَّدَت سَبَّه على ذلك.

وفيه تقويةٌ لأحدِ الاحتمالَينِ في قوله ﷺ عن أهل بدر: «إنَّ الله قال لهم: اعمَلوا ما شئتُم، فقد غَفَرتُ لكم»[1]، وأنَّ الرَّاجحَ أنَّ المراد بذلك أنَّ الذُّنوب تقع منهم لكنَّها مقرونة بالمغفرة تفضيلاً لهم على غيرهم بسبب ذلك المشهَد العظيم، ومرجوحيَّة القول الآخر: أنَّ المراد أنَّ الله تعالى عَصَمَهم فلا يقعُ منهم ذنبٌ، نَبَّهَ على ذلك الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرة، نَفَعَ الله به.

(١) سلف برقم (٣٠٠٧).

وفيه مشروعيَّة التَّسبيح عندَ سماع ما يَعتَقِد السامعُ أنَّه كَذِبٌ، وتوجيهه هنا: أنَّه سبحانه وتعالى يُنزَّه أن يَحصُل لقَرَابة رسول الله ﷺ تَدْنيس، فيُشرَع شُكْره بالتَّنزيه في مِثل هذا، نَبَّهَ عليه أبو بكر بن العربيّ.

وفيه تَوقُّف خروج المرأة من بيتها على إذْن زوجها ولو كان إلى بيت أبَوَيها.

وفيه البحثُ عن الأمر المَقُول ممَّن يدلّ عليه المَقُول فيه، والتوقُّف في خَبَرِ الواحد ولو كان صادِقاً، وطلبُ الارتقاء من مَرتَبة الظَّنّ إلى مَرتَبة اليقين، وأنَّ خبر الواحد إذا جاء شيئاً بعدَ شيء أفادَ القطعَ لقولِ عائشة: «لأستَيقِنَ الخبر من قِبَلِهما»، وأنَّ ذلك لا يَتوقَّف على عَدَد مُعيَّن.

وفيه استشارة المرء أهلَ بِطَانته ممَّن يَلُوذ به بقَرابةٍ وغيرها، وتخصيص مَن جُرِّبَت صِحّة رأيه منهم بذلك ولو كان غيرُه أقربَ، والبحث عن حال مَن اتُّهِمَ بشيءٍ، وحكاية ذلك للكَشفِ عن أمره ولا يُعَدُّ ذلك غِيبةً.

وفيه استعمال «لا نَعلم إلّا خيراً» في التَّزكية، وأنَّ ذلك كافٍ في حَقِّ مَن سَبَقَت عَدَالتُه ممَّن يَطَّلِع على خَفِيّ أمره.

وفيه التثبُّت في الشَّهادة، وخطبة الإمام[1] عندَ الحادث المهمّ، والاستنصار بالأخِصّاءِ على الأجانب، وتَوطِئة العُذْر لمن يُراد إيقاعُ العِقاب به أو العِتاب له، واستشارة الأعلى لمن هو دونَه، واستخدام مَن ليس في الرِّقّ، وأنَّ مَن استَفسَرَ عن حال شخص فأراد بيانَ ما فيه من عَيْب، فليُقدِّم ذِكْر عُذرِه في ذلك إن كان يعلمه، كما قالت بَرِيرة في عائشة حيثُ عابَتها بالنَّومِ عن العَجينِ، فقَدَّمَت قبلَ ذلك أنَّها جاريةٌ حديثة السِّنّ.

وفيه أنَّ النبيّ ﷺ كان لا يَحكم لنفسِه إلّا بعدَ نزول الوحي، لأنَّه ﷺ لم يَجزِمْ في القِصّة بشيءٍ قبلَ نزول الوحي، نَبَّهَ عليه الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرة، نَفَعَ الله به، وأنَّ الحَمِيَّة لله ورسوله لا تُذَمّ.

---

(١) في (أ) و(س): وفطنة الإمام، والمثبت من (ع)، وهو أوجه.

وفيه فضائلُ جَمّةٌ لعائشةَ ولأبَوَيها ولِصفوانَ ولِعليِّ بن أبي طالب وأُسامة وسعد بن معاذ وأُسَيد بن حُضَير. وفيه أنَّ التَّعَصُّب لأهلِ الباطل يُخرِجُ عن اسم الصَّلاح، وجوازُ سَبِّ مَن يَتعرَّض للباطلِ ونِسبَته إلى ما يَسُوؤُه وإن لم يكن ذلك في الحقيقة فيه، لكن إذا وَقَعَ منه ما يُشبِه ذلك جازَ إطلاقُ ذلك عليه تغليظاً له، وإطلاقُ الكَذِب على الخطأ، والقَسَمُ بلفظ: لَعَمْرُ الله.

وفيه النَّدب إلى قَطْع الخصومة، وتسكينُ ثائرة الفتنة، وسَدُّ ذَرِيعة ذلك، واحتمال أخفّ الضَّرَرَينِ بزوال أغلَظِهما، وفضلُ احتمال الأذَى.

وفيه مُباعَدة مَن خالَفَ الرَّسولَ ولو كان قريباً حَميماً.

وفيه أنَّ مَن آذَى النبيَّ ﷺ بقولٍ أو فِعل يُقتَل، لأنَّ سعد بن معاذ أطلقَ ذلك ولم يُنكِرْه النبيّ ﷺ.

وفيه مُساعَدة مَن نزلت فيه بَلِيَّةٌ بالتوجُّع والبُكاء والحُزن.

وفيه تَثبُّت أبي بكر الصِّدّيق في الأُمور، لأنَّه لم يُنقَلْ عنه في هذه القِصّة ـ معَ تَمادي الحال فيها شهراً ـ كلمةٌ فما فوقَها، إلّا ما وَرَدَ عنه في بعض طرق الحديث أنَّه قال: والله ما قيل لنا هذا في الجاهليَّة، فكيفَ بعدَ أن أعَزَّنا الله بالإسلام؟ وَقَعَ ذلك في حديث ابنِ عمر عند الطبرانيّ (٢٣/ ١٦٤). وفيه ابتداءُ الكلام في الأمر المهِمّ بالتَّشَهُّدِ والحمدِ والثَّناءِ وقولِ: أمَّا بعدُ، وتوقيفُ مَن نُقِلَ عنه ذنبٌ على ما/ قيل فيه بعدَ البحث عنه، وأنَّ قول: «كذا وكذا» يُكْنى بها عن الأحوال كما يُكْنى بها عن الأعداد ولا تَختَصُّ بالأعدادِ. ٨/ ٤٨١

وفيه مشروعيَّة التوبة وأنَّها تُقبَل من المعتَرِف المقلِع المخلِص، وأنَّ مُجرَّد الاعتراف لا يُجزِئُ فيها، وأنَّ الاعتراف بما لم يقعْ لا يجوز، ولو عَرَفَ أنَّه يُصدَّق في ذلك ولا يُؤاخَذ على ما يَترتَّب على اعترافه، بل عليه أن يقول الحقّ أو يَسكُت، وأنَّ الصَّبر تُحمَد عاقبتُه ويُغبَط صاحبُه.

وفيه تقديم الكبير في الكلام وتَوَقُّف مَن اشتَبَهَ عليه الأمرُ عن الكلام. وفيه تبشير مَن تَجدَّدَت له نِعمةٌ أو اندَفَعَت عنه نِقْمة.

وفيه الضَّحِك والفَرَح والاستبشار عندَ ذلك، ومَعذِرةُ مَن انزَعَجَ عندَ وقوع الشِّدّة لصِغَرِ سِنٍّ ونحوِه، وإدلالُ المرأة على زوجها وأبَوَيها، وتدريجُ مَن وَقَعَ في مصيبة فزالَت عنه، لئلّا يَهجُمَ على قلبه الفَرَحُ من أوّل وَهْلةٍ فيُهلِكه، يُؤخَذ ذلك من ابتداء النبيّ ﷺ بعدَ نزول الوحي ببراءة عائشة بالضَّحِكِ ثمَّ تبشيرها ثمَّ إعلامها ببراءَتِها مُجمَلةً ثمَّ تِلاوَته الآيات على وجهها. وقد نَصَّ الحُكماء على أنَّ مَن اشتَدَّ عليه العَطَشُ لا يُمَكَّن من المبالَغة في الرِّيّ في الماء، لئلّا يُفضي به ذلك إلى الهَلَكة، بل يُجرَّع قليلاً قليلاً.

وفيه أنَّ الشِّدّة إذا اشتَدَّت أعقَبَها الفَرَج، وفَضْلُ مَن يُفوِّض الأمر لرَبِّه، وأنَّ مَن قويَ على ذلك خَفَّ عنه الهمُّ والغَمُّ كما وَقَعَ في حالتَي عائشة قبلَ استفسارها عن حالها وبعدَ جوابها بقولها: والله المستعان.

وفيه الحثُّ على الإنفاق في سبيل الخير خُصوصاً في صِلَة الرَّحِم، ووقوع المغفرة لمن أحسنَ إلى مَن أساءَ إليه أو صَفَحَ عنه، وأنَّ مَن حَلَفَ أن لا يفعلَ شيئاً من الخير استُحِبَّ له الحِنثُ، وجواز الاستشهاد بآي القرآن في النَّوازِل، والتَّأسّي بما وَقَعَ للأكابرِ من الأنبياء وغيرهم.

وفيه التَّسبيح عندَ التَّعَجُّب واستعظام الأمر، وذَمُّ الغِيبة وذَمّ سماعها وزَجْر مَن يَتَعاطاها لا سيَّما إن تَضَمَّنَت تُهمةَ المؤمن بما لم يقع منه، وذَمّ إشاعة الفاحشة، وتحريمُ التشكُّك في براءة عائشة.

وفيه تأخير الحدّ عَمَّن يُخشَى من إيقاعه به الفتنة، نَبَّهَ على ذلك ابنُ بَطّال مُستَنِداً إلى أنَّ عبد الله بن أُبيٍّ كان ممَّن قَذَفَ عائشة ولم يقع في الحديث أنَّه ممَّن حُدَّ، وتَعقَّبَه عِياض بأنَّه لم يَثبُت أنَّه قَذَفَ، بل الذي ثَبَتَ أنَّه كان يَستَخرِجه ويَستَوشِيه.

قلت: وقد وَرَدَ أنَّه قَذَفَ صريحاً، وَقَعَ ذلك في مُرسَل سعيد بن جُبَير عندَ ابنِ أبي حاتم وغيره، وفي مُرسَل مُقاتِل بن حَيّانَ عندَ الحاكم في «الإكليل» بلفظ: فرَمَاها عبد الله بن أُبيٍّ، وفي حديث ابنِ عمر عندَ الطبرانيّ (٢٣/ ١٦٤)[1] بلفظٍ أشنَعَ من ذلك.

---

(١) لكن فيه متَّهَم بالكذب، فالأَولى عدم الاستشهاد بهكذا رواية.

ووَرَدَ أيضاً أنَّه ممَّن جُلِدَ الحدَّ، وَقَعَ ذلك في رواية أبي أوَيس عن الحسن بن زيد وعبد الله بن أبي بكر بن حَزْم وغيرهما مُرسَلاً، أخرجه الحاكم في «الإكليل»، فإن ثَبَتا سَقَطَ السُّؤال، وإن لم يَثبُتا فالقول ما قال عِيَاض، فإنَّه لم يَثبُت خَبَرٌ بأنَّه قَذَفَ صريحاً ثمَّ لم يُحَدَّ، وقد حكى الماوَرْديّ إنكار وقوع الحدّ بالذين قَذَفوا عائشة أصلاً كما تقدَّم، واعتَلَّ قائله بأنَّ حَدَّ القَذف لا يَجِبُ إلّا بقيام بَيِّنةٍ أو إقرار، وزاد غيره: أو بطلب المقذوف، قال: ولم يُنقَل ذلك. كذا قال، وفيه نظرٌ يأتي إيضاحه في كتاب الحدود (٦٨٥٦) إن شاء الله تعالى.

واستَدَلَّ به أبو عليّ الكَرَابيسيّ صاحب الشافعيّ في «كتاب القضاء» على منع الحُكم حالةَ الغضب لمَا بَدَا من سعد بن معاذ وأُسَيد بن حُضَير وسعد بن عُبَادة من قول بعضهم لبعضٍ حالةَ الغضب حتَّى كادوا يقتتلون، قال: فإنَّ الغضب يُخرِج الحليم المتَّقي إلى ما لا يَلِيق به، فقد أخرج الغضبُ قوماً من خيار هذه الأُمّة بحَضْرة رسول الله ﷺ إلى ما لم يَشُكَّ أحدٌ من الصَّحابة أنَّها منهم زَلّة؛ إلى آخر كلامه في ذلك، وهذه مسألة نَقَلَ بعض المتأخِّرينَ فيها رواية عن أحمدَ، ولم تَثبُت. وسيأتي القول فيها في كتاب الطَّلاق إن شاء الله تعالى[1].

ويُؤخَذ من سياق عائشة رضي الله عنها جميعَ قِصَّتها المشتَمِلة على براءَتها بيانُ ما أُجمِلَ في الكتاب والسُّنّة لسياق أسباب ذلك، وتسميةُ مَن يُعرَف من أصحاب القَصَص لمَا في ضِمْن ذلك من الفوائد الأحكاميَّة والآدابيَّة وغير ذلك، وبذلك/ يُعرَف قُصور مَن قال: ٤٨٢/٨ براءةُ عائشة ثابتة بصريحِ القرآن، فأيُّ حاجةٍ لسياق قِصَّتها؟

٧- باب قوله:

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور:١٤]

﴿ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ [يونس:٦١]: تقولون.

وقال مجاهدٌ: ﴿ تَلَقَّوْنَهُۥ ﴾ [النور: ١٥]: يَرْوِيه بعضُكم عن بعضٍ.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٥٢٧٣).

٤٧٥١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثير، أخبرنا سليمانُ، عن حُصَينٍ، عن أبي وائلٍ، عن مسروقٍ، عن أمِّ رُومانَ، أمِّ عائشةَ أنَّها قالت: لمَّا رُمِيَت عائشةُ، خَرَّت مَغْشِيّاً عليها.

قوله: «باب قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾» في رواية أبي ذرٍّ بعدَ قوله: ﴿أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾: الآية.

قوله: «﴿أَفَضْتُمْ﴾: قلتُم» ثَبَتَ هذا لأبي نُعَيم في رواية «المستَخرَج»، وقال أبو عُبيدة في قوله: أفَضتُم، أي: خُضْتُم فيه.

قوله: «﴿تُفِيضُونَ فِيهِ﴾: تقولون» هو قولُ أبي عُبيدة.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿تَلَقَّوْنَهُۥ﴾: يَرْويه بعضُكم عن بعض» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه وقال: معناه من التَّلقِّي للشَّيءِ: وهو أخذُه وقَبُوله، وهو على القراءة المشهورة، وبذلك جَزَمَ أبو عُبيدة وغيره، و«تَلَقَّونَه» بحذفِ إحدى التاءَينِ، وقرأ ابن مسعود بإثباتها، وقرأت عائشة ويحيى بن يَعمَرَ: «تَلِقُونَه» بكسر اللّام وتخفيف القاف من الوَلْق بسكونِ اللّام: وهو الكَذِب، وقال الفَرّاء: الوَلْق: الاستمرار في السَّير وفي الكَذِب، ويقال للَّذي أدمَنَ الكَذِب: الألَقُ، بسكونِ اللّام وبفتحها أيضاً، وقال الخليل: أصل الوَلْق الإسراع، ومنه: جاءت الإبل تَلِقُ، وقد تقدَّم في غزوة المُرَيسيع (٤١٤٤) التَّصريح بأنَّ عائشة قرأته كذلك، وأنَّ ابن أبي مُلَيكة قال: هي أعلمُ من غيرها بذلك لكَوْنِه نزلَ فيها. وقد تقدَّم فيه أيضاً الكلام على إسناد حديث أمّ رُومان المذكور في هذا الباب، والمذكور هنا طرفٌ من حديثها، وقد تقدَّم بتمامه هناكَ (٤١٤٣)، وتقدَّم شرحه مُستَوفًى في الباب الذي قبلَه في أثناء حديث عائشة.

وقال الإسماعيليّ: هذا الذي ذكره من حديث أمّ رُومان لا يَتعلَّق بالتَّرجمة. وهو كما قال، إلّا أنَّ الجامع بينَهما قِصّة الإفك في الجملة.

وقوله في هذه الرِّواية: «حدَّثنا محمَّد بن كثير، حدَّثنا سليمان، عن حُصَينٍ» كذا للأكثر، وسليمان: هو ابن كثير أخو محمَّدٍ الراوي عنه، وللأَصِيليِّ عن الجُرْجانيِّ: سفيان، بَدَل سليمان، قال أبو عليٍّ الجيّانيُّ: هو خطأٌ والصَّواب سليمان. وهو كما قال.

٨- بابٌ

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ الآية [النور:١٥]

٤٧٥٢- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، حدَّثنا هشامٌ، أنَّ ابنَ جُرَيج أخبَرهم: قال ابنُ أبي مُلَيكَةَ: سمعتُ عائشةَ تَقرَأُ: ﴿إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾.

قوله: «بابٌ ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ الآيةَ» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيرُه إلى ﴿عَظِيمٌ﴾، وقد ذكرتُ ما فيه في الذي قبلَه.

٩- بابٌ

﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ الآية [النور:١٦]

﴿لُّجِّيٍّ﴾ [النور:٤٠] اللُّجّة: مُعظَمُ البَحرِ.

٤٧٥٣- حدَّثنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا يحيى، عن عمرَ بنِ سعيدِ بنِ أبي حُسَين، قال: حدَّثني ابنُ أبي مُلَيكَةَ، قال: استَأذَنَ ابنُ عبَّاسٍ قبلَ موتِها على عائشةَ وهي مَغلوبةٌ، قالت: أخشَى أن يُثنيَ عليَّ، فقِيلَ: ابنُ عَمِّ/ رسولِ الله ﷺ، ومن وجوهِ المسلمينَ، قالت: ائْذَنوا له، فقال: كيفَ تَجِدينَكِ؟ قالت: بخيرٍ إنِ اتَّقَيتُ، قال: فأنتِ بخيرٍ إن شاء الله، زَوْجةُ رسولِ الله ﷺ، ولم يَنكِحْ بِكْراً غيرَكِ، ونزلَ عُذْرُكِ منَ السماءِ، ودَخَلَ ابنُ الزُّبَيرِ خِلَافَه، فقالت: دَخَلَ ابنُ عبَّاسٍ، فأثنَى عليَّ، ووَدِدْتُ أنِّي كنتُ نِسْياً مَنْسِيّاً. ٨/٤٨٣

٤٧٥٤- حدَّثنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب بنُ عبدِ المَجِيد، حدَّثنا ابنُ عَوْنٍ، عن القاسمِ: أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنه استَأذَنَ على عائشةَ، نحوَه ولم يَذكُر: «نِسْياً مَنْسِيّاً».

قوله: «بابٌ ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى ﴿عَظِيمٌ﴾.

قوله: «﴿لُّجِّيٍّ﴾، اللُّجّة: مُعظَم البحر» ثَبَتَ هذا لأبي نُعَيم في «المستَخرَج»، وهو قول أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿فِى بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾ يُضاف إلى اللُّجّة: وهي مُعظَم البحر.

تنبيه: ينبغي أن يكون هذا في أثناء التَّفاسير المذكورة في أوَّل السّورة، وأمَّا خصوصُ هذا الباب فلا تَعلُّقَ له بها.

قوله: «**حدَّثنا يحيى**» هو ابن سعيدٍ القَطّان.

قوله: «**وهيَ مَغْلوبة**» أي: من شِدّة كَرْب الموتِ.

قوله: «**قالت: أخشَى أن يُثْنيَ عليَّ، فقيل: ابن عمّ رسول الله ﷺ**» كأنَّ القائل فَهِمَ عنها أنَّها تمنعه من الدُّخول للمعنى الذي ذكرتْه فذَكَّرَها بمَنزِلَتِه، والذي راجَعَ عائشةَ في ذلك هو ابن أخيها عبد الله بن عبد الرَّحمن، والذي استأذَنَ لابنِ عبَّاس على عائشة حينئذٍ هو ذَكْوانُ مولاها، وقد بيَّن ذلك كلَّه أحمد (٢٤٩٦) وابن سعد (٨/ ٧٥) من طريق عبد الله بن عثمان - هو ابن خُثَيمٍ - عن ابن أبي مُلَيكة، عن ذَكْوانَ مولى عائشة: أنَّه استأذَنَ لابنِ عبَّاس على عائشة وهي تموت، فذكر الحديث وفيه: فقال لها عبد الله: يا أمَّتاه، إنَّ ابن عبَّاس من صالِحِي بَنِيكِ يُسَلِّم عليك ويُودِّعك، قالت: ائذَنْ له إن شئتَ.

وادَّعَى بعض الشُّرّاح أنَّ هذا يدلُّ على أنَّ رواية البخاريّ مُرسَلة، قال: لأنَّ ابن أبي مُلَيكة لم يَشهَدْ ذلك ولا سمعَه من ابن عبَّاس حالَ قوله لعائشةَ لعَدَمِ حضوره. انتهى، وما أدري من أين له الجزمُ بعَدَمِ حضوره وسماعه، وما المانعُ من ذلك؟ ولعلَّه حَضَرَ جميع ذلك وطالَ عَهْده به فذَكَّرَه به ذَكْوان، أو أنَّ ذَكْوانَ ضَبَطَ منه ما لم يَضبِطْه هو، ولهذا وَقَعَ في رواية ذَكْوانَ ما لم يقع في رواية ابن أبي مُلَيكة.

قوله: «**كيفَ تَجِدينَكِ؟**» في رواية ذَكْوانَ: فلمَّا جَلَسَ قال: أَبشِري، قالت: وأيضاً! قال: ما بينَكِ وبينَ أن تَلقَيْ محمَّداً والأحِبّة إلّا أن تَخرُجَ الرّوحُ من الجسد.

قوله: «**بخيرٍ إنِ اتَّقيتُ**» أي: إن كنت من أهل التَّقوَى، ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيِّ: أُبقِيتَ.

قوله: «**فأنتِ بخيرٍ إن شاء الله تعالى، زَوْجة رسول الله ﷺ ولم يَنكِحْ بِكْراً غيرَكِ**» في رواية ذَكْوانَ: كنتِ أَحَبَّ نساء رسول الله ﷺ ولم يكن يُحِبّ إلّا طيِّباً.

قوله: «**ونزلَ عُذْرُكِ من السماء**» يشيرُ إلى قِصّة الإفك، ووَقَعَ في رواية ذَكْوانَ: وأنزَلَ الله براءَتكِ من فوقِ سبع سماوات، جاء به الرُّوح الأمين، فليس في الأرض مسجد إلّا وهو يُتلَى

فيه آناءَ اللَّيل وأطراف النَّهار، وزاد في آخره: وسَقَطَت قِلادَتُك ليلةَ الأبواء فنزلَ التيمُّم، فوالله إنَّك لَمُبارَكةٌ، ولأحمد (١٩٠٦و٢٤٩٧) من طريق أُخرى فيها رجل لم يُسمَّ عن ابن عبَّاس أنَّه قال لها: إنَّما سُمِّيتِ أمَّ المؤمنينَ لتَسعَدي، وإنَّه لاسمُكِ قبلَ أن تُولَدي، وأخرجه ابن سعد (٨/ ٧٥-٧٦) من طريق عبد الرَّحمن/ بن سابطٍ عن ابن عبَّاس مثله. ٨/٤٨٤

قوله: «ودَخَلَ ابنُ الزُّبَير خِلَافَه» أي: على عائشة بعدَ أن خرج ابن عبَّاس فتَخالَفا في الدُّخول والخروج ذهاباً وإياباً، وافَقَ رُجوعَ ابن عبَّاس مَجيءُ ابن الزُّبَير.

قوله: «وَدِدْت...» إلى آخره، هو على عادة أهل الوَرَع في شِدّة الخوف على أنفُسهم، ووَقَعَ في رواية ذَكْوانَ أنَّها قالت لابنِ عبَّاس هذا الكلام قبلَ أن يقوم، ولفظه: فقالت: دَعْني مِنكَ يا ابن عبَّاس، فوالذي نفسي بيَدِه لَوَدِدتُ أنّي كنت نسياً مَنسيّاً.

تنبيه: لم يَذكُر هنا خُصوصَ ما يَتَعلَّق بالآية التي ذكرها في التَّرجمة صريحاً، وإن كان داخلاً في عُموم قول ابن عبَّاس: «نزلَ عُذرُكِ من السماء»، فإنَّ هذه الآية من أعظَم ما يَتَعلَّق بإقامة عُذرها وبراءَتها رضي الله عنها، وسيأتي في الاعتصام (٧٣٧٠) من طريق هشام بن عُرْوة: وقال رجل من الأنصار: سبحانَكَ ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ...﴾ الآية [النور:١٦]، وسأذكرُ تسميتَه هناكَ إن شاء الله تعالى.

قوله: «حدَّثنا ابن عَوْن» هو عبد الله «عن القاسم» هو ابن محمَّد بن أبي بكر.

قوله: «أنَّ ابن عبَّاس ﵄ استأذَنَ على عائشة، نحوه» في رواية الإسماعيليّ عن الهَيثَم بن خَلَف وغيره عن محمَّد بن المثنَّى شيخ البخاريّ فيه: فذكر معناه، قال المِزّيُّ في «الأطراف»: يعني قوله: أنتِ زوجةُ رسول الله ونزلَ عُذرك. قلت: وقد أخرجه الإسماعيليّ وأبو نُعَيم في «المستَخرَج» من طريق حمَّاد بن زيد عن عبد الله بن عَوْن، ولفظه: عن القاسم بن محمَّد، عن عائشة: أنَّها اشتَكَت، فاستأذَنَ ابن عبَّاس عليها وأتاها يعودها فقالت: الآنَ يَدخُلُ عليَّ فيُزكّيني، فأذِنت له فقال: أبشِري يا أمّ المؤمنينَ، تَقدَمينَ على فَرَطِ صِدْق، وتَقدَمينَ على رسول الله ﷺ وعلى أبي بكر، قالت: أعوذ بالله أن تُزكّيني، وقد تقدَّم في مناقب عائشة (٣٧٧١) عن محمَّد بن بشَّار عن

عبد الوهَّاب بإسناد الباب بلفظ: أنَّ عائشة اشتَكَت فجاء ابن عبَّاس فقال: يا أمّ المؤمنينَ، تَقدَمينَ على فرَطِ صِدقٍ، على رسول الله ﷺ وأبي بكر؛ فالذي يَظهَر أنَّ رواية عبد الوهَّاب مختصرة، وكأنَّ المراد بقوله: نحوه، ومعناه، بعضُ الحديث لا جميع تفاصيله. ثمَّ راجعتُ «مُستَخرَج الإسماعيليّ» فظَهَرَ لي أنَّ محمَّد بن المثنَّى هو الذي اختَصَرَه لا البخاريّ، لأنَّه صَرَّحَ بأنَّه لا يَحفَظُ حديث ابن عَوْن، وأنَّه كان سمعَه ثمَّ نَسِيَه، فكان إذا حدَّث به يَختَصِره، وكان يَتَحقَّق أنَّ قولها: «نِسياً مَنسيّاً» لم يقع في رواية ابن عَوْن، وإنَّما وَقَعَ في رواية ابن أبي مُلَيكة، وأخرج ذلك الإسماعيليُّ عن جماعة من مشايخه عن محمَّد بن المثنَّى، وأخرجه من طريق حمَّاد بن زيد عن عبد الله بن عَوْن فساقَه بتمامه كما بيَّنتُه، فهذا الذي أشارَ إليه ابن المثنَّى، والله أعلم.

وفي هذه القِصّة دلالة على سَعَة عِلم ابن عبَّاس وعظيم مَنزِلَته بينَ الصَّحابة والتابعينَ، وتَواضُع عائشة وفضلها وتشديدها في أمر دِينها، وأنَّ الصَّحابة كانوا لا يَدخُلونَ على أمَّهات المؤمنينَ إلّا بإذنٍ، ومَشُورة الصَّغير على الكبير إذا رآه عَدَلَ إلى ما الأَولى خِلَافُه، والتَّنبيهُ على رِعاية جانب الأكابر من أهل العلم والدِّين، وأن لا يُترَكَ ما يَستَحِقّونَه من ذلك لمعارضٍ دونَ ذلك في المصلَحة.

١٠- بابٌ

﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ الآية [النور:١٧]

٤٧٥٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مسروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: جاء حسَّانُ بنُ ثابتٍ يَستَأذِنُ عليها، قلتُ: أتأذَنِينَ لهذا؟ قالت: أوَليسَ قد أصابَه عذابٌ عظيمٌ؟ ـ قال سفيانُ: تَعني ذهابَ بَصَرِه ـ فقال:

حَصَانٌ رَزَانٌ ما تُزَنُّ بِرِيبةٍ وتُصبِحُ غَرْثَى من لُحومِ الغَوافلِ

٨/٤٨٤ **قالت: لكنْ أنتَ...**

قوله: «بابُ ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ الآية» سَقَطَ لغير أبي ذرٍّ لفظ «الآية».

قوله: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء حسَّان بن ثابت يَستَأذِن عليها» فيه التِفات من المخاطَبة إلى الغَيْبة، وفي رواية مُؤَمَّل عن سفيان عندَ الإسماعيليّ: كنت عندَ عائشة فدَخَلَ حسَّان، فأمَرَت فأُلقيَت له وِسادةٌ، فلمَّا خرج قلت: أتأذَنينَ لهذا؟

قوله: «قلت: أتأذَنينَ لهذا؟» في رواية مُؤمَّل: ما تَصنَعينَ بهذا؟ وفي رواية شُعْبة في الباب الذي يَلِيه: «تَدَعينَ مِثلَ هذا يَدخُل عليك وقد أنزَلَ الله: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾»، وهذا مُشكِل، لأنَّ ظاهره أنَّ المراد بقوله: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ﴾ هو حسَّان بن ثابت، وقد تقدَّم قبلَ هذا أنَّه عبدُ الله بن أُبيٍّ، وهو المعتمَد، وقد وَقَعَ في رواية أبي حُذَيفة عن سفيان الثَّوريّ عندَ أبي نُعَيم في «المستَخرَج»: وهو ممَّن تَوَلَّى كِبْره؛ فهذه الرِّواية أخَفُّ إشكالاً.

قوله: «قالت: أوليسَ قد أصابه عذابٌ عظيمٌ؟» في رواية شُعْبة: قالت: وأيّ عذابٍ أشدُّ من العَمَى؟

قوله: «قال سُفْيان: تَعْني ذهابَ بَصَره» زاد أبو حُذَيفة: «وإقامة الحدود»، ووَقَعَ بعدَ هذا الباب في رواية شُعْبة تصريح عائشة بصفة العذاب دونَ رواية سفيان، ولهذا احتاجَ أن يقول: «تعني». وسفيان المذكور: هو الثَّوْريّ، والراوي عنه الفِرْيابيّ، وقد روى البخاريّ عن محمَّد بن يوسف، عن سفيان، عن الأعمَش شيئاً غير هذا[1]، ومحمَّد بن يوسف فيه هو البِيكَنديّ، وسفيان: هو ابن عُيَينةَ، بخِلَاف الذي هنا. ووَقَعَ عندَ الإسماعيليّ التَّصريح بأنَّ سفيان هنا هو الثَّوريّ، ومحمَّد بن يوسف هو الفِرْيابيّ.

قوله: «فشَبَّبَ»[2] بمُعجَمةٍ وموحَّدتَينِ الأُولى ثقيلة، أي: تَغزَّلَ، يقال: شَبَّبَ الشّاعرُ بفلانةَ، أي: عَرَّضَ بحُبِّها وذِكْر حُسْنها، والمراد ترقيق الشِّعر بذِكْر النِّساء، وقد يُطلَق على إنشاد الشِّعر وإنشائه ولو لم يكن فيه غَزَلٌ، كما وَقَعَ في حديث أمّ مَعبَد: فلمَّا سمعَ حسَّان شِعر الهاتف شَبَّبَ يجاوبُه[3]؛ أي: أخَذَ في نَظْم جوابه.

---

(١) انظر (٦٨) و(٢٤٩) و(٧٦١) على سبيل المثال.

(٢) هذا الحرف في رواية شعبة في الباب التالي.

(٣) في (س): يجاريه، والمثبت من (أ) و(ع). والخبر عند الطبراني (٣٦٠٥)، والحاكم ٣/ ٩-١٠.

قوله: «حَصَان» بفتح المهمَلة، قال السُّهَيلِيُّ: هذا الوزن يَكثُر في أوصاف المؤنَّث وفي الأعلام منها، كأنَّهم قَصَدوا بتَوالي الفَتَحات مُشاكَلةَ خِفّة اللَّفظ لخِفّة المعنى، «حَصَان» من الحِصْن والتَّحصين، يُراد به الامتِناعُ على الرِّجال ومن نظرهم إليها.

وقوله: «رَزَان» من الرَّزانة، يُراد قِلّة الحركة[1]، و«تُزَنّ» بضمِّ أوَّله ثمَّ زاي ثمَّ نون ثقيلة، أي: تُرمَى.

وقوله: «غَرْثَى» بفتح المعجَمة وسكون الرَّاء ثمَّ مُثلَّثة، أي: خَمِيصة البطن، أي: لا تغتابُ أحداً، وهي استعارة فيها تلميح بقوله تعالى في المغتاب: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾.

٨/٤٨٦ و«الغَوَافل» جمع غافلةٍ: وهي العَفيفة الغافلة عن الشرّ، والمراد تَبرِئَتها من اغتياب الناس بأكلِ لُحومِهم من الغِيبة، ومُناسَبة تسمية الغيبة بأكلِ اللَّحم: أنَّ اللَّحم سِتْر على العظم، فكأنَّ المغتاب يَكشِف ما على مَن اغتابَه من سِتر.

وزاد ابن هشام في «السِّيرة» في هذا الشِّعر على أبي زيد الأنصاريّ:

عَقِيلةُ حَيٍّ من لُؤَيّ بن غالبٍ كِرَامِ المَسَاعي مَجدُهم غيرُ زائلِ
مُهَذَّبةٌ قد طَيَّبَ اللهُ خِيمَها وطَهَّرَها من كلِّ سُوءٍ وباطلِ

وفيه عن ابن إسحاق:

فإن كنتُ قد قلتُ الذي زَعَموا لكم فلا رَفَعَتْ سَوْطي إليَّ أَناملي
فكيف ووُدِّي ما حَيِيتُ ونُصرَتي لآلِ رسولِ الله زَيْنِ المَحَافلِ

وزاد فيه الحاكم في روايةٍ له من غير رواية ابن إسحاق:

حَلِيلةُ خيرِ الخلقِ دِيناً ومَنصِباً نبيِّ الهُدَى والمكرُمات الفَواضلِ
رأيتُكِ وليَغفِرْ لكِ الله حُرَّةً من المُحصَناتِ غيرِ ذاتِ الغَوائلِ

(١) جاء في «اللسان»: امرأةٌ رَزَانٌ: إذا كانت ذات ثبات ووقار وعفاف، وكانت رزينةً في مجلسها.

والخِيمُ، بكسر المعجَمة وسكون التَّحتانيَّة: الأصل الثّابت، وأصله من الخَيْمة، يقال: خامَ يَخِيم: إذا أقامَ بالمكان.

قوله: «فقالت عائشة: لستَ كذاك»[1] ذكر ابن هشام عن أبي عُبيدة: أنَّ امرأة مَدَحَت بنت حسَّان بن ثابت عندَ عائشة فقالت: حَصَانٌ رَزَان... البيت، فقالت عائشة: لكن أبوها؛ وهو بتخفيفِ النّون، فإن كان محفوظاً أمكَنَ تعدُّد القِصّة ويكون قوله في بعض طرق رواية مسروق: «يُشَبِّب ببنتٍ له» بالنّونِ لا بالتَّحتانيَّة، ويكون نَظمُ حسَّان في بنته لا في عائشة، وإنَّما تَمَثَّلَ به، لكن بَقيَّة الأبيات ظاهرة في أنَّها في عائشة، وهذا البيت في قصيدة لحسَّانَ يقول فيها:

فإن كنتُ قد قلتُ الذي زَعَموا لكم　　　فـلا رَفَعَـتْ سَـوْطي إليَّ أنـامِلي

وإنَّ الـذي قـد قيـل: لـيسَ بلائـطٍ　　　بكِ الـدَّهرَ بـل قِيـلُ امـرِئٍ مُتَماحِلِ

قوله: «قالت: لكنْ أنتَ» في رواية شعبة: قالت: لستَ كذاك، وزاد في آخره: وقالت: قد كان يَرُدّ عن رسول الله ﷺ، وتقدَّم في المغازي (٤١٤٦) من وجه آخر عن شُعْبة بلفظ: إنَّه كان يُنافِح أو يُهاجِي عن رسول الله ﷺ. ودَلَّ قول عائشة: «لكن أنتَ لست كذلك» على أنَّ حسَّان كان ممَّن تَكلَّمَ في ذلك، وهذه الزّيادة الأخيرة تقدَّمت هناكَ (٤١٤٥) من طريق عُرْوة عن عائشة أتـمَّ من هذا، وتقدَّم هناكَ أيضاً في أثناء حديث الإفك (٤١٤١) من طريق صالح بن كَيْسانَ عن الزُّهْريّ: قال عُرْوة: كانت عائشة تَكرَه أن يُسبَّ عندَها حسَّان وتقول: إنَّه الذي قال:

فـإنَّ أَبي ووالِـدَه وعِـرْضي　　　لعِـرْضِ محمَّـدٍ مـنكم وِقـاءُ

١١ - بابٌ

﴿وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٨]

٤٧٥٦ - حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا ابنُ أبي عَدِيٍّ، أنبأَنا شُعْبةُ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مسروقٍ، قال: دَخَلَ حسَّانُ بنُ ثابتٍ على عائشةَ، فشَبَّبَ وقال:

---

(١) هذا الحرف في رواية شعبة الآتية في الباب التالي.

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ وتُصبِحُ غَرْثَى من لُحُومِ الغَوافِلِ

قالت: لستَ كذاكَ، قلتُ: تَدَعِينَ مِثلَ هذا يَدخُلُ عليكِ وقد أنزَلَ الله: ﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾؟ [النور:١١] فقالت: وأيُّ عذابٍ أشَدُّ منَ العَمَى؟ وقالت: وقد كان يَرُدُّ عن رسولِ الله ﷺ.

قوله: «باب ﴿وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾» ذكر فيه بعض حديث مسروق عن عائشة، وقد بيَّنتُ ما فيه في الباب الذي قبلَه[1].

٨/٤٨٧

١٢- باب قوله:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلۡفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾

الآيَةَ إلى قوله: ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:١٩-٢٠]

﴿تَشِيعَ﴾: تَظْهَر.

﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ﴾

إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٢٢]

٤٧٥٧- وقال أبو أُسامةَ: عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، قال: أخبرني أبي، عن عائشةَ، قالت: لمَّا ذُكِرَ من شأني الذي ذُكِر، وما عَلِمْتُ به، قامَ رسولُ الله ﷺ فيَّ خَطِيباً، فتَشَهَّدَ فحَمِدَ الله وأثْنَى عليه بما هو أهلُه، ثمَّ قال: «أمَّا بَعْدُ، أَشِيروا عليَّ في أُناسٍ أبَنُوا أهلي، وايمُ الله! ما عَلِمْتُ على أهلي من سوءٍ، وأبَنُوهم بمَن والله ما عَلِمْتُ عليه من سوءٍ قَطُّ، ولا يَدخُلُ بيتي قَطُّ إلّا وأنا حاضِرٌ، ولا غِبتُ في سَفَرٍ إلّا غابَ معي» فقامَ سعدُ بنُ معاذٍ فقال: ائْذَنْ لي يا رسولَ الله أن نَضْرِبَ أعناقَهم، وقامَ رجلٌ من بني الخَزْرَجِ ـ وكانت أمُّ حسَّان بنِ ثابتٍ من رَهْطِ ذلك الرجلِ ـ فقال: كَذَبْتَ، أمَا والله أن لو كانوا منَ الأوسِ ما أحبَبْتَ أن تُضْرَبَ أعناقُهم؛ حتَّى

---

(١) زاد بعد هذا في (أ) و(س): «وقوله في أول السَّنَد: حدَّثنا محمَّد بن كثير أخبرنا سليمان، كذا للأكثر غير منسوب وهو سليمان بن كثير أخو محمَّد الراوي عنه صَرَّحَ به، ووَقَعَ في رواية الأَصِيليِّ عن أبي زيد كالجماعة، وعن الجُرجانيِّ: سفيان، بَدَل سليمان، قال أبو عليّ الجيّانيُّ: وسليمان هو الصَّواب»، ولم يرد في (ع) وهو الصواب، فمكانه في شرح الحديث (٤٧٥١)، وقد جاء هناك نحوه.

كادَ أن يكونَ بينَ الأوسِ والخَزْرَجِ شَرٌّ في المسجدِ، وما عَلِمْتُ، فلمَّا كان مَساءُ ذلك اليومِ، خَرَجْتُ لبعضِ حاجَتي ومعي أمُّ مِسْطَحٍ، فعَثَرَت، وقالت: تَعِسَ مِسْطَحٌ، فقلتُ: أيْ أمِّ، تَسُبِّينَ ابنَكِ؟ وسَكَتَت، ثمَّ عَثَرَتِ الثّانيةَ، فقالت: تَعِسَ مِسْطَحٌ، فقلتُ لها: أيْ أمِّ، أتسُبِّينَ ابنَكِ؟ ثمَّ عَثَرَتِ الثّالثةَ، فقالت: تَعِسَ مِسْطَحٌ، فانتَهَرْتُها، فقالت: واللهِ ما أسُبُّه إلّا فيكِ، فقلتُ: في أيِّ شأني؟ قالت: فبقَرَت ليَ الحديثَ، فقلتُ: وقد كان هذا؟ قالت: نعم واللهِ، فرَجَعْتُ إلى بيتي كأنَّ الذي خَرَجْتُ له لا أجِدُ منه قليلاً ولا كثيراً، ووُعِكْتُ، فقلتُ لِرسولِ اللهِ ﷺ: أرسِلْني إلى بيتِ أبي، فأرسَلَ معي الغلامَ.

فدَخَلْتُ الدّارَ، فوَجَدْتُ أمَّ رُومانَ في السُّفْلِ، وأبا بكرٍ فوقَ البيتِ يقرأُ، فقالت أمّي: ما جاء بكِ يا بُنيَّة؟ فأخبرتُها، وذَكَرْتُ لها الحديثَ، وإذا هو لم يَبْلُغْ منها مِثلَ ما بَلَغَ منّي، فقالت: يا بُنيَّةُ، خَفِّضي عليكِ الشَّأنَ، فإنَّه واللهِ لَقَلَّما كانتِ امرأة حَسْناءُ عندَ رجلٍ يُحِبُّها، لها ضَرائرُ، إلّا حَسَدْنَها، وقيل فيها، وإذا هو لم يَبْلُغْ منها ما بَلَغَ منّي، قلتُ: وقد عَلِمَ به أبي؟ قالت: نعم، قلتُ: ورسولُ اللهِ ﷺ؟ قالت: نعم، ورسولُ اللهِ ﷺ، واستَعْبَرْتُ وبَكَيتُ، فسَمِعَ أبو بكرٍ صوتي وهو فوقَ البيتِ يقرأُ، فنزلَ، فقال لأُمّي: ما شأنُها؟ قالت: بَلَغَها الذي ذُكِرَ من شأنِها، ففاضَت عَيناهُ،/ قال: أقسَمْتُ عليكِ أيْ بُنيَّةُ، إلّا رَجَعْتِ إلى بيتِكِ، فرَجَعْتُ. ٨/٤٨٨

ولقد جاء رسولُ اللهِ ﷺ بيتي، فسأَلَ عنّي خادِمَتي، فقالت: لا واللهِ، ما عَلِمْتُ عليها عَيباً إلّا أنَّها كانت تَرْقُدُ حتَّى تَدْخُلَ الشّاةُ، فتأكُلَ خَمِيرَها أو عَجِينَها، وانتَهَرَها بعضُ أصحابِه، فقال: اصْدُقي رسولَ اللهِ ﷺ، حتَّى أسقَطُوا لها به، فقالت: سُبْحانَ اللهِ! واللهِ ما عَلِمْتُ عليها إلّا ما يَعْلَمُ الصّائغُ على تِبْرِ الذَّهَبِ الأحمرِ. وبَلَغَ الأمرُ إلى ذلك الرجلِ الذي قيل له، فقال: سُبْحانَ اللهِ! واللهِ ما كَشَفْتُ كَنَفَ أُنثى قَطُّ، قالت عائشةُ: فقُتِلَ شَهيداً في سبيلِ اللهِ، قالت: وأصبَحَ أبَوَاي عندي، فلم يزالا حتَّى دَخَلَ عليَّ رسولُ اللهِ ﷺ، وقد صَلَّى العَصْرَ، ثمَّ دَخَلَ وقدِ اكْتَنَفَني أبَوَاي عن يَمِيني وعن شِمالي، فحَمِدَ اللهَ وأثنَى عليه، ثمَّ قال: «أمَّا بَعْدُ يا عائشةُ، إنْ كنتِ قارَفْتِ سوءاً أو ظَلَمْتِ، فتُوبي إلى اللهِ، فإنَّ اللهَ يقبلُ التوبةَ من عِبادِه» قالت: وقد جاءتِ

امرأةٌ منَ الأنصارِ، فهي جالسةٌ بالباب، فقلت: ألا تَسْتَحي من هذه المرأةِ أن تَذْكُرَ شيئاً؟ فوَعَظَ رسولُ الله ﷺ، فالتَفَتُّ إلى أبي، فقلتُ: أجِبْه، قال: فماذا أقول؟ فالتَفَتُّ إلى أمّي، فقلتُ: أجِيبِيه، فقالت: أقولُ ماذا؟ فلمَّا لم يُجِيباه، تَشَهَّدْتُ فحَمِدْتُ اللهَ وأثْنَيتُ عليه بما هو أهلُه، ثمَّ قلتُ: أمَّا بَعْدُ، فوالله لَئِن قلتُ لكم: إنّي لم أفعَلْ ـ واللهُ عزَّ وجلَّ يَشهَدُ إنّي لَصادِقةٌ ـ ما ذاكَ بنافعي عندَكم، لقد تَكلَّمْتُم به وأُشْرِبَتْه قلوبُكم، وإن قلتُ: إنّي فَعَلْتُ ـ واللهُ يَعْلَمُ أنّي لم أفعَلْ ـ لَتقولُنَّ: قد باءَت به على نفسِها، وإنّي والله ما أَجِدُ لي ولكم مثلاً ـ والتَمَسْتُ اسمَ يعقوبَ فلم أقدِرْ عليه ـ إلّا أبا يوسفَ حينَ قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾.

وأُنزِلَ على رسولِ الله ﷺ من ساعَتِه، فسَكَتْنا، فرُفِعَ عنه وإنّي لَأتبيَّنُ السُّرورَ في وجهِه، وهو يَمْسَحُ جَبِينَه، ويقول: «أبشِري يا عائشةُ، فقد أنزَلَ اللهُ براءَتَكِ» قالت: وكنتُ أشَدَّ ما كنتُ غَضَباً، فقال لي أبَوَاي: قُومي إليه، فقلتُ: والله لا أقومُ إليه، ولا أحمَدُه، ولا أحمَدُكُما، ولكنْ أحمَدُ الله الذي أنزَلَ براءَتي، لقد سمعتُموه فما أنكَرْتُموه، ولا غَيَّرْتُموه.

وكانت عائشةُ تقولُ: أمّا زَينَبُ ابنةُ جَحْش، فعَصَمَها الله بدِينِها، فلم تَقُل إلّا خيراً، وأمّا أُختُها حَمْنةُ فهَلَكَت فيمَن هَلَكَ، وكان الذي يتكلَّمُ فيه مِسْطَحٌ، وحسَّانُ بنُ ثابتٍ، والمنافقُ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ، وهو الذي كان يَستَوْشِيه ويَجمَعُه، وهو الذي تَوَلَّى كِبْرَه منهم هو وحَمْنةُ، قالت: فحَلَفَ أبو بكرٍ أن لا يَنْفَعَ مِسْطَحاً بنافعةٍ أبداً، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ، يعني: أبا بكر ﴿وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ﴾ يعني: مِسْطَحاً، إلى قوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ حتَّى قال أبو بكرٍ: بلى والله يا رَبَّنا، إنّا لَنُحِبُّ أن تَغفِرَ لنا، وعادَ له بما كان يَصْنَعُ.

٤٨٩/٨ قوله: «باب قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآيةَ إلى قوله: ﴿رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى ﴿رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾.

قوله: «﴿تَشِيعَ﴾: تَظْهَر» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ وحدَه، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٥٠) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ﴾: تظهر، يَتَحَدَّث به، ومن طريق سعيد بن جُبَير في قوله: ﴿تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ﴾ يعني: أن تَفشُوَ وتظهرَ، والفاحشة: الزِّنى.

قوله: «﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾» سَقَطَ لغير أبي ذرٍّ فصارت الآيات موصولاً بعضُها ببعضٍ.

فأمَّا قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ فقال أبو عُبيدة: معناه: لا يَفتَعِلْ من: آلَيتُ، أي: أقسَمْت، وله معنًى آخر من: ألَوْتُ، أي: قَصَّرتُ، ومنه: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران:١١٨]، وقال الفَرّاء: الائتِلاءُ: الحَلِف، وقرأ أهل المدينة: «ولا يَتألَّ» بتأخير الهمزة وتشديد اللّام، وهي خِلَاف رَسْم المصحَف. وما نَسَبَه إلى أهل المدينة غير معروف[1]، وإنَّما نُسِبَت هذه القراءة للحسنِ البصريّ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ يقول: لا يُقسِم، وهو يُؤيِّد القراءة المذكورة.

قوله: «وقال أبو أُسامة عن هشام بن عُرْوة...» إلى آخره، وَصَلَه أحمد (٢٤٣١٧) عنه بتمامه، وقد ذكرتُ ما فيه من فائدة في أثناء حديث الإفك الطَّويل قريباً (٤٧٥٠)، ووَقَعَ في رواية المُستَمْلي عن الفِرَبْريِّ: «حدَّثنا حُميدُ بن الرَّبيع، حدَّثنا أبو أُسامة» فظَنَّ الكِرمانيُّ أنَّ البخاريّ وَصَلَه عن حُميدِ بن الرَّبيع، وليس كذلك، بل هو خطأ فاحش فلا يُغتَرُّ به.

١٣- بابٌ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور:٣١]

٤٧٥٨- وقال أحمدُ بنُ شَبيبٍ: حدَّثنا أَبي، عن يونُسَ، قال ابنُ شِهابٍ: عن عُروَةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: يرحمُ الله نساءَ المهاجِراتِ الأُوَلَ، لمَّا أنزَلَ الله: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ شَقَّقْنَ مُروطَهنَّ، فاختَمَرْنَ بها.

[طرفه في: ٤٧٥٩]

٤٧٥٩- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ نافعٍ، عن الحسنِ بنِ مسلمٍ، عن صَفِيَّةَ بنت شَيْبَةَ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها كانت تقولُ: لمَّا نزلت هذه الآيةُ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ أخَذْنَ أُزْرَهنَّ، فشَقَّقْنَها من قِبَلِ الحَوَاشي، فاختَمَرْنَ بها.

---

(١) بل هي كذلك في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة، انظر «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٣٣١، وقرأ سائر القَرَأَة بها فيهم نافع المدني: «يأتلِ».

قوله: «بابٌ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾» كأنَّ «يَضرِبنَ» ضُمِّنَ معنى: يُلقِينَ، فلذلك عُدِّيَ بعَلَى.

قوله: «وقال أحمد بن شَبِيب» بمُعجَمةٍ وموحَّدتَينِ وزن عَظيم، وهو من شيوخ البخاريّ إلّا أنَّه أورَدَ هذا عنه بهذه الصِّيغة، وقد وَصَلَه ابن المنذِر عن محمَّد بن إسماعيل الصّائغ[1] عن أحمد بن شَبيب، وكذا أخرجه ابن مَرْدويه من طريق موسى بن سعيد الدَّنْدانيّ عن أحمد بن شَبيب بن سعيد، وهكذا أخرجه أبو داود (٤١٠٢) والطَّبَري[2] (١٨/ ١٢٠) من طريق قُرّة بن عبد الرَّحمن عن الزُّهْريّ مِثلَه.

قوله: «يرحم الله نساءَ المهاجِرات» أي: النِّساءَ المهاجِرات، فهو كقولهم: شجرُ الأراك، ولأبي داود[3] من وجه آخر عن الزُّهْريّ: يرحم الله النِّساء المهاجِرات.

قوله: «الأُوَل» بضمِّ الهمزة وفتح الواو جمع أُولَى، أي: السابقات من المهاجرات، وهذا يقتضي أنَّ الذي صَنَعَ ذلك نساء المهاجرات، لكن في رواية صَفيَّة بنت شَيْبة عن عائشة أنَّ ذلك/ في نساء الأنصار كما سأُنبِّه عليه. ٨/٤٩٠

قوله: «مُروطهنَّ» جمع مِرْط: وهو الإزار، وفي الرِّواية الثّانية: أُزْرهنَّ، وزاد: شَقَّقنَها من قِبَلِ الحَوَاشي.

قوله: «فاختَمَرْنَ» أي: غَطَّينَ وجوهَهنَّ، وصفة ذلك أن تَضَعَ الخِمار على رأسها وترميَه من الجانب الأيمَن على العاتق الأيسَر وهو التَّقنُّع، قال الفَرّاء: كانوا في الجاهليَّة تُسدِلُ المرأة خِمارَها من ورائها وتَكشِف ما قُدّامها، فأُمِرنَ بالاستتار، والخِمار للمرأة كالعِمامة للرجلِ.

---

(١) كذا وقع للحافظ ابن حجر، وهو سبق قلم، والصواب: محمد بن علي بن زيد الصائغ، كما في «التوضيح» لابن الملقّن ٢٣/ ٥٨، فإنه هو الذي يروي عن أحمد بن شبيب لا محمد بن إسماعيل، وانظر ترجمة محمد ابن علي هذا في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٤٢٨.

(٢) تحرف في (س) إلى: الطبراني.

(٣) لعله في بعض روايات «سننه» التي لم نقف عليها، والله تعالى أعلم.

قوله في الرِّواية الثّانية: «عن الحسن» هو ابن مسلمٍ.

قوله: «لمَّا نزلت هذه الآية ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ أخَذْنَ أُزْرهنَّ» هكذا وَقَعَ عندَ البخاريّ الفاعلُ ضميراً، وأخرجه النَّسائيُّ (ك١١٢٩٩) من رواية ابن المبارَك عن إبراهيم بن نافع بلفظ: أخَذَ النِّساء، وأخرجه الحاكم (٢/ ٣٩٧) من طريق زيد بن الحُبَاب عن إبراهيم بن نافع بلفظ: أخَذَ نساء الأنصار، ولابنِ أبي حاتم (٨/ ٢٥٧٥) من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثَيمٍ عن صَفيَّة ما يُوضح ذلك، ولفظه: ذَكَرنا عندَ عائشة نساء قُريش وفضلَهنَّ، فقالت: إنَّ نساء قُريش لَفُضَلاء، ولكنّي والله ما رأيت أفضل من نساء الأنصار: أشدّ تصديقاً بكتاب الله ولا إيماناً بالتَّنزيلِ، لقد أُنزِلَت سورة النّور ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ فانقَلَبَ رجالهنَّ إليهنَّ يَتلُونَ عليهنَّ ما أُنزِلَ فيها، ما منهنَّ امرأةٌ إلّا قامَت إلى مِرْطها فأصبَحنَ يُصَلّينَ الصُّبح مُعتَجِراتٍ كأنَّ على رُؤوسِهِنَّ الغِربانُ. ويُمكِن الجمع بينَ الرِّوايتَينِ بأنَّ نساء الأنصار بادَرنَ إلى ذلك.

٢٥- سورة الفُرقان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿هَبَاءً مَنثُورًا﴾ [٢٣]: ما تَسْفي به الرِّيحُ.

﴿دُعَاؤُكُمْ﴾ [٧٧]: إيمانُكم.

﴿مَدَّ الظِّلَّ﴾ [٤٥]: ما بينَ طُلوعِ الفَجْرِ إلى طُلوعِ الشمسِ.

﴿سَاكِنًا﴾ [٤٥]: دائماً.

﴿عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [٤٥]: طُلوعُ الشمس.

﴿خِلْفَةً﴾ [٦٢]: مَن فاتَه منَ اللَّيلِ عَمَلٌ أدْرَكَه بالنَّهارِ، أو فاتَه بالنَّهار أدْرَكَه باللَّيل.

وقال الحسنُ: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [٧٤]: في طاعةِ الله، وما شيءٌ أقَرَّ لِعينِ المؤمنِ من أن يَرَى حبيبَه في طاعةِ الله.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ثُبُورًا﴾ [١٣]: وَيلاً.

وقال مجاهدٌ: عَتَوْا: طَغَوْا.

وقال غيرُه: السَّعِير مُذكَّرٌ، والتّسعيرُ والاضْطِرامُ: التوقُّدُ الشَّدِيد.

﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [٥]: تُقرأُ عليه، من: أمليتُ وأمللْتُ.

الرَّسُّ: المَعدِنُ، جمعُه: رِسَاسٌ.

﴿مَا يَعْبَؤُا۟﴾ [٧٧]: يقال: ما عَبَأتُ به شيئاً: لا يُعْتَدُّ به.

﴿غَرَامًا﴾ [٦٥]: هلاكاً.

وقال ابنُ عُيَينةَ: ﴿عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة:٦]: عَتَت على الخُزّان.

قوله: «سورة الفُرْقان ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ . وقال ابن عبَّاس: ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾: ما تَسْفي به الرّيح» وَصَلَه ابن جَرِير (١٩/ ٤) من طريق ابن جُرَيج، عن عطاء، عن ابن عبَّاس مِثله، وزاد في آخره: وتبُثُّه، ولابنِ أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال[١].

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾: هو الشيء الذي يَدخُل البيتَ من الكُوّة، يَدخُل مِثلُ الغُبار معَ الشمس، وليس له مَسّ ولا يُرَى في الظِّلّ. وروى ابن أبي حاتم من طريق الحسن البصريّ نحوه وزاد: لو ذهب أحدُكم يقبضُ عليه لم يَستَطِع، ومن طريق الحارث عن عليّ في قوله: ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ قال: ما يُنثَر من الكُوَّة.

قوله: «﴿دُعَآؤُكُمْ﴾: إيمانُكم» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٤٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس/ مِثله، وقد تقدَّم الكلام عليه في أوائل كتاب الإيمان[٢]، وثَبَتَ هذا هنا للنَّسَفيِّ وحدَه. ٨/٤٩١

---

(١) بياض في الأصول الخطية، والأثر عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٨/ ٢٦٧٩، وفيه عن ابن عباس قوله: «هباءً منثوراً» يقول: الماء المُهرَاق.

(٢) في «باب دعاؤكم إيمانكم» بين يدي الحديث رقم (٨).

قوله: «﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾: ما بينَ طُلوع الفَجْر إلى طُلوع الشمس» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٠١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثله، وعندَ عبد الرَّزّاق[1]، عن مَعمَر، عن الحسن وقَتَادة مِثله، وقال ابن عَطيَّة: تَظاهَرَت أقوال المفسِّرينَ بهذا، وفيه نظرٌ لأنَّه لا خَصُوصيَّة لهذا الوقت بذلك، بل من بعدِ غُروب الشمس مُدّةٌ يسيرةٌ يَبقَى فيها ظِلٌّ ممدود معَ أنَّه في نهار، وأمَّا سائر النَّهار ففيه ظِلال مُتقَطِّعة. ثمَّ أشارَ إلى اعتراض آخر: وهو أنَّ الظِّلّ إنَّما يقال لمَا يقع بالنَّهار، قال: والظِّلّ الموجود في هذَينِ الوقتَينِ من بقايا اللَّيل، انتهى.

والجواب عن الأوَّل: أنَّه ذكر تفسير الخُصوص من سياق الآية، فإنَّ في بَقيَّتِها ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ والشمس تَعقُب الذي يُوجَد قبلَ طُلوعها فتزيله، فلهذا جُعِلَت عليه دليلاً، فظَهَرَ اختصاصُ الوقت الذي قبلَ الطُّلوع بتفسير الآية دونَ الذي بعدَ الغُروب، وأمَّا الاعتراض الثّاني فساقط، لأنَّ الذي نَقَلَ أنَّه يُطلَق على ذلك ظِلّ ثقةٌ مُثبِت، فهو مُقدَّم على النَّافي، حتَّى ولو كان قول النافي مُحقَّقاً لَمَا امتَنَعَ إطلاقُ ذلك عليه مَجازاً.

قوله: «﴿سَاكِنًا﴾: دائماً» وَصَلَه ابن أبي حاتم من الوجه المذكور.

قوله: «﴿عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾: طُلوعُ الشمس» وَصَلَه ابن أبي حاتم كذلك.

قوله: «﴿خِلْفَةً﴾: مَن فاتَه من اللَّيل عَمَلٌ أدْرَكَه بالنَّهار، أو فاتَه بالنَّهار أدْرَكَه باللَّيلِ» وَصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً (٨/ ٢٧١٨) كذلك، وكذا أخرجه عبد الرَّزّاق (٢/ ٧١) عن مَعمَر، عن الحسن نحوه.

قوله: «قال الحسن» هو البصريّ.

قوله: «﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾: في طاعة الله» وَصَلَه سعيد بن منصور: حدَّثنا جَرِير بن حازِم: سمعت الحسن وسأله رجل عن قوله: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا﴾: ما القُرّة، أفي الدُّنيا أم في الآخرة؟ قال: بل في الدُّنيا، هي والله أن يرى العبدُ من

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٧٠.

ولده طاعة الله... إلى آخره، وأخرجه عبد الله بن المبارَك في «كتاب البرّ والصِّلة» عن حَزْم القُطَعيّ عن الحسن، وسَمَّى الرجلَ السائل كثيرَ بن زياد.

قوله: «وما شيءٌ أقَرَّ لعينِ المؤمن من أن يَرَى حبيبَه في طاعة الله» في رواية سعيد بن منصور: أن يرى حَمِيمَه.

قوله: «وقال ابن عبَّاس ﴿ثُبُورًا﴾: وَيلاً» وَصَلَه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ فقط، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ أي: هَلَكةً.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿عَتَوْا﴾: طَغَوا» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان:٢١] قال: طَغَوا.

قوله: «وقال غيره: السَّعير مُذكَّر» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ **ثمَّ قال بعدَه: ﴿إِذَا رَأَتْهُم﴾»** [الفرقان:١١-١٢] والسَّعير مُذكَّر: وهو ما تُسَعَّر به النار، ثمَّ أعادَ الضَّمير للنّار، والعرب تفعل ذلك تُظهِر مُذكَّراً من سبب مُؤنَّث ثمَّ يُؤنِّثونَ ما بعدَ المذكَّر.

قوله: «والتَّسْعير والاضْطِرام: التوقُّد الشَّديد» هو قول أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: ﴿أَسَاطِيرُ﴾ تقدَّم في تفسير سورة الأنعام.

قوله: «﴿تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾: تُقْرَأُ عليه، من: أملَيتُ وأملَلْتُ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ أي: تُقرأ عليه، وهو من: أملَيتُ عليه، وهي في موضع آخر: أملَلتُ عليه، يشير إلى قوله تعالى في سورة البقرة [٢٨٢]: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾.

قوله: «الرَّسُّ: المعدِن، جمعه: رِسَاس» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ [الفرقان: ٣٨] أي: المعدِن، وقال الخليل: الرَّسُّ كلُّ بئر تكون غير مَطويَّة، ووَراءَ ذلك أقوال: أحدها أورَدَه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: الرَّسّ: البئر، ومن طريق سفيان عن رجل عن عِكْرمة قال: أصحاب الرَّسّ رَسُّوا نبيَّهم في بئر، ومن طريق سعيد

عن قَتَادة قال: حُدِّثنا أنَّ أصحاب الرَّسّ كانوا باليَمامة، ومن طريق شَبيب عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ قال: بئر بأذرْبِيجانَ.

قوله: «﴿مَا يَعْبَؤُا۟﴾: يقال: ما عَبَأْتُ به شيئاً: لا يُعتَدُّ به» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى﴾ / هو من قولهم: ما عَبَأْتُ بك شيئاً، أي: ما عَدَدتُك شيئاً. ٨/٤٩٢

تنبيه: وَقَعَ في بعض الرِّوايات تقديم وتأخير لهذه التَّفاسيرِ، والخَطْبُ فيها سَهْل.

قوله: «﴿غَرَامًا﴾: هلاكاً» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ أي: هلاكاً وإلزاماً لهم، ومنه: رجلٌ مُغرَم بالحُبِّ.

قوله: «وقال ابن عُيَينةَ: ﴿عَاتِيَةٍ﴾: عَتَت على الخُزّان» كذا في «تفسيره»، وهذا في سورة الحاقّة [٦]، وإنَّما ذكره هنا استطراداً لمَّا ذكر قوله: «﴿وَعَتَوْ﴾»، وقد تقدَّم ذِكْر هذا في قِصّة هود من أحاديث الأنبياء[١].

١- باب قولِه:

﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ الآيةَ [الفرقان:٣٤]

٤٧٦٠- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا يونسُ بنُ محمَّدٍ البَغْدادِيُّ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن قَتادةَ، حدَّثنا أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ: أنَّ رجلاً قال: يا نبيَّ الله، يُحشَرُ الكافرُ على وجهِه يومَ القيامةِ؟ قال: «أليسَ الذي أمشاهُ على الرِّجْلَينِ في الدُّنيا، قادِراً على أن يُمْشِيَه على وجهِه يومَ القيامةِ؟».

قال قَتَادةُ: بَلَى، وعِزَّةِ رَبِّنا.

[طرفه في: ٦٥٢٣]

قوله: «باب قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ الآيةَ» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾.

قوله: «شَيْبان» هو ابن عبد الرَّحمن.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٣٤٣).

قوله: «أنَّ رجلاً قال: يا نبيَّ الله، يُحشَر الكافرُ» لم أقِفْ على اسم السائل، وسيأتي شرح الحديث مُستوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٢٣) إن شاء الله تعالى.

قوله: «يُحشَر الكافر» في رواية الحاكم (٢/ ٤٠٢) من وجه آخر عن أنس: سُئِلَ رسول الله ﷺ: كيف يُحشَر أهل النار على وجوههم؟ وفي حديث أبي هريرة عندَ البزّار: «يُحشَر الناسُ على ثلاثة أصناف: صِنف على الدَّوابّ، وصِنف على أقدامهم، وصِنف على وجوههم» فقيل: فكيفَ يَمشونَ على وجوههم؟ الحديثَ. ويُؤخَذ من مجموع الأحاديث أنَّ المقرَّبين يُحشَرونَ رُكباناً، ومَن دونَهم من المسلمينَ على أقدامهم، وأمَّا الكفّار فيُحشَرونَ على وجوههم.

قوله: «قال قَتَادةُ: بلى وعِزّةِ رَبِّنا» هذه الزّيادة موصولة بالإسناد المذكور، قالها قَتادةُ تصديقاً لقوله: «أليسَ».

٢- باب قولِه:

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ﴾ الآيةَ [الفرقان:٦٨]

﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:٦٨]: العُقوبةَ.

٤٧٦١- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن سفيانَ، قال: حدَّثني منصورٌ وسليمانُ، عن أبي وائلٍ، عن أبي مَيسَرةَ، عن عبدِ الله (ح) قال: وحدَّثني واصلٌ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: سألتُ أو سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أيُّ الذَّنْبِ عندَ الله أكبرُ؟ قال: «أن تَجْعَلَ لله نِدّاً وهو خَلَقَكَ» قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: «ثمَّ أن تَقتُلَ وَلدَكَ خَشْيةَ أن يَطْعَمَ مَعَكَ» قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: «أن تُزانيَ بحَليلةِ جارِكَ». قال: ونزلت هذه الآيةُ تَصْدِيقاً لقولِ رسولِ الله ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾.

٤٩٣/٨ قوله: «باب قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ﴾ الآيةَ» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى قوله: ﴿أَثَامًا﴾.

قوله: «﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾: العُقوبةَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ أي: عُقوبةً، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ قال: نَكالاً، قال: ويقال:

إنَّه وادٍ في النار. وهذا الأخير أخرجه ابن أبي حاتم عن عبد الله بن عَمْرو وعِكْرمة وغيرهما.

قوله: «حدَّثني منصور» هو ابن المعتمِر **«وسليمان»** هو الأعمَش **«عن أبي وائل عن أبي مَيسَرةَ»** بفتح الميم وسكون التَّحتانيَّة بعدَها مُهمَلة، اسمه عَمْرو بن شُرَحْبيل.

قوله: «قال: وحدَّثني واصلٌ» هو ابن حَيَّان الأسَديُّ الكوفيّ، ثقة من طبقة الأعمَش، والقائل: هو سفيان الثَّوريّ. وحاصله أنَّ الحديث عندَه عن ثلاثة أنفُس: أمَّا اثنان منهما فأدخَلا فيه بينَ أبي وائل وابن مسعود أبا مَيسَرة، وأمَّا الثّالث وهو واصلٌ فأسقَطَه، وقد رواه عبد الرَّحمن بن مَهديّ عن سفيان عن الثلاثة عن أبي وائل عن أبي مَيسَرة عن ابن مسعود فَعُدَّ وهماً[1]، والصَّواب إسقاط أبي مَيسَرة من رواية واصل كما فصَّلَه يحيى بن سعيد، وقد أخرجه ابن مَرْدويه من طريق مالك بن مِغوَل عن واصل بإسقاطِ أبي مَيسَرة أيضاً، وكذلك رواه شُعْبةُ ومَهديّ بن ميمون عن واصل.

وقال الدَّارَقُطنيُّ: رواه أبو معاوية وأبو شِهاب وشَيْبان عن الأعمَش عن أبي وائل عن عبد الله، بإسقاطِ أبي مَيسَرة، والصَّواب إثباته في رواية الأعمَش، وذكر روايةَ ابن مَهديّ وأنَّ محمَّد بن كثير وافَقَه عليها، قال: ويُشبِه أن يكون الثَّوريّ لمَّا حدَّث به ابنَ مَهديّ فجَمَعَ بينَ الثلاثة حَمَلَ روايةَ واصل على رواية الأعمَش ومنصور.

قوله: «سألتُ أو سُئِلَ رسول الله ﷺ» في روايةٍ (٦٠٠١): قلت: يا رسول الله، ولأحمدَ[2] من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود: جَلَسَ رسول الله ﷺ على نَشَزٍ من الأرض وقَعَدتُ أسفَلَ منه، فاغتَنَمتُ خَلْوته فقلت: بأبي وأُمّي أنتَ يا رسول الله، أي الذُّنوب أكبر؟ الحديثَ.

---

(١) أخرجه أحمد (٤١٣١)، والبيهقي ٨/ ١٨ عن عبد الرحمن بن مهدي، بهذا الإسناد.

وأخرجه الترمذي (٣١٨٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن منصور والأعمش، به.

وأخرجه الترمذي أيضاً (٣١٨٢)، والنسائي (٤٠١٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن واصل، به.

(٢) كذا عزاه الحافظ إلى أحمد، ولم نقف عليه في «مسنده»، وأخرجه من هذا الطريق أحمد بن عمرو البزار في «مسنده» (١٩٤٩)، فلعلَّ الحافظ قد وهم في عزوه. وإسناد البزار إلى مسروق ضعيف جدّاً.

قوله: «أيُّ الذَّنب عندَ الله أكبر؟» في رواية مسلم (٨٦/ ١٤١): أعظَم.

قوله: «قلت: ثمَّ أيٌّ؟» تقدَّم الكلام في ضبطها في الكلام على حديث ابن مسعود (٥٢٧) أيضاً في سؤاله عن أفضل الأعمال.

قوله: «نِدّاً» بكسر النّونِ، أي: نَظِيراً.

٤٩٤/٨ قوله: «أن تَقتُلَ ولدَك خَشْيَةَ أن يَطْعَمَ معك» أي: من جهة/ إيثار نفسه عليه عندَ عَدَم ما يكفي، أو من جهة البخل معَ الوِجْدان.

قوله: «أن تُزانيَ بحَلِيلة» بالمهمَلة بوزنِ عَظِيمة، والمراد الزَّوجة، وهي مأخوذة من الحِلّ، لأنَّها تَحِلّ له فهي فَعِيلة بمعنى فاعلة، وقيل: من الحُلول، لأنَّها تَحُلُّ معه ويَحُلُّ معها.

قوله: «ونزلت هذه الآية تَصْديقاً لقولِ رسول الله ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ إلى: ﴿وَلَا يَزۡنُونَ﴾» هكذا قال ابن مسعود. والقتل والزِّنى في الآية مُطلَقان، وفي الحديث مُقيَّدان: أمَّا القتل فبالولدِ خَشْيةَ الأكل معه، وأمَّا الزِّنى فبزوجة الجار.

والاستدلال لذلك بالآية سائغ، لأنَّها وإن وَرَدَت في مُطلَق الزِّنى والقتل لكن قتل هذا والزِّنى بهذه أكبر وأفحَش. وقد روى أحمد (٢٣٨٥٤) من حديث المِقداد بن الأسوَد قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في الزِّنى؟ قالوا: حرام، قال: «لَأن يَزنيَ الرجلُ بعشر نِسوة أيسَرُ عليه من أن يَزنيَ بامرأة جاره».

٤٧٦٢- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامُ بنُ يوسفَ، أنَّ ابنَ جُرَيجٍ أخبَرهم، قال: أخبرني القاسمُ/ بنُ أبي بَزّةَ: أنَّه سألَ سعيدَ بنَ جُبَيرٍ: هل لمن قَتَلَ مُؤمِناً مُتعمِّداً من تَوْبةٍ؟ فقرأتُ عليه: ﴿وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾، فقال سعيدٌ: قرأتُها على ابنِ عبَّاسٍ كما قرأتَها عليَّ، فقال: هذه مَكِّيَّةٌ؛ يعني: نَسَخَتْها آيةٌ مدنيَّةٌ التي في سورةِ النِّساءِ.

٤٧٦٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن المغيرةِ بنِ النُّعْمان، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: اختَلَفَ أهلُ الكوفةِ في قَتْلِ المؤمنِ، فدَخَلتُ فيه إلى ابن عبَّاسٍ، فقال: نزلت في آخِرِ ما نزلَ، ولم يَنْسَخْها شيءٌ.

٤٧٦٤ - حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا منصورٌ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: سألتُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما عن قوله تعالى: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء:٩٣] قال: لا تَوْبةَ له، وعن قوله جلَّ ذِكرُه: ﴿لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان:٦٨] قال: كانت هذه في الجاهليَّةِ.

قوله: «**أخبَرَني القاسم بن أبي بَزّة**» بفتح الموحَّدة وتشديد الزّاي، واسم أبي بَزّة: نافع ابن يَسَار، ويقال: أبو بَزّة جَدّ القاسم لا أبوه، مَكّيٌّ تابعيّ صغير ثقة عندَهم، وهو والد جَدّ البَزِّيّ المقرِئ، وهو أحمد بن محمَّد بن عبد الله بن القاسم، وليس للقاسم في البخاريّ إلّا هذا الحديث الواحد.

قوله: «**هل لمن قَتَلَ مُؤْمِناً مُتعمِّداً من تَوْبة؟**» في رواية منصور عن سعيد بن جُبَير في آخر الباب: قال: لا توبةَ له.

قوله: «**فقال سعيد**» أي: ابن جُبَير: «**قرأتُها على ابن عبَّاس**» في الرِّواية التي بعدَها من طريق المغيرة بن النُّعمان عن سعيد بن جُبَير: اختَلَفَ أهل الكوفة في قتل المؤمن.

قوله: «**فدَخَلْتُ فيه إلى ابن عبَّاس**» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فرَحَلتُ» براءٍ وحاء مُهمَلتَينِ، وهي أوجَه.

قوله: «**هذه مكّيَّة؛ يعني نَسَخَتها آية مدنيَّة**» كذا في هذه الرِّواية، وروى ابن مَرْدويه من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: نزلت سورةُ النِّساء بعدَ سورة الفُرقان بستّة أشهُر.

قوله في رواية غُندَر عن شُعبة: «**اختَلَفَ أهل الكوفة في قَتْل المؤمن**» كذا وَقَعَ مختصراً، وأخصَرُ منه رواية آدم في تفسير النِّساء (٤٥٩٠)، وقد أخرجه مسلم (٣٠٢٣) وغيره من طرق عن شُعْبة منها عن غُندَر بلفظ: اختَلَفَ أهل الكوفة في هذه الآية ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾.

قوله: «**نزلت في آخر ما نزلَ ولم يَنْسَخها شيء**» كذا في هذه الرِّواية، ولا يَظهَرُ من سِياقِها

تعيينُ الآية المذكورة، وقد بيَّنها في رواية منصور في الباب عن سعيد بن جُبَير: سألتُ ابن عبَّاس عن قوله: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ فقال: لا توبةَ له، وعن قوله: ﴿لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ قال: كانت هذه في الجاهليَّة. ويأتي في الباب الذي يَلِي الذي يَلِيه أوضَحُ من ذلك.

٣- بابٌ

﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٩]

٤٧٦٥- حدَّثنا سعدُ بنُ حفصٍ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن منصورٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: قال ابنُ أَبزَى: سُئِلَ ابنُ عبَّاسٍ عن قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء:٩٣]، وقولِه: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ حتَّى بَلَغَ ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [الفرقان:٦٨-٧٠] فسألتُه، فقال: لمَّا نزلت قال أهلُ مكَّةَ: فقد عَدَلْنا بالله، وقَتَلْنا النَّفْسَ التي حَرَّمَ الله إلا بالحقِّ، وأتينا الفواحشَ، فأنزَلَ الله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ إلى قوله: ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

قوله: «باب ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾» قرأ الجمهور بالجزمِ في «يُضاعَفْ» و«يَخلُدْ» بَدَلاً من/ الجزاء في قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ بَدَلَ اشتمال، وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بالرَّفع على الاستئناف. ٨/٤٩٥

قوله: «حدَّثنا سعد بن حفص» هو الطَّلْحيّ، وشَيْبان: هو ابن عبد الرَّحمن، ومنصور: هو ابن المعتمِر.

قوله: «عن سعيد بن جُبَير قال: قال ابن أبزَى» بموحَّدةٍ وزاي مقصورة واسمه عبد الرَّحمن، وهو صحابيّ صغير.

قوله: «سُئِلَ ابن عبَّاس» كذا في رواية أبي ذرٍّ بصيغة الفعل الماضي، ومثله للنَّسَفيِّ، وهو يقتضي أنَّه من رواية سعيد بن جُبَير عن ابن أبزَى عن ابن عبَّاس، وفي رواية الأَصِيليِّ: «سَلْ» بصيغة الأمر، وهو المعتمَد، ويدلُّ عليه قوله بعدَ سياق الآيتَينِ: «فسألتُه» فإنَّه واضح في جواب قوله: «سَلْ»، وإن كان اللَّفظ الآخر يُمكِن توجيهُه بتقدير: سُئِلَ ابن عبَّاس عن كذا

فأجابَ، فسألته عن شيءٍ آخرَ، مثلاً، ولا يخفى تكلُّفُه.

ويُؤيِّد الأوَّلَ روايةُ شُعْبة في الباب الذي يَلِيه عن منصور عن سعيد بن جُبَير قال: أمَرَني عبد الرَّحمن بن أبزَى أن أسأل ابن عبَّاس فسألته، وكذا أخرجه إسحاق بن إبراهيم في «تفسيره» عن جَرير عن منصور، وأخرجه ابن مَرْدويه من طريق أُخرى عن جَرير بلفظ: قال: أمَرَني عبد الرَّحمن بن أبزَى: أن سَلِ ابن عبَّاس... فذكره، وذكر عِيَاض ومَن تَبِعَه أنَّه وَقَعَ في رواية أبي عُبيد القاسم بن سَلّامٍ[1] في هذا الحديث من طريق [شعبة عن منصور][2] عن سعيد ابن جُبَير: أمَرَني سعيد بن عبد الرَّحمن بن أبزَى أن أسأل ابن عبَّاس، فالحديث من رواية سعيد ابن جُبَير عن ابن عبَّاس، ولغيره: أمَرَني ابن عبد الرَّحمن، قال: وقال بعضهم: لعلَّه سَقَطَ «ابن» قبلَ عبد الرَّحمن وتَصَحَّفَ من «أمَرَني»، ويكون الأصل: أمَرَ ابن عبد الرَّحمن، ثمَّ لا يُنكَر سؤال عبد الرَّحمن واستفادتُه من ابن عبَّاس، فقد سأله مَن كان أقدَمَ منه وأفقَه.

قلت: الثّابت في «الصحيحين» وغيرهما[3] من المستَخرَجات عن سعيد بن جُبَير: أمَرَني عبد الرَّحمن بن أبزَى أن أسأل ابن عبَّاس، فالحديث من رواية سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس، والذي زاد فيه سعيد بن عبد الرَّحمن أو ابن عبد الرَّحمن[4].

٤- بابٌ

﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان: ٧٠]

٤٧٦٦- حدَّثنا عَبْدانُ، أخبرنا أبي، عن شُعْبَةَ، عن منصورٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: أمَرَني عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبزَى أن أسألَ ابنَ عبَّاسٍ عن هاتَينِ الآيتَينِ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا

---

(١) في «الناسخ والمنسوخ» له (٤٨٦)، وعنده - كما في المطبوع -: ابن أبزى، وليس سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «الناسخ والمنسوخ»، ووقع مكانها في الأصول الخطية بياض.

(٣) انظر الرواية التالية.

(٤) كذا وقف الكلام - كما في الأصول الخطية - وكأنه لم يتمَّ، ولعلَّ الحافظ أراد أن يوهِّمَ من زاد فيه سعيد ابن عبد الرحمن أو ابن عبد الرحمن، والله تعالى أعلم.

﴿ مُتَعَمِّدًا ﴾ [النساء:٩٣] فسألتُه، فقال: لم يَنْسَخْها شيءٌ، وعن ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ قال: نزلت في أهلِ الشِّرْكِ.

قوله: «عن هاتَينِ الآيتَينِ ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾» فسألتُه فقال: لم يَنسَخْها شيء، وعن ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ قال: نزلت في أهل الشِّرك» هكذا أورَدَه مختصراً، وسياق مسلم (٣٠٢٣/ ١٨) من هذا الوجه أتمُّ، وأتمُّ منهما ما تقدَّم في المبعَث (٣٨٥٥) من رواية جَرِير بلفظ: هاتَينِ الآيتَينِ ما أمرُهما؟ التي في سورة الفُرقان ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ والتي في سورة النِّساء ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ قال: سألتُ ابن عبَّاس فقال: لمَّا أُنزلَت التي في سورة الفُرقان قال مُشرِكو مكَّة: قد قتلنا النَّفس، ودَعَونا معَ الله إلهاً آخر، وأتينا الفواحش، قال: فنزلت ﴿ إِلَّا مَن تَابَ ﴾ الآية، قال: فهذه لأولئكَ، قال: وأمَّا التي في سورة النِّساء فهو الذي قد عَرَفَ الإسلامَ ثمَّ قتل مُؤمِناً مُتعمِّداً، فجَزاؤُه جَهَنَّم لا توبةَ له،/ قال: فذكرت ذلك لمجاهدٍ فقال: إلّا مَن نَدِمَ. ٤٩٦/٨

وحاصل ما في هذه الرِّوايات: أنَّ ابن عبَّاس كان تارةً يجعل الآيتَينِ في محلٍّ واحد، فلذلك يَجزِم بنَسخِ إحداهما، وتارةً يجعل محلَّهما مُختَلِفاً. ويُمكِن الجمعُ بينَ كلامَيه بأنَّ عُموم التي في الفُرقان خَصَّ منها مُباشَرةَ المؤمن القتلَ مُتعمِّداً، وكثير من السَّلَف يُطلِقونَ النَّسخ على التَّخصيص، وهذا أَولى من حَمل كلامه على التَّناقُض، وأَولى من دَعوَى أنَّه قال بالنَّسخ ثمَّ رَجَعَ عنه. وقول ابن عبَّاس بأنَّ المؤمن إذا قتل مُؤمِناً مُتعمِّداً لا توبة له، مشهور عنه، وقد جاء عنه في ذلك ما هو أصرَحُ ممَّا تقدَّم، فروى أحمد (٢١٤٢) والطَّبَريُّ (٥/ ٢١٨) من طريق يحيى الجابر، والنَّسائيُّ (٣٩٩٩) وابن ماجَهْ (٢٦٢١) من طريق عمَّار الدُّهْني، كلاهما عن سالم بن أبي الجَعْد قال: كنت عندَ ابن عبَّاس بعدَما كُفَّ بَصَرُه، فأتاه رجل فقال: ما تَرَى في رجل قتل مُؤمِناً مُتعمِّداً؟ قال: جَزاؤُه جَهَنَّم خالداً فيها، وساقَ الآيَةَ إلى: ﴿ عَظِيمًا ﴾ قال: لقد نزلت في آخر ما نزلَ، وما نَسَخَها شيء حتَّى قُبِضَ رسول الله ﷺ، وما نزلَ وحيٌ بعدَ رسول الله ﷺ، قال: أفرأيتَ إن تابَ وآمَنَ وعَمِلَ عَمَلاً صالحاً ثمَّ اهتَدَى؟ قال: وأنَّى له التوبةُ والهدى؟! لفظ يحيى الجابر، والآخَر نحوه.

وجاء على وَفْق ما ذهب إليه ابن عبَّاس في ذلك أحاديث كثيرة: منها ما أخرجه أحمد (١١٩٠٧)، والنَّسائيُّ (٣٩٨٤) من طريق أبي إدريس الخَوْلانيّ عن معاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كلُّ ذنبٍ عَسَى الله أن يَغفِرَه، إلّا الرجلَ يموت كافراً، والرجلَ يَقتُل مُؤمِناً مُتعمِّداً»، وقد حَمَلَ جُمهور السَّلَف وجميع أهل السُّنّة ما وَرَدَ من ذلك على التَّغليظ، وصَحَّحوا توبة القاتل كغيره، وقالوا: معنى قوله: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ أي: إن شاء اللهُ أن يُجازيَه، تَمَسُّكاً بقوله تعالى في سورة النِّساء [٤٨] أيضاً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾.

ومن الحُجّة في ذلك حديثُ الإسرائيليّ الذي قتل تسعةً وتسعينَ نفساً، ثمَّ أتى تمامَ المئة فقال له: لا توبةَ لك، فقتَلَه فأكمَلَ به مئةً، ثمَّ جاء آخرَ فقال: ومَن يَحُول بينَك وبينَ التوبة... الحديث، وهو مشهور، وسيأتي في الرِّقاق واضحاً[1]، وإذا ثَبَتَ ذلك لمن قُبِلَ من غير هذه الأُمّة، فمِثلُه لهم أَولى لمَا خَفَّفَ الله عنهم من الأثقال التي كانت على مَن قبلَهم.

٥- باب قوله:

﴿فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾ [الفرقان:٧٧]: هَلَكَةً

٤٧٦٧- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصِ بنِ غِيَاثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا مسلمٌ، عن مسروقٍ، قال: قال عبدُ الله: خمسٌ قد مَضَينَ: الدُّخانُ، والقمرُ، والرُّومُ، والبَطْشةُ، واللِّزامُ ﴿فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾.

قوله: «**باب قوله: ﴿فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾: هَلَكَةً**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾: أي: جزاءً يُلزِمُ كلَّ عامل بما عَمِلَ، وله معنًى آخر: يكون هلاكاً.

قوله: «**حدَّثنا مسلمٌ**» هو أبو الضُّحَى الكوفي، وهو طرف من حديث يأتي الكلام عليه في سورة الروم (٤٧٧٤) إن شاء الله تعالى[2].

---

(١) بل سلف في أحاديث الأنبياء برقم (٣٤٧٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وقد سلف شرحه هناك.

(٢) من قوله: «وهو طرف» إلى هنا سقط من (أ) و(س)، واستدركناه من (ع).

٢٦- سورة الشّعراء

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهد: ﴿تَعۡبَثُونَ﴾ [١٢٨]: تَبنُونَ.

﴿هَضِيمٌ﴾ [١٤٨]: يتفتَّتُ إذا مُسَّ.

«مُسَحَّرِينَ»: مَسْحُورِينَ.

﴿فِي ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ [٢١٩]: المصَلِّينَ.

اللَّيْكةُ والأَيْكةُ [١٧٦]: جمعُ أَيكةٍ، وهي جمعُ الشَّجَرِ.

﴿يَوۡمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ [١٨٩]: إظْلالُ العذابِ إيّاهم.

﴿مَّوۡزُونٖ﴾ [الحجر: ١٩]: معلومٍ.

﴿كَٱلطَّوۡدِ﴾ [٦٣]: كالجبلِ.

وقال غيره: ﴿لَشِرۡذِمَةٞ﴾ [٥٤]: الشِّرذِمةُ: طائفةٌ قليلةٌ.

قال ابنُ عبّاسٍ: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ﴾ [١٢٩]: كأنَّكم.

الرِّيعُ: الأيفاعُ منَ الأرضِ، وجمعُه: رِيَعةٌ وأرياعٌ، واحدُه رِيعةٌ.

﴿مَصَانِعَ﴾ [١٢٩]: كلُّ بناءٍ فهو مَصْنَعَةٌ.

٤٩٧/٨ «فَرِهِينَ» [١٤٩]: مَرِحِينَ، ﴿فَٰرِهِينَ﴾ بمَعْناه، ويقال: فارِهِينَ: حاذِقِينَ.

﴿تَعۡثَوۡاْ﴾ [١٨٣]: أشَدُّ الفَسادِ، وعاثَ يَعِيثُ عَيْثاً.

الجِبِلَّةُ: الخَلْقُ، جُبِلَ: خُلِقَ، ومنه: جُبُلاً وجِبِلاً وجُبْلاً، يعني: الخَلْق، قالَه ابنُ عبّاسٍ.

«سورة الشُّعَراء ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» ثَبَتَت البسملة لأبي ذرٍّ مُؤَخَّرةً.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿تَعۡبَثُونَ﴾: تَبنونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عنه في قوله: ﴿أَتَبۡنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ﴾ قال: بكلِّ فجٍّ ﴿ءَايَةٗ تَعۡبَثُونَ﴾: بُنياناً، وقيل: كانوا يَهتَدونَ في الأسفار بالنُّجومِ، ثمَّ اتَّخذوا أعلاماً في أماكنَ مُرتَفِعةٍ ليَهتَدُوا بها، وكانوا في غُنْيةٍ

عنها بالنُّجومِ، فاتَّخذوا البُنيانَ عَبَثاً.

قوله: «﴿ هَضِيمٌ ﴾: يَتَفَتَّت إذا مُسَّ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: يَتَهَشَّم هَشيماً، وروى ابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٠١) من وجه آخرَ عن مجاهد: الطَّلْعة إذا مَسِستَها تَناثَرَت، ومن طريق عِكْرِمة قال: الهضيم: الرَّطْب اللّيِّن، وقيل: المذنَّب.

قوله: «مُسَحَّرِينَ: مَسْحورينَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥٣و١٨٥]، أي: من المسحورينَ. وقال أبو عُبيدة: كلُّ مَن أكَلَ فهو مُسَحَّر، وذلك أنَّ له سِحراً يَقْري ما أكَلَ فيه. انتهى، والسَّحْر بمُهمَلتَينِ بفتحٍ ثمَّ سكون: الرِّئة. وقال الفَرّاء: المعنى: أنَّك تأكُل الطَّعام والشَّراب وتُسحَر به، فأنتَ بَشَرٌ مِثلُنا لا تَفضُلنا في شيء.

قوله: «﴿فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾: المصلِّينَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ كذلك، والمراد أنَّه كان يرى مَن خَلفَه في الصلاة.

قوله: «اللَّيْكَة والأيكة جمعُ أيكةٍ، وهي جمع الشَّجَر» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: جمعُ شَجَر، وللبعضِ: جماعة الشَّجَر. وقد تقدَّم في قِصّة شُعَيب من أحاديث الأنبياء(١) اللَّفظ الأوَّل مع شرحه، والكلام الأوَّل من قول مجاهد، ومن قوله: جمع أيكة... إلى آخره هو من كلام أبي عُبيدة، ووَقَعَ فيه سَهوٌ، فإنَّ لَيْكة والأيكة بمعنًى واحد عندَ الأكثر، والمسَهَّل الهمزة فقط، وقيل: لَيكة اسم القرية، والأيكة: الغَيْضة، وهي الشَّجَر الملتفّ. وأمَّا قوله: جمع شَجَرٍ، فالصواب أن(٢) يقال: جمعها لَيْكٌ، وهو الشَّجَر الملتفّ.

قوله: «﴿يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ﴾: إظْلال العذابِ إيّاهم» وَصَلَه الفِرْيابيّ، وقد تقدَّم أيضاً في أحاديثِ الأنبياء.

قوله: «﴿ مَّوْزُونٍ ﴾: مَعْلوم» كذا لهم، ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ: قال ابن عبَّاس: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ [الشعراء:١٢٩]، كأنَّكُم، لَيكة: الأيكة، وهي الغَيْضة، مَوزُون: معلوم. فأمَّا

(١) في باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ بين يدي الحديث (٣٤١٢).

(٢) قوله: «فالصواب أن» من (ع) وحدها.

قوله: «لعلَّكم» فوَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق علي[1] بن أبي طلحة عنه به.

وحكى البَغَويُّ في «تفسيره» عن الواحديِّ قال: كلُّ ما في القرآن «لعلَّ» فهو للتَّعليلِ، إلّا هذا الحرف فإنَّه للتَّشبيه، كذا قال، وفي الحَصْر نظرٌ، لأنَّه قد قيل مِثل ذلك في قوله: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الشعراء:٣]، وقد قرأ أُبيُّ بن كعب: «كأنَّكم تَخلُدونَ»، وقرأ ابن مسعود «كَي تَخلُدوا» وكأنَّ المراد أنَّ ذلك بزَعمِهم، لأنَّهم كانوا يَستَوثِقونَ من البناء ظنّاً منهم أنَّها تُحصِنُهم من أمر الله، فكأنَّهم صَنَعوا الحَجَر صَنيعَ مَن يَعتَقِد أنَّه يَخلُد، وأمَّا قوله: «لَيْكة» فتقدَّم بيانه في أحاديث الأنبياء، ووَصَلَه ابن أبي حاتم بهذا اللَّفظ أيضاً.

وأمَّا قوله: ﴿مَّوۡزُونٖ﴾ فمَحَلّه في سورة الحِجْر، ووقعَ ذِكْره هنا غَلَطاً، وكأنَّه انتَقَلَ من بعض مَن نَسَخَ الكتاب من محلّه، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً كذلك، ووَصَلَه الفِرْيابيُّ بالإسناد المذكور عن مجاهد في قوله: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ﴾ قال: بقَدَرٍ مقدور.

قوله: «﴿كَٱلطَّوۡدِ﴾: كالجبلِ» وَقَعَ هذا لأبي ذرٍّ منسوباً إلى ابن عبَّاس، ولغيره منسوباً إلى مجاهد، والأوَّل أظهَر. ووَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وزاد: «على نَشَزٍ من الأرض» ووَصَلَه الفِرْيابيّ من طريق مجاهد.

قوله: «وقال غيره: ﴿لَشِرۡذِمَةٞ﴾: الشِّرْذِمة: طائفةٌ قليلة» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره ذِكْر ذلك فيما نُسِبَ إلى مجاهد، والأوَّل أَولى، وهو تفسير أبي عُبيدة قال في قوله تعالى:/ ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ﴾ أي: طائفة قليلة، وذهب إلى القوم فقال: قليلونَ، والذي أورَدَه الفِرْيابيُّ وغيره عن مجاهد في هذا أنَّه قال في قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ﴾ قال: هم يومئذٍ ستُّ مئة ألف، ولا يُحصَى عَدَدُ أصحاب فِرعَون، وروى عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن قَتادة قال: ذُكِرَ لنا أنَّ بني إسرائيل الذينَ قَطَعَ بهم موسى البحرَ كانوا ستَّ مئة ألف مُقاتلٍ بني عشرينَ سنةً فصاعِداً، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي[2] إسحاق، عن أبي عُبيدة، عن

٤٩٨/٨

---

(١) قوله: «ابن أبي حاتم من طريق علي» سقط من (س)، والأثر عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٩/ ٢٧٩٥.

(٢) تحرف في (س) في الموضعين إلى: ابن. وأبو إسحاق هو السَّبيعي.

ابن مسعود قال: كانوا ستَّ مئة ألف وسبعينَ ألفاً. ومن طريق أبي إسحاق عن عَمْرو بن ميمون مِثله.

قوله: «**الرِّيع: الأيفاعُ من الأرض، وجمعه رِيَعة وأرياع، واحده رِيعة**» كذا فيه، ورِيعة الأوَّل بفتح التَّحتانيَّة والثَّاني بسكونها، وعندَ جماعة من المفسِّرينَ: رِيعٌ واحد، جمعه: أرياع ورَيَعة بالتَّحريكِ، ورِيعٌ أيضاً واحده: رِيعَة بالسُّكون كعِهْنٍ وعِهْنة. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ﴾ [الشعراء:١٢٨] الرِّيع: الارتفاع من الأرض، والجمع: أرياع ورِيَعة، والرِّيعة واحدة أرياع. وقال عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن قَتَادة في قوله تعالى: ﴿بِكُلِّ رِيعٍ﴾ أي: بكلِّ طريقٍ.

قوله: «**﴿مَصَانِعَ﴾: كلُّ بناء فهو مَصْنَعة**» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: بفتح النُّون وبضمِّها. وقال عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن قَتَادة: المصانع: القُصور والحُصون، وقال عبد الرَّزّاق: المصانع عندَنا بلغة اليمن: القُصور العاديَّة. وقال سفيان: ما يُتَّخَذ فيه الماء. ولابنِ أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: المصانع: القُصور المشَيَّدة، ومن وجه آخر قال: المصانع: بُروج الحَمَام.

قوله: «**فَرِهِينَ[1]: مَرِحينَ**» كذا لهم، ولأبي ذرٍّ: «فَرِحينَ» بحاءٍ مُهمَلة، والأوَّل أصحّ، وصَوَّبَه بعضهم لقُرب مَخرَج الحاء من الهاء، وليس بشيءٍ. قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿بُيُوتًا فَرِهِينَ﴾ أي: مَرِحينَ. وله تفسير آخر في الذي بعدَه، وسيأتي تفسير الفَرِحينَ بالمرِحينَ في سورة القَصَص[2].

قوله: «**﴿فَرِهِينَ﴾ بمَعْناه، ويقال: فارِهِينَ: حاذِقِينَ**» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً، وأنشَدَ على المعنى الأوَّل:

لا أستَكينُ إذا ما أزْمةٌ أزَمَتْ	ولن تَراني بخيرٍ فارِهَ اللَّيتِ

---

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع، وقرأ بقية السبعة «فارِهِينَ» بألف. «السبعة» ص٤٧٢.

(٢) بإثر الحديث رقم (٤٧٧٢).

واللِّيت بكسر اللّام بعدَها تحتانيَّة ساكنة ثمَّ مُثنّاة: العُنُق. وروى عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن قَتَادة والكَلْبيّ في قوله: «فَرِهينَ» قال: مُعجَبين بصَنيعِكُم. ولابنِ أبي حاتم من طريق سعيد، عن قَتَادة قال: آمِنينَ. ومن طريق مجاهد قال: شَرِهينَ. ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح وعبد الله[1] بن شَدّاد، قال أحدهما: حاذِقينَ، وقال الآخر: جَبّارينَ.

قوله: «﴿تَعْثَوْا﴾: هو أشَدّ الفساد، وعاثَ يَعِيثُ عَيْثاً» مُراده أنَّ اللَّفظَينِ بمعنًى واحد، ولم يُرِدْ أنَّ «تعثَوْا» مُشتَقّ من العَيْث، وقد قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ هو من: عَثِيتَ تَعْثَى، وهو أشدّ مُبالَغة من: عَثَيتَ تَعِيث. وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قَتَادة ﴿وَلَا تَعْثَوْا﴾ أي: لا تَسِيروا ﴿فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

قوله: «الجِبِلَّةُ: الخَلْق، جُبِلَ: خُلِقَ، ومنه جُبُلاً وجِبِلاً وجُبْلاً، يعني الخلقَ، قاله ابن عبَّاس» كذا لأبي ذرٍّ، وليس عندَ غيره: «قال ابن عبَّاس» وهو أَولى، فإنَّ هذا كلّه كلام أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٨٤] أي: الخَلق، هو من: جُبِلَ على كذا، أي: خُلِقَ[2]، وفي القرآن ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا﴾ [يس:٦٢] مُثقَّل وغير مُثقَّل ومعناه: الخَلْق. انتهى، وقوله: «مُثقَّل وغير مُثقَّل» لم يُبيِّن كيفيَّتَها، وفيها قراءات: ففي المشهور بكسرتَينِ وتشديد اللّام لنافعٍ وعاصم، وبضمّةٍ ثمَّ سكون لأبي عَمْرو وابن عامر، وبكسرتَينِ واللّام خفيفة للأعمَشِ، وبضمَّتَينِ واللّام خفيفة للباقينَ، وفي الشَّواذّ بضمَّتَينِ ثمَّ تشديد، وبكسرةٍ ثمَّ سكون، وبكسرةٍ ثمَّ فتحة مُخفَّفة، وفيها قراءات أُخرى.

وأخرج ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال في قوله: ﴿وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾ قال: خَلْق الأوَّلينَ، ومن/ طريق مجاهد قال: ﴿وَالْجِبِلَّةَ﴾: الخَلْق، ولابنِ أبي حاتم من طريق ابن أبي عمر عن سفيان مِثلُ قول ابن عبَّاس، ثمَّ قرأ: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾. ٨/٤٩٩

---

(١) في (س): عن أبي صالح عن عبد الله، وهو خطأ، والتصويب من (ع) و«تفسير ابن أبي حاتم» ٩/ ٢٨٠٢، وكانت على الصواب في (أ) ثم غُيرت الواو إلى: عن.

(٢) تحرف في (س) إلى: تخلق.

١ - بابٌ ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء:٨٧]

٤٧٦٨- وقال إبراهيمُ بنُ طَهْمانَ: عن ابنِ أبي ذِئْبٍ، عن سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المقبُريِّ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ إبراهيمَ عليه الصلاةُ والسَّلامُ رأى أباه يومَ القيامةِ عليه الغَبَرةُ والقَتَرةُ».

والغَبَرةُ: هي القَتَرة.

٤٧٦٩- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثنا أخي، عن ابنِ أبي ذِئْبٍ، عن سعيدٍ المقبُريِّ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يَلْقَى إبراهيمُ أباه، فيقول: يا رَبِّ، إنَّكَ وَعَدْتَني أن لا تُخزِني يومَ يُبعَثونَ، فيقول الله: إنّي حَرَّمْتُ الجنَّةَ على الكافِرينَ».

قوله: «باب ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال إبراهيم بن طَهْمانَ...» إلى آخره، وَصَلَه النَّسائيُّ (ك١١٣١١) عن أحمد بن حفص بن عبد الله، عن أبيه، عن إبراهيم بن طَهْمانَ، وساقَ الحديثَ بتمامه.

قوله: «عن سعيد المَقبُريِّ، عن أبي هريرة» كذا قال ابن أبي أُوَيس، وأورَدَ البخاريّ هذه الطَّريق مُعتَمِداً عليها، وأشارَ إلى الطَّريق الأُخرى التي زِيدَ فيها بينَ سعيد وأبي هريرة رجلٌ فذكرها مُعلَّقة، وسعيد قد سمعَ من أبي هريرة وسمعَ من أبيه عن أبي هريرة، فلعلَّ هذا ممَّا سمعَه من أبيه عن أبي هريرة، ثمَّ سمعَه من أبي هريرة، أو سمعَه من أبي هريرة مختصراً ومن أبيه عنه تامّاً، أو سمعَه من أبي هريرة ثمَّ ثَبَّتَه فيه أبوه، وكلّ ذلك لا يَقدَح في صِحّة الحديث، وقد وُجِدَ للحديثِ أصلٌ عن أبي هريرة من وجه آخر، أخرجه البزّار[1] والحاكم (٤/ ٥٨٩) من طريق حمَّاد بن سَلَمةَ، عن أيوب، عن ابن سِيرِين، عن أبي هريرة، وشاهده عندَهما أيضاً من حديث أبي سعيد[2].

قوله: «إنَّ إبراهيم يَرَى أباه يومَ القيامة وعليه الغَبَرة والقَتَرة. والغَبَرة: هي القَتَرة» كذا أورَدَه

---

(١) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٩٧).

(٢) هو عند البزار (٩٤- كشف الأستار)، والحاكم ٤/ ٥٨٧-٥٨٨.

مختصراً، ولفظ النَّسائيِّ (ك١١٣١١): «وعليه الغَبَرة والقَتَرة، فقال له: قد نَهَيتُك عن هذا فعَصَيتَني، قال: لكن لا أعصيك اليومَ» الحديث، فعُرِفَ من هذا أنَّ قوله: «والغَبَرة هي القَتَرة» من كلام المصنِّف، وأخَذَه من كلام أبي عُبيدة، فإنَّه قال في تفسير سورة يونس [٢٦]: ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ القَتَر: الغُبار، وأنشَدَ لذلك شاهدَينِ. قال ابن التِّين: وعلى هذا فقوله في سورة عَبَس [٤١]: ﴿غَبَرَةٌ ۝٤٠ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ تأكيدٌ لفظيّ، كأنَّه قال: غَبَرة فوقَها غَبَرة.

وقال غير هؤلاءِ: القَتَرة: ما يَغشَى الوجهَ من الكَرْب، والغَبَرة: ما يَعلُوه من الغُبار، وأحدهما حِسِّيّ والآخر مَعنَويّ. وقيل: القَتَرة: شِدّة الغَبَرة بحيثُ يَسوَدُّ الوجه. وقيل: القَتَرة: سواد الدُّخان، فاستُعيرَ هنا.

قوله: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أُوَيس، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد.

قوله في الطَّريق الموصولة: «يَلقَى إبراهيمُ أباه فيقول: يا رَبِّ، إنَّك وَعَدْتني أن لا تُخزِني يومَ يُبعَثونَ، فيقول الله: إنِّي حَرَّمتُ الجنَّةَ على الكافرينَ» هكذا أورَدَه هنا مختصراً، وساقَه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء (٣٣٥٠) تامّاً.

قوله: «يَلْقَى إبراهيمُ أباه آزَرَ»[1] هذا موافق لظاهرِ القرآن في تسمية والد إبراهيم، وقد سَبَقَت نِسبتَه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء. وحكى الطَّبَريُّ من طريق ضعيفة عن مجاهد: أنَّ آزَرَ اسم الصَّنَم، وهو شاذٌّ.

٨/٥٠٠ **قوله: «وعلى وجه آزَرَ قَتَرة وغَبَرة»** هذا موافق لظاهرِ القرآن/ ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ۝٤٠ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ أي: يَغشاها قَتَرة، فالذي يَظهَر أنَّ الغَبَرة: الغُبار من التُّراب، والقَتَرة: السَّواد الكائن عن الكآبة.

قوله: «فيقول له إبراهيم: ألم أقُل لك: لا تَعْصِني؟ فيقول أبوه: فاليومَ لا أَعصِيك»[2] في

---

(١) لم يرد في هذا الموضع في روايات «الصحيح» المعتمدة في اليونينية تسمية والد إبراهيم، وإنما وقع ذلك في أحاديث الأنبياء برقم (٣٣٥٠).

(٢) هذه العبارة وعبارتان تاليتان أيضاً مما وقع في رواية أحاديث الأنبياء، ولم ترد في هذا الموضع من «الصحيح».

رواية إبراهيم بن طَهْمانَ[١]: «فقال له: قد نَهَيتُك عن هذا فعَصَيتني، قال: لكنّي لا أعصيك واحدةً».

قوله: «**فيقول إبراهيم: يا رَبِّ، إنَّك وعَدْتني أن لا تُخزِني يومَ يُبعَثونَ، فأيُّ خِزْيٍ أخزَى من أبي الأبعَدِ**» وَصَفَ نفسه بالأبعَدِ على طريق الفَرْض إذا لم تُقبَل شفاعتُه في أبيه، وقيل: الأبعَد صفة أبيه، أي: أنَّه شديد البُعْد من رحمة الله، لأنَّ الفاسق بعيد منها فالكافر أبعَد، وقيل: الأبعَدُ بمعنى البعيد والمراد: الهالك، ويُؤيِّد الأوَّل أنَّ في رواية إبراهيم بن طَهْمانَ: «وإن أخزَيتَ أبي فقد أخزَيتَ الأبعَد»، وفي رواية أيوب: «يَلقَى رجلٌ أباه يومَ القيامة فيقول له: أيُّ ابنٍ كنت لك؟ فيقول: خيرَ ابن، فيقول: هل أنتَ مُطِيعي اليومَ؟ فيقول: نعم، فيقول: خُذ بإزرتي. فيأخُذ بإزرته. ثمَّ يَنطَلِق حتَّى يأتيَ رَبّه وهو يَعرِض الخلقَ، فيقول الله: يا عبدي، ادخُلْ من أيِّ أبواب الجنَّة شئتَ، فيقول: أي رَبِّ، أبي معي، فإنَّك وَعَدْتني أن لا تُخزِني».

قوله: «**فيقول الله: إنِّي حَرَّمْت الجنَّة على الكافرينَ**» في حديث أبي سعيد: «فيُنادَى: إنَّ الجنَّة لا يَدخُلُها مُشرِك».

قوله: «**ثمَّ يقال: يا إبراهيم، ما تحتَ رِجْلَيك؟ انظُر، فيَنظُر فإذا هو بذِيخٍ مُتَلَطِّخ، فيُؤْخَذ بقوائمِه فيُلْقَى في النار**» في رواية إبراهيم بن طَهْمانَ: «فيُؤخَذ منه فيقول: يا إبراهيم، أين أبوك؟ قال: أنتَ أخذته منِّي، قال: انظُر أسفَلَ، فيَنظُر فإذا ذِيخٌ يَتَمرَّغُ في نَتْنِه»، وفي رواية أيوب: «فيَمسَخ اللهُ أباه ضَبُعاً، فيأخُذ بأنفِه، فيقول: يا عبدي أبوك هو؟ فيقول: لا وعِزَّتِك»، وفي حديث أبي سعيد: «فيُحَوَّل في صورة قبيحة وريح مُنتِنة في صورة ضِبْعانٍ»، زاد ابن المنذِر من هذا الوجه: «فإذا رآه كذلك تبرَّأ منه قال: لستَ أبي».

والذِّيخ، بكسر الذّال المعجَمة بعدَها تحتانيَّة ساكنة ثمَّ خاء مُعجَمة: ذكرُ الضِّباع، وقيل: لا يقال له: ذيخ، إلّا إذا كان كثير الشَّعر، والضِّبْعان لغة في الضَّبُع.

---

(١) عند النسائي في «الكبرى» (١١٣١١).

وقوله: «مُتَلَطِّخ» قال بعض الشُّرّاح: أي: في رَجِيع أو دم أو طين. وقد عَيَّنَت الرِّواية الأُخرى المراد، وأنَّه الاحتمال الأوَّل حيثُ قال: «فيَتمرَّغ في نَتْنه».

قيل: الحكمة في مَسخِه لتَنفِرَ نفس إبراهيم منه، ولئلَّا يَبقَى في النار على صورته فيكون فيه غَضَاضةٌ على إبراهيم. وقيل: الحكمة في مَسخِه ضَبُعاً أنَّ الضَّبُع من أحمق الحيوان، وآزَرُ كان من أحمق البشر، لأنَّه بعدَ أن ظَهَرَ له من ولده من الآيات البيِّنات، أصَرَّ على الكفر حتَّى ماتَ. واقتصَرَ في مَسخِه على هذا الحيوان لأنَّه وَسَطٌ في التَّشويه بالنِّسبة إلى ما دونه كالكلب والخِنزير، وإلى ما فوقَه كالأسَدِ مثلاً، ولأنَّ إبراهيم بالَغَ في الخُضوع له وخَفْض الجناح، فأبَى واستَكبَرَ وأصَرَّ على الكفر، فعُومِلَ بصفة الذُّلّ يومَ القيامة، ولأنَّ للضَّبُع عِوَجاً، فأُشيرَ إلى أنَّ آزرَ لم يَستَقِمْ فيُؤمِن، بل استَمرَّ على عِوَجه في الدِّين.

وقد استَشكَلَ الإسماعيليّ هذا الحديث من أصله، وطَعَنَ في صِحَّته، فقال بعدَ أن أخرجه: هذا خبر في صِحَّته نظرٌ، من جهة أنَّ إبراهيم عَلِمَ أنَّ الله لا يُخلِف الميعاد، فكيف يجعل ما صارَ لأبيه خِزياً معَ علمِه بذلك؟ وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهرِ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[التوبة:١١٤]، انتهى.

والجواب عن ذلك: أنَّ أهل التَّفسير اختلفوا في الوقت الذي تَبرَّأ فيه إبراهيمُ من أبيه، فقيل: كان ذلك في الحياة الدُّنيا لمَّا ماتَ آزرُ مُشرِكاً، وهذا أخرجه الطَّبَريُّ (١١/ ٤٥) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس، وإسناده صحيح، وفي رواية: فلمَّا ماتَ لم يَستَغفِرْ له، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس نحوه، قال: استَغفَرَ له ما كان حَيّاً فلمَّا ماتَ أمسَكَ، وأورَدَه أيضاً من طريق مجاهد وقَتَادة وعَمْرو ابن دينار نحو ذلك. وقيل: إنَّما/ تَبرَّأَ منه يومَ القيامة لمَّا يَئِسَ منه حينَ مُسِخَ، على ما صُرِّحَ به في رواية ابن المنذِر التي أشرت إليها، وهذا الذي أخرجه الطَّبَريُّ أيضاً من طريق عبد المِلك بن أبي سليمان: سمعت سعيد بن جُبَير يقول: إنَّ إبراهيم يقول يومَ القيامة: رَبِّ

٨/ ٥٠١

والدي، رَبِّ والدي، فإذا كان الثّالثة أُخِذَ بيَدِه، فيَلتَفِت إليه وهو ضِبْعانٌ فيَتبرَّأ منه، ومن طريق عُبيد بن عُمَير قال: يقول إبراهيم لأبيه: إنّي كنت آمرُك في الدُّنيا وتَعصيني، ولستُ تاركَك اليومَ، فخُذْ بحَقْوي، فيأخُذ بضَبْعَيه فيُمسَخ ضَبُعاً، فإذا رآه إبراهيم مُسِخَ تَبرَّأ منه.

ويُمكِن الجمعُ بينَ القولَين بأنّه تَبرَّأ منه لمَّا ماتَ مُشرِكاً فتَرَكَ الاستغفار له، لكن لمَّا رآه يومَ القيامة أدرَكَته الرَّأفةُ والرِّقّة فسألَ فيه، فلمَّا رآه مُسِخَ يَئِسَ منه حينئذٍ فتَبرَّأ منه تَبرُّءاً أبديّاً، وقيل: إنَّ إبراهيم لم يَتيقَّن موته على الكفر بجوازِ أن يكون آمَنَ في نفسه ولم يَطَّلِعْ إبراهيم على ذلك، وتكون تَبرِئَته منه حينئذٍ بعدَ الحال التي وَقَعَت في هذا الحديث.

قال الكِرْمانيُّ: فإن قلت: إذا أدخَلَ الله أباه النارَ فقد أخزاه، لقوله: ﴿إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢]، وخِزيُ الوالد خِزيُ الولد، فيَلزَم الخُلْف في الوَعد، وهو مُحال، ولو لم يَدخُل النارَ لَزِمَ الخُلفُ في الوعيد، وهو المراد بقوله: «إنَّ الله حَرَّمَ الجنَّة على الكافرينَ»، والجواب: أنَّه إذا مُسِخَ في صورة ضَبُعٍ وأُلقيَ في النار، لم تبقَ الصّورة التي هي سببُ الخِزْي، فهو عَمَلٌ بالوَعدِ والوعيد. وجواب آخر: وهو أنَّ الوعد كان مشروطاً بالإيمان، وإنَّما استغفَرَ له وفاءً بما وَعَدَه، فلمَّا تَبيَّن له أنَّه عدوٌّ لله تَبرَّأ منه. قلت: وما قَدَّمتُه يُؤَدّي المعنى المراد معَ السَّلامة ممَّا في اللَّفظ من الشَّناعة، والله أعلم.

٢- بابٌ

﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ۝٢١٤ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ﴾: أَلِنْ جانبَك

٤٧٧٠- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، قال: حدَّثني عَمْرو بنُ مُرّةَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: لمَّا نزلَت: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ صَعِدَ النبيُّ ﷺ على الصَّفا، فجَعَلَ ينادي: «يا بني فِهْرٍ، يا بني عَدِيٍّ» لِبُطونِ قُرَيشٍ، حتَّى اجتَمَعوا، فجَعَلَ الرجلُ إذا لم يستطِعْ أن يَخرُجَ أرسَلَ رسولاً، ليَنظُرَ ما هو، فجاءَ أبو لهبٍ وقُريشٌ، فقال: «أرأيتكم لو أخبَرْتُكم أنَّ خيلاً بالوادي تريدُ أن تُغِيرَ عليكم، أكنتُم مُصَدِّقِيَّ؟» قالوا: نعم، ما جَرَّبْنا عليكَ إلَّا صِدْقاً، قال: «فإنِّي نَذِيرٌ لكم بينَ يَدَيْ عذابٍ

شديدٍ» فقال أبو لهبٍ: تبّاً لكَ سائرَ اليومِ! ألِهذا جمَعْتَنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾.

٨/٥٠٢ قوله: «باب ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾: أَلِنْ جانبَك» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: وكلامك.

قوله: «عن ابن عبَّاس قال: لمَّا نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾» هذا من مَراسيلِ الصَّحابة، وبذلك جَزَمَ الإسماعيليّ، لأنَّ أبا هريرة إنَّما أسلَمَ بالمدينة، وهذه القِصّة وَقَعَت بمكَّةَ، وابن عبَّاس كان حينئذٍ إمّا لم يولد، وإمّا طِفلاً، ويُؤيِّد الثّاني نِداءُ فاطمة فإنَّه يُشعِر بأنَّها كانت حينئذٍ بحيثُ تُخاطَب بالأحكام، وقد قَدَّمتُ في «باب مَن انتَسَبَ إلى آبائه» في أوائل السِّيرة النبويَّة (٣٥٢٥) احتمال أن تكون هذه القِصّة وَقَعَت مرَّتَينِ، لكنَّ الأصل عَدَم تَكرار النُّزول، وقد صُرِّح في هذه الرِّواية بأنَّ ذلك وَقَعَ حينَ نزلت. نعم، وَقَعَ عندَ الطبرانيِّ (٧٨٩٠) من حديث أبي أُمامةَ قال: لمَّا نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾ جَمَعَ رسول الله ﷺ بني هاشم ونساءَه وأهله فقال: «يا بني هاشم، اشتَروا أنفُسَكم من النار، واسعَوا في فِكَاك رِقابكم، يا عائشة بنت أبي بكر، يا حفصة بنت عمر، يا أمّ سَلَمَة» فذكر حديثاً طويلاً، فهذا إن ثَبَتَ دَلَّ على تعدُّد القِصّة[1]، لأنَّ القِصّة الأولى وَقَعَت بمكَّةَ لتصريحِه في حديث الباب أنَّه صَعِدَ الصَّفَا، ولم تكن عائشة وحفصة وأُمّ سَلَمةَ عندَه ومن أزواجه إلّا بالمدينة، فيجوز أن تكون مُتأخِّرةً عن الأولى فيُمكِن أن يَحضُرَها أبو هريرة وابن عبَّاس أيضاً، ويُحمَل قوله: «لمَّا نزلت جَمَعَ» أي: بعدَ ذلك، لا أنَّ الجمع وَقَعَ على الفَوْر، ولعلَّه كان نزلَ أوّلاً ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ فجَمَعَ قُريشاً فعَمَّ ثمَّ خَصَّ كما سيأتي، ثمَّ نزلَ ثانياً: «ورَهطَك منهم المخلَصِينَ» فخَصَّ بذلك بني هاشم ونساءَه، والله أعلم.

وفي هذه الزِّيادة تَعقُّب على النَّوويّ حيثُ قال في «شرح مسلم»: إنَّ البخاريّ لم يُخرِّجها؛ أعني «ورَهطَك منهم المخلَصينَ»، اعتماداً على ما في هذه السّورة، وأغفَلَ كَوْنَها

---

(١) لكن لم يثبت، ففي إسناده علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ ضعيف كثير المناكير، فلا يُحتَجُّ بروايته هذه والتغبير بها على الرواية الصحيحة.

موجودة عندَ البخاريّ في سورة تَبَّتْ (٤٩٧١).

قوله: «لمَّا نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾» زاد في تفسير «تَبَّت» من رواية أبي أُسامة عن الأعمَش بهذا السَّنَد (٤٧٧١): «ورَهطَك منهم المخلَصينَ»، وهذه الزّيادة وَصَلَها الطَّبَريُّ (١٩/ ١٢٠) من وجه آخر عن عَمْرو بن مُرّة أنَّه كان يقرؤها كذلك، قال القُرطُبيّ: لعلَّ هذه الزّيادةَ كانت قرآناً فنُسِخَت تِلاوَتها؛ ثمَّ استَشكَلَ ذلك بأنَّ المراد إنذار الكفَّار، والمخلَص صفة المؤمن، والجواب عن ذلك: أنَّه لا يَمتَنِعُ عَطفُ الخاصّ على العامّ، فقوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾ عامٌّ فيمَن آمَنَ منهم ومَن لم يُؤمِن، ثمَّ عَطَفَ عليه الرَّهطَ المخلَصِينَ تنويهاً بهم وتأكيداً.

واستَدَلَّ بعضُ المالكيَّة بقوله في هذا الحديث: «يا فاطمة بنت محمَّد، سَلِيني من مالي ما شئتِ، لا أُغني عنكِ من الله شيئاً» أنَّ النّيابة لا تَدخُل في أعمال البِرّ، إذ لو جازَ ذلك لكان يَحتمِلُ عنها ﷺ بما يُخلِّصها، فإذا كان عَمَلُه لا يقع نيابةً عن ابنتِه، فغيره أولى بالمنعِ. وتُعقِّبَ بأنَّ هذا كان قبلَ أن يُعلِمَه الله تعالى بأنَّه يَشفَع فيمَن أراد وتُقبَل شفاعته، حتَّى يُدخِلَ قوماً الجنَّة بغير حِساب، ويَرفَع دَرَجاتِ قوم آخرينَ، ويُخرِج من النار مَن دَخَلَها بذُنوبه، أو كان المقامُ مقامَ التَّخويف والتَّحذير، أو أنَّه أراد المبالَغة في الحَضّ على العمل، أو يكون في قوله: «لا أُغني شيئاً» إضمار: إلّا إن أذِنَ الله لي بالشَّفاعة.

قوله: «فجَعَلَ ينادي: يا بني فِهْر، يا بني عَديّ؛ لبُطونِ قُرَيش» في حديث أبي هريرة قال: «يا مَعشَر قُرَيش، أو كلمةً نحوها»، ووَقَعَ عندَ البَلاذُريّ من وجه آخر عن ابن عبَّاس أبيَنَ من هذا ولفظه: «فقال: يا بني فِهْر، فاجتَمَعوا، ثمَّ قال: يا بني غالب، فرَجَعَ بنو مُحارِب والحارث ابني فِهْر، فقال: يا بني لُؤَيّ، فرَجَعَ بنو الأدرَم بن غالب، فقال: يا آلَ كعب، فرَجَعَ بنو عَديّ وسَهْم وجُمَح، فقال: يا آلَ كِلاب، فرَجَعَ بنو مخزوم وتَيْم، فقال: يا آلَ قُصَيّ، فرَجَعَ بنو زُهرة، فقال: يا آلَ عبد مَنافٍ، فرَجَعَ بنو عبد الدَّار وعبد العُزَّى، فقال له أبو لهب: هؤلاءِ بنو عبد/ مَنافٍ عندَكَ»، وعندَ الواقديِّ أنَّه قَصَرَ الدَّعوةَ على بني هاشم ٨/ ٥٠٣

والمطَّلِب، وهم يومئذٍ خمسة وأربعونَ رجلاً، وفي حديث عليّ عندَ ابن إسحاق والطَّبَريِّ (١٩/ ١٢١) والبيهقيِّ في «الدَّلائل» (٢/ ١٧٩-١٨٠) أنَّهم كانوا حينئذٍ أربعين يزيدونَ رجلاً أو يَنقُصونَ وفيهم عُمومَتُه: أبو طالب وحمزة والعبَّاس وأبو لهب، ولابنِ أبي حاتم من وجه آخر عنه: أنَّهم يومئذٍ أربعونَ غيرَ رجلٍ أو أربعونَ ورجل. وفي حديث عليّ من الزِّيادة: أنَّه صَنَعَ لهم شاة على ثَريد وقَعْبِ لبن، وأنَّ الجميع أكَلوا من ذلك وشَرِبوا وفَضَلَت فَضْلَةٌ، وقد كان الواحد منهم يأتي على جميع ذلك.

قوله: «أرأيتُكم لو أخبَرْتُكُم...» إلى آخره، أراد بذلك تقريرَهم بأنَّهم يعلمونَ صِدقَه إذا أخبر عن الأمر الغائب. ووَقَعَ في حديث عليّ: «ما أعلمُ شاباً من العرب جاء قومَه بأفضلَ ممَّا جِئتُكم به، إنّي قد جِئتُكم بخير الدُّنيا والآخرة».

قوله: «كنتُم مُصَدِّقيَّ» بتشديد التَّحتانيَّة.

قوله: «قال: فإنِّي نَذيرٌ لكم» أي: مُنذِر. ووَقَعَ في حديث قَبيصة بن مُخارِق[1] وزُهَير بن عَمْرو عندَ مسلم (٢٠٧) وأحمد (٢٠٦٠٥): فجَعَلَ ينادي: «إنَّما أنا نَذير، وإنَّما مَثَلي ومَثَلكم كرجلٍ رأى العدوَّ فجَعَلَ يَهتِف: يا صَبَاحاه» يعني: يُنذِر قومه، وفي رواية موسى بن وَرْدان عن أبي هريرة عندَ أحمد قال: «أنا النَّذير، والساعةُ الموعِدُ»[2]، وعندَ الطَّبَريِّ (١٩/ ١١٩) من مُرسَل قَسامة بن زُهَير قال: بَلَغَني أنَّه ﷺ وَضَعَ أصابعه في أُذُنه ورَفَعَ صوته وقال: «يا صَبَاحاه»، ووَصَلَه مرَّة أُخرى عن قَسامة عن أبي موسى الأشعَريّ، وأخرجه التِّرمِذيّ (٣١٨٦) موصولاً أيضاً.

قوله: «فنزَلت ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾» في رواية أبي أُسامة (٤٩٧١): «تَبَّت يَدَا أبي لهبٍ وقد تَبَّ»، وزاد: هكذا قرأَها الأعمَشُ يومئذٍ. انتهى، وليست هذه القراءة فيما نَقَلَ

---

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: محارب.

(٢) لم نقف عليه في «مسند أحمد»، ولم يذكره الحافظ نفسه في كتابه «أطراف المسند»، وهو عند أبي يعلى (٦١٤٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ٢٨٥ و٤/ ٣٨٧ من طريق موسى بن وردان، والطبراني في «الأوسط» (٨٦) من طريق سعيد بن المسيب، كلاهما عن أبي هريرة.

الفَرّاء عن الأعمَش، فالذي يَظهَر أنَّه قرأها حاكياً لا قارئاً، ويُؤيِّده قوله في هذا السِّياق: «يومئذٍ» فإنَّه يُشعِر بأنَّه كان لا يَستَمِرّ على قراءتها كذلك، والمحفوظ أنَّها قراءة ابن مسعود وحدَه.

٤٧٧١ - حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني سعيدُ بنُ المسيّب وأبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، أنَّ أبا هريرةَ قال: قامَ رسولُ الله ﷺ حينَ أنزَلَ الله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ قال: «يا مَعشَرَ قُريشٍ - أو كلمةً نحوَها - اشتَرُوا أنفُسَكم، لا أُغْني عنكم منَ الله شيئاً، يا بني عبدِ مَنافٍ، لا أُغْني عنكم منَ الله شيئاً، يا عبَّاسُ بنَ عبدِ المطَّلِبِ، لا أُغْني عنكَ منَ الله شيئاً، ويا صَفِيَّةُ عَمّةَ رسولِ الله، لا أُغْني عنكِ منَ الله شيئاً، ويا فاطمةُ بنتَ محمَّدٍ ﷺ، سَلِيني ما شئتِ مِن مالي، لا أُغْني عنكِ منَ الله شيئاً».

تابَعَه أصبَغُ، عن ابنِ وَهْب، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ.

قوله في حديث أبي هريرة: «اشتَرُوا أنفُسَكم من الله» أي: باعتبار تَخليصها من العذاب[1]، كأنَّه قال: أَسلِموا تَسلَموا من العذاب، فكان ذلك كالشِّراءِ، كأنَّهم جَعَلوا الطاعة ثمنَ النَّجاة. وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة:١١١] فهناكَ المؤمنُ بائعٌ باعتبار تحصيل الثَّواب والثَّمنُ الجنَّة، وفيه إشارة إلى أنَّ النُّفوس كلَّها مِلكٌ لله تعالى، وأنَّ مَن أطاعَه حَقّ طاعَته في امتِثال أوامره واجتِناب نَواهِيه، وَفَّى ما عليه من الثَّمَن، وبالله التوفيق.

قوله: «يا بني عبد مَنافٍ، اشتَرُوا أنفُسَكم من الله، يا عبَّاس» إلى آخره، في رواية موسى ابن طلحة عن أبي هريرة عندَ مسلم (٢٠٤) وأحمد (٨٧٢٦): دَعا رسول الله ﷺ قريشاً فعَمَّ وخَصَّ فقال: «يا مَعشَرَ قُرَيش، أنقِذوا أنفُسَكم من النار، يا مَعشَر بني كعب كذلك، يا مَعشَرَ بني هاشم كذلك، يا مَعشَرَ بني عبد المطَّلِب كذلك» الحديث.

قوله: «يا صَفيَّةُ عَمّةَ رسول الله ﷺ» بنصب «عَمّة» ويجوز في صَفيَّة الرَّفعُ والنَّصب، وكذا القول في قوله: «يا فاطمةُ بنتَ محمَّد».

---

(١) في (س): من النار.

قوله: «تابَعَه أصبَغُ عن ابن وَهْب» إلى آخره، سَبَقَ التَّنبيه عليه في الوَصَايا (٢٧٥٣).

وفي الحديث: أنَّ الأقرَب للرجلِ مَن كان يجمعه هو وجَدٌّ أعلى، وكلّ مَن اجتَمَعَ معه في جَدّ دونَ ذلك كان أقرَب إليه، وقد تقدَّم البحث في المراد بالأقرَبين والأقارب في الوصايا (٢٧٥٢)، والسِّرّ في الأمر بإنذار الأقرَبين أوَّلاً أنَّ الحُجّة إذا قامَت عليهم تَعَدَّت إلى غيرهم، وإلّا فكانوا عِلّةً للأبعَدِينَ في الامتِناع، وأن لا يأخُذَه ما يأخُذ القريبَ للقريب من العَطْف والرَّأفة، فيُحابِيَهم في الدَّعوة والتَّخويف، فلذلك نَصَّ له على إنذارهم.

وفيه جواز تكنيةِ الكافر، وفيه خِلَاف بينَ العلماء، كذا قيلَ، وفي إطلاقه نظرٌ، لأنَّ الذي مَنَعَ من ذلك إنَّما مَنَعَ منه حيثُ يكون السّياق يُشعِر بتعظيمِه، بخِلَاف ما إذا كان ذلك لشُهرَتِه بها دونَ غيرها كما في هذا، أو للإشارة إلى ما يَؤُول أمرُه إليه من لهب جَهَنَّم. ويحتمل أن يكون تَرَكَ ذِكْره باسمِه لقُبحِ اسمه، لأنَّ اسمه كان عبد العُزَّى، ويُمكِن جواب آخر: وهو أنَّ التَّكنية لا تَدُلّ بمُجرَّدِها/ على التَّعظيم، بل قد يكون الاسم أشرَفَ من الكُنية، ولهذا ذكر اللهُ الأنبياءَ بأسمائهم دونَ كُناهم. ٨/٥٠٤

٢٧- سورة النَّمل

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الخَبْءُ: ما خَبَأْتَ.

﴿لَّا قِبَلَ﴾ [٣٧]: لا طاقةَ.

﴿الصَّرْحُ﴾ [٤٤]: كلُّ مِلَاطٍ اتُّخِذَ منَ القواريرِ، والصَّرْحُ: القَصْرُ، وجماعتُه: صُروحٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾ [٢٣]: سَرِيرٌ كريمٌ؛ حُسْنُ الصَّنْعةِ وغَلاءُ الثَّمَنِ.

﴿يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [٣٨]: طائعِينَ.

﴿رَدِفَ﴾ [٧٢]: اقترَبَ.

﴿جَامِدَةً﴾ [٨٨]: قائمةً.

﴿أَوْزِعْنِيٓ﴾ [١٩]: اجعَلْني.

وقال مجاهدٌ: ﴿نَكِّرُوا۟﴾ [٤١]: غَيِّروا.

والقَبَسُ: ما اقتَبَستَ منه النارَ.

﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾ [٤٢]، يقوله سليمان.

الصَّرْحُ: بِرْكةُ ماءٍ ضَرَبَ عليها سليمانُ قَوارِيرَ وألبَسَها إيّاه.

قوله: «سورة النَّمْل - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَ «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ، وثَبَتَ للنَّسَفيِّ لكن بتقديم البسملة.

قوله: «الخَبْءُ: ما خَبَأْتَ» في رواية غير أبي ذرٍّ: «والخَبْء» بزيادة واو في أوَّله، وهذا قول ابن عبَّاس أخرجه الطَّبَريُّ[1] من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه قال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل:٤١]: يعلم كلَّ خَفيَّة في السَّماوات والأرض. وقال الفَرّاء في قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾: أي: الغَيْثَ من السماء والنَّباتَ من الأرض، قال: و«في» هنا بمعنى «مِن»، وهو كقولهم: لَيُستَخرجنَّ العلمُ فيكم، أي: الذي منكم، وقرأ ابن مسعود: «يُخرِج الخَبْءَ مِن» بَدَل «في»، وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال: الخَبْء: السِّرّ، ولابنِ أبي حاتم من طريق عِكْرمة مِثلُه، ومن طريق مجاهد قال: الغَيْث، ومن طريق سعيد بن المسيّب قال: الماء.

قوله: «﴿لَا قِبَلَ﴾: لا طاقةَ» هو قول أبي عُبيدة، وأخرج الطَّبَريُّ من طريق إسماعيل بن أبي خالد مِثلَه.

قوله: «الصَّرْحُ: كلُّ مِلَاط اتُّخِذَ من القوارير» كذا للأكثر بميمٍ مكسورة، وفي رواية الأَصِيليِّ بالموحَّدة المفتوحة ومِثلُه لابنِ السَّكَن، وكتبه الدِّمياطيّ في نُسختَه بالموحَّدة وليست هي روايتَه. والمِلاط بالميمِ المكسورة: الطِّين الذي يُوضَع بينَ سافتَي البناء[2]، وقيل: الصَّخر،

(١) كذا عزاه الحافظ إلى الطبري، وليس هو عنده، إنها أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٩/ ٢٨٦٨.

(٢) السافُ في البناء: كل صفٍّ من اللَّبِن أو الحجر، وهو الـمِدْماك أيضاً.

وقيل: كلّ بناء عالٍ مُنفَرِد. وبالموحَّدة المفتوحة[1]: ما كُسِيَت به الأرض من حجارة أو رُخام أو كِلْس، وقد قال أبو عُبيدة: الصَّرح: كلّ بَلاط اتُّخِذَ من قوارير، والصَّرح: القصر.

وأخرج الطَّبَرِيُّ من طريق وَهْب بن مُنَبِّه قال: أَمَرَ سليمانُ الشَّياطين فعَمِلَت له الصَّرح من زُجاج كأنَّه الماء بياضاً، ثمَّ أرسَلَ الماء تحته ووَضَعَ سريرَه فيه فجَلَسَ عليه، وعَكَفَت عليه الطَّيرُ والجِنّ والإنس، ليُرِيَها مُلكاً هو أعزّ من مُلكها، فلمَّا رأت ذلك بلقيسُ حَسِبَته لُجّةً وكَشَفَت عن ساقَيها لتخوضَه. ومن طريق محمَّد بن كعب قال: سَجَنَ سليمان فيه دَوابَّ البحر: الحيتان والضَّفادِع، فلمَّا رأته حَسِبَته لُجّةً وكَشَفَت عن ساقَيها، فإذا هي أحسن الناس ساقاً وقَدَماً، فأمَرَها سليمان فاستَتَرَت.

قوله: «والصَّرْح: القَصْر، وجماعتُه: صُروح» هو قول أبي عُبيدة كما تقدَّم، وسيأتي له تفسير آخر بعدَ هذا بقليلٍ.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾: سريرٌ كريمٌ؛ حُسْنُ الصَّنْعة وغَلاءُ الثَّمَن» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٩/ ١٤٨) من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ قال: سرير كريم حَسَنُ الصَّنعة، قال: وكان من ذهب، وقوائمه من جوهَر ولُؤلُؤ. ولابنِ أبي حاتم (٩/ ٢٨٦٧) من طريق زُهَير بن محمَّد قال: حَسَنُ الصَّنعة غالي الثَّمَن، سريرٌ من ذهب وصَفْحَتاه مَرمولٌ بالياقوتِ والزَّبَرجَد، طوله ثمانونَ ذِراعاً في أربعينَ.

قوله: «﴿يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾: طائِعينَ» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٩/ ١٦١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثلَه، ومن طريق ابن/ جُرَيج، أي: مُقِرّينَ بدينِ الإسلام، ورَجَّحَ الطَّبَرِيُّ الأوَّل واستَدَلَّ له. ٨/٥٠٥

قوله: «﴿رَدِفَ﴾: اقترَبَ» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٠/ ١٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾: اقتَرَبَ لكم. وقال أبو عُبيدة في قوله تعالى:

---

(١) أي: البَلَاط.

﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ أي: جاء بعدكُم. ودَعوَى المبَرّد أنَّ اللّام زائدة وأنَّ الأصل: رَدِفكم، قاله على ظاهر اللَّفظ، وإذا صَحَّ أنَّ المراد به: اقتَرَبَ، صَحَّ تَعدِيَته باللّام كقوله: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء:١].

قوله: «﴿جَامِدَةً﴾: قائمةً» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٠/ ٢١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثله.

قوله: «﴿أَوْزِعْنِىٓ﴾: اجعَلْني» وَصَلَه الطَّبَريُّ (١٩/ ١٤٣) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثله. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَوْزِعْنِىٓ﴾ أي: سَدِّدني إليه، وقال في موضع آخر: أي: ألهِمْني، وبالثّاني جَزَمَ الفَرّاء.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿نَكِّرُوا۟﴾: غيِّروا» وَصَلَه الطَّبَريُّ (١٩/ ١٦٦) من طريقه، ومن طريق قَتَادة وغيره نحوه. وأخرج ابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٩٠) من وجه آخر صحيح عن مجاهد قال: أمَرَ بالعَرشِ فغُيِّرَ؛ ما كان أحمر جُعِلَ أخضَر، وما كان أخضَر جُعِلَ أصفَر، غُيِّرَ كلّ شيء عن حاله. ومن طريق عِكْرمة قال: زيدوا فيه وأنقِصوا.

قوله: «والقَبَس: ما اقتَبَستَ منه النارَ» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ وحدَه، وهو قول أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل:٧] أي: بشُعْلة نارٍ، ومعنى قَبَسٍ: ما اقتُبِسَ من النار ومن الجَمْر.

قوله: «﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ﴾، يقوله سليمانُ» وَصَلَه الطَّبَريُّ (١٩/ ١٦٧) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا، ونَقَلَ الواحديّ أنَّه من قول بلقيس، قالته مُقِرّةً بصِحّة نُبوّة سليمان، والأوّل هو المعتمَد.

قوله: «الصَّرْح: بِرْكة ماءٍ ضَرَبَ عليها سليمانُ قواريرَ وألبَسَها إيّاه» في رواية الأَصِيليِّ: «إيّاها»، وأخرج الطَّبَريُّ (١٩/ ١٦٩) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: الصَّرح بركة من ماء ضَرَبَ عليها سليمان قوارير ألبَسَها، قال: وكانت هَلْباءَ شَعْراءَ[1]. ومن وجه

(١) في (أ) و(س): شقراء، والمثبت من (ع) و«تفسير الطبري». والهلباءُ: كثيرة الشَّعر.

آخر عن مجاهد: كَشَفَت بلقيسُ عن ساقَيها فإذا هما شَعراوانِ، فأمَرَ سليمان بالنُّورة فصُنِعَت. ومن طريق عِكْرمة نحوه قال: فكان أوَّل مَن صُنِعَت له النُّورة، وَصَلَه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس.

٢٨- سورة القَصَص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[٨٨]: **إلَّا مُلكَه، ويقال: إلَّا ما أُرِيدَ به وجهُ الله.**

وقال مجاهدٌ: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنبَاءُ﴾ [٦٦]: **الحُجَج.**

قوله: «سورة القَصَص -بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ» سَقَطَت «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ.

قوله: «﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾: إلّا مُلْكه» في رواية النَّسَفيِّ: وقال مَعمَر... فذكره، ومَعمَر هذا هو أبو عُبيدة بن المثنَّى، وهذا كلامه في كتابه «مجاز القرآن» لكن بلفظ: إلّا هو، وكذا نَقَلَه الطَّبَريُّ عن بعض أهل العربيَّة، وكذا ذكره الفَرّاء.

وقال ابن التِّين: قال أبو عُبيدة: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أي: جَلَاله، وقيل: إلّا إيّاه، تقول: أكرَمَ اللهُ وجهَك، أي: أكرَمَك الله.

قوله: «ويقال: إلّا ما أُريدَ به وجهُه» نَقَلَه الطَّبَريُّ أيضاً عن بعض أهل العربيَّة، ووَصَلَه ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٢٨) من طريق خُصَيف عن مجاهد مِثله، ومن طريق سفيان الثَّوريّ قال: إلّا ما ابتُغيَ به وجهُ الله من الأعمال الصالحة، انتهى.

ويَتَخَرَّج هذان القولان على الخِلَاف في جواز إطلاق «شيء» على الله، فمَن أجازَه قال: الاستثناء مُتَّصِل والمراد بالوجه الذّات، والعرب تُعبِّر بالأشرَفِ عن الجملة، ومَن لم يُجِزْ إطلاق «شيء» على الله قال: هو مُنقَطِع، أي: لكن هو تعالى لم يَهلِك، أو مُتَّصِل والمراد بالوجه ما عُمِلَ لأجلِه.

قوله: «وقال مجاهدٌ: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾: الحُجَج» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٠/ ٩٩) من/ طريق ابن أبي نَجِيح عنه.

٨/ ٥٠٦

١- بابٌ

﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص:٥٦]

٤٧٧٢- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني سعيدُ بنُ المسيّب، عن أبيه، قال: لمَّا حَضَرَت أبا طالبٍ الوفاةُ، جاءه رسولُ الله ﷺ، فوَجَدَ عندَه أبا جَهْلٍ وعبدَ الله بنَ أبي أُميَّةَ بنِ المغيرةِ، فقال: «أيْ عَمِّ، قُل: لا إلهَ إلَّا اللهُ، كلمةً أُحاجَّ لكَ بها عندَ الله؟» فقال أبو جَهْلٍ وعبدُ الله بنُ أبي أُميَّةَ: أترغَبُ عن مِلّةِ عبدِ المطَّلِبِ؟ فلم يَزَلْ رسولُ الله ﷺ يَعْرِضُها عليه، ويُعِيدانِه بتلكَ المقالةِ، حتَّى قال أبو طالبٍ آخِرَ ما كلَّمَهم: على مِلّةِ عبدِ المطَّلِبِ، وأبَى أن يقولَ:لا إلهَ إلا الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «واللهِ لأستغفِرَنَّ لكَ، ما لم أُنهَ عنكَ» فأنزَلَ اللهُ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، وأنزَلَ اللهُ في أبي طالبٍ، فقال لِرسولِ الله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

العُدْوانُ [٢٨] والعَدَاءُ والتعدِّي، واحدٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [٧٦]: لا يرفعُها العُصْبةُ منَ الرِّجال.

﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [٧٦]: لتُثْقِل.

﴿فَٰرِغًا﴾ [١٠]: إلَّا من ذِكْرِ موسى.

﴿ٱلْفَرِحِينَ﴾ [٧٦]: المَرِحِينَ.

﴿قُصِّيهِ﴾ [١١]: اتَّبِعي أثَرَه، وقد يكونُ أن يَقُصَّ الكلامَ، ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٣].

﴿عَن جُنُبٍ﴾ [١١]: عن بُعْدٍ، وعن جَنابةٍ، واحدٌ، وعن اجتِنابٍ أيضاً.

﴿يَبْطِشَ﴾ [١٩] ويَبْطُش.

﴿يَأْتَمِرُونَ﴾ [٢٠]: يَتَشاورونَ.

﴿تَأْجُرَنِي﴾ [٢٧]: تأجُرُ فلاناً: تُعْطيهِ أجْراً، ومنه التَّعْزِيَةُ: آجَرَكَ اللهُ.

الشّاطِئ والشَّطُّ واحدٌ، وهما ضَفَّتا وعُدْوَتا الوادي.

﴿ءَانَسَ﴾ [٢٩]: أبصَرَ، الجِذْوةُ: قِطْعةٌ غَلِيظةٌ منَ الخشبِ، ليس فيها لهبٌ، والشِّهابُ فيه لهبٌ.

﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [٣١] والحيّاتُ أجْناسٌ: الجانُّ، والأفاعي، والأساوِد.

﴿رِدْءًا﴾ [٣٤]: مُعِيناً، قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾.

وقال غيرُه: ﴿سَنَشُدُّ﴾ [٣٥]: سَنُعِينُكَ، كلَّما عَزَّزْتَ شيئاً فقد جَعَلْتَ له عَضُداً.

«مَقْبوحِينَ» [٤٢]: مُهْلَكِينَ.

﴿وَصَّلْنَا﴾ [٥١]: بيَّنّاه وأتْمَمْناه.

﴿يُجْبَىٰٓ﴾ [٥٧]: يُجلَب.

﴿بَطِرَتْ﴾ [٥٨]: أَشِرَتْ.

﴿فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [٥٩]: أمُّ القُرَى: مكَّةُ وما حَوْلَها.

﴿تُكِنُّ﴾ [٦٩]: تُخْفي، أكنَنْت الشَّيءَ: أخفَيتُه، وكَنَنته: أخفَيتُه وأظْهَرْتُه.

﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ مِثلُ: ألَم تَرَ أنَّ الله ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ[1] وَيَقْدِرُ﴾ [٨٢]: يوسِّعُ عليه ويُضَيِّقُ عليه.

قوله: «باب ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾» لم تَختَلِف النَّقَلةُ في أنَّها نزلت في أبي طالب، واختلفوا في المراد بمُتعلِّق «أحببتَ» فقيل: المراد أحببتَ هِدايتَه، وقيل: أحبَبته هو لقَرابَتِه منك.

---

(١) قوله: «من عباده» لم يرد في نسخ «الصحيح» وأثبتناه كما هي التلاوة، إذ الظاهر من السياق أنَّ البخاري يفسِّر هذه الآية من سورة القصص.

قوله: «عن أبيهِ» هو المسيّب بن حَزْن، بفتح المهمَلة وسكون الزّاي بعدَها نون، وقد تقدَّم بعض شرح الحديث في الجنائز (١٣٦٠).

قوله: «لمَّا حَضَرَت أبا طالب الوفاةُ» قال الكِرْمانيُّ: المراد: حَضَرَت علاماتُ الوفاة، وإلّا فلو كان انتهى إلى المعايَنة لم يَنفَعه الإيمان لو آمَنَ، ويدلّ على الأوَّل ما وَقَعَ من المراجَعة بينَه وبينَهم. انتهى، ويحتمل أن يكون انتهى إلى تلك الحالة لكن رَجا النبيُّ ﷺ أنّه إذا أقَرَّ بالتوحيدِ ولو في تلك الحالة أنَّ ذلك يَنفَعه بخُصوصِه وتَسُوغ شفاعتُه ﷺ لمكانه منه، ولهذا قال: «أُجادِلُ لك بها وأشفَع لك» وسيأتي بيانه. ويُؤيِّد الخَصُوصيَّة أنّه بعدَ أن امتنَعَ من الإقرار/ بالتوحيدِ وقال: هو على مِلّة عبد المطَّلِب، وماتَ على ذلك، أنَّ النبيّ ﷺ لم ٨/٥٠٧ يَترُكِ الشَّفاعةَ له، بل شَفَعَ له حتَّى خُفِّفَ عنه العذابُ بالنِّسبة لغيره، وكان ذلك من الخصائص في حَقّه، وقد تقدَّمت الرِّواية بذلك في السِّيرة النبويَّة (٣٨٤٤).

قوله: «جاءه رسول الله ﷺ فوَجدَ عندَه أبا جَهْل وعبدَ الله بن أبي أُميَّة» يحتمل أن يكون المسيّب حَضَرَ هذه القِصّة، فإنَّ المذكورَينِ من بني مخزوم وهو من بني مخزوم أيضاً، وكان الثلاثةُ يومئذٍ كفَّاراً فماتَ أبو جهل على كفره وأسلَمَ الآخران.

وأمّا قول بعض الشُّرّاح: هذا الحديث من مَراسِيل الصَّحابة، فمردودٌ، لأنّه استَدَلَّ بأنَّ المسيّب على قول مُصعَب من مُسلِمة الفتح، وعلى قول العَسكَريّ ممَّن بايعَ تحت الشَّجَرة، قال: فأيّاً ما كان فلم يَشهَدْ وفاة أبي طالب، لأنّه تُوُفِّي هو وخديجة في أيام مُتقارِبة في عام واحد، والنبيُّ ﷺ يومئذٍ نحو الخمسينَ، انتهى.

ووجه الردِّ أنَّه لا يَلزَم من كَوْن المسيّب تأخَّرَ إسلامه أن لا يَشهَدَ وفاة أبي طالب كما شَهِدَها عبد الله بن أبي أُميَّة وهو يومئذٍ كافر ثمَّ أسلَمَ بعدَ ذلك، وعَجَبٌ من هذا القائل كيفَ يَعزُو كَوْنَ المسيّب كان ممَّن بايعَ تحت الشَّجَرة إلى العَسكَريّ، ويَغفُل عن كَوْن ذلك ثابتاً في هذا «الصَّحيح» الذي شَرَحَه كما مرَّ في المغازي واضحاً (٤١٦٣).

قوله: «أيْ عَمِّ» أمّا «أيْ» فهو بالتَّخفيفِ حرف نِداء، وأمّا «عَمِّ» فهو مُنادَى مُضاف، ويجوز فيه إثبات الياء وحذفها.

قوله: «كلمةً» بالنَّصب على البَدَل من «لا إلهَ إلّا الله» أو الاختصاص، ويجوز الرَّفع على أنَّه خبر لمبتَدَأٍ محذوف.

قوله: «أُحاجَّ» بتشديد الجيم من المحاجَّة، وهي مُفاعَلة من الحُجّة، والجيم مفتوحة على الجزم جواب الأمر، والتَّقدير: إنْ تَقُل أُحاجَّ، ويجوز الرَّفع على أنَّه خبر لمبتَدَأٍ محذوف، ووَقَعَ في رواية مَعمَر عن الزُّهْريّ بهذا الإسناد في الجنائز[1]: «أشهَد» بدلَ «أُحاجّ»، وفي رواية مجاهد عندَ الطَّبَرِيِّ (٢٠/ ٩١-٩٢): «أُجادِل عنك بها»، زاد الطَّبَريُّ (١١/ ٤١) من طريق سفيان بن حُسَين عن الزُّهْريّ قال: «أي عَمّ، إنَّك أعظَمُ الناس عليَّ حَقّاً، وأحسنُهم عندي يداً، فقُل كلمةً تجبْ لي بها الشَّفاعة فيك يومَ القيامة».

قوله: «فلم يَزَلْ يَعْرِضها» بفتح أوَّله وكسر الرَّاء، وفي رواية الشَّعْبيّ عندَ الطَّبَريِّ (٢٠/ ٩٢): فقال له ذلك مِراراً.

قوله: «ويُعيدانِه بتلكَ المقالةِ» أي: ويُعيدانه إلى الكفر بتلكَ المقالة، كأنَّه قال: كان قارَبَ أن يقولَها فيَرُدّانه. ووَقَعَ في رواية مَعمَر[2]: فيعودان له بتلكَ المقالة، وهي أوضَحُ، ووَقَعَ عندَ مسلم (٢٤/ ٣٩): «فلم يزل رسول الله ﷺ يَعرِضها عليه ويقول له تلك المقالة»؛ قال القُرطُبيّ في: «المفهم»: كذا في الأُصول وعندَ أكثر الشُّيوخ، والمعنى: أنَّه عَرَضَ عليه الشَّهادة وكَرَّرَها عليه، ووَقَعَ في بعض النُّسَخ: «ويعيدان له بتلكَ المقالة» والمراد قول أبي جهل ورَفيقِه له: أتَرغَبُ عن مِلّة عبد المطَّلِب؟

قوله: «آخِرَ ما كَلَّمَهم: على مِلّة عبد المطَّلِب» خبر مُبتَدَأ محذوف، أي: هو على مِلّة، وفي رواية مَعمَر[2]: «هو على مِلّة عبد المطَّلِب» وأراد بذلك نفسه. ويحتمل أن يكون قال: «أنا» فغيَّرَها الراوي أَنَفَةً أن يحكيَ كلامَ أبي طالب استقباحاً للَّفظِ المذكور، وهي من التصرُّفات

---

(١) هذا ذهولٌ من الحافظ رحمه الله، فالذي سلف في الجنائز برقم (١٣٦٠) هو رواية صالح بن كيسان عن الزهري، وفيها كما قال: «أشهد لك»، أما رواية معمر فقد سلفت في مناقب الأنصار برقم (٣٨٨٤)، وفي التفسير برقم (٤٦٧٥)، وفيها: «أُحاجّ لك» كرواية شعيب هنا.

(٢) بل هي رواية صالح بن كيسان كما في التعليق السابق.

الحسنة. ووَقَعَ في رواية مجاهد قال: يا ابن أخي مِلّةَ الأشياخ، ووَقَعَ في حديث أبي حازِم عن أبي هريرة عندَ مسلم (٢٥) والتِّرمِذيّ (٣١٨٨) والطَّبَرِيِّ (٢٠/ ٩١): قال: لولا أن تُعيِّرَني قُرَيش يقولون: ما حَمَلَه عليه إلّا جَزَعُ الموت لَأقرَرتُ بها عينَك، وفي رواية الشَّعْبيّ عندَ الطبري[1] (٢٠/ ٩٢): قال: لولا أن يكون عليك عارٌ لم أُبالِ أن أفعَل، وضُبِطَ «جَزَع» بالجيم والزّاي، ولبعضِ رواة مسلم بالخاءِ المعجَمة والرَّاء.

قوله: «**وأبَى أن يقول: لا إله إلّا الله**» هو تأكيد من الراوي في نفي وقوع ذلك من أبي طالب، وكأنَّه استَنَدَ في ذلك إلى عَدَم سماعه ذلك منه في تلك الحال، وهذا القَدْر هو الذي يُمكِن اطِّلاعه عليه، ويحتمل أن يكون أطلَعَه النبيُّ ﷺ على ذلك.

قوله: «**والله لَأستَغفِرَنَّ لك ما لم أُنهَ عنك**» قال الزَّين بن المنيِّر: ليس المرادُ طلبَ المغفرة العامّة والمسامَحة بذَنْب الشِّرك، وإنّما المراد/ تخفيفُ العذاب عنه كما جاء مُبيَّناً في حديث آخر. قلت: وهي غفلةٌ شديدة منه، فإنَّ الشَّفاعة لأبي طالب في تخفيف العذاب لم تَرِدْ، وطلبها لم يُنهَ عنه، وإنّما وَقَعَ النَّهي عن طلب المغفرة العامّة، وإنّما ساغَ ذلك للنبيِّ ﷺ اقتداءً بإبراهيمَ في ذلك، ثمَّ وَرَدَ نَسخُ ذلك كما سيأتي بيانُه واضحاً. ٨/ ٥٠٨

قوله: «**فأنزَلَ الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾**» أي: ما ينبغي لهم ذلك، وهو خبرٌ بمعنى النَّهي، هكذا وَقَعَ في هذه الرِّواية، وروى الطَّبَريُّ (١١/ ٤٠-٤١) من طريق شِبْل عن عَمْرو بن دينار، قال: قال النبيّ ﷺ: «استَغفَرَ إبراهيمُ لأبيه وهو مُشرِك، فلا أزالُ أستَغفِر لأبي طالب حتَّى يَنهَاني عنه رَبِّي» فقال أصحابه: لنستغفرنَّ لآبائنا كما استَغفَرَ نبيُّنا لعَمِّه، فنزلت.

وهذا فيه إشكال، لأنَّ وفاة أبي طالب كانت بمكَّةَ قبلَ الهجرة اتِّفاقاً، وقد ثَبَتَ أنَّ النبيّ ﷺ أتى قبرَ أمّه لمَّا اعتَمَرَ فاستأذَنَ ربَّه أن يَستَغفِرَ لها فنزلت هذه الآية، والأصل عَدَمُ تكرار النُّزول.

---

(١) تحرف في (س) إلى: الطبراني.

وقد أخرج الحاكم (٢/ ٣٣٦) وابن أبي حاتم (٦/ ١٨٩٣) من طريق أيوب بن هانئ عن مسروق عن ابن مسعود قال: خرج رسول الله ﷺ يوماً إلى المقابر فاتَّبَعناه، فجاء حتَّى جَلَسَ إلى قبرٍ منها فناجاه طويلاً ثمَّ بَكَى، فبَكَينا لبكائه، فقال: «إنَّ القبر الذي جلستُ عندَه قبر أمّي، وإنِّي استأذَنتُ رَبّي في الدُّعاء لها فلم يأذَنْ لي، فأنزَلَ عليَّ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾»، وأخرج أحمد (٢٣٠٠٣) من حديث ابن بُرَيدة عن أبيه نحوه، وفيه: نزلَ بنا ونحنُ معه قريب من ألف راكِب، ولم يَذكُر نزول الآية، وفي رواية الطَّبَرِيِّ (١١/ ٤٢) من هذا الوجه: لمَّا قَدِمَ مكَّة أتى رَسْم قبرٍ، ومن طريق فُضَيل بن مرزوق عن عَطيَّة: لمَّا قَدِمَ مكَّة وَقَفَ على قبر أمّه حتَّى سَخِنَت عليه الشمسُ رَجاءَ أن يُؤذَنَ له فيَستَغفِر لها، فنزلت، وللطَّبَرانيِّ (١٢٠٤٩) من طريق عبد الله بن كَيْسانَ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس، نحو حديث ابن مسعود وفيه: لمَّا هَبَطَ من ثَنيَّة عُسْفان... وفيه نزول الآية في ذلك.

فهذه طرق يَعضُد بعضُها بعضاً، وفيها دلالة على تأخير نزول الآية عن وفاة أبي طالب[1]، ويُؤيِّده أيضاً أنَّه ﷺ قال يومَ أُحُد بعدَ أن شُجَّ وجهه: «رَبِّ اغفِرْ لقومي فإنَّهم لا يعلمونَ»[2]، لكن يحتمل في هذا أن يكون الاستغفار خاصّاً بالأحياءِ وليس البحث فيه، ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخَّرَ وإن كان سببها تقدَّم، ويكون لنزولها سببان: مُتقدِّم وهو أمر أبي طالب، ومُتأخِّر وهو أمر آمِنة.

ويُؤيِّد تأخير النُّزول ما تقدَّم في تفسير براءة (٤٦٧٥) من استغفاره ﷺ للمنافقينَ حتَّى

---

(١) هذا تساهلٌ من الحافظ ابن حجر رحمه الله، فإنَّ حديث أيوب بن هانئ ضعيف لضعفه وقد تفرَّد به، ثم إنه من رواية ابن جريج عنه، وابن جريج مدلِّس وقد عنعنه، فهي علَّة أخرى، وأما خبر عطية ـ وهو ابن سعد العَوْفي ـ فهو مُرسَل، وعطية ضعيف أيضاً، وأما حديث ابن عباس فإسناده ضعيف أيضاً وفيه من لا يُعرَف، وقال فيه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٤/ ١٥٩: هذا حديث غريب وسياق عجيب. إذاً فتكرار نزول الآية لا يصحُّ، والصواب أنها نزلت في أبي طالب كما في الحديث الصحيح، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر ما سلف برقم (٣٤٧٧).

نزلَ النَّهيُ عن ذلك، فإنَّ ذلك يقتضي تأخير النُّزول وإن تقدَّم السَّبَب، ويشير إلى ذلك أيضاً قوله في حديث الباب: «وأنزَلَ الله في أبي طالب: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾» لأنَّه يُشعِر بأنَّ الآية الأولى نزلت في أبي طالب وفي غيره، والثّانية نزلت فيه وحده.

ويُؤيِّد تعدُّدَ السَّبَب ما أخرج أحمد (٧٧١) من طريق أبي إسحاق عن أبي الخليل عن عليّ قال: سمعتُ رجلاً يَستَغفِر لوالدَيه وهما مُشرِكان، فذكرت ذلك للنبيِّ ﷺ، فأنزَلَ الله: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾ الآية، وروى الطَّبَريُّ (١١/ ٤٠) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: قال المؤمنونَ: ألا نَستَغفِرُ لآبائنا كما استغفَرَ إبراهيم لأبيه؟ فنزلت، ومن طريق قَتادة قال: ذُكِرَ لنا أنَّ رجلاً، فذكر نحوه.

وفي الحديث: أنَّ مَن لم يعمل خيراً قَطُّ إذا خُتِمَ عُمُره بشهادة أن لا إله إلّا الله، حُكِمَ بإسلامه، وأُجريَت عليه أحكام المسلمينَ، فإن قارَنَ نُطقَ لسانه عَقدُ قلبه نَفَعَه ذلك عندَ الله تعالى، بشرطِ أن لا يكون وَصَلَ إلى حَدّ انقطاع الأمَل من الحياة، وعَجزَ عن فَهْم الخِطاب ورَدِّ الجواب وهو وقت المعايَنة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ ﴾ [النساء:١٨]، والله أعلم.

قوله: «العُدْوان والعَدَاءُ والتعدِّي واحدٌ» أي: بمعنًى واحد، وأراد تفسير قوله في قِصّة موسى وشُعَيب: ﴿ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ﴾ [القصص: ٢٨]، والعَدَاء بفتح العين ممدودٌ، قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ﴾: وهو والعَدَاء والتعدّي والعَدْو كلُّه واحد، والعَدْو / من قوله: عَدَا فلانٌ على فلان. ٨/٥٠٩

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ ﴾: لا يَرفَعُها العُصْبةُ من الرِّجال ﴿لَتَنُوٓأُ ﴾ لَتُثقِلُ ﴿فَـٰرِغًا ﴾ إلّا من ذِكْر موسى ﴿ ٱلْفَرِحِينَ﴾: المرِحِينَ ﴿ قُصِّيهِ ﴾: اتَّبعي أثرَه، وقد يكون أن يَقُصَّ الكلامَ ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾، ﴿عَن جُنُبٍ ﴾: عن بُعْد، وعن جَنابةٍ واحدٌ، وعن اجتِنابٍ أيضاً، ﴿ يَبْطِشَ ﴾ ويَبطُش، أي: بكسر الطاء وضمِّها، ﴿ يَأْتَمِرُونَ ﴾: يَتَشاوَرونَ» هذا جميعه سَقَطَ لأبي ذرٍّ والأَصِيليِّ وثَبَتَ لغيرهما، من أوَّله إلى قوله: «ذِكْر موسى» تقدَّم في أحاديث

الأنبياء في قِصّة موسى، وكذا قوله: «نَبطِش...» إلى آخره، وأمَّا قوله: «الفَرِحينَ: المرِحينَ» فهو عندَ ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠١٠) موصول من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وقوله: «﴿قُصِّيهِ﴾: اتَّبعي أثره» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق القاسم بن أبي بَزّة[1] عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال في قوله: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾: قُصّي أثره. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿قُصِّيهِ﴾: اتّبعي أثره، يقال: قَصَصتُ آثار القوم. وقال في قوله: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾، أي: عن بُعْد وتَجنُّب، ويقال: ما تأتينا إلّا عن جَنابةٍ وعن جُنُب.

قوله: «﴿تَأْجُرَنِي﴾: تَأجُرُ فلاناً: تُعْطيه أجْراً، ومنه التَّعْزية: آجَرَكَ الله» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ، وقد قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ من الإجارة، يقال: فلان يأجُرُ فلاناً، ومنه[2]: أَجَرَكَ الله.

قوله: «الشّاطئُ والشَّطُّ واحدٌ، وهما ضَفَّتا وعُدْوَتا الوادي» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ أيضاً، وقد قال أبو عُبيدة: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ﴾ [القصص:٣٠]: الشّاطِئ والشَّطّ واحد، وهما ضَفَّتا الوادي وعُدْوَتاه.

قوله: ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ في آية أُخرى: ﴿حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] **«والحيّات أجناس: الجانُّ والأفاعي والأساوِد»** ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ أيضاً، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[3].

قوله: «مَقْبوحِينَ: مُهْلَكينَ» هو قول أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «﴿وَصَّلْنَا﴾: بيَّنّاه وأتْمَمْناه» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ في قوله: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ قال: بيَّنّا لهم القول، وقيل: المعنى: أتبَعْنا بعضَه بعضاً فاتَّصَلَ، وهذا قول الفَرّاء.

قوله: «﴿يُجْبَىٰٓ﴾: يُجلَبُ» هو بسكونِ الجيم وفتح اللّام ثمَّ موحَّدة، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي: يُجمَع كما يُجمَع الماء في الجابية فيُجمَع للوارد.

---

(١) كذا وقع للحافظ رحمه الله، وهو خطأ صوابه: القاسم بن أبي أيوب، كما في «تفسير ابن أبي حاتم» ٩/ ٢٩٤٨.

(٢) زاد في (أ) و(ع): «في التعزية»، وهذه الزيادة لم ترد في «المجاز» لأبي عبيدة ٢/ ١٠٢.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٧).

قوله: «﴿بَطِرَتْ﴾: أَشِرَت» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾، أي: أَشِرَت وطَغَت وبغَت، والمعنى: بَطِرَت في معيشتها. فانتَصَبَ بنَزْع الخافض، وقال الفَرّاء: المعنى: أبطرَتها معيشتُها.

قوله: «﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾: أمُّ القُرى: مكَّةُ وما حوْلَها» قال أبو عُبيدة: أمّ القُرى مكّة في قول العرب، وفي آيةٍ[1] أُخرى: ﴿لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، ولابنِ أبي حاتم من طريق قَتادة نحوه. ومن وجه آخر عن قَتادة عن الحسن في قوله: ﴿فِي أُمِّهَا﴾ قال: في أوائلها.

قوله: «﴿تُكِنُّ﴾: تُخْفي، أكننْت الشَّيء: أخفَيته، وكَنَنْته: أخفَيته وأظْهَرْته» كذا للأكثر، ولِبعضِهم: أكنَنتُه أخفَيته، وكَنَنتهُ خَفَيته. وقال ابن فارس: أخفَيته: سَتَرته، وخَفَيته: أظهَرته. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾، أي: تُخفي، يقال: أكنَنتُ ذلك في صَدري، بألِفٍ، وكَنَنت الشَّيء: خَفَيته، وهو بغير ألِف. وقال في موضع آخر: أكنَنتُ وكَنَنتُ واحد، وقال أبو عُبيدة: أكنَنتُه: إذا أخفَيتُه وأظهَرته، وهو من الأضداد.

قوله: «﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ مِثْل: ألم تَر أن الله ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾: يُوسِّع عليه ويُضَيِّق» وَقَعَ هذا لغير أبي ذرٍّ، وهو قول أبي عُبيدة قال في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾، أي: ألم تَـرَ أنَّ الله، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾، أي: أوَلا يعلمُ أنَّ الله.

٢- بابٌ

﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ الآيةَ [القصص:٨٥]

٤٧٧٣ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتلٍ، أخبرنا يَعْلَى، حدَّثنا سفيانُ العُصْفُريُّ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ قال: / إلى مكَّة. ٨/٥١٠

قوله: «باب ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾» سَقطَت التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) تحرف في (س) إلى: وفي رواية.

قوله: «أخبَرَنا يَعْلَى» هو ابن عُبيد.

قوله: «حدَّثنا سُفْيان العُصْفُريّ» هو ابن دينار التَّمّار كما تقدَّم تحقيقه في آخر الجنائز (١٣٩٠)، وليس له في البخاريّ سِوَى هذَينِ الموضعينِ.

قوله: «﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾، قال: إلى مكَّةَ» هكذا في هذه الرِّواية، وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال: كان ابن عبَّاس يَكتُم تفسير هذه الآية، وروى الطَّبَريُّ (٢٠/ ١٢٤) من وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ قال: إلى الجنَّة، وإسناده ضعيف، ومن وجه آخر قال: إلى الموت، وأخرجه ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٢٥) وإسناده لا بأس به، ومن طريق مجاهد قال: يُحيِيكَ يومَ القيامة، ومن وجه آخر عنه: إلى مكَّةَ، وقال عبد الرَّزّاق: قال مَعمَر: وأمَّا الحسن والزُّهْريّ فقالا: هو يومُ القيامة، وروى أبو يَعْلى (١١٣١) من طريق أبي جعفر محمَّد بن عليّ قال: سألت أبا سعيد عن هذه الآية فقال: مَعادُه آخِرَتُه، وفي إسناده جابر الجُعْفيُّ وهو ضعيف[1].

٢٩- سورة العنكبوت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال مجاهدٌ: ﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [٣٨]: ضَلَلَةً.

وقال غيرُه: ﴿الْحَيَوَانُ﴾ [٦٤] والحيُّ واحدٌ.

﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾ [٣]: عَلِمَ الله ذلك، إنَّما هي بمَنزِلةِ: فلِيَمِيزَ اللهُ، كقوله: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

﴿أثْقَالاً مع أثْقَالِهِمْ﴾ [١٣]: أَوزاراً معَ أَوْزارهم.

قوله: «سورة العنكَبوت - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ» سَقَطَت «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾: ضَلَلَةً» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٦٠) من

---

(١) كذا قال الحافظ، وهو ذهولٌ منه رحمه الله، فليس عند أبي يعلى ولا غيره في هذا الطريق جابر الجعفي، وإسناد أبي يعلى حسنٌ.

طريق شِبْل بن عبّاد عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال: مُعجَبين بضَلالَتِهم، وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن قَتَادة قال: كانوا مُستَبصِرينَ في ضَلالَتهم مُعجَبين بها.

قوله: «وقال غيره: الحيوانُ والحيُّ واحدٌ» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ وحدَه، وللأَصِيليِّ: الحيوان والحياة واحد، وهو قول أبي عُبيدة قال: الحيوان والحياة واحدٌ، وزادَ: ومنه قولهم: نَهرُ الحيوان، أي: نهر الحياة، وتقول: حَيِيتُ حَيّاً، والحيوانُ والحياةُ اسمان منه. وللطَّبَريِّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت:٦٤] قال: لا موتَ فيها.

قوله: «﴿فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ﴾: عَلمَ اللهُ ذلك، إنَّما هي بمَنزِلةِ: فلِيَمِيزَ اللهُ، كقوله: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾» وقال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾، أي: فلَيَميزَنَّ اللهُ، لأنَّ الله قد عَلِمَ ذلك من قبلُ.

قوله: «﴿أثقالاً معَ أثقالِهم﴾: أوْزاراً معَ أوْزارِهم» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في هذه الآية قال: مَن دَعَا قوماً إلى ضَلالةٍ فعليه مِثْلُ أوزارهم، ولابنِ أبي حاتم من وجه آخر عن قَتَادة قال: ﴿وَلَيَحۡمِلُنَّ أَثۡقَالَهُمۡ﴾ أي: أوزارَهم ﴿وَأَثۡقَالٗا مَّعَ أَثۡقَالِهِمۡ﴾: أوزار مَن أضلّوا.

٣٠- سورة الرُّوم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿يُحۡبَرُونَ﴾ [١٥]: يُنعَّمُون.

﴿فَلَا يَرۡبُواْ﴾ [٣٩]: مَن أعطَى يَبتَغي أفضلَ، فلا أجْرَ له فيها.

﴿يَمۡهَدُونَ﴾ [٤٤]: يُسوُّونَ المَضاجِعَ.

الوَدْقُ [٤٨]: المطرُ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [٢٨] في الآلهة، وفيه: ﴿تَخَافُونَهُمْ﴾ [٢٨] أن يَرِثوكم كما يَرِثُ بعضُكم بعضاً.

﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ [٤٣]: يَتفرَّقونَ، ﴿فَٱصْدَعْ﴾ [الحجر: ٩٤].

وقال غيرُه: ضُعْفٌ وضَعْفٌ [٥٤]، لُغَتان.

٨/٥١١ وقال مجاهدٌ: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [١٠]: الإساءةُ جزاءُ المُسيئِينَ.

٤٧٧٤ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثيرٍ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا منصورٌ والأعمَشُ، عن أبي الضُّحَى، عن مسروقٍ، قال: بينَما رجلٌ يُحدِّثُ في كِنْدَةَ، فقال: يَجِيءُ دُخانٌ يومَ القيامةِ، فيأخُذُ بأسماعِ المنافِقِينَ وأبصارِهم، يأخُذُ المؤمنَ كهَيْئةِ الزُّكامِ، ففَزِعْنا، فأتيتُ ابنَ مسعودٍ، وكان مُتَّكِئاً فغَضِبَ فجلَسَ، فقال: مَن عَلِمَ فلْيَقُلْ، ومَن لم يَعْلَمْ فلْيَقُلِ: اللهُ أعلمُ، فإنَّ منَ العِلْمِ أن يقولَ لمَا لا يَعْلَمُ: لا أعلمُ، فإنَّ الله قال لِنبيِّه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦]، وإنَّ قُرَيشاً أبطَؤُوا عن الإسلامِ، فدَعا عليهمُ النبيُّ ﷺ، فقال: «اللهمَّ أعِنِّي عليهم بسَبْعٍ كسَبْعِ يوسفَ» فأخَذَتْهم سَنَةٌ حتَّى هَلَكوا فيها، وأكَلُوا المَيْتَةَ والعِظامَ، ويَرَى الرجلُ ما بينَ السماءِ والأرضِ كهَيْئةِ الدُّخان، فجاءه أبو سفيانَ، فقال: يا محمَّدُ، جِئْتَ تأمُرُنا بصِلَةِ الرَّحِمِ، وإنَّ قومَكَ قد هَلَكوا، فادْعُ اللهَ، فقرأ: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿عَآئِدُونَ﴾ [الدخان: ١٠-١٥] أفيُكْشَفُ عنهم عذابُ الآخرةِ إذا جاءَ، ثُمَّ عادُوا إلى كُفْرِهم؟ فذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [الدخان:١٦]: يومَ بَدْر، وَ﴿لِزَامًا﴾ [الفرقان:٧٧]: يومَ بَدْرٍ، ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى: ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ والرُّومُ قد مَضَى.

قوله: «سورة الرُّوم - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهدٌ: ﴿يُحْبَرُونَ﴾: يُنعَّمونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾، أي: يُنَعَّمونَ. ولابنِ أبي حاتم والطَّبَريِّ من طريق يحيى بن أبي كثير قال: لَذَّة السَّماع، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: ﴿يُحْبَرُونَ﴾ قال: يُكْرَمونَ.

قوله: «﴿فَلَا يَرْبُواْ﴾ مَن أعطَى يَبتَغي أفضلَ فلا أجْرَ له فيها» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢١/ ٤٦) من طريق ابن نَجِيح عن أبي مجاهد في قوله: ﴿ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ ﴾ قال: يُعطي مالَه يَبتَغي أفضلَ منه. وقال عبد الرَّزّاق عن عبد العزيز بن أبي رَوّادٍ عن الضَّحّاك في هذه الآية قال: هذا هو الرِّبا الحلالُ يُهدي الشَّيءَ ليُثابَ أفضلَ منه، ذاكَ لا له ولا عليه. وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عبد العزيز وزادَ: ونَهى النبيُّ ﷺ عنه خاصّة. ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن إبراهيم قال: هذا في الجاهليَّة كان يُعطي الرجل قَرابَتَه المالَ يُكثّر به ماله، ومن طريق محمَّد بن كعب القُرَظيِّ قال: هو الرجل يُعطي الآخرَ الشَّيء ليُكافِئَه به ويُزاد عليه فلا يَربُو عندَ الله، ومن طريق الشَّعْبيّ قال: هو الرجل يَلْزَق بالرجلِ يَخدُمه ويسافر معه فيجعل له رِبحَ بعض ما يَتَّجِر فيه، وإنَّما أعطاه التِماسَ عَونِه ولم يُرِدْ به وجه الله.

قوله: «﴿ يَمۡهَدُونَ ﴾: يُسوُّونَ المَضاجِع» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ ﴾ قال: يُسوّونَ المضاجعَ.

قوله: «الوَدْقُ: المطرُ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً بالإسناد المذكورِ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم ﴾ في الآلهة، وفيه ﴿تَخَافُونَهُمۡ ﴾ أنِ يَرِثوكم كما يَرِثُ بعضُكم بعضاً» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢١/ ٣٩) من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في هذه الآية قال: هي في الآلهة، وفيه يقول: تَخافُونَهم أن يَرِثوكم كما يَرِث بعضكم بعضاً، والضَّمير في قوله: «فيه» لله تعالى،/ أي: أنَّ المَثَل لله وللأصنام، فاللهُ المالكُ والأصنام مملوكة والمملوك لا يُساوي المالك. ومن طريق أبي مِجْلَزٍ قال: إنَّ مملوكَكَ لا تَخافُ أن يُقاسِمَك مالَك وليس له ذلك، كذلك الله لا شَرِيك له. ولابنِ أبي حاتم من طريق سعيد عن قَتَادة قال: هذا مَثَلٌ ضَرَبَه الله لمن عَدَلَ به شيئاً من خلقه يقول: أكان أحدٌ منكم مُشاركاً مملوكه في فِراشِه وزوجته؟ وكذلك لا يَرضَى الله أن يُعدَل به أحدٌ من خلقه.

٥١٢/٨

قوله: «﴿ يَصَّدَّعُونَ ﴾: يَتفرَّقونَ، فاصْدَعْ» أمَّا قوله: يَتفرَّقونَ، فقال أبو عُبيدة في قوله:

﴿يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ أي: يَتَفرَّقونَ، وأمَّا قوله: «فاصدَعْ» فيشير إلى قوله تعالى: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] وقد قال أبو عُبيدة أيضاً في قوله: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ أي: افرُقْ وأمضِه، وأصل الصَّدع: الشَّقّ في الشَّيء، وخَصَّه الرَّاغِبُ بالشَّيءِ الصُّلْب كالحديد تقول: صَدَعتُه فانصَدَعَ، بالتَّخفيفِ، وصَدَّعته فتَصَدَّعَ، بالتَّثقيلِ، ومنه: صُدَاع الرَّأس، لتَوهُّمِ الاشتِقاق فيه، والمراد بقوله: «اصْدَعْ» أي: فرِّق بينَ الحقّ والباطل بدعائك إلى الله عزَّ وجلَّ وافصِلْ بينَهما.

قوله: «**وقال غيره: ضُعْفٌ وضَعْفٌ لُغَتان**» هو قول الأكثر، وقُرِئَ بهما، فالجمهور بالضَّمِّ، وقرأ عاصم وحمزة بالفتح في الألفاظ الثلاثة، وقال الخليل: الضُّعف بالضَّمِّ: ما كان في الجسد، وبالفتح: ما كان في العقل.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾: الإساءةُ، جزاءُ المسيئينَ**» وَصَلَه الفِرْيابيّ، واختُلِفَ في ضبط الإساءة، فقيل: بكسر الهمزة والمدّ، وجَوَّزَ ابن التِّين فتح أوَّله ممدوداً ومقصوراً، وهو مِن آسَى، أي: حَزِنَ، وللطَّبَرِيِّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ﴾، أي: الذينَ كفروا جَزاؤُهم العذاب.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث ابن مسعود في دعاء النبيّ ﷺ على قُرَيش بالسِّنينَ وسؤالهم له الدُّعاءَ برفع القَحْط، وقد تقدَّم شرح ذلك في الاستسقاء (١٠٢٠)، ويأتي ما يَتَعلَّق بالذي وَقَعَ في صَدر الحديث من الدُّخان في تفسير سورة الدُّخان (٤٨٢١) إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**إنَّ من العِلْم أن يقول لما لا يَعْلَم: لا أعلمُ**» أي: إنَّ تمييز المعلوم من المجهول نوع من العلم، وهذا مناسبٌ لمَا اشتَهَرَ من أنَّ «لا أدري» نصف العلم، ولأنَّ القول فيما لا يعلم قِسمٌ من التكلُّف.

١ - بابٌ

﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]: لِدِينِ الله

﴿خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]: دِينُ الأوَّلينَ، والفِطْرةُ: الإسلامُ.

٤٧٧٥ - حدَّثنا عَبْدانُ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا يونسُ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني أبو سَلَمةَ بنُ

عبدِ الرَّحمنِ، أنَّ أبا هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما من مولودٍ إلا يولدُ على الفِطْرةِ، فأبَواه يُهوِّدانه، أو يُنصِّرانِه، أو يُمَجِّسانِه، كما تُنتَجُ البَهيمةُ بَهيمةً جمعاءَ، هل تُحِسّونَ فيها من جَدْعاءَ؟» ثمَّ يقول: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾.

قوله: «**باب** ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾: **لِدينِ الله،** ﴿خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: **دينُ الأوَّلينَ**» أخرج الطَّبَريُّ (٢١/ ٤١) من طريق إبراهيم النَّخَعيِّ في قوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ قال: لِدينِ الله، ومن طرق عن مجاهد وعِكْرمة وقَتادة وسعيد بن جُبَير والضَّحّاك مِثله، وفيه قول آخر أخرجه الطَّبَريُّ من طرق عن ابن عبَّاس وعِكْرمة ومجاهد قال: الإخْصاء. وروى ابن أبي حاتم (٩/ ٢٧٩٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ يقول: دين الأوَّلينَ، وهذا يُؤيِّد الأوَّل. وفيه قول آخر أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الشَّعْبيّ عن عَلْقمة في قوله: ﴿خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ قال: اختلاقُ الأوَّلينَ، ومن طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: كَذِبُهم، ومن طريق قَتادة قال: سِيرَتُهم.

قوله: «**والفِطْرة: الإسلامُ**» هو قول عِكْرمة، وَصَلَه الطَّبَريُّ من طريقه، وقد تقدَّم نقلُ الخِلَاف في ذلك في أواخر كتاب الجنائز (١٣٥٨). ٨/ ٥١٣

ثم ذكر حديث أبي هريرة: «ما من مولود إلّا يولدُ على الفِطْرة» وقد تقدَّم بسندِه ومَتنِه في كتاب الجنائز معَ شرحه في «باب ما قيل في أولاد المشركينَ» (١٣٥٩).

٣١- سورة لُقْمان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]

٤٧٧٦- حدَّثنا قُتيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: لمَّا نزَلت هذه الآيةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، **شَقَّ ذلك على أصحابِ رسولِ الله ﷺ، وقالوا: أيُّنا لم يَلْبِسْ إيمانَه بظُلْمٍ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّه**

ليس بذاكَ، ألا تَسْمَعُ إلى قولِ لُقْمانَ لابنِه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾».

قوله: «سورة لُقْمان - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ، وسَقَطَت البسملةُ فقط للنَّسَفيِّ.

قوله: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، ذكر فيه حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في كتاب الإيمان (٣٢).

٢- باب قوله:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان:٣٤]

٤٧٧٧- حدَّثني إسحاقُ، عن جَرِيرٍ، عن أبي حَيّانَ، عن أبي زُرْعةَ، عن أبي هريرةَ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يوماً بارزاً للنّاسِ، إذ أتاه رجلٌ يَمْشي، فقال: يا رسولَ الله، ما الإيمانُ؟ قال: «الإيمانُ: أن تُؤْمِنَ بالله، وملائكتِه، ورُسُلِه، ولِقائِه، وتُؤْمِنَ بالبَعْثِ الآخِرِ» قال: يا رسولَ الله، ما الإسلامُ؟ قال: «الإسلامُ: أن تَعبُدَ اللهَ ولا تُشرِكَ به شيئاً، وتُقِيمَ الصلاةَ، وتُؤْتِيَ الزكاةَ المفروضةَ، وتصومَ رمضانَ» قال: يا رسولَ الله، ما الإحسانُ؟ قال: «الإحسانُ: أن تَعبُدَ اللهَ كأنَّكَ تَراهُ، فإن لم تكن تَراهُ فإنَّه يَراكَ» قال: يا رسولَ الله، متى الساعةُ؟ قال: «ما المسؤولُ عنها بأعلمَ منَ السائلِ، ولكن سأُحدِّثُكَ عن أشراطِها: إذا وَلَدَتِ المرأةُ رَبَّتَها، فذاكَ من أشراطِها، وإذا كان الحُفاةُ العُراةُ رُؤوسَ الناسِ، فذاكَ من أشراطِها، في خمسٍ لا يَعْلَمُهنَّ إلّا الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾» ثمَّ انصرَفَ الرجلُ، فقال: «رُدُّوا عليَّ»، فأخَذوا ليَرُدّوا، فلم يَرَوْا شيئاً، فقال: «هذا جِبْريلُ، جاء لِيُعلِّمَ الناسَ دِينَهم».

٤٧٧٨- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْب، قال: حدَّثني عمرُ بنُ محمَّدِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ، أنَّ أباه حدَّثه، أنَّ عبدَ الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما قال: قال النبيُّ ﷺ: «مَفاتيحُ الغيبِ خمسٌ» ثمَّ قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾.

٥١٤/٨ قوله: «باب قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة في سؤال جبْريل عن الإيمان والإسلام وغير ذلك، وفيه «خمسٌ لا يَعلَمُهنَّ إلّا الله»، وقد تقدَّم شرح الحديث مُستوفًى في كتاب الإيمان (٥٠)، وسيأتي في التوحيد (٧٣٧٩) شيء يَتعلَّق بذلك.

قوله: «حدَّثني عمر بن محمَّد بن زيد أنَّ أباه حدَّثه أنَّ عبد الله بن عمر قال» هكذا قال ابن وَهْب، وخالَفَه أبو عاصم فقال: عن عمر بن محمَّد بن زيد عن سالم عن ابن عمر، أخرجه الإسماعيليّ، فإن كان محفوظاً، احتَمَلَ أن يكون لعمر بن محمَّد فيه شيخان: أبوه وعَمُّ أبيه.

قوله: «قال النبيّ ﷺ: مفاتيح الغيب خمسٌ، ثمَّ قرأ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾» هكذا وَقَعَ مختصراً، وفي رواية أبي عاصم المذكورة: «مفاتحُ الغيب خمسٌ لا يَعلَمُهنَّ إلّا الله، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ ﴾» يعني الآية كلّها، وقد تقدَّم في تفسير سورة الرَّعد (٤٦٩٧) وفي الاستسقاء (١٠٣٩) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ: «مفاتح الغيب خمسٌ لا يَعلَمُهنَّ إلّا الله: لا يعلم ما في غَدٍ إلّا الله» الحديث، على هذا السّياق في الخمس، وفي تفسير الأنعام (٤٦٢٧) من طريق الزُّهْريّ عن سالم عن أبيه بلفظ: «مفاتحُ الغيب خمس: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ إلى آخر السّورة»، وأخرجه الطَّيالسيُّ في «مُسنَده» (١٩١٨) عن إبراهيم بن سعد عن الزُّهْريّ بلفظ: أوتيَ نبيُّكم مفاتحَ الغيب إلّا الخمس، ثمَّ تلا الآية، وأظنُّه دَخَلَ له مَتنٌ في متن، فإنَّ هذا اللَّفظ أخرجه ابن مَرْدويه من طريق عبد الله بن سَلَمةَ عن ابن مسعود نحوه[1].

وقال الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرة: عَبَّرَ بالمفاتحِ لتقريب الأمر على السامع، لأنَّ كلَّ شيء جُعِلَ بينكَ وبينَه حِجابٌ فقد غُيِّبَ عنك، والتوصُّل إلى مَعرِفَتِه في العادة من الباب، فإذا أُغلِقَ الباب احتيجَ إلى المِفتاح، فإذا كان الشَّيء الذي لا يُطَّلَع على الغيب إلّا بتَوصيلِه لا يُعرَفُ موضعُه، فكيف يُعرَف المغيَّبُ، انتهى مُلخَّصاً.

---

(١) وهو عند الطيالسي أيضاً (٣٨٥)، وأحمد (٣٦٥٩) من هذا الطريق.

وروى أحمد (٢٢٩٨٦)، والبزَّار (٤٤٠٩) وصَحَّحَه ابن حِبّان والحاكم[١] من حديث بُرَيدة رَفَعَه قال: «خمس لا يَعلَمُهنَّ إلّا الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ الآية»، وقد تقدَّم في كتاب الإيمان (٥٠) بيان جهة الحَصْر في قوله: «لا يَعلَمُهنَّ إلّا الله»، ويزاد هنا ما لخصتُه من كلام الشيخ محمد بن أبي جمرة قال: الحكمة في الاقتصار على هذه الخمس أنه نبَّه بعلم السَّاعة على أمور الآخرة، وبنزول الغيث على أمور العالَم العُلْوي، وبما في الأرحام على ما يزيد في نفس الأمر وما ينقص، فإذا كان لا يُدرَى ذلك فكيف يُدرَى بغيره، وبماذا تكسب غداً على ما يُستقبَل من الحوادث وخَصَّ بها الغد لقُربه، وبأيِّ أرض تموت على الأمور السُّفليّة، قال: وهذا من أبلغ الكلام وأبدعِه، حيث حصر فيه جميع العلوم، وأزال به جميع الدَّعاوى الفاسدة. انتهى[٢]، ويُمكِن أن يُستَفاد من الآية الأُخرى وهي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]، فالمراد بالغيب المنفيِّ فيها هو المذكور في هذه الآية التي في لُقمان، وأمَّا قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ الآية [الجن:٢٦-٢٧] فيُمكِن أن يُفَسَّر بما في حديث الطَّيالسيِّ (١٩١٨)، وأمَّا ما ثَبَتَ بنَصِّ القرآن أنَّ عيسى عليه السلام قال: إنَّه يُخبِرهم بما يأكلونَ وما يَدَّخِرونَ، وأنَّ يوسف قال: إنَّه يُنبِّئهم بتأويلِ الطَّعام قبلَ أن يأتيَ، إلى غير ذلك ممَّا ظَهَرَ من المعجِزات والكرامات، فكلُّ ذلك يُمكِن أن يُستَفاد من الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ فإنَّه يقتضي اطِّلاعَ الرَّسول على بعض الغيب، والوَليُّ التابع للرَّسولِ عن الرَّسول يأخُذ، وبه يُكرَّم، والفرقُ بينَهما أنَّ الرَّسول يَطَّلِعُ على ذلك بأنواع الوحي كلّها، والوَليّ لا يَطَّلِع على ذلك إلّا بمَنامٍ أو إلهام، والله أعلم.

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديِّ أنَّه أنكَرَ على الطَّبَريِّ دَعْواه: أنَّه بَقِيَ من الدُّنيا من هِجْرة

---

(١) لم نقف عليه عند ابن حبان والحاكم، والحافظ نفسه لم يخرج الحديث من عندهما في كتابه «إتحاف المهرة» (٢٣٥٣).

(٢) من قوله: «ويزاد هنا ما لخصته» أثبتناه من (ع)، ولم يرد في (أ) و(س)، وفيهما: ويزاد هنا أنَّ ذلك يمكن... .

المصطفى نصف يوم، وهو خمسُ مئة عام، قال: وتقوم الساعة ويعود الأمر إلى ما كان عليه قبلَ أن يكون شيءٌ غيرُ الباري تعالى، فلا يَبقَى غير وجهه، فرَدَّ عليه بأنَّ وقت الساعة لا يَعلَمُها إلّا الله، فالذي قاله مخالف لصريحِ القرآن والحديث، ثمَّ تَعقَّبَه من جهة أُخرى وذلك أنَّه تَوهَّمَ من كلامه أنَّه يُنكِرُ البعثَ، فأقدَم على تكفيره[1] وزَعَمَ أنَّ كلامه لا يحتمل تأويلاً، وليس كما قال، بل مُراد الطَّبَرِيِّ أنَّه يصير الأمر ـ أي: بعدَ فناء المخلوقات كلّها ـ على ما كان عليه أوَّلاً ثمَّ يقع البعثُ والحِساب، هذا الذي يجب حملُ كلامه عليه، وأمَّا إنكاره/ عليه استخراجَ وقت الساعة فهو معذور فيه، ويكفي في الردِّ عليه أنَّ الأمر وَقَعَ بخِلَاف ما قال، فقد مَضَت خمسُ مئةٍ ثمَّ ثلاثُ مئةٍ وزيادة، لكنَّ الطَّبَرِيَّ تَمَسَّكَ بحديثِ أبي ثَعْلبة رَفَعَه: «لن تَعجِزَ هذه الأُمّةُ أن يُؤَخِّرَها الله نصفَ يوم» الحديث، أخرجه أبو داود (٤٣٤٩) وغيره[2]، لكنَّه ليس صريحاً في أنَّها لا تُؤَخَّر أكثر من ذلك، والله أعلم، وسيأتي ما يَتَعلَّق بقَدْرِ ما بقيَ من الدُّنيا في كتاب الفتن[3] إن شاء الله تعالى.

٥١٥/٨

٣٢- سورة السّجدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿مَّهِينٍ﴾ [٨]: ضَعِيفٍ، نُطْفَةُ الرجلِ.

﴿ضَلَلْنَا﴾ [١٠]: هَلَكْنا.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: الجُرُزُ [٢٧]: التي لا تُمطَرُ إلَّا مَطَراً لا يُغْني عنها شيئاً.

﴿يَهْدِ﴾ [٢٦]: يُبيِّن.

قوله: «**سورة السَّجْدة ـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ**» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَت البسملةُ للنَّسَفيِّ، ولغيرهما: «تنزيلُ السَّجدة» حَسْبُ.

---

(١) تحرف في (س) إلى: تفكيره.

(٢) وأخرجه أحمد (١٧٧٣٤) من حديث أبي ثعلبة الخشني موقوفاً، وهو الراجح، ورجَّح وقفَه أيضاً البخاري في «تاريخه» ٢/ ٢٥٠، وانظر كلام الحافظ فيما سيأتي في ج٢٠ في شرح الحديث (٦٥٠٥).

(٣) بل في كتاب الرقاق: ٣٩- باب قول النبي ﷺ: «بُعثت أنا والساعة كهاتين».

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مَّهِينٍ﴾: ضعيفٍ، نُطْفة الرجل» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ ضعيفٍ، وللفِريابيِّ من هذا الوجه في قوله: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ قال: نُطْفة الرجل.

قوله: «﴿ضَلَلْنَا﴾: هَلَكْنا» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ قال: هَلَكنا.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: الجُرُز: التي لا تُمطِر إلّا مَطَراً لا يُغْني عنها شيئاً» وَصَلَه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد[1] عنه مِثلَه، وذكره الفِرْيابيُّ وإبراهيم الحَرْبيّ في «غريب الحديث» من طريق ابن أبي نَجِيح عن رجل عن ابن عبَّاس كذلك، زاد إبراهيم: وعن مجاهد قال: هي أرض أَبْيَنَ. وأنكَرَ ذلك الحَرْبيّ وقال: أَبْيَن مدينة معروفة باليمن، فلعلَّ مجاهداً قال ذلك في وقت لم تكن أَبْيَن تُنبِت فيه شيئاً. وأخرج ابن عُيَينَةَ في «تفسيره» عن عَمْرو بن دينار عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾ قال: هي أرض باليمن. وقال أبو عُبيدة: الأرض الـجُرُز: اليابسة الغَليظة التي لم يُصِبْها مطر.

قوله: «﴿يَهْدِ﴾: يُبيِّنْ» أخرج الطَّبَريُّ (٢١/ ١١٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ قال: أَوَلم يُبيِّنْ لهم. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ أي: يُبيِّن لهم، وهو من الهُدَى.

١ - باب قوله:

﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧]

٤٧٧٩ - حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن رسولِ الله ﷺ، قال: «قال الله تَبارَكَ وتعالى: أعدَدْتُ لِعِبادِي الصالِحِينَ ما لا عينٌ رَأَت،

---

(١) هكذا في (أ) و(ع)، وفي (س): ابن أبي نجيح عن رجل عن مجاهد، وفي «تفسير الطبري» ٢١/ ١١٥: ابن أبي نجيح عن رجل عن ابن عباس، وهو الموافق لما في «تفسير مجاهد» ٢/ ٥١١ ففيه: ابن أبي نجيح عمَّن حدَّثه عن ابن عباس.

ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ». قال أبو هريرةَ: اقرَؤوا إن شئتُم: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ ﴾.

وحدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هريرةَ، قال: قال الله... مِثلَه.

قيل لسفيانَ: روايةً؟ قال: فأيُّ شيءٍ؟

وقال أبو معاويةَ، عن الأعمَشِ، عن أبي صالحٍ: قرأ أبو هريرةَ: «قُرّاتِ أَعيُن».

٤٧٨٠ - حدَّثني إسحاقُ بنُ نَصْرٍ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن الأعمَشِ، حدَّثنا أبو صالحٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ: «يقولُ الله تعالى: أعدَدْتُ لِعِبادِي الصالِحِينَ ما لا عينٌ رَأَت، ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْراً مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عليه» ثمَّ قرأ: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ ﴾» قرأ الجمهور «أُخفيَ» بالتَّحريكِ على البناء للمفعولِ، وقرأ حمزة بالإسكان فِعلاً مُضارِعاً مُسنَداً للمتكلِّم، ويُؤيِّده قراءةُ ابن مسعود: «نُخفي» بنونِ العَظَمة، وقرأها محمَّد بن كعب: «أَخفَى» بفتح أوَّله وفتح الفاء على البناء للفاعلِ وهو الله، ونحوها قراءة الأعمَش: «أَخفَيتُ». ٥١٦/٨

وذكر المصنِّف في آخر الباب أنَّ أبا هريرة قرأ: «قُرّاتِ أعيُن» بصيغة الجمع، وبها قرأ ابن مسعود أيضاً وأبو الدَّرداء، قال أبو عُبيدة: ورأيتها في المصحَف الذي يقال له: الإمام ﴿قُرَّةِ﴾ بالهاءِ على الوَحْدة، وهي قراءةُ أهل الأمصار.

قوله: «يقول الله تعالى: أعدَدْتُ لعِبادي» وَوَقَعَ في حديث آخر أنَّ سبب هذا الحديث: «أنَّ موسى عليه السلام سأَلَ رَبَّه: مَن أعظَمُ أهل الجنَّة مَنزِلةً؟ فقال: غَرستُ كَرامَتَهم بيَدي وخَتَمتُ عليها، فلا عينٌ رأت ولا أُذُن سمعَت ولا خَطَرَ على قلب بَشَر»، أخرجه مسلم (١٨٩) والتِّرمذيّ (٣١٩٨) من طريق الشَّعْبيّ: سمعت المغيرة بن شُعْبة على المِنبَر يَرفَعه إلى النبيّ ﷺ: «أنَّ موسى سأَلَ رَبّه» فذكر الحديث بطوله وفيه هذا، وفي آخره: قال: ومِصداقُ ذلك في كتاب الله: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ ﴾.

قوله: «ولا خَطَرَ على قَلْب بَشَر» زاد ابن مسعود في حديثه: ولا يَعلَمُه مَلَكٌ مُقرَّبٌ ولا نبيّ مُرسَل، أخرجه ابن أبي حاتم[1]، وهو يَدفَع قولَ مَن قال: إنَّما قيل: البشر، لأنَّه يَخطُر بقلوب الملائكة، والأَولى حَمْلُ النَّفي فيه على عُمومه فإنَّه أعظَمُ في النَّفس.

قوله: «ذُخْراً» بضمِّ الدَّال المهمَلة[2] وسكون المعجَمة، منصوب مُتعلِّق بأعدَدتُ، أي: جَعلتُ ذلك لهم مذخوراً.

قوله: «مِن بَلْهِ ما أُطلِعتُم عليه» قال الخطَّابيُّ كأنَّه يقول: دَعْ ما أُطلِعتُم عليه فإنَّه سهلٌ في جنب ما ادُّخِرَ لهم. قلت: وهذا لائقٌ بشرح «بَلْهَ» بغير تَقدُّم «مِن» عليها، وأمَّا إذا تقدَّمت «مِن» عليها فقد قيل: هي بمعنى: كيف، ويقال: بمعنى: أَجْل، ويقال: بمعنى: غير أو سِوَى، وقيل: بمعنى: فضل، لكن قال الصَّغَانيُّ: اتَّفَقَت نُسَخ «الصَّحيح» على: «مِن بَلْه» والصَّواب إسقاط كلمة «من»؛ وتُعقِّبَ بأنَّه لا يَتَعيَّن إسقاطها إلّا إذا فُسِّرَت بمعنى: دَعْ، وأمَّا إذا فُسِّرَت بمعنى: من أجلِ، أو من غير أو سِوَى فلا، وقد ثَبَتَ في عِدّة مُصنَّفات خارجَ «الصَّحيح» بإثبات «مِن»، وأخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه ابن مَرْدويه من رواية أبي معاوية عن الأعمَش كذلك.

وقال ابن مالك: المعروف «بَلْهَ» اسم فِعل بمعنى: اترُك، ناصباً لمَا يَلِيها بمُقتَضَى المفعوليَّة، واستعماله مصدَراً بمعنى التَّرك مُضافاً إلى ما يَلِيه، والفتحة في الأولى بِنائيَّة وفي الثّانية إعرابيَّة، وهو مصدرٌ مُهمَل الفعل ممنوع الصَّرف. وقال الأخفَش: «بَلْه» هنا مصدَر كما تقول: ضَرْبُ زيد، ونَدَرَ دخولُ «مِن» عليها زائدة.

ووَقَعَ في «المغني» لابنِ هشام أنَّ «بَلْه» استُعمِلَت مُعرَبةً مجرورة بمِن وأنَّها بمعنى:

---

(١) وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٤١٤ من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه قال: إنه مكتوب في التوراة: لقد أعدَّ الله... إلخ.

(٢) قال القسطلاني في «إرشاد الساري» ٧/ ٢٩١: «ذخراً» بضم الذال وسكون الخاء المعجمتين، كذا في الفرع، وقال في «الصحاح» في فصل الذال المعجمة: ذخرتُ الشيء أذخره ذخراً وكذلك اذَّخرته. انتهى، وقول الحافظ ابن حجر: بضم المهملة وسكون المعجمة، سهو أو سبق قلمٍ، والله أعلم .

غير، ولم يَذكُر سواه، وفيه نظر، لأنَّ ابن التِّين حكى رواية: «مِن بَلْهَ» بفتح الهاء معَ وجود مِن، فعلى هذا فهي مَبنيَّة و«ما» مَصدَريَّة، وهي وصِلَتُها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الجارّ والمجرور المتقدِّم، ويكون المراد ببَلْهَ: كيف، التي يُقصَدُ بها الاستبعاد، والمعنى: من أين اطِّلاعُكم على هذا القَدْر الذي تَقصُر عقولُ البشر عن الإحاطة به، ودخول «مِن» على «بَلْهَ» إذا كانت بهذا المعنى جائز كما أشارَ إليه الشَّريف في «شرح الحاجِبيَّة».

قلت: وأصحُّ التوجيهات لخُصوصِ سياق حديث الباب حيثُ وَقَعَ فيه: «ولا خَطَرَ على قلب بَشَر، ذُخْراً من بَلْهِ ما أُطلِعتُم»، أنَّها بمعنى: غير، وذلك بَيِّنٌ لمن تأمَّلَه، والله أعلم. ٨/٥١٧

قوله: «وقال أبو معاوية عن الأعمَش عن أبي صالح: قرأ أبو هريرة: قُرّاتِ أعيُنٍ» وَصَلَه أبو عُبيد القاسم بن سَلّامٍ في كتاب «فضائل القرآن»[1] له عن أبي معاوية بهذا الإسناد مِثله سواء، وأخرج مسلم (٢٨٢٤/ ٤) الحديث كلّه عن أبي بكر بن أبي شَيْبة عن أبي معاوية به.

٣٣- سورة الأحزاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿صَيَاصِيهِمْ﴾ [٢٦]: قُصورِهم.

﴿مَعْرُوفًا﴾ [٦] في الكِتابِ.

١- ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]

٤٧٨١- حدَّثني إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ فُلَيحٍ، حدَّثنا أبي، عن هلال بنِ عليٍّ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي عَمْرةَ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «ما مِن مُؤْمِنٍ إلّا وأنا أَوْلَى الناسِ به في الدُّنيا والآخرةِ، اقرَؤُوا إن شئتُم: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، فأيُّما مُؤْمِنٍ تَرَكَ مالاً، فلْيَرِثْه عَصَبَتُه مَن كانوا، فإن تَرَكَ دَيناً أو ضَياعاً فلْيأتِني، وأنا مَوْلاه».

(١) «فضائل القرآن» ص٣١٠.

قوله: «سورة الأحزاب ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ، وسَقَطَت البسملةُ فقط للنَّسَفيِّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ صَيَاصِيهِمۡ ﴾: قُصورِهم» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه.

قوله: «﴿مَّعۡرُوفًا ﴾ في الكِتَاب» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ وحدَه، وقد أخرج عبد الرَّزّاق[1] عن ابن جُرَيج قال: قلت لعطاءٍ في هذه الآية: ﴿إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفًا ﴾ [الأحزاب:٦] فقال: هو إعطاء المسلمِ الكافرَ بينَهما قَرابةٌ صِلةً له.

قوله: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾» ثَبَتَت هذه التَّرجمة لأبي ذرٍّ. وذكر فيه حديث أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ قال: «ما من مُؤمِن إلّا وأنا أَولى به» الحديث، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض (٦٧٣١) إن شاء الله تعالى.

٢- بابٌ

﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب:٥]

٤٧٨٢- حدَّثنا مُعلَّى بنُ أسَدٍ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ المختارِ، حدَّثنا موسى بنُ عُقْبةَ، قال: حدَّثني سالمٌ، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنَّ زيدَ بنَ حارثةَ مولى رسولِ الله ﷺ ما كنَّا نَدْعوه إلا زيدَ بنَ محمَّدٍ، حتَّى نزلَ القرآنُ: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾.

قوله: «باب ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾» أي: أعدَلُ، وسيأتي تفسير القِسْط، والفرق بينَ القاسط والمقسِط في آخر الكتاب (٧٥٦٣).

قوله: «**أنَّ زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ ما كنَّا نَدْعوه إلّا زيدَ بنَ محمَّد، حتَّى نزلَ القرآن: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾**» في رواية القاسم بن مَعْن عن موسى ابن عُقْبةَ في هذا الحديث: ما كنَّا نَدعُو زيد بن حارثة الكَلْبيّ مولى رسول الله ﷺ إلّا

---

(١) زاد في (أ) و(س) بعده: عن معمر عن قتادة، وهي زيادة مقحمة ولم ترد في (ع) على الصواب، والخبر أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ١١٣ قال: أخبرني ابن جريج قال: قلت لعطاء...

زيدَ بنَ محمَّد، أخرجه الإسماعيليّ.

وفي حديث عائشة الآتي في النّكاح (٥٠٨٨) في قِصّة سالم مولى أبي حُذَيفة: وكان مَن تَبنَّى رجلاً في الجاهليَّة دَعَاه الناسُ إليه ووَرِثَ ميراثَه، حتَّى نزلت هذه الآية، وسيأتي مَزِيد الكلام على قِصّة زيد بن حارثة في ذلك بعدَ قليل إن شاء الله تعالى.

٣- بابٌ

﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب:٢٣]

﴿نَحْبَهُۥ﴾: عَهْدَه.

﴿أَقْطَارِهَا﴾ [١٤]: جَوانِبها.

﴿ٱلْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [١٤]: لَأعطَوْها.

٤٧٨٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصاريُّ، قال: حدَّثني أبي، عن ثُمامةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ، قال: نُرى هذه الآيةَ نَزَلت في أنسِ بنِ النَّضرِ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]. ٥١٨/٨

٤٧٨٤- حدَّثنا أبو اليَمان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني خارجةُ بنُ زيدِ بنِ ثابتٍ، أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قال: لمَّا نَسَخْنا الصُّحُفَ في المصاحفِ، فَقَدْتُ آيةً من سورةِ الأحزابِ كنتُ كثيراً أسمَعُ رسولَ الله ﷺ يقرَؤُها، لم أجِدْها معَ أحدٍ إلَّا معَ خُزيمةَ الأنصاريِّ، الذي جَعَلَ رسولُ الله ﷺ شهادتَه شهادةَ رجلَين: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾.

قوله: «باب ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾: عَهْدَه» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ أي: نَذْرَه، والنَّحْب: النَّذر، والنَّحب أيضاً: النَّفْس، والنَّحْب أيضاً: الخَطَر العظيم، وقال غيره: النَّحب في الأصل: النَّذر، ثمَّ استعمِلَ في آخر كلّ شيء.

وقال عبد الرَّزّاق: أخبرنا مَعمَر عن الحسن في قوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ قال: قَضَى أجَلَه على الوَفاء والتَّصديق؛ وهذا مخالف لمَا قاله غيره، بل ثَبَتَ عن عائشة: أنَّ طلحة

دَخَلَ على النبيّ ﷺ فقال: «أنتَ يا طلحةُ ممَّن قَضَى نَحْبَه» أخرجه ابن ماجه[١] والحاكم (٢/ ٤١٥-٤١٦و٣/ ٣٧٦)، ويُمكِن أن يُجمَعَ بحَمْلِ حديث عائشة على المجاز، وقَضَى بمعنى: يقضي.

ووَقَعَ في «تفسير ابن أبي حاتم»: منهم عمّار بن ياسر، وفي «تفسير يحيى بن سَلّامٍ»: منهم حمزة وأصحابه. وقد تقدَّم (٢٨٠٥) في قِصّة أنس بن النَّضر قول أنس بن مالك: منهم أنس بن النَّضر، وعندَ الحاكم (٢/ ٢٤٨) من حديث أبي هريرة: منهم مُصعَب بن عُمَير، ومن حديث أبي ذرٍّ أيضاً[٢].

قوله: «﴿أَقْطَارِهَا﴾: جَوَانبها» هو قولُ أبي عُبيدة.

قوله: «﴿الْفِتْـنَةَ لَآتَوْهَا﴾: لَأعطَوْها» هو قول أبي عُبيدة أيضاً وهو على قراءة: «آتَوْهَا» بالمدِّ، وأمّا مَن قرأَها بالقصرِ ـ وهي قراءة أهل الحِجاز ـ فمعناه: جاؤوها.

ثمَّ ذكر طَرَفاً من حديث أنس في قِصّة أنس بن النَّضر، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في أوائل الجهاد (٢٨٠٥).

قوله: «أخبَرَني خارجةُ بن زيد بن ثابت أنَّ زيد بن ثابت قال: لمَّا نَسَخْنا الصُّحُف في المصاحف» تقدَّم في آخر تفسير التوبة (٤٦٧٩) من وجه آخر عن الزُّهْريّ عن عُبيد بن السَّبّاق عن زيد بن ثابت، لكن في تلك الرِّواية أنَّ الآية ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة:١٢٨]، وفي هذه أنَّ الآية ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾، فالذي يَظهَرُ أنَّهما حديثان، وسيأتي في فضائل القرآن (٤٩٨٦-٤٩٨٨) من طريق إبراهيم بن سعد عن الزُّهْريّ بالحديثَين معاً في سياقٍ واحد.

قوله: «فَقَدْتُ آيةً من سورة الأحزاب كنت كَثيراً أسمَعُ رسول الله ﷺ يقرؤها» هذا يدلُّ

---

(١) حديث عائشة لم يخرجه ابن ماجه، وهو عنده برقم (١٢٦) و(١٢٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان.

(٢) عند الحاكم أيضاً ٣/ ٢٠٠، ووقع في المطبوع منه: مصعب الأنصاري، ولا يصح هذا، فإن مصعب بن عمير قرشي مهاجري، وجاء من الطريق نفسها عند البيهقي في «الدلائل» ٣/ ٢٨٤-٢٨٥ وفيه: مصعب ابن عمير.

على أنَّ زيداً لم يكن يَعتَمِد في جمع القرآن على عِلْمه، ولا يَقتَصِر على حِفظه، لكن فيه إشكال لأنَّ ظاهره أنَّه اكتَفَى معَ ذلك بخُزَيمةَ وحدَه والقرآن إنَّما يَثبُت بالتواتُرِ، والذي يَظهَر في الجواب أنَّ الذي أشارَ إليه أنَّ فقدَه فقدُ وجودها مكتوبةً، لا فَقْدُ وجودها محفوظةً، بل كانت محفوظة عندَه وعندَ غيره، ويدلّ على هذا قوله في حديث جمع القرآن: فأخذتُ أتتبَّعه من الرِّقاع والعُسُب، كما سيأتي مبسوطاً في فضائل القرآن (٤٩٨٦).

وقوله: «**خُزَيمةَ الأنصاريّ الذي جَعَلَ رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلينِ**» يشير إلى قِصّة خُزَيمةَ المذكورة: وهو خُزَيمةُ بن ثابت كما نَسَبَه[1] في رواية إبراهيم بن سعد الآتية (٤٩٨٧). وأمَّا قِصَّته المذكورة في الشَّهادة فأخرجها أبو داود (٣٦٠٧) والنَّسائيُّ (٤٦٤٧)، ووَقَعَت لنا بعُلوٍّ في «جُزء محمَّد بن يحيى الذُّهْليّ» من طريق الزُّهْريّ أيضاً عن عُمارة بن خُزَيمةَ عن/ عَمّه، وكان من أصحاب النبيّ ﷺ: أنَّ النبيّ ﷺ ابتاعَ من أعرابيّ فَرَساً، ٨/٥١٩ فاستَتبَعَه ليقضيَه ثمنَ الفرس، فأسرَعَ النبيّ ﷺ المشي وأبطَأ الأعرابيّ، فطَفِقَ رجال يَعتَرِضونَ الأعرابيّ يُساوِمونَه في الفرس حتَّى زادوه على ثَمَنه ـ فذكر الحديث ـ قال: فطَفِقَ الأعرابيّ يقول: هَلُمَّ شهيداً يَشهَدُ أنّي قد بعتُك، فمَن جاء من المسلمينَ يقول: ويلكَ إنَّ النبيّ ﷺ لم يكن ليقولَ إلّا الحقّ، حتَّى جاء خُزَيمةُ بن ثابت فاستَمَعَ المراجَعة فقال: أنا أشهَدُ أنَّك قد بايعتَه، فقال له النبيّ ﷺ: «بِمَ تَشهَد؟» قال: بتصديقِك، فجَعَلَ النبيُّ ﷺ شهادة خُزَيمةَ بشهادة رجلَينِ.

ووَقَعَ لنا من وجه آخر أنَّ اسم هذا الأعرابيّ سَواء[2] بن الحارث، فأخرج الطبرانيُّ (٣٧٣٠) وابن شاهين من طريق زيد بن الحُبَاب، عن محمَّد بن زُرارةَ بن خُزَيمةَ، حدَّثني عُمارة بن خُزَيمةَ، عن أبيه: أنَّ النبيّ ﷺ اشتَرَى فَرَساً من سواء بن الحارث فجَحَدَه، فشَهِدَ له خُزَيمةُ بن ثابت، فقال له: «بِمَ تَشهَدُ ولم تكن حاضراً؟» قال: بتصديقِك وأنَّك لا تقول إلّا حَقّاً، فقال النبيّ ﷺ: «مَن شَهِدَ له خُزَيمةُ أو عليه فحَسْبُه».

---

(١) في (س): كما سأبينه.

(٢) تحرف في (س) في الموضعين إلى: سواد، آخره دال.

قال الخطَّابيُّ: هذا الحديث حَمَلَه كثير من الناس على غير مَحمَله، وتَذَرَّعَ به قوم من أهل البِدَع إلى استحلال الشَّهادة لمن عُرِفَ عندَهم بالصِّدقِ على كلّ شيء ادَّعاه، وإنَّما وجهُ الحديث أنَّ النبيّ ﷺ حكَمَ على الأعرابيّ بعِلمِه، وجَرَت شهادةُ خُزَيمةَ مَجرَى التوكيد لقوله والاستظهار على خَصْمه، فصارَ في التَّقدير كشهادة الاثنين في غيرها من القَضَايا، انتهى.

وفيه فضيلة الفِطْنة في الأُمور وأنَّها ترفع مَنزِلةَ صاحبها، لأنَّ السَّبَب الذي أبداه خُزَيمةُ حاصل في نفس الأمر يَعرِفه غيره من الصَّحابة، وإنَّما هو لمَّا اختَصَّ بتَفَطُّنِه لمَا غَفَلَ عنه غيره معَ وُضوحِه، جُوزِيَ على ذلك بأن خُصَّ بفضيلة: مَن شَهِدَ له خُزَيمةُ أو عليه فحَسْبُه.

تنبيه: زَعَمَ ابن التِّين أنَّ النبيّ ﷺ قال لخُزَيمةَ لمَّا جَعَلَ شهادته بشهادتَين: «لا تَعُدْ» أي: تَشهَدُ على ما لم تُشاهده. انتهى، وهذه الزِّيادة لم أَقِفْ عليها.

٤- بابٌ

﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]

وقال مَعمَر: التبرُّجُ: أن تُخرِجَ مَحاسِنَها.

﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ [٦٢] استَنَّها: جعَلَها.

٤٧٨٥- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبَرني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها زوجَ النبيِّ ﷺ أخبَرَتْه: أنَّ رسولَ الله ﷺ جاءها حينَ أمَرَ الله أن يُخيِّرَ أزواجَه، فبَدَأَ بي رسولُ الله ﷺ، فقال: «إنّي ذاكِرٌ لكِ أمراً، فلا عليكِ أن تَسْتَعْجِلي حتَّى تَسْتَأمِري أبَوَيكِ» وقد عَلِمَ أنَّ أبَوَيَّ لم يكونا يأمراني بفِراقِه، قالت: ثمَّ قال: «إنَّ الله قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾» إلى تمامِ الآيتَينِ، فقلتُ له: ففي أيِّ هذا أستأمِرُ أبَوَيَّ؟ فإنِّي أُرِيدُ اللهَ ورسولَه والدَّارَ الآخرةَ.

[طرفه في: ٤٧٨٦]

قوله: «بابٌ ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾» في رواية أبي ذرٍّ: ﴿أُمَتِّعْكُنَّ﴾ الآية.

قوله: «وقال مَعمَر» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ هذا العَزوُ من رواية غيره.

قوله: «التَّبرُّج أن تُخرِج زينتَها[1]» هو قول أبي عُبيدة واسمه: مَعمَر بن المثنَّى، ولفظه في «كتاب المجاز» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ هو من التَّبرُّج، وهو أن يُبرِزنَ محاسنَهنَّ.

وتَوهَّمَ مُغَلْطاي ومَن قَلَّدَه أنَّ مُرادَ البخاريّ مَعمَر بن راشد فنَسَبَ هذا إلى تخريج عبد الرَّزّاق في «تفسيره» عن مَعمَر، ولا وجود لذلك في تفسير عبد الرَّزّاق،/ وإنَّما أخرج (٢/ ١١٦) عن مَعمَر عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في هذه الآية قال: كانت المرأة تَخرُج تتمشَّى بينَ الرِّجال فذلك تَبرُّج الجاهليَّة، وعندَ ابن أبي حاتم من طريق شَيْبانَ عن قَتَادة قال: كانت لهنَّ مِشْية وتَكسُّر وتَغَنُّج إذا خَرجنَ من البيوت فنُهِينَ عن ذلك، ومن طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: قال عمر: ما كانت إلّا جاهليَّة واحدة، فقال له ابن عبَّاس: هل سمعتَ بأُولى إلّا ولها آخِرة؟ ومن وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: تكون جاهليَّةٌ أُخرى، ومن وجه آخر عنه قال: كانت الجاهليَّة الأولى ألفَ سنة فيما بينَ نوح وإدريس، وإسناده قويّ، ومن حديث عائشة قالت: الجاهليَّة الأولى بينَ نوح وإبراهيم، وإسناده ضعيف، ومن طريق عامر ـ وهو الشَّعْبيّ ـ قال: هي ما بينَ عيسى ومحمَّد، وعن مُقاتل بن حَيّان قال: الأُولَى زمان إبراهيم، والأُخرى زمان محمَّد قبلَ أن يُبعَث، قلت: ولعلَّه أراد الجمع بينَ ما نُقِلَ عن عائشة وعن الشَّعْبيّ، والله أعلم.

قوله: «﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾: استنَّها: جَعَلَها» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، وزادَ: جعلها سُنّةً. ونَسَبَه مُغَلْطاي ومَن تَبعَه أيضاً إلى تخريج عبد الرَّزّاق عن مَعمَر، وليس ذلك فيه.

قوله: «أنَّ رسول الله ﷺ جاءها حينَ أمَرَه الله أن يُخيِّر أزواجَه» سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعدَه.

---

(١) كذا وقع عند الحافظ، وليس في شيء من نسخ «الصحيح» المعتمَدة في اليونينية إلّا: محاسنها.

٥٢٠/٨

٥- باب قوله: ﴿ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب:٢٩]

وقال قَتَادةُ: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ القرآنِ ﴿وَٱلْحِكْمَةِ ﴾ [الأحزاب:٣٤]: السُّنَّةِ.

٤٧٨٦- وقال اللَّيثُ: حدَّثني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، أنَّ عائشةَ زوجَ النبيِّ ﷺ قالت: لمَّا أُمِرَ رسولُ الله ﷺ بتَخْيِيرِ أزواجِه بَدأَ بي، فقال: «إنِّي ذاكِرٌ لكِ أمراً، فلا عليكِ أن لا تَعْجَلي حتَّى تَسْتَأْمِري أبوَيكِ» قالت: وقد عَلِمَ أنَّ أبوَيَّ لم يكونا يأمُراني بفِراقِه، قالت: ثمَّ قال: «إنَّ الله جلَّ ثناؤُه قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ إلى ﴿أَجْرًا عَظِيمًا ﴾» قالت: فقلتُ: ففي أيِّ هذا أستأمِرُ أبوَيَّ؟ فإنِّي أُريدُ اللهَ ورسولَه، والدَّارَ الآخرةَ. قالت: ثمَّ فعَلَ أزواجُ النبيِّ ﷺ مِثلَ ما فَعَلْتُ.

تابعَه موسى بنُ أعيَنَ، عن مَعمَر، عن الزُّهريِّ، قال: أخبرني أبو سَلَمةَ.

وقال عبدُ الرزَّاق وأبو سفيانَ المَعْمَريُّ، عن معمَر، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ.

قوله: «باب قوله: ﴿ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾» ساقوا كلّهم الآيةَ إلى ﴿عَظِيمًا ﴾.

قوله: «وقال قَتادةُ: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ القرآنِ ﴿وَٱلْحِكْمَةِ ﴾: السُّنّةِ» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق مَعمَر عن قَتادة بلفظ: ﴿مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾: القرآنِ والسُّنّة؛ أورَدَه بصورة اللَّفّ والنَّشر المرتَّب، وكذا هو في «تفسير عبد الرَّزّاق» (٢/ ١١٦).

قوله: «وقال اللَّيث: حدَّثني يونس» وَصَلَه الذُّهْليُّ عن أبي صالح عنه، وأخرجه ابن جَرير (٢١/ ١٥٧) والنَّسائيُّ (ك٥٦٠٣) والإسماعيليّ من رواية ابن وَهْب عن يونُسَ كذلك.

قوله: «لمَّا أُمِرَ رسول الله ﷺ بتَخْيِيرِ أزواجِه» وَرَدَ في سبب هذا التَّخيير ما أخرجه

مسلم (١٤٧٨) من حديث جابر قال: «دَخَلَ أبو بكر يَستأذِن على رسول الله ﷺ» الحديث، في قوله ﷺ: «هنَّ حولي كما تَـرَى يسألنني النَّفَقة» يعني: نساءَه، وفيه: أنَّه اعتزَلهنَّ شهراً، ثمَّ نزلت عليه هذه الآية ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾ حتَّى بَلَغَ: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قال: فبَدَأَ بعائشةَ... فذكر نحو حديث الباب، وقد تقدَّم في المظالم (٢٤٦٨) من طريق عُقَيل، ويأتي/ ٥٢١/٨ في النِّكاح (٥١٩١) أيضاً من طريق شُعَيب، كلاهما عن ابن شِهاب عن عُبيد الله بن عبد الله بن أبي ثَوْر عن ابن عبَّاس عن عمر، في قِصّة المرأتينِ اللَّتَينِ تَظاهَرَتا بطوله، وفي آخره: حينَ أفشَته حفصةُ إلى عائشة، وكان قد قال: «ما أنا بداخلٍ عليهنَّ شهراً» من شِدّة مَوجِدَته عليهنَّ حتَّى عاتَبَه الله، فلمَّا مَضَت تسع وعِشرونَ دَخَلَ على عائشة فبَدَأَ بها، فقالت له: إنَّك أقسَمتَ أن لا تَدخُلَ علينا شهراً، وقد أصبَحْنا لتسعٍ وعشرينَ ليلةً أعُدُّها عَدّاً، فقال النبيّ ﷺ: «الشَّهرُ تسع وعِشرونَ» وكان ذلك الشَّهر تسعاً وعشرينَ، قالت عائشة: فأُنزِلَت آية التَّخيير، فبَدَأَ بي أوَّلَ امرأة فقال: «إنِّي ذاكِرٌ لكِ أمراً، فلا عليكِ أن لا تَعْجَلي» الحديث.

وهذا السِّياق ظاهره أنَّ الحديث كلّه من رواية ابن عبَّاس عن عمر، وأمَّا المرويّ عن عائشة فمن رواية ابن عبَّاس عنها، وقد وَقَعَ التَّصريحُ بذلك فيما أخرجه ابن أبي حاتم وابن مَرْدويه من طريق أبي صالح عن اللَّيث بهذا الإسناد إلى ابن عبَّاس قال: قالت عائشةُ: أُنزِلَت آية التَّخيير، فبَدَأَ بي... الحديث.

لكن أخرج مسلم (١٤٧٩/ ٣٤) الحديثَ من رواية مَعمَر عن الزُّهْريّ ففَصَّلَه تفصيلاً حسناً، وذلك أنَّه أخرجه بطوله إلى آخر قِصّة عمر في المتظاهرتَينِ إلى قوله: «حتَّى عاتَبَه الله» ثمَّ عَقَّبَه بقوله: «قال الزُّهْريّ: فأخبرني عُرْوة عن عائشة قالت: لمَّا مضى تسع وعِشرونَ» فذكر مُراجَعَتَها في ذلك ثمَّ عَقَّبَه بقوله: «ثم قال: يا عائشة، إنِّي ذاكِرٌ لك أمراً فلا عليكِ أن لا تَعجَلي حتَّى تَستأمِري أبَوَيكِ» الحديث، فعُرِفَ من هذا أنَّ قوله: «فلمَّا مَضَت تسع وعِشرونَ...» إلى آخره في رواية عُقَيل، هو من رواية الزُّهْريّ عن عائشة بحذفِ الواسطة، ولعلَّ ذلك وَقَعَ عن عَمدٍ من أجل الاختلاف على الزُّهْريّ في الواسطة بينَه وبينَ عائشة في

هذه القِصّة بعينِها كما بيَّنه المصنِّف هنا، وكأنَّ مَن أدرَجَه في رواية ابن عبَّاس مَشَى على ظاهر السّياق ولم يَفطَنْ للتَّفصيلِ الذي وَقَعَ في رواية مَعمَر.

وقد أخرج مسلم أيضاً (١٤٧٩/ ٣٠) من طريق سِماك بن الوليد عن ابن عبَّاس: حدَّثني عمر بن الخطَّاب قال: لمَّا اعتزَلَ النبيُّ ﷺ نساءَه دَخَلت المسجد، الحديث بطوله، وفي آخره: «قال: وأنزَلَ الله آية التَّخيير»، فاتَّفَقَ الحديثان على أنَّ آية التَّخيير نزلت عَقِبَ فراغ الشَّهر الذي اعتَزَلَهنَّ فيه، ووَقَعَ ذلك صريحاً في رواية عَمْرة عن عائشة قالت: لمَّا نزلَ النبيُّ ﷺ إلى نسائه أُمِرَ أن يُخيِّرَهنَّ، الحديث أخرجه الطَّبَريُّ (٢١/ ١٥٧) والطَّحاويُّ[1]، واختَلَفَ الحديثانِ في سبب الاعتزال، ويُمكِن الجمع بأن تكون القصَّتان جميعاً سببَ الاعتزال، فإنَّ قِصّة المتظاهرتَينِ خاصّةٌ بهما، وقِصّة سؤال النَّفَقة عامّة في جميع النِّسوة، ومُناسَبة آية التَّخيير بقِصّة سؤال النَّفَقة أليَقُ منها بقِصّة المتظاهرتَينِ، وسيأتي في «باب مَن خَيَّرَ نساءَه» من كتاب الطَّلاق (٥٢٦٢) بيان الـحُكم فيمَن خيَّرها زوجها إن شاء الله تعالى.

وقال الماوَرْديّ: اختُلِفَ هل كان التَّخيير بينَ الدُّنيا والآخرة، أو بينَ الطَّلاق والإقامة عندَه؟ على قولَينِ للعلماءِ، أشبَهُهما بقولِ الشافعيّ الثّاني، ثمَّ قال: إنَّه الصَّحيح. وكذا قال القُرطُبيّ: اختُلِفَ في التَّخيير هل كان في البَقاء والطَّلاق، أو كان بينَ الدُّنيا والآخرة. انتهى، والذي يَظهَر الجمعُ بينَ القولَينِ، لأنَّ أحد الأمرَينِ ملزوم للآخرِ، وكأنَّهنَّ خُيِّرنَ بينَ الدُّنيا فيُطلِّقُهنَّ وبينَ الآخرة فيُمسِكُهنَّ، وهو مُقتَضى سياق الآية، ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّ محلَّ القولَينِ: هل فوَّضَ إليهنَّ الطَّلاقَ أم لا؟ ولهذا أخرج أحمد (٥٨٨) عن عليّ قال: لم يُخيِّر رسول الله ﷺ نساءَه إلّا بينَ الدُّنيا والآخرة[2].

قوله: **«فلا عليكِ أن لا تَعْجَلي»** أي: فلا بأس عليك في التَّأنّي وعَدَم العَجَلة حتَّى تُشاوِري أبَوَيك.

---

(١) أخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣/ ١٢٤ من طريق عمرة عن عائشة قصة اعتزال النبي ﷺ نساءَه مختصرة، لكن ليس فيها ذكر التخيير.

(٢) وفي إسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وهو منكر الحديث.

قوله: «حتَّى تَسْتَأْمِري أَبَوَيكِ» أي: تَطلُبي منهما أن يُبيِّنا لك رأيَهما في ذلك. ووَقَعَ في حديث جابر[1]: «حتَّى تستَشيري أبَويك»، زاد محمَّد بن عَمْرو عن أبي سَلَمةَ عن عائشة: «إنِّي عارضٌ عليكِ أمراً، فلا تَفْتاتي فيه بشيءٍ حتَّى تَعرِضيه على أَبَوَيكِ أبي بكر وأُمّ رُومان» أخرجه أحمد (٢٥٧٧٠) والطَّبَريُّ (٢١/ ١٥٧)، ويُستَفاد منه أنَّ أمّ رُومان كانت يومئذٍ موجودةً، فيُردّ به على/ مَن زَعَمَ أنَّها ماتت سنة ستّ من الهجرة، فإنَّ التَّخيير كان في سنة تسع. ٨/٥٢٢

قوله: «قالت: فقلت: ففي أيِّ هذا أستَأمِرُ أبَوَيَّ؟» في رواية محمَّد بن عَمْرو: فقلت: فإنّي أُريدُ الله ورسوله والدَّار الآخرة، ولا أُؤامر أبَوَيَّ أبا بكر وأُمّ رُومان، فضَحِكَ، وفي رواية عمر بن أبي سَلَمةَ عن أبيه عندَ الطَّبَريِّ (٢١/ ١٥٧-١٥٨): ففَرِحَ.

قوله: «ثمَّ فَعَلَ أزواج النبيّ ﷺ مِثْل ما فَعَلتُ» في رواية عُقيل (٢٤٦٨): ثمَّ خَيَّرَ نساءَه فقُلنَ مِثلَ ما قالت عائشة، زاد ابن وَهْب عن يونس في روايته: فلم يكن ذلك طلاقاً حينَ قاله لهنَّ فاختَرنَه، أخرجه الطَّبَريّ (٢١/ ١٥٨).

وفي رواية محمَّد بن عَمْرو المذكورة: «ثمَّ استَقْرَى الحُجَر ـ يعني: حُجَر أزواجه ـ فقال: إنَّ عائشة قالت كذا، فقُلنَ: ونحنُ نقول مِثل ما قالت»، وقوله: «استَقرَى الحُجَر» أي: تَتبَّعَ، والحُجَر بضمِّ المهمَلة وفتح الجيم: جمع حُجْرة بضمٍّ ثمَّ سكون، والمراد مساكنُ أزواجه ﷺ.

وفي حديث جابر المذكور: أنَّ عائشة لمَّا قالت: «بَل أختارُ اللهَ ورسولَه والدَّارَ الآخرة» قالت: يا رسول الله، وأسألُك أن لا تُخبِر امرأةً من نسائك بالذي قلت، فقال: «لا تسألُني امرأة منهنَّ إلّا أخبرَتها، إنَّ الله لم يَبعَثني مُتعَنِّتاً وإنَّما بَعَثَني مُعلِّماً مُيَسِّراً».

وفي رواية مَعمَر عندَ مسلم (١٤٧٥/ ٣٥): قال مَعمَر: فأخبرني أيوبُ أنَّ عائشة قالت: لا تُخبِر نساءَك أنّي اختَرتُك، فقال: «إنَّ الله أرسَلَني مُبلِّغاً ولم يُرسِلني مُتعَنِّتاً»، وهذا مُنقطِع بينَ أيوب وعائشة، ويَشهَد لصِحَّتِه حديثُ جابر، والله أعلم.

---

(١) عند مسلم (١٤٧٨).

وفي الحديث مُلاطَفة النبيّ ﷺ لأزواجِه وحِلْمه عنهنَّ وصَبْره على ما كان يَصدُر منهنَّ من إدلالٍ وغيره ممَّا تَبعَثُه عليهنَّ الغَيْرة. وفيه فضل عائشة لبِداءَتِه بها، كذا قَرَّرَه النَّوَويّ، لكن روى ابن مَرْدويه من طريق الحسن عن عائشة: أنَّها طلبَت من رسول الله ﷺ ثوباً، فأمَرَ الله نبيَّه أن يُخيِّرَ نساءَه: إمّا عندَ الله تُرِدنَ أم الدُّنيا؟ فإن ثَبَتَ هذا وكانت هي السَّبَب في التَّخيير فلعلَّ البِداءة بها لذلك، لكنَّ الحسن لم يَسمَعْ من عائشة فهو ضعيف، وحديث جابر في أنَّ النِّسوة كُنَّ يسألنَه النَّفَقة أصحُّ طريقاً منه، وإذا تَقرَّرَ أنَّ السَّبَب لم يَتَّحِدْ فيها وقُدِّمَت في التَّخيير دَلَّ على المراد، لا سيَّما معَ تقديمه لها أيضاً في البِداءة بها في الدُّخول عليها.

وفيه أنَّ صِغَر السِّنّ مَظِنّةٌ لنقصِ الرَّأي، قال العلماء: إنَّما أمَرَ النبيُّ ﷺ عائشة أن تَستأمِر أبَوَيها خَشْيةَ أن يَحمِلَها صِغَر السِّنّ على اختيار الشِّقّ الآخر، لاحتمال أن لا يكون عندَها من المَلَكة ما يَدفَع ذلك العارض، فإذا استَشارَت أبَوَيها أوضَحَا لها ما في ذلك من المفسَدة وما في مُقابِله من المصلَحة، ولهذا لمَّا فَطِنَت عائشة لذلك قالت: قد عَلِمَ أنَّ أبَوَيَّ لم يكونا يأمراني بفِراقه. ووَقَعَ في رواية عَمْرة عن عائشة في هذه القِصّة: وخَشِي رسول الله ﷺ حَدَاثَتي[1]؛ وهذا شاهد للتَّأويلِ المذكور.

وفيه مَنقَبة عظيمة لعائشةَ، وبيان كمال عقلها وصِحّة رأيها معَ صِغَر سِنّها، وأنَّ الغَيْرة تَحمِلُ المرأة الكاملةَ الرَّأيِ والعقل على ارتكاب ما لا يَليق بحالها لسؤالها النبيَّ ﷺ أن لا يخبر أحداً من أزواجه بفِعلِها، ولكنَّه ﷺ لمَّا عَلِمَ أنَّ الحامل لها على ذلك ما طُبِعَ عليه النِّساء من الغَيْرة ومَحبّة الاستبداد دونَ ضرائرها، لم يُسعِفْها بما طلبَت من ذلك.

تنبيه: وَقَعَ في «النِّهاية» و«الوسيط» التَّصريح بأنَّ عائشة أرادَت أن يختار نِساؤُه الفِراقَ، فإن كانا ذَكَراه فيما فَهِماه من السِّياق فذاكَ، وإلّا فلم أرَ في شيء من طرق الحديث التَّصريح بذلك.

---

(١) سبق نسبة رواية عمرة عن عائشة إلى الطبراني والطحاوي، وهذا الحرف لم نقف عليه عند أيٍّ منهما.

وذكر بعض العلماء أنَّ من خصائصه ﷺ تخيير أزواجه، واستَنَدَ إلى هذه القِصّة، ولا دلالةَ فيها على الاختصاص، نعم ادَّعى بعضُ مَن قال: إنَّ التَّخيير طلاقٌ: أنَّه في حَقّ الأُمّة، واختُصَّ هو ﷺ بأنَّ ذلك في حَقّه ليس بطلاقٍ، وسيأتي مَزِيد بيانٍ لذلك في كتاب الطَّلاق (٥٢٩٢) إن شاءَ الله تعالى.

واستَدَلَّ به بعضهم على ضعف ما جاء: أنَّ من الأزواج حينئذٍ مَن اختارَت الدُّنيا ففارقها، وهي فاطمة بنت الضَّحّاك، لعُمومِ قوله: ثمَّ فَعَلَ... إلى آخره.

قوله: «تابَعَه موسى بن أعيَنَ عن مَعمَر عن الزُّهريّ أخبَرَني أبو سَلَمَةَ» يعني عن عائشة، وَصَلَه/ النَّسائيُّ (٣٢٠١) من طريق محمَّد بن موسى بن أعيَن حدَّثنا أبي، فذكره. ٥٢٣/٨

قوله: «وقال عبد الرَّزّاق وأبو سُفْيان المَعْمَريّ عن مَعمَر عن الزُّهريّ عن عُرْوة عن عائشة» أمَّا رواية عبد الرَّزّاق فوَصَلَها مسلم (١٠٨٣ و١٤٧٥/ ٣٥)، وابن ماجه (٢٠٥٣) من طريقه، وأخرجها أحمد (٢٥٢٩٩) وإسحاق في مُسنَدَيهما عنه، وقَصَّرَ مَن قَصَرَ تخريجها على ابن ماجه[1]. وأمَّا رواية أبي سفيان المعمَريّ فأخرجها الذُّهْليُّ في «الزُّهْريّات»، وتابَعَ مَعمَراً على عُرْوة جعفرُ بن بُرْقان، ولعلَّ الحديث كان عندَ الزُّهْريّ عنهما فحدَّث به تارةً عن هذا وتارةً عن هذا، وإلى هذا مالَ التِّرمِذيّ، وقد رواه عُقيل وشُعَيب عن الزُّهْريّ عن عائشة بغير واسطة كما قَدَّمتُه، والله أعلم.

٦- بابٌ

﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٣٧]

٤٧٨٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحيم، حدَّثنا مُعلَّى بنُ منصورٍ، عن حمّادِ بنِ زيدٍ، حدَّثنا ثابتٌ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ: أنَّ هذه الآيةَ ﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ﴾ نَزَلَت في شأنِ زَينَبَ ابنةِ جَحْشٍ وزيدِ بنِ حارثةَ.

[طرفه في: ٧٤٢٠]

---

(١) وهو أيضاً في «جامع الترمذي» (٣٣١٨).

قوله: «باب ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾» لم تختَلِف الرِّوايات أنَّها نزلت في قِصّة زيد بن حارثة وزينب بنت جَحْش.

قوله: «حدَّثنا مُعلَّى بن منصور» هو الرَّازيّ، وليس له عندَ البخاريّ سِوَى هذا الحديث وآخرَ في البيوع (٢١٩٧)، وقد قال في «التاريخ الصَّغير»: دَخَلْنا عليه سنة عشر، فكأنَّه لم يُكثِرْ عنه ولهذا حدَّث عنه في هذَينِ الموضعَينِ بواسطةٍ.

قوله: «حدَّثنا ثابت» كذا قال مُعلَّى بن منصور عن حمَّاد، وتابَعه محمَّد بن أبي بكر المقدَّميُّ وعارِمٌ وغيرهما، وقال الصَّلت بن مسعود ورَوْح بن عبد المؤمن وغيرهما: عن حمَّاد بن زيد عن أيوب عن أبي قِلَابةَ عن أنس، فلعلَّ لحمَّادٍ فيه إسنادَينِ، وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق سليمان بن أيوب صاحب البصريّ عن حمَّاد بن زيد بالإسنادَينِ معاً.

قوله: «أنَّ هذه الآية ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ نزلت في شأن زَينَب بنت جَحْش وزيد بن حارثة» هكذا اقتصَرَ على هذا القَدْر من هذه القِصّة، وقد أخرجه في التوحيد (٧٤٢٠) من وجه آخر عن حمَّاد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: جاء زيد بن حارثة يَشكُو، فجعَلَ النبيّ ﷺ يقول: «اتَّقِ الله وأمسِكْ عليك زوجَك» قال أنس: لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لكتَمَ هذه الآية، قال: وكانت تَفتَخِر على أزواج النبيّ ﷺ، الحديثَ.

وأخرجه أحمد (١٢٥١١) عن مُؤمَّل بن إسماعيل عن حمَّاد بن زيد بهذا الإسناد بلفظ: أتى رسول الله ﷺ مَنزِلَ زيد بن حارثة فجاءه زيد يَشكُوها إليه، فقال له: «أمسِكْ عليك زوجَك واتَّقِ الله» فنزلت إلى قوله: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ قال: يعني زينبَ بنت جَحْش.

وقد أخرج ابن أبي حاتم هذه القِصّة من طريق السُّدِّيِّ، فساقَها سياقاً واضحاً حسناً ولفظه: بَلَغَنا أنَّ هذه الآية نزلت في زَينَب بنت جَحْش، وكانت أمُّها أُمَيمةُ بنت عبد المطَّلِب عَمّةَ رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ أراد أن يُزوِّجَها زيدَ بن حارثة مولاه فكَرِهَت ذلك، ثمَّ إنَّها رضيت بما صَنَعَ رسول الله ﷺ فزوَّجَها إيّاه، ثمَّ أعلمَ اللهُ عزَّ وجلَّ

نبيَّه ﷺ بعدُ أنَّها من أزواجه، فكان يَستَحِي أن يأمرَ بطلاقِها، وكان لا يزال يكون بينَ زيدٍ وزينبَ ما يكون من الناس، فأمَرَه رسول الله ﷺ أن يُمسِكَ عليه زوجه وأن يَتَّقيَ الله، وكان يخشى الناسَ أن يَعِيبوا عليه ويقولوا: تزوَّجَ امرأة ابنه، وكان قد تَبنَّى زيداً. وعندَه من طريق عليّ بن زيد عن عليّ بن الحسين بن/ عليّ قال: أعلمَ اللهُ نبيَّه ﷺ أنَّ زَينَبَ ستكونُ من ٥٢٤/٨ أزواجه قبلَ أن يَتزوَّجها، فلمَّا أتاه زيد يَشكُوها إليه وقال له: «اتَّقِ الله وأمسِكْ عليك زوجَك» قال الله: قد أخبَرتُك أنّي مُزوِّجُكَها، وتُخفي في نفسك ما الله مُبدِيه.

وقد أطنَبَ التِّرمِذيّ الحَكيمُ في تحسين هذه الرِّواية وقال: إنَّها من جَواهر العلم المكنون. وكأنَّه لم يَقِفْ على تفسير السُّدِّيِّ الذي أورَدتُه، وهو أوضَحُ سِياقاً وأصحّ إسناداً إليه لضعفِ عليّ بن زيد بن جُدْعانَ.

وروى عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتَادة قال: جاء زيدُ بن حارثة فقال: يا رسول الله، إنَّ زينبَ اشتَدَّ عليَّ لسانُها، وأنا أُريد أن أُطَلِّقَها، فقال له: «اتَّقِ الله وأمسِك عليك زوجك» قال: والنبيّ ﷺ يُحِبّ أن يُطلِّقها ويخشى قالةَ الناس. ووَرَدَت آثار أُخرى أخرجها ابن أبي حاتم والطَّبَريُّ، ونَقَلَها كثير من المفسِّرينَ لا ينبغي التَّشاغُل بها، والذي أورَدتُه منها هو المعتمَد.

والحاصل أنَّ الذي كان يُخفِيه النبيُّ ﷺ هو إخبارُ الله إيّاه أنَّها ستصيرُ زوجتَه، والذي كان يَحمِله على إخفاء ذلك خَشْيةُ قول الناس: تزوَّجَ امرأة ابنه، وأراد الله إبطال ما كان أهل الجاهليَّة عليه من أحكام التَّبنّي بأمرٍ لا أبلَغَ في الإبطال منه، وهو تزوُّج امرأة الذي يُدَّعَى ابناً، ووقوع ذلك من إمام المسلمينَ ليكونَ أدعَى لقَبُولِهم، وإنَّما وَقَعَ الخَبْطُ في تأويل مُتعلّق الخَشْية، والله أعلم.

وقد أخرج التِّرمِذيّ (٣٢٠٧) من طريق داود بن أبي هِنْد عن الشَّعْبيّ عن عائشة قالت: لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً من الوحي لكَتَمَ هذه الآية ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ

(١) في «تفسيره» ٢/ ١١٧.

عَلَيْهِ ﴾ يعني بالإسلام ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ بالعِتقِ ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ إلى قوله: ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب:٣٧-٣٨]، وإنَّ رسول الله ﷺ لمَّا تزوَّجَها قالوا: تزوَّجَ حَلِيلةَ ابنه، فأنزَلَ الله تعالى ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ الآية [الأحزاب:٤٠]، وكان تَبنّاه وهو صغير»، فلَبِثَ[1] حتَّى صارَ رجلاً يقال له: زيد بن محمَّد، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَوَٰلِيكُمْ﴾. قال التِّرمذيّ: رُوِيَ عن داود عن الشَّعْبيّ عن مسروق عن عائشة إلى قوله: «لكَتَمَ هذه الآية» ولم يَذكُر ما بعدَه. قلت: وهذا القَدْر أخرجه مسلم (١٧٧/ ٢٨٨) كما قال التِّرمذيّ، وأظنّ الزّائد بعدَه مُدرَجاً في الخبر، فإنَّ الراويَ له عن داود لم يكن بالحافظِ.

وقال ابن العربيّ: إنَّما قال عليه الصلاة والسَّلام لزيدٍ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ اختباراً لمَا عندَه من الرَّغبة فيها أو عنها، فلمَّا أطلَعَه زيدٌ على ما عندَه منها من النُّفرة التي نَشَأَت من تَعاظُمِها عليه وبَذَاءة لسانها، أَذِنَ له في طلاقِها، وليس في مُخالَفة مُتعلَّق الأمر لمَتعلَّقِ العلم ما يَمنَع الأمرَ به، والله أعلم.

وروى أحمد (١٣٠٢٥)، ومسلم (١٤٢٨/ ٨٩)، والنَّسائيُّ (ك٥٨٧٣و٨١٢٤و١١٣٤٦) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال: لمَّا انقَضَت عِدّة زَينَبَ قال رسول الله ﷺ لزيدٍ: «اذكُرها عليَّ» قال: فانطَلَقتُ فقلت: يا زَينَبُ، أبشِري، أرسَلَ رسول الله ﷺ يَذكُرُكِ، فقالت: ما أنا بصانعةٍ شيئاً حتَّى أُؤامرَ رَبِّي، فقامَت إلى مسجدِها، ونزلَ القرآن، وجاء رسول الله ﷺ حتَّى دَخَلَ عليها بغير إذنٍ. وهذا أيضاً من أبلَغ ما وَقَعَ في ذلك، وهو أن يكون الذي كان زوجَها هو الخاطِب، لئلّا يَظُنَّ أحد أنَّ ذلك وَقَعَ قَهراً بغير رِضاهُ.

وفيه أيضاً اختبارُ ما كان عندَه منها، هل بقيَ منه شيء أم لا؟ وفيه استحباب فِعْل المرأةِ الاستخارةَ ودُعائها عندَ الخِطْبة قبلَ الإجابة، وأنَّ مَن وَكَّلَ أمره إلى الله عزَّ وجلَّ يَسَّرَ الله له ما هو الأَحَظُّ له، والأنفَع دُنيا وأُخرى.

---

(١) تحرفت هذه اللفظة في (أ) و(س) إلى: قلت، وفي (ع) إلى: قوله! والتصويب من «جامع الترمذي».

٧- باب قوله:

﴿تُرجِئُ[1] مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ وَمَنِ ٱبۡتَغَيۡتَ مِمَّنۡ عَزَلۡتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]

قال ابنُ عبَّاسٍ: تُرجِئُ: تُؤَخِّرُ، «أَرجِئْه» [الأعراف: ١١١والشعراء: ٣٦]: أَخِّرْه.

٤٧٨٨- حدَّثنا زكريَّا بنُ يحيى، حدَّثنا أبو أُسامةَ، قال: هشامٌ حدَّثنا عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت:/ كنتُ أغارُ على اللّاتي وَهَبنَ أنفُسَهنَّ لِرسولِ الله ﷺ، وأقولُ: أتَهَبُ المرأةُ نفسَها؟ فلمَّا أنزَلَ الله تعالى: ﴿تُرجِئُ مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ وَمَنِ ٱبۡتَغَيۡتَ مِمَّنۡ عَزَلۡتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكَ﴾ قلتُ: ما أُرَى رَبَّكَ إلَّا يُسارِعُ في هَوَاكَ. ٥٢٥/٨

[طرفه في: ٥١١٣]

٤٧٨٩- حدَّثنا حِبّانُ بنُ موسى، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا عاصمٌ الأحوَلُ، عن مُعاذةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَستَأذِنُ في يومِ المرأةِ مِنّا، بعدَ أن أُنزِلَت هذه الآيةُ: ﴿تُرجِئُ مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ وَمَنِ ٱبۡتَغَيۡتَ مِمَّنۡ عَزَلۡتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكَ﴾، فقلتُ لها: ما كنتِ تقولِينَ؟ قالت: كنتُ أقولُ له: إن كان ذاكَ إليَّ، فإنّي لا أُرِيدُ يا رسولَ الله أن أُوثِرَ عليكَ أحداً.

تابَعَه عبّادُ بنُ عبّادٍ، سمعَ عاصماً.

قوله: «باب قوله: ﴿تُرجِئُ مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ وَمَنِ ٱبۡتَغَيۡتَ مِمَّنۡ عَزَلۡتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكَ﴾» كذا للجميعِ، وسَقَطَ لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ، وحكى الواحديّ عن المفسِّرينَ أنَّ هذه الآية نزلت عَقِبَ نزول آية التَّخيير، وذلك أنَّ التَّخيير لمَّا وَقَعَ أشفَقَ بعضُ الأزواج أن يُطلِّقَهنَّ ففوَّضنَ أمر القَسْم إليه، فأُنزِلَت ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ﴾ الآيةَ.

---

(١) هكذا قرأها مهموزاً أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وقرأ بقية السبعة: «تُرجِي» غير مهموز. «السبعة» لابن مجاهد ص٥٢٣.

وأما قوله: «أرجِئْه» بالهمز فقراءة أبي عمرو وابن كثير وابن عامر من السبعة، وقرأ الباقون: «أَرجِهْ» بغير همز. «السبعة» ص٢٨٧-٢٨٨.

قوله: «قال ابن عبَّاس: تُرجِئُ: تُؤَخِّر» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس به.

قوله: « أَرجِئْهُ: أَخِّرْه» هذا من تفسير الأعراف والشُّعَراء، ذكره هنا استطراداً، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عطاء عن ابن عبَّاس قال في قوله: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ قال: أَخِّرْه وأخاه.

قوله: «حدَّثنا زكريَّا بن يحيى» هو الطائيّ، وقيل: البَلْخيّ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك في العيدَينِ[1].

قوله: «حدَّثنا أبو أُسامة، قال: هشامٌ حدَّثنا» هو من تقديم المخبِر على الصِّيغة، وهو جائز.

قوله: «كنت أغارُ» كذا وَقَعَ بالغَينِ المعجَمة من الغَيْرة، ووَقَعَ عندَ الإسماعيليّ من طريق محمَّد بن بِشْر عن هشام بن عُرْوة بلفظ: كانت تُعيِّر اللّاتي وَهَبنَ أنفُسَهنَّ؛ بعينٍ مُهمَلة وتشديد.

قوله: «وَهَبْنَ أنفُسَهنَّ» هذا ظاهر في أنَّ الواهبة أكثرُ من واحدة، ويأتي في النِّكاح (٥١٢١ و٥١٤٩) حديث سَهْل بن سعد: أنَّ امرأة قالت: يا رسول الله، إنّي وهبتُ نفسي لك، الحديث، وفيه قِصّة الرجل الذي طلبَها قال: «التَمِسْ ولو خاتَماً من حديد».

ومن حديث أنس: أنَّ امرأة أتت النبيَّ ﷺ فقالت له: إنَّ لي ابنة ـ فذكرت من جمالها ـ فآثَرتُك بها، فقال: «قد قبلتُها» فلم تَزَل تَذكُر حتَّى قالت: لم تُصدَّع قَطّ، فقال: «لا حاجة لي في ابنتك»، وأخرجه أحمد أيضاً (١٢٥٨٠)[2]، وهذه امرأة أُخرى بلا شَكّ.

وعندَ ابن أبي حاتم من حديث عائشة: التي وَهَبَت نفسها للنبيِّ ﷺ هي خولة بنت حَكيم، وسيأتي الكلام عليه في كتاب النِّكاح، فإنَّ البخاريّ أشارَ إليه مُعلَّقاً (٥١١٣)، ومن طريق

(١) سلفت رواية البخاري عن زكريا بن يحيى في العيدين برقم (٩٦٦)، لكنَّ الحافظ ابن حجر في ذلك الموضع لم يبيِّن شيئاً، إنما ذكر شيئاً في نسبته عند الحديث (٤٦٣) في المساجد.

(٢) وفي سنده مقال.

الشَّعْبيّ قال: من الواهبات أمّ شَرِيك، وأخرجه النَّسائيُّ (ك٨٨٧٩) من طريق عُرْوة، وعندَ أبي عُبيدة مَعمَر بن المثنَّى: أنَّ من الواهبات فاطمة بنت شُرَيح، وقيل: إنَّ ليلى بنت الخَطِيم ممَّن وَهَبَت نفسها له، ومنهنَّ زينب بنت خُزَيمةَ، جاء عن الشَّعْبيّ، وليس بثابتٍ. وخَوْلة بنت حَكيم وهو في هذا «الصَّحيح» (٥١١٣)، ومن طريق قَتَادة عن ابن عبَّاس قال: التي وَهَبَت نفسها للنبيِّ ﷺ هي ميمونة بنت الحارث، وهذا مُنقَطِع، وأورَدَه من وجه آخر مُرسَل، وإسناده ضعيف.

٥٢٦/٨ ويعارضه حديث سِماك/ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس: لم يكن عندَ رسول الله ﷺ امرأة وَهَبَت نفسها له، أخرجه الطَّبَريُّ (٢٢/ ٢٣) وإسناده حسن، والمراد: أنَّه لم يَدخُل بواحدةٍ ممَّن وَهَبَت نفسها له وإن كان مُباحاً له، لأنَّه راجعٌ إلى إرادته لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]. وقد بيَّنت عائشةُ في هذا الحديث سبب نزول قوله تعالى: ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾، وأشارَت إلى قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ﴾ وقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾، وروى ابن مَرْدويه من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عبَّاس أيضاً قالا: فَرَضَ عليهم أن لا نِكاحَ إلّا بوَليٍّ وشاهدَين.

قوله: «ما أُرَى رَبَّك إلّا يُسارع في هَوَاك» أي: ما أرَى اللهَ إلّا مُوجِداً لمَا تريد بلا تأخير، مُنزِلاً لمَا تُحِبّ وتختار.

وقوله: «﴿تُرْجِئُ مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾» أي: تُؤَخِّرُهنَّ بغير قَسْم، وهذا قول الجمهور، وأخرجه الطَّبَريُّ عن ابن عبَّاس ومجاهد والحسن وقَتَادة وأبي رَزِين وغيرهم، وأخرج الطَّبَريُّ أيضاً عن الشَّعبيّ في قوله: ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾ قال: كُنَّ نساءٌ وَهَبنَ أنفُسَهنَّ للنبيِّ ﷺ، فدَخَلَ ببعضِهنَّ وأرجأَ بعضَهنَّ لم يَنكِحهنَّ، وهذا شاذٌّ، والمحفوظ أنَّه لم يَدخُل بأحدٍ من الواهبات كما تقدَّم. وقيل: المراد بقوله: ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ أنَّه كان هَمَّ بطلاق بعضهنَّ، فقُلنَ له: لا تُطلِّقْنا واقسِمْ لنا ما شئت، فكان يَقسِم لبعضِهنَّ قَسْماً مُستَوياً، وهنَّ اللّاتي آواهنَّ، ويَقسِم للباقي ما شاءَ، وهنَّ اللّاتي أرجَأَهنَّ.

فحاصل ما نُقِلَ في تأويل ﴿ تُرْجِى ﴾ أقوال: أحدها: تُطلِق وتُمسِك، ثانيها: تَعتزِل مَن شئتَ منهنَّ بغيرِ طلاق وتَقسِم لغيرها، ثالثها: تَقبَل مَن شئت من الواهبات وتَرُدّ مَن شئت، وحديث الباب يُؤيِّد هذا والذي قبلَه، واللَّفظ مُحتَمِل للأقوال الثلاثة.

وظاهر ما حَكَتْه عائشة من استئذانه أنَّه لم يُرجِئْ أحداً منهنَّ، بمعنى أنَّه لم يَعتَزِل، وهو قول الزُّهْريّ: ما أعلم أنَّه أرجَأَ أحداً من نسائه، أخرجه ابن أبي حاتم، وعن قَتَادة: أطلقَ له أن يَقسِمَ كيفَ شاءَ فلم يَقسِم إلّا بالسَّوِيَّة.

قوله: «يَستَأذِن المرأة في اليوم» أي: الذي يكون فيه نَوبَتُها إذا أراد أن يَتَوجَّهَ إلى الأُخرى.

قوله: «تابَعَه عبّادُ بن عبّاد سمعَ عاصماً» وَصَلَه ابن مَرْدويه في «تفسيره» من طريق يحيى ابن مَعِين عن عبّاد بن عبّاد، ورُوِّيناه في الجزء الثّالث من حديث يحيى بن مَعِين روايةَ أبي بكر المروَزيِّ عنه من طريق المِصريّينَ إلى المروَزيِّ.

تكميلٌ: اختُلِفَ في المنفيّ في قوله تعالى في الآية التي تَلي هذه الآية، وهي قوله: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ ﴾، هل المراد بعدَ الأوصاف المذكورة فكان يَحِلّ له صِنفٌ دونَ صِنف؟ أو بعدَ النِّساء الموجودات عندَ التَّخيير؟ على قولَين، وإلى الأوَّل ذهب أُبيُّ بن كعب ومَن وافقَه، أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات «المسنَد» (٢١٢٠٨)، وإلى الثّاني ذهب ابن عبَّاس ومَن وافقَه، وأنَّ ذلك وَقَعَ مُجازاةً لهنَّ على اختيارهنَّ إيّاه، نَعَم الواقعُ أنَّه ﷺ لم يَتَجَدَّد له تزوُّجُ امرأةٍ بعدَ القِصّة المذكورة، لكنَّ ذلك لا يَرفَع الخِلَاف، وقد روى التِّرمِذيّ (٣٢١٦) والنَّسائيُّ (٣٢٠٤) عن عائشة: ما ماتَ رسول الله ﷺ حتَّى أُحِلَّ له النِّساء، وأخرج ابن أبي حاتم عن أمّ سَلَمةَ رضي الله عنها مِثلَه.

٨- باب قوله:

﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٣]

يقال: إِنَاهُ: إدْراكُه، أَنَى يَأْني أَناةً فهو آنٍ.

﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [٦٣] إذا وَصَفْتَ صفةَ المؤنَّثِ قلتَ: قَريبةً، وإذا جَعَلْتَه ظَرْفاً وبَدَلاً ولم تُرِدِ الصِّفةَ، نَزَعْتَ الهاءَ منَ المؤنَّثِ، وكذلك لَفظُها في الواحِدِ والاثنَينِ والجميعِ، للذَّكَرِ والأُنثى.

قوله: «باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾» كذا لأبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ، وساقَ غيرهما الآية كلَّها. ٨/٥٢٨

قوله: «يقال: إناهُ: إدْراكُه، أَنَى يَأْنِي أناةً، فهو آنٍ» أَنَى بفتح الألف والنُّون مقصور، ويأني بكسر النّون، وأناةً بفتح الهمزة والنُّون مُخفَّفاً وآخره هاء تأنيث بغير مَدّ، مصدَر، قال أبو عُبيدة في قوله: «﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ أي: إدراكَه وبُلوغَه، ويقال: أَنَى يأني أنْياً، أي: بَلَغَ وأدرَكَ، قال الشّاعر[1]:

تَمَخَّضَتِ المَنُونُ لـه بيَـومٍ أَنَـى، ولِكـلِّ حاملـةٍ تَمـامُ

وقوله: «أَنْياً» بفتح الهمزة وسكون النُّون مصدَرٌ أيضاً. وقرأ الأعمَش وحدَه: «آناهُ» بمَدِّ أوَّله بصيغة الجمع مِثل: آناءَ اللَّيل، ولكن بغير همز في آخره.

قوله: «﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ إذا وَصَفْتَ صفةَ المؤنَّث قلتَ: قريبةً، وإذا جَعَلْتَه ظَرْفاً وبَدَلاً ولم تُرِدِ الصِّفة نَزَعْتَ الهاء من المؤنَّث، وكذلك لَفْظها في الواحد والاثنَينِ والجمع للذَّكر والأُنثى» هكذا وَقَعَ هذا الكلام هنا لأبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ، وسَقَطَ لغيرهما وهو أوجَهُ، لأنَّه وإن اتَّجَهَ ذِكرُه في هذه السّورة لكن ليس هذا محلَّه، وقد قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ مَجازُه مَجازُ الظَّرف/ هاهُنا، ولو كان وصفاً للساعة لكان «قريبةً»، وإذا كانت ظَرفاً فإنَّ لفظها في الواحد وفي الاثنين والجمع من المذكَّر والمؤنَّث واحدٌ بغير هاء وبغير جمع وبغير تثنية. ٨/٥٢٩

وجَوَّزَ غيره أن يكون المراد بالساعة اليوم، فلذلك ذكَّره، أو المراد شيئاً قريباً أو زماناً

---

(١) اختُلف في القائل، فنُسب إلى عمرو بن حسان الشيباني، وقيل: سهم بن خالد الشيباني، وقيل: خالد بن حِقٍّ الشيباني، انظر «تاج العروس» للزبيدي ١٩/ ٥١ (مخض).

قريباً، أو التَّقدير: قيام الساعة، فحُذِفَ قيام ورُوعِيَت الساعة في تأنيث «تكون» ورُوعيَ المضاف المحذوف في تذكير «قريباً»، وقيل: قريباً كَثُرَ استعماله استعمالَ الظُّروف، فهو ظَرْف في موضع الخبر.

وأما قول البخاريِّ: ظرفاً وبدلاً، ففي بعض النسخ: أو بدلاً، وفي جعله بدلاً نظرٌ، لكن وجّه الكِرْماني فقال: يريد أنه عِوَضٌ عن الصفة، أي: لفظٌ جعلتَه مكان الصفة[1].

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب ثلاثة أحاديث:

٤٧٩٠- حدَّثنا مُسدَّدٌ، عن يحيى، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، قال: قال عمرُ ﷺ: قلتُ: يا رسولَ الله، يَدخُلُ عليكَ البَرُّ والفاجِرُ، فلو أمَرْتَ أمَّهاتِ المؤمنينَ بالحِجَاب، فأنزَلَ الله آيةَ الحِجَاب.

٤٧٩١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الرَّقَاشيُّ، حدَّثنا مُعتَمِرُ بنُ سليمانَ، قال: سمعتُ أبي يقول: حدَّثنا أبو مِجْلَزٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ، قال: لمَّا تزوَّجَ رسولُ الله ﷺ زَينَبَ ابنةَ جَحْشٍ، دَعَا القومَ فطَعِموا، ثمَّ جَلَسوا يَتحَدَّثونَ، وإذا هو كأنَّه يَتهيَّأُ للقِيامِ، فلم يقوموا، فلمَّا رَأَى ذلك قامَ، فلمَّا قامَ قامَ مَن قامَ، وقَعَدَ ثلاثةُ نَفَرٍ، فجاء النبيُّ ﷺ لِيَدخُلَ، فإذا القومُ جُلوسٌ، ثمَّ إنَّهم قاموا، فانطَلَقْتُ، فجِئْتُ فأخبَرْتُ النبيَّ ﷺ أنَّهم قد انطَلَقوا، فجاء حتَّى دَخَلَ فذهبتُ أدْخُلُ، فألقَى الحِجابَ بيني وبينَه، فأنزَلَ الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ﴾ الآيةَ.

[أطرافه في: ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٥١٥٤، ٥١٦٣، ٥١٦٦، ٥١٦٨، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥٤٦٦، ٦٢٣٨، ٦٢٣٩، ٦٢٧١، ٧٤٢١]

٤٧٩٢- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن أبي قِلَابةَ، قال أنسُ ابنُ مالكٍ: أنا أعلمُ الناسِ بهذه الآيةِ، آيةِ الحِجاب، لمَّا أُهْدِيَت زَينَبُ إلى رسولِ الله ﷺ، كانت معه في البيتِ، صَنَعَ طعاماً ودَعَا القومَ، فقعَدوا يَتحدَّثونَ، فجَعَلَ النبيُّ ﷺ يَخرُجُ ثمَّ

---

[1] هذه الفِقْرة من (ع) وحدها، ولم ترد في (أ) و(س).

يَرجِعُ، وهم قُعودٌ يَتحدَّثونَ، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ إلى قوله: ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٖ﴾، فضُرِبَ الحِجابُ، وقامَ القومُ.

٤٧٩٣- حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ صُهَيبٍ، عن أنسٍ ﷺ، قال: بُنِيَ على النبيِّ ﷺ بزينبَ ابنةِ جَحْشٍ بخُبْزٍ ولحمٍ، فأُرسِلْتُ على الطَّعامِ داعياً، فيَجِيءُ قومٌ فيأكلونَ ويَخرُجونَ، ثمَّ يَجِيءُ قومٌ فيأكلونَ ويَخرُجونَ، فدَعَوْتُ حتَّى ما أَجِدُ أحداً أدْعُو، فقلتُ: يا نبيَّ الله، ما أَجِدُ أحداً أدْعُوه؟ قال: «ارفَعوا طعامَكُم» وبَقِيَ ثلاثةُ رَهْطٍ يَتَحَدَّثونَ في البيتِ، فخرج النبيُّ ﷺ فانطَلَقَ إلى حُجْرةِ عائشةَ، فقال: «السَّلامُ عليكم أهلَ البيتِ ورحمةُ الله» فقالت: وعليكَ السَّلامُ ورحمةُ الله، كيفَ وَجَدْتَ أهلَكَ؟ بارَكَ الله لكَ، فتَقرَّى حُجَرَ نسائِه كلِّهِنَّ، يقول لهنَّ كما يقول لعائشةَ، ويَقُلْنَ له كما قالت عائشةُ، ثمَّ رَجَعَ النبيُّ ﷺ، فإذا ثلاثةٌ من رَهْطٍ في البيتِ يَتَحَدَّثونَ - وكان النبيُّ ﷺ شديدَ الحياءِ - فخرج مُنْطَلِقاً نحوَ حُجْرةِ عائشةَ، فما أدْري آخْبَرْتُه أو أُخبِرَ أنَّ القومَ خَرَجوا، فرَجَعَ، حتَّى إذا وَضَعَ رِجْلَه في أُسْكُفَّةِ البابِ داخلةً وأُخرَى خارجةً، أرخَى السِّتْرَ بيني وبينَه، وأُنزِلَت آيةُ الحِجاب.

٤٧٩٤- حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، أخبرنا عبدُ الله بنُ بكرٍ السَّهْميُّ، حدَّثنا حُميدٌ، عن أنسٍ ﷺ، قال: أَوْلَمَ رسولُ الله ﷺ حينَ بَنَى بزينبَ ابنةِ جَحْشٍ، فأشبَعَ الناسَ خُبْزاً ولحماً، ثمَّ خرج إلى حُجَرِ أمَّهاتِ المؤمنينَ، كما كان يَصْنَعُ صَبيحةَ بنائِه، فيُسَلِّمُ عليهنَّ، ويَدْعو لهنَّ، ويُسَلِّمْنَ عليه، ويَدْعُونَ له، فلمَّا رَجَعَ إلى بيتِه رَأى رجلَينِ جَرَى بهما الحديثُ، فلمَّا رآهما رَجَعَ عن بيتِه، فلمَّا رَأى الرجلان نبيَّ الله ﷺ رَجَعَ عن بيتِه، وَثَبا مُسْرِعَينِ، فما أدْري أنا أخبَرْتُه بخروجِهما، أم أُخبِرَ، فرَجَعَ حتَّى دَخَلَ البيتَ، وأرخَى السِّتْرَ بيني وبينَه، وأُنزِلَت آيةُ الحِجاب.

وقال ابنُ أبي مريمَ: أخبرنا يحيى، حدَّثني حُميدٌ، سمعَ أنساً، عن النبيِّ ﷺ.

أحدها: حديث أنس عن عمر قال: قلت: يا رسول الله، يَدخُل عليك البَرُّ والفاجِر، فلو أمَرتَ أمَّهات المؤمنينَ بالحِجاب، فأنزَلَ الله آية الحِجاب. وهو طَرَف من حديثٍ أوَّله: «وافقتُ رَبِّي في ثلاث»، وقد تقدَّم بتمامه في أوائل الصلاة (٤٠٢) وفي تفسير البقرة (٤٤٨٣).

ثانيها: حديث أنس في قِصّة بناء النبيّ ﷺ بزينبَ بنت جَحْش ونزول آية الحِجاب، أورَدَه من أربعة طرق عن أنس بعضُها أتمُّ من بعض.

وقوله: «لمَّا أُهدِيَت» أي: لمَّا زَيَّنَتها الماشطةُ وزُفَّت إلى النبيّ ﷺ، وزَعَمَ الصَّغَانيُّ أنَّ الصَّواب: «هُدِيَت» بغير ألِف، لكن تَوارُد النُّسَخ على إثباتها يَرُدُّ عليه، ولا مانع من استعمال الهديَّة في هذا استعارةً.

قوله: «لمَّا تزوَّجَ النبيّ ﷺ زَينَبَ بنت جَحْش دَعَا القومَ فطَعِموا» في رواية الزُّهْريّ عن أنس كما سيأتي في الاستئذان (٦٢٣٩) قال: أنا أعلمُ الناس بشأنِ الحِجاب وكان في مُبتَنَى رسول الله ﷺ بزَينَبَ بنت جَحْش، أصبَحَ بها عَروساً فدَعَا القوم، وفي رواية أبي قِلَابةَ عن أنس قال: أنا أعلمُ الناس بهذه الآية آية الحِجاب، لمَّا أُهديَت زَينَبُ بنت جَحْش إلى النبيّ ﷺ صَنَعَ طعاماً، وفي رواية عبد العزيز بن صُهَيبٍ عن أنس: أنَّه كان الدَّاعي إلى الطَّعام قال: فيَجِيء قوم فيأكلونَ ويَخرُجونَ، ثمَّ يَجيء قوم فيأكلونَ ويَخرُجونَ، قال: فدَعَوتُ حتَّى ما أجِدُ أحداً، وفي رواية حُميدٍ: فأشبَعَ المسلمينَ خُبزاً ولحماً.

ووَقَعَ في رواية الجَعْد بن عثمان عن أنس عندَ مسلم (١٤٢٨/ ٩٤)، وعَلَّقَه البخاريّ (٥١٦٣) قال: تزوَّجَ النبيّ ﷺ فدَخَلَ بأهلِه، فصَنَعَت له أمّ سُليم حَيساً، فذهبتُ به إلى النبيّ ﷺ فقال: «ادعُ لي فلاناً وفلاناً» وذهبتُ فدَعَوتهم زُهاءَ ثلاث مئة رجل، فذكر الحديث في إشباعهم من ذلك، وقد تقدَّمت الإشارة إليه في «علامات النُّبوّة»، ويُجمَع بينَه وبينَ رواية حُميدٍ بأنَّه ﷺ أولَمَ عليه باللَّحمِ والخُبز، وأرسَلَت إليه أمّ سُليم الحَيْس. وفي رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس: لقد رأيتُ رسول الله ﷺ أطعَمَنا عليها الخبزَ واللَّحمَ حتَّى امتَدَّ النَّهار... الحديث، أخرجه مسلم (١٤٢٨/ ٨٩).

قوله: «قلت: يا رسول الله، والله ما أجِدُ أحداً، قال: فارفَعُوا طعامَكم» زاد الإسماعيليّ من طريق جعفر بن مِهرانَ عن عبد الوارث فيه: قال: وزَينَبُ جالسة في جانب البيت، قال: وكانت امرأة قد أُعطيَت جمالاً، وبقيَ في البيت ثلاثةٌ.

قوله: «ثمَّ جلَسوا يَتحدَّثونَ» في رواية أبي قِلَابَة: فجعَلَ يخرُج ثمَّ يَرجِعُ وهم قُعودٌ يَتحدَّثونَ.

قوله: «وإذا هو كأنَّه يَتهيَّأُ للقيامِ فلم يقوموا، فلمَّا رَأى ذلك قامَ، فلمَّا قامَ قامَ مَن قامَ وقَعَدَ ثلاثة نَفَر» في رواية عبد العزيز: وبقيَ ثلاثة رَهْط، وفي رواية حُميدٍ: فلمَّا رَجَعَ إلى بيته رأى رجلينِ، ووافَقَه بيانُ بن بشر[1] عن أنس عندَ التِّرمِذيّ (٣٢١٩)، وأصله عندَ المصنِّف أيضاً (٥١٧٠)، ويُجمَع بينَ الرِّوايتَينِ بأنَّهم أوَّل ما قامَ وخرج من البيت كانوا ثلاثةً، وفي آخر ما رَجَعَ تَوجَّهَ واحد منهم في أثناء ذلك فصاروا اثنَينِ، وهذا أَولى من جَزْم ابن التِّين بأنَّ إحدى الرِّوايتَينِ وهمٌ، وجوَّزَ الكِرمانيُّ أن يكون التَّحديث وَقَعَ من اثنَينِ منهم فقط والثَّالث كان ساكتاً، فمَن ذكر الثلاثة لَحَظَ الأشخاص، ومَن ذكر الاثنين لَحَظَ سببَ القعود، ولم أَقِفْ على تسمية أحد منهم.

قوله: «فانطَلَقْتُ فجِئْتُ فأخبرتُ النبيَّ ﷺ أنَّهم انطَلَقوا» هكذا وَقَعَ الجزمُ في هذه الرِّواية بأنَّه الذي أخبر النبيَّ ﷺ بخروجِهم، وكذا في رواية الجَعْد المذكورة، واتَّفَقَت رواية عبد العزيز وحُميدٍ على أنَّ/ أنساً كان يَشُكّ في ذلك، ولفظ حُميدٍ: فلا أدري أنا أخبَرته بخروجِهما أم أُخبِرَ، وفي رواية عبد العزيز عن أنس: فما أدري آخبَرتُه أو أُخبِرَ؛ وهو مَبنيٌّ للمجهولِ، أي: أُخبِرَ بالوحي، وهذا الشكّ قريبٌ من شَكِّ أنسٍ في تسمية الرجل الذي سأَلَ الدُّعاءَ بالاستسقاءِ، فإنَّ بعض أصحاب أنس جَزَمَ عنه بأنَّه الرجل الأوَّل، وبعضهم ذكر أنَّه سأَلَه عن ذلك فقال: لا أدري، كما تقدَّم في مكانه (١٠١٣)، وهو محمول على أنَّه كان يَذكُره ثمَّ عَرَضَ له الشكُّ، فكان يَشُكّ فيه ثمَّ تَذكَّرَ فجزَمَ. ٨/ ٥٣٠

قوله: «فذهبْتُ أدْخُلُ فألقَى الحِجابَ بيني وبينَه، فأنزَلَ الله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية» زاد أبو قِلَابَة في روايته: «﴿إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ فضُرِبَ الحِجاب، وفي رواية عبد العزيز: حتَّى إذا وَضَعَ رِجلَه في أُسكُفَّة الباب

---

(١) في الأصلين و(س): بيان بن عمر، وهو خطأ.

داخلةً والأُخرى خارجةً أرخَى السِّترَ بيني وبينَه وأُنزِلَت آية الحِجاب، وعندَ التِّرمذيّ (٣٢١٧) من رواية عَمْرو بن سعيد عن أنس: فلمَّا أرخَى السِّتر دُوني ذكرتُ ذلك لأبي طلحة فقال: إن كان كما تقول، لَيَنزِلَنَّ فيه قرآن، فنزلت آية الحِجَاب.

قوله في رواية عبد العزيز: «فخرج النبيُّ ﷺ فانطَلَقَ إلى حُجْرة عائشة فقال: السَّلام عليكم» في رواية حُميدٍ: ثمَّ خرج إلى أمَّهات المؤمنينَ كما كان يصنعُ صبيحةَ بنائه فيُسلِّم عليهنَّ ويُسَلِّمنَ عليه، ويَدعُو لهنَّ ويَدعُونَ له، وفي رواية عبد العزيز أنَّهنَّ قُلنَ له: كيف وَجَدتَ أهلَك بارَكَ الله لك؟

قوله: «فتَقرَّى» بفتح القاف وتشديد الرَّاء بصيغة الفعل الماضي، أي: تَتبَّعَ الحُجُرات واحدةً واحدةً، يقال منه: قَرَيتُ الأرضَ: إذا تَتبَّعتُها أرضاً بعدَ أرض، وناساً بعدَ ناس.

قوله: «وكان النبيّ ﷺ شديدَ الحياء فخرج مُنْطَلِقاً نحو حُجْرة عائشة» في رواية حُميدٍ: رأى رجلَينِ جَرَى بهما الحديثُ، فلمَّا رآهما رَجَعَ عن بيته، فلمَّا رأى الرجلان نبيَّ الله ﷺ رَجَعَ عن بيته وَثَبا مُسرِعَينِ.

ومُحصَّل القِصّة: أنَّ الذينَ حَضَروا الوَليمةَ جَلَسوا يَتَحَدَّثونَ، واستَحْيا النبيّ ﷺ أن يأمرهم بالخروج فتَهيَّأ للقيام ليَفطَنوا لمرادِه فيقوموا بقيامه، فلمَّا ألهاهم الحديثُ عن ذلك قامَ وخرج فخَرَجوا بخروجِه، إلّا الثلاثةَ الذينَ لم يَفطَنوا لذلك لشِدّة شُغْل بالهم بما كانوا فيه من الحديث، وفي غُضون ذلك كان النبيّ ﷺ يريد أن يقوموا من غير مُواجَهَتهم بالأمرِ بالخروجِ لشِدّة حيائه، فيُطيل الغَيْبة عنهم بالتَّشاغُلِ بالسَّلام على نسائه، وهم في شُغْل بالهم، وكأن أحدهم في أثناء ذلك أفاقَ من غَفْلته فخرج وبقيَ الاثنان، فلمَّا طالَ ذلك وَصَلَ النبيّ ﷺ إلى مَنزِله فرآهما فرَجَعَ فرأَياه لمَّا رَجَعَ، فحينئذٍ فَطِنا فخَرَجا، فدَخَلَ النبيّ ﷺ، وأُنزِلَت الآية، فأرخَى السِّترَ بينَه وبينَ أنس خادمِه أيضاً، ولم يكن له عَهدٌ بذلك.

تنبيه: ظاهر الرِّواية الثّانية أنَّ الآية نزلت قبلَ قيام القوم، والأُولَى وغيرها أنَّها نزلت بعدُ، فيُجمَع بأنَّ المراد أنَّها نزلت حالَ قيامهم، أي: أنزَلَها الله وقد قاموا. ووَقَعَ في رواية

الجَعْد: فرَجَعَ فدَخَلَ البيتَ وأرخَى السِّتر وإنّي لَفي الحُجْرة وهو يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ إلى قوله: ﴿مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾.

وفي الحديث من الفوائد: مشروعيَّة الحِجابُ لأُمَّهات المؤمنينَ، قال عِياض: فَرْضُ الحِجاب مِمَّا اختَصَصنَ به، فهو فُرِضَ عليهنَّ بلا خِلَاف في الوجه والكَفَّينِ، فلا يجوز لهنَّ كَشفُ ذلك في شهادة ولا غيرها، ولا إظهارُ شُخوصهنَّ وإن كُنَّ مُستَتِرات إلّا ما دَعَت إليه ضَرُورةٌ من بَرَازٍ. ثمَّ استَدَلَّ بما في «الموطَّأ»[1] أنَّ حفصة لمَّا تُوُفِّي عمر سَتَرَها النِّساء عن أن يُرَى شخصُها، وأنَّ زَينَب بنت جَحْش جَعَلَت لها القُبّة فوقَ نَعشِها ليَستُر شخصها. انتهى، وليس فيما ذكره دليل على ما ادَّعاه من فرض ذلك عليهنَّ، وقد كُنَّ بعدَ النبيّ ﷺ يَحجُجنَ ويَطُفنَ، وكان الصَّحابة ومَن بعدَهم يسمعونَ منهنَّ الحديث وهنَّ مُستَتِرات الأبدان لا الأشخاص، وقد تقدَّم في الحجّ (١٦١٨) قول ابن جُرَيج لعطاءٍ لمَّا ذكر له طوافَ عائشة: أقبلَ الحِجابِ أو بعدَه؟ قال: قد أدركتُ ذلك بعدَ الحِجاب. / وسيأتي في آخر الحديث الذي يَلِيه مَزِيدُ بيانٍ لذلك. ٥٣١/٨

قوله: «**وقال ابن أبي مريم: أنبأنا يحيى، حدَّثني حُميدٌ، سمعت أنساً**» مُراده بذلك أنَّ عَنعَنة حُميدٍ في هذا الحديث غير مُؤَثِّرة، لأنَّه وَرَدَ عنه التَّصريحُ بالسَّماع لهذا الحديث منه، ويحيى المذكور: هو ابن أيوب الغافقيّ المِصريّ، وابن أبي مريم من شيوخ البخاريّ، واسمه: سعيد بن الحَكَم، ووَقَعَ في بعض النُّسَخ من رواية أبي ذرٍّ: «وقال إبراهيم بن أبي مريم» وهو تغييرٌ فاحش، وإنَّما هو سعيد.

٤٧٩٥- حدَّثني زكريَّا بنُ يحيى، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: خرجت سَوْدةُ بعدَما ضُرِبَ الحِجابُ لحاجَتِها، وكانتِ امرأةً جَسِيمةً، لا تَخْفَى على مَن يَعْرِفُها، فرآها عمرُ بنُ الخطَّاب، فقال: يا سَوْدةُ، أمَا والله ما تَخْفَينَ علينا، فانظُري

---

(١) هذا الكلام ذكره القاضي عياض في «إكمال المعلم» ٧/ ٥٧، لكنه لم ينسبه إلى «الموطأ»، وهذا الخبر في حديث وفاة عمر الطويل، وهو عند ابن حبان (٦٩١٧) بلفظ: والنساء يسترنها، وقد سلف عند البخاري برقم (٣٧٠٠) بلفظ: والنساء تسير معها. وأما قصة زينب فأخرجها ابن سعد في «الطبقات» ٨/ ١١١.

كيفَ تَخرُجِينَ، قالت: فانكَفَأَت راجِعةً ورسولُ الله ﷺ في بيتي، وإنَّه لَيَتَعَشَّى وفي يدِه عَرْقٌ، فدَخلَت، فقالت: يا رسولَ الله، إنِّي خَرَجْتُ لبعضِ حاجَتي، فقال لي عمرُ كذا وكذا، قالت: فأَوْحَى الله إليه، ثمَّ رُفِعَ عنه وإنَّ العَرْقَ في يدِه ما وَضَعَه، فقال: «إنَّه قد أُذِنَ لكُنَّ أن تَخرُجْنَ لحاجَتِكُنَّ».

الحديث الثّالث: حديث عائشة: «خرجت سودةُ ـ أي: بنت زَمْعةَ أمّ المؤمنينَ ـ بعدَما ضُرِبَ الحِجابُ لحاجتِها» وقد تقدَّم في كتاب الطَّهارة (١٤٦) من طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه ما يُخالِف ظاهرُه روايةَ الزُّهْريّ هذه عن عُرْوة[١].

قال الكِرْمانيُّ: فإن قلتَ: وَقَعَ هنا أنَّه كان بعدَما ضُرِبَ الحجاب، وتقدَّم في الوُضوء أنَّه كان قبلَ الحجاب، فالجواب: لعلَّه وَقَعَ مرَّتَينِ. قلت: بل المراد بالحِجاب الأوَّل غيرُ الحِجاب الثّاني، والحاصل أنَّ عمر ﷺ وَقَعَ في قلبه نُفرةٌ من اطِّلاع الأجانب على الحَريم النبويّ، حتَّى صَرَّحَ بقوله له عليه الصلاة والسَّلام: احجُبْ نساءَك، وأكَّدَ ذلك إلى أن نزلت آية الحِجاب، ثمَّ قَصَدَ بعدَ ذلك أن لا يُبدِينَ أشخاصهنَّ أصلاً ولو كُنَّ مُستَتِرات، فبالَغَ في ذلك، فمُنِعَ منه، وأُذِنَ لهنَّ في الخروج لحاجتِهِنَّ دَفعاً للمَشَقّة ورفعاً للحَرَجِ.

وقد اعتَرَضَ بعض الشُّرّاح بأنَّ إيراد الحديث المذكور في الباب ليس مُطابِقاً، بل إيراده في عَدَم الحِجاب أَولى. وأُجيبَ بأنَّه أحالَ على أصل الحديث كعادَتِه، وكأنَّه أشارَ إلى أنَّ الجمع بينَ الحديثَينِ مُمكِن، والله أعلم.

وقد وَقَعَ في رواية مجاهد عن عائشة لنزولِ آية الحِجاب سببٌ آخر أخرجه النَّسائيُّ (ك١١٣٥٥) بلفظ: كنت آكلُ معَ النبيّ ﷺ حَيْساً في قَعْب، فمرَّ عمر فدَعَاه فأكَلَ، فأصاب إصبَعُه إصبعي فقال: حَسِّ ـ أو أَوَّهْ ـ لو أطاعَ فِيكُنَّ ما رأتكُنَّ عين، فنزلَ الحِجاب. ويُمكِن الجمع بأنَّ ذلك وَقَعَ قبلَ قِصّة زَينَب، فلِقُربه منها أَطلقت نزول الحِجاب بهذا السَّبَب، ولا مانع من تعدُّد الأسباب.

---

(١) الرواية التي في الطهارة من طريق الزهري، والتي هنا من طريق هشام، وما وقع هنا سبقُ قلم من الحافظ رحمه الله.

وقد أخرج ابن مَرْدويه من حديث ابن عبَّاس قال: دَخَلَ رجل على النبيّ ﷺ فأطالَ الجلوس، فخرج النبيّ ﷺ ثلاث مرّات ليَخرُج فلم يفعل، فدَخَلَ عمرُ فرأى الكراهية في وجهه، فقال للرجلِ: لعلَّك آذيتَ النبيَّ ﷺ، فقال النبيّ ﷺ: «لقد قمتُ ثلاثاً لكَي يَتبَعني فلم يفعل» فقال له عمر: يا رسول الله، لو اتَّخذتَ حِجاباً، فإنَّ نساءَك لَسنَ كسائرِ النِّساء، وذلك أطهَرُ لقلوبهنَّ، فنزلت آية الحِجاب.

٩- باب قولِه:

﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ﴾ إلى قوله: ﴿شَهِيدًا﴾ [الأحزاب: ٥٤-٥٥]

٤٧٩٦- حدَّثنا أبو اليمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، حدَّثني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها قالت: استأذَنَ عليَّ أفلَحُ أخو أبي القُعَيسِ بعدَما أُنزِلَ الحِجابُ، فقلتُ: لا آذَنُ له حتَّى أستَأذِنَ به النبيَّ ﷺ، فإنَّ أخاه أبا القُعَيسِ ليس هو أرضَعَني، ولكنْ أرضَعَتْني امرأةُ أبي القُعَيسِ، فدَخَلَ عليَّ النبيُّ ﷺ، فقلتُ له: يا رسولَ الله، إنَّ أفلَحَ أخا أبي القُعَيسِ استَأذَنَ، فأبَيتُ أن آذَنَ حتَّى أستَأذِنَكَ؟ فقال النبيُّ ﷺ: «وما مَنَعَكِ أن تَأذَنِينَ؟ عَمُّكِ» قلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ الرجلَ ليس هو أرضَعَني، ولكن أرضَعَتْني امرأةُ أبي القُعَيسِ! فقال: «ائْذَني له، فإنَّه عَمُّكِ، تَرِبَتْ يَمِينُكِ». قال عُرْوةُ: فلذلكَ كانت عائشةُ تقولُ: حَرِّموا منَ الرَّضاعةِ ما تُحرِّمونَ منَ النَّسَبِ.

قوله: «باب قوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ﴾ إلى قوله: ﴿شَهِيدًا﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآيتَينِ جميعاً. ٥٣٢/٨

ثمَّ ذكر حديث عائشة في قِصّة أفلَحَ أخي أبي القُعَيس، وسيأتي شرح الحديث مُستَوفًى في الرَّضاع[1]. ومُطابَقَته للتَّرجمة من قوله: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِىٓ ءَابَآئِهِنَّ﴾ إلى آخره، فإنَّ ذلك من جُملة الآيتَينِ، وقولِه في الحديث: «ائذَني له فإنَّه عَمّك» معَ قوله في الحديث الآخر: «العَمّ صِنْو الأب»[2]، وبهذا يَندَفِع اعتراض مَن زَعَمَ أنَّه ليس في الحديث مُطابَقة للتَّرجمة

(١) بل في أوائل النكاح برقم (٥١٠٣)، وقد نبَّه على ذلك عند حديث الرضاع (٥٢٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (٩٨٣) وغيره من حديث أبي هريرة.

أصلاً، وكأنَّ البخاريّ رَمَزَ بإيرادِ هذا الحديث إلى الردِّ على مَن كَرِهَ للمرأة أن تَضَعَ خِمارَها عندَ عَمّها أو خالها، كما أخرجه الطَّبَرِيُّ (٢٢/ ٤٢) من طريق داود بن أبي هِند عن عِكْرمة والشَّعْبيّ أنَّه قيل لهما: لـِمَ لم يذكر العَمّ والخال في هذه الآية؟ فقالا: لأنَّهما يَنعَتانِها[1] لأبنائهما، وكَرِها لذلك أن تَضَعَ خِمارَها عندَ عَمّها أو خالها. وحديث عائشة في قِصّة أفلَحَ يَـرُدّ عليهما. وهذا من دَقائقِ ما في تَراجِم البخاريّ.

١٠- باب قولِه:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ الآيةَ [الأحزاب:٥٦]

قال أبو العاليَةِ: صلاةُ الله: ثَناؤُه عليه عندَ الملائكةِ، وصلاةُ الملائكةِ: الدُّعاءُ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿يُصَلُّونَ﴾: يُبرِّكونَ.

﴿ لَنُغْرِيَنَّكَ ﴾ [٦٠]: لَنُسلِّطَنَّكَ.

٨/٥٣٣ **قوله: «باب قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ الآية»** كذا لأبي ذرٍّ، وساقَها غيرُه إلى ﴿تَسْلِيمًا﴾.

قوله: «قال أبو العاليَة: صلاةُ الله: ثَناؤُه عليه عندَ الملائكةِ، وصلاةُ الملائكة: الدُّعاءُ» أخرجه ابن أبي حاتم من طريق آدم بن أبي إياس، حدَّثنا أبو جعفر الرَّازيُّ، عن الرَّبيع ـ هو ابن أنس ـ بهذا، وزاد في آخره: له.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿يُصَلُّونَ﴾: يُبرِّكونَ» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٢/ ٤٢) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ قال: يُبـرِّكونَ على النبيّ، أي: يَدْعونَ له بالبـَرَكة، فيوافق قولَ أبي العاليـَة، لكنَّه أخَصُّ منه.

وقد سُئِلتُ عن إضافة الصلاة إلى الله دونَ السَّلام وأمرِ المؤمنينَ بها وبالسَّلام، فقلت: يُحتمَل أن يكون السَّلام له مَعنَيانِ: التَّحيَّة والانقياد، فأُمِرَ به المؤمنونَ لِصِحَّتِهما منهم، واللهُ وملائكتُه لا يجوز منهم الانقيادُ فلم يُضَفْ إليهم دَفعاً للإيهام، والعلم عندَ الله.

---

(١) في (أ) و(س): ينعتاها، والمثبت من (ع) و«التفسير» وهو الجادَّة.

قوله: «﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾: لَنُسلِّطَنَّكَ» كذا وَقَعَ هذا هنا، ولا تَعلُّقَ له بالآية وإن كان من جُملة السّورة، فلعلَّه من الناسخ، وهو قول ابن عبَّاس، ووَصَلَه الطَّبَريُّ أيضاً (٢٢/ ٤٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه بلفظ: لَنُسلِّطَنَّكَ عليهم، وقال أبو عُبيدة مِثلَه، وكذا قال السُّدِّيّ.

٤٧٩٧- حدَّثني سعيدُ بنُ يحيى، حدَّثنا أبي، حدَّثنا مِسعَرٌ، عن الحَكَم، عن ابنِ أبي ليلى، عن كعبِ بنِ عُجْرةَ ﷺ: قيل: يا رسولَ الله، أمَّا السَّلامُ عليكَ فقد عَرَفْناه، فكيفَ الصلاةُ عليكَ؟ قال: «قولوا: اللهمَّ صَلِّ على محمَّدٍ، وعلى آلِ محمَّدٍ، كما صَلَّيتَ على آلِ إبراهيمَ، إنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ، اللهمَّ بارِكْ على محمَّدٍ، وعلى آلِ محمَّدٍ، كما بارَكْتَ على آلِ إبراهيمَ، إنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ».

قوله: «**سعيد بن يحيى**» هو الأُمَويّ.

قوله: «**قيل: يا رسول الله، أمَّا السَّلامُ عليك فقد عَرَفْناه**» في حديث أبي سعيد الذي بعدَ هذا: «قلنا: يا رسول الله» والمراد بالسَّلام ما عَلَّمَهم إيّاه في التَّشهُّد من قولهم: «السَّلام عليك أيُّها النبيّ ورحمة الله وبَرَكاته»، والسائل عن ذلك هو كعب بن عُجْرة نفسه، أخرجه ابن مَرْدويه من طريق الأجلَح عن الحَكَم عن ابن أبي ليلى عنه. وقد وَقَعَ السُّؤال عن ذلك أيضاً لبَشير بن سعد والد النُّعمان بن بشير، كذا وَقَعَ في حديث أبي مسعود عندَ مسلم (٤٠٥) بلفظ: أتانا رسول الله ﷺ في مَجلِس سعد بن عُبَادة، فقال له بشير بن سعد: أمَرَنا الله تعالى أن نُصلِّيَ عليك، فكيف نُصلّي عليك؟ وروى التِّرمذيّ (٤٨٣) من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عُجْرة قال: لمَّا نزلت ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ الآية، قلنا: يا رسول الله، قد عَلِمنا السَّلامَ فكيف الصلاة؟

قوله: «**فكيف الصلاةُ عليك؟**» في حديث أبي سعيد: فكيف نُصلّي عليك؟ زاد أبو مسعود في روايته: إذا نحنُ صَلَّينا عليك في صَلاتِنا، أخرجه أبو داود والنَّسائيُّ وابن خُزَيمةَ (٧١١) وابن حِبّان (١٩٥٩) بهذه الزّيادة[1].

---

(١) الحديث عند أبي داود (٩٨٠) و(٩٨١)، والنسائي في «المجتبى» (١٢٨٧)، وفي «الكبرى» (١٢١١) و(١٢١٢) و(٩٧٩٤-٩٧٩٥)، وليست هذه الزيادة عندهما.

قوله: «قولوا: اللهمَّ صَلِّ على محمَّد وعلى آلِ محمَّد» في حديث أبي سعيد: «على محمَّدٍ، عبدِك ورسولِك».

قوله: «كما صَلَّيتَ على آلِ إبراهيم» أي: تقدَّمَت منك الصلاةُ على إبراهيم وعلى آلِ إبراهيم، فنسأَلُ مِنك الصلاةَ على محمَّد وعلى آلِ محمَّد بطريق الأَولى، لأنَّ الذي يَثبُت للفاضلِ يَثبُت للأفضلِ بطريق الأَولى، وبهذا يَحصُل الانفِصالُ عن الإيراد المشهور من أنَّ شرط التَّشبيه أن يكون المشَبَّه به أقوَى، ومُحصَّل الجواب أنَّ التَّشبيه ليس من باب إلحاق الكامل بالأكمَلِ، بل من باب التَّهييج ونحوه، أو من بيان حال ما لا يُعرَف بما يُعرَف، لأنَّه فيما يُستَقبَل، والذي يَحصُل لمحمَّدٍ ﷺ من ذلك أقوى وأكمَل.

وأجابوا بجوابٍ آخر على تقدير أنَّه من باب الإلحاق، وحاصل الجواب: أنَّ التَّشبيه وَقَعَ للمجموع بالمجموعِ، لأنَّ مجموعَ آلِ إبراهيم أفضلُ من مجموع آلِ محمَّد، لأنَّ في آلِ إبراهيم الأنبياءَ بخِلَاف آل محمَّد، ويُعكِّر على هذا الجواب التَّفصيلُ الواقع في غالب طرق الحديث.

وقيل في الجواب أيضاً: إنَّ ذلك كان قبلَ أن يُعلِمَ اللهُ تعالى نبيَّه ﷺ أنَّه أفضلُ من إبراهيم وغيره من الأنبياء، وهو مِثلُ ما وَقَعَ عندَ مسلم (٢٣٦٩) عن أنس: أنَّ رجلاً قال للنبيِّ ﷺ: يا خيرَ البَرِيَّة، قال: «ذاكَ إبراهيمُ».

قوله: «على آلِ إبراهيم» كذا فيه في الموضعَينِ، وسأذكرُ تحرير ذلك في كتاب الدَّعَوات (٦٣٥٧) إن شاء الله تعالى. وفي آخر حديث أبي مسعودٍ[1] المذكور: «والسَّلامُ كما قد عَلِمتُم».

٤٧٩٨ - حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، حدَّثنا اللَّيثُ، قال: حدَّثني ابنُ الهادِ، عن عبدِ الله بنِ خَبّابٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قُلْنا: يا رسولَ الله، هذا التَّسْلِيمُ، فكيفَ نُصَلِّي عليكَ؟ قال: «قولوا: اللهمَّ صَلِّ على محمَّدٍ، عبدِكَ ورسولِكَ، كما صَلَّيتَ على آلِ إبراهيمَ، وبارِكْ على محمَّدٍ، وعلى آلِ محمَّدٍ، كما بارَكْتَ على آلِ إبراهيمَ».

---

(١) تحرف في (ع) و(س) إلى: أبي سعيد، وحديث أبي مسعود هو الذي سلف تخريجه من عند مسلم برقم (٤٠٥).

قال أبو صالحٍ، عن اللَّيثِ: «على محمَّدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ، كما بارَكْتَ على آلِ إبراهيمَ».

٤٧٩٨م- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ حمزةَ، حدَّثنا ابنُ أبي حازِمٍ والدَّرَاوَرْدِيُّ، عن يزيدَ، وقال: «كما صَلَّيتَ على إبراهيمَ، وبارِكْ على محمَّدٍ وآلِ محمَّدٍ، كما بارَكْتَ على إبراهيمَ وآلِ إبراهيمَ».

[طرفه في: ٦٣٥٨]

قوله في حديث أبي سعيد: «قال أبو صالح عن اللَّيثِ» يعني: بالإسناد المذكور قبلُ.

قوله: «على محمَّد وعلى آلِ/ محمَّد كما بارَكْتَ على آلِ إبراهيم» يعني: أنَّ عبد الله بن ٨/٥٣٤ يوسف لم يَذكُر آلَ إبراهيم عن اللَّيث وذكرها أبو صالح عنه في الحديث المذكور، وهكذا أخرجه أبو نُعَيم من طريق يحيى بن بُكَير عن اللَّيث.

قوله: «حدَّثنا ابن أبي حازِم» هو عبد العزيز بن سَلَمةَ بن دينارٍ.

قوله: «والدَّرَاوَرْديّ» هو عبد العزيز بن محمَّدٍ.

قوله: «عن يزيدَ» هو ابن عبد الله بن شَدّاد بن الهادِ شيخُ اللَّيث فيه، ومرادُه أنَّهما رَوَياه بإسناد اللَّيث، فذكر آلَ إبراهيم كما ذكره أبو صالح عن اللَّيث.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير النبيّ ﷺ من أجلِ قوله فيه: «وعلى آلِ محمَّد»، وأجابَ مَن مَنَعَ بأنَّ الجواز مُقيَّد بها إذا وَقَعَ تَبَعاً، والمنع إذا وَقَعَ مُستَقِلًّا، والحُجّة فيه أنَّه صارَ شِعاراً للنبيِّ ﷺ فلا يُشارِكُه غيرُه فيه، فلا يقال: قال أبو بكر صلَّى الله عليه وسلَّم، وإن كان معناه صحيحاً، ويقال: صَلَّى الله على النبيّ وعلى صِدّيقه أو خَليفتِه، ونحو ذلك، وقريب من هذا أنَّه لا يقال: قال محمَّد عزَّ وجلَّ، وإن كان معناه صحيحاً، لأنَّ هذا الثَّناء صارَ شِعاراً لله سبحانه لا يُشاركُه غيرُه فيه. ولا حُجّةَ لمن أجازَ ذلك مُنفَرِداً فيما وَقَعَ من قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، ولا في قوله: «اللهمَّ صَلِّ على آلِ أبي أَوفَى»[(١)]، ولا في قول امرأة جابر: صَلِّ عليَّ وعلى زوجي، فقال: «اللهمَّ صَلِّ عليهما»[(٢)]،

---

(١) سلف عند البخاري برقم (١٤٩٧) من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٢) أخرجه أحمد (١٤٢٤٥)، وأبو داود (١٥٣٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠١٨٤) من حديث جابر بن عبد الله.

فإنَّ ذلك كلّه وَقَعَ من النبيّ ﷺ، ولِصاحب الحقّ أن يَتفضَّلَ من حَقّه بما شاءَ، وليس لغيره أن يَتَصَرَّف إلّا بإذنِه، ولم يَثبُتْ عنه إذنٌ في ذلك.

ويُقوِّي المنعَ بأنَّ الصلاة على غير النبيّ ﷺ صارَ شِعاراً لأهلِ الأهواء، يُصَلُّونَ على مَن يُعظِّمونَه من أهل البيت وغيرهم. وهل المنعُ في ذلك حرامٌ أو مكروه أو خِلَاف الأَولَى؟ حكى الأوجُهَ الثلاثة النَّوَويّ في «الأذكار»، وصَحَّحَ الثّاني.

وقد روى إسماعيل بن إسحاق في كتاب «أحكام القرآن» له بإسنادٍ حسن عن عمر بن عبد العزيز أنَّه كَتَبَ: أمَّا بعدُ، فإنَّ ناساً من الناس التَمَسوا عملَ الدُّنيا بعَمَلِ الآخرة، وإنَّ ناساً من القُصّاص أحدَثوا في الصلاة على خُلَفائهم وأُمَرائهم عَدْلَ الصلاة على النبيّ، فإذا جاءك كتابي هذا فمُرْهم أن تكون صَلاتُهم على النبيّينَ، ودُعاؤُهم للمسلمينَ، ويَدَعوا ما سِوَى ذلك، ثمَّ أخرج عن ابن عبَّاس بإسنادٍ صحيح قال: لا تَصلُحُ الصلاةُ على أحد إلّا على النبيّ ﷺ، ولكن للمسلمينَ والمسلمات الاستغفار، وذكر أبو ذرٍّ أنَّ الأمر بالصلاة على النبيّ ﷺ كان في السَّنة الثّانية من الهجرة، وقيل: من ليلة الإسراء.

١١ - بابٌ ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَاذَوْا مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب:٦٩]

٤٧٩٩ - حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرنا رَوْحُ بنُ عُبادةَ، حدَّثنا عَوْفٌ، عن الحسنِ ومحمَّدٍ وخِلَاسٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ موسى كان رجلاً حَيِيّاً، وذلك قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾».

قوله: «باب ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَاذَوْا مُوسَىٰ﴾» ذكر فيه طَرَفاً من قِصّة موسى معَ بني إسرائيل، وقد تقدَّم بسندِه مُطوَّلاً في أحاديث الأنبياء معَ شرحه مُستوفًى (٣٤٠٤)، وقد روى أحمد بن مَنِيع في «مُسنَده» والطَّبَريُّ (٢٢/ ٥٢) وابن أبي حاتم بإسنادٍ قويّ عن ابن عبَّاس عن عليّ قال: صَعِدَ موسى وهارون الجبل، فماتَ هارون، فقال بنو إسرائيل لموسى: أنتَ قتلتَه، كان أليَنَ لنا منك وأشدَّ حُبّاً، فآذَوْه بذلك، فأمَرَ الله الملائكة فحَمَلَته فمرَّت به

على مَجالسِ بني إسرائيل، فعَلِموا بموتِه. قال الطَّبَريُّ: يحتمل أن يكون هذا المراد بالأذى في قوله: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡا۟ مُوسَىٰ﴾./ قلت: وما في «الصَّحيح» أصحّ من هذا، لكن لا ٨/٥٣٥ مانعَ أن يكون للشَّيءِ سببانِ فأكثر كما تقدَّم تقريره غيرَ مرَّة.

٣٤- سورة سبأ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ [٣٨]: مُسابِقِينَ.

﴿بِمُعۡجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]: بفائِتِينَ. مُعاجِزِيَّ: مُسابِقِيَّ.

﴿سَبَقُوٓا۟﴾ [الأنفال: ٥٩]: فاتُوا.

﴿لَا يُعۡجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩]: لا يَفُوتونَ.

﴿يَسۡبِقُونَا﴾ [العنكبوت: ٤]: يُعْجِزونا.

قولُه: ﴿بِمُعۡجِزِينَ﴾: بفائِتِينَ.

ومعنى مُعاجِزِينَ: مُغالِبِينَ، يُرِيدُ كلُّ واحدٍ منهما أن يُظْهِرَ عَجْزَ صاحبِه.

مِعْشارٌ [٤٥]: عُشْرٌ.

يقالُ: الأُكُلُ [١٦]: الثَّمَرة.

﴿بَٰعِدۡ﴾ [١٩] وبَعِّدْ، واحدٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿لَا يَعۡزُبُ﴾ [٣]: لا يَغِيبُ.

﴿سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ﴾ [١٦]: السُّدُّ، ماءٌ أحمرُ أرسَلَه الله في السُّدِّ فشَقَّه وهَدَمَه، وحَفَرَ الواديَ فارتَفَعَتا عن الجَنْبَتَيْنِ، وغابَ عنهما الماءُ فيَبِسَتا، ولم يكنِ الماءُ الأحمرُ منَ السُّدِّ، ولكن كان عذاباً أرسَلَه الله عليهم من حيثُ شاءَ.

وقال عَمْرو بنُ شُرَحْبِيلَ: العَرِمُ: المُسَنَّاةُ، بلَحْنِ أهلِ اليَمَنِ. وقال غيرُه: العَرِمُ: الوادي.

السابغاتُ [١١]: الدُّروع.

وقال مجاهدٌ: «يُجازَى» [١٧]: يُعاقَبُ.

﴿أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [٤٦]: بطاعةِ الله.

﴿مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [٤٦]: واحدٌ واثنَينِ.

﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [٥٢]: الردُّ منَ الآخرةِ إلى الدُّنْيا.

﴿وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [٥٤]: من مالٍ أو ولدٍ أو زَهْرةٍ.

﴿بِأَشْيَاعِهِم﴾ [٥٤]: بأمثالهم.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ [١٣]: كالجَوْبةِ منَ الأرضِ، الخَمْطُ [١٦]: الأراكُ، والأَثَلُ: الطَّرْفاء، العَرِمُ: الشَّدِيد.

قوله: «سورة سَبَأ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَ لفظ «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ. وهذه السّورة سُمّيَت بقوله فيها: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ الآية [سبأ:١٥]، قال ابن إسحاق وغيره: هو سَبَأ بن يَشجُب بن يَعرُب بن قَحْطان. ووَقَعَ عندَ التِّرمذيّ (٣٢٢٢) وحَسَّنَه من حديث فَرْوة بن مُسَيك قال: أُنزِلَ في سَبَأ ما أُنزِلَ، فقال رجل: يا رسول الله، وما سَبَأٌ، أرض أو امرأة؟ قال: «ليس بأرضٍ ولا امرأة، ولكنَّه رجلٌ ولدَ عشرةً من العرب، فتَيامَنَ ستّة وتشاءَمَ أربعة» الحديث، قال: وفي الباب عن ابن عبَّاس. قلت: حديث ابن عبَّاس وفَرْوة صَحَّحَها الحاكم (٢/ ٤٢٣و٤٢٤)، وأخرج ابن أبي حاتم في حديث فروة زيادة أنَّه قال: يا رسول الله، إنَّ سَبَأ قومٌ كان لهم عِزّ في الجاهليَّة، وإنّي أخشى أن يَرتَدّوا فأُقاتلَهم، قال: «ما أُمِرتُ فيهم بشيءٍ» فنزلت: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ الآيات، فقال له رجل: يا رسول الله، وما سَبَأ؟ فذكره.

وأخرج ابن عبد البَرّ في «الأنساب» له شاهداً من حديث تَميم الدّاريِّ، وأصل قِصّة سَبَأ قد ذكرها ابن إسحاق مُطوَّلة في أوَّل «السِّيرة النبويَّة»، وأخرج بعضَها ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن الشَّهيد عن عِكْرمة، وأخرجها أيضاً من طريق السُّدِّيِّ مُطوَّلاً.

قوله: «﴿مُعَـٰجِزِينَ﴾: مُسابِقِينَ، ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾: بفائتينَ، مُعاجِزيَّ: مُسابقيَّ، ﴿سَبَقُوٓاْ﴾: فاتوا ﴿لَا يُعْجِزُونَ﴾ لا يَفوتونَ، ﴿يَسْبِقُونَا﴾: يُعْجِزونا، قوله: ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾: بفائِتِينَ، ومعنى مُعاجِزينَ: مُغالِبِين، يريد كلُّ واحد منهما أن يُظْهِر عَجْزَ صاحبه» أمَّا قوله: «مُعاجِزينَ: مُسابقينَ» فقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مُعَـٰجِزِينَ﴾ أي: مُسابقينَ، يقال: ما أنتَ بمُعجِزي، أي: سابقي. وهذا اللَّفظ ـ أي: ﴿مُعَـٰجِزِينَ﴾ ـ على إحدى القراءتَينِ، وهي قراءة الأكثر في موضعينِ من هذه السّورة وفي سورة الحجّ [٥١]، والقراءة الأُخرى لابنِ كثير وأبي عَمْرو: «مُعجِّزينَ» بالتَّشديد في المواضع الثلاثة، وهي بمعناها، وقيل: معنى «مُعاجِزينَ»: مُعاندينَ ومُغالبينَ،/ ومعنى «مُعجِزينَ» ناسِبين غيرَهم إلى العَجْز. ٥٣٦/٨

وأمَّا قوله: «بمُعجِزينَ» فلعلَّه أشارَ إلى قوله في سورة العنكَبوت [٢٢]: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، وقد أخرج ابن أبي حاتم بإسنادٍ صحيح عن عبد الله ابن الزُّبَير نحوه.

وأمَّا قوله: «مُعاجِزيَّ: مُسابقيَّ» فسَقَطَ من رواية الأَصِيليِّ وكَرِيمة، وثَبَتَ عندَهما: «مُعاجِزينَ: مُغالِبينَ» وتَكَرَّرَ لهما بعدُ، وقد ظَهَرَ أنَّه بَقيَّة كلام أبي عُبيدة كما قَدَّمتُه.

وأمَّا قوله: «سَبقوا...» إلى آخره، فقال أبو عُبيدة في سورة الأنفال [٥٩] في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ﴾ مجازُه: فاتُوا ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ أي: لا يَفُوتونَ.

وأمَّا قوله: «يَسبِقونا» فأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا﴾ [العنكبوت:٤] أي: يُعجِزونا.

وأمَّا قوله: «بمُعجِزينَ: بفائتينَ» فكذا وَقَعَ مُكرَّراً في رواية أبي ذرٍّ وحده، وسَقَطَ للباقينَ.

وأمَّا قوله: «مُعاجِزينَ: مُغالِبين...» إلى آخره، فقال الفَرّاء: معناه: مُعانِدينَ. وذكر ابن أبي حاتم من طريق يزيد النَّحْويّ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله: «مُعاجِزينَ» قال: مُراغِمينَ؛ وكلُّها بمعنًى.

قوله: «مِعْشارٌ: عُشْرٌ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا بَلَغُواْ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ [سبأ: ٤٥] أي: عُشرَ ما أعطَيناهم، وقال الفَرّاء: المعنى: وما بَلَغَ أهلُ مكَّة مِعشارَ الذينَ أهلكناهم من قبلهم من القوّة والجسم والولد والعَدَد، والمِعشار: العُشر.

قوله: «يقال: الأُكُلُ: الثَّمَرة» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ﴾ [سبأ:١٦] قال: الخَمْط: هو كلّ شجر ذي شَوْك، والأُكُل: الجَنَى، أي: بفتح الجيم مقصورٌ، وهو بمعنى الثَّمَرة.

قوله: «﴿بَٰعِدْ﴾ وبَعِّدْ واحدٌ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ مَجازُه مَجاز الدُّعاء، وقرأه قوم: «بَعِّد»، يعني: بالتَّشديد. قلت: قراءة «باعِدْ» للجُمهورِ، وقرأه «بَعِّد» أبو عَمْرو وابن كثير وهشام.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾: لا يَغِيب» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عنه بهذا.

قوله: «﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾: السُّدّ» كذا للأكثر بضمِّ المهمَلة وتشديد الدَّال، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويِّ: «الشَّديد» بمُعجَمةٍ وزن عَظيم.

قوله: «فشَقَّه» كذا للأكثر بمُعجَمةٍ قبلَ القاف الثَّقيلة، وذكر عِيَاض أنَّ في رواية أبي ذرٍّ: «فبَثَقَه» بموحَّدةٍ ثمَّ مُثلَّثة قبلَ القاف الخفيفة، قال: وهو الوجه، تقول: بَثَقتُ النَّهرَ: إذا كَسَرتَه لتَصرِفَه عن مَجراه.

قوله: «فارتَفَعَتا عن الجَنبَتَينِ» كذا للأكثر بفتح الجيم والنُّون الخفيفة بعدَها موحَّدة ثمَّ مُثنّاة فوقانيَّة ثمَّ تحتانيَّة ثمَّ نون، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويِّ بتشديد النُّون بغير موحَّدة تثنية جَنّة. واستُشكِلَ هذا التَّرتيب، لأنَّ السّياق يقتضي أن يقول: ارتَفَعَ الماء على الـجَنبَتَينِ[1]، وارتَفَعَت الجَنَّتان عن الماء، وأُجيبَ بأنَّ المراد من الارتفاع الزَّوال، أي: ارتَفَعَ اسم الجَنَّة عنهما، فالتَّقدير: فارتَفَعَت الجَنَّتان عن كَوْنهما جَنَّتينِ، وتسمية ما بُدِّلوا به جَنَّتينِ على سبيل المشاكَلة.

---

(١) في (أ) و(س): الجنتين، والمثبت من (ع) وهو أوجه.

قوله: «ولم يكن الماء الأحمَر من السُّدّ» كذا للأكثر بضمِّ المهمَلة وتشديد الدَّال، وللمستَمْلي: «من السَّيل»، وعندَ الإسماعيليّ: «من السُّيول». وهذا الأثر عن مجاهد وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً وقال: «السُّدّ» في الموضعَينِ، قال: «فشَقَّه» بالمعجَمة والقاف الثَّقيلة، وقال: «على الجَنَّتَينِ» تثنية جَنّة كما للأكثر في المواضع كلّها.

قوله: «وقال عَمْرو بن شُرَحْبيل، العَرِمُ: المسَنّاة بلَحْنِ أهل اليَمَن، وقال غيره: العَرِمُ: الوادي» أمَّا قول عَمْرو فوَصَلَه سعيد بن منصور عن شَرِيك عن أبي إسحاق عن أبي مَيسَرة ـ وهو عَمْرو بن شُرَحبيل ـ فذكره سواء، واللَّحْن: اللُّغة، والمُسَنّاة بضمِّ الميم وفتح المهمَلة وتشديد النّون، وضُبطَ في أصل الأَصِيليِّ بفتح الميم وسكون المهمَلة.

قال ابن التِّين: المراد بها ما يُبنَى في عُرْض الوادي ليَرتَفِعَ السَّيل ويفيض على الأرض، وكأنَّه أُخِذَ من عَرَامة الماء: وهو ذهابه كلَّ مَذهَب.

وقال الفَرّاء: العَرِم: المسَنّاة، وهي مُسَنّاةٌ كانت تَحبِس الماء على ثلاثة أبواب منها، فيُسَيِّبونَ من ذلك الماء من الباب الأوَّل ثمَّ الثّاني ثمَّ الآخِر، ولا يَنفَدُ حتَّى يَرجِعَ الماءُ من السَّنة المقبلة،/ وكانوا أنعَمَ قوم، فلمَّا أعرَضوا عن تصديق الرُّسُل وكفروا بَثَق الله عليهم تلك المسَنّاة، فغَرِقَت أرضهم ودَفَنَ[1] الرَّمل بيوتهم، ومُزِّقوا كلّ مُمزَّق، حتَّى صارَ تمزيقهم عندَ العرب مثلاً يقولون: تَفرَّقوا أيدي سَبَأ. ٨/٥٣٧

وأمَّا قول غيره، فأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه قال: العَرِم: اسم الوادي، وقيل: العَرِم: اسم الجُرَذ الذي خَرَّبَ السَّدَّ، وقيل: هو صفة السَّيل مأخوذ من العَرَامة[2]، وقيل: اسم المطر الكثير.

وقال أبو حاتم: هو جمعٌ لا واحد له من لفظه، وقال أبو عُبيدة: سيل العَرِم واحدتها: عَرِمَة، وهو بناء يُحبَس به الماء يُبنَى فيُشرَف به على الماء في وَسَط الأرض، ويُترَك فيه سبيل للسَّفينة، فتلكَ العَرِمات واحدتها: عَرِمة.

---

(١) تصحفت في (س) إلى: ودقت.

(٢) والعرامة: الحِدَّة والشَّراسة.

قوله: «السابغاتُ: الدُّروع» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ ﴾ [سبأ:١١]، أي: دُروعاً واسعةً طويلة.

قوله: «وقال مجاهد: يُجازَى: يُعاقَب» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجِيح عنه، ومن طريق طاووس قال: هو المناقَشةُ في الحِساب، ومَن نُوقِشَ الحِسابَ عُذِّبَ[1]، وهو الكافر لا يُغفَرُ له.

تنبيه: قيل: إنَّ هذه الآية أرجَى آيةٍ في كتاب الله من جهة الحَصْر في الكفر، فمفهومه أنَّ غير الكفر بخِلَاف ذلك، ومِثلُه: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه:٤٨]، وقيل: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى:٥]، وقيل: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى:٣٠]، وقيل: ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء:٨٤]، وقيل: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ الآية [الزمر:٥٣]، وقيل: آية الدَّين [البقرة: ٢٨٢]، وقيل: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴾ [النور:٢٢]، وهذا الأخير نَقَلَه مسلم في «صحيحه» (٢١٣٦) عن عبد الله بن المبارَك عَقِبَ حديث الإفك، وفي كتاب الإيمان من «مُستَدرَك الحاكم» (١/ ٦٠) عن ابن عبَّاس قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ [البقرة:٢٦٠].

قوله: «﴿أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾: بطاعةِ الله ﴿مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ﴾: واحدٌ واثنَينِ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا.

قوله: «﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾: الردُّ من الآخرة إلى الدُّنْيا» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ﴿ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ ﴾ قال: الردُّ من مكان بعيد من الآخرة إلى الدُّنيا. وعندَ الحاكم (٢/ ٤٢٤) من طريق التَّميميّ[2] عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾ قال: يسألونَ الردَّ، وليس بحينِ رَدٍّ.

قوله: «﴿ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾: من مالٍ أو ولدٍ أو زَهْرة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد مِثلَه، ولم يَقُل: أو زَهْرة.

(١) انظر الحديث رقم (١٠٣) و(٦٥٣٦).

(٢) تحرف في المطبوع من «المستدرك» إلى: التيمي، والتميمي هذا: هو أَربَدَة التميمي روى تفسيراً عن ابن عباس.

قوله: «﴿بِأَشْيَاعِهِم﴾: بأمثالهم» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهدٍ بلفظ: ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ قال: الكفَّار من قَبلِهم.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾: كالجَوْبةِ من الأرض» تقدَّم هذا في أحاديث الأنبياء[1]، قيل: الجَوَابي في اللُّغة جمع جابيَة: وهو الحوض الذي يُجبَى فيه الشَّيء، أي: يُجمَع، وأمَّا الجَوْبة من الأرض فهي الموضع المطمَئِن فلا يستقيم تفسيرُ الجوابي بها، وأُجيبَ باحتمال أن يكون فَسَّرَ الجابيةَ بالجَوْبة ولم يُرِدْ أنَّ اشتِقاقَهما واحد.

قوله: «الخَمْط: الأراك، والأَثْل: الطَّرْفاء، العَرِم: الشَّديد» سَقَطَ الكلام الأخير للنَّسَفيِّ، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس بهذا كلّه مُفرَّقاً.

١- بابٌ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]

٤٨٠٠- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمْرٌو، قال: سمعتُ عِكْرِمَةَ، يقول: سمعتُ أبا هريرةَ، يقول: إنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «إذا قَضَى اللهُ الأمرَ في السماءِ، ضَرَبَتِ الملائكةُ بأجْنِحَتِها خَضَعاناً لقولِه، كأنَّه سِلْسِلةٌ على صَفْوانٍ، فإذا ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟﴾ للَّذي قال ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ فيَسْمَعُها مُسْتَرِقُ/ السَّمْعِ، ومُسْتَرِقُو السَّمْعِ هكذا بعضُه فوقَ بعضٍ ـ ووَصَفَ سفيانُ بكَفِّه، فحَرَفَها وبَدَّدَ بينَ أصابعِه ـ فيَسْمَعُ الكلمةَ، فيُلْقِيها إلى مَن تحتَه، ثمَّ يُلْقِيها الآخَرُ إلى مَن تحتَه، حتَّى يُلْقِيَها على لِسانِ الساحرِ أو الكاهنِ، فرُبَّما أدْرَكَ الشِّهابُ قبلَ أن يُلْقِيَها، ورُبَّما ألقاها قبلَ أن يُدْرِكَه، فيَكْذِبُ معها مئةَ كَذْبةٍ، فيقال: أليسَ قد قال لنا يومَ كذا وكذا: كذا وكذا؟ فيُصدَّقُ بتلكَ الكلمةِ التي سُمِعَت منَ السماءِ». ٥٣٨/٨

قوله: «باب ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾».

قوله: «حدَّثنا عَمْرو» هو ابن دينارٍ.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٤٢٣).

قوله: «**إذا قَضَى اللهُ الأمرَ في السماءِ**» في حديث النَّوّاس بن سِمْعان عندَ الطبرانيِّ مرفوعاً: «إذا تَكلَّمَ الله بالوحي أخَذَت السماءَ رَجْفةٌ شديدة من خوف الله، فإذا سمعَ أهل السماء بذلك صَعِقوا وخرُّوا سُجَّداً، فيكون أوَّلهم يرفع رأسَه جِبْريل، فيُكلِّمُه الله من وحيِه بما أرادَ، فيَنتَهي به على الملائكة، كلَّما مرَّ بسَماءٍ سأَلَه أهلها: ماذا قال رَبُّنا؟ قال: الحقَّ، فيَنتَهي به حيثُ أُمِرَ».

قوله: «**ضَرَبَت الملائكةُ بأجْنِحَتِها خَضَعاناً**» بفتحَتَينِ من الخُضوعِ، وفي رواية بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه، وهو مصدَر بمعنى: خاضِعينَ.

قوله: ﴿**كَأَنَّهُۥ**﴾ أي: القول المسْموع «**سِلْسِلةٌ على صَفْوان**» هو مثل قوله في بَدْء الوحي(٢): «صَلصَلة كصَلصَلة الجَرَس» وهو صوت الملكِ بالوحي، وقد روى ابن مَرْدويه من حديث ابن مسعود رَفَعَه: «إذا تَكلَّمَ الله بالوحي سمع أهلُ السَّماوات صَلصَلةً كصَلصَلة السِّلسِلة على الصَّفوان فيَفزَعونَ، ويَرَونَ أنَّه من أمر الساعة» وقرأ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ﴾ الآية، وأصله عندَ أبي داود (٤٧٣٨) وغيره، وعَلَّقَه المصنِّف موقوفاً، ويأتي في كتاب التوحيد[١] إن شاء الله تعالى.

قال الخطَّابيُّ: الصَّلصَلة: صوت الحديد إذا تَحرَّكَ وتَداخَلَ. وكأنَّ الرِّواية وَقَعَت له بالصّاد، أو أراد أنَّ التَّشبيه في الموضعينِ بمعنًى واحد، فالذي في بَدْء الوحي هذا، والذي هنا جَرُّ السِّلسِلة من الحديد إلى الصَّفوان الذي هو الحَجَر الأملَس، يكون الصَّوت الناشئ عنهما سواءً.

قوله: «**على صَفْوانٍ**» زاد في سورة الحِجر (٤٧٠١) عن عليّ بن عبد الله: «قال غيره: ـ يعني غير سفيان ـ يَنفُذُهم ذلك»، في حديث ابن عبَّاس عندَ ابن مَرْدويه من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَير عنه: «فلا يَنزِلُ على أهل سماء إلّا صَعِقُوا»، وعندَ مسلم (٢٢٢٩) والتِّرمِذيّ (٣٢٢٤) من طريق عليّ بن الحسين بن عليّ عن ابن عبَّاس عن رجال من الأنصار:

(١) بين يدي الحديث رقم (٧٤٨١).

أنَّهم كانوا عندَ النبيِّ ﷺ، فرُميَ بنَجمٍ فاستَنارَ، فقال: «ما كنتُم تقولون لهذا إذا رُميَ به في الجاهليَّة؟» قالوا: كنَّا نقول: ماتَ عظيم أو يولد عظيم، فقال: «إنَّها لا يُرمَى بها لموتِ أحدٍ ولا لحياته، ولكنْ رَبُّنا إذا قَضَى أمراً سَبَّحَ حَمَلَةُ العرش ثمَّ سَبَّحَ أهل السماء الذينَ يَلُونَهم حتَّى يَبلُغَ التَّسبيح سَماءَ الدُّنيا، ثمَّ يقولون لحَمَلة العرش: ماذا قال رَبّكُم؟» الحديثَ، وليس عندَ التِّرمذيّ: عن رجال من الأنصار، وسيأتي مَزيدٌ فيه في كتاب التوحيد.

قوله: «ومُسْتَرِقُو السَّمْع» في رواية عليّ عندَ أبي ذرٍّ: «ومُستَرِقُ» بالإفرادِ، وهو فصيحٌ.

قوله: «هكذا بعضُه فوقَ بعض، وَصَفَه سُفْيان» أي: ابن عُيَينةَ **«بكَفِّه فحَرَفَها وبَدَّدَ بينَ أصابعه»** أي: فرَّقَ، وفي رواية عليّ: ووَصَفَ سفيانُ بيَدِه ففَرَّجَ بينَ أصابع يده اليُمنَى نَصَبَها بعضَها فوقَ بعض، وفي حديث ابن عبَّاس عندَ ابن مَرْدويه: «كان لكلِّ قبيلٍ من الجِنّ مَقعَدٌ من السماء يسمعونَ منه الوحي» يعني: يُلقِيها، زاد عليّ عن سفيان: «حتَّى تَنتَهيَ إلى الأرض فتُلقَى».

قوله: «على لسان الساحرِ أو الكاهن» في رواية الجُرْجانيِّ: «على لسان الآخر» بدلَ الساحر، وهو تصحيف، وفي رواية عليّ: «الساحر والكاهن»، وكذا قال سعيد بن منصور عن سفيانَ.

٥٣٩/٨ **قوله: «فرُبَّما أدرَكَ/ الشِّهابُ»** إلى آخره، يقتضي أنَّ الأمر في ذلك يقع على حَدٍّ سواء، والحديث الآخر يقتضي أنَّ الذي يَسلَمُ منهم قليل بالنِّسبة إلى مَن يُدرِكه الشِّهاب. ووَقَعَ في رواية سعيد بن منصور عن سفيان في هذا الحديث: «فيرمي هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتَّى يُلقَى على فمِ ساحرٍ أو كاهنٍ».

قوله: «فيَكذِبُ معها مئة كَذْبة، فيُصَدَّق بتلكَ الكلمة التي سُمِعَت من السماء» زاد عليّ ابن عبد الله عن سفيان كما تقدَّم في تفسير الحِجْر (٤٧٠١): «فيقولون: ألم يُخبِرنا يومَ كذا وكذا يكون كذا وكذا، فوَجَدْناه حَقّاً؛ للكلمة التي سُمِعَت من السماء»، وفي حديث ابن عبَّاس المذكور: «فيقول: يكون العامَ كذا وكذا، فيَسمَعه الجِنّ فيُخبِرونَ به الكَهَنة، فتُخبِر

الكَهَنةُ الناسَ فيَجِدونَه»، وسيأتي بَقيَّة شرح هذا القَدر في أواخر كتاب الطِّبّ (٥٧٦٢) إن شاء الله تعالى.

تنبيه: وَقَعَ في تفسير سورة الحِجر في آخر هذا الحديث عن عليّ بن عبد الله: قلت لسفيانَ: إنَّ إنساناً روى عنك عن عَمْرو عن عِكْرمة عن أبي هريرة: أنَّه قرأ «فُرِّغَ» ـ بضمِّ الفاء وبالرَّاءِ المهمَلة الثَّقيلة وبالغَينِ المعجَمة ـ فقال سفيان: هكذا قرأ عَمْرو ـ يعني ابن دينار ـ فلا أدري سمعَه هكذا أم لا. وهذه القراءة رُوِيَت أيضاً عن الحسن وقَتَادة ومجاهد، والقراءة المشهورة بالزّاي والعين المهمَلة، وقرأها ابن عامر مَبنيّاً للفاعلِ، ومعناه بالزّاي والمهمَلة: أُذهبَ الفَزَعُ عنهم، ومعنى التي بالرَّاءِ والغين المعجَمة: ذهب عن قلوبهم ما حَلَّ فيها.

فقال سفيان: هكذا قرأ عَمرو، فلا أدري سمعَه أم لا، قال سفيان: وهي قراءتنا. قال الكِرْمانيُّ: فإن قيل: كيفَ جازَت القراءة إذا لم تكن مسموعةً؟ فالجواب: لعلَّ مذهبَه جواز القراءة بدونِ السَّماع إذا كان المعنى صحيحاً. قلت: هذا وإن كان مُحتَمَلاً، لكن إذا وُجِدَ احتمالٌ غيره فهو أَولى، وذلك أنَّا نَحمِلُ[1] قول سفيان: «لا أدري سمعَه أم لا» على أنَّ مُرادَه سمعَه من عِكْرمة الذي حدَّثه بالحديث، لا أنَّه شَكَّ في أنَّه هل سمعَه مُطلَقاً، فالظَّنّ به أن لا يَكتَفيَ في نقل القرآن بالأخذِ من الصُّحُف بغير سماع. وأمَّا قول سفيان: «وهيَ قراءتنا» فمعناه: أنَّها وافَقَت ما كان يَختارُ من القراءة به، فيجوز أن يُنسَب إليه كما نُسِبَ لغيره.

٢- باب قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ:٤٦]

٤٨٠١- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا محمَّدُ بنُ خازِمٍ، حدَّثنا الأعمَشُ، عن عَمرِو بنِ مُرّةَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: صَعِدَ النبيُّ ﷺ الصَّفَا ذاتَ يومٍ، فقال: «يا صَبَاحاهْ» فاجتَمَعَت إليه قُرَيشٌ، قالوا: ما لكَ؟ قال: «أرأيتُم لو أخبَرتُكم أنَّ العدوَّ يُصَبِّحُكم أو يُمَسِّيكم، أما كنتُم تُصَدِّقوني؟» قالوا: بَلَى، قال: «فإنّي نَذِيرٌ لكم بينَ يَدَيْ عذابٍ شديدٍ» فقال أبو لهبٍ: تبّاً لكَ! أَلِهذا جَمَعْتَنا؟ فأنزَلَ الله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

---

(١) في (أ) و(س): وذلك محمل، والمثبت من (ع).

قوله: «باب قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾» ذكر فيه طَرَفاً من حديث ابن عبَّاس في نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في سورة الشُّعَراء (٤٧٧٠).

٣٥- سورة الملائكة ويسٓ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

القِطْمِيرُ [فاطر:١٣]: **لِفَافةُ النَّواةِ.**

وقال ابنُ عباسٍ: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر:٢٧]: **أَشَدُّ سوادِ الغِرْبِيب.**

﴿مُثْقَلَةٌ﴾ [فاطر:١٨]: **مُثقَّلةٌ.**

وقال ابنُ عبَّاسٍ: الحَرُورُ [فاطر:٢١] **باللَّيلِ، والسَّمُومُ** [٢٧] **بالنَّهارِ.**

وقال غيرُه: الحَرُورُ بالنَّهار معَ الشمس.

٥٤٠/٨ قوله: «**سورة الملائكة ويسٓ - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ**» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ لغيره لفظ «سورة» و«يسٓ» والبسملة، والأَولى سقوطُ لفظ «يسٓ» لأنَّه مُكرَّر.

قوله: «**القِطْمير: لِفافة النَّواة**» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: وقال مجاهد... إلى آخره، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد مِثلَه.

وروى سعيد بن منصور[1] من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس: القِطْمير القِشْر الذي يكون على النَّواة.

وقال أبو عُبيدة: القِطْمير: الفُوفَة التي فيها النَّواة، قال الشّاعر[2]:

وأنتِ لا تُغنِينَ[3] عنِّي فُوفا

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ أشدُّ سوادِ الغِرْبيب**» زاد غيرُ أبي ذرٍّ: الشَّديد

---

(١) في قسم التفسير من «سننه» (٦٥٠).

(٢) هو أبو محمد الفَقْعسي الحذلمي، كما في «لسان العرب» (بيي).

(٣) في الأصلين و(س): تغني، وهو خطأ لا يستقيم به الوزن.

السَّواد. وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس بلفظ: قال: الغِربيبُ الأسوَد: الشَّديد السَّواد.

قوله: «﴿مُثۡقَلَةٌ﴾: مُثقَّلة» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو قول مجاهد قال: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ﴾ أي: مُثقَّلة بذُنوبها.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: الحَرُورُ باللَّيلِ، والسَّمُومُ بالنَّهار» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ هنا، وتقدَّم في كتاب بَدْء الخلق[1].

قوله: «وقال غيره: الحَرُورُ: بالنَّهار معَ الشمس» ثَبَتَ هذا هنا للنَّسَفيِّ وحدَه، وهو قول رُؤْبة[2] كما تقدَّم في بَدْء الخلق.

٣٦- سورة يسٓ

وقال مجاهدٌ: ﴿فَعَزَّزۡنَا﴾ [٤]: شَدَّدْنا.

﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [٣٠]: وكان حَسْرةً عليهمُ استِهْزاؤُهم بالرُّسُلِ.

﴿أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ﴾ [٤٠]: لا يَستُرُ ضَوْءُ أحدِهما ضَوْءَ الآخَرِ، ولا يَنبَغي لهما ذلك.

﴿سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [٤٠]: يَتطالَبانِ حَثِيثَينِ.

﴿نَسۡلَخُ﴾ [٣٧]: نُخْرِجُ أحدَهما منَ الآخَرِ، ويَجْري كلُّ واحدٍ منهما.

﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [٤٢]: منَ الأنعامِ.

«فَكِهُونَ» [٥٥]: مُعْجَبونَ.

﴿جُندٞ مُّحۡضَرُونَ﴾ [٧٥]: عندَ الحِساب.

ويُذكَرُ عن عِكْرمةَ: ﴿ٱلۡمَشۡحُونِ﴾ [٤١]: المُوقَر.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٩).

(٢) كذا قال الحافظ رحمه الله، وهو ذهولٌ منه، فقد سلف في بدء الخلق أنَّ قول رؤبة - وهو ابن العجّاج - كقول ابن عباس، أما الذي قال: الحرور بالنهار مع الشمس، فهو أبو عبيدة في «مجاز القرآن» ٢/ ١٥٤.

سورة يسٓ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿طَٰٓئِرُكُم﴾ [١٩]: مَصائبُكُم.

﴿يَنسِلُونَ﴾ [٥١]: يَخرُجونَ.

﴿مَّرۡقَدِنَا﴾ [٥٢]: مَخْرَجِنا.

﴿أَحۡصَيۡنَٰهُ﴾ [١٢]: حَفِظْناه.

مَكانَتُهم [٦٧] ومكانُهم واحدٌ.

قوله: «سورة يسٓ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ هنا والصَّواب إثباتُه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿فَعَزَّزۡنَا﴾: شَدَّدْنا» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهدٍ.

قوله: «﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ وكان حَسْرةً عليهم استِهْزاؤُهم بالرُّسُلِ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ كذلك، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عَمْرو بن دينار عن ابن عبَّاس أنَّه قرأ: «يا حَسْرةَ العِبادِ» بالإضافة[1].

قوله: «﴿أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ﴾ إلى آخره، وقوله: ﴿سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ إلى آخره، وقوله: ﴿نَسۡلَخُ﴾: نُخْرِج» إلى آخره، سَقَطَ كلّه لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[2].

قوله: «﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾: من الأنعام» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً من طريق مجاهد، وعن ابن عبَّاس قال: المرادُ بالمِثْلِ هنا السُّفُن، ورُجِّحَ لقوله بعدُ: ﴿وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ﴾ إذ الغَرَقُ لا يكون في الأنعام.

قلت: ويرجَّح أيضاً بأن وجود الأنعام التي تُركَب سابقٌ على السفينة، وظاهرُ السِّياق

---

(١) وهي من القراءات الشاذّة التي لم يقرأ بها أحدٌ من القراء العشرة، وانظر «المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات» لابن جِنِّي ٢/ ٢٠٨.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٩).

أنَّ الشيء المخلوق الذي هو مثلُ سفينة نوح حَلَّ بعد سفينة نوح، إذ الأنعامُ كانت موجودة قبل سفينة نوح، بخلاف السفن التي تُركَب في البحر، فإنها لم توجد إلّا بعد سفينة نوح[١].

قوله: «فَكِهُونَ: مُعْجَبونَ» في رواية غير أبي ذرٍّ: «فاكِهونَ» وهي القراءة المشهورة، والأُولى رُوِيَت عن يعقوب الحَضرَميّ[٢]، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ﴿فَٰكِهُونَ﴾: قال: مُعجَبونَ. قال أبو عُبيدة: مَن قرأها «فاكِهونَ» جعله كثير الفاكهة، قال الحُطَيئة:

ودَعَوتَني وزَعَمتَ أنَّـــك لابِنٌ في الصَّيفِ تامِرْ

أي: عندَك لبنٌ كثير وتمرٌ كثير. وأمَّا «فَكِهونَ» فهي قراءة أبي جعفر وشَيْبة[٣]، وهي بوَزنِ فَرِحونَ، ومعناه مأخوذ/ من الفَكَاهة: وهي التلذُّذ والتنعُّم. ٨/٥٤١

قوله: «﴿جُندٌ مُّحۡضَرُونَ﴾: عندَ الحِساب» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد كذلك.

قوله: «ويُذكَر عن عِكْرمة: ﴿ٱلۡمَشۡحُونِ﴾: المُوقَر» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في أحاديث الأنبياء[٤]، وجاء مِثلُه عن ابن عبَّاس، وَصَلَه الطَّبَريُّ (١٩/ ٩٢) من طريق سعيد ابن جُبَير عنه بإسنادٍ حسن.

---

(١) هذه الفِقْرة من (ع) وحدها، ولم ترد في (أ) و(س).

(٢) كذا قال الحافظ، وهو ذهولٌ منه رحمه الله، فالذي قرأها «فكهون» بلا ألف هو أبو جعفر المدني من العشرة، وأما يعقوب الحضرمي فقرأها بالألف كبقية العشرة، وانظر «النشر» لابن الجزري ٢/ ٣٥٤، ثم أعاد الحافظ الكلام على القراءة بعد أسطر ونسبها إلى أبي جعفر على الصواب.

(٣) أما أبو جعفر: فهو يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشرة، توفي سنة ١٢٧ أو ١٣٠هـ، وأما شيبة: فهو شيبة بن نِصَاح مولى أم المؤمنين أم سلمة، وكان مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها، توفي سنة ١٣٠ أو ١٣٨هـ، وكلاهما من رواة الحديث ولهما ترجمة في «تهذيب الكمال».

(٤) بين يدي الحديث رقم (٣٤١٢).

قوله: «سورة يسٓ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ هنا، وسَقَطَ لغيره.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾[1] [النمل:٤٧]: مَصائبُكم» وتقدَّم في أحاديث الأنبياء[2]، وللطَّبَريِّ (٢٢/ ١٥٧) من وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: طائرُكم: أعمالكم. وقال أبو عُبيدة: طائرُكم، أي: حَظُّكم من الخير والشرّ.

قوله: «﴿يَنسِلُونَ﴾: يَخرُجونَ» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاسٍ به.

قوله: «﴿مَّرْقَدِنَا﴾: مَخْرَجِنا، وقوله: ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾: حَفِظْناه، وقوله: مَكَانَتُهم: ومَكانُهم واحدٌ» سَقَطَ هذا كلّه لأبي ذرٍّ. وسيأتي تفسير «أحصيناه» في كتاب التوحيد (٧٣٩٢).

وروى الطَّبَريُّ (٢٣/ ٢٦) من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾ يقول: لأهلكناهم في مَساكنِهم. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾: المكان والمكانة واحدٌ.

١ - باب قوله:

﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [يس:٣٨]

٤٨٠٢ - حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا الأعمَشُ، عن إبراهيمَ التَّيْميِّ، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ ﷺ، قال: كنتُ معَ النبيِّ ﷺ في المسجدِ عندَ غُروبِ الشمس، فقال: «يا أبا ذرٍّ، أتَدْري أينَ تَغرُبُ الشمسُ؟» قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: «فإنَّها تذهبُ حتَّى تَسجُدَ تحتَ العَرْشِ، فذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾».

٤٨٠٣ - حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا وَكِيعٌ، حدَّثنا الأعمَشُ، عن إبراهيمَ التَّيْميِّ، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ، قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾، قال: «مُسْتَقرُّها تحتَ العَرْشِ».

---

(١) هكذا وقع عند الحافظ ابن حجر ذكرُ هذه الآية من سورة النمل، لكن البخاري يريد الآية التي في سورة يس، وهي ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٤٣٠) باب ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾» ذكر فيه حديث أبي ذرٍّ: كنت عندَ النبيّ ﷺ في المسجد عندَ غُروب الشمس فقال: «يا أبا ذرٍّ، أين تَغرُب الشمس؟» قال: اللهُ ورسوله أعلم، قال: «فإنَّها تذهبُ تَسجُد تحت العَرْش، فذلك قوله: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا ﴾» إلى آخر الآية، هكذا أورَدَه مختصراً، وأخرجه النَّسائيُّ (ك١١٣٦٦) عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي نُعَيم شيخ البخاريّ فيه بلفظ: «تذهب حتَّى تنتهيَ تحت العَرش عندَ رَبّها» وزادَ: «ثمَّ تَستأذِنُ فيُؤذَن لها، ويُوشِك أن تَستأذِنَ فلا يُؤذَن لها، وتَستَشفِعَ وتَطلُب، فإذا كان ذلك، قيل: اطلُعي من مكانك، فذلك قوله: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا ﴾»، وقد ذُكِرَ نحو هذه الزّيادة من غير طريق أبي نُعَيم كما سأُنبِّه عليه.

قوله في الرِّواية الثّانية: «سألتُ النبيَّ ﷺ عن قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا ﴾ قال: مُستَقرُّها تحت العَرْش» كذا رواه وكيع عن الأعمَش مختصراً، وهو بالمعنى، فإنَّ في الرِّواية الأولى أنَّ النبيّ ﷺ هو الذي استَفهَمَه: «أتدري أين تَغرُب الشمس؟» فقال: الله ورسوله أعلم.

قوله: «فإنَّها تذهب حتَّى تَسجُدَ تحتَ العَرْش» في رواية أبي معاوية عن الأعمَش كما سيأتي في التوحيد (٧٤٢٤): «فإنَّها تذهب فتَستأذِن في السُّجود فيُؤذَن لها، وكأنَّها قد/ قيل لها: اطلُعي من حيثُ جِئتِ، فتَطلُع من مغربها»، ثمَّ قرأ: «وذلك مُستَقرٌّ لها»، قال: وهي قراءة عبد الله. وروى عبد الرَّزّاق[1] من طريق وَهْب بن جابر عن عبد الله بن عَمْرو في هذه الآية قال: مُستَقرّها أن تَطلُع فيَرُدّها ذُنوبُ بني آدمَ، فإذا غَرَبَت سَلَّمَت وسَجَدَت واستأذَنت فلا يُؤذَن لها، فتقول: إنَّ السَّير بعيد، وإنّي إن لا يُؤذَن لي لا أبلُغ، فتُحبَس ما شاءَ الله، ثمَّ يقال: اطلُعي من حيثُ غَرَبتِ، قال: فمن يومِئذٍ إلى يوم القيامة لا يَنفَعُ نفساً إيمانُها.

٥٤٢/٨

(١) في «المصنف» (٢٠٨١٠)، و«التفسير» ٢/ ١٤٢.

وأمَّا قوله: «تحت العَرْش» فقيل: هو حينَ مُحاذاتِها، ولا يخالف هذا قوله: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف:٨٦] فإنَّ المراد بها نهاية مَدرَكِ البَصَر إليها حالَ الغُروب، وسجودها تحت العَرش إنَّما هو بعدَ الغُروب.

وفي الحديث رَدٌّ على مَن زَعَمَ أنَّ المراد بمُستَقرِّها غايةُ ما تنتهي إليه في الارتفاع، وذلك أطوَلُ يومٍ في السَّنة، وقيل: إلى مُنتَهى أمرها عندَ انتِهاء الدُّنيا.

وقال الخطَّابيُّ: يحتمل أن يكون المرادُ باستقرارها تحت العرش أنَّها تَستَقِرّ تحته استقراراً لا نُحِيط به نحن، ويحتمل أن يكون المعنى: إنَّ[1] عِلمَ ما سألتَ عنه من مُستَقرّها تحت العرش في كتابٍ كُتِبَ فيه ابتداءُ أُمور العالم ونهايتها، فيُقطَع دَوَران الشمس وتَستَقِرّ عندَ ذلك ويَبطُل فِعلُها، وليس في سجودها كلّ ليلة تحت العَرش ما يُعِيق عن دَوَرانها في سَيْرها. قلت: وظاهر الحديث أنَّ المراد بالاستقرار وقوعُه في كلّ يومٍ وليلةٍ عندَ سجودها، ومُقابِل الاستقرار السَّير الدَّائم المعبَّر عنه بالجَرْي، والله أعلم.

٣٧- سورة الصافَّات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥٣]: من كلِّ مكانٍ.

﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ ﴿دُحُورًا﴾ [الصافات:٨-٩]: يُرمَوْنَ.

﴿وَاصِبٌ﴾ [٩]: دائمٌ.

لازِبٌ [١١]: لازِمٌ.

﴿تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ [٢٨] يعني: الحقَّ، الكفَّارُ تقولُه للشَّياطين.

﴿غَوْلٌ﴾ [٤٧]: وَجَعُ بَطْنٍ.

﴿يُنزَفُونَ﴾ [٤٧]: لا تذهبُ عقولُهم.

---

(١) في (أ) و(س): أو، والمثبت من (ع) و«أعلام الحديث» للخطابي ٣/ ١٨٩٣، وهو الصواب.

﴿ قَرِينٌ ﴾[٥١]: شيطانٌ.

﴿يُهْرَعُونَ﴾[٤٧]: كهَيْئةِ الهَرْوَلةِ.

﴿يَزِفُّونَ﴾[٩٤]: النَّسَلانُ في المَشْيِ.

﴿ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ﴾ [١٥٨]: قال كفَّارُ قُرَيشٍ: الملائكةُ بناتُ الله، وأُمَّهاتُهم بناتُ سَرَواتِ الجِنِّ، وقال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾[١٥٨]: سَتُحْضَرُ للحِسَاب.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾[١٦٥]: الملائكةُ.

﴿صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٢٣] ﴿سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٥٥]، ووَسَطِ الجَحيمِ.

﴿لَشَوْبًا﴾[٦٧]: يُخلَطُ طعامُهم ويُساطُ بالحَمِيمِ.

﴿ مَّدْحُورًا ﴾[الإسراء: ١٨]: مَطْروداً.

﴿بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾[٤٩]: اللُّؤْلُؤُ المكنونُ.

﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْآخِرِينَ ﴾[٧٨]: يُذكَرُ بخيرٍ.

الأَسبابُ [ص: ١٠، غافر: ٣٦]: السماءُ.

ويقال: ﴿ يَسْتَسْخِرُونَ ﴾[١٤]: يَسْخَرونَ.

﴿ بَعْلًا ﴾[١٢٥]: رَبّاً.

قوله: «سورة الصّافّات ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ».

قوله: «وقال مجاهد: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾: من كلّ مكان، ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا﴾: يُرْمَوْنَ. ﴿وَاصِبٌ﴾: دائمٌ. لازِبٌ: لازِمٌ» سَقَطَ هذا كلّه لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم بعضه في بَدْء الخلق[1]. وروى الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ يقولون: هو ساحر، هو كاهن، هو شاعر، وفي قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍۭ﴾ قال: لازم، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ أي:

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٦٨).

دائم، وفي قوله: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ هي بمعنى اللّازِم، قال النابغة:

ولا يَحسَبون الشَّرَّ ضَربَةَ لازِبِ

أي: لازِمٍ.

قوله: «﴿تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْيَمِينِ﴾ يعني الحقَّ، الكفَّارُ تقوله للشَّياطينِ» ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «يعني الجِنّ» بجيمٍ ثمَّ نون، ونَسَبَه عِياض للأكثر، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظ: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْيَمِينِ﴾،/ قال: الكفَّارُ تقوله للشَّياطينِ، ولم يَذكُر الزِّيادة، ٥٤٣/٨ فدَلَّ على أنَّه شرحٌ من المصنِّف، ولِكلٍّ من الرِّوايتَينِ وجه، فمَن قال: «يعني الجِنّ» أراد بيان المَقُول له وهم الشَّياطين، ومَن قال: «الحقّ» بالمهمَلة والقاف، أراد تفسير لفظ «اليمين»، أي: كنتُم تأتونَنا من جهة الحقّ فتُلبِّسونه علينا، ويُؤيِّده تفسير قَتَادة قال: يقول الإنس للجِنِّ: كنتُم تأتونَنا عن اليمين، أي: من طريق الجَنَّة تَصُدّونَنا عنها.

قوله: «﴿غَوْلٌ﴾: وَجَعُ بَطْن، ﴿يُنزَفُونَ﴾: لا تذهب عقولهم، ﴿قَرِينٌ﴾: شيطانٌ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد كذلك.

قوله: «﴿يُهْرَعُونَ﴾: كهَيْئةِ الهَرْوَلة» وَصَلَه الفِرْيابيّ أيضاً عن مجاهدٍ كذلك.

قوله: «﴿يَزِفُّونَ﴾: النَّسَلانُ في المَشْي» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق شِبْل، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد في قوله: ﴿فَأَقْبَلُوٓا۟ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ قال: الوَزِيف: النَّسَلان. انتهى، والنَّسَلان بفتحتَينِ: الإسراع معَ تَقارُب الخُطا، وهو دونَ السَّعْي.

قوله: «﴿وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾...» إلى آخره، سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[1].

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾: الملائكةُ» وَصَلَه الطَّبَريّ (٢٣/ ١١٢)، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[2].

قوله: «﴿صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾، ﴿سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾، ووَسَط الجَحيم، ﴿لَشَوْبًا﴾: يُخلَط طعامهم

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٦).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٢٠٧).

ويُسَاط بالحَميم، ﴿مَّدْحُورًا﴾: مَطْروداً» سَقَطَ هذا كلّه لأبي ذرٍّ وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[1]، قال بعض الشُّرّاح: أراد أن يُفسِّر ﴿دُحُورًا﴾ التي في الصافّات ففَسَّرَ ﴿مَّدْحُورًا﴾ التي في سورة الإسراء.

قوله: «﴿بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾: اللُّؤْلُؤ المكنون» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾، أي: مَصُونٌ، وكلُّ شيء صُنته فهو مَكْنون، وكلُّ شيء أضمَرتَه في نفسك فقد أكنَنتَه.

قوله: «﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾: يُذكَر بخيرٍ» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ وحده، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[2].

قوله: «﴿الْأَسْبَابُ﴾: السماء» سَقَطَ هذا لغير أبي ذرٍّ، وثَبَتَ للنَّسَفيِّ بلفظ: «ويقال»، وقد وَصَلَه الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاس.

قوله: «يقال: ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾: يَسْخَرونَ» ثَبَتَ هذا أيضاً للنَّسَفيِّ وأبي ذرٍّ فقط، وقال أبو عُبيدة: يَستَسخِرونَ ويَسخَرونَ سواءٌ.

قوله: «﴿بَعْلًا﴾: رَبّاً» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ وحده، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاس: أنَّه أبصَرَ رجلاً يَسُوق بقرةً فقال: مَن بَعْلُ هذه؟ قال: فدَعَاه فقال: ممَّن أنتَ؟ فقال: من أهل اليمن، قال: هي لغة، ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ أي: رَبّاً، وَصَلَه إبراهيم الحَرْبيّ في «غريب الحديث» من هذا الوجه مختصَراً مُقتصِراً على آخره، ولَمَحَ المصنِّف بهذا القَدْر من قِصّة إلياس، وقد ذكرتُ خبره في أحاديث الأنبياء (٣٣٤٢) عندَ ذِكْر إدريس.

١- باب قوله: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٣٩]

٤٨٠٤- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن الأعمَشِ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما يَنبَغي لأحدٍ أن يكونَ خيراً من ابنِ مَتَّى».

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٥٨).

(٢) بعد الحديث رقم (٣٣٤١).

٤٨٠٥- حدَّثني إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ فُلَيحٍ، قال: حدَّثني أبي، عن هلالِ بنِ عليٍّ، من بني عامرِ بنِ لُؤَيٍّ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَن قال: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتَّى، فقد كَذَبَ».

قوله: «باب قوله: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾» ذكر فيه حديث ابن مسعود: «لا ينبغي لأحدٍ أن يكون خيراً من يونس/بن مَتَّى»، وحديث أبي هريرة: «مَن قال: أنا خير من ٥٤٤/٨ يونس بن مَتَّى، فقد كَذَبَ»، وقد تقدَّم شرحه في أحاديث الأنبياء (٣٤١٥) ولله الحمد.

٣٨- سورة صٓ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٤٨٠٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن العَوّامِ، قال: سألتُ مجاهداً عن السَّجْدةِ في ﴿ صٓ ﴾، قال: سُئِلَ ابنُ عبَّاسٍ، فقال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وكان ابنُ عبَّاسٍ يَسجُدُ فيها.

٤٨٠٧- حدَّثني محمَّدُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا محمَّدُ بنُ عُبيدٍ الطَّنافِسيُّ، عن العَوّامِ، قال: سألتُ مجاهداً عن سَجْدةِ ﴿ صٓ ﴾، فقال: سألتُ ابنَ عبَّاسٍ: من أينَ سَجَدْتَ؟ فقال: أَوَما تَقْرَأُ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ ... أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام:٨٤-٩٠]، فكان داودُ ممَّن أُمِرَ نبيُّكم ﷺ أن يَقْتَدِيَ به، فسجدَها داودُ، فسَجَدَها رسولُ الله ﷺ.

﴿عُجَابٌ ﴾ [٥]: عَجِيبٌ.

القِطُّ: الصَّحِيفةُ، هو هاهُنا: صَحِيفةُ الحسَناتِ.

وقال مجاهدٌ: ﴿فِى عِزَّةٍ﴾ [٢]: مُعازِّينَ.

﴿ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [٧]: مِلَّةُ قُرَيشٍ.

الاختِلاقُ [٧]: الكَذِبُ.

قولُه: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ ﴾ [١١] يعني قُرَيشاً.

الأسبابُ [١٠]: طُرُقُ السماءِ في أبوابِها.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ ﴾ [١٣]: القُرونُ الماضيةُ.

﴿فَوَاقٖ﴾ [١٥]: رُجوعٍ.

﴿قِطَّنَا﴾ [١٦]: عَذابَنا.

﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ﴾ [٣١]: صَفَنَ الفَرَسُ: رَفَعَ إحدَى رِجْلَيهِ حتَّى تكونَ على طَرَفِ الحافرِ.

﴿ٱلۡجِيَادُ﴾ [٣١]: السِّراعُ.

﴿جَسَدٗا﴾ [٣٤]: شيطاناً.

﴿رُخَآءً﴾ الرُّخاءُ: الطيِّب ﴿حَيۡثُ أَصَابَ﴾ [٣٦]: حيثُ شاءَ.

﴿فَٱمۡنُنۡ﴾: أَعطِ ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [٣٩]: بغيرِ حَرَجٍ.

﴿ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴾ [٦٣]: أَحَطْنا بهم.

﴿أَتۡرَابٌ﴾ [٥٢]: أمثالٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: الأَيْدُ [١٧]: القوّةُ في العبادةِ، الأَبصارُ [٤٥]: البَصَرُ في أمرِ الله.

﴿حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾ [٣٢]: مِن ذِكْرٍ.

﴿طَفِقَ مَسْحاً﴾ [٣٣]: يَمْسَحُ أعرافَ الخيلِ وعَراقِيبَها.

﴿ٱلۡأَصۡفَادِ﴾ [٣٨]: الوَثَاقِ.

قوله: «سورة صَ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت البسملة فقط للنَّسَفيِّ، واقتَصَرَ الباقونَ على «صَ»، وحُكمُها حُكمُ الحروف المقَطَّعة أوائل السُّوَر، وقد قرأها عيسى بن عمر بكسر الدَّال، فقيل: للدَّرْج، وقيل: بل هي عندَه فِعلُ أمر من المصادَاةِ: وهي المعارَضة، كأنَّه قيل: عارِضِ القرآنَ بعمَلِك[1]، والأوَّل هو المشهور. وسيأتي مزيد بيانٍ في أسماء السّور في أوَّل غافر (٤٨١٥).

---

(١) تحرف في الأصلين إلى: بعلمك، والتصويب من (س) وكتب التفسير، أي: اعرض عملك على القرآن، فانظر أين عملك منه.

قوله: «**حدَّثنا شُعْبة، عن العَوّام**» هو ابن حَوشَبٍ، كذا قال أكثر أصحاب شُعْبة، وقال أُميَّة بن خالد عنه: عن منصور وعَمْرو بن مُرّة وأبي حَصينٍ، ثلاثتهم عن مجاهد[1]، فكأنَّ لشُعْبَةَ فيه مشايخ.

قوله: «**عن مجاهد**» كذا قال أكثر أصحاب العَوّام بن حَوشَبٍ، وقال أبو سعيد الأشَجّ: عن أبي خالد الأحمر وحفص بن غِيَاث، عن العَوّام، عن سعيد بن جُبَير، بدلَ مجاهد، أخرجه ابن خُزَيمةَ (٥٥١)، فلعلَّ للعَوّام فيه شيخَينِ. وقد تقدَّم في تفسير الأنعام (٤٦٣٢) من طريق سليمان الأحوَل عن مجاهد: أنَّه سألَ ابن عبَّاس: أفي ﴿صٓ﴾ سجدة؟ قال: نعم، ثمَّ تلا ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ إلى قوله: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾، قال: هو منهم؛ فالحديث محفوظ لمجاهدٍ، فرواية أبي سعيد الأشَجّ شاذّة.

قوله في الرواية الثانية: «**حدَّثنا محمَّد بن عبد الله**» قال الكَلَاباذيُّ وابن طاهر: هو الذُّهْليُّ نُسِبَ إلى جَدّه، وقال غيرهما: يحتمل أن يكون محمَّد بن عبد الله بن المبارَك المُخرِّميّ، فإنَّه من هذه الطَّبقة.

قوله: «**فسَجَدَها داودُ فسَجَدَها رسول الله ﷺ**» سَقَطَ «فسَجَدَها داود» من رواية غير أبي ذرٍّ، وهذا أصرَحُ في الرَّفع من رواية شُعْبة، وقد تقدَّم الكلام على ما يَتعلَّق بالسُّجودِ في ﴿صٓ﴾ في كتاب سجود التِّلاوة مُستوفًى (١٠٦٩)، واستُدِلَّ بهذا على أنَّ شرعَ مَن قبلَنا/ شَرعٌ لنا، وهي مسألة مشهورة في الأُصول، وقد تَعرَّضنا لها في مكان آخر. ٨/٥٤٥

قوله: «﴿عُجَابٌ﴾: **عجيبٌ**» هو قول أبي عُبيدة قال: والعرب تُحوِّلُ فَعِيلاً إلى فُعَال بالضَّمِّ، وهو مِثل: طَويل وطُوَال، قال الشّاعر[2]:

تَعــــدُو بــــه سَلْهَبــــةٌ سُرَاعَــــهْ

أي: سَريعة، وقرأ عيسى بن عمر ونُقِلَت عن عليّ: «عُجَّاب» بالتَّشديد، وهو مثل كُبّارٍ في

(١) رواية أمية بن خالد هذه عند الخطيب البغدادي في «تاريخه» ١٢/ ٨٥.

(٢) هو عباس بن مِرْداس كما في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ٢/ ١٧٦-١٧٧.

قوله: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾ [نوح:٢٢]، وهو أبلغ من كُبار بالتَّخفيفِ، وكُبارَ المخَفَّف أبلَغُ من كَبير.

قوله: «القِطُّ: الصَّحيفةُ، هو هاهُنا: صحيفة الحسنات» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «الحِساب» وكذا في رواية النَّسَفيِّ، وذكره بعض الشُّرّاح بالعكس، قال أبو عُبيدة: القِطُّ: الكِتاب، والجمع: قُطُوط وقِطَطة، كقِرْدٍ وقُرود وقِرَدة، وأصله من: قَطَّ الشَّيءَ، أي: قَطَعَه، والمعنى: قِطعة ممَّا وَعَدتنا به، ويُطلَق على الصَّحيفة قِطٌّ لأنَّها قِطعةٌ تُقطَع، وكذلك الصَّكُّ، ويقال للجائزة أيضاً: قِطّ، لأنَّها قِطعة من العَطيَّة، وأكثر استعماله في الكِتاب، وسيأتي له تفسير آخر قريباً. وعندَ عبد بن حُميدٍ من طريق عطاء: أنَّ قائل ذلك: هو النَّضر بن الحارث.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿فِي عِزَّةٖ﴾ أي: مُعازِّينَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد به، وروى الطَّبَريُّ من طريق سعيد عن قَتادة في قوله: ﴿فِي عِزَّةٖ﴾ قال: في حَميَّة، ونُقِلَ عن الكِسَائيِّ في رواية أنَّه قرأ: «في غِرّة» بالمعجَمة والرَّاء، وهي قراءة الجَحدَريّ وأبي جعفر[1].

قوله: «﴿ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾: مِلّة قُريش. الاختِلاقُ: الكَذِب» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهد في قوله: ﴿مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ قال: مِلّة قُريش ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾ [ص:٧]: كَذِبٌ. وأخرج الطَّبَريُّ (٢٣/ ١٢٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ قال: النَّصرانيَّة، وعن السُّدِّيِّ نحوه، وكذا قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن الكَلْبيّ مثله، قال: وقال قَتادةُ: دِينهم الذي هم عليه.

قوله: «﴿جُندٞ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ﴾ يعني قُريشاً» سَقَطَ لفظ «قوله» لغير أبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿جُندٞ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ﴾ قال: قُريش، وقوله: «جُندٌ» خبر مُبتَدَأ محذوف، أي: هم، و«ما» مَزيدة أو صفة لجُندٍ، و«هُنالكَ» مُشارٌ به إلى مكان المراجَعة، و«مهزوم» صفة لـجُندٍ، أي: سيُهزَمونَ بذلك المكان، وهو من الإخبار بالغيب

---

(١) هي من رواية ميمون عن أبي جعفر المدني، وهذه القراءة لم تُعدَّ في القراءات العشر، فهي شاذَّة، وذكرها ابن خالويه في كتابه «مختصر في شواذِّ القراءات» ص١٢٩-١٣٠.

لأنَّهم هُزِموا بعدَ ذلك بمكَّةَ، لكن يُعكِّر على هذا ما أخرجه الطَّبَريُّ من طريق سعيد عن قَتَادة قال: وَعَدَه الله وهو بمكَّةَ أنَّه سيَهزِمُ جندَ المشركينَ، فجاء تأويلُها ببدرٍ، فعلى هذا فهُنالكَ ظَرفٌ للمراجَعة فقط، ومكان الهزيمة لم يُذكَر.

قوله: «**الأسبابُ: طرقُ السماء في أبوابها**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: طرقُ السماء: أبوابها، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: الأسباب هي أبواب السماء، وقال أبو عُبيدة: العرب تقول للرجلِ إذا كان ذا دِينٍ: ارتَقَى فلانٌ في الأسباب.

قوله: «﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴾: **القُرون الماضية**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهدٍ.

قوله: «﴿ فَوَاقٍ ﴾: **رُجوعٍ**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد مِثلَه، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: ليس لها مَثْنَوِيَّة، وهي بمعنى قول مجاهد، وروى ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ: ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ يقول: ليس لهم إفاقة ولا رجوع إلى الدُّنيا، وقال أبو عُبيدة: مَن فتَحَها ـ أي: الفاء ـ قال: ما لها من راحة، ومَن ضَمَّها جعلها من فُوَاق ناقةٍ: وهو ما بينَ الحَلبتَينِ، والذي قرأ بضمِّ الفاء حمزةُ والكِسائيّ، والباقونَ بفتحها، وقال قوم: المعنى بالفتح وبالضَّمِّ واحد، مِثل: قُصاص الشَّعَر، يقال بضمِّ القاف وبفتحها.

قوله: «﴿قِطَّنَا﴾: **عذابَنا**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد أيضاً، ولا مُنافاةَ بينَه وبينَ ما تقدَّم، فإنَّه محمول على أنَّ المراد بقولهم: «قِطَّنا» أي: نَصيبَنا من العذاب. وقد أخرج عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن قَتَادة في قوله: «قِطّنا» قال: نَصيبَنا من العذاب، وهو شَبيهُ قولهم: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ الآية [الأنفال:٣٢]، وقول الآخرينَ: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الأعراف:٧٠].

وقد أخرج الطَّبَريُّ من/ طريق إسماعيل بن أبي خالد قال: قوله: «قِطَّنا» أي: رِزقَنا، ٨/٥٤٦ ومن طريق سعيد بن جُبَير قال: نَصيبَنا من الجنَّة، ومن طريق السُّدِّيِّ نحوه، ثمَّ قال: وأَولى الأقوال بالصَّواب أنَّهم سألوا تعجيلَ كتبهم بنَصيبِهم من الخير أو الشرّ الذي وَعَدَ اللهُ عِبادَه في الآخرة، أن يُعَجِّلَ لهم ذلك في الدُّنيا، استهزاءً منهم وعِناداً.

قوله: «﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ﴾: صَفَنَ الفرسُ... إلى آخره، وقوله: الجياد: السِّراع. وقوله: جسداً: شيطاناً. وقوله: رُخاءً، الرُّخاء: الطيِّب. وقوله: حيثُ أصاب: حيثُ شاءَ. وقوله: فامنُن: أعطِ. وقوله: بغير حِساب: بغير حَرَج» ثَبَتَ هذا كلّه للنَّسَفيِّ هنا، وسَقَطَ للباقينَ، وقد تقدَّم جميعُه في ترجمة سليمان بن داود عليهما السَّلام من أحاديث الأنبياء[1].

قوله: «﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾: أحطْنا بهم» قال الدِّمياطيّ في «حواشيه»: لعلَّه: أخطأناهم[2]، وتَلَقّاه عن عِيَاض فإنَّه قال: أحَطْنا بهم، كذا وَقَعَ، ولعلَّه: أخْطأناهم، وحُذِفَ معَ ذلك القول الذي هذا تفسيره، وهو: ﴿أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾. انتهى، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق مجاهد بلفظ: أخطَأناهم أم هم في النار لا نَعلمُ مكانهم؟ وقال ابن عَطيَّة: المعنى: ليسوا مَعَنا أم هم مَعَنا لكن أبصارنا تَمِيلُ عنهم؟ وقال أبو عُبيدة: مَن قرأَها «أَتَّخذناهم» أي: بهمزة قطع، جعلها استفهاماً، وجَعَلَ «أم» جواباً، ومَن لم يَستَفهم فَتَحَها على القطع، ومعنى «أم» معنى «بل»، ومِثلُه ﴿أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ﴾ [الزخرف:٥٢]، انتهى، والذي قرأها بهمزة وصلٍ أبو عَمْرو وحمزة والكِسائيّ.

قوله: «﴿أَتۡرَابٌ﴾: أمثالٌ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ كذلك، قال أبو عُبيدة: الأتراب جمع تِرْب، وهو بكسر أوَّله: مَن يولد في زمنٍ واحد. وروى ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: أترابٌ: مُستَوِيات.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: الأَيدُ: القوّةُ في العبادة» وَصَلَه الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ قال: القوّة[3]، ومن طريق مجاهد قال: القوّة في الطاعة، وقال عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن قَتَادة: ﴿ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾: ذا القوّة في العبادة.

قوله: « الأبصارُ: البَصَرُ في أمر الله» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٤٢٣).

(٢) تحرف في (س) إلى: أحطناهم.

(٣) هو عند الطبري في «تفسيره» ٢٣/ ١٣٦ لكن من طريق عطية العوفي عن ابن عباس لا من طريق علي بن أبي طلحة.

ابن عبَّاس في قوله: ﴿أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ قال: أُولي القوّة في العبادة والفقه في الدين. ومن طريق منصور عن مجاهدٍ قال: الأبصار: العقول.

تنبيه: «الأبصار» وَرَدَت في هذه السّورة عَقِبَ «الأيدي» لا عَقِبَ «الأيد» لكن في قراءة ابن مسعود: «أُولي الأيدِ والأبصار» من غير ياء، فلعلَّ البخاريّ فَسَّره على هذه القراءة.

قوله: «﴿حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾...» إلى آخره، سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في ترجمة سليمان بن داود من أحاديث الأنبياء.

قوله: «﴿ٱلۡأَصۡفَادِ﴾: **الوَثَاقِ**» سَقَطَ هذا أيضاً لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في ترجمة سليمانَ أيضاً.

١- باب قولِه:

﴿وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾ [ص:٣٥]

٤٨٠٨- حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا رَوْحٌ ومحمَّدُ بنُ جعفرٍ، عن شُعْبَةَ، عن محمَّدِ ابنِ زيادٍ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ عِفْرِيتاً منَ الجنِّ تَفَلَّتَ عليَّ البارحةَ ـ أو كلمةً نحوَها ـ ليَقْطَعَ عليَّ الصلاةَ، فأمكَنَني اللهُ منه، وأَرَدْتُ أن أَربطَه إلى ساريةٍ من سَوَاري المسجدِ، حتَّى تُصْبِحوا وتَنظُروا إليه كلُّكم، فذَكَرتُ قولَ أخي سليمانَ: رَبِّ هَبْ لي مُلْكاً لا يَنبَغي لأحدٍ من بَعْدِي».

قال رَوْحٌ: فرَدَّه خاسِئاً.

قوله: «**باب قوله:** ﴿وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾» تقدَّم شرحه في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء (٤٨٠٨).

قوله: «**تفَلَّتَ عليَّ البارحةَ، أو كلمةً نحوها**» يحتمل أن يكون الشكُّ في لفظ التَّفَلُّت أو في لفظ البارحة، وقد تقدَّم ذلك في أوائل كتاب الصلاة (٤٦١).

قوله: «**فذَكَرتُ قولَ أخي سليمان**» تقدَّم الكلام عليه في ترجمة سليمان/ من أحاديث الأنبياء. ٨/٥٤٧ وأمَّا ما أخرج الطَّبَرِيُّ (٢٣/ ١٥٩) من طريق سعيد عن قَتادة قال في قوله: ﴿لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ

مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾: لا أُسلَبُه كما سُلِبتُه أوَّل مرَّة، وظاهر حديث الباب يردُّ عليه، وكأنَّ سبب تأويل قَتَادة هذا هكذا، طعنُ بعض الملاحدة على سليمان، ونِسبتُه في هذا إلى الحِرص على الاستبداد بنِعْمة الدُّنيا، وخَفِيَ عليه أنَّ ذلك كان بإذنٍ له من الله، وأنَّ تلك كانت مُعجِزتَه كما اختُصَّ كلُّ نبيٍّ بمُعجِزةٍ دونَ غيره، والله أعلم.

قوله: «قال رَوْح: فرَدَّه خاسِئاً» رَوْح: هو ابن عُبَادة، أحد رُواته، وكأنَّ المراد أنَّ هذه الزِّيادة وَقَعَت في روايته دونَ رواية رفيقه، وقد ذكرتُ ما في ذلك من البحث في أوائل كتاب الصلاة (٤٦١)، وذكرت ما يَتَعلَّق برُؤية الجِنّ في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء.

٢- باب قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦]

٤٨٠٩- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مسروقٍ، قال: دَخَلْنا على عبدِ الله بنِ مسعودٍ، قال: يا أيُّها الناسُ، مَن عَلِمَ شيئاً فلْيَقُلْ به، ومَن لم يَعْلَمْ فلْيَقُل: اللهُ أعلمُ، فإنَّ منَ العِلْمِ أن يقولَ لما لا يَعلَمُ: اللهُ أعلمُ، قال الله عزَّ وجلَّ لِنبيِّه ﷺ: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾ وسأُحدِّثُكم عن الدُّخان، إنَّ رسولَ الله ﷺ دعَا قُرَيشاً إلى الإسلامِ، فأبطَؤُوا عليه فقال: «اللهمَّ أعِنِّي عليهم بسَبْعٍ كسَبْعِ يوسفَ»، فأخَذَتْهم سَنَةٌ، فحَصَّت كلَّ شيءٍ، حتَّى أكَلوا المَيتةَ والجلودَ، حتَّى جَعَلَ الرجلُ يَرَى بينَه وبينَ السماءِ دُخاناً منَ الجوعِ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ١٠ يَغۡشَى ٱلنَّاسَۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ قال: فدَعَوْا ﴿رَّبَّنَا ٱكۡشِفۡ عَنَّا ٱلۡعَذَابَ إِنَّا مُؤۡمِنُونَ ١٢ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مُّبِينٞ ١٣ ثُمَّ تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَقَالُواْ مُعَلَّمٞ مَّجۡنُونٌ ١٤ إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ قَلِيلًاۚ إِنَّكُمۡ عَآئِدُونَ﴾ [الدخان: ١٠-١٥]، أفَيُكْشَفُ العذابُ يومَ القيامةِ؟ قال: فكُشِفَ، ثمَّ عادُوا في كُفْرِهم، فأخَذَهمُ الله يومَ بَدْرٍ، قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان:١٦].

قوله: «**باب قوله: ﴿مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾**» ذكر فيه حديث ابن مسعود في قِصّة الدُّخان، وقد تقدَّم قريباً في تفسير سورة الرّوم (٤٧٧٤)، ويأتي في تفسير الدُّخان (٤٨٢١-٤٨٢٤)، وتقدَّم ما يَتَعلَّق منه بالاستسقاءِ في بابه (١٠٠٧).

٣٩- سورة الزُّمر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ﴾ [٢٤]: يُجَرُّ على وجهِه في النارِ، وهو قولُه تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠].

﴿ذِى عِوَجٍ﴾ [٢٨]: لَبْسٍ.

خَوَّلنا: أَعطَينا.

﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [٣٣]: القرآن ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾: المؤمنُ يَجِيءُ به يومَ القيامةِ.

﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [٢٩]: صالحاً.

﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [٣٦]: بالأوثان.

وقال غيرُه: ﴿مُتَشَٰكِسُونَ﴾ [٢٩]: الرَّجُل الشَّكِسُ: العَسِرُ لا يَرْضَى بالإنْصاف ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾: ويقال: «سالماً»: صالحاً.

﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [٤٥]: نَفَرتْ.

﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ [٦١]: منَ الفَوْزِ.

﴿حَآفِّينَ﴾ [٧٥]: أطافوا به، مُطِيفِينَ بحِفافَيهِ.

﴿مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [٢٣]: ليس منَ الاشتِباه، ولكن يُشبِه بعضُه بعضاً في التَّصْدِيقِ.

قوله: «سورة الزُّمَر - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ.

٥٤٨/٨ قوله: «وقال مجاهد: ﴿يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ﴾: يُجَرُّ على وجهه في النار، وهو قوله: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾» وَصلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد بلفظ: «قال: ويقول: هي مِثل قوله: أفَمَن يُلقَى...» إلى آخره، ومُراده بالمِثليَّة أنَّ في كلٍّ منهما محذوفاً، وعندَ الأكثر: «يُجرّ» بالجيم، وهو الذي في تفسير الفِرْيابيِّ وغيره، وللأَصِيليِّ وحدَه: «يَخِرّ» بالخاءِ المنقوطة من فوق.

وقال عبد الرَّزّاق: أخبرنا ابن عُيَينةَ، عن بشر بن تَميم قال: نزلت في أبي جهل وعمَّار بن ياسر: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ﴾: أبو جهل ﴿خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ عمَّار. وذكر الطَّبَريُّ أنَّه رُوِيَ عن ابن عبَّاس بإسنادٍ ضعيف، قال: يُنطَلَق به إلى النار مكتوفاً، ثمَّ يُرمَى به فيها، فأوَّل ما يَمَسّ وجهَه النارُ.

وذكر أهل العربيَّة أنَّ «مَنْ» في قوله: ﴿أَفَمَن﴾ موصولة في محلّ رفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: أهو كمَنْ أَمِنَ العذاب.

قوله: «﴿ذِى عِوَجٍ﴾: لَبْس» وَصَلَه الفِرْيابيُّ والطَّبَريّ (٢٣/ ٢١٢)، أي: ليس فيه لَبْس، وهو تفسير باللّازِم، لأنَّ الذي فيه لَبْس يَستَلزِم العِوَجَ في المعنى. وأخرج ابن مَرْدويه من وجهَينِ ضعيفَينِ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ قال: ليس بمخلوقٍ.

قوله: «خَوَّلْنا: أعطَينا» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظ: ﴿إِذَا خَوَّلْنَٰهُ﴾ [الزمر:٤٩] قال: أعطَيناه. وقال أبو عُبيدة: كلُّ مالٍ أُعطيتَه فقد خُوِّلتَه، قال أبو النَّجم:

كُـومَ الـذُّرَى مِـن خَـوَلِ الـمُخَـوِّلِ

وقال زُهَير:

هُنالِـكَ إن يُـستَخْوَلُـوا المـالَ يُخوِلُـوا

قوله: «﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾: القرآن، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾: المؤمن يَجيء به يومَ القيامة» زاد النَّسَفيّ: «يقول: هذا الذي أعطَيتني عَمِلتُ بما فيه» قال عبد الرَّزّاق: عن ابن عُيَينةَ، عن منصور: قلت لمجاهدٍ: يا أبا الحجّاج ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ قال: هم الذينَ يأتونَ بالقرآن، فيقولون: هذا الذي أعطَيتُمونا قد عَمِلْنا بما فيه. ووَصَلَه ابن المبارَك في «الزُّهد» (٨٠٥) عن مِسعَر، عن منصور، عن مجاهد في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ قال: هم الذينَ يَجيؤون بالقرآن قد اتَّبَعوه، أو قال: اتَّبَعوا ما فيه.

وأمَّا قَتَادةُ فقال: الـذي جـاء بالصِّدقِ: النبيّ، والـذي صَدَّقَ به: المؤمنونَ، أخرجه

عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عنه. وروى الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: الذي جاء بالصِّدقِ: لا إله إلّا الله، وصَدَّق به، أي: صَدَّقَ بالرَّسولِ، ومن طريق السُّدِّيِّ: الذي جاء بالصِّدقِ: جِبْريل، والصِّدق: القرآن، والذي صَدَّقَ به: محمَّد ﷺ، ومن طريق أُسَيدِ بن صفوان عن عليّ: الذي جاء بالصِّدقِ: محمَّد، والذي صَدَّقَ به: أبو بكر الصِّدّيق ﷺ. وهذا أخصّ من الذي قبلَه، وعن أبي العاليَة: الذي جاء بالصِّدقِ: محمَّد، وصَدَّقَ به: أبو بكر.

قوله: «﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾: **صالحاً**» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «خالصاً»، وسَقَطَت للنَّسَفيِّ هذه اللَّفظة. زاد غير أبي ذرٍّ: «مثلاً لآلهتِهم الباطل، والإله الحقّ» وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، ولفظه في قوله: «رجلاً سالماً لرجلٍ» قال: مَثَل آلهةِ الباطل ومَثَل إلهِ الحقّ، وسيأتي تفسيرٌ آخر قريباً.

قوله: «﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [١٦]: **بالأوثان**» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهد. وقال عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر قال لي رجل: «قالوا للنبيِّ ﷺ: لَتَكُفَّنَّ عن شَتم آلهتنا أو لَنأمُرَنَّها فلَتُخبلَنَّك، فنزلت: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ﴾».

٨/٥٤٩ **قوله:** «**وقال غيره:** ﴿مُتَشَٰكِسُونَ﴾: **الرجل الشَّكِس: العَسِر لا يَرْضَى بالإنصاف.** ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾، **ويقال: سالماً: صالحاً**» سَقَطَ «وقال غيره» لأبي ذرّ، فصارَ كأنَّه من بقايا كلام مجاهد، وللنَّسَفيِّ: «وقال» بغير ذِكْر الفاعل، والصَّواب ما عندَ الأكثر، وهو كلام عبد الرَّحمن ابن زيد بن أسلم قال: الشَّكِس: العَسِرُ لا يَرضَى بالإنصاف، أخرجه الطَّبَريّ(١). وعن أبي عُبيدة قال في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾: هو من الرجل الشَّكِس ﴿ورجلاً سالماً﴾ الرجل سالم وسَلَمٌ واحد، وهو من الصُّلْح.

تنبيه: قرأ ابن كثير وأبو عَمْرو: «سالماً» والباقونَ: «سَلَماً» بفتح أوَّله، وفي الشَّواذّ بكسره،

---

(١) لم نقف عليه عند الطبري بهذا اللفظ، والذي عنده في «تفسيره» ٢٣/ ٢١٤ عن ابن زيد هذا كلام كثير منه أن الشَّكِس سيئ الخلُق.

وهما مَصدَران وُصِفَ بهما على سبيل المبالَغة أو على أنَّه واقعٌ مَوقِعَ اسم الفاعل، وهو أَولى ليوافقَ الرِّواية الأُخرى، وعليه قول أبي عُبيدة المذكور أنَّهما واحد، أي: بمعنًى.

وقوله: «**الشَّكِس**» بكسر الكاف ويجوز إسكانها: هو السَّيِّئ الخُلُق، وقيل: مَن كَسَرَ الكاف فتح أوَّله، ومَن سَكَّنَها كَسَرَ، وهما بمعنًى.

قوله: «﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾: **نَفَرَت**» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾: تقول العرب: اشمأزَّ قلبي عن فلان، أي: نَفَرَ، وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ قال: اشمأزَّت، أي: نَفَرَت، ومن طريق مجاهد قال: انقبَضَت.

قوله: «﴿بِمَفَازَتِهِمۡ﴾: **من الفَوْز**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ﴾، أي: بنَجَاتهم وهو من الفوز، وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ قال: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ﴾ أي: بفضائِلهم.

قوله: «﴿حَآفِّينَ﴾: **أطافوا به مُطِيفينَ بحِفافَيهِ**» بكسر المهمَلة وفاءَينِ الأولى خفيفة، وفي رواية المُستَمْلي: «بجانبَيهِ»، وفي رواية كَرِيمة والأَصِيليِّ: «بجَوانبِه»، وللنَّسَفيِّ: «بحافَتِه: بجَوانبه»، والصَّواب رواية الأكثر، وهو كلام أبي عُبيدة في قوله: ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر:٧٥]: أطافوا به بحِفافَيه، ورواية المُستَمْلي بالمعنى.

قوله: «﴿مُتَشَٰبِهٗا﴾ **ليس من الاشتِباه، ولكن يُشبِه بعضُه بعضاً في التَّصْديق**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مُتَشَٰبِهٗا﴾ قال: يُصدِّقُ بعضُه بعضاً. وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ في قوله: ﴿كِتَٰبٗا مُتَشَٰبِهٗا﴾ قال: يُشبِه بعضه بعضاً، ويدلّ بعضُه على بعض. ومن طريق سعيد بن جُبَير نحوه.

وقوله: ﴿مَثَانِيَ﴾، يجوز أن يكون بياناً لقوله: ﴿مُتَشَٰبِهٗا﴾، لأنَّ القَصص المتكرِّرة تكون مُتَشابهة، والمثاني جمع مَثنَى بمعنى: مُكرَّر، لمَا أُعيدَ فيه مِن قَصصٍ وغيرها.

١- باب قولِه:

﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣]

٤٨١٠- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامُ بنُ يوسفَ، أنَّ ابنَ جُرَيج أخبَرهم، قال يَعْلَى: إنَّ سعيدَ بنَ جُبَيرٍ أخبَره، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ ناساً من أهلِ الشِّرْكِ كانوا قد قَتَلوا وأكثَروا، وزَنَوْا وأكثَروا، فأتَوْا محمَّداً ﷺ فقالوا: إنَّ الذي تقولُ وتَدْعو إليه لَحسنٌ، لو تُخبِرُنا أنَّ لما عَمِلْنا كفَّارةً، فنزلَ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان:٦٨] ونزلَ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾.

قوله «باب قوله: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ الآية» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس:/ «أنَّ ناساً من أهل الشِّرك كانوا قد قتلوا». ٨/٥٥٠

قوله: «أنَّ ابن جُرَيج أخبَرهم، قال يَعْلَى» أي: قال: قال يَعْلى، و«قال» تَسقُط خطّاً وتَثبُت لفظاً، ويَعْلى هذا: هو ابن مسلم كما وَقَعَ عندَ مسلم (١٢٢) من طريق حَجّاج بن محمَّد عن ابن جُرَيج في هذا الحديث بعينِه بلفظ: أخبرني يعلى بن مسلم. وأخرجه أبو داود (٤٢٧٤) والنَّسائيُّ (٤٠٠٤) من رواية حَجّاج هذا، لكن وَقَعَ عندَهما: «عن يَعْلى» غير منسوب كما وَقَعَ عندَ البخاريّ، وزَعَمَ بعضُ الشُّرّاح أنَّه وَقَعَ عندَ أبي داود فيه: يَعْلى بن حَكيم، ولم أرَ ذلك في شيء من نُسَخه، وليس في البخاريّ من رواية يَعْلى بن حكيم عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس سِوَى حديث واحد، وهو من رواية غير ابن جُرَيج عن يَعْلى، والله أعلم.

ويَعْلى بن مسلم بصريّ الأصل سَكَنَ مكَّةَ، مشهور بالرِّواية عن سعيد بن جُبَير، وبرواية ابن جريج[1] عنه، وقد روى يَعْلى بن حَكيم أيضاً عن سعيد بن جُبَير، وروى عنه

(١) تحرف في (س) إلى: ابن جبير.

ابن جُرَيج، ولكن ليس هو المرادَ هنا.

قوله: «لو تُخبِرُنا أنَّ لما عَمِلْنا كفَّارةً» في رواية الطبرانيِّ (١١٤٨٠) من وجه آخر عن ابن عبَّاس: أنَّ السائل عن ذلك هو وحشيّ بن حَرْب قاتل حمزة، وأنَّه لمَّا قال ذلك نزلت ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ الآية، فقال: هذا شرطٌ شديدٌ، فنزلت ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ﴾ الآية[1]. وروى ابن إسحاق في «السِّيرة» قال: حدَّثني نافع عن ابن عمر عن عمر قال: اتَّعَدتُ أنا وعيّاش بن أبي ربيعة وهشام بن العاص أن نُهاجِرَ إلى المدينة، فذكر الحديث في قِصَّتهم ورجوع رفيقَيهِ، فنزلت ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية، قال: فكَتَبتُ بها إلى هشام.

قوله: «ونزلَ ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾» في رواية الطبرانيِّ: فقال الناس: يا رسول الله، إنّا أصَبْنا ما أصاب وحشيٌّ، فقال: «هي للمسلمينَ عامّةً». وروى أحمد (٢٢٣٦٢) والطبرانيُّ في «الأوسط» (١٧٤) من حديث ثوبانَ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أُحِبّ أنَّ لي بهذه الآية الدُّنيا وما فيها ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية» فقال رجل: ومَن أشرَكَ؟ فسَكَتَ ساعةً، ثمَّ قال: «ومَن أشرَكَ» ثلاث مرّات[2]. واستُدِلَّ بعُمومِ هذه الآية على غُفران جميع الذُّنوب كبيرها وصغيرها، سواءٌ تَعلَّقَت بحَقِّ الآدميّينَ أم لا، والمشهور عندَ أهل السُّنّة أنَّ الذُّنوب كلّها تُغفَر بالتوبة، وأنَّها تُغفَر لمن شاءَ الله ولو ماتَ على غير توبة، لكنَّ حقوق الآدَميّينَ إذا تابَ صاحبها من العَوْد إلى شيء من ذلك تنفعه التوبة من العَوْد، وأمَّا خصوص ما وَقَعَ منه فلا بُدَّ له من رَدّه لصاحبه أو مُحالَلَتِه منه. نعم في سَعَة فضل الله ما يُمكِن أن يُعوِّض[3] صاحبُ الحقّ عن حَقّه ولا يُعذِّب العاصي بذلك، ويُرشِد إليه عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، والله أعلم.

---

(١) وإسناده ضعيف لا يصح.

(٢) وإسناده ضعيف.

(٣) تحرف في (س) إلى: يعرض، بالراء.

٢- باب قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]

٤٨١١- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَبِيدةَ، عن عبدِ الله ﷺ قال: جاء حَبْرٌ منَ الأحبارِ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا محمَّدُ، إنّا نَجِدُ أنَّ الله يجعلُ السَّماواتِ على إصْبَعٍ، والأَرَضِينَ على إصْبَعٍ، والشَّجَرَ على إصْبَعٍ، والماءَ والثَّرى على إصْبَعٍ، وسائرَ الخَلائقِ على إصْبَعٍ، فيقول: أنا المَلِكُ، فضَحِكَ النبيُّ ﷺ حتَّى بَدَتْ نواجِذُه تَصْدِيقاً لقولِ الحَبْرِ، ثمَّ قرأَ رسولُ الله ﷺ: «﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

[أطرافه في: ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣]

٥٥١/٨ **قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾»** ذكر فيه حديث عبد الله: وهو ابن مسعود «قال: جاء حَبْر» بفتح المهمَلة وبكسرها أيضاً، ولم أَقِفْ على اسمه.

قوله: «إنّا نَجِدُ أنَّ الله يجعل السماواتِ على إصْبَع» الحديثَ، يأتي شرحه في كتاب التوحيد (٧٤١٤) إن شاء الله تعالى.

قال ابن التِّين: تَكلَّفَ الخطَّابيُّ في تأويل الإصبَع، وبالَغَ حتَّى جعَلَ ضَحِكَه ﷺ تعَجُّباً وإنكاراً لمَا قال الحبرُ، ورَدَّ ما وَقَعَ في الرِّواية الأُخرى: «فضَحِكَ ﷺ تعَجُّباً وتصديقاً» بأنَّه على قَدر ما فهمَ الراوي. قال النَّوَويّ: وظاهر السِّياق أنَّه ضَحِكَ تصديقاً له بدليلِ قراءته الآية التي تَدُلّ على صِدق ما قال الحَبْر، والأَولى في هذه الأشياء الكَفّ عن التَّأويل معَ اعتقاد التَّنزيه، فإنَّ كلّ ما يَستَلزِم النَّقصَ من ظاهرها غيرُ مُراد. وقال ابن فُورَك: يحتمل أن يكون المراد بالإصبَع إصبَعَ بعض المخلوقات، وما وَرَدَ في بعض طرقه: «أصابع الرَّحمن»[1] يدلّ على القُدرة أو المُلْك.

قوله: «حتَّى بَدَت نَواجِذُه» أي: أنيابه، وليس ذلك مُنافياً للحديثِ الآخر أنَّ ضَحِكَه كان تَبسُّماً كما سيأتي في تفسير الأحقاف (٤٨٢٨).

---

(١) يشير إلى حديث «قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن»، وقد أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبدالله بن عمرو. وانظر «مسند أحمد» (٦٥٦٩).

٣- باب قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧]

٤٨١٢- حدَّثنا سعيدُ بنُ عُفَيرٍ، قال: حدَّثني اللَّيثُ، قال: حدَّثني عبدُ الرَّحمنِ بنُ خالدِ بنِ مُسافِرٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ، أنَّ أبا هريرةَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يَقْبِضُ اللهُ الأرضَ، ويَطْوي السَّماواتِ بيَمِينِه، ثمَّ يقول: أنا المَلِكُ، أينَ ملوكُ الأرضِ؟!».

[أطرافه في: ٦٥١٩، ٧٣٨٢، ٧٤١٣]

قوله: «باب قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾» لمَّا وَقَعَ ذِكْر الأرض مُفرَداً حَسُنَ تأكيدُه بقوله: ﴿جَمِيعًا﴾ إشارة إلى أنَّ المراد جميع الأراضي.

ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة: «يقبض الله الأرض ويَطْوي السماوات بيمينه ثمَّ يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟» وسيأتي شرحه أيضاً مُستوفًى في كتاب التوحيد (٧٣٨٢) إن شاء الله تعالى.

٤- باب قوله: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر:٦٨]

٤٨١٣- حدَّثني الحسنُ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ خليلٍ، أخبرنا عبدُ الرَّحيم، عن زكريّا بنِ أبي زائدةَ، عن عامرٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنّي مِن أوَّلِ مَن يرفعُ رأسَه بعدَ النَّفْخةِ الآخرةِ، فإذا أنا بموسى مُتعلِّقٌ بالعَرْشِ، فلا أدْري أكذلكَ كان، أم بعدَ النَّفْخةِ؟».

٥٥٢/٨ **قوله: «باب قوله: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾»** اختُلِفَ في تعيين مَن استثنَى الله، وقد لَمَّحت بشيءٍ من ذلك في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء (٣٤٠٨).

قوله: «حدَّثني الحسن» كذا في جميع الرِّوايات غير منسوب، فجزَمَ أبو حاتم سهل بن السَّرِيّ الحافظ فيما نَقَلَه الكَلاباذيُّ بأنَّه الحسن بن شُجاع البَلْخيُّ الحافظ، وهو أصغر من

البخاريّ لكن ماتَ قبلَه وهو معدودٌ من الحُفّاظ، ووَقَعَ في «المصافَحة» للبَرْقانيِّ أنَّ البخاريّ قال في هذا الحديث: «حدَّثنا الحُسين» بضمِّ أوَّله مُصغَّرٌ، ونُقِلَ عن الحاكم أنَّه الحسين بن محمَّد القَبّانيّ، فالله أعلم.

وإسماعيل بن الخليل شيخه من أوساط شيوخ البخاريّ، وقد نزلَ البخاريُّ في هذا الإسناد دَرَجَتَينِ، لأنَّه يروي عن واحد عن زكريَّا بن أبي زائدة، وهنا بينَهما ثلاثة أنفُس.

قوله: «**أخبَرَنا عبد الرحيم**» هو ابن سليمانَ، وعامر: هو الشَّعبيّ.

قوله: «**إنّي من أوَّل مَن يرفع رأسَه**» تقدَّم شرحه مُستَوفًى في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء.

قوله: «**أم بعدَ النَّفْخة**» نَقَلَ ابنُ التِّين عن الدَّاوُوديِّ أنَّ هذه اللَّفظة وهمٌ، واستَنَدَ إلى أنَّ موسى ميِّت مقبور، فيُبعَث بعدَ النَّفخة، فكيفَ يكون مُستَثنًى؟ وقد تقدَّم بيان وجه الردّ عليه في هذا بما يُغني عن إعادته، ولله الحمد.

٤٨١٤- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصٍ، حدَّثنا أَبي، قال: حدَّثنا الأعمَشُ، قال: سمعتُ أبا صالحٍ، قال: سمعتُ أبا هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «ما بينَ النَّفْخَتَينِ أربعونَ» قالوا: يا أبا هريرةَ، أربعونَ يوماً؟ قال: أَبَيْتُ، قال: أربعونَ سَنةً؟ قال: أَبَيْتُ، قال: أربعونَ شَهْراً؟ قال: أَبَيْتُ، «ويَبْلَى كلُّ شيءٍ منَ الإنسان، إلّا عَجْبَ ذَنَبِه، فيه يُركَّبُ الخلقُ».

[طرفه في: ٤٩٣٥]

قوله: «**ما بينَ النَّفْخَتَينِ**» تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٤٠٨) الردّ على مَن زَعَمَ أنَّها أربع نَفَخات، وحديث الباب يُؤيِّد الصَّواب.

قوله: «**أربعونَ، قالوا: يا أبا هريرة، أربعونَ يوماً؟**» لم أقِفْ على اسم السائل.

قوله: «**أَبَيتُ**» بموحَّدةٍ، أي: امتَنَعتُ عن القول بتعيينِ ذلك، لأنَّه ليس عندي في ذلك توقيف، ولابنِ مَرْدويه من طريق أبي بكر بن عيّاش عن الأعمَش في هذا الحديث فقال: «أَعيَيتُ» من الإعياء: وهو التَّعَب، وكأنَّه أشارَ إلى كَثْرة مَن يسأله عن تبيين ذلك فلا يجيبُه.

وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّه وَقَعَ عندَ مسلم: أربعينَ سنة، ولا وجود لذلك، نعم أخرج ابن مَرْدويه من طريق سعيد بن الصَّلت عن الأعمَش في هذا الإسناد: «أربعونَ سنة» وهو شاذٌّ. ومن وجه ضعيف عن ابن عبَّاس قال: ما بينَ النَّفخة والنَّفخة أربعونَ سنة، ذكره في أواخر سورة صَ، وكأنَّ أبا هريرة لم يَسمَعها إلّا مُجمَلةً، فلهذا قال لمن عَيَّنَها له: أبيتُ. وقد أخرج ابن مَرْدويه من طريق زيد بن أسلم عن أبي هريرة قال: «بينَ النَّفخَتَينِ أربعونَ» قالوا: أربعونَ ماذا؟ قال: هكذا سمعتُ. وقال ابن التِّين: ويحتمل أيضاً أن يكون عَلِمَ ذلك لكن سَكَتَ ليُخبرَهم في وقتٍ، أو اشتَغَلَ عن الإعلام حينئذٍ. ووَقَعَ في «جامع ابن وَهْب»: أربعينَ جُمعةً، وسنده مُنقَطِع.

قوله: «ويَبْلَى كلُّ شيء من الإنسان إلّا عَجْبَ ذَنَبه، فيه يُركَّب الخلق» في رواية مسلم (٢٩٥٥): «ليس من الإنسان شيء إلّا يَبلَى إلّا عَظماً واحداً» الحديث[1]، وأفرَدَ هذا القَدْر من طريق أبي الزِّناد عن الأعرَج عن أبي هريرة بلفظ: «كلّ ابن آدم يأكله التُّراب إلّا عَجْب الذَّنَب، منه خُلِقَ ومنه يُركَّب»، وله من طريق همَّام عن أبي هريرة قال: «إنَّ في الإنسان عَظماً لا تأكلُه الأرض أبداً، فيه يُركَّب يومَ القيامة» قالوا: أيُّ عَظمٍ هو؟ قال: «عَجْب الذَّنَب»، وفي حديث أبي سعيد عندَ الحاكم (٤/ ٦٠٩)، وأبي يَعْلى (١٣٨٢): قيلَ: يا رسول الله، ما عَجْبُ الذَّنَب؟ قال: «مِثلُ حَبّةِ خَرْدَل».

والعَجْب: بفتح المهمَلة وسكون الجيم بعدَها موحَّدة، ويقال له: عَجْم، بالميمِ أيضاً عِوَض الباء، وهو عظم لطيفٌ في أصل الصُّلْب، وهو رأس العُصْعُص، وهو مكان رأس الذَّنَب من ذوات الأربع. وفي حديث أبي سعيد الخُدْريِّ عندَ ابن أبي الدُّنيا، وابن[2] أبي داود، والحاكم (٤/ ٦٠٩) مرفوعاً: «إنَّه مِثلُ حَبّة الخَرْدَل».

---

(١) وفات الحافظ رحمه الله أنها رواية عند البخاري أيضاً فيما يأتي برقم (٤٩٣٥).

(٢) سقط لفظ «أبي» من (ع) و(س)، واستدركناه من (أ)، والحديث عند ابن أبي داود في «البعث» (١٧)، وأما ابن أبي الدنيا فلم نقف عليه عنده في شيء من كتبه المطبوعة التي بين أيدينا، والحديث أخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٣/ ١١٢٣٠) وانظر تمام تخريجه فيه.

قال ابن الجَوْزيّ: قال ابن عَقيل: لله في هذا سِرٌّ لا يَعلَمُه إلّا الله، لأنَّ مَن يُظهِر الوجودَ من العَدَم/ لا يحتاج إلى شيء يبني عليه. ويحتمل أن يكون ذلك جُعِلَ علامةً للملائكة على إحياء كلّ ٨/ ٥٥٣ إنسان بجَوْهره، ولا يَحصُل العلمُ للملائكة بذلك إلّا بإبقاءِ عَظْم كلّ شخص، ليُعلَمَ أنّه إنَّما أراد بذلك إعادة الأرواح إلى تلك الأعيان التي هي جزءٌ منها، ولولا إبقاءُ شيء منها لجَوَّزَت الملائكةُ أنَّ الإعادة إلى أمثال الأجساد لا إلى نفس الأجساد. وقوله في الحديث: «ويَبلَى كلُّ شيء من الإنسان» يحتمل أن يريد به: يَفنَى، أي: تُعدَم أجزاؤه بالكُلّيَّة، ويحتمل أن يُرادَ به يستحيل، فتزول صورته المعهودة فيصير على صفة جسم التُّراب، ثمَّ يُعاد إذا رُكِّبَت إلى ما عُهِدَ.

وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّ المراد بأنّه لا يَبلَى، أي: يَطُول بَقاؤُه، لا أنّه لا يَفنَى أصلاً، والحكمة فيه أنّه قاعدة بَدْء الإنسان وأُسّه الذي يُبنَى عليه، فهو أصلَبُ من الجميع، كقاعدة الجِدار، وإذا كان أصلَبَ كان أدوَمَ بَقاءً، وهذا مردود، لأنّه خِلَاف الظّاهر بغير دليل.

وقال العلماء: هذا عامٌّ يُخصّ منه الأنبياء، لأنَّ الأرض لا تأكُل أجسادهم. وألـحَقَ ابنُ عبد البَرّ بهم الشُّهَداء، والقُرطُبيُّ المؤَذِّنَ المحتَسِب. قال عِياض: فتأويل الخبر وهو «كلّ ابن آدم يأكله التُّراب» أي: كلّ ابن آدم ممَّا يأكله التُّراب، وإن كان التُّراب لا يأكل أجساداً كثيرةً كالأنبياءِ.

قوله: «إلّا عَجْبَ ذَنَبه» أخَذَ بظاهره الجمهور فقالوا: لا يَبلَى عَجْبُ الذَّنَب ولا يأكله التُّراب، وخالَفَ المُزَنيُّ فقال: «إلّا» هنا بمعنى الواو، أي: وعَجْبُ الذَّنَب أيضاً يَبْلَى. وقد أثبَتَ هذا المعنى الفَرّاءُ والأخفَش فقالوا: تَرِدُ «إلّا» بمعنى الواو. ويَـرُدّ ما انفَرَدَ به المُزَنيُّ التَّصريحُ بأنَّ الأرض لا تأكلُه أبداً كما ذكرتُه من رواية همَّام.

وقوله في رواية الأعرَج: «منه خُلِقَ» يقتضي أنّه أوّل كلّ شيء يُخلَق من الآدميّ، ولا يعارضه حديثُ سلمان: أنَّ أوّل ما خُلِقَ من آدم رأسه[1]، لأنّه يُجمَع بينَهما بأنَّ هذا في حَقّ آدم، وذاكَ في حَقّ بنيه، أو المراد بقولِ سلمان: نَفخُ الرّوح في آدم، لا خلق جسده.

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ١/ ٣٠، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٤/ ١١٠ وغيرهما بسندٍ منقطع عن سلمان الفارسي من قوله، وهو ضعيف لانقطاعه.

٤٠- سورة المؤمن

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿حمٓ﴾ مَجازُها مَجازُ أوائلِ السُّوَرِ.

ويقال: بل هو اسمٌ، لقولِ شُرَيحِ بنِ أبي أوْفى العَبْسيِّ:

يُذكِّـرُني حـامِيمَ والـرُّمْحُ شاجِـرٌ فهـلَّا تـلَا حـامِيمَ قبـلَ التَّقـدُّمِ

﴿ٱلطَّوْلِ﴾ [٣]: التَّفضُّلُ.

﴿دَاخِرِينَ﴾ [٦٠]: خاضِعِينَ.

وقال مجاهدٌ: ﴿إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [٤١]: الإيمانِ.

﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ [٤٣]: يعني: الوَثَنَ.

﴿يُسْجَرُونَ﴾ [٧٢]: توقَدُ بهمُ النارُ.

﴿تَمْرَحُونَ﴾ [٧٥]: تَبْطَرونَ.

وكان العلاءُ بنُ زيادٍ يُذكِّرُ النارَ، فقال رجلٌ: لمَ تُقنِّطُ الناسَ؟ قال: وأنا أَقدِرُ أن أُقنِّطَ الناسَ، واللهُ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ ويقول: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [٤٣] ولكنَّكم تُحِبّونَ أن تُبشَّروا بالجنَّةِ على مَساوِئ أعمالِكم، وإنَّما بَعَثَ اللهُ محمَّداً ﷺ مُبشِّراً بالجنَّةِ لمن أطاعَه، ومُنذِراً بالنارِ مَن عَصاه.

٤٨١٥- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، حدَّثنا الأوزاعيُّ، قال: حدَّثني يحيى بنُ أبي كثيرٍ، قال: حدَّثني محمَّدُ بنُ إبراهيمَ التَّيْميُّ، قال: حدَّثني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ قال: قلتُ لعبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ: أخبِرْني بأشَدِّ ما صَنَعَ المشركونَ برسولِ الله ﷺ؟ قال: بَيْنا رسولُ الله ﷺ يُصَلّي بفِناءِ الكعبةِ، إذ أقبَلَ عُقْبةُ بنُ أبي مُعَيطٍ، فأخَذَ بمَنْكِبِ رسولِ الله ﷺ، ولَوَى ثوبَه في عُنُقِه فخَنَقَه خَنْقاً شديداً، فأقبَلَ أبو بكر، فأخَذَ بمَنْكِبِه ودَفَعَ عن رسولِ الله ﷺ، وقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [غافر:٢٨].

٨/٥٥٤

قوله: «سورة المؤمن - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿حمٓ﴾ مَجازُها مَجاز أوائل السُّوَر. ويقال: بل هو اسم، لقولِ شُرَيحِ ابن أبي أوفَى العَبسيّ:

يُــذكِّرني حــاميمَ والــرُّمحُ شــاجِرٌ فهَــلّا تــلا حــاميمَ قبــلَ التَّقــدُّم»

ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ: «وقال البخاريّ: ويقال...» إلى آخره، وهذا الكلام لأبي عُبيدة في «مَجاز القرآن» ولفظه: ﴿حمٓ﴾ مَجازُها مجاز أوائل السّوَر. وقال بعضهم: بل هو اسم، وهو يُطلِق المجاز ويريد به التَّأويل، أي: تأويل ﴿حمٓ﴾ تأويل أوائل السّوَر، أي: أنَّ الكلّ في الحُكم واحد، فمهما قيل مثلاً في ﴿الٓمٓ﴾ يقال مِثلُه في ﴿حمٓ﴾.

وقد اختُلِفَ في هذه الحروف المقَطَّعة التي في أوائل السّوَر على أكثرَ من ثلاثينَ قولاً ليس هذا موضع بَسْطها. وأخرج الطَّبَريُّ من طريق الثَّوريّ عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ و﴿الٓمٓصٓ﴾ و﴿صٓ﴾ فواتحُ افتُتِحَ بها. وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد قال: فواتح السّوَر كلّها ﴿قٓ﴾ و﴿صٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ وغيرها هِجاءٌ مقطوع. والإسناد الأوّل أصحّ.

وأمّا قوله: «ويقال: بل هو اسم» فوَصَلَه عبد الرَّزّاق[١] عن مَعمَر عن قَتَادة قال: ﴿حمٓ﴾ اسم من أسماء القرآن. وقال ابن التِّين: لعلَّه يريد على قراءة عيسى بن عمر بفتح الحاء والميم الثّانية من ميم، ويحتمل أن يكون عيسى فتَحَ لالتِقاءِ الساكنَين. قلت: والشّاهد الذي أنشَدَ يوافق قراءة عيسى.

وقال الطَّبَريُّ: الصَّواب من القراءة عندَنا في جميع حروف فواتح السُّوَر السُّكون، لأنَّها حروف هِجاء لا أسماء مُسَمَّيات. وروى ابن مَرْدويه من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: ﴿صٓ﴾ وأشباهُها قَسَمٌ أقسَمَ الله بها، وهو من أسماء الله.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ١٧٨.

وشُرَيح بن أَوفَى[1] الذي نُسِبَ إليه البيت المذكور، ووَقَعَ في رواية القابِسيّ: شُرَيح بن أبي أوفَى، وهو خطأ. ولفظ أبي عُبيدة: وقال بعضهم: بل هو اسم، واحتَجّوا بقولِ شُرَيحِ ابن أبي أوفَى العَبسيّ... فذكر البيت.

وروى هذه القِصّة عمر بن شَبّة في «كتاب الجمَل» له من طريق داود بن أبي هِند قال: كان على محمَّد بن طلحة بن عُبيد الله يومَ الجَمَل عِمامة سوداء، فقال عليّ: لا تَقتُلوا صاحب العِمامة السَّوداء، فإنَّما أخرجه بِرُّه بأبيه، فلَقِيَه شُرَيح بن أبي أوفَى فأهوَى له بالرُّمحِ فتَلا ﴿حمٓ﴾ فقَتَلَه. وحُكيَ أيضاً عن ابن إسحاق: أنَّ الشِّعر المذكور للأشتَرِ النَّخَعيِّ، وقال: وهو الذي قتل محمَّد بن طلحة. وذكر أبو مِخنَفٍ أنَّه لمُدلِجِ بن كعب السَّعديّ، ويقال: كعب بن مُدلِج، وذكر الزُّبَير بن بَكّارٍ أنَّ الأكثر على أنَّ الذي قتله عِصام بن مُقْشَعِر، قال المرزُبانيّ: هو الثَّبت، وأنشَدَ له البيت المذكور وأوَّله:

وأشْعَثَ قَوّامٍ بآياتِ رَبِّهِ ... قليلِ الأذَى فيما تَرَى العينُ مُسلمِ
هَتَكتُ له بالرُّمحِ جَيْبَ قميصِهِ ... فخَرَّ صَريعاً لليَدَينِ ولِلْفَمِ
على غيرِ شيءٍ غيرَ أنْ ليس تابعاً ... عليّاً، ومَن لا يَتبَعِ الحقَّ يَندَمِ
يُذكِّرني حاميمَ........................ .... البيتَ

ويقال: إنَّ الشِّعر لشَدّادِ بن معاوية العَبْسيّ، ويقال: اسمه حديد من بني أسَد بن خُزَيمةَ، حكاه الزُّبَير،/ وقيل: عبد الله بن مُكَعْبر[2]، وذكر الحسن بن المظفَّر النَّيسابوريّ في كتاب «مأدُبة الأُدَباء» قال: كان شِعارُ أصحاب عليّ يومَ الجَمَل حمٓ، وكان شُرَيح بن أبي أوفَى معَ عليّ، فلمَّا طَعَنَ شُرَيحٌ محمَّداً قال: حمٓ، فأنشَدَ شُرَيحٌ الشِّعر. قال: وقيل: بل قال محمَّد لمَّا طَعَنَه شُرَيحٌ ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ فهذا معنى قوله: «يُذكِّرني حاميمَ» أي:

٥٥٥/٨

(١) في (أ) و(س): وشريح بن أبي أوفى، وإسقاط لفظ «أبي» من (ع)، وهو المناسب لسياق كلام الحافظ ابن حجر، والموافق أيضاً لما في «عمدة القاري» ١٩/ ١٤٧ من أنَّ رواية القابسي وقع فيها: شريح بن أبي أوفى، وردِّه لها. وشريح بن أوفى هذا له ترجمة في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٢٣/ ٣.

(٢) تحرف في (س) إلى: معكبر.

بتلاوة الآية المذكورة لأنها من ﴿حمٓ﴾.

تكملة: جُمِعَ حمٓ على حَوَاميم، قال أبو عُبيدة: على غير قياس. وقال الفرّاء: ليس هذا الجمع من كلام العرب. ويقال: كأنَّ مُراد محمَّد بن طلحة بقوله: أُذكِّرُك ﴿حمٓ﴾ أي: قوله تعالى في ﴿حمٓ . عٓسٓقٓ﴾: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾ الآية [الشورى:٢٣]، كأنَّه يذكِّره بقرابتِه، ليكونَ ذلك دافعاً له عن قتله.

قوله: «**الطَّوْل: التَّفضُّل**» هو قول أبي عُبيدة وزاد: تقول العرب للرجلِ: إنَّه لَذُو طَولٍ على قومه، أي: ذو فضل عليهم. وروى ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِ﴾ قال: ذي السَّعَةِ والغِنَى، ومن طريق عِكْرمة قال: ذي المِنَن، ومن طريق قَتَادة قال: ذي النَّعماء.

قوله: «**﴿دَاخِرِينَ﴾: خاضعينَ**» هو قول أبي عُبيدة، وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ في قوله: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، أي: صاغِرينَ.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾: إلى الإيمان**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا.

قوله: «**﴿لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٌ﴾: يعني الوَثَن**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهدٍ بلفظ: الأوثان.

قوله: «**﴿يُسۡجَرُونَ﴾: تُوقَد بهم النارُ**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهد بهذا.

قوله: «**﴿تَمۡرَحُونَ﴾: تَبْطَرونَ**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظ: يَبطَرونَ ويَأشَرونَ.

قوله: «**وكان العلاء بن زياد يُذكِّرُ النارَ**» هو بتشديد الكاف، أي: يُذكِّر الناسَ النارَ، أي: يُخوِّفُهم بها.

قوله: «**فقال رجل**» لم أَقِفْ على اسمه.

قوله: «**لِمَ**» بكسر اللّام للاستفهام «**تُقَنِّط**» بتشديد النّون، وأراد بذِكْر هذه الآية الإشارة إلى الآية الأُخرى ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ﴾ فنَهاهم عن القُنوط من رحمته، معَ قوله: ﴿أَنَّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ هُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ استدعاءً منهم الرُّجوعَ عن الإسراف

والمبادَرة إلى التوبة قبلَ الموت.

وأثر العلاء هذا: وصله..[1] وهو العلاء بن زياد البصريّ، تابعيّ زاهد قليل الحديث، وليس له في البخاريّ ذِكْر إلّا في هذا الموضع، وماتَ قديماً سنة أربع وتسعينَ.

ثم ذكر حديث عُرْوة بن الزُّبَير: «قلت لعبد الله بن عَمْرو بن العاص: أخبرني بأشدِّ ما صَنَعَه المشركونَ»، وقد تقدَّم شرحه في أوائل السِّيرة النبويَّـة (٣٨٥٦).

٤١- سورة حمَ السَّجدة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال طاووسٌ، عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾: أَعطِيَا ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [١١]: أعطَيْنا.

وقال المِنْهالُ عن سعيدٍ، قال: قال رجلٌ لابنِ عبَّاسٍ: إنّي أجِدُ في القرآنِ أشياءَ تَختلِفُ عليَّ، قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧] ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] فقد كَتَمُوا في هذه الآيةِ، وقال: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٢٧-٣٠]: فذَكَرَ خلقَ السماءِ قبلَ خلقِ الأرض ثمَّ قال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٩-١١]، فذَكَر في هذه خلقَ الأرضِ قبلَ السماءِ، وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، ﴿سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ فكأنَّه كان ثمَّ مَضَى!

٥٥٦/٨ **فقال[2]: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ / في النَّفْخةِ الأُولى، ثمَّ يُنفَخُ في الصُّورِ ﴿فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]، فلا أنسابَ بينَهم عندَ ذلك ﴿وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ثمَّ في النَّفْخةِ الآخرةِ أقبَلَ بعضُهم على بعضٍ يَتَساءَلونَ.**

---

(١) كذا وقع في الأصلين بياض في هذا الموضع، وكذا بيَّض له في «تغليق التعليق» ٤/ ٣٠٠، وفي (س): «وأبو العلاء هذا هو» وفيه تحريف وسقط.

(٢) أي: ابن عباس مجيباً السائلَ.

وأمَّا قولُه: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ فإنَّ الله يَغفِرُ لأهلِ الإخْلاصِ ذُنوبَهم، وقال المشركونَ: تَعالَوْا نقولُ: لم نَكُن مُشْرِكينَ، فخُتِمَ على أفواهِهم، فتَنْطِقُ أيدِيهم، فعندَ ذلك عُرِفَ أنَّ الله لا يُكتَمُ حديثاً، وعندَه ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآيةَ [النساء: ٤٢].

وخَلَقَ الأرضَ في يومينِ، ثمَّ خَلَقَ السماءَ، ثمَّ استوَى إلى السماءِ، فسَوّاهنَّ في يومينِ آخَرينِ، ثمَّ دَحَا الأرضَ، ودَحْوُها: أن أخرَجَ منها الماءَ والمَرْعَى، وخَلَقَ الجبالَ، والجِمالَ، والآكامَ، وما بينَهما في يومينِ آخَرينِ، فذلك قولُه: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ وقولُه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾، فجُعِلَتِ الأرضُ وما فيها من شيءٍ في أربعةِ أيامٍ، وخُلِقَتِ السماواتُ في يومينِ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ سَمَّى نفسَه ذلكَ، وذلك قولُه، أي: لم يَزَلْ كذلك، فإنَّ الله لم يُرِدْ شيئاً إلّا أصابَ به الذي أرادَ، فلا يَختَلِفْ عليكَ القرآنُ، فإنَّ كلًّا مِن عندِ الله.

قال أبو عبد الله: حَدَّثَنِيهِ يوسفُ بن عَدِيّ، حدّثنا عُبيد الله بنُ عمرٍو، عن زيدِ بنِ أبي أُنيسةَ، عن المِنْهالِ بهذا.

وقال مجاهدٌ: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [٨]: مَحسُوبٍ.

﴿أَقْوَٰتَهَا﴾ [١٠]: أرزاقَها.

﴿فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ [١٢]: ممَّا أمَرَ به.

﴿نَّحِسَاتٍ﴾ [١٦]: مَشَائيمَ.

﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ﴾ [٢٥]: قَرَنّاهم بهم.

﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٣٠]: عندَ الموتِ.

﴿ٱهْتَزَّتْ﴾: بالنَّباتِ. ﴿وَرَبَتْ﴾ [٣٩]: ارتَفَعَتْ من أكمامِها حينَ تَطلُعُ.

﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾ [٥٠]: أي: بعَمَلي، أنا مَحقوقٌ بهذا.

وقال غيرُه: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [١٠]: قَدَّرَها سواءً.

﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [١٧]: دَلَلْناهم على الخيرِ والشرِّ، كقولِه: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]،

وكقولِه: ﴿هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الإنسان:٣]، والهُدَى الذي هو الإرْشادُ بمَنزِلةِ: أسعَدْناه، ومِن ذلك قولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠].

﴿يُوزَعُونَ﴾ [١٩]: يُكَفُّونَ.

﴿مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [٤٧]: قِشْرُ الكُفُرَّى، الكُمُّ.

وقال غيرُه: ويقال للعِنَبِ إذا خرجَ أيضاً: كافورٌ وكُفُرَّى.

﴿وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [٣٤]: القريبُ.

﴿مِّن مَّحِيصٍ﴾ [٤٨]: حاصَ عنه، أي: حادَ عنه.

﴿مِرْيَةٍ﴾ [٥٤] ومُرْيةٍ، واحدٌ، أي: امتِراءٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [٤٠] الوَعِيدُ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [٣٤]: الصَّبْرُ عندَ الغضبِ، والعَفْوُ عندَ الإساءةِ، فإذا فَعَلوه عَصَمَهمُ الله، وخَضَعَ لهم عدوُّهم ﴿كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾.

قوله: «سورة حمَ السَّجْدة ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال طاووسٌ عن ابن عبَّاس: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾: أَعطِيَا ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾: أَعطينا» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٤/ ٩٨) وابن أبي حاتم بإسنادٍ على شرط البخاريّ في الصِّحّة، ولفظ الطَّبَريِّ: في قوله: ﴿ٱئْتِيَا﴾ قال: أعطِيا، وفي قوله: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا﴾ قالتا: أعطَينا.

وقال عِيَاض: ليس «أتى» هنا بمعنى: أعطَى، وإنّما هو من الإتيان وهو المجيء بمعنى الانفِعال للوجودِ، بدليلِ الآية نفسها، وبهذا فَسَّرَه المفسِّرونَ أنَّ معناه: جيئا بما خَلَقتُ فيكما وأظهِراه، قالتا: أتينا طائعين[1]، ورُوِيَ ذلك عن ابن عبَّاس. قال: وقد رويَ عن سعيد بن جُبَير نحو ما ذكره المصنِّف، ولكنَّه يُخرَّج على تقريب المعنى: أنَّهما لمَّا أُمِرَتا بإخراجِ ما/ فيهما من شمس وقَمَر ونهر ونبات وغير ذلك وأجابَتا إلى ذلك، كان كالإعطاءِ، فعَبَّرَ بالإعطاءِ عن المجيء بما أُودِعَتاه. ٥٥٧/٨

(١) هكذا في (أ)، وفي (ع): «قالتا: جئنا»، وفي (س): «قالتا: أجبنا».

قلت. فإذا كان موجَّهاً وثَبَتَت به الرِّواية، فأيّ معنًى لإنكاره عن ابن عبَّاس؟! وكأنَّه لمَّا رأى عن ابن عبَّاس أنَّه فَسَّرَه بمعنى المجيء نَفَى أن يثبتَ عنه أنَّه فَسَّرَه بالمعنى الآخر، وهذا عجيب، فما المانع أن يكون له في الشَّيء قولان بل أكثر، وقد روى الطَّبَريُّ من طريق مجاهد عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: قال الله عزَّ وجلَّ للسَّماوات: أطلِعي الشمس والقمر والنُّجوم، وقال للأرضِ: شَقِّقي أنهارك وأخرِجي ثِمارك، قالتا: أعطَينا[1] طائعينَ.

وقال ابن التِّين: لعلَّ ابن عبَّاس قرأها «آتَيْنا» بالمدِّ ففَسَّرَها على ذلك. قلت: وقد صَرَّح أهل العلم بالقراءات أنَّها قراءته، وبها قرأ صاحباه مجاهد وسعيد بن جُبَير، وقال السُّهَيليُّ في «أماليه»: قيل: إنَّ البخاريّ وَقَعَ له في آيٍ من القرآن وهمٌ، فإن كان هذا منها وإلّا فهي قراءة بَلَغَته، ووجهه: أعطينا[2] الطاعة، كما يقال: فلان يُعطي الطاعة لفلانٍ، قال: وقد قُرِئَ ﴿ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [الأحزاب:١٤] بالمدِّ والقصر[3]، والفتنة ضِدّ الطاعة، وإذا جازَ في إحداهما جازَ في الأُخرى، انتهى.

وجَوَّزَ بعض المفسِّرينَ أنَّ «آتَينا» بالمدِّ بمعنى الموافَقة، وبه جَزَمَ الزَّمَخشَريّ، فعلى هذا يكون المحذوف مفعولاً واحداً، والتَّقدير: لتوافقْ كلٌّ منكما الأُخرى، قالتا: تَوافَقنا، وعلى الأوَّل يكون قد حُذِفَ مفعولان، والتَّقدير: أعطِيَا مَن أمَرَكُما الطاعةَ من أنفُسكما، قالتا: أعطَيناه الطاعة، وهو أرجَحُ لثُبوتِه صريحاً عن تَرجُمان القرآن.

تنبيه: قوله: ﴿قَالَتَآ﴾ قال ابن عَطيَّة: أراد الفِرقتَينِ المذكورتَينِ، جعل السَّماوات سَماءً والأرَضِينَ أرضاً. ثمَّ ذكر لذلك شاهداً، وهي غفلة منه، فإنَّه لم يَتقدَّم قبلَ ذلك إلّا لفظ سَماءٍ مُفرَد، ولفظ أرض مُفرَد، نعم قوله: «طائِعينَ» عَبَّرَ بالجمع بالنَّظَرِ إلى تعدُّد كلٍّ منهما،

---

(١) تحرفت في (س) إلى: أتينا، والتصويب من (أ) و(ع) و«تفسير الطبري» ٢٤/ ٩٨.

(٢) في (س): أُعطيا.

(٣) قرأها بالمدِّ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو، وقرأها بالقصر بقية السبعة. انظر «السبعة» لابن مجاهد ص٥٢٠.

وعَبَّرَ بلفظ جمع المذكَّر من العُقَلاء لكَوْنِهم عُومِلوا مُعامَلة العُقَلاء في الإخبار عنهم، وهو مِثل ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف:٤].

قوله: «وقال المِنْهال» هو ابن عَمْرو الأسَديُّ مولاهم الكوفيّ، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث وآخرَ تقدَّم في قِصّة إبراهيم من أحاديث الأنبياء (٣٣٧١)، وهو صدوق من طبقة الأعمَش، وثَّقه ابن مَعِين والنَّسائيُّ والعِجليُّ وغيرهم، وتَركَه شُعْبة لأمرٍ لا يُوجِب فيه قَدحاً كما بيَّنتُه في «المقدِّمة»، وهذا التَّعليق قد وَصَلَه المصنِّف بعدَ فراغه من سياق الحديث كما سأذكرُه.

قوله: «عن سعيد» هو ابن جُبَير، وصَرَّحَ به الأَصِيليُّ في روايته وكذا النَّسَفيّ.

قوله: «قال رجل لابنِ عبَّاس» كأنَّ هذا الرجل هو نافع بن الأزرَق الذي صارَ بعدَ ذلك رأس الأزارِقة من الخوارج، وكان يجالس ابنَ عبَّاس بمكَّةَ ويسأله ويعارضُه، ومن جُملة ما وَقَعَ سؤاله عنه صريحاً ما أخرجه الحاكم في «المستدرَك» (٤/ ٥٧٣) من طريق داود ابن أبي هِند عن عِكْرمة قال: سأَلَ نافعُ بن الأزرَق ابنَ عبَّاس عن قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات:٣٥]، ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه:١٠٨]، وقوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات:٢٧]، و﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩]، الحديث بهذه القِصّة حَسْبُ، وهي إحدى القِصَص المسؤول عنها في حديث الباب.

وروى الطبرانيُّ (١٠٥٩٧) من حديث الضَّحّاك بن مُزاحم قال: قَدِمَ نافعُ بن الأزرَق ونَجْدةُ بن عُوَيمِرٍ في نَفَر من رُؤوس الخوارج مكَّةَ، فإذا هم بابنِ عبَّاس قاعداً قريباً من زَمزَمَ والناس قياماً يسألونَه، فقال له نافع بن الأزرَق: أتيتُك لأسألك، فسأَلَه عن أشياء كثيرة من التَّفسير، ساقَها في ورقتينِ[1].

وأخرج الطَّبَريُّ (٥/ ٩٣) من هذا الوجه ببعض القِصّة ولفظه: إنَّ نافع بن الأزرَق أتى ابن عبَّاس فقال: قول الله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢] وقوله: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾

(١) لكن في إسناده جُويبر بن سعيد الأزدي، وهو متروك.

[الأنعام:٢٣] فقال: إنّي أحسِبُك قُمتَ من عندِ أصحابك فقلتَ لهم: أين ابن عبَّاس فأُلقي عليه مُتَشابهَ القرآن؟ فأخبِرْهم أنَّ الله تعالى إذا جَمَعَ النّاس يومَ القيامة قال المشركونَ: إنَّ الله لا يقبل إلّا مَن وَحَّدَه، فيسألهم فيقولون: والله رَبِّنا ما كنَّا مُشرِكينَ، قال:/ فيَختِم على أفواههم ٥٥٨/٨ ويَستَنطِق جَوارِحَهم. انتهى، وهذه القِصّة إحدى ما وَرَدَ في حديث الباب، فالظّاهر أنَّه المبهَم فيه.

قوله: «إنّي أجِدُ في القرآن أشياء تَختَلِفُ عليَّ» أي: تُشكِل وتَضطَرِب، لأنَّ بينَ ظواهرها تَدافُعاً، زاد عبد الرَّزّاق في رواية عن مَعمَر، عن رجل، عن المنهال بسندِه: فقال ابن عبَّاس: ما هو، أشَكٌّ في القرآن؟ قال: ليس بشَكٍّ ولكنَّه اختلاف، فقال: هاتِ ما اختَلفَ عليكَ من ذلك، قال: أسمَعُ اللهَ يقول. وحاصل ما وَقَعَ السُّؤال في حديث الباب أربعة مواضع: الأوَّل: نفي المساءَلة يوم القيامة وإثباتها، الثّاني: كِتمانُ المشركينَ حالَهم وإفشاؤُه، الثّالث: خَلْق السَّماوات والأرض أيّهما تقدَّم، الرَّابع: الإتيان بحرفِ «كان» الدَّالِّ على الماضي معَ أنَّ الصِّفة لازِمةٌ.

وحاصل جواب ابن عبَّاس عن الأوَّل: أنَّ نفيَ المساءَلة فيما قبلَ النَّفخة الثّانية وإثباتها فيما بعدَ ذلك، وعن الثّاني: أنَّهم يَكتُمونَ بألسِنَتِهم فتَنطِق أيديهم وجوارحُهم، وعن الثّالث: أنَّه بَدَأ خلقَ الأرض في يومَينِ غير مَدحُوَّة، ثمَّ خَلَقَ السماء فسوّاها في يومين، ثمَّ دَحَا الأرض بعدَ ذلك، وجَعَلَ فيها الرَّواسي وغيرها في يومين، فتلكَ أربعة أيام للأرضِ، فهذا الذي جَمَعَ به ابنُ عبَّاس بينَ قوله تعالى في هذه الآية وبينَ قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ هو المعتمَد.

وأمَّا ما أخرجه عبد الرَّزّاق[1] من طريق أبي سعد، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاس رَفَعَه قال: «خَلَقَ اللهُ الأرض في يوم الأحد وفي يوم الاثنين، وخَلَقَ الجبال وشَقَّقَ الأنهار وقَدَّرَ في كلّ أرض قُوتَها يومَ الثُّلاثاء ويومَ الأربعاء، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾» وتلا الآية

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢١٠.

إلى قوله: ﴿فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ قال: «في يومِ الخَميس ويوم الجمعة» الحديث، فهو ضعيف لضعفِ أبي سعدٍ وهو البقّال، وعن الرَّابع بأنَّ «كان» وإن كانت للماضي لكنَّها لا تَستَلزِم الانقطاع، بل المراد أنَّه لم يزل كذلك.

فأمّا الأوَّل فقد جاء فيه تفسير آخر: أنَّ نفيَ المساءَلة عندَ تَشاغُلِهم بالصَّعْقِ والمحاسَبة والجواز على الصِّراط، وإثباتها فيما عَدَا ذلك، وهذا منقول عن السُّدِّيِّ، أخرجه الطَّبَريّ، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: أنَّ نفيَ المساءَلة عندَ النَّفخة الأُولى، وإثباتها بعدَ النَّفخة الثّانية، وقد تأوَّلَ ابن مسعود نفيَ المساءَلة على معنًى آخر، وهو طلب بعضهم من بعض العفوَ، فأخرج الطَّبَريُّ (١٨/ ٥٤) من طريق زاذانَ قال: أتيتُ ابن مسعود فقال: يُؤخَذ بيَدِ العبد يومَ القيامة فيُنادَى: ألا إنَّ هذا فلان بن فلان، فمَن كان له حَقّ قِبلَه فليأتِ، قال: فتَوَدُّ المرأة يومئذٍ أن يَثبُت لها حَقّ على أبيها أو ابنها أو أخيها أو زوجها، ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾. ومن طريق أُخرى قال: لا يُسأل أحدٌ يومئذٍ بنَسَبٍ شيئاً ولا يَتَساءَلونَ به ولا يَمُتُّ برَحِمٍ.

وأمَّا الثّاني فقد تقدَّم بَسطُه من وجه آخر عندَ الطَّبَرِيِّ، والآية الأُخرى التي ذكرها ابن عبَّاس، وهي قوله: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، فقد وَرَدَ ما يُؤيِّده من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم (٢٩٦٨) في أثناء حديث، وفيه: «ثمَّ يَلقَى الثّالثَ فيقول: يا رَبِّ آمَنتُ بك وبكتابِك وبرسولِك، ويُثني بخير ما استَطاعَ، فيقول: الآن نَبعَثُ شاهداً عليك، فيُفكِّر في نفسه: مَن الذي يَشهَد عليَّ؟ فيُختَم على فِيه وتَنطِقُ جَوارِحُه».

وأمَّا الثالث فأُجيبَ بأجوبةٍ أيضاً منها: أنَّ «ثمَّ» بمعنى الواو فلا إيراد، وقيل: المراد ترتيب الخبر لا المُخبَر به كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الآية [البلد:١٧]، وقيل: على بابها، لكن «ثمَّ» لتَفاوُتِ ما بينَ الخَلقَينِ لا للتَّراخي في الزَّمان، وقيل: «خَلَقَ» بمعنى قَدَّرَ.

وأمَّا الرَّابع وجواب ابن عبَّاس عنه فيَحتمِل كلامُه أنَّه أراد أنَّه سَمَّى نفسه غَفوراً رحيماً، وهذه التَّسمية مَضَت لأنَّ التَّعلُّق انقَضَى، وأمَّا الصِّفَتان فلا تزالان كذلك لا تنقَطِعان،

لأنَّه تعالى إذا أراد المغفرة أو الرَّحمة في الحال أو الاستقبال وَقَعَ مُرادُه، قاله الكِرْمانيّ، قال: ويُحتمل أن يكون ابن عبَّاس أجابَ بجوابَينِ: أحدهما: أنَّ التَّسمية هي التي كانت وانتهَت والصِّفة لا نهاية لها، والآخر: أنَّ معنى «كان»/ الدَّوام، فإنَّه لا يزال كذلك. ويُحتمل أن ٨/٥٥٩ يُحمَل السُّؤال على مَسلكَينِ، والجواب على دفعهما كأن يقال: هذا اللَّفظ مُشعِر بأنَّه في الزَّمان الماضي كان غَفوراً رحيماً، معَ أنَّه لم يكن هناكَ مَن يَغفِرُ له أو يرحم، وبأنَّه ليس في الحال كذلك لمَا يُشعِر به لفظ «كان»، والجواب عن الأوَّل بأنَّه كان في الماضي يُسمَّى به، وعن الثَّاني بأنَّ «كان» تُعطِي معنى الدَّوام، وقد قال النُّحاة: «كان» لثُبوتِ خَبَرِها ماضياً، دائماً أو مُنقَطِعاً.

قوله: «فلا يَختَلِفْ» بالجزمِ للنَّهيِ، وقد وَقَعَ في رواية ابن أبي حاتم من طريق مُطرِّف عن المِنهال بن عَمْرو في آخره: قال: فقال له ابن عبَّاس: هل بقيَ في قلبك شيء؟ إنَّه ليس من القرآن شيء إلَّا نزلَ فيه شيء، ولكن لا تَعلَمونَ وجهَه.

تنبيه: وَقَعَ في السِّياق: «والسماء بناها» والتِّلاوة ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾، كذا زَعَمَ بعض الشُّرّاح، والذي في الأصل من رواية أبي ذرٍّ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس:٥]، وهو على وَفْق التِّلاوة، لكنَّ قوله بعدَ ذلك: «إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾» يدلّ على أنَّ المراد الآية التي فيها ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾[1].

قوله: «حدَّثنيه يوسف بن عَديّ» أي: ابن أبي زُرَيق التَّيْميِّ الكوفيّ نزيل مِصرَ، وهو أخو زكريَّا بن عَديّ، وليس له في البخاريّ إلَّا هذا الحديث. وقد وَقَعَ في رواية القابِسيّ: «حدَّثنيه عن يوسف» بزيادة «عن» وهي غَلَط. وسَقَطَ قوله: «وحدَّثنيه...» إلى آخره، من رواية النَّسَفيِّ، وكذا من رواية أبي نُعَيم عن الجُرْجانيِّ عن الفِرَبْريِّ، وثَبَتَ ذلك عندَ جُمهور الرُّواة عن الفِرَبْريِّ، لكن ذكر البَرْقانيّ في «المصافَحة» بعدَ أن أخرج الحديث من

---

(١) الذي وقع في روايات «الصحيح» المعتمدَة في النسخة اليونينية على ما في «إرشاد الساري» ٧/ ٣٢٦ والطبعة السلطانية من البخاري: «أم السماء بناها»، وليس في هذين المصدرين أية إشارة إلى الخلاف فيها، والله تعالى أعلم.

طريق محمَّد بن إبراهيم البُوشَنجيّ: «حدَّثنا أبو يعقوب يوسف بن عَديّ» فساقَه بتمامه قال: «وقال لي محمَّد بن إبراهيم الأَردَسْتانيّ قال: شاهَدتُ نسخةً من كتاب البخاريّ في هامشها: حدَّثنيه محمَّد بن إبراهيم حدَّثنا يوسف بن عَديّ، قال البَرْقانيّ: ويحتمل أن يكون هذا من صَنيعِ مَن سمعَه من البُوشَنجيّ، فإنَّ اسمه: محمَّد بن إبراهيم، قال: ولم يُخرِّج البخاريّ ليوسف ولا لعُبيدِ الله بن عَمْرو ولا لزيدِ بن أبي أُنيسةَ حديثاً مُسنَداً سواه، وفي مُغايَرة البخاريّ سياقَ الإسناد عن ترتيبه المعهود إشارة إلى أنَّه ليس على شرطه وإن صارت صورتُه صورة الموصول، وقد صَرَّحَ ابن خُزَيمةَ في «صحيحه» بهذا الاصطِلاح وأنَّ ما يُورِدُه بهذه الكيفيَّة ليس على شرط «صحيحه»، وخُرِّج على مَن يُغيِّرُ هذه الصّيغة المصطَلَح عليها إذا أخرج منه شيئاً على هذه الكيفيَّة. وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّ البخاريَّ سمعَه أوَّلاً مُرسَلاً وآخِراً مُسنَداً فنقَلَه كما سمعَه، وهذا بعيد جدّاً.

وقد وَجَدتُ للحديثِ طريقاً أُخرى أخرجها الطَّبَريُّ (٥/ ٩٤ و٧/ ١٦٩) من رواية مُطرِّف بن طَرِيف[1] عن المِنهال بن عَمْرو بتمامه، فشيخ مَعمَر المبهَم يحتمل أن يكون مُطرِّفاً أو زيد بن أبي أُنيسةَ أو ثالثاً.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾: محسوبٍ» سَقَطَ هذا من رواية النَّسَفيِّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد به، وروى الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ قال: غير منقوصٍ، وهو بمعنى قول مجاهد: محسوب، والمراد: أنَّه يُحسَب فيُحصَى فلا يُنقَص منه شيء.

قوله: «﴿ أَقْوَاتَهَا ﴾: أرزاقَها» أخرجه عبد الرَّزّاق (٢/ ١٨٤) عن مَعمَر عن الحسن بلفظه، قال: وقال قَتادةُ: جبالها وأنهارها ودَوابَّها وثِمارها. ووَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا﴾ قال: من المطر. وقال أبو عُبيدة: أقواتها واحدُها: قُوتٌ، وهي الأرزاق.

---

(١) تحرف في (س) إلى: مطرف من طريق.

قوله: «﴿فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾: مما أمَرَ به» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: ممَّا أمَرَ به وأرادَه؛ أي: من خلقِ الرُّجوم والنَّيِّرات وغير ذلك.

قوله: «﴿نَّحِسَاتٍ﴾: مَشائِيمَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد به، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: ريحاً صَرصَراً: باردة. نَحِسات: مشؤومات. وقال أبو عُبيدة: الصَّرصَر: هي الشَّديدة الصَّوت العاصفة، نَحِسات: ذوات نُحوس، أي: مَشائيم.

قوله: «﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ﴾ ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾: عندَ الموت» كذا في رواية أبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ وطائفة، وعندَ الأَصِيليِّ:/ «﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ﴾ قَرَنّاهم بهم ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ عندَ الموت» وهذا هو وجه الكلام وصوابه، وليس «تتنزَّل عليهم» تفسيراً لـ«قَيَّضنا». وقد أخرج الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ﴾ قال: شياطين، وفي قوله: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ﴾ قال: عندَ الموت، وكذلك أخرجه الطَّبَريُّ مُفرَّقاً في موضعَيه، ومن طريق السُّدِّيِّ قال: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ عندَ الموت، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ وذلك في الآخرة. قلت: ويحتمل الجمع بينَ التَّأويلَين، فإنَّ حالة الموت أوَّل أحوال الآخرة في حَقّ الميِّت، والحاصل من التَّأويلَين: أنَّه ليس المراد: تَتنَزَّل عليهم في حال تَصَرُّفهم في الدُّنيا.

٨/٥٦٠

قوله: «﴿ٱهْتَزَّتْ﴾: بالنَّبات ﴿وَرَبَتْ﴾: ارتَفَعَت من أكمامِها حينَ تَطلُع» كذا لأبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ، وفي رواية غيرهما إلى قوله: «ارتَفَعَت» وهذا هو الصَّواب، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد إلى قوله: «ارتَفَعَت»، وزاد: قبلَ أن تَنبُت.

قوله: «﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾ أي: بعِلْمي، أنا محقوقٌ بهذا» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٥/ ٣) من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد بهذا، ولكنَّ لفظه: «بعَمَلي» بتقديم الميم على اللّام، وهو الأشبَه، واللّام في «لَيقولَنَّ» جواب القَسَم، وأمَّا جواب الشَّرط فمحذوف، وأبعَدَ مَن قال: اللّام جواب الشَّرط والفاء محذوفة منه، لأنَّ ذلك شاذٌّ مُختَلَف في جوازه في الشِّعر، ويحتمل أن يكون قوله: «هذا لي» أي: لا يَزُول عنِّي.

قوله: «وقال غيره: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾: **قَدَّرَها سواءً**» سَقَطَ «وقال غيره» لغير أبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ وهو أشبَهُ، فإنَّه معنى قول أبي عُبيدة، وقال في قوله: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾: نَصبَها على المصدَر، وقال الطَّبَريُّ: قرأ الجمهور «سواءً» بالنَّصب، وأبو جعفر بالرَّفع، ويعقوب بالجرِّ، فالنَّصب على المصدَر أو على نَعْت الأقوات، ومَن رَفَعَ فعلى القطع، ومَن خَفَضَ فعلى نَعْت الأيام أو الأربعة.

قوله: «﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾: **دَلَلْناهم على الخير والشرّ، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ وكقوله: ﴿هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ والهُدَى الذي هو الإرشاد بمَنزِلة: أسعَدْناه، ومن ذلك قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾**» كذا لأبي ذرٍّ والأَصِيليِّ، ولغيرهما: «أصعَدْناه» بالصّادِ المهمَلة.

قال السُّهَيليُّ: هو بالصّادِ أقرَبُ إلى تفسير أرشَدْناه من أسعدناه بالسِّين المهمَلة، لأنَّه إذا كان بالسِّين كان من السَّعْد والسَّعادة، وأرشَدتُ الرجل إلى الطَّريق وهَدَيته السَّبيل، بعيدٌ من هذا التَّفسير، فإذا قلت: أصعدناهم بالصّادِ، خرج اللَّفظ إلى معنى الصُّعُدات في قوله: «إيّاكم والقُعودَ على الصُّعُدات»[1] وهي الطُّرق، وكذلك: أصعَدَ في الأرض: إذا سارَ فيها على قَصْدٍ، فإن كان البخاريّ قَصَدَ هذا وكتبها في نُسختَه بالصّادِ التِفاتاً إلى حديث الصُّعُدات، فليس بمُنكَرٍ، انتهى.

والذي عندَ البخاريّ إنَّما هو بالسِّين كما وَقَعَ عندَ أكثر الرُّواة عنه، وهو منقول من «معاني القرآن»[2] قال في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت:١٧] يقال: دَلَلناهم على مذهب الخير ومذهب الشرّ، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾، ثمَّ ساقَ عن عليّ في قوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ قال: الخير والشرّ، قال: وكذلك قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ قال: والهُدَى على وجه آخر وهو الإرشاد، ومِثله قولُك: أسعَدْناه، من ذلك: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ في كثير من القرآن.

---

(١) سلف برقم (٢٤٦٥) بلفظ: «الطرقات»، وانظر الكلام عليه هناك.

(٢) للفرّاء ٣/ ١٥.

قوله: «﴿ يُوزَعُونَ ﴾: يُكَفُّونَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾، أي: يُدفعونَ، وهو من: وَزَعتُ. وأخرج الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ في قوله: ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ قال: عليهم وَزَعةٌ تَرُدّ أُولاهم على أُخراهم.

قوله: «﴿ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾: قِشْر الكُفُرَّى: الكُمّ» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «هي الكُمّ»، زاد الأَصِيليُّ: واحدها، هو قول الفَرّاء بلفظه، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾: أي: أوعيَتها واحدها كُمّة وهو ما كانت فيه، وكُمّ وكُمّة واحد، والجمع أكمام، وأكِمّة.

تنبيه: كاف الكُمّ مضمومة ككُمِّ القميص، وعليه يدلّ كلام أبي عُبيدة، وبه جَزَمَ الرَّاغِب،/ ٥٦١/٨ ووَقَعَ في «الكَشّاف» بكسر الكاف، فإن ثَبَتَ فلعلَّها لغة فيه دونَ كُمّ القميص.

قوله: «وقال غيره: ويقال للعِنَب إذا خرج أيضاً: كافورٌ وكُفُرَّى» ثَبَتَ هذا في رواية المُستَمْلي وحده، والكُفُرَّى: بضمِّ الكاف وفتح الفاء وبضمِّها أيضاً والرّاء مُثقَّلة مقصور، وهو وِعاء الطَّلْع وقِشره الأعلى، قاله الأصمعيّ وغيره، قالوا: ووِعاءُ كلّ شيء كافوره. وقال الخطَّابيُّ: قول الأكثرينَ: الكُفُرَّى الطَّلع بما فيه، وعن الخليل: أنَّه الطَّلع.

قوله: «﴿ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾: القَريب» كذا للأكثر، وعندَ النَّسَفيِّ: وقال مَعمَر... فذكره، ومَعمَر: هو ابن المثنَّى أبو عُبيدة وهذا كلامه، قال في قوله: ﴿كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ الحميم: القريب. نعم، قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾[1] قال: وليٌّ قريب.

قوله: «﴿مِن مَّحِيصٍ ﴾: حاصَ عنه: حادَ عنه» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾ يقال: حاصَ عنه، أي: عَدَلَ وحادَ. وقال في موضع آخر: ﴿مِن مَّحِيصٍ ﴾ أي: من مَعدِل.

قوله: «﴿مِرْيَةٍ ﴾ ومُرْيةٍ واحدٌ» أي: بكسر الميم وضمّها «أي: امتِراءٌ» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، وقراءة الجمهور بالكسرِ، وقرأ الحسن البصريّ بالضَّمِّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ الوَعيدُ» في رواية الأَصِيليِّ: «هي وعيد»، وقد وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق سفيان عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾

---

(١) من قوله: «الحميم» إلى هنا، سقط من (س).

قال: هذا وعيد. وأخرجه عبد الرَّزّاق من وجهَينِ آخرَينِ عن مجاهد، وقال أبو عُبيدة: لم يأمرهم بعملِ الكفر، وإنَّما هو تَوعُّد.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ الصَّبرُ عندَ الغضب، والعفوُ عندَ الإساءة، فإذا فعَلوا ذلك عَصَمَهم الله وخَضَعَ لهم عدوُّهم ﴿كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾**» سَقَطَ ﴿كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ من رواية أبي ذرٍّ وحدَه وثَبَتَ للباقينَ، وقد وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٤/ ١١٩) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: أمَرَ الله المؤمنينَ بالصَّبرِ عندَ الغضب، والعفوِ عندَ الإساءة... إلى آخره، ومن طريق عبد الكريم الجَزَريِّ عن مجاهد: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾: السَّلامُ.

١- باب قوله:

﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ﴾ الآية [فصلت:٢٢]

٤٨١٦- حدَّثنا الصَّلْتُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، عن رَوْحِ بنِ القاسمِ، عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن أبي مَعمَر، عن ابنِ مسعودٍ: ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ﴾ الآيةَ، كان رجلانِ من قُرَيشٍ وخَتَنٌ لهما من ثَقِيفَ أو رجلانِ من ثَقِيف، وخَتَنٌ لهما من قُرَيشٍ في بيتٍ، فقال بعضُهم لبعضٍ: أتُرَوْنَ أنَّ الله يَسْمَعُ حديثَنا؟ قال بعضُهم: يَسْمَعُ بعضَه، وقال بعضُهم: لَئِن كان يَسْمَعُ بعضَه، لقد يَسْمَعُ كلَّه. فأُنزِلَت: ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ﴾ الآيةَ.

[طرفه في: ٤٨١٧، ٧٥٢١]

قوله: «**باب قوله: ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ﴾ الآية**» قال الطَّبَريُّ: اختُلِفَ في معنى قوله: «تَستَتِرونَ» ثمَّ أخرج من طريق السُّدِّيِّ قال: تَستَخْفونَ، ومن طريق مجاهد قال: تَتَّقونَ، ومن طريق شُعْبة عن قَتَادة قال: ما كنتُم تَظُنُّونَ أن يَشهدَ عليكم... إلى آخره.

قوله: «**عن ابن مسعود: ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ﴾**» أي: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ﴾.

٥٦٢/٨ **قوله: «كان رجلان من قُرَيش وخَتَنٌ لهما من ثَقِيف، أو رجلان من/ ثَقيف وخَتَنٌ لهما من قُرَيش»** هذا الشكُّ من أبي مَعمَر راويه عن ابن مسعود، وهو عبد الله بن سَخبَرة، وقد أخرجه عبد الرَّزّاق[1] من طريق وَهْب بن ربيعة عن ابن مسعود بلفظ: ثَقَفيّ وخَتَناه قُرَشيّان؛ ولم يَشُكَّ.

وأخرج مسلم (٢٧٧٥) من طريق وَهْب هذه ولم يَسُقْ لفظها، وأخرجه التِّرمذيّ (٣٢٤٩) من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال: ثلاثة نَفَر؛ ولم يَنسُبهم.

وذكر ابن بَشكُوال في «المبهَمات» من طريق «تفسير عبد الغني بن سعيد الثَّقَفيّ» أحد الضُّعَفاء بإسناده عن ابن عبَّاس قال: القُرَشيّ: الأسوَدُ بن عبد يَغُوثَ الزُّهْريّ، والثَّقَفيّان: الأخنَس بن شُرَيق والآخر لم يُسمَّ[2]، وراجَعتُ «التَّفسير» المذكور فوَجَدتُه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾ [الزخرف:٨٠] قال: جَلَسَ رجلان عندَ الكعبة أحدُهما من ثَقيف وهو الأخنَس بن شُرَيق، والآخر من قُرَيش وهو الأسوَد بن عبد يَغُوث، فذكر الحديث، وفي تنزيل هذا على هذا ما لا يخفى.

وذكر الثَّعلَبيّ وتَبِعَه البَغَويُّ أنَّ الثَّقَفيّ عبد يالِيل بن عَمْرو بن عُمَير، والقُرَشيّان: صفوان وربيعة ابنا أُميَّة بن خَلَف. وذكر إسماعيل بن محمَّد التَّيْميُّ في «تفسيره» أنَّ القُرَشيّ صفوانُ بن أُميَّة، والثَّقَفيّان: ربيعة وحَبيب ابنا عَمْرو، فالله أعلم.

٢- بابٌ

﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت:٢٣]

٤٨١٧- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا منصورٌ، عن مجاهِدٍ، عن أبي مَعمَر، عن عبدِ الله ﷺ قال: اجتمَعَ عندَ البيتِ قُرَشيّان وثَقَفيٌّ ـ أو ثَقَفيّان وقُرَشيٌّ ـ كثيرةٌ شَحْمُ بُطونِهم،

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ١٨٥.

(٢) الذي في «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال ٢/ ٧١٤ أنهما رجلان كما ذكر الحافظ نفسه عن «تفسير عبد الغني»، فلا يُستدرَك عليه.

قليلةٌ فِقْهُ قلوبِهم، فقال أحدُهم: أتُرَوْنَ أنَّ اللهَ يَسْمَعُ ما نقولُ؟ قال الآخَرُ: يَسْمَعُ إنْ جَهَرْنا، ولا يَسْمَعُ إن أخفَينا، وقال الآخَرُ: إنْ كان يَسْمَعُ إذا جَهَرْنا، فإنَّه يَسْمَعُ إذا أخفَينا؛ فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ الآيةَ.

وكان سفيانُ يُحدِّثُنا بهذا فيقول: حدَّثنا منصورٌ، أو ابنُ أبي نَجِيح أو حُميدٌ، أحدُهم أو اثنانِ منهم، ثمَّ ثَبَتَ على منصورٍ، وتَرَكَ ذلك مِراراً غيرَ واحدةٍ.

٤٨١٧م- حدَّثنا عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا يحيى، حدَّثنا سفيانُ، قال: حدَّثني منصورٌ، عن مجاهدٍ، عن أبي مَعمَر، عن عبدِ الله... بنحوِه.

قوله: «**باب** ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾» الإشارة في قوله: ﴿وَذَٰلِكُمْ﴾ لمَا تقدَّم من صَنيعِ الاستتار ظنّاً منهم أنَّهم يخفى عَمَلُهم عندَ الله، وهو مُبتَدَأ والخبر «أرداكُم»، و«ظَنُّكُم» بَدلٌ من «ذلِكُم». ثمَّ ذكر فيه الحديث الذي قبلَه من طريق أُخرى.

قوله: «**اجتَمَعَ عندَ البيت**» أي: عندَ الكعبة.

قوله: «**كثيرةٌ شَحْمُ بُطونِهم، قليلةٌ فِقْهُ قلوبِهم**» كذا للأكثر بإضافة بُطون لشَحمٍ، وإضافة قلوب لفقهٍ، وتنوين كثيرةٌ وقليلةٌ، وفي رواية سعيد بن منصور والتِّرمِذيّ (٤٢٤٩) من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد عن ابن مسعود: كثيرٌ شَحمُ بطونهم، قليلٌ فِقهُ قلوبهم. وذكره بعض الشُّرّاح بلفظ إضافة شَحْم إلى كثيرة، وبطونُهم بالرَّفع على أنَّه المبتَدَأ، أي: بطونُهم كثيرة الشَّحم، والآخر مِثلُه، وهو مُحتَمَل، وقد أخرجه ابن مَرْدويه من وجه آخر بلفظ: عظيمةٌ بطونُهم، قليلٌ فِقهُهم. وفيه إشارة إلى أنَّ الفِطْنة قَلَّما تكون معَ البِطْنة، قال الشافعيّ: ما رأيت سميناً عاقلاً إلّا محمَّد بن الحسن.

٥٦٣/٨ قوله: «**لَئِن كان يَسْمَعُ بعضَه لقد/ سمعَ كلَّه**» أي: لأنَّ نِسْبة جميع المسموعات إليه واحدة، فالتَّخصيص تَحَكُّم، وهذا يُشعِر بأنَّ قائل ذلك كان أفطَنَ أصحابه، وأخلِقْ به أن يكون الأخنَس بن شُرَيق لأنَّه أسلَمَ بعدَ ذلك، وكذا صفوان بن أُميَّة.

قوله: «**وكان سفيان يُحدِّثُنا بهذا فيقول: حدَّثنا منصور أو ابن أبي نَجِيح أو حُميدٌ، أحدهم أو اثنان منهم، ثمَّ ثَبَتَ على منصور، وتَرَكَ ذلك مِراراً غير واحدة**» هذا كلام الحُميديِّ شيخ البخاريّ فيه، وقد أخرجه عنه في كتاب التوحيد (٧٥٢١) قال: حدَّثنا سفيان حدَّثنا منصور عن مجاهد، فذكره مختصراً ولم يَذكُر معَ منصور أحداً، وأخرجه مسلم (٢٧٧٥) والتِّرمذيّ (٣٢٤٨) والنَّسائيُّ (ك١١٤٠٤) من طرق عن سفيان بن عُيَينَة عن منصور وحده به.

قوله: «**حدَّثنا يحيى**» هو ابن سعيدٍ القَطّان.

قوله: «**حدَّثنا سُفْيان**» هو الثَّوريّ.

قوله: «**عن منصور**» لِسفيانَ فيه إسنادٌ آخر، أخرجه مسلم (٢٧٧٥) عن أبي بكر بن خَلّاد عن يحيى القَطّان عن سفيان الثَّوريّ عن سُليمان ـ وهو الأعمَش ـ عن عُمارة بن عُمَير عن وَهْب بن ربيعة عن ابن مسعود، وكأنَّ البخاريّ تَرَكَ طريق الأعمَش للاختلاف عليه، قيل عنه هكذا، وقيل: عنه عن عُمارة بن عُمَير عن عبد الرَّحمن بن يزيد عن ابن مسعود، أخرجه التِّرمذيّ (٣٢٤٩) بالوجهَين.

٤٢- سورة حمٓ عٓسٓقٓ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ويُذكَرُ عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿عَقِيمًا﴾ [٥٠]: التي لا تَلِدُ.

﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [٥٢]: القرآنُ.

وقال مجاهدٌ: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [١١]: نَسْلٌ بعدَ نَسْلٍ.

﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [١٥]: لا خصومةَ بينَنا وبينكم.

﴿مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [٤٥]: ذَليلٍ.

﴿شَرَعُوا﴾ [٢١]: ابْتَدَعوا.

﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦ﴾ [٣٣]: يَتَحرَّكْنَ ولا يَجْرِينَ في البحرِ.

قوله: «سورة حمٓ عٓسٓقٓ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «ويُذكَر عن ابن عبَّاس: ﴿ عَقِيمًا ﴾: التي لا تَلِدُ» وَصَلَه ابن أبي حاتم والطَّبَريُّ (٢٥/ ٤٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس بلفظ: ﴿ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾ قال: لا يُلقِح. وذكره باللَّفظِ المعلَّق بلفظ جُوَيبِرٍ عن الضَّحّاك عن ابن عبَّاس، وفيه ضعف وانقطاع، فكأنَّه لم يَجزِمْ به لذلك.

قوله: «﴿ رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَا ﴾: القرآنُ» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس بهذا، وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ قال في قوله: ﴿ رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَا ﴾ قال: وَحْياً، ومن طريق قَتَادة عن الحسن في قوله: ﴿ رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَا ﴾ قال: رحمةً.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ ﴾: نَسْلٌ بعدَ نَسْل» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ ﴾ قال: نَسْلاً بعدَ نَسلٍ من الناس والأنعام، وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ في قوله: ﴿ يَذۡرَؤُكُمۡ ﴾ قال: يَخلُقُكُم.

قوله: «﴿ لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ﴾: لا خصومة بينَنا وبينكم» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بهذا، وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ في قوله: ﴿ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ قال: هم أهل الكتاب قالوا للمسلمينَ: كتابُنا قبلَ كتابِكم، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكُم.

قوله: «﴿ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ ﴾: ذَليلٍ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بهذا، وروى الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثلَه، ومن طريق قَتَادة ومن طريق السُّدِّيِّ في قوله: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ ﴾ قال: يُسارِقونَ النَّظَرَ، وتفسير مجاهد هو بلازِمِ هذا.

قوله: «﴿ شَرَعُواْ ﴾: ابْتَدَعوا» هو قول أبي عُبيدة.

قوله: «﴿ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓ ﴾: يَتحرَّكْنَ ولا يَجرِينَ في البحر» وروى الطَّبَريُّ من طريق سعيد عن قَتَادة قال: سُفُن هذا البحر تَجري بالرِّيحِ، فإذا أُمسِكَت عنها الرِّيحُ رَكَدَت، وقوله: يَتحرَّكْنَ، أي: يَضطرِبْنَ[1] بالأمواجِ، ولا يَجرِينَ في البحر لسكون الرِّيح،

---

(١) في (س): يضربن، والمثبت من الأصلين.

وبهذا التَّقرير يَندَفِع اعتراضُ مَن زَعَمَ أنَّ «لا» سَقَطَت في قوله: «يَتحرَّكنَ» قال:/ لأنَّهم ٥٦٤/٨ فَسَّروا «رَواكِدَ» بسَوَاكِنَ، وتفسير «رَواكِد» بسواكن قولُ أبي عُبيدة، ولكنَّ السُّكون والحركة في هذا أمرٌ نِسْبيّ.

١ - باب قولِه: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى:٢٣]

٤٨١٨ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثنا شُعْبَةُ، عن عبدِ المَلِكِ بنِ مَيسَرةَ، قال: سمعتُ طاووساً، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّه سُئِلَ عن قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ فقال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: قُرْبَى آلِ محمَّدٍ ﷺ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: عَجِلْتَ، إنَّ النبيَّ ﷺ لم يكن بَطْنٌ من قُرَيشٍ إلَّا كان له فيهم قَرابةٌ، فقال: إلَّا أن تَصِلُوا ما بيني وبينكم منَ القَرابةِ.

قوله: «**باب قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾**» ذكر فيه حديث طاووس: أنَّ ابن عبَّاس سُئِلَ عن تفسيرها، فقال سعيد بن جُبَير: قُربَى آلِ محمَّد، فقال ابن عبَّاس: عَجِلتَ؛ أي: أسرَعتَ في التَّفسير. وهذا الذي جَزَمَ به سعيد بن جُبَير قد جاء عنه من روايته عن ابن عبَّاس مرفوعاً، فأخرج الطبراني (٢٦٤١) وابن أبي حاتم من طريق قيس بن الرَّبيع عن الأعمَش عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: لمَّا نزلت قالوا: يا رسول الله، مَن قَرابَتُك الذينَ وَجَبَت علينا مَوَدَّتهم؟ الحديث، وإسناده ضعيف، وهو ساقطٌ لمخالَفَتِه هذا الحديثَ الصَّحيح. والمعنى: إلّا أن تَوَدُّوني لقَرابَتي فتَحفَظُوني، والخِطاب لقُرَيشٍ خاصّةً، والقُربَى قَرابةُ العُصوبة والرَّحِم، فكأنَّه قال: احفَظُوا للقرابة إن لم تَتَّبعوني للنُّبوّة. ثمَّ ذكر ما تقدَّم عن عِكْرمة في سبب نزول...[1]، وقد جَزَمَ بهذا التَّفسير جماعة من المفسِّرينَ واستَنَدوا إلى ما ذكرته عن ابن عبَّاس من الطبرانيِّ وابن أبي حاتم، وإسناده واهٍ فيه ضعيف ورافضيّ.

وذكر الزَّمَخشَريُّ هنا أحاديث ظاهرٌ وضعُها، ورَدَّه الزَّجّاج بما صَحَّ عن ابن عبَّاس من رواية طاووس في حديث الباب، وبما نَقَلَه الشَّعْبيّ عنه، وهو المعتمَد، وجَزَمَ بأنَّ الاستثناء مُنقَطِع.

---

(١) هنا بياض في الأصول.

وفي سبب نزولها قول آخر ذكره الواحديّ[١] عن ابن عبَّاس قال: لمَّا قَدِمَ النبيّ ﷺ المدينةَ كانت تَنوبُه نَوائبُ وليس بيَدِه شيء، فجَمَعَ له الأنصار مالاً فقالوا: يا رسول الله، إنَّك ابن أُختنا، وقد هدانا الله بك، وتَنوبُك النَّوائبُ وحقوق، وليس لك سَعَة، فجَمَعنا لك من أموالنا ما تستعين به علينا، فنزلت. وهذه من رواية الكَلْبيّ ونحوه من الضُّعَفاء.

وأخرج[٢] من طريق مِقسَم عن ابن عبَّاس أيضاً قال: بَلَغَ النبيَّ ﷺ عن الأنصار شيء فخَطَبَ فقال: «ألم تكونوا ضُلّالاً فهَداكم الله بي؟» الحديث، وفيه فجَثَوْا على الرُّكَب وقالوا: أنفسُنا وأموالنا لك، فنزلت. وهذا أيضاً ضعيف ويُبطِله أنَّ الآية مكّيَّة، والأقوَى في سبب نزولها ما أخرجه[٣] عن قَتَادة قال: قال المشركونَ: لعلَّ محمَّداً يَطلُب أجراً على ما يَتَعاطاه، فنزلت.

وزَعَمَ بعضهم أنَّ هذه الآية منسوخة، ورَدَّه الثَّعلَبيّ بأنَّ الآية دالّة على الأمر بالتوَدُّدِ إلى الله بطاعَتِه وباتِّباع نبيّه أو صِلَة رَحِمه بترك أذيَّته أو صِلَة أقاربه من أجله، وكلّ ذلك مُستَمِرّ الحُكم غير منسوخ، والحاصل أنَّ سعيد بن جُبَير ومَن وافَقَه كعليٍّ بن الحسين والسُّدِّيِّ وعَمْرو بن شُعَيب فيما أخرجه الطَّبَريُّ عنهم حَمَلوا الآية على أمر المخاطَبين بأن يُوادِدوا أقاربَ النبيّ ﷺ، وابنُ/ عبَّاس حَمَلَها على أن يُوادِدوا النبيَّ ﷺ من أجل القَرابة التي بينَهم وبينَه، فعلى الأوَّل الخِطابُ عامٌّ لجميع المكلَّفينَ، وعلى الثّاني الخِطاب خاصٌّ بقُرَيشٍ، ويُؤيِّد ذلك أنَّ السّورة مكّيَّة. وقد قيل: إنَّ هذه الآية نُسِخَت بقوله: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان:٥٧، صٓ: ٨٦]، ويحتمل أن يكون هذا عامّاً خُصَّ بما دلَّت عليه آية الباب، والمعنى: أنَّ قُرَيشاً كانت تَصِلُ أرحامها، فلمَّا بُعِثَ النبيُّ ﷺ قَطَعوه فقال:

٨/٥٦٥

(١) في «أسباب النزول» ص٢٥١.

(٢) ظاهر السياق يُفهِم العطف على تخريج الواحدي لهذا الخبر، وليس كذلك، فإنه لم يذكره في كتابه، وإنما أخرجه الطبري في «تفسيره» ٢٥/ ٢٥، وسنده ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر، فإنَّ فيه يزيد بن أبي زياد ـ وهو القرشي الهاشمي مولاهم ـ وهو ضعيف سيِّئ الحفظ.

(٣) قوله: «ما أخرجه» أثبتناه من (ع)، وفي (أ) و(س) مكانه بياض، وأثر قتادة هذا ذكره الواحدي في «أسباب النزول» أيضاً.

صِلُوني كما تَصِلونَ غيري من أقاربِكم.

وقد روى سعيد بن منصور من طريق الشَّعْبيّ قال: أكثَروا علينا في هذه الآية، فكَتَبتُ إلى ابن عبَّاس أسأله عنها فكَتَبَ: إنَّ رسول الله ﷺ كان واسطَ النَّسَب في قُرَيش، لم يكن حَيٌّ من أحياء قُرَيش إلّا وَلَدَه، فقال الله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ تَوَدّوني بقَرابَتي منكم، وتَحفَظُوني في ذلك.

وفيه قول ثالث أخرجه أحمد (٢٤١٥) من طريق مجاهد عن ابن عبَّاس أيضاً: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ على ما جِئتُكم به من البيِّنات والهُدَى إلّا أن تَقرَّبوا إلى الله بطاعَتِه» وفي إسناده ضعف، وثَبَتَ عن الحسن البصريّ نحوُه، والأجر على هذا مَجاز.

وقوله: «القُربَى» هو مصدَر كالزُّلفَى والبُشرَى بمعنى القَرابة، والمراد: في أهل القُربَى، وعَبَّر بلفظ «في» دونَ اللّام كأنَّه جعلهم مكاناً للمَوَدّة ومَقَرّاً لها، كما يقال: لي في آلِ فلان هَوًى، أي: هم مكان هَوايَ، ويحتمل أن تكون «في» سببيَّة، وهذا على أنَّ الاستثناء مُتَّصِل، فإن كان مُنقَطِعاً فالمعنى: لا أسألكم عليه أجراً قَطُّ، ولكن أسألكم أن تَوَدّوني بسبب قَرابتي فيكم.

٤٣ - سورة حمَ الزُّخرُف

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [٢٢، ٢٣]: على إمامٍ.

﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [٨٨]: تَفسِيرُه: أيَحسَبُون أنّا لا نسمعُ سِرَّهُم ونَجْواهُم ولا نَسْمَعُ قِيلَهم.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [٣٣]: لولا أنْ جَعَلَ الناسَ كلَّهم كفَّاراً، لجعلتُ لبيوتِ الكفَّار سُقُفاً ومَعَارجَ من فِضّةٍ - وهي دَرَجٌ - وسُرُرَ فِضّةٍ.

﴿مُقْرِنِينَ﴾ [١٣]: مُطِيقِينَ.

﴿ءَاسَفُونَا﴾ [٥٥]: أسخَطُونا.

﴿يَعْشُ﴾ [٣٦]: يَعْمَى.

وقال مجاهدٌ: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ﴾ [٥]: أي: تُكذِّبونَ بالقرآنِ ثمَّ لا تُعاقَبونَ عليه؟

﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [٨]: سُنَّةُ الأوَّلينَ.

﴿مُقْرِنِينَ﴾ [١٣]: يعني: الإبلَ والخيلَ والبِغالَ والحميرَ.

﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾ [١٨]: الجَوَاري، يقول: جَعَلْتُموهنَّ للرَّحمنِ ولداً، فكيفَ تَحكُمونَ؟

﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [٢٠]: يَعنُونَ الأوثانَ، وقال: يقولُ الله تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [٢٠]: الأوثانُ إنَّهم لا يَعْلَمونَ.

﴿فِى عَقِبِهِۦ﴾ [٢٨]: ولدِه.

﴿مُقْتَرِنِينَ﴾ [٥٣]: يَمْشونَ معاً.

﴿سَلَفًا﴾ [٥٦]: قومُ فِرْعَونَ سَلَفاً لكفَّار أمَّةِ محمَّدٍ ﷺ.

﴿وَمَثَلًا﴾ [٥٦]: عِبْرةً.

﴿يَصِدُّونَ﴾ [٥٧]: يَضِجّونَ.

﴿مُبْرِمُونَ﴾ [٧٩]: مُجمِعونَ.

﴿أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [٨١]: أوَّلُ المؤمنينَ.

وقال غيرُه: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [٢٦]: العربُ، تقولُ: نحنُ منكَ البرَاءُ، والخَلاءُ، والواحدُ والاثنان والجميعُ منَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ يقال فيه: بَراءٌ، لأنَّه مَصْدَرٌ، ولو قيلَ: بَرِيءٌ، لقيلَ في الاثنَينِ: بَريئانِ، وفي الجميعِ: بَريئُونَ، وقرأ عبدُ الله: «إنَّني بَرِيءٌ» بالياءِ.

والزُّخْرُفُ: الذَّهَبُ.

﴿مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾: يَخلُفُ بعضُهم بعضاً.

قوله: «سورةُ حمَ الزُّخْرُف ـ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ».

قوله: «﴿ عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾: على إمامٍ» كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذرٍّ:/ وقال مجاهد، فذكره، والأوَّل أَولى، وهو قول أبي عُبيدة، وروى عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾ قال: على مِلّة، وروى الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾، أي: على دِينٍ، ومن طريق السُّدِّيِّ مِثلَه. ٥٦٦/٨

قوله: «﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾ تفسيره: أَيَحسَبونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُم ونَجْوَاهُم ولا نَسْمَعُ قِيلَهم» قال ابن التِّين: هذا التَّفسير أنكرَه بعضهم، وإنَّما يَصِحُّ لو كانت التِّلاوة: «وقِيلهم»، وقال أبوعُبيدة: «وقِيلَه» منصوب في قول أبي عَمْرو بن العلاء على: نَسمَع سِرَّهم ونَجْواهم وقِيلَه، قال: وقال غيره: هي في موضع الفِعل، أي: ويقول، وقال غيره: هذا التَّفسير محمول على أنَّه أراد تفسير المعنى، والتَّقدير: ونعلمُ[1] قِيلَه، فحُذِفَ العامل، لكن يَلزَم منه الفصل بين المتعاطِفَينِ بجُمَلٍ كثيرة.

وقال الفَرّاء: مَن قرأ «وقِيلَه» فنَصَبَ تجوَّز من قوله: نَسمَع سِرَّهم ونَجْواهم ونسمع قيلَهم، وقد ارتَضَى ذلك الطَّبَريُّ، وقال: قرأ الجمهور «قيلَه» بالنَّصب عَطفاً على قوله: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ﴾ والتَّقدير: ونَسمَع قيلَه يا رَبِّ، وبهذا يَندَفِع اعتراضُ ابن التِّين وإلزامُه، بل يَصِحّ والقراءة «وقيله» بالإفراد، قال الطَّبَريُّ: وقراءة الكوفيِّينَ و«قيلِه» بالجرِّ على معنى: وعندَه عِلمُ الساعةِ وعِلمُ قِيلِه، قال: وهما قراءتان صحيحتا المعنى، وسيأتي أواخرَ هذه السّورة أنَّ ابن مسعود قرأ: «وقالَ الرسولُ يا ربِّ» في موضع ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾. وقال بعض النَّحويِّينَ: المعنى: إلّا مَن شَهِدَ بالحقِّ وقال قيلَه: يا رَبّ إنَّ هؤلاءِ قوم لا يُؤمِنونَ، وفيه أيضاً الفصلُ بينَ المتعاطِفَينِ بجُمَلٍ كثيرة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾...» إلى آخره، وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٥/ ٦٨) وابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس بلفظه مُقطَّعاً،

---

(١) في (س): ونسمع.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: أمّة واحدة كفَّاراً، وروى الطَّبَرِيُّ من طريق عَوْف عن الحسن في قوله: ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ قال: كفَّاراً يميلونَ إلى الدُّنيا، قال: وقد مالَت الدُّنيا بأكثرِ أهلها وما فُعِلَ، فكيف لو فُعِلَ.

قوله: «﴿ مُقْرِنِينَ ﴾: مُطِيقينَ» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٥/ ٥٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ قال: مُطيقينَ. وهو بالقاف، ومن طريق السُّدِّي مِثله، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ لا في الأيدي ولا في القوّة.

قوله: «﴿ ءَاسَفُونَا ﴾: أسخَطُونا» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ﴾ قال: أسخَطونا. وقال عبد الرَّزّاق: سمعت ابن جُرَيج يقول: ﴿ءَاسَفُونَا ﴾: أغضَبُونا. وعن سِمَاك بن الفضل عن وَهْب بن مُنبِّه مِثله، وأورَدَه في قِصّة له معَ عُرْوة بن محمَّد السَّعْديّ عامل عمر بن عبد العزيز على اليمن.

قوله: «﴿يَعْشُ﴾: يَعْمَى» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق شَبيب بن بِشْر عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ قال: يَعمَى. وروى الطَّبَرِيُّ من طريق السُّدِّيِّ قال: ﴿ وَمَن يَعْشُ ﴾، أي: يُعرِض، ومن طريق سعيد عن قَتَادة مِثلَه، قال الطَّبَرِيُّ: مَن فَسَّرَ «يَعشُ» بمعنى: يَعمَى، فقراءته بفتح الشّين. وقال ابن قُتَيبة: قال أبو عُبيدة: قوله: ﴿ وَمَن يَعْشُ ﴾ بضمِّ الشّين، أي: تُظلِم عينُه، وقال الفَرّاء: يُعرِض عنه، قال: ومَن قرأ «يَعشَ» بفتح الشّين أراد تَعمَى عينه، قال: ولا أرَى القول إلّا قول أبي عُبيدة، ولم أرَ أحداً يُجيز عَشوتُ عن الشَّيء: أعرَضتُ عنه، إنَّما يقال: تَعاشَيتُ عن كذا: تَغافَلتُ عنه، ومثله: تَعامَيت. وقال غيره: عَشِيَ: إذا مَشَى ببَصَرٍ ضعيف، مِثلُ عَرِجَ: مَشَى مِشيةَ الأعرج.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ أي: تُكذِّبونَ بالقرآنِ ثمَّ لا تُعاقَبونَ عليه؟» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظِه، وروى الطَّبَرِيُّ من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاسٍ قال: أفحَسِبتُم أن نَصفَحَ عنكم ولم تَفعَلوا ما أُمِرتُم به؟

قوله: «﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: سُنّة الأوّلِين» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهدٍ في/ قوله: ٥٦٧/٨ ﴿وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ قال: سُنَّتُهم، وسيأتي له تفسير آخرُ قريباً.

قوله: «﴿مُقْرِنِينَ﴾: يعني: الإبلَ والخيلَ والبغالَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظه وزادَ: والحَمير[1]. وهذا تفسيرُ المراد بالضَّمير في قوله: «له»، وأمّا لفظ ﴿مُقْرِنِينَ﴾ فتقدَّم معناه قريباً.

قوله: «﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾: الجَواري، يقول: جَعَلْتُموهُنَّ للرَّحمنِ ولداً، فكيفَ تَحكُمونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظه، والمعنى أنَّه تعالى أنكرَ على الكفَّار الذينَ زَعَموا أنَّ الملائكة بناتُ الله فقال: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ وأنتم تَمقُتونَ البناتِ وتَنفِرونَ منهنَّ حتَّى بالغَتْم في ذلك فوأَدتُموهُنَّ، فكيفَ تُؤثِرونَ أنفُسَكم بأعلى الجُزأينِ وتَدعونَ له الجزءَ الأدنى، معَ أنَّ صفة هذا الصِّنف ـ الذي هو البنات ـ أنَّها تُنشَأ في الحِلْية والزّينة المُفضِيَة إلى نقص العقل وعَدَم القيام بالحُجّة.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾ قال: البنات ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ قال: فما تَـكلَّمَت المرأة تريد أن تَـكلَّمَ بحُجَّةٍ لها إلّا تَـكلَّمَت بحُجّةٍ عليها.

تنبيه: قرأ «يَنشَأُ» بفتح أوَّله مُخفَّفاً الجمهورُ، وحمزةُ والكِسائيّ وحفص بضمِّ أوَّله مُثقَّلاً، والجَحدَريّ مِثلَه مُخَفَّفاً.

قوله: «﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾: يَعْنونَ الأوثان، يقول الله تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ الأوثان إنَّهم لا يَعْلَمونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ قال: الأوثان، قال الله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ ما يعلمونَ قُدرةَ الله على ذلك. والضَّمير في قوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾

---

(١) هذه الزيادة ثابتة في روايات البخاري المعتمدَة في النسخة اليونينية على ما في «إرشاد الساري» والطبعة السلطانية للبخاري.

للكفَّار، أي: ليس لهم عِلمٌ بما ذَكَروه من المَشِيئة ولا بُرهانَ معهم على ذلك، إنَّما يقولونه ظنّاً وحُسباناً، أو الضَّميرُ للأوثان، ونزَّلهم مَنزِلةَ مَن يَعقِل، ونَفَى عنهم عِلمَ ما يصنع المشركونَ من عِبادَتِهم.

قوله: «﴿فِي عَقِبِهِۦ﴾: ولدِه» وَصَلَه عبدُ بن حُمَيدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظه، والمراد بالولدِ الجِنسُ حتَّى يَدخُلَ فيه ولدُ الولد وإن سَفَلَ. وقال عبد الرَّزّاق: ﴿فِي عَقِبِهِۦ﴾: لا يزال في ذُرّيَّته مَن يُوحِّد الله عزَّ وجلَّ.

قوله: «﴿مُقْتَرِنِينَ﴾: يَمْشُونَ معاً» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهدٍ في قوله: ﴿أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ يمشونَ معاً. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: يعني مُتَتابعِينَ.

قوله: «﴿سَلَفًا﴾: قومُ فِرْعَون سَلَفاً لكفَّار أمّة محمَّد» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد قال: هم قوم فِرعَون، كفَّارُهم سَلَفاً لكفّار أمّة محمَّد.

قوله: «﴿وَمَثَلًا﴾: عِبْرَةً» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهدٍ بلفظه وزاد: لمن بعدَهم.

قوله: «﴿يَصِدُّونَ﴾: يَضِجّونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ والطَّبَريُّ (٢٥/ ٨٦) عن مجاهد بلفظه، وهو قول أبي عُبيدة وزادَ: ومَن ضَمَّها فمعناه: يَعدِلونَ. وروى الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، ومن طريقٍ آخر عن ابن عبَّاس، ومن طريق سعيد عن قَتادة في قوله: ﴿يَصِدُّونَ﴾ قال: يَضِجّونَ. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن عاصم: أخبَرَني زِرّ - هو ابن حُبَيشٍ -: أنَّ ابن عبَّاس كان يقرؤُها ﴿يَصِدُّونَ﴾ - يعني بكسر الصّاد - يقول: يَضِجّونَ. قال عاصم: وسمعتُ أبا عبد الرَّحمن السُّلَميّ يقرؤُها بضمِّ الصّاد. فبالكسرِ معناه: يَضِجّ، وبالضَّمِّ معناه: يُعرِض. وقال الكِسائيّ: هما لُغتان بمعنًى. وأنكَرَ بعضهم قراءة الضَّمّ، واحتَجَّ بأنَّه لو كانت كذلك لكانت «عنه»، لا «منه»، وأُجيبَ بأنَّ المعنى: منه، أي: من أجلِه، فيَصِحّ الضَّمُّ، وروى الطَّبَريُّ (٢٥/ ٨٦) من طريق أبي يحيى عن ابن عبَّاس: أنَّه أنكَرَ على عُبيد بن عُمَير قراءته «يَصُدُّون» بالضَّمِّ.

قوله: «﴿مُبۡرِمُونَ﴾: مُجمِعونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهدٍ بلفظه، وزاد: إن كادوا شَرّاً كِدْناهم مِثلَه.

قوله: «﴿أَوَّلُ ٱلۡعَـٰبِدِينَ﴾: أوّل المؤمنينَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظ: أوَّل المؤمنينَ بالله فقولوا ما شِئتُم، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: قوله: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَـٰبِدِينَ﴾ يقول: فأنا أوَّل مَن عَبَدَ اللهَ ووَحَّدَه[1]، وكفرَ بما تقولون. وروى الطَّبَريُّ من طريق محمَّد بن ثَوْر عن مَعمَر بسندِه قال: قُل: إن كان للرَّحمنِ ولد في زَعمِكُم، فأنا أوَّل مَن عَبَدَ الله وحدَه وكَذَّبَكُم. / وسيأتي له بعدَ هذا تفسيرٌ آخر. ٥٦٨/٨

قوله: «وقال غيره: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ﴾، العرب تقول: نحنُ مِنْك البَراءُ والخَلاءُ، والواحدُ والاثنانِ والجميع من المذكَّر والمؤنَّث سواءٌ، يقال فيه: براءٌ، لأنَّه مَصْدَر، ولو قيل: بَرِيء، لَقيلَ في الاثنَينِ: بَريئانِ، وفي الجميع: بريؤُونَ» قال أبو عُبيدة: قوله: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ﴾ مَجازُها لغةٌ عالية يجعلونَ الواحدَ والاثنَينِ والثلاثة من المذَكَّر والمؤنَّث على لفظ واحدٍ، وأهلُ نَجدٍ يقولون: أنا بريء وهي بريئة، ونحنُ بَراءٌ.

قوله: «وقرأ عبد الله: إنَّني بَريءٌ، بالياءِ» وَصَلَه الفضل بن شاذانَ في «كتاب القراءات» بإسناده عن طلحة بن مُصرِّف عن يحيى بن وَثّاب عن عَلْقمة عن عبد الله بن مسعودٍ.

قوله: «والزُّخْرُف: الذَّهَب» قال عبدُ بن حُميدٍ: حدَّثنا هاشم بن القاسم، عن شُعْبة، عن الحكم، عن مجاهد قال: كنَّا لا ندري ما الزُّخرُفُ حتَّى رأيتُها في قراءة عبد الله ـ أي: ابن مسعود ـ: «أو يكون لك بيت من ذهبٍ». وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿وَزُخۡرُفٗا﴾ قال: الذَّهَب. وعن مَعمَر عن الحسن مِثلُه.

قوله: «﴿مَّلَـٰٓئِكَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾: يَخلُفُ بعضُهم بعضاً» أخرجه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة، وزاد في آخره: مكانَ ابنِ آدم.

---

(١) في (س): وحده.

١ - باب قولِه:

﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الآية [الزخرف:٧٧]

٤٨١٩ - حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ، حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن عَمرٍو، عن عطاءٍ، عن صَفْوانَ بنِ يَعْلَى، عن أبيه قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ على المِنْبرِ: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

وقال قَتادةُ: ﴿مَثَلًا لِّلْـَٔاخِرِينَ﴾ [٥٦]: عِظةً لمن بعدَهم.

وقال غيرُه: ﴿مُقْرِنِينَ﴾ [١٣] ضابطِينَ، يقال: فلانٌ مُقْرِنٌ لِفلانٍ: ضابطٌ له.

والأكوابُ: الأباريقُ التي لا خَراطِيمَ لها.

وقال قَتادةُ: ﴿فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [٤]: جُمْلةِ الكتاب، أصلِ الكتاب.

﴿أَوَّلُ ٱلْعَـٰبِدِينَ﴾ [٨١]: أي: ما كان فأنا أَوَّلُ الآنِفِينَ، وهما لُغَتان: رجلٌ عابدٌ وعَبِدٌ.

وقرأَ عبدُ الله: وقالَ الرسولُ يا ربِّ [٨٨].

ويقال: ﴿أَوَّلُ ٱلْعَـٰبِدِينَ﴾: الجاحِدِينَ، من عَبِدَ يَعبَدُ.

﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف:٥]: مُشرِكِين، والله لو أنَّ هذا القرآنَ رُفِعَ حيثُ رَدَّه أوائلُ هذه الأُمّةِ لَهَلَكوا.

﴿فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [٨]: عُقوبةُ الأوَّلِينَ.

﴿جُزْءًا﴾ [١٥]: عِدْلاً.

قوله: «باب قوله: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ﴾» ظاهرها أنَّهم بعدَما طالَ إبلاسُهم تَكلَّموا، والمُبلِسُ: الساكِتُ بعدَ اليأس من الفَرَج، فكان فائدة الكلام بعدَ ذلك حصولَ بعض فرجٍ لطول العَهْد، أو النِّداءُ يقع قبلَ الإبلاس، لأنَّ الواو لا تَستَلزِم ترتيباً.

قوله: «عن عَمْرو» هو ابن دينارٍ.

قوله: «عن صَفْوان بن يَعْلَى عن أبيه» هو يَعْلى بن أُميَّةَ المعروف بابنِ مُنْيَةَ.

قوله: «يقرأ على المِنبَر: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ﴾» كذا للجميع بإثبات الكاف، وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأعمَش: «ونادَوْا يا مالِ» بالتَّرخيم، ورُوِيَت عن عليّ، وتقدَّم في بَدْء الخلق (٣٢٣٠) أنَّها قراءة ابن مسعود، قال عبد الرَّزّاق: قال الثَّوريّ: في حرف ابن مسعود: «ونادَوْا يا مالِ»؛ يعني بالتَّرخيم. وبه جَزَمَ ابن عُيَينَةَ، ويُذكَر عن بعض السَّلَف أنَّه لمَّا سمعَها قال: ما أشغَلَ أهلَ النار عن التَّرخيم. وأُجيبَ باحتمال أنَّهم يَقتَطِعونَ بعض الاسم لضعفِهم وشِدّة ما هم فيه.

قوله: «وقال قَتادةُ: ﴿وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾: عِظةً لمن بعدَهم» قال عبد الرَّزّاق (٢/ ١٩٧) عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾: أغضَبُونا ﴿فَجَعَلْنَـٰهُمْ سَلَفًا﴾ قال: إلى النار ﴿وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ قال: عِظةً للآخِرينَ.

قوله: «وقال غيرُه: ﴿مُقْرِنِينَ﴾: ضابطِينَ، يقال: فلانٌ مُقْرِنٌ لفلانٍ: ضابطٌ له» هو قول أبي عُبيدة، واستَشهَدَ بقولِ الكُمَيت:

ولسـتُـم للصِّعـابِ مُقرِنيـنـا

قوله: «والأكوابُ[1]: الأباريق التي لا خَراطيمَ لها» هو قول أبي عُبيدة بلفظه، وروى الطَّبَريُّ ٥٦٩/٨ من طريق السُّدِّيِّ قال: الأكوابُ: الأباريق التي لا آذانَ لها.

قوله: «وقال قَتادةُ: ﴿فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾: جُملةِ الكتابِ، أصلِ الكتاب» قال عبد الرَّزّاق (٢/ ١٩٤) عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ قال: في أصلِ الكتاب وجُملَتِه.

قوله: «﴿أَوَّلُ ٱلْعَـٰبِدِينَ﴾ أي: ما كان فأنا أوَّل الآنِفينَ، وهما لُغَتان: رَجُلٌ عابدٌ وعَبِدٌ». وأخرج الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: يقول: لم يكن للرَّحمنِ ولدٌ. ومن طريق سعيد عن قَتادة قال: هذه كلمةٌ في كلام العرب، إن كان للرَّحمنِ ولد، أي: أنَّ ذلك لم يكن. ومن طريق زيد بن أسلَمَ قال: هذا معروف من قول العرب: إنْ

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ﴾ [الزخرف: ٧١].

كان هذا الأمر قَطُّ، أي: ما كان. ومن طريق السُّدِّيِّ «إنْ» بمعنى «لو»، أي: لو كان للرَّحمنِ ولد كنت أوَّلَ مَن عَبَدَه بذلك، لكن لا ولدَ له، ورَجَّحَه الطَّبَريّ. وقال أبو عُبيدة: «إنْ» بمعنى «ما» في قولٍ، والفاء بمعنى الواو، أي: ما كان للرَّحمنِ ولد وأنا أوَّل العابدينَ.

وقال آخرونَ: معناه: إن كان للرَّحمنِ في قولِكم ولد، فأنا أوَّل العابدينَ، أي: الكافرينَ بذلك والجاحدينَ لمَا قلتُم، والعابدينَ من: عَبِدَ، بكسر الباء، يَعبَد بفتحها، قال الشّاعر:

أولئكَ قَـوْمي إنْ هَجَـوني هَجَـوتُهم وأَعبَـدُ أن أهجُـو كُلَيبـاً بـدارِمِ

أي: أمتَنِع، وأخرج الطَّبَرِيُّ أيضاً عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وَهْب: عَبِدَ معناه: استَنكَفَ، ثمَّ ساقَ قِصّة عن عمر في ذلك. وقال ابن فارس: عَبَدٌ بفتحتَينِ بمعنى: عابِد، وقال الجَوْهريّ: العَبَد بالتَّحريكِ: الغضب.

قوله: «وقرأ عبد الله: وقالَ الرسولُ يا ربِّ» تقدَّمت الإشارة إلى إسناد قراءة عبد الله: وهو ابن مسعود، وأخرج الطَّبَريُّ من وجهَينِ عن قَتَادة في قوله: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ قال: هو قول الرَّسول ﷺ.

قوله: «ويقال: ﴿أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾: أوَّلُ الجاحدينَ، من: عَبِدَ يَعْبَد» وقال ابن التِّين: كذا ضَبَطوه، ولم أرَ في اللُّغة عَبِدَ بمعنى: جَحَدَ. انتهى، وقد ذكرها الفِربريّ.

تنبيه: ضُبطَت عَبِدَ يَعبَد هنا بكسر الموحَّدة في الماضي وفتحها في المستقبَل.

قوله: «﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾: مُشْرِكينَ، والله لو أنَّ هذا القرآن رُفِعَ حيثُ رَدَّه أوائل هذه الأُمّة هلكوا» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة بلفظه، وزادَ: ولكنَّ الله عادَ عليهم بعائدَتِه ورحمتِه فكَرَّرَه عليهم ودَعَاهم إليه.

قوله: «﴿فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: عُقوبةُ الأوَّلينَ» وَصَلَه

عبدُ الرَّزّاق (٢/ ١٩٤) عن مَعمَر عن قَتَادة بهذا.

قوله: «﴿جُزْءًا﴾: عِدْلاً» وَصَلَه عبد الرَّزّاق (٢/ ١٩٥) عن مَعمَر عن قَتَادة بهذا، وهو بكسر العينِ. وكذا أخرجه البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العِباد» (١٦٨) من طريق سعيد ابن أبي عَرُوبة عن قَتَادة مِثلَه، وأمَّا أبو عُبيدة فقال: جُزءاً، أي: نَصيباً. وقيل: جُزءاً: إناثاً، تقول: أَجزأَتِ المرأةُ: إذا أتت بأُنثى.

٤٤- سورة حمٓ الدّخانِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿رَهْوًا﴾ [٢٤]: طريقاً يابساً، ويقال: رَهْواً: ساكناً.

٨/ ٥٧٠

﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٣٢]: على مَن بينَ ظَهْرَيه.

﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ﴾ [٥٤]: أنكَحْناهم حُوراً عِيناً يَحارُ فيها الطَّرْفُ.

«اعتِلُوهُ» [٢٧]: ادفَعُوه.

ويقال: ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ [٢٠]: القتلُ.

ورَهْواً: ساكناً.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ [٤٥]: أسوَدُ كمُهْلِ الزَّيتِ.

وقال غيرُه: ﴿تُبَّعٍ﴾ [٣٧]: ملوكُ اليَمَنِ، كلُّ واحدٍ منهم يُسمَّى تُبَّعاً، لأنَّه يَتبَعُ صاحبَه، والظِّلُّ يُسمَّى تُبَّعاً، لأنَّه يَتبَعُ الشمسَ.

قوله: «سورة حمٓ الدُّخان ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿رَهْوًا﴾: طريقاً يابساً، ويقال: رَهْواً: ساكناً» أمَّا قولُ مجاهد فوَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه بلفظه وزاد: كهيئتِه يومَ ضربه، يقول: لا تأمُرْه أن يَرجِع بل اتركه حتَّى يَدخُل آخرهم[1]. وأخرجه عبد بن حُميدٍ من وجه آخر عن مجاهد في قوله: ﴿رَهْوًا﴾ قال:

---

(١) في الأصلين و(س): آخره، بإفراد الضمير، والمثبَت من «تغليق التعليق» ٤/ ٣١٠، وهو الصواب، أي: حتى يدخل آخر آل فرعون.

مُنفرِجاً[1]، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: عَطَفَ موسى ليَضرِبَ البحر ليَلتَئِم، وخافَ أن يَتبَعَه فِرعَونُ وجنوده، فقيلَ له: اترُكِ البحر رَهواً، يقول: كما هو طريقاً يابساً، إنَّهم جندٌ مُغرَقونَ.

وأمَّا القول الآخر فهو قول أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿ وَٱتۡرُكِ ٱلۡبَحۡرَ رَهۡوًا ﴾أي: ساكناً، يقال: جاءت الخيلُ رَهواً، أي: ساكنة، وأرْهِ على نفسِك، أي: ارفُقْ بها، ويقال: عيشٌ راهٍ. وسَقَطَ هذا القول هنا لغير أبي ذرٍّ، وإثباته هو الصَّواب.

قوله: «﴿ عَلَىٰ عِلۡمٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾: على مَن بينَ ظَهْرَيهِ» هو قول مجاهد أيضاً، وَصَلَه الفِرْيابيُّ عنه بلفظ: فضَّلناهم على مَن هم بينَ ظَهرَيه، أي: على أهل عصرهم.

قوله: «﴿ وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ ﴾: أنكَحْناهم حُوراً عِيناً يَحارُ فيها الطَّرْفُ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: أنكحناهم الحورَ التي يَحارُ فيها الطَّرف، يَبانُ مُخّ سُوقِهِنَّ من وراءِ ثيابهنَّ، ويَرَى الناظرُ وجهه في كَبِد إحداهُنَّ كالمِرآة من رِقّة الجلد وصَفَاء اللَّونِ.

قوله: «اعْتِلوه: ادفَعُوه» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد، وقال في قوله: ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ ﴾ قال: ادفَعُوه.

قوله: «ويقال: ﴿ أَن تَرۡجُمُونِ﴾: القتلُ» سَقَطَ «ويقال» لغير أبي ذرٍّ فصارَ كأنَّه من كلام مجاهد، وقد حكاه الطَّبَريُّ ولم يُسمِّ مَن قالَه، وأورَدَ من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس: أنَّه بمعنى الشَّتْم، وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿تَرۡجُمُونِ﴾ قال: بالحجارة، واختارَ ابن جَرِير حملَ الرَّجم هنا على جميع مَعانِيه.

قوله: «ورَهْواً: ساكناً» كذا لغير أبي ذرٍّ هنا، وقد تقدَّم بيانُه في أوَّل السّورة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ كَٱلۡمُهۡلِ ﴾: أسوَدُ كمُهْلِ الزَّيت» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق مُطرِّف عن عَطيَّة: سُئِلَ ابن عبَّاس عن المُهْل، قال: شيء غليظ كدُرْديِّ الزَّيت. وقال اللَّيث: المُهْل ضربٌ من القَطِران، إلّا أنَّه رقيق شبيهٌ بالزَّيتِ يَضرِب إلى الصُّفرة،

---

(١) قوله: «قال: منفرجاً» سقط من (س).

وعن الأصمَعيّ: المَهْل بفتح الميم: هو الصَّديد وما يَسِيل من الميِّت، وبالضَّمِّ: هو عَكَر الزَّيت، وهو كلّ شيء يَتَحاتُّ عن الجَمْر من الرَّماد. وحَكَى صاحب «المحكَم» أنَّه خَبَثُ الجواهر الذَّهَبِ وغيرِه. وقيل في تفسير المُهْل أقوال أُخرى، فعندَ عبد بن حُميدٍ عن سعيد ابن جُبَير: هو الذي انتهى حَرُّه، وقيل: الرَّصاص المذاب أو الحديد أو الفِضّة، وقيل: السُّمّ، وقيل: خُشَارُ الزَّيت[1]، وعندَ أحمد (١١٦٧٢) من حديث أبي سعيد في قوله تعالى: ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ قال: كعَكَرِ الزَّيت إذا قَرَّبَه إليه سَقَطَت فروةُ وجهه فيه.

قوله: «**وقال غيره: ﴿تُبَّعٍ﴾: ملوكُ اليَمَن، كلُّ واحد منهم يُسمَّى تُبَّعاً لأنَّه يَتبَع صاحبَه، والظِّلّ يُسمَّى تُبَّعاً، لأنَّه يَتبَع الشمسَ**» هو قول أبي عُبيدة بلفظه، وزادَ: وموضع تُبَّع في الجاهليَّة موضع الخليفة في الإسلام، وهم ملوك العرب الأعاظِم.

وروى عبد الرَّزّاق[2] عن مَعمَر عن قَتَادة قال: قالت عائشة: كان تُبَّع رجلاً صالحاً. قال مَعمَر: وأخبرني تَميم بن عبد الرَّحمن أنَّه سمعَ سعيد بن جُبَير يقول: إنَّه كَسَا البيت، ونَهَى عن سَبِّه. وقال عبد الرَّزّاق: أخبرنا بَكّارُ بن عبد الله[3] سمعتُ وَهْب بن مُنبِّه يقول: نَهَى النبيُّ ﷺ عن سَبِّ أسعَدَ وهو تُبَّع؛/ قال وَهْب: وكان على دين إبراهيم. وروى أحمد (٢٢٨٨٠) من حديث سَهْل بن سعد رَفَعَه: «لا تَسُبّوا تُبَّعاً فإنَّه كان قد أسلَمَ»، وأخرجه الطبرانيُّ (١١٧٩٠) من حديث ابن عبَّاس مِثله، وإسناده أصلَحُ من إسناد سهل. ٥٧١/٨

وأمَّا ما رواه عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن ابن أبي ذِئْب، عن المقبُريِّ، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا أَدري تُبَّعاً كان لَعيناً أم لا»، وأخرجه ابن أبي حاتم والحاكم (١/ ٣٦ و٢/ ١٤) والدَّارَقُطنيّ وقال: تفرَّد به عبد الرَّزّاق[4]، فالجمع بينَه وبينَ ما قبلَه أنَّه ﷺ أُعلمَ بحاله

(١) أي: رديئه، والخُشَارة: الرديءُ من كل شيء.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٢٠٨.

(٣) وقع في الأصلين و(س): بكار بن عبد الرحمن، وهو سبق قلم من الحافظ رحمه الله، وصوابه ما أثبتنا، وله ترجمة في «تعجيل المنفعة» (٩٧) للحافظ ابن حجر.

(٤) وأخرجه أبو داود (٤٦٧٤) أيضاً من طريق عبد الرزاق، وروي من غير طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو أصحُّ كما قال البخاري في «تاريخه الكبير» ١/ ١٥٣.

بعدَ أن كان لا يَعلَمُها، فلذلك نَهى عن سَبِّه خَشْية أن يُبادِرَ إلى سَبِّه مَن سمع الكلامَ الأوَّل.

١- بابٌ ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الدخان: ١٠]

﴿فَٱرۡتَقِبۡ﴾: فانتَظِرْ.

٤٨٢٠- حدَّثنا عَبْدانُ، عن أبي حمزةَ، عن الأعمَشِ، عن مسلمٍ، عن مَسْروقٍ، عن عبدِ الله قال: مضى خمسٌ: الدُّخانُ، والرُّومُ، والقمرُ، والبَطْشةُ، واللِّزَامُ.

قوله: «بابٌ ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾، فارتَقِبْ: فانتَظِر» كذا لأبي ذرٍّ، وفي رواية غيره: «وقال قَتادةُ: فارتَقِب: فانتَظِر»، وقد وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق شَيْبانَ عن قَتادة به.

قوله: «عن الأعمَش، عن مسلم» هو ابن صُبَيح ـ بالتَّصغير ـ أبو الضُّحَى كما صَرَّحَ به في الأبواب التي بعده، وقد تَرجَمَ لهذا الحديث ثلاث تَراجِمَ بعد هذا وساقَ الحديث بعينِه مُطوَّلاً ومختصراً، وقد تقدَّم أيضاً في تفسير الفُرقان مختصراً (٤٧٦٧)، وفي تفسير الرّوم (٤٧٧٤) وتفسير صَ (٤٨٠٩) مُطوَّلاً.

٢- بابٌ ﴿يَغۡشَى ٱلنَّاسَۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [الدخان: ١١]

٤٨٢١- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا أبو معاويةَ، عن الأعمَشِ، عن مسلمٍ، عن مَسْروقٍ قال: قال عبدُ الله: إنَّما كان هذا لأنَّ قُرَيشاً لمَّا استَعْصَوْا على النبيِّ ﷺ دَعَا عليهم بسِنينَ كسِنِي يوسفَ، فأصابهم قَحْطٌ وجَهْدٌ حتَّى أكَلُوا العِظامَ، فجَعَلَ الرجلُ يَنظُرُ إلى السماءِ، فيَرَى ما بينَه وبينَها كهَيْئةِ الدُّخان مِن الجَهْدِ، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ۝١٠ يَغۡشَى ٱلنَّاسَۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ قال: فأُتِيَ رسولُ الله ﷺ فقيل له: يا رسولَ الله، استَسْقِ اللهَ لمُضَرَ، فإنَّها قد هَلَكَت، قال: «لمُضَرَ؟! إنَّكَ لَجَرِيءٌ» فاستَسْقَى فسُقُوا، فنزلت: ﴿إِنَّكُمۡ عَآئِدُونَ﴾ [١٥]، فلمَّا أصابتْهمُ الرَّفاهيةُ عادوا إلى حالهم حينَ أصابتْهمُ الرَّفاهيةُ، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [١٦] قال: يعني يومَ بَدْرٍ.

ويحيى الراوي فيه عن أبي معاوية وفي الباب الذي يَليهِ عن وكيع: هو ابن موسى البَلخيُّ.

وقوله في **الطَّريق الأولَى: «حتَّى أكَلوا العِظام»** زاد في الرِّواية التي بعدها: «والمَيْتة»، وفي التي تليها: «حتَّى أكَلوا المَيْتة»، وفي التي بعدها: «حتَّى أكَلوا العِظامَ والجلود»، وفي رواية فيها: «حتَّى أكَلوا الجلودَ والمَيْتة»، وَقَعَ في جُمهور الرِّوايات: «المَيْتة» بفتح الميم وبالتَّحتانيَّة ثمَّ المثنّاة، وضَبَطَها بعضهم بنونٍ مكسورةٍ ثمَّ تحتانيَّة ساكنة وهمزة، وهو الجِلدُ أوَّلَ ما يُدبَغ، والأوَّل أشهَر.

قوله بعد قوله: ﴿يَغْشَى ٱلنَّاسَ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: «قال: فأُتِيَ رسولُ الله» كذا بضمِّ الهمزة على البناء للمجهولِ، والآتي/ المذكور هو أبو سفيان كما صَرَّحَ به في الرِّواية الأخيرة. ٥٧٢/٨

قوله: «فقيلَ: يا رسول الله، استَسْقِ اللهَ لمُضَرَ، فإنَّها قد هَلكَت» إنَّما قال: «لمضَرَ» لأنَّ غالبهم كان بالقُرب من مياه الحِجاز، وكان الدُّعاء بالقَحْطِ على قُرَيش وهم سُكّان مكَّة، فسَرَى القَحْطُ إلى مَن حولهم فحَسُنَ أن يَطلُب الدُّعاءَ لهم، ولعلَّ السائل عَدَلَ عن التَّعبير بقُرَيشٍ لئلّا يَذكُرهم فيُذكِّر بجُرمِهم، فقال: لمضَرَ، ليَندَرِجوا فيهم، ويشير أيضاً إلى أنَّ غير المدعوّ عليهم قد هلك بجَريرَتِهم. وقد وَقَعَ في الرِّواية الأخيرة: «وإنَّ قومَك هلكوا» ولا مُنافاةَ بينهما، لأنَّ مُضَرَ أيضاً قومه، وقد تقدَّم في المناقب (٣٤٩٢) أنَّه ﷺ كان من مُضَرَ.

قوله: «فقال رسول الله ﷺ: لمُضَرَ؟! إنَّك لَجَريءٌ» أي: أتأمُرُني أن أستَسقيَ اللهَ لمضَرَ معَ ما هم عليه من المعصية والإشراك به؟! ووَقَعَ في «شرح الكِرْمانيّ» قوله: «فقال رسول الله ﷺ: لمضَرَ» أي: لأبي سفيان، فإنَّه كان كبيرَهم في ذلك الوقت، وهو كان الآتي إلى رسول الله ﷺ المستَدعِي منه الاستسقاءَ، تقول العرب: قتلت قُرَيش فلاناً، ويريدونَ شَخصاً منهم، وكذا يُضيفونَ الأمر إلى القبيلة والأمر في الواقع مُضافٌ إلى واحد منهم. انتهى، وجَعلُه اللّامَ مُتعلِّقةً بـ«قال» غريبٌ، وإنَّما هي مُتعلِّقة بالمحذوفِ كما قَرَّرته أوَّلاً.

قوله: «فلمَّا أصابهم الرَّفاهيَةُ» بتخفيفِ التَّحتانيَّة بعد الهاء، أي: التوسُّع والرَّاحة.

٣- باب ﴿رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [الدخان:١٢]

٤٨٢٢- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وَكِيعٌ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ قال: دَخَلْتُ على عبدِ الله فقال: إنَّ مِن العِلْمِ أن تقولَ لما لا تعلمُ: الله أعلمُ، إنَّ اللهَ قال لِنبيِّه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦] إنَّ قُريشاً لمَّا غَلَبوا النبيَّ ﷺ واستَعْصَوْا عليه قال: «اللهمَّ أعِنِّي عليهم بسَبْعٍ كسَبْعِ يوسفَ» فأخَذَتْهم سَنَةٌ أكَلوا فيها العِظامَ والمَيتةَ مِن الجَهْدِ، حتَّى جَعَلَ أحدُهم يَرَى ما بينَه وبينَ السماءِ كهَيْئةِ الدُّخَان مِن الجوعِ، قالوا: ﴿رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ فقيل له: إنْ كَشَفْنا عنهم عادوا، فدَعَا رَبَّه فكَشَفَ عنهم، فعادُوا، فانتَقَمَ الله منهم يومَ بَدْرٍ، فذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ إلى قوله جلَّ ذِكرُه: ﴿إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾.

قوله في الباب الثّاني: «عن مَسْروق قال: دَخَلْتُ على عبد الله» أي: ابن مسعود.

قوله: «فقال: إنَّ من العِلْم أن تقول لما لا تعلم: الله أعلمُ» تقدَّم سبب قول ابن مسعود هذا في سورة الرّوم (٤٧٧٤) من وجه آخر عن الأعمَش ولفظه: عن مسروق قال: بينَما رجل يُحدِّث في كِندةَ فقال: يَجيء دُخانٌ يوم القيامة فيأخُذ بأسماع المنافقينَ وأبصارِهم، ويأخُذ المؤمنَ كهَيْئة الزُّكام، ففَزِعْنا، فأتيتُ ابن مسعود وكان مُتَّكِئاً فغَضِبَ فجَلَسَ فقال: مَن عَلِمَ فليَقُلْ، ومَن لم يعلم فليَقُل: الله أعلمُ. وقد جَرَى البخاريّ على عادته في إيثار الخَفيّ على الواضح، فإنَّ هذه السّورة كانت أَولى بإيرادِ هذا السّياق من سورة الرُّوم لمَا تَضمَّنَته من ذِكْر الدُّخان، لكن هذه طريقته يَذكُر الحديثَ في موضع ثمَّ يَذكُره في الموضع اللّائق به عارياً عن الزّيادة اكتِفاءً بذِكْرها في الموضع الآخر، شَحْذاً للأذهان وبَعثاً على مَزيدِ الاستحضار.

وهذا الذي أنكَرَه ابن مسعود قد جاء عن عليّ، فأخرج عبد الرَّزّاق وابن أبي حاتم من طريق الحارث عن عليّ قال: آيةُ الدُّخان لم تَمضِ بعدُ، يأخُذ المؤمنَ كهَيْئة الزُّكام، ويَنفُخ الكافرَ حتَّى ينقدَّ[1]. ثمَّ أخرج عبد الرَّزّاق/ من طريق ابن أبي مُلَيكة قال: دَخلتُ على ابن ٥٧٣/٨

(١) كذا في (أ)، وهو الموافق لما في المطبوع من «تفسير عبد الرزاق» ٢/ ٢٠٦، وفي (ع) و(س): حتى ينفد، بالفاء.

عبَّاس يوماً فقال لي: لم أَنَم البارحةَ حتَّى أصبَحت، قالوا: طَلَعَ الكوكبُ ذو الذَّنَب، فخشِيتُ الدُّخانَ قد خرج، وهذا أخشَى أن يكون تصحيفاً، وإنَّما هو الدَّجّال بالجيم الثَّقيلة واللّام.

ويُؤيِّد كَوْنَ آية الدُّخان لم تَمضِ ما أخرجه مسلم (٢٩٠١/ ٤٠) من حديث أبي سَرِيحة رَفَعَه: «لا تقومُ الساعة حتَّى تَرَوا عشر آيات: طُلوعَ الشمس من مغربها، والدُّخان، والدَّابّة» الحديث، وروى الطَّبَريُّ (٢٥/ ١١٤) من حديث رِبْعيٍّ عن حُذَيفة مرفوعاً في خروج الآيات والدُّخان: قال حُذَيفة: يا رسول الله، وما الدُّخان؟ فتلا هذه الآية قال: «أمَّا المؤمن فيصيبُه منه كهَيْئة الزَّكْمة، وأمَّا الكافر فيَخرُج من مَنخِرَيه وأُذُنَيه ودُبُره» وإسناده ضعيف أيضاً، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد نحوه، وإسناده ضعيف أيضاً، وأخرجه مرفوعاً بإسنادٍ أصلَحَ منه، وللطَّبَريِّ (٢٥/ ١١٤) من حديث أبي مالك الأشعَريّ رَفَعَه: «إنَّ رَبّكم أنذَرَكم ثلاثاً: الدُّخان يأخُذ المؤمنَ كالزَّكمة» الحديث، ومن حديث ابن عمر نحوه، وإسنادهما ضعيف أيضاً، لكن تَضافُر هذه الأحاديث يدلُّ على أنَّ لذلك أصلاً، ولو ثَبَتَت طريقُ حديث حُذَيفة لاحتَمَلَ أن يكون هو القاصَّ المراد في حديث ابن مسعود.

٤ - بابٌ ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الدخان:١٣]

الذِّكْرُ والذِّكْرَى واحدٌ.

٤٨٢٣ - حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا جَرِيرُ بنُ حازِمٍ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ قال: دَخَلْتُ على عبدِ الله، ثمَّ قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ لمَّا دَعَا قُرَيشاً كَذَّبوه، واستَعْصَوْا عليه فقال: «اللهمَّ أعِنّي عليهم بسَبْعٍ كسَبْعِ يوسفَ» فأصابَتْهم سَنَةٌ حَصَّت - يعني - كلَّ شيءٍ، حتَّى كانوا يأكلونَ المَيْتَةَ، فكان يقومُ أحدُهم فكان يَرَى بينه وبينَ السماءِ مِثلَ الدُّخان مِن الجَهْدِ والجوعِ، ثمَّ قرأ: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ يَغْشَى ٱلنَّاسَ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ حتَّى بَلَغَ ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾، قال عبدُ الله: أفيُكْشَفُ عنهمُ العذابُ يومَ القيامةِ؟! قال: والبَطْشةُ الكُبْرى يومَ بَدْرٍ.

قوله: ﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾ هو والذِّكر سواءٌ.

٥- بابٌ ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ [الدخان:١٤]

٤٨٢٤- حدَّثنا بِشرُ بنُ خالدٍ، أخبرنا محمَّدٌ، عن شُعْبَةَ، عن سليمانَ ومنصورٍ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، قال: قال عبدُ الله: إنَّ اللهَ بَعَثَ محمَّداً ﷺ وقال: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ فإنَّ رسولَ الله ﷺ لمَّا رَأى قُرَيشاً استَعْصَوْا عليه، فقال: «اللهمَّ أعِنِّي عليهم بسَبْعٍ كسَبْعِ يوسفَ»، فأخَذَتْهمُ السَّنَةُ حتَّى حَصَّت كلَّ شيءٍ، حتَّى أكَلُوا العِظامَ والجلودَ، فقال أحدُهم: حتَّى أكَلُوا الجلودَ والمَيْتَةَ، وجَعَلَ يَخرُجُ مِن الأرضِ كهَيْئَةِ الدُّخَان، فأتاه أبو سفيانَ فقال: أيْ محمَّدُ، إنَّ قومَكَ قد هَلَكُوا، فادْعُ الله أن يَكْشِفَ عنهم، فدَعَا ثمَّ قال: «تَعُودوا[1] بعدَ هذا»؛ في حديثِ منصورٍ: ثمَّ قرأَ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ إلى ﴿عَائِدُونَ﴾، أيُكْشَفُ عذابُ الآخِرةِ؟! فقد مضى الدُّخَانُ والبَطْشةُ واللِّزامُ، وقال أحدُهم:/ القمرُ، وقال الآخَرُ: والرُّومُ. ٨/٥٧٤

٦- بابٌ ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان:١٦]

٤٨٢٥- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وَكيعٌ، عن الأعمَشِ، عن مسلمٍ، عن مَسْروقٍ، عن عبدِ الله قال: خمسٌ قد مَضَينَ: اللِّزامُ، والرُّومُ، والبَطْشةُ، والقمرُ، والدُّخانُ.

قوله في الرِّواية الأخيرة: «أخبَرَنا محمَّد» هو ابن جعفرٍ غُندَر.

قوله: «عن سليمان» هو الأعمَش، ومنصور: هو ابن المعتمِر.

قوله: «حتَّى حَصَّت» بمُهمَلتَينِ، أي: جَرَّدَتْ وأذهَبَت، يقال: سنةٌ حَصّاءُ، أي: جَرداء لا غيثَ فيها.

قوله: «فقال أحدهم» كذا قاله في موضعَينِ، أي: أحد الرُّواة، ولم يَتقدَّم في سياق السَّنَد سوى[2] موضع واحد فيه اثنان سليمان ومنصور، فحَقُّ العِبارة أن يقول: أحدهما، لكن يُحمَل على تلك اللُّغة.

---

(١) هكذا وقع في رواية الأكثرين بحذف نون الرفع في موضع الرفع، وهو جائز لمجرَّد التخفيف، وقد ثبت مثله في الكلام الفصيح نثراً ونظماً كما قال العلامة النحوي ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح» ص١٧١.

(٢) تحرف في (س) إلى: سياق السدوسي.

قوله: «وجَعَلَ يَخرُج من الأرض كهَيْئةِ الدُّخَان» وَقَعَ في الرِّواية التي قبلها: «فكان يَرَى بينه وبين السماء مِثلَ الدُّخان من الجوع»، ولا تَدافُعَ بينهما، لأنَّه يُحمَل على أنَّه كان مَبدَؤُه من الأرض ومُنتَهاه ما بين السماء والأرض، ولا مُعارَضةَ أيضاً بين قوله: «يَخرُج من الأرض» وبين قوله: «كهَيْئة الدُّخان» لاحتمال وُجودِ الأمرَينِ بأن يَخرُج من الأرض بُخارٌ كهَيْئة الدُّخان من شِدّة حرارة الأرض ووَهَجها من عَدَم الغَيْث، وكانوا يَرَونَ بينهم وبين السماء مِثلَ الدُّخان من فرط حرارة الجوع، والذي كان يَخرُج من الأرض بحَسَب تَخيُّلهم ذلك من غِشاوة أبصارهم من فَرْط الجوع، أو لفظ «من الجوع» صفةُ الدُّخان، أي: يَرَونَ مِثل الدُّخان الكائن من الجوع.

٤٥- سورة حمَ الجاثية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿جَاثِيَةً﴾ [٢٨]: مُستوفِزينَ على الرُّكَبِ.

﴿نَسْتَنسِخُ﴾ [٢٩]: نَكتُبُ.

﴿نَنسَىٰكُمْ﴾ [٣٤]: نَتْرُكُكُم.

٤٨٢٦- حدثنا الحميديُّ، حدثنا سفيانُ، حدَّثنا الزُّهْريُّ، عن سعيدِ بن المسيّب، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «قال الله عزَّ وجلّ: يُؤذِيني ابنُ آدم يَسُبُّ الدَّهرَ، وأنا الدَّهرُ، بيدي الأمرُ أقلِّبُ الليلَ والنهارَ».

قوله: «سورة حمَ الجاثية -بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «الجاثية» حَسْبُ.

قوله: «﴿جَاثِيَةً﴾: مُسْتَوفِزينَ على الرُّكَب» كذا لهم، وهو قول مجاهد، وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٥/ ١٥٤) من طريقه، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿جَاثِيَةً﴾ قال: على الرُّكَب. ويقال: استَوفَز في قِعْدتِه: إذا قَعَدَ مُنتَصِباً قُعوداً غير مُطمَئِن.

قوله: «﴿نَسْتَنسِخُ﴾: نَكتُب» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيرِه: وقال مجاهد، فذكره، وقد أخرج ابن أبي حاتم معناه عن مجاهد.

قوله: «﴿نَنسَىٰكُمْ﴾: نَتْرُكُكُم» هو قول أبي عُبيدة، وقد وَصَلَه عبد الرَّزّاق (٢/ ١٢٤) عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ قال: اليومَ نَترُكُكم كما تَركتُم. وأخرجه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس أيضاً، وهو من إطلاق الملزوم وإرادة اللّازِم، لأنَّ مَن نَسِيَ فقد تَرَكَ، بغير عَكسٍ.

٥٧٥/٨ قوله: «يُؤْذيني ابنُ آدمَ» كذا أورَدَه مختصراً، وقد أخرجه الطَّبَريُّ (٢٥/ ١٥٢) عن/ أبي كُرَيب عن ابن عُيَينةَ بهذا الإسناد عن النبيّ ﷺ قال: «كان أهل الجاهليَّة يقولون: إنَّما يُهلِكُنا اللَّيلُ والنَّهار، هو الذي يُميتنا ويُحيينا، فقال الله في كتابه: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ الآية، قال: فيَسُبّونَ الدَّهرَ، قال الله تَبارَكَ وتعالى: يُؤذيني ابنُ آدم» فذكره.

قال القُرطُبيّ: معناه: يُخاطِبني من القول بما يَتأذَّى مَن يجوز في حَقّه التَّأذّي، والله مُنزَّه عن أن يَصِلَ إليه الأذَى، وإنَّما هذا من التوسُّع في الكلام، والمراد: أنَّ مَن وَقَعَ ذلك منه تَعرَّضَ لسَخَطِ الله.

قوله: «وأنا الدَّهر» قال الخطَّابيُّ: معناه: أنا صاحبُ الدَّهر ومُدَبِّر الأُمور التي يَنسُبونَها إلى الدَّهر، فمَن سَبَّ الدَّهرَ من أجل أنَّه فاعل هذه الأمور، عادَ سَبُّه إلى رَبّه الذي هو فاعلها، وإنَّما الدَّهرُ زمانٌ جُعِلَ ظَرفاً لمواقع الأمور. وكانت عادتُهم إذا أصابهم مكروه أضافوه إلى الدَّهر فقالوا: بُؤساً للدَّهرِ، وتَبّاً للدَّهرِ.

وقال النَّوَويّ: قوله: «أنا الدَّهرُ» بالرَّفع في ضبط الأكثرينَ والمحقِّقينَ، ويقال: بالنَّصب على الظَّرف، أي: أنا باقٍ أبداً، والموافق لقوله: «إنَّ الله هو الدَّهر»[1] الرَّفعُ، وهو مَجاز، وذلك أنَّ العرب كانوا يَسُبّونَ الدَّهر عند الحوادث فقال: لا تَسُبّوه فإنَّ فاعلها هو الله، فكأنَّه قال: لا تَسُبّوا الفاعلَ فإنَّكم إذا سببتُموه سببتُموني.

أو الدَّهرُ هنا بمعنى الدَّاهر، فقد حَكَى الرَّاغِب أنَّ الدَّهر في قوله: «إنَّ الله هو الدَّهر» غير الدَّهر في قوله: «يَسُبّ الدَّهر» قال: والدَّهر الأوَّل: الزَّمان، والثّاني: المدبِّر المصرِّف لما

---

(١) ستأتي هذه الرواية عند البخاري برقم (٦١٨٢).

يَحدُث، ثمَّ استَضعَفَ هذا القول لعَدَمِ الدَّليل عليه، ثمَّ قال: لو كان كذلك لَعُدَّ الدَّهرُ من أسماء الله تعالى، انتهى.

وكذا قال محمَّد بن داود مُحتَجّاً لمَا ذهب إليه من أنَّه بفتح الرَّاء فكان يقول: لو كان بضمِّها لكان الدَّهرُ من أسماء الله تعالى. وتُعقِّبَ بأنَّ ذلك ليس بلازمٍ، ولا سيَّما معَ رواية «فإنَّ الله هو الدَّهر».

قال ابن الجَوْزيّ: يُصَوَّب ضَمُّ الرَّاء من أوجُه: أحدها: أنَّ المضبوط عند المحدِّثينَ بالضَّمِّ، ثانيها: لو كان بالنَّصب يصير التَّقدير: فأنا الدَّهرَ أُقلِّبه، فلا تكون عِلّة النَّهي عن سَبِّه مذكورة، لأنَّه تعالى يُقلِّب الخير والشرّ فلا يَستَلزِم ذلك منعَ الذَّمّ، ثالثها: الرِّواية التي فيها «فإنَّ الله هو الدَّهر». انتهى، وهذه الأخيرة لا تُعيِّن الرَّفع، لأنَّ للمخالفِ أن يقول: التَّقدير: فإنَّ الله هو الدَّهر يُقلِّب، فتَرجِع للرِّواية الأُخرى، وكذا تَركُ ذِكْر عِلّة النَّهي لا يُعيِّن الرَّفع لأنَّها تُعرَف من السّياق، أي: لا ذنبَ له فلا تَسُبّوه.

٤٦- سورة حمَ الأحقاف

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال بعضُهم: أَثَرةٍ، وأُثْرةٍ، و﴿أَثَـٰرَةٍ﴾ [٤]: بَقيَّةٌ من عِلْمٍ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [٩]: ما كنتُ بأوَّلِ الرُّسُلِ.

﴿تُفِيضُونَ﴾ [٨]: تقُولونَ.

وقال غيرُه: ﴿أَرَءَيۡتُم﴾ [٤]: هذه الألفُ إنَّما هي تَوعُّدٌ إن صَحَّ ما تَدَّعونَ لا يَستَحِقُّ أن يُعبَدَ، وليس قولُه: ﴿أَرَءَيۡتُم﴾ برُؤْيةِ العَينِ، إنَّما هو: أتعلَمونَ أبَلَغكم أنَّ ما تَدْعُونَ من دونِ الله خَلَقوا شيئاً؟

قوله: «سورة حمَ الأحْقاف ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال بعضهم: أَثَرة وأُثرة وأَثارة: بقيَّة من عِلْم» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَوۡ أَثَـٰرَةٖ مِّنۡ

عِلۡمٍ﴾، أي: بَقيَّة من عِلْم، ومَن قال: أَثَرة، أي: بفتحَتَينِ، فهو مصدَرُ أثَره يأثُره، فذكره.

قال الطَّبَرِيُّ: قرأ الجمهور: ﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ﴾ بالألفِ، وعن أبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ: «أو أَثَرة» بمعنى: أو خاصّة من عِلْم أُوتيتُموه وأُوثِرتُم به على غيركم. قلت: وبهذا فَسَّرَه الحسن وقَتَادة، قال/ عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن الحسن في قوله: ﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ قال: أَثَرةُ شيء يَستَخرِجُه فيُثيره. قال: وقال قَتَادةُ: أو خاصّةٍ من عِلم. ٥٧٦/٨

وأخرج الطَّبَرِيُّ (٢٦/ ٢) من طريق أبي سَلَمةَ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ﴾ قال: خَطٌّ كانت تَخُطّه العرب في الأرض، وأخرجه أحمد (١٩٩٢)، والحاكم (٢/ ٤٥٤)، وإسناده صحيح. ويُروَى عن ابن عبَّاس: جَوْدة الخطّ، وليس بثابتٍ[1].

وحَمَلَ بعض المالكيَّة الخطَّ هنا على المكتوب، وزَعَمَ أنَّه أراد الشَّهادة على الخطّ إذا عَرَفَه، والأوَّل هو الذي عليه الجمهور، وتَمَسَّكَ به بعضهم في تجويد الخطّ، ولا حُجّةَ فيه، لأنَّه إنَّما جاء على ما كانوا يَعتَمِدونَه، فالأمرُ فيه ليس هو لإباحَتِه.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾: ما كنت بأوَّل الرُّسُل» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وللطَّبَرِيِّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد مِثلُه، وقال أبو عُبيدة مِثله، قال: ويقال: ما هذا منِّي ببِدْعٍ، أي: ببَديعٍ. وللطَّبَرِيِّ من طريق سعيد عن قَتَادة قال: إنَّ الرُّسُل قد كانت قبلي.

قوله: «﴿تُفِيضُونَ﴾: تقولون» كذا لأبي ذرٍّ، وذكره غيره في أوَّل السّورة عن مجاهد، وقد وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٦/ ٥) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد.

قوله: «وقال غيره: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾: هذه الألف إنَّما هي تَوَعُّد، إن صَحَّ ما تَدَّعونَ لا يَستَحِقّ أن يُعبَد، وليس قوله: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾، برُؤية العين، إنَّما هو: أتعلَمونَ أَبلَغكم أنَّ ما تَدْعُونَ من دونِ الله خَلَقوا شيئاً» هذا كلّه سَقَطَ لأبي ذرٍّ.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٧٢)، والحاكم في «المستدرك» ٢/ ٤٥٤، وسنده واهٍ.

١ - بابٌ
﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ ﴾
إلى قوله: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف:١٧]

٤٨٢٧ - حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن أبي بِشْرٍ، عن يوسفَ بنِ ماهَك قال: كان مَرْوانُ على الحِجازِ استعمَلَه معاويةُ، فخَطَبَ فجعَلَ يَذكُرُ يزيدَ بنَ معاويةَ لكَي يُبايَعَ له بعدَ أبيه، فقال له عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بكرٍ شيئاً، فقال: خُذُوه، فدَخلَ بيتَ عائشةَ، فلم يَقدِروا، فقال مروانُ: إنَّ هذا الذي أنزَلَ الله فيه: ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ ﴾ فقالت عائشةُ من وراءِ الحِجَاب: ما أنزَلَ اللهُ فينا شيئاً مِن القرآنِ إلَّا أنَّ الله أنزَلَ عُذْرِي.

قوله: «باب ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ ﴾ إلى قوله: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآية إلى آخرها، و«أُفٍّ» قرأها الجمهور بالكسرِ، لكن نَوَّنَها نافع وحفص عن عاصم، وقرأ ابن كثير وابن عامر وابن مُحيصِن - وهي رواية عن عاصم - بفتح الفاء بغير تنوين.

قوله: «عن يوسف بن ماهَك» بفتح الهاء وبكسرها، ومعناه: القُمَير تصغير القَمَر، ويجوز صَرفُه وعَدمُه كما سيأتي.

قوله: «كان مروانُ على الحِجاز» أي: أميراً على المدينة من قِبَل معاوية. وأخرج الإسماعيليّ والنَّسائيُّ[1] من طريق محمَّد بن زياد - هو الجُمَحيُّ - قال: كان مروان عاملاً على المدينة.

قوله: «استَعمَلَه معاويةُ، فخَطَبَ فجَعَلَ يَذكُر يزيدَ بن معاوية لكَي يُبايَع له» في رواية الإسماعيليّ من الطَّريق المذكورة: فأراد معاويةُ أن يَستَخلِف يزيد - يعني ابنه - فكَتَبَ إلى مروان بذلك، فجَمَعَ مروانُ الناسَ فخَطَبَهم، فذَكَر يزيد، ودَعَا إلى بيعته وقال: إنَّ الله أَرَى أميرَ المؤمنينَ في يزيد رأياً حسناً، وإن يَستَخلِفْه فقد استَخلَفَ أبو بكر وعمر.

---

(١) قد أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٢٧) من هذا الطريق لكن ليس فيه الحرف المذكور، ويفهم من كلام العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ١٦٩ أنه من أفراد الإسماعيلي.

قوله: «فقال له عبد الرَّحمن بن أبي بكر شيئاً» قيل: قال له: بيننا وبينكم ثلاث، ماتَ رسول الله ﷺ/ وأبو بكر وعمر ولم يَعهَدوا. كذا قال بعض الشُّرّاح، وقد اختَصَره فأفسَدَه، والذي في رواية الإسماعيليّ: فقال عبد الرَّحمن: ما هي إلّا هِرَقْليَّة. وله من طريق شُعْبة عن محمَّد بن زياد: فقال مروان: سُنّة أبي بكر وعمر، فقال عبد الرَّحمن: سُنّة هِرَقل وقَيصَر. ولابنِ المنذِر من هذا الوجه: أجِئتُم بها هِرَقليَّة تُبايِعونَ لأبنائِكُم؟ ولأبي يَعْلى وابن أبي حاتم من طريق إسماعيل بن أبي خالد: حدَّثني عبد الله المدنيّ قال: كنت في المسجد حين خَطَبَ مروان فقال: إنَّ الله قد أرَى أميرَ المؤمنينَ رأياً حسناً في يزيد، وإن يَستَخلِفْه فقد استَخلَفَ أبو بكر وعمر، فقال عبد الرَّحمن: هِرَقليَّة، إنَّ أبا بكر والله ما جعلها في أحدٍ من ولده ولا في أهل بيته، وما جعلها معاويةُ إلّا كَرامةً لولِدِه.

٥٧٧/٨

قوله: «فقال: خُذُوه، فدَخَلَ بيتَ عائشة فلم يَقدِروا» أي: امتَنَعوا من الدُّخول خلفَه إعظاماً لعائشة، وفي رواية أبي يَعْلى: فنزلَ مروان عن المِنبَر حتَّى أتى باب عائشة فجَعَلَ يُكلِّمُها وتُكَلِّمُه ثمَّ انصَرَفَ.

قوله: «فقال مروان: إنَّ هذا الذي أنزَلَ الله فيه» في رواية أبي يَعْلى: فقال مروان: اسكُتْ، ألستَ الذي قال الله فيه... فذكر الآية، فقال عبد الرَّحمن: ألستَ ابنَ اللَّعين الذي لَعَنَه رسولُ الله ﷺ.

قوله: «فقالت عائشة» في رواية محمَّد بن زياد: فقالت: كَذَبَ مروانُ.

قوله: «ما أنزَلَ اللهُ فينا شيئاً من القرآن إلّا أنَّ الله أنزَلَ عُذْري» أي: الآيات التي في سورة النّور في قِصّة أهل الإفك وبراءَتها ممَّا رَمَوْها به، وفي رواية الإسماعيليّ: فقالت عائشة: كَذَبَ والله ما نزلت فيه، وفي رواية له: والله ما أُنزِلَت إلّا في فلان بن فلان الفلانيّ، وفي رواية له: لو شِئتُ أن أُسَمّيَه لَسَمَّيته، ولكن رسول الله ﷺ لَعَنَ أبا مروان ومروانُ في صُلْبه. وأخرج عبد الرّزّاق[1] من طريق مِينا: أنَّه سمعَ عائشة تُنكِر أن تكون الآية نزلت في عبد الرَّحمن بن أبي بكر، وقالت: إنَّما نزلت في فلان بن فلان؛ سَمَّت رجلاً.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢١٩. ومينا هذا: هو ابن أبي مينا الخرّاز، وهو متروك.

وقد شَغَبَ بعضُ الرَّافضة فقال: هذا يدلُّ على أنَّ قوله: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ ليس هو أبا بكر، وليس كما فَهِمَ هذا الرَّافضيّ، بل المراد بقولِ عائشة: «فينا»، أي: في بني أبي بكر، ثمَّ الاستثناء من عُموم النَّفي وإلّا فالمقام يُخصِّص، والآيات التي في عُذْرها في غاية المدح لها، والمراد نفيُ إنزال ما يَحصُل به الذَّمُّ كما في قِصّة قوله: ﴿وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ﴾ إلى آخره.

والعَجَب ممَّا أورَدَه الطَّبَرِيُّ من طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: نزلت هذه الآية في عبد الرَّحمن بن أبي بكر. وقد تَعقَّبَه الزَّجّاجُ فقال: الصَّحيح أنَّها نزلت في الكافر العاقّ، وإلّا فعبد الرَّحمن، قد أسلَمَ فحَسُنَ إسلامُه وصارَ من خيار المسلمين. وقد قال الله في هذه الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾ إلى آخر الآية [الأحقاف: ١٨]، فلا يناسبُ ذلك عبدَ الرَّحمن، وأجابَ المَهْدَويّ عن ذلك بأنَّ الإشارة بأولئكَ للقومِ الذينَ أشارَ إليهم المذكور بقوله: ﴿وَقَدۡ خَلَتِ ٱلۡقُرُونُ مِن قَبۡلِي﴾، فلا يَمتَنِعُ أن يقعَ ذلك من عبد الرَّحمن قبل إسلامه ثمَّ أَسلَم بعد ذلك.

وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن مجاهد قال: نزلت في عبد الله بن أبي بكر الصِّدّيق، قال ابن جُرَيج: وقال آخرونَ: في عبد الرَّحمن بن أبي بكر. قلت: والقول في عبد الله كالقولِ في عبد الرَّحمن، فإنَّه أيضاً أسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه.

ومن طريق أَسباط عن السُّدِّيّ قال: نزلت في عبد الرَّحمن بن أبي بكر، قال لأبَوَيه، وهما أبو بكر وأُمّ رُومانَ، وكانا قد أسلَما وأَبى هو أن يُسلِم، فكانا يأمرانِه بالإسلام، فكان يَرُدّ عليهما ويُكذِّبهما ويقول: فأين فلان وأين فلان، يعني مشايخَ قُرَيش ممَّن قد ماتَ، فأسلَمَ بعدُ فحَسُنَ إسلامه، فنزلت توبتُه في هذه الآية ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْ﴾ [الأحقاف: ١٩]. قلت: لكن نَفْي عائشةَ أن تكون نزلت في عبد الرَّحمن وآلِ بيتِه، أصحُّ إسناداً وأَولى بالقَبُول.

وجَزَمَ مُقاتِل في «تفسيره» أنَّها نزلت في عبد الرَّحمن، وأنَّ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾ نزلت في ثلاثة من كفَّار قُرَيش، والله أعلم.

٥٧٨/٨

٢- بابٌ ﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضٗا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ﴾ الآيَةَ [الأحقاف:٢٤]

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿عَارِضٌ﴾ [٢٤]: السَّحابُ.

٤٨٢٨- حدَّثنا أحمدُ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، أخبرنا عَمْرٌو، أنَّ أبا النَّضْرِ حدَّثه، عن سليمانَ بنِ يَسارٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها زَوْجِ النبيِّ ﷺ قالت: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضاحكاً حتَّى أَرَى منه لَهَوَاتِه، إنَّما كان يَتبسَّم.

[طرفه في: ٦٠٩٢]

٤٨٢٩- قالت: وكان إذا رَأى غَيماً أو رِيحاً عُرِفَ في وجهِه، قالت: يا رسولَ الله، إنَّ الناسَ إذا رَأَوُا الغيمَ فَرِحوا، رَجاءَ أن يكونَ فيه المطرُ، وأراكَ إذا رأيتَه عُرِفَ في وَجهِكَ الكراهيةُ؟ فقال: «يا عائشةُ، ما يُؤْمِنِّي أن يكونَ فيه عذابٌ؟ عُذِّبَ قومٌ بالرِّيحِ، وقد رَأَى قومٌ العذابَ فقالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَا﴾».

قوله: «بابٌ ﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضٗا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ﴾ الآيَةَ» ساقَها غير أبي ذرٍّ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿عَارِضٌ﴾: السَّحاب» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه، وأخرج الطَّبَريُّ (٢٦/ ٢٦) من طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: الرِّيح إذا أثارَت سَحاباً قالوا: هذا عارض.

قوله: «حدَّثنا أحمد» كذا لهم، وفي رواية أبي ذرٍّ: حدَّثنا أحمد بن عيسى.

قوله: «أخبَرَنا عَمْرو» هو ابن الحارث، وأبو النَّضر: هو سالم المدنيّ، ونصف هذا الإسناد الأعلى مَدَنيّونَ، والأدنَى مِصريّونَ.

قوله: «حتَّى أرَى منه لَهَواتِه» بالتَّحريكِ جمع لَهَاةٍ: وهي اللَّحمة المتعلِّقة في أعلى الحَنَك، ويُجمَع أيضاً على لَهًى، بفتح اللّام مقصور.

قوله: «إنَّما كان يَتبسَّم» لا يُنافي هذا ما جاء في الحديث الآخر: «أنَّه ضَحِكَ حتَّى بَدَت نَواجِذُه» لأنَّ ظُهور النَّواجِذ ـ وهي الأسنان التي في مُقدِّمة الفَم أو الأنياب ـ لا يَستَلزِم ظُهورَ اللَّهاة.

قوله: «**عرفت الكراهية في وجهه**»[1] عَبَّرَت عن الشَّيء الظَّاهر في الوجه بالكَراهةِ، لأنَّه ثَمَرتها. ووَقَعَ في رواية عطاء عن عائشة في أوَّل هذا الحديث: كان رسول الله ﷺ إذا عَصَفَت الرِّيحُ قال: «اللهمَّ إنِّي أسألك خيرَها وخيرَ ما فيها وخير ما أُرسِلَت به، وأعوذ بك من شَرِّها وشَرِّ ما فيها وشَرِّ ما أُرسِلَت به» وإذا تَخيَّلَت السماءُ تَغيَّرَ لونه، وخرج ودخل وأقبَلَ وأدبَرَ، فإذا أمطَرَت سُرِّيَ عنه... الحديث، أخرجه مسلم (٨٩٩) بطوله، وتقدَّم في بَدْء الخلق (٣٢٠٦) من قوله: «كان إذا رأى مَخِيلة أقبَلَ وأدبَرَ»، وقد تقدَّم لهذا الدُّعاء شواهدُ من حديث أنس وغيره في أواخر الاستسقاء (١٠١٣).

قوله: «**عُذِّبَ قوم بالرِّيحِ، وقد رَأى قوم العذابَ فقالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ﴾**» ظاهر هذا أنَّ الذينَ عُذِّبوا بالرِّيحِ غير الذينَ قالوا ذلك، لمَا تَقرَّرَ أنَّ النَّكِرة إذا أُعيدَت نَكِرةً كانت غيرَ الأوَّل، لكن ظاهر آية الباب على أنَّ الذينَ عُذِّبوا بالرِّيح هم الذينَ قالوا: هذا عارض، ففي هذه السّورة ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ بِٱلۡأَحۡقَافِ﴾ الآيات، وفيها: ﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضًا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَاۚ بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وقد أجابَ الكِرْمانيُّ عن الإشكال بأنَّ هذه القاعدة المذكورة إنَّما تَطَّرِد إذا لم يكن في السِّياق قَرينةٌ تَدُلّ على أنَّها عينُ الأوَّل، فإن كان هناكَ قَرينة كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾ [الزخرف:٨٤] فلا. ثمَّ قال: ويُحتمل أنَّ عاداً قومان: قوم بالأحقاف، وهم أصحاب العارض، وقوم غيرهم، قلت: ولا يَخفَى بُعدُه، لكنَّه مُحتَمَل، فقد قال تعالى في سورة النَّجم [٥]: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ فإنَّه يُشعِر بأنَّ ثَمَّ عاداً أُخرى.

٥٧٩/٨ وقد أخرج قِصّة عادٍ الثّانية أحمد (١٥٩٥٤) بإسنادٍ حسن عن الحارث/ بن حسَّان البَكْريّ قال: خَرَجتُ أنا والعلاءُ بن الحَضرَميّ إلى رسول الله ﷺ... الحديث، وفيه: فقلت: أعوذ بالله وبرسولِه أن أكون كوافدِ عادٍ، قال: «وما وافد عادٍ؟» وهو أعلمُ بالحديث ولكنَّه يَستَطعِمه، فقلت: إنَّ عاداً قَحَطوا، فبَعَثوا قَيْلَ بن عنز إلى معاوية بن بكر بمكَّة يَستَسقي لهم، فمَكَثَ

(١) كذا وقع في أصول «الفتح»، وليست هكذا الرواية في «الصحيح».

شهراً في ضيافِته تُغَنّيه الجَرَادَتان، فلمَّا كان بعد شهر خرج لهم فاستَسقى لهم، فمرَّت به سَحاباتٌ فاختارَ السَّوداء منها، فنُوديَ: خذها رَماداً رِمدِداً، لا تُبقِ من عادٍ أحداً.

وأخرج التِّرمذيّ (٣٢٧٣) والنَّسائيُّ (ك٨٥٥٣) وابن ماجَهْ (٢٨١٦) بعضَه، والظّاهر أنّه في قِصّة عادٍ الأخيرة لِذِكْر مكَّة فيه، وإنَّما بُنِيَت بعد إبراهيم حين أسكَنَ هاجَرَ وإسماعيلَ بوادٍ غير ذي زرعٍ، فالذينَ ذُكِروا في سورة الأحقاف هم عادٌ الأخيرة، ويَلزَم عليه أنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿أَخَا عَادٍ﴾ نبيّ آخر غير هود، والله أعلم.

٤٧- سورة محمد ﷺ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿أَوْزَارَهَا﴾ [٤]: آثامَها حتَّى لا يَبْقَى إلّا مسلمٌ.

﴿عَرَّفَهَا﴾ [٦]: بيَّنَها.

وقال مجاهدٌ: ﴿مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [١١]: وَلِيُّهم.

﴿عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ [٢١]: جَدَّ الأمرُ.

﴿فَلَا تَهِنُوا۟﴾ [٣٥]: لا تَضْعُفوا.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أَضْغَٰنَهُمْ﴾ [٢٩]: حَسَدَهم.

﴿ءَاسِنٍ﴾ [١٥]: مُتَغيِّر.

قوله: «سورة محمَّد ﷺ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ حَسْبُ.

قوله: «﴿أَوْزَارَهَا﴾: آثامها حتَّى لا يَبْقَى إلّا مسلم» قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ قال: حتَّى لا يكون شِركٌ، قال: والحرب مَن كان يقاتله، سَمّاهم حَرباً.

قال ابن التِّين: لم يَقُل هذا أحدٌ غير البخاريّ، والمعروف أنَّ المراد بأوزارها: السِّلاح، وقيل:

حتَّى يَنزِل عيسى ابنُ مريم. انتهى، وما نفاه قد عَلِمَه غيره، قال ابن قُرقُول: هذا التَّفسير يحتاج إلى تفسير، وذلك لأنَّ الحرب لا آثامَ لها، فلعلَّه كما قال الفرّاء: آثام أهلها، ثمَّ حذَفَ وأبقَى المضاف إليه، أو كما قال النَّحّاس: حتَّى تَضَعَ أهلَ الآثام فلا يَبقَى مُشرِك. انتهى، ولفظ الفَرّاء: الهاء في «أوزارها» لأهلِ الحرب، أي: آثامهم، ويحتمل أن يعود على الحرب والمراد بأوزارها: سِلاحُها. انتهى، فجَعَلَ ما ادَّعَى ابنُ التِّين أنَّه المشهور احتمالاً.

قوله: «﴿عَرَّفَهَا﴾: بيَّنها» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾: بيَّنها لهم وعرَّفهم منازلَهم.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾: وليُّهم» كذا لغير أبي ذرٍّ وسَقَطَ له، وقد وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٦/ ٤٧) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا.

قوله: «﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾، أي: جَدَّ الأمر» وَصَلَه الفِريابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه.

قوله: «﴿فَلَا تَهِنُوا۟﴾: فلا تَضْعُفوا» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريقه كذلك.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿أَضْغَٰنَهُمْ﴾: حَسَدَهم» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ﴾ قال: أعمالَهم، خُبثَهم والحَسَد.

قوله: «﴿ءَاسِنٍ﴾: مُتَغيِّر» كذا لغير أبي ذرٍّ هنا، وسيأتي في آخر السّورة.

١- بابٌ ﴿وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد:٢٢]

٤٨٣٠- حدَّثنا خالدُ بنُ مَخلَدٍ، حدَّثنا سليمانُ، قال: حدَّثني معاويةُ بنُ أبي مُزَرِّدٍ، عن سعيدِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «خَلَقَ اللهُ الخلقَ، فلمَّا فَرَغَ منه قامَتِ الرَّحِمُ فأخَذَت بحَقْوِ الرَّحمنِ، فقال له: مَهْ، قالت: هذا مقامُ العائذِ بكَ مِن القَطِيعةِ، قال: ألا تَرْضَينَ أن أصِلَ مَن وَصَلَكِ، وأقطَعَ مَن/ قَطَعَكِ؟ قالت: بلى يا رَبِّ، قال: فذاكِ». ٨/ ٥٨٠

قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتُم ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾.

[أطرافه في: ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٥٩٨٧، ٧٥٠٢]

٤٨٣١- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ حمزةَ، حدَّثنا حاتمٌ، عن معاويةَ، قال: حدَّثني عَمّي أبو الحُبَاب سعيدُ بنُ يَسارٍ، عن أبي هريرةَ... بهذا، ثمَّ قال رسولُ الله ﷺ: «اقرؤُوا إن شئتُم: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾».

٤٨٣٢- حدَّثنا بِشرُ بنُ محمَّدٍ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا معاويةُ بنُ أبي المُزَرِّدِ... بهذا، قال رسولُ الله ﷺ: «واقرؤُوا إن شئتُم ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾».

﴿ءَاسِنٍ﴾: مُتَغيِّرٍ.

قوله: «بابٌ ﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾» قرأ الجمهور بالتَّشديدِ، ويعقوب بالتَّخفيفِ.

قوله: «خَلَقَ الله الخلقَ فلمَّا فَرَغَ منه» أي: قَضَاه وأتـمَّه.

قوله: «قامَت الرَّحِم» يحتمل أن يكون على الحقيقة، والأعراض يجوز أن تَتَجَسَّد وتَتَكلَّم بإذنِ الله، ويجوز أن يكون على حذفٍ، أي: قامَ مَلَكٌ فتَكلَّمَ على لسانها، ويحتمل أن يكون ذلك على طريق ضرب المَثَل والاستعارة، والمراد تعظيمُ شأنها، وفضلُ واصلها، وإثمُ قاطعها.

قوله: «فأَخَذَت» كذا للأكثرِ بحذفِ مفعول أخَذَت، وفي رواية ابن السَّكَن: «فأخَذَت بحَقْوِ الرَّحمن»، وفي رواية الطَّبَرِيِّ[1]: «بحَقوَي الرَّحمن» بالتَّثنية، قال القابِسيّ: أَبى أبو زيد المروَزيُّ أن يقرأَ لنا هذا الحرف لإشكاله، ومَشَى بعض الشُّرّاح على الحذف فقال: أخَذَت بقائمةٍ من قوائم العَرْش.

وقال عِياض: الحَقْو مَعقِد الإزار، وهو الموضع الذي يُستَجار به، ويُحتَزَم به على عادة العرب، لأنَّه من أحقّ ما يُحامَى عنه ويُدفَع، كما قالوا: نَمنَعه ممَّا نَمنَع منه أُزُرنا، فاستُعيرَ ذلك مجازاً للرَّحِمِ في استعاذَتها بالله من القطِيعة، انتهى.

(١) كذا وقع في الأصول، ولم نقف عليه عنده، لكن أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» برقم (٣٣٢١) من طريق عبد الله بن دينار عن بُشير بن يسار عن أبي هريرة، فلعلَّ الطبري في نسخ «الفتح» تحرفت عن الطبراني، إلَّا أنَّ رواية معاوية بن أبي مزرِّد بلفظ: «حَقْوَي الرحمن» بالتثنية أخرجها البغوي في «شرح السنة» (٣٤٣١).

وقد يُطلَق الحَقْو على الإزار نفسه كما في حديث أمّ عَطيَّة: فأعطانا حَقْوه فقال: «أشعِرنَها إيّاه»[١] يعني إزارَه وهو المراد هنا، وهو الذي جَرَت العادة بالتَّمَسُّكِ به عند الإلحاح في الاستجارة والطَّلَب، والمعنى على هذا صحيحٌ مع اعتقاد تنزيه الله عن الجارحة.

قال الطِّيبيُّ: هذا القول مَبنيٌّ على الاستعارة التَّمثيليَّة كأنَّه شَبَّهَ حالة الرَّحِم وما هي عليه من الافتقار إلى الصِّلة والذَّبّ عنها بحال مُستَجيرٍ يأخُذ بحَقوِ المستَجار به، ثمَّ أسنَدَ على سبيل الاستعارة التَّخييليَّة ما هو لازِمٌ للمشَبَّه به من القيام، فيكون قَرِينة مانعة من إرادة الحقيقة، ثمَّ رُشِّحَت الاستعارة بالقولِ والأخذ وبلفظ الحَقْو فهو استعارة أُخرى، والتَّثنية فيه للتَّأكيدِ لأنَّ الأخذ باليَدَينِ آكَدُ في الاستجارة من الأخذ بيَدٍ واحدة[٢].

قوله: «فقال: مَهْ» هو اسم فِعلٍ معناه الزَّجر، أي: اكفُف، وقال ابن مالك: هي هنا «ما» الاستفهاميَّة حُذِفَت ألِفها ووُقِفَ عليها بهاءِ السَّكت، والشّائع أن لا يُفعَلَ ذلك إلّا وهي مجرورة، لكن قد سُمِعَ مِثلُ ذلك؛ فجاء عن أبي ذُؤَيب الهُذَليّ قال: قَدِمتُ المدينة ولأهلِها ضَجيج بالبكاءِ كضَجيجِ الحَجيج، فقلت: مَهْ؟ فقالوا: قُبِضَ رسول الله ﷺ[٣].

قوله في الإسناد: «حدَّثنا سليمان» هو ابن بلال.

قوله: «هذا مقامُ العائذ بك من القطِيعة» هذه الإشارة إلى المقام، أي: قيامي هذا قيامُ العائذ بك، وسيأتي مَزيدُ بيانٍ لمَا يَتَعلَّق بقطيعة الرَّحِم في أوائل كتاب الأدب (٥٩٨٢-٥٩٩٢) إن شاء الله تعالى.

ووَقَعَ في رواية الطَّبَرِيِّ (٢٦/ ٥٦): «هذا مقام عائذٍ من القطيعة» والعائذ: المستَعيذ، وهو المعتَصِم بالشَّيءِ المستجير به.

---

(١) سلف برقم (١٢٥٣).

(٢) والذي نَدِين اللهَ به أنَّ هذا الحديث يُجرَى مجرى غيره من أحاديث الصفات، من إمرارها على ما جاءت به من غير صرفٍ لألفاظها عن ظواهرها، مع اعتقاد نفي الشَّبيه والـمِثْل عن الله سبحانه وتعالى كما هو ظاهر مذهب عامة السلف الصالح، والله تعالى أعلم.

(٣) أخرج خبره ابن منده في «معرفة الصحابة» ١/ ٨٥٥، وأبو نعيم كذلك (٦٧٧٨) بسندٍ واهٍ.

قوله: «**قال أبو هريرة: اقرَؤوا إن شئتُم**: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ ﴾» هذا ظاهره أنَّ الاستشهاد ٨/٥٨١ موقوف، وسيأتي بيان مَن رَفَعَه، وكذا/ في رواية الطَّبَريِّ (٢٦/ ٥٦) من طريق سعيد بن أبي مريم عن سليمان بن بلال ومحمَّد بن جعفر بن أبي كثير.

قوله: «**حدَّثنا حاتم**» هو ابن إسماعيل الكوفيّ نزيل المدينة، ومعاوية: هو ابن أبي مُزَرِّد المذكور في الذي قبله وبعده.

قوله: «**بهذا**» يعني الحديث الذي قبله، وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريقَينِ عن حاتم ابن إسماعيل بلفظ: «فلمَّا فَرَغَ منه قامَت الرَّحِم فقالت: هذا مَقَامُ العائذ» ولم يَذكُر الزّيادة، وزاد بعد قوله: «قالت: بلى يا رَبّ»: «قال: فذلك لكِ».

قوله: «**ثمَّ قال رسول الله ﷺ: اقرَؤُوا إن شئتُم**» حاصله أنَّ الذي وَقَفَه سليمان بن بلال على أبي هريرة رَفَعَه حاتم بن إسماعيل، وكذا وَقَعَ في رواية الإسماعيليّ المذكورة.

قوله: «**أخبَرَنا عبدُ الله**» هو ابن المبارَك.

قوله: «**بهذا**» أي: بهذا الإسناد والمتن، ووافَقَ حاتماً على رفع هذا الكلام الأخير، وكذا أخرجه الإسماعيليّ من طريق حِبّان بن موسى عن عبد الله بن المبارَك.

تنبيه: اختُلِفَ في تأويل قوله: ﴿إِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ فالأكثر على أنَّها من الوِلاية، والمعنى: إن وُلِّيتُم الحُكمَ، وقيل: بمعنى الإعراض، والمعنى: لعلَّكم إن أعرَضتُم عن قَبُول الحقِّ أن يقع منكم ما ذُكِرَ، والأوَّل أشهَر، ويَشهَدُ له ما أخرج الطَّبَريُّ في «تهذيبه» من حديث عبد الله ابن مُغفَّل قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ قال: «هم هذا الحيّ من قُرَيش، أخَذَ اللهُ عليهم إن وَلُوا الناسَ أن لا يُفسِدوا في الأرض ولا يُقَطِّعوا أرحامَهم».

قوله: «﴿ءَاسِنٍ﴾: **مُتَغيِّر**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس. وقال أبو عُبيدة مِثلَه، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: غير مُنتِن، وأخرج ابن أبي حاتم من طريقٍ مُرسَل من رواية أبي معاذ البصريّ: أنَّ عليّاً كان عند النبيّ ﷺ؛

فذكر حديثاً طويلاً مرفوعاً فيه ذِكْر الجنَّة، قال: «وأنهارٌ من ماءٍ غيرِ آسِنٍ، قال: صافٍ لا كَدَرَ فيه»، والله أعلم.

٤٨- سورة الفتح

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿ بُورًا ﴾ [١٢]: هالكِينَ.

وقال مجاهدٌ: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ [٢٩]: السَّحْنَةُ.

وقال منصورٌ، عن مجاهدٍ: التواضُعُ.

﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [٢٩]: فِراخَه.

﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ [٢٩]: غَلُظَ.

﴿سُوقِهِۦ﴾ [٢٩] الساقُ: حامِلةُ الشَّجَرةِ.

﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [٢٩]: شَطْءُ السُّنبُلِ تُنبِتُ الحَبَّةُ عَشْراً وثمانياً وسَبْعاً، فيَقْوَى بعضُه ببعضٍ، فذاكَ قولُه تعالى: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ [٢٩]: قَوّاه، ولو كانت واحدةً لم تَقُمْ على ساقٍ، وهو مَثَلٌ ضَرَبه الله للنبيِّ ﷺ إذْ خَرَجَ وحدَه، ثمَّ قَوّاه بأصحابه، كما قَوَّى الحَبَّةَ بما يُنبِتُ منها.

﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [٦] كقولِكَ: رجلُ السَّوْءِ، ودائرةُ السَّوءِ: العذابُ.

«تُعَزِّروهُ» [٩]: تَنْصُروه.

قوله: «سورة الفتح -بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ بُورًا ﴾: هالكينَ» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٦/ ٧٩) من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد بهذا، وسَقَطَ لغير أبي ذرٍّ، وقال أبو عُبيدة: ويقال: بارَ الطَّعامُ، أي: هَلَكَ، ومنه قول عبد الله بن الزِّبَعْرَى:

يــا رسـولَ المَليـكِ إنَّ لِسـاني ... راتِـقٌ مـا فَتَقْـتُ إذْ أنـا بُـورُ

أي: هالكٌ.

قوله: «﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾: السَّحْنة» وفي رواية المُستَمْلي والكُشْمِيهنيّ والقابِسيّ: «السَّجدة» والأوَّل أَولى، فقد وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق الحكم عن مجاهد كذلك، والسَّحْنة: بالسِّين وسكون الحاء المهمَلتَين، وقَيَّده ابنُ السَّكَن والأَصِيليّ بفتحهما، قال عياض: وهو الصَّواب عند أهل اللُّغة، وهو لِينُ البَشَرة والنَّعْمة، وقيل: الهيئة، وقيل:/ الحال. انتهى، وجَزَمَ ابن قُتَيبة بفتح الحاء أيضاً وأنكرَ السُّكون، وقد أثبتَه الكِسائيُّ والفَرّاء. وقال العُكْبَرِيّ: السَّحْنة بفتح أوَّله وسكون ثانية: لون الوجه. ولِرواية المُستَمْلي ومَن وافقه توجيهٌ، لأنَّه يريد بالسَّجدة أثرَها في الوجه، يقال لأثرِ السُّجود في الوجه: سجدة وسَجّادة، ووَقَعَ في رواية النَّسَفيّ: المَسْحة.

٥٨٢/٨

قوله: «وقال منصور عن مجاهد: التواضعُ» وَصَلَه عليّ بن المَدِينيّ عن جَرِير عن منصور، ورُوِّيناه في «الزُّهد» لابنِ المبارَك وفي «تفسير» عبد بن حُميدٍ وابن أبي حاتم عن سفيان وزائدة، كلاهما عن منصور عن مجاهد قال: هو الخُشوع، زاد في رواية زائدة: قلت: ما كنت أُراه إلّا هذا الأثر الذي في الوجه، فقال: رُبَّما كان بين عينَيْ مَن هو أقسَى قلباً من فِرعَون.

قوله: «﴿شَطْـَٔهُۥ﴾: فِراخَه، ﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾: غَلُظَ، ﴿سُوقِهِۦ﴾، الساقُ: حامِلةُ الشَّجَرة» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ أخرج فِراخَه، يقال: قد أشطَأَه الزَّرعُ ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾: ساواه، صارَ مثل الأُمّ، ﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾: غَلُظَ، ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾، الساق: حاملة الشَّجَر. وأخرج عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ قال: ما يَخرُج بجنب الحَقْلة فيَتِمُّ ويَنْمِي، وبه في قوله: ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ قال: على أُصوله.

قوله: «﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ شَطْءُ السُّنبُل تُنبِتُ الحَبّةُ عَشْراً وثمانياً وسَبْعاً، فيَقْوَى بعضُه ببعضٍ فذاكَ قولُه تعالى: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ قوّاه، ولو كانت واحدةً لم تَقُمْ على ساقٍ، وهو مَثَلٌ ضَرَبَه الله للنبيِّ ﷺ إذ خَرَجَ وحدَه ثمَّ قَوّاه بأصحابِه كما قَوَّى الحَبّةَ بما يُنبِت منها»[1].

(١) كذا في الأصول، ولم يذكر المؤلف هنا شيئاً، ولعله كان بيَّض له فتركه النُّساخ.

قوله: «﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ كقولِك: رجلُ السَّوْء، ودائرةُ السَّوْء: العذابُ» هو قول أبي عُبيدة قال: المعنى: تَدُور عليهم.

تنبيه: قرأ الجمهور «السَّوء» بفتح السِّين في الموضعين، وضمَّها أبو عَمْرو وابن كثير.

قوله: «تُعزِّروه: تَنْصُروه» قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾ قال: تَنصُروه، وقد تقدَّم في الأعراف [١٥٧] ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾ وهذه ينبغي تفسيرها بالتوقير فِراراً من التَّكرار، والتَّعزير يأتي بمعنى التَّعظيم والإعانة والمنع من الأعداء، ومن هنا يجيءُ التَّعزير بمعنى التَّأديب، لأنَّه يَمنَعُ الجاني من الوقوع في الجِناية، وهذا التَّفسير على قراءة الجمهور، وجاء في الشَّواذّ عن ابن عبَّاس: «تُعزِّزوه» بزاءَينِ من العِزّة.

١- بابٌ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١]

ثمَّ ذكر في الباب خمسة أحاديث:

الأول:

٤٨٣٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسْلَمَةَ، عن مالكٍ، عن زيدِ بنِ أسلَمَ، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَسِيرُ في بعضِ أسفارِه، وعمرُ بنُ الخطَّاب يَسِيرُ معه ليلاً، فسألَه عمرُ بنُ الخطَّاب عن شيءٍ، فلم يُجِبْه رسولُ الله ﷺ، ثمَّ سألَه فلم يُجِبْه، ثمَّ سألَه فلم يُجِبْه، فقال عمرُ بنُ الخطَّاب: ثَكِلَت أمُّ عمرَ، نَزَرْتَ رسولَ الله ﷺ ثلاثَ مرّاتٍ، كلَّ ذلك لا يُجيبُكَ، قال عمرُ: فحَرَّكْتُ بَعِيري، ثمَّ تقدَّمْتُ أمامَ الناسِ، وخَشِيتُ أن يُنزَلَ فيَّ القرآنُ، فما نَشِبتُ أن سمعتُ صارخاً يَصرُخُ بي، فقلتُ: لقد خَشِيتُ أن يكونَ نزلَ فيَّ قرآنٌ، فجِئتُ رسولَ الله ﷺ، فسَلَّمْتُ عليه فقال: «لقد أُنزِلَت عليَّ اللَّيلةَ سورةٌ، لهيَ أحبُّ إليَّ ممَّا طَلَعَت عليه الشمسُ» ثمَّ قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾.

٥٨٣/٨ قوله: «عن زيد بن أسلم عن أبيه: أنَّ رسول الله ﷺ كان في سَفَر» هذا السِّياق صورته الإرسال، لأنَّ أسلمَ لم يُدرِك زمان هذه القِصّة، لكنَّه محمول على أنَّه سمعَه من عمر بدليلِ

قوله في أثنائه: «قال عمر: فحَرَّكتُ بعيري...» إلى آخره، وإلى ذلك أشارَ القابِسيّ، وقد جاء من طريق أُخرى: «سمعتُ عمر» أخرجه البزّار (٢٦٤) من طريق محمَّد بن خالد بن عَثْمة عن مالك ثمَّ قال: لا نَعلمُ رواه عن مالك هكذا إلّا ابن عَثْمة وابن غَزْوانَ. انتهى، ورواية ابن غَزْوانَ ـ وهو عبد الرَّحمن أبو نوح المعروف بقُرَادٍ ـ قد أخرجها أحمد عنه (٢٠٩)، واستَدرَكَها مُغَلْطاي على البزّار ظانّاً أنَّه غير ابن غزوانَ.

وأورَدَه الدَّارَقُطنيُّ في «غرائب مالك» من طريق هذَين، ومن طريق يزيد بن أبي حَكيم ومحمَّد بن حَرْب وإسحاق الحُنَينيِّ أيضاً، فهؤلاءِ خمسة رَوَوْه عن مالك بصريحِ الاتِّصال، وقد تقدَّم في المغازي (٤١٧٧) أنَّ الإسماعيليّ أيضاً أخرج طريق ابن عَثْمة، وكذا أخرجها التِّرمذيّ (٣٢٩٢).

وجاء في رواية الطبرانيِّ (١٠٥٤٨) من طريق عبد الرَّحمن بن أبي عَلْقمة عن ابن مسعود: أنَّ السَّفَر المذكور هو عُمْرة الحُدَيبية، وكذا في رواية مُعتَمِر عن أبيه عن قَتَادة عن أنس قال: لمَّا رَجَعنا من الحُدَيبية وقد حِيلَ بيننا وبين نُسُكِنا، فنحنُ بين الحُزْن والكَآبة، فنزلت. وسيأتي حديث سهل بن حُنَيف في ذلك قريباً (٤٨٤٤).

واختُلِفَ في المكان الذي نزلت فيه، فوَقَعَ عند محمَّد بن سعد: بضَجْنان، وهي بفتح المعجَمة وسكون الجيم ونون خفيفة، وعند الحاكم في «الإكليل»: بكُرَاع الغَمِيم، وعن أبي مَعشَر: بالجُحْفة، والأماكن الثلاثة مُتَقاربة.

قوله: «فسأَلَه عمرُ بن الخطَّاب عن شيء فلم يُجِبْه» يُستَفاد منه أنَّه ليس لكلِّ كلام جواب، بل السُّكوتُ قد يكون جواباً لبعضِ الكلام. وتكرير عمرَ السُّؤالَ إمّا لكَوْنِه خَشِيَ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يَسمَعْه، أو لأنَّ الأمر الذي كان يسأل عنه كان مُهمّاً عنده، ولعلَّ النبيّ ﷺ أجابَه بعد ذلك، وإنَّما تَرَكَ إجابتَه أوَّلاً لشُغلِه بما كان فيه من نزول الوحي.

قوله: «ثَكِلَتْ» بكسر الكاف **«أُمُّ عمر»** في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «ثَكِلَتك أمُّ عمر» والثُّكْل: فِقْدان المرأة ولدَها، دعَا عمرُ على نفسه بسبب ما وَقَعَ منه من الإلحاح، ويحتمل أن يكون لم يُرِدِ

الدُّعاء على نفسه حقيقةً، وإنَّما هي من الألفاظ التي تُقال عند الغضب من غير قصد معناها.

قوله: «نَزَرْتَ» بزاي ثمَّ راءٍ بالتَّخفيف والتَّثقيل، والتَّخفيفُ أشهَرُ، أي: ألحَحْتَ عليه، قاله ابن فارس والخطَّابيّ، وقال الدَّاووديّ: معنى المثقَّل: أقلَلتَ كلامه إذ سألتَه ما لا يحبُّ أن يُجيبَ عنه، وأبعَدَ مَن فَسَّرَ «نَزَرتَ» براجَعْت.

قوله: «فما نَشِبْتُ» بكسر المعجَمة بعدها موحَّدة ساكنة، أي: لم أتعَلَّق بشيءٍ غير ما ذكرت.

قوله: «أن سمعتُ صارخاً يَصرُخ بي» لم أقِفْ على اسمه.

قوله: «لهيَ أحَبُّ إليَّ ممَّا طَلَعَت عليه الشمسُ» أي: لمَا فيها من البِشَارة بالمغفرة والفتح، قال ابن العربيّ: أطلقَ المفاضَلة بين/ المنزِلة التي أُعطيَها وبين ما طَلَعَت عليه الشمس، ٥٨٤/٨ ومن شرط المفاضَلة استواءُ الشَّيئينِ في أصل المعنى ثمَّ يزيد أحدهما على الآخر، ولا استواء بين تلك المنزِلة والدُّنيا بأسرها.

وأجابَ ابن بَطّال بأنَّ معناه: أنَّها أحَبّ إليه من كلّ شيء لأنّه لا شيء إلّا الدُّنيا والآخِرة، فأخرج الخبرَ عن ذِكْر الشَّيء بذِكْر الدُّنيا إذ لا شيء سواها إلّا الآخِرة.

وأجابَ ابن العربيّ بما حاصله: أنَّ «أفعَل» قد لا يُراد بها المفاضَلة كقولِهِ: ﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[الفرقان:٢٤] ولا مُفاضَلة بين الجنَّة والنار، أو الخِطاب وَقَعَ على ما استَقرَّ في أنفُس أكثر الناس فإنَّهم يَعتَقِدونَ أنَّ الدُّنيا لا شيء مِثلُها وأنَّها المقصود، فأخبر بأنَّها عنده خير ممَّا يَظُنّونَ أن لا شيء أفضلُ منه. انتهى.

ويحتمل أن يُرادَ المفاضَلة بين ما دَلَّت عليه وبين ما دَلَّ عليه غيرها من الآيات المتعلِّقة به فرَجَّحَها، وجميع الآيات وإن لم تكن من أُمور الدُّنيا لكنَّها أُنزِلَت لأهلِ الدُّنيا، فدَخَلَت كلُّها فيما طَلَعَت عليه الشمس.

الحديث الثّاني:

٤٨٣٤ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، سمعتُ قَتادةَ، عن أنسٍ ﷺ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ قال: الحُدَيبِيَة.

قوله: «سمعت قَتادةَ عن أنس ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ قال: الحُدَيبية» هكذا أورَدَه مختصراً، وقد أخرجه في المغازي (٤١٧٢) بأتمَّ من هذا، وبيَّن أنَّ بعض الحديث عن أنس موصول وبعضه عن عِكْرمة مُرسَل، وسمَّى ما وَقَعَ في الحُدَيبية فتحاً لأنَّه كان مُقدِّمةَ الفتح وأوَّل أسبابه، وقد تقدَّم شرح ذلك مُبيَّناً في كتاب المغازي.

الحديث الثّالث:

٤٨٣٥ - حدَّثنا مسلمُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا معاويةُ بنُ قُرَّةَ، عن عبدِ الله بنِ مُغفَّلٍ قال: قرأَ النبيُّ ﷺ يومَ فَتْحِ مكَّةَ سورةَ الفتحِ، فرَجَّعَ فيها.

قال معاويةُ: لو شئتُ أن أَحكِيَ لكم قراءةَ النبيِّ ﷺ لَفعَلْتُ.

قوله: «عن عبدِ الله بن مُغفَّل» بالمعجَمة والفاء وزن محمَّد.

قوله: «فرَجَّعَ فيها» أي: رَدَّدَ صوته بالقراءة، وقد أورَدَه في التوحيد (٧٥٤٠) من طريق أُخرى بلفظ «كيف ترجيعُه؟ قال: آ آ آ، ثلاث مرّات» قال القُرطُبيّ: هو محمول على إشباع المدّ في موضعه، وقيل: كان ذلك بسبب كَوْنِه راكِباً فحَصَلَ التَّرجيعُ من تحريك الناقة له. وهذا فيه نظرٌ، لأنَّ في رواية عليّ بن الجَعْد عن شُعْبة عند الإسماعيليّ: «وهو يقرأ قراءة لَيِّنة، فقال: لولا أن يجتَمِع الناسُ علينا لَقرأتُ ذلك اللَّحن»، وكذا أخرجه أبو عُبيدة في «فضائل القرآن»(١) عن أبي النَّضر عن شُعْبة، وسأذكرُ تحرير هذه المسألة في شرح حديث «ليس مِنّا مَن لم يَتَغَنَّ بالقرآن» (٥٠٢٣).

٤٨٣٦ - حدَّثنا صَدَقةُ بنُ الفَضْلِ، أخبرنا ابنُ عُيَينةَ، حدَّثنا زيادٌ، أنَّه سمعَ المغِيرةَ يقول: قامَ النبيُّ ﷺ حتَّى تَوَرَّمَت قَدَماهُ، فقيل له: غَفَرَ الله لكَ ما تقدَّمَ من ذَنْبِكَ وما تَأَخَّرَ! قال: «أفلا أكونُ عبداً شَكُوراً».

٤٨٣٧ - حدَّثنا الحسنُ بنُ عبدِ العزيزِ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ يحيى، أخبرنا حَيْوةُ، عن أبي الأسوَدِ، سمعَ عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ نبيَّ الله ﷺ كان يقومُ مِن اللَّيلِ حتَّى تَتَفطَّرَ قَدَماهُ،

---

(١) «فضائل القرآن» ص١٥٩.

فقالت عائشةُ: لِمَ تَصْنَعُ هذا يا رسولَ الله، وقد غَفَرَ الله لكَ ما تقدَّم من ذَنْبِكَ وما تَأخَّرَ؟ قال: «أفَلا أُحِبُّ أن أكونَ عبداً شَكُوراً»، فلمَّا كَثُرَ لحمُه صَلَّى جالساً، فإذا أرادَ أن يَرْكَعَ قامَ، فقرأَ، ثمَّ رَكَعَ.

الحديث الرابع: حديث المغيرة بن شُعْبَة: «قامَ النبيّ ﷺ **حتَّى تَوَرَّمَت قَدَماه**» وقد تقدَّم شرحه في صلاة اللَّيل من كتاب الصلاة (١١٣٠).

الحديث الخامس: حديث عائشة في ذلك.

قوله: «أخبرنا حَيْوة» هو ابن شُرَيح المِصريّ، وأبو الأسوَد: هو محمَّد بن عبد الرَّحمن النَّوفَليّ المعروف بيَتيمِ عُرْوة، ونصف هذا الإسناد مِصريّونَ ونصفه مَدَنيّونَ، وقد تقدَّم شرحه في صلاة اللَّيل (١١٤٨).

قوله: «فلمَّا كَثُرَ لحمُه» أنكرَه الدَّاووديّ وقال: المحفوظ «فلمَّا بَدَّنَ» أي: كَبِرَ، فكأنَّ الراوي تأوَّلَه/ على كَثْرة اللَّحم. انتهى، وتَعقَّبَه أيضاً ابن الجَوْزيّ فقال: لم يَصِفْه أحد بالسِّمَنِ أصلاً، ولقد ماتَ ﷺ وما شَبِعَ من خبز الخَمير[١] في يوم مرَّتَينِ[٢]، وأحسَبُ بعض الرُّواة لمَّا رأى «بَدَّنَ» ظَنَّه: كَثُرَ لحمه، وليس كذلك وإنَّما هو: بَدَّنَ تبديناً، أي: أَسَنَّ، قاله أبو عُبيدة. قلت: وهو خِلَاف الظَّاهر، وفي استدلاله بأنَّه لم يَشبَعْ من خُبز الشَّعير نظرٌ، فإنَّه يكون من جُملة المعجِزات، كما في كَثْرة الجِماع وطَوافِه في اللَّيلة الواحدة على تسع أو إحدى عشرةَ معَ عَدَم الشِّبَع وضِيق العَيش، وأيُّ فرق بين تكثير المنيّ مع الجوع، وبين وُجود كَثْرة اللَّحم في البَدَن معَ قِلَّة الأكل؟ وقد أخرج مسلم (٧٣٢/ ١١٧) من طريق عبد الله بن عُرْوة عن عروة[٣] عن عائشة قالت: لمَّا بَدَّنَ رسول الله ﷺ وثَقُلَ كان

٨/٥٨٥

---

(١) في (س): الشعير، والمثبت من الأصلين وكتاب «كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي ٤/ ٣٧١، وخبز الخمير: هو الخبز المجوَّد المحسَّن.

(٢) أخرج مسلم (٢٩٧٦) من حديث أبي هريرة قال: ما شبع نبي الله ﷺ وأهله ثلاثة أيام تباعاً من خبز حنطة حتى فارق الدنيا، وابن ماجه (٣٣٤٦) من حديث عائشة قالت: ما شبع آل محمد ﷺ من خبز الشعير حتى قُبض، وانظر «مسند أحمد» (٩٦١١).

(٣) قوله: «عن عروة» سقط من (أ) و(س)، واستدركناه من (ع) و«الصحيح».

أكثر صَلاته جالساً؛ لكن يُمكِن تأويلُ قوله: «ثَقُلَ» أي: ثَقُلَ عليه حِملُ لحمه، وإن كان قليلاً، لدُخولِه في السِّنّ.

قوله: «صَلَّى جالساً، فإذا أرادَ أن يَرْكَع قامَ فقرأ، ثمَّ رَكَعَ» في رواية هشام بن عُرْوة عن أبيه: قامَ فقرأ نحواً من ثلاثينَ أو أربعينَ آية ثمَّ رَكَعَ، أخرَجاه[1]، وقد تقدَّم في آخر أبواب تقصير الصلاة (١١١٨)، وأخرَجا[2] من طريق أبي سَلَمةَ بن عبد الرَّحمن عن عائشة بلفظ: فإذا بَقِيَ من قراءته نحوٌ من ثلاثينَ أو أربعينَ آية قامَ فقرأها وهو قائم ثمَّ رَكَعَ، ولمسلمٍ (٧٣١/ ١١٣) من طريق عَمْرة عن عائشة: فإذا أراد أن يَركَعَ قامَ فقرأ قَدْر ما يقرأ إنسان أربعينَ آية، وقد روى مسلم (٧٣٠/ ١٠٥) من طريق عبد الله بن شَقِيق عن عائشة في صفة تطوُّعه ﷺ وفيه: وكان إذا قرأ وهو قائمٌ رَكَعَ وسَجَدَ وهو قائم، وإذا قرأ قاعداً رَكَعَ وسَجَدَ وهو قاعد؛ وهذا محمول على حالَته الأُولى قبل أن يَدخُل في السِّنّ جمعاً بين الحديثَينِ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك والبحثُ فيه في صلاة اللَّيل، وكثير من فوائده أيضاً في آخر أبواب تقصير الصلاة.

٢- بابٌ
﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الفتح:٨]

٤٨٣٨- حدَّثنا عبدُ الله بن مَسْلَمةَ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي سَلَمةَ، عن هلال بنِ أبي هلالٍ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن عبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنهما: أنَّ هذه الآيةَ التي في القرآنِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ قال في التَّوْراةِ: يا أيُّها النبيُّ إنّا أرسَلْناكَ شاهداً ومُبشِّراً، وحِرْزاً للأُمِّيِّينَ، أنتَ عَبْدي ورَسُولي، سَمَّيْتُكَ المتوكِّلَ، ليس بفَظٍّ ولا غَلِيظٍ، ولا سَخّابٍ بالأسواق، ولا يَدْفَعُ السَّيِّئَةَ بالسَّيِّئةِ، ولكنْ يَعفُو ويَصْفَحُ، ولن يَقْبِضَه اللهُ حتَّى يُقِيمَ به المِلَّةَ العَوْجاءَ، بأنْ يقولوا: لا إلهَ إلَّا الله، فيَفتَحُ بها أعيُناً عُمياً، وآذاناً صُمّاً، وقلوباً غُلْفاً.

---

(١) هو عند مسلم برقم (٧٣١) (١١١).

(٢) البخاري برقم (١١١٩)، ومسلم برقم (٧٣١) (١١٢).

قوله: «بابٌ ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾».

قوله: «حدَّثنا عبد الله بن مَسْلَمة» أي: القَعْنبيّ، كذا في رواية أبي ذرٍّ وأبي عليّ بن السَّكَن، ووَقَعَ عندَ غيرهما: «عبد الله» غير منسوب، فتَرَدَّدَ فيه أبو مسعود بينَ أن يكون عبدَ الله بن رَجاء أو عبدَ الله بن صالح كاتب اللَّيث، وقال أبو عليّ الجَيّانيّ: عندي أنَّه عبد الله بن صالح. ورَجَّحَ هذا المِزّيُّ وشيَّده[1] بأنَّ البخاريّ أخرج هذا الحديث بعينِه في كتاب «الأدب المفرَد» (٢٤٧) عن عبد الله بن صالح عن عبد العزيز.

قلت: لكن لا يَلزَمُ من ذلك الجزمُ به، وما المانع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخ واحد؟ وليس الذي وَقَعَ في «الأدب» بأرجَحَ ممَّا وَقَعَ الجزمُ به في رواية أبي عليٍّ وأبي ذرٍّ وهما حافظان، وقد أخرج البخاريّ في «باب التَّكبير إذا عَلا شَرَفاً» من كتاب الحجّ[2] حديثاً قال فيه: حدَّثنا عبد الله ـ غير منسوب ـ حدَّثنا عبد العزيز بن/ أبي ٥٨٦/٨ سَلَمةَ؛ كذا للأكثرِ غير منسوب، وتَرَدَّدَ فيه أبو مسعود بينَ الرجلينِ اللَّذَينِ تَرَدَّدَ فيهما في حديث الباب، لكن وَقَعَ في رواية أبي عليّ بن السَّكَن: «حدَّثنا عبد الله بن يوسف» فتعيَّنَ المصيرُ إليه، لأنَّها زيادة من حافظ في الرِّواية، فتُقَدَّمُ على مَن فَسَّرَه بالظَّنِّ.

قوله: «عن هلال بن أبي هلال» تقدَّم القولُ فيه في أوائلِ البيوع (٢١٢٥).

قوله: «عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص» تقدَّم بيانُ الاختلاف فيه على عطاء بن يَسار في البيوع أيضاً، وتقدَّم في تلك الرِّواية سببُ تحديث عبد الله بن عَمْرو به، وأنَّهم سألوه عن صفة النبيّ ﷺ في التوراة فقال: أَجَلْ إنَّه لموصوف ببعض صِفَتِه في القرآن.

وللدّارميِّ (٧) من طريق أبي صالح ذَكْوان عن كعب قال: في السَّطر الأوَّل: محمَّدٌ رسول الله عبدي المختار.

قوله: «إنَّ هذه الآية التي في القرآن ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾

---

(١) تحرف في (س) إلى: وحده. ومعنى «شيَّده» هنا: دعَّمه وقوّاه.

(٢) بل في الجهاد والسير برقم (٢٩٩٥).

قال في التوراة: يا أيُّها النبيُّ إنّا أرسَلْناكَ شاهداً ومُبشِّراً» أي: شاهداً على الأُمّة، ومُبشِّراً للمطيعينَ بالجنَّة وللعُصاةِ بالنار، أو شاهداً للرُّسُلِ قبلَه بالإبلاغِ.

قوله: «وحِرْزاً» بكسر المهمَلة وسكون الرَّاء بعدَها زاي، أي: حِصناً، والأُمِّيِّينَ هم العرب، وقد تقدَّم شرح ذلك في البيوع.

قوله: «سَمَّيتُكَ المتوكِّل» أي: على الله لقَناعَتِه باليسيرِ، والصَّبرِ على ما كان يَكرَه.

قوله: «ليس» كذا وَقَعَ بصيغة الغَيْبة على طريق الالتِفات، ولو جَرَى على النَّسَق الأوَّل لقال: لستَ.

قوله: «بفَظٍّ ولا غَليظٍ» هو موافقٌ لقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران:١٥٩] ولا يُعارِض قوله تعالى: ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:٧٣]، لأنَّ النَّفي محمول على طبعِه الذي جُبِلَ عليه، والأمر محمول على المعالَجة، أو النَّفي بالنِّسبة للمؤمنينَ، والأمر بالنِّسبة للكفَّار والمنافقينَ كما هو مُصرَّح به في نفس الآية.

قوله: «ولا سَخّاب» كذا فيه بالسِّين المهمَلة، وهي لغة أثبَتَها الفَرّاء وغيره، وبالصّادِ أشهَرُ، وقد تقدَّم ذلك أيضاً.

قوله: «ولا يَدْفَعُ السَّيِّئَةَ بالسَّيِّئةِ» هو مِثلُ قوله تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت:٣٤]، زاد في رواية كعب: مَولِده بمكَّةَ، ومُهاجَره طَيْبة، ومُلْكه بالشّام.

قوله: «ولن يَقْبضَه» أي: يُميته.

قوله: «حتَّى يُقيمَ به» أي: حتَّى يَنفيَ الشِّرك ويُثبتَ التوحيد، و«المِلّة العَوْجاء» مِلّة الكفر.

قوله: «فيَفتَحُ بها» أي: بكلمة التوحيد «أعيُناً عُمْياً» أي: عن الحقّ، وليس هو على حقيقَتِه، ووَقَعَ في رواية القابِسيّ: «أعيُنَ عُمْيٍ» بالإضافة، وكذا الكلام في الآذان والقلوب. وفي مُرسَل جُبَير بن نُفَير بإسنادٍ صحيح عندَ الدّارِميّ (٩): ليس بوَهِنٍ ولا كَسِل، ليُحييَ[١] قلوباً غُلفاً،

(١) تحرف في (أ) و(س) إلى: ليختن.

ويَفتَحَ أعيُناً عُمياً، ويُسمِعَ آذاناً صُمّاً، ويُقيمَ ألسِنة عُوجاً[1] حتَّى يقال: لا إله إلّا الله وحدَه.

تنبيه: قيل: أتى بجمع القِلّة في قوله: «أعيُن» للإشارة إلى أنَّ المؤمنينَ أقلُّ من الكافرينَ، وقيلَ: بل جمع القِلّة قد يأتي في موضع الكَثْرة وبالعكس كقولِه: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨] والأوَّل أَولى، ويحتمل أن يكون هو نُكْتة العُدول إلى جمع القِلّة، أو للمؤاخاة في قوله: «آذاناً»، وقد تَرِدُ القلوب على المعنى الأوَّل، وجوابه: أنَّه لم يُسمَع للقلوب جمع قِلّة كما لم يُسمَع للآذان جمعُ كَثْرة.

٣- بابٌ ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ﴾ [الفتح:٤]

٤٨٣٩- حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ موسى، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن البراءِ ﷺ قال: بينَما رجلٌ من أصحابِ النبيِّ ﷺ يقرأُ، وفَرَسٌ له مَرْبوطٌ في الدَّارِ، فجَعَلَ يَنفِرُ، فخرجَ الرجلُ فنظَرَ فلم يَرَ شيئاً، وجَعَلَ يَنْفِرُ، فلمَّا أصبحَ ذَكَرَ ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال: «تلك السَّكِينةُ تنزَّلَت بالقرآنِ».

قوله: «بابٌ ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ﴾» ذكر فيه حديث البراء في نزول السَّكينة، وسيأتي بتمامه في فضائل القرآن (٥٠١١) معَ شرحه إن شاء الله تعالى. ٨/٥٨٧

٤- باب قوله:
﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]

٤٨٤٠- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن جابرٍ قال: كنَّا يومَ الحُدَيبِيَةِ ألفاً وأربعَ مئةٍ.

٤٨٤١- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا شَبَابةُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن قَتَادةَ قال: سمعتُ عُقْبَةَ بنَ صُهْبانَ، عن عبدِ الله بنِ مُغفَّلٍ المُزَنِيِّ: إنّي ممَّن شَهِدَ الشَّجَرةَ، نَهَى النبيُّ ﷺ عن الخَذْفِ.

[طرفاه في: ٥٤٧٩، ٦٢٢٠]

---

(١) هكذا وقع في أصولنا من «الفتح»، والذي في «مسند الدارمي»: «السنة العوجاء» أي: المِلّة العوجاء، وعليه فإنَّ رواية الدارمي موافقة لرواية البخاري.

٤٨٤٢- وعن عُقْبَةَ بنِ صُهْبانَ، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ المُغفَّل المُزَنيَّ في البَوْلِ في المغتَسَلِ.

٤٨٤٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ الوليدِ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن خالدٍ، عن أبي قِلَابَةَ، عن ثابتِ بنِ الضَّحّاكِ ﷺ، وكان من أصحابِ الشَّجرةِ.

٤٨٤٤- حدَّثنا أحمدُ بنُ إسحاقَ السُّلَميُّ، حدَّثنا يَعْلَى، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ سِيَاهٍ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ قال: أتيتُ أبا وائلٍ أسألُه، فقال: كنَّا بصِفِّينَ، فقال رجلٌ: ألم تَرَ إلى الَّذِينَ يُدْعَوْنَ إلى كتابِ الله؟ فقال عليٌّ: نعم، فقال سَهْلُ بنُ حُنَيفٍ: اتَّهِمُوا أنفُسَكُم، فلقد رأيتُنا يومَ الحُدَيبيةِ ـ يعني: الصُّلْحَ الذي كان بينَ النبيِّ ﷺ والمشركينَ ـ ولو نَرَى قتالاً لَقاتَلْنا، فجاء عمرُ فقال: ألسْنا على الحقِّ وهم على الباطِلِ؟ أليس قَتْلانا في الجنَّةِ وقَتْلاهم في النارِ؟ قال: «بَلَى» قال: ففِيمَ أُعْطي الدَّنِيَّةَ في دِينِنا ونَرْجِعُ، ولمَّا يَحكُمِ اللهُ بيننا؟ فقال: «يا ابنَ الخطَّاب، إنّي رسولُ الله، ولن يُضَيِّعَني اللهُ أبداً» فرَجَعَ مُتَغيِّظاً، فلم يَصْبِرْ حتَّى جاء أبا بكرٍ فقال: يا أبا بكرٍ، ألسْنا على الحقِّ وهم على الباطِلِ؟ قال: يا ابنَ الخطَّاب، إنَّه رسولُ الله ﷺ، ولن يُضَيِّعَه الله أبداً؛ فنزلت سورةُ الفتحِ.

قوله: «**باب قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾**» ذكر فيه أربعة أحاديث:

أحدها: حديث جابر: «**كنَّا يومَ الحُدَيبية ألفاً وأربع مئة**» وقد تقدَّم الكلام عليه مُستوفًى في كتاب المغازي (٤١٥٢).

وثانيها: قوله: «**عليّ بن عبد الله**» هو ابن المَدِينيّ كذا للأكثرِ، ووَقَعَ في رواية المُستَمْلي: «**عليّ بن سَلَمةَ**» وهو اللَّبَقيّ ـ بفتح اللّام والموحَّدة ثمَّ قاف خفيفة ـ وبه جَزَمَ الكَلَاباذيّ.

قوله: «**عن عبدِ الله بن المغفَّل المُزَنيِّ ممَّن شَهِدَ الشَّجَرةَ قال: نَهَى رسول الله ﷺ عن الخَذْف**» بخاءٍ مُعجَمة، أي: الرَّمي بالحَصَى بين إصبعَينِ، وسيأتي الكلام عليه في الأدب (٦٢٢٠).

قوله: «وعن عُقْبة بن صُهْبان: سمعتُ عبد الله بن مُغفَّل المُزَنيَّ في البَوْل في المغتَسَل» كذا للأكثرِ، وزاد في رواية الأَصِيليّ وكذا لأبي ذرٍّ عن السَّرَخْسيّ: «يأخُذ/ منه الوَسْواسُ». ٨/٥٨٨

وهذان الحديثان المرفوع والموقوف الذي عَقَّبَه به، لا تَعلُّقَ لهما بتفسير هذه الآية، بل ولا هذه السّورة، وإنَّما أورَدَ الأوَّل لقولِ الراوي فيه: «ممَّن شَهِدَ الشَّجَرة»، فهذا القَدْر هو المتعلِّق بالتَّرجمة، ومِثلُه ما ذكره بعده عن ثابت بن الضَّحّاك وذكر المتن بطريق التَّبَع لا القصد.

وأمَّا الحديث الثّاني فأورَدَه لبيان التَّصريح بسماع عُقْبة بن صُهبان من عبد الله بن مُغفَّل، وهذا من صَنِيعه في غاية الدِّقّة وحُسْن التصرُّف، فلِلّهِ دَرُّه!

وهذا الحديث قد أخرجه أبو نُعَيم في «المستَخرَج» والحاكم (١/ ١٨٥) من طريق يزيد ابن زُرَيعٍ عن سعيد عن قَتَادة عن عُقْبة بن صُهْبان عن عبد الله بن مُغفَّل قال: نَهَى - أو زَجَرَ - أن يُبالَ في المغتَسَل؛ وهذا يدلُّ على أنَّ زيادة ذِكْر الوَسْواس التي عند الأَصِيليِّ ومَن وافَقَه في هذه الطَّريق وَهْمٌ. نعم أخرج أصحاب السُّنَن، وصَحَّحَه ابن حِبّان والحاكم من طريق أشعَث عن الحسن عن عبد الله بن مُغفَّل رَفَعَه: «لا يَبولَنَّ أحدُكم في مُستَحَمِّه، فإنَّ عامّة الوَسْواس منه»[1] قال التِّرمِذيّ: غريب لا نَعرِفه مرفوعاً إلّا من حديث أشعَث، وتُعقِّبَ بأنَّ الطَّبَريَّ أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن أيضاً، وهذا التَّعَقُّب واردٌ على الإطلاق، وإلّا فإسماعيل ضعيف.

الحديث الثالث: قوله: «عن خالد» هو الحَذّاء.

قوله: «عن أبي قِلَابةَ، عن ثابت بن الضَّحّاك وكان من أصحاب الشَّجَرة» هكذا ذكر القَدْرَ الذي يحتاج إليه من هذا الحديث ولم يَسُق المتن، ويُستَفاد من ذلك أنَّه لم يَجرِ على سَنَنٍ واحد في إيراد الأشياء التَّبَعيَّة، بل تارةً يَقتَصِر على موضع الحاجة من الحديث، وتارةً

(١) أخرجه أبو داود (٢٧)، وابن ماجه (٣٠٤)، والترمذي (٢١)، والنسائي (٣٦)، وابن حبان (١٢٥٥)، والحاكم ١/ ١٦٧.

يَسُوقه بتمامه، فكأنَّه يَقصِد التَّفنُّن بذلك. وقد تقدَّم لحديثِ ثابتٍ المذكور طريقٌ أُخرى في غزوة الـحُدَيبية (٤١٧١).

الحديث الرابع: قوله: «حدَّثنا يَعْلَى» هو ابن عُبيد الطَّنافسيّ.

قوله: «حدَّثنا عبد العزيز بن سِيَاه» بمُهمَلةٍ مكسورة ثمَّ تحتانيَّة خفيفة وآخره هاءٌ مُنوَّنة، تقدَّم في أواخر الجِزية (٣١٨١).

قوله: «أتيت أبا وائل أسأله» لم يَذكُر المسؤول عنه، وبيَّنه أحمد (١٥٩٧٥) في روايته عن يَعْلى بن عُبيد، ولفظه: أتيتُ أبا وائل في مسجد أهله أسأله عن هؤلاءِ القوم الذينَ قتلهم عليٌّ - يعني الخوارج - قال: كنَّا بصِفِّينَ فقال رجل... فذكره.

قوله: «فقال: كنَّا بصِفِّينَ» هي مدينة قديمة على شاطئ الفُرات بين الرَّقَّة ومَنبِج، كانت بها الواقعةُ المشهورة بين عليّ ومعاوية.

قوله: «فقال رجل: ألم ترَ إلى الذينَ يُدْعَوْنَ إلى كتاب الله» ساقَ أحمد إلى آخر الآية[1]. هذا الرجل هو عبد الله بن الكَوّاء، ذكره الطَّبَريّ، وكان سبب ذلك أنَّ أهل الشّام لمَّا كادَ أهلُ العراق يَغلِبونَهم أشارَ عليهم عَمْرو بن العاص برفع المصاحف والدُّعاء إلى العَمَل بما فيها، وأراد بذلك أن تقعَ المطاوَلةُ، فيَستَرِيحوا من الشِّدّة التي وَقَعوا فيها فكان كما ظَنَّ، فلمَّا رَفَعوها وقالوا: بيننا وبينكم كتابُ الله، وسمعَ مَن بعَسكَرِ عليٍّ وغالبُهم ممَّن يَتَدَيَّن، قال قائلهم ما ذُكِرَ؛ فأذعَنَ عليٌّ إلى التَّحكيم مُوافَقةً لهم واثِقاً بأنَّ الحقّ بيَدِه.

وقد أخرج النَّسائيُّ هذا الحديث (ك١١٤٤٠) عن أحمد بن سليمان عن يَعْلى بن عُبيد بالإسناد الذي أخرجه البخاريُّ، فذكر الزِّيادة نحو ما أخرجها أحمد، وزاد بعد قوله: كنَّا بصِفِّينَ: «قال: فلمَّا استَحرَّ القتلُ بأهلِ الشّام، قال عَمْرو بن العاص لمعاوية: أرسِل المصحَفَ إلى عليّ فادعُه إلى كتاب الله، فإنَّه لن يأبَى عليك، فأتى به رجل فقال: بيننا وبينكم كتابُ الله،

---

(١) يريد الآية (٢٣) من سورة آل عمران، وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾.

فقال عليّ: أنا أَولى بذلك، بيننا كتابُ الله، فجاءته الخوارجُ ـ ونحنُ يومَئذٍ نُسَمّيهم القُرّاء ـ وسيوفُهم على عَوَاتقهم فقالوا: يا أمير المؤمنينَ، ما تَنتَظِرُ بهؤلاءِ القوم، ألا نمشي إليهم بسُيوفِنا حتَّى يَحكمَ الله بيننا وبينهم؟ فقامَ سهلُ بن حُنَيف، فذكره[1].

قوله: «فقال عليٌّ: نعم» زاد أحمد والنَّسائيُّ: «أنا أَولى بذلك» أي: بالإجابة إذا دُعِيتُ إلى العَمَل بكتاب الله؛ لأنَّني واثِقٌ بأنَّ الحقّ بيَدي.

قوله: «وقال سَهْل بن حُنَيف: اتَّهِموا أنفُسَكم» أي: في هذا الرَّأي؛ لأنَّ كثيراً منهم أنكَروا التَّحكيم وقالوا: لا حُكمَ إلّا لله، فقال عليّ: كلمة حَقٍّ أُريدَ بها/ باطل، وأشارَ ٥٨٩/٨ عليهم كِبارُ الصَّحابة بمُطاوَعة عليّ وأن لا يخالفوا ما يشير به، لكَوْنِه أعلم بالمصلَحة، وذكر لهم سهلُ بن حُنَيف ما وَقَعَ لهم بالحُدَيبية، وأنَّهم رأوا يومَئذٍ أن يَستَمِرّوا على القتال ويُخالِفوا ما دُعوا إليه من الصُّلح، ثمَّ ظَهَرَ أنَّ الأصلَحَ هو الذي كان شَرَعَ النبيُّ ﷺ فيه، وسيأتي الإلمامُ بما يَتعلَّق بهذه القِصّة في كتاب استتابة المرتدِّينَ (٦٩٣٠) إن شاء الله تعالى، وسَبَقَ ما يَتعلَّق بالحُدَيبية مُستوفًى في كتاب الشُّروط (٢٧٣١و٢٧٣٢).

٤٩- سورة الحُجُرات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ [١]: لا تَفْتاتُوا على رسولِ الله ﷺ، حتَّى يَقْضِيَ اللهُ على لِسانِه.

﴿امْتَحَنَ﴾ [٣]: أخلَصَ.

﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾ [١١]: يُدْعَى بالكُفْرِ بعدَ الإسلامِ.

﴿يَلِتْكُم﴾ [١٤]: يَنقُصْكُم، أَلَتْنا: نَقَصْنا.

قوله: «سورة الحُجُرات ـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ، واقتَصَرَ غيره على الحُجُرات حَسْبُ. والحُجُرات بضمَّتَينِ: جمع حُجْرة بسكونِ الجيم، والمراد بيوتُ أزواج النبيّ ﷺ.

---

(١) لفظة «فذكره» من (ع) وحدها.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾: لا تَفْتاتُوا على رسول الله ﷺ حتَّى يَقْضِيَ الله على لسانه» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، ورُوِّيناه في كتاب «ذَمّ الكلام»[1] من هذا الوجه.

تنبيه: ضَبطَ أبو الحجّاج البَيَّاسيُّ[2]: «تَقدَّموا» بفتح القاف والدَّال وهي قراءة ابن عبَّاس وقراءة ليعقوب الحَضرَميّ، وهي التي ينطبق عليها هذا التَّفسير، وروى الطَّبَرِيُّ من طريق سعيد عن قَتَادة قال: ذُكِرَ لنا أنَّ ناساً كانوا يقولون: لو أُنزِلَ في كذا، فأنزَلَها الله، قال: وقال الحسن: هم ناسٌ من المسلمينَ ذَبَحوا قبل الصلاة يوم النَّحر، فأمَرَهم النبيُّ ﷺ بالإعادة.

قوله: «﴿امْتَحَنَ﴾: أخلَصَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه بلفظه، وكذا قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال: أخلَصَ اللهُ قلوبَهم فيما أحَبَّ.

قوله: «﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾: يُدْعَى بالكُفْرِ بعد الإسلام» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظ: لا يَدعُو الرجلَ بالكفرِ وهو مسلم، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾ قال: لا يَطعُن بعضُكم على بعض ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ قال: لا تَقُل لأخيك المسلم: يا فاسق، يا مُنافق، وعن الحسن قال: كان اليهوديّ يُسلِم، فيقال له: يا يهوديّ، فنُهُوا عن ذلك، وللطَّبَرِيِّ من طريق عِكْرمة نحوه، وروى أحمد (١٨٢٨٨) وأبو داود (٤٩٦٢) من طريق الشَّعْبيّ: حدَّثني أبو جُبَيرة بن الضَّحّاك قال: فينا نزلت ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ قَدِمَ رسول الله ﷺ المدينةَ وليس فينا رجل إلّا وله لَقَبانِ أو ثلاثة، فكان إذا دَعَا أحداً منهم باسمٍ من تلك الأسماء قالوا: إنَّه يَغضَب منه، فنزلت.

قوله: «﴿يَلِتْكُمْ﴾: يَنقُصْكُم، أَلَتْنا: نَقَصْنا» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظه، وبه في قوله: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ قال: ما نَقَصْنا الآباءَ للأبناءِ.

---

(١) «ذم الكلام وأهله» لأبي إسماعيل الهروي (٥٥٤).

(٢) هكذا في (أ) على الصواب، وتحرف في (ع) إلى: البياضي، وتصحف في (س) إلى: البناسي. والبيّاسي: هو العلامة النحوي أبو الحجاج يوسف بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المغربي، توفي سنة ٦٥٣هـ. انظر «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ٢٣٩، وبيّاسة: بلد بالأندلس.

تنبيه: هذا الثّاني من سورة الطُّور [٢١] ذكره هنا استطراداً، وإنَّما يَتناسَب «أَلَتنا» معَ الآية الأُخرى على قراءة أبي عَمْرو هنا، فإنَّه قرأ «لا يأْلِتكُم» بزيادة همزة، والباقونَ بحذفِها، وهو من: لاتَ يَلِيتُ، قاله أبو عُبيدة، قال: وقال رُؤْبة:

وليلـــةٍ ذاتِ نَـــدًى سَرَيْـــتُ   ولم يَلِتْنـــي عـــن سُرَاهـــا لَيْـــتُ

وتقول العرب: أَلَاتَني حَقّي، وأَلَاتَني عن حاجتي، أي: صَرَفَني. وأمَّا قوله: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم﴾ فهو من: أَلَتَ يأْلِتُ، أي: نَقَصَ.

٥٩٠/٨

١ - بابٌ
﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآيةَ [الحجرات:٢]

﴿تَشۡعُرُونَ﴾[٢]: تعلمونَ، ومِنْه: الشّاعرُ.

٤٨٤٥ - حدَّثنا يَسَرةُ بنُ صَفْوانَ بنِ جميلٍ اللَّخْميُّ، حدَّثنا نافعُ بنُ عمرَ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ قال: كادَ الخَيِّرانِ يَهْلِكان أبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهما، رَفَعَا أصواتَهما عندَ النبيِّ ﷺ حينَ قَدِمَ عليه رَكْبُ بني تَميمٍ، فأشارَ أحدُهما بالأقرَعِ بنِ حابسٍ أخي بني مُجاشِعٍ، وأشارَ الآخرُ برجلٍ آخَرَ ـ قال نافعٌ: لا أحفَظُ اسمَه ـ فقال أبو بكرٍ لِعمرَ: ما أرَدْتَ إلا خِلَافي، قال: ما أرَدْتُ خِلَافَكَ، فارتَفَعَت أصواتُهما في ذلك، فأنزَلَ الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾ الآيةَ. قال ابنُ الزُّبَيرِ: فما كان عمرُ يُسمِعُ رسولَ الله ﷺ بعدَ هذه الآيةِ، حتَّى يَستَفهِمَه.

ولم يَذكُر ذلك عن أبيه؛ يعني: أبا بكرٍ.

قوله: «بابٌ ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية» كذا للجميع.

قوله: «﴿تَشۡعُرُونَ﴾: تعلمونَ، ومنه: الشّاعرُ» هو كلام أبي عُبيدة.

قوله: «حدَّثنا يَسَرة» بفتح الياء الأخيرة والمهمَلة، وجَدُّه جميل بالجيم وزن عَظيم، ونافع ابن عمر: هو الجُمَحيُّ المكّيّ، وليس هو نافع مولى ابن عمر، ونَبَّهَ الكِرْمانيُّ هنا على شيء

لا يتخيَّلُه مَن له أدنى إلمام بالحديث والرِّجال فقال: ليس هذا الحديث ثُلاثيّاً؛ لأنَّ عبد الله ابن أبي مُلَيكة تابعيٌّ.

قوله: «كادَ الخَيِّرانِ» كذا للجميع بالمعجَمة بعدها تحتانيَّة ثقيلة، وحَكَى بعض الشُّرّاح روايةً بالمهمَلة وسكون الموحَّدة.

«يَهلِكانِ» كذا لأبي ذرٍّ، وفي رواية: «يَهلِكا» بحذفِ النُّون، قال ابن التِّين: كذا وَقَعَ بغير نون، وكأنَّه نُصِبَ بتقدير «أن». انتهى، وقد أخرجه أحمد (١٦١٣٣) عن وكيع عن نافع بن عمر[1] بلفظ: «أن يَهلِكا» وهو بكسر اللّام، ونَسَبَها ابن التِّين لرواية أبي ذرٍّ[2]، ثمَّ هذا السِّياق صورتُه الإرسال، لكن ظَهَرَ في آخره أنَّ ابن أبي مُلَيكة حَمَلَه عن عبد الله بن الزُّبَير، وسيأتي في الباب الذي بعده التَّصريحُ بذلك، ولفظه عن ابن أبي مُلَيكة: أنَّ عبد الله بن الزُّبَير أخبَرَهم؛ فذكره بكماله.

قوله: «رَفَعا أصواتَهما حين قَدِمَ عليه رَكْبُ بني تميم» في رواية أحمد: «وفدُ بني تَميم»، وكان قُدومُهم سنة تسع بعد أن أوقَعَ عُيَينة بن حِصْن ببني العَنبَر، وهم بطنٌ من بني تَميم، ذكر ذلك أبو الحسن المدائنيّ.

قوله: «فأشارَ أحدهما» هو عمر، بيَّنه ابن جُرَيج في الرِّواية التي في الباب بعده، ووَقَعَ عند التِّرمِذيّ (٣٢٦٦) من رواية مُؤمَّل بن إسماعيل عن نافع بن عمر بلفظ: إنَّ الأقرَع بن حابس قَدِمَ على النبيّ ﷺ، فقال أبو بكر: يا رسول الله، استَعمِلْه على قومه، فقال عمر: لا تَستَعمِلْه يا رسول الله.../ الحديث، وهذا يُخالِف رواية ابن جُرَيج، وروايته أثبَتُ من مُؤمَّل ابن إسماعيل، والله أعلم. ٨/٥٩١

قوله: «بالأقرَعِ بن حابس أخي بني مُجاشِع» الأقرَع لقبٌ، واسمه فيما نقل ابن دُرَيد فِراسُ بن حابس بن عِقَال ـ بكسر المهمَلة وتخفيف القاف ـ بن محمَّد بن سفيان بن مُجاشِع

(١) في (أ) و(س): نافع عن ابن عمر، وهو خطأ، والصواب: نافع بن عمر، كما في (ع).
(٢) الرواية بلفظ «أن يهلكا» في أصل النسخة اليونينية، وهي لغير أبي ذر الهروي كما في «إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ٣٥٠.

ابن عبد الله بن دارمٍ التَّميميّ الدَّارِميّ، وكانت وفاة الأقرَع بن حابس في خِلَافة عثمان.

قوله: «وأشارَ الآخَرُ» هو أبو بكر، بيَّنه ابن جُرَيج في روايته المذكورة **«برجلٍ آخر فقال نافع: لا أحفَظُ اسمه»** سيأتي في الباب الذي بعده من رواية ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكة: أنَّه القعقاع بن مَعبَد بن زُرَارَةَ، أي: ابن عُدُس بن زيد بن عبد الله بن دارمٍ التَّميميّ الدَّارِميّ. قال الكَلْبيّ في «الجامع»: كان يقال له: تيّارُ الفُرَات، لجودِه. قلت: وله ذِكْر في غزوة حُنَينٍ، أورَدَه البَغَويُّ في «الصَّحابة» بإسنادٍ صحيح.

قوله: «ما أرَدْتَ إلّا خِلَافي» أي: ليس مقصودُك إلّا مُخالَفة قولي، وفي رواية أحمد: «إنَّما أردتَ خِلَافي» وهذا هو المعتمَد. وحَكَى ابن التِّين أنَّه وَقَعَ هنا: «ما أردتَ إلى خِلَافي؟» بلفظ حرف الجرّ، و«ما» في هذا استفهاميَّة و«إلى» بتخفيفِ اللّام، والمعنى: أيَّ شيءٍ قَصَدتَ مُنتَهِياً إلى مُخالَفتي؟ وقد وجدتُ الرِّواية التي ذكرها ابن التِّين في بعض النُّسَخ لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيّ.

قوله: «فارتَفَعَت أصواتُهما» في رواية ابن جُرَيج: فتَمارَيا حتَّى ارتَفَعَت أصواتهما.

قوله: «فأنزَل الله» في رواية ابن جُرَيج: فنزَلَ في ذلك.

قوله: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾ الآية» زاد وكيع كما سيأتي في الاعتصام (٧٣٠٢) إلى قوله: ﴿عَظِيمٌ﴾، وفي رواية ابن جُرَيج: فنزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ﴾؛ وقد استُشكِلَ ذلك، قال ابن عَطيَّة: الصَّحيح أنَّ سبب نزول هذه الآية كلامُ جُفَاة الأعراب.

قلت: لا يعارض ذلك هذا الحديثَ، فإنَّ الذي يَتَعلَّق بقِصّة الشَّيخَين في تَخالُفهما في التَّأمير هو أوَّل السّورة ﴿لَا تُقَدِّمُواْ﴾، ولكن لمَّا اتَّصلَ بها قوله: ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ﴾ تمَسَّكَ عمرُ منها بخَفضِ صوته، وجُفاة الأعراب الذينَ نزلت فيهم هم من بني تميم، والذي يَختَصُّ بهم قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾، قال عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتادة: إنَّ رجلاً جاء إلى النبيِّ ﷺ من وراء الحُجُرات فقال: يا محمَّد، إنَّ مَدْحي زَيْن، وإنَّ شَتْمي

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٣١، وسيأتي نحوه في أول الباب الذي بعده.

شَيْن، فقال النبيّ ﷺ: «ذاكَ اللهُ عزَّ وجلَّ» ونزلت.

قلت: ولا مانع أن تَنزِل الآية لأسبابٍ تَتقدَّمها، فلا معنى[1] للتَّرجيحِ معَ ظُهور الجمع وصِحّة الطُّرق، ولعلَّ البخاريّ استَشعَرَ ذلك فأورَدَ قِصّة ثابت بن قيس عَقِبَ هذا ليُبيِّن ما أشرتُ إليه من الجمع، ثمَّ عَقَّبَ ذلك كلَّه بترجمة «باب قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾» إشارةً إلى قِصّة جُفَاة الأعراب من بني تميم، لكنَّه لم يَذكُر في التَّرجمة حديثاً كما سأُبيِّنُه قريباً، وكأنَّه ذكر حديث ثابتٍ لأنَّه هو الذي كان الخطيبَ لمَّا وَقَعَ الكلام في المفاخَرة بين بني تميم المذكورينَ، كما أورَدَه ابن إسحاق في «المغازي» مُطوَّلاً.

قوله: «فما كانَ عمرُ يُسمِع رسول الله ﷺ بعدَ هذه الآية حتَّى يَستَفْهِمَه» في رواية وكيع في الاعتصام (٧٣٠٢): فكان عمر بعد ذلك إذا حدَّث النبيَّ ﷺ بحديثٍ حدَّثه كأخي السِّرَار لم يُسمِعْه حتَّى يَستفهِمَه.

قلت: وقد أخرج ابنُ المنذِر من طريق محمَّد بن عَمْرو بن عَلْقمة: أنَّ أبا بكر الصِّدّيق قال مِثلَ ذلك للنبيِّ ﷺ، وهذا مُرسَل، وقد أخرجه الحاكم (٢/ ٤٦٢) موصولاً من حديث أبي هريرة نحوه، وأخرجه ابن مَرْدويه من طريق طارق بن شِهاب عن أبي بكر قال: لمَّا نزلت ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ الآية، قال أبو بكر: قلتُ: يا رسول الله، آلَيتُ أن لا أُكلِّمَك إلّا كأخي السِّرَار.

قوله: «ولم يَذكُر ذلك عن أبيه؛ يعني أبا بكر» قال مُغَلْطاي: يحتمل أنَّه أراد بذلك أبا بكر عبدَ الله بن الزُّبَير، أو أبا بكر عبدَ الله بن أبي مُلَيكة، فإنَّ أبا مُلَيكة له ذِكْر في الصَّحابة.

٨/ ٥٩٢ قلت: وهذا بعيد عن الصَّواب، بل قَرِينة ذِكْر عمر تُرشِد إلى أنَّ مُرادَه أبو بكر الصِّدّيق،/ وقد وَقَعَ في رواية التِّرمذيّ (٣٢٦٦) قال: «وما ذكر ابن الزُّبَير جَدّه»، وقد وَقَعَ في رواية الطَّبَريِّ (٢٦/ ١١٩) من طريق مُؤمَّل بن إسماعيل عن نافع بن عمر فقال في آخره: «وما ذكر ابن الزُّبَير جَدّه، يعني أبا بكر»، وفيه تَعقُّبٌ على مَن عَدَّ في الخصائص النبويَّة أنَّ أولاد

---

(١) في (س): فلا يُعدَل، وكلاهما صحيح.

بنته يُنسَبونَ إليه لقوله: «إنَّ ابني هذا سَيِّد»[١]، وقد أنكرَه القَفّال على ابن القاصّ وعَدَّه القُضاعيّ فيما اختصَّ به النبيُّ ﷺ عن الأنبياء، وفيه نظرٌ فقد احتجَّ يحيى بن يَعمَر بأنَّ عيسى نُسِبَ إلى إبراهيم وهو ابن بنته[٢]، وهو استدلال صحيح، وإطلاق الأبِ على الجدِّ مشهور، وهو مذهب أبي بكر الصِّدّيق كما تقدَّم في المناقب (٣٦٥٨).

٤٨٤٦- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا أزْهَرُ بنُ سعدٍ، أخبرنا ابنُ عَوْنٍ، قال: أنبأني موسى بنُ أنسٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ افتَقَدَ ثابتَ بنَ قيسٍ، فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، أنا أعلمُ لكَ عِلْمَه، فأتاه فوَجَدَه جالساً في بيتِه مُنكِّساً رأسَه، فقال له: ما شأنُكَ؟ فقال: شَرٌّ، كان يرفعُ صوتَه فوقَ صوتِ النبيِّ ﷺ، فقد حَبِطَ عَمَلُه، وهو من أهلِ النارِ، فأتى الرجلُ النبيَّ ﷺ فأخبَرَه أنَّه قال كذا وكذا؛ فقال موسى: فرَجَعَ إليه المَرَّةَ الآخِرةَ بِبشَارةٍ عظيمةٍ، فقال: «اذهَبْ إليه فقُل له: إنَّكَ لستَ من أهلِ النار، ولكنَّكَ من أهلِ الجنَّةِ».

قوله: «**افتَقَدَ ثابتَ بن قيس**» تقدَّم شرحه مُستوفًى في أواخر علامات النُّبوّة (٣٦١٣).

قوله: «**فقال رجل: يا رسول الله**» هو سعد بن معاذ، بيَّنه حمَّاد بن سَلَمةَ في روايته لهذا الحديث عن أنس، وقيل: هو عاصم بن عَديّ، وقيل: أبو مسعود، والأوَّل المعتمَد.

قوله: «**أنا أعلمُ لك عِلْمَه**» أي: أعلم لأجلِك عِلماً مُتعلِّقاً به.

قوله: «**فقال موسى**» هو ابن أنس راوي الحديث عن أنس.

٢- باب ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحجرات:٤]

٤٨٤٧- حدَّثنا الحسنُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا حَجّاجٌ، عن ابنِ جُرَيجٍ، قال: أخبرني ابنُ أبي مُلَيكةَ، أنَّ عبد الله بنَ الزُّبَيرِ أخبَرَهم: أنَّه قَدِمَ رَكْبٌ من بني تَميمٍ على النبيِّ ﷺ، فقال أبو بكرٍ: أمِّرِ

---

(١) سلف عند البخاري برقم (٢٧٠٤).

(٢) وذلك في قوله تعالى في الآيتين (٨٤-٨٥) من سورة الأنعام: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.

القَعْقاعَ بنَ مَعْبَدٍ، وقال عمرُ: بل أَمِّرِ الأقرَعَ بنَ حابسٍ، فقال أبو بكرٍ: ما أَرَدْتَ إلى ـ أو إلّا ـ خِلَافي، فقال عمرُ: ما أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فتَمارَيا حتَّى ارتَفَعَت أصواتُهما، فنزلَ في ذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ حتَّى انقضَتِ الآية.

قوله: «باب ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾» ذكر فيه حديث ابن الزُّبَير، وقد تقدَّم شرحه في الذي قبله، وروى الطَّبَرِيُّ (٢٦/ ١٢١) من طريق مجاهد قال: هم أعراب بني تميم، ومن طريق أبي إسحاق عن البراء قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا محمَّد، إنَّ حَمْدي زَيْن، وإنَّ ذَمِّي شَيْن، فقال: «ذاكَ اللهُ تَبارَكَ وتعالى»[1]، وروى من طريق مَعمَر عن قَتَادة مِثلَه مُرسَلاً، وزاد: «فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ الآية»، ومن طريق الحسن نحوه.

قوله: «عن ابن جُرَيج أخبرَني ابن أبي مُلَيكة» كذا قال حَجّاج بن محمَّد، وتقدَّم في التَّفسير[2] من طريق هشام بن يوسف عن ابن جُرَيج: عن ابن أبي مُلَيكة، بالعَنعَنة، وتابَعَه هشام بن يوسف[3]، وأخرجه ابن المنذِر من طريق محمَّد بن ثَوْر عن ابن جُرَيج فزاد فيه رجلاً قال: أخبرني رجل أنَّ ابن أبي مُلَيكة أخبَرَه؛ فيُحمَل على أنَّ ابن جُرَيج حَمَلَه عن ابن أبي مُلَيكة بواسطةٍ، ثمَّ لَقِيَه فسمعَه منه.

باب قوله:
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات:٥]

قوله: «باب قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾» هكذا في جميع الرِّوايات التَّرجمةُ بغير حديث، وقد أخرج الطَّبَرِيُّ (٢٦/ ١٢١) والبَغَويّ (١٣٣) وابن أبي

---

(١) وأخرجه من هذا الطريق أيضاً الترمذي (٣٢٦٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٥١)، وسنده قوي.

(٢) بل في المغازي (٤٣٦٧).

(٣) العبارة هنا مضطربة أو أن الحافظ رحمه الله قد سبق قلمُه فيها، فقوله: تابعه هشام بن يوسف، مخلٌّ بالمعنى، حيث إن الراوي عن ابن جريج هو هشام بن يوسف، أو أنَّ الحافظ أراد أن يذكر اسماً آخر فسبق قلمه إلى هشام بن يوسف، والله تعالى أعلم.

عاصم (١١٧٨) في كُتُبهم في الصَّحابة من طريق موسى بن عُقْبة عن أبي سَلَمَةَ قال: حدَّثني الأقرَع بن حابس التَّميميّ: أنَّه أتى النبيّ ﷺ فقال: يا محمَّد، اخرُج إلينا، فنزلت ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ ﴾ الحديث، وسياقه لابنِ جَرِير، قال ابن مَنْدَه: الصَّحيح عن أبي سَلَمَةَ أنَّ الأقرَع مُرسَل، وكذا/ أخرجه أحمد على الوجهَينِ ٥٩٣/٨ (١٥٩٩١و٢٧٢٠٣و٢٧٢٠٤)، وقد ساقَ محمَّد بن إسحاق قِصّة وفد بني تميم في ذلك مُطوَّلةً بانقطاعٍ، وأخرجها ابن مَنْدَهْ في ترجمة ثابت بن قيس في «المعرِفة» من طريق أُخرى موصولة.

٥٠- سورة قٓ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ رَجْعُۢ بَعِيدٌ ﴾ [٣]: رَدٌّ.

﴿ فُرُوجٍ ﴾ [٦]: فُتوقٍ، واحدُها فَرْجٌ.

﴿ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [١٦]: وَرِيداهُ في حَلْقِه، الحَبْلُ: حَبْلُ العاتِقِ.

وقال مجاهدٌ: ﴿ مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ ﴾ [٤]: من عِظامِهم.

﴿ تَبْصِرَةً ﴾ [٨]: بَصِيرةً.

﴿ حَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [٩]: الحِنْطة.

﴿ بَاسِقَٰتٍ ﴾ [١٠]: الطِّوالُ.

﴿ أَفَعَيِينَا ﴾ [١٥]: أفأَعْيا علينا.

﴿ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [١٨]: رَصَدٌ.

﴿ سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ [٢١]: المَلَكان كاتبٌ وشَهِيدٌ.

﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ ﴾ [٢٣]: الشَّيطانُ الذي قُيِّضَ له.

﴿ فَنَقَّبُوا۟ ﴾ [٣٦]: ضَرَبوا.

﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ﴾ [٣٧]: لا يُحدِّثُ نفسَه بغيرِه. حين أنشأكُم وأَنشأَ خَلقكم.

﴿شَهِيدٌ﴾ [٣٧]: شاهدٌ بالغَيْب.

﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [٣٨]: مِن نَصَب.

وقال غيرُه: ﴿نَضِيدٌ﴾ [١٠]: الكُفُرَّى ما دامَ في أكمامِه، ومَعْناه: مَنْضودٌ بعضُه على بعضٍ، فإذا خَرَجَ من أكمامِه، فليس بنَضِيدٍ.

﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور:٤٩] ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [ق:٤٠]؛ كان عاصمٌ يَفتَحُ التي في (قٓ) ويَكْسِرُ التي في (الطُّور)، ويُكسَران جميعاً ويُنصَبان.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ [٤٢]: يومَ يَخرُجونَ إلى البَعْث من القُبورِ.

قوله: «سورة قٓ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ، وروى عبد الرَّزّاق(١) عن مَعمَر عن قَتَادة: (قٓ) اسمٌ من أسماء القرآن. وعن ابن جُرَيج عن مجاهد قال: جبل مُحيط بالأرضِ. وقيل: هي القاف من قوله: قُضيَ الأمر، دَلَّت على بَقيَّة الكلمة، كما قال الشّاعر:

قلتُ لها قِفِي لنا قالتْ قافْ(٢)

قوله: «﴿رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾: رَدٌّ» هو قول أبي عُبيدة بلفظه، وأخرج ابن المنذِر من طريق ابن جُرَيج قال: أنكَروا البَعث فقالوا: مَن يستطيع أن يُرجِعنا ويحيينا.

قوله: «﴿فُرُوجٍ﴾: فُتُوقٍ، واحدُها: فَرْجٌ» أي: بسكونِ الرَّاء، هو قول أبي عُبيدة بلفظه، وروى الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٥١) من طريق مجاهد قال: الفَرْج: الشِّقّ.

قوله: «﴿مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾: وَرِيدَاهُ في حَلْقه، والحَبْل: حَبْل العاتِق» سَقَطَ هذا لغير أبي ذرٍّ،

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٣٦.

(٢) هذا الشطر من الرجز للوليد بن عقبة، وأوّله:

لا تَحْسَبي أنّا نَسِينا الإيجافْ

انظر «شرح شافية ابن الحاجب» ٤/ ٢٧١ للأستراباذي.

وهو قول أبي عُبيدة بلفظه وزادَ: فأضافَه إلى الوَرِيد كما يُضاف الحَبْل إلى العاتِق.

وروى الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٥٧٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ قال: من عِرْق العُنُق.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ﴾: من عِظامِهم» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح بهذا، وروى الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٤٩) من طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: ما تأكُل الأرض من لُحومهم وعِظامهم وأشعارهم. وقال عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتَادة: يعني الموتَى تأكُلهم الأرضُ إذا ماتوا. وعن جعفر بن سليمان عن عَوْف عن الحسن: أي: من أبدانهم.

تنبيه: زَعَمَ ابن التِّين أنَّه وَقَعَ في البخاريّ بلفظ: «من أعظامهم» ثمَّ استَشكَلَه وقال: الصَّواب: من عِظامهم. وفَعْل بفتح الفاء وسكون العين لا يُجمَع على أفعال إلّا نادِراً.

قوله: «﴿تَبْصِرَةً﴾: بَصيرة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد هكذا. وقال عبد الرَّزّاق عن معمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿تَبْصِرَةً﴾ قال: نِعمة من الله عزَّ وجلَّ.

قوله: «﴿حبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾: الحِنْطة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عنه. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: هو البُرُّ والشَّعير. ٨/٥٩٤

قوله: «﴿بَاسِقَٰتٍ﴾: الطِّوالُ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ/ أيضاً كذلك. وروى الطَّبَريُّ من طريق عبد الله بن شَدّاد قال: بُسوقُها: طُولها في إقامة[2]. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: يعني: طُولها.

قوله: «﴿أَفَعَيِينَا﴾: أفَأَعْيا علينا» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ. وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[3].

قوله: «﴿رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾: رَصَدٌ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً كذلك. وروى الطَّبَريُّ من طريق

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٣٦.

(٢) كذا في (ع) كما في «تفسير ابن جرير الطبري» ٢٦/ ١٥٣، وتحرَّف في (أ) و(س) إلى: قامة.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٠).

عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: يَكتُب كلَّ ما تَكلَّمَ به من خير وشَرّ. ومن طريق سعيد بن أبي عَرُوبة قال: قال الحسن وقَتادةُ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ أي: ما يتكلَّم به من شيء إلّا كُتِبَ عليه. وكان عِكْرمة يقول: إنَّما ذلك في الخير والشرّ.

قوله: «﴿سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾: المَلَكان: كاتبٌ وشهيدٌ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ كذلك. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن الحسن قال: ﴿سَآئِقٌ﴾ يَسُوقها ﴿وَشَهِيدٌ﴾ يَشهَد عليها بعَمَلِها. وروى نحوه بإسنادٍ موصول عن عثمانَ[1].

قوله: «﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾: الشَّيطان الذي قُيِّضَ له» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً، وقال عبد الرَّزّاق عن قَتادة نحوَه.

قوله: «﴿فَنَقَّبُواْ﴾: ضَرَبوا» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً، وروى الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٧٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿فَنَقَّبُواْ فِى ٱلْبِلَـٰدِ﴾ قال: أثَّروا.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَنَقَّبُواْ﴾: طافوا وتَباعَدوا، قال امرُؤُ القيس:

وقــد نَقَّبــتُ في الآفــاق حتَّــى رَضِــيتُ مِــنَ الغَنيمــة بالإيــابِ

قوله: «﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ﴾: لا يُحدِّث نفسَه بغيرِه» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً. وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة في هذه الآية قال: هو رجل من أهل الكتاب ألقى السَّمعَ؛ أي: استمَعَ للقرآنِ وهو شهيد على ما في يَدَيه من كتاب الله أنَّه يَجِد النبيَّ محمَّداً ﷺ مكتوباً، قال مَعمَر: وقال الحسن: هو مُنافق استمَعَ ولم يَنتَفِع.

قوله: «حين أنشَأكم وأنشَأ خَلقَكُم» سَقطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق، وهو بَقيَّة تفسير قوله: ﴿أَفَعَيِينَا﴾، وحَقُّه أن يُكتَب عندها.

قوله: «﴿شَهِيدٌ﴾: شاهدٌ بالغيب» في رواية الكُشْمِيهنيّ: «بالقَلْب»، ووَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ الأكثر.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٣٧.

قوله: «﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾: من نَصَب» وَصَلَه الفِرْيابيُّ كذلك، وتقدَّم في بَدْء الخلق أيضاً[1].

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: قالت اليهود: إنَّ الله خَلَقَ الـخَلق في ستّة أيام، وفَرَغَ من الـخَلق يومَ الجمعة، واستَرَاحَ يوم السَّبت، فأكذَبَهم الله فقال: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾.

قوله: «وقال غيرُه: ﴿ نَّضِيدٌ ﴾: الكُفُرَّى ما دامَ في أَكمامه، ومعناه: مَنْضودٌ بعضُه على بعض، فإذا خَرَجَ من أَكمامِه فليس بنَضِيدٍ» هو قول أبي عُبيدة بمعناه.

قوله: «﴿ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ ﴿ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾، كان عاصم يَفْتَح التي في (قٓ) ويَكْسِر التي في الطُّور، ويُكْسَران جميعاً ويُنْصَبان» هو كما قال، ووافَقَ عاصماً أبو عَمْرو وابن عامر والكِسائيّ على الفتح هنا، وقرأ الباقونَ بالكسرِ هنا، وقرأ الجمهور بالفتح في الطُّور، وقرأها بالكسرِ عاصمٌ على ما نَقَلَ المصنِّف، ونَقَلَها غيرُه في الشَّواذّ. فالفتح جمع دُبُر، والكسر مصدَر أدبَرَ يُدبِر إدباراً، ورَجَّحَ الطَّبَريُّ الفتح فيهما.

قوله: «وقال ابن عبَّاس ﴿يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ﴾: يوم يَخرُجونَ إلى البَعْث من القُبور» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس بلفظه، وتقدَّم في الجنائز نحوُه[2].

١- باب قوله: ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق:٣٠]

٤٨٤٨- حدَّثنا عبدُ الله بنُ أبي الأسوَدِ، حدَّثنا حَرَمِيٌّ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال: «يُلْقَى في النار، وتقولُ: هل مِن مَزِيدٍ؟ حتَّى يَضَعَ قَدَمَه، فتقولُ: قَطْ قَطْ».

[طرفاه في: ٦٦٦١، ٧٣٨٤]

٤٨٤٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ موسى القَطّانُ، حدَّثنا أبو سفيانَ الحِمْيَرِيُّ سعيدُ بنُ يحيى بنِ مَهْدِيٍّ، حدَّثنا عَوْفٌ، عن محمَّدٍ، عن أبي هريرةَ رَفَعَه ـ وأكثرُ ما كان يُوقِفُه أبو سفيانَ ـ: «يقال ٥٩٥/٨

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٠).

(٢) بين يدي الحديث رقم (١٣٦٢).

لجهَنَّم: هلِ امتلأتِ؟ وتقولُ: هل مِن مَزِيدٍ؟ فيَضَعُ الرَّبُّ تبارَكَ وتعالى قَدَمَه عليها، فتقولُ: قَطْ قَطْ».

[طرفاه في: ٤٨٥٠، ٧٤٤٩]

٤٨٥٠- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن همَّام، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «تَحاجَّتِ الجنَّةُ والنارُ، فقالتِ النارُ: أُوثِرْتُ بالمُتكبِّرِينَ والمُتجبِّرِينَ، وقالت الجنَّةُ: ما لي لا يَدخُلُني إلا ضُعَفاءُ الناسِ وسَقَطُهم؟ قال الله تبارَكَ وتعالى للجَنّةِ: أنتِ رحمَتي، أرحَمُ بكِ مَن أشاءُ من عِبادي، وقال للنّار: إنَّما أنتِ عذابٌ أُعذِّبُ بكِ مَن أشاءُ من عِبادي، ولِكلِّ واحدةٍ منهما مِلْؤُها، فأمَّا النارُ فلا تَمتَلِئُ حتَّى يَضَعَ رِجْلَه، فتقولُ: قَطْ قَطْ قَطْ، فهُنالكَ تَمتَلِئُ ويُزْوَى بعضُها إلى بعضٍ، ولا يَظلِمُ اللهُ عزَّ وجلَّ من خَلقِه أحداً، وأمَّا الجنَّةُ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يُنْشِئُ لها خَلْقاً».

قوله: «باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾» اختَلَفَ النَّقل عن قول جَهَنَّم: هل مِن مَزِيد، فظاهر أحاديث الباب أنَّ هذا القولَ منها لطلب المزيد، وجاء عن بعض السَّلَف أنَّه استفهامُ إنكار، كأنَّها تقول: ما بَقِيَ فيَّ موضعٌ للزّيادة، فروى الطَّبَريُّ من طريق الحَكَم ابن أبانَ عن عِكْرمة في قوله: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ أي: هل من مَدخَل؟ قد امتَلَأتُ. ومن طريق مجاهد نحوه، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجهٍ آخر عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس، وهو ضعيف، ورَجَّحَ الطَّبَريُّ أنَّه لطلب الزّيادة، على ما دَلَّت عليه الأحاديث المرفوعة.

وقال الإسماعيليّ: الذي قاله مجاهد موجَّه، فيُحمَل على أنَّها قد تُزاد وهي عند نفسها لا موضعَ فيها للمَزيدِ.

قوله في حديث أنس: «يُلْقَى في النار وتقول: هل من مَزيدٍ» في رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتادة: «لا تَزال جَهَنَّم يُلقَى فيها» أخرجه أحمد (١٣٤٥٧) ومسلم (٢٨٤٨/ ٣٨).

قوله: «حتَّى يَضَعَ قَدَمَه فيها» كذا في رواية شُعْبة، وفي رواية سعيد: «حتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزّة فيها قَدمَه».

قوله: «فتقول: قَطْ قَطْ» في رواية سعيد: «فيَزوي بعضُها إلى بعض، وتقول: قَطْ قَطْ وعِزَّتِك»[١]، وفي رواية سليمان التَّيْميِّ عن قَتَادة: «فتقول: قَدْ قَدْ» بالدَّال بَدَل الطاء[٢]، وفي حديث أبي هريرة: «فيَضَع الرَّبّ عليها قَدمه، فتقول: قَطْ قَطْ» وفي الرِّواية التي تَليها: «فلا تَمتَلِئ حتَّى يَضَعَ رِجلَه فتقول: قَطْ قَطْ قَطْ، فهناكَ تَمتَلِئ، ويُزوَى بعضُها إلى بعض»، وفي حديث أُبيِّ بن كعب عند أبي يَعْلى[٣]: «وجَهَنَّم تسأل المزيد حتَّى يَضَعَ فيها قدمَه فيُزوَى بعضُها إلى بعض وتقول: قَطْ قَطْ»، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد (١١٧٤٠): «فيُلقَى في النار أهلها فتقول: هل من مَزيد؟ ويُلقَى فيها وتقول: هل من مَزيد؟ حتَّى يأتيها عزَّ وجلَّ فيَضَع قَدمه عليها فتُزوَى فتقول: قَدْني قَدْني».

وقوله: «قَطْ قَطْ» أي: حَسْبي حَسْبي، وثَبَتَ هذا[٤] التَّفسير عند عبد الرَّزّاق[٥] من حديث أبي هريرة، وقَطْ بالتَّخفيفِ ساكناً، ويجوز الكسر بغير إشباع، ووَقعَ في بعض النُّسَخ عن أبي ذرٍّ: «قَطِي قَطِي» بالإشباع و«قَطْني» بزيادة نون مُشبَعة.

ووقَعَ في حديث أبي سعيد ورواية سليمان التَّيْميِّ بالدَّال بَدَل الطاء، وهي لغة أيضاً، وكلُّها بمعنى: يكفي.

وقيل: قَط صوت جَهَنَّم. والأوَّل هو الصَّواب عند الجمهور. ثمَّ رأيت في تفسير/ ابن مَرْدويه من وجه آخر عن أنس ما يُؤيِّد الذي قبله ولفظُه: «فيَضَعها عليها فتُقَطقِط كما يُقَطقِط ٥٩٦/٨

---

(١) هذا اللفظ والذي قبله وقع كذلك عند البخاري (٦٦٦١) من رواية شيبان عن قتادة، وقد فات الحافظَ أن يعزوَهما له.

(٢) ستأتي برقم (٧٣٨٤).

(٣) لم نقف عليه في المطبوع من «مسنده»، وعزاه له الحافظ في «إتحاف المهرة» ١/ ٢٢٠١، وهو عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٩)، وفي إسناده عندهما عبد الغفار بن القاسم الأسدي، أبو مريم، ضعيف جداً.

(٤) في (س): بهذا، بزيادة الباء في أوله، وهو خطأ.

(٥) في «تفسيره» ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، بإسنادين، أحدهما عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، والآخر عن معمر عن همام عن أبي هريرة، وبالإسناد الثاني أخرجه أحمد في «مسنده» (٨١٦٤)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

السِّقاء إذا مُلِئَ». انتهى، فهذا لو ثَبَتَ لكان هو المعتمَد، لكن في سنده موسى بن مُطير، وهو متروك.

واختُلِفَ في المراد بالقَدَمِ، فطريق السَّلَف في هذا وغيره مشهورة، وهو أن تُمَرَّ كما جاءت ولا يُتَعرَّض لتأويلِه، بل نَعتَقِد استحالةَ ما يُوهِم النَّقص على الله[1].

وخاضَ كثير من أهل العلم في تأويل ذلك، فقال: المراد إذلال جَهَنَّم، فإنَّها إذا بالَغَت في الطُّغيان وطَلَبِ المزيد أذَلَّها الله فوَضَعَها تحت القَدَم، وليس المراد حقيقةَ القَدَم، والعرب تَستَعمِل ألفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال ولا تريد أعيانَها، كقولهم: رَغِمَ أَنفُه، وسُقِطَ في يده.

وقيل: المراد بالقَدَمِ: الفَرَط السابق، أي: يَضَع الله فيها ما قَدَّمَه لها من أهل العذاب. قال الإسماعيليّ: القَدَم قد يكون اسماً لمَا قُدِّمَ كما يُسمَّى ما خُبِطَ من ورَقٍ خَبَطاً، فالمعنى: ما قَدَّموا من عَمَل.

وقيلَ: المراد بالقَدَمِ: قَدَمُ[2] بعض المخلوقينَ، فالضَّمير لمخلوقٍ[3] معلوم، أو يكون هناك مخلوق اسمه قَدَم.

أو المراد بالقَدَمِ: الأخيرُ، لأنَّ القَدَم آخرُ الأعضاء، فيكون المعنى: حتَّى يَضَعَ الله في النار آخِر أهلها فيها، ويكون الضَّمير للمَزيدِ.

وقال ابن حِبّان في «صحيحه»[4] بعد إخراجه: هذا من الأخبار التي أُطلِقَت بتمثيلِ المجاوَرة، وذلك أنَّ يوم القيامة يُلقَى في النار من الأُمَم والأمكِنة التي عُصِيَ اللهُ فيها، فلا تَزال تَستَزيد حتَّى يَضَع الرَّبّ فيها موضعاً من [الكفّار و]الأمكِنة المذكورة فتَمتَلِئ

(١) انظر تعليقنا على شرح الحديث السالف برقم (٣٨٠٣).

(٢) قوله: «قدم» من الأصلين، وسقط من (س).

(٣) في (س): «للمخلوق» بزيادة لام أخرى في أوله، وهو خطأ.

(٤) عند الحديث (٢٦٨) من «صحيحه»، وما بين المعقوفات سقط من الأصلين و(س)، وقد استدركناه من المصدر نفسه.

[فتقول: قَطْ قَطْ، تريد: حَسْبي، حَسْبي] لأنَّ العرب تُطلِق القَدَم على الموضع، قال تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾[يونس:٢]، يريد: موضعَ صِدْقٍ.

وقال الدَّاووديّ: المراد بالقَدَمِ: قَدَمُ صِدْقٍ، وهو محمَّد، والإشارة بذلك إلى شفاعته، وهو المقام المحمود، فيُخرِج من النار مَن كان في قلبه شيءٌ من الإيمان. وتُعقِّبَ بأنَّ هذا مُنابِذٌ لنصِّ الحديث، لأنَّ فيه يَضَع قَدمه بعد أن قالت: هل من مَزيد؟ والذي قاله مُقتَضاه أنَّه يَنقُص منها، وصريح الخبر أنَّها تَنزَوي لِـمَا يُجعَل فيها لا بما يَخرُج منها[1].

قلت: ويحتمل أن يوجَّه بأنَّ مَن يَخرُج منها يُبدَّل عِوَضهم من أهل الكفر كما حَملوا عليه حديث أبي موسى في «صحيح مسلم» (٢٧٦٧): «يُعطَى كلُّ مسلم رجلاً من اليهود والنَّصارَى فيُقال: هذا فِداؤُك منَ النار»، فإنَّ بعض العلماء قال: المراد بذلك أنَّه يقع عند إخراج الموحِّدينَ، وأنَّه يجعل مكان كلِّ واحد منهم واحداً من الكفَّار، بأنْ يَعظُم حتَّى يَسُدَّ مكانَه ومكانَ الذي خرج، وحينئذٍ فالقَدَم سببٌ للعِظَمِ المذكور، فإذا وَقَعَ العِظَم حَصَلَ المِلءُ الذي تَطلُبه.

ومن التَّأويل البعيد قول مَن قال: المراد بالقَدَمِ: قَدَمُ إبليس، وأخَذَه من قوله: «حتَّى يَضعَ الجبّارُ فيها قَدمَه»، وإبليس أوَّل مَن تَكبَّر فاستَحقَّ أن يُسمَّى مُتَجَبِّراً وجَبّاراً، وظُهور بُعد هذا يُغني عن تكلُّف الردّ عليه.

وزَعَمَ ابن الجَوْزيّ أنَّ الرِّواية التي جاءت بلفظ: «الرِّجل» تحريف من بعض الرُّواة، لظَنِّه أنَّ المراد بالقَدَمِ الجارحةُ، فرواها بالمعنى فأخطَأ، ثمَّ قال: ويحتمل أن يكون المراد بالرِّجلِ ـ إن كانت محفوظة ـ الجماعةَ، كما تقول: رِجلٌ من جَراد[2]، فالتَّقدير: يَضَع فيها جماعةً، وأضافَهم إليه إضافة اختصاص.

---

(١) في (س): «لا يخرج منها» دون قوله: «بما»، ولا بدَّ منه!

(٢) أي: القطيع من الجراد، وقال ابن الأثير في «النهاية» ٢/ ٤٩٤: الرِّجل، بالكسر: الجراد الكثير، ومنه الحديث: كأنَّ نَبْلَهم رِجْلٌ من جراد.

وبالَغَ ابن فُورَك فجَزَمَ بأنَّ الرِّواية بلفظ: «الرِّجل» غيرُ ثابتة عند أهل النَّقل، وهو مردودٌ لثُبوتِها في «الصحيحين». وقد أوَّلَها غيره بنحوِ ما تقدَّم في القَدَم. فقيل: رِجلُ بعض المخلوقينَ، وقيل: إنَّها اسم مخلوق من المخلوقينَ، وقيل: إنَّ الرِّجل تُستَعمَل في الزَّجر، كما تقول: وضَعته تحت رِجلي، وقيل: إنَّ الرِّجل تُستعمَل في طلب الشَّيء على سبيل الجِدّ، كما تقول: قامَ في هذا الأمر على رِجل.

وقال أبو الوَفاء بن عَقِيل: تعالى الله عن أنَّه لا يُعمِل أمرَه في النار/ حتَّى يستعين عليها ٥٩٧/٨ بشيءٍ من ذاته أو صفاته، وهو القائل للنّار: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾[الأنبياء:٦٩]، فمَن يأمر ناراً أجَّجَها غيرُه أن تَنقَلِب عن طَبعها وهو الإحراق فتنقَلِب، كيف يحتاج في نار يُؤَجِّجها هو إلى استعانة؟! انتهى، ويُفهَم جوابُه من التَّفصيل الواقعِ ثالثَ أحاديث الباب حيثُ قال فيه: «ولِكلِّ واحدةٍ منكما مِلؤُها، فأمَّا النار» فذَكر الحديث، وقال فيه: «ولا يَظلمُ الله من خَلْقه أحداً»، فإنَّ فيه إشارةً إلى أنَّ الجنَّة يقع امتِلاؤُها بمَن يُنشِؤهم الله لأجلِ مِلئِها، وأمَّا النار فلا يُنشِئ لها خَلْقاً، بل يفعل فيها شيئاً عَبَّرَ عنه بما ذُكِرَ، يقتضي لها أن يَنضَمّ بعضُها إلى بعض فتصير مَلأى، ولا تحتمِل مَزيداً، وفيه دلالة على أنَّ الثَّواب ليس موقوفاً على العَمَل، بل يُنعِم الله بالجنَّة على مَن لم يعمل خيراً قَطُّ كما في الأطفال.

قوله في أول الحديث الثاني: «حدَّثنا محمَّد بن موسى القَطّان» هو الواسطيّ. وأبو سفيان الحِميَريُّ، أدرَكه البخاريّ بالسِّنِّ ولم يَلقَه.

قوله: «حدَّثنا عَوْف» لأبي سفيان فيه سَنَدٌ آخر، أخرجه مسلم (٢٨٤٦/ ٣٥) من رواية عبد الله بن عون الهلالي[1] [حدَّثنا أبو سفيان يعني: محمد بن حُميد] عن مَعمَر عن أيوب عن ابن سِيرين عن أبي هريرة مُطوَّلاً.

---

(١) تحرف في (أ) إلى: عبد الله الجزائري، وفي (س) إلى: عبد الله بن عمر الجزائري، وفي (ع) إلى: عبد الله بن غزوان الجزائري، وما أثبتناه هو الصواب الموافق لما في «الصحيح»، وما بين المعقوفين بعده سقط عند الجميع، واستدركناه من المصدر نفسه.

وقوله: «رَفَعَه وأكثرُ ما كان يُوقِفه أبو سفيان» القائل ذلك محمَّد بنُ موسى الراوي عنه، وقال: «يُوقِفه» من الرُّباعيّ، وهي لغة، والفصيح: يَقِفُه من الثُّلاثيّ، والمعنى: أنَّه كان يَرويه في أكثر الأحوال موقوفاً ويَرفَعه أحياناً، وقد رَفَعَه غيرُه أيضاً.

قوله في الطريق الثالثة: «أخبَرَنا مَعمَر عن همَّام عن أبي هريرة» وَقَعَ في «مُصنَّف عبد الرَّزّاق» (٢٠٨٩٤) في آخره: قال مَعمَر: وأخبرني أيوب عن محمَّد بن سِيرِين عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ مِثلَه. وأخرجه مسلم بالوجهَينِ (٢٨٤٦/ ٣٥و٣٦).

قوله: «تَحاجَّت» أي: تَخاصَمَت.

قوله: «بالمتكبِّرينَ والمتجَبِّرينَ» قيل: هما بمعنًى، وقيل: المتكبِّر: المتعاظِم بما ليس فيه، والمتجبِّر: الممنوع الذي لا يُوصَل إليه، وقيل: الذي لا يَكترِث بأمرٍ.

قوله: «ضُعَفاءُ الناس وسَقَطُهم» بفتحتَينِ، أي: المحتَقَرونَ بينهم، الساقطونَ من أعيُنهم، هذا بالنِّسبة إلى ما عند الأكثر من الناس، وبالنِّسبة إلى ما عند الله هم عُظَماءُ رُفَعاءُ الدَّرَجات، لكنَّهم بالنِّسبة إلى ما عند أنفُسِهم ـ لعَظَمة الله عندهم وخُضوعِهم له ـ في غاية التواضُع لله والذِّلّة في عِباده، فوَصْفُهم بالضَّعفِ والسَّقَط بهذا المعنى صحيح، أو المراد بالحَصرِ في قول الجنَّة: «إلّا ضُعَفاء الناس» الأغلَبُ.

قال النَّوَويّ: هذا الحديث على ظاهره، وإنَّ الله يَخلُق في الجنَّة والنار تمييزاً يُدرِكان به ويَقدِران على المراجَعة والاحتِجاج. ويحتمل أن يكون بلسان الحال، وسيأتي مَزِيدٌ لهذا في «باب قوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾» من كتاب التوحيد (٧٤٤٩) إن شاء الله تعالى.

قوله: «يُزوَى» أي: يُضَمُّ بضعُها إلى بعض، ويلتقي على ما فيها، وسيأتي بقيّةُ الكلامِ على هذا الحديث في كتاب التَّوحيد (٧٤٤٩) إنْ شاءَ الله تعالى[1].

---

(١) هذه الفِقرة كلها من (ع)، وسقطت من (أ) و(س).

٢- بابٌ

«فسَبِّحْ بحَمدِ ربِّكَ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وقَبْلَ غُروبِها[1]» [ق:٣٩]

٤٨٥١- حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، عن جَرير، عن إسماعيلَ، عن قيسِ بنِ أبي حازِمٍ، عن جَريرِ بنِ عبدِ الله، قال: كنَّا جُلوساً ليلةً معَ النبيِّ ﷺ، فنظَرَ إلى القمرِ ليلةَ أربعَ عشرةَ، فقال: «إنَّكم سَتَرَوْنَ رَبَّكم كما تَرَوْنَ هذا، لا تُضامونَ في رُؤْيَتِه، فإنِ استطَعْتُم أن لا تُغْلَبوا على صلاةٍ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ، وقبلَ غُروبِها فافعَلوا، ثمَّ قرأَ: «فسَبِّحْ بحَمدِ ربِّكَ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وقَبْلَ غُروبِها».

٤٨٥٢- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا وَرْقاءُ، عن ابنِ أبي نَجيحٍ، عن مجاهدٍ، قال ابنُ عبَّاسٍ: أمَرَه أن يُسبِّحَ في أدْبارِ الصَّلَوات كلِّها؛ يعني قولَه: ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [٤٠].

٥٩٨/٨ قوله: «باب قوله: فسَبِّحْ بحَمدِ ربِّكَ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وقَبْلَ غُروبِها» كذا لأبي ذرٍّ في التَّرجمة وفي سياق الحديث، ولغيره: ﴿وَسَبِّحْ﴾ بالواو فيهما، وهو الموافق للتِّلاوة فهو الصَّواب، وعندهم أيضاً: ﴿وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ وهو الموافق لآية السُّورة[2].

ثم أورَدَ فيه حديث جَرير: «إنَّكم سَتَرَونَ رَبَّكُم» الحديث، وفي آخره: «ثمَّ قرأ ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾» وهذه الآية في طه [١٣٠].

قال الكِرْمانيُّ: المناسب لهذه السّورة: ﴿وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ لا غُروبها. قلت: لا سبيل إلى التصرُّف في لفظ الحديث، وإنَّما أورَدَ الحديث هنا لاتِّحادِ دلالة الآيتَينِ، وقد تقدَّم في الصلاة (٥٥٤)، وكذا وَقَعَ هنا في نُسخةٍ من وجه آخر عن إسماعيل بن أبي خالد بلفظ:

---

(١) كذا وقع في الأصلين: «فسبح» بالفاء، و«قبل غروبها»، على مقتضى رواية أبي ذرّ، وسينبّه الحافظ على هذا في أول الشرح.

(٢) وتعقَّبه العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ١٨٧ بقوله: لا حاجة لهذه التعسُّفات، والذي في نسختنا هو نص القرآن في السورة المذكورة، وهو الذي عليه العمدة، فلأيِّ ضرورة يحرَّف القرآن ويُنسب إلى أبي ذرّ وغيره؟! قلنا: صنيع الحافظ هنا لا يفهم منه موافقته على ما جاء في رواية أبي ذرّ، وإنما مراده توخِّي الدِّقة في نقل ما جاء من روايات الصحيح، ثم إنه صوَّب الروايات الأخرى إلى جانب ذكره لرواية أبي ذرّ كما وردت.

«ثمَّ قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾» وسيأتي شرح حديث جَرِير في التوحيد (٧٤٣٤) إن شاء الله تعالى، ومضى منه شيءٌ في فضل وقت العصر من المواقيت (٥٥٤).

قوله: «عن مجاهد قال: قال ابن عبَّاس: أَمَرَه أن يُسبِّحَ» يعني: أَمَرَ الله نبيَّه، وأخرجه الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٨٢) من طريق ابن عُلَيَّة عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: قال ابن عبَّاس في قوله: ﴿فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ قال: هو التَّسبيح بعد الصلاة.

قوله: «في أدبارِ الصَّلَواتِ كلِّها؛ يعني قولَه: ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾» كذا لهم، وروى الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٨١) من وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: قال لي النبيّ ﷺ: «يا ابنَ عبَّاس، ركعتان بعدَ المغرب أدبارُ السُّجود» وإسناده ضعيف، لكن روى ابن المنذِر من طريق أبي تميم الجَيْشانيّ قال: قال أصحاب رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾: هما الرَّكعَتان بعد المغرب. وأخرجه الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٨١و١٨٢) من طرق عن عليٍّ وعن أبي هريرة وغيرهما مِثلَه، وأخرج ابن المنذِر عن عمر مِثلَه، وأخرج الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٨١) من طريق كُرَيب بن يزيد: أنَّه كان إذا صَلَّى الرَّكعَتَينِ بعد الفجر والرَّكعَتَينِ بعد المغرب قرأ «إدبار النُّجومِ» و«أدبار السُّجود» أي: بهما[1].

٥١- سورة ﴿وَالذَّارِيَاتِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال عليٌّ عليه السَّلام: الرِّياحُ.

وقال غيرُه: ﴿تَذْرُوهُ﴾ [الكهف:٤٥]: تُفرِّقُه.

﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [٢١]: تأكُلُ وتَشْرَبُ في مَدْخَلٍ واحدٍ، ويَخرُجُ من موضعَينِ.

﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ أي: لُعِنوا.

---

(١) كذا وقع سياق هذا الأثر في الأصلين و(س)، وأما لفظه في المطبوع من «تفسير الطبري» فهو: كان إذا صلَّى الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب أخفَّ، ثم فسَّر «إدبار النجوم» و«أدبار السجود».

﴿ فَرَاغَ ﴾[٢٦]: فرَجَعَ.

﴿فَصَكَّتْ ﴾[٢٩]: فجَمَعَت أصابعَها، فضَرَبَت به جَبْهَتَها.

﴿ فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ ﴾ بمَن معه، لأنهم قُوَّتُه.

والرَّميمُ: نباتُ الأرضِ إذا يَبِسَ ودِيسَ.

﴿ لَمُوسِعُونَ ﴾ [٤٧]: أي: لَذُو سَعَةٍ، وكذلك: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة:٢٣٦]: يعني القَويَّ.

﴿زَوْجَيْنِ ﴾[٤٩]: الذَّكَرَ والأُنثَى، واختِلافُ الألوان: حُلْوٌ وحامِضٌ، فهما زَوْجان.

﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٥٠]: مِن الله إليه.

﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[٥٦]: ما خَلَقْتُ أهلَ السَّعادةِ من أهلِ الفَرِيقَينِ، إلَّا لِيوَحِّدونِ.

وقال بعضُهم: خَلَقَهم ليَفْعَلوا، ففَعَلَ بعضٌ، وتَرَكَ بعضٌ، وليس فيه حُجّةٌ لأهلِ القَدَرِ.

والذَّنُوبُ: الدَّلْوُ العظيمُ.

وقال مجاهدٌ: ﴿ذَنُوبًا ﴾[٥٩]: سَبيلاً.

﴿صَرَّةٍ﴾[٢٩]: صَيْحةٍ.

﴿ٱلْعَقِيمَ﴾[٤١]: التي لا تَلِدُ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: والحُبُكُ: استِواؤُها وحُسْنُها.

﴿فِى غَمْرَةٍ﴾[١١]: في ضَلالَتِهم يَتَمادَوْنَ.

وقال غيرُه: ﴿تَوَاصَوْا﴾ [٣٥]: تَواطَؤُوا.

وقال: ﴿ مُّسَوَّمَةً ﴾[٣٤]: مُعلَّمةً، مِن السِّيما.

﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [عبس: ١٧]: لُعِنَ.

قوله: «سورة ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقطَت «سورة» والبسملة لغير أبي ذرٍّ، والواو للقَسَمِ، والفاءات/ بعدها عاطِفاتٌ، من عَطْف المتغايِرات وهو الظّاهر، وجَوَّزَ الزَّمَخشَريّ أنَّها من عطف الصِّفات، وأنَّ «الحاملات» وما بعدها من صفات الرِّيح. ٥٩٩/٨

قوله: «**قال عليٌّ: الرّياح**» كذا لهم، ولأبي ذرٍّ: وقال عليّ: الذّارياتُ الرّياحُ، وهو عند الفِرْيابيّ عن الثَّوريّ عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطُّفَيل عن عليّ، وأخرجه ابن عُيَينَةَ في «تفسيره» أتـمَّ من هذا عن ابن أبي الحسين: سمعت أبا الطُّفَيل قال: سمعت ابن الكوّاء يسأل عليَّ بن أبي طالب عن «الذّاريات ذَرواً»، قال: الرّياح، وعن «الحاملات وِقراً»، قال: السَّحاب، وعن «الجاريات يُسراً»، قال: السُّفُن، وعن «المدبِّرات أمراً» قال: الملائكة. وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٤٦٧ و٤٦٨) من وجه آخر عن أبي الطُّفَيل.

وابنُ الكَوّاء، بفتح الكاف وتشديد الواو: اسمه عبد الله، وهذا التَّفسير مشهور عن عليّ، وأخرج عن مجاهد وابن عبَّاس مِثلَه، وقد أطنَبَ الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٨٦) في تخريج طرقه إلى عليّ.

وأخرجه عبد الرَّزّاق(١) من وجه آخرَ عن أبي الطُّفَيل قال: شَهِدت عليّاً وهو يَخطُب وهو يقول: سَلُوني، فوَالله لا تسألوني عن شيءٍ يكون إلى يوم القيامة إلّا حَدَّثتُكم به، وسَلُوني عن كتاب الله، فوَالله ما من آية إلّا وأنا أعلم أبليلٍ أُنزِلَت أم بنهارٍ، أم في سهل أم في جبل. فقال ابن الكَوّاء، وأنا بينه وبين عليٍّ وهو خلفي، فقال: ما «الذّاريات ذَرواً»؟ فذكر مِثلَه، وقال فيه: وَيْلَكَ! سَل تَفقُّهاً ولا تسأل تَعَنُّتاً. وفيه سؤاله عن أشياء غير هذا، وله شاهد مرفوع أخرجه البزَّار (٢٩٩) وابن مَرْدويه بسندٍ لَيِّن عن عمر.

قوله: «**وقال غيره: ﴿تَذۡرُوهُ﴾: تُفرِّقه**» هو قول أبي عُبيدة، قال في سورة الكهف [٤٥] في قوله: ﴿تَذۡرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ أي: تُفرِّقه، ذَرَتْهُ وأَذرَتْهُ(٢)، وقال في تفسير الذّاريات: الذاريات: الرّياح، وناس يقولون: المُذْرِيَات [للرِّيحِ](٣)، ذَرَتْ وأَذرَتْ.

قوله: «**﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾: تَأكُل وتَشرَب في مَدْخَل واحد، ويَخرُج من موضعينِ**»

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٤١.

(٢) تحرف في (س) و(ع) إلى: ذروته وأذريته، بعَوْد الضمير فيهما إلى المتكلم، وصوابه ما أثبتناه من (أ) بعَوْد الضمير فيهما إلى الرياح، وهو الموافق لما في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ١/ ٤٠٥.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س)، وبه يتمُّ المعنى، وقد استدركناه من «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ٢/ ٢٢٥.

أي: القُبُل والدُّبُر، وهو قول الفَرّاء. قال في قوله تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ يعني: أيضاً آيات، إنَّ أحدَكم يأكل ويَشرَب من مَدخَل واحد، ويُخرِج من موضعينِ، ثمَّ عَنَّفَهم فقال: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾؟

ولابنِ أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ قال: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ قال: فيما يَدخُل من طعامكم وما يَخرُج، وأخرج الطَّبَريُّ من طريق محمَّد بن المُرتفِع عن عبد الله بن الزُّبَير في هذه الآية قال: سبيل الغائط والبول.

قوله: «﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ أي: لُعِنوا» كذا في بعض النُّسَخ، وقد تقدَّم في كتاب البيوع (٢٢٢٤). وأخرج الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٩٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ قال: لُعِنَ الكَذّابونَ. وعند عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ قال: الكَذّابونَ.

قوله: «﴿فَرَاغَ﴾: فرَجَعَ» هو قول الفَرّاء، وزادَ: والرَّوغ وإن جاء بهذا المعنى، فإنَّه لا يُنطَق به حتَّى يكون صاحبُه [مُخْفِياً][1] لذهابه أو مجيئِه. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَرَاغَ﴾، أي: عدَلَ.

قوله: «﴿فَصَكَّتْ﴾: فجَمَعَت أصابعَها فضَرَبَت به جَبْهَتَها» في رواية أبي ذرٍّ: جَمَعَت، بغير فاء، وهو قول الفَرّاء بلفظه. ولِسعيد بن منصور من طريق الأعمَش عن مجاهد في قوله: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ قال: ضَرَبَت بيَدِها على جَبهَتها وقالت: يا وَيلَتاه!

وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ قال: ضَرَبَت وجهَها عَجَباً، ومن طريق الثَّوريّ قال: وَضَعَت يدَها على جَبهَتها تَعَجُّباً.

قوله: «﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ﴾ بمَن معه[2]، لأنَّهم قُوَّتُه[3]» هو قول قَتَادة، أخرجه عبد الرَّزّاق

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س)، ولا بدَّ منه، وقد استدركناه من «معاني القرآن» للفراء ٣/ ٨٦، وانظر «تاج العروس» مادة (روغ).

(٢) في الأصلين و(س): مَن معه، بإسقاط الباء، والمثبت من «معاني القرآن» للفراء ٣/ ٨٧، وقد سلف هذا التفسير عند البخاري كما أثبتناه قبل الحديث (٣٣٧٦).

(٣) في الأصلين و(س): لأنهم من قومه، وانظر التعليق السابق.

عن مَعمَر عنه قاله[1]، وثَبَتَ هذا هنا للنَّسَفيّ وحدَه.

قوله: «**والرَّميم: نَبات الأرض إذا يَبِسَ ودِيسَ**» هو قول الفَرّاء: ودِيسَ، بكسر الدَّال وسكون التَّحتانيَّة بعدها مُهمَلة، من الدَّوْس: وهو وَطْء الشَّيء بالقَدَمِ حتَّى يُفَتَّت، ومنه: دِيَاس الأرض، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: الرَّميم: كرَمِيم[2] الشَّجَر. وأخرج الطَّبَرِيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: الرَّميم: الهالِك.

قوله: «**﴿لَمُوسِعُونَ﴾ أي: لَذُو سَعَة، وكذلك ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ﴾**» يعني في قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ﴾ أي: مَن يكون ذا سَعة. قال الفَرّاء:/ ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ أي: لَذُو وُسْعَةٍ[3] لخَلْقِنا، وكذا قوله: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ﴾ يعني: القويّ. وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجِيح قال: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ قال: أن نَخلُق سَماء مِثلها. ٨/٦٠٠

قوله: «**﴿زَوْجَيْنِ﴾: الذَّكَر والأُنثَى، واختِلاف الألوان: حُلْو وحامِض، فهما زَوْجان**» هو قول الفَرّاء أيضاً ولفظه: الزَّوجان من جميع الحيوان الذَّكَر والأُنثَى، ومِن سِوَى ذلك اختلافُ ألوان النَّبات وطُعوم الثِّمار، بعضٌ حُلوٌ وبعضٌ حامضٌ. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ معناه.

وأخرج الطَّبَرِيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ قال: الكفر والإيمان، والشَّقاوة والسَّعادة، والهُدَى والضَّلالة، واللَّيل والنَّهار، والسماء والأرض، والجِنّ والإنس.

قوله: «**﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾: من الله إليه**» أي: من معصيَته إلى طاعَته، أو من عذابه إلى رحمته. هو قول الفَرّاء أيضاً.

---

(١) تحرَّف في الأصلين و(س) إلى: وقال.

(٢) قوله: كرميم، من الأصلين، وسقط من (س) ولا بد منه، وهو كذلك في «تفسير عبد الرزاق» ٢/ ٢٤٥.

(٣) كذا في (أ) و«معاني القرآن» للفراء ٣/ ٨٩: وهو من الوُسْع الذي بمعنى الطاقة والقُدرة؛ أي: لقادرون، وهو المعنى الذي أراده الفراء في كتابه، وتحرَّف في (س) و(ع) إلى: «سَعَةٍ» بإسقاط الواو من السَّعَة؛ أي: أوسعناها، يعني السماءَ، وهو وإن كان أحد وجوه معاني هذه الآية إلّا أنه ليس المراد في كلام الفراء.

قوله: «﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾» في رواية أبي ذرٍّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ «ما خَلَقتُ أهل السَّعادة من أهل الفريقَينِ إلّا ليوَحِّدونِ» هو قول الفَرّاء، ونَصَرَه ابن قُتَيبة في «مُشكِلِ القرآن» له. وسببُ الحمل على التَّخصيص وجودُ مَن لا يَعبُده، فلو حُمِلَ على ظاهره لَوَقَعَ التَّنافي بين العِلّة والمعلول.

قوله: «وقال بعضهم: خَلَقَهم ليَفْعَلوا، ففَعَلَ بعضٌ وتَرَكَ بعضٌ، وليس فيه حُجَّةٌ لأهلِ القَدَر» هو كلام الفَرّاء أيضاً، وحاصل التَّأويلَينِ أنَّ الأوَّل محمول على أنَّ اللَّفظ العامّ مُرادٌ به الخُصوص، وأنَّ المراد أهلُ السَّعادة من الجِنّ والإنس، والثّاني باقٍ على عُمومه لكن بمعنى الاستعداد، أي: خَلَقَهم مُعَدِّينَ لذلك، لكن منهم مَن أطاعَ ومنهم مَن عَصَى، وهو كقولهم: الإبل مخلوقة للحَرْثِ، أي: قابلةٌ لذلك، لأنَّه قد يكون فيها ما لا يَحرُث.

وأمَّا قوله: «وليس فيه حُجّة لأهلِ القَدَر» فيريد المعتزِلة، لأنَّ مُحصَّل الجواب أنَّ المراد بالخَلْق خَلْقُ التَّكليف لا خَلْقُ الجِبِلَّة، فمَن وَفَّقَه عَمِلَ لمَا خُلِقَ له، ومَن خَذَلَه خالَفَ.

والمعتَزِلة احتَجّوا بالآية المذكورة على أنَّ إرادة الله لا تتعلَّق به، والجواب أنَّه لا يَلزَم من كَوْن الشَّيء مُعلَّلاً بشيءٍ أن يكون ذلك الشَّيء مُراداً، وأن لا يكون غيره مُراداً.

ويحتمل أن يكون مُراده بقوله: «وليس فيه حُجّة لأهلِ القَدَر» أنَّهم يَحتَجّونَ بها على أنَّ أفعال الله لا بدَّ وأن تكون معلولة، فقال: لا يَلزَم من وقوع التَّعليل في موضع وُجوب التَّعليل في كلّ موضع، ونحنُ نقول بجوازِ التَّعليل لا بوُجوبه، أو لأنَّهم احتَجّوا بها على أنَّ أفعال العِباد مخلوقة لهم لإسناد العبادة إليهم، فقال: لا حُجّة لهم في ذلك، لأنَّ الإسناد من جهة الكَسب، وفي الآية تأويلات أُخرى يَطول ذِكْرها.

وروى ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ قال: خَلَقَهم للعبادة، فمِن العبادة ما يَنفَع ومنها ما لا يَنفَع.

قوله: «والذَّنُوب: الدَّلْو العظيم» هو قول الفَرّاء لكن قال: العظيمة، وزادَ: ولكنَّ العرب تذهب بها إلى الحظّ والنَّصيب. وقال أبو عُبيدة: الذَّنُوب: النَّصيب، وأصله من الدَّلْو،

والذَّنوب والسَّجْل واحد، والسَّجْل أقلّ ملأً من الدَّلو[1].

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿ذَنُوبًا﴾: سَبيلاً**» وَقَعَ هذا مُؤَخَّراً عن الذي بعده لغير أبي ذرٍّ، والذي عنده أَولى، وقد وَصَلَه الفِرْيابيّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ﴾ قال: سَجْلاً من العذاب مِثل عذاب أصحابهم، وأخرج ابن المنذِر من طريق ابن جُرَيج عن مجاهد في قوله: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذَنُوبًا﴾ قال: سبيلاً. قال: وقال ابن عبَّاس: سَجْلاً، وهو بفتح المهمَلة وسكون الجيم. ومن طريق ابن جُرَيج عن عطاء مِثلَه، وأنشَدَ عليه شاهداً.

قوله: «**﴿صَرَّةٍ﴾: صَيْحة**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد. وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عبَّاس، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿صَرَّةٍ﴾: شِدّة صوتٍ، يقال: أقبَلَ فلانٌ يَصطَرُّ، أي: يُصَوِّت صوتاً شديداً. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال: أقبَلَت تَرِنُّ.

قوله: «**﴿ٱلْعَقِيمَ﴾: التي لا تَلِدُ**»/ زاد أبو ذرٍّ: ولا تُلَقِّح شيئاً. أخرج ابن المنذِر من طريق الضَّحّاك قال: العَقيم: التي لا تَلِد. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: العَقيم: التي لا تُنبِت. وأخرج الطَّبَريُّ (٢٧/ ٤) والحاكم (٢/ ٤٦٧) من طريق خُصَيفٍ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: الرِّيح العَقيم: التي لا تُلقِح شيئاً. ٦٠١/٨

قوله: «**وقال ابن عبَّاس:والحُبُك: استِواؤُها وحُسْنها**» تقدَّم في بَدْء الخلق[2]. وأخرجه الفِرْيابيُّ عن الثَّوريّ عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس، ومن طريق سفيان أخرجه الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٨٩) وإسناده صحيح، لأنَّ سماع الثَّوريّ من عطاء بن السائب كان قبل الاختلاط. وأخرجه الطَّبَريُّ (٢٦/ ١٨٩) من وجه آخر صحيح عن ابن عبَّاس.

---

(١) كذا وقع في (أ) و(س)، وفي (ع): من الذَّنوب. ولفظه في المطبوع من «مجاز القرآن» ٢/ ٢٢٩ لأبي عبيدة: والذَّنوبُ والسَّجلُ واحد، وهو ملء الدلو وأقلُّ قابلاً. وفي «إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ٣٥٦: والذَّنوب والسَّجل أقلّ من الدَّلو.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٥).

وأخرجه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات:٧] قال: ذات الخَلْق الحَسَن. وللطَّبَرِيِّ (٢٦/ ١٨٩) من طريق عَوْف عن الحسن قال: حُبكَت بالنُّجومِ، ومن طريق عِمران بن حُدَير، سُئِلَ عِكْرمة عن قوله: ﴿ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ قال: ذات الخَلْق الحَسَن، ألم تَرَ إلى النَّسّاج إذا نَسَجَ الثَّوب قال: ما أحسنَ ما حَبَكَه!

قوله: «﴿فِي غَمْرَةٍ﴾: في ضَلالَتهم يَتَمادَوْنَ» كذا للأكثرِ. ولأبي ذرٍّ ﴿فِي غَمْرَتِهِمْ﴾، والأوَّل أولى لوقوعِه في هذه السّورة، وأمَّا الثّاني فهو في سورة الحِجر[1]، لكن قوله: «في ضَلالَتهم» يُؤيِّد الثّاني، وكأنَّه ذكره كذلك هنا للاشتِراكِ في الكلمة، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم والطَّبَرِيُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ﴾ قال: في ضَلالَتهم يَتَمادونَ. ووَقَعَ في رواية النَّسَفيّ: «في صلاتهم أو ضَلالَتهم» بالشكِّ، والأوَّل تصحيف[2].

قوله: «وقال غيره: تَواصَوْا: تَواطَؤوا» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد أخرجه ابن المنذِر من طريق أبي عُبيدة في قوله: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِۦ﴾: تَواطَؤوا عليه، وأخَذَه بعضُهم عن بعض، وإذا كانت شِيمةً غالبةً على قوم، قيل: كأنَّما تَواصَوْا به. وروى الطَّبَرِيُّ من طرق عن قَتَادة قال: هل أوصَى الأوَّل الآخِرَ منهم بالتَّكذيب؟

قوله: «وقال غيره: ﴿مُسَوَّمَةً﴾: مُعلَّمةً من السِّيما» هو قول أبي عُبيدة. ووَصَلَه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مُسَوَّمَةً﴾ قال: مُعلَّمة. وأخرج الطَّبَرِيُّ (٢٧/ ١) من طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مُسَوَّمَةً﴾ قال: مختومة بلَونٍ أبيض، وفيه نُقْطة سوداء وبالعكس.

قوله: «﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾: لُعِنَ» سَقَطَ هذا لغير أبي ذرٍّ، وقد تقدَّم تفسير قُتِلَ بلُعِنَ في أوائل السّورة، وأخرج ابن المنذِر من طريق ابن جُرَيج في قوله: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ قال: هي مِثل

---

(١) إنما هو في سورة «المؤمنون» الآية (٥٤)، والتي في الحجر ﴿لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾ الآية (٧٢).

(٢) لم يرد في النسخة اليونينية ولا في «إرشاد الساري» للقسطلّاني ما ذكره الحافظ من وقوع ذلك عند النَّسَفي أو غيره من رواة «الصحيح».

التي في عَبَسَ [١٧] ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾.

تنبيه: لم يَذكُر البخاريّ في هذه السّورة حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها على شرطه حديث أخرجه أحمد (٣٧٤١)، والتِّرمذيّ (٢٩٤٠)، والنَّسائيُّ (ك٧٦٦٠ و١١٤٦٣) من طريق أبي إسحاق عن عبد الرَّحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: «أقرأني رسول الله ﷺ: إنّي أنا الرَّزّاق ذو القوّة المتين» قال التِّرمذيّ: حسن صحيح، وصَحَّحَه ابن حِبّان (٦٣٢٩)[1].

٥٢- سورة ﴿وَٱلطُّورِ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال قَتَادةُ: ﴿مَّسْطُورٍ﴾ [٢]: مكتوبٍ. وقال مجاهدٌ: الطُّورُ: الجبلُ بالسُّرْيانيَّة.

﴿رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [٣]: صَحِيفةٍ.

﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ﴾ [٥]: سَماءٌ.

﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ [٦]: المُوقَدِ.

وقال الحسنُ: تُسْجَرُ حتَّى يَذْهَبَ ماؤُها، فلا يَبْقَى فيها قَطْرةٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿أَلَتْنَٰهُم﴾ [٢١]: نَقَصْنا.

وقال غيرُه: ﴿تَمُورُ﴾ [٩]: تَدُورُ.

﴿أَحْلَٰمُهُم﴾ [٣٢]: العقول.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ٱلْبَرُّ﴾ [٣٨]: اللَّطِيف.

﴿كِسْفًا﴾ [٤٤]: قِطعاً.

﴿ٱلْمَنُونِ﴾ [٣٠]: الموت.

وقال غيرُه: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ﴾ [٢٣]: يَتعاطَوْنَ.

قوله: «سورة ﴿وَٱلطُّورِ﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ، واقتصَرَ الباقونَ على: ﴿وَٱلطُّورِ﴾، والواو للقَسَمِ وما/ بعدها عاطِفات أو للقَسَمِ أيضاً. ٦٠٢/٨

(١) وفاتَه ـ رحمه الله ـ أن يعزوه لأبي داود، فهو عنده في «سننه» برقم (٣٩٩٣) من الطريق واللفظ المذكورَين.

قوله: «وقال قَتَادةُ: ﴿مَّسۡطُورٖ﴾: مكتوب» سَقطَ هذا من رواية أبي ذرٍّ، وثَبَتَ لهم في التوحيد[١]، وقد وَصَلَه المصنِّف في كتاب «خلق أفعال العِباد» (١٢٨) من طريق سعيد عن قَتَادة.

قوله: «وقال مجاهد: الطُّورُ: الجبل بالسُّرْيانيَّةِ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا، قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة، قوله: ﴿وَٱلطُّورِ﴾ قال: جبل يقال له: الطّور. وعَمَّن سمعَ عِكْرمة مِثله. وقال أبو عُبيدة: الطّور: الجبل في كلام العرب. وفي «المحكَم»: الطّور: الجبل، وقد غَلَبَ على طُور سَيْناءَ: جبل بالشّام، وهو بالسُّريانيَّة طُورَى، بفتح الرَّاء والنِّسبة إليه طُوريٌّ وطُورانيٌّ.

قوله: «﴿رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾: صحيفة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ۝٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾ قال: صُحُف وَرَقٍ، قوله: ﴿مَّنشُورٖ﴾ قال: صحيفة.

قوله: «﴿وَٱلسَّقۡفِ ٱلۡمَرۡفُوعِ﴾: سَماءٌ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وتقدَّم في بَدْء الخلق[٢].

قوله: «والمسجُورِ: المُوقَدِ» في رواية الحَمُّويّ والنَّسَفيّ: المُوقَر[٣]، بالرَّاءِ، والأوَّل هو الصَّواب، وقد وَصَلَه إبراهيم الحَرْبيّ في «غريب الحديث» (١/ ٤) والطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد وقال: المُوقَد، بالدَّال.

وأخرج الطَّبَريُّ من طريق سعيد بن المسيّب قال: قال عليٌّ لرجلٍ من اليهود: أين جَهَنَّمُ؟ قال: البحر، قال: ما أُراه إلّا صادقاً، ثمَّ تلا ﴿وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ﴾، ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾» [التكوير:٦]. وعن ابنِ[٤] زيد بن أسلَم قال: ﴿وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ﴾: المُوقَد، ﴿وَإِذَا

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٧٥٥٣).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٥).

(٣) كذا وقع للحافظ كما في الأصلين و(س)، وكذا للعيني في «عمدة القاري» ١٩/ ١٩٣، والذي في النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ٣٥٧: والمستملي، بدل النسفي.

(٤) قوله: «ابن» سقط من (س).

ﭐلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾: أُوقِدَت. ومن طريق شِمر بن عَطِيَّة قال: ﴿ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾: [بمَنْزِلَةِ][1] التَّنّورِ المسجورِ، قال: وفيه قولٌ آخر. قال أبو عُبيدة: المسجورُ: المملوءُ. وأخرج الطَّبَرِيُّ من طريق سعيد عن قَتَادة مِثلَه، ورَجَّحَه الطَّبَرِيّ.

قوله: «وقال الحسنَ: تُسْجَرُ حتَّى يَذهبَ ماؤُها، فلا يَبْقَى فيها قَطْرَةٌ» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ من طريق سعيد عن قَتَادة عن الحسن في قوله: ﴿ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ فذَكرَه، فبيَّن الحسن أنَّ ذلك يقع يوم القيامة، وأمَّا اليوم فالمراد بالمسجورِ: الممتَلِئ، ويحتمل أن يُطلَق عليه ذلك باعتبار ما يؤول إليه حالُه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿أَلَتْنَٰهُم﴾: نَقَصْناهم»[2] وقد تقدَّم في الحُجُرات[3]. وأخرج عبد الرَّزّاق[4] مِثلَه عن ابن عبَّاس بإسنادٍ صحيحٍ. وعن مَعمَر عن قَتَادة قال: ما ظَلَمناهم.

قوله: «وقال غيره: ﴿تَمُورُ﴾: تَدور» وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ قال: مَوْرُها: تحَرُّكها. وأخرج الطَّبَرِيُّ (٢٧/ ٢١) من طريق ابن عُيَينَةَ عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ قال: تَدور دَوراً.

قوله: «﴿ أَحْلَٰمُهُم ﴾: العقولُ» هو قول زيد بن أسلَم، ذكره الطَّبَرِيُّ عنه. وقال الفَرّاء: الأحلام في هذا الموضع: العقول والألباب.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلْبَرُّ﴾: اللَّطيف» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ هنا، وثَبَتَ لهم في التوحيد[5]، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، به. وسيأتي الكلام

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س)، ولا بدَّ منه، وقد استدركناه من «تفسير الطبري» ٢٧/ ١٩، وانظر «إرشاد الساري» ٧/ ٣٥٧.

(٢) كذا وقع في الأصلين و(س)، والذي في اليونينية و«إرشاد الساري» ٧/ ٣٥٧: نقصنا، بحذف الضمير في آخره، وفيهما أنَّ «قوله: قال مجاهد: ألتناهم: نقصناهم» سقط لأبي ذرّ.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٤٨٤٥).

(٤) في «تفسيره» ٢/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٥) بين يدي الحديث رقم (٧٣٩٢).

عليه في التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿كِسَفًا﴾: **قِطْعاً**» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٧/ ٣٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس. ولابنِ أبي حاتم من طريق قَتَادة مِثلُه، ومن طريق السُّدِّيِّ قال: عذاباً. وقال أبو عُبيدة: ﴿كِسَفًا﴾ الكِسْفُ: جمع كِسْفة مِثل السِّدْر جمع سِدْرة. وهذا يُضَعِّف قول مَن رواه بالتَّحريكِ فيهما، وقد قيل: إنَّها قراءة شاذّة، وأنكرَها بعضهم، وأثبَتَها أبو البَقَاء العُكبَريّ وغيرُه.

قوله: «**المَنُونُ: الموتُ**» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٧/ ٣١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ قال: الموت. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة مِثلَه. وأخرج الطَّبَرِيُّ من طريق مجاهد قال: المَنُون: حَوادث الدَّهر.

وذَكَر ابن إسحاق في «السِّيرة»[1] عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد عن ابن عبَّاس: إنَّ قُرَيشاً لمَّا اجتمَعوا في دار النَّدوة قال قائل منهم: احبِسُوه في وَثاق، ثمَّ تَرَبَّصوا به رَيْبَ المَنُون حتَّى يَهلِكَ كما هَلَكَ مَن قبلَه مِن الشُّعَراء، فإنَّما هو واحد منهم، فأنزَلَ الله تعالى/ ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾، وهذا كلّه يُؤيِّد قول الأصمَعيّ: إنَّ المَنُون واحد لا جمعَ له، ويُبعِد قول الأخفَش: إنَّه جمعٌ لا واحدَ له. وأمَّا قول الدَّاووديّ: إنَّ المَنُون جمع مَنيَّة، فغير معروف، معَ بُعْده من الاشتقاق. ٦٠٣/٨

قوله: «**وقال غيرُه: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ﴾: يَتَعاطَوْنَ**» هو قول أبي عُبيدة، وَصَلَه ابن المنذِر من طريقه، وزادَ: أي: يَتَداوَلونَ، قال الشّاعر:

نازَعتُه طيِّبَ الراحِ الشَّمولِ وقد   صاحَ الدَّجاجُ وحانَتْ وَقْعةُ الساري[2]

---

(١) كما في «السيرة النبوية» لابن هشام ١/ ٤٨٤.

(٢) هذا البيت للشاعر الأُموي غياث بن غوث بن الصَّلت التَّغلبي، المشهور بالأخطل، وهو في «ديوانه» ١/ ١٠٨، وقوله: «صاح الدَّجاج» يعني به: الدِّيَكة، يقال للدِّيك: دجاجة، فإذا أرادوا الأنثى قالوا: هذه، وكذلك: هذا بقرة، وهذا بطة؛ إذا أردت الذَّكَر. وانظر «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد ١/ ٩٠، و«شرح شواهد الإيضاح» لابن برّي ص٢٠٣.

١- بابٌ

٤٨٥٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، أخبرنا مالكٌ، عن محمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ نَوْفَلٍ، عن عُرْوةَ، عن زَينَبَ ابنة أبي سَلَمةَ، عن أمِّ سَلَمةَ، قالت: شَكَوْتُ إلى رسولِ الله ﷺ أنّي أَشتكي، فقال: «طُوفي مِن وَراءِ الناسِ وأنتِ راكِبةٌ». فَطُفْتُ ورسولُ الله ﷺ يُصَلِّي إلى جَنْبِ البيتِ يقرأُ بـ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَـٰبٍ مَّسۡطُورٍ﴾.

٤٨٥٤- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، قال: حَدَّثوني عن الزُّهْريِّ، عن محمَّدِ بنِ جُبَير ابنِ مُطْعِمٍ، عن أبيه ﷺ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ في المغربِ بالطُّور، فلمَّا بَلَغَ هذه الآيةَ: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمۡ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ۝٣٦ أَمۡ عِندَهُمۡ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمۡ هُمُ ٱلۡمُسَيۡطِرُونَ[1]﴾ [الطور: ٣٥-٣٧] كادَ قَلْبي أن يَطِيرَ.

قال سفيانُ: فأمَّا أنا فإنَّما سمعتُ الزُّهْريَّ يُحدِّثُ عن محمَّدِ بنِ جُبَير بنِ مُطْعِمٍ، عن أبيه: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ في المغربِ بالطُّور، لم أسمَعْه زادَ الذي قالوا لي.

قوله: «عن أمّ سَلَمةَ، قالت: شَكَوْت إلى رسول الله ﷺ أنّي أشتكي» أي: أنَّها كانت ضعيفة لا تَقدِر على الطَّواف ماشيةً، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في كتاب الحجّ (١٦١٩ و١٦٢٦و١٦٣٣).

قوله: «حدَّثنا سُفْيان» هو ابن عُيَينةَ «قال: حَدَّثوني عن الزُّهْريِّ» اعتَرَضَه الإسماعيليّ بما أخرجه من طريق عبد الجبّار بن العلاء وابن أبي عمر كلاهما عن ابن عُيَينةَ: «سمعت الزُّهْريَّ قال» فصَرَّحا عنه بالسَّماع، وهما ثِقَتان. قلت: وهو اعتراض ساقط، فإنَّهما ما أورَدا من الحديث إلّا القَدْر الذي ذَكره الحُميديّ عن سفيان أنَّه سمعَه من الزُّهْريِّ، بخِلاف الزّيادة التي صَرَّحَ الحُميديّ عنه بأنَّه لم يَسمَعها من الزُّهْريِّ، وإنَّما بَلَغَته عنه بواسطةٍ.

قوله: «كادَ قَلْبي يَطير» قال الخطَّابيُّ: كأنَّه انزَعَجَ عند سماع هذه الآية لفَهمِه معناها

---

(١) كذا وقع في اليونينية وفي «إرشاد الساري» ٧/ ٣٥٨ بالسين في قوله: «المسيطرون»، وهي قراءة الكسائي وابن كثير، وقرأ الباقون بالصاد. انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٦١٣.

ومَعرِفَته بما تَضَمَّنَته، ففَهِمَ الحُجّة فاستَدرَكَها بلطيفِ طَبعه، وذلك من قوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ ﴾. قيل: معناه ليسوا أشدَّ خَلقاً من خَلق السماوات والأرض، لأنَّهما خُلِقَتا من غير شيءٍ، وهم خُلقوا مِن آدم، وآدمُ خُلِقَ من تراب، وقيل: المعنى: أَخُلِقوا لغير شيء[1]، أي: هل خُلِقوا باطِلاً لا يُؤمَرونَ ولا يُنهَونَ؟

وقيل: المعنى أَخُلِقُوا[2] من غير خالق؟ وذلك لا يجوز فلا بُدّ لهم من خالق، وإذا أنكَروا الخالق أَفَهُمُ[3] الخالقونَ لأنفُسِهم؛ وذلك في الفساد والبُطْلان أشدّ، لأنَّ ما لا وُجود له كيف يَخلُق؟! وإذا بَطَلَ الوجهان قامَت الحُجّة عليهم بأنَّ لهم خالقاً.

ثمَّ قال: ﴿ أَمْ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾، أي: إن جازَ لهم أن يَدَّعوا خَلقَ أنفُسهم فليَدَّعوا خلقَ السَّماوات والأرض، وذلك لا يُمكِنهم، فقامَت الحُجّة.

ثمَّ قال: ﴿ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ فذَكر العِلّة التي عاقَتهم عن الإيمان، وهو عَدَم اليقين الذي هو مَوهِبةٌ من الله ولا يَحصُل إلّا بتوفيقِه، فلهذا انزعجَ جُبَيرٌ حتّى كادَ قلبُه يَطيرُ، ومالَ إلى الإسلام، انتَهى.

٦٠٤/٨ ويُستَفاد من قوله: «فلمَّا بَلَغَ هذه/ الآية» أنَّه استَفتَحَ من أوَّل السُّورة، وظاهر السِّياق أنَّه قرأ إلى آخرها، وقد تقدَّم البحث في ذلك في صفة الصلاة (٧٦٥).

٥٣- سورة ﴿ وَٱلنَّجْمِ ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿ ذُو مِرَّةٍ ﴾ [٦]: ذُو قوّةٍ.

﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ [٩]: حيثُ الوَتَرُ مِن القَوْسِ.

﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾ [٢٢]: عَوْجاءُ.

---

(١) من قوله: «وهم خُلقوا من آدم» إلى هنا من الأصلين، وسقط من (س).

(٢) في (س): «أم خُلقوا».

(٣) في (س): «فهم» بإسقاط همزة الاستفهام من أوله، وما أثبتناه من الأصلين، وهو المراد في هذا السياق.

﴿وَأَكۡدَىٰٓ﴾ [٣٤]: قَطَعَ عطاءَه.

﴿رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ [٤٩]: هو مِرْزَمُ الجَوْزاءِ.

﴿ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ﴾ [٣٧]: وَفَّى ما فُرِضَ عليه.

﴿أَزِفَتِ ٱلۡأٓزِفَةُ﴾ [٥٧]: اقترَبَتِ الساعةُ.

﴿سَٰمِدُونَ﴾ [٦١]: البَرْطَمةُ.

وقال عِكْرِمةُ: يَتَغَنَّوْنَ بالحِمْيَرِيَّةِ.

وقال إبراهيمُ: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ [١٢]: أَفَتُجادِلونَه. ومَن قرأَ: أَفَتَمْرُونَه، يعني: أَفَتَجْحَدُونَه.

﴿مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ﴾ [١٧]: بَصَرُ محمَّدٍ ﷺ.

﴿وَمَا طَغَىٰ﴾ [١٧]: ولا جاوَزَ ما رَأَى.

﴿فَتَمَارَوۡاْ﴾ [القمر: ٣٦]: كَذَّبوا.

وقال الحسنُ: ﴿إِذَا هَوَىٰ﴾ [١]: غابَ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ﴾ [٤٨]: أعطَى فأرضَى.

قوله: «سورة ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » كذا لأبي ذرٍّ، وللباقينَ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾ حَسْبُ، والمراد بالنَّجمِ: الثُّرَيّا في قول مجاهد، أخرجه ابن عُيَينةَ في «تفسيره» (٢/ ٢٥٠) عن ابن أبي نَجِيح عنه.

وقال أبو عُبيدة: ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾: والنُّجوم، ذهب إلى لفظ الواحد وهو بمعنى الجميع، قال الشّاعر:

وباتَـت تَعُـدُّ الـنَّجمَ في مُـستَحِيـرةٍ[1]

---

(١) هذا صدر بيت للشاعر الأموي عُبيد بن حصين النُّميري، المشهور بالراعي النُّميري، وعَجُزه:

سَريـعٍ بأيـدي الآكِلـينَ جُمُـودُها

وقوله: «في مستحيرة» المستحيرة: هي الجفنة الكثيرة الدسم. وقد تصحفت في (أ) إلى: مُستجيرة، بالجيم، وفي (س) إلى: مستجرة. ومعنى البيت: أنَّ هذه الجفنة ترى فيها نجوم السماء لصفائها وكثرة دسمها. =

قال الطَّبَرِيُّ: هذا القول له وجهٌ، ولكن ما أعلم أحداً من أهل التَّأويل قالَه، والمختار قول مجاهد. ثمَّ روى من وجه آخر عن مجاهد: أنَّ المراد به القرآن إذا نزلَ. ولابنِ أبي حاتم بلفظ: النَّجم: نُجوم القرآن.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾: ذو قُوَّة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ذُو مِرَّةٍ﴾: قوّة جِبْريل، وقال أبو عُبيدة: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ أي: شِدّة وإحكام. وروى الطَّبَرِيُّ من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ قال: ذُو خَلْق حَسَن.

قوله: «﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾: حيثُ الوَتَر من القَوْس» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، ووَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظِه. وقال أبو عُبيدة: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾، أي: قَدْر قَوسَينِ ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾: أو أقرَب.

قوله: «﴿ضِيزَىٰٓ﴾: عَوْجاءُ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: ضِيزَى: جائرة. وأخرج الطَّبَرِيُّ (٢٧/ ٦١) من وجه ضعيف عن ابن عبَّاس مِثلَه. وقال أبو عُبيدة: ناقصة، تقول: ضِزْتُه[1] حَقَّه: نَقَصتُه.

قوله: «﴿وَأَكْدَىٰٓ﴾: قَطَعَ عطاءَه» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: «اقتَطَعَ عطاءَه».

وروى الطَّبَرِيُّ من هذا الوجه عن مجاهد: أنَّ الذي نزلت فيه هو الوليد بن المغيرة.

ومن طريق أُخرى مُنقَطِعة عن ابن عبَّاس ﴿أَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ [النجم:٣٤]، أي: أطاعَ قليلاً ثمَّ انقَطَعَ.

وأخرج ابن مَرْدويه من وجه لَيِّن عن ابن عبَّاس أنَّها نزلت في الوليد بن المغيرة. وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة ﴿أَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ ثمَّ قَطَعَ ذلك. وقال أبو عُبيدة: مأخوذ من الكُدْية بالضَّمِّ، وهو أن يَحفِر حتَّى ييأَسَ من الماء.

= انظر «ديوان الراعي النميري» ١/ ٨١، و«ديوان الحماسة» لأبي تمام ٢/ ٢٢٤.

(١) كذا في الأصلين، ووقع في (س): «ضَازَه»، وكلاهما جائز، فقد قال أبو عبيدة في «مجاز القرآن» عند سورة النجم، بعد أن ذكر الأولى بغير همز: ربما همزها قوم فقالوا: أضأزتُه وأنا أضأزه. وانظر «مقاييس اللغة» لابن فارس (ضيز).

قوله: «﴿رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾: هو مِرْزَم الجَوْزاء» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظه.

وأخرج الطَّبَرِيُّ من طريق خُصَيفٍ عن مجاهد قال: ﴿ٱلشِّعۡرَىٰ﴾: الكوكب الذي خَلف الجَوزاء كانوا يَعبُدونَه. وأخرج الفاكِهيّ من طريق الكَلْبيّ عن أبي صالح عن ابن عبَّاس قال: نزلت في خُزاعة وكانوا يَعبُدونَ الشِّعرَى، وهو الكوكب الذي يَتبَع الجَوزاء. وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة قال: كان ناس في الجاهليَّة يَعبُدونَ هذا النَّجم الذي يقال له: الشِّعرَى. وأخرجه الطَّبَريُّ من وجه آخر عن مجاهد قال: النَّجم الذي يَتبَع الجَوزاء.

وقال أبو حنيفة الدِّينَوَريّ في «كتاب الأنواء»: العُذْرَة والشِّعرَى: العَبُور والجَوْزاء في نَسَق واحد، وهُنَّ نجوم مشهورة، قال: وللشِّعرَى ثلاثة أزمان:/ إذا رُئيَت غُدْوةً طالعةً ٦٠٥/٨ فذاكَ صَمِيم الحَرّ، وإذا رُئيَت عِشاءً طالعةً فذاكَ صَمِيم البَرد، ولها زمان ثالث وهو وقت نَوئِها. وأحد كَوكَبَي الذِّراع المقبوضة هي الشِّعرَى الغُمَيصاء، وهي تقابل الشِّعرَى العَبُور، والمَجَرّة بينهما، ويقال لكَوكَبها الآخَر الشَّماليّ: المِرْزَمُ؛ مِرزَم الذِّراع، وهما مِرْزمان، هذا وآخرُ في الجوزاء، وكانت العرب تقول: انحَدَرَ سُهَيل فصارَ يمانياً، فتَبِعَته الشِّعرَى فعَبَرَت إليه المَجَرّة، وأقامَت الغُمَيصاء فبَكَت عليه حتَّى غَمِصَت عينُها، والشِّعْرَيَان: الغُمَيصاء والعَبُور، يَطلُعان معاً.

وقال ابن التِّين: المِرْزَم، بكسر الميم وسكون الرَّاء وفتح الزّاي: نجم يُقابل الشِّعرَى من جهة القِبْلة لا يُفارقها وهو الهَنْعةُ[1].

قوله: «﴿ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾: وَفَّى ما فُرِضَ عليه» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظه، وروى سعيد بن منصور عن عَمْرو بن أوس قال: ﴿وَفَّىٰٓ﴾ أي: بَلَّغَ.

وروى ابن المنذِر من وجه آخر عن عَمْرو بن أوس قال: كان الرجل يُؤخَذ بذَنْب غيره حتَّى جاء إبراهيم فقال الله تعالى: ﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ۝٣٧ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ﴾. ومن طريق هُذَيل بن شُرَحبيل نحوَه.

---

(١) وإنما سُمِّيَت هَنْعة من: هَنَعتُ الشيءَ: إذا عطفتَه وثنيتَ بعضه على بعضٍ، وكأن كل واحد منهما منعطف على صاحبه. قاله الزَّبيدي في «تاج العروس» مادة (هنع).

وروى الطَّبَرِيُّ (٢٧/ ٧٢) بإسنادٍ ضعيف عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه قال: كان النبيّ ﷺ يقول: «سَمَّى الله إبراهيمَ خليلَه ﴿ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾، لأنَّه كان يقول كلَّما أصبحَ وأمسَى: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ ﴾ [الروم:١٧]. وروى عبد بن حُميدٍ بإسنادٍ ضعيف عن أبي أُمامةَ مرفوعاً: «وَفَّى عَمَلَ يومه بأربع رَكَعاتٍ من أوَّل النَّهار»[١].

قوله: «﴿أَزِفَتِ ٱلۡأٓزِفَةُ﴾: اقترَبَت الساعةُ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ هنا، ويأتي في الرِّقاق[٢]، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد كذلك، وقال أبو عُبيدة: دَنَت القيامةُ.

قوله: «﴿سَٰمِدُونَ﴾: البَرْطَمة» كذا لهم، وفي رواية الحَمُّوِيّ والأَصِيليّ والقابِسيّ: البَرطَنة، بالنّونِ بَدَل الميم.

«وقال عِكْرمة: يتَغَنَّونَ بالحِمْيَريَّةِ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ ﴾ قال: مِن هذا القرآن ﴿وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ﴾ قال: البَرطَمة. قال: وقال عِكْرمة: يَتَغَنَّونَ بالحِميَريَّة. ورواه الطَّبَريُّ من هذا الوجه عن مجاهد قال: كانوا يَمُرّونَ على النبيّ ﷺ غِضاباً مُبَرطِمينَ. قال: وقال عِكْرمة: هو الغِناء بالحِميَريَّة.

وروى ابن عُيَينةَ في «تفسيره» عن ابن أبي نَجِيح عن عِكْرمة في قوله: ﴿وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ﴾ هو الغِناء بالحِميَريَّة، يقولون: اسمُد لنا؛ أي: غَنِّ لنا.

وأخرجه أبو عُبيد في «فضائل القرآن»[٣]، وعبد الرَّزّاق[٤] من وجهَينِ آخَرينِ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ﴾ قال: الغِناء. قال عِكْرمة: وهي بلُغَة أهل اليمن، إذا أراد اليَمَاني أن يقول: تَغَنَّ، قال: اسمُد. لفظ عبد الرَّزّاق. وأخرجه من وجه آخر عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: لاهونَ. وعن مَعمَر عن قَتادة قال: غافلونَ. ولابنِ مَرْدويه من طريق محمَّد بن سُوقَة عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: مُعرِضونَ.

---

(١) وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٩٧١)، وفي إسناده عافية بن أيوب، وهو ضعيف.

(٢) قبل الحديث (٦٥٣٠).

(٣) ٢/ ١٧٠.

(٤) في «تفسيره» ٢/ ٢٥٥.

تنبيه: البَرطَمة، بفتح الموحَّدة وسكون الرَّاء وفتح الطاء المهمَلة: الإعراض. وقال ابن عُيينَة: البَرطَمة هكذا، ووَضَعَ ذَقَنه في صدره.

قوله: «وقال إبراهيم: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾: أفتُجادِلونَه» وَصَلَه سعيد بن منصور عن هُشَيمٍ عن مُغيرة عن إبراهيم النَّخَعيِّ، به. وجاء عن إبراهيم بهذا الإسناد فيه القراءةُ التي بعدَ هذه.

قوله: «ومَن قرأ: أفتَمْرُونه[1]، يعني: أفتَجْحَدونَه» كذا لهم، وفي رواية الحَمُّوِيّ: «أفتَجحَدونَ» بغير ضمير، وقد وَصَلَه الطَّبَريُّ أيضاً (٢٧/ ٥٠) عن يعقوب بن إبراهيم عن هُشَيمٍ عن مُغيرة عن إبراهيم أنَّه كان يقرأ «أفتَمْرُونَه» يقول: أفتَجحَدُونَه؛ فكأنَّ إبراهيم قرأ بهما معاً وفَسَّرَهما، وقد صَرَّحَ بذلك سعيد بن منصور في روايته المذكورة عن هُشَيمٍ.

قال الطَّبَريُّ: وهكذا قرأ ابن مسعود وعامّة قُرّاء أهل الكوفة، وقرأها الباقونَ وبعض الكوفيّينَ ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾، أي: تُجادِلونَه.

قلت: قرأها من الكوفيّينَ عاصمٌ كالجمهورِ، وقال الشَّعْبيّ: كان شُرَيح يقرأ ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾، ومسروق يقرأ «أفتَمْرونَه»، وجاء عن الشَّعْبيّ أنَّه قرأها كذلك لكن بضمِّ التاء.

قوله: «﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾:/ بَصَرُ محمَّد ﷺ» في رواية أبي ذرٍّ: «وقال: ما زاغَ...» إلى آخره، ولم يُعيِّن القائل، وهو قول الفَرَّاء، وقال في قوله تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾: بَصَرُ محمَّد ﷺ يُقلِّبه يميناً وشِمالاً. ٦٠٦/٨

وأخرج الطَّبَريُّ (٢٧/ ٥٧) من طريق محمَّد بن كعب القُرَظيّ في قوله: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ قال: رأى محمَّد جِبْريل في صورة المَلَك. ومسألة الرُّؤية مشهورة سيأتي ذِكْرها في شرح حديث عائشة (٤٨٥٥) في هذه السُّورة.

قوله: «﴿وَمَا طَغَىٰ﴾: وما جاوَزَ ما رَأى» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «ولا» بَدَل «وما»، هو بَقيَّة كلام الفَرّاءَ أيضاً، ولفظه: «وما جاوَزَ». وروى الطَّبَريُّ من طريق مسلم البُطَين عن ابن عبَّاس

---

(١) في (س): أفتُمارونَه، بالألف، وهو خطأ، وقد قرأ حمزة والكسائي «أفتَمْرونه» بفتح التاء بغير ألف، وقرأ الباقون «أفتُمارُونَه» بضم التاء وبألف. انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٦١٤-٦١٥.

في قوله: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ ﴾: ما ذهب يميناً ولا شِمالاً ﴿وَمَا طَغَىٰ﴾: ما جاوَزَ ما أُمِرَ به.

قوله: «﴿ فَتَمَارَوْا ﴾: كَذَّبوا» كذا لهم، ولم أرَ في هذه السّورة ﴿فَتَمَارَوْا﴾ وإنّما فيها ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ ﴾ وقد تقدَّم ما فيها، وفي آخرها ﴿ تَتَمَارَىٰ ﴾ [النجم:٥٥]، ولعلَّه انتِقالٌ من بعض النُّسّاخ، لأنَّ هذه اللَّفظة في السّورة التي تَلي هذه، وهي قوله: ﴿فَتَمَارَوْا بِٱلنُّذُرِ ﴾ [القمر:٣٦].

وحَكَى الكِرْمانيُّ عن بعض النُّسَخ هنا ﴿تَتَمَارَىٰ﴾: تُكذِّب. ولم أقِفْ عليه، وهو بمعنى ما تقدَّم، ثمَّ ظَهَرَ لي بعد ذلك أنَّه اختصَرَ كلام الفَرّاء، وذلك أنَّه قال في قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ﴾ [النجم:٥٥]؛ قال: فبأيِّ نِعمة رَبِّك تُكذِّب أنَّها ليست منه، وكذلك قوله: ﴿فَتَمَارَوْا بِٱلنُّذُرِ ﴾: كَذَّبوا بالنُّذُرِ.

قوله: «وقال الحسَنُ: ﴿إِذَا هَوَىٰ ﴾: غابَ» وَصَلَه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة عنه.

قوله: «وقال ابن عبّاس: ﴿أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾: أعطَى فأرضَى» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه. وأخرج الفِرْيابيُّ من طريق عِكْرمة عن ابن عبّاس قال: أقنَى: قَنَّعَ، ومن طريق أبي رَجاء عن الحسن قال: أخدَمَ. وقال أبو عُبيدة: أقنَى: جَعَلَ له قِنْيَةً، أي: أُصول مال، قال: وقالوا: أقنَى: أرضَى؛ يشير إلى تفسير ابن عبّاس. وتحقيقه أنَّه حَصَلَ له قِنْيَةٌ من الرِّضا[1].

١- بابٌ

٤٨٥٥- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وَكيعٌ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن عامرٍ، عن مَسْروقٍ، قال: قلتُ لعائشةَ رضي الله عنها: يا أُمَّتاهْ، هل رَأى محمَّدٌ ﷺ رَبَّه؟ فقالت: لقد قَفَّ شَعَري ممّا قلتَ! أينَ أنتَ من ثلاثٍ، مَن حدَّثكَهُنَّ فقد كَذَبَ: مَن حدَّثكَ أنَّ محمَّداً ﷺ رَأى رَبَّه فقد كَذَبَ، ثمَّ قرأت: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ [الشورى:٥١]، ومَن

(١) وهذا التحقيق قاله الراغب الأصفهاني في «المفردات في غريب القرآن» له ١/ ٤١٤، مادة «قنى»، وانظر «إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ٣٥٩.

حدَّثكَ أنّه يَعْلَمُ ما في غَدٍ، فقد كَذَبَ، ثمَّ قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان:٣٤]، ومَن حدَّثكَ أنّه كَتَمَ، فقد كَذَبَ، ثمَّ قرأتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآيةَ [المائدة:٦٧]، ولكنَّه رَأى جِبْريلَ عليه السلام في صُورتِه مرَّتَينِ.

قوله: «حدَّثنا يحيى» هو ابن موسى.

قوله: «عن عامر» هو الشَّعْبيّ.

قوله: «عن مَسْروق» في رواية التِّرمذيّ زيادة قِصّةٍ في سِياقه، فأخرج من طريق مُجالد عن الشَّعْبيّ قال: لَقيَ ابن عبَّاس كعباً بعَرَفة فسأَلَه عن شيء فكبَّر كعبٌ حتَّى جاوَبَته الجبالُ، فقال ابن عبَّاس: إنّا بنو هاشم، فقال له كعب: إنَّ الله قَسَمَ رُؤيَته وكلامه. هكذا في سياق التِّرمذيّ (٣٢٧٨)، وعند عبد الرَّزّاق من هذا الوجه: فقال ابن عبَّاس: إنّا بنو هاشم نقول: إنَّ محمَّداً رأى رَبّه مرَّتَينِ، فكبَّر كعب، وقال: إنَّ الله قَسَمَ رُؤيَته وكلامه بين موسى ومحمَّد، فكَلَّمَ موسى مرَّتَينِ، ورآه محمَّد مرَّتَينِ. قال مسروق: فدَخَلت على عائشة فقلت: هل رأى محمَّد رَبّه؟ الحديث[1].

ولابنِ مَرْدويه من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن/ الشَّعْبيّ عن عبد الله بن الحارث ابن نَوفَل عن كعب مِثلُه، قال ـ يعني الشَّعْبيُّ ـ: فأتى مسروق عائشةَ، فذكر الحديثَ، فظَهَرَ بذلك سببُ سؤال مسروق لعائشة عن ذلك. ٨/٦٠٧

قوله: «يا أُمَّتاهْ» أصله يا أمِّ والهاء للسَّكتِ، فأُضيفَ إليها أَلِف الاستغاثة[2]، فأُبدِلَت

(١) هو في «تفسيره» ٣/ ٢٥٢ من الوجه المذكور مع اختلاف طفيف في بعض ألفاظه.

(٢) لقد جانب الحافظ الصواب في قوله هذا، لأنَّ هذه الألف هي المنقلبة عن ياء المتكلم قبل أن يدخل النداءَ التغييرُ والحذفُ، ومن النحاة من قال: إنَّ هذه الألف في قوله: «يا أمَّتاه» ليست هي المنقلبة عن ياء المتكلم، ما هي إلّا حرفٌ هجائيّ زائد لمدِّ الصوت، والتاء هي العوض عن الياء المحذوفة، ومهما يكن فليست هي ألف الاستغاثة، ولهذا قال العينيّ في «عمدة القاري» ١٩/ ١٩٨ في سياق ردِّه على قول الحافظ أنها ألف الاستغاثة: لم يقل أحدٌ ممّن يؤخذ عنه أنَّ الألف للاستغاثة، وأين الاستغاثة هاهنا؟! وانظر «الكتاب» لسيبويه ٢/ ٢١١، و«الأصول في النحو» لابن السراج ١/ ٣٤٠ الذي أطنب في ذكر وجوه لغات المضاف إلى ياء المتكلم.

تاء، وزيدَت هاء السَّكت بعد الألف. ووَقَعَ في كلام الخطَّابيِّ: إذا نادَوا قالوا: يا أمَّه عند السَّكت، وعند الوَصل يا أُمَّت بالمثنّاة، فإذا افتَتَحوا[1] للنُّدبة قالوا: يا أمَّتاه، والهاء للسَّكتِ. وتَعقَّبَه الكِرْمانيُّ بأنَّ قول مسروق: يا أمَّتاه ليس للنُّدبة، إذ ليس هو تَفَجُّعاً عليها، وهو كما قال.

قوله: «**هل رَأى محمَّدٌ ﷺ رَبَّه؟ قالت: لَقد قَفَّ شَعَري**» أي: قامَ من الفَزَع، لمَا حَصَلَ عندها من هَيبة الله واعتَقَدَته من تَنزيهه واستحالة وُقوع ذلك.

قال النَّضر بن شُمَيلٍ: القَفَّةُ[2]، بفتح القاف[3] وتشديد الفاء: كالقُشَعْرِيرة، وأصله التَّقبُّض والاجتِماع، لأنَّ الجِلد يَنقَبض عند الفَزَع فيقوم الشَّعر لذلك.

قوله: «**أينَ أنتَ من ثلاث؟**» أي: كيف يَغيب فَهمُك عن هذه الثلاث؟ وكان ينبغي لك أن تكون مُستَحضِرَها ومُعتَقِداً كَذِب مَن يَدَّعي وُقوعها.

قوله: «**مَن حدَّثك أنَّ محمَّداً ﷺ رَأى رَبّه فقد كَذَبَ**» تقدَّم في بَدْء الخلق (٣٢٣٤) من رواية القاسم بن محمَّد عن عائشة: مَن زَعَمَ أنَّ محمَّداً رأى رَبّه فقد أعظَمَ. ولمسلمٍ (١٧٧) في[4] حديث مسروق المذكور من طريق داود بن أبي هِند عن الشَّعْبيّ: فقد أعظَمَ على الله الفِرْية.

قوله: «**ثمَّ قرأت: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾**» قال النَّوَويّ تَبعاً لغيرِه: لم تَنفِ عائشة وقوع الرُّؤية بحديثٍ مرفوع ولو كان معها لَذكرتْهُ، وإنَّما اعتَمَدَت الاستنباطَ على ما ذَكرته من ظاهرِ الآية، وقد خالَفَها غيرُها من الصَّحابة، والصَّحابيُّ إذا قال قولاً وخالَفَه غيرُه منهم لم يكن ذلك القول حُجّة اتّفاقاً، والمراد بالإدراكِ في الآية الإحاطةُ، وذلك لا يُنافي الرُّؤية، انتهى.

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّف في (س) إلى: فتحوا.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: القَفّ.

(٣) وذكر الفيروزآبادي في «القاموس» (قفف) أنَّ القاف فيه مثلثَّة.

(٤) تحرف في (س) إلى: من.

وجَزمُه بأنَّ عائشة لم تَنفِ الرُّؤية بحديثٍ مرفوع تَبِعَ فيه ابنَ خُزَيمةَ، فإنَّه قال في كتاب التوحيد من «صحيحه»[1]: النَّفي لا يوجِب عِلماً، ولم تَحكِ عائشة أنَّ النبيَّ ﷺ أخبَرَها أنَّه لم يَرَ رَبَّه، وإنَّما تأوَّلَت الآية. انتهى، وهو عجيب، فقد ثَبَتَ ذلك عنها في «صحيح مسلم» (١٧٧) الذي شَرَحه الشَّيخ، فعنده من طريق داود بن أبي هِند عن الشَّعْبيّ عن مسروق في الطَّريق المذكورة قال مسروق: وكنت مُتَّكِئاً فجلست فقلت: ألم يَقُلِ اللهُ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾؟ فقالت: أنا أوَّلُ هذه الأُمّة سأَلَ رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إنَّما هو جِبْريل». وأخرجه ابن مَرْدويه من طريق أُخرى عن داود بهذا الإسناد: فقالت: أنا أوَّلُ مَن سأَلَ رسول الله ﷺ عن هذا فقلت: يا رسول الله، هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «لا، إنَّما رأيت جِبْريل مُنهَبِطاً».

نعم، احتجاجُ عائشة بالآية المذكورة خالَفَها فيه ابنُ عبَّاس، فأخرج التِّرمذيّ (٣٢٧٩) من طريق الحَكَم بن أبان عن عِكْرمة عن ابنِ عبَّاس قال: رأى محمَّد رَبَّه، قلت: أليس الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾؟ قال: ويحكَ، ذاكَ إذا تَجلَّى بنوره الذي هو نورُه، وقد رأى رَبَّه مرَّتَينِ. وحاصله أنَّ المراد بالآية نفيُ الإحاطة به عند رُؤياه، لا نفيُ أصل رُؤياه.

واستَدَلَّ القُرطُبيّ في «المفهم» لكَوْنِ[2] الإدراك لا يُنافي الرُّؤية بقوله تعالى حكايةً عن أصحاب موسى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء:٦١-٦٣]، وهو استدلال عجيب؛ لأنَّ مُتعلَّق الإدراك في آية الأنعام البَصَرُ، فلمَّا نُفيَ كان ظاهره نفيَ الرُّؤية، بخِلَاف الإدراك الذي في قِصّة موسى، ولولا وجود الأخبار بثُبوتِ الرُّؤية ما ساغَ العُدول عن الظّاهر. ثمَّ قال القُرطُبيّ: الأبصار في الآية جمعٌ مُحلًّى بالألفِ واللّام فيقبل التَّخصيص، وقد ثَبَتَ دليل ذلك سَمعاً في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، فيكون المراد الكفّار، بدليلِ قوله تعالى في الآية الأُخرى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، قال: وإذا جازَت في الآخِرة جازَت في الدُّنيا، لتَساوي الوقتَينِ بالنِّسبة إلى المرئيّ. انتهى، وهو استدلال جيِّد.

---

(١) تحت الحديث (٣٢٧) من كتاب التوحيد.

(٢) تحرف في (أ) و(س) إلى: لأنَّ.

٦٠٨/٨ وقال عياض: رُؤية الله سبحانه وتعالى جائزة عقلاً،/ وثَبَتَت الأخبار الصَّحيحة المشهورة بوقوعِها للمؤمنينَ في الآخِرة، وأمَّا في الدُّنيا فقال مالكٌ: إنَّما لم يُرَ سبحانه في الدُّنيا لأنَّه باقٍ، والباقي لا يُرَى بالفاني، فإذا كان في الآخِرة ورُزِقوا أبصاراً باقيةً رأَوُا الباقيَ بالباقي. قال عياض: وليس في هذا الكلام استحالة الرُّؤية إلّا من حيثُ القُدرةُ، فإذا أَقدَرَ[1] اللهُ مَن شاءَ من عِباده عليها لم يَمتَنِع.

قلت: ووَقَعَ في «صحيح مسلم»[2] ما يُؤيِّد هذه التَّفرِقة في حديث مرفوع فيه: «واعلَموا أنَّكم لن تَرَوْا رَبَّكم حتَّى تَموتوا»، وأخرجه ابنُ خُزَيمةَ[3] أيضاً من حديث أبي أُمامةَ، ومن حديث عُبادة بن الصّامت[4]، فإن جازَت الرُّؤية في الدُّنيا عقلاً فقد امتَنَعَت سَمعاً، لكن مَن أثبَتَها للنبيِّ ﷺ له أن يقول: إنَّ المتكلِّم لا يَدخُل في عُموم كلامه.

وقد اختَلَفَ السَّلَف في رُؤية النبيِّ ﷺ رَبَّه، فذهبَت عائشة وابنُ مسعود إلى إنكارها، واختُلِفَ عن أبي ذرٍّ، وذهب جماعة إلى إثباتها، وحَكَى عبد الرَّزّاق[5] عن مَعمَر عن الحسن أنَّه حَلَفَ أنَّ محمَّداً رأى رَبَّه. وأخرج ابنُ خُزَيمةَ عن عُروة بن الزُّبَير إثباتها، وكان يَشتَدّ عليه إذا ذكر له إنكار عائشة، وبه قال سائر أصحاب ابنِ عبَّاس، وجَزَمَ به كعب الأحبار والزُّهْريّ وصاحبُه مَعمَر وآخرون، وهو قول الأشعَريّ وغالب أتباعه. ثمَّ اختلفوا هل رآه بعينِه أو بقلبه؟ وعن أحمد كالقولَين.

قلت: جاءت عن ابنِ عبَّاس أخبار مُطلَقةٌ وأُخرى مُقيَّدة، فيجب حَمْلُ مُطلَقها على مُقيَّدها، فمن ذلك ما أخرجه النَّسائيُّ (ك١١٤٧٥) بإسنادٍ صحيح وصَحَّحَه الحاكم أيضاً (١/ ٦٥و٢/ ٢٨٢) من طريق عِكْرمة عن ابنِ عبَّاس، قال: أتعجَبونَ أن تكونَ الخُلّة لإبراهيم

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّفت في (س) إلى: قدَّر.

(٢) لم يخرجه مسلم، وهو عند ابن ماجه في «سننه» (٤٠٧٧)، وإسناده ضعيف.

(٣) في كتاب «التوحيد» له برقم (٢٧٠).

(٤) لم نقف عليه في المطبوع من مصنفاته، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٢٧٦٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧١٦)، وفي إسناده عندهما بقيَّة بن الوليد، وهو ضعيف.

(٥) في «تفسيره» ٢/ ٢٥٣.

والكلام لموسى والرُّؤية لمحمَّدٍ؟ وأخرجه ابنُ خُزَيمةَ[1] بلفظ: إنَّ الله اصطَفَى إبراهيم بالخُلّة؛ الحديث.

وأخرج ابنُ إسحاق من طريق عبد الله بن أبي سَلَمةَ: أنَّ ابنَ عمر أرسَلَ إلى ابنِ عبَّاس: هل رأى محمَّد رَبَّه؟ فأرسَلَ إليه: أنْ نعم.

ومنها ما أخرجه مسلم (١٧٦/ ٢٨٥) من طريق أبي العاليَة عن ابنِ عبَّاس في قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ قال: رأى رَبَّه بفُؤادِه مرَّتَين. وله (١٧٦/ ٢٨٤) من طريق عطاء عن ابنِ عبَّاس قال: رآه بقلبه.

وأصرَحُ من ذلك ما أخرجه ابنُ مَرْدويه من طريق عطاء أيضاً عن ابنِ عبَّاس قال: لم يَرَه رسول الله ﷺ بعَينه، إنَّما رآه بقَلبه. وعلى هذا فيُمكِن الجمع بين إثبات ابنِ عبَّاس ونَفْي عائشة بأن يُحمَل نفيُها على رُؤية البَصَر، وإثباتُه على رُؤية القلب. ثمَّ المراد برُؤية الفُؤاد رُؤية القلب لا مُجرَّد حصول العلم، لأنَّه ﷺ كان عالماً بالله على الدَّوام، بل مُراد مَن أثبَتَ له أنَّه رآه بقلبه أنَّ الرُّؤية التي حَصَلَت له خُلِقَت في قلبه كما يَخلُق الرُّؤية بالعين لغيرِه، والرُّؤية لا يُشتَرَط لها شيءٌ مخصوصٌ عقلاً، ولو جَرَت العادة بخَلقِها في العين.

وروى ابنُ خُزَيمةَ[2] بإسنادٍ قويّ عن أنسٍ قال: رأى محمَّد رَبَّه، وعند مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذرٍّ: أنَّه سأَلَ النبيّ ﷺ عن ذلك فقال: «نورٌ أنَّى أراه»، ولأحمد (٢١٤٩٨) عنه، قال: «رأيت نوراً»، ولابنِ خُزَيمةَ[3] عنه قال: رآه بقَلْبه ولم يَرَه بعينِه. وبهذا يَتبيَّنُ مُراد أبي ذرٍّ بذِكْره النُّورَ؛ أي: النُّورُ حالَ بين رُؤيَته له ببَصَرِه.

وقد رَجَّحَ القُرطُبيّ في «المفهم» قول الوَقف في هذه المسألة، وعزاه لجماعة من المحقِّقينَ، وقَوّاه بأنَّه ليس في الباب دليل قاطِع، وغاية ما استَدَلَّ به للطّائفتَينِ ظَواهرُ

(١) في كتاب «التوحيد» برقم (٢٧٢).

(٢) في كتاب «التوحيد» له برقم (٥٩٧).

(٣) في كتاب «التوحيد» برقم (٣١٠).

مُتعارضةٌ قابلة للتَّأويلِ، قال: وليست المسألة من العَمَليّات فيُكتَفى فيها بالأدلّة الظَّـنِّيَّة، وإنَّما هي من المعتَقَدات، فلا يُكتَفى فيها إلّا بالدَّليلِ القطعيّ.

وجَنَحَ ابنُ خُزَيمةَ في «كتاب التوحيد» (١/ ٣٣٧-٣٣٨) إلى ترجيح الإثبات وأطنَبَ في الاستدلال له بما يَطول ذِكْره، وحَمَلَ ما وَرَدَ عن ابنِ عبَّاس على أنَّ الرُّؤيا وَقَعَت مرَّتَينِ؛ مرَّةً بعينِه ومرَّةً بقلبه، وفيما أورَدتُه من ذلك مَقنَعٌ.

وممَّن أثبَتَ الرُّؤية لنبيِّنا ﷺ الإمام أحمدُ، فروى الخَلّال في «كتاب السُّنّة» عن المروَزيِّ: قلت لأحمد: إنَّهم يقولون: إنَّ عائشة قالت: مَن زَعَمَ أنَّ محمَّداً رأى رَبَّه، فقد أعظَمَ على الله الفِرْية؛ فبأيِّ شيءٍ يُدفَع قولُها؟ قال: بقولِ النبيِّ ﷺ: «رأيت رَبّي»[1]، قولُ النبيِّ ﷺ/ أكبرُ من قولها. ٨/ ٦٠٩

وقد أنكَرَ صاحبُ «الهَدْي» على مَن زَعَمَ أنَّ أحمدَ قال: رأى رَبَّه بعينَي رأسه، قال: وإنَّما قال مرَّة: رأى محمَّد رَبَّه، وقال مرَّة: رآه[2] بفُؤادِه. وحَكَى عنه بعض المتأخِّرينَ: رآه بعينَي رأسِه، وهذا من تَصَرُّف الحاكي، فإنَّ نُصوصَه موجودة. ثمَّ قال: ينبغي أن يُعلم الفَرق بين قولهم: كان الإسراء مَناماً، وبين قولهم: كان برُوحِه دونَ جسدِه، فإنَّ بينهما فرقاً، فإنَّ الذي يراه النائم قد يكون حقيقة بأن تَصعَد الرّوح مثلاً إلى السماء، وقد يكون من ضَرْب المثَل أن يرى النائم ذلك وروحه لم تَصعَد أصلاً، فيحتمل مَن قال: أُسريَ برِوحِه ولم يَصعَد جسدُه، أراد أنَّ رُوحَه عُرِجَ بها حقيقة فصَعِدَت ثمَّ رَجَعَت وجسدُه باقٍ في مكانه خَرْقاً للعادة، كما أنَّه في تلك اللَّيلة شُقَّ صَدرُه والْتأمَ وهو حَيٌّ يَقظانُ لا يَجِد بذلك ألماً، انتهى.

وظاهرُ الأخبار الواردة في الإسراء تأبى الحملَ على ذلك، بل أُسريَ بجسدِه ورُوحِه وعُرِجَ بهما حقيقة في اليَقَظة، لا مَناماً ولا استغراقاً، والله أعلم.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥٨٠) من حديث ابن عباس. وانظر تمام الكلام عليه هناك.

(٢) قوله: «رآه» سقط من (س).

وأنكَرَ صاحبُ «الهَدْي» أيضاً على مَن زَعَمَ أنَّ الإسراء تَعَدَّدَ واستَنَدَ إلى استبعاد أن يَتكَرَّر قوله: «ففَرَضَ عليه خمسين صلاةً وطلبَ التَّخفيف» إلى آخِرِ القِصّة، فإنَّ دَعوَى التعدُّد تَستَلزِم أنَّ قوله تعالى: «أمضَيتُ فريضَتي وخَفَّفت عن عِبادي»[1] أنَّ فَرْضيَّة الخمسينَ وقَعَت بعد أن وَقَعَ التَّخفيف، ثمَّ وَقَعَ سؤال التَّخفيف والإجابة إليه وأُعيدَ: «أمضَيتُ فريضَتي» إلى آخره، انتهى.

وما أظنّ أحداً ممَّن قال بالتعدُّدِ يَلتَزِم إعادة مِثل ذلك يَقَظة، بل يجوز وقوعُ مِثل ذلك مَناماً ثمَّ وُجوده يَقَظة كما في قِصّة المبعَث، وقد تقدَّم تقريرها. وتجويزُ تكرير ما كُرِّرت أسبابُه لا[2] تُبعِد العادةُ تكريرَ وقوعه كاستفتاح السماء وقولِ كلِّ نبيٍّ ما نُسِبَ إليه، بل الذي يُظَنّ أنَّه تَكرَّرَ مِثل حديث أنسٍ رَفعَه: «بَينا أنا قاعِدٍ إذ جاء جِبْريل فوكَزَ بين كَتِفيَّ، فقُمت إلى شَجَرة فيها مِثل وَكْرَي الطائر، فقَعَدت في أحدِهما وقَعَدَ جِبْريل في الأُخرى، فسَمَتْ وارتَفَعَت حتَّى سَدَّت الخافقَينِ، وأنا أُقلِّب طَرْفي، ولو شِئتُ أن أَمَسَّ السماء لَمَسِسْتُ، فالتَفَتُّ إلى جِبْريل كأنَّه حِلْسٌ لاطئٌ وفتَحَ باباً من أبواب السماء، فرأيت النّور الأعظم، وإذا دُونَ الحِجاب رَفرَفَةُ الدُّرّ والياقوت، فأوحَى إلى عبده ما أوحَى» أخرجه البزَّار (٧٣٨٩) وقال: تفرَّد به الحارث بن عُمَير وكان بصريّاً مشهوراً. قلت: وهو من رجال البخاريّ.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ هو دليل ثانٍ استَدَلَّت به عائشة على ما ذهبَت إليه من نفي الرُّؤية. وتقريرُه أنَّه سبحانه وتعالى حَصَرَ تكليمَه لغيره في ثلاثة أوجُهٍ، وهي الوحي بأن يُلقي في رُوعه ما يَشاء، أو يُكلِّمه بغير واسطةٍ[3] من وراءِ حِجاب، أو يُرسِل إليه رسولاً فيُبلِّغه عنه، فيَستَلزِم ذلك انتِفاء الرُّؤية عنه حالةَ التكلُّم.

---

(١) سلف برقم (٣٢٠٧).

(٢) كذا في (ع) على الصواب، ووقع في (أ): «ويجوز تكرير لزومه أسبابه ولا يبعد»، وفي (س): «ويجوز تكرير إنشاء الرؤية ولا تبعد»، ولا يستقيم المعنى في سياق أيٍّ منهما.

(٣) في (س): أو يكلِّمه بواسطة. وهو خطأ يُخِلّ بالمعنى. وانظر «عمدة القاري» ١٩/ ١٩٨.

والجواب: أنَّ ذلك لا يَستَلزِم نفيَ الرُّؤية مُطلَقاً، قاله القُرطُبيّ، قال: وعامّة ما يقتضي نَفْيَ تكليم الله، على غير هذه الأحوال الثلاثة، فيجوز أنَّ التَّكليم لم يقع حالةَ الرُّؤية.

قوله: «ومَن حدَّثك أنَّه يَعْلم ما في غَدٍ فقد كَذَبَ، ثمَّ قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾...» إلى آخره، تقدَّم شرح ذلك واضحاً في تفسير سورة لُقمان (٤٧٧٧).

قوله: «ومَن حدَّثك أنَّه كَتَمَ فقد كَذَبَ، ثمَّ قرأت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ الآية» يأتي شرحه في كتاب التوحيد (٧٥٣١).

قوله: «ولكن رَأى جِبْريلَ في صُورته مرَّتَينِ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «ولكنَّه»، وهذا جوابٌ عن أصل السُّؤال الذي سألَ عنه مسروق كما تقدَّم بيانه وهو قوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ وقوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، ولمسلم (١٧٧/ ٢٩٠) من وجه آخر عن مسروق: أنَّه أتاه في هذه المرَّة في صورته التي هي صورته فسَدَّ أُفُق السماء، وله (١٧٧/ ٢٨٧) في رواية داود بن أبي هِند: «رأيته مُنهَبطاً من السماء ساداً عِظَمُ خَلقِه ما بين السماء والأرض»، وللنَّسائيِّ (ك١١٤٧٧) من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد عن ابن مسعود: أبصَرَ جِبْريلَ ولم يُبصِر ربَّه.

٨/ ٦١٠

٢- بابٌ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم:٩] حيثُ الوَتَرُ مِن القَوْس

٤٨٥٦- حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا عبدُ الواحِدِ، حدَّثنا الشَّيبانيُّ، قال: سمعتُ زِرّاً، عن عبدِ الله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾، قال: حدَّثنا ابنُ مَسْعودٍ: أنَّه رَأى جِبْريلَ له سِتُّ مئةِ جناحٍ.

قوله: «باب ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ حيثُ الوَتَر من القَوس» تقدَّم هذا التَّفسير قريباً عن مجاهد، وثَبَتَت هذه التَّرجمة لأبي ذرٍّ وحده، وهي عند الإسماعيليّ أيضاً. والقابُ: ما بين القَبضة والسِّيَةِ[1] من القَوْس.

(١) السِّيَة: هي طرف القوس.

قال الواحديّ: هذا قول جُمهور المفسِّرينَ أنَّ المراد القَوسُ التي يُرمَى بها. قال: وقيل المراد بها الذِّراع لأنَّه يُقاسُ بها الشَّيء. قلت: وينبغي أن يكون هذا القول هو الرَّاجِح، فقد أخرج ابن مَرْدويه بإسنادٍ صحيح عن ابن عبَّاس قال: القابُ: القَدْرُ، والقَوسَينِ: الذِّراعين[1]. ويُؤيِّده أنَّه لو كان المراد به القَوْس التي يُرمَى بها لم يُمثَّل بذلك ليُحتاجَ إلى التَّثنية، فكان يقال مثلاً: قابَ رُمح أو نحو ذلك. وقد قيل: إنَّه على القلب والمراد: فكانَ قابَي قوس، لأنَّ القابَ ما بين المَقبِض إلى السِّيَة، فلِكلِّ قَوسٍ قابان بالنِّسبة إلى حافَتَيهِ[2].

وقوله: «﴿أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾»، أي: أقرَب.

قال الزَّجّاج: خاطَبَ اللهُ العربَ بما أَلِفُوا، والمعنى: فيما تَقدِرونَ أنتم عليه، والله تعالى عالمٌ بالأشياءِ على ما هي عليه لا تَرَدُّد عنده.

وقيل: «أو» بمعنى «بَلْ» والتقدير: بل هو أقربُ من القَدْر المذكور، وسيأتي بيان الاختلاف في معنى قوله: ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾ في كتاب التوحيد (٧٥١٧) إن شاء الله تعالى.

قوله: «**حدَّثنا عبد الواحد**» هو ابن زياد، وسليمان: هو الشَّيبانيّ، وزِرّ: هو ابن حُبَيشٍ.

قوله: «**عن عبد الله** ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ ۝٩ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ **قال: حدَّثنا ابن مسعود أنَّه رأى جِبْريل**» هكذا أورَدَه، والمراد بقوله: «عن عبد الله» وهو ابن مسعود، أنَّه قال في تفسير هاتَينِ الآيتَينِ ما سأذكرُه، ثمَّ استأنَفَ فقال: حدَّثنا ابن مسعود، وليس المراد أنَّ ابن مسعود حدَّث عبد الله كما هو ظاهر السّياق، بل عبد الله هو ابن مسعود. وقد أخرجه في الباب الذي يَليه من وجه آخر عن الشَّيبانيِّ فقال: سألت زِرّاً عن قوله، فذَكره، ولا إشكالَ في سِيَاقه. وقد أخرجه أبو نُعَيم في «المستَخرَج» من طريق سليمان بن داود الهاشميّ عن عبد الواحد بن زياد عن الشَّيبانيِّ قال: سألت زِرّ بن حُبَيشٍ عن قول الله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾ فقال: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ، فذكره.

---

(١) وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٦٠٣).

(٢) كذا في (ع) على الصواب، وتحرف في (أ) إلى: ماهيته، وفي (س) إلى: خالفته.

٣- باب قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم:١٠]

٤٨٥٧- حدَّثنا طَلْقُ بنُ غَنّامٍ، حدَّثنا زائدةُ، عن الشَّيبانيِّ قال: سألتُ زِرّاً عن قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾، قال: أخبَرنا عبدُ الله: أنَّه محمَّدٌ ﷺ رَأَى جِبْريلَ، له سِتُّ مئةِ جناحٍ.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾» ثَبَتَت هذه التَّرجمة لأبي ذرٍّ وحده، وهي عند الإسماعيليّ أيضاً، وأورَدَ فيه حديث ابن مسعود المذكور في الذي قبلَه.

قوله: «أنَّه محمَّد» الضَّمير للعبد المذكور في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ عَبْدِهِۦ ﴾، ووَقَعَ عند غيرِ[(١)] أبي ذرٍّ: «أنَّ محمَّداً رأى جِبْريل» وهذا أوضَح في المراد، والحاصل أنَّ ابن مسعود كان يذهب في/ ذلك إلى أنَّ الذي رآه النبيُّ ﷺ هو جِبْريل كما ذهبَت إلى ذلك عائشة، والتَّقدير على رأيه: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ ﴾، أي: جِبْريل ﴿إِلَىٰ عَبْدِهِۦ ﴾، أي: عبدِ الله محمَّدٍ، لأنَّه يرى أنَّ الذي دَنا فتَدَلَّى هو جِبْريل، وأنَّه هو الذي أوحَى إلى محمَّد. وكلام أكثر المفسِّرينَ من السَّلَف يدلّ على أنَّ الذي أوحَى هو الله، أوحَى إلى عبده محمَّد، ومنهم مَن قال: إلى جِبْريل. ٦١١/٨

قوله: «له سِتُّ مئةِ جناحٍ» زاد عاصم عن زرّ في هذا الحديث: «يَتَناثَر من رِيشه تَهاويلُ من الدُّرّ والياقوت» أخرجه النَّسائيُّ (ك١١٤٧٨) وابن مَرْدويه، ولفظ النَّسائيِّ: «يَتَناثَر منها تَهاويلُ الدُّرّ والياقوتِ»[(٢)].

٤- بابٌ ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [النجم:١٨]

٤٨٥٨- حدَّثنا قَبِيصةُ، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله ﷺ: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ قال: رَأى رَفْرَفاً أخضَرَ، قد سَدَّ الأُفُقَ.

قوله: «بابٌ ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾» ثَبَتَت هذه التَّرجمة لأبي ذرٍّ والإسماعيليّ،

---

(١) قوله: «غير» من (ع) وسقط من (أ) و(س)، وبه يصح المعنى المراد من سياق الكلام، مع موافقته لما ورد في النسخة اليونينية، و«إرشاد الساري» ٧/ ٣٦٠.

(٢) ولفظة: «الياقوت» لم تقع في المطبوع من «السنن الكبرى» له، وهي عند ابن حبان في «صحيحه» برقم (٦٤٢٨).

واختُلِفَ في الآيات المذكورة، فقيلَ: المراد بها جميعُ ما رأى ﷺ ليلةَ الإسراء، وحديثُ الباب يدلّ على أنَّ المراد بها صفةُ جِبْريل.

قوله: «عن عبد الله بن مسعود ﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾» أي: في تفسير هذه الآية.

قوله: «رَأى رَفْرَفاً أخضَر قد سَدَّ الأُفُق» هذا ظاهرُه يُغايِر التَّفسيرَ السابق أنَّه رأى جِبْريلَ، ولكن يوَضِّح المراد ما أخرجه النَّسائيُّ (ك١١٤٧٧) والحاكم (٢/ ٤٦٨-٤٦٩) من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: أبصَرَ نبيُّ الله ﷺ جِبْريل عليه السلام على رَفرَفٍ قد مَلَأ ما بينَ السماءِ والأرض؛ فيَجتَمِع من الحديثَينِ أنَّ الموصوف جِبْريلُ والصِّفةُ التي كان عليها.

وقد وَقَعَ في رواية محمَّد بن فُضَيلٍ عند الإسماعيليّ، وفي رواية ابن عُيينةَ عند النَّسائيِّ (ك١١٤٧٦) كلاهما عن الشَّيبانيِّ عن زِرٍّ عن عبد الله: أنَّه رأى جِبْريلَ له ستُّ مئةِ جناحٍ قد سَدَّ الأُفُقَ؛ والمراد أنَّ الذي سَدَّ الأُفقَ الرَّفرَفُ الذي فيه جِبْريل، فنُسِبَ جِبْريل إلى سَدّ الأُفق مجازاً.

وفي رواية أحمد (٣٧٤٠)، والتِّرمذيّ (٣٢٨٣) وصَحَّحَها من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد عن ابن مسعود: رأى جِبْريلَ في حُلّةٍ من رَفرَفٍ قد مَلَأ ما بين السماء والأرض. وبهذه الرِّواية يُعرَف المراد بالرَّفرَفِ وأنَّه حُلّة، ويُؤيِّده قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ﴾ [الرحمن: ٧٦]، وأصل الرَّفرَف: ما كان من الدِّيباج رقيقاً حَسن الصَّنعة، ثمَّ اشتُهِرَ استعماله في السِّتر، وكلّ ما فَضَلَ من شيء فعُطِفَ وثُنِيَ فهو رَفرَف، ويقال: رَفرَفَ الطائر بجناحَيه: إذا بَسَطَهما.

وقال بعض الشُّرّاح: يحتمل أن يكون جِبْريل بَسَطَ أجنِحَته فصارت تُشبه الرَّفرَفَ، كذا قال، والرِّواية التي أورَدتها توَضِّح المراد.

٥- بابٌ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]

٤٨٥٩- حدَّثنا مسلمٌ، حدَّثنا أبو الأشهَبِ، حدَّثنا أبو الجَوْزاءِ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما في قوله: ﴿ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ كان اللاتُ رجلاً يَلُتُّ سَوِيقَ الحاجِّ.

٤٨٦٠- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، أخبرنا هشامُ بنُ يوسفَ، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن حُميدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن حَلَفَ فقال في حَلِفِه: واللّاتِ والعُزَّى، فلْيَقُلْ: لا إلهَ إلّا الله، ومَن قال لِصاحبِه: تَعالَ أُقامِرْكَ، فلْيَتَصَدَّقْ».

[أطرافه في: ٦١٠٧، ٦٣٠١، ٦٦٥٠]

٦١٢/٨ قوله: «باب ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾» ذكر فيه حديثَين:

أحدهما: حديث ابن عبَّاس. وأبو الأشهَب المذكور في الإسناد: هو جعفر بن حَيّان، وأبو الجَوزاء، بالجيم والزّاي: هو أوس بن عبد الله، والإسناد كلُّه بصريّونَ.

قوله: «في قوله: ﴿ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾: كان اللّاتُ رجلاً يَلُتّ سَويق الحاجّ» سَقَطَ: «في قوله» لغير أبي ذرٍّ، وهذا موقوف على ابن عبَّاس، قال الإسماعيليّ: هذا التَّفسير على قراءة مَن قرأ «اللّاتّ» بتشديد التاء. قلت: وليس ذلك بلازِمٍ، بل يحتمل أن يكون هذا أصلَه وخُفِّفَ لكَثْرة الاستعمال، والجمهور على القراءة بالتَّخفيف.

وقد رويَ التَّشديد عن قراءة ابن عبَّاس وجماعة من أتباعه، ورُوِيَت عن ابن كثير أيضاً، والمشهور عنه التَّخفيف كالجمهورِ.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عَمْرو بن مالك عن أبي الجَوزاء عن ابن عبَّاس، ولفظه فيه زيادة: كان يَلُتّ السَّويق على الحجر، فلا يَشرَب منه أحد إلّا سَمِنَ، فعَبَدوه.

واختُلِفَ في اسم هذا الرجل، فروى الفاكِهيّ من طريق مجاهد قال: كان رجل في الجاهليَّة على صخرة بالطائفِ وعليها له غَنَم، فكان يَسْلُؤُ[1] من رِسْلِها، ويأخُذ من زَبيب الطائف والأَقِط، فيجعل منه حَيْساً ويُطعِم مَن يَمُرّ به من الناس، فلمَّا ماتَ عَبَدُوه، وكان مجاهد يقرأ «اللّاتّ» مُشدَّدة. ومن طريق ابن جُرَيج نحوَه، قال: وزَعَمَ بعض

(١) في (أ) و(س): «ليسلو» بالواو دون الهمزة، وهو خطأ، وتحرف في (ع) إلى: «يسلق» بالقاف، وما أثبتناه هو الصحيح، قال في «اللسان»: سَلَأَ السَّمْنَ يَسْلَؤه سَلْأً: طبخه وعالجه فأذاب زُبْده. وقوله بعده: «رِسْلها» الرِّسْل: هو اللبن. انظر «اللسان» مادتي (سلأ) و(رسل).

الناس أنَّه عامر بن الظَّرِب. انتهى، وهو بفتح الظّاء المُشالَة وكسر الرَّاء ثمَّ موحَّدة: وهو العُدْوانيّ، بضمِّ المهمَلة وسكون الدَّال، وكان حَكَمَ العربِ في زمانه، وفيه يقول شاعرهم:

ومِنّــــا حَكَـــمٌ يَقـــضي ولا يُـــنقَضُ مـــا يَقـــضي[1]

وحَكَى السُّهَيليُّ أنَّه عَمْرو بن لُحَيّ بن قَمْعة بن الياس بن مُضَر، قال: ويقال: هو عَمْرو بن لُحَيّ، وهو ربيعة بن حارثة، وهو والد خُزاعة، انتهى.

وحَرَّفَ بعض الشُّرّاح كلام السُّهَيليّ، وظَنَّ أنَّ ربيعة بن حارثة قولٌ آخرَ في اسم اللّات، وليس كذلك، وإنَّما ربيعة بن حارثة اسم لُحَيّ فيما قيل، والصَّحيح أنَّ اللّات غيرُ عَمْرو بن لُحَيّ ، فقد أخرج الفاكِهيّ من وجه آخر عن ابن عبَّاس: أنَّ اللّات لمَّا ماتَ قال لهم عَمْرو بن لُحَيّ: إنَّه لم يَمُت، ولكنَّه دَخَلَ الصَّخرة، فعَبَدوها وبَنَوا عليها بيتاً.

وقد تقدَّم في مناقب قُرَيش (٣٥٢٠): أنَّ عَمْرو بن لُحَيّ هو الذي حَمَلَ العرب على عبادة الأصنام، وهو يُؤيِّد هذه الرِّواية.

وحَكَى ابن الكَلْبيّ أنَّ اسمه: صِرْمة بن غَنْم، وكانت اللّات بالطائفِ، وقيل: بنَخْلَةَ، وقيل: بعُكاظٍ، والأوَّل أصحّ.

وقد أخرجه الفاكِهيّ أيضاً من طريق مِقسَم عن ابن عبَّاس.

قال هشام بن الكَلْبيّ: كانت مَناةُ أقدَم من اللّات فهَدَمَها عليٌّ عامَ الفتح بأمرِ النبيِّ ﷺ، وكانت اللّات أحدَثَ من مَناة، فهَدَمَها المغيرة بن شُعْبة بأمرِ النبيِّ ﷺ لمَّا أسلَمَت ثَقيف، وكانت العُزَّى أحدَث من اللّات، وكان الذي اتَّخذَها ظالم بن سعد بوادي نَخلةَ فوقَ ذات عِرْق، فهَدَمَها خالد بن الوليد بأمرِ النبيِّ ﷺ عامَ الفتح.

(١) هذا البيت للشاعر الجاهلي، حرثان بن الحارث بن محرِّث بن ثعلبة، المشهور بذي الإصبع العدواني، لقِّب به لأن حيّة نهشت إصبع رجله فقطعها، ويقال: كانت له إصبع زائدة، وهذا البيت عزاه له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٦٩/ ٧، وأبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» ٣/ ٨٦.

الحديث الثاني:

قوله: «فقال في حَلِفه» أي: في يَمينه. وعند النَّسائيِّ (٣٧٧٦ و٣٧٧٧) وابن ماجَه (٢٠٩٧)، وصَحَّحَه ابن حِبّان (٤٣٦٤ و٤٣٦٥) من حديث سعد بن أبي وقّاص ما يُشبه أن يكون سبباً لحديثِ الباب، فأخرَجوا من طريق مُصعَب بن سعد عن أبيه قال: كنَّا [نَذكُر بعضَ الأمر وأنا][1] حديثُ عَهدٍ بجاهليَّةٍ، فحَلَفتُ باللّات والعُزَّى، فقال لي أصحابي: بئسَ ما قلت، فذكرت ذلك للنبيِّ ﷺ فقال: «قل: لا إله إلّا الله وحده لا شَريك له» الحديث.

قال الخطَّابيُّ: اليمين إنَّما تكون بالمعبودِ المعَظَّم، فإذا حَلَفَ باللّات ونحوها فقد ضاهَى الكفَّار، فأُمِرَ أن يَتَدارَكَ بكلمة التوحيد.

وقال ابن العربيّ: مَن حَلَفَ بها جادّاً فهو كافر، ومَن قالها جاهلاً أو ذاهلاً يقول: لا إله إلّا الله، يُكَفِّر الله عنه ويَرُدُّ قلبَه عن السَّهو إلى الذِّكر، ولسانَه إلى الحقّ، ويَنفي عنه ما جَرَى به من اللَّغو.

قوله: «ومَن قال لصاحبه: تَعالَ أُقامِرْكَ فلْيَتَصَدَّقْ» قال الخطَّابيُّ: أي: بالمال الذي كان يريد أن يُقامر به، وقيل: بصَدَقةٍ ما لتُكفِّر عنه القول الذي جَرَى على لسانه.

قال النَّوويّ: وهذا هو الصَّواب، وعليه يدلّ ما في رواية مسلم (١٦٤٧): «فليَتَصَدَّق بشيءٍ»، وزَعَمَ بعض الحنفيَّة أنَّه/ يَلزَمه كفَّارةُ يمينٍ، وفيه ما فيه. ٨/٦١٣

قال عياض: في هذا الحديث حُجّة للجُمهورِ أنَّ العَزم على المعصية إذا استَقرَّ في القلب كان ذَنباً يُكتَب عليه، بخِلَاف الخاطِر الذي لا يَستَمِرّ.

قلت: ولا أدري من أين أُخِذَ ذلك معَ التَّصريح في هذا الحديث بصُدورِ القول حيثُ نَطَقَ بقوله: «تَعالَ أُقامِرْك»، فدَعَاه إلى المعصية، والقِمار حرام باتِّفاقٍ، فالدُّعاء إلى فِعْله حرام، فليس هنا عَزْمٌ مُجرَّد. وسيأتي بَقيَّة شرحه في كتاب الأيمان والنُّذور (٦٦٥٠). ووَقَعَ الإلمام بمسألة العَزم في أواخر الرِّقاق في شرح حديث: «مَن هَمَّ بحَسنةٍ» (٦٤٩١).

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س)، واستدركناه من «سنن النسائي»، فاللفظ المذكور وقع عنده.

٦- بابٌ ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٠]

٤٨٦١- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا الزُّهْريُّ، سمعتُ عُرْوَةَ: قلتُ لعائشةَ رضي الله عنها، فقالت: إنَّما كان مَن أَهَلَّ بمَناةَ الطّاغِيةِ التي بالمُشَلَّلِ لا يَطوفونَ بينَ الصَّفا والمَرْوةِ، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فطافَ رسولُ الله ﷺ والمسلمونَ.

قال سفيانُ: مَناةُ بالمشَلَّلِ من قُدَيدٍ.

وقال عبدُ الرَّحمنِ بنُ خالدٍ عن ابنِ شِهابٍ، قال عُرْوةُ: قالت عائشةُ: نزلتْ في الأنصار، كانوا هم وغَسّانُ - قبلَ أن يُسْلِموا - يُهِلُّونَ لِمَناةَ، مِثلَه.

وقال مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ: كان رجالٌ مِن الأنصار ممَّن كان يُهِلُّ لِمَناةَ - ومَناةُ صَنَمٌ بينَ مكَّةَ والمدينةِ - قالوا: يا نبيَّ الله، كنَّا لا نَطوفُ بينَ الصَّفا والمَرْوةِ تَعْظِيماً لِمَناةَ، نحوَه.

قوله: «بابٌ ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ، وقد تقدَّم شرح مَناة في سورة البقرة (١٦٣٥). وقرأ ابن كثير وابن مُحَيصِن «مَناءَة» بالمدِّ والهمز.

قوله: «قلت لعائشة رضي الله عنها، فقالت» كذا أورَدَه مختصراً، وتقدَّم في تفسير البقرة (٤٤٩٥) بيانُ ما قال، وأنَّه سألَ عن وُجوب السَّعي بين الصَّفا والمروة معَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة:١٥٨]، وجواب عائشة له، وفيه قولها: «إنَّما[1]...» إلى آخره.

قوله: «مَن أَهَلَّ لِمَناةَ» أي: لأجلِ مَناة، في رواية غير أبي ذرٍّ: «بمَناة» بالموحَّدة بَدَل اللّام؛ أي: أَهَلَّ عندها أو أَهَلَّ باسمِها.

قوله: «قال سفيان: مَناةُ بالمُشَلَّلِ» بفتح المعجَمة واللّام الثَّقيلة، ثمَّ لام ثانية: وهو

---

(١) لفظ «إنما» سقط من (س)، ومراد الحافظ رحمه الله بذِكره الإشارةُ إلى قول عائشة رضي الله عنها في الموضع المذكور: إنما أُنزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يُهِلُّون لمناة... إلى آخره.

موضع من قُدَيد من ناحية البحر، وهو الجبل الذي يُهبط منه إليها.

قوله: «من قُدَيد» بالقاف والمهمَلة مُصغَّر: هو مكان معروف بين مكَّة والمدينة.

قوله: «وقال عبد الرَّحمن بن خالد» أي: ابن مُسافر **«عن ابن شِهاب»** هو الزُّهْريّ، وَصَلَه الذُّهْليُّ والطَّحاويُّ[1] من طريق عبد الله بن صالح عن اللَّيث عن عبد الرَّحمن بطوله.

قوله: «نزلت في الأنصار، كانوا هم وغَسّان قبل أن يُسلِموا يُهِلُّونَ لِمَناةَ، مِثلَه» أي: مِثلَ حديث ابن عُيَينةَ الذي قبلَه. وأخرج الفاكِهيّ من طريق ابن إسحاق قال: نَصَبَ عَمْرو بن لُحَيّ مَناة على ساحل البحر ممَّا يَلي قُدَيد، يَحُجّونَها ويُعظِّمونَها إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عَرَفات وفَرَغوا من مِنًى، أتَوْا مَناةَ فأهَلُّوا لها، فمَن أهَلَّ لها لم يَطُف بين الصَّفا والمروة.

قوله: «وقال مَعمَر...» إلى آخره، وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢/ ٤٨) عن الحسن بن يحيى عن عبد الرَّزّاق مُطوَّلاً، وقد تقدَّم الحديث بطوله من وجه آخر عن الزُّهْريِّ في كتاب الحجّ (١٦٤٣).

قوله: «صَنَمٌ بين مكَّةَ والمدينةِ» قد تقدَّم بيانُ مكانِه، وهو بين مكَّة والمدينة كما قال.

قوله: «تَعْظيماً لِمَناةَ، نحوَه» بقيَّته عند الطَّبَريِّ: فهَل علينا من حَرَج أن نَطَّوَّف بهما؟ الحديثَ، وفيه:/ قال الزُّهْريُّ: فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام، فذَكر حديثَه عن رجال من أهل العلم، وفي آخره: نزلت في الفريقَينِ كِلَيهما: مَن طافَ ومَن لم يَطُفْ. ٦١٤/٨

٧- بابٌ ﴿فَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ وَٱعْبُدُواْ﴾ [النجم:٦٢]

٤٨٦٢- حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا أيوبُ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: سَجَدَ النبيُّ ﷺ بالنَّجْمِ، وسَجَدَ معه المسلمونَ والمشركونَ، والجِنُّ والإنسُ.

تابَعَه ابنُ طَهْمانَ، عن أيوبَ، ولم يَذكُرِ ابنُ عُليَّة ابنَ عبَّاسٍ.

---

(١) في «شرح مشكل الآثار» برقم (٣٩٣٦).

٤٨٦٣- حدَّثنا نَصْرُ بنُ عليٍّ، أخبَرَني أبو أحمدَ، حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن الأسوَدِ بنِ يزيدَ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: أوَّلُ سورةٍ أُنزِلَت فيها سَجْدةٌ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ قال: فسَجَدَ رسولُ الله ﷺ، وسَجَدَ مَن خَلْفَه، إلَّا رجلاً رأيتُه أخَذَ كَفّاً من تُرابٍ، فسَجَدَ عليه، فرأيتُه بعدَ ذلك قُتِلَ كافراً، وهو أُميَّةُ بنُ خَلَفٍ.

قوله: «بابٌ ﴿فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟﴾» في رواية الأَصِيليِّ: «واسجُدوا» وهو غَلَط[1].

قوله: «سَجَدَ النبيُّ ﷺ بالنَّجْمِ وسَجَدَ معه المسلمونَ والمشركونَ والجِنُّ والإنسُ، تابَعَه ابن طَهْمانَ عن أيوب» في رواية أبي ذرٍّ: إبراهيم بن طَهْمانَ.

قوله: «ولم يَذكُر ابنُ عُليَّة ابنَ عبَّاسٍ» أمَّا مُتابَعة إبراهيم بن طَهْمانَ، فوَصَلَها الإسماعيليّ من طريق حفص بن عبد الله النَّيسابوريّ عنه بلفظ: أنَّه قال حين نزلت السُّورة التي يُذكَر فيها النَّجم: سَجَدَ لها الإنسُ والجِنّ. وقد تقدَّم ذِكْرها في سُجود التِّلاوة (١٠٧١).

وأمَّا حديث ابن عُليَّة فالمراد به أنَّه حدَّث به عن أيوب فأرسَلَه، وأخرجه ابن أبي شَيْبة عنه[2]، وهو مُرسَل، وليس ذلك بقادِحٍ لاتِّفاق ثِقَتَينِ عن أيوب على وصله وهما عبد الوارث وإبراهيم بن طَهْمانَ.

قوله: «المسلمون[3] والجِنُّ والإنس» إنَّما أعادَ الجِنَّ والإنس معَ دُخولهم في المسلمين لنَفْي تَوهُّم اختصاص ذلك بالإنسِ، وسأذكرُ ما فيه، في الكلام على الحديث الذي بعده.

قال الكِرْمانيُّ: سَجَدَ المشركونَ معَ المسلمينَ، لأنَّها أوَّل سجدة نزلت فأرادوا مُعارَضة

---

(١) كذا ذكر الحافظ هنا، لكن لم يرد في النسخة اليونينية ولا في «إرشاد الساري» ذِكْر خلاف أو فرق بين رواة «الصحيح» بشأن هذه الآية. وقد تعقب العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٠٣ قول الحافظ هذا فقال: لا يُنسَب الغلط للأصيلي، بل للناسخ لعدم تمييزه.

(٢) الذي في المطبوع من «مصنفه» ٢/ ٧ من طريق ابن عون عن الشعبي مرسلاً بلفظ حديث الباب، ولم نقف عليه من مرسل أيوب.

(٣) قوله: «المسلمون» من الأصلين، وسقط من (س)، وسياق كلام الحافظ بعده يقتضيه.

المسلمينَ بالسُّجودِ لِـمَعبودِهم، أو وَقَعَ ذلك منهم بلا قصد، أو خافوا في ذلك المجلِس من مُخالَفتهم.

قلت: والاحتمالات الثلاثة فيها نظرٌ، والأوَّل منها لعياضٍ، والثّاني يُخالفه سياقُ ابن مسعود حيثُ زاد فيه: أنَّ الذي استَثناه منهم أَخَذَ كَفّاً من حَصًى فوَضَعَ جَبهَته عليه، فإنَّ ذلك ظاهرٌ في القصد، والثّالث أبعَدُ؛ إذِ المسلمون حينئذٍ هم الذينَ كانوا خائفينَ من المشرِكينَ لا العكس، قال: وما قيل من أنَّ ذلك بسبب إلقاء الشَّيطان في أثناء قراءة رسول الله ﷺ لا صِحّةَ له عقلاً ولا نَقلاً. انتهى، ومَن تأمَّلَ ما أورَدته من ذلك في تفسير سورة الحجّ[1]، عَرَفَ وجه الصَّواب في هذه المسألة بحَمدِ الله تعالى.

قوله: «عن عبد الله» هو ابن مسعود، وأبو أحمد المذكور في إسناده: هو محمَّد بن عبد الله بن الزُّبَير الزُّبَيريّ.

قوله: «أوَّل سورة أُنزلَت فيها سَجْدة ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾، قال: فسَجَدَ رسول الله ﷺ» أي: لمَّا فَرَغَ من قراءتها، وقد قَدَّمت في تفسير الحجّ[2] من حديث ابن عبَّاس بيانَ ذلك والسَّبَب فيه. ووَقَعَ في رواية زكريّا عن أبي إسحاق[3] في أوَّل هذا الحديث: «إنَّ أوَّل سورة استَعلَنَ بها رسول الله ﷺ فقرأ على الناس: النَّجم»، وله[4] من رواية زُهَير بن معاوية: أوَّل/ سورة قرأها على الناس النَّجم. ٦١٥/٨

(١) عند شرحه لقول الله تعالى: ﴿فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]، بين يدي الحديث رقم (٤٧٤١).

(٢) قبل الحديث (٤٧٤١)، وحديث ابن عباس المذكور أورده الحافظ في سياق شرحه لقوله تعالى: ﴿فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢] وعزاه هناك لابن أبي حاتم والطبري وابن المنذر.

(٣) رواية زكريا ـ وهو ابن أبي زائدة ـ عن أبي إسحاق سبق أن أوردها الحافظ في أول كتاب سجود القرآن، في سياق شرحه للحديث (١٠٦٧) وعزاها هناك لابن مردويه في «تفسيره».

(٤) أي: لابن مردويه، لأنَّ رواية زكريا عن أبي إسحاق المشار إليها في التعليق السابق أخرجها أيضاً ابن مردويه، وقد اكتفى الحافظ رحمه الله هنا بقوله: «وله»، وغفل عن تسميَته في الموضع الأول، وفي «الدر المنثور» للسيوطي قال: وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: أول سورة أعلن بها النبيُّ ﷺ يقرؤها: ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾.

قوله: «إلّا رجلاً» في رواية شُعبة في سُجود القرآن (١٠٧٠): فما بَقِيَ أحد من القوم إلّا سَجَدَ، فأخَذَ رجل من القوم كَفّاً من حَصًى. وهذا ظاهره تَعميمُ سُجودهم، لكن روى النَّسائيُّ (٩٥٨) بإسنادٍ صحيح عن المطَّلِب بن أبي وَدَاعة قال: قرأ النبيّ ﷺ بمكَّة ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾، فسَجَدَ وسَجَدَ مَن عندَه وأَبيتُ أن أسجُد، ولم يكن يومَئذٍ أسلَمَ[1]، قال المطَّلِب: فلا أدَعُ السُّجود فيها أبداً. فيُحمَل تعميم ابن مسعود على أنَّه بالنِّسبة إلى مَن اطَّلَعَ عليه.

قوله: «كَفّاً من تُراب» في رواية شُعْبة: كَفّاً من حَصًى أو تراب.

قوله: «فسَجَدَ عليه» في رواية شُعْبة: فرَفَعَه إلى وَجهه فقال: يكفيني هذا.

قوله: «فرأيته بَعْد ذلك قُتِلَ كافراً» في رواية شُعْبة: قال عبد الله بن مسعود: فلقد رأيته بعدُ قُتِلَ كافراً.

قوله: «وهو أُميَّة بن خَلَف» لم يقع ذلك في رواية شُعْبة، وقد وافَقَ إسرائيلَ على تسميتِه زكريّا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عند الإسماعيليّ، وهذا هو المعتمَد، وعند ابن سعد: أنَّ الذي لم يَسجُد هو الوليد بن المغيرة، قال: وقيل: سعيد بن العاص بن أُميَّة، قال: وقال بعضهم: كلاهما جميعاً.

وجَزَمَ ابن بَطّال في «باب سُجود القرآن» بأنَّه الوليد، وهو عجيب منه معَ وُجود التَّصريح بأنَّه أُميَّة بن خَلَف، ولم يُقتَل ببدرٍ كافراً من الذينَ سُمُّوا عندَه غيره. ووَقَعَ في «تفسير ابن حِبّان» أنَّه أبو لهب، وفي «شرح الأحكام» لابنِ بَزِيزةَ: أنَّه مُنافق، ورُدَّ بأنَّ القِصّة وقَعَت بمكَّة بلا خِلَاف ولم يكن النِّفاق ظَهَرَ بعدُ.

وقد جَزَمَ الواقديّ بأنَّها كانت في رمضان سنة خمس، وكانت المهاجَرة الأولى إلى الحَبَشة خرجت في شهر رَجَب، فلمّا بَلَغَهم ذلك رجعوا فوَجَدوهم على حالهم من الكفر

(١) إلى هنا ينتهي لفظ حديث النسائي، وقوله بعده: «قال المطلب: فلا أدع...» إلى آخره، لم يقع في رواية النسائي، لا في «المجتبى» ولا في «الكبرى» (١٠٣٢)، كما يوهم سياق كلام الحافظ، وهو عند أحمد في «مسنده» برقم (١٥٤٦٤) و(١٧٨٩٢)، والبيهقي في «الكبرى» ٢/ ٣١٤، حيث وقع عندهما كلامُ المطَّلب في آخر هذا الحديث.

فهاجَروا الثّانيةَ، ويحتمل أن يكون الأربعة لم يَسجُدوا، والتَّعميم في كلام ابن مسعود بالنِّسبة إلى ما اطَّلَعَ عليه كما قلته في المطَّلِب، لكن لا يُفَسَّر الذي في حديث ابن مسعود إلّا بأُميَّة لمَا ذكرته، والله أعلم.

٥٤- سورة ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿ مُّسْتَمِرٌّ ﴾[٢]: ذاهبٌ.

﴿ مُزْدَجَرٌ ﴾[٤]: مُتَناهٍ.

﴿وَٱزْدُجِرَ ﴾[٩]: فاستُطِيرَ جُنوناً.

«دُسُر» [١٣]: أضْلاعُ السَّفِينةِ.

﴿لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾[١٤]: يقول: كُفِرَ له جزاءً مِن الله.

﴿مُّحْتَضَرٌ﴾[٢٨]: يَحْضُرونَ الماءَ.

وقال ابنُ جُبَيرٍ: ﴿مُّهْطِعِينَ ﴾[٨]: النَّسَلانُ، الخَبَبُ: السِّراعُ.

وقال غيرُه: ﴿فَتَعَاطَىٰ ﴾[٢٩]: فعاطَها بيَدِه، فعَقَرَها.

﴿ ٱلْمُحْتَظِرِ ﴾[٣١]: كحِظَارٍ مِن الشَّجَرِ مُحتَرِقٍ.

«ازْدُجِرَ» [٩]: افتُعِلَ، من زَجَرْتُ.

﴿ كُفِرَ ﴾[١٤]: فعَلْنا به وبِهم ما فَعَلْنا جزاءً لما صُنِعَ بنُوحٍ وأصحابِه.

﴿مُّسْتَقِرٌّ ﴾[٣]: عذابٌ حَقٌّ.

يقال: الأَشَرُ: المَرَحُ والتَّجبُّر.

«سورة ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ حَسْبُ، وتُسمَّى أيضاً سورة القمر.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ مُّسْتَمِرٌّ ﴾: ذاهبٌ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه، ولفظه في قوله:

﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ قال: رأوه مُنشَقّاً فقالوا: هذا سِحرٌ ذاهب.

وقال عبد الرَّزّاق[1]: عن مَعمَر عن قَتَادة عن أنس، فذَكر الحديث المرفوع، وفي آخره: تلا الآية إلى قوله: ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ قال: يقول: «أي ذاهب» ومعنى ذاهب، أي: سَيذهبُ ويَبطُل، وقيل: سائرٌ.

قوله: «﴿مُزْدَجَرٌ﴾: مُتناهٍ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظه عن مجاهد في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ قال: هذا القرآن.

ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال: أُحِلَّ فيه الحلالُ، وحُرِّمَ فيه الحرامُ،/ وقوله: «مُتَناهٍ» ٨/٦١٦ بصيغة الفاعل، أي: غاية في الزَّجر لا مَزيد عليه.

قوله: «﴿وَٱزْدُجِرَ﴾: استُطيرَ جُنوناً» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظه عن مجاهد، فيكون من كلامهم معطوفاً على قولهم: مجنون، وقيل: هو من خَبَر الله عن فِعلهم أنَّهم زَجَروه.

قوله: «دُسُر: أَضْلاع السَّفينة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظه من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، وروى ابن المنذِر وإبراهيم الحَرْبيّ في «الغريب» من طريق حُصَين عن مجاهد عن ابن عبَّاس قال: الألواح: ألواح السَّفينة، والدُّسُر: مَعاريضُها التي تُشَدّ بها السَّفينة.

ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَدُسُرٍ﴾ قال: المسامير. وبهذا جَزَمَ أبو عُبيدة.

وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتَادة: الألواح: مَقاذيف[2] السَّفينة. والدُّسُر: دُسِرَت بمَسامير.

قوله: «﴿لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾: يقول: كُفِرَ له جزاءً من الله» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: لمَن كان

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٢٥٧.

(٢) كذا في الأصلين و(س)، ووقع في المطبوع من «تفسيره» ٢/ ٢٥٨: «معاريض» بدل: مقاذيف. وكذلك أخرجه عنه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٧/ ٩٣، ومثله في «الدر المنثور» للسيوطي وعزاه لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير. والمعاريض: جمع مِعْراض، فالمراد به هنا: ألواح الخشب العريضة التي تُشَدُّ بها السفينة. والمقاذيف: جمع مِقْذاف: وهي خشبة في رأسها لوح عريض تُدفع به السفينة.

كفرَ بالله. وهو يُشعِر بأنَّه قرأها «كَفَرَ» بفتحَتَينِ على البناء للفاعلِ، وسيأتي توجيه الأوَّل.

قوله: «﴿مُحْتَضَرٌ﴾: يَحْضُرونَ الماء» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: يَحضُرونَ الماء إذا غابَت الناقة.

قوله: «وقال ابن جُبَير: ﴿مُهْطِعِينَ﴾: النَّسَلانُ. الخَبَبُ: السِّراع» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق شَرِيك عن سالم الأفطَس عن سعيد بن جُبَير في قوله: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ قال: هو النَّسَلان. وقد تقدَّم ضبط النَّسَلان في تفسير الصّافّات[1].

وقوله: «الخَبَب» بفتح المعجَمة والموحَّدة بعدها أُخرى تفسير النَّسَلان، والسِّراع تأكيد له.

وروى ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مُهْطِعِينَ﴾ قال: ناظرينَ، وقال أبو عُبيدة: المهطِع: المُسرِع.

قوله: «وقال غيره: ﴿فَتَعَاطَىٰ﴾: فعاطَى بيَدِه فعقَرَها» في رواية غير أبي ذرٍّ: فعاطَها[2]، قال ابن التِّين: لا أعلم لقوله: فعاطَها وجهاً، إلّا أن يكون من المقلوب لأنَّ العَطْو التَّناوُل، فكأنَّه قال: تَناوَلَها بيَدِه.

قلت: ويُؤيِّده ما روى ابن المنذِر من طريق مجاهد عن ابن عبَّاس: ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾: تَناوَلَ فعقَرَ.

قوله: «﴿ٱلْمُحْتَظِرِ﴾: كحِظَارٍ من الشَّجَر مُحتَرِق» وَصَلَه ابن المنذِر من طريق ابن جُرَيج

---

(١) بعد الحديث رقم (٤٨٠٣).

(٢) هذا التفسير لقوله تعالى: ﴿فَتَعَاطَىٰ﴾ لم تتفق نسخ «الصحيح» وشروحها على قول واحد فيه، فما ذكره الحافظ هنا، ذكر عكسه العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٠٥ فأفاد بأن قوله: «فعاطى» وقع في رواية غير أبي ذرّ! والذي في اليونينية و«إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ٣٦٤: أنَّ لفظ «فعاطها» سقط لأبي ذرّ فحسب، ولم يذكرا لفظة «فعاطى» أصلاً، وسبقهما إلى ذلك القاضي عياض في «مشارق الأنوار» ٢/ ٨٢ فلم يُشر إلى وقوع هذه اللفظة عند أيٍّ من رواة «الصحيح» فقال: قوله في التفسير ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾: فعاطها بيده، كذا في أكثر الأمّهات من كتاب البخاري، قيل: صوابه: فتعاطاها بيده، وكذا للأصيلي والنسفي.

عن عطاء عن ابن عبَّاس، مِثله. ومن طريق سعيد بن جُبَير قال: التُّراب [الذي][1] يَسقُط من الحائط.

وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ قال: كَرَمادٍ مُحتَرِق.

وروى الطَّبَريُّ من طريق زيد بن أسلم قال: كانت العرب تجعل حِظاراً على الإبل والمواشي من يابِسِ[2] الشَّوك. فهو المراد من قوله: ﴿كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾، وروى الطَّبَريُّ من طريق سعيد بن جُبَير قال: هو التُّراب المتناثِر من الحائط.

تنبيه: حِظَار بكسر المهمَلة وبفتحها، والظّاء المُشَالة خفيفة.

قوله: «﴿وَٱزْدُجِرَ﴾: افتَعِلَ، من زَجَرْت» هو قول الفَرّاء، وزاد بعده: [وإذا كان الحرفُ أوَّله زايٌ][3] صارت تاءُ الافتِعال فيه دالاً.

قوله: «﴿كُفِرَ﴾: فَعَلْنا به وبهم ما فَعَلْنا جزاءً لما صُنِعَ بنوحٍ وأصحابه» هو كلام الفَرّاء بلفظِه، وزادَ: يقول: أغرِقوا لنوحٍ، أي: لأجلِ نوح، وكُفِرَ، أي: جُحِدَ[4]. ومُحصَّل الكلام أنَّ الذي وَقَعَ بهم من الغَرَق كان جزاءً لنوحٍ، وهو الذي كُفِرَ؛ أي: جُحِدَ وكُذِّبَ، فجُوزيَ بذلك لصَبره عليهم، وقد قرأ حُميدٌ الأعرَج: ﴿جَزَآءً لِّمَن كَانَ كَفَرَ﴾ بفتحتَين، فاللّام في «لمن» على هذا لقومِ نوحٍ.

قوله: «﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾: عذابٌ حَقٌّ» هو قول الفَرّاء، وعند ابن أبي حاتم بمعناه عن السُّدِّيِّ، وعند عبد بن حُميدٍ عن قَتَادة في قوله: ﴿عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾، قال: استقرَّ بهم إلى نار جَهَنَّم. ولابنِ أبي حاتم من طريق مجاهد قال: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ قال: يوم القيامة.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س)، وقد استدركناه من «الدر المنثور» ١٤/ ٨٤.

(٢) في (أ) و(س): «يبس»، وما أثبتناه من (ع)، وهو الموافق لما في «تفسير الطبري».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س)، وقد استدركناه من «معاني القرآن» ٣/ ١٠٦ للفراء، وبدونه يكون المعنى مبتوراً.

(٤) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرف في (س) إلى: «أجحد» بزيادة الهمزة في أوله، وانظر «معاني القرآن» للفراء ٥/ ٥٨.

ومن طريق ابن جُرَيج قال: مُستَقِرٌّ بأهلِه.

قوله: «ويقال: الأشَرُ: المَرَح والتَّجبُّر» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر:٢٦]، قال: الأشَرُ: المَرَح والتَّجبُّر، ورُبَّما كان من النَّشاط؛ وهذا على قراءة الجمهور، وقرأ أبو جعفر بفتح المعجَمة وتشديد الرَّاء، أفعَلُ تفضيلٍ من الشرّ، وفي الشَّواذّ قراءة أُخرى، والمراد بقوله: ﴿غَدًا﴾: يومُ القيامة.

٦١٧/٨

١- بابٌ

﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟﴾ [القمر:١-٢]

٤٨٦٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى عن شُعْبَةَ وسفيانَ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن أبي مَعمَر، عن ابنِ مَسْعودٍ، قال: انشَقَّ القمرُ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ فِرْقَتَينِ: فِرْقةً فوقَ الجبلِ، وفِرْقةً دونَه، فقال رسولُ الله ﷺ: «اشهَدُوا».

٤٨٦٥- حدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا سفيانُ، أخبرنا ابنُ أبي نَجِيح، عن مجاهِدٍ، عن أبي مَعمَر، عن عبدِ الله، قال: انشَقَّ القمرُ ونحنُ معَ النبيِّ ﷺ، فصارَ فِرْقتَينِ، فقال لَنا: «اشهَدُوا، اشهَدُوا».

٤٨٦٦- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، قال: حدَّثني بَكْرٌ، عن جعفرٍ، عن عِراكِ بنِ مالكٍ، عن عُبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ بنِ مَسْعودٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: انشَقَّ القمرُ في زَمانِ النبيِّ ﷺ.

٤٨٦٧- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا يونسُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن قَتَادةَ، عن أنسٍ ﷺ، قال: سأَلَ أهلُ مكَّةَ أن يُرِيَهم آيةً، فأَراهمُ انشِقاقَ القمرِ.

٤٨٦٨- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادةَ، عن أنسٍ، قال: انشَقَّ القمرُ فِرْقَتَينِ.

قوله: «بابٌ ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟﴾» سَقَطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ.

ثمَّ ذكر حديث انشِقاق القمر من وجهَينِ عن ابن مسعود وفيه: «فِرْقتَينِ». ومن حديث ابن عبَّاس: انشَقَّ القمر في زمان النبيِّ ﷺ.

وبكرٌ فيه: هو ابن مُضَر، وجعفرٌ: هو ابن ربيعة. ومن حديث أنس: سأَلَ أهل مكَّة أن يُرِيَهم آيةً. وقد تقدَّم شرحه (٣٦٣٧)، ومن وجهٍ آخر عن أنس: انشَقَّ القمر فِرْقتَين، وقد تقدَّم الكلام عليه مُستوفًى في أوائل السِّيرة النبويَّة.

٢- بابٌ

﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر:١٤]

قال قَتَادةُ: أبقَى اللهُ سَفِينةَ نوحٍ، حتَّى أدْرَكَها أوائلُ هذه الأُمّةِ.

٤٨٦٩ - حدَّثنا حفصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن الأسوَدِ، عن عبدِ الله، قال: كان النبيُّ ﷺ يقرأُ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾.

٣- بابٌ

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧ و٢٢ و٣٢ و٤٠]

قال مجاهدٌ: ﴿يَسَّرْنَا﴾: هَوَّنّا قراءتَه.

٤٨٧٠ - حدَّثنا مُسدَّدٌ، عن يحيى، عن شُعْبَةَ، عن أبي إسحاقَ، عن الأسوَدِ، عن عبدِ الله ﷺ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه كان يقرأُ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾.

٤- بابٌ

﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر:٢٠-٢١]

٤٨٧١ - / حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا زُهَيرٌ، عن أبي إسحاقَ: أنَّه سمعَ رجلاً سأَلَ الأسوَدَ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾: أو مُذَّكِرٍ؟ فقال: سمعتُ عبدَ الله يَقْرَؤُها: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ قال: وسمعتُ النبيَّ ﷺ يَقْرَؤُها: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ دالاً. ٦١٨/٨

٥- بابٌ

﴿فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ ۝٣١ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:٣١-٣٢]

٤٨٧٢ - حدَّثنا عَبْدانُ، أخبرَنا أبي، عن شُعْبَةَ، عن أبي إسحاقَ، عن الأسوَدِ، عن عبدِ الله ﷺ،

عن النبيِّ ﷺ: قرأ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ الآيةَ.

٦- بابٌ

﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣٨﴾ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر:٣٨-٣٩]

٤٨٧٣- حدَّثنا محمَّدٌ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن الأسوَدِ، عن عبدِ الله، عن النبيِّ ﷺ: قرأ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾.

٧- بابٌ

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ٥١]

٤٨٧٤- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وَكِيعٌ، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن الأسوَدِ بنِ يزيدَ، عن عبدِ الله، قال: قرأتُ على النبيِّ ﷺ: فهَل من مُذَّكِرٍ، فقال النبيُّ ﷺ: «﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾».

قوله: «بابٌ ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾» زاد غير أبي ذرٍّ الآية التي بعدَها، وهي التي تُناسب قول قَتَادة المذكورَ فيه.

قوله: «قال قَتَادةُ: أبقَى الله سفينةَ نُوح حتَّى أدركَها أوائلُ هذه الأُمّةِ» وَصَلَه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة بلفظه وزاد: على الجُودِيِّ.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قَتَادة قال: أبقَى الله السَّفينة في أرض الجزيرة عِبْرةً وآية، حتَّى نظرَ إليها أوائل هذه الأُمّة نظراً، وكم من سفينةٍ بعدَها فصارت رَماداً؟!

قوله: «عن الأسوَد» في الرِّواية التي بعدها ما يدلّ على سماع أبي إسحاق له منه.

قوله: «أنَّه كان يقرأ ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾» أي: بالدَّال المهمَلة، وسبب ذِكْر ذلك أنَّ بعض السَّلَف قرأها بالمعجَمة، وهو منقول أيضاً عن قَتَادة.

ثمَّ ذكر المصنِّف لهذا الحديث خمس تَراجِم، في كلّ ترجمة آيةٌ من هذه السّورة، ومَدارُ الجميع على أبي إسحاق عن الأسوَد بن يزيد، وساقَ في الجميع الحديث المذكور ليُبيِّن أنَّ لفظ: ﴿مُّدَّكِرٍ﴾ في الجميع واحد.

وقد تَكرَّرَ في هذه السّورة قوله: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ بحَسَب تَكرُّر القَصَص من أخبار الأُمَم؛ استدعاءً لأفهام السامعينَ ليَعتَبروا، وقال في الأُولى: وقال مجاهد: ﴿يَسَّرْنَا﴾: هَوَّنّا قراءتَه.

وقال في الثّانية: عن أبي إسحاق، أنَّه سمعَ رجلاً سأَلَ الأسوَدَ: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ أو «مُذَّكِرٍ»؟ أي: بمُعجَمةٍ أو مُهمَلة؛ فذكر الحديث، وفي آخره دالاً؛ أي: مُهمَلة.

ولفظ الثّالث والرّابع كالأوّلِ، ولفظ الخامس عن عبد الله: قرأتُ على النبيّ ﷺ: من مُذَّكِرٍ ـ أي: بالمعجَمة ـ فقال: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾؛ أي: بالمهملة.

وأثر مجاهد وَصَلَه الفِرْيابيُّ، وسيأتي في التوحيد(١).

وقوله: ﴿مُّدَّكِرٍ﴾ أصله: مُذتَكِر، بمُثنّاةٍ بعد ذالٍ مُعجَمة، فأُبدِلَت التاء دالاً مُهمَلة، ثمَّ أُهمِلَت المعجَمة لمقارَبَتِها ثمَّ أُدغِمَت.

وقوله في الطَّريق الرَّابع: «حدَّثنا محمَّد حدَّثنا غُندَر» كذا وَقَعَ محمَّد غير منسوب: وهو ابن المثنَّى، أو ابن بشَّار، أو ابن الوليد البُسْريّ، وقد أخرجه الإسماعيليّ من رواية محمَّد بن بشَّار بُندار.

وقوله في/ الخامسة: «حدَّثنا يحيى» هو ابن موسى. ٦١٩/٨

٨- باب قوله: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ الآيَةَ [القمر:٤٥]

٤٨٧٥- حدَّثَنا محمَّدُ بنُ حَوْشَبٍ، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب، حدَّثنا خالدٌ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ (ح)

وحدَّثني محمَّدٌ، حدَّثنا عفّانُ بنُ مسلمٍ، عن وُهَيبٍ، حدَّثنا خالدٌ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال وهو في قُبَّةٍ يومَ بَدْرٍ: «اللهمَّ إنّي أنشُدُكَ عَهْدَكَ ووَعْدَكَ، اللهمَّ إن تَشَأْ لا تُعبَدْ بعدَ اليومِ»، فأخَذَ أبو بكرٍ بيَدِه، فقال: حَسْبُكَ يا رسولَ الله، أَلحَحْتَ على رَبِّكَ! وهو يَثِبُ في الدِّرْعِ، فخرج وهو يقول: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٧٥٥١).

قوله: «باب قوله: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾ الآية»[1] ذكر فيه حديث ابن عبَّاس في قِصّة بدر، وقد تقدَّم بيانه في المغازي (٣٩٥٣).

وقوله: «حدَّثنا محمَّد بن حَوْشَبٍ» هو محمَّد بن عبد الله، نُسِبَ لجدِّه، وثَبَتَ كذلك لغير أبي ذرٍّ.

وقوله: «ح، وحدَّثني محمَّد، حدَّثنا عَفّانُ بن مسلم» كذا للأكثرِ، ومحمَّد: هو الذُّهْليُّ، وسَقَطَ لابنِ السَّكَن، فصارَ عن البخاريّ: حدَّثنا عفّان.

تنبيه: هذا من مُرسَلات ابن عبَّاس لأنَّه لم يَحضُر القِصّة، وقد روى عبد الرَّزّاق[2] عن مَعمَر عن أيوب عن عِكْرمة، أنَّ عمر قال: لمَّا نزلت: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ جعَلت أقول: أيُّ جمعٍ يُهزَم؟ فلمَّا كان يوم بدر رأيت النبيَّ ﷺ يَثِبُ في الدِّرع وهو يقول: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾ الآية، فكأنَّ ابن عبَّاس حَمَلَ ذلك عن عمر، وكأنَّ عِكْرمة حَمَلَه عن ابن عبَّاس عن عمر، وقد أخرج مسلم (١٧٦٣) من طريق سِماك بن الوليد عن ابن عبَّاس: حدَّثني عمرُ، ببعضِه.

٩- باب قولِه:

﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ﴾ [القمر:٤٦]

يعني: مِن المَرَارةِ.

٤٨٧٦- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، حدَّثنا هشامُ بنُ يوسفَ، أنَّ ابنَ جُرَيج أخبَرهم، قال: أخبَرني يوسفُ بنُ ماهَكٍ، قال: إنّي عندَ عائشةَ أمِّ المؤمنينَ، قالت: لقد نَزَلَ على محمَّدٍ ﷺ بمكَّةَ، وإنّي لَجاريةٌ ألعَبُ: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ﴾.

[طرفه في: ٤٩٩٣]

---

(١) الذي في اليونينية و«إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ٣٦٧: أنَّ لفظ «باب» سقط لغير أبي ذرّ، وساق الباقون الآية حتى قوله: ﴿وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٢٥٩.

٤٨٧٧- حدَّثني إسحاقُ، حدَّثنا خالدٌ، عن خالدٍ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال وهو في قُبَّةٍ له يومَ بَدْرٍ: «أَنشُدُكَ عَهْدَكَ ووَعْدَكَ، اللهمَّ إن شئتَ لم تُعْبَدْ بعدَ اليومِ أبداً»، فأخَذَ أبو بكرٍ بيَدِه، وقال: حَسْبُكَ يا رسولَ الله، فقد أَلحَحْتَ على ربِّكَ! وهو في الدِّرْعِ، فخَرج وهو يقول: ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ۝٤٥ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ يعني: من المَرَارة» هو قول الفَرّاء، قال في هذه الآية: معناه أشدّ عليهم من عذاب يوم بدر، ﴿وَأَمَرُّ﴾: من المرارة.

قوله: «يوسف بن ماهَك» تقدَّم ذِكْره قريباً في سورة/ الأحقاف (٤٨٢٧). ٨/٦٢٠

قوله: «إنِّي عند عائشة أمّ المؤمنينَ قالت: لَقد نزلَ على محمَّد» كذا ذَكره هنا مختصراً، وفيه قِصّةٌ حَذَفَها، وسيأتي مُطوَّلاً في فضائل القرآن (٤٩٩٣) إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر حديث ابن عبَّاس المذكور في الباب الذي قبلَه.

وإسحاقُ شيخه فيه: هو ابن شاهين، وخالد الأوَّل: هو الطَّحّان، والذي فوقه: هو خالد الحَذّاء.

٥٥- سورة الرّحمن

وقال مجاهد: ﴿ بِحُسْبَانٍ ﴾ [٥]: كحُسْبانِ الرَّحَى.

وقال غيرُه: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ ﴾ [٩]: يُريدُ لِسانَ الميزانِ.

والعَصْفُ [١٢]: بَقْلُ الزَّرْعِ إذا قُطِعَ منه شيءٌ قبلَ أن يُدْرِكَ، فذلك العَصْفُ.

﴿وَٱلرَّيْحَانُ﴾: رِزْقُه.

﴿ وَٱلْحَبُّ ﴾: الذي يُؤْكَلُ مِنْه.

والرَّيحانُ في كلامِ العربِ: الرِّزْق.

وقال بعضُهم: العَصْفُ: يُرِيدُ المأكولَ مِن الحَبِّ، والرَّيحانُ: النَّضِيجُ الذي لم يُؤْكَلْ.

وقال غيرُه: العَصْفُ: وَرَقُ الحِنْطةِ.

وقال الضَّحّاكُ: العَصْفُ: التِّبنُ.

وقال أبو مالكٍ: العَصْفُ أوَّلُ ما يَنبُتُ، تُسمِّيه النَّبَطُ هَبُوراً.

وقال مجاهدٌ: العَصْفُ: وَرَقُ الحِنْطةِ، والرَّيحانُ: الرِّزْقُ.

والمارِجُ [١٥]: اللَّهَبُ الأصفَرُ والأخضَرُ الذي يَعْلُو النارَ إذا أُوقِدَتْ.

وقال بعضُهم عن مجاهدٍ: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [١٧]: للشَّمس في الشِّتاءِ مَشْرِقٌ، ومَشْرِقٌ في الصَّيفِ، ﴿وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾: مَغْرِبُها في الشِّتاءِ والصَّيفِ.

﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [٢٠]: لا يَخْتَلِطان.

﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [٢٤]: ما رُفِعَ قِلْعُه مِن السُّفُنِ، فأمّا ما لم يُرفَعْ قِلْعُه، فليس بمُنشَآتٍ.

وقال مجاهدٌ: ﴿كَٱلْفَخَّـارِ﴾ [١٤]: كما يُصنَعُ الفَخّار.

الشُّوَاظُ [٣٥]: لهبٌ من نارٍ.

وقال مجاهدٌ: ﴿وَنُحَاسٌ﴾ [٣٥]: الصُّفْرُ يُصَبُّ على رؤوسِهم فيُعَذَّبونَ به.

﴿خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ [٤٦]: يَهُمُّ بالمعصيةِ، فيَذكُرُ اللهَ عزَّ وجلَّ فيَترُكُها.

﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [٦٤]: سَوْداوانِ مِن الرِّيِّ.

﴿صَلْصَـٰلٍ﴾ [١٤]: طينٌ خُلِطَ برَمْلٍ، فصَلْصَلَ كما يُصَلْصِلُ الفَخّارُ، ويقال: مُنتِنٌ يُريدونَ به صَلَّ، يقال: صَلْصالٌ، كما يقال: صَرَّ البابُ عندَ الإغلاقِ، وصَرْصَرَ مِثلُ: كَبْكَبتُه؛ يعني: كَبَبتُه.

﴿فِيهِمَا فَـٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [٦٨]: وقال بعضُهم: ليس الرُّمّانُ والنَّخْلُ بالفاكِهةِ.

وأمّا العربُ، فإنَّها تَعُدُّها فاكِهةً، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨]، فأمَرَهم بالمحافَظةِ على كلِّ الصَّلَوات ثمَّ أعادَ العَصْرَ تشديداً لها، كما أُعِيدَ النَّخْلُ والرُّمّانُ، ومِثلُها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ثمَّ قال: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحج:١٨]، وقد ذَكَرَهم في أوَّلِ قوله: ﴿مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

وقال غيرُه: ﴿أَفْنَانٍ﴾[٤٨]: أغصانٍ.

﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾[٥٤]: ما يُجتنَى قريبٌ.

وقال الحسنُ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ﴾[١٣]: نِعَمِه.

وقال قَتادةُ: ﴿رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾: يعني الجِنَّ والإنسَ.

وقال أبو الدَّرْداءِ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [٢٩]: يَغفِرُ ذَنْباً، ويَكْشِفُ كَرْباً، ويرفعُ قوماً، ويَضَعُ آخَرينَ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿بَرْزَخٌ﴾[٢٠]: حاجِزٌ، الأنامُ[١٠]: الخَلْق.

﴿نَضَّاخَتَانِ﴾[٦٦]: فيّاضَتانِ.

﴿ذُو ٱلْجَلَالِ﴾[٧٨]: ذُو العَظَمةِ.

وقال غيرُه:/ مارِجٌ [١٥]: خالصٌ مِن النّار، يقال: مَرَجَ الأميرُ رَعِيَّتَه: إذا خَلّاهم يَعْدُو بعضُهم على بعضٍ، مَرَجَ أمرُ الناسِ. ٨/٦٢١

﴿مَّرِيجٍ﴾[ق:٥]: مُختلِط، ﴿مَرَجَ﴾[الرحمن:١٩]: اختلَطَ.

﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ [٣١]: سنُحاسِبُكُم، لا يَشْغَلُه شيءٌ عن شيءٍ، وهو مَعْروفٌ في كلامِ العربِ، يقال: لأتفرَّغَنَّ لكَ وما به شُغْلٌ، يقول: لآخُذَنَّكَ على غِرَّتِك.

قوله: «سورة الرَّحمن» كذا لهم، زاد أبو ذرٍّ البسملة[1]، والأكثر عَدُّوا ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ آيةً وقالوا: هو خبرُ مُبتَدَأ محذوفٍ، أو مُبتَدَأٌ محذوفُ الخبر، وقيل: تمام الآية ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ وهو الخبر.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿بِحُسْبَانٍ﴾: كحُسْبانِ الرَّحَى» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ وحدَه؛ وقد تقدَّم في بَدْءِ الخَلْق بأبسَطَ منه[2].

---

(١) ووقع في (ع): «قوله: سورة الرحمن. بسم الله الرحمن الرحيم»، وسياق كلام الحافظ يقتضي حذفها كما في (أ) و(س).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٩).

قوله: «وقال غيره: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ﴾ يريد: لسانَ الميزان» سَقَطَ «وقال غيره» لغير أبي ذرٍّ، وهذا كلام الفَرّاء بلفظه، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي المغيرة قال: رأى ابن عبَّاس رجلاً يَزِنُ قد أرجَحَ، فقال: أقِمِ اللِّسانَ، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾. وأخرج ابن المنذِر من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ قال: اللِّسان.

قوله: «والعَصْفُ: بَقْل الزَّرْع إذا قُطِعَ منه شيءٌ قبلَ أن يُدْرِكَ، فذلك العَصْفُ ﴿وَٱلرَّيْحَانُ﴾: رِزقُه ﴿وَٱلْحَبُّ﴾: الذي يُؤكَل منه، والرَّيحانُ في كلام العرب: الرِّزق» هو كلام الفَرّاء أيضاً لكن مُلخَّصاً، ولفظه: العَصْف فيما ذَكَروا: بَقْل الزَّرع، لأنَّ العرب تقول: خرجنا نَعصِف الزَّرع: إذا قَطَعوا منه شيئاً قبل أن يُدرِك، والباقي مِثله، لكن قال: والرَّيحانُ: رِزقُه، وهو الحَبّ... إلى آخره، وزاد في آخره: قال: ويقولون: خَرَجنا نَطلُب رَيحانَ الله.

وأخرج الطَّبَريُّ (٢٧/ ١٢١) من طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: العَصْف وَرَق الزَّرع الأخضَرِ الذي قَطَعوا رُؤوسَه، فهو يُسمَّى العَصف إذا يَبِسَ.

ولابنِ أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عبَّاس: العَصف: أوَّل ما يُخرِج الزَّرع بَقلاً.

قوله: «وقال بعضُهم: العَصْف: يريد المأكول من الحَبّ. والرَّيحان: النَّضيج الذي لم يُؤكَل» هو بَقيَّة كلام الفَرّاء بلفظه.

ولابنِ أبي حاتم من طريق الضَّحّاك قال: العَصْف: البُرّ والشَّعير. ومن طريق سعيد ابن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: الرَّيحان: حين يَستَوي الزَّرع على سُوقه ولم يُسَنبِلْ.

قوله: «وقال غيرُه: العَصْف: وَرَق الحِنْطة» كذا لأبي ذرٍّ، وفي رواية غيره: وقال مجاهد: العَصْفُ: وَرَق الحِنطة، والرَّيْحان: الرِّزق. وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه مُفرَّقاً قال: العَصف: وَرَق الحِنطة، والرَّيحان: الرِّزق.

قوله: «وقال الضَّحّاك: العَصْف: التِّبْن» وَصَلَه ابن المنذِر من طريق الضَّحّاك بن مُزاحم. وأخرجه[1] ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثلَه، وأخرج عبد الرَّزّاق

---

(١) في (أ) و(س): «أخرجه» دون الواو في أوله، وسقط من (ع).

عن مَعمَر عن قَتادة، مِثلَه.

قوله: «وقال أبو مالك: العَصْف: أوَّل ما يَنبُت، تُسمِّيه النَّبَط هَبُوراً» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي مالك، بهذا.

وأبو مالك: هو الغِفاريُّ كوفيٌّ تابعيٌّ ثقة. قال أبو زُرْعة: لا يُعرَف اسمُه. وقال غيره: اسمه غَزوان، بمُعجَمَتَينِ، وليس له في البخاريّ إلّا هذا الموضع.

والنَّبَط بفتح النُّون والموحَّدة ثمَّ طاء مُهمَلة: هم أهل الفِلاحة من الأعاجِم، وكانت أماكنهم بسَوادِ العراق والبَطائح، وأكثر ما يُطلَق على أهل الفِلاحة، ولهم فيها مَعارفُ اختَصُّوا بها، وقد جَمَعَ أحمد بن وَحشيَّة في «كتاب الفِلاحة» من ذلك أشياءَ عجيبةً.

وقوله: «هَبُوراً» بفتح الهاء وضمّ الموحَّدة الخفيفة وسكون الواو بعدها راءٌ: هو دُقاق الزَّرع بالنَّبَطيَّة، وقد قال ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿كَعَصۡفٖ مَّأۡكُولِۭ﴾ قال: هو الهَبُور[1].

تنبيه: قرأ الجمهور ﴿وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ بالضَّمِّ عَطفاً على الحَبّ، وقرأ حمزة/ والكِسائيّ ٨/٦٢٢ بالخفضِ عَطفاً على العَصْف، وذكر الفرّاء أنَّ هذه الآية في مَصاحف أهل الشّام: «والحَبُّ ذا العَصفِ» بعد الذّال المعجمة أَلِف، قال: ولم أسمَع أحداً قرأ بها. وأثبتَ غيره أنَّها قراءة ابن عامر، بل المنقول عن ابن عامر[2] نصب الثلاثة: الحَبّ، وذا العَصْف، والرَّيحان، فقيلَ: عطف على «الأَرْضَ» لأنَّ معنى ﴿وَضَعَهَا﴾: جَعَلَها، فالتَّقدير: وجَعَلَ الحَبَّ... إلى آخره، أو نَصَبَه بـ«خَلَقَ» مُضمَرة.

قال الفَرّاء: ونَظِير ما وَقَعَ في هذا الموضع ما وَقَعَ في مصاحف أهل الكوفة: «والجارَ ذا القُربَى والجارَ الجُنُب» قال: ولم يقرأ بها أيضاً أحد. انتهى، وكأنَّه نَفَى المشهور، وإلّا فقد

---

(١) لم نقف عليه من قول ابن عباس، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٣٠/ ٣٠٤ عن الضحاك قال: هو الهَبُور بالنبطية، وفي رواية: المقهور. وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة (هبر): قيل: هو دُقاق الزرع بالنبطية، ويحتمل أن يكون من الهَبْر: القَطْع.

(٢) انظر «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٤٢٠ لابن الجزري.

قُرِئَ بها أيضاً في الشَّوَاذّ.

قوله: «**والمارجُ: اللَّهبُ الأصفرُ والأخضرُ الذي يَعْلو النار إذا أُوقِدَت**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد، بهذا الإسناد، وسيأتي له تفسيرٌ آخَر.

قوله: «**وقال بعضهم عن مجاهد**: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾...» إلى آخره، وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً، وأخرج ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة، وسعيد بن منصور من طريق أبي ظَبْيانَ كلاهما عن ابن عبَّاس قال: للشمس مَطلِع في الشِّتاء ومغرب، ومَطلِع في الصَّيف ومغربٌ.

وأخرج عبد الرَّزّاق من طريق عِكْرمة، مِثله، وزاد قوله: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]: لها في كلّ يوم مَشرِق ومغرب.

ولابنِ أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: ﴿ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾: مَشرِق الفجر ومَشرِق الشَّفَق، و﴿ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾: مَغرِب الشمس ومَغربُ الشَّفَق.

قوله: «﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾: **لا يَختَلِطان**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: بينهما من البُعد ما لا يَبغي كلُّ واحد منهما على صاحبه. وتقدير قوله على هذا: ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾ أي: أن يَلتَقيا، وحذفُ «أنْ» سائغٌ، وهو كقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم:٢٤]، وهذا يُقوِّي قولَ مَن قال: إنَّ المراد بالبحرَينِ: بحرُ فارس وبحرُ الرّوم، لأنَّ مسافةَ ما بينهما مُمتَدّة، والحُلو ـ وهو بحر النّيل أو الفُرات مثلاً ـ يَصُبّ في المِلح، فكيف يَسُوغ نفيُ اختلاطهما، أو يقال: بينهما بُعْد، لكن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان:٥٣] يَـرُدّ على هذا، فلعلَّ المراد بالبحرَينِ في الموضعينِ مُختَلِف. ويُؤيِّده قول ابن عبَّاس هنا: قوله تعالى في هذا الموضع: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:٢٢]، فإنَّ اللُّؤلُؤ يَخرُج من بحر فارس، والمرجان يَخرُج من بحر الرّوم، وأمَّا النِّيل فلا يَخرُج منه لا هذا ولا هذا.

وأجابَ مَن قال: المراد من الآيتَينِ مُتَّحِد، والبحران هنا العَذب والمِلح بأنَّ معنى قوله: ﴿مِنْهُمَا﴾ أي: من أحدهما كما في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ [الزخرف:٣١]، وحذفُ المضاف سائغ.

وقيل: بل قوله: ﴿مِنْهُمَا﴾ على حاله، والمعنى أنَّهما يَخرُجان من المِلْح في الموضع الذي يَصِل إليه العَذْب، وهو معلوم عند الغوّاصينَ، فكأنَّهما لمَّا التَقيا وصارا كالشَّيءِ الواحد قيل: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾.

وقد اختُلِفَ في المراد بالمرجان، فقيلَ: هو المعروف بين الناس الآن، وقيل: ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ كِبار الجوهَر ﴿وَٱلْمَرْجَانُ﴾ صِغاره، وقيل: بالعكس. وعلى هذا يكون المراد بحرُ فارس، فإنَّه هو الذي يَخرُج منه اللُّؤلُؤ، والصَّدَف يأوي إلى المكان الذي يَنصَبُّ فيه الماء العَذْب كما تقدَّم، والله أعلم.

قوله: «﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾: ما رُفِعَ قِلْعُه من السُّفُن، فأمَّا ما لم يُرْفَع قِلْعُه فليس بمُنشَآتٍ»[1] وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظه، لكن قال: «مُنشَأة» بالإفراد. والقِلْع بكسر القاف وسكون اللّام ويجوز فتحها[2].

ومُنشَآت، بفتح الشّين المعجَمة في قراءة الجمهور، اسم مفعول، وقرأ حمزة وعاصم في رواية لأبي بكر عنه بكسرها؛ أي: المُنشِئةُ هي للسَّيرِ، ونِسبةُ ذلك إليها مَجازيَّة.

قوله[3]: «**وقال مجاهد: ﴿كَٱلْفَخَّارِ﴾ كما يُصنَع الفخّار**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه.

---

(١) كذا في الأصلين و(س) بصيغة الجمع، ووقع في اليونينية و«إرشاد الساري» ٧/ ٤٥ «بمنشأة» بالإفراد، وفيهما أنه وقع لأبي ذرّ بصيغة الجمع.

(٢) القلع: هو الشراع.

(٣) جاء قبله في اليونينية: «قال مجاهد: ﴿نحاسٌ﴾: الصُّفر يُصَبُّ على رؤوسهم يعذَّبون به»، ووقعت هذه في «إرشاد الساري» بعد قوله: «وقال مجاهد: ﴿كَٱلْفَخَّارِ﴾...» إلى آخره، ولم يرد فيهما أنَّ هذا سقط لأبي ذرّ أو غيره، ولكن الحافظ سيشير قريباً أنَّ هذا تقدم تفسيره في بدء الخلق، فلعله آثر عدم تكراره هنا، والله أعلم.

قوله: «الشُّواظ: لَهبٌ من نار» تقدَّم في صفة النار من بَدْء الخلق، وكذا تفسير النُّحاس[١].

قوله: «﴿خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾: يَهُمُّ بالمعصية فيَذكُرُ الله عزَّ وجلَّ فيَترُكُها» وَصَلَه الفِرْيابيُّ وعبد الرَّزّاق جميعاً من طريق منصور عن مجاهد بلفظ: إذا هَمَّ بمعصيةٍ يَذكُر مقام الله عليه/ فيَترُكها. ٨/٦٢٣

قوله: «﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾: سَوْداوانِ من الرِّيّ» وَصَلَه الفِرْيابيّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[٢].

قوله: «﴿صَلْصَـٰلٍ﴾: طينٌ خُلِطَ برَمْلٍ فصَلْصَلَ»... إلى آخره، تقدَّم في أوَّل بَدْء الخلق[٣]، وسَقَطَ لأبي ذرٍّ هنا.

قوله: «﴿فِيهِمَا فَـٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾: قال بعضُهم: ليس الرُّمّان والنَّخْل بالفاكِهةِ، وأمَّا العرب فإنَّها تَعُدُّها[٤] فاكِهةً كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨]»... إلى آخره.

قال شيخنا ابن الملقِّن: البعض المذكور هو أبو حنيفة. وقال الكِرْمانيُّ: قيل: أراد به أبا حنيفة.

قلت: بل نَقَلَ البخاريّ هذا الكلام من كلام الفَرّاء مُلخَّصاً، ولفظُه: قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَـٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾، قال بعض المفسِّرينَ: ليس الرُّمّان ولا النَّخل من الفاكِهة، قال: وقد ذهبوا في ذلك مذهباً.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٥٨).

(٢) قبل الحديث رقم (٣٢٤٠).

(٣) بل في أول أحاديث الأنبياء: باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، بين يدي الحديث رقم (٣٣٢٦) تامّاً، لأنّه اكتفى بذكر تفسيره هنا مختصراً. وقد ثبت في اليونينية و«إرشاد الساري» في هذا الموضع تامّاً، وفيهما أنَّ هذا سقط لأبي ذرّ.

(٤) في (س): تعدُّهما، بالتثنية، وكلاهما جائز في هذا السياق.

قلت: فنَسَبَه الفَرّاء لبعضِ المفسِّرينَ وأشارَ إلى أبي حنيفة[١]، ثمَّ قال: ولكنَّ العرب تجعل ذلك فاكِهة، وإنَّما ذُكِرا بعد الفاكِهة كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ...﴾ إلى آخره، والحاصل أنَّه من عَطف الخاصّ على العامّ كما في المِثالَينِ اللَّذينِ ذَكرهما.

واعتُرِض بأنَّ قوله هنا: ﴿فَٰكِهَةٌ﴾ نَكِرةٌ في سِيَاق الإثبات فلا عُموم، وأُجيبَ بأنَّها سيقَت في مقام الامتِنان فتَعُمّ، أو المراد بالعامِّ هنا ما كان شاملاً لمَا ذُكِرَ بعدَه.

وقد وَهِمَ بعض مَن تَكلَّمَ على البخاريّ فنَسَبَ البخاريّ للوَهْمِ، وما عَلِمَ أنَّه تَبِعَ في ذلك كلام إمامٍ من أئمَّة اللِّسان العربيّ.

وقد وَقَعَ لصاحب «الكَشّاف» نحوُ ما وَقَعَ للفرّاءِ، وهو من أئمَّة الفَنّ البَلاغيّ فقال: فإن قلت: لِمَ عَطَفَ النَّخل والرُّمّان على الفاكهة وهما منها؟ قلت: اختصاصاً [لهما][٢] وبياناً لفضلِهما، كأنَّهما ـ لمَّا كان لهما من المَزِيَّة ـ جِنْسان آخران كقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨] بعد الملائكة.

قوله: «وقال غيرُه: ﴿أَفْنَانٍ﴾: أغصانٍ، ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾: ما يُجتَنَى قريبٌ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ هنا، وقد تقدَّم في صفة الجنَّة[٣].

قوله: «وقال الحسنُ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ﴾: نِعَمه» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٧/ ١٢٣) من طريق سهل السَّرّاج عن الحسن.

قوله: «وقال قَتَادةُ: ﴿رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ يعني: الجِنّ والإنس» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة.

---

(١) كذا في (ع) على الصحيح، ووقع في (أ) و(س): «وأشار إلى توجيهه»! قلنا: والمشهور عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: إذا حلف لا يأكل فاكهة، فأكل عنباً أو رطباً أو رُمّاناً، لم يحنث. انظر «المبسوط» للسرخسي ٨/ ٣١٨.

(٢) ما بين المعقوفين من «الكشاف» للزمخشري ٤/ ٤٥٢.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣٢٤٠).

قوله: «وقال أبو الدَّرْداء: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ يَغفِر ذَنباً، ويَكشِف كَرْباً، ويَرفَع قوماً ويَضَع آخرينَ» وَصَلَه المصنِّف في «التاريخ» وابن حِبّان في «الصَّحيح» (٦٨٩) وابن ماجه (٢٠٢) وابن أبي عاصم (٣٠١) والطبرانيُّ[١] عن أبي الدَّرداء مرفوعاً، وأخرجه البيهقيُّ في «الشُّعَب» (١٠٦٧) من طريق أمّ الدَّرداء عن أبي الدَّرداء موقوفاً.

وللمرفوع شاهد آخر عن ابن عمر أخرجه البزّار (٦١٧٤)، وآخر عن عبد الله بن مُنيب أخرجه الحسن بن سفيان، والبزَّار[٢]، وابن جَرير (٢٧/ ١٣٥)، والطبرانيّ[٣].

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿بَرْزَخٌ﴾: حاجِز، «الأنام»: الخَلْق، ﴿نَضَّاخَتَانِ﴾: فيّاضَتانِ» تقدَّم كلّه في بَدْء الخلق[٤].

قوله: «﴿ذُو الْجَلَالِ﴾: العَظَمة» هو من كلام ابن عبَّاس، وسيأتي في التوحيد[٥].

وقرأ الجمهور «ذو الجَلَال» الأولى بالواو صفة للوجه، وفي قراءة ابن مسعود: «ذي الجَلَال» بالياءِ صفة للرَّبِّ، وقرأ الجمهور الثّانيةَ كذلك إلّا ابنَ عامر فقرأها أيضاً بالواو، وهي في مُصحَف الشّام كذلك.

قوله: «وقال غيره: مارجٌ: خالصٌ من النار، يقال: مَرَجَ الأمير رَعيَّتَه: إذا خَلّاهم يَعْدُو بعضُهم على بعض...» إلى آخره، سَقَطَ قوله: «﴿مَرِيجٍ﴾: مُختَلِط[٦]» من رواية أبي ذرٍّ.

وقوله: «مَرَجَ: اختَلَطَ»، في رواية غير أبي ذرٍّ: «﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾: اختَلَطَ البحرانِ»، وقد

---

(١) في «الأوسط» برقم (٣١٤٠)، ولم نقف عليه في المطبوع من «التاريخ الكبير» للبخاري.

(٢) كما في «كشف الأستار» (٢٢٦٦).

(٣) في «الأوسط» برقم (٦٦١٩).

(٤) سلف قوله: «برزخ» و«الأنام» في: باب في النجوم، بعد الحديث رقم (٣١٩٧)، وقوله: «نضاختان» بين يدي الحديث رقم (٣٢٤٠). وجاء في اليونينية و«إرشاد الساري» أنَّ هذا سَقَطَ هنا لأبي ذرّ.

(٥) بين يدي الحديث رقم (٧٣٩٢).

(٦) كذا وقع في الأصلين و(س)، ووقع في اليونينية و«إرشاد الساري» والموضع السالف في «باب صفة النار» من بدء الخلق ج ٩/ ٦١٤: « مريج: مُلتَبِس»، وما ذكره الحافظ هنا هو الموافق لما نقله ابن قتيبة في «غريب الحديث» ١/ ٣٦٨ عن أبي عبيدة.

تقدَّم جميع ذلك في صفة النار من بَدْء الخلق[1].

قوله: «﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾: سَنُحاسِبُكُم، لا يَشْغَلُه شيءٌ عن شيءٍ» هو كلام أبي عُبيدة، أخرجه ابن المنذِر من طريقه، وأخرج من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبّاس قال: هو وَعيدٌ من الله لعِبادِه وليس بالله شُغلٌ. قلتُ: وهو معروف في كلام العرب، يقال: لَأتفرَّغنَّ لك، وما به شُغل، كأنَّه يقول: لَآخُذنَّك على غِرّة.

١ - باب قوله:

﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٦٢]

٤٨٧٨ - حدَّثنا عبدُ الله بنُ أبي الأسوَدِ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الصَّمَد العَمِّيُّ، حدَّثنا أبو عِمْرانَ الجَوْنِيُّ، عن/ أبي بكرِ بنِ عبدِ الله بنِ قيسٍ، عن أبيه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «جَنَّتانِ من فِضّةٍ: آنِيَتُهما وما فيهما، وجَنَّتان من ذَهبٍ: آنِيَتُهما وما فيهما، وما بينَ القومِ وبينَ أن يَنظُروا إلى رَبِّهم، إلا رِداءُ الكِبْرِ على وَجهِه في جَنّةِ عَدْنٍ». ٦٢٤/٨

[طرفاه في: ٤٨٨٠، ٧٤٤٤]

قوله: «باب قوله: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾» سَقَطَ «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ. قال التِّرمِذيّ الحَكيم: المراد بالدُّونِ هنا: القُربُ؛ أي: وقُربُهما جَنَّتان؛ أي: هما أدنَى إلى العرش وأقربُ، وزَعَمَ أنَّهما أفضل من اللَّتَينِ قبلَهما. وقال غيرُه: معنى دُونِهما: بقُربِهما، وليس فيه تفضيل.

وذهب الحَليميّ إلى أنَّ الأُولَيَينِ أفضل من اللَّتَينِ بعدَهما، ويدلّ عليه تَفاوُت ما بين الفِضّة والذَّهَب.

وقد روى ابن مَرْدويه من طريق حمّاد عن أبي عِمران[2] في هذا الحديث قال: مِن ذهبٍ للسابقينَ، ومن فِضّةٍ للتّابعينَ.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٥٨).

(٢) وهذه الطريق أخرجها الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٤٧٤-٤٧٥، وعنه البيهقي في «البعث والنشور» (٢٤١) موقوفاً من كلام أبي موسى.

وفي رواية ثابت عن أبي بكر[1]: من ذَهبٍ للمقرَّبين، ومن فِضّة لأصحاب اليمين.

قوله: «العَمِّيُّ» بفتح المهمَلة وتشديد الميم. وأبو عِمران الجَوْنيّ، بفتح الجيم وسكون الواو بعدها نون: هو عبد الملِك بن حبيب.

قوله: «عن أبيه» هو أبو موسى الأشعَريّ.

قوله: «جَنَّتان من فِضّة» وفي رواية الحارث بن عُبيد عن أبي عِمران الجَونيّ[2] في أوَّل هذا الحديث: «جِنانُ الفِردَوس أربعٌ: ثِنتان من ذهب...» إلى آخره.

قوله: «وما بينَ القوم وبينَ أن يَنظُروا إلى رَبّهم...» إلى آخره، يأتي البحث فيه في كتاب التوحيد (٧٤٤٤) إن شاء الله تعالى.

وقوله: «في جَنّة عَدْن» مُتعلِّق بمحذوفٍ، وهو في موضع الحال من القوم، فكأنَّه قال: كائنينَ في جَنّة عَدْن.

٢- بابٌ

﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن:٧٢]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: الحُورُ: السُّودُ الحَدَقِ.

وقال مجاهدٌ: ﴿مَّقْصُورَٰتٌ﴾ [٧٢]: محبوساتٌ، قَصَرنَ طَرْفَهُنَّ وأنفُسَهُنَّ على أزواجِهنَّ، قاصِراتٌ [٥٦]: لا يَبْغِينَ غيرَ أزْواجِهنَّ.

٤٨٧٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، قال: حدَّثني عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الصَّمَد، حدَّثنا أبو عِمْرانَ الجَوْنِيُّ، عن أبي بكرِ بنِ عبدِ الله بنِ قيسٍ، عن أبيه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ في الجنَّةِ خَيْمةً من

---

(١) رواية ثابت ـ وهو البناني ـ عن أبي بكر ـ وهو ابن أبي موسى الأشعري ـ أخرجها ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٧/ ١٤٦، وهذا الحديث سيأتي على ذكره الحافظ في سياق شرحه للحديث (٧٤٤٤) من كتاب التوحيد، وسيعزوه للطبري وابن أبي حاتم وقال: رجاله ثقات.

(٢) وهذه الرواية أخرجها أحمد في «مسنده» برقم (١٩٧٣١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٣/ ١٤٨، وإسنادها ضعيف بهذا السياق، لضعف أبي قُدامة الحارث بن عبيد الإيادي.

لُؤْلُؤةٍ مُجَوَّفةٍ، عَرْضُها سِتُّونَ مِيلاً، في كلِّ زاوِيةٍ منها أهلٌ، ما يَرَوْنَ الآخَرِينَ، يَطوفُ عليهمُ المؤمنونَ».

٤٨٨٠- **«وجَنَّتان من فِضّةٍ، آنِيَتُهما وما فيهما، وجَنَّتانِ من كذا، آنِيَتُهما وما فيهما، وما بينَ القومِ وبينَ أن يَنظُروا إلى ربِّهم، إلا رِداءُ الكِبْرِ على وَجهِه في جَنّةِ عَدْنٍ».**

قوله «**بابٌ ﴿حُورٌ مَّقۡصُورَٰتٌ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾**» أي: محبوسات، ومن ثَمَّ سَمَّوا البيتَ الكبير قَصراً لأنَّه يُحبَس مَن فيه.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: الحُور**[1]**: السُّود الحَدَق**» في رواية ابن المنذِر من طريق عطاء عن ابن عبَّاس: الحَوَر: سَواد الحَدَقة.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿مَّقۡصُورَٰتٌ﴾: محبوساتٌ، قَصَرْنَ**[2] **طَرْفَهنَّ وأنفُسَهنَّ على أزْواجهنَّ، قاصراتٌ: لا يَبْغِينَ غير أزواجِهنَّ**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ، وتقدَّم في بَدْء الخلق[3].

قوله: «**عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه**» هو أبو موسى الأشعَريّ.

قوله: «**إنَّ في الجنَّة خَيمةً**» أي: المراد بقوله في الآية: ﴿فِي ٱلۡخِيَامِ﴾ والخيام: جمع خَيمة، والمذكور في الحديث صِفَتُها.

قوله: «**مُجوَّفةٍ**» أي: واسعة الجَوْف.

قوله: «**في كلّ زاوية منها أهلٌ**» في رواية مسلم (٢٨٣٨): «أهلٌ للمؤمنِ».

قوله: «**سِتُّونَ ميلاً**» تقدَّم الكلام عليه في صفة الجنَّة (٣٢٤٣). وأخرج عبد بن حُميدٍ عن ابن عبَّاس قال: الخيمة مِيلٌ في مِيلٍ، والمِيل ثُلُث الفَرسَخ. ٦٢٥/٨

(١) في (س): «حورٌ: سود الحدق»، وما أثبتناه من الأصلين، وهو الموافق لما في النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» من أنه هكذا هو في رواية أبي ذرّ الهروي.

(٢) كذا في الأصلين بالجمع وبصيغة المبني للمعلوم، وفي (س): «قُصِر» بالإفراد مبنيّاً للمفعول، وهو كذلك في اليونينية و«إرشاد الساري» دون إشارة إلى وقوع خلاف بين رواة «الصحيح» فيه.

(٣) لم نقف عليه في الموضع المذكور ولا في غيره.

قوله: «يَطُوف عليهم المؤمنونَ» قال الدِّمْياطيّ: صوابه: المؤمن، بالإفرادِ، وأُجيبَ بجوازِ أن يكون من مُقابَلة المجموع بالمجموعِ.

قوله: «وجَنَّتان من فِضّة» هذا معطوف على شيءٍ محذوفٍ، تقديره: هذا للمؤمنِ، أو هو من صَنيع الراوي. وقال أبو موسى عن النبيّ ﷺ: «جَنَّتان...» إلى آخره، وقد تقدَّم شرح ذلك في الباب الذي قبلَه.

٥٦- سورة الواقعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿رُجَّتِ﴾[٤]: زُلزِلَتْ.

«بُسَّتْ» [٥]: فُتَّتْ ولُتَّتْ كما يُلَتُّ السَّوِيقُ.

المَخْضودُ: لا شَوْكَ له.

﴿مَنضُودٍ﴾ [٢٩]: المَوْزُ.

والعُرُبُ: المحَبَّباتُ إلى أزواجِهِنَّ.

﴿ثُلَّةٌ﴾ [٣٩و٤٠]: أُمّةٌ.

﴿يَحْمُومٍ﴾ [٤٣]: دُخانٍ أسوَدَ.

﴿يُصِرُّونَ﴾ [٤٦]: يُدِيمونَ.

الهِيْمُ [٥٥]: الإبلُ الظِّماء.

﴿لَمُغْرَمُونَ﴾ [٦٦]: لَمَلُومُونَ.

﴿مَدِينِينَ﴾ [٨٦]: مُحاسَبِينَ.

«رَوْحٌ» [٨٩]: جَنّةٌ ورَخاءٌ.

﴿وَرَيْحَانٌ﴾ [٨٩]: الرَّيحانُ: الرِّزْقُ.

وقال غيرُه: ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ [٦٥]: تَعْجَبونَ.

﴿عُرُبًا﴾ [٣٧]: مُثقَّلةً، واحدُها عَرُوبٌ مِثلُ: صَبُورٍ وصُبُرٍ، يُسمِّيها أهلُ مكَّةَ: العَرِبةَ، وأهلُ المدينةِ: الغَنِجةَ، وأهلُ العراقِ: الشَّكِلةَ.

﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦١] أي: في أيِّ خلقٍ نَشاء.

والكوبُ: لا آذانَ له ولا عُرْوةَ، والأباريقُ: ذواتُ الآذانِ والعُرَى.

﴿مَّسْكُوبٍ﴾ [٣١]: جارٍ.

﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [٣٤]: بعضُها فوقَ بعضٍ.

﴿مَّوْضُونَةٍ﴾ [١٥]: مَنْسُوجةٍ، ومِنه: وَضِينُ الناقةِ.

وقال في: ﴿خَافِضَةٌ﴾ [٣]: لِقومٍ إلى النار، و﴿رَّافِعَةٌ﴾: لقومٍ إلى الجنَّةِ.

﴿مُتْرَفِينَ﴾ [٤٥]: مُمتَّعِين.

﴿مَّا تُمْنُونَ﴾ [٨٥]: هي النُّطَفُ، يعني: في أرحامِ النِّساءِ.

﴿لِّلْمُقْوِينَ﴾ [٧٣]: للمُسافِرينَ، والقِيُّ: القَفْرُ.

﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [٧٥]: بمُحْكَمِ القرآنِ، ويقال: بمَسْقِطِ النُّجومِ إذا سَقَطْنَ، ومواقعُ ومَوْقِعٌ واحدٌ.

﴿مُّدْهِنُونَ﴾ [٨١]: مُكذِّبونَ مِثلُ: ﴿لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩].

﴿فَسَلَامٌ لَّكَ﴾ [٩١] أي: مُسلَّمٌ لكَ إنَّكَ ﴿مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾، وأُلْغِيَت: إنَّ، وهو مَعْناها، كما تقولُ: أنتَ مُصدَّقٌ ومُسافرٌ عن قَليلٍ، إذا كان قد قال: إنِّي مُسافرٌ عن قَليلٍ، وقد يكونُ كالدُّعاءِ له، كقولِكَ: فسَقْياً مِن الرِّجالِ، إن رَفَعْتَ السَّلامَ، فهو مِن الدُّعاءِ.

﴿تُورُونَ﴾ [٧١]: تَسْتَخْرِجونَ، أوْرَيتُ: أوْقَدْتُ.

﴿لَغْوًا﴾ [٢٥]: باطِلاً.

﴿تَأْثِيمًا﴾ [٢٥]: كَذِباً.

قوله: «سورة الواقعة ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ. والمراد بالواقعة القيامةُ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ رُجَّتِ ﴾: زُلْزِلَت» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، بهذا. وعند عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة مِثله.

قوله: «بُسَّتْ: فُتَّتْ ولُتَّتْ كما يُلَتُّ السَّويق» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد، بنحوِه. وعند أبي عُبيدة: بُسَّتْ كالسَّويق المبسُوسِ بالماءِ. وعند ابن أبي حاتم من طريق منصور عن مجاهد، قال: لُتَّت لَتّاً. ومن طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: فُتَّتْ فَتّاً.

قوله: «المَخْضود: لا شَوْكَ له» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيرِه: المخضود: المُوقَر حَملاً، ويقال أيضاً... إلى آخره، تقدَّم بيانه في صفة الجنَّة من بَدْء الخلق[1].

٦٢٦/٨ قوله: «﴿مَّنضُودٍ﴾: المَوْز» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ. وقد تقدَّم/ في صفة الجنَّة أيضاً.

قوله: «والعُرُب: المُحَبَّبات إلى أزْواجِهِنَّ» تقدَّم في صفة أهل الجنَّة أيضاً.

وقال ابن عُيَينةَ في «تفسيره»: حدَّثنا ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ قال: هي المحبَّبة إلى زوجها.

قوله: «﴿ ثُلَّةٌ ﴾: أُمّة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، به. وقال أبوعُبيدة: الثُّلّة: الجماعة، والثَّلّة: البَقيَّة. وعند ابن أبي حاتم من طريق ميمون بن مِهْران في قوله: ﴿ ثُلَّةٌ ﴾ قال: كثيرٌ.

قوله: «﴿يَحْمُومٍ﴾: دُخانٍ أسوَدَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً كذلك. وأخرجه سعيد بن منصور والحاكم (٢/ ٤٧٧) من طريق يزيد بن الأصَمّ عن ابن عبَّاس، مِثلَه.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴾: من شِدّة سَواده، يقال: أسوَد يَحْمُوم، فهو وزن يَفعُول، من الحَمَم.

قوله: «﴿يُصِرُّونَ﴾: يُدِيمونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً لكن لفظه: «يُدْمِنونَ» بسكونِ الدَّال

(١) قبل الحديث رقم (٣٢٤٠).

بعدها ميمٌ ثمَّ نونٌ. وعند ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ، قال: يُقيمونَ.

قوله: «الهِيْمُ: الإبل الظِّماء» سَقط هنا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في البيوع (٢٠٩٩).

قوله: «﴿لَمُغْرَمُونَ﴾: لَمَلُومُون» وَصله ابن أبي حاتم من طريق شُعْبة عن قَتادة. وعند الفِرْيابيّ من طريق مجاهد: مُلقَونَ للشرِّ.

قوله: «﴿مَدِينِينَ﴾: مُحاسَبِينَ» تقدَّم في تفسير الفاتحة[1].

قوله: «رَوْحٌ: جَنّةٌ ورَخَاء» سَقَط هنا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في صفة الجنَّة.

قوله: «ورَيْحانٌ: الرَّيْحانُ: الرِّزْق» تقدَّم في تفسير الرَّحمن قريباً.

قوله: «وقال غيره: ﴿تَفَكَّهُونَ﴾: تَعْجَبونَ» هو قول الفَرّاء، قال في قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، أي: تَتَعَجَّبونَ ممَّا نزلَ بكم في زَرعكُم، قال: ويقال: معناه تَندَمونَ.

قلت: وهو قول مجاهد، أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرجه ابن المنذِر من طريق الحسن مِثله، وعند عبد الرَّزّاق عن معمَر عن قَتادة: هو شِبْهُ المتندِّم.

قلت: تَفكَّهَ، بوَزنِ تَفَعَّلَ وهو كتأثَّمَ؛ أي: ألقَى الإثمَ، فمعنى تَفكَّهَ؛ أي: ألقَى عنه الفاكهة، وهو حالُ مَن دَخَلَ في النَّدَم والحُزن.

قوله: «﴿عُرُبًا﴾: مُثقَّلة واحدُها: عَرُوب... إلى قوله: الشَّكِلة» سَقَطَ هنا لأبي ذرٍّ، وتقدَّم في صفة الجنَّة[2].

قوله: «﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: في أيِّ خَلْقٍ نَشاء» تقدَّم في بَدْء الخلق[3]، وسَقَطَ ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ هنا لأبي ذرٍّ.

قوله: «والكُوب...» إلى آخره، وكذا قوله: «﴿مَّسْكُوبٍ﴾: جارٍ» سَقَطَ كلّه لأبي ذرٍّ هنا، وتقدَّم في صفة الجنَّة.

---

(١) قبل الحديث رقم (٤٤٧٤).

(٢) قبل الحديث (٣٢٤٠). وقوله: «مثقَّلة» أي: مضمومة الراء.

(٣) بل في أول أحاديث الأنبياء قبل الحديث رقم (٣٣٢٦).

قوله: «﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾: بعضُها فوقَ بعض» هو قول مجاهد، وتقدَّم أيضاً في صفة الجنَّة.

قوله: «﴿مَّوْضُونَةٍ﴾: منسوجةٍ، ومنه: وَضِينُ الناقة» سَقَط هنا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في صفة الجنَّة أيضاً.

قوله: «وقال في ﴿خَافِضَةٌ﴾: لقومٍ إلى النار، و﴿رَّافِعَةٌ﴾ لقومٍ إلى الجنَّة» قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ قال: خافضة لقومٍ إلى النار، رافعة لقومٍ إلى الجنَّة.

وعن محمَّد بن كعب: خَفَضَت أقواماً كانوا في الدُّنيا مُرتَفِعينَ، ورَفَعَت أقواماً كانوا في الدُّنيا مُنخَفِضينَ، وأخرجه سعيد بن منصور.

وعن عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ قال: شَمِلَت القريبَ والبعيدَ، حتَّى خَفَضَت أقواماً في عذاب الله، ورَفَعَت أقواماً في كَرامة الله.

وروى ابن أبي حاتم من طريق سِماك عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس نحوَه، ومن طريق عثمان بن سُرَاقة عن خاله عمر بن الخطَّاب نحوه، ومن طريق السُّدِّيِّ قال: خَفَضَت المتكبِّرينَ ورَفَعَت المتواضعينَ.

قوله: «﴿مُتْرَفِينَ﴾: مُتنعِّمينَ» كذا للأكثرِ بمُثنّاةٍ قبل النُّون وبعد العين ميم، وللكُشْمِيهنيّ: «مُتَمتَّعينَ»[1] بميمٍ قبل المثنّاة: من التَّمَتُّع، كذا في رواية النَّسَفيّ، والأوَّل هو الذي وَقَعَ في «مَعاني القرآن» للفَرّاءِ، ومنه نَقَلَ المصنِّف.

ولابنِ أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: مُنعَّمينَ.

قوله: «﴿مَّا تُمْنُونَ﴾: هي النُّطَف، يعني: في أرحام النِّساء» تقدَّم في بَدْء الخلق[2].

---

(١) في (أ): مُمتَّعين، وتحرف في (ع) إلى: مُمتنعين، وجاء في هامش النسخة السلطانية أن هذا الحرف وقع في نسخة بلفظ: «متمتعين» وفي أخرى بلفظ: «مُمتَّعين»، وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» ٧/ ٣٧٣: ولأبي ذرّ عن الكُشميهني: «متمتَّعين» بفوقية بين الميمين وفتح التاء المشدَّدة، كذا في فرع اليونينية من التمتُّع، وفي فرع آخر: «مُمتَّعين» بميمين بعدهما فوقية مشدَّدة مفتوحة من الإمتاع. قلنا: وما أثبتناه وقع كذلك في (س)، وهو الذي يقتضيه كلام الحافظ بعده حيث قال: بميم قبل المثنَّاة من التمتُّع.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٢٥٨).

قال الفَرّاء: قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ يعني: النُّطَف إذا قُذِفَت في أرحام النِّساء، أأَنتم تَخلُقون تلك النُّطَف أم نحن؟

قوله: «﴿لِّلْمُقْوِينَ﴾: للمُسافرينَ، والقِيُّ: القَفْر» سَقَطَ هنا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق أيضاً[1].

قوله: «﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾: بمُحكَمِ القرآن» قال الفَرّاء: حدَّثنا/ فُضَيل بن عياض عن ٦٢٧/٨ منصور عن المنهال بن عَمْرو قال: قرأ عبد الله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بمَوْقِعِ[2] ٱلنُّجُومِ﴾ قال: بمُحكَمِ القرآن، وكان يَنزِل على النبيّ ﷺ نُجوماً.

وعند عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ قال: بمنازِل النُّجوم. قال: وقال الكَلْبيّ: هو القرآن أُنزِلَ نُجوماً، انتهى.

ويُؤيِّده ما أخرج النَّسائيُّ (ك١١٥٠١) والحاكم (٢/ ٤٧٨) من طريق حُصَين عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: نزلَ القرآن جميعاً ليلة القَدر إلى السماء، ثمَّ فُصِّلَ فنزلَ في السِّنينَ، وذلك قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾.

قوله: «ويقال: بمَسْقِطِ النُّجوم: إذا سَقطْنَ، ومواقع ومَوْقِع واحد» هو كلام الفَرّاء أيضاً بلفظه، ومُراده أنَّ مُفادَهما واحد وإن كان أحدُهما جمعاً والآخر مُفرَداً، لكن المفرَد المضاف كالجمع في إفادة التعدُّد، وقرأها بلفظ الواحد حمزة والكِسائيّ وخَلَف.

وقال أبو عُبيدة: مواقع النُّجوم: مَساقطها حيثُ تَغيب.

قوله: «﴿مُّدْهِنُونَ﴾: مُكذِّبونَ، مِثْل: ﴿لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾» قال الفَرّاء في قوله: ﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾: أي: مُكذِّبونَ، وكذلك في قوله: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم:٩]، أي: لو تَكفُر فيَكفُرونَ، كلٌّ قد سمعتُه، قد أدهَنَ، أي: كفرَ.

---

(١) بل في أول أحاديث الأنبياء بين يدي الحديث رقم (٣٣٢٦).

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: «بمواقع»، والمعروف عن ابن مسعود أنه كان يقرؤها «بمَوقِع» بالإفراد، وكذلك قرأها حمزة والكِسائي، وقرأ الباقون «بمواقع». انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٦٢٤.

وقال أبو عُبيدة: مُدهِنونَ واحدها: مُدهِن: وهو المداهِن.

قوله: «﴿فَسَلَٰمٌ لَّكَ﴾ أي: مُسَلَّم لك إنَّك من أصحاب اليمين، وأُلْغيَت (إنَّ) وهو مَعْناها، كما تقول: أنتَ مُصَدَّق ومُسافر عن قليل، إذا كان قد قال: إنّي مُسافِر عن قليلٍ» هو كلام الفَرّاء بلفظه، لكن قال: أنتَ مُصَدَّق مُسافر، بغير واو[1] وهو الوجه، والتَّقدير: أنتَ مُصَدَّق أنَّك مُسافر.

ويُؤيِّد ما قال الفَرّاء ما أخرج ابن المنذِر من طريق عطاء عن ابن عبَّاس قال: تأتيه الملائكة من قِبَل الله، سَلامٌ لك من أصحاب اليمين: تُخبره أنَّه من أصحاب اليمين.

قوله: «وقد يكون كالدُّعاءِ له كقولك: فسَقْياً من الرِّجال، إن رَفَعْت السَّلامَ فهو من الدُّعاء» هو كلام الفَرّاء أيضاً بلفظه، لكنَّه قال: وإن رَفَعتَ السَّلام[2] فهو دعاء.

قوله: «﴿تُورُونَ﴾: تَسْتَخْرِجونَ، أَوْرَيت: أَوْقَدْت» سَقط هنا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في صفة النار من بَدْء الخلق[3].

قوله: «﴿لَغۡوٗا﴾: باطِلاً، ﴿تَأۡثِيمًا﴾: كَذِباً» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿لَغۡوٗا﴾: باطِلاً، وفي قوله: ﴿وَلَا تَأۡثِيمًا﴾ قال: كَذِباً.

١ - باب قوله:
﴿وَظِلٍّ مَّمۡدُودٖ﴾ [٣٠]

٤٨٨١ - حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هريرةَ ﷺ يَبْلُغُ به النبيَّ ﷺ، قال: «إنَّ في الجنَّةِ شَجَرةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ في ظِلِّها مئةَ عامٍ، لا

---

(١) وهو كذلك في اليونينية و«إرشاد الساري» ١/ ٣٧٣، ولم يقع فيهما ذكرُ خلاف بين رواة «الصحيح» في هذا اللفظ. ووقع في المطبوع من «معاني القرآن» للفراء: «عن قريب» بدل: عن قليل، وقد ورد في هامش النسخة السلطانية من «الصحيح» أنَّ ذلك وقع في نسخة أخرى، وهذا ما ذكره القسطلاني أيضاً.

(٢) أي: جعلته في موضع رفع، وعكسه إن نصبته لا يكون دعاءً، وعن الأخير منهما قال القسطلاني: ولم يقرأ به أحد.

(٣) بين يدي الحديث (٣٢٥٨).

يَقْطَعُها، واقرَؤُوا إن شئتُم: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة: «إنَّ في الجنَّة شَجَرة»، وقد تقدَّم شرحه في صفة الجنَّة من بَدْء الخلق[1].

٥٧- سورة الحديد والمجادلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ﴾ [٧]: مُعمَّرِينَ فيه.

﴿مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [٩]: مِن الضَّلالةِ إلى الهُدَى.

﴿فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [٢٥]: جُنَّةٌ وسِلاحٌ.

﴿مَوْلَاكُمْ﴾ [١٥]: أَوْلَى بكم.

«أَنظِرُونا» [١٣]: انتَظِرونا.

﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [٢٩]: ليَعْلَمَ أهلُ الكتاب.

يقال: الظَّاهرُ: على كلِّ شيءٍ عِلْماً، والباطِنُ [٣]: على كلِّ شيءٍ عِلْماً.

قوله: «سورة الحديد والمجادلة ـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: الحديد، ٦٢٨/٨ حَسْبُ، وهو أَولى.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ﴾: مُعمَّرينَ فيه» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد.

وقال الفَرّاء: ﴿مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾: يريد مُملَّكِينَ فيه، وهو رِزقُه وعَطيَّتُه.

قوله: «﴿مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾: من الضَّلالةِ إلى الهُدَى» سَقط هذا أيضاً لأبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً.

قوله: «﴿فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾: جُنّة وسِلاح» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه، بهذا.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٤٠).

و«جُنّة» بضمِّ الجيم وتشديد النُّون، أي: سِترٌ.

قوله: «﴿مَوْلَىٰكُمْ﴾: أَوْلَى بكم» قال الفَرّاء في قوله تعالى: ﴿مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ يعني: أَولى بكم، وكذا قال أبو عُبيدة، وفي بعض نُسَخ البخاريّ: «هو أَولى بكم»، وكذا هو في كلام أبي عُبيدة، وتُعقِّبَ، ويُجاب عنه بأنَّه يَصِحّ على إرادة المكان.

قوله: «أَنظِرونا: انتَظِرونا» قال الفَرّاء: قرأ يحيى بن وَثّاب والأعمَش وحمزة: «أَنظِرونا» بقطع الألف من: أنظَرتُ، والباقونَ على الوَصْل، ومعنى ﴿ٱنظُرُونَا﴾: انتَظِرونا، ومعنى «أَنظِرونا» ـ يعني بالقطع ـ: أخِّرونا، وقد تقول العرب: أَنظِرْني ـ يعني بالقطع ـ يريد: انتَظِرني قليلاً، قال الشّاعر[1]:

أبــا هِنــدٍ فــلا تَعجَــلْ علينــا وأَنظِرْنــا نُخبِّــرْكَ اليَقِينــا

قوله: «﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾: ليَعلمَ أهلُ الكتاب» هو قول أبي عُبيدة. وقال الفَرّاء: العرب تجعل «لا» صِلة في الكلام إذا دَخَلَ في أوَّله جَحْدٌ، أو في آخره جَحدٌ كهذه الآية، وكقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢]، انتهى.

وحَكَى عن قراءة ابن عبَّاس والجَحدَريّ: «لِيَعلَم» وهو يُؤيِّد كَوْنها مَزِيدة، وأمَّا قراءة مجاهد: «لِكَيْلا» فهي مِثل: لئلَّا.

قوله: «يقال: الظّاهرُ: على كلّ شيء عِلْماً...» إلى آخره، يأتي في التوحيد[2]، وأنَّه كلام يحيى الفَرّاء.

٥٨- سورة المجادلة

وقال مجاهدٌ: ﴿يُحَآدُّونَ﴾ [٢٠]: يُشاقُّونَ الله.

﴿كُبِتُواْ﴾ [٥]: أُخْزُوا، مِن الخِزْي.

﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾ [١٩]: غَلَبَ.

---

(١) هو الشاعر الجاهلي عمرو بن كلثوم، انظر «اللسان» و«تهذيب اللغة» مادة (نظر).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٧٣٧٩).

قوله: «**سورة المجادِلة**» كذا للإسماعيليِّ وأبي نُعَيم. وللنَّسَفيّ: المجادِلة، وسَقَطَ لغيرهم.

قوله: «﴿يُحَآدُّونَ﴾: **يُشاقُّونَ**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، به. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ﴾ قال: يُعادُونَ الله ورسوله.

قوله: «﴿كُبِتُوا۟﴾: **أُخْزُوا**» كذا لأبي ذرٍّ، وفي رواية النَّسَفيّ: أُحزِنوا[1]، وكأنَّها بالمهمَلة والنّون.

ولابنِ أبي حاتم من طريق سعيد عن قَتَادة: خُزُوا كما خُزيَ الذينَ من قبلهم، ومن طريق مُقاتل بن حَيّان: أُخزُوا. وقال أبو عُبيدة: ﴿كُبِتُوا۟﴾: أُهلِكوا.

قوله: «﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾: **غَلَبَ**» أي: غَلَبَهم الشَّيطان، هو قول أبي عُبيدة، وحُكيَ عن قراءة عمر ﷺ: «استَحَاذَ» بوَزنِ: استَقامَ.

تنبيه: لم يَذكُر في تفسير الحديد حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيه حديث ابن مسعود: لم يكن بين إسلامِنا وبين أن عاتَبنا اللهُ بهذه الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:١٦] إلّا أربع سنينَ، أخرجه مسلم (٣٠٢٧) من طريق عَوْن بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود عن أبيه عن عَمّه.

وكذا سورة المجادِلة ولم يُخرِّج فيها حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها حديث التي ظاهَرَ منها زوجُها، وقد أخرجه النَّسائيُّ (١١٥٠٤)، وأوردَ منه البخاريّ طَرَفاً في كتاب التوحيد مُعلَّقاً[2].

٥٩- سورة الحشر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱلْجَلَآءَ﴾ [٣]: **الإخراجُ من أرضٍ إلى أرضٍ.**

---

(١) كذا ذكر الحافظ هنا، وذكر مثلَه العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٢٢، ولكن الذي في النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» ١/ ٣٧٤: أن «أُحزِنوا» من الحُزْن، لأبي الوقت وابن عساكر وليست للنسفي.

(٢) قبل الحديث رقم (٧٣٨٦).

١- بابٌ

٤٨٨٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحِيمِ، حدَّثنا سعيدُ بنُ سُليمانَ، حدَّثنا هُشَيمٌ، أخبرنا أبو بِشْرٍ،/ عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ: سورةُ التَّوْبةِ؟ قال: التَّوْبةُ هي الفاضحةُ، ما زالَت تَنزِلُ: ومِنهُم ومِنهُم، حتَّى ظَنُّوا أنَّها لم تُبْقِ أحداً منهم إلّا ذُكِرَ فيها، قال: قلتُ: سورةُ الأنفال؟ قال: نزلت في بَدْرٍ، قال: قلتُ: سورةُ الحَشْرِ؟ قال: نزلت في بني النَّضِيرِ. ٦٢٩/٨

٤٨٨٣- حدَّثنا الحسنُ بنُ مُدْرِكٍ، حدَّثنا يحيى بنُ حمَّادٍ، أخبرنا أبو عَوَانةَ، عن أبي بِشْرٍ، عن سعيدٍ، قال: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: سورةُ الحَشْرِ؟ قال: قل سورةُ النَّضِيرِ.

قوله: «سورة الحَشْر - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ.

قوله: «﴿ٱلْجَلَآءَ﴾: الإخْراجُ من أرض إلى أرض» هو قول قَتَادة، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد عنه. وقال أبو عُبيدة: يقال: الجَلَاء والإجلاء، جَلَاه: أَخرجه، وأجلَيتُه: أخرَجتُه. والتَّحقيق: أنَّ الجَلَاء أخَصّ من الإخراج؛ لأنَّ الجَلاء ما كان معَ الأهل والمال، والإخراج أعَمُّ منه.

قوله: «حدَّثنا محمَّد بن عبد الرحيم» تقدَّم هذا الحديث مختصراً بإسناده ومتنه في تفسير سورة الأنفال (٤٦٤٥) مُقتَصَراً على ما يَتَعلَّق بها، وتقدَّم في المغازي (٤٠٢٩).

قوله: «سُورة التَّوبة؟ قال: التَّوْبة» هو استفهام إنكارٍ، بدليلِ قوله: هي الفاضحة، ووَقَعَ في رواية الإسماعيليّ من وجه آخر عن هُشَيمٍ: سورة التوبة؟ قال: بل سورة الفاضحة.

قوله: «ما زالَت تَنزِل: ومنهم ومنهم» أي: كقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة:٧٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة:٥٨]، ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾ [التوبة:٦١].

قوله: «لم تُبْقِ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «لن تُبقي» وهي أوجَهُ، لأنَّ الرِّواية الأولى تقتضي استيعابَهم بما ذُكِرَ من الآيات، بخِلَاف الثّانية فهي أبلَغ، وفي رواية الإسماعيليّ: أنَّه لا يبقى.

قوله: «سورة الحَشْرِ؟ قال: قلْ: سُورةَ النَّضير» كأنَّه كَرِهَ تسميتَها بالحَشرِ لئلّا يُظَنّ أنَّ المراد يوم القيامة، وإنَّما المراد به هنا إخراج بني النَّضير.

٢- باب قوله:

﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ ﴾ [الحشر:٥]: نَخْلةٍ، ما لم تكن عَجْوةً أو بَرْنِيَّةً

٤٨٨٤- حدَّثنا قُتيبةُ، حدَّثنا ليثٌ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنَّ رسولَ الله ﷺ حَرَّقَ نَخلَ بني النَّضِيرِ وقَطَعَ، وهي البُوَيرةُ، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ ﴾ نَخلةٍ ما لم تكن عَجْوةً أو بَرنيَّةً» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ ﴾: أي: من نخلةٍ، وهي من الألوان ما لم تكن عَجْوة أو بَرْنيَّة إلّا أنَّ الواوَ ذهبَت بكسر اللّام.

وعند التِّرمذيّ (٣٣٠٣) من حديث ابن عبَّاس: «اللِّينة: النَّخلة» في أثناء حديث.

وروى سعيد بن منصور من طريق عِكْرمة قال: اللِّينة ما دون العَجْوةِ.

وقال سفيان: هي شديدة الصُّفرة تَشِفُّ[1] عن النَّوَى.

٣- باب قوله:

﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ﴾ [الحشر:٦-٧]

٤٨٨٥- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ غيرَ مرَّةٍ، عن عَمرٍو، عن الزُّهْريِّ، عن مالكِ بنِ أوْسِ بنِ الحَدَثان، عن عمرَ رضي الله عنه قال: كانت أموالُ بني النَّضِيرِ ممَّا أفاءَ الله على رسوله ﷺ، ممَّا لم يُوجِفِ المسلمونَ/ عليه بخيلٍ ولا رِكابٍ، فكانت لِرسولِ الله ﷺ خاصّةً، يُنفِقُ على أهلِه منها نَفَقةَ سَنَتِه، ثمَّ يَجعلُ ما بَقِيَ في السِّلاح والكُراع عُدّةً في سبيلِ الله. ٦٣٠/٨

---

(١) كذا في الأصلين على الصحيح، وتحرَّف في (س) إلى: «تنشقّ»! ومعنى «تَشِفُّ عن النَّوى»: أي تُظهره وتُبديه بحيث يُرى مِن تحتها لرقَّتها وصفاء لونها، يقال: شَفَّ الثوبُ شُفوفاً: إذا أبدى ما وراءه. انظر «اللسان» مادة (شفف)، و«تفسير البحر المحيط» ٨/ ٢٤٣ لأبي حيّان.

قوله: «باب قوله: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾» تقدَّم تفسير الفَيء والفَرق بينه وبين الغَنيمة في أواخر الجهاد[١].

قوله: «عن عَمْرو» هو ابن دينار.

قوله: «عن الزُّهْريِّ» ووَقَعَ في مسلم[٢] (١٧٥٧) من رواية ابن ماهان[٣]: عن عَمْرو بن دينار عن مالك بن أوْس بغير ذِكْر الزُّهْريِّ، وهو خطأ من الناسخ، وثَبَتَ لباقي الرُّواة بذِكْر الزُّهْريِّ[٤]، وقد تقدَّم الكلام على حديث الباب مبسوطاً في فرض الخُمُس (٣٠٩٤).

٤- بابٌ

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر:٧]

٤٨٨٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله، قال: لَعَنَ اللهُ الواشِماتِ والمُوتَشِماتِ، والمُتنَمِّصاتِ، والمتفَلِّجاتِ للحُسْنِ، المغَيِّراتِ خَلْقَ الله، فبَلَغَ ذلك امرأةً من بني أسَدٍ يقال لها: أمُّ يعقوبَ، فجاءت فقالت: إنَّه بَلَغَني أنَّكَ لَعَنْتَ كَيتَ وكَيتَ، فقال: وما لي لا ألعَنُ مَن لَعَنَ رسولُ الله ﷺ، ومَن هو في كتابِ الله، فقالت: لقد قرأتُ ما بينَ اللَّوْحَينِ، فما وَجَدْتُ فيه ما تقولُ! قال: لَئِن كنتِ قَرأتيهِ

---

(١) لم نقف عليه في الموضع المذكور، ولكنه تكلم على شيء من ذلك في أوائل كتاب فرض الخمس، عند باب قوله الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، الأحاديث (٣١١٤-٣١١٨).

(٢) في (س): في رواية مسلم! والمثبت من الأصلين.

(٣) الإمام المحدِّث أبوالعلاء عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان البغدادي، أحد رُواة «صحيح مسلم»، توفي سنة سبع وثمانين وثلاث مئة. انظر «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٥٣٦.

(٤) وقال القاضي عياض: خرَّج مسلم سند هذا الحديث عن جماعة من شيوخه، كلهم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزُّهري، هكذا إسناده عند أبي أحمد الجُلودي، وسقط ذكر الزهري في هذا الإسناد من نسخة ابن ماهان والكسائي.

وأضاف النووي: وهذا غلط من بعض الناقلين عن مسلم قطعاً، لأنه قال في الإسناد الثاني: عن الزهري بهذا الإسناد، فدلَّ على أنه ذكره في الإسناد الأول، فالصواب إثباته. انظر «إكمال المعلم» للقاضي عياض ٦/ ٣٧، و«شرح النووي على مسلم» ١٢/ ٦٩.

لقد وَجَدْتِيهِ، أمَا قرأتِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾؟ قالت: بَلَى، قال: فإنَّه قد نَهى عنه، قالت: فإنّي أرَى أهلَكَ يَفْعَلونَه؟ قال: فاذهَبي فانظُري، فذهبَتْ فنظَرَت، فلم تَرَ من حاجَتِها شيئاً، فقال: لو كانت كذلك ما جامَعْتُها.

[أطرافه في: ٤٨٨٧، ٥٩٣١، ٥٩٣٩، ٥٩٤٣، ٥٩٤٨]

٤٨٨٧ - حدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ، عن سفيانَ، قال: ذَكَرْتُ لعبدِ الرَّحمنِ بنِ عابسٍ حديثَ منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: لَعَنَ اللهُ الواصلةَ، فقال: سمعتُه مِن امرأةٍ يقال لها: أمُّ يعقوبَ، عن عبدِ الله، مثلَ حديثِ منصورٍ.

قوله: «بابٌ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾» أي: وما أمَرَكم به فافعَلوه، لأنَّه قابَلَه بقولِهِ: ﴿وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾.

قوله: «عن عبد الله» هو ابن مسعود قال: «لَعَنَ الله الواشماتِ» سيأتي شرحه في كتاب اللِّباس (٥٩٣١-٥٩٤٦).

قوله: «فبَلَغَ ذلك امرأةً من بني أسَد يقال لها: أمّ يعقوب» لا يُعرَف اسمُها، وقد أدركَها عبد الرَّحمن بن عابِس كما في الطَّريق التي بعدَه.

قوله: «أمَا قرأتِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾؟ قالت: بَلَى، قال: فإنَّه» أي: النبيُّ ﷺ «قد نَهى» بفتح الهاء، وإنَّما ضَبطت هذا خَشْية أن يُقرأ بضمِّ النُّون وكسر الهاء على البناء للمجهولِ على أنَّ الهاء في «إنَّه» ضمير الشَّأن، لكن السِّياق يُرشِد إلى ما قَرَّرتُه، وفي هذا الجواب نظرٌ، لأنَّها استَشكَلَت اللَّعن ولا يَلزَم من مُجرَّد النَّهي لَعنُ مَن لم يَمتَثِل، لكن يُحمَل على أنَّ المراد في الآية وُجوبُ امتِثال قول الرَّسول ﷺ، وقد نَهى عن هذا الفِعل، فمَن فعَلَه فهو ظالم، وفي القرآن لَعْن الظَّالمينَ، ويحتمل أن يكون ابن مسعود سمعَ اللَّعن من النبيِّ ﷺ كما في بعض طُرقِه.

٨/٦٣١

قوله: «أهلَكَ يَفْعَلونَه» هي زينب بنت عبد الله الثَّقَفيَّة.

قوله: «فلم تَرَ من حاجَتِها شيئاً» أي: من الذي ظَنَّت أنَّ زوج ابن مسعود تَفعَله. وقيل:

كانت المرأة رأت ذلك حقيقةً، وإنَّما ابن مسعود أنكرَ عليها فأزالَتْهُ، فلهذا لمَّا دَخلَت المرأة لم تَـرَ ما كانت رأت قبلَ ذلك.

قوله: «ما جامَعْتُها» يحتمل أن يكون المراد بالجِماع الوَطءُ، أو الاجتِماعُ وهو أبلَغ، ويُؤيِّده قوله في رواية الكُشْمِيهنيِّ: ما جامَعَتنا، وللإسماعيليِّ: ما جامَعَتني.

واستُدِلَّ بالحديث على جواز لَعْنِ مَن اتَّصفَ بصفةٍ لَعَنَ رسولُ الله ﷺ مَن اتَّصفَ بها، لأنَّه لا يُطلِق ذلك إلّا على مَن يَستَحِقُّه، وأمَّا الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٦٠٣) فإنَّه قَيَّدَ فيه بقوله: «ليس [لها][1] بأهلٍ» أي: عندك، لأنَّه إنَّما لَعنَه لمَّا ظَهر له من استحقاقه، وقد يكون عند الله بخِلَاف ذلك، فعلى الأوَّل يُحمَل قوله: «فاجعَلها له زكاةً ورحمةً»[2]، وعلى الثّاني فيكون لَعْنُه زيادةً في شِقوَته. وفيه أنَّ الـمُعِينَ على المعصية يُشارك فاعلَها في الإثم.

٥- بابٌ

﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر:٩]

٤٨٨٨- حدَّثنا أحمدُ بنُ يونُس، حدَّثنا أبو بكرٍ، عن حُصَينٍ، عن عَمْرِو بنِ مَيمونٍ، قال: قال عمرُ رضي الله عنه: أُوصي الخَلِيفةَ بالمهاجِرينَ الأوَّلينَ، أن يَعْرِفَ لهم حَقَّهم، وأُوصي الخَلِيفةَ بالأنصار، الَّذينَ تَبَوَّؤوا الدَّارَ والإيمانَ من قبلِ أن يُهاجِرَ النبيُّ ﷺ: أن يقبلَ من مُحْسِنِهم، ويَعْفوَ عن مُسِيئِهم.

قوله: «بابٌ ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾» أي: استَوطَنوا المدينة، وقيل: نزلوا. فعلى الأوَّل يَختَصّ بالأنصار، وهو ظاهرُ قولِ عمرَ. وعلى الثّاني: يَشمَلُهم ويَشمَل المهاجِرينَ السابقينَ.

ذكر فيه طَرَفاً من قِصّة عمر عند مَقتَله، وقد تقدَّم في المناقب (٣٧٠٠).

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين و(س).

(٢) جزء من حديث أخرجه بهذا اللفظ مسلم (٢٦٠١)، وهو عند البخاري (٦٣٦١) بلفظ: «فاجعل ذلك له قُربةً إليك يوم القيامة» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٦- باب قوله:

﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [الحشر:٩]

الخَصَاصَةُ: فاقَةٌ.

﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [٩]: الفائزونَ بالخُلودِ، والفَلَاحُ: البقَاءُ، حَيَّ على الفَلَاحِ: عَجِّلْ.

وقال الحسنُ: ﴿حَاجَةً﴾ [٩]: حَسَداً.

٤٨٨٩ - حدَّثني يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ كَثير، حدَّثنا أبو أُسامةَ، حدَّثنا فُضَيلُ بنُ غَزْوانَ، حدَّثنا أبو حازمٍ الأشجَعيُّ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: أتى رجلٌ رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، أصابني الجَهْدُ. فأرسَلَ إلى نسائه، فلم يَجِد عندَهُنَّ شيئاً، فقال رسولُ الله ﷺ: «أَلا رجلٌ يُضيِّفُه اللَّيلةَ يرحمُه الله؟» فقامَ رجلٌ مِن الأنصار، فقال: أنا يا رسولَ الله، فذهب إلى أهلِه، فقال لامرأتِه: ضَيفُ رسولِ الله ﷺ، لا تَدَّخِريهِ شيئاً، قالت: والله ما عندي إلَّا قُوتُ الصِّبْيةِ، قال: فإذا أرادَ الصِّبْيةُ العَشاءَ فنَوِّميهم، وتَعالَي فأطْفِئي السِّراجَ، ونَطْوي بُطونَنا اللَّيلةَ، ففَعَلَت، ثمَّ غَدا الرجلُ على رسولِ الله ﷺ، فقال: «لقد عَجِبَ الله عزَّ وجلَّ - أو ضَحِكَ - من فلانٍ وفلانةَ» فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية، الخَصَاصة: فاقَةٌ» ولغير أبي ذرٍّ: الفاقة، وهو قول مُقاتل/ بن حَيّان، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه. ٦٣٢/٨

قوله: «﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزونَ بالخُلودِ، والفَلَاح: البقَاء» هو قول الفرّاء، قال لَبيد:

نَحُلُّ بلاداً كلُّها حُلَّ قبلَنا ... ونَرجُو فلاحاً بعدَ عادٍ وحِمْيَرِ

وهو أيضاً بمعنى إدراك الطَّلَب، قال لَبيد أيضاً:

ولقد أفلَحَ مَن كان عَقَلْ[1]

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة مطوَّلة له، وصدرُه:

اعقِلي إنْ كنتِ لمّا تَعْقِلي

انظر «ديوانه» ١/ ٨٠، و«خزانة الأدب» ٩/ ٢٩٩ للبغدادي.

أي: أدرَكَ ما طلبَ.

قوله: «حَيَّ على الفَلاح: عَجِّل» هو تفسير: حَيَّ؛ أي: معنى «حَيّ على الفَلاح» أي: عَجِّل إلى الفَلاح.

قال ابن التِّين: لم يَذكُره أحد من أهل اللُّغة، وإنَّما قالوا: معناه هَلُمَّ وأَقبِل. قلت: وهو كما قال، لكن فيه إشعارٌ بطلب الإعجال، فالمعنى: أَقبِل مُسرِعاً.

قوله: «وقال الحسنُ: ﴿حَاجَةً﴾: حَسَداً» وَصَلَه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة عنه، بهذا. ورُوِّيناه في الجزء الثّامن من «أمالي المحامليّ» بعُلُوٍّ من طريق أبي رَجَاء عن الحسن في قوله: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾[الحشر:٩] قال: الحَسَد.

قوله: «حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم بن كَثير» هو الدَّوْرقيّ.

قوله: «أتى رجل رسولَ الله ﷺ» هذا الرجل هو أبو هريرة، وَقَعَ مُفسَّراً في رواية الطَّبرانيّ[1]، وقد نَسَبتُه في المناقب (٣٧٩٨) إلى تخريج أبي البَختَريّ الطائيّ في صفة النبيِّ ﷺ، وأبو البَختَريّ لا يُوثَق به.

قوله: «أَلا رجل يُضِيِّفه هذه اللَّيلة يَرحمه الله» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «يُضيِّف هذا رحمةً» بالتَّنوين.

قوله: «فقامَ رجل من الأنصار» تقدَّم شرح هذا الحديث في مناقب الأنصار أنَّه أبو طلحة، وتَرَدَّدَ الخطيب هل هو زيد بن سهل المشهور أو صحابيٌّ آخر يُكْنى أبا طلحة، وتقدَّم أيضاً قول مَن قال: إنَّه ثابت بن قيس، ولكن أردت التَّنبيه هنا على شيء وَقَعَ للقُرطُبيِّ المفسِّر ولمحمَّدِ بن عليّ بن عَسكَر في «ذيله» على تعريف السُّهَيليّ، فإنَّهما نَقَلا عن

---

(١) وفي نسخة على هامش (ع): الطبري. والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٢٧٢)، والطبري في «تفسيره» ٢٨/ ٤٢-٤٣ بإسنادهما من طريق فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ حديث الباب دون التفسير المذكور، والذي سلف نسبتُه في المناقب إلى أبي البختري أن أبا هريرة كان هو المضيف وليس الضيف كما يُفهَم من كلام الحافظ هنا، فلعلّ ما وقع هنا ذهولٌ منه رحمه الله.

النَّحّاس والمهدَويّ: أنَّ هذه الآية نزلت في أبي المتوكِّل، زاد ابن عَسكَر: الناجيّ، وأنَّ الضَّيف ثابت بن قيس.

وقيلَ: إنَّ فاعلها ثابت بن قيس، حكاه يحيى بن سَلّام. انتهى، وهو غَلَطٌ بَيِّن، فإنَّ أبا المتوكِّل الناجيّ تابعيّ مشهور، وليس له في القِصّة ذِكْر، إلّا أنَّه رواها مُرسَلةً، أخرجها من طريق إسماعيل القاضي كما تقدَّم هناك.

وكذا ابن أبي الدُّنيا في كتاب «قِرَى الضَّيف» (١١) وابن المنذِر في تفسير هذه السّورة كلّهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن أبي المتوكِّل: أنَّ رجلاً من المسلمينَ مَكَثَ ثلاثة أيام لا يَجِدُ شيئاً يُفطِر عليه، حتَّى فَطِنَ له رجل من الأنصار يقال له: ثابت بن قيس، الحديث. وقد تَبِعَ ابنَ عَسكَر جماعةٌ من الشُّرّاح ساكِتينَ عن وَهْمه، فلهذا نَبَّهت عليه.

وتَفَطَّنَ شيخُنا ابن الملقِّن لقولِ ابن عَسكَر: إنَّه أبو المتوكِّل الناجيّ، فقال: هذا وَهْمٌ، لأنَّ أبا المتوكِّل الناجيّ تابعيّ إجماعاً. انتهى، فكأنَّه جَوَّزَ أنَّه صحابيّ يُكْنى أبا المتوكِّل وليس كذلك.

قوله: «ونَطْوي بطونَنا اللَّيلةَ» في حديث أنس عند ابن أبي الدُّنيا (٩): فجَعَلَ يَتَلَمَّظ وتَتَلَمَّظ هي حتَّى رأى الضَّيف أنَّهما يأكلان.

قوله: «ثمَّ غَدَا الرجلُ على رسول الله ﷺ» في حديث أنس: فصَلَّى معه الصُّبح.

قوله: «لقد عَجِبَ الله عزَّ وجلَّ، أو ضَحِكَ» كذا هنا بالشكِّ.

وذكره مسلم (٢٠٥٤) من طريق جَرير عن فُضَيل بن غَزْوانَ بلفظ: «عَجِبَ» بغير شَكّ، وعند ابن أبي الدُّنيا في حديث أنس: «ضَحِكَ» بغير شَكّ.

وقال الخطّابيُّ: إطلاق العَجَب على الله مُحال ومعناه الرِّضا، فكأنَّه قال: إنَّ ذلك الصَّنيعَ حَلَّ من الرِّضا عند الله حُلولَ العَجَب عندَكم، قال: وقد يكون المراد بالعَجَب هنا أنَّ الله يُعجِّب ملائكتَه من صَنيعهما لنُدورِ ما وَقَعَ منهما في العادة.

قال: وقال أبو عبد الله: معنى الضَّحِك هنا الرَّحمةُ. قلت: ولم أرَ ذلك في النُّسَخ التي وقَعَت

٦٣٣/٨ لنا من البخاريّ، قال الخطَّابيُّ: وتأويل الضَّحِك بالرِّضا أقرَبُ من تأويله بالرَّحمة، لأنَّ/ الضَّحِك من الكِرام يدلّ على الرِّضا، فإنَّهم يُوصَفونَ بالبِشْر عند السُّؤال.

قلت: الرِّضا من الله يَستَلزِم الرَّحمة وهو لازِمُه، والله أعلم. وقد تقدَّم سائر شرح هذا الحديث في مناقب الأنصار (٣٧٩٨).

٦٠- سورة المُمتَحَنة

وقال مجاهدٌ: ﴿لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٥]: لا تُعذِّبنا بأيدِيهم، فيقولون: لو كان هؤلاءِ على الحقِّ ما أصابَهم هذا.

﴿بِعِصَمِ ٱلۡكَوَافِرِ﴾ [١٠]: أُمِرَ أصحابُ النبيِّ ﷺ بفِراق نسائهم، كُنَّ كَوافِرَ بمكَّةَ.

قوله: «سورة الممتَحَنة» سَقطَت البسملة لجميعِهم، والمشهور في هذه التَّسمية فتح الحاء، وقد تُكسَر، وبه جَزَمَ السُّهَيليّ، فعلى الأوَّل هي صفة المرأة التي نزلت السُّورة بسببها، والمشهور فيها أنَّها أمّ كُلثوم بنت عُقْبة بن أبي مُعَيط. وقيل: سُعيدة بنت الحارث، وقيل: أُمَيمة بنت بِشْر، والأوَّل هو المعتمَد كما سيأتي إيضاحه في كتاب النِّكاح. ومَن كَسَرَ جعلها صفة للسُّورة كما قيل لبراءة: الفاضحة.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: لا تُعَذِّبْنا بأيديهم...» إلى آخره، وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عنه بلفظه، وزاد: ولا بعذابٍ من عندك، وزاد في آخره: ما أصابهم مِثل هذا.

وكذا أخرجه عبد بن حُميدٍ عن شَبَابة عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح، عنه. والطَّبَريُّ من طريق أُخرى عن وَرْقاء عن عيسى عن ابن أبي نَجِيح كذلك، فاتَّفقوا كلّهم على أنَّه موقوف عن مجاهد، وأخرج الحاكم (٢/ ٤٨٦) مِثل هذا من طريق آدم بن أبي إياس عن وَرْقاء، فزاد فيه ابنَ عبَّاس، وقال: صحيح على شرط مسلم[١]. وما أظنّ زيادة ابن عبَّاس فيه إلّا وَهْماً لاتِّفاق أصحاب وَرْقاء على عَدَم ذِكْره.

---

(١) الذي في المطبوع من «المستدرك» ٢/ ٤٨٦ قوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرِّجاه.

وقد أخرج الطَّبَريُّ (٢٨/ ٦٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: ﴿لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: لا تُسَلِّطهم علينا فيَفتِنونا. وهذا بخِلَاف تفسير مجاهد، وفيه تَقوية لمَا قلتُه.

وأخرج الطَّبَريُّ (٢٨/ ٦٤) من طريق سعيد عن قَتَادة في قوله: ﴿لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ قال: لا تُظهِرهم علينا فيَفتَتِنوا[١]، يَرَونَ أنَّهم إنَّما ظَهَروا علينا بحَقِّهم[٢]، وهذا يُشبه تأويل مجاهد.

قوله: «﴿بِعِصَمِ ٱلۡكَوَافِرِ﴾، أُمِرَ أصحاب النبيِّ ﷺ بفِراق نسائهم، كُنَّ كَوافرَ بمكَّة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد. وأخرجه الطَّبَريُّ من طريقه أيضاً ولفظه: أُمِرَ أصحاب محمَّد ﷺ بطَلَاق نسائهم كَوافرَ بمكَّة قَعَدْنَ معَ الكفَّار. ولسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النَّخَعيِّ قال: نزلت في المرأة من المسلمينَ تَلحَق بالمشرِكينَ فتَكفُر، فلا يُمسِك زوجُها بعِصمَتِها قد بَرِئَ منها، انتهى.

والكَوافِرُ: جمع كافِرة، والعِصَم: جمع عِصْمة. وقال أبو عليّ الفارسيّ: قال لي الكَرخيُّ: الكَوافر في الآية يَشمَل الرِّجال والنِّساء، قال: فقلت له: النُّحاة لا يُجيزونَ هذا إلّا في النساء جمع كافرة، قال: أليسَ يُقال: طائفة كافرة. انتهى، وتُعقِّبَ بأنَّه لا يجوز كافرة وَصْفاً للرِّجال إلّا معَ ذِكْر الموصوف فتعيَّنَ الأوَّل، والله أعلم.

١ - بابٌ

﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١]

٤٨٩٠ - حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمرو بنُ دِينارٍ، قال: حدَّثني الحسنُ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ، أنَّه سمعَ عُبيد الله بنَ أبي رافعٍ كاتِبَ عليٍّ، يقول: سمعتُ عليّاً ﵁، يقول: بَعَثَني رسولُ الله ﷺ أنا والزُّبَيرَ والمِقْدادَ، فقال: «انطَلِقوا حتَّى تَأتُوا رَوْضَةَ خاخٍ، فإنَّ بها

---

(١) تحرَّف في (أ) و(س) إلى: «فيفتنونا»، وما أثبتناه من (ع) وهو الصحيح الموافق لما في «تفسير الطبري».

(٢) كذا في الأصلين و(س)، ولفظه في المطبوع من «تفسير الطبري»: لحقٍّ هم عليه.

ظَعِينةً معها كتاب، فخُذوه مِنْها»، فذهبنا تَعادَى بنا خَيلُنا، حتَّى أتينا الرَّوْضةَ، فإذا نحنُ بالظَّعِينةِ، فقُلْنا: أَخرِجي الكتابَ، فقالت: ما مَعي من كتابٍ، فقُلْنا: لَتُخْرِجِنَّ الكتابَ،/ أو لَتُلقِينَّ الثِّيابَ، فأخرَجَتْه من عِقاصِها، فأتينا به النبيَّ ﷺ، فإذا فيه: من حاطِبِ بنِ أبي بَلْتَعةَ إلى ناسٍ مِن المشركينَ ممَّن بمكَّةَ؛ يُخبِرُهم ببعضِ أمرِ النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: «ما هذا يا حاطِبُ؟» قال: لا تَعْجَلْ عليَّ يا رسولَ الله، إنّي كنتُ امرَأً من قُرَيشٍ، ولم أكُن من أَنفُسِهم، وكان مَن مَعَكَ مِن المهاجِرينَ لهم قَراباتٌ، يَحْمُونَ بها أهلِيهم وأموالَهم بمكَّةَ، فأحبَبتُ إذْ فاتَني مِن النَّسَبِ فيهم، أن أصطَنِعَ إليهم يداً يَحمُونَ قَرابَتي، وما فعَلْتُ ذلك كُفْراً، ولا ارتِداداً عن دِيني، فقال النبيُّ ﷺ: «إنَّه قد صَدَقَكُم» فقال عمرُ: فدَعْني يا رسولَ الله فأضْرِبَ عُنُقَه، فقال: «إنَّه شَهِدَ بَدْراً، وما يُدْرِيكَ لعلَّ اللهَ عزَّ وجلَّ اطَّلَعَ على أهلِ بَدْرٍ، فقال: اعْمَلوا ما شئتُم، فقد غفَرْتُ لكُم». قال عَمْرٌو: ونزلت فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾؛ قال: لا أدري الآيةَ في الحديثِ، أو قولُ عَمرٍو.

حدَّثنا عليٌّ، قال: قيل لِسفيانَ: في هذا: فنزلت ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ الآيةَ؟ قال سفيانُ: هذا في حديثِ الناسِ، حَفِظتُه من عَمرٍو، ما تَركْتُ منه حَرْفاً، وما أُرَى أحداً حَفِظَه غَيري.

قوله: «بابٌ ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾» سَقطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ، والعَدوُّ لمَّا كان بزِنَة المصادِر وَقَعَ على الواحد فما فوقَه، وقوله: ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ تفسيرٌ للمُوالاة المذكورة، ويحتمل أن يكون حالاً أو صفةً، وفيه شيءٌ، لأنَّهم نُهوا عن اتِّخاذهم أولياءَ مُطلَقاً، والتَّقييد بالصِّفة أو الحال يُوهم الجواز عند انتِفائهما، لكن عُلمَ بالقواعدِ المنعُ مُطلَقاً، فلا مفهومَ لهما، ويَحتمل أن تكون الوِلاية تَستَلزِم المَودَّةَ، فلا تَتِمّ الوِلاية بدونِ المَودّة، فهي حالٌ لازِمةٌ، والله أعلم.

قوله: «الحسن بن محمَّد بن عليّ» أي: ابن أبي طالب.

قوله: «حتَّى تَأتوا رَوْضةَ خاخٍ» بمُعجَمتَينِ، ومَن قالها بمُهمَلةٍ ثمَّ جيم فقد صَحَّفَ،

وقد تقدَّم بيان ذلك في «باب الجاسوس» من كتاب الجهاد (٣٠٠٧)، وفي أوَّل غزوة الفتح (٤٢٧٤).

قوله: «لَتُلقِنَّ» كذا فيه، والوجهُ حذف التَّحتانيَّة. وقيل: إنَّما أُثبتَت لمشاكَلة: لَتُخرِجنَّ.

قوله: «كنتُ امْرَأً من قُرَيش» أي: بالحِلْفِ، لقوله بعد ذلك: ولم أكُن من أنفُسهم.

قوله: «كنت امْرَأً من قُرَيش ولم أكُن من أنفُسهم» ليس هذا تَناقُضاً، بل أراد أنَّه منهم بمعنى أنَّه حَليفُهم، وقد ثَبتَ حديث: «حَليفُ القوم منهم»[1]، وعَبَّرَ بقوله: «ولم أكُن من أنفُسهم» لإثبات المجاز.

قوله: «إنَّه قد صَدَقَكُم» بتخفيف الدَّال، أي: قال الصِّدقَ.

قوله: «فقال عمر: فدَعْني يا رسول الله فأضْرِبَ عُنُقه» إنَّما قال ذلك عمر معَ تصديق رسول الله ﷺ لحاطِبٍ فيما اعتَذَرَ به، لمَا كان عند عمر من القوّة في الدِّين وبُغض مَن يُنسَب إلى النِّفاق، وظَنَّ أنَّ مَن خالَفَ ما أمَرَه به رسول الله ﷺ استَحقَّ القتل، لكنَّه لم يَجزِم بذلك، فلذلك استأذَنَ في قَتله، وأطلقَ عليه مُنافقاً لكَوْنِه أبطَنَ خِلَاف ما أظهَرَ، وعُذْر حاطِب ما ذَكره، فإنَّه صَنَعَ ذلك مُتأوِّلاً أن لا ضَرَر فيه.

وعند الطَّبَريِّ (٢٨/ ٥٩) من طريق الحارث عن عليّ في هذه القِصّة: «فقال: أليس قد شَهِدَ بدراً؟» قال: بَلَى، ولكنَّه نَكَثَ وظاهَرَ أعداءَك عليك.

قوله: «فقال: إنَّه قد شَهِدَ بَدْراً، وما يُدْريك» أرشَدَ إلى عِلّة تَرْك قَتْلِه بأنَّه شَهِدَ بدراً، فكأنَّه قيل: وهل يُسقِط عنه شُهودُه بدراً هذا الذَّنبَ العظيم؟ فأجابَ بقوله: «وما يُدريك ...» إلى آخره.

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٩٩٢) من حديث رفاعة بن رافع، والدارمي (٢٥٢٨) والطبراني ١٧/ (٢) من حديث عمرو بن عوف، وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٠٢)، والطبراني ١٧/ (١١٨) من حديث عتبة بن غزوان، وأسانيدها ضعيفة، وفي الحديث الصحيح: «مولى القوم من أنفسهم» سلف عند البخاري برقم (٢٧٦١)، والمولى من معانيها: الحليف.

٨/٦٣٥ قوله: «لعلَّ الله عزَّ وجلَّ اطَّلَعَ على أهل بَدْر» هكذا في أكثر الرِّوايات/ بصيغة التَّرَجِّي، وهو من الله واقعٌ، ووَقَعَ في حديث أبي هريرة عند ابن أبي شَيْبة (١٢/ ١٥٥) بصيغة الجزم، وقد تقدَّم بيان ذلك واضحاً في «باب فضل مَن شَهِدَ بدراً» من كتاب المغازي (٣٩٨٣).

قوله: «اعمَلوا ما شئتُم فقد غَفَرْت لكُم» كذا في مُعظَم الطُّرق، وعند الطَّبَريِّ (٣٨/ ٥٩) من طريق مَعمَر عن الزُّهْريِّ عن عُرْوة: «فإنّي غافرٌ لكُم»، وهذا يدلُّ على أنَّ المراد بقوله: «غَفَرت» أي: أغفِرُ، على طريق التَّعبير عن الآتي بالواقع مُبالَغةً في تَحقُّقه.

وفي «مغازي ابن عائذ» من مُرسَل عُرْوة: «اعمَلوا ما شِئتُم فسَأغفِرُ لكُم»، والمراد غُفران ذُنوبهم في الآخِرة، وإلّا فلو وجَبَ على أحدهم حَدٌّ مثلاً لم يَسقُط في الدُّنيا.

وقال ابن الجَوْزيّ: ليس هذا على الاستقبال، وإنَّما هو على الماضي، تقديره: اعمَلوا ما شِئتُم، أيُّ عمل كان لكم فقد غُفِرَ، قال: لأنَّه لو كان للمستَقبَل كان جوابه فسأغفِرُ لكم، ولو كان كذلك لكان إطلاقاً في الذُّنوب ولا يَصِحّ، ويُبطِله أنَّ القوم خافوا من العُقوبة بعدُ، حتَّى كان عمرُ يقول: يا حُذَيفة، بالله هل أنا منهم؟[١]

وتَعقَّبَه القُرطُبيّ بأنَّ «اعمَلوا» صيغة أمر وهي مَوضوعة للاستقبال، ولم تَضَعِ العربُ صيغة الأمر للماضي لا بقَرِينةٍ ولا بغيرها، لأنَّها بمعنى الإنشاء والابتداء، وقوله: «اعمَلوا ما شِئتُم» يُحمَل على طلب الفِعل، ولا يَصِحّ أن يكون بمعنى الماضي، ولا يُمكِن أن يُحمَل على الإيجاب فتَعيَّنَ للإباحة.

قال: وقد ظَهَرَ لي أنَّ هذا الخِطاب خِطاب إكرام وتشريف، تَضَمَّنَ أنَّ هؤلاءِ حَصَلَت لهم حالةٌ غُفِرَت بها ذُنوبهم السالفةُ، وتأهَّلوا أن يُغفَرَ لهم ما يُستأنَف من الذُّنوب اللّاحقة، ولا يَلزَم من وُجود الصَّلاحيَّة للشَّيءِ وقوعُه، وقد أظهَرَ الله صِدقَ رسوله في كلّ ما[٢] أخبر

---

(١) يشير إلى ما أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨٨٥) بإسناد صحيح من طريق الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة ﷺ قال: دُعيَ عمر لجنازة فخرج فيها أو يريدها، فتعلَّقت به فقلت: اجلس يا أمير المؤمنين، فإنه من أولئك، فقال: نشدتك الله، أنا منهم؟ قال: لا، ولا أبرئ أحداً بعدك. وقال الهيثمي في «المجمع» ٣/ ٤٢: رواه البزار ورجاله ثقات.

(٢) كذا في (أ) على الصواب، وتحرف في (ع) و(س) إلى: من.

عنه بشيءٍ من ذلك، فإنَّهم لم يزالوا على أعمال أهل الجنَّة إلى أن فارَقُوا الدُّنيا، ولو قُدِّرَ صُدورُ شيءٍ من أحدهم، لَبادَرَ إلى التوبة ولازَمَ الطَّريق المُثلَى، ويَعلَم ذلك من أحوالهم بالقَطْع مَن اطَّلَعَ على سِيَرِهم، انتهى.

ويَحتمل أن يكون المراد بقوله: «فقد غَفَرت لكُم» أي: ذُنوبُكم تقع مَغفورةً، لا أنَّ المراد أنَّه لا يَصدُر منهم ذنب، وقد شَهِدَ مِسطَح بدراً ووَقَعَ في حَقِّ عائشة كما تقدَّم في تفسير سورة النّور (٤٧٥٠)، فكأنَّ الله لكَرامَتِهم عليه بَشَّرَهم على لسان نبيِّه أنَّهم مَغفور لهم ولو وَقَعَ منهم ما وَقَعَ. وقد تقدَّم بعضُ مباحث هذه المسألة في أواخر كتاب الصيام في الكلام على ليلة القَدر (٢٠١٤)، ونذكر بَقيَّة شرح هذا الحديث في كتاب الدِّيات إن شاء الله تعالى[1].

قوله: «**قال عَمْرو**» هو ابن دينار، وهو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: «**ونزلت فيه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾**» سَقَطَ «أولياء» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «**قال: لا أدْري الآيةَ في الحديث، أو قولُ عَمْرو**» هذا الشكّ من سفيان بن عُيينةَ كما سأوضحُه.

قوله: «**حدَّثنا عليّ**» هو ابن المَدِينيّ «**قال: قيل لسُفْيان: في هذا: فنزلت ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ الآية؟ قال سفيان: هذا في حديث الناس**» يعني: هذه الزِّيادة، يريد الجزم برفع هذا القَدْر.

قوله: «**حَفِظْته من عَمْرو ما تَرَكْت منه حَرْفاً، وما أُرَى أحداً حَفِظَه غيري**» وهذا يدلُّ على أنَّ هذه الزِّيادة لم يكن سفيان يَجزِم برفعِها، وقد أدرَجَها عنه ابن أبي عمر، أخرجه الإسماعيليّ من طريقه فقال في آخر الحديث: «قال: وفيه نزلت هذه الآية»، وكذا أخرجه مسلم (٢٤٩٤) عن ابن أبي عمر وعَمْرو الناقد، وكذا أخرجه الطَّبَرِيُّ (٢٨/ ٥٧) عن عُبيد بن إسماعيل والفضل ابن الصَّبّاح، والنَّسائيُّ (ك١١٥٣٥) عن محمَّد بن منصور كلّهم عن سفيان.

---

(١) بل في الكتاب الذي يليه «كتاب استتابة المرتدين» عند الحديث رقم (٦٩٣٩).

واستُدِلَّ باستئذان عمر على قتل حاطِب لمشروعيَّة قتل الجاسوس ولو كان مسلماً، وهو قول مالك ومَن وافقَه، ووجه الدّلالة أنَّه ﷺ أقَرَّ عمرَ على إرادة القتل لولا المانع، وبيَّن المانعَ هو كَوْن حاطِبٍ شَهِدَ بدراً، وهذا مُنتَفٍ في غير حاطِب، فلو كان الإسلام مانعاً من قَتْله لمَا عَلَّلَ بأخَصَّ منه، وقد بيَّن سياقُ عليٍّ أنَّ هذه الزّيادة مُدرَجة.

٨/٦٣٦ وأخرجه مسلم (٢٤٩٤) أيضاً عن إسحاق بن راهويه عن سفيان، وبيَّن/ أنَّ تِلاوة الآية من قول سفيان.

ووَقَعَ عند الطَّبَريِّ (٢٨/ ٥٨) من طريق أُخرى عن عليٍّ الجزمُ بذلك، لكنَّه من أحد رواة الحديث حبيب بن أبي ثابت الكوفيّ أحدِ التابعينَ، وبه جَزَمَ ابن إسحاق[1] في روايته عن محمَّد بن جعفر عن عُرْوة في هذه القِصّة، وكذا جَزَمَ به مَعمَر عن الزُّهْريِّ عن عُرْوة[2].

وأخرج ابن مَرْدويه من طريق سعيد بن بشير عن قَتَادة عن أنس قال: لمَّا أراد رسول الله ﷺ المسير إلى مُشرِكي قُرَيش كَتَبَ إليهم حاطِب بن أبي بَلتَعةَ يُحَذِّرهم؛ فذكر الحديث إلى أن قال: فأنزَلَ الله فيه القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ الآية»، قال الإسماعيليّ في آخر الحديث أيضاً: قال عَمْرو ـ أي: ابن دينار ـ: وقد رأيت ابن أبي رافع، وكان كاتباً لعليٍّ.

٢- بابٌ

﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]

٤٨٩١- حدَّثَني إسحاقُ، أخبَرَنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا ابنُ أخي ابنِ شِهابٍ، عن عَمِّه، أخبرَني عُرْوةُ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها زَوْجَ النبيِّ ﷺ أخبَرَتْه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَمْتَحِنُ مَن هاجَرَ إليه مِن المؤمنات بهذه الآيةِ، بقولِ الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ إلى قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

---

(١) كما في «سيرة ابن هشام» ٢/ ٣٩٨. وسقط لفظ «ابن» من (س).

(٢) رواية معمر عن الزهري أخرجها ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٨/ ٦٠.

قال عُرْوةُ: قالت عائشةُ: فمَن أقَرَّ بهذا الشَّرْطِ مِن المؤمنات، قال لها رسولُ الله ﷺ: «قد بايعتُكِ» كلاماً، ولا والله ما مَسَّت يَدُه يَدَ امرأةٍ قَطُّ في المُبايَعةِ، ما يُبايِعُهُنَّ إلّا بقوله: «قد بايعتُكِ على ذلكِ».

تابَعَه يونسُ ومَعمَرٌ وعبدُ الرَّحمنِ بنُ إسحاقَ، عن الزُّهْريِّ.

وقال إسحاقُ بنُ راشدٍ: عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ وعَمْرةَ.

قوله: «بابٌ ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾» اتَّفَقوا على نزولها بعد الحُدَيبية، وأنَّ سَبَبها ما تقدَّم من الصُّلح بين قُرَيش والمسلمينَ: على أنَّ مَن جاء من قُرَيش إلى المسلمينَ يَرُدُّونَه إلى قُرَيش، ثمَّ استَثنَى الله من ذلك النِّساءَ بشرطِ الامتِحان.

قوله: «حدَّثني إسحاق، أخبَرنا يعقوبُ» في رواية غير أبي ذرٍّ: «حدَّثنا يعقوب»، فأمَّا إسحاق: فهو ابن منصور، وكلام أبي نُعَيم يُشعِر بأنَّه ابن إبراهيم، وأمَّا يعقوب بن إبراهيم: فهو ابن سعد، وابن أخي ابن شِهاب: اسمه محمَّد بنُ عبد الله بن مسلم.

قوله: «قال عُروةُ: قالت عائشةُ» هو موصولٌ بالإسناد المذكور، وسيأتي الكلام على شرحه في أواخر النِّكاح[1] إن شاء الله تعالى.

قوله: «قد بايعتُكِ؛ كلاماً» أي: يقول ذلك كلاماً فقط، لا مُصافَحةً باليَدِ كما جَرَت العادة بمُصافَحة الرِّجال عند المبايَعة.

قوله: «ولا والله» فيه القَسَم لتأكيدِ الخبر، وكأنَّ عائشة أشارَت بذلك إلى الردّ على ما جاء عن أمّ عَطيَّة، فعند ابن خُزَيمةَ[2] (١٧٢٢و١٧٢٣) وابن حِبّان (٣٠٤١) والبزَّار (٢٥٢) والطَّبَريِّ (٢٨/ ٨٠) وابن مَرْدويه من طريق إسماعيل بن عبد الرَّحمن عن جَدَّته أمّ عَطيَّة في

(١) في أوائل الطلاق (٥٢٨٨).

(٢) وليس عند ابن خزيمة قوله ﷺ: «اللهم اشهد»، والحديث ضعيف لأجل إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية المذكور، لم يرو عنه سوى إسحاق بن عثمان الكلابي، فهو في عداد المجاهيل، وقال عنه الحافظ في «التقريب»: مقبول.

قِصّة المبايعة قال: فمَدَّ يدَه من خارج البيت ومَدَدنا أيديَنا من داخل البيت، ثمَّ قال: «اللهمَّ اشهَدْ»، وكذا الحديث الذي بعده حيثُ قالت فيه: «قَبَضَت مِنّا امرأة يَدَها» فإنَّه يُشعِر بأنّهُنَّ كُنَّ يُبايِعنَه بأيديهِنَّ.

ويُمكِن الجواب عن الأوَّل: بأنَّ مَدَّ الأيدي من وراء الحِجاب، إشارةٌ إلى وُقوع المبايعة وإن لم تقع مُصافَحةٌ، وعن الثّاني: بأنَّ المراد بقَبْضِ اليد التَّأَخُّر عن القَبُول، أو كانت المبايعة تقع بحائلٍ، فقد روى أبو داود في «المراسيل» (٣٧٣) عن الشَّعْبيّ: أنَّ النبيّ ﷺ حين بايعَ النِّساءَ أتى ببُرْدٍ قِطْرِيٍّ[1] فوَضَعَه على يده، وقال: «لا أُصافِحُ النِّساءَ».

وعند عبد الرَّزّاق (٩٨٣٢) من طريق إبراهيم النَّخَعيِّ مُرسَلاً، نحوُه. وعند سعيد بن منصور من طريق قيس بن أبي حازِم/ كذلك. ٨/٦٣٧

وأخرج ابن إسحاق في «المغازي» من رواية يونس بن بُكَير عنه عن أبان بن صالح أنَّه ﷺ: كان يَغمِس يده في إناء، وتَغمِس المرأة يدَها فيه. ويحتمل التعدُّد.

وقد أخرج الطبرانيُّ (٢٥/ ٨٥) أنَّه بايعَهُنَّ بواسطة عمر.

وروى النَّسائيُّ (٤١٨١) والطَّبَريُّ (٢٨/ ٧٩) من طريق محمَّد بن المنكَدِر: أنَّ أُمَيمة بنت رُقَيقةَ ـ بقافَينِ مُصغَّر ـ أخبَرَته أنَّها دَخَلَت في نِسوة تُبايِع، فقُلنَ: يا رسولَ الله، ابسُط يَدَكَ نُصافحْك، قال: «إنّي لا أُصافح النِّساء، ولكن سآخُذُ عليكُنَّ» فأخَذَ علينا حتَّى بَلَغَ: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾، فقال: «فيما طِقتُنَّ واستَطَعتُنَّ» فقُلنَ: الله ورسوله أرحَمُ بنا من أنفُسنا. وفي رواية للطَّبري (٢٨/ ٨٠): «ما قولي لمئة امرأةٍ إلّا كقولي لامرأةٍ واحدة».

وقد جاء في أخبار أُخرى: أنَّهُنَّ كُنَّ يأخُذنَ بيَدِه عند المبايعة من فوق ثوبٍ، أخرجه

---

(١) البُرْد القِطْرِيّ: ضربٌ من الثياب الحمر لها أعلام فيها بعض الخُشونة، وسمِّيت قِطْرية، نسبة إلى قَطَر، البلد المعروف، قال الأزهري: أحسبُ الثياب القِطْرية نُسبت إليها، فكسروا القاف للنسبة وخفَّفوا. انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» مادة (قطر).

يحيى بن سَلّامٍ في «تفسيره» عن الشَّعْبيّ.

وفي «المغازي» لابنِ إسحاق عن أبان بن صالح: أنَّه كان يَغمِس يده في إناء، فيَغمِسنَ أيديهنَّ فيه.

قوله: «تابَعَه يونس ومَعمَر وعبد الرَّحمن بن إسحاق عن الزُّهْريِّ» أمَّا مُتابَعة يونس فيأتي الكلام عليها في كتاب الطَّلاق (٥٢٨٨).

وأمَّا مُتابَعة مَعمَر، فوَصَلَها المؤلِّف في الأحكام (٧٢١٤).

وأمَّا مُتابَعة عبد الرَّحمن بن إسحاق فوَصَلَها ابن مَرْدويه من طريق خالد بن عبد الله الواسطيِّ عنه.

قوله: «وقال إسحاق بن راشد، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوة وعَمْرة»؛ يعني: عن عائشة، جَمَعَ بينهما، وَصَلَه الذُّهْليُّ في «الزُّهْريّات» عن عَتّاب بن بَشير عن إسحاق بن راشد، به.

وفي هذا الحديث: أنَّ المِحنة المذكورة في قوله: ﴿ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّ ﴾ هي أن يُبايِعَهُنَّ بما تَضَمَّنَته الآية المذكورة.

وأخرج عبد الرَّزّاق (٩٨٢٨) عن مَعمَر عن قَتادة: أنَّه ﷺ كان يَمتَحِن مَن هاجَرَ من النِّساء: «بالله ما خرجتِ إلّا رَغبةً في الإسلام وحُبّاً لله ورسوله».

وأخرج عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد نحوَه وزادَ: «ولا خرج بك عِشقُ رجل مِنّا، ولا فِرارٌ من زوجك».

وعند ابن مَرْدويه وابن أبي حاتم والطبرانيِّ (١٢٦٦٨) من حديث ابن عبَّاس، نحوُه وسنده ضعيف، ويُمكِن الجمع بين التَّحليف والمبايَعة، والله أعلم.

وذكر الطَّبَريُّ (٢٨/ ٦٧) وابن أبي حاتم عن عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلَمَ، أنَّ المرأة من المشرِكينَ كانت إذا غَضِبَت على زوجها، قالت: والله لَأُهاجِرَنَّ إلى محمَّد، فنزلت: ﴿فَٱمۡتَحِنُوهُنَّ﴾.

٣- بابٌ

﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة:١٢]

٤٨٩٢- حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا أيوبُ، عن حفصةَ بنت سِيرِينَ، عن أمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها، قالت: بايَعْنا رسولَ الله ﷺ، فقرأ علينا: ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾، ونَهانا عن النِّياحةِ، فقَبَضَتِ امرأةٌ يدَها، فقالت: أسعَدَتْني فلانةُ، فأُريد أن أَجْزِيَها فما قال لها النبيُّ ﷺ شيئاً، فانطَلَقَت ورَجَعَت، فبايعَها.

٦٣٨/٨ **قوله:** «بابٌ ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

وذكر فيه أربعة أحاديث:

الأول: قوله: «عن حَفصةَ بنتِ سِيرِينَ عن أمّ عَطيَّة» كذا قال عبد الوارث عن أيوبَ، وقال سفيان بن عُيَينةَ: عن أيوبَ عن محمَّد بن سِيرِين عن أمّ عَطيَّة، أخرجه النَّسائيُّ (٤١٧٩)، فكأنَّ أيوب سمعَه منهما جميعاً، وقد تقدَّم شرح هذا في الجنائز (١٣٠٦).

قوله: «بايَعْنا رسولَ الله ﷺ، فقرأ علينا: ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ﴾ ونَهانا عن النِّياحة» في رواية مسلم (٩٣٧) من طريق عاصم عن حفصة عن أمّ عَطيَّة قالت: لمَّا نزلت هذه الآية ﴿يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾، ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ﴾ كان منه النِّياحةُ.

قوله: «فقَبَضَت امرأةٌ يدَها» في رواية عاصم: فقلت: يا رسول الله، إلّا آلَ فلان، فإنَّهم كانوا أسعَدوني في الجاهليَّة، فلا بُدَّ من أن أُسعِدَهم؛ لم أعرِفْ آلَ فلان المشار إليهم، وفي رواية النَّسائيِّ (٤١٧٩): قلت: إنَّ امرأة أسعَدَتني في الجاهليَّة؛ ولم أقِفْ على اسم المرأة، وتَبيَّن أنَّ أمّ عَطيَّة في رواية عبد الوارث أبهَمَت نفسَها.

قوله: «أسعَدَتْني فلانةُ، فأُريد[1] أن أَجْزِيَها» وللنَّسائيِّ في رواية أيوب: فأذهَبُ

---

(١) كذا وقع في الأصلين «فأريد» بالفاء، وفي اليونينية و«إرشاد الساري» ٧/ ٣٨٠: «أُريد»، وليس فيهما ذكر خلاف أو فرق بين رواة «الصحيح» في هذا اللفظ.

فأُسعِدُها ثمَّ أجيئُك فأُبايِعُك؛ والإسعادُ: قيامُ المرأة معَ الأُخرى في النِّياحة تُراسلها، وهو خاصٌّ بهذا المعنى، ولا يُستعمَل إلّا في البُكاء والمساعَدةِ عليه، ويقال: إنَّ أصل المساعَدة وضعُ الرَّجلِ يدَه على ساعد الرَّجل صاحبِه عند التَّعاوُن على ذلك.

قوله: «فانطَلَقَت ورَجَعَت، فبايعَها» في رواية عاصم: فقال: «إلّا آلَ فلان»، وفي رواية النَّسائيِّ: قال: «فاذهَبي فأسعِديها» قالت: فذهبت فساعَدتُها ثمَّ جِئتُ فبايعت.

قال النَّوويّ: هذا محمولٌ على أنَّ التَّرخيص لأُمِّ عَطيَّة في آلِ فلان خاصّةً، ولا تَحِلّ النِّياحة لها ولا لغيرها في غير آلِ فلان كما هو ظاهر الحديث، وللشّارع أن يَخُصَّ من العُموم مَن شاءَ بما شاءَ، فهذا صواب الحُكم في هذا الحديث. كذا قال، وفيه نظر إلّا إن ادَّعَى أنَّ الذينَ ساعَدَتهم لم يكونوا أسلَموا، وفيه بُعد، وإلّا/ فليُدَّعَ مُشارَكَتهم لها في ٦٣٩/٨ الخَصُوصيَّة، وسأُبيِّنُ ما يَقدَح في خَصُوصيَّة أمّ عَطيَّة بذلك.

ثمَّ قال: واستَشكَلَ القاضي عياض وغيره هذا الحديث وقالوا فيه أقوالاً عجيبة، ومقصودي التَّحذير من الاغتِرار بها، فإنَّ بعض المالكيَّة قال: النِّياحة ليست بحرامٍ، لهذا الحديث، وإنَّما المحرَّم ما كان معه شيءٌ من أفعال الجاهليَّة من شَقّ جَيبٍ وخَمْشِ وَجْهٍ[1] ونحوِ ذلك، قال: والصَّواب ما ذَكَرناه أوّلاً، وأنَّ النِّياحة حَرام مُطلَقاً، وهو مذهب العلماء كافّةً، انتهى.

وقد تقدَّم في الجنائز النَّقل عن غير هذا المالكيّ أيضاً: أنَّ النِّياحة ليست بحَرامٍ، وهو شاذٌّ مردود، وقد أبداه القُرطُبيّ احتمالاً ورَدَّه بالأحاديثِ الواردة في الوعيد على النِّياحة، وهو دالٌّ على شِدّة التَّحريم، لكن لا يَمتَنِع أن يكون النَّهيُ أوَّلاً وَردَ بكَراهة التَّنزيه، ثمَّ لمَّا تَـمَّت مبايعة النِّساء وَقَعَ التَّحريم، فيكون الإذن لمن ذُكِرَ وَقَعَ في الحالة الأُولى لبيان الجواز، ثمَّ وَقَعَ التَّحريم، فوَرَدَ حينئذٍ الوعيدُ الشَّديد.

وقد لَـخَّص القُرطُبيّ بَقيَّة الأقاويل التي أشارَ إليها النَّوويّ، منها: دَعوَى أنَّ ذلك قبلَ

(١) في (س): خدّ.

تحريم النّياحة، قال: وهو فاسد لِـمَساقِ حديث أمّ عَطيَّة هذا، ولولا أنَّ أمّ عَطيَّة فَهِمَت التَّحريم، لمَا استثنَت. قلت: ويُؤيِّده أيضاً أنَّ أمّ عَطيَّة صَرَّحَت بأنَّها من العِصيان في المعروف، وهذا وصف المحرَّم.

ومنها: أنَّ قوله: «إلّا آلَ فلان» ليس فيه نَصٌّ على أنَّها تُساعِدهم بالنّياحة، فيُمكِن أنَّها تُساعِدهم باللِّقاءِ والبُكاء الذي لا نِياحةَ معه. قال: وهذا أشبَه ممَّا قبلَه. قلت: بل يَرُدّ عليه وُرود التَّصريح بالنّياحة كما سأذكرُه، ويَرِدُ عليه أيضاً أنَّ اللِّقاء والبُكاء المجَرَّد لم يَدخُل في النَّهي كما تقدَّم في الجنائز تقريرُه، فلو وَقَعَ الاقتصار عليه لم يَحتَج إلى تأخير المبايعة حتَّى تَفعَلَه.

ومنها: يَحتمل أن يكون أعادَ: «إلّا آلَ فلان» على سبيل الإنكار، كما قال لمن استأذَنَ عليه، فقال له: «مَن ذا؟» فقال: أنا. فقال: «أنا أنا!»[1]، فأعادَ عليه كلامه مُنكِراً عليه. قلت: ويَرِدُ عليه ما يَرِدُ على الأوَّل.

ومنها: أنَّ ذلك خاصٌّ بأُمِّ عَطيَّة، قال: وهو فاسد، فإنَّها لا تَختَصّ بتَحليلِ شيءٍ من المحرَّمات. انتهى، ويَقدَح في دَعوَى تخصيصها أيضاً ثُبوت ذلك لغيرها، ويُعرَف منه أيضاً الخَدْش في الأجوبة الماضية، فقد أخرج ابن مَرْدويه من حديث ابن عبَّاس قال: لمَّا أخَذَ رسول الله ﷺ على النِّساء فبايعَهُنَّ ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ الآية، قالت خَولة بنت حَكيم: يا رسولَ الله، كان أبي وأخي ماتا في الجاهليَّة، وإنَّ فلانة أسعَدَتني وقد ماتَ أخوها، الحديث.

وأخرج التِّرمذيّ (٣٣٠٧) من طريق شَهر بن حَوشَبٍ عن أمّ سَلَمةَ الأنصاريَّة، وهي أسماء بنت يزيد قالت: قلت: يا رسول الله، إنَّ بني فلان أسعَدوني على عَمّي ولا بُدّ من قَضائهِنَّ، فأبَى. قالت: فراجَعتُه مِراراً فأذِنَ لي، ثمَّ لم أَنُحْ بعدُ.

وأخرج أحمد (١٦٥٥٦) والطَّبَريُّ (٢٨/ ٧٩) من طريق مُصعَب بن نُوح قال: أدرَكتُ عجوزاً لنا كانت فيمَن بايعَ رسولَ الله ﷺ، قالت: فأخَذَ علينا: «ولا تَنُحنَ» فقالت عجوز:

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٠)، ومسلم (٢١٥٥) من حديث جابر.

يا نبيَّ الله، إنَّ ناساً كانوا أسعَدونا على مَصائِبَ أصابتنا، وإنَّهم قد أصابتهم مُصيبةٌ، فأنا أُريد أن أُسعِدَهم، قال: «فاذهَبي فكافئيهم» قالت: فانطَلَقت فكافَأَتهم، ثمَّ إنَّها أتت فبايَعَته.

وظَهَرَ من هذا كلِّه أنَّ أقرَبَ الأجوبة: أنَّها كانت مُباحةً ثمَّ كُرِهَت كَراهةَ تنزيهٍ، ثمَّ تحريمٍ، والله أعلم.

الحديث الثّاني:

٤٨٩٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا وَهْبُ بنُ جَرِير، قال: حدَّثنا أبي، قال: سمعتُ الزُّبَيرَ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾. قال: إنَّما هو شَرْطٌ شَرَطَه الله للنِّساءِ.

قوله: «حدَّثنا وَهْب بن جَرِير، قال: حدَّثنا أبي» هو جَرِير بن حازِم.

قوله: «سمعت الزُّبَير» في رواية الإسماعيليّ: الزُّبَير بن خِرِّيت، وهو بكسر الخاء المعجَمة وتشديد الرَّاء، بعدها تحتانيَّة ساكنة ثمَّ مُثنّاة.

قوله: «في قوله: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ قال: إنَّما هو شرطٌ شَرَطَه الله للنِّساء» أي: على النِّساء.

وقوله: «فبايِعهُنَّ» في السّياق حذفٌ تقديره: فإنْ بايعنَ على ذلك، أو: فإنِ اشتَرَطنَ ذلك على أنفُسِهنَّ فبايِعهُنَّ.

واختُلِفَ في الشَّرط، فالأكثر على أنَّه النِّياحة كما سَبقَ، وقد تقدَّم عند مسلم (٩٣٧) ما يدلّ لذلك.

وأخرج الطَّبَريُّ (٢٨/ ٨١) من طريق زُهَير بن محمَّد قال في قوله: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾: لا يَخلُو الرجل بامرأةٍ،/ وقد جَمَعَ بينهما قَتادة، فأخرج الطَّبَريُّ (٢٨/ ٧٩) عنه ٨/ ٦٤٠ قال: أَخذَ عليهنَّ أن لا يَنُحنَ ولا يُحدِّثنَ الرِّجال[1]، فقال عبد الرَّحمن بن عَوف: إنَّ لنا

(١) كذا في (أ) و(س)، وفي (ع): ولا يَخلُونَ بالرجال، وفي المطبوع من «تفسير الطبري»: ولا يَخلُونَ بحديث الرجال إلّا مع ذي محرم.

أضيافاً وإنّا نَغيب عن نسائنا، فقال: ليس أولئكَ عَنَيتُ.

وللطَّبَرِيِّ من حديث ابن عبَّاس المقدَّم ذِكْره[١]: إنَّما أُنبِّئُكُنَّ بالمعروفِ الذي لا تعصينني فيه، لا تَخْلُونَ بالرِّجال وُحداناً، ولا تَنُحنَ نَوْح الجاهليَّة.

ومن طريق أَسِيد بن أبي أَسِيد البَرّاد عن امرأة من المبايِعات قالت: كان فيما أخَذَ علينا: أن لا نَعصيه في شيء من المعروف، ولا نَخمُش وَجهاً، ولا ننشُر شَعَراً، ولا نَشُقّ جَيباً، ولا نَدعُو وَيلاً.

الحديث الثّالث:

٤٨٩٤ - حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال: الزُّهْريُّ حدَّثناه، قال: حدَّثني أبو إدْرِيسَ، سمعَ عُبَادةَ بن الصّامِتِ ﷺ، قال: كنَّا عندَ النبيِّ ﷺ، فقال: «أتُبايِعوني على أن لا تُشرِكوا بالله شيئاً، ولا تَزْنُوا، ولا تَسرِقُوا» وقرأ آيةَ النِّساءِ. وأكثرُ لَفْظِ سفيانَ: قرأ الآيةَ: «فمَن وَفَى منكم فأجْرُه على الله، ومَن أصاب من ذلك شيئاً فعُوقِبَ، فهو كفَّارةٌ له، ومَن أصاب منها شيئاً من ذلك، فسَتَرَه الله فهو إلى الله، إن شاءَ عَذَّبَه وإن شاءَ غَفَرَ له».

تابعَه عبدُ الرَّزّاق، عن مَعمَر في الآيةِ.

قوله: «**قال: الزُّهْريُّ حدَّثناه**» هو من تقديم الاسم على الصّيغة، والضَّمير للحديثِ الذي يريد أن يَذكُره.

قوله: «**وقرأ آية النِّساء**» أي: آية بيعة النِّساء، وهي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ يُبَايِعۡنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ الآية، وقد قَدَّمت في كتاب الإيمان (١٨) بيانَ وقت هذه المبايعة.

قوله: «**وأكثرُ لَفْظ سُفيان قرأ الآية**» وللكُشْمِيهنيّ: قرأ في الآية، والأوَّل أولى.

قوله: «**ومَن أصاب منها**» أي: من الأشياء التي تُوجِب الحدَّ، في رواية الكُشْمِيهنيّ: من ذلك شيئاً.

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من تفسيره، ولم يسبق للحافظ رحمه الله أن ذكره!

قوله: «تابَعه عبد الرَّزّاق عن معمَر» زاد المُستَمْلي: «في الآية»، ووَصَلَه مسلم (١٧٠٩/ ٤٢) عن عبد بن حُميدٍ عن عبد الرَّزّاق عقِب رواية سفيان، وقال في آخره: وزاد الحديث: فتلا علينا آية النِّساء ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْـًٔا﴾»، وقد تقدَّم شرحه ومباحثه في كتاب الإيمان مُستَوفًى (١٨).

وقوله: ﴿بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾، فيه عِدّة أقوال:

منها: أنَّ المراد بما بينَ الأيدي: ما يُكتَسَب بها، وكذا الأرجُل.

الثّاني: هما كِناية عن الدُّنيا والآخرة، وقيل: عن الأعمال الظّاهرة والباطِنة، وقيل: الماضي والمستَقبَل، وقيل: ما بين الأيدي كَسْبُ العبد بنفسِه، وبالأرجُلِ كَسْبُه بغيره، وقيل غير ذلك.

الحديث الرَّابع:

٤٨٩٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ، حدَّثنا هارونُ بنُ مَعْروفٍ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ وَهْب، قال: وأخبَرَني ابنُ جُرَيج: أنَّ الحسنَ بنَ مسلمٍ أخبَره، عن طاووسٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: شَهِدْتُ الصلاةَ يومَ الفِطْرِ معَ رسولِ الله ﷺ وأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ، فكلُّهم يُصَلِّيها قبلَ الخُطْبةِ، ثمَّ يَخْطُبُ بَعْدُ، فنزلَ نبيُّ الله ﷺ، فكأنِّي أنظُرُ إليه حينَ يُجلِّسُ الرِّجالَ بيَدِه، ثمَّ أقبَلَ يَشُقُّهم، حتَّى أتى النِّساءَ معَ بلالٍ، فقال: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾» حتَّى فَرَغَ مِن الآيةِ كلِّها، ثمَّ قال حينَ فَرَغَ: «أنتُنَّ على ذلك؟» وقالت امرأةٌ واحدةٌ، لم يُجِبْه غيرُها: نعم يا رسولَ الله ـ لا يَدْري الحسنُ مَن هي ـ قال: «فتَصَدَّقْنَ»، وبَسَطَ بلالٌ ثَوبَه، فجَعَلْنَ يُلْقِينَ الفَتَخَ والخَواتيمَ في ثَوْبِ بلالٍ.

قوله: «**حدَّثنا محمَّد بن عبد الرحيم، حدَّثنا هارون بن مَعْروف، حدَّثنا عبد الله بن وَهْب، قال: وأخبَرَني ابن جُرَيج**» قلت: نزلَ البخاريّ في هذا الإسناد دَرَجتَينِ بالنِّسبة لابنِ جُرَيج، فإنَّه يروي عن ابن جُرَيج بواسطة رجل واحد، كأبي عاصم ومحمَّد بن عبد الله الأنصاريّ

ومَكّيّ بن إبراهيم وغيرهم، نزلَ فيه درجة بالنِّسبة لابنِ وَهْب، فإنَّه يَروي عن جَمعٍ من أصحابه، كأحمد بن صالح وأحمد بن عيسى وغيرهما، وكأنَّ السَّبَب فيه تصريحُ ابن جُرَيج في هذه الطَّريق النازِلة بالإخبار.

وقد أخرج البخاريّ طَرَفاً من هذا الحديث في كتاب العيدَينِ (٩٦٢) عن أبي عاصم عن ابن جُرَيج بالعُلوِّ، وهو من أوَّله إلى قوله: «قبل الخُطبة» وصَرَّحَ فيه ابن جُرَيج بالخبرِ، فلعلَّه لم يكن بطُوله عند أبي عاصم[1] ولا عند مَن لَقِيَه من أصحاب ابن وَهْب، وقد عَلاه أبو ذرٍّ في روايته فقال: حدَّثنا عليّ الحَرْبيّ، حدَّثنا ابن أبي داود، حدَّثنا محمَّد بن مَسلَمة، حدَّثنا ابن وَهْب، ووَقَعَ للبخاريِّ بعُلوٍّ في العيدَينِ لكنَّه من طريق عبد الرَّزّاق عن ابن جُرَيج، وتقدَّم شرحه هناكَ مُستَوفًى، وقول ابن وَهْب: وأخبرني ابن جُرَيج، معطوف على شيء محذوف.

٦١- سورة الصَّفّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [١٤]: مَن يَتَّبعُني إلى الله.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿مَّرْصُوصٌ﴾ [٤]: مُلْصَقٌ بعضُه إلى بعض.

وقال يحيى: بالرَّصاص.

١- ﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [٦]

٤٨٩٦- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني محمَّدُ بنُ جُبَير ابن مُطْعِمٍ، عن أبيه ﷺ،/ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقول: «إنَّ لي أسماءً: أنا محمَّدٌ، وأنا أحمدُ، وأنا الماحي: الذي يَمْحُو اللهُ بيَ الكُفْرَ، وأنا الحاشِرُ: الذي يُحشَرُ الناسُ على قَدَمي، وأنا العاقِبُ».

٦٤١/٨

(١) في (س): ابن أبي عاصم، وهو خطأ، وأبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، المشهور بأبي عاصم النبيل.

قوله: «سورة الصَّفّ ـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ » سَقطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ، ويقال لها أيضاً: سورة الحَوارِيّينَ.

وأخرج الطَّبَرِيُّ من طريق مَعمَر عن قَتَادة: أنَّ الحَوارِيّينَ من أصحاب النبيِّ ﷺ، كلّهم من قُرَيش، فسَمَّى العشرة المشهورينَ إلّا سعيد بن زيد وحدَه وحمزة وجعفر بن أبي طالب وعثمان بن مَظعون.

وقد وَقَعَ لنا سماعُ هذه السُّورة مُسَلسَلاً في حديث ذُكِرَ في أوَّله سببُ نزولها، وإسنادُه صحيح، قَلَّ أن وقع في المسَلسَلات مِثلَه معَ مَزيد عُلوِّه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ مَن يَتَّبعني إلى الله» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «مَن تَبِعَني إلى الله» بصيغة الماضي. وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: مَن يتَّبعني.

وقال أبو عُبيدة: «إلى» بمعنى: في؛ أي: مَن أنصاري في الله؟

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿مَّرْصُوصٌ﴾: مُلْصَق بعضُه إلى بعض» كذا لأبي ذرٍّ. ولغيره: ببعضٍ.

وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾: مُثبَت لا يَزول، مُلصَق بعضُه ببعضٍ. فعلى تفسير ابن عبَّاس هو من التَّراصّ؛ أي: التَّضامّ، مِثل تَراصِّ الأسنان، أو من الملائم الأجزاء المستَوي.

قوله: «وقال يحيى: بالرَّصاص» كذا لأبي ذرٍّ والنَّسَفيّ، ولغيرهما: وقال غيره.

وجَزَمَ أبو ذرٍّ بأنَّه يحيى بن زياد بن عبد الله الفَرّاء، وهو كلامه في «معاني القرآن»، ولفظه في قوله: ﴿كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾: يريد بالرَّصاص حَثَّهم على القتال، ورَجَّحَ الطَّبَرِيُّ الأوَّل. والرَّصاص بفتح الرَّاء، ويجوز كسرها.

قوله: «﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾» في رواية أبي ذرٍّ: «بابُ ﴿يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى﴾»، وذكر فيه حديث جُبَير بن مُطعِم، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى أوائل السِّيرة النبويَّة (٣٥٣٢).

٦٢- سورة الجُمُعة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قوله: «سورة الجمُعة - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت سورة والبسملة لغير أبي ذرٍّ، وتقدَّم ضبطُه في كتاب الصلاة(١).

١- باب قوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ [الجمعة:٣]

وقرأ عمرُ: «فامضُوا إلى ذِكْرِ الله».

٤٨٩٧- حدَّثني عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثني سليمانُ بنُ بلالٍ، عن ثَوْرٍ، عن أبي الغَيثِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: كنَّا جُلوساً عندَ النبيِّ ﷺ، فأُنزِلَت عليه سورةُ الجمُعةِ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ قال: قلتُ: مَن هم يا رسولَ الله؟ فلم يُراجِعْه، حتَّى سأَلَ ثلاثاً، وفينا سَلْمانُ الفارسِيُّ، وضَعَ رسولُ الله ﷺ يدَه على سَلْمانَ، ثمَّ قال: «لو كان الإيمانُ عندَ الثُّرَيّا، لَنالَه رجالٌ - أو رجلٌ - من هؤلاءِ».

[طرفه في: ٤٨٩٨]

٤٨٩٨- حدَّثنا عبدُ الله بنُ عبدِ الوهَّاب، حدَّثنا عبدُ العزيزِ، أخبرني ثَوْرٌ، عن أبي الغَيثِ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ: «لَنالَه رجالٌ من هؤلاءِ».

٨/٦٤٢ قوله: «باب قوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾» أي: لم يَلحَقوا بهم، ويجوز في «آخَرين» أن يكون منصوباً عَطفاً على الضَّمير المنصوب في «يعلِّمهم»، وأن يكون مجروراً عَطفاً على ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾.

قوله: «وقرأ عمرُ: فامضُوا إلى ذِكْرِ الله» ثَبَتَ هذا هنا في رواية الكُشْمِيهنيِّ وحدَه، وروى الطَّبَريُّ (٢٨/ ١٠٠) عن عبد الحميد بن بَيَان عن سفيان عن الزُّهْريِّ عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: ما سمعت عمرَ يقرؤُها قَطُّ إلّا(٢) «فامضُوا». ومن طريق مُغيرة عن

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٨٧٦).

(٢) لفظ «إلّا» سقط من (س)، واستدركناه من الأصلين و«تفسير الطبري».

إبراهيم قال: قيلَ لعمر: إنَّ أُبيَّ بن كعب يقرؤُها: «فاسْعَوا» قال: أمَا إنَّه أعلمُنا وأقرؤُنا للمنسوخِ، وإنَّما هي «فامضُوا».

وأخرجه سعيد بن منصور، فبيَّن الواسطة بين إبراهيم وعمر، وأنَّه خَرَشة بن الحُرّ، فصَحَّ الإسناد.

وأخرَجا أيضاً من طريق إبراهيم عن عبد الله بن مسعود أنَّه كان يقرؤُها: «فامضُوا»، ويقول: لو كان «فاسْعَوا» لَسَعَيتُ حتَّى يَسقُطَ رِدائي[١]، وأخرجه الطبرانيُّ (٩٥٣٩) ورجاله ثقات، إلّا أنَّه مُنقَطِع[٢].

وللطَّبَرانيِّ أيضاً (٩٥٤٠) من طريق قَتَادة قال: هي في حرف ابن مسعود: «فامضُوا» قال: وهي كقولهِ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل:٤].

وقال أبو عُبيدة: معنى ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾: أَجِيبوا، وليس من العَدْو.

قوله: «حدَّثنا عبد العزيز» كذا لهم غير منسوب. قال الجَيّانيُّ: وكلام الكلاباذيّ يقتضي أنَّه ابن أبي حازِم سَلَمةَ بن دينار، قال: والذي عندي أنَّه الدَّرَاوَرديُّ، لأنَّ مسلماً أخرجه (٢٥٤٦/ ٢٣١) عن قُتَيبة عن الدَّراوَرديِّ عن ثَوْر.

قلت: وأخرجه التِّرمِذيّ[٣] والنَّسائيُّ أيضاً (ك٨٢٢٠) عن قُتَيبة، وأورَدَه الإسماعيليّ وأبو نُعَيم «مُستَخرَجَيهما» من طريق قُتَيبة، وجَزَمَ أبو مسعود أنَّ البخاريّ أخرجه عن عبد الله بن عبد الوهَّاب أنبَأنا عبد العزيز الدَّراوَرديّ، كذا فيه، وتَبِعَه المِزّيُّ، وظاهره أنَّ البخاريّ نَسَبَه ولم أرَ ذلك في شيءٍ من نُسَخ «الصَّحيح»، ولم أَقِفْ على رواية عبد العزيز بن أبي حازِم لهذا الحديث في شيء من المسانيد، ولكن يُؤَيِّده أنَّ البخاريّ لم يُخَرِّج للدَّراوَرديِّ إلّا مُتابَعة أو مقروناً، وهو هنا كذلك، فإنَّه صَدَّرَه برواية سليمان بن بلال، ثمَّ تَلاه برواية عبد العزيز.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» ٢٨/ ١٠٠، ولفظه فيه: لو كان السَّعي لسعيت حتى يسقط ردائي.

(٢) لأنَّ إبراهيم ـ وهو النَّخعي ـ لم يدرك ابن مسعود ﷺ.

(٣) إنما أخرجه الترمذي (٣٣١٠) و(٣٩٣٣) عن علي بن حجر، عن عبد الله بن جعفر، عن ثور بن زيد، وليس قتيبة، ورواية قتيبة عن عبد العزيز عن ثور أخرجها أحمد في «مسنده» برقم (٩٤٠٦).

قوله: «عن ثَوْر» هو ابن زيد[١] المدنيّ، وأبو الغَيث، بالمعجَمة والمثلَّثة: اسمه سالم.

قوله: «فأُنزِلَت عليه سورة الجمُعة: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾» كأنَّه يريد: أُنزِلَت عليه هذه الآيةُ من سُورة الجمعة، وإلّا فقد نزلَ منها قبلَ إسلام أبي هريرة الأمرُ بالسَّعيِ، ووَقَعَ في رواية الدَّراوَرديِّ عن ثَور عند مسلم (٢٥٤٦/ ٢٣١): نزلت عليه سورة الجمعة، فلمَّا قرأ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾.

قوله: «قال: قلت: مَن هم يا رسول الله؟» في رواية السَّرَخْسيِّ: قالوا: مَن هم يا رسول الله؟ وفي رواية الإسماعيليّ: «فقال له رجل»، وفي رواية الدَّراوَرديِّ: «قيلَ: مَن هم»، وفي رواية عبد الله بن جعفر عن ثَور عند التِّرمِذيّ (٣٣١٠ و٣٩٣٣): فقال رجل: يا رسولَ الله، مَن هؤلاءِ الذينَ لم يَلحَقوا بنا؟ ولم أقِفْ على اسم السائل.

قوله: «فلم يُراجِعوه» كذا في نُسخَتي من طريق أبي ذرٍّ[٢]، وفي غيرها: فلم يُراجِعْه، وهو الصَّواب، أي: لم يُراجِع النبيُّ ﷺ السائلَ، أي: لم يُعِد عليه جوابه حتَّى سألَه ثلاثَ مرّات، ووقع ذلك صريحاً في رواية الدَّراوَرْديِّ قال: فلم يُراجِعْه النبيُّ ﷺ حتَّى سألَ مرَّتَينِ أو ثلاثاً، وفي رواية ابن وَهْب عن سليمان بن بلال[٣]: حتَّى سألَه ثلاث مرّات؛ بالجزم، وكذا في رواية عبد الله بن جعفر.

قوله: «وَضَعَ رسولُ الله ﷺ يده على سَلْمان» في رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة: يَدَه على فَخِذ سلمان[٤].

قوله: «لو كان الإيمان عند الثُّرَيّا» هي نجم معروف تقدَّم ذِكْره في تفسير سورة النَّجم[٥].

---

(١) تحرَّف في الأصلين و(س) إلى: يزيد.

(٢) ما ذكره الحافظ هنا ذكر مثله العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٣٥، ولكن الثابت في اليونينية و«إرشاد الساري»: «فلم يراجعْه» فقط، دون ذكر خلاف أو فرق بين رواة «الصحيح» في هذا الحرف!

(٣) أخرجها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٢٩٧).

(٤) أخرجها الترمذي برقم (٣٢٦١).

(٥) عند قوله: سورة والنجم، قبل الحديث (٤٨٥٥).

قوله: «لَنالَه رجالٌ ـ أو رجلٌ ـ من هؤلاءِ» هذا الشكّ من سليمان بن بلال؛ بدليلِ الرِّواية التي أورَدَها بعدَه من غير شَكٍّ مُقتَصِراً على قوله: «رجال من هؤلاءِ»، وهي عند مسلم (٢٥٤٦) والنَّسائيِّ (ك ٨٢٢٠) كذلك، وقد أخرجه الإسماعيليّ من رواية ابن وَهْب عن سليمان بلفظ: «لَنالَه رجال من هؤلاءِ» أيضاً بغير شَكٍّ[١].

وعبد العزيز المذكور: هو الدَّراوَرديُّ كما جَزَمَ به أبو نُعَيم والجَيّانيّ ثمَّ المِزِّيّ، وقد/ ٦٤٣/٨ أخرجه مسلم عن قُتَيبة عن الدَّراوَرديِّ، وجَزَمَ الكلاباذيّ بأنَّه ابن أبي حازِم، والأوَّل أَولى، فإنَّ الحديث مشهور عن الدَّراوَرديِّ، ولم أرَ في شيء من المسانيد من حديث أبي حازِم، والدَّراوَرديّ قد أخرج له البخاريّ في المتابَعات غير هذا.

قوله: «من أبناء فارس» قيل: إنَّهم من ولد هدرام بن أَرْفَخشد بن سام بن نوح، وأنَّه ولدَ بضعةَ عشرَ رجلاً كلّهم كان فارساً شُجاعاً فسُمُّوا الفُرس للفُروسيَّة، وقيل في نَسَبهم أقوال أُخرى.

وقال صاعِد[٢] في «الطَّبقات»: كان أوَّلهم على دين نوح، ثمَّ دخلوا في دين الصّابئة في زمن طمهورث، فداموا على ذلك أكثرَ من ألفَي سنةٍ، ثمَّ تَمَجَّسوا على يد زَرَادشت[٣].

وقد أطنَبَ أبو نُعَيم في أوَّل «تاريخ أصبَهان» في تخريج طرق هذا الحديث؛ أعني: حديثَ: «لو كان الدّين عند الثُّريّا».

ووَقَعَ في بعض طرقه عند أحمد (٧٩٥٠) بلفظ: «لو كان العلم عند الثُّريّا»، وفي بعض طرقه عند أبي نُعَيم عن أبي هريرة: أنَّ ذلك كان عند نزول قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾، ويحتمل أن يكون ذلك صَدَرَ عند نزول كلٍّ من الآيتَين.

---

(١) وكذا أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٢٩٧)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٨/ ٩٦ من رواية ابن وهب عن سليمان بن بلال بغير شكّ.

(٢) صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد التغلبي، أبو القاسم، قاضي طُلَيطِلة، وأصله من قُرطبة، مؤرخ وبحّاث، من كتبه: «جوامع أخبار الأمم من العرب والعجم» و«تاريخ الأندلس»، و«طبقات الأمم» وهو الذي أشار إليه الحافظ، وهو كتاب مطبوع حققه وشرحه لويس شيخو، توفي صاعد سنة ٤٦٢هـ.

(٣) في (ع): تمجّسوا بدين زرادشت. ومعناه صحيح.

وقد أخرج مسلم الحديث (٢٥٤٦/ ٢٣٠) مُجَرَّداً عن السَّبَب من رواية يزيد بن الأصَمّ عن أبي هريرة رَفَعَه: «لو كان الدِّين عند الثُّرَيّا لَذهب رجالٌ من أبناء فارسَ حتَّى يَتَناوَلُوه».

وأخرجه أبو نُعَيم من طريق سليمان التَّيْميِّ: حدَّثني شيخ من أهل الشّام عن أبي هريرة نحوه، وزاد في آخره: «برِقّة قُلوبِهم».

وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن التَّيْميِّ عن أبي عثمان عن سلمان الفارسيّ بالزِّيادة، ومن طريق أُخرى من هذا الوجه فزاد فيه: «يَتَّبعونَ سُنَّتي، ويُكثِرونَ الصلاة عليَّ».

قال القُرطُبيّ: وقع ما قاله ﷺ عِياناً، فإنَّه وُجِدَ منهم مَن اشتَهَرَ ذِكرُه من حُفّاظ الآثار والعِناية بها ما لم يُشارِكهم فيه كثيرٌ من أحد غيرهم.

واختَلَفَ أهلِ النَّسَب في أصل فارسَ، فقيل: إنَّهم يَنتَهي نَسَبُهم إلى جيومرت، وهو آدَم، وقيل: إنَّه من ولد يافث بن نوح، وقيل: من ذُرِّيَّة لاوي بن سام بن نوح، وقيل: هو فارس بن ياسور بن سام، وقيل: هو من ولد هدرام بن أرفخشد بن سام، وقيل: إنَّهم من ولد يوسفَ بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، والأوَّل أشهَرُ الأقوال عندهم، والذي يَليه أرجَحُها عند غيرِهم.

٢- بابٌ

﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ﴾ [الجمعة:١١]

٤٨٩٩- حدَّثني حفصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا خالدُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا حُصَينٌ، عن سالم بنِ أبي الجَعْدِ وعن أبي سفيانَ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما، قال: أقبلَت عِيرٌ يومَ الجمُعةِ ونحنُ معَ النبيِّ ﷺ، فثارَ الناسُ إلَّا اثنا عَشَرَ رجلاً، فأنزَلَ الله: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾.

قوله: «بابٌ ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً ﴾ حَسْبُ.

قال ابن عَطيَّة: قال: ﴿ ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾، ولم يَقُل: إليهما؛ اهتِماماً بالأهمِّ إذ كانت هي سببَ

اللَّهو من غير عكس. كذا قال[١]! وفيه نظر، لأنَّ العَطف بـ«أو» لا يُثَنَّى معه الضَّمير، لكن يُمكِن أن يُدَّعَى أنَّ «أو» هنا بمعنى الواو، على تقدير أن تكون «أو» على بابها، فحَقُّه أن يقول: جيءَ بضمير التِّجارة دون ضمير اللَّهو للمعنى الذي ذَكره[٢]، وقد تقدَّم بيان اختلاف النَّقَلة في سبب انفِضاضهم في كتاب الجمعة (٩٣٦).

قوله: «حدَّثني حفص بن عمر» هو الحَوْضيُّ.

قوله: «حدَّثنا حُصَين» بالتَّصغير: هو ابن عبد الرَّحمن.

قوله: «عن سالم بن أبي الجَعْد وعن أبي سُفيان عن جابر» يعني: كلاهما عن جابر، وقد تقدَّم في الصلاة[٣] من طريق زائدة عن حُصَين عن سالم وحده قال: «حدَّثنا جابر» والاعتماد على سالم. وأمَّا أبو سفيان واسمه: طلحة/ بنُ نافع، فليس على شرطه، وإنَّما ٨/٦٤٤ أخرج له مقروناً، وقد تقدَّم له حديث في مناقب سعد بن معاذ (٣٨٠٣) قَرَنَه بسالم[٤] أيضاً، وأخرج له حديثَينِ آخرَين في الأشرِبة (٥٦٠٥و٥٦٠٦) مقرونَينِ بأبي صالح عن جابر، وهذا جميع ما له عنده.

قوله: «أقبلَت عِيرٌ» بكسر المهمَلة وسكون التَّحتانيَّة، تقدَّم الكلام عليها في كتاب الجمعة (٩٣٦) معَ بَقيَّة شرح هذا الحديث، ولله الحمد.

قوله: «فثارَ الناس إلّا اثنا عَشَر رجلاً» وَقَعَ عند الطَّبَريِّ (٢٨/ ١٠٣) من طريق قَتَادة:

---

(١) كذا في الأصلين، وتحرف في (س) إلى: قيل.

(٢) ما ذكره الحافظ هنا هو أحد وجوه التأويل الكثيرة في قوله تعالى: ﴿ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾، فقد تعددت وتنوَّعت أقوال المفسِّرين وأهل النحو واللغة في بيان سبب قوله تعالى: «إليها» بدلاً من «إليهما»، ومن ذلك ما قاله الفرّاء: أجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذِّكر للآخِر من الاسمين. وذكر من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا﴾، فقال: «به» ولم يقل: بهما، وانظر جملة من أقوال العلماء في ذلك «تفسير القرطبي» ١٨/ ١١١.

(٣) بل في كتاب الجمعة برقم (٩٣٦).

(٤) بل قرنه بأبي صالح ذكوان السمان، وقد سبق للحافظ أن ذكر هذا على الصواب في «المقدمة» في الفصل التاسع في سياق أسماء من طُعن فيه من رجال هذا الكتاب.

إلّا اثني عشر رجلاً وامرأة. وهو أصحّ ممّا روى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة قال: لم يَبقَ معه إلّا رجلان وامرأة[1]. ووَقَعَ في «الكَشّاف» أنَّ الذينَ بَقُوا ثمانية أنفُس، وقيل: أحد عشر، وقيل: اثنا عشر، وقيل: أربعونَ، والقولان الأوَّلان لا أصلَ لهما فيما وقفتُ عليه، وقد مضى استيفاء القول في هذا أيضاً في كتاب الجمعة (٩٣٦).

٦٣- سورة المنافقين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١- باب قوله:

﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقين: ١]

٤٩٠٠- حدَّثنا عبدُ الله بنُ رَجاءٍ، حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن زيدِ بنِ أرقَمَ، قال: كنتُ في غَزاةٍ، فسمعتُ عبد الله بنَ أُبيٍّ يقول: لا تُنفِقُوا على مَن عندَ رسولِ الله حتَّى يَنْفَضُّوا من حَوْلِه، ولَئِنْ رَجَعْنا من عندِه لَيُخرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فذَكَرْتُ ذلك لِعَمّي - أو لِعمرَ - فذكره للنبيِّ ﷺ، فدَعاني فحَدَّثته، فأرسَلَ رسولُ الله ﷺ إلى عبدِ الله بنِ أُبيٍّ وأصحابِه، فحَلَفوا ما قالوا، فكَذَّبني رسولُ الله ﷺ وصَدَّقَه، فأصابَني هَمٌّ لم يُصِبْني مِثلُه قَطُّ، فجَلستُ في البيتِ، فقال لي عَمّي: ما أَرَدْتَ إلى أنْ كَذَّبَكَ رسولُ الله ﷺ ومَقَتَكَ! فأنزَلَ الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾، فبَعَثَ إليَّ النبيُّ ﷺ فقرأ، فقال: «إنَّ اللهَ قد صَدَّقَكَ يا زيدُ».

[أطرافه في: ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤]

قوله: «سورة المنافقين - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ».

«باب قوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ الآية» وساقَ غير أبي ذرٍّ الآية إلى قوله: ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾.

قوله: «عن أبي إسحاقَ» هو السَّبيعيّ، ولإسرائيلَ فيه إسنادٌ آخرَ أخرجه التِّرمذيّ (٣٣١٣)، والحاكم (٢/ ٤٨٨-٤٨٩) من طريقه عن السُّدِّيِّ عن أبي سعد الأزديِّ عن زيد بن أرقَمَ.

---

(١) كذا قال الحافظ! والذي في المطبوع من «تفسير عبد الرزاق» ٢/ ٢٩٢: إلا اثنا عشر رجلاً وامرأتان.

قوله: «عن زيد بن أرقَمَ» سيأتي بعد بابينِ (٤٩٠٣) من رواية زُهَير بن معاوية عن أبي إسحاق تصريحُه بسماعِه له من زيدٍ.

قوله: «كنتُ في غَزاة» زاد بعد باب من وجهٍ آخَر عن إسرائيل: «مَعَ عَمّي» وهذه الغَزاة وَقَعَ في رواية محمَّد بن كعب عن زيد بن أرقَم عند النَّسائيِّ (ك١١٥٣٣) أنَّها غزوة تَبُوك، ويُؤيِّده قوله في رواية زُهَير المذكورة: في سَفَر أصاب الناسَ فيه شِدّةٌ.

وأخرج عبد بن حُميدٍ بإسنادٍ صحيح عن سعيد بن جُبَير مُرسَلاً: أنَّ النبيّ ﷺ كان إذا نزلَ مَنزِلاً لم يَرتَحِل منه حتّى يُصَلّيَ فيه، فلمَّا كان غزوة تَبُوك نزلَ مَنزِلاً، فقال عبد الله بن أُبيٍّ، فذكر القِصّة.

والذي عليه أهل المغازي أنَّها غزوة بني المصطَلِق، وسيأتي قريباً في حديث جابر ما يُؤيِّده، وعند ابن عائذ وأخرجه الحاكم في «الإكليل» من طريقه ثمَّ من طريق أبي الأسوَد عن عُرْوة أنَّ القول الآتي ذِكْره صَدَرَ من عبد الله بن أُبيٍّ بعد أن قَفَلوا.

قوله: «فسَمِعتُ عبد الله بن أُبيٍّ»/ هو ابن سَلُولَ رأسُ النِّفاق، وقد تقدَّم خبره في تفسير براءة (٤٦٧٠). ٨/٦٤٥

قوله: «يقول: لا تُنفِقُوا على مَن عندَ رسولِ الله حتَّى يَنفَضُّوا مِن حَوْله» هو كلام عبد الله ابن أُبيٍّ، ولم يَقصِد الراوي بسياقه التِّلاوةَ، وغَلِطَ بعض الشُّرّاح فقال: هذا وَقَعَ في قراءة ابن مسعود وليس في المصاحف المتَّفَق عليها، فيكون على سبيل البيان من ابن مسعود. قلت: ولا يَلزَم من كَوْن عبد الله بن أُبيٍّ قالها قبل أن يَنزِل القرآن بحكاية جميع كلامه.

قوله: «ولَئنْ رَجَعْنا» كذا للأكثرِ، وللكُشْمِيهنيّ: «ولو رَجَعْنا» والأوَّل أَولى، وبعد الواو محذوفٌ تقديره: سمعته يقول، ووَقَعَ في الباب الذي بعده: «وقال: لَئنْ رَجَعْنا» وهو يُؤيِّد ما قلتُه. وفي رواية محمَّد بن كعب عن زيد بعد بابٍ: «وقال أيضاً: لئنْ رَجَعْنا»، وسيأتي في حديث جابر (٤٩٠٥) سببُ قول عبدِ الله بن أُبيٍّ ذلك.

قوله: «فذَكَرْتُ ذلك لعَمّي، أو لعمرَ» كذا بالشكِّ، وفي سائر الرِّوايات الآتية: لعَمّي، بلا

شَكٍّ، وكذا عند التِّرمذيّ (٣٣١٣) من طريق أبي سعد الأزديِّ عن زيد.

ووَقَعَ عند الطبرانيِّ (٥٠٧٣) وابن مَرْدويه أنَّ المراد بعَمِّه سعد بن عُبَادة وليس عَمّه حقيقةً، وإنَّما هو سَيِّد قومِه الخَزرَج، وعَمُّ زيد بن أرقَم الحقيقيّ ثابت بن قيس، له صُحْبة، وعَمُّه زوج أمّه عبدُ الله بن رواحة خَزرَجيّ أيضاً.

ووَقَعَ في «مغازي أبي الأسوَد» عن عُرْوة أنَّ مِثل ذلك وقع لأوسِ بن أرقَم، فذكره لعمر بن الخطَّاب، فلعلَّ هذا[١] سببُ الشكّ في ذِكْر عمرَ، وجَزَمَ الحاكم في «الإكليل» أنَّ هذه الرِّواية وَهْمٌ، والصَّواب زيد بن أرقَم.

قلت: ولا يَمتَنِع تعدُّد المخبِر بذلك عن عبد الله بن أُبيٍّ، إلّا أنَّ القِصّة مشهورة لزيدِ بن أرقَم، وسيأتي من حديث أنس قريباً ما يَشهَد لذلك.

قوله: «فذَكَره للنبيِّ ﷺ» أي: ذكره عَمّي، وكذا وقع في الرِّواية التي بعد هذه. ووقع في رواية ابن أبي ليلى عن زيد: «فأخبَرت به النبيّ ﷺ»[٢]، وكذا في مُرسَل قَتَادة، فكأنَّه أطلقَ الإخبار مجازاً، لكن في مُرسَل الحسن عند[٣] عبد الرَّزّاق: فقال رسول الله ﷺ: «لعلَّك أخطَأ سَمعُك، لعلَّك شُبِّهَ عليك»، فعلى هذا لعلَّه راسَلَ بذلك أوَّلاً على لسان عَمِّه ثمَّ حَضَرَ هو فأخبَرَ.

قوله: «فحَلَفوا ما قالوا» في رواية زُهَير: «فاجتَهَد[٤] يمينَه»، والمراد به عبد الله بن أُبيٍّ، وجُمِعَ باعتبار مَن معه. ووَقَعَ في رواية أبي الأسوَد عن عُرْوة[٥]: فبَعَثَ النبيُّ ﷺ إلى عبد الله ابن أُبيٍّ فسأَلَه، فحَلَفَ بالله ما قال من ذلك شيئاً.

---

(١) قوله: «فلعلَّ هذا» سقط من (س).

(٢) علَّقها البخاري بصيغة الجزم بإثر الرواية الآتية برقم (٤٩٠٢)، ولم يذكر لفظها، وقد وصلها النسائي في «الكبرى» (١١٥٣٠)، والطبري ٢٨/ ١١٢.

(٣) تحرف في (س) إلى: عن، وهذا المرسل أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ٢٩٤.

(٤) كذا في (أ) على الصواب، وتحرف في (ع) إلى: فاجتهدوا، وفي (س) إلى: فأجهد. ورواية زهير ستأتي برقم (٤٩٠٣).

(٥) رواية أبي الأسود عن عروة أخرجها البيهقي في «الدلائل» ٤/ ٥٦.

قوله: «فكذَّبني» بالتَّشديد، في رواية زُهَير (٤٩٠٣): فقالوا: كَذَبَ زيدٌ رسولَ الله ﷺ؛ وهذا بالتَّخفيفِ و«رسولَ الله» بالنَّصب على المفعوليَّة، وقد تقدَّم تحقيقه في الكلام على حديث أبي سفيان في قِصّة هِرَقل (٧)، وفي رواية ابن أبي ليلى عن زيد عند النَّسائيِّ (ك١١٥٣٠): فجَعَلَ الناسُ يقولون: أتى زيدٌ رسولَ الله ﷺ بالكَذِب.

قوله: «وصَدَّقَه» وفي الرِّواية التي بعدها: «فصَدَّقَهم»، وقد مضى تَوجيهُها.

قوله: «فأصابَني هَمٌّ» في رواية زُهَير: فوَقَعَ في نفسي شِدّة، وفي رواية أبي سعد الأزديِّ عن زيد[١]: فوَقَعَ عليَّ من الهَمّ ما لم يقع على أحد، وفي رواية محمَّد بن كعب (٤٩٠٢): «فرجعت إلى المنزِل فنِمت»، زاد التِّرمذيّ (٣٣١٤) في روايته: فنِمت كَئيباً حَزيناً. وفي رواية ابن أبي ليلى: حتَّى جلست في البيت مَخافةَ إذا رآني الناس أن يقولوا: كَذَبتَ.

قوله: «فقال لي عَمّي: ما أَرَدْتَ إلى أن كَذَّبَك» كذا للأكثر، وذكر أبو عليّ الجَيّانيُّ أنَّه وقع في رواية الأَصِيليِّ عن الجُرْجانيِّ: فقال لي عمر، قال الجَيّانيُّ: والصَّواب: «عَمّي» كما عند الجماعة. انتهى، وقد ذكرتُ قبل ذلك ما يقتضي احتمالَ ذلك.

قوله: «ومَقَتَك» في روايةٍ لمحمَّد بن كعب (٤٩٠٢): «فلامَني الأنصار»، وعند النَّسائيِّ (ك١١٥٣٣) من طريقه: ولامَني قومي.

قوله: «فأنزَلَ الله» في رواية محمَّد بن كعب: فأُتِيَ رسولُ الله ﷺ[٢]؛ أي: بالوحي، وفي رواية زُهَير: حتَّى أنزَلَ الله. وفي رواية أبي الأسوَد عن عُرْوة: فبينَما هم يسيرون أبصَروا رسول الله ﷺ يُوحَى إليه فنزلت، وفي رواية أبي سعد عن زيدٍ[٣] قال: فبينَما أنا أسير مع رسول الله ﷺ قد خَفَقتُ برأسي من الهَمّ، أتاني فعَرَكَ بأُذُني وضَحِكَ/ في وجهي، فلَحِقَني ٦٤٦/٨

---

(١) عند الترمذي (٣٣١٣)، وقد سبق ذكرها في أول هذا الباب.

(٢) رواية محمد بن كعب ستأتي برقم (٤٩٠٢) وليس فيها اللفظ المذكور، ولم نقف عليه عند أيٍّ ممَّن أخرج رواية محمد بن كعب، وهذا اللفظ سيعيد ذكره الحافظ في الباب الذي يليه، وبالرغم من وقوعه في النسخ الخطية و(س) إلّا أنه لم يرد ذكره في اليونينية ولا في «إرشاد الساري»!

(٣) قوله: «عن زيد» من (أ)، وسقط من (س) و(ع).

أبو بكر فسألَني، فقلت له، فقال: أبشِر، ثمَّ لَحِقَني عمرُ مِثل ذلك، فلمَّا أصبَحْنا قرأ رسول الله ﷺ سورة المنافقينَ.

قوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ زاد آدم (٤٩٠١): إلى قوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:١-٨]، وهو يُبيِّن أنَّ رواية محمَّد بن كعب مختصرة حيثُ اقتصَرَ فيها على قوله: ونزلَ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟﴾ الآية، لكن وقع عند النَّسائيِّ (ك١١٥١٣) من طريقه: فنزلت ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ حتَّى بلَغَ: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾.

قوله: «إنَّ الله قد صَدَّقَك يا زيد» وفي مُرسَل الحسن[1]: فأخَذَ رسول الله ﷺ بأُذُنِ الغلام فقال: «وَفَتْ أُذُنك يا غلامُ» مرَّتَينِ، زاد زُهَير في روايته: فدَعَاهم النبيُّ ﷺ ليستغفِرَ لهم، وسيأتي شرحُه بعد ثلاثة أبواب.

وفي الحديث من الفوائد: تَركُ مُؤاخَذة كُبَراء القوم بالهَفَواتِ؛ لئلّا يَنفِرَ أتباعُهم، والاقتصار على مُعاتَباتهم وقَبُول أعذارهم وتصديق أيمانهم، وإن كانت القرائن تُرشِد إلى خِلَاف ذلك، لمَا في ذلك من التَّأنيس والتَّأليف.

وفيه جواز تبليغ ما لا يجوز للمَقُولِ فيه، ولا يُعَدّ نَميمةً مذمومةً إلّا إن قَصَدَ بذلك الإفسادَ المطلَق، وأمَّا إذا كانت فيه مَصلَحة تُرَجَّح على المفسَدة فلا.

٢- بابٌ ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون:٢]: يَجْتَنُّونَ بها

٤٩٠١- حدَّثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ، حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن زيدِ بنِ أرقَمَ ﵁، قال: كنتُ معَ عَمّي، فسمعتُ عبدَ الله بنَ أُبَيٍّ ابنَ سَلُولَ يقول: لا تُنفِقوا على مَن عندَ رسولِ الله حتَّى يَنْفَضُّوا. وقال أيضاً: لَئِن رَجَعْنا إلى المدينةِ لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فذَكَرْتُ ذلك لِعَمِّي، فذَكَر عَمِّي لِرسولِ الله ﷺ، فأرسَلَ رسولُ الله ﷺ إلى عبدِ الله بنِ أُبَيٍّ وأصحابِه،

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ٢٩٤.

فحلَفوا ما قالوا، فصَدَّقَهم رسولُ الله ﷺ وكَذَّبَني، فأصابَني هَمٌّ لم يُصِبْني مِثلُه، فجَلستُ في بيتي، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [١-٨]، فأرسَلَ إليَّ رسولُ الله ﷺ، فقرَأها عليَّ، ثمَّ قال: «إنَّ الله قد صَدَّقَكَ».

قوله: «بابٌ ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ جُنَّةً﴾: يَجتَنُّونَ بها» قال عبد بن حُميدٍ: حدَّثني شَبَابة عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ جُنَّةً﴾، قال: يجتَنُّونَ أنفُسَهم.

وأخرجه الطَّبَريُّ (٢٨/ ١٠٦) من وجه آخر عن ابن أبي نَجِيح باللَّفظِ الذي ذكره المصنِّف، ثم ساق حديث زيد بن أرقَم، وقد تقدَّم شرحه في الذي قبله مُستوفًى.

٣- باب قوله:

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون:٣]

٤٩٠٢- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن الحَكَم، قال: سمعتُ محمَّدَ بنَ كعبٍ القُرَظِيَّ، قال: سمعتُ زيدَ بنَ أرقَمَ ﷺ، قال: لمَّا قال عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ: لَا تُنفِقُوا عَلَى مَن عِندَ رَسُولِ الله، وقال أيضاً: لَئِنْ رَجَعْنا إلى المَدِينَةِ، أخبَرْتُ به النبيَّ ﷺ، فلامَني الأنصارُ، وحَلَفَ عبدُ الله ابنُ أُبَيٍّ ما قال ذلك، فرَجَعْتُ إلى المَنزِلِ فنِمْتُ،/ فأتاني رسولُ الله ﷺ، فأتيتُه، فقال: «إنَّ اللهَ قد صَدَّقَكَ»، ونزلَ: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟﴾ الآيةَ [المنافقون:٧]. ٦٤٧/٨

وقال ابنُ أبي زائدةَ: عن الأعمَشِ، عن عَمرٍو، عن ابنِ أبي ليلى، عن زيدٍ، عن النبيِّ ﷺ.

قوله: «باب قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾» ساقَ إلى قوله: ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾.

قوله: «سمعت محمَّد بنَ كعب القُرَظيَّ» زاد التِّرمِذيّ في روايته (٣٣١٤): مُنذُ أربعينَ سنةً.

قوله: «أخبَرتُ به النبيَّ ﷺ» أي: على لسان عَمِّي، جمعاً بين الرِّوايتَينِ، ويحتمل أن يكون هو أيضاً أخبرَ حقيقةً بعد أن أنكرَ عبدُ الله بن أُبيٍّ ذلك كما تقدَّم.

قوله: «**فأُتِيَ رسول الله ﷺ**»[1] بضمِّ همزة «أُتِيَ» أي: بالوحي.

قوله: «**وقال ابن أبي زائدة**» هو يحيى بن زكريّا بن أبي زائدة، وطريقُه هذه وَصَلَها النَّسائيُّ (ك ١١٥٣٠)، وقد بيَّنت ما فيه من فائدة قبلُ.

قوله فيه: «**عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، عن زيد بن أرقَم**» كذا رواه الأعمَش عن عَمْرو ابن مُرّة عنه، وقد رواه شُعْبة عن عَمْرو بن مُرّة فقال: عن أبي حمزة عن زيد بن أرقَمَ[2]، فكأنَّ لعَمرِو بن مُرّةَ فيه شيخَينِ.

٤- بابٌ

﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ الآيةَ [المنافقون:٤]

٤٩٠٣- حدَّثنا عَمْرو بنُ خالِدٍ، حدَّثنا زُهَيرُ بنُ معاويةَ، حدَّثنا أبو إسحاقَ، قال: سمعتُ زيدَ بنَ أرقَمَ، قال: خَرَجْنا معَ النبيِّ ﷺ في سَفَرٍ أصابَ الناسَ فيه شِدّةٌ، فقال عبدُ الله بنُ أُبيٍّ لأصحابه: لا تُنفِقوا على مَن عندَ رسولِ الله حتَّى يَنفَضُّوا مِن حَوْلِه، وقال: لَئِن رَجَعْنا إلى المدينةِ لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فأخبَرتُه، فأرسَلَ إلى عبدِ الله بنِ أُبيٍّ، فسألَه فاجتَهَدَ يَمِينَه ما فَعَلَ، قالوا: كَذَبَ زيدٌ رسولَ الله ﷺ، فوَقَعَ في نَفْسي ممَّا قالوا شِدّةٌ، حتَّى أنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ تَصْدِيقي في ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾، فدَعاهمُ النبيُّ ﷺ ليَستَغْفِرَ لهم، فلَوَّوْا رؤوسَهم.

وقولُه: ﴿خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾: قال: كانوا رجالاً أجمَلَ شيءٍ.

قوله: «**بابٌ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ الآيَةَ**» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآيةَ إلى: ﴿يُؤْفَكُونَ﴾.

ذكر فيه حديث زيد بن أرقَم من رواية زُهَير عن أبي إسحاق نحوَ رواية إسرائيلَ عنه كما تقدَّم بيانُ ذلك، وقال في آخِره: حتَّى أنزَلَ الله عزَّ وجلَّ تصديقي في ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾، فدَعاهم النبيُّ ﷺ ليَستَغفِر لهم فلَوَّوْا رُؤوسَهم.

---

(١) سلف التعليق على هذا اللفظ في الباب السابق.

(٢) أخرج هذا الطريق عبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته على «المسند» برقم (١٩٢٩٧).

قوله: «وقولُه: ﴿خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ قال: كانوا رجالاً أجمَلَ شيءٍ» هذا تفسيرٌ لقوله: ﴿تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾، و﴿خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ تمثيلٌ لأجسامهم، ووَقَعَ هذا في نفس الحديث وليس مُدرَجاً، فقد أخرجه أبو نُعَيم من وجهٍ آخرَ عن عَمْرو بن خالد شيخ البخاريّ فيه بهذه الزّيادة، وكذا أخرجه الإسماعيليّ من وجهٍ آخر عن زُهَير.

تنبيه: قرأ الجمهور ﴿خُشُبٌ﴾ بضمَّتَينِ، وأبو عَمْرو والأعمَش والكِسائيّ بإسكان الشِّين.

٦٤٨/٨

٥- باب قوله:
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾
إلى قوله: ﴿مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون:٥]

حَرَّكوا؛ استهزَؤوا بالنبيِّ ﷺ.

ويُقرَأُ بالتَّخْفيفِ مِن: لَوَيْتُ.

٤٩٠٤- حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ موسى، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن زيدِ بنِ أرقَمَ، قال: كنتُ معَ عَمّي، فسمعتُ عبدَ الله بنَ أُبيٍّ ابنَ سَلولَ يقول: لا تُنْفِقُوا على مَن عندَ رسولِ الله حتّى يَنْفضُّوا، ولَئِن رَجَعْنا إلى المدينةِ لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذَلَّ، فذَكَرْتُ ذلك لِعَمِّي، فذَكر عَمّي للنبيِّ ﷺ، فدَعاني فحَدَّثْتُه، فأَرسَلَ إلى عبد الله بنِ أُبيٍّ وأصحابِه، فحَلَفُوا ما قالُوا، وكَذَّبَني النبيُّ ﷺ، فأصابَني غَمٌّ لم يُصِبْني مِثلُه قطُّ، فجَلستُ في بَيتي، وقال عَمّي: ما أَرَدْتَ إلى أن كَذَّبَكَ النبيُّ ﷺ ومَقَتَك! فأنزَلَ الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ وأرسَلَ إليَّ النبيُّ ﷺ، فقرأها وقال: «إنَّ اللهَ قد صَدَّقَكَ».

قوله: «باب قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿مُّسْتَكْبِرُونَ﴾» كذا لأبي ذرٍّ وساقَ غيرُه الآية كلَّها.

في مُرسَل سعيد بن جُبَير: وجاء عبد الله بن أُبيٍّ فجعَلَ يعتَذِر، فقال له النبيُّ ﷺ: «تُبْ» فجَعَلَ يَلْوي رأسَه، فنزلت.

قوله: «حَرَّكوا؛ استَهْزَؤوا بالنبيِّ ﷺ، ويُقرَأ بالتَّخْفيفِ من: لَوَيتُ» يعني: «لَوَوْا»، وهي قراءة نافع، وقرأ الباقونَ بالتَّثقيلِ.

ثمَّ ذكر حديثَ زيد بن أرقَم من وجهٍ آخر كما مضى بيانُه. ووَقَعَ لأكثر الرُّواة مختصراً من أثنائه، وساقَه أبو ذرٍّ تامّاً إلّا قوله: وصَدَّقَهم.

وقد تَعقَّبَه الإسماعيليّ بأنَّه ليس في السِّياق الذي أورَدَه خُصوصُ ما تَرجَمَ به، والجوابُ أنَّه جَرَى على عادته في الإشارة إلى أصل الحديث، ووَقَعَ في مُرسَل الحسن[1]: فقال قوم لعبد الله بن أُبيٍّ: لو أتيتَ رسول الله ﷺ فاستَغفَرَ لك، فجَعَلَ يَلوي رأسَه، فنزلت. وكذا أخرج عبد بن حُمَيدٍ من طريق قَتَادة، ومن طريق مجاهد، ومن طريق عِكْرمة أنَّها نزلت في عبد الله بن أُبيّ.

٦- باب قوله:

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]

٤٩٠٥- حدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا سفيانُ، قال عَمْرٌو: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما، قال: كنَّا في غَزاةٍ ـ قال سفيانُ مرَّةً: في جيشٍ ـ فكَسَعَ رجلٌ مِن المهاجِرينَ رجلاً مِن الأنصار، فقال الأنصاريُّ: يا لَلأنصارِ، وقال المهاجِرِيُّ: يا لَلْمُهاجِرِينَ، فسمعَ ذاك رسولُ الله ﷺ، فقال: «ما بالُ دَعْوَى جاهليَّةٍ؟!» قالوا: يا رسولَ الله، كَسَعَ رجلٌ مِن المهاجِرِينَ رجلاً مِن الأنصار، فقال: «دَعُوها، فإنَّها مُنتِنةٌ»، فسمعَ بذلك عبدُ الله بنُ أُبيٍّ، فقال: فَعَلُوها؟ أمَا والله لَئِن رَجَعْنا إلى المدينةِ لَيُخرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فبَلَغَ النبيَّ ﷺ، فقامَ عمرُ فقال: يا رسولَ الله، دَعْني أضْرِبْ عُنُقَ هذا المنافقِ، فقال النبيُّ ﷺ: «دَعْهُ، لا يَتَحَدَّثُ الناسُ أنَّ محمَّداً يَقتُلُ أصحابَه». وكانتِ/ الأنصارُ أكثرَ مِن المهاجِرينَ حينَ قَدِموا المدينةَ، ثمَّ إنَّ المهاجِرينَ كَثُروا بَعْدُ. ٨/٦٤٩

---

(١) إنما وقع هذا في مرسل قتادة فيما أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ٢٩٤، وابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٨/ ١١٠.

قال سفيانُ: تحفَّظْتُه[1] من عَمرٍو، قال عَمْرٌو: سمعتُ جابراً: كنَّا معَ النبيِّ ﷺ.

قوله: «باب قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيرُه الآية. وأخرج الطَّبَريُّ (٢٨/ ١١٠) من طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: أُنزِلَت هذه الآيةُ بعدَ التي في التَّوبة: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾».

قوله: «قال عَمْرو» وقع في آخر الباب: «قال سفيان: تحفَّظتُه من عَمْرو قال» فذَكَره، ووقع في رواية الحُميديِّ الآتية بعد باب: حَفِظناه من عَمْرو.

قوله: «كنَّا في غَزَاة، قال سُفْيان مرَّة: في جيش» وسَمَّى ابن إسحاق هذه الغزوة غزوةَ بني المصطَلِق، وكذا وقع عند الإسماعيليّ من طريق ابن أبي عمر عن سفيان قال: يَرَونَ أنَّ هذه الغَزاة غَزاة بني المصطَلِق. وكذا في مُرسَل عُرْوة الذي سأذكرُه.

قوله: «فكَسَعَ رجلٌ» الكَسْع يأتي تفسيرُه بعدَ باب، والمشهور فيه أنَّه ضَرْب الدُّبُر باليَدِ أو بالرِّجلِ. ووَقَعَ عند الطَّبَرِيِّ (٢٨/ ١١٢) من وجه آخر عن عَمْرو بن دينار عن جابر: أنَّ رجلاً من المهاجِرينَ كَسَعَ رجلاً من الأنصار برِجلِه. وذلك عند أهل اليمن شديد.

والرجل المهاجِريُّ: هو جَهْجاه بن قيس ـ ويقال: ابن سعيد[2] ـ الغِفاريّ، وكان معَ عمر بن الخطَّاب يَقُود له فرسَه، والرجل الأنصاريّ: هو سِنان بن وَبَرة الجُهَنيّ حَليف الأنصار، وفي رواية عبد الرَّزّاق[3] عن مَعمَر عن قَتادة مُرسَلاً: أنَّ الأنصاريّ كان حَليفاً لهم من جُهَينة، وأنَّ المهاجِريّ كان من غِفار. وسَمّاهما ابنُ إسحاق في «المغازي» عن شيوخه.

---

(١) في (س): فحفظتُه.

(٢) كذا في (أ) و(س) كما في المطبوع من «التاريخ الكبير» للبخاري ٢/ ٢٤٩، و«الإصابة» ١/ ٥١٨، ووقع في (ع): «ابن سعد» كما في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٤/ ٣٤٩، ووقع في «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٢٩٠، و«الروض الأنف» للسهيلي ٤/ ١٤: ابن مسعود.

(٣) في «تفسيره» ٢/ ٢٩٣.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عُقَيل عن الزُّهْريِّ عن عُرْوة بن الزُّبَير وعَمْرو بن ثابت: أنَّهما أخبَراه أنَّ رسول الله ﷺ غَزَا غزوة المُرَيسيع، وهي التي هَدَمَ فيها رسولُ الله ﷺ مَناة الطاغية التي كانت بين قَفَا المُشَلَّل وبين البحر، فاقتَتَلَ رجلان، فاستَعلَى المهاجِريُّ على الأنصاريّ، فقال حليف الأنصار: يا مَعشَر الأنصار، فتَداعَوْا إلى أن حُجِزَ بينهم، فانكَفَأ كلّ مُنافق إلى عبد الله بن أُبيٍّ، فقالوا: كنت تُرجَى وتَدفَع، فصِرتَ لا تَضُرّ ولا تَنفَع، فقال: لَئِن رَجَعْنا إلى المدينة لَيُخرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فذكر القِصّة بطولها، وهو مُرسَل جيِّد.

واتَّفَقَت هذه الطُّرق على أنَّ المهاجِريَّ واحدٌ.

ووَقَعَ في حديث أبي الزُّبَير عن جابر عند مسلم (٢٥٨٤): اقتَتَلَ غلامان من المهاجِرينَ وغلام من الأنصار، فنادَى المهاجِريّ: يا لَلمهاجِرينَ، ونادَى الأنصاريّ: يا لَلأنصار، فخرج رسول الله ﷺ فقال: «ما هذا؟ أدَعوَى الجاهليَّة!» قالوا: لا، إنَّ غلامَينِ اقتَتلا فكَسَعَ أحدُهما الآخَر، فقال: «لا بأس، ولْيَنصُرِ[1] الرجلُ أخاه ظالماً أو مظلوماً» الحديثَ.

ويُمكِن تأويل هذه الرِّواية بأنَّ قوله: «من المهاجِرينَ» بيانٌ لأحدِ الغلامَينِ، والتَّقدير: اقتَتَلَ غلامان غلامٌ من المهاجِرينَ وغلامٌ من الأنصار، فحَذَفَ لفظ «غلام» من الأوَّل، ويُؤيِّده قوله في بَقيَّة الخبر: «فقال المهاجِريّ» فأفرَدَه، فتَتَوافَق الرِّوايات.

ويُستَفاد من قوله: «لا بَأس» جوازُ القول المذكور بالقصدِ المذكور والتَّفصيل المبيَّن، لا على ما كانوا عليه في الجاهليَّة من نُصرة مَن يكون من القبيلة مُطلَقاً، وقد تقدَّم شرح قوله: «انصُرْ أخاك ظالماً أو مَظلوماً» مُستَوفًى في «باب أَعِنْ أخاكَ» من كتاب المظالم (٢٤٤٣).

قوله: «يا لَلْأنصارِ» بفتح اللّام وهي للاستغاثة؛ أي: أغيثوني، وكذا قول الآخر: يا لَلمهاجِرينَ.

قوله: «دَعُوها فإنَّها مُنتِنة» أي: دَعْوة الجاهليَّة، وأبعَدَ مَن قال: المراد الكَسْعةُ.

---

(١) كذا في الأصلين وفي المطبوع من «صحيح مسلم»، وفي (س): ولينصرنَّ، بالنون المشدَّدة في آخره!

ومُنْتِنة: بضمِّ الميم وسكون النُّون وكسر المثنّاة: من النَّتْن؛ أي: أنَّها كلمة قَبيحة خَبيثة، وكذا ثَبَتَت في بعض الرِّوايات.

قوله: «فَعَلُوها؟» هو استفهامٌ بحذفِ الأداة، أي: أفَعَلوها؟/ أي: الأَثَرة؛ أي: شَرِكناهم فيما نحنُ فيه فأرادوا الاستبداد به علينا. ٨/٦٥٠

وفي مُرسَل قَتَادة[1]: فقال رجلٌ منهم عظيمُ النِّفاق: ما مَثَلُنا ومَثَلهم إلّا كما قال القائل: سَمِّنْ كلبَك يأكلْكَ.

وعند ابن إسحاق: فقال عبد الله بن أُبيٍّ: أقَدْ فَعَلوها؟ نافَرُونا وكاثَرُونا في بلادنا، والله ما أَعُدُّنا[2] وجَلابيبَ قُرَيش هذه إلّا كما قال القائل: سَمِّن كَلبَك يأكلْكَ.

قوله: «فقامَ عمرُ فقال: يا رسولَ الله، دَعْني أَضْرِبْ عُنُقه» في مُرسَل قَتَادة: فقال عمرُ: مُرْ معاذاً أن يَضرِب عُنُقَه؛ وإنَّما قال ذلك، لأنَّ معاذاً لم يكن من قومه.

قوله: «دَعْهُ، لا يَتَحَدَّث الناس أنَّ محمَّداً يقتُل أصحابَه» أي: أتباعَه، ويجوز في «يَتَحَدَّث» الرَّفع على الاستئناف، والكسر على جواب الأمر، وفي مُرسَل قَتَادة: فقال: لا والله لا يَتَحَدَّث الناس، زاد ابن إسحاق: فقال: مُر به عَبّاد[3] بن بِشْر بن وَقْش فليَقتُله، فقال: «لا، ولكن أذِّن بالرَّحيلِ»، فراحَ في ساعةٍ ما كان يَرحَل فيها، فلَقيَه أُسَيد بن حُضَير فسأَلَه عن ذلك فأخبرَه، فقال: فأنتَ يا رسول الله الأعَزُّ وهو الأذَلّ. قال: وبَلَغَ عبدَ الله بن عبد الله ابن أُبيٍّ ما كان من أمر أبيه فأتى النبيَّ ﷺ فقال: بَلَغني أنَّك تريد قتلَ أَبي فيما بَلَغَك عنه،

---

(١) عند عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ٢٩٣.

(٢) تحرف في الأصلين إلى: «عدونا»، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٢٩١ و«تفسير الطبري» ٢٨/ ١١٥ و«الروض الأنف» للسهيلي ٤/ ١٤، ووقع في (س): مثلنا، ولم نقف على هذا اللفظ عند أحد. وقوله: جلابيب قريش: أصل الجلابيب: الأُزُر الغِلاظ، كان المسلمون يلتحفون بها، فأصبحت لقباً لمن أسلم من المهاجرين.

(٣) تحرف في (أ) و(س) إلى: «معاذ» وما أثبتناه من (ع) وهو الموافق لما في «تفسير الطبري» ٢٨/ ١١٥-١١٦، و«السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٢٩٠.

فإن كنت فاعلاً فمُرني به فأنا أحمِل إليك رأسَه، فقال: «بل تُرفِق به ونُحسِن صُحبَته»، قال: فكان بعدَ ذلك إذا أحدَثَ الحَدَث، كان قومه هم الذينَ يُنكِرونَ عليه، فقال النبيّ ﷺ لعمر: «كيف تَرَى؟».

ووَقَعَ في مُرسَل عِكْرمة عند الطَّبَريِّ (٢٨/ ١١٢): أنَّ عبد الله بن عبد الله بن أُبيٍّ قال للنبيِّ ﷺ: إنَّ والدي يُؤذي اللهَ ورسولَه، فذَرْني حتَّى أقتُلَه، قال: «لا تَقتُل أباك».

قوله: «ثمَّ إنَّ المهاجِرينَ كَثُروا بَعدُ» هذا ممَّا يُؤيِّد تَقدُّم القِصّة، ويُوضح وَهْمَ مَن قال: إنَّها كانت بتَبوك؛ لأنَّ المهاجِرينَ حينئذٍ كانوا كثيراً جدّاً، وقد انضافَت إليهم مُسلِمة الفتح في غزوة تَبُوك، فكانوا حينئذٍ أكثرَ من الأنصار، والله أعلم.

٧- بابٌ
﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون:٧]

يَنفضُّوا: يَتفرَّقُوا.

الكَسْعُ: أن تَضرِبَ بيَدِكَ على شيءٍ أو برِجْلِكَ، ويكون أيضاً إذا رَميتَه بشيءٍ يَسُوؤُه[1].

٤٩٠٦- حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثني إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ عُقْبَةَ، عن موسى بنِ عُقْبَةَ، قال: حدَّثني عبدُ الله بنُ الفَضْلِ، أنَّه سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ يقول: حَزِنْتُ على مَن أُصِيبَ بالحَرّةِ، فكَتَبَ إليَّ زيدُ بنُ أرقَمَ، وبَلَغَه شِدّةُ حُزْني يَذكُرُ: أنَّه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «اللهمَّ اغفِرْ للأنصارِ، ولأبناءِ الأنصارِ»، وشَكَّ ابنُ الفَضْلِ في: أبناءِ أبناءِ الأنصارِ، فسألَ أنساً بعضُ مَن كان عندَه، فقال: هو الذي يقول رسولُ الله ﷺ: «هذا الذي أَوْفَى الله له بأُذُنِه».

---

(١) هذه الفِقرة وقعت في هذا الموضع في النسخة التي اعتمد عليها الحافظ من «الصحيح»، وقد جاء في النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» أنَّ هذا لأبي ذرّ في آخر حديث جابر السابق، وهو الصواب، ولكنّا آثرنا إبقاءه هنا ليتوافق مع شرح الحافظ، وسينبِّه هو رحمه الله في سياق شرحه إلى أن وقوعه هنا خطأٌ.

قوله: «باب قوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾» كذا لهم، وزاد أبو ذرٍّ: الآية.

قوله: «﴿يَنفَضُّواْ﴾: يَتفرَّقوا» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾: حتَّى يَتفرَّقوا.

ووقع في رواية زُهَير (٤٩٠٣) سببُ قول عبد الله بن أُبيٍّ ذلك، وهو قوله: خَرَجنا في سَفَر أصاب الناسَ فيه شِدّةٌ، فقال عبد الله بنُ أُبيٍّ: ﴿لَا تُنفِقُواْ﴾ الآية. فالذي يَظهَر أنَّ قوله: ﴿لَا تُنفِقُواْ﴾ كان سَببَه الشِّدّةُ التي أصابتهم، وقوله: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ سببه مُخاصَمة المهاجِريِّ والأنصاريِّ كما تقدَّم في حديث جابر.

قوله: «الكَسْع: أن تَضْرِب بيَدِك على شيءٍ أو برِجْلِك، ويكون أيضاً إذا رَمَيته بسُوءٍ» كذا لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ وحدَه، وحَقُّ هذا أن يُذكَر قبلَ الباب،/ أو في الباب الذي يَليه، ٨/٦٥١ لأنَّ الكَسْع إنَّما وَقَعَ في حديث جابر.

قال ابن التِّين: الكَسْع: أن تضرِب بيدِك على دُبُر شيءٍ أو برِجلِك.

وقال القُرطُبيُّ: أن تَضرِبَ عَجُز إنسان بقَدَمِك. وقيلَ: الضَّرب بالسَّيفِ على المؤَخَّر.

وقال ابن القَطّاع: كَسَعَ القومَ: ضَرَبَ أدبارَهم بالسَّيف، وكَسَعَ الرجلَ: ضَرَبَ دُبُره بظَهرِ قَدمِه، وكذا إذا تَكلَّمَ بإثْرِ[1] كلامِه بما ساءَه، ونحوُه في «تهذيب الأزهَريّ»[2].

قوله: «حدَّثنا إسماعيل بن عبد الله» هو ابن أبي أُوَيس.

قوله: «حدَّثني عبد الله بن الفَضْل» أي: ابن العبَّاس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطَّلِب الهاشميّ، تابعيّ صغير، مَدَنيّ ثقة، ما له في البخاريّ عن أنس إلّا هذا الحديث، وهو من أقران موسى بن عُقْبة الراوي عنه.

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّف في (س) إلى: فأثَّر. وانظر «اللسان» مادة (كسع).

(٢) ولفظه عنده: كَسَع فلانٌ فلاناً بما ساءَه: إذا هَمَزَه مِنْ ورائه بكلام قبيح. «تهذيب اللغة» مادة (كسع).

قوله: «**حَزِنْتُ على مَن أُصيبَ بالحَرَّةِ**» هو بكسر الزّاي من الحُزن، زاد الإسماعيليّ من طريق محمَّد بن فُلَيح عن موسى بن عُقْبة: من قومي.

وكانت وقعة الحَرّة في سنة ثلاث وستّينَ، وسببُها أنَّ أهل المدينة خَلَعوا بيعة يزيد بن معاوية لمَّا بَلَغَهم ما يَتعَمَّده من الفساد، فأمَّرَ الأنصارُ عليهم عبدَ الله بن حَنظَلة بن أبي عامر، وأمَّرَ المهاجِرونَ عليهم عبدَ الله بن مُطيع العَدَويَّ، وأرسَلَ إليهم يزيد بن معاوية مسلمَ بن عقبة المُرِّي في جيش كثير، فهَزَمَهم واستَباحوا المدينة وقَتَلوا ابن حَنظَلة، وقُتِلَ من الأنصار شيءٌ كثير جدّاً، وكان أنس يومَئذٍ بالبصرة فبَلَغَه ذلك، فحَزِنَ على مَن أُصيبَ من الأنصار، فكَتَبَ إليه زيد بن أرقَم ـ وكان يومَئذٍ بالكوفة ـ يُسَكِّنُه[1]، ومُحصَّل ذلك أنَّ الذي يصير إلى مَغفِرة الله لا يَشتَدّ الحُزن عليه، فكان ذلك تَعزيةً لأنسٍ فيهم.

قوله: «**وشَكَّ ابن الفَضْل في أبناء أبناءِ الأنصار**» رواه النَّضر بن أنس عن زيد بن أرقَم مرفوعاً: «اللهمَّ اغفِرْ للأنصار ولأبناءِ الأنصارِ، وأبناءِ أبناءِ الأنصار» أخرجه مسلم (٢٥٠٦) من طريق قَتَادة عنه من غير شكٍّ.

وللتِّرمذيِّ (٣٩٠٢) من رواية عليّ بن زيد عن النَّضر بن أنس عن زيد بن أرقَم: أنَّه كَتَبَ إلى أنس بن مالك يُعزِّيه فيمَن أُصيبَ من أهله وبني عَمِّه يوم الحَرّة، فكَتَبَ إليه: إنّي أُبشِّرك ببُشرَى من الله أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللهمَّ اغفِر للأنصار ولِذَراريِّ الأنصار، ولِذَراريِّ ذَراريِّهم».

قوله: «**فسألَ أنساً بعضُ مَن كان عنده**» هذا السائل لم أعرِف اسمَه، ويحتمل أن يكون النَّضر بن أنس، فإنَّه روى حديث الباب عن زيد بن أرقَم كما تَرَى.

وزَعَمَ ابن التِّين أنَّه وَقَعَ عند القابِسيِّ: فسألَ أنسٌ بعضَ، بالنَّصب، وأنسٌ بالرَّفع على أنَّه الفاعل، والأوَّل هو الصَّواب، قال القابِسيّ: الصَّواب أنَّ المسؤول أنسٌ.

قوله: «**أوْفَى الله له بأُذُنِه**» أي: بسَمْعه، وهو بضمِّ الهمزة والذّال المعجَمة ويجوز فتحها،

(١) كذا في الأصلين، وفي (س): يُسلِّيه.

أي: أظهَرَ صِدقَه فيما أعلمَ به، والمعنى: أوفَى صِدْقَه. وقد تقدَّم في الكلام على حديث جابر أنَّ في مُرسَل الحسن: أنَّ النبيّ ﷺ أخذَ بأُذُنِه فقال: «وَفَّى الله بأُذُنِك يا غلامُ»، كأنَّه جعل أُذنَه ضامنةً بتصديق ما ذَكرتْ أنَّها سمعَت، فلمَّا نزلَ القرآن بتصديقِه صارت كأنَّها وافيةً بضَمانها.

تكميل: وقع في رواية الإسماعيليّ في آخر هذا الحديث من رواية محمَّد بن فُلَيح عن موسى بن عُقْبة: قال ابن شِهاب: سمعَ زيد بن أرقَم رجلاً من المنافقينَ يقول والنبيُّ ﷺ يَخطُب: لَئِن كان هذا صادِقاً لنحنُ شَرٌّ من الحَمير، فقال زيد: قد والله صَدَقَ، ولَأنتَ شَرٌّ من الحِمار. ورُفِعَ ذلك إلى النبيّ ﷺ فجَحَدَه القائل، فأنزَلَ الله على رسوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ الآيةَ [التوبة:٧٤]، فكان ممَّا أنزَلَ الله في هذه الآية تصديقاً لزيدٍ. انتهى، وهذا مُرسَل جيِّد(١)، وكأنَّ البخاريَّ حَذَفَه لكَوْنِه على غير شرطِه، ولا مانعَ من نزول الآيتَينِ في القِصَّتَينِ في تَصديق زيدٍ(٢).

٨- باب قوله:

٦٥٢/٨

﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]

٤٩٠٧- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، قال: حَفِظْناهُ من عَمْرِو بنِ دِينارٍ، قال: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما، يقول: كنَّا في غَزاةٍ، فكَسَعَ رجلٌ مِن المهاجِرينَ رجلاً مِن الأنصارِ، فقال الأنصاريُّ: يا لَلأنصارِ! وقال المهاجِريُّ: يا لَلْمُهاجِرينَ! فسَمَّعَها الله رسولَه ﷺ، قال: «ما هذا؟» فقالوا: كَسَعَ رجلٌ مِن المهاجِرينَ رجلاً مِن الأنصار، فقال الأنصاريُّ: يا لَلأنصارِ،

---

(١) وعزاه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» ١/ ٣١٧ للبَرقاني، والمتقي الهندي في «كنز العمال» ٢/ ٤٢٦ للدارقطني في «الأفراد» ولابن عساكر، وهو في «تاريخ دمشق» له ١٩/ ٢٥٧.

(٢) ولكن قال ابن كثير في «تفسيره» ٤/ ١٧٩ بعد أن عزاه للبخاري في «صحيحه» إلى قوله: «هذا الذي أوفى الله بأُذنه»: ولعلَّ ما بعده من قول موسى بن عقبة، وقد رواه محمد بن فليح عن موسى بن عقبة بإسناده ثم قال: قال ابن شهاب، فذكر ما بعده عن موسى، عن ابن شهاب. والمشهور في هذه القصة أنها كانت في غزوة بني المصطلق، فلعلَّ الراوي وَهِمَ في ذكر الآية وأراد أن يذكر غيرها فذكرها، والله أعلم.

وقال المهاجِرِيُّ: يا لَلْمُهاجِرِينَ، فقال النبيُّ ﷺ: «دَعُوها فإنَّها مُنتِنةٌ».

قال جابرٌ: وكانتِ الأنصارُ حينَ قَدِمَ النبيُّ ﷺ أكثرَ، ثمَّ كَثُرَ المهاجِرونَ بَعْدُ، فقال عبدُ الله ابنُ أُبَيٍّ: أَوَقَدْ فَعَلوا؟ والله لَئِن رَجَعْنا إلى المدينةِ لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فقال عمرُ بنُ الخطَّاب ﷺ: دَعْني يا رسولَ الله أَضْرِبْ عُنُقَ هذا المنافقِ، قال النبيُّ ﷺ: «دَعْهُ، لا يَتَحَدَّثُ الناسُ أنَّ محمَّداً يَقْتُلُ أصحابَه».

قوله: «باب: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيرُه الآيةَ إلى ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

ذكر فيه حديث جابر الماضي، وقد تقدَّم شرحه قبلُ ببابٍ، ولعلَّه أشارَ بالتَّرجمة إلى ما وَقَعَ في آخر الحديث المذكور، فإنَّ التِّرمذيّ لمَّا أخرجه عن ابن أبي عمر عن سفيان[١] بإسناد حديث الباب (٣٣١٥) قال في آخره: وقال غير عَمْرو: فقال له ابنُه عبد الله بن عبد الله بن أُبَيٍّ: والله لا تَنقَلِب إلى المدينة[٢] حتَّى تقول: إنَّك أنتَ الذَّليل ورسولُ الله ﷺ العزيزُ، ففَعَلَ. وهذه الزِّيادة أخرجها ابن إسحاق في «المغازي» عن شيوخه، وذكرها أيضاً الطَّبَرِيُّ من طريق عِكْرمة[٣].

٦٤- سورة التَّغابُن والطَّلاق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال عَلْقمةُ، عن عبدِ الله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١]: هو الذي إذا أصابَتْه مُصِيبةٌ رَضِيَ[٤] وعَرَفَ أنَّها مِن الله.

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب ووقع في (س): أبي سفيان، وهو خطأ. وسفيان المذكور: هو ابن عيينة.

(٢) كذا في (ع) على الصواب، وهو الموافق لما في «جامع الترمذي»، وتحرف في (أ) و(س) إلى: لا ينقلب أبي إلى المدينة.

(٣) في «تفسيره» ٢٨/ ١١٣ من مرسل عكرمة بنحو اللفظ المذكور.

(٤) في (س): «رضي بها» كما في «إرشاد الساري»، وما أثبتناه من اليونينية، التي لم يرد فيها ذكر خلاف أو فرق بين رواية «الصحيح» بهذا اللفظ.

وقال مجاهدٌ: التَّغابُنُ: غَبَنَ أهلُ الجنَّةِ أهلَ النار.

﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: إن لم تَعلَموا أتَحِيضُ أم لا تَحِيضُ، فاللّائي قَعَدْنَ عن المَحِيضِ، واللّائي لم يَحِضْنَ بَعْدُ، فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهُرٍ[1].

قوله: «سورة التَّغابُن والطَّلاق» كذا لأبي ذرٍّ، ولم يَذكُر غيره: «والطَّلاق» بل اقتَصَروا على التَّغابُن، وأفرَدوا الطَّلاق بترجمةٍ، وهو الأليَق لمناسَبة ما تقدَّم.

قوله: «وقال عَلْقَمة عن عبد الله: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾...» إلى آخره؛ أي: يَهتَدي إلى التَّسليم فيَصبر ويَشكُر. وهذا التَّعليق وَصَلَه عبد الرَّزّاق[2] عن ابن عُيَينةَ عن الأعمَش عن أبي ظَبيانَ عن عَلْقمة، مِثله، لكن لم يَذكُر ابن مسعود.

وكذا أخرجه الفِرْيابيُّ عن الثَّوريّ، وعبدُ بن حُميدٍ عن عمر بن سعد عن الثَّوريّ عن الأعمَش، والطَّبَريُّ من طرق[3] عن الأعمَش. نعم أخرجه البَرْقانيّ من وجهٍ آخَر فقال: عن عَلْقمة قال: شَهِدْنا عنده ـ يعني عند عبدِ الله ـ عَرْضَ المصاحف، فأتى على هذه الآية ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾ قال: هي المصيبات تُصيب الرجل فيَعلم أنَّها من عند الله، فيُسَلِّم ويَرضَى.

وعند الطَّبَريِّ (٢٨/ ١٢٣) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: المعنى: يَهدي قلبَه لليقينِ، فيَعلم أنَّ ما أصابَه لم يكن ليُخطِئَه، وما أخطَأه لم يكن ليُصيبَه.

٨/ ٦٥٣ **قوله: «وقال مجاهد: التَّغابُن: غَبَنَ أهلُ الجنَّة أهلَ النار»**/ كذا لأبي ذرٍّ عن الحَمُّويّ وحدَه، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ وعبد بن حُميدٍ من طريق مجاهد. وغَبَن، بفتح المعجمة

---

(١) من قوله: ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ إلى هنا سيأتي الكلام عليه في الباب التالي من سورة الطلاق.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٢٩٥، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٨/ ١٢٣، والبيهقي في «الكبرى» ٤/ ٦٦.

(٣) في (أ) و(س): طريق، وما أثبتناه من (ع)، وهو الصحيح، فهذا الأثر أخرجه ابن جرير في «تفسيره» ٢٨/ ١٢٣ من عدَّة طرق عن الأعمش.

والموحَّدة[1].

وللطَّبَرِيِّ من طريق سعيد[2] عن قَتادة: ﴿يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾: يوم غَبَنَ أهلُ الجنة أهلَ النّار؛ أي: لكَوْنِ أهلِ الجنَّة بايَعوا على الإسلام بالجنَّة فربِحوا، وأهلِ النار امتَنَعوا من الإسلام فخَسِروا، فشُبِّهوا بالمتبايعَينِ يَغبِنُ أحدُهما الآخرَ في بيعه، ويُؤيِّد ذلك ما سيأتي في الرِّقاق (٦٥٦٩) من طريق الأعرَج عن أبي هريرة رَفَعَه: «لا يَدخُلُ أحدٌ الجَنَّةَ إلّا أُرِيَ مَقعَدَه من النار لو أساءَ، ليَزدادَ شُكراً، ولا يَدخُل أحدٌ النار إلّا أُرِيَ مَقعَدَه من الجنَّة لو أحسنَ، ليكونَ عليه حَسْرةً».

٦٥- سورة الطّلاق

وقال مجاهدٌ: ﴿وَبَالَ أَمْرِهَا﴾: جزاءَ أمرِها.

١- بابٌ

٤٩٠٨- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، قال: حدَّثني عُقَيلٌ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبَرَني سالمٌ، أنَّ عبد الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما أخبَرَه: أنَّه طَلَّقَ امرأتَه وهي حائضٌ، فذَكَر عمرُ لِرسولِ الله ﷺ، فتَغيَّظَ فيه رسولُ الله ﷺ، ثمَّ قال: «لِيُراجِعْها، ثمَّ يُمْسِكْها حتَّى تَطْهُرَ، ثمَّ تَحِيضَ فتَطْهُرَ، فإن بَدا له أن يُطَلِّقَها، فلْيُطَلِّقْها طاهراً قبلَ أن يَمَسَّها، فتِلْكَ العِدّةُ كما أمَرَه اللهُ».

[أطرافه في: ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٨، ٥٢٦٤، ٥٢٣٢، ٥٣٣٣، ٧١٦٠]

---

(١) ضبطُ الحافظ لقوله: «غَبَن» على أنها فعلٌ ماضٍ، وهذا ما ذكره أيضاً العيني في «عمدة القاري» ٢٣/ ١١٢، ولكن ضُبطت في هامش النسخة اليونينية بفتح الغين وتسكين الباء على مقتضى ما ورد عن مجاهد فيما أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٨/ ١٢٢ قال: هو غَبْن أهلِ الجنة أهلَ النار، ومثله عن قتادة.

(٢) كذا في (ع) على الصواب، وتحرف في (أ) و(س) إلى: شعبة، وهذا الأثر أخرجه ابن جرير في «تفسيره» ٢٨/ ١٢٢ من طريق سعيد، ولم نقف عليه عنده من طريق شعبة.

قوله: «سورة الطَّلاق» كذا لهم، وسَقَطَ لأبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿وَبَالَ أَمْرِهَا﴾: جزاءَ أمرِها» كذا لهم، وسَقَطَ لأبي ذرٍّ أيضاً، وَصله عبد بن حُميدٍ أيضاً من طريقه.

قوله: «﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾: إن لم تَعلَموا أَتحيضُ أم لا تَحيضُ، فاللّائي قَعَدْنَ عن المَحِيضِ واللّائي لم يَحِضْنَ بَعْدُ، فعِدَّتُهنَّ ثلاثة أشهُرٍ» كذا لأبي ذرٍّ عن الحَمُّويّ وحدَه عَقِبَ قول مجاهد في التَّغابُن. وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظه من طريق مجاهد، ولابنِ المنذِر من طريق أُخرى عن مجاهد: التي كَبِرَت والتي لم تَبلُغ.

قوله: «أنَّه طَلَّقَ امرأته» في رواية الكُشْمِيهنيّ: أنَّه طَلَّقَ امرأة له. وسيأتي شرحُه مُستَوفًى في كتاب الطَّلاق (٥٢٥١) إن شاء الله تعالى.

٢- بابٌ
﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾ [الطلاق:٤]

وأُوْلَاتُ الأحمالِ، واحدُها: ذاتُ حَمْلٍ.

٤٩٠٩- حدَّثنا سعدُ بنُ حفصٍ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن يحيى، قال: أخبَرني أبو سَلَمةَ، قال: جاء رجلٌ إلى ابنِ عبَّاسٍ وأبو هريرةَ جالسٌ عندَه، فقال: أفتِني في امرأةٍ ولدَت بعدَ زَوْجِها بأربعينَ ليلةً؟ فقال ابنُ عبَّاسٍ: آخِرُ الأجَلَينِ، قلتُ أنا: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قال أبو هريرةَ: أنا معَ ابنِ أخي؛ يعني: أبا سَلَمةَ، فأرسَلَ ابنُ عبَّاسٍ غلامَه كُرَيباً إلى أمِّ سَلَمةَ يَسْأَلُها، فقالت: قُتِلَ زَوْجُ سُبيعةَ الأسلَمِيَّةِ، وهي حُبْلَى، فوَضَعَت بعدَ مَوْتِه بأربعينَ ليلةً، فخُطِبَت، فأنكَحَها رسولُ الله ﷺ، وكان أبو السَّنابلِ فيمَن خَطَبَها.

[طرفه في: ٥٣١٨]

٤٩١٠- وقال سليمانُ بنُ حَرْبٍ وأبو النُّعْمانِ، حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن محمَّدٍ، ٦٥٤/٨

قال: كنتُ في حَلْقة فيها عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي ليلى، وكان أصحابُه يُعظِّمونَه، فذَكَروا له، فذَكَر آخِرَ الأجَلَينِ، فحَدَّثْتُ بحديثِ سُبَيعةَ بنت الحارثِ، عن عبدِ الله بنِ عُتْبة، قال: فضَمَّزَ لي بعضُ أصحابِه، قال محمَّدٌ: ففَطِنْتُ له، فقلتُ: إنّي إذاً لَجَرِيءٌ إن كَذَبتُ على عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ، وهو في ناحيةِ الكوفةِ، فاستَحْيا وقال: لكنَّ عَمَّه لم يَقُل ذاكَ، فلَقِيتُ أبا عَطيَّةَ مالكَ بنَ عامرٍ، فسألتُه فذَهَب يُحدِّثُني حديثَ سُبَيعةَ، فقلتُ: هل سمعتَ عن عبدِ الله فيها شيئاً؟ فقال: كنَّا عندَ عبدِ الله، فقال: أتجعَلونَ عليها التَّغْليظَ، ولا تجعَلونَ عليها الرُّخصةَ! لَنزَلتْ سورةُ النِّساءِ القُصْرَى بعدَ الطُّولَى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

قوله: «وأُوْلَاتُ الأحمالِ، واحدُها: ذاتُ حَمْل» هو قول أبي عُبيدة.

قوله: «جاء رجل إلى ابن عبَّاس» لم أقِفْ على اسمه.

قوله: «آخِرُ الأجَلَينِ» أي: يَتَرَبَّصنَ أربعةَ أشهُر وعشراً ولو وَضَعَت قبلَ ذلك، فإنْ مَضَت ولم تَضَعْ تَتَرَبَّص إلى أن تَضَعَ.

وقد قال بقولِ ابن عبَّاس هذا محمَّدُ بن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، ونُقِلَ عن سَحْنون أيضاً.

ووقع عند الإسماعيليّ: قيل لابنِ عبَّاس في امرأة وضَعَت بعدَ وفاة زوجِها بعشرينَ ليلةً: أيَصلُحُ أن تَتزوَّج؟ قال: لا، إلى آخر الأجَلَينِ. قال أبو سَلَمةَ: فقلت: قال الله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قال: إنَّما ذاكَ في الطَّلاق. وهذا السّياق أوضَحُ لمقصودِ التَّرجمة، لكن البخاريَّ على عادته في إيثار الأخفَى على الأجلَى.

وقد أخرج الطَّبَريُّ (٢٨/ ١٤٣) وابن أبي حاتم بطرقٍ مُتعدِّدة إلى أُبيِّ بن كعب أنَّه قال للنبيِّ ﷺ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ المطَلَّقة ثلاثاً، أو المتوَفَّى عنها زوجها؟ قال: «هي للمطَلَّقة ثلاثاً والمتوَفَّى[1] عنها».

(١) كذا في (ع)، ووقع في (أ) و(س): «أو المتوفى» بالشك، وما أثبتناه هو الموافق لما في مصادر التخريج، وهو كذلك في زوائد عبد الله بن أحمد على «المسند» برقم (٢١١٠٨)، و«سنن الدارقطني» (٤٠٠١).

وهذا المرفوع وإن كان لا يَخلُو شيءٌ من أسانيده عن مقال، لكن كَثْرة طُرقِه تُشعِر بأنَّ له أصلاً، ويَعضُده قِصّة سُبيعةَ المذكورة.

قوله: «قال أبو هريرة: أنا معَ ابن أخي، يعني: أبا سَلَمَة» أي: وافَقَه فيما قال.

قوله: «فأرسَلَ ابنُ عبّاسٍ غلامَه كُرَيباً[1] إلى أمِّ سلمة» هذا السِّياق ظاهرُه أنَّ أبا سَلَمَة تَلَقَّى ذلك عن كُرَيب عن أمّ سَلَمَة، وهو المحفوظ.

وذكر الحُميديّ في «الجمَع»: أنَّ أبا مسعود ذكره في «الأطراف» في ترجمة أبي سَلَمَةَ عن عائشة، قال الحُميديّ: وفيه نظرٌ، لأنَّ الذي عندنا من البخاريّ: «فأرسَلَ ابنُ عبَّاس غلامَه كُرَيباً فسألَها» لم يَذكُر لها اسماً، كذا قال!

والذي وَقَعَ لنا ووَقَفت عليه من جميع الرِّوايات في البخاريّ في هذا الموضع: «فأرسَلَ ابنُ عبَّاس غلامَه كُرَيباً إلى أمّ سَلَمَةَ»، وكذا عند الإسماعيليّ من وجهٍ آخَر عن يحيى بن أبي كثير.

وقد ساقَه مسلم (١٤٨٤) من وجهٍ آخَر فأخرجَه من طريق سليمان بن يَسار: أنَّ أبا سَلَمَةَ بن عبد الرَّحمن وابنَ عبَّاس اجتَمَعا عند أبي هريرةَ وهما يَذكُران المرأة تَنفَس بعدَ وفاة زوجِها بلَيالي، فقال ابن عبَّاس: عِدَّتُها آخرُ الأجلَين، فقال أبو سَلَمَةَ: قد حَلَّت، فجَعَلا يَتنازَعان، فقال أبو هريرةَ: أنا معَ ابن أخي، فبَعَثوا كُرَيباً مولى ابن عبَّاس إلى أمّ سَلَمَةَ يسألها عن ذلك. فهذه القِصّة معروفة لأُمِّ سَلَمَةَ.

قوله: «فقالت: قُتِلَ زَوْج سُبيعةَ» كذا هنا، وفي غير هذه الرِّواية أنَّه ماتَ، وهو المشهور. واستَغنَت أمّ سَلَمَةَ بسياق قِصّة سُبيعةَ عن الجواب بلا أو نعم، لكنَّه اقتَضَى تَصويبَ قول أبي سَلَمَةَ، وسيأتي الكلام على شرح قِصّة سُبيعةَ في كتاب العِدَد (٥٣١٨) إن شاء الله تعالى.

---

(١) وقع في الأصلين و(س): «فأرسل كريباً» دون ذكر ابن عباس وغلامه وأمِّ سلمة، وما أثبتناه وقع كذلك في النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» دون حكاية فرق أو خلاف بين رواة «الصحيح» فيه، وسيذكر الحافظ قريباً أنَّ هذا اللفظ هو الذي وقف عليه في جميع روايات البخاري.

قوله: «وقال سليمانُ بن حَرْب وأبو النُّعْمان: حدَّثنا حمّادُ بن زيد» وأبو النُّعمان[1]: وهو محمَّد بن الفضل المعروف بعارم، كلاهما من شيوخ البخاريّ، لكن ذكره الحُميديّ وغيره في التَّعليق، وأغفَلَه/ المِزّيّ في «الأطراف» معَ ثُبوته هنا في جميع النُّسَخ، وقد وَصَلَه الطبرانيُّ في «المعجَم الكبير» (٩٦٤٨) عن عليّ بن عبد العزيز عن أبي النُّعمان بلفظه، ووَصَلَه البيهقيُّ (٧/ ٤٣٠) من طريق يعقوب بن سفيان عن سليمان بن حَرْب. ٨/٦٥٥

قوله: «عن محمَّد» هو ابن سِيرِين.

قوله: «كنت في حَلْقة فيها عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، وكان أصحابُه يُعظِّمونَه» تقدَّم في تفسير البقرة (٤٥٣٢) من طريق عبد الله بن عَوْن عن ابن سِيرِين بلفظ: جلست إلى مَجلِس من الأنصار فيه عُظْمٌ من الأنصار.

قوله: «فذَكَروا له، فذَكر آخر الأجَلَين» أي: ذَكَروا له الحامل تَضَع بعدَ وفاة زوجها.

قوله: «فحَدَّثْت بحديثِ سُبيعةَ بنتِ الحارث عن عبد الله بن عُتْبة» أي: ابن مسعود، وساقَ الإسماعيليّ من وجهٍ آخَر عن حمَّاد بن زيد، بهذا الإسناد قِصّة سُبيعةَ بتمامها، وكذا صَنَعَ أبو نُعَيم.

قوله: «فضَمَّزَ» بضادٍ مُعجَمة وميم ثقيلة وزاي[2]، قال ابن التِّين: كذا في أكثر النُّسَخ، ومعناه: أشارَ إليه أن اسكُت، ضَمَزَ الرجل: إذا عَضَّ على شَفَتَيه. ونُقِلَ عن أبي عبد الملِك[3] أنَّها بالرَّاءِ المهمَلة؛ أي: انقَبَض.

وقال عياضٌ: وَقَعَ عند الكُشْمِيهنيّ كذلك، وعند غيره من شيوخ أبي ذرٍّ، وكذا عند القابِسيّ بنونٍ بَدَل الزّاي، وليس له معنًى معروف في كلام العرب. قال: ورواية الكُشْمِيهنيّ

---

(١) قوله: حدثنا حماد بن زيد وأبو النعمان، من الأصلين وسقط من (س).

(٢) كذا ضبطها الحافظ بتثقيل الميم، والذي في هامش اليونينية وفي «إرشاد الساري» ٧/ ٣٩١: أنَّ رواية أبي ذرّ بتخفيف الميم، وفسرها أبو ذرّ بقوله: ومعناه: عضَّ له شَفَته غمزاً.

(٣) هو مروان بن محمد بن الأسدي، أبو عبد الملك البُونيّ، أصله من الأندلس، رحل منها ودخل القيروان ثم استقرَّ ببُونة من بلاد إفريقية، كان فقيهاً محدِّثاً، شرح «الموطأ»، وهو من كبار أصحاب أبي محمد القابسي، مات قبل الأربعين والأربع مئة. له ترجمة في «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» للحُميدي (٧٩٨).

أصوَبُ، يقال: ضَمَّزَني: أسكَتَني، وبَقيَّة الكلام يدلّ عليه. قال: وفي رواية ابن السَّكَن: «فغَمَّضَ لي» أي: أشارَ بتغميضِ عينَيه أن أسكُت.

قلت: الذي يُفهَم من سياق الكلام أنَّه أنكَرَ عليه مقالتَه من غير أن يواجهَه بذلك، بدليلِ قوله: «ففَطِنت له» وقوله: «فاستَحْيا»، فلعلَّها: فغَمَزَ، بغَينٍ مُعجَمة بَدَل الضّاد، أو فغَمَصَ، بصادٍ مُهمَلة في آخره، أي: عابَه، ولعلَّ الرِّواية المنسوبة لابنِ السَّكَن كذلك.

قوله: «إنّي إذاً لَجَريءٌ» في رواية هشام عن ابن سِيرِين عند[1] عبد بن حُميدٍ: إنّي لحَريصٌ على الكَذِب.

قوله: «إن كَذَبْت على عبد الله بن عُتْبة وهو في ناحية الكوفة» هذا يُشعِر بأنَّ هذه القِصّة وَقَعَت له وعبدُ الله بن عُتبة حَيّ.

قوله: «فاستَحْيا» أي: ممَّا وقع منه.

قوله: «لكنَّ عَمَّه» يعني: عبدَ الله بن مسعود **«لم يَقُل ذاكَ»** كذا نَقَلَ عبد الرَّحمن بن أبي ليلى عنه، والمشهور عن ابن مسعود أنَّه كان يقول خِلَاف ما نَقَلَه ابن أبي ليلى، فلعلَّه كان يقول ذلك ثمَّ رَجع، أو وَهِمَ الناقلُ عنه.

قوله: «فلَقِيت أبا عَطيَّة مالكَ بن عامر» في رواية ابن عَوْنٍ[2] (٤٥٣٢): «مالك بن عامر أو مالك بن عَوْف» بالشكِّ، والمحفوظ: مالك بن عامر، وهو مشهور بكُنْيتِه أكثرَ من اسمِه، والقائل: هو ابن سِيرِين، كأنَّه استَغرَبَ ما نَقَلَه ابن أبي ليلى عن ابن مسعود فاستَثبَتَ فيه من غيره، ووقع في رواية هشام عن ابن سِيرِين[3]: فلم أدرِ ما قول ابن مسعود في ذلك فسَكَتُّ، فلمَّا قمت لَقِيت أبا عَطيَّة.

قوله: «فذهب يُحدِّثني حديثَ سُبَيعةَ» أي: بمِثلِ ما حدَّث به عبدُ الله بن عُتبة عنها.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: عن.

(٢) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّف في (س) إلى: عوف، بالفاء.

(٣) رواية هشام عن ابن سيرين، سبقَ أن عزاها لعبد بن حميد.

قوله: «هل سمعتَ» أراد استخراج ما عنده في ذلك عن ابن مسعود دون غيرِه[١]، لمَا وَقَعَ عنده من التوَقُّف فيما أخبَرَه به ابن أبي ليلى.

قوله: «فقال: كنَّا عند عبدِ الله» ابن مسعود «فقال: أتجعَلونَ عليها» في رواية أبي نُعَيم من طريق الحارث بن عُمَير عن أيوب[٢]: فقال أبو عَطيَّة: ذُكر ذلك عند ابن مسعود فقال: أرأيتُم لو مَضَت أربعة أشهُر وعشر ولم تَضَع حَملَها كانت قد حَلَّت؟ قالوا: لا، قال: فتجعلونَ عليها التَّغليظ... الحديث.

قوله: «ولا تَجْعَلونَ عليها الرُّخْصةَ» في رواية الحارث بن عُمَير: ولا تجعلونَ لها[٣]. وهي أوجَهُ، وتُحمَل الأُولى على المشاكَلَة، أي: من الأخذ بما دَلَّت عليه آيةُ سورة الطَّلاق.

قوله: «لَنَزلَتْ» هو تأكيد لقَسَمٍ محذوف، ووَقَعَ في رواية الحارث بن عُمَير بيانُه، ولفظُه: فوالله لقد نَزلَت.

قوله: «سورة النِّساء القُصْرَى بعد الطُّولَى» أي: سورة الطَّلاق بعد سورة البقرة، والمراد بعضُ كلٍّ، فمِن البقرة (٢٣٤) قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، ومن الطَّلاق قوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، ومُراد ابن مسعود إن كان هناك نسخٌ فالمتأخِّر/ هو الناسِخ، وإلّا فالتَّحقيق أن لا نَسْخَ هناك، بل عُموم آية البقرة مخصوص بآية الطَّلاق. ٨/٦٥٦

وقد أخرج أبو داود (٢٣٠٧) وابن أبي حاتم من طريق مسروق قال: بَلَغَ ابنَ مسعود أنَّ عليّاً يقول: تَعتَدُّ آخرَ الأجلَين، فقال: مَن شاءَ لاعَنتُه أنَّ التي في النِّساء القُصرَى أُنزِلَت بعد سورة البقرة، ثمَّ قرأ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وعُرِفَ بهذا مُرادُه بسُورة

(١) قوله: «دون غيره» من الأصلين، وسقط من (س).

(٢) وأخرج نحوه الطبراني في «الكبير» (٩٦٤٨) من رواية حماد بن زيد عن أيوب.

(٣) وهذا اللفظ نفسه وقع عند البخاري (٤٥٣٢) من رواية ابن عون عن ابن سيرين.

النِّساء القُصرَى. وفيه جواز وَصْفِ السُّورة بذلك.

وحَكَى ابن التِّين عن الدَّاووديِّ قال: لا أرَى قوله: «القُصرَى» محفوظاً، ولا يقال في سُوَر القرآن: قُصرَى ولا صُغرَى. انتهى، وهو رَدٌّ للأخبار الثّابتة بلا مُستنَد، والقِصَر والطُّول أمر نِسبيّ، وقد تقدَّم في صفة الصلاة (٧٦٤) قول زيد بن ثابت: طُولَى الطُّولَيَيْنِ[1]، وأنَّه أراد بذلك سورة الأعراف.

٦٦- سورة ﴿لِمَ تُحَرِّمُ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١- بابٌ

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم:١]

٤٩١١- حدَّثنا معاذُ بنُ فَضَالةَ، حدَّثنا هشامٌ، عن يحيى، عن ابنِ حَكِيمٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ: أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال في الحرامِ: يُكَفِّرُ، وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ إِسْوَةٌ[2] حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١].

[طرفه في: ٥٢٦٦]

٤٩١٢- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامُ بنُ يوسفَ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: كان رسولُ الله ﷺ يَشْرَبُ عَسَلاً عندَ زَينَبَ بنتِ جَحْشٍ، ويَمْكُثُ عندَها، فتَواطَأْتُ أنا وحفصةُ عن أيَّتُنا دَخَلَ عليها، فلْتَقُل له: أكَلْتَ مَغافيرَ؟ إنِّي أجِدُ منكَ رِيحَ مَغافيرَ، قال: «لا، ولكنِّي كنتُ أشرَبُ عَسَلاً عندَ زَينَبَ بنتِ جَحْشٍ، فلَن أعودَ له، وقد حَلَفتُ لا تُخبِري بذلك أحداً».

[أطرافه في: ٥٢١٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٤٣١، ٥٥٩٩، ٥٦١٤، ٥٦٨٢، ٦٦٩١، ٦٩٧٢]

---

(١) هذا اللفظ وقع عند أحمد في «مسنده» برقم (٢١٦٤١)، ولفظه عند البخاري: بطُول الطُّولَيَين.

(٢) كذا وقع في اليونينية بكسر الهمزة دون حكاية خلافٍ أو فرق بين رواة «الصحيح» فيها، وبها قرأ السبعة إلّا عاصماً فقرأ «أُسوة» بضم الهمزة. انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٥٢٠.

قوله: «سورة ﴿لِمَ تُحَرِّمُ﴾[١] ـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ » كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: التَّحريم، ولم يَذكُروا البسملةَ.

قوله: «بابٌ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ الآية» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ، وساقوا الآية إلى ﴿رَّحِيمٌ﴾.

قوله: «حدَّثنا هشامٌ» هو الدَّستُوائيُّ، ويحيى: هو ابن أبي كثير.

قوله: «عن ابن حَكيم» هو يَعْلى بن حَكيم، ووقع في رواية الأَصِيليِّ عن أبي زيد المروَزيِّ وأبي أحمد الجُرْجانيِّ[٢]: يحيى عن ابن حَكيم، لم يُسمِّه عن سعيد بن جُبَير.

وذكر أبو عليٍّ الجَيّانيُّ أنَّه وَقَعَ في رواية أبي عليّ ابن السَّكَن مُسَمًّى، فقال فيه: عن يحيى عن يَعْلى بن حَكيم. قال: ووقع في رواية أبي ذرٍّ عن السَّرَخْسيّ: هشام عن يحيى[٣] بن حَكيم عن سعيد بن جُبَير. قال الجَيّانيُّ: وهو خطأ فاحش.

قلت: سَقط عليه منَ السَّنَدِ[٤] لفظة «عن» بين يحيى وابن حَكيم، قال: ورواية ابن السَّكَن رافعة للنِّزاعِ. قلت: وسَمّاه يحيى بن أبي كثير في رواية معاوية بن سَلّامٍ عنه كما سيأتي في كتاب الطَّلاق (٥٢٦٦).

قوله: «عن سعيد بن جُبَير» زاد في رواية معاوية المذكورة: أنَّه أخبَرَه أنَّه سمعَ ابن عبَّاس.

قوله: «في الحرام يُكَفِّرُ» أي: إذا قال لامرأتِه: أنتِ عليَّ حَرام، لا تَطلُق، وعليه كفّارة يَمينٍ، وفي رواية معاوية المذكورة: إذا حَرَّمَ امرأته ليس بشيءٍ. وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الطَّلاق.

---

(١) في (س): سورة التحريم.

(٢) كذا في (ع) على الصواب، وتحرف في (أ) و(س) إلى: بأنَّ أحمد الجرجاني. وأبو زيد المروزي هو محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي، وأبو أحمد الجرجاني: هو محمد بن محمد بن مكي بن يوسف الجرجاني، والاثنان من رواة «الصحيح» عن محمد بن يوسف الفِرَبري.

(٣) كذا في (ع) على الصواب، وتحرَّف في (أ) و(س) إلى: يعلى.

(٤) قوله: «من السند» من الأصلين، وسقط من (س).

وقوله في هذه الطَّريق: «يُكفِّر» ضُبطَ بكسر الفاء؛ أي: يُكفِّر مَن وقع ذلك منه، ووَقعَ في رواية ابن السَّكَن وحدَه: يمين تُكفَّر، وهو بفتح الفاء، وهذا أوضَحُ في المراد.

والغرضُ من حديث ابن عبَّاس قوله فيه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ﴾،/ فإنَّ فيه ٦٥٧/٨ إشارةً إلى سبب نزول أوَّل هذه السّورة، وإلى قوله فيها: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [التحريم:٢]، وقد وقع في بعض حديث ابن عبَّاس عن عمر في القِصّة الآتية في الباب الذي يَليه: فعاتَبَه الله في ذلك وجَعَلَ له كفَّارةَ اليمين.

واختُلِفَ في المراد بتحريمِه، ففي حديث عائشة ثاني حديثَي الباب: أنَّ ذلك بسَبب شُربه ﷺ العَسلَ عند زَينَب بنت جحْش، فإنَّ في آخِره: «ولن أعودَ له وقد حَلَفت». وسيأتي شرح حديث عائشة مُستَوفًى في كتاب الطَّلاق (٥٢٦٧) إن شاء الله تعالى.

ووقع عند سعيد بن منصور[١] بإسنادٍ صحيح إلى مسروق قال: حَلَفَ رسول الله ﷺ لحفصةَ: لا يَقرَب أَمَتَه، وقال: «هي عليَّ حَرام»، فنزلت الكفَّارة ليمينِه، وأُمِرَ أن لا يُحرِّم ما أحَلَّ الله.

ووَقعَت هذه القِصّة مُدرَجةً عند ابن إسحاق في حديث ابن عبَّاس عن عمر الآتي في الباب الذي يَليه كما سأُبيِّنُه.

وأخرج الضِّياء في «المختارة» (١٨٩) من مُسنَد الهَيثَم بن كُلَيب، ثمَّ من طريق جَرير بن حازِم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لحفصةَ: «لا تُخبري أحداً أنَّ[٢] أمَّ إبراهيمَ عليَّ حَرام» قال: فلم يَقرَبها حتَّى أخبَرَت عائشةَ، فأنزَلَ الله: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾.

وأخرج الطبرانيُّ[٣] في «عِشرة النِّساء» وابن مَرْدويه من طريق أبي بكر بن عبد الرَّحمن عن

---

(١) لم نقف عليه في المطبوع من «سننه»، وأخرجه من طريقه البيهقي في «الكبرى» ٧/ ٣٥٣.

(٢) وفي المطبوع منه بلفظ: «وإنَّ...» بزيادة الواو قبلها وكسر همزتها، وإسناده إلى عمر ﵁ صحيح.

(٣) في «الأوسط» برقم (٢٣١٦)، وقال الهيثمي في «المجمع» ٧/ ١٢٧: رواه الطبراني في «الأوسط» من طريق موسى بن جعفر بن أبي كثير عن عمِّه، ونقل عن الذهبي قوله: مجهول وخبره ساقط.

أبي سَلَمةَ عن أبي هريرة قال: دخل رسولُ الله ﷺ بمارية بيتَ حفصةَ، فجاءت فوَجَدَتها معه، فقالت: يا رسولَ الله، في بيتي تَفعَل هذا مَعي دون نسائك؟! فذكر نحوَه.

وللطَّبَرانيِّ (١٢٦٤٠) من طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: دَخَلَت حفصةُ بيتَها فوَجَدَته يَطَأُ ماريةَ، فعاتَبَته، فذكر نحوَه.

وهذه طرق يُقوِّي بعضُها بعضاً، فيَحتمل أن تكون الآية نزلت في السَّبَبينِ معاً. وقد روى النَّسائيُّ (٣٩٥٩) من طريق حمَّاد عن ثابت عن أنس هذه القِصّة مختصرة: أنَّ النبيّ ﷺ كانت له أَمة يَطَؤُها فلم تَـزَلْ به حفصةُ وعائشة حتَّى حَرَّمَها، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ الآية.

٢- بابٌ
﴿تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَ﴾
﴿قَدۡ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمۡ تَحِلَّةَ أَيۡمَٰنِكُمۡ﴾

٤٩١٣- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سليمانُ بنُ بلالٍ، عن يحيى، عن عُبيدِ بنِ حُنَين: أنَّه سمعَ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما يُحدِّثُ، أنَّه قال: مَكَثْتُ سَنةً أُرِيدُ أن أسألَ عمرَ بنَ الخطَّاب عن آيةٍ، فما أستطيعُ أن أسألَه هَيْبةً له، حتَّى خَرَج حاجّاً فخَرَجْتُ معه، فلمَّا رَجَعْنا، وكنَّا ببعضِ الطَّرِيقِ، عَدَلَ إلى الأَرَاكِ لحاجةٍ له، قال: فوَقَفْتُ له حتَّى فَرَغَ، ثمَّ سِرْتُ معه، فقلتُ: يا أَمِيرَ المؤمنينَ، مَنِ اللَّتان تَظاهَرَتا على النبيِّ ﷺ من أَزْواجِه؟ فقال: تلك حفصةُ وعائشةُ، قال: فقلتُ: واللهِ إن كنتُ لأُرِيدُ أن أسأَلَكَ عن هذا منذُ سَنةٍ، فما أستَطِيعُ هَيبةً لكَ، قال: فلا تَفْعَلْ، ما ظَنَنْتَ أنَّ عندي من عِلْمٍ فاسأَلْني، فإن كان لي عِلْمٌ خَبَّرْتُكَ به.

قال: ثمَّ قال عمرُ: والله إن كنَّا في الجاهليَّةِ ما نَعُدُّ للنِّساءِ أمراً، حتَّى أنزَلَ الله فيهِنَّ ما أنزَلَ، وقَسَمَ لهنَّ ما قَسَمَ، قال: فبَينا أنا في أمرٍ أتأمَّرُه، إذ قالت امرأتي: لو صَنَعْتَ كذا وكذا، قال: فقلتُ لها: ما لكَ ولِما ها هنا، وفِيمَ تكلُّفُكِ في أمرٍ أُرِيدُه؟ فقالت لي: عَجَباً لكَ يا ابنَ الخطَّاب! ما تريدُ أن تُراجَعَ أنتَ، وإنَّ ابنتَكَ لَتُراجِعُ رسولَ الله ﷺ، حتَّى يَظَلَّ يومَه غضبانَ،

فقامَ عمرُ فأخَذَ رِداءَه مكانَه حتَّى دَخَلَ على حفصةَ، فقال لها: يا بُنيَّةُ إنَّكِ لَتُراجِعِينَ رسولَ الله ﷺ، حتَّى يَظَلَّ يومَه غَضْبانَ؟ فقالت حفصةُ: والله إنّا لَنُراجِعُه، فقلتُ: تَعلمِينَ أنّي أُحَذِّرُكِ عُقوبةَ الله وغَضَبَ رسولِه ﷺ،/ يا بُنيَّةُ، لا تَغُرَّنَّكَ هذه التي أعجَبَها حُسْنُها حُبُّ رسولِ الله ﷺ إيّاها؛ يُريدُ عائشةَ. ٦٥٨/٨

قال: ثمَّ خَرَجْتُ حتَّى دَخَلْتُ على أمِّ سَلَمة لِقَرابَتي منها، فكَلَّمْتُها فقالت أمُّ سَلَمةَ: عَجَباً لكَ يا ابنَ الخطَّاب! دَخَلْتَ في كلِّ شيءٍ، حتَّى تَبْتَغِيَ أن تَدْخُلَ بينَ رسولِ الله ﷺ وأزْواجِه، فأخَذَتْني والله أخْذاً، كَسَرَتْني عن بعضِ ما كنتُ أجِدُ، فخَرَجْتُ من عندِها، وكان لي صاحبٌ مِن الأنصار، إذا غِبتُ أتاني بالخبرِ، وإذا غابَ كنتُ أنا آتِيهِ بالخبرِ، ونحنُ نَتَخَوَّفُ مَلِكاً من ملوكِ غَسّانَ، ذُكِرَ لنا أنَّه يُريدُ أن يَسِيرَ إلينا، فقَدِ امتلأت صُدورُنا منه، فإذا صاحبي الأنصاريُّ يَدُقُّ البابَ فقال: افتَحْ افتَحْ، فقلتُ: جاء الغَسّانيُّ؟ فقال: بل أشَدُّ من ذلك، اعْتَزَلَ رسولُ الله ﷺ أزْواجَه، فقلتُ: رَغَمَ اللهُ أنفَ حفصةَ وعائشةَ!

فأخَذْتُ ثَوْبي، فأخرُجُ حتَّى جِئْتُ، فإذا رسولُ الله ﷺ في مَشْرُبةٍ له يَرْقَى عليها بعَجَلةٍ، وغلامٌ لِرسولِ الله ﷺ أسوَدُ على رأسِ الدَّرَجةِ، فقلتُ له: قُلْ هذا عمرُ بنُ الخطَّاب، فأذِنَ لي.

قال عمرُ: فقَصَصْتُ على رسولِ الله ﷺ هذا الحديثَ، فلمَّا بَلَغْتُ حديثَ أمِّ سَلَمةَ تبسَّمَ رسولُ الله ﷺ، وإنَّه لَعلى حَصِيرٍ ما بينَه وبينَه شيءٌ، وتحتَ رأسِه وِسادةٌ من أدَمٍ، حَشْوُها لِيفٌ، وإنَّ عندَ رِجْلَيه قَرَظاً مَصْبُوراً، وعندَ رأسِه أَهَبٌ مُعلَّقةٌ، فرأيتُ أثَرَ الحَصِيرِ في جَنْبِه، فبَكَيتُ، فقال: «ما يُبْكِيكَ؟» فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ كِسْرَى وقَيصَرَ فيما هما فيه وأنتَ رسولُ الله؟! فقال: «أمَا تَرْضَى أن تكونَ لهمُ الدُّنيا ولنا الآخِرةُ؟».

قوله: «بابٌ ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾، ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾» كذا لهم بإسقاطِ بعض الآية الأُولى وحذف بَقيَّة الثّانية، وكَمَّلَها أبو ذَرّ.

قوله: «عن يحيى» هو ابن سعيد الأنصاريّ، والإسناد كلُّه مَدَنيُّون.

قوله: «مَكَثْتُ سَنةً أُريد أن أسأَلَ عمرَ بن الخطَّاب» فذَكر الحديث بطُوله في قِصّة اللّتَينِ تَظاهَرَتا، وقد ذَكره في النِّكاح مختصراً من هذا الوجه (٥٢١٨)، ومُطوَّلاً من وجهٍ آخر (٥١٩١)، وتقدَّم طَرَف منه في كتاب العلم (٨٩). وفي هذه الطَّريق هنا من الزّيادة مُراجَعةُ امرأة عمر له ودُخوله على حفصة بسبب ذلك بطُوله، ودُخول عمر على أمّ سَلَمةَ. وذَكر في آخر الأُخرى قِصّة اعتزاله ﷺ نساءَه، وفي آخر حديث عائشة في التَّخيير، وسيأتي الكلام على ذلك كلِّه مُستَوفًى في كتاب النِّكاح (٥١٩١) إن شاء الله تعالى.

وقوله في هذه الطَّريق: «ثمَّ قال عمر ﷺ: والله إن كنَّا في الجاهليَّة ما نَعُدّ للنِّساءِ أمراً حتَّى أنزَلَ الله فيهِنَّ ما أنزَلَ» قرأت بخَطِّ أبي عليّ الصَّدَفيّ في هامش نُسخَته: قيل: لا بدَّ من اللّام للتَّأكيد.

وقوله في هذه الطَّريق: «لا تَغُرَّنَّك هذه التي أعجَبَها حُسنُها حُبُّ رسول الله ﷺ» هو برفع «حُبُّ» على أنَّه بَدَلٌ من فاعل «أعجَبَ»، ويجوز النَّصب على أنَّه مفعولٌ من أجله؛ أي: من أجل حُبِّه لها.

وقوله فيه: «قَرَظاً مَصْبُوراً» أي: مجموعاً مِثل الصُّبْرة، وعند الإسماعيليّ: «مَصبُوباً» بمُوحَّدتَينِ.

٣- باب ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ إلى: ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم:٣]

فيه عائشةُ، عن النبيِّ ﷺ.

٦٥٩/٨ **٤٩١٤- حدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ، قال: سمعتُ عُبيدَ بنَ حُنَينٍ، قال: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، يقول: أرَدْتُ أن أسأَلَ عمرَ ﷺ، فقلتُ: يا أَمِيرَ المؤمنينَ، مَنِ المرأتانِ اللَّتانِ تَظاهَرَتا على رسولِ الله ﷺ؟ فما أتمَمْتُ كلامي حتَّى قال: عائشةُ وحَفْصةُ.**

قوله: «باب ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ إلى: ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ

غيرُه الآية.

قوله: «فيه عائشةُ عن النبيِّ ﷺ» يشير إلى حديثها المذكورِ قبلُ ببابٍ.

قوله: «حدَّثنا عليٌّ» هو ابن المَدِينيّ، وسفيان: هو ابن عُيَينةَ، ويحيى: هو ابن سعيد الأنصاريّ. وذكر طَرَفاً من الحديث الذي في الباب قبلَه.

٤ - بابٌ

﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]

صَغَوْتُ وأَصغَيتُ: مِلْتُ، ﴿لِتَصْغَى﴾ [الأنعام:١١٣]: لِتَمِيلَ.

﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [٤]: عَوْنٌ. تَظاهَرونَ: تَعاوَنونَ.

وقال مجاهدٌ: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾ [٦]: أَوْصُوا أنفُسَكم وأهلِيكم بتَقْوَى الله وأدِّبوهم.

٤٩١٥ - حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ، قال: سمعتُ عُبيدَ بنَ حُنَيْنٍ، يقول: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ، يقول: أردتُ أن أسألَ عمرَ عن المرأتينِ اللَّتَينِ تَظاهَرَتا على رسولِ الله ﷺ، فمَكَثْتُ سَنةً، فلم أجِدْ له موضِعاً، حتَّى خَرَجْتُ معه حاجّاً، فلمَّا كنَّا بظَهْرانَ ذهب عمرُ لِحاجَتِه، فقال: أدرِكْني بالوَضوءِ، فأدْرَكْتُه بالإداوَةِ، فجَعَلْتُ أسكُبُ له، ورأيتُ مَوضِعاً، فقلتُ: يا أَمِيرَ المؤمنينَ، مَنِ المرأتانِ اللَّتانِ تَظاهَرَتا؟ قال ابنُ عبَّاسٍ: فما أتْمَمْتُ كلامي حتَّى قال: عائشةُ وحفصةُ.

قوله: «باب ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾» صَغوتُ وأَصغَيتُ: مِلْتُ. لِتَصغَى: لِتَميلَ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو قول أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾: لِتَميلَ، من صَغَوت إليه: مِلْت إليه، وأصغَوتُ إليه مِثلُه. وقال في قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، أي: عَدَلَت ومالَت.

قوله: «﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ

ظَهِيرٌ﴾: عَوْنٌ» كذا لهم. واقتَصَرَ أبو ذرٍّ من سياق الآية على قوله: ﴿ظَهِيرٌ﴾: عَون. وهو تفسير الفَرّاء.

قوله: «﴿تَظَٰهَرُونَ﴾: تَعاوَنونَ» كذا لهم. وفي بعض النُّسَخ: تَظاهَرا: تَعاوَنا، وهو تفسير الفَرّاء أيضاً، قال في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾: تَعاوَنا عليه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾: أَوْصُوا أهلِيكم بتَقْوَى الله وأدِّبوهم» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظ: أوصوا أهلِيكم بتَقوَى الله.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: مُروهم بطاعة الله، وانهَوهم عن معصيَته. وعند سعيد بن منصور عن الحسن، نحوُه.

وروى الحاكم[1] من طريق رِبعيّ بن حِراش عن عليّ في قوله: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا﴾ قال: عَلِّموا أهليكم خيراً. ورواته ثقاتٌ.

تنبيه: وقع في جميع النُّسَخ التي وقَفت عليها: «أَوْصُوا» بفتح الألف وسكون الواو بعدها صاد مُهمَلة من الإيصاء، وسَقَطَت هذه اللَّفظة للنَّسَفيّ، وذكرها ابن التِّين بلفظ: «قُوا أهلِيكُم: أَوْقِفُوا أهلِيكُم». ونَسَبَ عياض هذه الرِّواية هكذا للقابسيِّ وابن السَّكَن، قال: وعند الأَصِيليِّ: أَوْصُوا أنفُسَكم وأهلِيكُم، انتهى.

قال ابن التِّين: قال القابِسيّ: صوابه: «أَوْفِقُوا»، قال: ونحوَ ذلك ذكر النَّحّاس، ولا أعرِفُ للألفِ من «أو»/ ولا للفاءِ من قوله: «فِقُوا» وجهاً، قال ابن التِّين: ولعلَّ المعنى: أوقِفوا، بتقديم القاف على الفاء، أي: أوقِفوهم عن المعصية، قال: لكن الصَّواب على هذا حذف الألف لأنَّه ثُلاثيّ من وَقَفَ. ٨/٦٦٠

قال: ويحتمل أن يكون: أو فَقُوا؛ يعني بفتح الفاء وضمّ القاف: لا تَعصُوا فيَعصُوا، مِثل: لا تَزنِ فيَزنِ أهلُك، وتكون «أو» على هذا للتَّخيير، والمعنى: إمّا أن تأمُروا أهليكم بالتَّقوَى، أو فاتَّقوا أنتم فيَتَّقوا هم تَبَعاً لكم، انتهى.

---

(١) في «المستدرك» ٢/ ٤٩٤، ولفظه: علِّموا أنفسكم وأهليكم الخير.

وكلُّ هذه التكلُّفات نَشَأت عن تحريف الكلمة، وإنَّما هي: «أَوصُوا» بالصّادِ، والله المستعان.

ثم ذكر المصنِّف في الباب أيضاً طرفاً من حديث ابن عبَّاس عن عمر أيضاً في قِصّة المتظاهرتَينِ، وسيأتي شرحه (٥١٩١).

٥- بابٌ

﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبَدِّلَهُ[1] أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم:٥]

٤٩١٦- حدَّثنا عَمْرو بنُ عَوْنٍ، حدَّثنا هُشَيمٌ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، قال: قال عمرُ ﷺ: اجتَمَعَ نساءُ النبيِّ ﷺ في الغَيْرةِ عليه، فقلتُ له: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾، فنَزلَت هذه الآيةُ.

قوله: «باب ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ الآية» ذكر فيه طَرَفاً من حديث أنسٍ عن عمرَ في موافَقاته، واقتَصَر منه على قِصّة الغَيرة، وقد تقدَّم بهذا الإسناد في أوائل الصلاة تامّاً (٤٠٢)، وذَكَرنا كلَّ موافَقة منها في بابها، وسيأتي ما يَتعلَّق بالغَيرة في كتاب النِّكاح (٥٢٢٨) إن شاء الله تعالى.

٦٧- سورة ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾

التَّفاوُتُ: الاختِلافُ، والتَّفاوُتُ والتَّفوُّتُ واحدٌ.

﴿تَمَيَّزُ﴾ [٨]: تَقَطَّعُ.

﴿مَنَاكِبِهَا﴾ [١٥]: جَوانِبِها.

﴿تَدَّعُونَ﴾ [٢٧] وتَدْعُون واحدٌ، مِثلُ: تَذَّكَّرونَ، وتَذْكُرونَ.

---

(١) كذا وقع في النسخة اليونينية بفتح الباء وتشديد الدال من: بدَّل يُبدِّل، وليس فيها حكاية خلاف أو فرق بين رواة «الصحيح» فيها، وبها قرأ نافع وأبو عمرو، وقرأ الباقون «يُبْدِلَه» بالتخفيف، من: أبدَلَ يُبْدل. انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٦٤٠.

٦٦١/٨ يُقال: ﴿غَوْرًا﴾: غائراً، يُقال: لا تَنالُه الدِّلاءُ،/ كلُّ شيءٍ غُرْتَ فيه فهي مَغَارةٌ، ماءٌ غَوْرٌ وبئرٌ غَوْرٌ، بمنزلة الزَّوْر، وهؤلاءِ زَوْرٌ، وهؤلاءِ ضَيفٌ، ومعناه: أضيافٌ وزُوَّارٌ، لأنَّها مَصْدَرٌ، مِثلُ: قومٌ عَدْلٌ، وقومٌ رِضاً ومَقْنَعٌ.

﴿وَيَقْبِضْنَ﴾ [١٩]: يَضْرِبنَ بأجْنِحَتِهِنَّ.

وقال مجاهدٌ: «صافّاتٍ» [١٩]: بَسْطُ أجْنِحَتِهِنَّ.

﴿وَنُفُورٍ﴾ [٢١]: الكُفُور.

قوله: «سورة ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾» سَقطَت البسملة للجميع.

قوله: «التَّفاوُت: الاختِلافُ، والتَّفاوُت والتَّفَوُّت واحدٌ» هو قول الفَرّاء قال: وهو مِثل: تَعَهَّدْتُه وتَعاهَدْتُه.

وأخرج سعيد بن منصور من طريق إبراهيم عن عَلْقمة أنَّه كان يقرأ: «من تَفوُّتٍ»[1]، وقال الفَرّاء: هي قراءة ابن مسعود وأصحابه. والتَّفاوُت: الاختلافُ، يقول: هل تَرَى في خَلق الرَّحمنِ من اختلاف؟

وقال ابن التِّين: قيل: مُتَفاوِتٌ، فليس مُتَبايِناً، وتَفَوَّتَ: فاتَ بعضُه بعضاً.

قوله: «﴿تَمَيَّزُ﴾: تَقطَّع» هو قول الفَرّاء قال في قوله: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾، أي: تَقَطَّع عليهم غَيظاً.

قوله: «﴿مَنَاكِبِهَا﴾: جَوانبِها» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا﴾، أي: جَوانبها، وكذا قال الفَرّاء.

قوله: «﴿تَدَّعُونَ﴾ وتَدْعُونَ واحدٌ، مِثْل: تَذَّكَّرُون وتَذْكُرونَ» هو قول الفَرّاء، قال في قوله: ﴿ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾ يريد: تَدْعُونَ بالتَّخفيفِ، وهو مِثل تَذَّكَّرونَ وتَذْكُرونَ، قال: والمعنى واحد، وأشارَ إلى أنَّه لم يُقرأ بالتَّخفيفِ.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾، أي: تَدَّعونَ به وتُكذِّبونَ.

---

(١) وبها قرأ حمزة والكسائي، وقرأ الباقون ﴿مِن تَفَٰوُتٍ﴾ بالألف. انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٦٤٤.

قوله: «يقال: ﴿غَوْرًا﴾: غائراً، يقال: لا تَنالُه الدِّلاءُ، كلّ شيء غُرْتَ فيه فهي مَغَارَة، ماءٌ غَوْرٌ وبئرٌ غَوْرٌ، ومياهٌ غَوْرٌ[(١)] بمَنزِلةِ الزَّوْر، وهؤلاءِ زَوْرٌ، وهؤلاءِ ضَيفٌ، ومَعْناه: أَضْياف وزُوّار، لأنَّها مَصْدَر، مِثْل: قومٌ عَدْلٌ[(٢)]، وقومٌ رِضاً ومَقْنَعٌ[(٣)]» ثبت هذا عند النَّسَفيّ هنا، وكذا رأيتُه في «المستخرَج» لأبي نُعَيم، ووَقَعَ أكثرُه للباقينَ في كتاب الأدب[(٤)]، وهو كلام الفَرّاء من قوله: «ماءٌ غَوْر» إلى: ومَقْنَع، لكن قال بَدَل: بئر غَوْر: ماءٌ غَوْر، وزادَ: ولا يجمعونَ غَوْر ولا يُثَنّونَه؛ والباقي سواء، وأمَّا أوّل الكلام فهو من [كلام أبي عبيدة][(٥)].

وأخرج الفاكِهيّ[(٦)] عن ابن أبي عمرَ عن سفيان عن ابن الكَلْبيّ قال: نزلت هذه الآية ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك:٣٠] في بئر زَمزَم وبئر ميمون بن الحَضرَميّ، وكانت جاهليَّة، قال الفاكِهيّ: وكانت آبار مكَّة تَغُور سِراعاً.

قوله: «﴿وَيَقْبِضْنَ﴾: يَضْرِبْنَ بأجْنِحَتِهنَّ» كذا لغير أبي ذرٍّ هنا. ووَصَلَه الفِرْيابيّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[(٧)].

---

(١) كذا وقع لفظه في الأصلين و(س)، والذي في المطبوع من «معاني القرآن» للفراء: وماءان غَوْر، ولا يُثنُّون ولا يجمعون، ولا يقولون: ماءان غَوْران، ولا مياهٌ أغوار...

(٢) أي: ذَوُو عَدْل، فاختزلوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه. انظر «المخصص» لابن سيده ١/ ٤٥، و«تهذيب اللغة» للأزهري في باب الضاد والنون ١٢/ ٤٧.

(٣) في «اللسان» مادة (قنع): يقال: فلان مَقْنَعٌ، أي: رِضاً يُقنَع به، لا يُثنّى ولا يجمع، لأنه مصدر. وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة (قنع): ومَن ثنّى وجمع نظر إلى الاسمية.

(٤) بين يدي الحديث رقم (٦١٣٥).

(٥) ما بين المعقوفين سقط هنا من الأصلين و(س)، وقد استدركناه من كلام الحافظ نفسه الآتي في الأدب قبل الحديث (٦١٣٥)، فقد ذكر أنَّ هذا التفسير وقع لأكثر الرواة في الموضع المذكور، وسيعزوه هناك لأبي عبيدة، وفي المطبوع من «مجاز القرآن» بعضه إلّا قوله: «لا تناله الدِّلاء» فهو كلام سعيد بن جبير فيما أخرجه عنه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٩/ ١٣.

(٦) في «أخبار مكة» (٢٤٤١)، وفي المطبوع منه: عن الكلبي، بدل: ابن الكلبي. ودون قول الفاكهي في آخره: وكانت آبار مكة تغور سراعاً.

(٧) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٧).

قوله: «وقال مجاهد: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ﴾: بَسْطُ أَجْنِحَتهنَّ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ هنا، ووَصَلَه الفِرْيابيّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخَلْق أيضاً(١).

قوله: «﴿وَنُفُورٍ﴾: الكُفور» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ والطَّبَريُّ (٢٣/ ٩) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿بَل لَّجُّواْ فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ قال: كُفور.

وذكر عياض أنَّه وَقَعَ عند الأَصِيليِّ: وتَفُورُ(٢): تَفُور كقِدْرٍ؛ أي: بفتح المثنّاة تفسيرُ قوله: ﴿سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾ [الملك:٧]، قال: وهي أوجَهُ من الأوَّل. وقال في موضع آخَر: هذا أَولى، وما عَدَاه تصحيف، فإنَّ تفسير نُفور بالنّونِ بكُفورٍ بعيدٌ.

قلت: استبَعدَه من جهة أنَّه معنًى، فلا يُفسَّر بالذّات، لكن لا مانعَ من ذلك على إرادة المعنى. وحاصلُه أنَّ الذي يَلِجُّ في عُتُوِّه ونُفورِه هو الكَفُور.

٦٨- سورة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال قَتَادةُ: حَرْدٌ [٢٥]: جِدٌّ في أنفُسِهم.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾ [٢٣]: يَنتَجُونَ السِّرارَ والكلامَ الخَفِيَّ.

﴿إِنَّا لَضَآلُّونَ﴾ [٢٦]: أضْلَلْنا مكانَ جَنَّتِنا.

وقال غيرُه: ﴿كَٱلصَّرِيمِ﴾ [٢٠]: كالصُّبْحِ انصَرَمَ مِن اللَّيلِ، واللَّيلِ انصَرَمَ مِن النَّهار، وهو أيضاً كلُّ رَمْلةٍ انصَرَمَت من مُعْظَمِ الرَّمْلِ. والصَّرِيمُ أيضاً المَصْرومُ، مِثلُ: قَتِيلٍ ومقتولٍ.

﴿تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [٩]: تُرخِّص فيُرخِّصُونَ.

﴿مَكۡظُومٞ﴾ [٤٨] وكَظِيمٌ: مَغمُومٌ.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٧).

(٢) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّف في (س) إلى: «نُفور» بالنون، وانظر «مشارق الأنوار» للقاضي عياض ١/ ٣٤٧ و٢/ ٣١٨.

قوله: «سورة ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقطَت سورة والبسملة لغير أبي ذرٍّ، والمشهور في «نٓ» أنَّ حُكمَها حكم أوائل السُّوَر في الحروف المقطَّعةِ، وبه جَزَمَ الفَرّاء.

وقيل: بل المراد بها الحوتُ، وجاء ذلك في حديث ابن عبَّاس أخرجه الطبرانيُّ (١٢٢٢٧) مرفوعاً قال: «أوَّل ما خلَقَ الله القَلَمَ والحوتَ، قال: اكتُب قال: ما أكتُب؟ قال: كلَّ شيءٍ كائنٍ إلى يوم القيامةِ» ثمَّ قرأ ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، فالنُّون: الحُوت، والقَلَمُ: القَلَمُ[١].

قوله: «وقال قَتَادةُ: حَرْدٌ: جِدٌّ في أنفُسهم» هو بكسر الجيم وتشديد الدَّال: الاجتِهاد والمبالَغة في الأمر. قال ابن التِّين: وضُبِطَ في بعض الأُصول بفتح الجيم.

قال عبد الرَّزّاق[٢]: عن مَعمَر عن قَتادة: كانت الجنَّة لشيخٍ، وكان يُمسِك قُوتَه سنةً ويَتَصَدَّق بالفَضْل، وكان بَنُوه يَنهَونَه عن الصَّدَقة، فلمَّا ماتَ أبوهم غَدَوا عليها فقالوا: لا يَدخُلَنَّها اليومَ عليكم مِسْكينٌ ﴿وَغَدَوۡاْ عَلَىٰ حَرۡدٖ قَٰدِرِينَ﴾ يقول: على جِدّ من أمرهم، قال مَعمَر: وقال الحسن: على فاقةٍ.

وأخرج سعيد بن منصور بإسنادٍ صحيحٍ عن عِكْرمة قال: هم ناسٌ من الحَبَشة كانت لأبيهم جَنّة، فذكَر نحوَه إلى أن قال: ﴿وَغَدَوۡاْ عَلَىٰ حَرۡدٖ قَٰدِرِينَ﴾ قال: أمرٍ مُجتَمِعٍ.

وقد قيل في «حَرْد»: إنَّها اسم الجنَّة، وقيل: اسم قريتهم، وحَكَى أبو عُبيدة فيه أقوالاً أُخرى: القَصْد والمَنْع والغَضَب والحقد.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾: يَنتَجُون السِّرارَ والكلامَ الخَفيَّ» ثبت هذا لأبي ذرٍّ وحدَه هنا، وثَبَتَ للباقينَ/ في كتاب التوحيد[٣]. ٨/٦٦٢

(١) في إسناده مؤمَّل بن إسماعيل، وهو سيِّئ الحفظ، وقال الهيثمي في «المجمع» ٧/ ١٢٨: ومؤمل ثقة كثير الخطأ وقد وثقه ابن معين وغيره، وضعَّفه البخاري وغيره، وبقية رجاله ثقات.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٣٠٩.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٧٥٢٥).

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿إِنَّا لَضَآلُّونَ﴾: أضْلَلْنا مكانَ جَنَّتنا» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لَضَآلُّونَ﴾: أضلَلنا مكان جَنَّتنا، وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتَادة: أخطَأنا الطَّريق، ما هذه جَنَّتُنا.

تنبيه: زَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّ الصَّواب في هذا أن يقال: ضَلَلْنا، بغير أَلِف، تقول: ضَلَلتُ الشَّيءَ: إذا جَعَلتَه في مكان ثمَّ لم تَدرِ أين هو، وأضلَلتُ الشَّيءَ: إذا ضَيَّعته، انتهى.

والذي وَقَعَ في الرِّواية صحيح المعنى؛ أي[1]: عَمِلْنا عملَ مَن ضَيَّعَ، ويحتمل أن يكون بضمِّ أوَّل: أُضلِلنا.

قوله: «وقال غيرُه: ﴿كَٱلصَّرِيمِ﴾: كالصُّبْحِ انصَرَمَ من اللَّيلِ، واللَّيل انصَرَمَ من النَّهار» قال أبو عُبيدة: ﴿فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ﴾: النَّهار انصَرَمَ من اللَّيل، واللَّيل انصَرَمَ من النَّهار. وقال الفَرّاء: الصَّريم: اللَّيل المسوَدّ.

قوله: «وهو أيضاً كلّ رَمْلة انصَرَمَت من مُعْظَم الرَّمْل» هو قول أبي عُبيدة أيضاً قال: وكذلك الرَّملة تَنصَرِم مِن مُعظَم الرَّمل فيقال: صَرِيمة، وصَرِيمةُ أمرِك: قَطْعُه[2].

قوله: «والصَّريم أيضاً المَصْروم، مِثلُ: قَتيلٍ ومقتولٍ» هو محصَّل ما أخرجه ابن المنذِر من طريق شَيْبانَ عن قَتَادة في قوله: ﴿فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ﴾: كأنَّها قد صُرِمَت.

والحاصل: أنَّ الصَّريم مَقُول بالاشتِراكِ على مَعانٍ يَرجِع جميعُها إلى انفصال شيءٍ عن شيء، ويُطلَق أيضاً على الفِعل فيقال: صَريم بمعنى مَصْروم.

تكميل: قال عبد الرَّزّاق[3]: عن مَعمَر، أخبَرني تَميم بن عبد الرَّحمن أنَّه سمع سعيدَ بن

---

(١) قوله: «أي» من الأصلين، وسقط من (س).

(٢) أي: إحكامه وإبرامُه. والصَّريمة: إحكامُك أمراً وعزمُك عليه. انظر «اللسان» مادة (صرم).

(٣) في «تفسيره» ٢/ ٣٠٩، وليس عنده قوله في أوَّله: هي يعني الجنة المذكورة. وهو كذلك في «تفسير الطبري» ٢٩/ ٣١.

جُبَير يقول: هي - يعني الجنَّة المذكورة - أرضٌ باليمن يقال لها: ضَرَوَان[1]: بينها وبين صنعاء ستّةُ أميال.

قوله: «﴿تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾: تُرَخِّص فيُرَخِّصونَ» كذا للنَّسَفيّ وحدَه هنا وسَقَط للباقين، وقد رأيتُه أيضاً في «المستَخرَج» لأبي نُعَيم، وهو قول ابن عبَّاس، أخرجه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه[2]، ومن طريق عِكْرمة قال: تَكفُر فيَكفُرونَ. وقال الفَرّاء: المعنى تَلِين فيَلِينونَ، وقال أبو عُبيدة: هو من المُداهَنَة.

قوله: «﴿مَكْظُومٌ﴾ وكَظِيم: مَغْموم» كذا للنَّسَفيّ وحدَه هنا وسَقَط للباقين، ورأيته أيضاً في «مُستَخرَج أبي نُعَيم»، وهو قول أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾: من الغَمّ، مِثل: كَظِيم. وأخرج ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: مكظوم قال: مَغمُوم.

١- بابٌ
﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم:١٣]

٤٩١٧- حدَّثنا محمودٌ، حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ موسى، عن إسرائيلَ، عن أبي حَصِينٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ قال: رجلٌ من قُرَيشٍ، له زَنَمةٌ مِثلُ زَنَمةِ الشّاةِ.

٤٩١٨- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن مَعْبَدِ بنِ خالدٍ، قال: سمعتُ حارثةَ بنَ وَهْبٍ الخُزاعيَّ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «ألا أُخبرُكم بأهلِ الجنَّةِ؟ كلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ، لو أقسَمَ على الله لَأبَرَّه، ألا أُخبرُكم بأهلِ النارِ؟ كلُّ عُتُلٍّ جَوّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ».

[طرفاه في: ٦٠٧١، ٦٦٥٧]

قوله: «بابٌ ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾» اختُلِفَ في الذي نزلت فيه، فقيل: هو الوليد بن

---

(١) تحرف في (س) إلى: صرفان. قال البكري في «معجم ما استعجم» ٣/ ٨٥٩: وضَرَوَان: بفتح أوله وثانيه وفتح الواو بعده: هو الموضع الذي كانت فيه نار اليمن التي يعبدونها ويتحاكمون إليها.

(٢) لفظ «عنه» سقط من (س).

المغيرة، ذَكَره يحيى بن سَلّامٍ في «تفسيره». وقيل: الأسوَد بن عبد يَغُوث، ذكره سُنَيد بن داود في «تفسيره». وقيل: الأخنَس بن شَريق، وذَكَره السُّهَيليُّ عن القُتَيبيّ. وحَكَى هذَين القولَين الطَّبَريُّ (٢٩/ ٢٥) فقال: يقال: هو الأخنَس، وزَعم قوم أنَّه الأسوَد وليس به. وأبعَدَ ٨/٦٦٣ مَن/ قال: إنَّه عبد الرَّحمن بن الأسوَد، فإنَّه يَصغُر عن ذلك، وقد أسلَمَ وذُكِرَ في الصَّحابة.

قوله: «حدَّثنا محمود بن غَيْلان» في رواية المُستَمْلي: «محمَّد» وكأنَّه الذُّهْليّ.

قوله: «حدَّثنا عُبيد الله بن موسى» هو من شيوخ البخاريِّ، ورُبَّما حدَّث عنه بواسطةٍ كالذي هنا.

قوله: «عن أبي حُصَين عن مجاهد» لإسرائيلَ فيه طريق أُخرى أخرجها الحاكم (٢/ ٤٩٩) من طريق عُبيد الله بن موسى أيضاً، والإسماعيليّ من طريق وكيع، كلاهما عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس، نحوَه.

وأخرجه الطَّبَريُّ (٢٩/ ٢٦) من طريق شَريك[1] عن أبي إسحاق بهذا الإسناد وقال: الذي يُعرَف بالشرِّ.

قوله: «رجل من قُرَيش له زَنَمة مِثلُ زَنَمة الشّاة» زاد أبو نُعَيم في «مُستَخرَجِه» في آخره: يُعرَفُ بها. وفي رواية سعيد بن جُبَير المذكورة: يُعرَف بالشرِّ كما تُعرَف الشّاة بزَنَمَتِها.

وللطَّبَريِّ (٢٩/ ٢٦) من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: نُعِتَ فلمْ يُعرَفْ حتَّى قيل: زَنيمٌ فعُرِفَ، وكانت له زَنَمة في عُنُقه يُعرَف بها.

وقال أبو عُبيدة: الزَّنيم: المعلَّق في القوم ليس منهم، قال الشّاعر:

زَنيمٌ ليس يُعرَف مَن أبُوه[2]

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّف في (س) إلى شريق. وشريك: هو ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي، يروي عن أبي إسحاق المذكور: وهو السَّبيعي.

(٢) صدر بيت أورده الأبشيهيُّ صاحب «المستطرف» ١/ ٧٥ و١٩١، ولم يعزه لقائل معين، وعجزه:

بغيُّ الأُمِّ ذُو حَسَبٍ لئيمُ

وقال حسَّان:

وأنــتَ زَنــيمٌ نِــيطَ في آلِ هاشــمٍ[(١)]

قال: ويقال للتَّيسِ: زَنيم له زَنَمَتان.

قوله: «سُفْيان» هو الثَّوريُّ.

قوله: «عن مَعْبَد بن خالد» هو الـجَـدَليُّ بفتح الجيم[(٢)] والمهمَلة وتخفيف اللّام، كوفيّ ثقة، ما له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث، وآخر تقدَّم في كتاب الزكاة (١٤١١)، وثالث يأتي في الطِّبّ (٥٧٣٨)[(٣)].

قوله: «ألا أُخبرُكم بأهلِ الجنَّة؟ كلّ ضَعيف مُتَضَعِّف» بكسر العين وبفتحها، وهو أضعَف. وفي رواية الإسماعيلّ: «مُستَضعَف».

وفي حديث عبد الله بن عَمْرو عند الحاكم (٢/ ٤٩٨): «الضُّعَفاء المغلوبونَ»[(٤)]، وله (١/ ٥٩-٦٠) من حديث سُرَاقة بن مالك: «الضُّعَفاء المغلوبون»[(٥)].

ولأحمد (٢٣٤٥٧) من حديث حُذَيفة: «الضَّعيف المستَضعَف ذو الطِّمرَينِ، لا يُؤبَه له»[(٦)].

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

كـما نِـيطَ خَلْـفَ الراكـبِ القَـدَحُ الفَـرْدُ

وهو في «ديوانه» ١/ ٧٩.

(٢) في (س): «بضم الجيم» وهو خطأ.

(٣) وله حديث آخر في الرقاق برقم (٦٥٩١) في ذكر حوض النبيِّ ﷺ، وقد فات الحافظ رحمه الله ذكره، وبهذا يكون لمعبد بن خالد في «الصحيح» أربعة أحاديث، وليس ثلاثة كما ذكر.

(٤) وحديث ابن عمرو أخرجه أحمد في «مسنده» باللفظ نفسه برقم (١٧٥٨٥).

(٥) كذا وقع في الأصلين و(س)، ولكن الذي في المطبوع من «المستدرك» بلفظ: «المغلوبون الضعفاء»، ولعلَّ الحافظ هو الذي عناه. والحديث أخرجه أحمد في «المسند» برقم (١٧٥٨٥) بلفظ: «الضعفاء المغلوبون».

(٦) وليس عند أحمد قوله: «لا يؤبه له»، وهو حديث ضعيف، في إسناده محمد بن جابر ـ وهو ابن سيّار الحنفي ـ ضعيف، فضلاً عن انقطاعه بين أبي البختري ـ وهو سعيد بن فيروز ـ وحذيفة ﷺ.

والمراد بالضَّعيف: مَن نفسُه ضعيفة لتَواضُعِه وضَعفِ حالِه في الدُّنيا، والمستَضعَف المحتَقَر لخُمولِه في الدُّنيا.

قوله: ﴿عُتُلٍّ﴾ بضمِّ المهمَلة والمثنّاة بعدها لام ثقيلة. قال الفَرّاء: الشَّديد الخصومة. وقيل: الجافي عن الموعِظة. وقال أبو عُبيدة: العُتُلّ: الفَظّ الشَّديد من كلِّ شيء، وهو هنا الكافر.

وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن الحسن: العُتُلّ: الفاحش الآثِم.

وقال الخطَّابيُّ: العُتُلّ: الغَلِيظ العَنيف. وقال الدَّاووديّ: السَّمين العظيم العُنُق والبَطْن. وقال الهَرَويُّ: الجَمُوع المَنُوعُ. وقيل: القصير البَطْنِ.

قلت: وجاء فيه حديث عند أحمد (١٧٩٩١) من طريق عبد الرَّحمن بن غَنْم، وهو مُختَلَف في صُحْبته، قال: سُئِلَ رسولُ ﷺ عن العُتُلّ الزَّنيم فقال: «هو الشَّديد الخَلْقِ المُصَحَّحُ، الأَكُول الشَّرُوبُ، الواجِدُ للطَّعام والشَّراب، الظَّلُومُ للنّاس، الرَّحيبُ الجَوْفِ»[1].

قوله: «جَوّاظ» بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره مُعجَمة: الكثير اللَّحم، المُختالُ في مِشْيَتِه، حكاه الخطَّابيّ.

وقال ابن فارس: قيل: هو الأَكُول، وقيل: الفاجر.

وأخرج هذا الحديث أبو داود (٤٨٠١) عن عثمان بن أبي شَيْبة عن وكيع عن الثَّوريِّ بهذا الإسناد مختصراً: «لا يَدخُل الجنَّة جَوّاظٌ ولا جعظَرِيٌّ» قال: والجَوّاظ: الفَظُّ الغَليظُ، انتهى.

وتفسير الجَوّاظ لعلَّه من سفيانَ، والجَعظَريّ، بفتح الجيم والظّاء المعجَمة بينهما عينٌ مُهمَلة، وآخره راءٌ مكسورةٌ ثمَّ تحتانيَّة ثقيلة، قيل: هو الفَظّ الغَليظ. وقيل: الذي لا

(١) في إسناده شهر بن حوشب وهو ضعيف، ورواية عبد الرحمن بن غنم عن النبي ﷺ مرسلة فإنه لم يدركه.

يَمرَض، وقيل: الذي يَتَمَدَّح بما ليس فيه أو عنده.

وأخرج الحاكم (٢/ ٤٩٩) من حديث عبد الله بن عمرٍو، أنَّه تلا قوله تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ إلى: ﴿زَنِيمٍ﴾ فقال: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «أهلُ النار كلّ جَعظَريٍّ جَوّاظٌ مُستَكبِرٌ».

٢- بابٌ
﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم:٤٢]

٤٩١٩- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا اللَّيثُ، عن خالدِ بنِ يزيدَ، عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن زيدِ ابنِ أسلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ ﷺ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ/ يقول: «يَكْشِفُ رَبُّنا عن ساقه، فيَسجُدُ له كلُّ مُؤْمِنٍ ومُؤْمِنةٍ، فيَبْقَى كلُّ مَن كان يَسجُدُ في الدُّنْيا رِياءً وسُمْعةً، فيَذْهَبُ يَسْجُدُ فيَعودُ ظَهْرُه طَبَقاً واحداً». ٨/ ٦٦٤

قوله: «بابٌ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾» أخرج أبو يَعْلى (٧٢٨٣) بسندٍ فيه ضَعْف عن أبي موسى مرفوعاً في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ قال: «عن نُور عظيمٍ، فيَخِرُّونَ له سُجَّداً».

وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ قال: عن شِدَّةِ أمرٍ، وعند الحاكم (٢/ ٤٩٩-٥٠٠) من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: هو يومُ كَرْبٍ وشِدّةٍ.

قال الخطَّابيُّ: فيكون المعنى: يَكشِفُ عن قُدرَته التي تَنكَشِف عن الشِّدّة والكَرب، وذكر غيرَ ذلك من التَّأويلات كما سيأتي بيانه عند حديث الشَّفاعة مُستَوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٧٣) إن شاء الله تعالى[1].

ووقع في هذا الموضع: «يَكشِف ربُّنا عن ساقِه» وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم، فأخرجها الإسماعيليّ كذلك، ثمَّ قال في قوله: «عن ساقه» نَكِرة.

---

(١) وكذلك عند حديث أبي سعيد الخدري في التوحيد (٧٤٣٩).

ثمَّ أخرجه من طريق حفص بن مَيسَرة عن زيد بن أسلم بلفظ: «يَكْشِفُ عن ساقٍ»، قال الإسماعيليّ: هذه أصحّ لموافقَتِها لفظ القرآن في الجملة، لا يُظَنّ أنَّ الله ذو أعضاءٍ وجَوارحَ لمَا في ذلك من مُشابَهة المخلوقينَ، تعالى الله عن ذلك، ليس كَمِثلِه شيءٌ.

٦٩- سورة الحاقّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿حُسُومًا﴾: مُتَتابعةً.

وقال ابن جُبَيرٍ: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [٢١]: يُرِيدُ فيها الرِّضا.

وقال ابن جُبَير: ﴿أَرْجَآئِهَا﴾ [١٧] ما لم يَنشَقَّ منها، فهُم على حافَتَيهِ، كقولِكَ: على أرجاء البئرِ.

﴿وَاهِيَةٌ﴾ [١٦] وَهْيُها: تَشَقُّقُها.

والقاضِيَةُ [٢٧]: الموتةُ الأُولى التي مُتُّها، لم أُحْيَ بعدَها.

﴿مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ﴾ [٤٧]: أحدٌ يكونُ للجَميع والواحِدِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: الوَتِينُ [٤٦]: نِيَاطُ القَلْبِ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: طَغَى [١١]: كثُرَ.

ويقال: ﴿بِالطَّاغِيَةِ﴾ [٥]: بطُغْيانهم.

ويقال: طَغَت على الخُزّان، كما طَغَى الماءُ على قومِ نوحٍ.

و﴿غِسْلِينٍ﴾ [٣٦]: ما يَسِيلُ مِن صَديدِ أهلِ النارِ.

و﴿مِنْ غِسْلِينٍ﴾: كُلُّ شيءٍ غَسَلتَه فخَرَجَ منه شيءٌ، فهو غِسْلِينٌ، فِعْلِين منَ الغَسْل، مثلُ الجُرْحِ والدَّبرِ.

﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ﴾ [٧]: أُصُولها.

﴿بَاقِيَةٍ﴾ [٨]: بَقيَّةٍ.

قوله: «سورة الحَاقّة ـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ » كذا لأبي ذرٍّ.

والحاقّةُ من أسماء يوم القيامة، سُمّيت بذلك لأنّها حَقَّت لكلِّ قومٍ أعمالَهم، قاله[1] قَتَادةُ، أخرجه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عنه.

قوله: «﴿حُسُومًا﴾: مُتَتابعةً» كذا للنَّسَفيّ وحده هنا، وهو قول أبي عُبيدة.

وأخرج الطبرانيُّ (٩٠٦١) ذلك عن ابن مسعود موقوفاً بإسنادٍ حسن، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٥٠٠).

قوله: «وقال ابن جُبَير: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ يريد فيها الرِّضا» كذا لأبي ذرّ والنَّسَفي، وسقط لغيرهما: «وقال ابن جبير»، وهو قول الفرّاء في قوله: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ يُريد فيها الرِّضا[2]. وقال أبو عُبيدة: معناه مَرضيَّة، قال: وهو مِثلُ: لَيلُه[3] نائمٌ.

قوله: «وقال ابن جُبَير: ﴿أَرْجَآئِهَا﴾ ما لم يَنْشَقَّ منها، فهُم على حافَتَيه، كقولِك: على أرجاء البئْر» كذا للنَّسَفيّ وحدَه هنا، وهو عند أبي نُعَيم أيضاً، وتقدَّم أيضاً في بَدْء الخلق[4].

قوله: «﴿وَاهِيَةٌ﴾: وَهْيُها تَشَقُّقها» كذا للنَّسَفيّ وحدَه هنا، وهو عند أبي نُعَيم أيضاً، وتقدَّم أيضاً في بَدْء الخلق[5].

قوله: «والقاضية: الموتةُ الأولى التي مُتُّها لم أُحْيَ بعدَها» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: ثمَّ أُحْيا بَعدَها، والأوَّل أصحُّ، وهو قول الفَرّاء، قال في قوله: ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾ يقول: لَيتَ الموتةَ الأولى التي مُتُّها لم أحْيَ بعدَها.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: قال. وأثر قتادة أخرجه عنه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ٣١٢، وابن جرير الطبري ٢٩/ ٤٧، ٤٨.

(٢) من قوله: «كذا لأبي ذرّ والنسفي...» إلى هنا من (ع) وسقط من (أ) و(س).

(٣) كذا في الأصلين، ووقع في (س): «ليل» دون الضمير في آخره، وكلاهما صحيح وجائز في هذا السياق، ومعناه: يَنام فيه ـ أي: في الليل ـ النائم، أو يُنام فيه، فأضافوا النومَ إلى الليل لأنه فيه.

(٤) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٩).

(٥) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٩). وقوله: «واهية: وَهْيُها تشقُّقها...» إلى آخر الفقرة، ثبت في (س)، وسقط من الأصلين.

قوله: ﴿مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ **أحدٌ يكون للجميعِ والواحدِ»** هو قول الفَرّاء. قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾: جَمَعَ صِفَته على صفة الجميع، لأنَّ أحداً يقع على الواحد والاثنَينِ والجمع من الذَّكَر والأُنثَى.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلْوَتِينَ﴾: نِيَاطُ القَلْب**» بكسر النُّون وتخفيف التَّحتانيَّة: هو حَبْل الوَرِيد. وهذا وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس[1]، والفِرْيابيّ والأشجَعيّ والحاكم (٢/ ٥٠١) كلّهم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس، وإسناده قويّ لأنَّه من رواية الثَّوريّ عن عطاء، وسمعَه منه قبلَ الاختلاط، وقال أبو عُبيدة مِثلَه.

٨/٦٦٥ وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتَادة قال: ﴿ٱلْوَتِينَ﴾: حَبْل/ القَلْب.

قوله: «**قال ابن عبَّاس: ﴿طَغَا﴾: كَثُرَ**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس بهذا. وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتَادة: بَلَغَنا أنَّه طَغَى فوقَ كلِّ شيءٍ خمسةَ عشرَ ذِراعاً.

قوله: «**ويقال: ﴿بِٱلطَّاغِيَةِ﴾: بطُغْيانهم**» هو قول أبي عُبيدة، وزاد: وكُفرِهم.

وأخرج الطَّبَريُّ (٢٩/ ٤٩) من طريق مجاهد قال: ﴿فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾: بالذُّنوب.

قوله: «**ويقال: طَغَت على الخُزّان**[2] **كما طَغَى الماءُ على قوم نُوح**» لم يَظهَر لي فاعل «طَغَت»، لأنَّ الآية في حقّ ثَمُودَ وهم قد أُهلِكوا بالصَّيحة، ولو كانت عاداً لكان الفاعل الرّيح وهي لها الخُزّان، وتقدَّم في أحاديث الأنبياء[3] أنَّها عَتَت على الخُزّان، وأمَّا الصَّيحة فلا خُزّان لها، فلعلَّه انتِقالٌ من عَتَت إلى طَغَت.

وأمَّا قوله: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ فروى سعيد بن منصور من طريق السُّدِّيِّ عن أبي مالك

(١) وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٩/ ٦٧ ولكن بلفظ: عِرْق القلب.

(٢) ضُبطت في النسخة اليونينية بفتح الخاء، وفي غيرها بضمها. والمراد بالخُزّان: الملائكةُ الموكَّلون بالريح.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣٣٤٣).

وأبي صالح عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ قال: طَغَى على خُزّانه، فنزلَ بغير كَيلٍ ولا وَزنٍ.

قوله: «و﴿غِسْلِينٍ﴾: **ما يَسيل من صَديد أهل النار**» كذا ثَبَتَ للنَّسَفيّ وحدَه عَقِب قوله: ﴿ٱلْقَاضِيَةَ﴾ وهو عند أبي نُعَيم أيضاً، وهو كلام الفَرّاء قال في قوله: ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾: يقال: إنَّه ما يَسيل من صَديد أهل النار.

قوله: «**وقال غيرُه:** ﴿مِنْ غِسْلِينٍ﴾: **كلُّ شيء غَسَلتَه فخرج منه شيءٌ، فهو غِسْلِين، فِعْلِين مِن الغَسْل، مِن**[1] **الجُرْح والدَّبَر**» كذا للنَّسَفيّ وحدَه هنا، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[2].

قوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ﴾ **أُصولها**» كذا للنَّسَفيّ وحدَه هنا، وهو عند أبي نُعَيم أيضاً، وقد تقدَّم أيضاً في أحاديث الأنبياء.

قوله: «﴿بَاقِيَةٍ﴾: **بَقيَّة**» كذا للنَّسَفيّ وحدَه، وعند أبي نُعَيم أيضاً، وقد تقدَّم في أحاديث الأنبياء[3].

تنبيه: لم يُذكَر في تفسير الحاقّة حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيه حديث جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُذِنَ لي أن أُحدِّثَ عن مَلَك من حَمَلة العرش ما بين شَحْمة أُذُنِه إلى عاتِقِه مَسيرةُ سبعِ مئةِ عامٍ» أخرجه أبو داود (٤٧٢٧) وابن أبي حاتم من رواية إبراهيم بن طَهْمانَ عن محمَّد بن المنكدِر، وإسناده على شرط الصَّحيح.

٧٠- سورة ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾

والفَصِيلةُ: أصغَرُ آبائه القُربَى، إليه يَنتَهي.

﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ [١٦]: اليَدانِ، والرِّجْلانِ، والأطرافُ، وجِلْدةُ الرَّأسِ، يقال لها: شَوَاةٌ، وما كان غيرَ مَقْتَلٍ، فهو شَوًى.

---

(١) تحرف في (س) إلى: مثل. والدَّبَر: هو ما يصيب الإبل من الجراحات.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٢٥٨).

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣٣٤٣).

﴿عِزِينَ﴾ [٣٧]: والعِزُونَ: الحَلَقُ والجماعاتُ، واحِدَتُها: عِزَةٌ.

﴿يُوفِضُونَ﴾ [٤٣]: الإيفاض: الإسراع. وقرأ الأعمَش وعاصم ﴿إِلَىٰ نُصُبٍ﴾ أي: إلى شيءٍ منصوبٍ يَستَبِقونَ إليه، وقراءةُ زيد بن ثابت: «إلى نُصْبٍ»، وكأنَّ النُّصُبَ الآلهةُ التي كانت تُعبَد، وكلٌّ صَوَابٌ، والنُّصْبُ واحدٌ، والنَّصْبُ مَصدَر.

قوله: «سورة ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾» سَقطَت البسملة للجميع.

قوله: «الفَصِيلة: أصغَرُ آبائه القُربَى، إليه يَنتَهي[١]» هو قول الفَرّاء. وقال أبو عُبيدة: الفَصيلة: دُون القَبيلة، ثمَّ الفَصيلة فَخِذُه التي تُؤوِيه. وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر: بَلَغَني أنَّ فَصِيلَته أُمُّه التي أرضَعَته. وأغرَبَ الدَّاووديّ، فحَكَى أنَّ الفَصِيلة مِن أسماء النار.

قوله: «﴿لِلشَّوَىٰ﴾: اليَدان والرِّجْلان والأطْراف، وجِلْدة الرَّأس يقال لها: شَوَاةٌ، وما كان غيرَ مَقْتَل فهو شَوًى» هو كلام الفَرّاء بلفظه أيضاً. وقال أبو عُبيدة: الشَّوَى واحدتها: شَوَاةٌ، وهي اليدانِ والرِّجلانِ والرَّأسُ من الآدَميِّينَ، قال: وسمعت رجلاً من أهل المدينة يقول: اقشَعَرَّت شَوَاتي، قلت له: ما معناه؟ قال: جِلْدة رأسي. والشَّوَى: قوائم الفرس، يقال: عَبْلُ الشَّوَى[٢]، ولا يُراد في هذا الرَّأس، لأنَّهم وَصَفوا الخيل بأَسَالةِ الخَدَّينِ ورِقَّة الوَجْه[٣].

قوله: «﴿عِزِينَ﴾ والعِزُونَ: الحَلَق والجماعاتُ[٤]، واحِدَتُها عِزَة» أي: بالتَّخفيفِ، كذا لأبي ذرٍّ، وسَقطَ لفظ «الحَلَق» لغير أبي ذرٍّ والصَّواب إثباته. وهو كلام الفَرّاء بلفظه، والحَلَق بفتح الحاء المهمَلة على المشهور، ويجوز كسرها. وقال أبو عُبيدة: عِزِينَ: جماعة عِزَةٍ، مِثل: ثُبَة وثُبِين، وهي جماعات في تَفرِقة.

---

(١) في (س): «إليه ينتمي مَن انتمى» وهي رواية غير أبي ذرّ.

(٢) العَبْل: الضخم.

(٣) كذا وقع في الأصلين و(س)، وأصل العبارة كما في «اللسان» و«تاج العروس» نقلاً عن «الصحاح» مادة (شوا): بأسالَةِ الخدَّين وعِتْق الوجه، وهو رِقَّتُه.

(٤) كذا وقع في الأصلين و(س)، وأما الذي في النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» أنَّ رواية أبي ذرّ: «حَلَقٌ وجماعاتٌ» بالتنكير.

قوله: «﴿يُوفِضُونَ﴾: الإيفاض: الإسراع» كذا للنَّسَفيّ هنا وحدَه وهو كلام الفَرّاء، وقد تقدَّم في الجنائز[١].

قوله: «وقرأ الأعمَشُ وعاصم ﴿إِلَىٰ نُصُبٍ﴾ أي: إلى شيءٍ منصوب يَستَبِقونَ إليه، وقراءة زيد بن ثابت: (إلى نُصْب)، وكأنَّ النُّصُبَ الآلهةُ التي كانت تُعبَد، وكلٌّ صَوَاب، والنُّصْب واحدٌ، والنَّصْب مَصدَر» ثَبَتَ هذا هنا للنَّسَفيّ، وذكره أبو نُعَيم أيضاً. وقد تقدَّم بعضُه في الجنائز[٢]. وهو قول الفَرّاء بلفظه، وزادَ: في قراءة زيد بن ثابت برفع النُّون، وبعد قوله: التي كانت تُعبَد من الأحجار، قال: النُّصُب والنَّصْب واحد، وهو مصدَر والجمع أنصاب. انتهى، يريد أنَّ الذي بضمَّتَينِ واحد لا جمعٌ، مِثل: حُقُب واحدُ الأحقاب. ٦٦٦/٨

٧١- سورة نوح

﴿أَطْوَارًا﴾ [١٤]: طَوْراً كذا وطَوْراً كذا، يقال: عَدا طَوْرَه، أي: قَدْرَه، والكُبّارُ: أشَدُّ مِن الكُبَار، وكذلك جُمّالٌ وجميلٌ، لأنَّها أشَدُّ مُبالَغةً، وكذلك كُبَارٌ: الكَبِيرُ، بالتَّخفيفِ، والعربُ تقولُ: رجلٌ حُسّانٌ وجُمّالٌ، وحُسَانٌ مُخَفَّفٌ، وجُمَالٌ مُخَفَّفٌ.

﴿ دَيَّارًا﴾ [٢٦]: من دَوْرٍ، ولكنَّه فَيْعالٌ مِن الدَّوَرانِ، كما قرأَ عمرُ: «الحيُّ القَيّامُ» وهي من: قُمْتُ.

وقال غيرُه: ﴿دَيَّارًا﴾: أَحَداً ﴿تَبَارًا﴾ [٢٨]: هَلَاكاً.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿مِّدْرَارًا﴾ [١١]: يَتبَعُ بعضُه بعضاً.

﴿وَقَارًا﴾ [١٣]: عَظَمَةً.

قوله: «سورة نوح» سَقَطَت البسملةُ للجميعِ.

قوله: «﴿ أَطْوَارًا﴾: طَوْراً كذا وطَوْراً كذا» تقدَّم في بَدْء الخَلْق[٣]، وقال عبد الرَّزّاق:

---

(١) بين يدي الحديث رقم (١٣٦٢).

(٢) بين يدي الحديث رقم (١٣٦٢).

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٠).

عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿وَقَدۡ خَلَقَكُمۡ أَطۡوَارًا﴾: نُطفةً، ثمَّ عَلَقةً، ثمَّ مُضْغة، ثمَّ خَلْقاً آخَر.

قوله: «يقال: عَدَا طَوْرَه، أي: قَدْرَه» تقدَّم في بَدْء الخلق أيضاً[1].

قوله: «والكُبّار: أشَدّ من الكُبَار، وكذلك جُمّالٌ وجَمِيل، لأنَّها أشَدُّ مُبالَغةً، وكذلك كُبَارٌ: الكَبير[2]، بالتَّخفيفِ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾ قال: مجازُها: كبيراً، والعرب تُحوِّل لفظة كَبير إلى فُعَال مُخفَّفة، ثمَّ يُثقِّلونَ ليكونَ أشدَّ مُبالَغةً، فالكُبّار أشدّ من الكُبَار، وكذا يقال للرجلِ الجميل: جُمّال[3]، لأنَّه أشدُّ مُبالَغةً.

قوله: «والعرب تقول: رجل حُسّان وجُمّال، وحُسَان مُخفَّف وجُمَال مُخفَّف» قال الفَرّاء في قوله: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾: الكُبّار: الكبير، وكُبَار أيضاً بالتَّخفيفِ، والعرب تقول: عُجّاب وعُجَاب[4]، ورجلٌ حُسّان وجُمّال بالتَّثقيلِ، وحُسَان وجُمَال بالتَّخفيفِ، في كثير من أشباهه.

قوله: «﴿دَيَّارٗا﴾: من دَوْر، ولكنَّه فَيْعال من الدَّوَران» أي: أصله: دَيْوار، فأُدغِمَ، ولو كان أصله فَعّالاً لكان دَوّاراً، وهذا كلام الفَرّاء بلفظه[5].

وقال غيره: أصل دَيّار دَوّار، والواو إذا وَقَعَت بعد تحتانيَّة ساكنة بعدها فتحة، قُلِبَت ياءً، مِثل أيّام وقيّام.

قوله: «كما قرأ عمرُ: الحيُّ القَيّامُ، وهي من: قُمْت» هو من كلام الفَرّاء أيضاً. وقد

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٠).

(٢) وقع بعده في (س): «وكُبار أيضاً»، وهذا لغير أبي ذر الهروي.

(٣) لفظ «جُمّال» سقط من (أ) و(س)، وأثبتناه من هامش (ع) وهو الموافق لما في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ٢/ ٢٧١.

(٤) تحرَّف في (س) إلى: عجب وعجاب، وانظر «المخصَّص» لابن سيده ٤/ ٤١٢ فيما نقله عن الفرّاء، و«اللسان» مادة (عجب).

(٥) لكن الذي في المطبوع من «معاني القرآن» للفراء ٣/ ١٩٠: وهو من دُرْت.

أخرج أبو عُبيد[١] في «فضائل القرآن» من طريق يحيى بن عبد الرَّحمن بن حاطِب عن أبيه عن عمر: أنَّه صَلَّى العِشاء الآخِرة فاستَفتَحَ آلَ عِمران فقرأ: «اللهُ لا إلهَ إلاَّ هوَ الحَيُّ القَيَّامُ»[٢].

وأخرج ابن أبي داود في «المصاحف» (١٥٠-١٥٥) من طرق عن عمرَ: أنَّه قرأها كذلك، وأخرجها عن ابن مسعود أيضاً.

قوله: «**وقال غيره**: ﴿دَيَّارًا﴾: **أَحَداً**» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: يقولون: ليس بها دَيّار ولا عَرِيبٌ[٣].

تنبيه: لم يَتقدَّم ذِكْر مَن يُعطَف عليه قولُه: «وقال غيرُه»، فيحتمل أن يكون كان في الأصل منسوباً لقائلٍ فحُذِفَ اختصاراً من بعض النَّقَلة، وقد عَرَفت أنَّه الفَرّاء.

قوله: «﴿تَبَارًا﴾: **هَلاكاً**» هو قول أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس**: ﴿مِّدْرَارًا﴾: **يَتبَع بعضُه بعضاً**» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٦٣) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن/ ابن عبَّاس، به. ٦٦٧/٨

قوله: «﴿وَقَارًا﴾: **عَظَمة**» وَصَلَه سعيد بن منصور وابن أبي حاتم من طريق مسلم البَطِين عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ قال: ما تَعرِفونَ لله حَقَّ عَظَمَته.

١ - باب ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [نوح:٢٣]

٤٩٢٠ - حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، عن ابنِ جُرَيج، وقال عطاءٌ: عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: صارَتِ الأوثانُ التي كانت في قومِ نوحٍ في العَربِ بَعْدُ، أمَّا وَدٌّ فكانت لكَلْبٍ بدُومَةِ الجَنْدَلِ، وأمَّا سُوَاعٌ فكانت لِهُذَيلٍ، وأمَّا يَغُوثُ فكانت لمُرادٍ، ثمَّ لِبَني

(١) تحرف في (ع) و(س) إلى: عبيدة. وهذا الأثر في «فضائل القرآن» لأبي عبيد ص٢٩٦.

(٢) ومن هذه الطريق أخرجه أيضاً سعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (٤٨٦).

(٣) أي: ليس بها أحد، وانظر «الاشتقاق» لابن دريد ١/ ٥٥٢.

غُطَيفٍ بالجُرُفِ، وأمَّا يَعُوقُ فكانت لِهَمْدانَ، وأمَّا نَسْرٌ فكانت لحِمْيَرَ، لآلِ ذي الكَلَاعِ، ونَسْرٌ، أسماءُ رجالٍ صالحِينَ من قومِ نوحٍ، فلمَّا هَلَكُوا أَوحَى الشَّيطانُ إلى قومِهم: أنِ انصِبُوا إلى مَجالسِهمِ التي كانوا يَجلِسونَ أنصاباً، وسَمُّوها بأسمائهم، ففَعَلوا، فلم تُعبَدْ حتَّى إذا هَلَكَ أولئكَ وتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ.

قوله: «باب ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾» سَقَطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «**أخبَرَنا هشامٌ**» هو ابن يوسف الصَّنعانيّ.

قوله: «**ابن جُرَيج وقال عطاء**» كذا فيه وهو معطوف على كلام محذوفٍ، وقد بيَّنه الفاكِهيُّ من وجهٍ آخَر عن ابن جُرَيج قال في قوله تعالى: ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا﴾ الآية، قال: أوثانٌ كان قوم نوح يَعبُدونَهم، وقال عطاء: كان ابن عبَّاس... إلى آخره.

قوله: «**عن ابن عبَّاس**» قيل: هذا مُنقَطِع، لأنَّ عطاءً المذكور: هو الخُراسانيّ، ولم يَلقَ ابنَ عبَّاس، فقد أخرج عبد الرَّزّاق هذا الحديث في «تفسيره» (٢/ ٣٢٠) عن ابن جُرَيج فقال: أخبرني عطاء الخُراسانيّ عن ابن عبَّاس.

وقال أبو مسعود: ثَبَتَ هذا الحديث في «تفسير ابن جُرَيج» عن عطاء الخُراسانيّ عن ابن عبَّاس، وابنُ جُرَيج لم يَسمَع التَّفسير من عطاء الخُراسانيّ، وإنَّما أخَذَه من ابنه عثمان بن عطاء، فنَظَرَ فيه.

وذكر صالح بن أحمد بن حَنبَل في «العِلَل» عن عليّ بن المَدِينيّ قال: سألت يحيى القَطّان عن حديث ابن جُرَيج عن عطاء الخُراسانيّ، فقال: ضعيف، فقلت: إنَّه يقول: أخبرنا، قال: لا شيءَ، إنَّما هو كتاب دَفَعَه إليه، انتهى.

وكان ابن جُرَيج يَستَجيز إطلاق «أخبرنا» في المناوَلة والمكاتَبة.

وقال الإسماعيليّ: أُخبرت عن عليّ بن المَدِينيّ أنَّه ذكر عن «تفسير ابن جُرَيج» كلاماً معناه أنَّه كان يقول: عن عطاء الخُراسانيّ عن ابن عبَّاس، فطالَ على الوَرّاق أن يَكتُب الخُراسانيّ في كلِّ حديث فتَرَكَه، فرواه مَن روى على أنَّه عطاء بن أبي رَباح، انتهى.

وأشارَ بهذا إلى القِصّة التي ذكرها صالح بن أحمد عن عليّ بن المَدِينيّ، ونَبَّهَ عليها أبو عليٍّ الجَيّانيُّ في «تقييد المهمَل»، قال ابن المَدِينيّ: سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جُرَيج: سألت عطاءً عن التَّفسير من البقرة وآلِ عِمران، ثمَّ قال: اعفِني من هذا، قال: قال هشام: فكان بعدُ إذا قال: قال عطاء عن ابن عبَّاس، قال: عطاء الخُراسانيّ، قال هشام: فكَتَبنا ثمَّ مَلِلْنا؛ يعني: كتبنا الخُراسانيَّ. قال ابن المَدِينيّ: وإنَّما بيَّنتُ هذا لأنَّ محمَّد ابن ثَوْر كان يجعلُها - يعني في روايته عن ابن جُرَيج - عن عطاء عن ابن عبَّاس، فيُظَنّ أنَّه عطاء بن أبي رَباح.

وقد أخرج الفاكِهيّ الحديث المذكور من طريق محمَّد بن ثور عن ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس، ولم يَقُل: الخُراسانيّ.

وأخرجه عبد الرَّزّاق كما تقدَّم فقال: الخُراسانيّ.

وهذا ممَّا استُعظِمَ على البخاريّ أن يَخفَى عليه، لكن الذي قويَ عندي أنَّ هذا الحديث بخُصوصِه عند ابن جُرَيج عن عطاء الخُراسانيّ وعن عطاء بن أبي رَباح جميعاً، ولا يَلزَم من امتناع عطاء بن أبي رَباح من التَّحديث بالتَّفسير، أن لا يُحدِّث بهذا الحديث في باب آخَر/ من الأبواب أو في المذاكَرة، وإلّا فكيف يَخفَى على البخاريّ ذلك معَ تَشَدُّده في شرط الاتِّصال واعتماده غالباً في العِلَل على عليّ بن المَدِينيّ شيخِه، وهو الذي نَبَّهَ على هذه القِصّة، وممَّا يُؤيِّد ذلك أنَّه لم يُكثِر من تخريج هذه النُّسخة، وإنَّما ذَكَر بهذا الإسناد موضعَينِ: هذا، وآخر في النِّكاح[1]، ولو كان خَفِيَ عليه لاستَكثَرَ من إخراجها، لأنَّ ظاهرها أنَّها على شرطه. ٦٦٨/٨

قوله: «صارَت الأوثان التي كانت في قوم نُوح في العرب بَعدُ» في رواية عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: كانت آلهة يَعبدُها قوم نوح، ثمَّ عَبَدَتها العرب بعدُ.

---

(١) الذي في النكاح برقم (٥٠٦٧)، وآخر في الطلاق برقم (٥٢٨٦) و(٥٢٨٧).

وقال أبو عُبيدة: وزَعَموا أنَّهم كانوا مَجوساً، وأنَّها غَرِقَت في الطُّوفان، فلمَّا نَضَبَ الماء عنها أخرجها إبليس، فبثَّها في الأرض، انتهى.

وقوله: «كانوا مجوساً» غَلَطٌ، فإنَّ المجوسيَّة نِحْلة[1] حَدَثَت بعد ذلك بدَهرٍ طويل، وإن كان الفُرس يَدَّعونَ خِلَافَ ذلك.

وذكر السُّهَيليُّ في «التَّعريف» أنَّ يَغُوث: هو ابن شيث بن آدم فيما قيل، وكذلك سُوَاع وما بعدَه، وكانوا يَتبرَّكونَ بدعائهم، فكلَّما[2] ماتَ منهم أحد مَثَّلوا صورته وتَمَسَّحوا بها إلى زمن مَهلائيل، فعَبَدوها بتدريجِ الشَّيطان لهم، ثمَّ صارت سُنّةً في العرب في الجاهليَّة، ولا أدري من أين سَرَت لهم تلك الأسماء، من قِبَل الهند، فقد قيل: إنَّهم كانوا المبدأ في عبادة الأصنام بعد نوح، أم الشَّيطان ألهَمَ العربَ ذلك؟ انتهى.

وما ذُكِرَ ممَّا نَقَلَه تَلَقّاه من «تفسير بَقِيّ بن مَخلَد»، فإنَّه ذكر فيه نحو ذلك على ما نَبَّهَ عليه ابن عَسكَر في «ذيله»، وفيه أنَّ تلك الأسماء وَقَعَت إلى الهند، فسَمَّوا بها أصنامَهم، ثمَّ أدخَلَها إلى أرض العرب عَمْرو بن لُحَيّ.

وعن عُرْوة بن الزُّبَير: أنَّهم كانوا أولاد آدم لصُلْبه، وكان وَدٌّ أكبَرَهم وأبَرَّهم به.

وهكذا أخرجه عمر بن شَبّة في «كتاب مكَّة» من طريق محمَّد بن كعب القُرَظيّ قال: كان لآدم خمس بنينَ فسَمّاهم، قال: وكانوا عُبّاداً، فماتَ رجل منهم فحَزِنوا عليه، فجاء الشَّيطان فصَوَّرَه لهم، ثمَّ مات الآخَر[3]... إلى آخر القِصّة، وفيها: فعَبَدوها حتَّى بَعَثَ الله نوحاً، ومن طريق أُخرى: أنَّ الذي صَوَّرَه لهم رجل من ولد قابيل بن آدَم.

وقد أخرج الفاكِهيّ من طريق ابن الكَلْبيّ قال: كان لعَمرِو بن رَبيعة رَئيٌّ من الجِنّ، فأتاه فقال: أَجِبْ أبا ثُمامة، وادخُل بلا مَلَامة، ثمَّ ائتِ سِيفَ جُدّة، تَجِدْ بها أصناماً مُعَدّة،

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّف في (س) إلى: كلمة.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: فلما.

(٣) كذا في (ع)، وتحرَّف في (أ) و(س) إلى: ثم قال للآخر.

ثمَّ أورِدْها تِهامة ولا تَهَبْ، ثمَّ ادعُ العرب إلى عبادتها تُجَبْ. قال: فأتى عَمْرٌو ساحلَ جُدّة فوَجَدَ بها وَدّاً وسُوَاعاً ويَغُوث ويَعُوقَ ونَسْراً، وهي الأصنام التي عُبِدَت على عَهْد نوح وإدريس. ثمَّ إنَّ الطُّوفان طَرَحَها هناك فسَفَى عليها الرَّمل، فاستَثارَها عَمْرٌو وخرج بها إلى تِهامةَ، وحَضَرَ الموسِم فدَعَا إلى عبادتها فأُجيبَ. وعَمْرو بن ربيعة: هو عَمْرو بن لُحَيّ، كما تقدَّم.

قوله: «**أمَّا وَدٌّ فكانت لكَلْبٍ بدُومَة الجَنْدَل**» قال ابن إسحاق: وكان لكلب بن وَبَرةَ من قُضاعة. قلت: وَبَرَةُ: هو ابن تَغلِب بن عِمران بن الحاف بن قُضاعة، ودُومة بضمِّ الدَّال، والجَندَل بفتح الجيم وسكون النُّون: مدينة من الشّام ممَّا يَلِي العراق، ووَدٌّ قرأها الجمهور ﴿وَدًّا﴾[1] بفتح الواو، وقرأها نافع وحده بضمِّها.

قوله: «**وأمَّا سُوَاع، فكانت لهُذَيل**» زاد أبو عُبيدة: ابن مُدرِكة بن الياس بن مُضَر، وكانوا بقُرْب مكَّة.

وقال ابن إسحاق: كان سُوَاع بمكانٍ لهم يقال له: رُهَاط، بضمِّ الرَّاء وتخفيف الهاء، من أرض الحجاز من جهة الساحل.

قوله: «**وأمَّا يَغُوث، فكانت لمُرادٍ ثمَّ لبني غُطَيف**» في مُرسَل قَتَادة: فكانت لبني غُطَيف بن مُراد. وهو غُطَيف بن عبد الله بن ناجية بن مُراد.

وروى الفاكِهيّ من طريق ابن إسحاق قال: كانت أنعُمُ من طَيِّئٍ، وجُرَشُ بن مَذحِج اتَّخذوا يَغُوثَ لجُرَش.

قوله: «**بالجُرُفِ**» في رواية أبي ذرٍّ عن غير الكُشْمِيهنيِّ بفتح الحاء وسكون الواو، وله عن الكُشْمِيهنيِّ: الجُرُف بضمِّ الجيم والرَّاء، وعن المُستَمْلي بضمِّ الجيمِ والواو[2]،

---

(١) قوله: «قرأها الجمهور ﴿وَدًّا﴾» من (ع) وحدها.

(٢) قوله: «وعن المستملي بضم الجيم والواو» من (ع)، وسقط من (أ) و(س). قلنا: ورواية الأكثرين: «بالجوف»، قال العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٦٣: بفتح الجيم وسكون الواو وبالفاء: وهو المطمئنُّ من الأرض، وقيل: هو وادٍ باليمن.

وكذا في مُرسَل قَتَادة، وللنَّسَفيّ: بالجَوْنِ، بجيمٍ ثمَّ واو ثمَّ نون، زاد غير أبي ذرٍّ: عند سَبَأ.

٦٦٩/٨ **قوله: «وأمَّا يَعُوق،/ فكانت لِهَمْدانَ»** قال أبو عُبيدة: لهذا الحيّ من هَمْدانَ ولمُرادِ بن مَذحِج.

وروى الفاكِهيّ من طريق ابن إسحاق قال: كانت خَيْوان بطنٌ مِن هَمْدانَ اتَّخذوا يَعُوقَ بأرضهم.

قوله: «وأمَّا نَسْرٌ، فكانت لِحِمْيَرَ لآلِ ذي الكَلَاع» في مُرسَل قَتَادة: لذي الكَلَاع من حِمْيَر. زاد الفاكِهيّ من طريق أبي إسحاق: اتَّخذوه بأرضِ حِمْيَر.

قوله: «ونَسْرٌ: أسماء قوم صالحينَ من قوم نوح» كذا لهم، وسَقَطَ لفظ: «ونَسرٌ» لغير أبي ذرٍّ وهو أَولى، وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّ قوله: «ونَسْر» غَلَط، وكذا قرأت بخَطِّ الصَّدَفيّ في هامش نُسخَته، ثمَّ قال هذا الشّارح: والصَّواب: وهيَ.

قلت: ووَقَعَ في رواية محمَّد بن ثَوْر بعد قوله: «وأمَّا نَسْرٌ، فكانت لآلِ ذي الكَلَاع»: قال: ويقال: هذه أسماء قوم صالحينَ؛ وهذا أوجَهُ الكلام وصوابُه.

وقال بعض الشُّرّاح: مُحصَّل ما قيل في هذه الأصنام قولان، أحدهما: أنَّها كانت في قومِ نوح. والثّاني: أنَّها كانت أسماءَ رجال صالحين... إلى آخر القِصّة.

قلت: بل مَرجِع ذلك إلى قول واحد، وقِصّة الصالحينَ كانت مُبتَدأ عبادة قوم نوح هذه الأصنام، ثمَّ تَبِعَهم مَن بعدَهم على ذلك.

قوله: «فلم تُعبَد حتَّى إذا هَلَكَ أولئكَ وتَنَسَّخَ العِلْمُ» كذا لهم، ولأبي ذرٍّ والكُشْمِيهنيّ: ونُسِخَ العلم؛ أي: عِلْم تلك الصُّوَر بخُصوصِها.

وأخرج الفاكِهيّ من طريق عُبيد الله بن عُبيد بن عُمَير قال: أوَّلُ ما حَدَثَت الأصنامُ على عهد نوح، وكانت الأبناء تَبَرُّ الآباء، فماتَ رجل منهم فجَزِعَ عليه، فجَعَلَ لا يَصبر

عنه، فاتَّخذَ مِثالاً على صورته، فكلَّما اشتاقَ إليه نَظَرَه، ثمَّ ماتَ ففُعِلَ به كما فَعَل، حتَّى تَتابَعوا على ذلك فماتَ الآباء، فقال الأبناء: ما اتَّخذَ آباؤُنا هذه إلّا أنَّها كانت آلِهَتهم، فعَبَدوها.

وحَكَى الواقديّ قال: كان وَدٌّ على صورة رجل، وسُوَاع على صورة امرأة، ويَغُوثُ على صورة أسَد، ويَعُوقُ على صورة فرس، ونَسْرٌ على صورة طائر، وهذا شاذٌّ، والمشهور أنَّهم كانوا على صورة البشر، وهو مُقتَضَى ما تقدَّم من الآثار في سبب عِبادتها، والله أعلم.

٧٢- سورة ﴿قُلْ أُوحِىَ﴾

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿لِبَدًا﴾ [١٩]: أعواناً.

﴿بَخْسًا﴾ [١٣]: نَقْصاً.

١- بابٌ

٤٩٢١- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوانَةَ، عن أبي بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: انطَلَقَ رسولُ الله ﷺ في طائفةٍ من أصحابه عامِدِينَ إلى سوقِ عُكاظٍ، وقد حِيلَ بينَ الشَّياطينِ وبينَ خَبَرِ السماءِ، وأُرسِلَت عليهمُ الشُّهُبُ، فرَجَعَتِ الشَّياطينُ، فقالوا: ما لكم؟ فقالوا: حِيلَ بينَنا وبينَ خَبَرِ السماءِ، وأُرسِلَت علينا الشُّهُبُ، قال: ما حالَ بينكم وبينَ خَبَرِ السماءِ إلا ما حَدَثَ، فاضْرِبوا مَشارِقَ الأرضِ ومَغارِبَها، فانظُروا ما هذا الأمرُ الذي حَدَثَ؟

فانطَلَقوا فضَرَبوا مَشارقَ الأرضِ ومَغارِبَها، يَنظُرونَ ما هذا الأمرُ الذي حالَ بينَهم وبينَ خَبَرِ السماءِ، قال: فانطَلَقَ الَّذِينَ تَوَجَّهوا نحوَ تِهامةَ إلى رسولِ الله ﷺ بنَخْلَةَ، وهو عامِدٌ إلى سُوقِ عُكاظٍ، وهو يُصَلِّي بأصحابه صلاةَ الفَجْرِ، فلمَّا سَمِعوا القرآنَ تَسَمَّعوا له، فقالوا:/ هذا الذي حالَ بينكم وبينَ خَبَرِ السماءِ، فهُنالكَ رَجَعُوا إلى قَومِهم، فقالوا: يا قَومَنا ﴿إِنَّا سَمِعْنَا ٨/ ٦٧٠

قُرۡءَانًا عَجَبٗا ۝١ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦۖ وَلَن نُّشۡرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدٗا﴾ وأنزلَ الله عزَّ وجلَّ على نبيِّه ﷺ: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾، وإنَّما أُوحِيَ إليه قولُ الجنِّ.

قوله: «سورة ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾» كذا لهم. ويقال لها: سورة الجِنّ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿لِبَدٗا﴾: أَعْواناً» هو عند التِّرمذيّ (٣٣٢٣) في آخر حديث ابن عبَّاس المذكور في هذا الباب، ووَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس هكذا.

وقراءة الجمهور بكسر اللّام وفتح الباء، وهشام وحدَه بضمِّ اللّام وفتح الموحَّدة. فالأُولى: جمع لِبْدة بكسر ثمَّ سكون، نحو: قِرْبة وقِرَب، واللِّبْدَة واللِّبَد: الشَّيء الملبَّد، أي: المتراكِب بعضُه على بعض، وبه سُمّيَ اللِّبْد المعروف[1]، والمعنى: كادَت الجِنّ يكونون عليه جماعات مُتَراكِبة[2] مُزدَحِمينَ عليه كاللِّبدة.

وأمَّا التي بضمِّ اللّام فهي جمع لُبْدة، بضمٍّ ثمَّ سُكون، مِثل: غُرْفة وغُرَف، والمعنى: أنَّهم كانوا جمعاً كثيراً، كقوله تعالى: ﴿مَالٗا لُّبَدًا﴾ [البلد:٦] أي: كثيراً.

ورُوِيَ عن أبي عَمْرو أيضاً بضمَّتَينِ، فقيل: هي جمع لَبُود، مِثل: صُبُر وصَبُور، وهو بناءُ مُبالَغةٍ.

وقرأ ابن مُحَيصِن: بضمٍّ ثمَّ سكون، فكأنَّها مُخفَّفة من التي قبلَها. وقرأ الجَحدَريُّ: بضمّةٍ ثمَّ فتحة مُشدَّدة جمع لابِدٍ، كسُجَّدٍ وساجِدٍ، وهذه القراءات كلُّها راجعة إلى معنًى واحِدٍ، وهو أنَّ الجِنّ تَزاحَموا على النبيّ ﷺ لمَّا استَمَعوا القرآن، وهو المعتمَد.

وروى عبد الرَّزّاق[3] عن مَعمَر عن قَتادة قال: لمَّا قامَ رسول الله ﷺ تَلَبَّدَت الإنس والجِنّ، وحَرَصوا على أن يُطفِئوا هذا النّور الذي أنزَلَه الله تعالى. وهو في اللَّفظ واضح في القراءة

---

(١) وهو نوع من البُسُط. انظر «اللسان» مادة (لبد).

(٢) كذا في (س)، ووقع في الأصلين: متراكمة، وكلاهما صحيح في هذا السياق، وإن كان وقع في «اللسان» وغيره مادة (لبد): ومعنى «لِبداً»: يركب بعضهم بعضاً.

(٣) في «تفسيره» ٢/ ٣٢٣.

المشهورة، لكنَّه في المعنى مخالف.

قوله: «﴿بَخْسًا﴾: نَقْصاً» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وتقدَّم في بَدْء الخلق[١].

قوله: «عن أبي بِشْر» هو جعفر بن أبي وَحْشيَّة.

قوله: «انطَلَقَ رسول الله ﷺ» كذا اختَصرَه البخاريُّ هنا وفي صفة الصلاة (٧٧٣)، وأخرجه أبو نُعَيم في «المستَخرَج» عن الطبرانيِّ عن معاذ بن المثنَّى عن مُسدَّد شيخ البخاريّ فيه، فزاد في أوَّله: ما قرأ رسول الله ﷺ على الجِنّ ولا رآهم، انطَلَقَ... إلى آخره، وهكذا أخرجه مسلم (٤٤٩) عن شَيْبانَ بن فَرُّوخ عن أبي عَوَانة بالسَّنَدِ الذي أخرجه به البخاريّ، فكأنَّ البخاريّ حَذَفَ هذه اللَّفظة عمداً؛ لأنَّ ابن مسعود أثبَتَ أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ على الجِنّ، فكان ذلك مُقدَّماً على نَفْي ابن عبَّاس.

وقد أشارَ إلى ذلك مسلم فأخرج عَقِب حديث ابن عبَّاس هذا حديثَ ابن مسعود عن النبيّ ﷺ قال: «أتاني داعي الجِنِّ، فانطَلَقت معه فقرأتُ عليه القرآن»[٢]، ويُمكِن الجمع بالتعدُّد كما سيأتي.

قوله: «في طائفة من أصحابه» تقدَّم في أوائل المبعَث في «باب ذِكْر الجِنّ» (٣٨٥٩): أنَّ ابنَ إسحاق وابنَ سعد ذَكَرا أنَّ ذلك كان ذي القَعْدة سنةَ عشر من المبعَث، لمَّا خرج النبيَّ ﷺ إلى الطائف ثمَّ رَجَعَ منها، ويُؤيِّده قوله في هذا الحديث: «إنَّ الجِنّ رأَوه يُصَلّي بأصحابه صلاةَ الفجر»، والصلاة المفروضة إنَّما شُرِعَت ليلةَ الإسراء، والإسراءُ كان على الرَّاجِح قبلَ الهجرة بسنتَينِ أو ثلاث، فتكون القِصّة بعد الإسراء، لكنَّه مُشكِلٌ من جهة أُخرى سيأتي بَيانُها، نَعَم في قوله: «في طائفة من أصحابه» نَظَرٌ[٣]، لأنَّ مُحصَّل ما في «الصَّحيح» كما تقدَّم في بَدْء الخلق[٤] وما ذكره ابن إسحاق أنَّه ﷺ لمَّا خرج إلى الطائف لم يكن معه من

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٦).

(٢) الحديث في «صحيح مسلم» برقم (٤٥٠)، ولفظه في المطبوع: «أتاني داعي الجنِّ، فأتيتُهم فقرأت عليهم».

(٣) قوله: «سيأتي بيانها، نعم في قوله: في طائفة من أصحابه، نظر» من (ع)، وسقط من (أ) و(س).

(٤) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٦).

أصحابه إلّا زيد بن حارثة، وهُنا قال: إنَّه انطَلَقَ في طائفة من أصحابه، فلعلَّها كانت وُجهةً أُخرى. ويُمكِن الجمع بأنَّه لمَّا رَجَعَ لاقاهُ بعضُ أصحابه في أثناء الطَّريق فرافَقُوه.

قوله: «عامِدينَ» أي: قاصِدينَ.

قوله: «إلى سُوق عُكَاظ» بضمِّ المهمَلة وتخفيف الكاف، وآخره ظاء مُعجَمة، بالصَّرفِ وعَدَمه، قال اللِّحيانيّ: الصَّرْف لأهلِ الحِجاز/ وعَدَمُه لغة تَميم، وهو مَوسِمٌ معروفٌ للعرب، بل كان من أعظَم مَواسِمِهم، وهو نخل في وادٍ بين مكَّة والطائف، وهو إلى الطائف أقرَب، بينهما عشرة أميال، وهو وراء قَرْن المنازِل بمَرحَلةٍ من طريق صنعاء اليمن.

٦٧١/٨

وقال البكريّ: أوَّل ما أُحدِثَت قبلَ الفيل بخمسَ عشرةَ سنةً، ولم تَزَل سُوقاً إلى سنة تسع وعشرينَ ومئة، فخرج الخوارج الحَروريَّة فانتَهَبُوها فتُرِكَت إلى الآن، كانوا يُقيمونَ به جميع شوّال يَتَبايعونَ ويَتَفاخَرونَ، وتُنشِد الشُّعَراء ما تَجَدَّدَ لهم، وقد كَثُرَ ذلك في أشعارهم كقول حسَّان:

سأنشُرُ إن حَييتُ لكم كَلاماً يُنشَرُ في المَجامِع من عُكَاظِ

وكان المكان الذي يَجتَمِعونَ به منه يقال له: الابتداء، وكانت هناك صخور يَطُوفونَ حولها، ثمَّ يأتونَ مَجَنَّةَ[1] فيُقيمونَ بها عشرينَ ليلة من ذي القَعْدة، ثمَّ يأتونَ ذا المَجَاز، وهو خلف عَرَفة فيُقيمونَ به إلى وقت الحجّ، وقد تقدَّم في كتاب الحجّ شيءٌ من هذا (١٧٧٠).

وقال ابن التِّين: سوق عُكاظ من إضافة الشَّيء إلى نفسِه، كذا قال، وعلى ما تقدَّم من أنَّ السُّوق كانت تُقام بمكانٍ من عُكاظ يقال له: الابتداء لا يكون كذلك.

قوله: «وقد حِيلَ» بكسر الحاء المهمَلة وسكون التَّحتانيَّة بعدها لام، أي: حُجِزَ ومُنِعَ، على البناء للمجهول.

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة (مجن): مَجَنَّة: موضعٌ بأسفل مكَّة على أميال، وكان يقام بها للعرب سوق. وبعضهم يكسر ميمها، والفتح أكثر.

قوله: «بين الشَّياطين وبين خَبَرِ السماء، وأُرسِلَت عليهم الشُّهُب» بضمَّتَينِ جمع شِهاب، وظاهرُ هذا أنَّ الحَيلُولة وإرسال الشُّهُب وقع في هذا الزَّمان المقدَّم ذِكْرُه، والذي تَضافَرَت به الأخبار أنَّ ذلك وَقَعَ لهم من أوَّل البِعْثة النبويَّة، وهذا ممَّا يُؤيِّد تَغايُر زمنِ القِصَّتَينِ، وأنَّ مَجيءَ الجِنّ لاستماع القرآن كان قبلَ خُروجِه ﷺ إلى الطائف بسنتَينِ، ولا يُعكِّر على ذلك إلّا قوله في هذا الخبر: إنَّهم رأَوه يُصَلِّي بأصحابه صلاة الفجر، لأنَّه يحتمل أن يكونَ ذلك قبلَ فرض الصَّلَوات ليلةَ الإسراء، فإنَّه ﷺ كان قبلَ الإسراء يُصَلِّي قطعاً، وكذلك أصحابه.

لكن اختُلِفَ هل افتُرِضَ قبل الـخَمْسِ شيءٌ من الصلاة أم لا؟ فيَصِحّ على هذا قولُ مَن قال: إنَّ الفَرض أوَّلاً كان صلاةً قبل طُلوع الشمس وصلاةً قبلَ غُروبها، والحُجّة فيه قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠] ونحوها من الآيات، فيكون إطلاق صلاة الفجر في حديث الباب باعتبار الزَّمان، لا لكَوْنِها إحدى الخَمْس المفتَرَضة ليلةَ الإسراء، فتكونُ قِصّة الجِنّ مُتَقَدِّمة من أوَّل المبعَث. وهذا الموضع ممَّا لم يُنبِّه عليه أحد ممَّن وقَفت على كلامهم في شرح هذا الحديث.

وقد أخرج التِّرمِذيّ (٣٣٢٤) والطَّبَرِيُّ (٢٣/ ٣٦) حديث الباب بسياقٍ سالمٍ منَ الإشكال الذي ذَكرتُه من طريق أبي إسحاق السَّبيعيِّ عن سعيد بن جُبَير عن ابنِ عبَّاس قال: كانت الجِنّ تَصعَد إلى السماء الدُّنيا يَستَمِعونَ الوحيَ، فإذا سمعوا الكلمة زادوا فيها أضعافاً، فالكلمة تكونُ حَقّاً، وأمَّا ما زادوا فيكون باطِلاً، فلمَّا بُعِثَ النبيُّ ﷺ مُنِعوا مقاعدَهم، ولم تكنِ النُّجوم يُرمَى بها قبلَ ذلك.

وأخرجه الطَّبَرِيُّ أيضاً (٢٣/ ٣٨) وابنُ مَرْدويه وغيرهما من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَير مُطوَّلاً، وأوَّله: كان للجِنِّ مقاعدُ في السماء يَستَمِعونَ الوحي، الحديث... فبينَما هم كذلك إذ بُعِثَ النبيُّ ﷺ، فدُحِرَت الشَّياطين من السماء، ورُمُوا بالكَواكِب، فجَعَلَ لا يَصعَدُ أحدٌ منهم إلّا احتَرَقَ، وفَزِعَ أهل الأرض لِـمَا رأَوْا من

الكَواكِب ولم تكن قبلَ ذلك، فقالوا: هَلكَ أهل السماء، وكان أهل الطائف أوّلَ مَن تَفطَّنَ لذلك، فعَمَدوا إلى أموالهم فسَيَّبوها وإلى عَبيدهم فعَتقوها، فقال لهم رجل: وَيلَكُم لا تُهلِكوا أموالكُم، فإنَّ مَعالِمَكُم من الكَواكِب التي تهتَدونَ بها لم يَسقُط منها شيء، فأقلَعُوا، وقال إبليس: حَدَثَ في الأرض حَدَثٌ، فأتى من كلّ أرضٍ بتُربةٍ فشَمَّها، فقال لتُربة تِهامة: هاهُنا حَدَثَ الحَدَث، فصَرَفَ إليه نَفراً من الجِنّ، فهم الذينَ استَمَعوا القرآن.

٦٧٢/٨ وعند أبي داود في «كتاب المبعَث»[١]/ من طريق الشَّعْبيّ: أنَّ الذي قال لأهلِ الطائف ما قال هو عبدُ ياليِلَ بن عَمْرو، وكان قد عَمِيَ، فقال لهم: لا تَعجَلوا وانظُروا، فإن كانت النُّجوم التي يُرمَى بها هي التي تُعرَف، فهو عند فَناءِ الناس، وإن كانت لا تُعرَف فهو من حَدَثٍ، فنَظَروا فإذا هي نجوم لا تُعرَف، فلم يَلبَثوا أن سَمِعوا بمَبعَثِ النبيِّ ﷺ.

وقد أخرجه الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيِّ مُطوَّلاً، وذكر ابنُ إسحاق[٢] نحوَه مُطوَّلاً بغير إسناد في «مختصر ابنِ هشام»، زاد في رواية يونس بن بُكَير فساقَ سندَه بذلك عن يعقوب ابن عُتبة بن المغيرة بن الأخنَس، أنَّه حدَّثه عن عبد الله بن عبد الله، أنَّه حدَّثه أنَّ رجلاً من ثَقيف يقال له: عَمْرو بن أُميَّة كان من أدهَى العرب، وكان أوَّل مَن فَزِعَ لمَّا رُميَ بالنُّجومِ من الناس، فذكر نحوَه.

وأخرجه ابنُ سعد[٣] من وجهٍ آخر عن يعقوب بن عُتبة قال: أوَّل العرب فَزِعَ مِن رَمْي النُّجوم ثَقيف، فأَتوا عَمْرو بن أُميَّة.

وذكر الزُّبَير بن بَكّار في «النَّسَب» نحوَه بغير سياقِه، ونَسَبَ القول المنسوبَ لعبد ياليِلَ لعُتبةَ بن ربيعةَ، فلعلَّهما تَوارَدا على ذلك.

فهذه الأخبار تَدُلّ على أنَّ القِصّة وَقَعَت أوَّلَ البِعْثة وهو المعتمَد.

---

(١) وهو عند البيهقي في «الدلائل» ٢/ ٢٤١.

(٢) كما في «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥٣٨.

(٣) في «الطبقات الكبرى» ١/ ١٦٣.

وقد استَشكَلَ عياض وتَبعَه القُرطُبيُّ والنَّوويُّ وغيرُهما من حديث الباب موضعاً آخر ولم يَتعرَّضوا لمَا ذكرتُه.

فقال عياض: ظاهرُ الحديث أنَّ الرَّميَ بالشُّهُب لم يكن قبلَ مَبعَث النبيِّ ﷺ لإنكار الشَّياطين له وطَلَبِهم سَببَه، ولهذا كانت الكِهانة فاشيةً في العرب ومَرجوعاً إليها في حُكمهم، حتَّى قُطِعَ سَببُها بأنْ حِيلَ بين الشَّياطين وبين استراق السَّمع، كما قال تعالى في هذه السّورة: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٨ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء:٢١٢]، وقد جاءت أشعار العرب باستغراب رَمْيها وإنكارِه، إذ لم يَعهَدوه قبلَ المبعَث، وكان ذلك أحد دلائل نُبوَّته ﷺ. ويُؤيِّده ما ذُكِرَ في الحديث من إنكار الشَّياطين.

قال: وقال بعضُهم: لم تَزَل الشُّهُب يُرمَى بها مُذ كانت الدُّنيا، واحتَجُّوا بما جاء في أشعار العرب من ذلك. قال: وهذا مَرويّ عن ابنِ عبَّاس والزُّهْريّ، ورَفع فيه ابنُ عبَّاس حديثاً عن النبيِّ ﷺ.

وقال الزُّهْريُّ لمن اعتَرَض عليه بقوله: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾، قال: غُلِّظَ أمرُها وشُدِّدَ، انتهى.

وهذا الحديث الذي أشارَ إليه أخرجه مسلم (٢٢٢٩) من طريق الزُّهْريِّ عن عُبيد الله عن ابنِ عبَّاس عن رجال من الأنصار قالوا: كنَّا عند النبيّ ﷺ إذ رُميَ بنجمٍ فاستَنارَ، فقال: «ما كنتُم تقولون لهذا إذا رُمِيَ به في الجاهليَّة؟» الحديث.

وأخرجه عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر قال: سُئِلَ الزُّهْريُّ عن النُّجوم: أكان يُرمَى بها في الجاهليَّة؟ قال: نعم، ولكنَّه إذ جاء الإسلام غُلِّظَ وشُدِّدَ. وهذا جمعٌ حَسَنٌ.

ويُحتمل أن يكونَ المراد بقوله ﷺ: «إذا رُمِيَ بها في الجاهليَّة» أي: جاهليَّة المخاطَبِينَ،

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٣٢٢.

ولا يَلزَم أن يكونَ ذلك قبل المبعَث، فإنَّ المخاطَب بذلك الأنصارُ، وكانوا قبلَ إسلامهم في جاهليَّة، فإنَّهم لم يُسلموا إلّا بعد المبعَث بثلاثَ عشرةَ سنةً.

وقال السُّهَيليُّ: لم يزل القَذف بالنُّجومِ قديماً، وهو موجود في أشعار قُدَماء الجاهليَّة كأوْسِ بن حُجْرٍ وبِشْر بن أبي خازم وغيرهما.

وقال القُرطُبيّ: يُجمَع بأنَّها لم تكن يُرمَى بها قبلَ المبعَث رَمياً يَقطَع الشَّياطين عن استِراق السَّمع، ولكن كانت تُرمَى تارةً، ولا تُرمَى أُخرى، وتُرمَى من جانبٍ، ولا تُرمَى من جميع الجَوانب، ولعلَّ الإشارة إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا﴾ [الصافات:٨ - ٩]، انتهى.

ثمَّ وجدتُ عن وَهْب بن مُنبِّه ما يَرفَع الإشكالَ ويَجمَع بين مُختَلَف الأخبار، قال: كان إبليس يَصعَد إلى السَّماوات كلِّهنَّ يَتَقَلَّب فيهِنَّ كيف شاءَ، لا يُمنَع مُنذُ أُخرِجَ آدمُ إلى أن رُفِعَ عيسى، فحُجِبَ حينئذٍ من أربع سماوات، فلمَّا بُعِثَ نبيُّنا حُجِبَ من الثلاث، فصار يَستَرِق السَّمع هو وجنودُه ويُقذَفونَ بالكواكب.

ويُؤيِّده ما روى الطَّبَريُّ (٢٩/ ١٠٣) من طريق العَوْفيّ عن ابنِ عبَّاس قال: لم تكن السماء/ تُحرَس في الفَترة بَين عيسى ومحمَّد، فلمَّا بُعِثَ محمَّد ﷺ حُرِسَت حَرَساً شديداً ورُجِمَت الشَّياطين، فأنكَروا ذلك. ومن طريق السُّدِّيِّ قال: إنَّ السماء لم تكن تُحرَس إلّا أن يكونَ في الأرض نبيّ أو دين ظاهرٌ، وكانت الشَّياطين قد اتَّخذَت مقاعدَ يسمعون فيها ما يَحدُث، فلمَّا بُعِثَ محمَّد ﷺ رُجِموا. ٨/٦٧٣

وقال الزَّين بن المنيِّر: ظاهرُ الخبر أنَّ الشُّهُب لم تكن يُرمَى بها، وليس كذلك، لمَا دَلَّ عليه حديثُ مسلمٍ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾، فمعناه أنَّ الشُّهُب كانت تُرمَى بها، فتُصيب تارةً ولا تُصيب أُخرى، وبعدَ البِعْثة أصابتهم إصابةً مُستَمِرَّةً، فوَصَفوها لذلك بالرَّصَد، لأنَّ الذي يَرصُد الشَّيء لا يُخطِئه، فيكون المتجدِّد دَوامُ الإصابة لا أصلُها.

وأمَّا قول السُّهَيليّ: لولا أنَّ الشِّهاب قد يُخطِئ الشَّيطانَ، لم يَتعرَّض له مرَّةً أُخرى، فجوابُه: أنَّه يجوز أن يقعَ التَّعرُّض معَ تَحقُّق الإصابة، لرَجاءِ اختطاف الكلمة وإلقائها قبلَ إصابة الشِّهاب، ثمَّ لا يُبالي المختَطِفُ بالإصابة لمَا طُبِعَ عليه من الشرّ كما تقدَّم.

وأخرج العُقَيليُّ وابنُ مَنْدَهْ وغيرُهما، وذكرَه أبو عمر[1] بغير سندٍ من طريق لَـهَب ـ بفتحَتَينِ، ويقال بالتَّصغير ـ بن مالك اللَّيثيِّ قال: ذُكِرَت عند النبيِّ ﷺ الكِهانة فقلت: نحنُ أوَّلُ مَن عَرَفَ حِراسة السماء ورَجْمَ الشَّياطين ومَنْعَهم من استِراق السَّمع عند قَذْف النُّجوم، وذلك أنَّا اجتَمَعنا عند كاهنٍ لنا يقال له: خَطَر بن مالك ـ وكان شيخاً كبيراً قد أتت عليه مِئتا سنةٍ وثمانونَ سنةً[2] ـ فقلنا: يا خَطَر، هل عندك عِلمٌ من هذه النُّجوم التي يُرمَى بها، فإنّا فَزِعنا منها وخِفْنا سُوء عاقبتها؟ الحديث، وفيه: فانقَضَّ نجم عظيم من السماء، فصَرَخَ الكاهن رافعاً صوتَه:

أصـــابَهُ أصابَـــــهُ ... خـــامَرَه عذابُـــــهُ
أحرَقَـــــه شِهابُـــــهُ ... . الأبيات

وفي الخبر: أنَّه قال أيضاً:

قد مُـنِـعَ السمعَ عُـتـاةُ الـجـانِّ ... بـثاقـبٍ بكَـفِّ[3] ذي سُـلطـانِ
مـن أجْلِ مبعـوثٍ عظيـمِ الـشّـانِ

وفيه: أنَّه قال:

أرَى لقـــومي مـــا أرَى لنَفْـــسي ... أن يَتَّـبِعوا خَـيرَ نبـيِّ الإنـسِ

---

(١) في «الاستيعاب» له في ترجمة لهيب بن مالك اللهبي، وذكره السهيلي في «الروض الأنف» ١/ ٣٦٠، وعزاه للعقيلي في «كتاب الصحابة»، وقال عنه الحافظ في «الإصابة» ٥/ ١٨٩ نقلاً عن ابن منده: رواه عبد الله بن محمد العدوي بإسناد لا يثبت.

(٢) كذا في الأصلين كما في مصادر التخريج، ووقع في (س): مئتان وستة وثمانون سنة.

(٣) كذا في الأصلين وفي المصادر، وتحرَّف في (س) إلى: يُتلف.

الحديثَ بطوله. قال أبو عمر: سندُه ضعيفٌ جدّاً، ولولا فيه حِكَمٌ لمَا ذكرتُه، لكَوْنِه عَلَماً من أعلام النُّبوّة والأُصول.

فإن قيل: إذا كان الرَّمي بها غُلِّظَ وشُدِّدَ بسبب نزول الوحي، فهَلّا انقَطعَ بانقطاع الوحي بموتِ النبيِّ ﷺ، ونحنُ نُشاهدها الآن يُرمَى بها؟ فالجواب يُؤخَذ من حديث الزُّهْريِّ المتقدِّم، ففيه عند مسلم (٢٢٢٩) قالوا: كنَّا نقول: وُلِدَ اللَّيلة رجل عظيم ومات رجل عظيم، فقال رسول الله ﷺ: «فإنَّها لا تُرمَى لموتِ أَحد ولا لحياته، ولكن ربُّنا إذا قَضَى أمراً أَخبر أهلُ السَّماوات بعضُهم بعضاً، حتَّى يَبلُغَ الخبرُ السماءَ الدُّنيا، فيَخطَف الجِنُّ السَّمعَ فيَقذِفونَ به إلى أوليائهم»[1].

فيُؤخَذ من ذلك أنَّ سبب التَّغليظ والحِفظ لم يَنقَطِع لمَا يَتَجَدَّد من الحَوادث التي تُلقَى بأمره إلى الملائكة، فإنَّ الشَّياطين معَ شِدّة التَّغليظ عليهم في ذلك بعد المبعَث، لم يَنقَطِع طَمَعُهم في استراق السَّمع في زمن النبيِّ ﷺ، فكيف بها بعدَه! وقد قال عمر لِغَيْلان بن سَلَمةَ لمَّا طَلَّقَ نساءَه: إنّي أحسَبُ أنَّ الشَّياطين فيما تَستَرِق مِن[2] السَّمع، سَمِعَت بأنَّك ستموتُ، فألقَت إليك ذلك؛ الحديثَ، أخرجه عبد الرَّزّاق[3] وغيرُه.

فهذا ظاهرٌ في أنَّ استراقَهم السَّمعَ استَمرَّ بعد النبيِّ ﷺ، فكانوا يَقصِدونَ استماع الشَّيء ممَّا يَحدُث، فلا يَصِلونَ إلى ذلك إلّا إنِ اختَطَفَ أحدُهم بخِفّة حَرَكَته خَطفةً، فيَتبَعه الشِّهاب، فإن أصابه قبلَ أن يُلقيَها لأصحابه مات[4] وإلّا سمعوها وتَداوَلوها، وهذا يَرُدّ

(١) لم يقع عند مسلم بهذا اللفظ، وإنما بلفظ: «... إذا قضى أمراً سبَّح حَمَلَةُ العرشِ، ثم سبَّح أهلُ السماء الذين يَلُونهم حتى يبلغ التَّسبيحُ أهلَ هذه السماء الدُّنيا، ثم قال الذين يَلُون حَمَلَةَ العرش لحَمَلةِ العرشِ: ماذا قال ربُّكم؟ فيخبرونهم ماذا قال. قال: فيستخبر بعضُ أهل السماوات بعضاً حتى يبلغ الخبرُ هذه السماء فتخطَف الجنُّ السمعَ فيَقذِفون إلى أوليائهم...» إلى آخره.

(٢) قوله: «مِن» سقط من (س).

(٣) في «مصنفه» برقم (١٢٢١٦)، وأخرجه أحمد في «المسند» (٤١٥٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٤٣٧)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٤١٥٦)، وهو حديث صحيح.

(٤) كذا في (ع)، وفي (أ): فمات، وتحرَّف في (س) إلى: فاتت.

٦٧٤/٨

على قول السُّهَيليّ المقدَّم/ ذِكرُه.

قوله: «قال: ما حالَ بينَكم وبينَ خَبَرَ السماء إلّا ما حَدثَ» الذي قال لهم ذلك هو إبليس كما تقدَّم في رواية أبي إسحاق المتقدِّمة قريباً[1].

قوله: «فاضْرِبوا مَشارِقَ الأرض ومَغارِبَها» أي: سِيروا فيها كلِّها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل:٢٠]، وفي رواية سعيد[2] بن جُبَير عن ابن عبَّاس عند أحمد (٢٤٨٢و٢٩٧٧): فشَكَوْا ذلك إلى إبليسَ [فقال: ما هذا إلّا من أمرٍ قد حَدَثَ][3]، فبَثَّ جنودَه، فإذا هم بالنبيِّ ﷺ يُصَلِّي برَحبةٍ في نَخلَة.

قوله: «فانطَلَقَ الذينَ تَوَجَّهوا» قيل: كان هؤلاءِ المذكورونَ من الجِنّ على دين اليهود، ولهذا قالوا: «أُنزِلَ من بعدِ موسى».

وأخرج ابن مَرْدويه من طريق عمر بن قيس عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس: أنَّهم كانوا تسعةً[4].

ومن طريق النَّضر بن عربيّ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس: كانوا سبعةً[5] من أهل نَصِيبين.
وعند ابن أبي حاتم من طريق مجاهد نحوُه، لكن قال: كانوا أربعة من نَصِيبين وثلاثة من حَرّان، وهم: حسا ونسا وشاصِر وماضِر والأدرس ووَرْدان والأَحقَب.

---

(١) وهي عند الترمذي (٣٣٢٤)، والطبري في «تفسيره» ٢٣/ ٣٦.

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: نافع، وما أثبتناه هو الصواب الموافق لما في «مسندَي» أحمد وأبي يعلى (٢٥٠٢).

(٣) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصلين و(س)، واستدركناه من «المسند»، وقوله في آخره: «برحبة في نخلة» ليس في المطبوع من «المسند»، وإنما الذي فيه: «يصلي بين جَبَلَي نخلة» في الموضعين المشار إليهما، وهو كذلك عند أبي يعلى في «مسنده» (٢٥٠٢).

(٤) كذا في (س)، ووقع في الأصلين: «سبعة»، وهو خطأ، وسيأتي الحافظ على ذكر رواية عمر بن قيس مرةً أُخرى وفيها التصريح بأنهم كانوا تسعة.

(٥) كذا في (س): «سبعة»، وسقط ذكر رواية النضر بن عربي من الأصلين، وهذه الرواية أخرجها ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٦/ ٣٠-٣١ وفيه أنهم كانوا سبعة، وهي عند الطبراني في «الكبير» (١١٦٦٠) وفيه أنهم كانوا تسعة، ومثل ذلك وقع في «المجمع» للهيثمي ٧/ ١٠٦.

ونَقَلَ السُّهَيليُّ في «التَّعريف» أنَّ ابن دُرَيد ذكر منهم خمسة: شاصر وماضر ومنشى وناشي والأحقَب. قال: وذَكَر يحيى بن سَلّامٍ وغيرُه قِصّة عَمْرو بن جابر وقِصّة سُرَّق وقِصّة زَوبعة قال: فإن كانوا سبعة، فالأحقَبُ لَقَبُ أحدهم لا اسمُه.

واستَدرَكَ عليه ابن عَسكَر ما تقدَّم عن مجاهد قال: فإذا ضُمَّ إليهم عَمْرو وزَوْبعة وسُرَّق وكان الأحقب لَقَباً كانوا تسعة. قلت: هو مُطابق لرواية عمر بن قيس المذكورة.

وقد روى ابن مَرْدويه أيضاً من طريق الحَكَم بن أبان عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس: كانوا اثني عشر ألفاً من جزيرة الموصِل، فقال النبيّ ﷺ لابنِ مسعود: «انظُرْني حتَّى آتيك»، وخَطَّ عليه خَطّاً، الحديثَ.

والجمع بين الرِّوايتَينِ تعدُّد القِصّة، فإنَّ الذينَ جاؤوا أوّلاً كان سببَ مَجيئِهم ما ذُكِرَ في الحديث من إرسال الشُّهُب، وسبب مَجيء الذينَ في قِصّة ابن مسعود أنَّهم جاؤوا لقصدِ الإسلام وسماع القرآن والسُّؤال عن أحكام الدّين، وقد بيَّنت ذلك في أوائل المبعَث في الكلام على حديث أبي هريرة (٣٨٦٠)، وهو من أقوَى الأدلّة على تعدُّد القِصّة، فإنَّ أبا هريرة إنَّما أسلَمَ بعد الهجرة، والقِصّة الأولى كانت عَقِبَ المبعَث، ولعلَّ مَن ذُكِرَ في القِصَص المفرَّقة كانوا ممَّن وَفَدَ بعدُ، لأنَّه ليس في كلِّ قِصّة منها إلّا أنَّه كان ممَّن وَفَدَ، وقد ثَبَتَ تعدُّد وُفودِهم، وتقدَّم في بَدْء الخلق[1] كثير ممَّا يَتَعلَّق بأحكام الجِنّ، والله المستعان.

قوله: «نحو تِهامة» بكسر المثنّاة: اسمٌ لكلِّ ما كان[2] غيرَ عالٍ من بلاد الحِجاز، سُمّيَت بذلك لشِدّة حَرِّها، اشتِقاقاً من التَّهَم بفتحَتَينِ: وهو شِدّة الحرِّ وسكون الرّيح. وقيل: من تَهِمَ الشَّيءُ: إذا تَغيَّرَ، قيل لها ذلك لتَغيُّرِ هوائها.

قال البكريّ: حَدُّها من جهة الشَّرق: ذات عِرق، ومن قِبَل الحجاز: السَّرْج، بفتح المهمَلة وسكون الرَّاء بعدها جيم: قرية من عَمَل الفُرْع، بينها وبين المدينة اثنان وسبعونَ ميلاً.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٦).

(٢) كذا في الأصلين، وفي (س): مكان.

قوله: «إلى رسول الله ﷺ» في رواية أبي إسحاق: فانطَـلَقوا، فإذا رسول الله ﷺ.

قوله: «وهو عامِدٌ» كذا هنا، وتقدَّم في صفة الصلاة (٤٩٢١) بلفظ: «عامِدِينَ»، ونُصِبَ على الحال من فِعْل النبيِّ ﷺ ومَن كان معه، أو ذُكِرَ بلفظ الجمع تعظيماً له، وهو أظهَر لمناسَبة الرِّواية التي هنا.

قوله: «بنَخْلةَ» بفتح النُّون وسكون المعجَمة: موضع بين مكَّة والطائف. قال البكريّ: على ليلة من مكَّة، وهي التي يُنسَب إليها بطن نَخْلةَ[1]. ووَقَعَ في رواية مسلم (٤٤٩): «بنَخْلٍ» بلا هاء والصَّواب إثباتها.

قوله: «يُصَلّي بأصحابه صلاةَ الفَجْر» لم يُختَلَف على ابن عبَّاس في ذلك. ووقع في رواية عبد الرَّزّاق[2] عن ابن عُيَينةَ عن عَمْرو بن دينار قال: قال الزُّبَير ـ أو ابن الزُّبَير ـ: كان ذلك بنخلةَ والنبيُّ ﷺ يقرأ في العِشاء.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة[3] عن ابن عُيَينةَ عن عَمْرو عن عِكْرمة قال: قال الزُّبَير، فذَكَره، وزادَ: فقرأ ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾. وكذا أخرجه ابن أبي حاتم، وهذا مُنقَطِع، والأوَّل أصحّ.

قوله: «تَسَمَّعوا له» أي: قَصَدوا لسماع القرآن وأصغَوا إليه.

قوله: «فهُنالكَ» هو ظرف مكانٍ،/ والعامل فيه: قالوا، وفي رواية: فقالوا، والعامل فيه: رَجَعوا. ٨/٦٧٥

قوله: «رَجَعوا إلى قومهم فقالوا: يا قومَنا ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾» قال الماوَرْديُّ: ظاهر هذا أنَّهم آمنوا عِند سماع القرآن، قال: والإيمان يقع بأحدِ أمرَينِ: إمّا بأن يعلم حقيقة الإعجاز وشُروط المعجزة فيقع له العلم بصِدقِ الرَّسول، أو يكون عنده عِلمٌ من الكتب الأولى فيها

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، ووقع في (س): «نخل»، وانظر «معجم ما استعجم» للبكري ١/ ١٣٠٤، فصل النون والخاء.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٣٢٣.

(٣) لم نقف عليه في المطبوع من «مصنفه»، وهو عند أحمد في «المسند» برقم (١٤٣٥).

دلائل على أنَّه النبيُّ المبشَّر به، وكِلا الأمرَينِ في الجِنّ مُحتَمَل، والله أعلم.

قوله: «وأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ على نبيِّه ﷺ ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾» زاد التِّرمِذيّ (٣٣٢٣): قال ابن عبَّاس: وقول الجِنّ لقومِهم: لمَّا قامَ عبدُ الله يَدعوه كادوا يكونونَ عليه لِبَداً، قال: لمَّا رأوه يُصَلّي وأصحابُه يُصَلّونَ بصلاته، يَسجُدونَ بسُجوده، قال: فعَجِبُوا من طَواعِيَة أصحابه له، قالوا لقومِهم ذلك.

قوله: «وإنَّما أوحيَ إليه قولُ الجِنّ» هذا كلام ابن عبَّاس، كأنَّه تَقرَّرَ فيه ما ذهب إليه أوَّلاً أنَّه ﷺ لم يَجتَمِع بهم، وإنَّما أوحَى الله إليه بأنَّهم استَمَعوا، ومِثلُه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ﴾ الآية [الأحقاف:٢٩]. ولكن لا يَلزَم من عَدَم ذِكْر اجتِماعه بهم حين استَمَعوا، أن لا يكون اجتَمَعَ بهم بعدَ ذلك كما تقدَّم تقريرُه.

وفي الحديث: إثبات وُجود الشَّياطين والجِنّ، وأنَّهما لمُسَمًّى واحدٍ، وإنَّما صارا صِنفَينِ باعتبار الكفر والإيمان، فلا يقال لمن آمَنَ منهم: إنَّه شيطان.

وفيه: أنَّ الصلاة في الجماعة شُرِعَت قبل الهجرة. وفيه: مشروعيَّتها في السَّفَر، والجَهر بالقراءة في صلاة الصُّبح.

وأنَّ الاعتبار بما قَضَى الله للعبد من حُسن الخاتمة لا بما يظهر منه من الشرّ ولو بَلَغَ ما بَلَغَ، لأنَّ هؤلاءِ الذينَ بادَروا إلى الإيمان بمُجرَّدِ استماع القرآن لو لم يكونوا عند إبليس في أعلى مقامات الشرِّ ما اختارَهم للتوَجُّه إلى الجهة التي ظَهَرَ له أنَّ الحَدَث الحادثَ من جِهَتها، ومع ذلك فغَلَبَ عليهم ما قَضَى لهم من السَّعادة بحُسنِ الخاتمة، ونحوُ ذلك قِصَّةُ سَحَرة فِرعَون، وسيأتي مَزيد لذلك في كتاب القَدَر (٦٦٠٦) إن شاء الله تعالى.

٧٣- سورة المزَّمِّل والمُدَّثِّر

وقال مجاهدٌ: ﴿وَتَبَتَّلْ﴾ [٨]: أَخلِص.

وقال الحسنُ: ﴿أَنكَالًا﴾ [١٢]: قُيُوداً.

﴿مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [١٨] قال: مُثقَلةٌ به.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [١٤]: الرَّمْلُ السائلُ.

﴿وَبِيلًا﴾ [١٦]: شديداً.

قوله: «سورة المزَّمِّل والمدَّثِّر» كذا لأبي ذرٍّ، واقتَصَرَ الباقونَ على المزَّمِّل، وهو أَولى، لأنَّه أفرَدَ المدَّثِّر بعدَ بالتَّرجمة.

والمُزَّمِّل بالتَّشديد، أصله: المُتزَمِّل، فأُدغِمَت التاء في الزّاي، وقد جاءت قراءة أُبيٍّ ابن كعب على الأصل.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿وَتَبَتَّلْ﴾: أَخلِص» وَصَلَه الفِرْيابيُّ وغيرُه، وقد تقدَّم في كتاب قِيام اللَّيل[1].

قوله: «وقال الحسن: ﴿أَنكَالًا﴾: قُيُوداً» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ والطَّبَريُّ (٢٩/ ١٣٥) من طريق الحسن البصريِّ.

وقال أبو عُبيدة: الأنكال واحدها نِكْل بكسر النُّون: وهو القَيْد، وهذا هو المشهور، وقيل: النِّكْل: الغِلّ.

قوله: «﴿مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾: مُثقَلَة به» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من وجه آخر عن الحسن البصريّ في قوله: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ قال: مُثقَلة به يوم القيامة.

ووَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٩/ ١٣٨) وابن أبي حاتم من طريقه بلفظ: مُثقَلة مُوقَرة[2].

ولابنِ أبي حاتم من طريق أُخرى عن مجاهد ﴿مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾: تَنفَطِر من ثِقَل ربِّها تعالى. وعلى هذا فالضَّمير لله، ومُحتَمَل أن يكون الضَّمير ليومِ القيامة.

وقال أبو عُبيدة: أعادَ الضَّمير مُذكَّراً لأنَّ مَجاز السماء مَجاز السَّقف، يريد قوله: مُنفَطِر،

---

(١) قبل الحديث (١١٤١).

(٢) من الوَقْر: وهو الثِّقَلُ في الأُذن، وقيل: هو أن يذهب السَّمع كلُّه، و الثِّقَلُ أخفُّ من ذلك، وقد وَقِرَتْ أُذنُه ـ بالكسر ـ تَوْقَر وَقْراً؛ أي: صَمَّتْ. «اللسان» مادة (وقر).

ويحتمل أن يكون على حذفٍ، والتَّقدير: شيءٌ تَنفَطِرُ به[١].

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾: الرَّمْل السائل**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس به.

٦٧٦/٨ وأخرجه الحاكم (٢/ ٥٠٥-٥٠٦) من وجهٍ آخَر عن ابن عبَّاس ولفظه: المَهِيل: إذا أخذتَ منه شيئاً يَتبَعُك آخِرُه، والكَثيب: الرَّمل.

وقال الفَرّاء: الكَثيب: الرَّمل، والمَهِيل: الذي تَحرَّكَ أسفَله فيَنهال عليك أعلاهُ.

قوله: «**﴿وَبِيلًا﴾: شديداً**» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٩/ ١٣٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وقال أبو عُبيدة مِثلَه.

تنبيه: لم يُورِد المصنِّف في سُورة المزَّمِّل حديثاً مرفوعاً، وقد أخرج مسلم (٧٤٦) حديث سعيد بن هشام عن عائشة فيما يَتعلَّق منها بقيام اللَّيل، وقولها فيه: فصارَ قيام اللَّيل تَطوُّعاً بعد فَرِيضةٍ[٢].

ويُمكِن أن يَدخُل في قوله تعالى في آخرها [٢٠]: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم﴾ حديثُ ابن مسعود: «إنَّما مالُ أحدِكم ما قَدَّمَ، ومالُ وارثِه ما أخَّرَ»، وسيأتي في الرِّقاق (٦٤٤٢).

٧٤- سورة المدَّثِّر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿عَسِيرٌ﴾ [٩]: شديدٌ.

قَسْوَرَةٌ [٥١]: رِكْزُ الناسِ وأصواتُهم. وكلُّ شديدٍ قَسْوَرةٌ.

وقال أبو هريرةَ: القَسْوَرة: الأسَدُ. الرِّكْزُ: الصَّوتُ.

﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [٥٠]: نافِرةٌ مَذْعورةٌ.

---

(١) كذا في الأصلين، ووقع في (س): «شيء منفطر»، وقال النَّسَفي في «تفسيره» ٤/ ٢٣٧: يعني أنها تنفطر لشدَّة ذلك اليوم وهَوْله كما ينفطر الشيء بما ينفطر به.

(٢) كذا في (ع) والمطبوع من «صحيح مسلم»، ووقع في (أ) و(س): فريضته.

قوله: «سورة المدَّثِّر ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ. قرأ أُبَيُّ بن كعب بإثبات المثنّاة المفتوحة بغير إدغام كما تقدَّم في الـمُزَّمِّل، وقرأ عِكْرمة فيهما بتخفيف الزّاي والدَّال، اسمُ فاعِلٍ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿عَسِيرٌ﴾: شديد» وَصَلَه ابن أبي حاتم[1] من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس به.

قوله: «قَسْوَرةٌ: رِكْزُ الناس وأصواتُهم» وَصَلَه سفيان بن عُيَينَةَ في «تفسيره»[2] عن عَمْرو ابن دينار عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ قال: هو رِكْز الناس، قال سفيان: يعني حِسُّهم وأصواتُهم.

قوله: «وكلُّ شديدٍ قَسْوَرةٌ» زاد النَّسَفيُّ: وقَسْوَرٌ. وسيأتي القول فيه مبسوطاً.

قوله: «وقال أبو هريرة: القَسْورَةُ: الأسَد، الرِّكْز: الصَّوْت» سَقطَ قوله: «الرِّكز الصَّوت» لغير أبي ذرٍّ، وقد وَصَلَه عبد بن حُميدٍ[3] من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال: كان أبو هريرة إذا قرأ: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ قال: الأسَد. وهذا مُنقَطِع بين زيد وأبي هريرة.

وقد أخرجه من وجهَينِ آخرَينِ عن زيد بن أسلم عن ابن سِيلان عن أبي هريرة، وهو مُتَّصِل[4]، ومن هذا الوجه أخرجه البزَّار (٨١٧٩)، وجاء عن ابن عبَّاس أنَّه بالحَبَشيَّة، أخرجه ابن جَرِير (٢٩/ ١٧١) من طريق يوسف بن مَهران عنه، قال: القَسْوَرة: الأسَد بالعربيَّة، وبالفارسيَّة شار[5]، وبالحبشيَّة قَسْوَرة.

---

(١) وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٩/ ١٥٢.

(٢) ومن طريقه أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ١٦/ ١٣٥ و٢٩/ ١٧٠.

(٣) ومن هذا الطريق أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٩/ ١٧٠.

(٤) وهو عند ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٩/ ١٧٠.

(٥) في (س): «شير» بالياء، وما أثبتناه من الأصلين، وهو كذلك في المطبوع من «تفسيره»، وزاد: وبالنبطية: أريا.

وأخرج الفَرّاء من طريق عِكْرمة أنَّه قيل له: القَسْوَرة بالحبشيَّة الأسَد، فقال: القَسْوَرة: الرُّماة، والأسَد بالحبشيَّة: عَنبَسة. وأخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عبَّاس.

وتفسيره بالرُّماة، أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والحاكم (٢/ ٥٠٧) من حديث أبي موسى الأشعَريّ.

ولسعيدٍ من طريق أبي حمزةَ[١]: قلت لابنِ عبَّاس: القَسْوَرة: الأسَد؟ قال: ما أعلمُه بلُغَة أحدٍ من العرب، هم عُصَب الرِّجال.

قوله: «﴿مُسْتَنفِرَةٌ﴾: نافرة مَذْعُورة» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾، أي: مَذعورة، و﴿مُسْتَنفَرَةٌ﴾: نافرة، يريد أنَّ لها مَعنيَين، وهما على القراءتَين، فقد قرأها الجمهور بفتح الفاءِ، وقرأها عاصم والأعمَش بكسرها.

١- بابٌ

٤٩٢٢- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وَكِيعٌ، عن عليِّ بنِ المبارَكِ، عن يحيى بنِ أبي كَثير، سألتُ أبا سَلَمةَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ عن أوَّلِ ما نزلَ مِن القرآن، قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ قلتُ: يقولون: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ فقال أبو سَلَمةَ: سألتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما عن ذلك، وقلتُ له مِثلَ الذي قلتَ، فقال جابرٌ:/ لا أُحدِّثُكَ إلا ما حدَّثَنا رسولُ الله ﷺ، قال: «جاوَرْتُ بحِرَاءٍ، فلمَّا قَضَيتُ جِوَارِيَ هَبَطْتُ، فنُودِيتُ، فنَظَرتُ عن يَمِيني فلم أرَ شيئاً، ونَظَرْتُ عن شِمالي فلم أرَ شيئاً، ونَظَرْتُ أمامِيَ فلم أرَ شيئاً، ونظَرْتُ خَلْفِي فلم أرَ شيئاً، فرَفَعْتُ رأسِيَ فرأيتُ شيئاً، فأَتيتُ خَدِيجَةَ، فقلتُ: دَثِّروني، وصُبُّوا عليَّ ماءً بارداً» قال: «فدَثَّروني، وصَبُّوا عليَّ ماءً بارداً» قال: فنزَلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾.

٨/ ٦٧٧

---

(١) في (س): ابن أبي حمزة، وهو خطأ. وأبو حمزة هذا: هو عِمران بن أبي عطاء الأسدي مولاهم، أبو حمزة القصّاب الواسطي.

وقوله: «عُصَب الرجال» أي: الجماعة. وفي «اللسان» مادة (عصب): العُصْبة والعصابة: جماعة ليس لها واحد؛ أي: مفرد.

قوله: «حدَّثني يحيى» هو ابن موسى البَلْخيّ، أو ابن جعفر.

قوله: «عن عليّ بن المبارَك» هو الهُنَائيُّ بضمٍّ، ثمَّ نون خفيفة ومَدّ، بصريّ ثقة مشهور، ما بينَه وبينَ عبد الله بن المبارَك المشهور قَرَابة.

٢- باب قوله:
﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر:٢]

٤٩٢٣- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ وغيرُه، قالا: حدَّثنا حَرْبُ ابنُ شَدّادٍ، عن يحيى بنِ أبي كَثير، عن أبي سَلَمَةَ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ قال: «جاوَرْتُ بحِرَاءٍ» مِثلَ حديثِ عثمانَ بنِ عمرَ، عن عليِّ بنِ المبارَكِ.

قوله: «حدَّثني محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا عبد الرَّحمن بن مَهْديّ وغيرُه» هو أبو داود الطَّيالسيُّ، أخرجه أبو نُعَيم في «المستَخرَج» من طريق أبي عَرُوبة: حدَّثنا محمَّد بن بشَّار حدَّثنا عبد الرَّحمن بن مَهديّ وأبو داود قالا: حدَّثنا حرب بن شَدّاد، به.

قوله: «عن أبي سَلَمَةَ» كذا قال أكثر الرُّواة: عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمَةَ، وقال شَيْبانُ بن عبد الرَّحمن: عن يحيى عن إبراهيم بن عبد الله بن قارِظ عن جابر، أخرجه النَّسائيُّ (ك١١٥٦٩) من طريق آدم بن أبي إياس عن شَيْبانَ. وهكذا ذكره البخاريّ في «التاريخ» (١/ ٣١٢) عن آدم، ورواه سعد بن حفص عن شَيْبانَ كرواية الجماعة، وهو المحفوظ.

قوله: «مِثلَ حديث عثمان بن عمر عن عليّ بن المبارَك» لم يُخرِّج البخاريُّ روايةَ عثمان بن عمر التي أحالَ روايةَ حرب بن شَدّاد عليها، وهي عن محمَّد بن بشَّار شيخ البخاريّ فيه، أخرجه أبو عَرُوبة في «كتاب الأوائل» (٤١) قال: حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا عثمان بن عمر، أخبرنا عليّ بن المبارَك، وهكذا أخرجه مسلم (١٦١/ ٢٥٨) والحسن بن سفيان جميعاً عن أبي موسى محمَّد بن المثنَّى عن عثمان بن عمر.

٣- باب قوله:

﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر:٣]

٤٩٢٤ - حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، حدَّثنا عبدُ الصَّمَد، حدَّثنا حَرْبُ، حدَّثنا يحيى، قال: سألتُ أبا سَلَمةَ: أيُّ القرآنِ أُنزلَ أوَّلَ؟ فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، فقلتُ: أُنبِئْتُ أنَّه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، فقال أبو سَلَمةَ: سألتُ جابرَ بنَ عبدِ الله: أيُّ القرآنِ أُنزِلَ أوَّلَ؟ فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ فقلتُ: أُنبِئْتُ أنَّه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ فقال: لا أُخبِرُكَ إلا بما قال رسولُ الله ﷺ، قال رسولُ الله ﷺ: «جاوَرْتُ في حِراءٍ، فلمَّا قَضَيتُ جِواريَ هَبَطْتُ، فاستَبْطَنْتُ الواديَ، فنُودِيتُ فنظَرْتُ أمامِيَ وخَلْفِيَ، وعن يَمِيني وعن شِمالي، فإذا هو/ جالسٌ على عَرشٍ بينَ السماءِ والأرضِ، فأتيتُ خَدِيجةَ، فقلتُ: دَثِّروني! وصُبُّوا عليَّ ماءً بارداً، وأُنزِلَ عليَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾». ٦٧٨/٨

قوله: «باب قوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾» ذكر فيه حديث جابر المذكور من طريق حرب بن شَدّاد أيضاً عن يحيى بن أبي كثير.

قوله: «سألت أبا سَلَمةَ» أي: ابن عبد الرَّحمن بن عَوْف.

قوله: «فقلت: أُنبئت أنه ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾» في رواية أبي داود الطَّيالسيِّ (١٧٩٣) عن حرب: قلت: إنَّه بَلَغني أنَّه أوَّل ما نزلَ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾. ولم يُبيِّن يحيى بن أبي كثير مَن أنبأه بذلك، ولعلَّه يريد عُرْوة بن الزُّبَير، كما لم يُبيِّن أبو سَلَمةَ مَن أنبأه بذلك، ولعلَّه يريد عائشةَ فإنَّ الحديث مشهور عن عُرْوة عن عائشة كما تقدَّم في بَدْء الوحي (٣) من طريق الزُّهْريِّ عنه مُطوَّلاً، وتقدَّم هناكَ أنَّ رواية الزُّهْريِّ عن أبي سَلَمةَ عن جابر تَدُلّ على أنَّ المراد بالأوَّليَّة في قوله: «أوَّل ما نزلَ سورة المدَّثِّر»، أوَّليَّة مخصوصةٌ بما بعدَ فترة الوحي، أو مَخصوصة بالأمرِ بالإنذار، لا أنَّ المراد أنَّها أوَّليَّة مُطلَقة، فكأنَّ مَن قال: أوَّل ما نزلَ «اقرأ» أراد أوَّليَّةً مُطلَقة، ومَن قال: إنَّها المدَّثِّر، أراد بقَيْد التَّصريح بالإرسال.

قال الكِرْمانيُّ: استَخرَج جابر أنَّ أوَّل ما نزلَ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ باجتِهاده وليس هو من

روايته، والصَّحيح ما وَقَعَ في حديث عائشة، ويحتمل أن يكون قوله في هذه الرِّواية: «فرأيتُ شيئاً ـ أي: جِبْريل ـ بحِرَاءٍ، فقال لي: اقرأْ، فخِفتُ، فأتيتُ خديجةَ فقلت: دَثِّروني، فنزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾».

قلت: ويحتمل أن تكون الأوَّليَّة في نزول ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ بقَيدِ السَّبَب، أي: هي أوَّل ما نزلَ من القرآن بسَببٍ مُتَقَدِّم، وهو ما وَقَعَ من التَّدَثُّر الناشئ عن الرُّعب، وأمَّا «اقرأ» فنزلت ابتداءً بغير سببٍ مُتَقَدِّم، ولا يَخفَى بُعد هذا الاحتمال.

وفي أوَّل سورة نزلت قولٌ آخر نُقِلَ عن عطاء الخُراسانيّ قال: المُزَّمِّل نزلت قبل المُدَّثِّر. وعطاء ضعيف، وروايته مُعضَلة لأنَّه لم يَثبُت لقاؤُه لصحابيٍّ مُعيَّن، وظاهر الأحاديث الصَّحيحة تأخُّر المُزَّمِّل لأنَّ فيها ذِكْر قيام اللَّيل وغيرُ ذلك ممَّا تَراخَى عن ابتداء نزول الوحي، بخِلَاف المُدَّثِّر فإنَّ فيها: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾.

وعن مجاهد: أوَّل سورة نزلت ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، وأوَّل سورة نزلت بعد الهجرة ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾.

والمشكِل من رواية يحيى بن أبي كثير قوله: «جاوَرتُ بحِرَاءٍ شهراً، فلمَّا قَضَيتُ جِواريَ نزلتُ فاستَبطَنتُ الوادي، فنُودِيت ـ إلى أن قال: ـ فرَفَعتُ رأسي فإذا هو على العَرش في الهواء ـ يعني جِبْريل ـ فأتيت خديجةَ فقلت: دَثِّروني».

ويُزيل الإشكال أحد أمرَينِ: إمّا أن يكون سَقَطَ على يحيى بن أبي كثير وشيخِه من القِصّة مَجيءُ جِبْريل بحِرَاءٍ بـ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ وسائرُ ما ذكرتْهُ عائشةُ، وإمّا أن يكون جاوَرَ ﷺ بحِرَاءٍ شهراً آخر، فقد تقدَّم أنَّ في مُرسَل عُبيد بن عُمَير عند البيهقيِّ: أنَّه كان يُجاوِر في كلِّ سنة شهراً، وهو رمضان، وكان ذلك في مُدّة فترة الوحي، فعادَ إليه جِبْريل بعدَ انقضاء جِواره.

قوله: «فجُئِثْت» يأتي ضبطه في سورة «اقرأ» (٤٩٥٤) إن شاء الله تعالى[١].

---

(١) هذه اللفظة لم ترد في حديث هذا الباب، وستأتي في الباب الذي يليه.

٤ - باب

﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]

٤٩٢٥- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ. وحدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، فأخبَرني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ وهو يُحدِّثُ عن فَتْرةِ الوَحْيِ، فقال في حديثِه: «فبَيْنا أنا أَمشي إذ سمعتُ صَوتاً مِن السماءِ، فرَفَعْتُ رأسي، فإذا المَلَكُ الذي جاءَني بحِرَاءٍ جالسٌ على كُرْسيٍّ بينَ السماءِ والأرضِ، فجُئِثْتُ منه رُعْباً،/ فرَجَعْتُ فقلتُ: زَمِّلوني! زَمِّلوني! فدَثَّروني، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ إلى: ﴿والرِّجْزَ[1] فَٱهْجُرْ﴾ قبلَ أن تُفرَضَ الصلاةُ»، وهي الأوثانُ.

٦٧٩/٨

قوله: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ ذكَر فيه حديثَ جابر المذكورَ، لكن من رواية الزُّهْريِّ عن أبي سَلَمةَ، وأورَدَه بإسنادَينِ من طريق عُقَيل ومَعمَر، وساقَه على لفظ مَعمَر، وساقَ لفظ عُقَيل في الباب الذي يَليه. ووقَعَ في آخر الحديث: «﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ قبلَ أن تُفرَض الصلاة»، وكأنَّه أشارَ بقوله: «قبلَ أن تُفرَض الصلاة» إلى أنَّ تطهير الثِّياب كان مأموراً به قبلَ أن تُفرَض الصلاة.

وأخرج ابن المنذِر[2] من طريق محمَّد بن سِيرِين قال: اغسِلْها بالماءِ. وعلى هذا حَمَلَه ابنُ عبَّاس فيما أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرج من وجه آخر عنه قال: فطَهِّر من الإثم، ومن طُرق عن قَتَادة والشَّعْبيّ وغيرهما نحوَه، ومن وجه ثالث عن ابن عبَّاس قال: لا تَلبَسْها على غَدْرةٍ ولا فَجْرةٍ. ومن طريق طاووس قال: شَمِّر. ومن طريق منصور ـ قال: وعن مجاهد مِثله ـ قال: أصلِحْ عملَك.

---

(١) هكذا هي بالكسر في اليونينية و«إرشاد الساري» دون حكاية خلاف بين رواة «الصحيح» فيها، وهي قراءة الجمهور، وقرأ حفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوبُ بضم الراء، وسيأتي التنبيه على قراءة حفص في شرح الحديث التالي.

(٢) في «الأوسط» ٢/ ١٣٦، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٩/ ١٤٦.

وأخرجه سعيد بن منصور أيضاً عن طريق منصور عن مجاهد.

وأخرجه ابن أبي شَيْبة[1] من طريق منصور عن أبي رَزِين، مِثلَه.

وأخرج ابن المنذِر[2] من طريق الحسن قال: خُلُقَك فحَسِّنه. وقال الشافعيّ رحمه الله: قيل في قوله: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾: صَلِّ في ثياب طاهرة، وقيل غير ذلك، والأوَّل أشبَه. انتهى.

ويُؤيِّده ما أخرج ابن المنذِر في سبب نزولها من طريق زيد بن مَرثَد قال: أُلقيَ على رسول الله ﷺ سَلَى جَزُورٍ؛ فنزلت. ويجوز أن يكون المراد جميع ذلك.

٥- باب قوله:

﴿والرِّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر:٥]

يقال: الرِّجْزُ والرِّجْسُ: العذابُ.

٤٩٢٦ - حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، قال ابنُ شِهابٍ: سمعتُ أبا سَلَمةَ، قال: أخبرني جابرُ بنُ عبدِ الله: أنَّه سمعَ رسولَ الله ﷺ يُحدِّثُ عن فَتْرةِ الوَحْيِ: «فبَينا أنا أمشي، سَمعتُ صَوتاً مِن السماءِ، فرَفَعْتُ بَصَري قِبَلَ السماءِ، فإذا المَلَكُ الذي جاءني بحِرَاءٍ قاعدٌ على كُرْسيٍّ بينَ السماءِ والأرضِ، فجَئِثْتُ[3] منه حتَّى هَوَيتُ إلى الأرضِ، فجِئْتُ أهلي فقلتُ: زَمِّلوني! زَمِّلوني! فزَمَّلُوني! فأنزَلَ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ إلى قوله: ﴿فَٱهْجُرْ﴾» - قال أبو سَلَمةَ: والرِّجْزَ: الأوثانَ - ثمَّ حَمِيَ الوَحْيُ وتَتابَعَ.

قوله: «﴿والرِّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾، يقال: الرِّجْز والرِّجْس: العذاب» هو قول أبي عُبيدة، وقد تقدَّم في الذي قبله أنَّ الرِّجز: الأوثان، وهو تفسير معنًى، أي: اهجُر أسباب الرِّجز؛ أي: العذابَ، وهي الأوثان.

---

(١) في «مصنفه» ١٣/ ٤١٧، وزاد: فكان الرَّجل إذا كان حَسَنَ العمل قيل: فلانٌ طاهر الثياب.

(٢) في «الأوسط» ٢/ ١٣٦.

(٣) قال القسطلّاني في «إرشاد الساري» ٧/ ٤٠٥: بفتح الجيم في اليونينية، وفي غيرها بضمِّها وكسر الهمزة وسكون المثلَّثة بعدها فوقيَّة: خِفْتُ منه. قلنا: وسيأتي ضبط الحافظ لهذه الكلمة وذكر الروايات المتعدِّدة فيها عند تفسير سورة ﴿اقْرَأْ﴾ عند الحديث (٤٩٥٤).

وقال الكِرْمانيُّ: فُسِّرَ المفرَد بالجمع، لأنَّه اسم جِنس، وبيَّن في سياق(١) رواية الباب أنَّ تفسيرها بالأوثان من قول أبي سَلَمةَ.

وعند ابن مَرْدويه من طريق محمَّد بن كثير عن مَعمَر عن الزُّهْريِّ في هذا الحديث: ﴿وَٱلرُّجْزَ﴾ بضمِّ الرَّاء، وهي قراءة حفصٍ عن عاصم. قال أبو عُبيدة: هما بمعنًى، ويُروَى عن مجاهد والحسن بالضَّمِّ: اسم الصَّنَم، وبالكسر: اسم العذاب.

٧٥- سورة القيامة

وقوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة:١٦]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿سُدًى﴾ [٣٦]: هَمَلاً.

﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾ [٥]: سوفَ أَتوبُ، سوفَ أعمَلُ.

﴿لَا وَزَرَ﴾ [١١]: لا حِصْنَ.

٨/٦٨٠ **٤٩٢٧- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا موسى بنُ أَبي عائشةَ، وكان ثقةً، عن سَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كان النبيُّ ﷺ إذا نزلَ عليه الوَحْيُ حَرَّكَ به لِسانَه ـ ووَصَفَ سفيانُ ـ يُرِيدُ أن يَحْفَظَه، فأنزَلَ الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾.**

قوله: «**سُورة القيامة**» تقدَّم الكلام على ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ في آخر سورة الحِجر(٢)، وأنَّ الجمهور على أنَّ «لا» زائدة(٣)، والتَّقدير: أُقسِم، وقيل: هي حرف تَنبيهٍ مِثل «أَلا»، ومنه قول الشّاعر:

---

(١) كذا في الأصلين على الصواب، ووقع في (س): وبيَّن ما في سياق.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٤٧٠٥).

(٣) وفائدتها توكيد القَسَم، وليست حَشْواً، ولا تفيد نفياً، لأنَّ الحرف المزيد للتأكيد لا يفيد معنًى غيرَ التأكيد، و«لا» من جملة الحروف التي يؤكَّد بها الكلام كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢]. وقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:٢٩]؛ أي: ليعلمَ أهل الكتاب علماً محقَّقاً. وهذا تأويل الكسائي والفرّاء والزجّاج والزمخشري وسواهم كما في كتب اللغة والتفسير.

لا وأَبيكِ ابنةَ العامريِّ لا يَدَّعي القومُ أنّي أفِرّ[1]

وقوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ لم يختلف السَّلَف أنَّ المخاطَب بذلك النبيُّ ﷺ في شأن نزول الوحي، كما دَلَّ عليه حديث الباب، وحَكَى الفَخر الرَّازيّ أنَّ القَفّال جَوَّزَ أنّها نزلت في الإنسان المذكور قبلَ ذلك في قوله تعالى: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة:١٣] قال: يُعرَض عليه كتابه فيقال: اقرأ كتابك، فإذا أخَذَ في القراءة تَلَجْلَجَ خَوفاً فأسرَعَ في القراءة، فيقال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾، أي: أن يُجمَع عَمَلُك وأن يُقرأ عليك، ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ عليك ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ بالإقرار بأنَّك فعلت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا﴾ بيانُ أمر الإنسان وما يَتَعلَّق بعُقوبَتِه.

قال: وهذا وجهٌ حسنٌ ليس في العَقل ما يَدفَعُه، وإن كانت الآثار غير واردة فيه، والحامل على ذلك عُسْرُ بيان المناسَبة بين هذه الآية وما قبلَها من أحوال القيامة، حتَّى زَعم بعض الرَّافضة أنَّه سَقطَ مِن السُّورة شيءٌ، وهي من جُملة دَعاويهم الباطِلة، وقد ذكر الأئمَّة لها مُناسَباتٍ:

منها: أنَّه سبحانه وتعالى لمَّا ذكر القيامة، وكان من شأن مَن يُقَصِّر عن العَمَل لها حُبُّ العاجِلة، وكان من أصل الدِّين أنَّ المبادَرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فنَبَّهَ على أنَّه قد يُعتَرَض على هذا المطلوب ما هو أجَلُّ منه، وهو الإصغاء إلى الوحي وتَفَهُّمُ ما يريد منه، والتَّشاغُل بالحِفظِ قد يَصُدّ عن ذلك، فأُمِرَ أن لا يُبادِر إلى التَّحَفُّظ، لأنَّ تَحفيظَه مضمونٌ على رَبّه، ولِيُصغِ إلى ما يَرِد عليه إلى أن ينقضي فيَتَّبع ما اشتَمَلَ عليه. ثمَّ لمَّا انقضَت الجملة المعترِضة رَجَعَ الكلام إلى ما يَتَعلَّق بالإنسان المُبدَأ بذِكْره ومَن هو من جِنسه فقال: ﴿كَلَّا﴾ وهي كلمة رَدْع، كأنَّه قال: بل أنتم يا بني آدم لكَونِكم خُلِقتُم من عَجَلٍ، تَعجَلونَ في كلّ شيء، ومِن ثَمَّ تُحِبّونَ العاجِلة، وهذا على قراءة ﴿تُحِبُّونَ﴾ بالمثنّاة وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير وأبو عَمْرو بياءِ الغيبة حَملاً على لفظ الإنسان، لأنَّ المراد به الجِنس.

---

(١) هذا بيت من قصيدة لامرئ القيس كما في «ديوانه» ١/ ٥٧، وانظر توجيه البغدادي له في «خزانة الأدب» ١١/ ٢٣٤.

ومنها: أنَّ عادة القرآن إذا ذَكَر الكتاب المشتَمِلَ على عَمَل العبد، حيثُ يُعرَض يومَ القيامة أردفَه بذِكْر الكتاب المشتَمِل على الأحكام الدّينيَّة في الدُّنيا التي تَنشَأ عنها المحاسَبة عَمَلاً وتَركاً، كما قال في الكهف [٤٩-٥٤]: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾، وقال تعالى في «سُبْحان» [٧١-٨٩]: ﴿فَمَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ الآية، وقال في طه [١٠٢-١١٤]: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ إلى أن قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ﴾، ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾.

ومنها: أنَّ أوَّل السّورة لمَّا نزلَ إلى قوله: ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾[القيامة:١٥] صادفَ أنَّه ﷺ في تلك الحالة بادَرَ إلى تَحفُّظ الذي نزلَ، وحَرَّكَ به لسانه من عَجلَته خَشْيةً من تَفَلُّته، فنزلت: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ ﴾ إلى قوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾، ثمَّ عادَ الكلام إلى تكملة ما ابتَدَأ به.

٦٨١/٨ قال الفَخْر الرَّازيّ: ونحوُه ما لو ألقَى المدرِّس على/ الطالب مثلاً مسألةً فتَشاغَلَ الطالب بشيءٍ عَرَضَ له، فقال له: أَلْقِ إليَّ[1] بالَك وتَفهَّم ما أقول، ثمَّ كَمَّل المسألة، فمَن لا يَعرِف السَّبَب يقول: ليس هذا الكلام مُناسباً للمسألة، بخِلَاف مَن عَرَفَ ذلك.

ومنها: أنَّ النَّفس لمَّا تقدَّم ذِكْرُها في أوَّل السّورة عَدَلَ إلى ذِكْر نفس المصطفى كأنَّه قيل: هذا شأن النُّفوس وأنتَ يا محمَّد نفسُك أشرَف النُّفوس، فلتأخُذ بأكمَل الأحوال.

ومنها: مُناسَباتٌ أُخرى ذَكرها الفَخر الرَّازيّ لا طائلَ فيها معَ أنَّها لا تَخلُو من تَعَسُّف.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾: سوفَ أتوبُ، سوفَ أعمَلُ» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٩/ ١٧٧) من طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾؛ يعني: الأمَل، يقول: أعمَلُ ثمَّ أتوبُ.

---

(١) قوله: «إليَّ» سقط من (س).

ووَصَلَه الفِرْيابيُّ والحاكم (٢/ ٥٠٩) من طريق سعيد بن جُبَير[1] عن مجاهد، قال: يقول: سوفَ أتوبُ.

ولابنِ أبي حاتم من طريق عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: هو الكافر يُكذِّب بالحِساب ويَفجُر أمامَه، أي: يَدُوم على فُجوره بغير توبة.

قوله: «﴿لَا وَزَرَ﴾: **لا حِصْن**» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٩/ ١٨١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، لكن قال: «حِرْز» بكسر المهمَلة وسكون الرَّاء بعدها زايٌ. ومن طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: لا حِصنَ ولا مَلجَأ.

ولابنِ أبي حاتم من طريق السُّدِّيّ عن أبي سعيد عن ابن مسعود في قوله: ﴿لَا وَزَرَ﴾ قال: لا حِصْن.

ومن طريق أبي رَجَاء عن الحسن قال: كان الرجل يكون في ماشيَته فتأتيه الخيلُ بَغْتةً، فيقول له صاحبه: الوَزَرَ الوَزَرَ، أي: اقصِد الجبل فتَحَصَّن به.

وقال أبو عُبيدة: الوَزَر: الملجَأ.

قوله: «﴿سُدًى﴾: **هَمَلاً**» وَقعَ هذا مُقدَّماً على ما قبلَه لغير أبي ذرٍّ. وقد وَصَلَه الطَّبَريُّ (٢٩/ ٢٠٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس به. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿سُدًى﴾؛ أي: لا يُنهَى ولا يُؤمَر، قالوا: أسدَيت حاجتي؛ أي: أهمَلتَها.

قوله: «**حدَّثنا موسى بن أبي عائشة وكان ثقة**» هو مَقُول ابن عُيَينَةَ، وهو تابعيّ صغير كوفيّ من مَوالي آلِ جَعدة بن هُبَيرة، يُكْنَى أبا الحسن، واسم أبيه لا يُعرَف، ومَدار هذا الحديث عليه، وقد تابعَه عَمْرو بن دينار عن سعيد بن جُبَير، وهو من رواية ابن عُيَينةَ أيضاً عنه، فمن أصحاب ابن عُيَينةَ مَن وَصَلَه بذِكْر ابن عبَّاس فيه، منهم أبو كُرَيب عند الطَّبَريِّ (٢٩/ ١٨٧)، ومنهم مَن أرسَلَه، منهم سعيد بن منصور.

قوله: «**حَرَّكَ به لسانَه ـ ووَصَفَ سفيانُ ـ يريد أن يَحْفَظَه**» في رواية سعيد بن منصور: وحَرَّكَ

---

(١) كذا في الأصلين وهو الصواب، وتحرَّف في (س) إلى: سعيد وابن جبير.

سفيان شَفَتَيه. وفي رواية أبي كُـرَيب: تَعَجَّل يريد حِفظَه، فنزلت.

قوله: «فأنزَلَ الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾» إلى هنا رواية أبي ذرٍّ. وزاد غيره الآية التي بعدَها، وزاد سعيد بن منصور في روايته في آخر الحديث: وكان لا يُعرَف خَتْم السّورة حتَّى تَنزِل: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ .

١- بابٌ

﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٧]

٤٩٢٨- حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ موسى، عن إسرائيلَ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ: أنَّه سأَلَ سعيدَ بنَ جُبَيرٍ عن قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾. قال: وقال ابنُ عبَّاسٍ: كان يُحرِّكُ شَفَتيه إذا أُنزِلَ عليه، فقيلَ له: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ يَخْشَى أن يَنْفَلِتَ[1] منه ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾ أن نَجْمعَه في صَدْرِكَ، ﴿وَقُرْءَانَهُۥ﴾: أن تَقْرَأه ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ يقول: أُنزِلَ عليه ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾: أن نُبيِّنَه على لِسانِكَ.

قوله: «بابٌ ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس المذكور من رواية إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة أتمَّ من رواية ابن عُيينةَ، وقد استَغرَبَه الإسماعيليّ فقال: كذا أخرجه عن عُبيد الله بن موسى، ثمَّ أخرجه هو من طريق أُخرى عن عُبيد الله المذكور بلفظ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ قال: كان يُحرِّك به لسانَه مَخافةَ أن يَنفَلِت عنه،/ فيَحتمل أن يكون ما بعدَ هذا من قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ﴾ إلى آخره مُعلَّقاً عن ابن عبَّاس بغير هذا الإسناد، وسيأتي الحديث في الباب الذي بعدَه أتمّ سياقاً. ٨/٦٨٢

٢- بابٌ

﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨]

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿قَرَأْنَٰهُ﴾: بيَّنّاه، ﴿فَٱتَّبِعْ﴾: اعْمَل به.

---

(١) وقع في «إرشاد الساري» ٧/ ٤٠٥: «يتفلَّت منه» أي: القرآن، والذي في اليونينية: «ينفلت» بالنون بعد التحتية بدل الفوقية.

٤٩٢٩- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَريرٌ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاس في قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا نزلَ جِبْريلُ بالوَحْيِ، وكان ممَّا يُحرِّكُ به لِسانَه وشَفَتَيه، فيَشْتَدُّ عليه، وكان يُعرَفُ منه، فأنزَلَ الله الآيةَ التي في ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ قال: علينا أن نَجْمعَه في صَدْرِكَ، وقُرآنَه ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ فإذا أنزَلْناه فاستَمِعْ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾: علينا أن نُبيِّنَه بلِسانِكَ، قال: فكان إذا أتاهُ جِبْريلُ أطْرَقَ، فإذا ذهبَ قَرأَه كما وَعَدَه الله.

﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [٣٤]: تَوَعُّدٌ.

قوله: «بابٌ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾، قال ابن عبَّاس: ﴿قَرَأْنَٰهُ﴾: بيّنّاه، ﴿فَٱتَّبِعْ﴾: اعمَلْ به» هذا التَّفسير رواه عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، أخرجه ابن أبي حاتم، وسيأتي في الباب عن ابن عبَّاس تفسيرُه بشيءٍ آخَر.

قوله: «إذا نزلَ جِبْريلُ عليه» في رواية أبي عَوانة عن موسى بن أبي عائشة كما تقدَّم في بَدْء الوحي (٥): كان يُعالج من التَّنزيل شِدّةً. وهذه الجملة تَوطِئة لبيان السَّبَب في النُّزول، وكانت الشِّدّة تَحصُل له عند نزول الوحي لثِقَلِ القول كما تقدَّم في بَدْء الوحي (٢) من حديث عائشة، وتقدَّم من حديثها في قِصّة الإفك (٢٦٦١): فأخَذَه ما كان يأخُذه من البُرَحاء. وفي حديثها في بَدْء الوحي أيضاً: «وهو أشدُّه عليَّ»، لأنَّه يقتضي الشِّدّة في الحالتَينِ المذكورتَين، لكن إحداهما أشدّ من الأُخرى.

قوله: «وكان ممَّا يُحرِّك به لسانَه وشَفَتَيه» اقتصَرَ أبو عَوانة على ذِكْر الشَّفَتَينِ وكذلك إسرائيلُ، واقتَصَرَ سفيان على ذِكْر اللِّسان، والجميع مُراد، إمّا لأنَّ التَّحريكَين مُتلازِمان غالباً، أو المراد يُحرِّك فمَه المشتَمِلَ على الشَّفتَينِ واللِّسانِ، لكن لمَّا كان اللِّسان هو الأصل في النُّطق اقتصَرَ في الآية عليه.

قوله: «فيَشْتَدّ عليه» ظاهر هذا السِّياق أنَّ السَّبَب في المبادَرة حصولُ المشَقّة التي يَجِدها

عند النُّزول، فكان يَتَعَجَّل بأخذِه لتَزولَ المشَقّة سَريعاً.

وبيَّن في رواية إسرائيل أنَّ ذلك كان خَشْيَةَ أن يَنساه حيثُ قال: فقيلَ له: لا تُحَرِّك به لسانك تَخشَى أن يَنفَلِت.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي رَجَاء عن الحسن: كان يُحرِّك به لسانَه يَستذْكِرُه[1]، فقيلَ له: إنّا سَنحْفظُه عليك.

وللطَّبَرِيِّ (٢٩/ ١٨٦) من طريق الشَّعْبيّ: كان إذا نزلَ عليه عَجَّلَ يتكلَّم به من حُبِّه إيّاه. وظاهره أنَّه كان يتكلَّم بما يُلقَى إليه منه أوَّلاً فأوَّلاً من شِدّة حُبِّه إيّاه، فأُمِرَ أن يَتأنَّى إلى أن ينقضيَ النُّزولُ، ولا بُعدَ في تعدُّد السَّبَب.

ووقع في رواية أبي عَوَانة (٥): قال ابن عبَّاس: فأنا أُحَرِّكهما كما كان رسول الله ﷺ يُحرِّكهما، وقال سعيد: أنا أُحَرِّكهما كما رأيت ابن عبَّاس يُحرِّكهما. فأُطلِقَ في خَبَر ابن عبَّاس وقُيِّدَ بالرُّؤية في خَبَر سعيد، لأنَّ ابن عبَّاس لم يَرَ النبيَّ ﷺ في تلك الحال، لأنَّ الظّاهر أنَّ ذلك كان في مَبدَأ المبعَث النبويّ، ولم يكن ابن عبَّاس وُلِدَ حينئذٍ، ولكن لا مانع أن يُخبر النبيُّ ﷺ بذلك بعدُ، فيراه ابنُ عبَّاس حينئذٍ.

وقد وَرَدَ ذلك صريحاً عند أبي داود الطَّيالسيِّ في «مُسنَده» (٢٧٥٠) عن أبي عَوَانة بسندِه بلفظ: قال ابن عبَّاس: فأنا أُحَرِّك لك شَفَتي كما رأيت رسولَ الله ﷺ. وأفادَت هذه الرِّواية إبرازَ الضَّمير في رواية البخاريّ حيثُ قال فيها: «فأنا أُحَرِّكهما». ولم يَتقدَّم للشَّفَتَينِ ذِكْر، فعَلِمنا أنَّ ذلك من تَصرُّف الرُّواة.

٨/ ٦٨٣ **قوله: «فأنزَلَ الله»** أي: بسَبب ذلك. واحتَجَّ بهذا مَن جَوَّزَ اجتِهادَ النبيِّ ﷺ، وجَوَّزَ الفَخْر الرَّازيّ أن يكون أُذِنَ له في الاستعجال إلى وقت وُرود النَّهي عن ذلك، فلا يَلزَم وقوع الاجتهاد في ذلك، والضَّمير في «به» عائد على القرآن وإن لم يَجرِ له ذِكْر، لكن القرآن يُرشِد إليه، بل دَلَّ عليه سياقُ الآية.

---

(١) كذا في الأصلين وهي الأنسب في هذا السياق، ووقع في (س): يتذكَّره.

قوله: «علينا أن نَجْمَعَه في صَدْرك» كذا فَسَّره ابن عبَّاس، وعند[1] عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة تفسيره بالحِفْظ. ووَقَعَ في رواية أبي عَوَانة: جَمْعُه لك في صَدرك. ورواية جَرِير أوضَح. وأخرج الطَّبَرِيُّ عن قَتَادة أنَّ معنى «جَمْعَه»: تأليفُه.

قوله: «و﴿قُرْءَانَهُۥ﴾» زاد في رواية إسرائيل: أن تَقرأَه؛ أي: أنتَ. ووَقَعَ في رواية الطَّبَرِيِّ (٢٩/ ١٨٩): وتقرأه بعدُ.

قوله: «﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾» أي: قرأه عليك المَلَك «﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾، فإذا أنزَلْناه فاستَمِع» هذا تأويلٌ آخر لابنِ عبَّاس غير المنقول عنه في التَّرجمة. وقد وَقَعَ في رواية ابن عُيَينَة مِثل رواية جَرِير. وفي رواية إسرائيل نحو ذلك. وفي رواية أبي عَوَانة: فاستَمِع وأنصِت. ولا شَكَّ أنَّ الاستماع أخَصُّ من الإنصات لأنَّ الاستماع: الإصغاءُ. والإنصاتَ: السُّكوتُ، ولا يَلزَم من السُّكوت الإصغاءُ، وهو مِثل قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾[الأعراف:٢٠٤].

والحاصل أنَّ لابنِ عبَّاس في تأويل قوله تعالى: ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾وفي قوله: ﴿فَٱتَّبِعْ﴾[2] قولَين.

وعند الطَّبَرِيِّ (٢٩/ ١٩٠) من طريق قَتَادة في قوله: «اتَّبِعْ»: اتَّبِع حلالَه واجتَنِب حرامَه.

ويُؤيِّد ما وَقَعَ في حديث الباب قوله في آخر الحديث: فكان إذا أتاه جِبْريل أطرَقَ، فإذا ذهب قرأه. والضَّمير في قوله: ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ لجبْريل، والتَّقدير: فإذا انتَهَت قراءةُ جِبْريل فاقرأْ أنتَ.

قوله: «﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾: علينا أن نُبيِّنه بلِسانِكَ» في رواية إسرائيل: على لسانك. وفي رواية أبي عَوَانة: أن تقرأه، وهي بمُثنّاةٍ فوقانيَّة. واستُدِلَّ به على جواز تأخير البيان عن وقت الخِطاب كما هو مذهب الجمهور من أهل السُّنّة، ونَصَّ عليه الشافعيّ، لمَا تقتضيه «ثمَّ» من التَّراخي.

---

(١) تحرف في (أ) و(س) إلى: ابن عباس وعبد الرزاق، وما أثبتناه من (ع)، وهذا الأثر في «تفسيره» ٢/ ٣٣٤ بلفظ: قال: ﴿جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾: حفظَه وتأويلَه.

(٢) تحرفت في الأصلين و(س) إلى: فاستمع.

وأوَّل مَن استَدَلَّ لذلك بهذه الآية القاضي أبو بكر بن الطيِّب وتَبِعُوه، وهذا لا يَتِمّ إلّا على تأويل البيان بتَبيينِ المعنى، وإلّا فإذا حُمِلَ على أنَّ المراد استمرارُ حِفْظِه له وظُهوره على لسانِه فلا.

قال الآمِديّ: يجوز أن يُراد بالبيان: الإظهارُ، لا بيانُ المجمَل، يقال: بانَ الكوكب: إذا ظَهَرَ، قال: ويُؤيِّد ذلك أنَّ المراد جميعُ القرآن، والمجمَل إنَّما هو بعضُه، ولا اختصاص لبعضِه بالأمرِ المذكور دُون بعضٍ.

وقال أبو الحسين البصريّ: يجوز أن يُراد البيانُ التَّفصيليّ، ولا يَلزَم منه جواز تأخير البيان الإجماليّ، فلا يَتِمّ الاستدلال.

وتُعقِّبَ باحتمال إرادة المعنَيَينِ: الإظهارُ والتَّفصيلُ وغير ذلك، لأنَّ قوله: ﴿بَيَانَهُۥ﴾ جِنسٌ مُضافٌ فيَعُمّ جميع أصنافه؛ من إظهاره وتَبيين أحكامه وما يَتعلَّق بها من تخصيص وتَقييد ونَسخ وغير ذلك، وقد تقدَّم كثير من مباحث هذا الحديث في بَدْء الوحي(٥) وأُعيدَ بعضه هنا استطراداً.

٧٦- سُورة ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يقال: مَعْناه أَتى على الإنسان، و«هلْ» تكونُ جَحْداً، وتكونُ خَبَراً، وهذا مِن الخبرِ، يقول: كان شيئاً فلمْ يكن مَذْكُوراً، وذلك من حِينِ خَلَقَه من طِينٍ إلى أن يُنفَخَ فيه الرُّوحُ.

﴿أَمْشَاجٍ﴾ [٢]: الأخلاطُ، ماءُ المرأةِ وماءُ الرجلِ، الدَّمُ والعَلَقةُ، ويقال إذا خُلِطَ: مَشِيجٌ، كقولِكَ: خَلِيطٌ، ومَمشوجٌ مِثلُ مَخلوطٍ.

ويقال: ﴿سَلَـٰسِلَا۟ وَأَغْلَـٰلًا﴾ [٤]، ولم يُجْرِ بعضُهم.

﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [٧]: مُمتَدّاً البلاءُ.

والقَمْطَريرُ: الشَّدِيدُ، يقال: يومٌ قَمْطَرِيرٌ، ويومٌ قُماطِرٌ، والعَبُوسُ والقَمْطَرِيرُ والقُماطِرُ والعَصِيبُ: أشَدُّ ما يكونُ مِن الأيامِ في البلاءِ.

٨/٦٨٤

وقال الحسن: النُّضْرةُ في الوَجْهِ،/ والسُّرور في القَلْب.

وقال ابنُ عبّاس: الأرائكُ: السُّرُرُ.

وقال مُقاتلٌ: السُّرُر: الحِجالُ من الدُّرِّ والياقوتِ.

وقال البَراء: ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا﴾: يَقطِفونَ كيف شاؤوا.

وقال مجاهد: ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [١٨]: حَدِيدَةُ الجِرْية.

وقال مَعمَرٌ: ﴿أَسْرَهُمْ﴾ [٢٨]: شِدّةُ الخَلْقِ، وكلُّ شيءٍ شَدَدْتَه من قَتَب وغَبيطٍ فهو مأْسورٌ.

قوله: «**سورة ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ** » ثَبَتَت البَسملةُ لأبي ذرٍّ.

قوله: «**يقال: مَعْناه: أَتى[١] على الإنسان، وهَلْ تكون جَحْداً وتكون خَبَراً، وهذا من الخبر**» كذا للأكثرِ، وفي بعض النُّسَخ: «وقال يحيى» وهو صواب، لأنَّه قول يحيى بن زياد الفَرّاء بلفظه، وزادَ: لأنَّك تقول: هل وَعَظتُك، هل أعطَيتُك؟ تُقَرِّره بأنَّك وَعَظتَه وأعطَيتَه. والجَحْد: أن تقول: هل يَقدِر أحد على مِثل هذا؟

والتَّحرير أنَّ ﴿هَلْ﴾ للاستفهام، لكن تكون تارةً للتَّقرير، وتارةً للإنكار، فدَعوَى زيادَتِها لا يُحتاج إليه.

وقال أبو عُبيدة: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ معناه: قد أتى، وليس باستفهامٍ. وقال غيرُه: بل هي للاستفهام التَّقريريّ، كأنَّه قيل لمن أنكرَ البَعث: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾؟ فيقول: نعم، فيُقال: فالذي أنشأه ـ بعد أن لم يكن ـ قادِرٌ على إعادته. ونحوُه ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة:٦٢]، أي: فتعلَمونَ أنَّ مَن أنشأَ قادِرٌ على أن يُعيدَ.

---

(١) كذا وقع في الأصلين وفي اليونينية و«إرشاد الساري»، ولكن الذي في المطبوع من «معاني القرآن» للفرّاء: «معناه: قد أتى» بزيادة «قد» في أوَّله، وكذا نَقَلَ عنه وعن غيره من أهل اللغة والنحو أكثرُ المفسِّرين، و«قد» لا بدَّ منها هنا فهي التي بمنزلة «هل» الواردة في مطلع السورة، سواء كانت للجحد (أي: للنفي)، أو للخبر المتضمن معنى التقرير.

قوله: «يقول: كان شيئاً فلم[1] يكنْ مَذْكوراً، وذلك مِن حينِ خَلَقَه من طِينٍ إلى أن يُنفَخ فيه الرُّوحُ» هو كلام الفَرّاء أيضاً، وحاصلُه انتِفاءُ الموصوف بانتِفاءِ صِفَته، ولا حُجّة فيه للمعتَزِلة في دَعْواهم أنَّ المعدوم شيءٌ.

قوله: «﴿أَمْشَاجٍ﴾: الأخلاط: ماءُ المرأةِ وماءُ الرجلِ، الدَّمُ والعَلَقةُ، ويقال إذا خُلِطَ: مَشِيجٌ، كقولِك: خَلِيطٌ، ومَمشوجٌ مِثْلُ: مَخْلُوط» هو قول الفَرّاء، قال في قوله: ﴿أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ﴾: وهو ماءُ المرأة وماءُ الرجل، الدَّم والعَلَقة، ويقال للشَّيءِ من هذا إذا خُلِطَ: مَشِيجٌ، كقولك: خَليطٌ. ومَمشوجٌ، كقولِك: مَخلوطٌ.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عِكْرمة قال: منَ الرجل الجِلدُ والعَظمُ، ومنَ المرأة الشَّعرُ والدَّمُ. ومن طريق الحسن: من نُطفة مُشِجَت بدَمٍ وهو دمُ الحيض. ومن طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: ﴿أَمْشَاجٍ﴾ قال: مُختَلِفة الألوان. ومن طريق ابن جُرَيج عن مجاهد قال: أحمر وأسوَد.

وقال عبد الرَّزّاق[2]: عن مَعمَر عن قَتَادة: الأمشاجُ: إذا اختَلَطَ الماءُ والدَّمُ، ثمَّ كان عَلَقةً ثمَّ كان مُضغةً. وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود قال: الأمشاج: العُروق.

قوله: «﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان:٤]» في رواية أبي ذرٍّ: «ويقال: سَلاسلاً وأغلالاً».

قوله: «ولم يُجرِ[3] بعضُهم» هو بضمِّ التَّحتانيَّة وسكون الجيم، وكسر الرَّاء بغير إشباع، وحذف الياء[4] علامةً للجزْمِ، وذكر عياضٌ أنَّ في رواية الأكثر بالزّاي بَدَل الرَّاء، ورَجَّحَ

---

(١) في المطبوع من «معاني القرآن» للفرّاء: «ولم» بالواو، وهو الأوجه.

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٣٣٦.

(٣) قوله: «ولم يُجرِ» أي: لم يصرف بعضُهم قوله: «سلاسل»، فلا يدخلون فيه التنوين على أنه ممنوع من الصرف.

(٤) قوله: «وحذف الياء» من (ع)، وسقط من (أ) و(س).

الرَّاء وهو الأوجَهُ[1]، والمراد أنَّ بعض القُرّاء أجرَى «سَلاسلاً» وبعضهم لم يُجرِها؛ أي: لم يَصرِفها، وهذا اصطِلاح قديم يقولون للاسم المصروف: مُجرًى.

والكلام المذكور للفرّاءِ، قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا﴾: كُتِبَت «سَلاسل» بالألفِ وأجراها بعض القُرّاء مكان الألف التي في آخرها، ولم يُجْرِ بعضُهم، واحتُجَّ بأنَّ العرب قد تُثبت الألف في النَّصب وتَحذِفها عند الوَصل، قال: وكلٌّ صَواب، انتهى.

ومُحصَّل ما جاء من القراءات المشهورة في «سَلاسل»: التَّنوين وعَدمُه، ومَن لم يُنوِّن: منهم مَنْ لم يَقِفْ بالألف، ومنهم مَن وَقَفَ بها[2]، ومنهم مَن وَقَفَ بها وبغيرها، فنافعٌ والكِسائيّ وأبو بكر بن عيّاش وهشام بن عمَّار قَرَؤوا بالتَّنوين، والباقونَ بغير تنوينٍ، فوَقَفَ أبو عَمْرو بالألفِ، ووَقَفَ حمزةُ بغير ألِف، وجاء مِثلُه في روايةٍ عن ابن كثير، وعن حفص وابن ذَكْوانَ الوجهان.

أمَّا مَن نَوَّنَ فعلى لغة مَن يَصرِف جميع ما لا يَنصَرِف، حكاها الكِسائيّ والأخفَش وغيرهما، أو على مُشاكَلة[3] «أغلالاً».

وقد ذكر أبو عُبيدة أنَّه رآها في إمام أهل الحِجاز والكوفة «سَلاسلاً» بالألفِ، وهذه حُجّة مَن وقَفَ بالألفِ إتباعاً للرَّسمِ، وما عَدا ذلك واضح، والله أعلم. ٦٨٥/٨

قوله: «﴿مُسۡتَطِيرٗا﴾: **مُمتَدّاً البلاءُ**» هو كلام الفَرّاء أيضاً، وزادَ: والعرب تقول: استَطارَ الصَّدْعُ في القارورة وشبهها واستَطالَ.

---

(١) ليس في المطبوع من «المشارق» ١/ ١٦٥ ترجيح القاضي عياض رواية الراء، إنما قال: وكلاهما صحيح.

(٢) قوله: «من لم يقف بالألف، ومنهم من وقف بها» من (ع) وسقط من (أ) و(س).

(٣) المشاكلة في اللغة: المشابهة والمماثلة، وفي الاصطلاح: ذِكْر الشيء بلفظ غيرِه لوقوعه في صحبته أو سياقه، نحو قوله تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ﴾ [التوبة:٦٧] أي: أهمَلَهم، وذُكر الإهمال هنا بلفظ النسيان على سبيل المشاكلة لوقوعه في صحبته. انظر «المعجم الوسيط» باب الشين.

وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قَتَادة قال: استَطارَ والله شَرُّه حتَّى مَلَأَ السماء والأرض.

ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ قال: فاشياً.

قوله: «والقَمْطَرير: الشَّديدُ، يقال: يومٌ قَمْطَرير ويومٌ قُماطِر، والعَبُوس والقَمْطَرير والقُماطِر والعَصِيب: أشَدُّ ما يكون من الأيام في البلاء» هو كلام أبي عُبيدة بتمامه، وقال الفَرّاء: قَمطَرير، أي: شديد، ويقال: يوم قَمطَرير ويوم قُماطِر.

وقال عبد الرَّزّاق[١] عن مَعمَر عن قَتَادة: القَمطَرير: تَقبيضُ الوجه، قال مَعمَر: وقال قومٌ[٢]: اليوم الشَّديد.

قوله: «وقال الحسن: النُّضْرة في الوَجْه، والسُّرور في القَلْب» سَقَطَ هذا هنا لغير النَّسَفيّ والجُرْجانيّ، وقد تقدَّم ذلك في صفة الجنَّة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلۡأَرَآئِكِ﴾: السُّرُر» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ والجُرْجانيّ، وقد تقدَّم أيضاً في صفة الجنَّة[٣].

قوله: «وقال البراءُ: ﴿وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا﴾: يَقْطِفونَ كيف شاؤوا»[٤] ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحده أيضاً، وقد وَصَلَه سعيد بن منصور عن شَرِيك عن أبي إسحاق عن البراء في قوله: ﴿وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلٗا﴾ قال: إنَّ أهل الجنَّة يأكلونَ من ثِمار الجنَّة قياماً وقُعوداً ومُضطَجِعينَ وعلى أي حال شاؤوا.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٣٣٧. وفي المطبوع منه: بلفظ: «تقبيض الحياة» بدل: الوجه.

(٢) لفظ «قوم» من (ع)، وسقط من (أ) و(س).

(٣) هو والذي قبله بين يدي الحديث رقم (٣٢٤٠).

(٤) غفل الحافظ رحمه الله عن شرح قولِ مقاتل الوارد في «الصحيح» قبل قول الحسن، أو أنه سقط من النسختين الخطِّيّتين و(س)، ولعله من المفيد هنا ذِكرُ شرح الحافظ العيني له كما في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٧١ فقال رحمه الله بعد أن ذكر قول مقاتل: موضونة بقُضبان الدُّرِّ والذهب والفضَّة وألوان الجواهر، ولم يثبت هذا أيضاً إلّا للنَّسَفي والجُرجاني. انتهى كلامه.

ولابن أبي حاتم مِنْ طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال: يأكلون وهم جلوس وهم نِيام وعلى أيِّ حالة شاؤوا[١].

ومن طريق مجاهد: إنْ قامَ ارتَفَعَت وإن قَعَدَ تَدَلَّت. ومن طريق قَتَادة: لا يَرُدّ أيديهم عنها شَوْك ولا بُعدٌ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿سَلۡسَبِيلًا﴾: حَديد الجِرْية» ثَبتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وتقدَّم في صفة الجنَّة.

قوله: «وقال مَعمَر: أَسْرَهم: شِدَّة الخَلْق، وكلُّ شيءٍ شَدَدْتَه من قَتَب وغَبِيطٍ فهو مأسورٌ» سقط هذا لأبي ذرٍّ عن المُستَمْلي وحدَه.

ومَعمَر المذكور: هو أبو عُبيدة مَعمَر بن المثنَّى، وظَنَّ بعضهم أنَّه ابن راشد، فزَعَمَ أنَّ عبد الرَّزّاق أخرجه في «تفسيره» عنه، ولفظ أبي عُبيدة: ﴿أَسۡرَهُمۡ﴾: شِدَّةُ خَلْقِهم، ويقال للفَرسِ: شديد الأَسْرِ؛ أي: شديد الخَلْق، وكلّ شيء... إلى آخر كلامِه.

وأمَّا عبد الرَّزّاق[٢] فإنَّما أخرج عن مَعمَر بن راشد عن قَتَادة في قوله: ﴿وَشَدَدۡنَآ أَسۡرَهُمۡ﴾ قال: خَلْقَهم. وكذا أخرجه الطَّبَريُّ من طريق محمَّد بن ثَور عن مَعمَر.

تنبيه: لم يُورِدْ في تفسير ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾ حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيه حديث ابن عبَّاس في قراءتها في صلاة الصُّبح يوم الجمعة. وقد تقدَّم في الصلاة (٨٩١).

٧٧- سورة ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ﴾

﴿جِمَٰلَتٌ﴾[٣] [٣٣]: حِبالٌ.

---

(١) من قوله: «ولابن أبي حاتم من طريق إسرائيل» إلى هنا من (ع)، وسقط من (أ) و(س).

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٣٣٩.

(٣) كذا وقع في النسخة اليونينية بكسر الجيم، وقال القسطلّاني في «إرشاد الساري» ٧/ ٤٠٨: وهذا إنما يكون على قراءة رُوَيس: «جُمالات» بضمّ الجيم. وسبقه إلى ذلك العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٧٢، فذكر نحو قوله.

وقال مجاهدٌ: ﴿ ٱرْكَعُواْ ﴾ [٤٨]: صَلُّوا، ﴿لَا يَرْكَعُونَ ﴾: لا يُصَلُّونَ.

وسُئِلَ ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [٣٥]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:٢٣] ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [يس:٦٥] فقال: إنَّه ذُو ألوانٍ، مرَّةً يَنْطِقون، ومرَّةً يُختَمُ عليهم.

٦٨٦/٨ قوله: «سورة ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وللباقينَ: «والمرسَلات» حَسْب.

وأخرج الحاكم (٢/ ٥١١) بإسنادٍ صحيح عن أبي هريرة قال: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾: الملائكة أُرسِلَت بالمعروف.

قوله: «﴿جِمَٰلَتٌ﴾: حِبالٌ» في رواية أبي ذرٍّ: وقال مجاهد: ﴿جِمَٰلَتٌ﴾ حِبالٌ.

ووَقعَ عند النَّسَفيّ والجُرْجانيّ في أوّل الباب: وقال مجاهد: ﴿ كِفَاتًا﴾: أحياءً يكونونَ فيها، وأمواتاً يُدفَنونَ فيها. ﴿فُرَاتًا﴾ عَذْباً ﴿ جِمَٰلَتٌ﴾ حِبال الجُسور، وهذا الأخير وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا.

ووَقَعَ عند ابن التِّين قول مجاهد: ﴿جِمَٰلَتٌ﴾: جِمال، يريد بكسر الجيم. وقيل: بضمِّها: إبل سُود واحدها: جِمالة، وجِمالة جمع جَمَل، مِثل: حِجارة وحَجَر، ومَن قرأ «جُمالاتٌ» ذهب به إلى الحِبال الغِلَاظ، وقد قال مجاهد في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الجُمَّلُ[1] فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[الأعراف: ٤٠]: هو حَبْل السَّفينة.

وعن الفَرّاء: الجِمالات: ما جُمِعَ من الحِبال، قال ابن التِّين: فعلى هذا يُقرأ في الأصل بضمِّ الجيم.

قلت: هي قراءة نُقِلَت عن ابن عبَّاس والحسن وسعيد بن جُبَير وقَتَادة، وعن ابن عبَّاس أيضاً «جُمالَة» بالإفرادِ مضموم الأوَّل أيضاً، وسيأتي تفسيرها عن ابن عبَّاس بنحوِ ما قال مجاهد في آخر السّورة.

---

(١) كذا قرأها مجاهد بضم الجيم وتشديد الميم، فيما رواه عنه وعن سعيد بن جبير وغيرهما ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٨/ ١٨٠-١٨١. وانظر «تفسير القرطبي» ٧/ ٢٠٧.

وأمَّا تفسير ﴿ كِفَاتًا ﴾ [المرسلات:٢٥] فتقدَّم في الجنائز[1]، وقوله: ﴿ فُرَاتًا ﴾ [المرسلات: ٢٧]: عَذْباً، وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس. وكذا قال أبو عُبيدة.

قوله: «وقال مجاهد: اركعُوا: صَلُّوا، لا يَرْكَعون: لا يُصَلّون» سَقَطَ «لا يَركَعونَ» لغير أبي ذرٍّ.

وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ ﴾ قال: صَلُّوا.

قوله: «وسُئِلَ ابن عبَّاس: ﴿لَا يَنطِقُونَ ﴾، ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾، ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ فقال: إنَّه ذو ألوانٍ، مرَّةً يَنطِقونَ ومرَّةً يُختَم عليهم» سَقَطَ لفظ: «على أفواههم» لغير أبي ذرٍّ، وهذا تقدَّم شيءٌ من معناه في تفسير «فُصِّلَت» (٤٨١٦).

وأخرج عبد بن حُميدٍ من طريق عليّ بن زيد عن أبي الضُّحَى: أنَّ نافع بن الأزرق وعَطيَّة أتيا ابن عبَّاس فقالا: يا ابن عبَّاس، أخبرنا عن قول الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ وقوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر:٣١]، وقوله: ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:٢٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٤٢]، قال: ويحك يا ابنَ الأزرَق، إنَّه يومٌ طويلٌ وفيه مواقفُ، تأتي عليهم ساعةٌ لا يَنطِقونَ، ثمَّ يُؤذَن لهم فيَختَصِمونَ، ثمَّ يكون ما شاءَ الله يَحلِفونَ ويَجحَدونَ، فإذا فعَلوا ذلك خَتَمَ الله على أفواههم، وتُؤمَر جَوارحُهم فتَشهَد على أعمالهم بما صَنَعوا، ثمَّ تَنطِق ألسِنتُهم فيَشهَدونَ على أنفُسهم بما صَنَعوا، وذلك قوله: ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾.

وروى ابن مَرْدويه من حديث عبد الله بن الصّامت قال: قلت لعبد الله بن عَمْرو بن العاص: أرأيتَ قولَ الله: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾؟ فقال: إنَّ يوم القيامة له حالاتٌ وتاراتٌ، في حالٍ لا يَنطِقونَ، وفي حالٍ يَنطِقونَ. ولابنِ أبي حاتم من طريق مَعمَر عن قَتَادة قال:/ ٦٨٧/٨

(١) بين يدي الحديث رقم (١٣٨٩).

إنَّه يومٌ ذو ألوانٍ.

٤٩٣٠- حدَّثني محمودٌ، حدَّثنا عُبيدُ الله، عن إسرائيلَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله ، قال: كنَّا معَ رسولِ الله ﷺ، وأُنزلَت عليه ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ وإنَّا لَنَتَلَقَّاها من فيهِ، فخَرَجَت حَيَّةٌ، فابْتَدَرْناها فسَبَقَتْنا، فدَخَلَت جُحْرَها، فقال رسولُ الله ﷺ: «وُقِيَتْ شَرَّكُم، كما وُقِيتُم شَرَّها».

٤٩٣١- حدَّثنا عَبْدةُ بنُ عبدِ الله، أخبرنا يحيى بنُ آدمَ، عن إسرائيلَ، عن منصور، بهذا.

وعن إسرائيلَ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله، مِثلَه.

وتابَعَه أسوَدُ بنُ عامرٍ، عن إسرائيلَ.

وقال حفصٌ وأبو معاويةَ وسليمانُ بنُ قَرْمٍ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسوَدِ.

وقال يحيى بنُ حمَّادٍ: أخبَرنا أبو عَوَانةَ، عن مُغِيرةَ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله.

وقال ابنُ إسحاقَ: عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ الأسوَدِ، عن أبيه، عن عبدِ الله.

٤٩٣١م- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسوَدِ، قال: قال عبدُ الله: بَينا نحنُ معَ رسولِ الله ﷺ في غارٍ، إذ نَزَلَتْ عليه: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ فتَلَقَّيناها مِنْ فِيهِ، وإنَّ فاهُ لَرَطْبٌ بها، إذ خَرجَتْ حَيَّةٌ، فقال رسولُ الله ﷺ: «عليكُمُ اقتُلوها» قال: فابْتَدَرْناها فسَبَقَتْنا، قال: فقال: «وُقِيَتْ شَرَّكم كما وُقِيتُم شَرَّها».

قوله: «حدَّثنا محمود» هو ابن غَيْلان، وعُبيد الله بن موسى: هو من شيوخ البخاريّ، لكنَّه أخرج عنه هذا بواسطةٍ.

قوله: «كنَّا معَ النبيِّ ﷺ» في رواية جَرِير: في غار، ووَقعَ في رواية حفص بن غِيَاث كما سيأتي[١]: بمِنًى، وهذا أوْضَحُ[٢] ممَّا أخرج الطبرانيُّ في «الأوسط»[٣] من طريق أبي وائل عن

(١) رواية حفص بن غياث سلفت برقم (١٨٣٠) وستأتي أيضاً برقم (٤٩٣٤)، وفيهما اللفظ المذكور.

(٢) كذا في الأصلين، ووقع في (س): أصح، بدل: أوضح.

(٣) لم نقف عليه في المطبوع من «الأوسط»، وهو عنده في «الصغير» برقم (٥١٣).

ابن مسعود قال: بينَما نحنُ عند النبيِّ ﷺ على حِراء.

قوله: «**فخَرَجَت**» في رواية حفص بن غياث الآتية (٤٩٣٤): إذ وَثَبَت.

قوله: «**فابْتَدَرْناها**» في رواية الأسوَد[1]: فقال رسول الله ﷺ: «اقتُلوها»، فابتَدَرْناها.

قوله: «**فسَبَقَتْنا**» أي: باعتبار ما آلَ إليه أمرُها. والحاصل أنَّهم أرادوا أن يَسبِقوها فسَبَقَتهم. وقوله: «فابتَدَرناها» أي: تَسابَقْنا أيُّنا يُدرِكها، فسَبَقَتنا كُلَّنا، وهذا هو الوجه، والأوَّل احتمال بعيدٌ.

قوله: «**عن منصور بهذا، وعن إسرائيل عن الأعمَش عن إبراهيم**» يريد أنَّ يحيى بن آدم زاد لإسرائيل فيه شيخاً، وهو الأعمَش.

قوله: «**وتابَعَه أسوَد بن عامر عن إسرائيلَ**» وَصَلَه الإمام أحمد (٤٠٦٨) عنه به. قال الإسماعيليّ: وافَقَ إسرائيلَ على هذا شَيْبانُ والثَّوريُّ ووَرْقاءُ وشَريكٌ، ثمَّ وَصَلَه عنهم.

قوله: «**وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قَرْم عن الأعمَش عن إبراهيم عن الأسوَد**» يريد أنَّ الثلاثة خالَفوا رواية إسرائيلَ عن الأعمَش في شيخ إبراهيم، فإسرائيلُ يقول عن الأعمَش: عَلْقمة، وهؤلاءِ يقولون: الأسوَد. وسيأتي في آخر الباب أنَّ جَرِير بن عبد الحميد وافَقَهم عن الأعمَش.

فأمَّا رواية حفص ـ وهو ابن غياث ـ فوَصَلَها المصنِّف، وستأتي بعد بابٍ (٤٩٣٤).

وأمَّا رواية أبي معاوية، فتقدَّم بيان مَن وَصَلَها في بَدْء الخلق (٣٣١٧). وكذا رواية سليمان بن قَرْم، وهو بفتح القاف وسكون الرَّاء: بصريّ ضعيف الحِفظ، وتفرَّد أبو داود الطَّيالِسيُّ بتسمية أبيه معاذاً[2]، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع المعلَّق.

---

(١) رواية الأسود سلفت برقم (١٨٣٠)، وستأتي برقم (٤٩٣٤) وفيهما اللفظ المذكور.

(٢) في عدَّة مواضع من «مسنده»، ولم نقف على هذا الحديث في المطبوع منه. وقال المِزّي في «تهذيب الكمال» ١٢/ ٥١: ومنهم من يقول: سليمان بن معاذ، ينسبه إلى جدِّه. وقال الحافظ في «تهذيبه»: لم يقل سليمان بن معاذ إلّا الطيالسي وتبعه ابن عديّ، فإن كان معاذ اسم جدِّه فلم يخطئ.

قوله: «وقال يحيى بن حمَّاد: أخبَرَنا أبو عَوَانة عن مُغيرة» يعني: ابن مِقسَم «عن إبراهيم عن عَلْقمة» يريد أنَّ مُغيرة وافقَ إسرائيلَ في شيخ إبراهيم وأنَّه عَلْقمة، ورواية يحيى بن حمَّاد هذه وَصَلَها الطبرانيُّ (١٠١٥٨) قال: حدَّثنا محمَّد بنُ عبد الله الحَضرَميّ، حدَّثنا الفضل بن سهل، حدَّثنا يحيى بن حمَّاد به. ولفظه: كنَّا معَ النبيِّ ﷺ بمِنًى فأُنزِلَت عليه ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾، الحديثَ. وحَكَى عياض أنَّه وَقَعَ في بعض النُّسَخ: وقال حمَّاد: أنبأنا أبو عَوَانة، وهو غَلَط.

قوله: «وقال ابن إسحاق: عن عبد الرَّحمن بن الأسوَد عن أبيه عن عبد الله» يريد أنَّ للحديثِ أصلاً عن الأسوَد من غير طريق الأعمَش ومنصور. ورواية ابن إسحاق هذه وَصَلَها أحمد (٤٣٧٧) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق: حدَّثني عبد الرَّحمن بن الأسوَد. وأخرجها ابن مَرْدويه من طريق اللَّيث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمَّد بن إسحاق ولفظه: نزلت ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾ بحِرَاءٍ ليلةَ الحيَّة، قالوا: وما ليلةُ الحيَّة؟ قال: خرجت حَيَّةٌ فقال النبيّ ﷺ: «اقتُلوها»، فتَغيَّبَت في جُحْر، فقال: «دَعُوها» الحديثَ.

ووقع في بعض النُّسَخ: وقال أبو إسحاق، وهو تصحيف، والصَّواب: ابن إسحاق، وهو محمَّد بن إسحاق بن يَسَار صاحب «المغازي». ثمَّ ساقَ الحديث المذكور عن قُتَيبة عن جَرِير عن الأعمَش عن إبراهيم عن عَلْقمة بتَمامه.

١ - باب قوله: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ﴾ [المرسلات:٣٢]

٤٩٣٢ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثير، حدَّثَنا سفيانُ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ عابسٍ، قال: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ: «إنَّها تَرمِي بشَرَرٍ كالقَصَرِ[١]» قال: كنَّا نَرفَعُ الخَشَبَ بِقِصَرٍ، ثلاثةَ أذْرُعٍ أو أقلَّ، فنَرفَعُه للشِّتاءِ، فنُسمِّيه القَصَرَ.

[طرفه في: ٤٩٣٣]

(١) قال القسطلّاني في «إرشاد الساري» ٧/ ٤٠٩: بفتح القاف والصاد في الفرع مصلَّحة مصحَّحاً عليها كاليونينية، وهي قراءة ابن عباس والحسن، جمع قَصَرة، بالفتح: أعناق الإبل والنخل وأصول الشجر.

٦٨٨/٨

قوله: «باب قوله: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾» أي: قَدْرَ القَصْرِ.

قوله: «كنَّا نَرفَعُ الخَشَبَ بِقِصَر» بكسر الموحَّدة والقاف وفتح الصّاد المهمَلة وتنوين الرَّاء وبالإضافة أيضاً[1]، وهو بمعنى الغاية والقَدْرِ، تقول: قَصْرُك وقُصَاراك من كذا: ما اقتَصَرتَ عليه.

قوله: «ثلاثة أذرُعٍ أو أقلّ» في الرِّواية التي بعد هذه: «أو فوقَ ذلك» وهي رواية المُستَمْلي وحدَه.

قوله: «فنرفَعُه للشِّتاءِ فنُسمِّيهِ القَصَر» قال الخطّابيُّ: هو القَصْر من قُصور جُفاة الأعراب.

وقال ابن التين: رُويَ قولُه: «فنُسَمِّيه القصر»[2] بسكونِ الصّاد وبفتحها، وهو على الثّاني جمع قَصَرة، أي: كأعناق الإبل، ويُؤيِّده قراءة ابن عبَّاس: «كالقَصَرِ» بفتحَتَينِ، وقيل: هو أُصول الشَّجَر، وقيل: أعناق النَّخل.

وقال ابن قُتَيبة: القَصْرُ: البيتُ، ومَن فَتَحَ أراد أُصول النَّخل المقطوعة، شَبَّهَها بقَصَرِ الناس؛ أي: أعناقهم، فكأنَّ ابن عبَّاس فَسَّرَ قراءتَه بالفتح بما ذُكِرَ.

وأخرج أبو عُبيد من طريق هارون الأَعْورِ[3] عن حُسَين المعلِّم عن أبي بشر عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس: ﴿بِشَرَرٍ كالقَصَرِ﴾ بفتحَتَينِ، قال هارون: وأخبرنا أبو عَمْرو: أنَّ سعيداً وابن عبَّاس قرآ كذلك، وأسنَدَه أبو عُبيد عن ابن مسعود أيضاً بفتحتَينِ.

وأخرج ابن مَرْدويه من طريق قيس بن الرَّبيع عن عبد الرَّحمن بن عابس: سمعت ابنَ

(١) كذا ضبطها الحافظ هنا، ومثله العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٢٧٤، ولكنها ضُبطت في أصل النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» ٧/ ٤٠٩ بفتح القاف والصاد المهملة والتنوين مصححاً عليها في الفرع، وكذا ضبطها القاضي عياض في «المشارق» ٢/ ١٨٧، وذكر أنَّ ما وقع في رواية أبي ذرّ لا وجه له.

(٢) من قوله: «قال الخطابي: هو القصر...» إلى هنا من (ع)، وسقط من (أ) و(س).

(٣) كذا في الأصلين على الصواب، وتحرَّف في (س) إلى: الأعرج. وهارون هذا: هو ابن موسى الأزدي العَتَكي، أبو عبد الله، ويقال: أبو موسى النحوي البصري الأعور.

عبَّاس: كانت العرب تقول في الجاهليَّة: اقصُروا لنا الحَطَب، فيُقطَع على قَدْر الذِّراع والذِّراعَين.

وقد أخرج الطبرانيُّ في «الأوسط» (٩١٢) من حديث ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ﴾ قال: ليست كالشَّجَرِ والجبال، ولكنَّها مِثل المدائن والحُصون.

٢- باب قوله: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات:٣٣]

٤٩٣٣- حدَّثني عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا يحيى، أخبرنا سفيانُ، حدَّثني عبدُ الرَّحمنِ بنُ عابسٍ، سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كالقَصرِ﴾: كنَّا نَعْمِدُ إلى الخَشَبِ ثلاثةَ أذْرُعٍ وفَوْق ذلك، فنرَفَعُه للشِّتاءِ، فنُسَمِّيه القَصرَ، ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾: حِبالُ السُّفُن تُجمَعُ، حتَّى تكونَ كأوْساطِ الرِّجال.

قوله: «**باب قوله: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾**» ذكر فيه الحديث الذي قبلَه من طريق يحيى: وهو القَطّانُ، أخبرنا سفيان: وهو الثَّوريُّ.

قوله: «**ثلاثةَ أذْرُع**» زاد المُستَمْلي في روايته: أو فوقَ ذلك.

قوله: «**﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾: حِبال السُّفُن تُجمَع**» أي: يُضَمّ بعضُها إلى بعض ليقوَى «**حتَّى تكونَ كأوْساطِ الرِّجال**» قلت: هو من تَتِمّة الحديث، وقد أخرجه عبد الرَّزّاق عن الثَّوريّ[1] بإسناده، وقال في آخره: وسمعت ابن عبَّاس يُسأل عن قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ قال: حِبال السُّفُن يُجمَع بعضُها إلى بعض حتَّى تكون كأوساطِ الرِّجال. وفي رواية قيس بن الرَّبيع عن عبد الرَّحمن بن عابس[2]، [عن ابن عباس]: هي القَلُوص التي تكون في الجُسور. والأوَّل هو المحفوظُ.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٣٤١.

(٢) تحرَّف في الأصلين و(س) إلى: عباس. وما بين المعقوفين زيادة مقتضاة سقطت عند الجميع، ولم نقف على هذه الرواية فيما بين أيدينا من المصادر.

٣- بابٌ

﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات:٣٥]

٤٩٣٤- حدَّثنا عمرُ بنُ حفص، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثني إبراهيمُ عن الأسوَدِ، عن عبدِ الله، قال: بينَما نحنُ معَ النبيِّ ﷺ في غارٍ، إذْ نَزَلَت عليه: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ فإنَّه لَيَتلُوها، وإنّي لَأتلَقّاها من فِيهِ، وإنَّ فاهُ لَرَطْبٌ بها، إذ وَثَبَت علينا حَيَّةٌ، فقال النبيُّ ﷺ: «اقتُلوها» فابْتَدَرْناها، فذَهَبَت، فقال النبيُّ ﷺ: «وُقِيَتْ شَرَّكُم، كما وُقِيتُم شَرَّها».

قال عمرُ: حَفِظتُه من أبي: في غارٍ بمِنًى.

قوله: «بابٌ ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾» ذَكَر فيه حديث عبدِ الله بن مسعود في الحيَّة. ٦٨٩/٨

قوله فيه: «إذ وَثَبَتَ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: إذ وَثَبَ، بالتَّذكير، وكذا قال: «اقتُلوه».

قوله: «قال عمر» هو ابن حفص شيخ البخاريّ.

قوله: «حَفِظتُه من أبي» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: حَفِظْتُ[1].

قوله: «في غار بمِنًى» يريد أنَّ أباه زاد بعد قوله في الحديث: «كنّا معَ النبيِّ ﷺ»: في غارٍ بمِنًى، وهذه الزّيادة قد تقدَّم أنَّها وقَعَت أيضاً في رواية المغيرة عن إبراهيم (٤٩٣١).

٧٨- سورة ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾

﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾: لا يَخافونَه.

﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾: لا يُكلِّمونَه إلَّا أن يأذَنَ لهم.

﴿صَوَابًا﴾: حَقّاً في الدُّنيا وعَمِلَ به.

وقال ابن عباس: ﴿ثَجَّاجًا﴾: مُنصَبّاً.

﴿أَلْفَافًا﴾: مُلْتَفَّةً.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿وَهَّاجًا﴾: مُضِيئاً.

---

(١) كذا في (ع) على الصواب، ووقع في (أ) و(س): حفظته.

﴿دِهَاقًا﴾ مُمتلئاً.

﴿كَواعِبَ﴾: نَواهِدَ.

وقال غيرُه: ﴿غَسّاقاً﴾: غَسَقَت عَينُه، ويَغسِقُ الجُرْحُ: يَسِيلُ، كأنَّ الغَسّاقَ والغَسِيقَ واحدٌ.

﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾ [٣٦]: جزاءً كافياً، أعطاني ما أحسَبَني؛ أي: كَفَاني.

قوله: «سورة ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾» قرأ الجمهور ﴿عَمَّ﴾ بميم فقط، وعن ابن كثير رواية بالهاءِ وهي هاءُ السَّكت، أجرَى الوصل مجرَى الوقف، وعن أُبيٍّ بن كعب وعيسى بن عمر بإثبات الألف على الأصل، وهي لغةٌ نادرة، ويقال لها أيضاً: سورة النَّبأ.

قوله: «﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾: **لا يَخافُونَه**» كذا في رواية أبي ذرٍّ، ولغيره: وقال مجاهد؛ فذكره، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد كذلك.

قوله: «﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾: **لا يُكلِّمونَه إلّا أن يأذَنَ لهم**» كذا للمُستَمْلي، وللباقينَ: لا يَملِكونَه، والأوَّل أوجَهُ، وسأُبيِّنُه في الذي بعدَه.

قوله: «﴿صَوَابًا﴾: **حَقّاً في الدُّنْيا وعَمِلَ به**» ووقع لغير أبي ذرٍّ نِسبة هذا إلى ابن عبَّاس كالذي بعدَه، وفيه نظر فإنَّ الفِرْيابيّ أخرجه من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ قال: كلاماً إلّا مَن ﴿قَالَ صَوَابًا﴾ قال: حَقّاً في الدُّنيا وعَمِلَ به.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿ثَجَّاجًا﴾: مُنصَبّاً**» ثَبتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وقد تقدَّم في المزارَعة[1].

قوله: «﴿أَلْفَافًا﴾: **مُلْتَفّة**» ثَبتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وهو قول أبي عُبيدة.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿وَهَّاجًا﴾: مُضيئاً**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

---

(١) هذا وهمٌ من الحافظ رحمه الله، لأنَّ الذي تقدم هو قوله: «﴿أُجَاجًا﴾: منصبّاً» في أول كتاب المساقاة قبل الحديث (٢٣٥١)، ولم يقع شيء من ذلك في كتاب المزارعة.

قوله: «﴿دِهَاقًا﴾: مُمتَلِئاً ﴿كَوَاعِبَ﴾: نَواهِدَ» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[1].

قوله: «وقال غيرُه: ﴿غَسّاقاً﴾: غَسَقَت عَينُه» سَقَطَ هذا لغير أبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[2]. وقال أبو عُبيدة: يقال: تَغسِقُ عَينُه؛ أي: تَسِيل.

ووَقعَ عند النَّسَفيّ والجُرْجانيّ: وقال مَعمَر؛ فذكَره، ومَعمَر: هو أبو عُبيدة بن المثنَّى المذكور.

قوله: «ويَغْسِقُ الجُرْح: يَسِيلُ، كأنَّ الغَسّاقَ والغَسِيقَ واحدٌ» تقدَّم بيان ذلك في بَدْء الخلق، وسَقَطَ هنا لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾: جزاءً كافياً، أعطاني ما أحْسَبَني؛ أي: كَفَاني» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾، أي: جزاءً، ويجيء حِساباً كافياً، وتقول: أعطاني ما أحسَبَني، أي: كَفَاني.

وقال عبد الرَّزّاق[3] عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾ قال: كثيراً.

١ - بابٌ

﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [عم:١٨]: زُمَراً

٤٩٣٥ - حدَّثنا محمَّدٌ، أخبَرنا أبو معاويةَ، عن الأعمَشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما بينَ النَّفختَينِ أربعونَ» قال: أربعونَ يوماً؟ قال: أبَيْتُ، قال: أربعونَ شَهْراً؟ قال:/ أبَيْتُ، قال: أربعونَ سَنةً؟ قال: أبَيْتُ، قال: «ثمَّ يُنزِلُ اللهُ مِن السماءِ ماءً، فيَنبُتونَ كما يَنبُتُ البَقْلُ، ليس مِن الإنسانِ شيءٌ إلّا يَبْلَى إلَّا عَظْماً واحداً، وهو عَجْبُ الذَّنَبِ، ومنه يُركَّبُ الخَلْقُ يومَ القيامةِ». ٨/ ٦٩٠

قوله: «بابٌ ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾: زُمَراً» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٤٠).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٢٥٨).

(٣) في «تفسيره» ٢/ ٣٤٣.

أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ قال: زُمَراً زُمَراً.

ذكر فيه حديث أبي هريرة: «ما بين النَّفخَتَينِ أربعونَ» وقد تقدَّم شرحه في تفسير الزُّمَر (٤٨١٤).

وقوله: «أَبَيْتُ» بضمٍّ؛ أي: أن أقولَ ما لم أسمَعْ، وبالفتح؛ أي: أن تَعرِفَ[1] ذلك فإنَّه غَيبٌ.

٧٩- سورة ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾

﴿زَجْرَةٌ﴾: صَيْحةٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾: هي الزَّلْزَلةُ.

وقال مجاهدٌ: ﴿الْآيَةَ الْكُبْرَى﴾: عَصاهُ ويَدُه.

﴿سَمْكَهَا﴾: بناها بغير عَمَدٍ.

﴿طَغَى﴾: عَصَى.

يقال: الناخِرةُ والنَّخِرةُ سواءٌ، مِثلُ: الطّامِعِ والطَّمِعِ، والباخِلِ والبَخِيلِ. وقال بعضُهم: النَّخِرةُ: الباليةُ، والناخِرةُ: العَظْمُ المجَوَّفُ الذي تَمُرُّ فيه الرِّيحُ فيَنْخَرُ.

﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾: وَجْه الأرضِ، كأنَّها سُمِّيَت بهذا الاسمِ، لأنَّ فيها الحيوانَ: نومَهم وسَهَرَهم.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿الْحَافِرَةِ﴾: إلى أَمْرِنا الأوَّلِ إلى الحياةِ ﴿الرَّاجِفَةُ﴾: النَّفخةُ الأُولى ﴿تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ﴾: النَّفْخةُ الثانيةُ.

وقال غيرُه: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾: متى مُنتَهاها، ومُرْسَى السَّفِينةِ: حيثُ تَنتَهِي.

٤٩٣٦- حدَّثنا أحمدُ بنُ المِقْدامِ، حدَّثنا الفُضَيلُ بنُ سليمانَ، حدَّثنا أبو حازِمٍ، حدَّثنا سَهْلُ ابنُ سعدٍ ﷺ، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ قال بإِصْبَعَيهِ هكذا، بالوُسْطَى والتي تَلِي الإبهامَ: «بُعِثْتُ والساعةُ كهاتَينِ».

[طرفاه في: ٥٣٠١، ٦٥٠٣]

---

(١) كذا في الأصلين، وتحرَّف في (س) إلى: أعرف.

قالَ ابنُ عبَّاس: ﴿وَأَغْطَشَ﴾: أَظلَمَ.

﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾: تَطُمُّ على كلِّ شيءٍ.

قوله: «سورة ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾» كذا للجميع.

قوله: «﴿زَجۡرَةٞ﴾: صَيْحة» ثَبتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وقد وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريقه.

قوله: «وقال مجاهدٌ: ﴿تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾: هي الزَّلزَلة» ثَبتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وقد وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريقه بلفظ: تَرجُفُ الأرضُ والجبال، وهي الزَّلزَلة.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ٱلۡأٓيَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾: عَصاه ويَده» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، بهذا. وكذا قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة، مِثلَه.

قوله: «﴿سَمۡكَهَا﴾: بناءَها بغيرِ عَمَد» ثَبتَ هذا هنا للنَّسَفيّ وحده، وقد تقدَّم في بَدْء الخَلْق[1].

قوله: «﴿طَغَىٰ﴾: عَصَى» ثَبتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه. وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد، به.

قوله: «الناخرةُ والنَّخِرة سواءٌ، مِثْل: الطّامِع والطَّمِع والباخلِ والبخيلِ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿عِظَٰمٗا نَّخِرَةٗ﴾ [النازعات:١١]: ناخِرة ونَخِرة سواءٌ. وقال الفَرّاء مِثلَه، قال: وهما قراءتان أجوَدُهما: «ناخِرَة» ثمَّ أسندَ عن ابن الزُّبَير أنَّه قال على المِنبَر: ما بالُ صِبيان يَقرَؤونَ ﴿نَّخِرَةٗ﴾؟ إنَّما هي «ناخِرَة». قلت: قرأها «نَخِرَة» بغير ألِف جمهور القُرّاء، وبالألفِ الكوفيّون، لكن بخُلْفٍ عن عاصم.

تنبيه: قوله: «والباخِل والبَخِيل»[2] في رواية الكُشْمِيهنيِّ بالنّونِ والحاء المهمَلة فيهما، ولغيره بالموحَّدة والمعجَمة وهو الصَّواب، وهذا الذي ذكره الفَرّاء قال: هو بمعنى الطامع

(١) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٥).

(٢) تحرف في (س) إلى: البخل.

والطَّمِع والباخِل والبخيل.

وقوله: «سواءٌ» أي: في أصل المعنى، وإلّا ففي ﴿نَّخِرَةً﴾ مُبالَغة ليست في «ناخِرَة».

قوله: «وقال بعضُهم: النَّخِرة: الباليةُ، والناخِرةُ: العَظْم المجَوَّف الذي تَمُرُّ فيه الرِّيحُ فيَنخَرُ» قال الفَرّاء: فرَّقَ بعض المفسِّرينَ بين الناخِرة والنَّخِرة فقال: النَّخِرة: البالية، والناخرة: العظم المجوَّف الذي تمرُّ فيه الرّيح فيَنخَر. والمفسِّر المذكور هو ابن الكَلْبيّ، فقال أبو الحسن الأثرَم الراوي عن أبي عُبيدة: سمعت ابنَ الكَلْبيّ يقول: نَخِرة: يَنخَر فيها الرّيح، وناخرة: بالية. وأنشَدَ لرجلٍ من نِهْمٍ[1] يُخاطِب فَرسَه في يوم ذي قارٍ حين تحارَبَت العرب والفُرس:

أقْدِم نَجاحُ إنَّها[2] الأساوِرَهْ ... فإنَّما قَصْرُك تُرْبُ الساهِرهْ

ثُمَّ تعودُ بعدَها في الحافِرهْ ... من بعدِ ما كُنتَ عِظاماً ناخِرهْ

أي: بالية.

٨/ ٦٩١ **قوله: «﴿بِٱلسَّاهِرَةِ﴾: وَجه الأرض، كأنَّها سُمّيَت بهذا الاسم، لأنَّ فيها الحيوانَ: نَومَهم وسَهَرَهم»** ثَبَتَ هذا هنا للنَّسَفيّ وحدَه، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[3]، وهو قول الفَرّاء بلفظه.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلۡحَافِرَةِ﴾: إلى أمرنا الأوَّل، إلى الحياة» وَصَلَه ابن جَرير (٣٠/ ٣٤)

---

(١) تحرَّف في الأصلين و(س) إلى: «فهم» بالفاء، والصحيح ما أثبتناه، وبنو نِهْمٍ بطن من همدان كما في «الأنساب» ٥/ ٥٤٦، وجاء في «تاج العروس» مادة (نهم): ونِهمٌ، بالكسر أبو بطن من همدان. وهذا الخبر أورده ابن دريد في «الاشتقاق» ١/ ٣١٦ عن ابن الكلبي مع أبيات الشعر، وعزاها لرجل قالها يوم القادسية، وكذا في «الأمالي» لأبي علي القالي ١/ ٢٨.

(٢) كذا في (س)، وتحرف في الأصلين إلى: أقدم مخارج، ووقع في «الاشتقاق» لابن دريد: أخا نِهْم، وكذا في «اللسان» مادة (نخر). وفي بعض المصادر: أقدِم مِحَاج، كما في «تفسيري» الطبري ٣٠/ ٣٦، والقرطبي ١٩/ ١٩٩.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٥).

من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ٱلْحَافِرَةِ﴾ يقول: الحياة.

وقال الفَرّاء: الحافرة: يقول إلى أمرنا الأوَّل، إلى الحياة. والعرب تقول: أتيت فلاناً ثمَّ رجعتُ على حافِرَتي[1]، أي: من حيثُ جِئت. قال: وقال بعضهم: الحافرة: الأرض التي تُحفَر فيها قُبورهم، فسَمّاها الحافرة؛ أي: المحفورة، كماءٍ دافقٍ، أي: مَدْفُوق.

قوله: «﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾: النَّفْخة الأولى ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾: النَّفْخة الثّانية» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٣١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾: النَّفخة الأولى ﴿تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾: النَّفخة الثّانية.

قوله: «وقال غيرُه: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ متى مُنتَهاها؟ ومُرْسَى السَّفينة حيثُ تَنتهي» قال أبوعُبيدة في قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾: متى مُنتَهاها؟ قال: ومُرساها: مُنتَهاها... إلى آخره.

ثمَّ ساقَ حديث سهل بن سعد: «بُعِثتُ والساعة ـ بالرَّفع والنَّصب ـ كهاتَين»، وسيأتي شرحه في الرِّقاق (٦٥٠٣).

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [٢٨]: أظْلَمَ» ثَبَتَ هذا للنَّسفيّ وحدَه. وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[2].

قوله: «﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾: تَطُمُّ على كلّ شيء» ووَقَعَ هذا للنَّسفيّ مُقدَّماً قبلَ باب، وهو قول الفَرّاء، قال في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ﴾: هي القيامة تَطُمُّ كلَّ شيءٍ.

ولابنِ أبي حاتم من طريق الرَّبيع بن أنس: ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾: هي الساعة طَمَّت كلَّ داهية.

٨٠- سورة ﴿عَبَسَ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾: كَلَحَ وأعرَضَ.

---

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: حافري، وما أثبتناه هو الصحيح، وانظر «معاني القرآن» للفرّاء ٥/ ١٧٩، و«اللسان» مادة (حفر).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٩).

﴿مُّطَهَّرَةِۭ﴾ [١٤]: لا يَمَسُّها إلَّا المطهَّرونَ، وهمُ الملائكةُ، وهذا مِثلُ قولِه: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات:٥]، جَعَلَ الملائكةَ والصُّحُفَ مُطَهَّرةً، لأنَّ الصُّحُفَ يَقَعُ عليها التَّطهِيرُ، فجُعِلَ التَّطهِيرُ لمن حَمَلَها أيضاً.

قال مجاهد: الغُلْبُ: المُلتَفَّةُ، والأَبُّ: ما يأكلُ الأنعامُ.

﴿سَفَرَةٍ﴾: الملائكةُ، واحدُهم: سافِرٌ. سَفَرْتُ: أصلَحْتُ بينَهم. وجُعِلَتِ الملائكةُ إذا نَزَلت بوَحْيِ الله وتأْدِيبِه، كالسَّفِير الذي يُصلِحُ بينَ القومِ.

﴿تَصَدَّىٰ﴾ [٦]: تَغافَلَ عنه.

وقال مجاهدٌ: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ [٢٣]: لا يَقْضِ أحدٌ ما أُمِرَ به.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿تَرْهَقُهَا﴾ [٤١]: تَغْشاها شِدّةٌ.

﴿مُّسْفِرَةٌ﴾ [٣٨]: مُشْرِقةٌ.

﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾ [١٥]: قال ابنُ عبَّاسٍ: كَتَبةٍ.

﴿أَسْفَارًا﴾ [الجمعة:٥]: كُتُباً.

﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠]: تَشاغَلَ.

يقال: واحدُ الأسفارِ: سِفْرٌ.

﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [٢١]، يقال: أقبَرتُ الرَّجلَ: جَعَلْتُ له قَبْراً، وقَبَرتُه: دَفَنْتُه.

٤٩٣٧ - حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا قَتادةُ، قال: سمعتُ زُرارةَ بنَ أَوْفَى يُحدِّثُ عن سعدِ بنِ هشامٍ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَثَلُ الذي يَقرأُ القرآنَ وهو حافظٌ له، مع السَّفَرةِ الكِرامِ، ومَثَلُ الذي يَقرأُ وهو يَتعاهَدُه وهو عليه شديدٌ، فلَه أجْرانِ».

٦٩٢/٨ قوله: «سورة ﴿عَبَسَ﴾ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾: كَلَحَ وأعرَضَ» أمَّا تفسير «عَبَسَ» فهو لأبي عُبيدة، وأمَّا تفسير «تَوَلَّى» فهو في حديث عائشة الذي سأذكرُه بعدُ، ولم يختلف السَّلَف في أنَّ فاعل «عَبَسَ» هو النبيُّ ﷺ، وأغرَبَ الدَّاووديّ فقال: هو الكافر.

وأخرج التِّرمِذيّ (٣٣٣١) والحاكم (٢/ ٥١٤) من طريق يحيى بن سعيد الأُمَويّ، وابن حِبّان (٥٣٥) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، كلاهما عن هشام بن عُرْوة عن أبيه عن عائشة قالت: نزلت في ابن أمِّ مَكْتوم الأعمى فقال: يا رسولَ الله، أرشِدْني ـ وعند النبيّ ﷺ رجلٌ من عُظَماء المشرِكينَ ـ فجَعَلَ النبيُّ ﷺ يُعرِض عنه ويُقبِل على الآخَر، فيقول له: «أتـرَى بما أقولُ بأساً؟» فيقول: لا، فنزلت ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، قال التِّرمِذيّ: حسنٌ غريبٌ، وقد أرسَلَه بعضُهم عن عُرْوة لم يَذكُر عائشة.

وذكر عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتَادة: أنَّ الذي كان يُكلِّمه أُبيّ بن خَلَف. وروى سعيد بن منصور من طريق أبي مالك: أنَّه أُميَّة بن خَلَف. وروى ابن مَرْدويه من حديث عائشة: أنَّه كان يُخاطِب عُتبةَ وشَيْبة ابنَي ربيعة. ومن طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: عُتبة وأبو جهل وعيّاش. ومن وجه آخر عن عائشة: كان في مَجلِس فيه ناسٌ من وُجوه المشرِكينَ منهم أبو جهل وعُتبة، فهذا يجمع الأقوالَ.

قوله: «﴿مُّطَهَّرَةِۭ﴾: **لا يَمَسُّها إلّا المُطهَّرونَ: وهم الملائكةُ**» في رواية غير أبي ذرٍّ: وقال غيره: مُطَهَّرة... إلى آخره، وكذا للنَّسَفيّ، وكان قال قبل ذلك: وقال مجاهد؛ فذَكَر الأثرَ الآتي ثمَّ قال: وقال غيرُه.

قوله: «**وهذا مِثلُ قولِه:** ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾» هو قول الفَرّاء، قال في قوله تعالى: ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةِۭ﴾: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ وهم الملائكة، وهذا مِثل قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾.

قوله: «**جَعَلَ الملائكةَ والصُّحُفَ مُطَهَّرةً لأنَّ الصُّحُفَ يَقَع عليها التَّطْهيرُ، فجُعِلَ التَّطهيرُ لمن حَمَلَها أيضاً**» هو قول الفَرّاء أيضاً.

قوله: «**وقال مجاهد: الغُلْب: المُلتَفَّة، والأَبُّ: ما يأكل الأنعامُ**» وَقَعَ في رواية النَّسَفيّ وحدَه هنا، وقد تقدَّم في صفة الجنَّة[2].

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٣٤٨.

(٢) بل في «باب في النجوم» بعد الحديث رقم (٣١٩٨).

قوله: «﴿سَفَرَةٍ﴾: الملائكةُ، واحدُهم سافِرٌ، سَفَرْتُ: أصلَحْتُ بينهم، وجُعِلَت الملائكة إذا نزلت بوَحْيِ الله وتأْدِيبِه كالسَّفيرِ الذي يُصلِح بين القوم» هو قول الفَرّاء بلفظه، وزادَ: قال الشّاعر:

وما أدَعُ السِّفارةَ بين قَومي وما أَمشي بغِشٍّ إن مَشَيتُ[1]

وقد تَمَسَّكَ به مَن قال: إنَّ جميع الملائكة رُسُل الله، وللعلماءِ في ذلك قولان، الصَّحيح أنَّ فيهم الرُّسُل وغير الرُّسُل، وقد ثَبَتَ أنَّ منهم الساجدَ فلا يقوم، والرَّاكعَ فلا يَعتَدِل، الحديثَ[2]. واحتَجَّ الأوَّل بقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر:١]، وأُجيبَ بقولِ الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥].

قوله: «﴿تَصَدَّىٰ﴾: تَغافَلَ عنه» في رواية النَّسَفيّ: وقال غيره... إلى آخره، وسَقَطَ منه شيءٌ.

والذي قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ أي: تَتَعرَّض له، ﴿تَلَهَّىٰ﴾: تَغافَلُ عنه، فالساقط لفظ «تتعرَّض له» ولفظ «تَلَهّى». وسيأتي تفسير ﴿تَلَهَّىٰ﴾ على الصَّواب، وهو بحذفِ إحدى التاءَينِ في اللَّفظتَينِ، والأصل: تَتَصَدَّى وتَتَلَهَّى.

وقد تَعقَّبَ أبو ذرٍّ ما وَقَعَ في البخاريّ فقال: إنَّما يقال: تَصَدَّى للأمرِ: إذا رَفَعَ رأسَه إليه، فأمَّا تَغافَلَ فهو تفسير ﴿تَلَهَّىٰ﴾.

---

(١) هذا البيت للشاعر موسى بن جابر الحنفي، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، من أهل اليمامة، كان نصرانيّاً يقال له: أُزيرق اليمامة، ويُعرَف بابن الفُريعة، أو بابنِ ليلى، وهي أمه. وفي «حماسة أبي تمام» عدّة مختارات من شعره. انظر ترجمته في «معجم الشعراء» (ذكر مَن اسمه موسى) للمرزباني، حيث أورد له هذا البيت مع أبيات أخرى.

(٢) لم نقف على هذا الحديث باللفظ المذكور إلّا ما وقع عند أحمد في «الزهد» ص٨٢، وفي «العظمة» لأبي الشيخ (٢٣١) عن وهب بن منبه من قوله مطوّلاً وفيه: منهم الساجد، ومنهم القائم، لم يزالوا كذلك منذ خلق الله الخَلق إلى أن تقوم الساعة. وذِكرُ عبادة الملائكة لله عز وجل وَرَدَ في عدة أحاديث مرفوعة منها ما أخرجه الترمذي (٢٣١٢) وابن ماجه (٤١٩٠) من حديث أبي ذر، وفيه قوله ﷺ: «ما فيها - أي: السماء - موضع أربع أصابع إلّا ومَلَكٌ واضعٌ جبهتَه ساجداً لله».

وقال ابن التِّين: قيل ﴿تَصَدَّىٰ﴾: تعرَّض. وهو اللّائق بتفسير الآية؛ لأنَّه لم يَتَغافَل عن المشرِك[1] إنَّما تَغافَلَ عن الأعمَى.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾: لا يَقْضِي أحد ما أُمِرَ به**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظ: لا يقضي أحدٌ أبداً ما افتُرِضَ عليه.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾[2]: تَغْشاها شِدّة**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، به.

وأخرج الحاكم (٢/ ٥٠٠و٥١٥) من طريق أبي العاليَة عن أُبَيِّ بن كعب في قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة:١٤] قال:/ يَصيران غَبَرةً على وُجُوه الكفَّار لا على وُجُوه المؤمنينَ، وذلك قوله تعالى: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس:٤٠-٤١]. ٦٩٣/٨

قوله: «**﴿مُّسْفِرَةٌ﴾: مُشْرِقَةٌ**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة أيضاً.

قوله: «**﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾: قال ابن عبَّاس: كَتَبة، ﴿أَسْفَارًا﴾: كُتُباً**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ قال: كَتَبة، واحدُها سافِر، وهي كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة:٥] قال: كُتُباً.

وقد ذَكَر عبد الرَّزّاق[3] من طريق مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ قال: كَتَبة.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾، أي: كَتَبة، واحدُها سافِر.

قوله: «**﴿تَلَهَّىٰ﴾: تَشاغَلَ**» تقدَّم القولُ فيه.

قوله: «**يقال: واحد الأسفارِ: سِفْرٌ**» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو قول الفَرّاء، قال في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ الأسفار: واحدُها سِفْر، وهي الكتب العِظَام.

---

(١) كذا في الأصلين، ووقع في (س): المشركين.

(٢) لم يقع قوله: «قَتَرة» في النسخة اليونينية ولا في «إرشاد الساري»، دون حكاية خلاف أو فرق بين رواة «الصحيح» في ذلك، وهو في الأصلين و(س).

(٣) في «تفسيره» ٢/ ٣٤٨.

قوله: «﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾، يقال: أقبَرتُ الرَّجلَ: جَعَلْتُ له قَبْراً، وقَبَرتُه: دَفَنتُه» قال الفَرّاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾: جعله مَقْبوراً، ولم يَقُل: قَبَرَه، لأنَّ القابِرَ هو الدَّافنُ. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾: أَمَرَ بأنْ يُقبَر؛ جَعَلَ له قَبْراً، والذي يَدفِن بيَدِه هو القابِر.

قوله: «عن سَعْد بن هشام» أي: ابن عامر الأنصاريّ، لأبيه صُحْبة، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع، وآخر مُعلَّق في المناقب[1].

قوله: «مَثَلُ» بفتحتَينِ؛ أي: صِفَتُه، وهو كقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾[الرعد:٣٥].

قوله: «وهو حافِظٌ له معَ السَّفَرة الكِرام البَرَرة» قال ابن التِّين: معناه كأنَّه معَ السَّفَرة فيما يَستَحِقُّه من الثَّواب. قلت: أراد بذلك تصحيحَ التَّركيب، وإلّا فظاهرُه أنَّه لا رَبْط بينَ المبتَدَأ الذي هو «مَثَلُ» والخبرِ الذي هو «معَ السَّفَرة»، فكأنَّه قال: المثَل بمعنى الشَّبيه، فيصير كأنَّه قال: شبيهُ الذي يَحفَظ كائنٌ معَ السَّفَرة، فكيف به!

وقال الخطَّابيُّ: كأنَّه قال: صِفَتُه وهو حافظٌ له كأنَّه معَ السَّفَرة، وصِفَتُه وهو عليه شديدٌ أن يَستَحِقَّ أجرَينِ.

قوله: «ومَثَلُ الذي يقرأ القرآنَ وهو يَتَعاهَدُه وهو عليه شديدٌ، فله أجرانِ» قال ابن التِّين: اختُلِفَ هل له ضِعف أجر الذي يقرأ القرآن حافظاً أو يُضاعَف له أجرُه وأجرُ الأوَّل أعظَم؟ قال: وهذا أظهَر، ولمن رَجَّحَ الأوَّل أن يقول: الأجرُ على قَدْر المشَقّة.

٨١- سورة ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿سُجِّرَتْ﴾ [٦]: ذَهَبَ ماؤُها، فلا تَبْقَى قَطْرةٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور:٦]: المَمْلوء.

وقال غيرُه: ﴿سُجِّرَتْ﴾: أُفضِيَ بعضُها إلى بعضٍ، فصارَت بَحْراً واحداً.

---

(١) بل في الرقاق بإثر الحديث رقم (٦٥٠٨)، وهو حديثه عن عائشة أيضاً مرفوعاً: «من أحب لقاء الله...» إلخ، وأخرجه من طريقه موصولاً مسلم برقم (٢٦٨٤).

﴿ٱنكَدَرَتۡ﴾ [٣]: انتَثَرَتْ.

﴿كُشِطَتۡ﴾ [٣]: أي: غُيِّرَت، وقَرَأَ عبدُ الله: «قُشِطَتْ»، مِثلُ: الكافُورِ والقافُورِ، والقُسْطِ والكُسْطِ.

والخُنَّسُ: تَخْنِسُ في مَجرَاها: تَرجِعُ، وتَكْنِسُ: تَسْتَتِرُ كما تَكْنِسُ الظِّباءُ.

﴿تَنَفَّسَ﴾ [١٨]: ارتَفَعَ النَّهارُ.

والظَّنِينُ: المتَّهَمُ، والضَّنِينُ: يَضَنُّ به.

وقال عمرُ: ﴿ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾ [٧]: يُزوِّجُ نَظِيرَه من أهلِ الجنَّةِ والنار، ثمَّ قرأ: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [الصافات:٢٢].

﴿عَسۡعَسَ﴾ [١٧]: أدبَرَ.

قوله: «سورة ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ. ويقال لها أيضاً: سورة التَّكوير.

قوله: «﴿سُجِّرَتۡ﴾: ذَهَبَ ماؤُها فلا تَبْقَى قَطْرةٌ» تقدَّم في تفسير سورة الطُّور[1]، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة، بهذا.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ٱلۡمَسۡجُورِ﴾: المَمْلوءُ» تقدَّم في تفسير سورة الطُّور أيضاً.

قوله: «وقال غيرُه: سُجِرَتْ: أُفْضِيَ بعضُها إلى بعض، فصارَت بَحْراً واحداً» هو معنى قول السُّدِّيِّ، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه بلفظ: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾ أي: فُتِحَت وسُيِّرَت.

قوله: «﴿ٱنكَدَرَتۡ﴾: انتَثَرَت» قال الفَرّاء في/ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾ يريد: انتَثَرَت، وَقَعَت في وَجْه الأرضِ. ٨/٦٩٤

وقال عبد الرَّزّاق[2]: عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ﴾، قال: تَناثَرَت.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٤٨٥٣).

(٢) في «تفسيره» ٢/ ٣٥٠.

قوله: «﴿كُشِطَتۡ﴾: أي: غُيِّرَت، وقرأ عبدُ الله: قُشِطَت، مِثلُ الكافُورِ والقافُورِ، والقُسْطِ والكُسْط» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وذَكَره غيرُه في الطِّبّ[1]. وهو قول الفَرّاء، قال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ﴾: يعني: نُزِعَت وطُوِيَت، وفي قراءة عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ: «قُشِطَت» بالقاف، والمعنى واحد، والعرب تقول: القافور والكافور، والقُسْط والكُسْط، إذا تَقارَبَ الحرفانِ في المخرَج تَعاقَبا في اللُّغة كما يقال: حَدَث وحَدَف[2]، والأثافي والأثاثي[3].

قوله: «والخُنَّس: تَخنِس في مَجرَاها: تَرجِع، وتَكنِس: تَستَتِر في بيوتها كما تَكْنِس الظِّباءُ» قال الفَرّاء في قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ﴾ [التكوير:١٥]: وهي النُّجوم الخمسة تَخنِس في مَجراها: تَرجِع، وتَكنِسُ: تَستَتِر في بيوتها كما تَكنِس الظِّباء في المَغَار[4] وهي الكِنَاس، قال: والمراد بالنُّجوم الخمسة: بَهرام وزُحَل وعُطارد والزُّهْرة والمُشتَري.

وأسنَدَ هذا الكلام ابنُ مَردويه من طريق الكَلْبيّ عن أبي صالح عن ابن عبَّاس.

وروى عبد الرَّزّاق[5] بإسنادٍ صحيح عن أبي مَيسَرة عن عَمْرو بن شُرَحبيل قال: قال لي ابن مسعود: ما الخُنَّس؟ قال: قلت: أظنُّه بَقَر الوَحش. قال: وأنا أظنّ ذلك.

وعن مَعمَر عن الحسن قال: هي النُّجوم تَخنِس بالنَّهار، والكُنَّس: تَستُّرُهنَّ[6] إذا غِبْنَ.

---

(١) قبل الحديث (٥٦٩٢).

(٢) كذا في الأصلين، ووقع في المطبوع من «معاني القرآن» للفرّاء ٣/ ٢٤١: «جدف وجدث»، وفي (س): «حدث وحدت» بتعاقب الثاء التاء، وما أثبتناه هو الأقرب لكلامه فقد قال: «تعاقبت الفاء الثاء»، وإن كان ما وقع في (س) صحيحاً من جهة تقارب مَخرَجَي التاء والثاء.

(٣) كذا في الأصلين، وهو الموافق لما في المطبوع من «معاني القرآن» للفراء، ووقع في (س): الأثاني والأثاني. بالتاء والثاء، ويقال فيه ما قيل في الذي قبله.
والأثافي: حجارة تُنصَب ويُجعَل القِدر عليها.

(٤) كذا في الأصلين، وهو كذلك في «معاني القرآن» للفراء، وفي (س): المغاير.

(٥) في «تفسيره» ٢/ ٣٥٢.

(٦) وقع في المطبوع من «تفسير عبد الرزاق» ٢/ ٣٥٢ بلفظ: «سيرهنّ» بدل: تسترهنّ.

قال: وقال بعضُهم: الكُنَّس: الظِّباء.

وروى سعيد بن منصور بإسنادٍ حسنٍ عن عليّ قال: هُنَّ الكَواكِب تَكْنِس باللَّيلِ وتَخنِس بالنَّهار، فلا تُرَى.

ومن طريق مُغيرة قال: سُئِلَ مجاهد عن هذه الآية فقال: لا أدري، فقال إبراهيم: لِمَ لا تَدري؟ قال: سمعنا أنَّها بَقَر الوَحْش، وهؤلاءِ يَروُونَ عن عليٍّ أنَّها النُّجوم، قال: إنَّهم يَكذِبونَ على عليٍّ، وهذا كما يقولون: إنَّ علياً قال: لو أنَّ رجلاً وَقَعَ من فَوق بيتٍ على رجلٍ فماتَ الأعلى، ضَمِنَ الأسفلُ[1].

قوله: «﴿تَنَفَّسَ﴾: ارتَفَعَ النَّهارُ» هو قول الفَرّاء أيضاً.

قوله: «والظَّنين: المُتَّهَم، والضَّنين: يَضَنّ به» هو قول أبي عُبيدة، وأشارَ إلى القراءتَينِ. فمَن قرأها بالظّاءِ المُشالَة فمعناها: ليس بمُتَّهمٍ، ومَن قرأها بالساقطة فمعناها: البخيلُ[2].

وروى الفَرّاء عن قيس بن الرَّبيع عن عاصم عن زِرّ[3] قال: أنتم تَقرَؤونَ ﴿بِضَنِينٍ﴾: ببخيلٍ، ونحنُ نَقرأ «بظَنينٍ»: بمُتَّهَمٍ.

وروى عبد الرَّزّاق[4] بإسنادٍ صحيح عن إبراهيم النَّخَعيِّ قال: الظَّنين: المتَّهَم، والضَّنين: البخيل.

وروى ابن أبي حاتم بسندٍ صحيح: كان ابن عبَّاس يقرأ ﴿بِضَنِينٍ﴾، قال: والضَّنين والظَّنين سواء، يقول: ما هو بكاذبٍ، والظَّنين: المتَّهَم، والضَّنين: البخيل.

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٣٠/ ٧٦.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (بظنين) بالظاء، وقرأ الباقون (بضنين) بالضاد. انظر «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٦٧٣.

(٣) كذا في (ع) على الصواب، وتحرَّف في (أ) و(س) إلى: ورقاء، ووقع في «معاني القرآن» للفراء ٣/ ٢٤٢: «زِرّ بن حبيش» على الصحيح.

(٤) في «تفسيره» ٢/ ٣٥٣.

قوله: «وقال عمر: ﴿ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾، يُزوِّج نَظِيرَه من أهل الجنَّة والنار، ثمَّ قرأ: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [الصافات:٢٢]» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ والحاكم (٢/ ٥١٥-٥١٦) وأبو نُعَيم في «الحِلية» وابن مَرْدويه من طريق الثَّوريّ وإسرائيلَ وحمَّاد بن سَلَمةَ وشَرِيك كلّهم عن سِماك بن حَرْب، سمعت النُّعمان بن بشير، سمعت عمر يقول في قوله: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾: هو الرجل يُزوَّج نَظِيرَه من أهل الجنَّة، والرجل يُزوَّج نَظِيرَه من أهل النار. ثمَّ قرأ: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ﴾، وهذا إسناد مُتَّصِل صحيح، ولفظ الحاكم: هما الرجلان يَعملان العَمَل يَدخُلان به الجنَّةَ والنارَ: الفاجِر معَ الفاجِر، والصالح معَ الصالح.

وقد رواه الوليد بن أبي ثَوْر عن سِماك بن حَرْب فرَفَعه إلى النبيّ ﷺ، وقَصَّرَ به فلم يَذكُر فيه عمر، جعلَه من مُسنَد النُّعمان، أخرجه ابن مَرْدويه، وأخرجه أيضاً من وجهٍ آخر عن الثَّوريّ كذلك، والأوَّل هو المحفوظ.

وأخرج الفَرّاء من طريق عِكْرمة قال: يُقرَن الرجل بقَرِينِه الصالح في الدُّنيا، ويُقرَن الرجل الذي كان يعمل السُّوء في الدُّنيا بقَرِينِه الذي كان يُعينه في النار.

قوله: «﴿عَسۡعَسَ﴾: أدبَرَ» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، بهذا.

٨/٦٩٥ وقال أبو عُبيدة: قال بعضُهم: ﴿عَسۡعَسَ﴾: أقبلَت ظَلْماؤُه،/ وقال بعضهم: بل معناه: ولَّى، لقوله بعد ذلك: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾.

وروى أبو الحسن الأثرَم بسندٍ له عن عمر قال: إنَّ شَهرَنا قد عَسعَسَ؛ أي: أدبَرَ.

وتَمسَّكَ مَن فَسَّرَه بأقبَل بقوله تعالى: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾. قال الخليل: أقسَمَ بإقبال اللَّيل وإدباره.

تنبيه: لم يُورِد فيها حديثاً مرفوعاً، وفيها حديث جيِّد أخرجه أحمد (٤٨٠٦) والتِّرمذيّ (٣٣٣٣) والطبرانيُّ (١٤١٤٩) وصَحَّحَه الحاكم (٤/ ٥٧٦) من حديث ابن عمر رَفَعَه: «مَن

سَرَّه أن يَنظُرَ إلى يوم القيامةِ كأنَّه رأْيُ عَينٍ، فليقرأ ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾» لفظ أحمد.

٨٢- سورة ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

انفطارُها: انشِقاقُها.

ويُذكر عن ابن عباس: ﴿بُعْثِرَتْ﴾: يَخرُج مَن فيها منَ المَوْتى.

وقال غيرُه: أُثِيرَتْ، بَعْثَرتُ حَوْضي: جعلتُ أسفَلَه أَعلاهُ.

وقال الرَّبيعُ بنُ خُثَيمٍ: ﴿فُجِّرَتْ﴾ [٣]: فاضَتْ.

وقرأ الأعمَشُ وعاصمٌ: ﴿فَعَدَلَكَ﴾ [٧] بالتَّخْفيفِ، وقرأَه أهلُ الحِجازِ بالتَّشديدِ، وأرادَ: مُعتَدِلَ الخَلْقِ، ومَن خَفَّفَ، يعني: في أيِّ صُورةٍ شاءَ: إمّا حسنٌ وإمّا قَبيحٌ، أو طويلٌ أو قَصِيرٌ.

قوله: «سورة ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » ويقال لها أيضاً: سورة الانفِطار.

قوله: «**انفِطارُها: انشِقَاقُها**» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وهو قول الفَرّاء.

قوله: «**ويُذكَر عن ابن عبَّاس ﴿بُعْثِرَتْ﴾: يَخرُج مَن فيها من الموتَى**» ثَبَتَ هذا أيضاً للنَّسَفيّ وحدَه، وهو قول الفَرّاء أيضاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: ﴿بُعْثِرَتْ﴾ أي: بُحِثَت.

قوله: «**وقال غيره: أُثِيرَتْ، بَعثَرتُ حَوْضي: جَعَلتُ أسفَلَه أعلاهُ**» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ أيضاً وحدَه، وتقدَّم في الجنائز[1].

---

(١) بين يدي الحديث رقم (١٣٦٢).

قوله: «**وقال الرَّبيع بن خُثَيم: ﴿فُجِّرَتْ﴾: فاضَت**» قال عبد بن حُميدٍ: حدَّثنا مُؤمِّل وأبو نُعَيم قالا: حدَّثنا سفيان ـ هو ابن سعيد الثَّوريّ ـ عن أبيه عن أبي يَعْلى ـ هو مُنذِر الثَّوريّ ـ عن الرَّبيع بن خُثَيم به. قال عبد الرَّزّاق: أخبرنا الثَّوريّ مِثلَه، وأتمَّ منه.

والمنقول عن الرَّبيع: «فُجِرَت» بتخفيف الجيم، وهو اللّائق بتفسيره المذكور.

قوله: «**وقرأ الأعمَش وعاصم ﴿فَعَدَلَكَ﴾: بالتَّخْفيفِ، وقرأه أهل الحِجاز بالتَّشديدِ**» قلت: قرأ أيضاً بالتَّخفيفِ حمزة والكِسائيّ وسائر الكوفيّينَ، وقرأ أيضاً بالتَّثقيلِ مَن عَداهم من قَرَأَة الأمصار.

قوله: «**وأرادَ مُعتَدِلَ الخَلْق، ومَن خَفَّفَ، يعني: في أي صورةٍ شاءَ: إمّا حسن وإمّا قبيح، أو طويل أو قصير**» هو قول الفَرّاء بلفظه إلى قوله: بالتَّشديدِ، ثمَّ قال: فمَن قرأ بالتَّخفيفِ فهو ـ والله أعلم ـ يُصرِّفك في أيِّ صورة شاءَ: إمّا حسن... إلى آخره، ومَن شَدَّد فإنَّه أراد ـ والله أعلم ـ: جَعَلك مُعتَدِلاً، مُعتَدِلَ الخَلْق. قال: وهو أجوَدُ القِراءتَينِ[1] في العربيَّة وأحبّهما إليَّ.

وحاصل القراءتَينِ أنَّ التي بالتَّثقيلِ من: التَّعديل. والمراد: التَّناسُب، وبالتَّخفيفِ من: العَدل، وهو الصَّرف إلى أيِّ صفةٍ أرادَ.

تنبيه: لم يُورِد فيها حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها حديث ابن عمر المنبَّه عليه في التي قبلَها.

٨٣- سورة ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [١٤]: ثَبتُ الخطَايا.

﴿ثُوِّبَ﴾ [٣٦]: جُوزِيَ.

---

(١) كذا في (أ) و(س)، وفي (ع): القولين، وفي المطبوع من «معاني القرآن» للفرّاء ٣/ ٢٤٤: وهو أعجب الوجهين إليَّ، وأجودهما في العربية.

الرَّحيقُ: الخمرُ.

﴿خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٌ﴾ [٢٦]: طِينُه.

التَّسنيمُ: يَعْلُو شرابَ أهلِ الجنَّةِ.

وقال غيرُه: المُطَفِّفُ: لا يُوَفِّي غيرَه.

قوله: «سورة ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

أخرج النَّسائيُّ (ك١١٥٩٠) وابن ماجَهْ (٢٢٢٣) بإسنادٍ/ صحيح من طريق يزيد ٦٩٦/٨ النَّحويّ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: لمَّا قَدِمَ النبيّ ﷺ المدينة كانوا من أخبَث الناس كَيلاً، فأنزَلَ الله ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ فأَحسَنوا الكَيلَ بعدَ ذلك.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿بَلۡۜ رَانَ﴾: ثَبْتُ الخَطَايا» وَصَلَه الفِرْيابيّ، ورُوِّينا في «فوائد الدِّيباجيّ» من طريق عيسى عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ قال: ثَبَتَتْ على قلوبهم الخَطَايا حتَّى غَمَرَتها، انتهى.

والرَّانُ والرَّينُ: الغِشَاوة، وهو كالصَّدَى على الشَّيء الصَّقيل.

وروى ابن حِبّان (٩٣٠و٢٧٨٧) والحاكم (٢/ ٥١٧) والتِّرمِذيّ (٣٣٣٤) والنَّسائيُّ (ك١٠٧٩و١١٥٩٤) من طريق القَعْقاع بن حَكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ العبد إذا أخطَأ خَطيئةً نُكِتَت في قلبه، فإن هو نَزَعَ واستَغفَرَ صُقِلَت، فإن هو عادَ زِيدَ فيها حتَّى تَعلُوَ قلبَه، فهو الرَّانُ الذي ذكر الله تعالى: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾»، ورُوِّينا في «المحامليّات» من طريق الأعمَش عن مجاهد قال: كانوا يَرونَ الرَّينَ هو الطَّبْع.

تنبيه: قول مجاهد هذا «ثَبَت» بفتح المثلَّثة والموحَّدة بعدها مُثنّاة، ويجوز تسكين ثانيهِ[1].

قوله: «﴿ثُوِّبَ﴾: جُوزِيَ» هو قول أبي عُبيدة، ووَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد أيضاً.

---

(١) وضُبطت في أصل النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» ٧/ ٤١٣ بفتح المثلَّثة وتسكين ثانيه فحَسْب، دون حكاية خلاف أو فرق في ضبطها بين رواة «الصحيح»، ووقع في «تفسير ابن جرير الطبري» ٣/ ١٠٠ عن مجاهد: انبثَّت على قلبه الخطايا، ووقع في المطبوع من «تفسير مجاهد» ٢/ ٧٣٨: نبتت الخطايا على القلب حتى غمرته.

قوله: «الرَّحيق: الخمر، ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾: طِينُه، التَّسْنيم: يَعْلو شرابَ أهل الجنَّة» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحدَه، وتقدَّم في بَدْء الخلق[١].

قوله: «وقال غيره: المُطَفِّف: لا يُوَفِّي غيرَه» هو قول أبي عُبيدة.

١ - ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين:٦]

٤٩٣٨ - حدَّثنا إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا مَعْنٌ، قال: حدَّثني مالكٌ، عن نافعٍ، عن عبدِ الله ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حتَّى يَغِيبَ أحدُهم في رَشْحِه إلى أنصافِ أُذُنَيهِ».

[طرفه في: ٦٥٣١]

قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، زاد في رواية ابن وَهْب: يوم القيامة.

قوله: «حدَّثنا مَعْن» هو ابن عيسى.

قوله: «حدَّثني مالك» هذا الحديث من غرائب حديث مالك، وليس هو في «الموطَّأ»، وقد تابَعَ مَعْنَ بن عيسى عليه عبدُ الله بن وَهْب ـ أخرجه الإسماعيليّ وأبو نُعَيم ـ والوليدُ ابن مسلم وإسحاق الفَرْويّ وسعيد الزَّنْبَريّ[٢] وعبد العزيز بن يحيى، أخرجها الدَّارَقُطنيُّ في «الغرائب» كلّهم عن مالك[٣].

قوله: «في رَشَحِه» بفتحَتَينِ[٤]، أي: عَرَقِه، لأنَّه يَخرُج من البَدَن شيئاً بعد شيء كما يَرشَح الإناءُ المتحلِّلُ الأجزاءَ، ووَقَعَ في رواية سعيد بن داود: «حتَّى إنَّ العَرَق يُلجِم أحدَهم إلى أنصاف أُذُنيه».

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٤٠).

(٢) تحرف في (س) إلى: سعيد بن الزبير، وسعيد هذا: هو سعيد بن داود بن أبي زَنبَر الزَّنبَري، حدَّث عن مالك وله عنه أحاديث مناكير، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» ٩/ ٨١.

(٣) من قوله: «حدثنا معن» إلى هنا وقع خطأً في الأصلين و(س) في نهاية الباب السابق بعد قوله: «وقال غيره: المطفف...»، وقد أثبتناه في موضعه الصحيح على مقتضى موقعه في سياق الحديث وشرحه.

(٤) كذا ضبطه الحافظ بفتحتين، ونسبه القسطلاني في «الإرشاد» أيضاً إلى صاحب «المصابيح»، ولم نقف على هذا الضبط في شيء من كتب اللغة، وضُبط في فروع اليونينية بفتح الراء وسكون الشين على الصواب.

قوله: «إلى أنصاف أُذُنَيهِ» هو من إضافة الجميع إلى الجميع حقيقةً ومعنًى، لأنَّ لكلِّ واحد أُذُنَينِ. وقد روى مسلم (٢٨٦٤) من حديث المِقداد بن الأسوَد عن النبيّ ﷺ: «تَدْنو الشمسُ يومَ القيامة من الخلق حتَّى تكون منهم كمِقْدار مِيلٍ، فيكون الناس على قَدْر أعمالهم في العَرَق: فمنهم من يكون إلى كَعْبَيه، ومنهم من يكون إلى حَقْوَيه، ومنهم مَن يُلجِمُه العَرَقُ إلجاماً».

٨٤- سورة ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾

وقال مجاهدٌ: ﴿أَذِنَتْ﴾ [٢]: سَمِعَت وأطاعَت لربِّها، ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ [٤]: أَخرجَت ما فيها من الموتَى ﴿وَتَخَلَّتْ﴾ عنهم، ﴿كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾ [الحاقة:٢٥]: يُعطَى كتابَه مِن وراءِ ظَهْرِه، ﴿وَسَقَ﴾ [١٧]: جَمَعَ من دابّةٍ، ﴿ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [١٤]: أن لا يَرجِعَ إلينا.

وقال ابن عبَّاس: ﴿يُوعُونَ﴾ [٢٣]: يُسِرُّونَ.

قوله: «سورة ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾» ويقال لها أيضاً: سورة الانشِقاق، وسورة الشَّفَق. ٦٩٧/٨

قوله: «وقال مجاهد: أَذِنَت: سمعَت وأطاعَت لربِّها، ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾: أخرجَت ما فيها من الموتَى وتَخلَّت عنهم» وَقَعَ هنا للنَّسَفيّ وتقدَّم لهم في بَدْء الخلق[1].

وقد أخرجه الحاكم (٢/ ٥١٨) من طريق مجاهد عن ابن عبَّاس، وَصَلَه بذِكْر ابن عبَّاس فيه، لكنَّه موقوف عليه.

قوله: «﴿كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ﴾: يُعطَى كتابَه من وراءِ ظَهْرِه» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه، قال في قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ قال: تُجعَل يدُه من وراء ظهرِه فيأخُذ بها كتابَه.

قوله: «﴿وَسَقَ﴾: جَمَعَ من دابّة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً من طريقه، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق مِثلُه وأتمّ منه[2]. وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾

(١) بين يدي الحديث (٣١٩٥).

(٢) بين يدي الحديث (٣١٩٩).

قال: وما دَخَلَ فيه، وإسناده صحيح.

قوله: «﴿ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾: أن لن يَرجِعَ إلينا» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه أيضاً، وأصل يَحُور الحَوْرُ بالفتح: وهو الرُّجوع، وحاوَرتُ فلاناً، أي: راجَعتُه، ويُطلَق على التردُّد في الأمر.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿يُوعُونَ﴾: يُسِرُّونَ» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحده، ووَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه، وقال عبد الرَّزّاق: أخبرنا مَعمَر عن قَتَادة: ﴿يُوعُونَ﴾ قال: في صُدورِهم.

١ - باب ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨]

٤٩٣٩ - حدَّثنا عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا يحيى، عن عثمانَ بنِ الأسوَدِ، قال: سمعتُ ابنَ أبي مُلَيكَةَ، سمعتُ عائشةَ رضي الله عنها، قالت: سمعتُ النبيَّ ﷺ.

وحدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّثنا مُسدَّدٌ، عن يحيى، عن أبي يونُسَ حاتمِ بنِ أبي صَغِيرةَ، عن ابنِ أبي مُلَيكَةَ، عن القاسمِ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «لَيس أحدٌ يُحاسَبُ إلّا هَلَكَ» قالت: قلتُ: يا رسولَ الله، جَعَلَني اللهُ فِداءَكَ! أليسَ يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ قال: «ذاكِ العَرْضُ، يُعرَضُونَ ومَن نُوقِشَ الحِسابَ هَلَكَ».

قوله: «باب ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾» سَقَطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «حدَّثنا يحيى» هو القَطّان، وله في هذا الحديث شيخ آخر بإسنادٍ آخر وهو مذكور في هذا الباب، وعثمان بن الأسوَد، أي: ابن أبي موسى المكِّيّ مولى بني جُمَح، ووَقَعَ عند القابِسيّ: عثمان الأسوَد، صفة لعثمان وهو خطأ.

واشتَمَلَ ما ساقَه المصنِّف على ثلاثة أسانيد: عثمان عن ابن أبي مُلَيكة عن عائشة، وتابَعه

أيوبُ عن عثمان، وخالَفهما أبو يونس فأدخَلَ بين ابن أبي مُلَيكة وعائشة رجلاً: وهو القاسم بن محمَّد، وهو محمول على أنَّ ابن أبي مُلَيكة حَمَلَه عن القاسم ثمَّ سمعَه من عائشة، أو سمعَه أوَّلاً من عائشة ثمَّ استَثبَتَ القاسمَ، إذ في رواية القاسم زيادة ليست عنده.

وقد استَدرَكَ الدَّارَقُطنيُّ هذا الحديث لهذا الاختلاف، وأُجيبَ بما ذَكَرناه، ونَبَّهَ الجَيّانيُّ على خَبْطٍ لأبي زيد المروزيِّ في هذه الأسانيد، قال: سَقَطَ عنده ابن أبي مُلَيكة من الإسناد الأوَّل ولا بُدَّ منه، وزِيدَ عنده القاسم بن محمَّد في الإسناد الثّاني وليس فيه وإنَّما هو في رواية أبي يونس.

وقال الإسماعيليّ: جَمَعَ البخاريُّ بين الأسانيد الثلاثة ومُتونُها مُختَلِفة. قلت: وسأُبيِّنُ ذلك وأوضِّحه في كتاب الرِّقاق (٦٥٣٦) معَ بَقيَّة الكلام على الحديث، وتقدَّمت بعض مباحثه في أواخر كتاب العلم (١٠٣).

٢- بابٌ ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩]　　٦٩٨/٨

٤٩٤٠- حدَّثنا سعيدُ بنُ النَّضْرِ، أخبرنا هُشَيمٌ، أخبرنا أبو بِشْرٍ جعفرُ بنُ إياسٍ، عن مجاهدٍ، قال: قال ابنُ عبّاسٍ: ﴿لَتَرْكَبَنَّ[1] طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾: حالاً بعدَ حالٍ، قال هذا نبيُّكم ﷺ.

قوله: «بابٌ ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾» سَقطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ حالاً بعد حالٍ، قال: هذا نبيُّكم ﷺ» أي: الخِطابُ له، وهو على قراءة فتح الموحَّدة وبها قرأ ابنُ كثير والأعمَش والأخَوان[2]. وقد أخرج الطَّبَريُّ (٣٠/ ١٢١) الحديث المذكور عن يعقوب بن إبراهيم عن هُشَيمٍ بلفظ: إنَّ ابن عبَّاس كان يقرأ: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ يعني نبيَّكم، حالاً بعد حال. وأخرجه

---

(١) هكذا في اليونينية بفتح الباء كما في «إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ٤١٥، وهي قراءة ابن عباس كما في «تفسير الطبري» ٣٠/ ١٢٢، وهو الموافق لتفسيره إذ اعتبره خطاباً للنبي ﷺ.

(٢) الأخوان: هما حمزة والكسائي الكوفيّان، وليس المراد هنا بالأخوَّة أخوَّةَ النسب، وإنما أخوَّة العلم والوطن، وقرأ بقيّة السبعة نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم: «لَتَرْكَبُنَّ» بضم الباء. «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٦٧٧.

أبو عُبيد في «كتاب القراءات» عن هُشَيمٍ وزادَ: يعني بفتح الباء.

قال الطَّبَرِيُّ: قرأها ابن مسعود وابن عبَّاس وعامّة قُرّاء أهل مكَّة والكوفة بالفتح، والباقونَ بالضَّمِّ على أنَّه خِطابٌ للأُمّة، ورَجَّحَها أبو عُبيدٍ لسياق ما قبلها وما بعدها.

ثمَّ أخرج عن الحسن وعِكْرمة وسعيد بن جُبَير وغيرهم قالوا: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ يعني حالاً بعد حال، ومن طريق الحسن أيضاً وأبي العاليَة ومسروق قال: السَّماوات.

وأخرج الطَّبَرِيُّ أيضاً والحاكم (٢/ ٥١٨) من حديث ابن مسعود إلى قوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ قال: السماء.

وفي لفظ للطَّبَرِيِّ عن ابن مسعود قال: المراد أنَّ السماء تصير مرَّة كالدِّهان، ومرَّة تتشقَّق، وفي لفظ[1]: تَشَقَّقُ ثمَّ تَحمَرّ ثمَّ تَنفَطِر. ورَجَّحَ الطَّبَرِيُّ الأوَّل.

وأصل الطَّبَق: الشِّدّة، والمراد بها هنا ما يقع من الشَّدائد يوم القيامة. والطَّبَق: ما طابَقَ غيره، يقال: ما هذا بطَبَقِ كذا، أي: لا يطابقُه.

ومعنى قوله: «حالاً بعد حال» أي: حالٌ مُطابِقةٌ للَّتي قبلها في الشِّدّة، أو هو جمع طَبَقة: وهي المرتَبة، أي: هي طبقات بعضها أشدّ من بعض.

وقيلَ: المراد اختلاف أحوال المولود مُنذُ يكون جَنيناً إلى أن يصير إلى أقصَى العُمُر، فهو قبل أن يولد جَنينٌ، ثمَّ إذا وُلِدَ صبيٌّ، فإذا فُطِمَ غلامٌ، فإذا بَلَغَ سبعاً يافعٌ، فإذا بَلَغَ عشراً حَزَوَّرٌ، فإذا بَلَغَ خمسَ عشرةَ قُمُدٌّ، فإذا بَلَغَ خمساً وعشرينَ عَنَطنَط، فإذا بَلَغَ ثلاثينَ صُمُلٌّ، فإذا بَلَغَ أربعينَ كَهْلٌ، فإذا بَلَغَ خمسين شيخٌ، فإذا بَلَغَ ثمانينَ هِمٌّ، فإذا بَلَغَ تسعينَ فانٍ.

٨٥- سورة البُروج

وقال مجاهدٌ: ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾ [٤]، شَقٌّ في الأرضِ.

﴿فَتَنُوا۟﴾ [١٠]: عَذَّبوا.

وقال ابنُ عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿ٱلْوَدُودُ﴾ [١٤]: الحبيبُ، ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾ [١٥]: الكَريم.

---

(١) قوله: «تتشقق وفي لفظ» سقط من (س).

قوله: «سورة البُروج» تقدَّم في أواخر الفُرقان تفسير البُروج[1].

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾: شَقٌّ في الأرض» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: شَقٌّ بنَجْران كانوا يُعذِّبونَ الناس فيه، وأخرج مسلم (٣٠٠٥) والتِّرمِذيّ (٣٣٤٠) وغيرهما من حديث صُهَيبٍ قِصّة أصحاب الأُخدود مُطوَّلة، وفيه قِصّة الغلام الذي كان يَتَعلَّم من الساحر، فمرَّ بالرَّاهب فتابَعَه على دينه، فأراد الملك قتلَ الغلام لمخالَفَتِه دينَه فقال: إنَّك لن تَقدِرَ على قتلي حتَّى تقول إذا رَمَيتني: باسمِ الله رَبِّ الغلام، ففَعَلَ، فقال الناس: آمَنَّا برَبِّ الغلام، فخَدَّ لهم الملكُ الأخاديدَ في السِّكَك وأضرَمَ فيها النِّيران ليَرجِعوا إلى دينه. وفيه قِصّة الصَّبيّ الذي قال لأُمِّه: اصبِري فإنَّك على الحقّ. صَرَّحَ برفع القِصّة بطولها حمَّاد بن سَلَمة عن ثابت عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى عن صُهَيبٍ، ومن طريقه أخرجه مسلم (٣٠٠٥) والنَّسائيُّ (ك١١٥٩٧) وأحمد (٢٣٩٣١)، ووَقَفَها مَعمَر عن ثابت، ومن طريقه أخرجها التِّرمِذيّ، وعنده في آخره: يقول الله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ إلى: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾.

قوله: «﴿فَتَنُواْ﴾: عَذَّبوا» وَصَلَه/ الفِرْيابيُّ من طريقه، وهذا أحد معاني الفتنة، ومثلُه ٨/٦٩٩ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات:١٣] أي: يُعذَّبونَ.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلْوَدُودُ﴾: الحبيب، ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾: الكريم» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحده، ويأتي في التوحيد[2].

وأخرج الطَّبَريُّ (٣٠/ ١٣٨و١٣٩) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ قال: الوَدُود: الحبيب، وفي قوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ يقول: الكريم.

٨٦- سورة الطَّارق

هو النَّجْمُ وما أتاكَ ليلاً فهو طارقٌ.

﴿ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [٣]: المُضِيءُ، يقال: أَثقِبْ نارَكَ للمَوقِدِ.

---

(١) بل في بدء الخلق وتفسير سورة الحجر بين يدي الحديثين (٣١٩٩) و(٤٧٠١).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٧٤١٨).

وقال مجاهدٌ: ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾: الذي يَتوهَّج.

﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [١١]: سَحابٌ يَرجِعُ بالمطرِ.

و﴿ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ [١٢]: الأرضُ تَتَصَدَّعُ بالنَّباتِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [١٣]: لَحَقٌّ.

﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [٤]: إلّا عليها حافظٌ.

قوله: «سورة الطّارق: هو النَّجْمُ وما أتاك ليلاً فهو طارق» ثمَّ فَسَّره فقال: «﴿ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ﴾: المضيء، يقال: أثقِبْ نارَك للمَوقِدِ» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وأبي نُعيم، وسيأتي للباقينَ في كتاب الاعتصام (٧٣٤٧)، وهو كلام الفَرّاء قال في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾ إلى آخره.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: الثّاقب: المضيء. وأخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ١٤١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثلَه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾: الذي يَتوهَّجُ» ثَبَتَ هذا لأبي نُعَيم عن الجُرْجانيِّ، ووَصَلَه الفِرْيابيُّ والطَّبَريُّ من طريق مجاهد بهذا. وأخرج الطَّبَريُّ من طريق السُّدِّيّ قال: هو النَّجم الذي يُرمَى به، ومن طريق عبد الرَّحمن بن زيد قال: النَّجم الثّاقب: الثُّرَيّا.

قوله: «﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾: سَحَابٌ يَرجع بالمطرِ، و﴿ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾: الأرض تَتَصَدَّع بالنَّبات» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ قال: يعني ذاتَ السَّحاب تُمطِر ثمَّ تَرجِع بالمطرِ، وفي قوله: ﴿وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾: ذات النَّبات.

وللحاكمِ (٢/ ٥٢٠) من وجهٍ آخر عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾: المطر بعد المطر[١]، وإسناده صحيح.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾: لَحَقٌّ» وَقَعَ هذا للنَّسَفيّ، وسيأتي في التوحيد بزيادةٍ[٢].

(١) قوله: «بعد المطر» ليس في المطبوع من «المستدرك»، وهو عند ابن أبي حاتم وابن مردويه في «تفسيريهما».

(٢) بين يدي الحديث رقم (٧٤٩١).

قوله: «﴿لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾: إلّا عليها حافظ» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق يزيد النَّحْويّ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس، وإسناده صحيح، لكن أنكَرَه أبو عُبيدة وقال: لم نَسمَع لقولِ «لمَّا» بمعنى «إلّا» شاهداً في كلام العرب. وقُرِئَت «لما» بالتَّخفيفِ والتَّشديد، فقرأها ابن عامر وعاصم وحمزة بالتَّشديد، وأخرج أبو عُبيدة عن ابن سِيرِين: أنَّه أنكَرَ التَّشديد على مَن قرأ به.

تنبيه: لم يُورِدْ في الطارق حديثاً مرفوعاً، وقد وَقَعَ حديث جابر في قِصّة معاذ: فقال النبيّ ﷺ: «أفتّانٌ يا معاذ؟ يكفيكَ أن تقرأ بالسماءِ والطارق، والشمس وضُحاها» الحديث، أخرجه النَّسائيُّ (ك ١١٦٠٠) هكذا، وأصله في «الصحيحين»[1].

٨٧- سورة ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾

وقال مجاهدٌ: ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [٣]: قَدَّرَ للإنسان الشَّقاءَ والسَّعادةَ، وهَدَى الأنعامَ لمَرَاتعِها.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾: هَشِيماً مُتغيِّراً.

٤٩٤١- حدَّثنا عَبْدانُ، قال: أخبرني أَبي، عن شُعْبَةَ، عن أبي إسحاقَ، عن البراءِ ﷺ، قال: أوَّلُ مَن قَدِمَ علينا من أصحابِ النبيِّ ﷺ مُصْعَبُ بنُ عُمَيرٍ وابنُ أمِّ مكتومٍ، فجَعَلا يُقْرِآننا القرآنَ، ثمَّ جاءَ عمّارٌ وبِلالٌ/ وسعدٌ، ثمَّ جاء عمرُ بنُ الخطَّاب في عشرينَ، ثمَّ جاء النبيُّ ﷺ، فما رأيتُ أهلَ المدينةِ فَرِحُوا بشيءٍ فَرَحَهم به، حتَّى رأيتُ الولائدَ والصِّبْيانَ يقولون: هذا رسولُ الله قد جاءَ، فما جاءَ حتَّى قرأتُ: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ في سُوَرٍ مِثْلِها. ٨/ ٧٠٠

قوله: «سورة ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾» ويقال لها: سورة الأعلى، وأخرج سعيد بن منصور بإسنادٍ صحيح عن سعيد بن جُبَير: سمعت ابنَ عمر يقرأ ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾، وهي قراءة أُبيِّ بن كعب.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾: قَدَّرَ للإنسان الشَّقاءَ والسَّعادة، وهَدَى الأنعامَ لمراتعِها» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ، وقد وَصَلَه الطَّبَريُّ (٣٠/ ١٥٢) من طريق مجاهد.

---

(١) عند البخاري (٧٠٥)، ومسلم (٤٦٥).

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾: هَشيماً مُتغيِّراً» ثَبَتَ أيضاً للنَّسَفيّ وحده، ووَصَلَه الطَّبَريُّ (٣٠/ ١٥٣) من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديثَ البراء في أوَّل مَن قَدِمَ المدينةَ من المهاجِرينَ، وقد تقدَّم شرحه في أوائل الهجرة (٣٩٢٤)، ووَقَعَ في آخر هذا الحديث هنا: «يقولون: هذا رسول الله ﷺ» وحَذَفَ «ﷺ» من رواية أبي ذرٍّ، قال: لأنَّ الصلاة عليه إنَّما شُرِعَت في السَّنة الخامسة، وكأنَّه يشير إلى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ لأنَّها من جُملة سورة الأحزاب [٥٦] وكان نزولها في تلك السَّنة على الصَّحيح، لكن لا مانع أن تَتقدَّم الآيةُ المذكورة على مُعظَم السّورة. ثمَّ من أين له أنَّ لفظ ﷺ من صُلْب الرِّواية من لفظ الصَّحابيّ، وما المانعُ أن يكون ذلك صَدَرَ ممَّن دونه؟ وقد صَرَّحوا بأنَّه يُندَب أن يُصَلَّى على النبيّ ﷺ، وأن يُتَرَضَّى عن الصَّحابيّ، ولو لم يَرِدْ ذلك في الرِّواية.

٨٨- سورة ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [٣]: النَّصارَى.

وقال مجاهدٌ: ﴿عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ [٥]: بَلَغَ إنَاها، وحانَ شُرْبُها، ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]: بَلَغَ إناهُ. ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [١١]: شَتْماً.

ويقال: الضَّرِيعُ: نَبْتٌ يقال له: الشِّبْرِقُ، يُسمِّيه أهلُ الحِجازِ الضَّرِيعَ إذا يَبِسَ، وهو سُمٌّ.

«بمُسَيطِرٍ» [٢٢]: بمُسَلَّطٍ، ويُقرَأُ بالصّادِ والسِّينِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿إِيَابَهُمْ﴾ [٢٥]: مَرْجِعَهم.

قوله: «سورة ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَت البسملة للباقينَ، ويقال لها أيضاً: سورة الغاشية.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: الغاشيةُ من أسماء يوم القيامة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾: النَّصارَى» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق[1] شَبيب بن بشر عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس، وزادَ: اليهود، وذكر الثَّعلَبيّ من رواية أبي الضُّحَى عن ابن عبَّاس قال: الرُّهبان.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ بَلَغَ إناها وحانَ شُربُها ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ بَلَغَ إناهُ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد مُفرَّقاً في مواضعه.

قوله: «﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾: شَتْماً» وَصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهد، وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: لا تَسمَعُ فيها باطِلاً ولا مأثَماً، وهذا على قراءة الجمهور بفتح «تَسمَعُ» بمُثنّاةٍ فوقيَّة، وقرأها الجَحدَريُّ بتحتانيَّةٍ كذلك، وأمَّا أبو عَمْرو وابن كثير فضَمّا التَّحتانيَّة، وضمَّ نافع أيضاً لكن بفَوقانيَّةٍ.

قوله: «ويقال: الضَّريع: نَبْتٌ يقال له: الشِّبْرِق، يُسمِّيه أهل الحِجاز الضَّريعَ إذا يَبِسَ، وهو سُمٌّ» هو كلام الفَرّاء بلفظه، والشِّبرِق بكسر المعجَمة بعدها/ موحَّدة، قال الخليل بن أحمد: ٧٠١/٨ هو نَبتٌ أخضرُ مُنتِنُ الرِّيح يَرمي به البحر.

وأخرج الطَّبَريُّ (٣٠/ ١٦١و١٦٢) من طريق عِكْرمة ومجاهد قال: الضَّريع: الشِّبرِق. ومن طريق عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: الضَّريع: شجرٌ من نار. ومن طريق سعيد بن جُبَير قال: الحجارة.

وقال ابن التِّين: كأنَّ الضَّريع مُشتَقّ من الضّارع: وهو الذَّليل، وقيل: هو السُّلّا، بضمِّ المهمَلة وتشديد اللّام: وهو شَوْك النَّخل.

قوله: «بمُسَيطِرٍ: بمُسَلَّطٍ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾: بمُسَلَّطٍ، قال: ولم نَجِدْ مِثلَها إلّا مُبَيطِر، أي: بالموحَّدة، قال: لم نَجِد لها ثالثاً. كذا قال، وقد قدَّمتُ في تفسير سورة المائدة[2] زياداتٍ عليها.

---

(١) هكذا في (أ) و(ع)، وفي (س): وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق...

(٢) في أول تفسير سورة المائدة.

قال ابن التِّين: أصله السَّطْر، والمعنى: أنَّه لا يَتَجاوَز ما هو فيه. قال: وإنَّما كان ذلك وهو بمكَّة قبل أن يُهاجِرَ ويُؤذَنَ له في القتال.

قوله: «ويُقرَأ بالصّادِ والسِّين» قلت: قراءة الجمهور بالصّاد، وفي رواية عن ابن كثير بالسِّين، وهي قراءة هشام.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿إِيَابَهُمْ﴾: مَرْجِعَهم» وَصَلَه ابن المنذِر من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس، وذكره ابن أبي حاتم عن عطاء، ولم يُجاوِزْ به.

تنبيه: لم يَذكُر فيها حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها حديث جابر رَفَعَه: «أُمِرتُ أن أُقاتل الناسَ حتَّى يقولوا: لا إله إلّا الله» الحديث، وفي آخره: «وحِسابُهم على الله» ثمَّ قرأ: ﴿إِنَّما أنتَ مُذكِّرٌ لستَ عليهم بمُسَيطِرٍ﴾ إلى آخر السُّورة، أخرجه التِّرمِذيّ (٣٣٤١) والنَّسائيُّ (ك١١٦٠٦) والحاكم (٢/ ٥٢٢)[1]، وإسناده صحيح.

٨٩- سورة ﴿وَالْفَجْرِ﴾

وقال مجاهدٌ: ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [٧]: يعني القَدِيمةَ، والعِمادُ: أهلُ عَمودٍ لا يُقِيمونَ.

﴿سَوْطَ عَذَابٍ﴾ [١٣]: الذي عُذِّبوا به.

﴿أَكْلًا لَمًّا﴾ [١٩]: السَّفُّ.

و﴿جَمًّا﴾ [٢٠]: الكَثيرُ.

وقال مجاهدٌ: كلُّ شيءٍ خَلَقَه فهو شَفْعٌ، السماءُ شَفْعٌ، والوَتْرُ [٣]: اللهُ تَبارَكَ وتعالى.

وقال غيرُه: ﴿سَوْطَ عَذَابٍ﴾: كلمةٌ تقولُها العربُ لكلِّ نوعٍ مِن العذابِ يَدخُلُ فيه السَّوْطُ.

﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [١٤]: إليه المَصِير.

﴿تَحَاضُّونَ﴾ [١٨]: تُحافظونَ، تَحُضّونَ: تأمرونَ بإطْعامِه.

﴿الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [٢٧]: المصَدِّقةُ بالثَّواب.

---

(١) فاتَ الحافظَ رحمه الله أن يخرج الحديث من «صحيح مسلم» (٢١) (٣٥).

وقال الحسنُ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [٢٧]: إذا أراد الله عزَّ وجلَّ قَبْضَها اطمأنَّتْ إلى الله واطْمأنَّ الله إليه، ورَضِيَت عن الله ورَضِيَ الله عنه، فأمَرَ بقَبْضِ رُوحِها، وأدخَلَه الله الجنَّةَ، وجعله من عِبادِه الصالحينَ.

وقال غيرُه: ﴿جَابُواْ﴾ [٩]: نَقبوا، مِن: جِيبَ القَمِيصُ: قُطِعَ له جَيبٌ، يَجُوبُ الفَلَاةَ: يَقْطَعُها.

﴿لَّمًّا﴾ [١٩]: لَمَمْتُه أجمَعَ: أتيتُ على آخرِه.

قوله: «سورة ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾. وقال مجاهد: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾: يعني القديمةَ، والعِمادُ: أهل عَمودٍ لا يُقيمونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ﴿إِرَمَ﴾ القديمة، و﴿ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ أهل عِمادٍ لا يُقيمونَ.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: ﴿إِرَمَ﴾ قبيلةٌ من عادٍ، قال: و﴿ٱلۡعِمَادِ﴾ كانوا أهل عمود، أي: خيام. انتهى، وإرَم: هو ابن سام بن نوح، وعاد: ابنُ عَوْص بن إرَم. وقيل: إرَم: اسم المدينة، وقيل أيضاً: إنَّ المراد بالعِمادِ: شِدّة أبدانهم وإفراطُ طولهم.

وقد أخرج ابن مَرْدويه من طريق المِقدام بن مَعْدِي كَرِبَ قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ قال: «كان الرجل يأتي الصَّخرةَ، فيَحمِلها على كاهلِه، فيُلقِيها على أيِّ حَيٍّ أراد فيُهلِكهم»(١).

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيّ قال: إرَم: اسمُ أبيهم، ومن/ طريق مجاهد قال: ٧٠٢/٨ إرَم: أمُّه، ومن طريق قَتادة قال: كنَّا نَتَحَدَّث أنَّ إرَمَ قبيلة. ومن طريق عِكْرمة قال: إرَم هي دمشق، ومن طريق عطاء الخُراسانيّ قال: إرَم: الأرض، ومن طريق الضَّحّاك قال: الإرَم: الهلاك، يقال: أَرَمَ بنو فلان، أي: هلكوا، ومن طريق شهر بن حَوشَبٍ نحوه، وهذا على قراءة شاذّة قُرِئَت: «بعادٍ أَرَّمَ» بفتحَتَينِ والرَّاء ثقيلة على أنَّه فعل ماضٍ، و«ذاتَ» بفتح التاء على المفعوليَّة، أي: أهلكَ الله ذاتَ العِماد، وهو تركيبٌ قَلِق.

---

(١) وأخرجه ابن أبي حاتم أيضاً ـ كما في «تفسير ابن كثير» ٨/ ٤١٧ ـ من طريق معاوية بن صالح عمَّن حدَّثه عن المِقدام، وهذا إسناد ضعيف لإبهام وجهالة الراوي عن المقدام.

وأصحُّ هذه الأقوال الأوّل: أنَّ إرَمَ اسم القبيلة، وهو إرَم بن سام بن نوح، وعاد: هم بنو عاد بن عَوْص بن إرَم، ومُيِّزَت عادٌ بالإضافة لإرَمَ عن عادٍ الأخيرة، وقد تقدَّم في تفسير الأحقاف (٤٨٢٨) أنَّ عاداً قبيلتان، ويُؤيِّده قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم:٥٠]، وأمَّا قوله: ﴿ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ فقد فَسَّرَه مجاهد بأنَّها صفة القبيلة، فإنَّهم كانوا أهل عَمُود، أي: خِيام.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق الضَّحّاك قال: ﴿ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ القوّة: ومن طريق ثَوْر ابن زيد قال: قرأتُ كتاباً قديماً: أنا شَدّاد بن عاد، أنا الذي رَفعتُ ذاتَ العِماد، أنا الذي شَدَدتُ بذِراعِي بطنَ واد.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق وَهْب بن مُنبِّه عن عبد الله بن قِلَابةَ قِصّةً مُطوَّلةً جدّاً: أنَّه خرج في طلب إبلٍ له، وأنَّه وَقَعَ في صَحَارى عَدَن، وأنَّه وَقَعَ على مدينة في تلك الفَلَوات فذكر عجائبَ ما رأى فيها، وأنَّ معاوية لمَّا بَلَغَه خبرُه أحضَرَه إلى دمشقَ وسأل كعباً عن ذلك، فأخبَرَه بقِصّة المدينة ومَن بناها وكيفيَّة ذلك مُطوَّلاً جدّاً، وفيها ألفاظ مُنكَرة، وراويها عبد الله بن قِلَابةَ لا يُعرَف، وفي إسناده عبد الله بن لَهِيعة.

قوله: «﴿سَوۡطَ عَذَابٍ﴾: الذي عُذِّبوا به» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ما عُذِّبوا به. ولابنِ أبي حاتم من طريق قَتَادة: كلّ شيء عَذَّبَ اللهُ به فهو سوطُ عذاب. وسيأتي له تفسير آخر.

قوله: «﴿أَكۡلٗا لَّمّٗا﴾: السَّفُّ، و﴿جَمّٗا﴾: الكثير» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: السَّفُّ: لَفُّ كلِّ شيء، ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾ قال: الكثير. وسيأتي بَسطُ الكلام على السَّفِّ في شرح حديث أمّ زَرْع في النِّكاح (٥١٨٩).

قوله: «وقال مجاهد: كلَّ شيء خَلَقَه فهو شَفْع، السماءُ شَفْع، والوَتْرُ: الله» تقدَّم في بَدْء الخلق[1] بأتمَّ من هذا.

---

(١) بإثر الحديث رقم (٣٣٢٥)، وهو في بعض النسخ أول كتاب الأنبياء.

وقد أخرج التِّرمذيّ (٣٣٤٢) من حديث عِمران بن حُصَين: أنَّ النبيّ ﷺ سُئِلَ عن الشَّفع والوَتْر فقال: «هي الصلاة، بعضُها شَفعٌ، وبعضها وترٌ» ورجاله ثقات، إلّا أنَّ فيه راوياً مُبهَماً، وقد أخرجه الحاكم (٢/ ٥٢٢) من هذا الوجه فسَقَطَ من روايته المبهَمُ، فاغتَرَّ فصَحَّحَه.

وأخرج النَّسائيُّ (ك١١٦٠٨) من حديث جابر رَفَعَه قال: «العشر: عشرُ الأضحَى، والشَّفعُ: يوم الأضحَى، والوَتْرُ: يوم عَرَفة». وللحاكمِ (٢/ ٥٢٢) من حديث ابن عبَّاس قال: الفجرُ فجر النَّهار، ولَيالٍ عشر: عشر الأضحَى. ولسعيد بن منصور من حديث ابن الزُّبَير أنَّه كان يقول: الشَّفعُ: قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة:٢٠٣]، والوَتْرُ: اليوم الثّالث.

تنبيه: قرأ الجمهور «الوَتْر» بفتح الواو، وقرأها الكوفيّونَ سِوَى عاصمٍ بكسر الواو، واختارَها أبو عُبيد.

قوله: «**وقال غيرُه: ﴿سَوْطَ عَذَابٍ﴾: كلمةٌ تقولها العربُ لكلِّ نوع من العذاب يَدخُل فيه السَّوْطُ**» هو كلام الفَرّاء، وزاد في آخره: جَرَى به الكلامُ، لأنَّ السَّوط أصل ما كانوا يُعذِّبونَ به، فجَرَى لكلِّ عذاب إذ كان عندهم هو الغاية.

قوله: «**﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾: إليه المَصير**» هو قول الفَرّاء أيضاً، والمِرصاد مِفعالٌ من المَرصَد: وهو مكان الرَّصْد، وقرأ ابن عَطيَّة بما يقتضيه ظاهر اللَّفظ، فجَوَّزَ أن يكون المِرصادُ بمعنى الفاعل، أي: الرَّاصد، لكن أَتى فيه بصيغة المبالَغة. وتُعقِّبَ بأنَّه لو كان كذلك لم تَدخُل عليه الباءُ في فصيح الكلام، وإن سُمِعَ ذلك نادِراً في الشِّعر، وتأويلُه على ما يَليقُ بجَلال الله واضحٌ، فلا حاجة للتكلُّفِ.

وقد روى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة عن الحسن قال: بمِرصادِ أعمال بني آدَم.

قوله: «**﴿تَحَٰٓضُّونَ﴾: تُحافِظونَ، وتَحُضّونَ: تأمُرون بإطْعامِهِ**» قال الفَرّاء: قرأ الأعمَشُ وعاصم بالألفِ وبمُثنّاةٍ مفتوحة أوَّله، ومِثلُه لأهلِ المدينة لكن بغيرِ ألِف،/ وبعضهم «يُحاضّونَ» ٨/ ٧٠٣

بتحتانيَّةٍ أوَّله[1]، والكلّ صَواب. كانوا يَحاضّونَ: يُحافظونَ، ويَحُضّونَ: يأمرونَ بإطعامه، انتهى.

وأصل تَحاضُّونَ: تَتَحاضّونَ، فحُذِفَت إحدى التاءَين، والمعنى: لا يَحُض بعضُكم بعضاً.

وقرأ أبو عَمْرو بالتَّحتانيَّة في «يُكرِمونَ» و«يَحُضّونَ» وما بعدهما، وبمِثلِ قراءة الأعمَش قرأ يحيى بن وَثّاب والأخَوان وأبو جعفر المدنيّ، وهؤلاءِ كلّهم بالمثنّاة فيها وفي «تُكرِمونَ» فقط، ووافَقَهم على المثنّاة فيهما ابنُ كثير ونافع وشَيْبة، لكن بغير ألِف في «تَحُضُّونَ».

قوله: «﴿ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾: المصدِّقةُ بالثَّواب» قال الفَرّاء: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ بالإيمان، المصَدِّقة بالثَّواب والبَعْث. وأخرج ابن مَرْدويه من طريق ابن عبَّاس قال: ﴿ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾: المؤمنة.

قوله: «وقال الحسن: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ إذا أرادَ الله قَبْضَها اطمأنَّت إلى الله واطمأنَّ الله إليه، ورَضِيَت عن الله ورَضِيَ الله عنه، فأمَرَ بقَبْضِ رُوحِها وأدخَلَه الله الجنَّة وجعله من عِباده الصالحينَ» وَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «واطمأنَّ الله إليها، ورضي الله عنها، وأدخَلَها الله الجنَّة» بالتَّأنيثِ في المواضع الثلاثة، وهو أوجَهُ، وللآخَرِ وجه وهو عَوْد الضَّمير على الشَّخص.

وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال: إنَّ الله تعالى إذا أراد قبضَ روح عبده المؤمن، واطمأنَّت النَّفسُ إلى الله واطمأنَّ الله إليها، ورَضِيَت عن الله ورضيَ عنها، أمَرَ بقَبضِها فأدخَلَها الجنَّة وجعلها من عباده الصالحينَ. أخرجه مُفرَّقاً، وإسناد الاطمِئنان إلى الله من مَجاز المشاكَلَة، والمراد به لازِمُه من إيصال الخير ونحو ذلك.

---

(١) يعني: وبضمها كما في «مختصر ابن خالويه» ص١٧٣، ونسبها إلى ابن مسعود وعلقمة. والذي في المطبوع من «معاني القرآن» للفراء ٣/ ٢٦١: قرأ بعضهم «تُحاضُّون» برفع التاء!

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة عن الحسن قال: المطمَئِنّة إلى ما قال الله، والمصَدِّقة بما قال الله تعالى.

قوله: «وقال غيره: ﴿جَابُوا۟﴾: نَقَبوا، من: جِيبَ القميصُ: قُطِعَ له جَيبٌ، يَجُوبُ الفَلَاةَ، أي: يَقطَعُها» ثَبَتَ هذا لغير أبي ذرٍّ، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿جَابُوا۟﴾ البلاد: نَقَبُوها، ويجوب البلاد: يَدخُل فيها ويَقطَعها.

وقال الفَرّاء: ﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ﴾: خَرَقُوه[1] فاتَّخذوه بيوتاً. وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: ﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ﴾: نَقَبوا الصَّخر.

قوله: «﴿لَّمًّا﴾: لَمَمْتُه أجمَعَ: أتيتُ على آخره» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو قول أبي عُبيدة بلفظه، وزادَ: ﴿حُبًّا جَمًّا﴾: كثيراً شديداً.

تنبيه: لم يَذكُر في الفجر حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيه حديثُ ابن مسعود رَفَعَه في قوله تعالى: ﴿وَجِاىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر:٢٣] قال: «يُؤتَى بجَهَنَّم يومَئذٍ لها سبعونَ ألف زِمَام، معَ كلّ زِمامٍ سبعونَ ألف مَلَك يَجُرّونَها»، أخرجه مسلم (٢٨٤٢) والتِّرمِذيّ (٢٥٧٣).

٩٠- سورة ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾

وقال مجاهدٌ: ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾: مكَّةَ، ليس عليكَ ما على الناسِ فيه مِن الإثْمِ.

﴿وَوَالِدٍ﴾: آدمَ ﴿وَمَا وَلَدَ﴾ [٣].

﴿فِى كَبَدٍ﴾ [٤]: في شِدّة خَلْقٍ.

﴿لُّبَدًا﴾ [٦]: كثيراً.

و﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [١٠]: الخيرُ والشرُّ.

﴿مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤]: مَجاعةٍ.

﴿مَتْرَبَةٍ﴾ [١٦]: الساقطُ في التُّراب.

(١) تحرَّف في (س) إلى: فرقوه.

يقال: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [١١]: فلم يَقْتَحِمِ العَقَبةَ في الدُّنْيا، ثمَّ فَسَّرَ العَقَبةَ فقال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾.

﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ [٢٠]: مُطْبَقةٌ.

قوله: «سورة ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾» ويقال لها أيضاً: سورة البَلَد، واتَّفقوا على أنَّ المراد بالبَلَدِ مكَّة شَرَّفَها الله تعالى.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ مكَّة، ليس عليكَ ما على الناس فيه من الإثم» وَصَلَه الفِرْيابِيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظ: يقول: لا تُؤاخَذُ بما عَمِلتَ فيه وليس عليكَ فيه ما على الناس. وقد أخرجه الحاكم (٢/ ٥٢٣) من طريق منصور عن مجاهد فزاد فيه: عن ابن عبَّاس بلفظ: أحَلَّ اللهُ له أن يصنعَ فيه ما شاءَ.

٧٠٤/٨ ولابنِ مَرْدويه من طريق/ عِكْرمة عن ابن عبَّاس: يَحِلّ لك أن تُقاتِلَ فيه. وعلى هذا فالصِّيغة للوَقتِ الحاضر والمراد الآتي لتَحقُّقِ وقوعه، لأنَّ السّورة مكّيَّة والفتح بعد الهجرة بثمان سنينَ.

قوله: «﴿وَوَالِدٍ﴾: آدم ﴿وَمَا وَلَدَ﴾» وَصَلَه الفِرْيابِيُّ من طريق مجاهد بهذا، وقد أخرجه الحاكم (٢/ ٥٢٣) من طريق مجاهد أيضاً وزاد فيه: عن ابن عبَّاس.

قوله: «﴿فِى كَبَدٍ﴾: في شِدّة خَلْق» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيّ وحده، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق مجاهد بلفظ: حَمَلَته أمُّه كُرهاً ووَضَعَته كُرهاً، ومعيشتُه في نَكَد وهو يُكابِد ذلك.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٥٢٣) من طريق سفيان عن ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس مِثلَه وزادَ: في وِلادته ونَبْت أسنانه وسَرَره وخِتَانه ومَعِيشَته.

قوله: «﴿لُّبَدًا﴾: كَثيراً» وَصَلَه الفِرْيابِيُّ بهذا، وهي بتخفيفِ الموحَّدة، وشَدَّدَها أبو جعفر وحده. وقد تقدَّم تفسيرها في تفسير سورة الجنّ[1].

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٤٩٢١).

قوله: «و﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾: الخيرُ والشرّ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: سبيل الخير، وسبيل الشرّ، يقول: عَرَّفْناه. وأخرج الطبرانيُّ (٩٠٩٧) بإسنادٍ حسن عن ابن مسعود قال: النَّجدَينِ: سبيل الخير والشرّ، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٥٢٣)، وله شاهد عند ابن مَرْدويه من حديث أبي هريرة، وقال عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن الحسن عن النبيّ ﷺ: «إنَّما هما النَّجْدانِ، فما جُعِلَ نَجْدَ الشرِّ أحَبُّ إليكم من نَجْد الخير».

قوله: «﴿مَسْغَبَةٍ﴾: مَجاعة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظ: جُوع، ومن وجه آخر عن مجاهد عن ابن عبَّاس قال: ذي مَجاعة. وأخرجه ابن أبي حاتم كذلك، ومن طريق قَتادة قال: يوم يُشتَهَى فيه الطَّعام.

قوله: «﴿مَتْرَبَةٍ﴾: الساقطُ في التُّراب» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بلفظ: المطروح في التُّراب ليس له بيت. وروى الحاكم (٢/ ٥٢٤) من طريق حُصَين عن مجاهد عن ابن عبَّاس قال: المطروح الذي ليس له بيت، وفي لفظ: المترَبة: الذي لا يَقِيه من التُّراب شيء، وهو كذلك لسعيد بن منصور، ولابنِ عُيَينةَ من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: هو الذي ليس بينه وبين الأرض شيء.

قوله: «يقال: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾: فلم يقتحِم العقبةَ في الدُّنيا، ثمَّ فَسَّرَ العقَبة فقال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾» قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة قال: للنّار عَقَبةٌ دون الجنَّة، فلا اقتحَمَ العَقَبةَ، ثمَّ أخبر عن اقتحامِها فقال: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ...﴾ إلى آخره، بلفظ الأصل، وزاد بعد قوله: «مَسغَبة: مَجاعة»: ذا مَترَبة: قد لَزِقَ بالتُّراب.

وأخرج سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال: إنَّ من الموجِبات إطعامَ المؤمن السَّغْبان.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٣٧٤.

تنبيه: قرأ «فكَّ، وأطعَمَ» بالفِعْل الماضي فيهما ابنُ كثير وأبو عَمْرو والكِسائيّ، وقرأ باقي السَّبعة «فكُّ» بضمِّ الكاف والإضافة و«إطعامٌ» عَطفاً عليها.

قوله: «﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾: **مُطبَقة**» هو قول أبي عُبيدة، وقد تقدَّم في صفة النار من بَدْء الخلق[1]، ويأتي في حديث آخر في تفسير الهُمَزة.

تنبيه: لم يَذكُر في سورة البَلَد حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها حديث البراء قال: جاء أعرابيّ فقال: يا رسول الله، عَلِّمني عَمَلاً يُدخِلني الجنَّة، قال: «لَئِن كنتَ أقصَرتَ الخُطبة لقد أعرَضتَ المسألة، أعتِق النَّسمة، وفُكَّ الرَّقَبة» قال: أوَليستا بواحدةٍ؟ قال: «لا، إنَّ عِتقَ النَّسَمة أن تَنفَرِد بعِتقِها، وفَكَّ الرَّقَبة أن تُعِين في عِتقها» أخرجه أحمد (١٨٦٤٧) وابن مَرْدويه من طريق عبد الرَّحمن بن عَوْسَجة عنه، وصَحَّحَه ابن حِبّان (٣٧٤).

٩١- سورة ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهد: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [١]: ضَوْؤُها.

﴿إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [٢]: تَبِعَها.

و﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦]: دَحَاها.

﴿دَسَّىٰهَا﴾ [١٠]: أغْواها.

﴿فَأَلۡهَمَهَا﴾ [٨]: عَرَّفَها الشَّقاءَ والسَّعادةَ.

﴿وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا﴾ [١٥]: عُقْبَى أَحدٍ.

﴿بِطَغۡوَىٰهَآ﴾ [١١]: بمَعاصِيها.

٨/٧٠٥ **٤٩٤٢- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا وُهَيبٌ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، أنَّه أخبَرَه عبدُ الله ابنُ زَمْعةَ: أنَّه سمعَ النبيَّ ﷺ يَخطُبُ، وذكَرَ الناقةَ والذي عقَرَ، فقال رسولُ الله ﷺ:**

(١) بل في الأنبياء «باب ﴿أَمۡ حَسِبۡتَ أَنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡكَهۡفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾» بعد الحديث رقم (٣٤٦٤)، وفي تفسير سورة الكهف أيضاً بعد الحديث رقم (٤٧٢٣)، أما في سورة الهُمَزة فلم يرد لا في المتن ولا في الشرح.

«﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ [الشمس:١٢] انبعَثَ لها رجلٌ عَزِيزٌ عارِمٌ، مَنِيعٌ في رَهْطِه، مِثْلُ أبي زَمْعةَ».

وذكرَ النِّساءَ فقال: «يَعْمِدُ أحدُكُم يَجْلِدُ امرأتَه جَلْدَ العبدِ، فلعلَّه يُضاجِعُها من آخِرِ يومِه».

ثمَّ وعَظَهم في ضَحِكِهم منَ الضَّرْطةِ، وقال: «لِمَ يَضْحَكُ أحدُكم ممَّا يَفْعَلُ؟».

وقال أبو معاويةَ: حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عبدِ الله بنِ زَمْعةَ، قال النبيُّ ﷺ: «مِثْلُ أبي زَمْعةَ عَمِّ الزُّبَيرِ بنِ العَوّامِ».

قوله: «سورة ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » ثَبَتَت البسملة لأبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ضُحَىٰهَا﴾: ضَوْؤُها ﴿إِذَا تَلَىٰهَا﴾: تَبِعَها، و﴿طَحَىٰهَا﴾: دَحاها، و﴿دَسَّىٰهَا﴾ أغواها» ثَبَتَ هذا كلّه للنَّسَفيِّ وحده هنا، وقد تقدَّم لهم في بَدْء الخلق مُفرَّقاً إلّا قوله: ﴿دَسَّىٰهَا﴾[1] فأخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٢١٣) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا، وقد أخرج الحاكم (٢/ ٥٢٤) من طريق حُصَين عن مجاهد عن ابن عبَّاس جميعَ ذلك.

قوله: «﴿فَأَلۡهَمَهَا﴾: عَرَّفَها الشَّقاءَ والسَّعادة» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ وحده، وقد أخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٢١٠) من طريق مجاهد به.

قوله: «﴿وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا﴾: عُقْبَى أَحد» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا﴾: اللهُ لا يَخافُ عُقبَى أحدٍ. وهو مضبوط بفتح الألف والمهمَلة، وفي بعض النُّسَخ بسكونِ الخاء المعجَمة بعدها ذال مُعجَمة.

قال الفَرّاء: قرأَ أهل البصرة والكوفة بالواو، وأهل المدينة بالفاءِ: «فلا يَخاف»، فالواو صِفةُ العاقر، أي: عَقَرَ ولم يَخَفْ عاقبة عَقرِها[2]، أو المراد: لا يَخاف الله أن تَرجِع بعد إهلاكها، فالفاء على هذا أجوَدُ. والضَّمير في «عُقباها» للدَّمدَمة أو لثَمُود أو للنَّفسِ المقدَّمِ ذِكْرها، والدَّمدَمة: الهلاك العامّ.

---

(١) قوله: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ سلف بين يدي الحديث رقم (٣١٩٩)، وقوله: ﴿طَحَىٰهَا﴾ سلف بين يدي الحديث رقم (٣١٩٥)، و﴿دَسَّىٰهَا﴾ سيأتي أيضاً في القدر بين يدي الحديث رقم (٦٦١١).

(٢) زاد الفرّاء في كتابه ٣/ ٢٧٠: والواو في التفسير أجود.

قوله: «﴿ بِطَغْوَىٰهَآ ﴾: مَعاصِيها» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: «مَعصِيَتها» وهو الوجه. والطَّغْوَى بفتح الطاء والقَصْر: الطُّغيان، ويحتمل في الباء أن تكون للاستعانة وللسَّبَب، أو المعنى: كَذَّبَت بالعذاب الناشئ عن طُغيانها.

قوله: «هشام» هو ابن عُرْوة بن الزُّبَير.

قوله: «عبد الله بن زَمْعَةَ» أي: ابن الأسوَد بن المطَّلِب بن أَسَد بن عبد العُزَّى، صحابيّ مشهور، وأُمّه قَريبةُ أُخت أمّ سَلَمةَ أمّ المؤمنينَ، وكان تحته زَينَبُ بنت أمّ سَلَمةَ. وقد تقدَّم في قِصّة ثَمُود من أحاديث الأنبياء (٣٣٧٧) أنَّه ليس له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث، وأنَّه يَشتَمِل على ثلاثة أحاديث.

قوله: «وذكرَ الناقةَ» أي: ناقةَ صالح، والواو عاطِفةٌ على شيء محذوف تقديره: فخَطَبَ فذكر كذا، وذكر الناقةَ.

قوله: «والذي عَقَرَ» كذا هنا بحذفِ المفعول، وتقدَّم بلفظ: «عَقَرَها» أي: الناقةَ.

قوله: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ ﴾ تقدَّم في أحاديث الأنبياء بلفظ: «انتَدَبَ» تقول: نَدَبتُه إلى كذا فانتَدَبَ له، أي: أمَرتُه فامتَثَلَ.

قوله: «عَزيز» أي: قليل المِثْل.

قوله: «عارِم» بمُهمَلتَينِ، أي: صَعْب على مَن يَرُومه، كثير الشَّهامة والشرّ.

قوله: «مَنيع» أي: قويّ ذو مَنَعةٍ، أي: رَهطٍ يَمنَعونَه من الضَّيم، وقد تقدَّم في أحاديث الأنبياء بلفظ: «ذو مَنَعة»، وتقدَّم بيان اسمه وسبب عَقْره الناقة.

قوله: «مِثْلُ أبي زَمْعَةَ» يأتي في الحديث الذي بعده.

قوله: «وذكرَ النِّساء» أي: وذكر في خُطبَته النِّساءَ استطراداً إلى ما يقع من أزواجِهنَّ.

قوله: «يَعْمِد» بكسر الميم، وسيأتي شرحه في كتاب النِّكاح (٥٢٠٤).

قوله: «ثمَّ وَعَظَهم في ضَحِكِهم» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «في ضَحِكٍ» بالتَّنوين «وقال: لِمَ يَضحَكُ أحدُكم ممَّا يفعل؟» يأتي الكلام عليه في كتاب الأدب (٦٠٤٢) إن شاء الله تعالى.

قوله: «وقال أبو معاوية...» إلى آخره، وَصَلَه إسحاق بن راهويه في «مُسنَده» قال: أَخبرنا أبو معاوية، فذكر/ الحديث بتمامه، وقال في آخره: «مِثلُ أبي زَمْعةَ عَمّ الزُّبَير بن العَوّام» كما عَلَّقه البخاريّ سواءً. وقد أخرجه أحمد (١٦٢٢٢) عن أبي معاوية لكن لم يَقُل في آخره: «عَمّ الزُّبَير بن العَوّام». ٧٠٦/٨

قوله: «عَمِّ الزُّبَير بن العَوّام» هو عَمّ الزُّبَير مجازاً، لأنَّه الأسوَد بن المطَّلِب بن أسَد، والعَوّام: ابنُ خُوَيلِدِ بن أسَد، فنزَّلَ ابنَ العَمّ مَنزِلةَ الأخ فأطلقَ عليه عمّاً بهذا الاعتبار، كذا جَزَمَ الدِّمياطيّ باسم أبي زَمْعةَ هنا، وهو المعتمَد.

وقال القُرطُبيّ في «المفهم»: يحتمل أنَّ المراد بأبي زَمْعةَ الصَّحابيّ الذي بايعَ تحت الشَّجَرة، يعني: وهو عُبيد البَلَويّ، قال: ووجهُ تشبيهه به إن كان كذلك، أنَّه كان في عِزّةٍ ومَنَعةٍ في قومه كما كان ذلك الكافر، قال: ويحتمل أن يريد غيرَه ممَّن يُكنى أبا زَمْعةَ من الكفّار. قلت: وهذا الثّاني هو المعتمَد، والغير المذكور هو الأسوَد، وهو جَدُّ عبد الله بن زَمْعةَ راوي هذا الخبر، لقوله في نفس الخبر: «عَمّ الزُّبَير بن العَوّام»، وليس بين البَلَويّ وبين الزُّبَير نسبٌ.

وقد أخرج الزُّبَير بن بَكّار هذا الحديث في ترجمة الأسوَد بن المطَّلِب من طريق عامر بن صالح عن هشام بن عُرْوة، وزاد: قال: فتَحدَّث بها عُرْوةُ وأبو عُبيدة بن عبد الله بن زَمْعةَ جالسٌ، فكأنَّه وَجَدَ منها، فقال له عُرْوة: يا ابن أخي، والله ما حدَّثَنيها أبوك إلّا وهو يَفخَر بها. وكان الأسوَدُ أحدَ المستَهزِئينَ[1]، وماتَ على كفره بمكَّة، وقُتِلَ ابنه زَمْعةُ يوم بدر كافراً أيضاً.

٩٢- سورة ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [٩]: بالخَلَفِ.

وقال مجاهدٌ: ﴿تَرَدَّىٰٓ﴾ [١١]: ماتَ، و﴿تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]: تَوهَّجُ.

وقرأ عُبيدُ بنُ عُمَيرٍ: تَتَلَظَّى.

---

(١) يعني: المرادِينَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيۡنَٰكَ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ [الحجر:٩٥]، وهم خمسة على ما ذكر المفسِّرون، وهم: العاص بن وائل والوليد بن المغيرة والأسود بن المطلب أبو زمعة والأسود بن عبد يغوث والحارث بن عَيْطَل.

قوله: «سورة ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» ثَبَتَت البسملةُ لأبي ذرٍّ.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ﴾: بالخَلَفِ» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق حُصَين عن عِكْرمة عنه، وإسناده صحيح.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿تَرَدَّىٰٓ﴾: ماتَ، و﴿تَلَظَّىٰ﴾: توهَّجُ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾: إذا ماتَ، وفي قوله: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾: تَوهَّجُ.

قوله: «وقرأ عُبيد بن عُمَير: تَتَلَظَّى» وَصَلَه سعيد بن منصور عن ابن عُيَينةَ وداود العَطّار، كلاهما عن عَمْرو بن دينار عن عُبيد بن عُمَير أنَّه قرأ: «ناراً تَتَلَظَّى».

وقال الفَرّاء: حدَّثنا ابن عُيَينةَ عن عَمْرو قال: فاتَت عُبيدَ بن عُمَير ركعةٌ من المغرب، فسمعته يقرأ «فأنذَرتُكم ناراً تَتلظَّى» وهذا إسناد صحيح، ولكن رواه سعيد بن عبد الرَّحمن المخزوميّ عن ابن عُيَينةَ بهذا السَّنَد بتاءٍ واحدة[1]، فالله أعلم، وهي[2] قراءة زيد بن عليّ وطلحة بن مُصرِّف أيضاً، وقد قيل: إنَّ عُبيد بن عُمَير قرأها بالإدغام في الوَصْل لا في الابتداء، وهي قراءة البَزِّيّ من طريق ابن كثير.

١ - بابٌ ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل:٢]

٤٩٤٣- حدَّثنا قَبيصةُ بنُ عُقْبَةَ، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، قال: دَخَلْتُ في نَفَرٍ من أصحابِ عبدِ الله الشّامَ، فسَمِعَ بنا أبو الدَّرْداءِ، فأتانا فقال: أفِيكم مَن يقرأُ؟ فقُلْنا: نعم، قال: فأيُّكم أقرَأُ؟ فأشاروا إليَّ، فقال: اقرَأْ، فقرأتُ: «وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ * والذَّكَرِ والأُنثَى» قال: أنتَ سمعتَها مِن في صاحبِكَ؟ قلتُ: نعم، قال: وأنا سمعتُها من في النبيِّ ﷺ، وهؤلاءِ يأبَوْنَ علينا.

٧٠٧/٨ قوله: «بابٌ ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾» ذكر فيه الحديث الآتي في الباب الذي بعده، وسَقَطَت التَّرجمة لأبي ذرٍّ والنَّسَفيّ.

---

(١) قوله: «بتاء واحدة» سقط من (أ) و(س)، واستدركناه من (ع).

(٢) يعني «تتلظى» بتاءَين.

٢- بابٌ ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل:٣]

٤٩٤٤- حدَّثنا عمرُ، حدَّثنا أَبي، حدَّثنا الأعمَشُ، عن إبراهيمَ، قال: قَدِمَ أصحابُ عبدِ الله على أبي الدَّرْداءِ، فطَلَبَهم فوَجَدَهم، فقال: أيُّكم يقرأُ على قراءةِ عبدِ الله؟ قال: كلُّنا، قال: فأيُّكم أحفَظُ؟ فأشاروا إلى عَلْقمةَ، قال: كيفَ سمعتَه يقرأُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾؟ قال عَلْقمةُ: «والذَّكَرِ والأُنثَى»، قال: أشهَدُ أنّي سمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ هكذا، وهؤلاءِ يُريدوني على أن أقرَأَ: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾، واللّهِ لا أُتابِعُهم.

قوله: «**بابٌ ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾. حدَّثنا عمر**» هو ابن حفص بن غِياث، ووَقَعَ لأبي ذرٍّ: حدَّثنا عمر بنُ حفص.

قوله: «**قَدِمَ أصحابُ عبد الله**» أي: ابن مسعود «**على أبي الدَّرْداء، فطَلَبَهم فوَجَدَهم فقال: أيكم يقرأُ على قراءة عبد الله؟ قالوا: كلّنا، قال: فأيّكم أحْفَظُ؟ فأشاروا إلى عَلْقَمة**» هذا صورته الإرسالُ، لأنَّ إبراهيم ما حَضَرَ القِصّة، وقد وَقَعَ في رواية سفيان عن الأعمَش في الباب الذي قبله: «عن إبراهيم عن عَلْقمة» فتبَيَّن أنَّ الإرسال في هذا الحديث، ووَقَعَ في رواية الباب عند أبي نُعَيم أيضاً ما يقتضي أنَّ إبراهيم سمعَه من عَلْقمة.

وقوله في آخره: «**وهؤلاءِ يريدوني على أن أقرَأَ: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ واللّهِ لا أُتابعهم**» ووَقَعَ في رواية داود بن أبي هِند عن الشَّعْبيّ عن عَلْقمة في هذا الحديث: «وإنَّ هؤلاءِ يريدونَني أنْ أزول عمّا أقرأَني رسول الله ﷺ ويقولون لي: اقرأ ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾، وإنّي والله لا أُطيعهم» أخرجه مسلم (٨٢٤/ ٢٨٢) وابن مَرْدويه. وفي هذا بيانٌ واضح أنَّ قراءة ابن مسعود كانت كذلك، والذي وَقَعَ في غير هذه الطَّريق أنَّه قرأ «والذي خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنثَى»، كذا في كثير من كتب القراءات الشّاذّة، وهذه القراءة لم يَذكُرها أبو عُبيدٍ إلّا عن الحسن البصريّ، وأمّا ابن مسعود فهذا الإسناد المذكور في «الصحيحين» عنه من أصحّ إسنادٍ تُروى به الأحاديث.

قوله: «**كيف سمعتَه**» أي: ابن مسعود «**يقرأُ ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾؟ قال عَلْقمة: والذَّكَرِ والأُنثَى**»

في رواية سفيان: «فقرأت: والليلِ إذا يَغشى والنَّهار إذا تَجلَّى والذَّكرِ والأُنثى» وهذا صريح في أنَّ ابن مسعود كان يقرؤُها كذلك، وفي رواية إسرائيل عن مُغيرة في المناقب (٣٧٤٣): «والليلِ إذا يَغشى والذَّكرِ والأُنثى» بحذفِ «والنَّهارِ إذا تَجلَّى»، كذا في رواية أبي ذرٍّ وأثبتَها الباقونَ.

قوله: «وهؤلاءِ» أي: أهل الشّام «يريدوني على أن أقرأ: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ والله لا أُتابعُهم» هذا أبيَنُ من الرِّواية التي قبلها حيثُ قال: «وهؤلاءِ يأبونَ عليَّ». ثمَّ هذه القراءة لم تُنقَل إلّا عمَّن ذُكِرَ هنا، ومَن عَداهم قرَؤوا: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ وعليها استقرَّ الأمر معَ قوّة إسناد ذلك إلى أبي الدَّرداء ومَن ذُكِرَ معه، ولعلَّ هذا ممَّا نُسِخَت تِلاوَتُه ولم يَبلُغ النَّسخُ أبا الدَّرداء ومَن ذُكِرَ معه. والعَجَبُ مِن نقل الحُفّاظ من الكوفيّينَ هذه القراءة عن عَلْقمة وعن ابن مسعود وإليهما تنتهي القراءة بالكوفة، ثمَّ لم يقرأْ بها أحدٌ منهم، وكذا أهل الشّام حَمَلوا القراءة عن أبي الدَّرداء ولم يقرأْ أحدٌ منهم بهذا، فهذا ممَّا يُقوِّي أنَّ التِّلاوة بها نُسِخَت.

٨/٧٠٨

٣- باب قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل:٥]

٤٩٤٥- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ، عن عليٍّ ﷺ، قال: كنَّا معَ النبيِّ ﷺ في بَقِيعِ الغَرْقَدِ في جِنازةٍ، فقال: «ما مِنكُم مِن أحدٍ إلّا وقد كُتِبَ مَقْعَدُه مِن الجنَّةِ، ومَقْعَدُه مِن النارِ» فقالوا: يا رسولَ الله، أفَلا نَتَّكِلُ؟ فقال: «اعمَلوا، فكلٌّ مُيَسَّرٌ» ثمَّ قرأ: «﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾».

قوله: «باب قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾» ذكر فيه حديث عليّ قال: «كنَّا معَ النبيّ ﷺ في بَقيعِ الغَرقَد في جِنازة، فقال: ما منكم من أحدٍ إلّا وكُتِبَ مَقعَدُه من الجنَّة ومَقعَدُه من النار» الحديث، ذكره في خمسة تَراجِمَ أُخرى لآياتٍ[1] في هذه السّورة كلُّها من طريق الأعمَش إلّا الخامسَ فمن طريق منصور، كلاهما عن سعد بن عُبيدة عن أبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ

(١) تحرَّف في (س) إلى: لا يأتي.

عن عليّ، وصَرَّحَ في التَّرجمة الأخيرة بسماع الأعمَش له من سعدٍ، وسيأتي شرحه مُستوفًى في كتاب القَدَر (٦٦٠٥) إن شاء الله تعالى.

٤- باب قولِه: ﴿ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الليل:٦]

٤٩٤٥م- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا عبدُ الواحدِ، حدَّثنا الأعمَشُ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ، عن عليٍّ ﷺ، قال: كنَّا قُعوداً عندَ النبيِّ ﷺ... فذكر الحديثَ.

قوله: «باب قوله: ﴿ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾» سَقطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ والنَّسَفيّ، وسَقَطَ لفظ «باب» من التَّراجِم كلِّها لغير أبي ذرٍّ.

٥- بابٌ ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ [الليل:٧]

٤٩٤٦- حدَّثنا بِشرُ بنُ خالدٍ، أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سليمانَ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ، عن عليٍّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه كان في جِنازةٍ، فأخَذَ عُوداً يَنكُتُ في الأرضِ، فقال: «ما مِنكُم من أحدٍ إلّا وقد كُتِبَ مَقْعَدُه مِن النارِ، أو مِن الجنَّةِ» قالوا: يا رسولَ الله، أفلا نَتَّكِلُ؟ قال: «اعمَلُوا، فكلٌّ مُيَسَّرٌ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الآيةَ».

قال شُعْبةُ: وحدَّثني به منصورٌ، فلم أُنكِرْه من حديثِ سليمانَ.

٦- بابٌ ﴿ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴾ [الليل:٨]

٤٩٤٧- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وَكِيعٌ، عن الأعمَشِ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ، عن عليٍّ عليه السلام، قال: كنَّا جُلوساً عندَ النبيِّ ﷺ، فقال: «ما مِنكُم من أَحدٍ إلّا وقد كُتِبَ مَقْعَدُه مِن الجنَّةِ، ومَقْعَدُه مِن/ النارِ» فقُلْنا: يا رسولَ الله، أفلا نَتَّكِلُ؟ قال: «لا، اعمَلوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ» ثمَّ قرأ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾. ٨/٧٠٩

٧- باب قولِه: ﴿ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الليل:٩]

٤٩٤٨- حدَّثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبةَ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن منصورٍ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ، عن عليٍّ ﷺ، قال: كنَّا في جِنازةٍ في بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فأتانا رسولُ الله ﷺ فقَعَدَ

وقَعَدْنا حَوْلَه، ومعه مِخْصَرةٌ، فنكَّس فجَعَلَ يَنكُتُ بمِخْصَرَتِه، ثمَّ قال: «ما مِنكُم من أَحدٍ، وما من نفسٍ مَنْفوسةٍ، إلَّا كُتِبَ مكانُها مِن الجنَّةِ والنارِ، وإلَّا قد كُتِبَت شَقيَّةً أو سعيدةً» قال رجلٌ: يا رسولَ الله، أفلا نَتَّكِلُ على كتابِنا ونَدَعُ العَمَلَ؟ فمَن كان مِنّا من أهلِ السَّعادةِ، فسَيَصِيرُ إلى أهلِ السَّعادةِ، ومَن كان مِنّا من أهلِ الشَّقاءِ، فسَيَصِيرُ إلى عَمَلِ أهلِ الشَّقاوةِ، قال: «أمَّا أهلُ السَّعادةِ، فيُيسَّرونَ لِعَمَلِ أهلِ السَّعادةِ، وأمَّا أهلُ الشَّقاوةِ، فيُيسَّرونَ لِعَمَلِ أهلِ الشَّقاءِ» ثمَّ قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ الآيةَ.

٨- بابٌ ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠]

٤٩٤٩ - حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن الأعمَشِ، قال: سمعتُ سعدَ بنَ عُبيدةَ يُحدِّثُ عن أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ، عن عليٍّ ﷺ، قال: كان النبيُّ ﷺ في جِنازةٍ، فأخَذَ شيئاً فجعَلَ يَنكُتُ به الأرضَ، فقال: «ما مِنكُم من أحدٍ إلّا وقد كُتِبَ مَقْعَدُه مِن النارِ، ومَقْعَدُه مِن الجنَّةِ» قالوا: يا رسولَ الله، أفَلا نَتَّكِلُ على كتابنا، ونَدَعُ العَمَلَ؟ قال: «اعْمَلُوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له، أمَّا مَن كان مِن أهلِ السَّعادةِ، فيُيَسَّرُ لعَمَلِ أهلِ السَّعادةِ، وأمَّا مَن كان مِن أهلِ الشَّقاءِ، فيُيَسَّرُ لعَمَلِ أهلِ الشَّقاوَةِ» ثمَّ قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ الآيةَ.

٩٣- سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿إِذَا سَجَىٰ﴾ [٣]: استوَى.

وقال غيرُه: ﴿سَجَىٰ﴾ [٣]: أظْلَمَ وسَكَنَ.

﴿عَآئِلًا﴾ [٨]: ذو عِيالٍ.

قوله: «سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿إِذَا سَجَىٰ﴾: استوَى» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بهذا.

قوله: «وقال غيره: ﴿سَجَىٰ﴾: أظْلَمَ وسَكَنَ» قال الفَرّاء في قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا

سَجَىٰ﴾ قال: الضُّحَى: النَّهارُ كلّه، واللَّيلُ إذا سَجَى: إذا أظلَمَ ورَكَدَ في طولِه، تقول: بحرٌ ساجٍ، وليلٌ ساجٍ: إذا سَكَنَ.

وروى الطَّبَريُّ (٣٠/ ٢٣٠) من طريق قَتادة في قوله: ﴿إِذَا سَجَىٰ﴾ قال: إذا سَكَنَ بالخَلْق.

قوله: «﴿عَآئِلًا﴾: ذو عِيالٍ» هو قول أبي عُبيدة، وقال الفَرّاء: معناه: فقيراً، وقد وجدتُها في مُصحَف عبد الله: «عَديماً». والمراد: أنَّه أغناهُ بما أرضاه، لا بكَثْرة المال.

١ - بابٌ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣]

٨/ ٧١٠

٤٩٥٠- حدَّثنا أحمدُ بنُ يونُس، حدَّثنا زُهَيرٌ، حدَّثنا الأسوَدُ بنُ قيسٍ، قال: سمعتُ جُندُبَ بنَ سفيانَ ﷺ، قال: اشتكَى رسولُ الله ﷺ، فلم يَقُمْ ليلتَينِ أو ثلاثاً، فجاءتِ امرأةٌ فقالت: يا محمَّدُ، إنّي لأرجُو أن يكونَ شيطانُكَ قد تَركَكَ، لم أرَه قَرِبَكَ منذُ ليلتَينِ أو ثلاثاً. فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَالَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾.

قوله: «بابٌ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾» سَقطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ، وذكر في سبب نزولها حديث جُندُبٍ، وأنَّ ذلك سبب شَكْواه ﷺ، وقد قدَّمتُ في صلاة اللَّيل (١١٢٤) أنَّ الشَّكوَى المذكورة لم تَرِدْ بعينِها، وأنَّ مَن فَسَّرَها بإصبَعِه التي دَمِيَت لم يُصِبْ.

ووَجَدتُ الآن في الطبرانيِّ (٢٤/ ٦٣٦) بإسنادٍ فيه مَن لا يُعرَف أنَّ سبب نزولها وُجود جَرْو كَلبٍ تحت سريره ﷺ لم يَشعُر به، فأبطَأ عنه جِبْريلُ لذلك، وقِصّة إبطاء جِبْريل بسبب كَوْن الكلب تحت سريره مشهورة[1]، لكن كَوْنها سببَ نزول هذه الآية غريب، بل شاذٌّ، مردود بما في «الصَّحيح»، والله أعلم.

ووَرَدَ لذلك سببٌ ثالث، وهو ما أخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٢٣٠-٢٣١) من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس قال: لمَّا نزلَ على رسول الله ﷺ القرآنُ أبطَأَ عنه جِبْريلُ أياماً، فتعيَّرَ[2] بذلك، فقالوا: وَدَّعَه رَبُّه وقَلاه، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾.

---

(١) وستأتي عند البخاري من حديث ابن عمر برقم (٥٩٦٠).

(٢) تصحف في (س) إلى: فتغير، بالغين المعجمة.

ومن طريق إسماعيل مولى آلِ الزُّبَير قال: فَتَرَ الوحيُ حتّى شَقَّ ذلك على النبيّ ﷺ وأحزَنه فقال: «لقد خَشيتُ أن يكون صاحبي قَلَاني» فجاءه جِبْرِيلُ بسورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[1].

وذكر سليمان التَّيْميُّ في السِّيرة التي جمعها ورواها محمَّد بن عبد الأعلى عن مُعتَمِر بن سليمان عن أبيه قال: وفَتَرَ الوحيُ، فقالوا: لو كان من عند الله لَتَتابَعَ، ولكن الله قَلَاه، فأنزَلَ الله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بكمالهما.

وكلّ هذه الرِّوايات لا تَثبُت، والحقّ أنَّ الفَتْرة المذكورة في سبب نزول ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ غير الفَترة المذكورة في ابتداء الوحي، فإنَّ تلك دامَت أياماً، وهذه لم تكن إلّا ليلتَينِ أو ثلاثاً، فاختَلَطَتا على بعض الرُّواة، وتحريرُ الأمر في ذلك ما بيَّنتُه، وقد أوضَحتُ ذلك في التَّعبير (٦٩٨٢) ولله الحمد.

ووَقَعَ في «سيرة ابن إسحاق» في سبب نزول ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ شيء آخر، فإنَّه ذكر: أنَّ المشرِكينَ لمَّا سألوا النبيَّ ﷺ عن ذي القَرنَينِ والرُّوح وغير ذلك ووَعَدَهم بالجواب ولم يَستَثنِ، فأبطأَ عليه جِبْرِيل اثنتي عشرة ليلة أو أكثر، فضاقَ صَدرُه، وتَكلَّمَ المشركونَ، فنزلَ جِبْرِيل بسورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وبجواب ما سألوا، وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف:٢٣]. انتهى، وذِكْر سورة الضُّحَى هنا بعيد، لكن يجوز أن يكون الزَّمانُ في القِصَّتَينِ مُتَقارِباً، فضَمَّ بعضُ الرُّواة إحدى القِصَّتَينِ إلى الأُخرى، وكلٌّ منهما لم يكن في ابتداء البعث، وإنَّما كان بعد ذلك بمُدّةٍ، والله أعلم.

قوله: «سمعت جُندُب بن سُفْيان» هو البَجَليّ.

قوله: «فجاءت امرأةٌ فقالت: يا محمَّد، إنّي لَأرجو أن يكون شيطانُك تَرَكَك» هي أمّ جميل بنت حربٍ امرأةُ أبي لهب. وقد تقدَّم بيان ذلك في كتاب قيام اللَّيل (١١٢٤).

وأخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٢٣٠) من طريق المفضَّل بن صالح عن الأسوَد بن قيس بلفظ: فقالت امرأةٌ من أهله، ومن وجه آخر عن الأسوَد بن قيس بلفظ: حتَّى قال المشركونَ. ولا

---

(١) ذكر نحو هذا الخبر ابنُ إسحاق في «السيرة» ـ كما في «سيرة ابن هشام» ١/ ٢٤١ ـ ولم يذكر له إسناداً.

مُخالَفةَ لأنَّهم قد يُطلِقونَ لفظ الجمع ويكون القائل أو الفاعل واحداً، بمعنى أنَّ الباقينَ راضونَ بما وَقَعَ من ذلك الواحد.

قوله: «قَرِبَك» بكسر الرَّاء، يقال: قَرِبَه يَقرَبُه، بفتح الرَّاء مُتعَدّياً، ومنه: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [النساء:٤٣]، وأمَّا قَرُبَ/ بالضَّمِّ فهو لازِمٌ، تقول: قَرُبَ الشَّيءُ، أي: دَنَا. وقد ٧١١/٨ بيَّنتُ هناكَ[١] أنَّه وَقَعَ في رواية أُخرى عند الحاكم (٢/ ٦١٠): فقالت خديجة.

وأخرجه الطَّبَريُّ أيضاً (٣٠/ ٢٣١ و٢٣٢) من طريق عبد الله بن شَدّاد: فقالت خديجة: ولا أرَى رَبَّك، ومن طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه: فقالت خديجة لمَا تَرَى من جَزَعه؛ وهذان طريقان مُرسَلان ورواتها ثِقات، فالذي يَظهَر أنَّ كلًّا من أمّ جميل وخديجة قالت ذلك، لكن أمّ جميل عبَّرَت ـ لكَوْنِها كافرةً ـ بلفظ: «شيطانك»، وخديجة عبَّرَت ـ لكَوْنِها مُؤمِنةً ـ بلفظ: «ربّك» أو «صاحبك»، وقالته أمُّ جميل شَماتةً، وخديجةُ تَوَجُّعاً.

٢- باب قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣]

تُقرَأُ بالتَّشْدِيدِ والتَّخْفِيفِ، بمعنًى واحدٍ: ما تَرَكَكَ رَبُّكَ، وقال ابنُ عبَّاسٍ: ما تَرَكَكَ وما أبغَضَكَ.

٤٩٥١ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبَةُ، عن الأسوَدِ بنِ قيسٍ، قال: سمعتُ جُندُباً البَجَليَّ: قالت امرأةٌ: يا رسولَ الله، ما أُرَى صاحبَكَ إلَّا أبطَأَكَ، فنزلت: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾.

قوله: «**باب قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾**» كذا ثَبَتَت هذه التَّرجمة في رواية المُستَمْلي، وهو تَكرارٌ بالنِّسبة إليه لا بالنِّسبة للباقينَ، لأنَّهم لم يَذكُروها في الأولى.

قوله: «**تُقرَأ بالتَّشْديدِ والتَّخفيف، بمعنًى واحدٍ: ما تَرَكَك رَبُّك**» أمَّا القراءة بالتَّشديدِ فهي قراءة الجمهور، وقرأ بالتَّخفيفِ عُرْوةُ وابنه هشام وابن أبي عَبْلة[٢].

---

(١) أي: في قيام الليل، عند شرح الحديث (١١٢٤).

(٢) تحرَّف في (س) إلى: علية. وابن أبي عبلة: اسمه إبراهيم، روى له البخاري ومسلم.

وقال أبو عُبيدة: «ما وَدَّعَك» ـ يعني بالتَّشديد ـ من التوديع، و«ما وَدَعَك» ـ يعني بالتَّخفيفِ ـ من وَدَعْت، انتهى.

ويُمكِن تخريج كَوْنها بمعنًى واحدٍ على أنَّ التوديع مُبالَغةٌ في الوَدْع، لأنَّ مَن وَدَّعَك مُفارِقاً فقد بالَغَ في تَرْكِك.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ما تَرَكَك وما أبغَضَك» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس بهذا.

قوله في الرِّواية الأخيرة: «قالت امرأة: يا رسول الله، ما أرَى صاحِبَك إلّا أبطَأَك» هذا السِّياق يَصلُح أن يكون خِطابَ خديجة، دون الخِطاب الأوَّل فإنَّه يَصلُح أن يكون خِطابَ حمّالة الحَطَب لتعبيرها بالشَّيطان والتَّرك، ومُخاطَبَتها بمحمَّدٍ، بخِلَاف هذه فقالت: صاحبك، وقالت: أبطَأَ، وقالت: يا رسول الله. وجَوَّزَ الكِرْمانيُّ أن يكون هذا من تَصَرُّف الرُّواة، وهو موجَّهٌ لأنَّ مَخرَج الطَّريقَينِ واحد.

وقوله: «أبطَأَك» أي: صَيَّرَكَ بَطيئاً في القراءة، لأنَّ بُطْئَه في الإقراء يَستَلزِم بُطْءَ الآخر في القراءة، ووَقَعَ في رواية أحمد (١٨٧٩٦) عن محمَّد بن جعفر عن شُعْبة: إلّا أبطَأَ عنك.

٩٤- سورة ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ﴾

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿وِزۡرَكَ﴾ [٢]: في الجاهليَّة.

﴿أَنقَضَ﴾ [٣]: أتقَنَ، ويُروَى: أثقَلَ، وهو أصحُّ من أتقَنَ.

﴿مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾ [٥، ٦]: قال ابنُ عُيَينةَ: أي: إنَّ معَ ذلك العُسْرِ يُسْراً آخَرَ، كقوله: ﴿هَلۡ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، ولن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَينِ.

وقال مجاهدٌ: ﴿فَٱنصَبۡ﴾ [٧]: في حاجَتِكَ إلى رَبِّكَ.

ويُذكَرُ عن ابنِ عبَّاس: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾: شَرَحَ اللهُ صَدْرَه للإسلامِ.

قوله: «سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ، وللباقينَ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ حَسْبُ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿وِزْرَكَ﴾ في الجاهليَّة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه، و«في الجاهليَّة» مُتعلِّق بالوِزْر، أي: الكائن في الجاهليَّة، وليس مُتعلِّقاً بوَضَعَ.

قوله: «﴿أَنقَضَ﴾: أتقنَ» قال عياض: كذا في جميع النُّسَخ: «أتقَنَ» بمُثنّاةٍ وقاف ونون، وهو وهمٌ، والصَّواب:/ أثقَلَ بمُثلَّثةٍ وآخرها لام، وقال الأَصِيليُّ: هذا وهمٌ في رواية ٧١٢/٨ الفِرَبْريّ، ووَقَعَ عند ابن السَّمّاك: «أثقن»[1] بالمثلَّثة وهو أصحّ. قال عياض: وهذا لا يُعرَف في كلام العرب، ووَقَعَ عند ابن السَّكَن: «ويُروَى: أثقَلَ» وهو الصَّواب.

قوله: «ويُروَى: أثْقَلَ، وهو أصحّ من أتقَنَ» كذا وَقَعَ في رواية المُستَمْلي، وزاد فيه: قال الفِرَبْريّ: سمعتُ أبا مَعشَر يقول: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾: أثقَلَ؛ ووَقَعَ في الكتاب خطأ. قلت: أبو مَعشَر: هو حَمْدويه بن الخطَّاب بن إبراهيم البخاريّ، كان يَستَملي على البخاريّ ويشاركه في بعض شيوخه، وكان صدوقاً، وأضرَّ بأَخَرةٍ.

وقد أخرجه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد بلفظ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾، قال: أثقَلَ. قال: وهذا هو الصَّواب، تقول العرب: أنقَضَ الحِملُ ظَهرَ الناقة: إذا أثقلَها، وهو مأخوذ من النَّقيض: وهو الصَّوت، ومنه: سمعت نَقيضَ الرَّحْل، أي: صَرِيره.

قوله: «﴿مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ قال ابن عُيَينةَ: أي: إنَّ معَ ذلك العُسْر يُسْراً آخَرَ، كقوله: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾» وهذا مصيرٌ من ابن عُيَينةَ إلى اتِّباع النُّحاة في قولهم: إنَّ النَّكِرة إذا أُعيدَت نَكِرةً كانت غير الأُولى، ومَوقِعُ التَّشبيه أنَّه كما ثَبَتَ للمؤمنينَ تعدُّدُ الحُسنَى كذا ثَبَتَ لهم تعدُّد اليُسْر، أو أنَّه ذهب إلى أنَّ المراد بأحدِ اليُسرَينِ الظَّفَر وبالآخرِ الثَّواب، فلا بُدَّ للمؤمنِ من أحدهما.

---

(١) في الأصلين و(س): أثقل، وهو خطأ، لأنَّ القاضي عياضاً نصَّ في كتابه «المشارق» ١/ ١٢٤ أنها عند ابن السماك بالمثلثة والنون، ولذلك أعقبها بقوله: هذا لا يُعرف في كلام العرب.

قوله: «ولن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَينِ» رُوِيَ هذا مرفوعاً موصولاً ومُرسَلاً، ورُوِيَ أيضاً موقوفاً، أمَّا المرفوع فأخرجه ابن مَرْدويه من حديث جابر بإسنادٍ ضعيف ولفظه: «أُوحيَ إليَّ ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾، ولن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ».

وأخرج سعيد بن منصور وعبد الرَّزّاق[1] من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان العُسْر في جُحْرٍ لَدَخَلَ عليه اليُسرُ حتَّى يُخرِجَه، ولن يَغلِب عُسرٌ يُسرَينِ» ثمَّ قال: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾، وإسناده ضعيف، وأخرجه عبد الرَّزّاق والطَّبَريُّ (٣٠/ ٢٣٤-٢٣٥) من طريق الحسن عن النبيِّ ﷺ، وأخرجه عبد بن حُميدٍ[2] من طريق قَتَادة قال: ذُكِرَ لنا: أنَّ رسول الله ﷺ بَشَّرَ أصحابه بهذه الآية فقال: «لن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ إن شاء الله».

وأمَّا الموقوف، فأخرجه مالك (٢/ ٤٤٦) عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: أنَّه كَتَبَ إلى أبي عُبيدة يقول: مهما يَنزِلْ بامرِئٍ من شِدّة يجعلِ الله له بعدها فَرَجاً، وإنَّه لن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ، وقال الحاكم: صَحَّ ذلك عن عمر وعليّ، وهو في «الموطَّأ» عن عمر لكن من طريقٍ مُنقَطِع.

وأخرجه عبد بن حُميدٍ عن ابن مسعود بإسنادٍ جيِّد، وأخرجه الفَرّاء (٣/ ٢٧٥) بإسنادٍ ضعيف عن ابن عبَّاس.

قوله: «**وقال مجاهدٌ: ﴿فَٱنصَبْ﴾ في حاجَتِك إلى رَبِّك**» وَصَلَه ابن المبارَك في «الزُّهد» (١١٤٦) عن سفيان عن منصور عن مجاهد في قوله: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ﴾ في صَلاتِك ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ قال: اجعَلْ نيَّتك ورغبتَك إلى رَبّك.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم قال: إذا فرغت من الجهاد فتَعَبَّدْ، ومن طريق الحسن نحوه.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٣٨٠-٣٨١.

(٢) زاد في (أ) و(س) هنا: «عن ابن مسعود بإسناد جيد» وهي زيادة مقحمة ولم تُذكَر في (ع) على الصواب، ومكانها في الموقوف لاحقاً. وانظر «تغليق التعليق» ٤/ ٣٧٢.

قوله: «ويُذكَر عن ابن عبَّاس ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾: شَرَحَ الله صَدْرَه للإسلام» وَصَلَه ابن مَرْدويه من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس، وفي إسناده راوٍ ضعيف.

تنبيه: لم يَذكُر في سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها حديثٌ أخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٢٣٥) وصَحَّحَه ابن حِبّان (٣٣٨٢) من حديث أبي سعيد رَفَعَه: «أتاني جِبْريل فقال: يقول رَبّك: أتدري كيف رَفَعتُ ذِكْرك؟ قال: الله أعلم، قال: إذا ذُكِرتُ ذُكِرتَ معي»، وهذا أخرجه الشافعيّ[١] وسعيد بن منصور وعبد الرَّزّاق (٢/ ٣٨٠) من طريق مجاهد قولَه.

وذكر التِّرمذيّ (٣٣٤٦)، والحاكم (٢/ ٥٢٨) في تفسيرها قِصّةَ شَرْح صَدرِه ﷺ ليلة الإسراء، وقد مضى الكلام عليه في أوائل السِّيرة النبويَّة (٣٨٨٧).

٩٥- سورة ﴿وَالتِّينِ﴾

٧١٣/٨

وقال مجاهدٌ: هو التِّينُ والزَّيتونُ الذي يأكلُ الناسُ.

﴿تَقْوِيمٍ﴾ [٤]: خَلْقٍ.

﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [٥] إلّا مَن آمَنَ.

يقال: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ [٧]: فما الذي يُكذِّبُكَ بأنَّ الناسَ يُدَانُونَ بأعمالِهم، كأنَّه قال: ومَن يَقدِرُ على تكذيبِكَ بالثَّوابِ والعِقابِ؟

٤٩٥٢- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: أخبرني عَدِيٌّ، قال: سمعتُ البراءَ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان في سَفَرٍ، فقرأ في العِشاءِ في إحدَى الرَّكْعَتَينِ بـ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾.

قوله: «سورة ﴿وَالتِّينِ﴾. وقال مجاهد: هو التّين والزَّيتون الذي يأكل الناسُ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ قال: الفاكِهةُ التي يأكُل الناسُ ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾

---

(١) في كتابه «الرسالة» ص١٦.

الطُّور: الجبل، وسِينينَ: المبارَك[١].

وأخرجه الحاكم (٢/ ٥٢٨) من وجه آخر عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد عن ابن عبَّاس.

وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس مِثله، ومن طريق العَوْفيّ عن ابن عبَّاس قال: التّين: مسجد نوح الذي بُنيَ على الجُوديّ، ومن طريق الرَّبيع بن أنس قال: التّين: جبل عليه التّين، والزَّيتون: جبل عليه الزَّيتون، ومن طريق قَتَادة: الجبل الذي عليه دمشق، ومن طريق محمَّد بن كعب قال: مسجد أصحاب الكهف، والزَّيتون: مسجد إيلِياء. ومن طريق قَتَادة: جبل عليه بيت المقدِس.

قوله: «﴿تَقْوِيمٍ﴾: خَلْقٍ» كذا ثَبَتَ لأبي نُعَيم، وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد في قوله: ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ قال: أحسن خلق. وأخرج ابن المنذِر عن ابن عبَّاس بإسنادٍ حسن قال: أعدَل خلق.

قوله: «﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ إلّا مَن آمَنَ» كذا ثَبَتَ للنَّسَفيّ وحده، وقد تقدَّم لهم في بَدْء الخلق[٢].

وأخرج الحاكم (٢/ ٥٢٨) من طريق عاصم الأحوَل عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: مَن قرأ القرآن لم يُرَدَّ إلى أرذَل العُمُر، وذلك قوله: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [التين:٥-٦] قال: الذينَ قَرَؤوا القرآن.

قوله: «يقال: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ فما الذي يُكذِّبك بأنَّ الناس يُدَانونَ بأعمالهم؟ كأنَّه قال: ومَن يَقدِرُ على تَكْذيبِك بالثَّواب والعِقاب؟» في رواية أبي ذرٍّ عن غير الكُشْمِيهنيِّ: «تُدالُونَ» بلامٍ

---

(١) وقيل غير ذلك، قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٣٠/ ٢٤١: وأَولى الأقوال في ذلك بالصواب قولُ من قال: طور سينين: جبل معروف، لأن الطُّور هو الجبل ذو النبات، فإضافتُه إلى سِينين تعريفٌ له، ولو كان نعتاً للطور، كما قال من قال: معناه: حسنٌ أو مبارَك، لكان الطورُ منوَّناً، وذلك أن الشيء لا يضاف إلى نعته لغير علَّةٍ تدعو إلى ذلك. وكان قبلُ ٢٣/ ٩٦ ذكر أن طور سَيناء المذكور في سورة المؤمنين آية (٢٠) وطور سينين موضعٌ واحد؛ أي: أن سِينين لغة في سيناء.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٣٢٦).

بَدَل النُّون الأولى، والأوَّل هو الصَّواب، كذا هو في كلام الفَرّاء بلفظه، وزاد في آخره: بعدَما تَبيَّن له كيفيَّةُ خلقه.

قال ابن التِّين: كأنَّه جعَلَ «ما» لمن يَعقِل، وهو بعيد. وقيل: المخاطَب بذلك الإنسان المذكور، قيل: هو على طريق الالْتِفات، وهذا عن مجاهد، أي: ما الذي جَعَلَك كاذِباً؟ لأنَّك إذا كَذَّبتَ بالجزاءِ صِرتَ كاذِباً، لأنَّ كلّ مُكَذِّب بالحقِّ فهو كاذِب. وأمَّا تَعقُّبُ ابن التِّين قولَ الفَرّاء جَعْلَ «ما» لمن يَعقِلُ وهو بعيد، فالجواب: أنَّه ليس ببعيدٍ فيمَن أُبهِمَ أمره، ومنه: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:٣٥].

قوله: «أخبَرَني عَدِيّ» هو ابن ثابت الكوفيّ.

قوله: «فقرأ في العِشاء بالتِّينِ» تقدَّم شرحه في صفة الصلاة (٧٦٧). وقد كَثُرَ سؤال بعض الناس: هل قرأ بها في الرَّكعة الأولى أو الثّانية؟ أو قرأ فيهما معاً كأن يقول: أعادَها في الثّانية؟ وعلى أن يكون قرأ غيرها، فهَلْ عُرِفَ؟ وما كنتُ أستَحضِر لذلك جواباً، إلى أن رأيت في «كتاب الصَّحابة» لأبي عليّ بن السَّكَن في ترجمة زُرْعة بن خليفة رجل من أهل اليَمامة أنَّه قال: «سمعنا بالنبيِّ ﷺ فأتيناه، فعَرَضَ علينا الإسلام فأسلَمْنا وأسهَمَ لنا، وقرأ في الصلاة بالتِّينِ والزَّيتونِ، وإنّا أنزلناه في ليلة القَدْرِ» فيُمكِن إن كانت/ هي الصلاة التي ٨/٧١٤ عَيَّنَ البراءُ بن عازِب أنَّها العِشاء أن يقال: قرأ في الأُولى بالتِّينِ وفي الثّانية بالقَدْرِ، ويَحصُل بذلك جوابُ السُّؤال، ويُقوِّي ذلك أنّا لا نَعرِفُ في خبرٍ من الأخبار أنَّه قرأ بالتِّينِ والزَّيتون إلّا في حديث البراء ثمَّ حديث زُرْعة هذا.

٩٦- سورة ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾

٤٩٥٢م- وقال قُتَيبةُ: حدَّثنا حمّادٌ، عن يحيى بنِ عَتِيقٍ، عن الحسن، قال: اكتُبْ في المصحَفِ في أوَّلِ الإمامِ: بسم الله الرَّحمنِ الرَّحِيم، واجعَلْ بينَ السّورَتَينِ خَطّاً.

وقال مجاهدٌ: ﴿نَادِيَهُۥ﴾ [١٧]: عَشِيرتَه.

﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [١٨]: الملائكة.

وقال مَعمَرٌ: ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [٨]: المَرْجِعُ.

«لَنَسْفَعَنْ» [١٥]: قال: لَنأخُذَنْ، ولَنَسْفَعنْ بالنّونِ وهي الخَفِيفةُ، سَفَعْتُ بيَدِه: أخَذْتُ.

قوله: «سورة ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾» قال صاحب «الكشّاف»: ذهب ابن عبّاس ومجاهد إلى أنّها أوّل سورة نزلت، وأكثر المفسِّرينَ إلى أنّ أوّل سورة نزلت فاتحة الكتاب. كذا قال، والذي ذهب أكثر الأئمّة إليه هو الأوّل، وأمّا الذي نَسَبَه إلى الأكثر فلم يقل به إلّا عَدَد أقلُّ من القليل بالنِّسبة إلى مَن قال بالأوّلِ.

قوله: «وقال قُتَيبة: حدَّثنا حمّاد عن يحيى بن عَتيق عن الحسن قال: اكتُبْ في المصحَفِ في أوّل الإمام: بسم الله الرّحمن الرحيم، واجعَل بين السّورتَينِ خَطّاً» في رواية أبي ذرٍّ عن غير الكُشْمِيهنيِّ: «حدَّثنا قُتَيبة». وقد أخرجه ابن الضُّرَيسِ في «فضائل القرآن» (٤٣): حدَّثنا أبو الرَّبيع الزَّهْرانيّ حدَّثنا حمّاد بهذا، وحمّاد: هو ابن زيد، وشيخه بصريّ ثقة من طبقة أيوب ماتَ قبله، ولم أرَ له في البخاريّ إلّا هذا الموضع.

وقوله: «في أوّل الإمام» أي: أمّ الكِتاب.

وقوله: «خَطّاً» قال الدّاوديّ: إن أراد خَطّاً فقط بغير بسملة، فليس بصَوابٍ، لاتِّفاق الصَّحابة على كتابة البسملة بين كلّ سورتَينِ إلّا براءة، وإن أراد بالإمام إمامَ كلّ سورة فيجعل الخطّ معَ البسملة فحسنٌ، فكان ينبغي أن يَستَثنيَ براءةَ.

وقال الكِرْمانيُّ: معناه: اجعَل البسملة في أوّله فقط، واجعَلْ بين كلّ سورتَينِ علامةً للفاصلة، وهو مذهب حمزة من القُرّاء السَّبعة ـ قلت: المنقول ذلك عن حمزة في القراءة لا في الكتابة ـ قال: وكأنّ البخاريّ أشارَ إلى أنّ هذه السّورة لمّا كان أوّلها مُبتَدَأً بقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ أراد أن يُبيِّن أنّه لا تجبُ البسملة في أوّل كلّ سورة، بل مَن قرأ البسملة في أوّل القرآن كَفاه في امتِثال هذا الأمر. نعم، استَنبَطَ السُّهَيليُّ من هذا الأمر ثُبوتَ البسملة في أوّل الفاتحة، لأنّ هذا الأمر هو أوّل شيء نزلَ من القرآن، فأَولى مواضع امتِثالِه أوّل القرآن.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿نَادِيَهُۥ﴾: عَشِيرته» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد به، وهو تفسير معنًى، لأنَّ المدعوَّ أهلُ النادي، والنادي: المجلِس المتَّخَذ للحديثِ.

قوله: «﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾: الملائكةَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي حازِم عن أبي هريرة مِثلَه.

قوله: «وقال مَعمَر[1]: ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾: المَرْجِع» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ لغيره: «وقال مَعمَر» فصارَ كأنَّه من قول مجاهد، والأوَّل هو الصَّواب، وهو كلام أبي عُبيدة في كتاب «المجاز» ولفظه: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ قال: المرجِع والرُّجوع.

قوله: «لنَسْفَعَنْ بالنَّاصيَةِ: لَنأخُذَنْ، ولَنَسْفَعنْ بالنّونِ وهي الخفيفة، سَفَعْتُ بيَدِه: أخَذْتُ» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً ولفظه: ولَنَسفَعنْ إنَّما يُكتَب بالنّونِ لأنَّها نون خفيفة. انتهى، وقد رُويَ عن أبي عَمْرو بتشديد النّون[2]، والموجود في مرسوم المصحَف بالألفِ، والسَّفْع: القَبْض على الشَّيء بشِدّةٍ، وقيل: أصله الأخذ بسَفْعة الفرس، أي: سواد ناصيتِه، ومنه قولهم: به سَفْعةٌ من غَضَب، لمَا يَعلُو لونَ الغضبان من التغيُّر، ومنه: امرأة سَفْعاء.

٨/٧١٥

١ - بابٌ

٤٩٥٣ - حدَّثنا يحيى بن بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ. وحدَّثني سعيدُ ابنُ مروانَ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ أبي رِزْمةَ، أخبرنا أبو صالحٍ سَلْمويه، قال: حدَّثني عبدُ الله، عن يونُسَ بنِ يزيدَ، قال: أخبرني ابنُ شِهابٍ، أنَّ عُرْوةَ بنَ الزُّبَيرِ أخبَرَه، أنَّ عائشةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ قالت: كان أوَّلَ ما بُدِئَ به رسولُ الله ﷺ الرُّؤْيا الصّادِقةُ في النَّوْمِ، فكان لا يَرَى رُؤْيا إلّا جاءت مِثلَ فَلَقِ الصُّبحِ، ثمَّ حُبِّبَ إليه الخَلَاءُ، فكان يَلْحَقُ بغارِ حِرَاءٍ، فيَتَحَنَّثُ فيه ـ قال: والتَّحَنُّثُ: التَّعبُّدُ اللَّياليَ ذواتِ العَدَدِ ـ قبلَ أن يَرجِعَ إلى أهلِه، ويَتزوَّدُ لذلك، ثمَّ

---

(١) هو معمر بن المثنَّى أبو عُبيدة صاحب كتاب «مجاز القرآن».

(٢) أبوعمرو: هو ابن العلاء البصري، أحد القراء السبعة، إلا أنَّ قراءته هذه رُوِيَت عنه من طريقين غير معتمدين في قراءته السَّبعية، فهي من القراءات الشاذَّة. وانظر «البحر المحيط» لأبي حيان ٨/ ٤٩٥.

يَرجِعُ إلى خَدِيجَةَ فيَتزَوَّدُ لِمِثْلِها، حتَّى فَجِئَه الحقُّ وهو في غارِ حِراءٍ، فجاءه المَلَكُ فقال: اقرَأْ، فقال رسولُ الله ﷺ: «ما أنا بقارِئٍ» قال: «فأخَذَني فغَطَّني، حتَّى بَلَغَ منّي الجَهْدَ، ثمَّ أرسَلَني، فقال: اقرَأْ، قلتُ: ما أنا بقارِئٍ، فأخَذَني فغطَّني الثّانيةَ، حتَّى بَلَغَ منّي الجَهْدَ، ثمَّ أرسَلَني، فقال: اقرَأْ، قلتُ: ما أنا بقارِئٍ، فأخَذَني فغطَّني الثّالثةَ، حتَّى بَلَغَ منّي الجَهْدَ، ثمَّ أرسَلَني فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾» الآيات إلى قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾، فرَجَعَ بها رسولُ الله ﷺ تَرْجُفُ بَوادِرُه، حتَّى دَخَلَ على خَدِيجَةَ، فقال: «زَمِّلُوني! زَمِّلُوني!» فزَمَّلوه حتَّى ذهب عنه الرَّوْعُ، قال لِخَدِيجَةَ: «أيْ خَدِيجَةُ، ما لي؟ لقد خَشِيتُ على نَفْسي» فأخبَرَها الخبَرَ، قالت خَدِيجَةُ: كلَّا أبشِرْ، فوالله لا يُخزِيكَ اللهُ أبداً، فوالله إنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وتَصْدُقُ الحديثَ، وتَحمِلُ الكَلَّ، وتَكْسِبُ المعدومَ، وتَقْرِي الضَّيفَ، وتُعِينُ على نَوائبِ الحقِّ.

فانطَلَقَت به خَدِيجَةُ حتَّى أتَتْ به وَرَقةَ بنَ نَوْفَلٍ، وهو ابنُ عَمِّ خَدِيجَةَ أخي أبِيها، وكان امرَأً تَنَصَّرَ في الجاهليَّةِ، وكان يَكتُبُ الكتابَ العربيَّ، ويَكتُبُ مِن الإنجيلِ بالعربيَّةِ ما شاءَ اللهُ أن يَكتُبَ، وكان شيخاً كَبِيراً قد عَمِيَ، فقالت خَدِيجَةُ: يا ابنَ عَمِّ، اسمَعْ مِن ابنِ أخِيكَ، قال وَرَقةُ: يا ابنَ أخي، ماذا تَرى؟ فأخبَرَه النبيُّ ﷺ خبَرَ ما رَأى، فقال وَرَقةُ: هذا النامُوسُ الذي أُنزِلَ على موسى، لَيتَني فيها جَذَعاً! لَيتَني أكونُ حَيّاً، ذكر حَرْفاً، قال رسولُ الله ﷺ: «أوَمُخرِجِيَّ هم؟» قال وَرَقةُ: نعم، لم يأتِ رجلٌ بما جِئْتَ به إلّا أُوذِيَ، وإن يُدْرِكْني يومُكَ حَيّاً أنصُرْكَ نَصْراً مُؤَزَّراً، ثمَّ لم يَنْشَبْ وَرَقةُ أن تُوُفِّيَ، وفَتَرَ الوَحْيُ فَتْرةً، حتَّى حَزِنَ رسولُ الله ﷺ.

٤٩٥٤- قال محمَّدُ بنُ شِهابٍ: فأخبَرَني أبو سَلَمةَ، أنَّ جابرَ بنَ عبدِ الله الأنصاريَّ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ، وهو يُحدِّثُ عن فَتْرةِ الوَحْيِ، قال في حديثِه: «بَيْنا أنا أَمشي سمعتُ صوتاً مِن السماءِ، فرَفَعْتُ بَصَري، فإذا المَلَكُ الذي جاءني بحِراءٍ جالسٌ على كُرْسيٍّ بينَ السماءِ والأرضِ، ففَرِقْتُ منه فرَجَعْتُ، فقلتُ: زَمِّلُوني، زَمِّلُوني» فدَثَّرُوه، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾. قال أبو سَلَمةَ: وهي الأوثانُ التي كان أهلُ الجاهليَّةِ يَعبُدونَ، قال: ثمَّ تَتابَعَ الوَحْيُ.

قوله: «باب، حدَّثنا يحيى بن بُكَير، حدَّثنا اللَّيث، عن عُقَيل، عن ابن شِهاب. وحدَّثني سعيدُ بن مروان» ٧١٦/٨ الإسناد الأوَّل قد ساقَ البخاريّ المتنَ به في أوَّل الكتاب (٣)، وساقَ في هذا الباب المتنَ بالإسناد الثَّاني، وسعيد بن مروان هذا: هو أبو عثمان البغداديّ نَزِيل نَيسابُور، من طبقة البخاريّ، شارَكَه في الرِّواية عن أبي نُعَيم وسليمان بن حَرْب ونحوهما، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع، وماتَ قبل البخاريّ بأربع سنينَ، ولهم شيخ آخر يقال له: أبو عثمان سعيد بن مروان الرُّهَاويّ، حدَّث عنه أبو حاتم وابن أبي رِزْمة وغيرهما، وفرَّقَ البخاريُّ في «التاريخ» بينه وبين البغداديّ، ووَهِمَ مَن زَعَمَ أنَّهما واحد وآخرُهم الكِرْمانيّ.

ومحمَّد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمة بكسر الرَّاء وسكون الزَّاي، واسم أبي رِزْمة: غَزْوان، وهو مَروَزيّ من طبقة أحمد بن حَنبَل، فهو من الطَّبقة الوُسطَى من شيوخ البخاريّ، ومع ذلك فحدَّث عنه بواسطةٍ، وليس له عنده سِوَى هذا الموضع، وقد حدَّث عنه أبو داود بلا واسطة.

وشيخه أبو صالح سَلْمويه: اسمه سليمان بن صالح اللَّيثيُّ المروَزيُّ، يُلقَّب سَلْمويه، ويقال: اسم أبيه داود، وهو من طبقة الراوي عنه من حيثُ الرِّواية إلّا أنَّه تقدَّمت وفاته، وكان من أخِصّاء عبد الله بن المبارَك والمكثِرينَ عنه، وقد أدرَكَه البخاريّ بالسِّنِّ لأنَّه مات سنة عشر ومئتَينِ، وما له أيضاً في البخاريّ سِوَى هذا الحديث.

وعبد الله: هو ابن المبارَك الإمام المشهور، وقد نزلَ البخاريُّ في حديثه في هذا الإسناد دَرَجَتَينِ، وفي حديث الزُّهْريِّ ثلاث دَرَجات.

وقد تقدَّم شرحُ هذا الحديث مُستَوفًى في أوائل هذا الكتاب (٣)، وسأذكرُ هنا ما لم يَتقدَّم ذِكرُه ممَّا اشتَمَلَ عليه من سياق هذه الطَّريق وغيرها من الفوائد.

قوله: «إنَّ عائشة زوجَ النبيِّ ﷺ قالت: كان أوَّلَ ما بُدِئَ به رسول الله ﷺ الرُّؤْيا الصّادِقة» قال النَّوَويّ: هذا من مَراسِيل الصَّحابة، لأنَّ عائشة لم تُدرِكْ هذه القِصّة فتكون سمعَتها

من النبيّ ﷺ أو من صحابيّ. وتَعقَّبَه مَن لم يفهم مُرادَه فقال: إذا كان يجوِّز أنَّها سمعَتها من النبيّ ﷺ، فكيف يَجزِم بأنَّها من المراسيل؟ والجواب: أنَّ مُرسَل الصَّحابيّ ما يَرويه من الأُمور التي لم يُدرِكْ زمانها، بخِلَاف الأُمور التي يُدرِك زمانها فإنَّها لا يقال: إنَّها مُرسَلة، بل يُحمَل على أنَّه سمعَها أو حَضَرَها ولو لم يُصرِّحْ بذلك، ولا يَختصُّ هذا بمُرسَلِ الصَّحابيّ، بل مُرسَلُ التابعيّ إذا ذكر قِصّة لم يَحضُرها سُمّيَت مُرسَلة، ولو جازَ في نفس الأمر أن يكون سمعَها من الصَّحابيّ الذي وَقَعَت له تلك القِصّة، وأمّا الأُمور التي يُدرِكها فيُحمَل على أنَّه سمعَها أو حَضَرَها، لكن بشرطِ أن يكون سالماً من التَّدليس، والله أعلم.

ويُؤيِّد أنَّها سمعَت ذلك من النبيّ ﷺ قولُها في أثناء هذا الحديث: «فجاءه المَلَك فقال: اقرأْ، فقال رسول الله ﷺ: ما أنا بقارئٍ، قال: فأخَذَني» إلى آخره، فقوله: «قال: فأخَذَني فغَطَّني» ظاهرٌ في أنَّ النبيّ ﷺ أخبرَها بذلك، فيُحمَل بَقيَّة الحديث عليه.

قوله: «أوَّل ما بُدِئَ به رسول الله ﷺ الرُّؤْيا الصّادِقة» زاد في رواية عُقَيل كما تقدَّم في بَدْء الوحي (٣): «من الوحي» أي: في أوَّل المبتَدَآت من إيجاد الوحي الرُّؤيا، وأمّا مُطلَق ما يدلُّ على نُبوَّته فتقدَّمت له أشياءُ مِثلُ تسليم الحجر كما ثَبَتَ في «صحيح مسلم» (٢٢٧٧) وغير ذلك. و«ما» في الحديث نَكِرة موصوفة، أي: أوَّل شيء، ووَقَعَ صريحاً في حديث ابن عبّاس عند ابن عائذ[١].

ووَقَعَ في مُرسَل عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم عند الدُّولابيّ[٢] ما يدلّ على أنَّ الذي كان يراه ﷺ هو جِبْريل، ولفظه: أنَّه قال لخديجة بعد أن أقرأه جِبْريل: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾: «أرأيتُكِ الذي كنت أُحدِّثكِ أنّي رأيتُه في المنام، فإنَّه جِبْريل استعلَنَ».

قوله: «من الوَحْي»[٣] يعني: إليه، وهو إخبارٌ عمّا رآه من دلائل نُبوَّته من غير أن يُوحَى

---

(١) أي: في «مغازيه»، وابن عائذ: هو محمد بن عائذٍ أبو عبد الله القرشيُّ مولاهم، توفي سنة ٢٣٣هـ، انظر «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٠٤.

(٢) في كتابه «الذرية الطاهرة» (٢٠).

(٣) هذا الحرف في رواية عُقيل بن خالد التي سلفت برقم (٣).

بذلك إليه هو، وأوَّل[١] ذلك مُطلَقاً ما سمعَه من بَحِيرا الرَّاهب، وهو عند التِّرمِذيّ (٣٦٢٠) بإسنادٍ قويّ عن أبي موسى[٢]، ثمَّ ما سمعَه عند بناء الكعبة حيثُ قيل له: «اشدُدْ عليك إزارَكَ»/ وهو في «صحيح البخاريّ» (٣٦٤) من حديث جابر، وكذلك تسليم الحجر عليه ٧١٧/٨ وهو عند مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سَمُرة.

قوله: «**الصالحة**»[٣] قال ابن المرابِط: هي التي ليست ضِغثاً ولا من تلبيس الشَّيطان ولا فيها ضربُ مَثَلٍ مُشكِل، وتُعقِّبَ الأخير بأنَّه إن أراد بالمشكِلِ ما لا يُوقَف على تأويله فمُسَلَّم، وإلّا فلا.

قوله: «**فَلَق الصُّبْح**» يأتي في سورة الفَلَق قريباً[٤].

قوله: «**ثمَّ حُبِّبَ إليه الخَلَاء**» هذا ظاهرٌ في أنَّ الرُّؤيا الصّادِقة كانت قبل أن يُحبَّبَ إليه الخَلاءُ، ويحتمل أن تكون لترتيب الأخبار، فيكون تحبيب الخَلْوة سابقاً على الرُّؤيا الصّادِقة، والأوَّل أظهَر.

قوله: «**الخَلَاء**» بالمدِّ: المكان الخالي، ويُطلَق على الخَلوة، وهو المراد هنا.

قوله: «**فكان يَلْحَق بغارِ حِراءٍ**» كذا في هذه الرِّواية، وتقدَّم في بَدْء الوحي بلفظ: «فكان يَخلو» وهي أوجَهُ، وفي رواية عُبيد بن عُمَير عند ابن إسحاق: فكان يُجاوِر[٥].

قوله: «**اللَّياليَ ذواتِ العَدَد**» في رواية ابن إسحاق: أنَّه كان يَعتَكِف شهر رمضان.

قوله: «**قال: والتَّحنُّث: التَّعبُّد**» هذا ظاهرٌ في الإدراج، إذ لو كان من بَقيَّة كلام عائشة

---

(١) في (أ) و(س): من غير أن يوحي بذلك إليه وهو أول، والمثبت من (ع) وهو الوجه.

(٢) كذا قال الحافظ، وقد استنكر هذا الخبرَ غير واحدٍ من أهل العلم كابن القيم والذهبي وابن كثير وغيرهم، وانظر المجموع الذي فيه فوائد حديثية لابن القيم (طبع دار ابن الجوزي) ص٢١ وما بعدها والتعليق عليه.

(٣) هذا الحرف أيضاً في رواية عُقيل.

(٤) بين يدي الحديث رقم (٤٩٧٦).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» ١/ ٢٣٦.

لجاءَ فيه: قالت، وهو يحتمل أن يكون من كلام عُرْوة أو مَن دونه، ولم يأتِ التَّصريحُ بصفة تَعبُّده، لكن في رواية عُبيد بن عُمَير عند ابن إسحاق: «فيُطعِم مَن يَرِدُ عليه من المساكين»، وجاء عن بعض المشايخ: أنَّه كان يَتعبَّد بالتفكُّرِ، ويحتمل أن تكون عائشة أطلقَت على الخَلوة بمُجرَّدِها تَعبُّداً، فإنَّ الانعِزال عن الناس ولا سيَّما مَن كان على باطِلٍ من جُملة العبادة، كما وَقَعَ للخليلِ عليه السلام حيثُ قال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الصافات:٩٩].

وهذا يَلتفِت إلى مسألة أُصوليَّة: وهو أنَّه ﷺ هل كان قبل أن يُوحَى إليه مُتعبَّداً بشريعة نبيٍّ قبلَه؟ قال الجمهور: لا، لأنَّه لو كان تابعاً لاستُبعِدَ أن يكون متبوعاً، ولأنَّه لو كان لنُقِلَ مَن كان يُنسَب إليه. وقيل: نعم، واختارَه ابنُ الحاجِب، واختلفوا في تعيينه على سبعة[1] أقوال: أحدها: آدم، حكاه ابن بَرْهان، الثّاني: نوح، حكاه الآمِديّ، الثّالث: إبراهيم، ذهب إليه جماعة واستَدَلُّوا بقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، الرَّابع: موسى، الخامس: عيسى، السادس: بكلِّ شيء بَلَغَه عن شَرْع نبيّ من الأنبياء، وحُجَّته: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠]، السابع: الوَقْف، واختارَه الآمِديّ.

ولا يَخفَى قوّةُ الثّالث، ولا سيَّما معَ ما نُقِلَ من مُلازَمَته للحَجِّ والطَّواف ونحو ذلك ممَّا بَقِيَ عندهم من شريعة إبراهيم، والله أعلم.

وهذا كلّه قبلَ النُّبوّة، وأمَّا بعد النُّبوّة فقد تقدَّم القولُ فيه في تفسير سورة الأنعام (٤٦٣٢).

قوله: «إلى أهله» يعني خديجةَ وأولاده منها، وقد سَبَقَ في تفسير سورة النّور في الكلام على حديث الإفك (٤٧٥٠) تسميةُ الزَّوجة أهلاً، ويحتمل أن يريد أقاربه أو أعَمَّ.

قوله: «ثمَّ يَرجع إلى خديجةَ فيَتزوَّد» خَصَّ خديجة بالذِّكرِ بعد أن عَبَّرَ بالأهلِ، إمّا تفسيراً بعد إبهام، وإمّا إشارةً إلى اختصاص التزوُّد بكَوْنِه من عندها دون غيرها.

---

(١) في (أ) و(س): ثمانية، والمثبت من (ع)، وهو الصواب.

قوله: «فيتزوَّد لِمِثْلِها» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «بمِثلِها» بالموحَّدة، والضَّمير للَّيالي أو للخَلْوة أو للعبادة أو للمَرّات، أي: السابقة، ثمَّ يحتمل أن يكون المراد أنَّه يَتزوَّد ويَخلُو أياماً، ثمَّ يَرجِعُ ويَتزوَّد ويَخلُو أياماً، ثمَّ يَرجِعُ ويَتزوَّد ويَخلُو أياماً، إلى أن ينقضيَ الشَّهر.

ويحتمل أن يكون المراد أن يَتزوَّد لِمِثلِها إذا حالَ الحَوْل وجاء ذلك الشَّهر الذي جَرَت عادته أن يَخلوَ فيه، وهذا عندي أظهَرُ، ويُؤخَذ منه إعداد الزّاد للمُختَلي إذا كان بحيثُ يَتعذَّر عليه تحصيلُه لبُعدِ مكان اختلائه من البَلَد مثلاً، وأنَّ ذلك لا يَقدَحُ في التوكُّل وذلك لوقوعِه من النبيّ ﷺ بعدَ حصول النُّبوّة له بالرُّؤيا الصالحة، وإن كان الوحيُ في اليَقَظة قد تَراخَى عن ذلك.

قوله: «وهو في غار حِراءٍ» جُملة في موضع الحال.

قوله: «فجاءه المَلَك» هو جِبْريل كما جَزَمَ به السُّهَيليّ، وكأنَّه أخَذَه من كلام وَرَقة المذكور في حديث الباب.

ووَقَعَ عند البيهقيِّ في «الدَّلائل» (٢/ ١٣٥-١٣٧): فجاءه الملكُ فيه؛ أي: في غار حِراء، كذا عَزاه شيخُنا البُلْقينيّ لـ«الدَّلائلِ» فتَبِعتُه، ثمَّ وجدتُه بهذا اللَّفظ في كتاب التَّعبير فعَزْوُه له أَولى.

تنبيه: إذا عُلِمَ أنَّه كان/ يُجاوِر في غار حِراءٍ في شهر رمضان، وأنَّ ابتداء الوحي جاءه ٧١٨/٨ وهو في الغار المذكور، اقتَضَى ذلك أنَّه نُبِّئَ في شهر رمضان، ويُعكِّر على قول ابن إسحاق: إنَّه بُعِثَ على رأس الأربعينَ، معَ قوله: إنَّه وُلِدَ في شهر رَبيعٍ[1]، ويُمكِن أن يكون المجيءُ في الغار كان أوَّلاً في شهر رمضان وحينئذٍ نُبِّئَ وأُنزِلَ عليه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، ثمَّ كان المجيء الثّاني في شهر ربيع الأوَّل بالإنذار وأُنزِلَت عليه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ فيُحمَل قول ابن إسحاق: «على رأس الأربعينَ» أي: عند المجيء بالرِّسالة، والله أعلم.

---

(١) هكذا في (ع)، وهو الصواب الموافق لما في «سيرة ابن إسحاق»، وفي (أ) و(س): «إنه في شهر رمضان ولد» وهو خطأ.

قوله: «اقرأْ» يحتمل أن يكون هذا الأمرُ لمجَرَّدِ التَّنبيه والتَّيقُّظ لمَا سَيُلقَى إليه، ويحتمل أن يكون على بابه من الطَّلَب فيُستَدَلَّ به على تكليف ما لا يُطاقُ في الحال وإن قَدِرَ عليه بعد ذلك، ويحتمل أن تكون صيغةُ الأمر محذوفة، أي: قل: اقرأ، وإن كان الجواب: ما أنا بقارئٍ، فعلى ما فُهِمَ من ظاهر اللَّفظ، وكأنَّ السِّرّ في حذفها لئلّا يُتوهَّمَ أنَّ لفظ «قل» مِن القرآن. ويُؤخَذ منه جوازُ تأخير البيان عن وقت الخِطاب، وأنَّ الأمر على الفَوْر، لكن يُمكِن أن يُجابَ بأنَّ الفَوْر فُهِمَ من القَرِينة.

قوله: «ما أنا بقارئٍ» وَقَعَ عند ابن إسحاق في مُرسَل عُبيد بنَّ عُمَير: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «أتاني جِبْريلُ بنَمَطٍ من دِيباج فيه كتابٌ قال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئٍ» قال السُّهَيليُّ: قال بعض المفسِّرينَ: إنَّ قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:١-٢] إشارة إلى الكتاب الذي جاء به جِبْريلُ حيثُ قال له: «اقرأْ».

قوله: «فغَطَّني» تقدَّم بيانُه في بَدْء الوحي، ووَقَعَ في «السِّيرة» لابنِ إسحاق: فغَتَّني، بالمثنّاة بَدَلَ الطاء، وهما بمعنًى، والمراد: غَمَّني، وصَرَّحَ بذلك ابنُ أبي شَيْبة[1] في مُرسَل عبد الله بن شَدّاد.

وذكر السُّهَيليُّ أنَّه رُوِيَ: سَأَبَني[2]، بمُهمَلةٍ ثمَّ همزة مفتوحتين ثمَّ موحَّدة أو مُثنّاة، وهما جميعاً بمعنى الخَنْق، وأغرَبَ الدَّاووديُّ فقال: معنى «فغَطَّني» صَنَعَ بي شيئاً حتَّى ألقاني إلى الأرض كمَن تأخذُه الغَشْية.

والحكمة في هذا الغَطّ شُغْلُه عن الالتِفات لشيءٍ آخر، أو لإظهار الشِّدّة والجِدّ في الأمر تنبيهاً على ثِقَل القول الذي سيُلقَى إليه، فلمَّا ظَهَرَ أنَّه صَبَرَ على ذلك أُلقيَ إليه، وهذا وإن كان بالنِّسبة إلى عِلْم الله حاصلٌ، لكن لعلَّ المراد إبرازُه للظّاهِرِ بالنِّسبة إليه ﷺ.

وقيلَ: ليُختَبَرَ هل يقول مِن قِبَل نفسه شيئاً، فلمَّا لم يأتِ بشيءٍ دَلَّ على أنَّه لا يَقدِرُ عليه،

---

(١) في «مصنفه» ١٤/ ٢٩٢.

(٢) تحرف في (ع) و(س) إلى: سأبي، بإسقاط النون.

وقيل: أراد أن يُعلِّمه أنَّ القراءة ليست من قُدرَته ولو أُكرِهَ عليها، وقيل: الحكمة فيه أنَّ التَّخَيُّل والوَهْم والوَسوَسة ليست من صفات الجسم، فلمَّا وَقَعَ ذلك لِجسمِه عَلِمَ أنَّه من أمر الله.

وذكر بعضُ مَن لَقِيناه: أنَّ هذا من خصائص النبيِّ ﷺ، إذ لم يُنقَل عن أحدٍ من الأنبياء أنَّه جَرَى له عند ابتداء الوحي مِثلُ ذلك.

قوله: «فغَطَّني الثَّالثةَ» يُؤخَذ منه أنَّ مَن يريد التَّأكيدَ في أمرٍ وإيضاحَ البيان فيه أن يُكرِّره ثلاثاً، وقد كان ﷺ يفعل ذلك كما سَبَقَ في كتاب العلم (٩٤)، ولعلَّ الحكمة في تكرير الإقراء الإشارةُ إلى انحِصار الإيمان الذي يَنشَأ الوحيُ بسببه في ثلاث: القول، والعَمَل، والنِّيَّة، وأنَّ الوحي يَشتَمِل على ثلاثٍ: التوحيد، والأحكام، والقَصَص، وفي تكرير الغَطِّ الإشارةُ إلى الشَّدائد الثلاث التي وَقَعَت له وهي: الحَصْر في الشِّعْب، وخروجه في الهجرة، وما وَقَعَ له يوم أُحُد، وفي الإرسالات الثلاثة إشارةٌ إلى حصول التَّيسير له عَقِبَ الثلاث المذكورة: في الدُّنيا، والبَرزَخ، والآخِرة.

قوله: «فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾» هذا القَدْر من هذه السّورة هو الذي نزلَ أوَّلاً، بخِلَاف بَقيَّة السّورة فإنَّما نزلَ بعد ذلك بزمانٍ. وقد قَدَّمتُ في تفسير المدَّثِّر (٤٩٢٢) بيانَ الاختلاف في أوَّل ما نزلَ، والحكمةُ في هذه الأوَّليَّة أنَّ هذه الآيات الخمس اشتَمَلَت على مقاصد القرآن: ففيها بَراعةُ الاستهلال، وهي جَدِيرة أن تُسمَّى عُنْوان القرآن لأنَّ عُنوان الكتاب يجمع مقاصدَه بعِبارةٍ وَجِيزة في أوَّله، وهذا بخِلَاف الفَنِّ البَديعيِّ المسمَّى «العنوان» فإنَّهم عَرَّفوه بأن يأخُذَ المتكلِّم في فنّ فيُؤَكِّده بذِكْر مِثالٍ سابق.

وبيان كَوْنها اشتَمَلَت على مقاصد القرآن/ أنَّها تَنحَصِر في علوم التوحيد والأحكام ٧١٩/٨ والأخبار، وقد اشتَمَلَت على الأمر بالقراءة والبِداءة فيها ببِسْمِ الله، وفي هذه الإشارة إلى الأحكام، وفيها ما يَتعلَّق بتوحيدِ الرَّبّ وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذاتٍ وصفة فِعلٍ، وفي هذا إشارة إلى أُصول الدِّين، وفيها ما يَتعلَّق بالأخبار من قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾.

قوله: ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ استَدَلَّ به السُّهَيليُّ على أنَّ البسملة يُؤمَر بقراءتِها أوَّلَ كلِّ سورة، لكن لا يَلزَمُ من ذلك أن تكون آيةً من كلّ سورة، كذا قال، وقَرَّرَه الطِّيبيُّ فقال: قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ قَدَّمَ الفِعلَ الذي هو مُتعلَّق الباء لكَوْنِ الأمر بالقراءة أهمَّ، وقوله: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ أمرٌ بإيجادِ القراءة مُطلَقاً، وقوله: ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ حال، أي: اقرأ مُفتَتِحاً باسم رَبِّك، وأصحُّ تَقاديره: قل: باسم الله، ثمَّ اقرأ، قال: فيُؤخَذ منه أنَّ البسملة مأمورٌ بها في ابتداء كلّ قراءة. انتهى، لكنْ لا يَلزَم من ذلك أن تكون مأموراً بها، فلا تَدُلّ على أنَّها آيةٌ من كلّ سورة، وهو كما قال، لأنَّها لو كان لَلَزِمَ أن تكون آيةً قبل كلّ آية، وليس كذلك.

وأمَّا ما ذكره القاضي عياض عن أبي الحسن بن القَصّار من المالكيَّة أنَّه قال: في هذه القِصّة رَدٌّ على الشافعيّ في قوله: إنَّ البسملة آية من كلّ سورة، قال: لأنَّ هذا أوَّل سورة أُنزِلَت وليس في أوَّلها البسملة، فقد تُعقِّبَ بأنَّ فيها الأمر بها وإن تأخَّرَ نزولها.

وقال النَّوويّ: ترتيب آي السّوَر في النُّزول لم يكن شرطاً، وقد كانت الآية تَنزِل فتُوضَع في مكانٍ قبلَ التي نزلت قبلها، ثمَّ تَنزِل الأُخرى فتُوضَع قبلها، إلى أن استَقرَّ الأمر في آخر عَهْده ﷺ على هذا التَّرتيب، ولو صَحَّ ما أخرجه الطَّبَريُّ (١/ ٥١) من حديث ابن عبَّاس: «أنَّ جِبْريل أمَرَ النبيَّ ﷺ بالاستعاذة والبسملة قبل قوله: اقرأْ» لكان أَولى في الاحتِجاج، لكن في إسناده ضعف وانقطاع، وكذا حديث أبي مَيسَرة[1]: أنَّ أوَّل ما أمَرَ به جِبْريلُ قال له: «قل: بسمِ الله الرَّحمن الرحيم، الحمد لله رَبِّ العالمينَ» هو مُرسَل وإن كان رجاله ثقات، والمحفوظ أنَّ أوَّل ما نزلَ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ وأنَّ نزول الفاتحة كان بعد ذلك.

قوله: «تَرْجُف بَوادِرُه» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فؤادُه» وقد تقدَّم بيان ذلك في بَدْء الوحي، و«تَرجُف» عندهم بمُثنّاةٍ فوقانيَّة، ولعلَّها في رواية: «يَرجُف فُؤاده» بالتَّحتانيَّة.

قوله: «زَمِّلوني زَمِّلوني» كذا للأكثرِ مرَّتَينِ، وكذا تقدَّم في بَدْء الوحي، ووَقَعَ لأبي ذرٍّ هنا

---

(١) عند البيهقي في «دلائل النبوة» ٢/ ١٥٨.

مرَّة واحدة. والتَّزميل: التَّلفيف، وقال ذلك لشِدّة ما لَحِقَه من هَوْل الأمر، وجَرَت العادة بسكونِ الرِّعْدة بالتَّلفيفِ. ووَقَعَ في مُرسَل عُبيد بن عُمَير[1]: «أنَّه ﷺ خرج فسمعَ صوتاً من السماء يقول: يا محمَّد، أنتَ رسول الله، وأنا جِبْريل، فوَقَفتُ أنظُر إليه فما أتقدَّمُ وما أتأخَّر، وجَعَلتُ أصرِف وجهي في ناحية آفاق السماء، فلا أنظُرُ في ناحيةٍ منها إلّا رأيتُه كذلك»، وسيأتي في التَّعبير (٦٩٨٢) أنَّ مِثل ذلك وَقَعَ له عند فَتْرة الوحي، وهو المعتمَد، فإنَّ إعلامه بالإرسال وَقَعَ بقولهِ: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾.

قوله: «فزَمَّلوه حتَّى ذهب عنه الرَّوْعُ» بفتح الرَّاء، أي: الفَزَع، وأمَّا الذي بضمِّ الرَّاء فهو موضع الفَزَع من القلب.

قوله: «قال لخديجة: أيْ خديجةُ، ما لي؟ لقد خَشيتُ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «قد خشيتُ».

قوله: «فأخبَرَها الخبر» تقدَّم في بَدْء الوحي (٣) بلفظ: «فقال لخديجةَ وأخبَرَها الخبر: لقد خَشيتُ»، وقوله: «وأخبَرَها الخبر» جُملة مُعترِضة بين القول والمَقُول، وقد تقدَّم في بَدْء الوحي ما قالوه في مُتعلَّق الخَشْية المذكورة.

وقال عياض: هذا وَقَعَ له أوَّلَ ما رأى التَّباشير في النَّوم ثمَّ في اليَقَظة، وسمعَ الصَّوت قبل لقاء المَلَك، فأمَّا بعد مجيء الملك فلا يجوز عليه الشكُّ ولا يُخشَى من تَسَلُّط الشَّيطان.

وتَعقَّبَه النَّوويّ بأنَّه خِلَافُ صريح السِّياق[2]، فإنَّه قال بعد أن غَطَّه الملكُ وأقرأَه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، قال: إلّا أن يكون أراد أنَّ قوله: «خَشِيتُ على نفسي» وَقَعَ منه إخباراً عمّا حَصَلَ له أوَّلاً، لا أنَّه حالةَ إخبارها بذلك[3]، فيَتَّجِه، والله أعلم.

قوله: «كَلّا/ أبشِرْ» بهمزة قطع ويجوز الوَصل، وأصل البِشارة في الخير. وفي مُرسَل عُبيد بن عُمَير: فقالت: أبشِرْ يا ابن عمّ واثبُت، فوالذي نفسي بيَدِه إنّي لَأرجو أن تكون نبيَّ هذه الأُمّة. ٨/ ٧٢٠

قوله: «لا يُخْزِيكَ الله» بخاءٍ مُعجَمة وتحتانيَّة، ووَقَعَ في رواية مَعمَر في التَّعبير (٦٩٨٢):

---

(١) عند ابن إسحاق كما في «سيرة ابن هشام» ١/ ٢٣٧.

(٢) تحرف في (س) إلى: الشفاء.

(٣) زاد في (ع) و(س) بعدها: «جازت»، وكانت في (أ) ثم رُمِّجت، والصواب إسقاطها.

«يُحزِنُك» بمُهمَلةٍ ونون ثُلاثيّاً ورُباعيّاً، قال اليَزِيديّ: أحزَنَه لغة تَميم، وحَزَنَه لغة قُرَيش، وقد نَبَّهَ على هذا الضَّبط مسلم. والخِزْي: الوقوعُ في بَليَّة، وشُهْرةٌ بذِلّةٍ.

ووَقَعَ عند ابن إسحاق[1] عن إسماعيل بن أبي حَكيم مُرسَلاً: «إنَّ خديجة قالت: أي ابنَ عمٍّ، أتستَطيعُ أن تُخبرَني بصاحبك إذا جاء؟ قال: نعم، فجاءه جِبْريل، فقال: يا خديجة، هذا جِبْريل، قالت: قُمْ فاجلِس على فَخِذي اليُسرَى، ثمَّ قالت: هل تَراه؟ قال: نعم، قالت: فتَحوَّلْ إلى اليُمنَى، كذلك، ثمَّ قالت: فتَحوَّلْ فاجلِس في حِجْري، كذلك، ثمَّ ألقَت خِمارَها وتَحسَّرَت وهو في حِجْرها وقالت: هل تَراه؟ قال: لا، قالت: اثبُت، فوالله إنَّه لَمَلَك وما هو بشيطانٍ».

وفي رواية مُرسَلة عند البيهقيِّ في «الدَّلائل» (٢/ ١٤٣): أنَّها ذهبَت إلى عَدّاس، وكان نَصرانيّاً، فذكرت له خَبَرَ جِبْريل فقال: هو أَمين الله بينه وبين النبيّينَ، ثمَّ ذهبَت إلى وَرَقة.

قوله: «فانطَلَقَت به إلى وَرَقة» في مُرسَل عُبيد بن عُمَير: أنَّها أمَرَت أبا بكر أن يَتَوجَّه معه، فيحتمل أن يكون عند توجهها أو مرَّة أُخرى.

قوله: «ماذا تَرَى؟» في رواية ابن مَندَهْ في «الصَّحابة»[2] من طريق سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس، عن وَرَقة بن نَوفَل قال: قلت: يا محمَّد، أخبرني عن هذا الذي يأتيك، قال: «يأتيني من السماء جناحاه لُؤلُؤ، وباطِن قَدَمَيه أخضر».

قوله: «وكان يَكتُب الكتابَ العربيّ، ويَكتُب من الإنجيل بالعربيَّةِ ما شاءَ الله» هكذا وَقَعَ هنا وفي التَّعبير (٦٩٨٢)، وقد تقدَّم القولُ فيه في بَدْء الوحي (٣)، ونبَّهتُ عليه هنا لأنّي نسبتُ هذه الرِّواية هناكَ لمسلمٍ فقط تَبَعاً للقُطب الحَلَبيّ.

قال النَّوَويّ: العِبارَتان صحيحتان، والحاصل أنَّه تمكَّنَ حتَّى صارَ يَكتُب من الإنجيل أيَّ موضعٍ شاءَ بالعربيَّة وبالعِبرانيَّة. وقال الدَّاوُوديّ: كَتَبَ من الإنجيل الذي هو بالعِبرانيَّة

---

(١) انظر «سيرة ابن هشام» ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) وإسناده إلى سعيدٍ لا يصحُّ، وانظر «الإصابة» للحافظ ابن حجر (٩١٣٧).

هذا الكتاب الذي هو بالعربيَّة.

قوله: «اسمَعْ من ابن أخيك» أي: الذي يقول.

قوله: «أُنزِلَ على موسى» كذا هنا على البناء للمجهولِ، وقد تقدَّم في بَدْء الوحي: «أنزَلَ اللهُ».

ووَقَعَ في مُرسَل أبي مَيسَرة: «أبشِرْ فأنا أشهَدُ أنَّك الذي بَشَّرَ به ابنُ مريم، وأنَّك على مِثل ناموس موسى، وأنَّك نبيّ مُرسَل، وأنَّك ستُؤمَرُ بالجهاد»، وهذا أصرَحُ ما جاء في إسلام وَرَقة، أخرجه ابن إسحاق[1].

وأخرج التِّرمذيّ (٢٢٨٨) عن عائشة: أنَّ خديجة قالت للنبيِّ ﷺ لمَّا سُئِلَ عن وَرَقة: كان قد صَدَّقَك، ولكنَّه ماتَ قبل أن تَظهَر، فقال: «رأيتُه في المنام وعليه ثيابٌ بِيضٌ، ولو كان من أهل النار لكان لباسُه غيرَ ذلك»[2].

وعند البزَّار[3]، والحاكم (٢/ ٦٠٩) عن عائشة مرفوعاً: «لا تَسُبُّوا وَرَقةَ، فإنِّي رأيت له جَنّـةً أو جَنَّتينِ».

وقد استوعَبتُ ما وَرَدَ فيه في ترجمته مِن كتابي في الصَّحابة، وتقدَّم بعضُ خبره في بَدْء الوحي، وتقدَّم أيضاً ذِكرُ الحكمة في قول وَرَقة: «ناموس موسى» ولم يَقُل: عيسى، معَ أنَّه كان تَنصَّرَ، وأنَّ ذلك وَرَدَ في رواية الزُّبَير بن بَكّار بلفظ «عيسى»، ولم يَقِفْ بعضُ مَن لَقِيناه على ذلك فبالَغَ في الإنكار على النَّوَويّ ومَن تَبِعَه بأنَّه وَرَدَ في غير «الصحيحين» بلفظ: ناموس عيسى.

وذكر القُطْب الحَلَبيّ في وجه المناسَبة لِذكْر موسى دون عيسى: أنَّ النبيَّ ﷺ لعلَّه لمَّا ذَكَر لوَرَقةَ ممَّا نزلَ عليه من ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾، فَهِمَ وَرَقةُ من ذلك أنَّه

---

(١) كذا قال، والذي وقفنا عليه رواية البيهقي له في «الدلائل» ٢/ ١٥٨ من طريق يونس بن بكير - راوية ابن إسحاق - عن يونس بن عمرو أبي إسحاق السبيعي، عن أبيه أبي إسحاق، عن أبي ميسرة.

(٢) وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٤٣٦٧)، وإسناده ضعيف.

(٣) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٢٧٥٠) من طريق عروة عن عائشة، ورجاله ثقات، وروي عند البزار أيضاً (٢٧٥١) عن عروة مرسلاً، قال الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٥): والمرسل هو المحفوظ.

كُلِّفَ بأنواعٍ من التَّكاليف، فناسَبَ ذِكْرُ موسى لذلك، لأنَّ الذي أُنزِلَ على عيسى إنَّما كان مَواعِظَ. كذا قال، وهو مُتعقَّب، فإنَّ نزول و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾، إنَّما نَزَلَ بعد فَتْرة الوحي كما تقدَّم بيانه في تفسير المدَّثِّر (٤٩٢٢)، والاجتماع بورَقَةَ كان في أوَّل البِعْثة. وزَعْمُه أنَّ الإنجيل كلَّه مَواعِظُ، مُتعقَّب أيضاً، فإنَّه مُنزَّل أيضاً على الأحكام الشَّرعيَّة وإن كان مُعظَمها/ موافقاً لمَا في التوراة، لكنَّه نَسَخَ منها أشياءَ بدليلِ قوله تعالى: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]. ٨/٧٢١

قوله: «فيها» أي: أيام الدَّعوة، قاله السُّهَيليّ، وقال المازَرِيُّ: الضَّمير للنُّبوّة، ويحتمل أن يعود للقِصّة المذكورة.

قوله: «لَيتَني أكونُ حَيّاً، ذكر حَرْفاً» كذا في هذه الرِّواية، وتقدَّم في بَدْء الوحي (٣) بلفظ: «إذ يُخرِجُك قومك»، ويأتي في رواية مَعمَر في التَّعبير (٦٩٨٢) بلفظ: «حين يُخرِجك»، وأبهَمَ موضع الإخراج والمرادُ به مكَّة، وقد وَقَعَ في حديث عبد الله بن عَديّ في «السُّنَن»: «ولولا أنّي أخرَجوني مِنكِ ما خَرَجتُ»[1] يُخاطِب مكَّة.

قوله: «يومُك» أي: وقت الإخراج، أو وقت إظهار الدَّعوة، أو وقت الجهاد.

وتَمسَّكَ ابن القَيِّم الحنبليّ بقوله في الرِّواية التي في بَدْء الوحي: «ثمَّ لم يَنشَبْ وَرَقةُ أن تُوُفِّي» يَرُدُّ ما وَقَعَ في «السِّيرة النبويَّة» لابنِ إسحاق: أنَّ وَرَقة كان يَمُرّ ببلالٍ والمشركونَ يُعذِّبونَه وهو يقول: أَحَدٌ أَحَدٌ، فيقول: أحد والله يا بلال، لَئِن قتلتموه لأَتَّخذَنَّ قبرَه حَناناً، فقال[2]: هذا ـ والله أعلم ـ وَهْمٌ، لأنَّ وَرَقة قال: «وإن أدرَكَني يَومُك حَيّاً لَأنصُرَنَّك نَصراً مُؤَزَّراً» فلو كان حَيّاً عند ابتداء الدَّعوة لكان أوَّلَ مَن استَجابَ وقامَ بنَصرِ النبيّ ﷺ كقيام عمر وحمزة.

قلت: وهذا اعتراضٌ ساقط، فإنَّ وَرَقة إنَّما أراد بقوله: «فإن يُدرِكْني يومُك حَيّاً أنصُرْك»

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣١٠٨)، والترمذي (٣٩٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٣٨).

(٢) لفظ «فقال» سقط من (س)، وتحرَّف في (أ) و(ع) إلى: بلال، وما أثبتناه هو الصواب.

اليومَ الذي يُخرِجوكَ فيه، لأنَّه قال ذلك عند قوله: «أوَمُخرِجيَّ هم؟»، وتعذيب بلال كان بعد انتِشار الدَّعوة، وبين ذلك وبين إخراج المسلمينَ من مكَّة للحَبَشة ثمَّ للمدينة مُدّة مُتطاوِلة.

تنبيه: زاد مَعمَر بعد هذا كلاماً يأتي ذِكْره في كتاب التَّعبير (٦٩٨٢).

قوله: «**قال محمَّد بن شِهاب**» هو موصول بالإسنادَينِ المذكورَينِ في أوَّل الباب، وقد أخرج البخاريُّ حديث جابر هذا بالسَّنَدِ الأوَّل من السَّنَدَينِ المذكورَينِ هنا في تفسير سورة المدَّثِّر (٤٩٢٢).

قوله: «**فأخبَرَني**» هو عَطفٌ على شيء، والتَّقدير: قال ابن شِهاب: فأخبرني عُرْوةُ بما تقدَّم، وأخبرني أبو سَلَمةَ بما سيأتي.

قوله: «**قال: قال رسول الله ﷺ وهو يُحدِّث عن فَتْرة الوَحْي، قال في حديثه: بَيْنا أنا أمشي**» هذا يُشعِر بأنَّه كان في أصل الرِّواية أشياءُ غير هذا المذكور، وهذا أيضاً من مُرسَل الصَّحابيّ، لأنَّ جابراً لم يُدرِكْ زمان القِصّة فيحتمل أن يكون سمعَها من النبيّ ﷺ، أو من صحابيٍّ آخر حَضَرَها، والله أعلم.

قوله: «**قال رسول الله ﷺ وهو يُحدِّث عن فَتْرة الوَحْي**» وَقَعَ في رواية عُقَيل في بَدْء الوحي (٤) غيرَ مُصرَّح بذِكْر النبيّ ﷺ فيه، ووَقَعَ في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمةَ في تفسير المدَّثِّر عن جابر عن النبيّ ﷺ قال: «جاوَرتُ بحِراءٍ، فلمَّا قَضَيتُ جِواري هَبَطتُ فنُودِيتُ»، وزاد مسلم في روايته (١٦١/ ٢٥٧): «جاوَرتُ بحِراءٍ شهراً».

قوله: «**سمعتُ صوتاً من السماء فرَفَعْت بَصَري**» يُؤخَذ منه جواز رفع البَصَر إلى السماء عند وُجود حادث من قِبَلها، وقد تَرجَمَ له المصنِّف في الأدب (٦٢١٤)، ويُستَثنَى من ذلك رفعُ البَصَر إلى السماء في الصلاة لثُبوتِ النَّهي عنه كما تقدَّم في الصلاة من حديث أنس (٧٥٠).

وروى ابن السُّنِّيّ[1] بإسنادٍ ضعيف عن ابن مسعود قال: أُمِرنا أن لا نُتبِعَ أبصارَنا الكَواكِبَ إذا انقضَّت.

---

(١) في «عمل اليوم والليلة» (٦٥٣).

ووَقَعَ في رواية يحيى بن أبي كثير (٤٩٢٢): «فنَظَرتُ عن يَميني فلم أرَ شيئاً، ونَظَرتُ عن شِمالي فلم أرَ شيئاً، ونَظَرتُ أمامي فلم أرَ شيئاً، ونَظَرتُ خَلْفي فلم أرَ شيئاً، فرَفَعتُ رأسي»، وفي رواية مسلم بعد قوله: «شيئاً»: «ثمَّ نُودِيتُ فنَظَرتُ فلم أرَ أحداً، ثمَّ نُودِيت فرَفَعتُ رأسي».

قوله: «فإذا المَلَكُ الذي جاءني بحِراءٍ جالسٌ على كُرْسيّ» كذا له بالرَّفعِ، وهو على تقدير حذف المبتَدَأ، أي: فإذا صاحبُ الصَّوت هو الملك الذي جاءني بحِراء وهو جالس، ووَقَعَ عند مسلم (١٦١/ ٢٥٥): «جالساً» بالنَّصب وهو على الحال، ووَقَعَ في رواية يحيى ابن أبي كثير: «فإذا هو جالس على عَرشٍ بين السماء والأرض».

٧٢٢/٨ **قوله: «ففَزِعْتُ منه»** كذا/ في رواية ابن المبارَك عن يونس، وفي رواية ابن وَهْب عند مسلم: «فجُئِثتُ»، وفي رواية عُقَيل في بَدْء الوحي (٤): «فرُعِبتُ»، وفي روايته في تفسير المدَّثِّر (٤٩٢٥): «فجُئِثت» وكذا لمسلمٍ وزاد: «فجُئِثْتُ منه فَرَقاً»، وفي رواية مَعمَر فيه (١٦١/ ٢٥٦): «فجُثِثتُ»، وهذه اللَّفظة بضمِّ الجيم.

وذكر عياض أنَّه وَقَعَ للقابسيِّ بالمهمَلة قال: وفَسَّره بأسرَعتُ، قال: ولا يَصِحّ مع قوله: «حتَّى هَوَيتُ» أي: سَقَطتُ من الفَزَع. قلت: ثَبَتَ في رواية عبد الله بن يوسف عن اللَّيث في ذِكْر الملائكة من بَدْء الخلق (٣٢٣٨)، ولكنَّها بضمِّ المهمَلة وكسر المثلَّثة بعدها مُثنّاة تحتانيَّة ساكنة ثمَّ مُثنّاة فوقانيَّة[1]، ومعناها إن كانت محفوظة: سقطتُ على وجهي حتَّى صِرتُ كمَن حُثيَ عليه التُّراب.

قال النَّوويّ: وبعد الجيم مُثلَّثتان في رواية عُقَيل ومَعمَر، وفي رواية يونس بهمزةٍ مكسورة ثمَّ مُثلَّثة، وهي أرجَحُ من حيثُ المعنى، قال أهل اللُّغة: جُئِثَ الرجلُ فهو مجؤُوث: إذا فَزِعَ، وعن الكِسائيّ: جُئِثَ وجُثِثَ فهو مجؤوث ومجْثُوث، أي: مَذْعور.

قوله: «فقلت: زَمِّلوني زَمِّلوني» في رواية يحيى بن أبي كثير: «فقلت: دَثِّروني وصُبُّوا عليَّ

(١) يعني: حُثِيْتُ.

ماءً بارداً» وكأنَّه رواها بالمعنى، والتَّزميل والتَّدثير يَشتَرِكان في الأصل وإن كانت بينهما مُغايَرة في الهيئة، ووَقَعَ في رواية مسلم (١٦١/ ٢٥٧): «فقلت: دَثِّروني، فدَثَّروني وصَبُّوا عليَّ ماءً»، ويُجمَع بينهما بأنَّه أمَرَهم فامتَثَلوا.

وأغفَلَ بعضُ الرُّواة ذِكْر الأمر بالصَّبِّ، والاعتبارُ بمَن ضَبَطَ، وكأنَّ الحكمة في الصَّبّ بعد التَّدثير طَلَبُ حصول السُّكون لمَا وَقَعَ في الباطن من الانزعاج، أو أنَّ العادة أنَّ الرِّعْدة تَعقُبها الحُمَّى، وقد عُرِفَ من الطِّبّ النبويّ مُعالَجَتُها بالماءِ البارد.

قوله: «فنزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾» يُعرَف من اتِّحاد الحديثَينِ في نزول ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ عَقِبَ قوله: دَثِّروني وزَمِّلوني، أنَّ المراد بزَمِّلوني: دثِّروني، ولا يُؤخَذ من ذلك نزول ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ حينئذٍ، لأنَّ نزولها تأخَّرَ عن نزول ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ بالاتِّفاق، لأنَّ أوَّل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ الأمرُ بالإنذار، وذلك أوَّل ما بُعِثَ، وأوَّل المُزَّمِّل الأمر بقيام اللَّيل وترتيل القرآن، فيقتضي تقدُّمَ نزول كثير من القرآن قبل ذلك، وقد تقدَّم في تفسير المدَّثِّر أنَّه نزلَ من أوَّلها إلى قوله: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾، وفيها مُحصَّل ما يَتعلَّق بالرِّسالة، ففي الآية الأولى المؤانَسةُ بالحالة التي هو عليها من التَّدَثُّر إعلاماً بعظيمِ قَدْره، وفي الثَّانية الأمرُ بالإنذار قائماً، وحُذِفَ المفعول تفخيماً، والمراد بالقيام إمّا حقيقتُه، أي: قُمْ من مَضجَعك، أو مجازُه، أي: قُمْ مقامَ تصميم، وأمّا الإنذار فالحكمة في الاقتصار عليه هنا، فإنَّه أيضاً بُعِثَ مُبشِّراً، لأنَّ ذلك كان أوَّلَ الإسلام، فمُتعلَّق الإنذار مُحقَّق، فلمَّا أطاعَ مَن أطاعَ نزلت: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٥، والفتح:٨]، وفي الثالثة تكبيرُ الرَّبّ تمجيداً وتعظيماً، ويحتمل الحملُ على تكبير الصلاة كما حُمِلَ الأمر بالتطهير على طهارة البَدَن والثِّياب كما تقدَّم البحثُ فيه وهي[1] الآية الرَّابعة، وأمَّا الخامسة فهِجْران ما يُنافي التوحيدَ وما يؤُول إلى العذاب، وحَصَلَت المناسَبة بين السُّورتَينِ المبتَدَأ بهما النُّزول فيما اشتَمَلَتا عليه من المعاني الكثيرة باللَّفظِ الوَجيز وفي عِدّة ما نزلَ من كلٍّ منهما ابتداءً، والله أعلم.

---

(١) في (أ) و(س): وفي، والمثبت من (ع)، وهو الصواب.

قوله: «قال أبو سَلَمةَ: وهي الأوثانُ التي كان أهل الجاهليَّة يَعْبُدونَ» تقدَّم شرح ذلك في تفسير المدَّثِّر (٤٩٢٥)، وتقدَّم الكثير من شرح حديث عائشة وجابر في بَدْء الوحي (٣و٤)، وبَقِيَت منها فوائدُ أخَّرتها إلى أول كتاب التَّعبير (٦٩٨٢) ليأخُذ كلُّ موضع ساقَها المصنِّف فيه مُطوَّلاً بِقِسطٍ من الفائدة.

قوله: «ثمَّ تَتابَعَ الوَحْيُ» أي: استَمرَّ نزوله.

٢- باب قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق:٢]

٤٩٥٥- حدَّثنا ابنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، عن عُرْوةَ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها قالت:/ أوَّلُ ما بُدِئَ به رسولُ الله ﷺ الرُّؤيا الصالحةُ، فجاءَه الملَكُ فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾. ٧٢٣/٨

قوله: «باب قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾» ذكر فيه طرفاً من الحديث الذي قبلَه برواية عُقَيل عن ابن شهاب واختصره جدّاً قال: «أولُ ما بُدِئَ به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحةُ»، وفي رواية الكُشْمِيهني: «الصادقةُ»، قال: «فجاءه الملَكُ فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾» وهذا في غاية الإجحاف، ولا أظنُّ يحيى بن بُكَير حدَّث البخاريَّ به هكذا، ولا كان له هذا التصرُّف، وإنما هذا صنيعُ البخاريِّ، وهو دالٌّ على أنه كان يُجيز الاختصارَ من الحديث إلى هذه الغاية.

٣- باب قولِه: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق:٣]

٤٩٥٦- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ (ح) وقال اللَّيثُ: حدَّثني عُقَيلٌ قال: قال محمَّدٌ: أخبرني عُرْوةُ، عن عائشةَ رضي الله عنها: أوَّلُ ما بُدِئَ به رسولُ الله ﷺ الرُّؤيا الصّادِقةُ، جاءه الملَكُ فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾. حدَّثنا عبد الله بن محمَّد، حدَّثنا عبد الرَّزّاق، أخبَرنا

مَعمَر، عن الزُّهْريِّ (ح) وقال اللَّيث: حدَّثني عُقَيل قال: قال محمَّد: أخبَرَني عُرْوة» أمَّا رواية مَعمَر فستأتي بتمامها في أوَّل التَّعبير (٦٩٨٢).

وأمَّا رواية اللَّيث فوَصَلَها المصنِّف في بَدْء الوحي (٣)، ثمَّ في الباب الذي قبله، ثمَّ في التَّعبير، أخرجه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بُكَير عن اللَّيث، فأمَّا في بَدْء الوحي فأفرَدَه، وأمَّا في الذي قبله فاختَصَرَه جدّاً، وساقَه قبله بتمامه لكن قَرَنَه برواية يونس وساقَه على لفظ يونس، وأمَّا التَّعبير فقَرَنَه برواية مَعمَر وساقَه على لفظ مَعمَر أيضاً.

ولكنْ لم يقع في شيء من المواضع المذكورة: «حدَّثني عُقَيل، قال: قال محمَّد» وإنَّما في بَدْء الوحي: «عن عُقَيل عن ابن شِهاب»، وكذا في بَقيَّة المواضع، وكذا ذكره عن عبد الله ابن يوسف عن اللَّيث في الباب الذي بعد هذا، وذكره في بَدْء الخلق (٣٣٩٢) عنه عن اللَّيث بلفظ: حدَّثني عُقَيل عن ابن شِهاب. ورواه أبو صالح عبد الله بن صالح عن اللَّيث: حدَّثني عُقَيل قال: قال محمَّد بن شِهاب؛ فساقَه بتمامه، وقد ذكر المصنِّف مُتابَعةَ أبي صالح في بَدْء الوحي (٤)، وبيَّنتُ هناكَ مَن وَصَلَها، ولله الحمد.

٤- بابٌ
﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [العلق:٤]

٤٩٥٧- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، قال: سمعتُ عُرْوةَ، قالت عائشةُ رضي الله عنها: فرَجَعَ النبيُّ ﷺ إلى خَدِيجةَ، فقال: «زَمِّلوني! زَمِّلونِي!»، فذَكَرَ الحديثَ.

قوله: «بابٌ ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَت التَّرجمة لغيره.

وأورَدَ طَرَفاً من حديث بَدْء الوحي عن عبد الله بن يوسف عن اللَّيث مُقتَصِراً منه على قوله: «فرَجَعَ النبيُّ ﷺ إلى خديجة فقال: زَمِّلوني زَمِّلوني» فذَكَر الحديث، كذا فيه، وقد ذكر من الحديث في ذِكْر الملائكة من بَدْء الخلق (٣٢٣٨) حديثَ جابر مُقتَصِراً عليه.

٧٢٤/٨

٥- بابٌ

﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق:١٥-١٦]

٤٩٥٨- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، عن مَعمَرٍ، عن عبدِ الكَرِيمِ الجَزَرِيِّ، عن عِكْرِمةَ، قال ابنُ عبّاسٍ: قال أبو جَهْلٍ: لَئِن رأيتُ محمَّداً يُصَلّي عندَ الكعبةِ، لَأطَأَنَّ على عُنُقِه، فبَلَغَ النبيَّ ﷺ فقال: «لو فعَلَه لأخَذَتْه الملائكة».

تابَعَه عَمْرو بنُ خالدٍ، عن عُبَيدِ الله، عن عبدِ الكَرِيم.

قوله: «باب ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾» سَقَطَ لغير أبي ذرٍّ «باب»، ومن ﴿ نَاصِيَةٍ ﴾[١]... إلى آخره.

قوله: «عن عبد الكريم الجَزَريِّ» هو ابن مالك وهو ثقة، وفي طَبَقَته عبد الكريم بن أبي المُخارِقِ، وهو ضعيف.

قوله: «قال أبو جَهْل» هذا ممَّا أرسَلَه ابن عبَّاس، لأنَّه لم يُدرِك زمنَ قولِ أبي جهل ذلك، لأنَّ مَولِده قبلَ الهجرة بنحوِ ثلاثِ سنينَ.

وقد أخرج ابن مَرْدويه بإسنادٍ ضعيف عن عليِّ بن عبد الله بن عبَّاس عن أبيه عن العبَّاس بن عبد المطَّلِب قال: كنت يوماً في المسجد، فأقبَلَ أبو جهل فقال: إنَّ لله عليَّ إن رأيت محمَّداً ساجِداً. فذكر الحديثَ[٢].

قوله: «لو فَعَلَه لَأخَذَتْه الملائكة» وقع عند البَلَاذُريِّ[٣]: «نزلَ اثنا عشر مَلَكاً من الزَّبانية، رُؤوسُهم في السماء وأرجلُهم في الأرض»، وزاد الإسماعيليّ في آخره من طريق مَعمَر عن

---

(١) كذا ذكر هنا كما وقع في الأصلين و(س)، ومثله في «عمدة القاري» ١٩/ ٣٠٨، وهذا بخلاف ما وقع في أصل النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» ٧/ ٤٢٩ ففيهما أنه سقط عند أبي ذر من ﴿ نَاصِيَةٍ ﴾ إلى آخره، وثبت لغيره.

(٢) وأخرجه من الطريق نفسها الطبراني في «الأوسط» (٨٦٩١)، والحاكم في «المستدرك» ٣/ ٣٢٥، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» ٢/ ١٩١.

(٣) في «أنساب الأشراف» له ١/ ٥٧.

عبد الكريم الجَزَرِيِّ: قال ابن عبَّاس: لو تَمَنَّى اليهود الموتَ لَماتوا، ولو خرج الذينَ يُباهِلونَ رسولَ الله ﷺ، لَرجَعوا لا يَجِدونَ أهلاً ولا مالاً.

وأخرج النَّسائيُّ[1] من طريق أبي حازِم عن أبي هريرة نحوَ حديث ابن عبَّاس، وزاد في آخِره: فلم يَفجَأهم منه إلّا وهو ـ أي: أبو جهل ـ يَنكُص على عَقِبَيه ويَتَّقي بيَدَيْهِ[2]، فقيلَ له، فقال: إنَّ بيني وبَينه لَخَندَقاً من نارٍ، وهَوْلاً وأجنِحة. فقال النبيُّ ﷺ: «لو دَنا لاختَطَفَته الملائكة عُضواً عُضواً».

وإنَّما شَدَّدَ الأمر في حَقّ أبي جهل، ولم يقع مِثل ذلك لعُقْبَةَ بن أبي مُعَيط حيثُ طَرَحَ سَلَى الجَزُور على ظَهره ﷺ وهو يُصَلّي كما تقدَّم شرحه في الطَّهارة (٢٤٠)، لأنَّهما وإن اشتَرَكا في مُطلَق الأذيَّة حالةَ صلاته، لكن زاد أبو جهل بالتَّهديدِ وبدَعوَى أهل طاعَته وبإرادة وَطْءِ العُنُق الشَّريف، وفي ذلك من المبالَغة ما اقتَضَى تَعجيلَ العُقوبة لو فعَلَ ذلك، ولأنَّ سَلَى الجَزور لم يَتَحقَّق نَجاسَتُها، وقد عوقِبَ عُقْبةُ بدُعائه ﷺ عليه وعلى مَن شارَكَه في فِعله، فقُتِلوا يوم بدر.

قوله: «تابَعَه عَمْرو بن خالد عن عُبيد الله عن عبد الكريم» أمَّا عَمْرو بن خالد: فهو من شيوخ البخاريّ، وهو الحَرّانيُّ، ثقة مشهور. وأمَّا عُبيد الله: فهو ابن عَمْرو الرَّقّيّ، وعبد الكريم: هو الجَزَريُّ المذكور، وهذه المتابَعة وَصَلَها عليُّ بن عبد العزيز البَغَويُّ في «مُنتَخَب المسنَد» له عن عَمْرو بن خالد، بهذا.

وقد أخرجه ابن مَرْدويه من طريق زكريّا بن عَديٍّ عن عُبيد الله بن عَمْرو بالسَّنَدِ المذكور، ولفظه بعدَ قوله: «لو فَعَلَ لَأخَذَته الملائكة عِياناً، ولو أنَّ اليهود...» إلى آخر الزّيادة التي ذكرتها من عند الإسماعيليّ، وزاد بعد قوله: «لَماتُوا»: «ورأَوْا مقاعدَهم منَ النار»[3].

---

(١) في «الكبرى» برقم (١١٦١٩)، والحديث في «صحيح مسلم» برقم (٢٧٩٧) من الطريق نفسها، وقد فات الحافظَ رحمه الله أن يعزوَه له.

(٢) كذا في (ع)، وهو الموافق لما في المطبوع من مسلم، ووقع في (أ) و(س): بيده، كما عند النسائي.

(٣) وهاتان الزيادتان عند أحمد في «مسنده» برقم (٢٢٢٥) بإسناد صحيح من طريق فُرات ـ وهو ابن سلمان الحضرمي الجَزَريّ ـ عن عبد الكريم ـ وهو الجَزَريّ ـ بالسند المذكور، وقد فات الحافظَ رحمه الله أن يعزوَ ذلك له.

٩٧- سورة ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾

يقال: المَطْلَعُ: هو الطُّلوعُ، والمَطْلِعُ: الموضعُ الذي يُطْلَعُ منه.

﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾: الهاءُ كِنايةٌ عن القرآنِ.

﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ خَرَجَ مَخرَجَ الجميعِ، والمُنزِلُ هو الله، والعربُ تُوكِّدُ فِعلَ الواحدِ فتَجْعَلُه بلفظِ الجميعِ، ليكونَ أثبَتَ وأوْكَدَ.

٧٢٥/٨ **قوله: «سورة ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾»** في رواية غير أبي ذرٍّ: سورة القَدْر.

قوله: «يقال: المَطْلَع: هو الطُّلوع، والمَطْلِع: الموضع الذي يُطلَع منه» قال الفَرّاء: المَطلَع بفتح اللّام، وبكسرها قرأ يحيى بن وَثّاب، والأوَّل أَولى، لأنَّ المَطلَع بالفتح: هو الطُّلوع، وبالكسرِ: الموضِعُ، والمراد هنا الأوَّل، انتهى.

وقرأ بالكسرِ أيضاً الكِسائيُّ والأعمَش وخَلَف. وقال الجَوْهريُّ: طَلَعَتِ الشَّمسُ مَطلَعاً ومَطلِعاً؛ أي: بالوجهَين.

قوله: «﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ الهاء كِناية عن القرآن» أي: الضَّمير راجِع إلى القرآن وإن لم يَتقدَّم له ذِكْر.

قوله: «﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ خَرَجَ مَخرَجَ الجميع، والمُنزِل هو الله تعالى، والعربُ تُوَكِّد فِعلَ الرجل الواحد فتَجْعَلُه بلَفْظِ الجميع؛ ليكونَ أثبَتَ وأوْكَدَ» هو قول أبي عُبيدة، ووقع في رواية أبي نُعَيم في «المستَخرَج» نِسبتُه إليه، قال: قال مَعمَر، وهو اسم أبي عُبيدة كما تقدَّم غيرَ مرَّة.

وقوله: «ليكونَ أثبَتَ وأوْكَد» قال ابن التِّين: النُّحاة يقولون بأنَّه للتَّعظيم، يقوله المعظِّم عن نفسِه ويُقال عنه. انتهى، وهذا هو المشهور أنَّ هذا جَمْعُ التَّعظيم.

تنبيه: لم يَذكُر في سورة القَدْر حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها حديثُ: «مَن قامَ ليلةَ القَدْر»، وقد تقدَّم في أواخر الصيام (٢٠١٤).

٩٨- سورة ﴿ لَمْ يَكُنِ ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ مُنفَكِّينَ ﴾ [١]: زائلِينَ.

﴿ قَيِّمَةٌ ﴾ [٢ و٥]: القائمةُ.

﴿ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [٥]: أضافَ الدِّينَ إلى المؤنَّث.

٤٩٥٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، سمعتُ قَتَادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ: قال النبيُّ ﷺ لأُبيٍّ: «إنَّ اللهَ أمَرَني أن أقرَأَ عليكَ: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ قال: وسَمّاني؟ قال: «نَعَمْ»، فبكَى.

٤٩٦٠- حدَّثنا حسَّانُ بنُ حسَّانَ، حدَّثنا همَّامٌ، عن قَتَادةَ، عن أنسٍ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ لأُبيٍّ: «إنَّ اللهَ أمَرَني أن أقرَأَ عليكَ القرآنَ» قال أُبيٌّ: آللهُ سَمّاني لكَ؟ قال: «اللهُ سَمّاكَ لي» فجَعَلَ أُبيٌّ يَبْكِي.

قال قَتَادةُ: فأُنبِئْتُ أنَّه قرأَ عليه: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾.

قوله: «سورة ﴿ لَمْ يَكُنِ ﴾ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ، ويقال لها أيضاً: سورة القَيِّمة، وسورة البيِّنة.

قوله: «﴿ مُنفَكِّينَ ﴾: زائلينَ» هو قول أبي عُبيدة.

قوله: «﴿ قَيِّمَةٌ ﴾: القائمةُ ﴿ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾: أضافَ الدِّين إلى المؤنَّث» هو قول أبي عُبيدة بلفظِه.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مُقاتل بن حَيّان قال: القيِّمةُ: الحِساب المُبين.

قوله: «إنَّ الله أمَرَني أن أقرَأَ عليك ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾» كذا في رواية شُعْبة، وبيَّن في رواية همَّام أنَّ تسمية السّورة لم يَحمِلْهُ قَتادةُ عن أنس، فإنَّه قال في آخر الحديث: قال قَتادةُ: فأُنبئتُ أنَّه قرأَ عليه ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾، وسَقَطَ بيان ذلك من رواية

سعيد بن أبي عَرُوبة[1]. هذا ما في هذه الطُّرق الثلاثة التي أخرجها البخاريّ.

وقد أخرجه الحاكم (٢/ ٢٢٤ و٥٣١)، وأحمد (٢١٢٠٢)، والتِّرمذيّ (٣٧٩٣و٣٨٩٨) من طريق زِرّ بن حُبَيشٍ عن أُبيِّ بن كعب نفسِه مُطوَّلاً، ولفظه: «إنَّ الله أمَرَني أن أقرأَ عليك القرآنَ» قال: فقرأ عليه ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾.

والجمعُ بين الرِّوايتَينِ حَمْل المطلَق على المقيَّد لقراءتِه ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ دونَ غيرها، فقيل: الحكمة في تَخصيصها بالذِّكرِ لأنَّ فيها: ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾، وفي تخصيص أُبيِّ بن/ كعب التَّنويهُ به في أنَّه أقرأُ الصَّحابةِ، فإذا قرأ عليه النبيُّ ﷺ معَ عظيم مَنزِلَتِه كان غيرُه بطريق التَّبَع له، وقد تقدَّم في المناقب (٣٨٠٩) مَزيدُ كلامٍ في ذلك. ٨/٧٢٦

٤٩٦١- حدَّثني أحمدُ بنُ أبي داودَ أبو جعفرٍ المُنادِي، حدَّثنا رَوْحٌ، حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، عن قَتَادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ: أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال لأُبيِّ بنِ كعبٍ: «إنَّ الله أمَرَني أن أُقرِئَكَ القرآنَ» قال: آللهُ سَمّاني لكَ؟ قال: «نعم» قال: وقد ذُكِرْتُ عندَ رَبِّ العالمينَ؟ قال: «نَعَمْ»، فذَرَفَت عَيناهُ.

قوله: «**حدَّثني أحمد بن أبي داودَ أبو جعفر المُنادِي**» كذا وَقعَ عند الفِرَبْريِّ عن البخاريّ، والذي وَقعَ عند النَّسَفيِّ: «حدَّثني أبو جعفر المنادي» حَسْبُ، فكأنَّ تسميَته من قِبَل الفِرَبريّ، فعلى هذا لم يُصِبْ مَن وَهَّمَ البخاريَّ فيه، وكذا مَن قال: إنَّه كان يرى أنَّ محمَّداً وأحمد شيءٌ واحد، وقد ذَكر ذلك الخطيبُ عن اللّالَكائيِّ احتمالاً، قال: واشتَبَهَ على البخاريّ، قال: وقيل: كان لأبي جعفر أخٌ اسمُه أحمد، قال: وهو باطل والمشهور أنَّ اسم أبي جعفر هذا محمَّد، وهو ابن عُبيد الله بن يزيد، وأبو داود كُنية أبيه، وليس لأبي جعفر في البخاريّ سِوَى هذا الحديث، وقد عاش بعد البخاريِّ ستّةَ عشرَ عاماً، ولكنَّه عَمَّرَ وعاشَ مئةَ سنةٍ وسنةً وأشهُراً، وقد سمعَ منه هذا الحديث بعَينِه مَن لم يُدرِك البخاريَّ، وهو أبو عَمْرو بن السَّمّاك، فشارَكَ البخاريَّ في روايته عن ابن المُنادي هذا الحديث وبينهما في

(١) الآتية مباشرة في الباب التالي.

الوفاة ثمانٍ وثمانونَ سنة، وهو من لطيف ما وَقعَ من نوع السابق واللّاحق.

قوله: «أن أُقْرِئَكَ» أي: أُعَلِّمك بقراءتي عليك كيف تقرأُ، حتَّى لا تَتَخالَفَ الرِّوايتان، وقيل: الحكمة فيه لتَحقُّقِ قوله تعالى فيها: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾[البينة:٢].

قوله: «فذَرَفَت» بفتح الرَّاء وقبلَها الذّالُ مُعجَمةٌ؛ أي: تَساقَطَت بالدُّموعِ، وقد تقدَّم شرح الحديث في مناقب أُبيٍّ بن كعب (٣٨٠٩).

٩٩- سُورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١- باب قوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [٧]

﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [٥] يُقال: أَوْحَى إليها، ووَحَى لها، ووَحَى إليها، واحدٌ.

٤٩٦٢- حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا مالكٌ، عن زيدِ بنِ أسلَمَ، عن أبي صالحٍ السَّمانِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الخيلُ لِثلاثةٍ: لِرجلٍ أجْرٌ، ولِرجلٍ سِتْرٌ، وعلى رجلٍ وِزْرٌ، فأمَّا الذي له أجْرٌ فرجلٌ رَبطَها في سبيلِ الله، فأطالَ لها في مَرْجٍ أو رَوْضةٍ، فما أصابتْ في طِيَلِها ذلك مِنَ المَرْجِ والرَّوْضةِ، كان له حسناتٍ، ولو أنَّها قَطعَت طِيَلَها، فاستَنَّت شَرَفاً أو شَرَفَينِ، كانت آثارُها وأرواثُها حسناتٍ له، ولو أنَّها مرَّت بنَهَرٍ فشَرِبَت منه ولم يُرِد أن يَسْقِيَ به، كان ذلك حسناتٍ له، وهي لذلك الرجلِ أجْرٌ، ورجلٌ رَبطَها تَغَنِّياً وتَعَفُّفاً، ولم يَنْسَ حَقَّ الله في رِقابها ولا ظُهورِها، وهي له سِتْرٌ، ورجلٌ رَبطَها فَخْراً ورِئاءً ونِواءً، فهي على ذلك وِزْرٌ».

وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الحُمُرِ، قال: «ما أنزَلَ اللهُ عليَّ فيها إلا هذه الآيَةَ الفاذَّةَ الجامِعةَ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾».

٢- بابٌ

٧٢٧/٨

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٨]

٤٩٦٣- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْب، قال: أخبَرَني مالكٌ، عن زيدِ بنِ

أسلَمَ، عن أبي صالحٍ السَّمّانِ، عن أبي هريرةَ ﷺ: سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الحُمُرِ، فقال: «لم يُنزَلْ عليَّ فيها شيءٌ إلّا هذه الآيةُ الجامِعةُ الفاذّةُ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾».

قوله: «سورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ . باب قوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾» إلى آخره، سَقَطَ «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾ يقال: أَوحَى لها، وأَوحَى إليها، ووَحَى لها، ووَحَى إليها، واحدٌ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾: أي: أَوحى إليها[1]، قال العَجّاج:

أوْحَى لها القَرارَ فاستَقَرَّت

وقيل: اللّام بمعنى «مِن أجْل» والموحَى إليه محذوف؛ أي: أوحَى إلى الملائكة من أجل الأرض، والأوَّل أصوَب.

وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: ﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾: أَوحَى إليها.

ثمَّ ذكر فيه حديث أبي هريرة: «الخيلُ لثلاثةٍ» وفي آخره: «فسُئِلَ رسول الله ﷺ عن الحُمُر» الحديث، ثمَّ ساقَه من وجهٍ آخر عن مالكٍ بسندِه المذكور مُقتَصِراً على القِصّة الآخِرة، وقد تقدَّم شرح الحديث مُستَوفًى في كتاب الجهاد (٢٨٦٠).

١٠٠ - ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ و﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾

وقال مجاهدٌ: الكَنُود: الكَفُور.

يقال: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾[٤]: رَفَعْنَ به غُباراً.

﴿لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ﴾[٨]: من أجلِ حُبِّ الخيرِ ﴿لَشَدِيدٌ﴾: لَبَخِيلٌ، ويقال للبَخِيلِ: شديدٌ.

﴿وَحُصِّلَ﴾[١٠]: مُيِّزَ.

---

(١) قوله: «أي: أوحى إليها» سقط من (س).

قوله: «والعاديات والقارعة» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «والعاديات» حَسْب. والمراد بالعاديات الخيلُ، وقيل: الإبلُ.

قوله: «وقال مجاهد: الكَنُود: الكَفُور» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد بهذا، وأخرج ابن مَرْدويه عن ابن عبَّاس مِثلَه. ويقال: إنَّه بلسان قُرَيش: الكَفُور، وبلسان كِنانة: البخيل، وبلسان كِنْدة: العاصي.

وروى الطبرانيُّ[1] من حديث أبي أُمامةَ رَفَعَه: «الكَنُود: الذي يأكلُ وحدَه، ويَمنَع رِفْدَه[2]، ويَضرِب عبدَه».

قوله: «يقال: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾: رَفَعْنَ به غُباراً» هو قول أبي عُبيدة. والمعنى: أنَّ الخيل التي أغارَت صباحاً أَثَرْنَ به غُباراً. والضَّمير في «به» للصُّبحِ؛ أي: أَثَرْنَ به وقتَ الصُّبح. وقيل: للمكان، وهو وإن لم يَجرِ له ذِكْر لكن دَلَّت عليه الإثارة. وقيل: الضَّمير للعَدْوِ الذي دَلَّت عليه العاديات.

وعند البزَّار[3] والحاكم من حديث ابن عبَّاس قال: بَعَثَ رسول الله ﷺ خيلاً فلَبِثَت شهراً لا يأتيه خبرُها، فنزلت: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ ضَبَحَت بأرجُلِها ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ قَدَحَت الحجارة فأَورَتْ بحَوافِرِها ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ صَبَّحَت القومَ بغارةٍ ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ التُّراب ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ صَبَّحَت القوم جميعاً، وفي إسناده ضعف.

---

(١) في «الكبير» برقم (٧٧٧٨) و(٧٩٥٨) بإسنادين ضعيفين، ففي الأول محمد بن مسمع الصفار، وهو مجهول، وفي الثاني جعفر بن الزبير متروك، وأخرجه من طريق أخرى ضعيفة من حديث ابن عباس (١٠٧٧٥) وفي إسناده عنبس بن ميمون ضعيف جداً. وقال الهيثمي في «المجمع» ٧/ ١٤٢: رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما جعفر بن الزبير وهو ضعيف، وفي الآخر من لم أعرفه، ومثله قال ابن كثير في «تفسيره» ٨/ ٤٦٧ بعد أن عزاه لابن أبي حاتم.

(٢) الرِّفْد، بكسر الراء: العطاء والصلة، وبفتحها المصدر.

(٣) كما في «كشف الأستار» (٢٢٩١)، ولم نقف عليه في المطبوع من «مستدرك الحاكم»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٧/ ١٤٢ وقال: رواه البزار وفيه حفص بن جُميع وهو ضعيف.

وهو مخالفٌ لمَا روى ابن مَرْدويه[1] بإسنادٍ أحسنَ منه عن ابن عبَّاس قال: سألَني رجلٌ عن العاديات فقلت: الخيلُ، قال: فذَهب إلى عليٍّ فسألَه فأخبَرَه بما قلتُ، فدَعاني فقال لي: إنَّما العادياتُ الإبلُ من عَرَفة إلى مُزدَلِفة، الحديث.

٧٢٨/٨ وعند سعيد بن منصور من طريق حارثة بن مُضرِّب قال: كان عليٌّ/ يقول: هي الإبل، وابن عبَّاس يقول: هي الخيل.

ومن طريق عِكْرمة عنهما نحوه بلفظ: الإبلُ في الحجِّ والخيلُ في الجهاد.

وبإسنادٍ حسن عن عبد الله بن مسعود قال: هي الإبلُ.

وبإسنادٍ صحيح عن ابن عبَّاس: ما ضَبَحَت دابّةٌ قَطُّ إلّا كلبٌ أو فرسٌ.

قوله: «﴿لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ﴾: من أجْل حُبِّ الخير ﴿لَشَدِيدٌ﴾» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، فَسَّرَ اللّام بمعنى: من أجل؛ أي: لأنَّه لأجلِ حُبِّ المال لَبخيلٌ، وقيل: إنَّها للتَّعدية، والمعنى: إنَّه لَقويٌّ مُطِيقٌ لحبِّ الخير.

قوله: «﴿وَحُصِّلَ﴾: مُيِّزَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾: أي: مُيِّزَ، وقيل: جُمِعَ.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله: ﴿وَحُصِّلَ﴾، أي: أُخرِجَ.

١٠١- سورة ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾

﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ [٤]: كغَوْغاءِ الجَرَادِ، يَرْكَبُ بعضُه بعضاً، كذلك الناسُ يَجُول بعضُهم في بعضٍ.

﴿كَٱلْعِهْنِ﴾ [٥]: كألوانِ العِهْنِ.

وقرأ عبدُ الله: كالصُّوفِ.

---

(١) وأخرجه أيضاً الحاكم في «المستدرك» ٢/ ١٠٥.

قوله: «**سورة القارعة**» كذا لغير أبي ذرٍّ، واكتَفَى هو بذِكْرها معَ التي قبلَها.

قوله: «﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾: **كَغَوْغاء الجَراد يَرْكَب بعضُه بعضاً. كذلك الناسُ يَجُولُ بعضُهم في بعض**» هو كلام الفَرّاء، قال في قوله: ﴿كَٱلْفَرَاشِ﴾: يريد كَغَوغاء الجَراد،... إلى آخره.

وقال أبو عُبيدة: الفَراشُ: طَيرٌ لا ذُبابٌ ولا بَعوضٌ، والـمَبْثوث: المتفرِّق. وحَمْلُ الفَراش على حقيقته أَولى، والعرب تُشَبِّه بالفَراش كثيراً كقولِ جَرير:

إنَّ الفَـرَزدَقَ مـا عَلِمـتَ وقومَـه[1]　　مِثْلُ الفَراش غَـشِينَ نـارَ الـمُصطَلى

وصَفَهم بالحِرصِ والتَّهافُت، وفي تَشبيه الناس يومَ البَعث بالفَراش مُناسَباتٌ كثيرةٌ بَليغةٌ، كالطَّيشِ، والانتِشار، والكَثْرة، والضَّعف، والذِّلّة، والمجيء بغير رُجوع، والقصد إلى الدَّاعي، والإسراع ورُكوب بعضهم بعضاً والتطايُر إلى النار.

قوله: «﴿كَٱلْعِهْنِ﴾: **كألوان العِهْن**» سَقطَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو قول الفَرّاء، قال: «كالعِهنِ» لأنَّ ألوانَها مُختَلِفةٌ كالعِهنِ وهو الصُّوف.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عِكْرمة قال: ﴿كَٱلْعِهْنِ﴾: كالصُّوفِ.

قوله: «**وقرأ عبدُ الله: كالصُّوفِ**» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو بَقيَّة كلام الفَرّاء، قال: في قراءة عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ: «كالصُّوفِ الـمَنْفُوشِ».

١٠٢ - سورة ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ٱلتَّكَاثُرُ﴾: مِن الأموال والأولادِ.

---

(١) كذا وقع صدر هذا البيت للحافظ ابن حجر وهو كذلك في بعض كتب التفسير، والذي في «ديوان جرير» وبعض كتب اللغة بلفظ:

أَزْرَى بحِلْمِكُـــمُ الفِيَـــاشُ فـــأنتُم

وفي «اللسان» مادة (فيش): فاشَ الرَّجل فَيْشاً وهو فَيُوش: فَخَر، وقيل: هو أن يفخر ولا شيء عنده.

قوله: «سورة ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » كذا لأبي ذرٍّ، ويقال لها: سورة التَّكاثُر. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي هلال قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يُسمُّونَها المقبرة.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: التَّكاثُر مِن الأموال والأولاد**» وَصَلَه ابن المنذِر من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس.

تنبيه: لم يَذكُر في هذه السُّورة حديثاً مرفوعاً، وسيأتي في الرِّقاق (٦٤٤٠) من حديث أُبيٍّ بن كعب ما يَدخُل فيها.

١٠٣- سورة ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾

وقال يحيى: الدَّهرُ، أقسَمَ به.

وقال مجاهد: ﴿خُسْرٍ﴾: ضَلَالٍ، ثمَّ استثنى فقال: ﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾.

٧٢٩/٨ قوله: «**سورة ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾**» العَصْرُ: اليومُ واللَّيلةُ: قال الشّاعر:

ولن يَلبَثَ العَصْرانِ: يومٌ وليلةٌ[1] إذا طَلَبا أن يُدرِكا ما تَيمَّما[2]

قال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر، قال الحسن: العَصْر: العَشِيّ، وقال قَتَادةُ: ساعةٌ من ساعاتِ النَّهار.

قوله: «**وقال يحيى: العَصْر: الدَّهْر، أقسَمَ به**» سَقَطَ «يحيى» لأبي ذرٍّ، وهو يحيى بن زياد

(١) كذا في (ع) على الصحيح وعلى مقتضى المعنى الذي أورده الحافظ، وتحرَّف في (أ) و(س) إلى: «يوماً وليلةً» بالنصب، ولم نقف عليه إلّا برفع «يوم» و«ليلة» على البدلية من «العَصْران»، انظر «الكامل» للمبرد ١/ ١٧٦و٣/ ٩٥، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس ٤/ ٣٤١، ووقع في «اللسان» مادة (عصر): والعصران: الليل والنهار، والعصر: الليلة، والعصر: اليوم. وورد في «تهذيب اللغة» للأزهري فيما نقله عن ابن السِّكِّيت: يقال: العصران: الغَداة والعَشِيّ؛ قلنا: وعليه تُوجَّه رواية النصب على الظرف لهما وإن لم نقف عليها إلّا بالرفع.

(٢) هذا البيت للشاعر حميد بن ثور الهلالي العامري، وهو من الشعراء المخضرمين، عاش زمناً في الجاهلية وشهد حنيناً مع المشركين، وأسلم ووفد على النبيِّ ﷺ، ومات في خلافة عثمان ﷺ.

الفَرّاء، فهذا كلامه في «معاني القرآن».

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿خُسۡرٍ﴾: ضَلَالٍ، ثمَّ استثنى فقال: ﴿إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ﴾**» ثَبَتَ هذا هنا للنَّسَفيّ وحدَه، ولم أَرَه في شيء من التَّفاسير المسنَدة إلّا هكذا عن مجاهد: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾، قال: إلّا مَن آمَنَ.

تنبيه: لم أَرَ في تفسير هذه السُّورة حديثاً مرفوعاً صحيحاً، لكن ذكر بعضُ المفسِّرينَ فيها حديثَ ابن عمر: «مَن فاتَتْه صلاةُ العصر»، وقد تقدَّم في صفة الصلاة (٥٥٢) مشروحاً.

١٠٤- سورة ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ﴾

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱلۡحُطَمَةُ﴾: اسمُ النارِ، مِثلُ: سَقَر، ولَظَى.

قوله: «**سورة ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ﴾ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ**» كذا لأبي ذرٍّ، ويقال لها أيضاً: سورة الهُمَزة، والمراد: الكثيرُ الهَمْزِ، وكذا اللُّمَزة: الكثيرُ[1] اللَّمْزِ.

وأخرج سعيد بن منصور من حديث ابن عبَّاس، أنَّه سُئِلَ عن الهُمَزة قال: المشَّاءُ بالنَّميمة، المفرِّق بين الإخوان.

قوله: «**﴿ٱلۡحُطَمَةُ﴾: اسمُ النار، مِثْل: سَقَر ولَظَى**» هو قول الفَرّاء، قال في قوله: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ أي: الرجلُ ومالُه ﴿فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ اسمٌ من أسماء النار، كقوله: جَهنَّم وسَقَر ولَظَى.

وقال أبو عُبيدة: يقال للرجلِ الأَكُول: حُطَمة؛ أي: الكثيرُ الحَطْم.

١٠٥- سورة ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾

﴿أَلَمۡ تَرَ﴾: أَلَمْ تعلَمْ.

قال مجاهدٌ: ﴿أَبَابِيلَ﴾ [٣]: مُتتابِعةً مُجتَمِعةً.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿مِّن سِجِّيلٖ﴾ [٤]: هي سَنْكِ وكِلْ.

---

(١) قوله: «وكذا اللُّمَزَة: الكثير» سقط من (س).

قوله: «سورة ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾» كذا لهم، ويقال لها أيضاً: سورة الفيل.

قوله: «﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾: أَلَم تَعلَمْ» كذا لغير أبي ذرٍّ، وللمُستَمْلي: «﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ قال مجاهد: ﴿أَلَمْ تَرَ ﴾: أَلَم تَعلَم» والصَّواب الأوَّل، فإنَّه ليس من تفسير مجاهد. وقال الفَرّاء: ﴿أَلَمْ تَرَ ﴾[1]: أَلَم تُخبَر عن الحَبَشة والفيل. وإنَّما قال ذلك، لأنَّه ﷺ لم يُدرِكْ قِصَّة أصحاب الفيل، لأنَّه وُلِدَ في تلك السَّنة.

قوله: «﴿ أَبَابِيلَ ﴾: مُتَتابِعةً مُجتَمِعةً» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عن مجاهد في قوله: ﴿ أَبَابِيلَ ﴾ قال: شَتَّى مُتَتابعةً مجتمعةً. وقال الفَرّاء: لا واحدَ لها، وقيل: واحدُها: إبَالَة بالتَّخفيف، وقيل: بالتَّشديد، وقيل: إبَّوْل كعِجَّوْلٍ وعَجَاجِيل.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿مِّن سِجِّيلٍ ﴾: هي سَنْكِ وكِلْ» وَصَلَه الطَّبَريُّ (١٢/ ٩٤) من طريق السُّدِّيِّ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: سَنكِ وكِلْ: طِين وحِجارة. وقد تقدَّم في تفسير سورة هود[2].

ووَصَلَه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٦٨) من وجه آخر عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس. ورواه جَرِير بن حازِم عن يَعْلى بن حَكيم عن عِكْرمة.

وروى الطَّبَريُّ (٣/ ٢٩٩) من طريق عبد الرَّحمن بن سابط قال: هي بالأعجميَّة: سَنكِ وكِلْ، ومن طريق حُصَين عن عِكْرمة قال: كانت تَرمِيهم بحجارةٍ معها نار، قال: فإذا أصابت أحدَهم خرج به الجُدَريّ، وكان أوَّل يوم رُئِيَ فيه الجُدَريّ.

١٠٦- سورة ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾

٨/ ٧٣٠

قال مجاهد: ﴿لِإِيلَٰفِ ﴾: أَلِفُوا ذلك فلا يَشُقُّ عليهم في الشِّتاء والصَّيف.

﴿وَءَامَنَهُم ﴾: من كلِّ عدوِّهم في حَرَمِهم.

قال ابنُ عُيَينةَ: ﴿ لِإِيلَٰفِ ﴾: لِنِعْمَتي على قُرَيشٍ.

---

(١) قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ ﴾ من الأصلين، وسقط من (س).

(٢) بإثر الحديث رقم (٤٦٨٤).

حَبَسَها حابِسُ الفِيلِ.

قوله: «سورة ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾» قيل: اللّام مُتعلِّقة بالقِصّة التي في السُّورة التي قبلَها، ويُؤيِّده أنَّهما في مُصحَف أُبيٍّ بن كعب سورة واحدة، وقيل: مُتعلِّقة بشيءٍ مُقدَّر؛ أي: اعجَبْ لِنعمَتي على قُرَيش.

قوله: «قال مجاهد: ﴿لِإِيلَٰفِ﴾: أَلِفُوا ذلك، فلا يشقُّ عليهم في الشتاء والصيف، ﴿وَءَامَنَهُم﴾ من كلِّ عدوِّهم في حَرَمِهم» وَصَلَه الفِريابيُّ من طريق ابن أبي نَجيح عنه بلفظ ﴿رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾ إلفَهم ذلك فلا يَشُقُّ عليهم شتاءً ولا صَيفاً، وفي قوله[1]: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ قال: من كلِّ عَدوِّهم في حَرَمِهم. وأخرج ابن مَرْدويه من أوّله إلى قوله: ﴿وَٱلصَّيْفِ﴾ من وجهٍ آخرَ عن مجاهد، عن ابن عباس.

قوله: «وقال ابن عُيَينَةَ: ﴿لِإِيلَٰفِ﴾: لِنعْمَتي على قُرَيش» هو كذلك في «تفسير ابن عُيَينَةَ» رواية سعيد بن عبد الرَّحمن عنه، ولابنِ أبي حاتم من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس، مِثلُه.

تنبيهان:

الأوَّل: قرأ الجمهور ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ بإثبات الياء إلّا ابنَ عامر فحَذَفَها، واتَّفَقوا على إثباتها في قوله: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ إلّا في رواية عن ابن عامر فكالأوَّلِ، وفي أُخرى عن ابن كثير بحذفِ الألف[2] التي بعد اللّام أيضاً.

وقال الخليل بن أحمد: دَخَلَت الفاء في قوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ لمَا في السِّياق من معنى الشَّرط؛ أي: فإن لم يَعبُدوا رَبَّ هذا البيت لِنعمَتِه السالفة، فليَعبُدوه للائتِلاف المذكور.

الثّاني: لم يَذكُر في هذه السّورة ولا التي قبلَها حديثاً مرفوعاً، فأمَّا سورة الهُمَزة، ففي «صحيح ابن حِبّان» (٦٣٣٢) من حديث جابر: أنَّ النبيّ ﷺ قرأ ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾،

---

(١) من قوله: «﴿وَءَامَنَهُم﴾ من كل عدوِّهم» إلى هنا من (ع) وسقط من (س)، وسقط من (أ) إلى قوله: إلفهم.
(٢) تحرَّف في (س) إلى: الأولى، مكان: الألف.

يعني: بفتح السِّين[١]، وأمَّا سورة الفيل ففيها من حديث المِسوَر الطَّويل في صُلْح الحُدَيبية (٢٧٣١).

قوله: «حَبَسَها حابِسُ الفيلِ» قد تقدَّم شرحه مُستوفًى في الشُّروط (٢٧٣١و٢٧٣٢)، وفيها حديث ابن عبَّاس مرفوعاً: «إنَّ الله حَبَسَ عن مكَّة الفيل» الحديث[٢]. وأمَّا هذه السُّورة فلم أرَ فيها حديثاً مرفوعاً صحيحاً.

١٠٧- سُورة ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾

وقال مجاهدٌ: ﴿ يَدُعُّ ﴾ [٢]: يَدْفَعُ عن حَقِّه، يقال: هو من دَعَعْتُ، ﴿ يُدَعُّونَ ﴾ [الطور: ١٣]: يُدْفَعونَ.

﴿سَاهُونَ ﴾[٥]: لاهونَ.

و ﴿ ٱلْمَاعُونَ ﴾ [٧]: المعروفَ، كلُّه، وقال بعضُ العربِ: الماعونُ: الماء. وقال عِكْرمةُ: أعلاها: الزكاةُ المفروضةُ، وأدْناها: عاريَّةُ المَتاع.

قوله: «**سورة ﴿أَرَءَيْتَ ﴾**» كذا لهم، ويقال لها أيضاً: سورة الماعون. قال الفرّاء: قرأ ابن مسعود: «أرأيتُك الذي يُكذِّب» قال: والكاف صِلَة، والمعنى في إثباتها وحَذْفها لا يختلف، كذا قال، لكن التي بإثبات الكاف قد تكون بمعنى: أخبَرني، والتي بحذفِها الظّاهر أنَّها من رُؤية البَصَر.

---

(١) كذا قال الحافظ ابن حجر، وخالفه السيوطي في «الدر المنثور» فذكر أنه عند ابن حبان بكسر السين، وكذا أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٢/ ٢٥٦ بالإسناد نفسه الذي عند ابن حبان وزاد في متنه: بكسر السين، والحديث قد أخرجه أيضاً أبو داود (٣٩٩٥) والنسائي في «الكبرى» (١١٦١٤) وضُبِط لفظ «يحسب» في بعض أصولها بكسر السين، وعلى كل حالٍ فإن مدار الحديث عند الكل على عبد الملك بن عبد الرحمن الذِّماري، وهو متكلَّم فيه، وقال أحمد: كان يُصحِّف ولا يُحسِن يقرأ كتابه.
قلنا: والقراءتان مشهورتان، قرأ بفتح السين من السبعة ابنُ عامر وعاصم وحمزة، وقرأ الباقون بكسرها. انظر «حجة القراءات» لابن زنجلة ص١٤٨.

(٢) إنما هو من حديث أبي هريرة، وقد سلف برقم (١١٢) و(٢٤٣٤)، وسيأتي برقم (٦٨٨٠). وأما حديث ابن عباس في قصة الفيل، فقد أورده الحافظ في سياق شرحه للحديث (٦٦٨٠) وعزاه هناك لابن مردويه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ يَدُعُّ ﴾: يَدْفَع عن حَقِّه، يقال: هو من دَعَعْتُ، ﴿ يُدَعُّونَ ﴾: يُدْفَعونَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ ﴾، أي: يُدفَعونَ، يقال: دَعَعتُ في قَفاه؛ أي: دَفَعت. وفي رواية أُخرى: ﴿يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾ قال: وقال بعضهم: ﴿يَدْعُ ٱلْيَتِيمَ ﴾ مُخفَّفة، قلت: وهي قراءة الحسن وأبي رَجَاء، ونُقِلَ عن عليّ أيضاً.

وأخرج الطَّبَريُّ من طريق مجاهد قال: ﴿يَدُعُّ﴾ يدفَع اليَتيم عن حَقّه. وفي قوله: ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴾ [الطور:١٣] قال: يُدفَعونَ.

قوله: «﴿سَاهُونَ ﴾: لاهُونَ» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ أيضاً من طريق مجاهد في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾. قال: لاهُونَ. وقال الفَرّاء: كذلك فَسَّرَها ابن عبَّاس، وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وجاء ذلك في حديث أخرجه عبد الرَّزّاق[1] وابن مَرْدويه من رواية مُصعَب بن سعد عن أبيه: أنَّه سأَله عن/ هذه الآية قال: أَوَليس كنَّا نفعل ذلك، الساهي: هو الذي يُصلّيها لغير وقتها. ٧٣١/٨

قوله: «والماعون: المعْروف كلُّه. وقال بعض العرب: الماعون: الماء. وقال عِكْرمة: أعلاها الزكاة المفروضة، وأدْناها عاريَّة المَتَاع» أَمَّا القول الأوَّل فقال الفَرّاء: قال بعضُهم: إنَّ الماعون: المعروفُ كلُّه، حتَّى ذَكَر القَصْعةَ والدَّلْوَ والفأسَ، ولعلَّه أراد ابنَ مسعود، فإنَّ الطَّبَرِيَّ (٣٠/ ٣١٧) أخرج من طريق سَلَمةَ بن كُهَيلٍ عن أبي المغيرة: سأَل رجلٌ ابنَ عمر عن الماعون، قال: المال الذي لا يُؤَدَّى حَقّه. قال: قلت: إنَّ ابن مسعود يقول: هو المتاع الذي يَتَعاطاه الناسُ بينَهم، قال: هو ما أقول لك.

وأخرجه الحاكم أيضاً (٢/ ٣٦١)، وزاد في رواية أُخرى عن ابن مسعود: هو الدَّلْو والقِدْر والفَأس.

وكذا أخرجه أبو داود (١٦٥٧) والنَّسائيُّ (ك١١٦٣٧) عن ابن مسعود بلفظ: كنَّا نَعُدّ الماعون على عَهْد رسول الله ﷺ عاريَّةَ الدَّلْوِ والقِدْرِ. وإسناده صحيح إلى ابن مسعود.

---

(١) في «تفسيره» ٢/ ٤٠٠، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧٠٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٢٧٦)، والبيهقي في «الكبرى» ٢/ ٢١٤، وإسناده حسن.

وأخرجه البزَّار (١٧١٩) والطبرانيُّ (٩٠١٣) من حديث ابن مسعود مرفوعاً صريحاً[1].

وأخرج الطبرانيُّ (٢٥/ ١٦٢) من حديث أمّ عَطيَّة قالت: الماعون: ما يَتَعاطاه الناس بينهم.

وأمَّا القول الثّاني فقال الفَرّاء: سمعت بعضَ العرب يقول: الماعون: هو الماء، وأنشَدَ:

يَصُبُّ صَبيرُه الماعُونَ صَبّاً[2]

قلت: وهذا يُمكِن تأويلُه، وصَبِيرٌ: جبل باليمن معروف، وهو بفتح المهمَلة وكسر الموحَّدة، بعدها تحتانيَّة ساكنة وآخره راء.

وأمَّا قول عِكْرمة فوَصَلَه سعيد بن منصور بإسنادٍ إليه باللَّفظِ المذكور، وأخرج الطَّبَريُّ (٣٠/ ٣١٢) والحاكم (٢/ ٥٣٦) من طريق مجاهد عن عليٍّ مِثْلَه.

تنبيه: لم يَذكُر المصنِّف في تفسير هذه السُّورة حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيه حديث ابن مسعود المذكور قبلُ.

١٠٨- سورة ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾

وقال ابنُ عبَّاس: ﴿شَانِئَكَ﴾: عدوَّكَ.

١- بابٌ

٤٩٦٤- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شَيْبانُ، حدَّثنا قَتَادةُ، عن أنسٍ ﷺ، قال: لمَّا عُرِجَ بالنبيِّ ﷺ إلى السماءِ، قال: «أُتِيتُ على نَهرٍ حافَتَاهُ قِبَابُ اللُّؤلُؤِ مُجوَّفاً، فقلتُ: ما هذا يا جِبْرِيلُ؟ قال: هذا

---

(١) رواية البزار والطبراني كرواية أبي داود والنسائي وغيرهما موقوفة على ابن مسعود، ولا ندري سبب قول الحافظ: مرفوعاً صريحاً، إلَّا أن يكون أراد أن يقول: مرفوعاً حُكماً، فسبقه قلمُه وقال: صريحاً، والله أعلم.

(٢) هذا صدر بيت يُروَى في كتب اللغة والأدب دون أن يُنسَب لقائلٍ معيَّن، أورده الفرّاء في «معاني القرآن» له ٣/ ٢٩٥، وقال: ولست أحفظ أوَّله، الصَّبير: السَّحاب؛ ووقع عنده بلفظ «يَمُجُّ» بدل «يَصُبُّ»، وهو كذلك في كتب اللغة والأدب، وقد سبق للحافظ أن أورده بلفظ «يمج» في «مقدمة الفتح» (كتاب البيوع إلى السلم)، وعجزه كما في «المخصَّص» لابن سيده ٢/ ٤٣٧:

إذا نَسَمٌ مِنَ الهَيْفِ اعتَرَاهُ

الكَوْثَرُ».

٤٩٦٥- حدَّثنا خالدُ بنُ يزيدَ الكاهِلِيُّ، حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي عُبيدةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قال: سألتُها عن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾، قالت: نَهرٌ أُعْطِيَه نبيُّكم ﷺ، شاطئاهُ عليه دُرٌّ مُجوَّفٌ، آنِيَتُه كَعَدَدِ النُّجومِ.

رواه زكريَّا وأبو الأحوَصِ ومُطرِّفٌ، عن أبي إسحاقَ.

٤٩٦٦- حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا هُشَيمٌ، حدَّثنا أبو بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّه قال في الكَوْثَرِ: هو الخيرُ الذي أعطاه اللهُ إيّاهُ. قال أبو بِشْرٍ: قلتُ لِسعيدِ بنِ جُبَيرٍ: فإنَّ الناسَ يَزعُمونَ أنَّه نَهرٌ في الجنَّةِ؟ فقال سعيدٌ: النَّهرُ الذي في الجنَّةِ، مِن الخيرِ الذي أعطاه الله إيّاهُ.

[طرفه في: ٦٥٧٨]

قوله: «سورة ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾» هي سورة الكَوثَر، وقد قرأ ابن مُحَيصِن: «إنّا أنطَيناك الكَوثَر» بالنُّونِ، وكذا قرأها طلحة بن مُصرِّف.

والكَوثَر: فَوْعَل من الكَثْرة، سُمّيَ بها النَّهر لكَثْرة مائه وآنيَتِه وعِظَم قَدْرِه وخَيرِه.

قوله: «﴿شَانِئَكَ﴾: عدوَّك» في رواية المُستَمْلي: وقال ابن عبَّاس. وقد وَصَلَه ابن مَرْدويه من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، كذلك. ٧٣٢/٨

واختَلَفَ الناقلونَ في تعيين الشّانئ المذكور، فقيل: هو العاصي بن وائل، وقيل: أبو جهل، وقيل: عُقْبة بن أبي مُعَيط.

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب ثلاثة أحاديث:

الأوَّل: حديث أنسٍ.

وقد تقدَّم شرحُه في أوائل المبعَث في قِصّة الإسراء في أواخرها (٣٨٨٧)، ويأتي بأوضَح من ذلك في أواخر كتاب الرِّقاق (٦٥٧٥).

وقوله: «لمَّا عُرِجَ بالنبيِّ ﷺ إلى السماء قال: أَتيتُ على نَهرٍ حافَتَاهُ قِبابُ اللُّؤلُؤ مُجوَّف، فقلت: ما هذا يا جِبْريل؟ قال: هذا الكَوثَر» هكذا اقتَصَرَ على بعضه، وساقَه البيهقيُّ[1] من طريق إبراهيم بن الحسن عن آدم شيخ البخاريّ فيه، فزاد بعد قوله: «الكَوثَر»: «الذي أعطاك رَبُّك، فأهوَى المَلَك بيَدِه فاستَخرَج من طِينِه مِسْكاً أَذْفَرَ»، وأورَدَه البخاريّ بهذه الزّيادة في الرِّقاق من طريق همَّام عن أبي هريرة[2].

الثّاني: حديث عائشة.

وأبو عُبيدة راويهِ عنها: هو ابن عبد الله بن مسعود.

قوله: «عن عائشة قال: سألتُها» في رواية النَّسائيِّ (ك١١٦٤١): قلت لعائشةَ.

قوله: «عن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾» في رواية النَّسائيِّ: ماءُ الكَوثَرِ.

قوله: «هو نَهرٌ أُعْطِيَه نبيُّكُم» زاد النَّسائيُّ: في بُطْنان الجنَّة، قلت: ما بُطْنان الجنَّةِ؟ قالت: وَسَطُها، انتهى.

وبُطْنان، بضمِّ الموحَّدة وسكون المهمَلة بعدها نون، ووَسَط، بفتح المهمَلة، والمراد به: أعلاها؛ أي: أرفَعُها قَدْراً، أو المراد: أعدَلها.

قوله: «شاطئاه» أي: حافَتَاه.

قوله: «دُرٌّ مُجوَّف» أي: القِبَاب التي على جوانبه.

قوله: «رواه زكريّا وأبو الأحْوَص ومُطرِّف عن أبي إسحاق» أمَّا زكريّا: فهو ابن أبي زائدة، وروايته عند عليّ بن المَدِينيّ عن يحيى بن زكريّا عن أبيه، ولفظه قريب من لفظ أبي الأحوَص.

---

(١) في «الاعتقاد» له ص٢١٢، وقد وقعت هذه الزيادة عند أحمد في «مسنده» (١٣١٥٦) من طريق يونس، عن شيبان، به.

(٢) برقم (٦٥٨١)، ولفظه: «فإذا طِينُه أو طِيبُه مِسْكٌ أذفَرُ»، وهو عن همّام عن قتادة عن أبي هريرة، وقد وهم الحافظ رحمه الله فأسقط ذكر قتادة بينهما.

وأمَّا رواية أبي الأحوَص: وهو سَلّام بنُ سُلَيم، فوَصَلَها أبو بكر بن أبي شَيْبة (١٣/ ١٤٤) عنه، ولفظه: «الكَوثَر نَهرٌ بفِناءِ الجنَّة، شاطئاه دُرٌّ مُجوَّفٌ، وفيه من الأباريقِ [والآنيةِ][1] عَدَد النُّجومِ».

وأمَّا رواية مُطرِّف: وهو ابن طَريف، بالطاءِ المهمَلة، فوَصَلَها النَّسائيُّ (ك١١٦٤١) من طريقه، وقد بيَّنتُ ما فيها من زيادة.

الحديث الثالث: حديث ابن عبَّاس من رواية أبي بِشْرٍ عن سعيد بن جُبَير عنه، أنَّه قال في الكَوثَر: هو الخير الكثير الذي أعطاه الله إيّاه. قال: قلت لسعيد بن جُبَير: فإنَّ ناساً يَزعُمونَ أنَّه نهر في الجنَّة، فقال سعيدٌ: النَّهر الذي في الجنَّة من الخير الكثير الذي أعطاه الله إيّاهُ. هذا تأويلٌ من سعيد بن جُبَير جَمَعَ به بين حديثَي عائشةَ وابنِ عبَّاس، وكأنَّ الناس الذينَ عَناهم أبو بِشْر: أبو إسحاق وقَتادةُ ونحوَهما ممَّن روى ذلك صريحاً أنَّ الكَوثَر هو النَّهر.

وقد أخرج التِّرمذيُّ (٣٣٦١) من طريق ابن عمر رَفَعَه: «الكَوثَرُ نهرٌ في الجنَّة، حافَتَاهُ من ذهبٍ، ومَجراه على الدُّرّ والياقوت» الحديث، قال: إنَّه حسنٌ صحيحٌ.

وفي «صحيح مسلم» (٤٠٠) من طريق المختار بن فُلفُل عن أنس: بينَما نحنُ عند النبيِّ ﷺ إذ غفَا إغفاءةً، ثمَّ رَفَعَ رأسَه مُتبسِّماً، فقلنا: ما أضحَكَك يا رسولَ الله؟ قال: «نزلت عليَّ سورةٌ» فقرأ: بسمِ الله الرَّحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ...﴾ إلى آخرها، ثمَّ قال: «أتدرونَ ما الكَوثَر؟» قلنا: اللهُ ورسوله أعلمُ، قال: «فإنَّه نَهرٌ وَعَدَنيهِ رَبِّي، عليه خيرٌ كثيرٌ، وهو حَوضٌ تَرِدُ عليه أمَّتي يومَ القيامة» الحديث.

وحاصل ما قاله سعيد بن جُبَير أنَّ قول ابن عبَّاس: «إنَّه الخير الكثير» لا يخالف قولَ غيره: إنَّ المراد به نهر في الجنَّة، لأنَّ النَّهر فردٌ من أفراد الخير الكثير، ولعلَّ سعيداً أوْمأَ إلى أنَّ تأويل ابن عبَّاس أَولى لعُمومِه، لكن ثَبَتَ تخصيصُه بالنَّهرِ من لفظ النبيِّ ﷺ، فلا مَعدِلَ عنه.

---

(١) ما بين المعقوفين من المصدر نفسه، وسقط من الأصلين و(س).

وقد نَقَلَ المفسِّرونَ في الكَوثَر أقوالاً أُخرى غير هذَينِ تَزيد على العشرة، منها قول عِكْرمة: الكَوثَر: النُّبوّة، وقول الحسن: الكوثَر: القرآن، وقيل: تفسيرُه، وقيل: الإسلام، وقيل: إنَّه التوحيد، وقيل: كَثْرة الأتباع، وقيل الإيثار، وقيل: رِفعة الذِّكر، وقيل: نور القلب، وقيل: الشَّفاعة، وقيل:/ المعجِزات، وقيل: إجابة الدُّعاء، وقيل: الفقه في الدّين، وقيل: الصَّلَوات الخمس. ٧٣٣/٨

وسيأتي مَزيدُ بَسطٍ في أمر الكَوثَر، وهل الحوض النبويُّ هو أو غيرُه في كتاب الرِّقاق (٦٥٨١) إن شاء الله تعالى.

١٠٩- سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾

يقال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾: الكُفْرُ ﴿وَلِىَ دِينِ﴾: الإسلامُ، ولم يَقُل: دِيني، لأنَّ الآياتِ بالنُّون، فحُذِفَتِ الياءُ كما قال: ﴿يَهْدِينِ﴾ و﴿يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠].

وقال غيرُه: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ الآنَ، ولا أُجيبُكم فيما بَقِيَ من عُمُري.

﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾: وهمُ الَّذينَ قال: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ [المائدة: ٦٤و٦٨].

قوله: «سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾» وهي سورة الكافرينَ، ويقال لها أيضاً: المُقَشقِشة؛ أي: المبرِّئة من النِّفاق.

قوله: «يقال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾: الكُفْر، ﴿وَلِىَ دِينِ﴾: الإسلامُ، ولم يَقُل: دِيني، لأنَّ الآياتِ بالنّونِ، فحُذِفَت الياءُ كما قال: ﴿يَهْدِينِ﴾ و﴿يَشْفِينِ﴾» هو كلام الفَرّاء بلفظه.

قوله: «وقال غيرُه: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾...» إلى آخره، سَقَطَ «وقال غيرُه» لأبي ذرٍّ، والصَّواب إثباته لأنَّه ليس من بَقيَّة كلام الفَرّاء، بل هو كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾: كأنَّهم دَعَوْه إلى أن يَعبُد آلهَتَهم ويَعبُدونَ إلٰهَهُ، فقال: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ في الجاهليَّة ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ في الجاهليَّة والإسلام ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ الآنَ؛ أي: لا أعبُد الآن ما تَعبُدونَ ولا أُجيبكم

فيما بَقِيَ أن أعبُدَ ما تَعبُدونَ، وتَعبُدونَ ما أعبُد، انتهى.

وقد أخرج ابن أبي حاتم من حديث ابن عبَّاس قال: قالت قُرَيش للنبيِّ ﷺ: كُفَّ عن آلهتِنا فلا تَذكُرها بسوءٍ، فإن لم تَفعَل فاعبُد آلِهَتنا سنةً، ونَعبُد إلهكَ سنةً، فنزلت، وفي إسناده أبو خَلَف عبد الله بن عيسى، وهو ضعيف.

تنبيه: لم يورِد في هذه السُّورة حديثاً مرفوعاً، ويَدخُل فيها حديث جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في ركعتَي الطَّواف ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، أخرجه مسلم (١٢١٨)، وقد ألزَمَه الإسماعيليّ بذلك حيثُ قال في تفسير ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ لمَّا أورَدَ البخاريّ (٤٩٥٢) حديث البراء: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ بها في العِشاء، قال الإسماعيليّ: ليس لإيرادِ هذا معنًى هنا، وإلّا لَلَزِمَه أن يُورِد كلَّ حديث وَرَدَت فيه قراءته لسورةٍ مُسَمّاة في تفسير تلك السُّورة.

١١٠- سورة ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٤٩٦٧- حدَّثنا الحسنُ بنُ الرَّبيعِ، حدَّثنا أبو الأحوَصِ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: ما صَلَّى النبيُّ ﷺ صلاةً بعدَ أن نَزَلتْ عليه: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ إلَّا يقولُ فيها: «سُبْحانَكَ رَبَّنا وبحَمْدِكَ، اللهمَّ اغفِرْ لِي».

٤٩٦٨- حدَّثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن منصورٍ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُكْثِرُ أن يقولَ في رُكوعِه وسُجودِه: «سُبْحانَكَ اللهمَّ رَبَّنا وبحَمْدِكَ، اللهمَّ اغفِرْ لي»، يَتأَوَّلُ القرآنَ.

٧٣٤/٨ قوله: «سورة ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾» وهي سورة النَّصر «بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

وقد أخرج النَّسائيُّ (ك١١٦٤٩) من حديث ابن عبَّاس أنَّها آخر سورة نزلت من القرآن، وقد تقدَّم في تفسير «براءة» (٤٦٥٤): أنَّها آخر سورة نزلت، والجمع بينهما أنَّ آخِريَّة سورة النَّصر نُزولها كاملةً، بخِلَاف «براءة» كما تقدَّم توجيهُه، ويقال: إنَّ ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ نزلت يوم النَّحر وهو بمِنًى في حَجّة الوَداع، وقيل: عاشَ بعدَها أحداً وثمانينَ يوماً، وليس مُنافياً للَّذي قبلَه بناءً على بعض الأقوال في وقت الوفاة النبويَّة.

وعند ابن أبي حاتم من حديث ابن عبَّاس: عاشَ بعدها تسع ليالٍ، وعن مُقاتل: سبعاً، وعن بعضهم: ثلاثاً، وقيل: ثلاث ساعات، وهو باطل.

وأخرج ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» (١٨٦) بإسنادٍ صحيح عن ابن عبَّاس: أنَّه كان يقرأ: «إذا جاء فتحُ الله والنَّصرُ».

ثم ذكر المصنف حديث عائشة في مُواظَبَته ﷺ على التَّسبيح والتَّحميد والاستغفار وغيره في رُكوعه وسُجوده، أورَدَه من طريقَينِ، وفي الأولى التَّصريح بالمواظَبَة على ذلك بعد نُزولِ السُّورة، وفي الثّانية يَتأوَّل القرآنَ، وقد تقدَّم شرحُه في صفة الصلاة (٧٩٤).

ومعنى قوله: «يَتأوَّل القرآن» أي: يَجعلُ ما أُمِرَ به من التَّسبيح والتَّحميد والاستغفار في أشرَف الأوقات والأحوال.

وقد أخرجه ابن مَرْدويه[1] من طريق أُخرى عن مسروق عن عائشة فزاد فيه: «عَلَامة في أمَّتي، أمَرَني رَبّي إذا رأيتُها أُكثِرُ من قول: سبحانَ الله وبحَمدِه، وأستَغفِرُ اللهَ وأتوبُ إليه، فقد رأيتُ ﴿جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾: فتح مكَّة ﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾».

وقال ابن القَيِّم في «الهَدْي»: كأنَّه أخَذَه من قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُ﴾، لأنَّه كان يَجعل الاستغفارَ في خواتم الأُمور، فيقول إذا سَلَّمَ من الصلاة: «أستَغفِر الله» ثلاثاً[2]، وإذا

---

(١) وهذا الحديث أخرجه أحمد (٢٤٠٦٥)، ومسلم (٤٨٤) (٢١٨) و(٢٢٠) من طرق عن مسروق عن عائشة باللفظ المذكور، وقد غفل الحافظ رحمه الله أن يعزوه لهما.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٤٠٨)، ومسلم (٥٩١)، والترمذي (٣٠٠) من حديث ثوبان ﷺ.

خرج من الخلاء قال: «غُفرانَك»[1]. وورَدَ الأمر بالاستغفار عند انقضاء المناسك ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ﴾ الآية [البقرة:١٩٩].

قلت: ويُؤخذ أيضاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾، فقد كان يقول عند انقضاء الوُضوء: «اللهمَّ اجعَلني من التوّابينَ»[2].

١- باب قوله:

﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾ [النصر:٢]

٤٩٦٩- حدَّثنا عبدُ الله بنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ، عن سفيانَ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ عمرَ ﷺ سألهم عن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾، قالوا: فَتْحُ المدائنِ والقُصورِ، قال: ما تقولُ يا ابنَ عبَّاسٍ؟ قال: أجَلٌ أو مَثَلٌ ضُرِبَ لمحمَّدٍ ﷺ، نُعِيَت له نَفسُه.

قوله: «باب قوله: ﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس: أنَّ عمر سألَهم عن قوله: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾، وسأذكرُ شرحه في الباب الذي يَليه.

٢- باب قوله:

﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر:٣]

تَوّابٌ على العِبادِ، والتوّابُ مِن الناسِ: التائبُ مِن الذَّنْبِ.

٤٩٧٠- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوانَةَ، عن أبي بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: كان عمرُ يُدخِلُني معَ أشياخِ بَدْرٍ، فكأنَّ بعضَهم وَجَدَ في نفسِه، فقال: لِمَ

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٢٥٢٢٠)، وأبو داود (٣٠)، والترمذي (٧)، وابن ماجه (٣٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (٩٨٢٤) من طرق عن إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عن عائشة، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه الترمذي (٥٥) من حديث عمر، وإسناده صحيح.

٧٣٥/٨ **تُدْخِلُ هذا مَعَنا ولنا أبناءٌ مِثلُه؟ فقال عمرُ: إنَّه/ مِن حيثُ عَلِمتُم، فدَعَا ذاتَ يومٍ، فأدْخَلَه معَهم، فما رُئيتُ أنَّه دَعَاني يومَئذٍ إلَّا لِيُرِيَهم، قال: ما تقولونَ في قولِ الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؟ فقال بعضُهم: أُمِرْنا نَحْمَدُ الله ونَستَغفِرُه إذا نُصِرْنا وفُتِحَ علينا، وسَكَتَ بعضُهم، فلمْ يَقُلْ شيئاً، فقال لي: أكَذَاكَ تقولُ يا ابنَ عبَّاسٍ؟ فقلتُ: لا، قال: فما تقولُ؟ قلتُ: هو أجَلُ رسولِ الله ﷺ أَعلَمَه له، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ وذلك علامةُ أجَلِك ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾، فقال عمرُ: ما أعلَمُ منها إلَّا ما تقولُ.**

قوله: «**باب قوله: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾، تَوّاب على العِباد. والتَّوّاب منَ الناسِ: التائب من الذَّنْب**» هو كلام الفَرّاء في موضعينِ.

قوله: «**كان عمر يُدخِلني معَ أشياخ بَدْر**» أي: مَن شَهِدَ بدراً من المهاجِرينَ والأنصار، وكانت عادةُ عمرَ إذا جَلَسَ للنّاس أن يَدخُلوا عليه على قَدْر منازِلهم في السابقة، وكان رُبَّما أدخَلَ معَ أهل المدينة[1] مَن ليس منهم، إذا كان فيه مَزِيَّة تَجبُر ما فاتَه من ذلك.

قوله: «**فكأنَّ بعضَهم وَجَدَ**» أي: غَضِبَ، ولفظ: «وَجَدَ» الماضي يُستَعمَل بالاشتِراكِ بمعنى الغضب والحُبّ، والغِنَى واللِّقاء، سواء كان الذي يُلقَى ضالّةً أو مطلوباً أو إنساناً أو غير ذلك.

قوله: «**لِمَ تُدْخِلُ هذا مَعَنا ولنا أبناءٌ مِثْله؟**» ولابنِ سعد[2] من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جُبَير: كان أُناس من المهاجرين وَجَدُوا على عمر في إدنائِه ابنَ عبَّاس. وفي «تاريخ محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبة» من طريق عاصم بن كُلَيب عن أبيه نحوَه، وزادَ: وكان عمر أمَرَه أن لا يتكلَّم حتَّى يتكلَّموا، فسألَهم عن شيء فلم يُجيبوا وأجابَه ابن عبَّاس، فقال عمر: أعَجَزتُم أن تكونوا مِثلَ هذا الغلام؟ ثمَّ قال: إنِّي كنت نَهَيتُك أن تَتكلَّم، فتَكلَّمِ الآنَ معهم.

(١) كذا في (أ) و(س)، ووقع في (ع): مع أهل المرتبة.

(٢) في «الطبقات» ٦/ ٣٣١ (طبعة الخانجي).

وهذا القائل الذي عَبَّرَ عنه هنا بقوله: «بعضَهم» هو عبد الرَّحمن بن عَوْف الزُّهْريُّ، أحد العشرة كما وَقَعَ مُصرَّحاً به عند المصنِّف في علامات النُّبوّة (٣٦٢٧) من طريق شُعْبة عن أبي بشر بهذا الإسناد: كان عمر يُدْني ابنَ عبَّاس، فقال له عبدُ الرَّحمن بن عَوْف: إنَّ لنا أبناءً مِثلَه.

وأراد بقوله: «مِثلَه»، أي: في مِثل سِنِّه، لا في مِثل فَضلِه وقَرابَته من النبيِّ ﷺ، ولكن لا أعرِف لعبد الرَّحمن بن عَوْف ولداً في مِثل سِنِّ ابن عبَّاس، فإنَّ أكبر أولاده محمَّد وبه كان يُكْنى، لكنَّه ماتَ صغيراً وأدرَكَ عمرَ من أولاده إبراهيمُ بن عبد الرَّحمن، ويقال: إنَّه وُلِدَ في عَهد النبيِّ ﷺ، لكنَّه إن كان كذلك لم يُدرِك من الحياة النبويَّة إلّا سنةً أو سنتَينِ، لأنَّ أباه تزوَّجَ أمَّه بعد فتح مكَّة، فهو أصغَر من ابن عبَّاس بأكثرَ من عشر سنينَ، فلعلَّه أراد بالمِثليَّة غيرَ السِّنِّ، أو أراد بقوله: «لَنا»: مَن كان له ولدٌ في مِثل سِنِّ ابن عبَّاس من البدريِّينَ إذ ذاكَ غير المتكلِّم.

قوله: «فقال عمرُ: إنَّه من حيثُ عَلمْتُم» في غزوة الفتح (٤٢٩٤) من هذا الوجه بلفظ: إنَّه ممَّن عَلمتُم. وفي رواية شُعْبة: إنَّه من حيثُ نَعلَم. وأشارَ بذلك إلى قَرابَته من النبيِّ ﷺ أو إلى مَعرِفَته وفِطنَته.

وقد روى عبد الرَّزّاق (٢٠٤٢٨) عن مَعمَر عن الزُّهْريِّ قال: قال المهاجِرونَ لعمرَ: ألا تَدعو أبناءَنا كما تَدعُو ابنَ عبَّاس؟ قال: ذاكم فتى الكُهول، إنَّ له لساناً سَؤُولاً وقلباً عَقولاً.

وأخرج الخرائطيّ في «مكارم الأخلاق» (٢٤٥) من طريق الشَّعْبيّ، والزُّبَير بن بَكّار من طريق عطاء بن يَسار قالا: قال العبَّاس لابنِهِ: إنَّ هذا الرجل ـ يعني عمر ـ يُدْنِيكَ، فلا تُفشِيَنَّ له سِرّاً، ولا تَغتابَنَّ عنده أحداً، ولا يَسمَع مِنك كَذِباً. وفي رواية عطاء بَدَل الثّالثة: ولا تَبتَدِئه بشيءٍ حتَّى يسألَك عنه.

قوله: «فدَعَا ذاتَ يومٍ فأدْخَلَه معهم» في رواية للكُشْمِيهنيّ: فدَعَاه، وفي غزوة/ الفتح (٤٢٩٤): فدَعَاهم ذاتَ يومٍ ودَعَاني معهم. ٧٣٦/٨

قوله: «فما رُئِيت» بضمِّ الرَّاء وكسر الهمزة، وفي غزوة الفتح (٤٢٩٤) من رواية المُستَمْلي: فما أُرِيته، بتقديم الهمزة، والمعنى واحد.

قوله: «إلّا ليُرِيَهم» زاد في غزوة الفتح: مِنّي؛ أي: مِثل ما رآه هو منِّي من العلم، وفي رواية ابن سعد فقال: أما إنّي سأُريكم اليومَ منه ما تَعرِفونَ به فَضْلَه.

قوله: «ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؟» في غزوة الفتح: حتَّى خَتَمَ السّورة.

قوله: «إذا نُصِرْنا وفُتِحَ علينا» في رواية الباب الذي قبلَه (٤٩٦٩): قالوا: فَتْحُ المدائنِ والقُصورِ.

قوله: «وسَكَتَ بعضُهم فلم يَقُل شيئاً» في غزوة الفتح: وقال بعضهم: لا نَدري، أو لم يَقُل بعضُهم شيئاً.

قوله: «قال لي: أكذاك تقول يا ابنَ عبَّاس؟ قلت: لا. قال: فما تقول؟» في رواية ابن سعد: «فقال عمر: يا ابن عبَّاس ألا تَتَكلَّم؟ فقال: أعلمَه متى يموت، قال: ﴿إِذَا جَآءَ﴾.

قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ زاد في غزوة الفتح: فتحُ مكَّة.

قوله: «وذلك علامة أجَلِك» في رواية ابن سعد: فهو آيتُك في الموت، وفي الباب الذي قبله: أجَلٌ أو مَثَلٌ ضُرِبَ لمحمَّدٍ، نُعِيَت إليه نفسُه.

ووَهِمَ عطاء بن السائب فروى هذا الحديث عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: لمَّا نزلت ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ قال النبيُّ ﷺ: «نُعِيت إليَّ نفسي»، أخرجه ابن مَرْدويه من طريقه[1]، والصَّواب رواية حبيب بن أبي ثابت التي في الباب الذي قبلَه بلفظ: نُعيَت إليه نفسُه.

---

(١) ورواية عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أخرجها أيضاً أحمد في «المسند» (١٨٧٣)، وإسنادها ضعيف لأنَّ محمد بن فضيل الراوي عن عطاء فيها حدَّث عنه بعد اختلاطه.

وللطَّبَرانيِّ (١١٩٠٣) من طريق عِكْرِمة عن ابن عبَّاس[1] قال: لمَّا نزلت ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ نُعيَت إلى رسول الله ﷺ نفسُه، فأخَذَ بأشدّ ما كان قَطُّ اجتِهاداً في أمر الآخِرة.

ولأحمد (٣٢٠١) من طريق أبي رَزِين عن ابن عبَّاس قال: لمَّا نزلت عَلِمَ أنْ قد[2] نُعِيَتْ إليه نفسُه.

ولأبي يَعْلى[3] من حديث ابن عمر: نزلت هذه السُّورة في أوسَط أيام التَّشريقِ في حَجّة الوَداع، فعَرَفَ رسولُ الله ﷺ أنَّه الوَداع.

وسُئِلتُ عن قول «الكَشّاف»: أنَّ سورة النَّصر نزلت في حَجّة الوَدَاع أيامَ التَّشريق، فكيف صُدِّرَت بـ«إذا» الدَّالّة على الاستقبال؟ فأجَبتُ بضعفِ ما نَقَلَه، وعلى تقدير صِحَّته فالشَّرط لم يُتكَمَّل بالفتح، لأنَّ مَجيءَ الناس أفواجاً لم يكن كَمُلَ، فبَقيَّة الشَّرط مُستَقبَل.

وقد أورَدَ الطِّيبيُّ السُّؤال وأجابَ بجوابَينِ: أحدهما: أنَّ «إذا» قد تَرِدُ بمعنى «إذ» كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً﴾ الآية [الجمعة:١١]، ثانيهما: أنَّ كلام الله قديم؛ وفي كلٍّ من الجوابَينِ نظرٌ لا يَخفَى.

قوله: «إلّا ما تقول» في غزوة الفتح (٤٢٩٤): إلّا ما تَعلَم. زاد أحمد (٣١٢٧) وسعيد ابن منصور في روايتهما عن هُشَيمٍ عن أبي بشر في هذا الحديث في آخره: فقال عمر: كيف تَلُومونَني على حُبّ ما تَـرَونَ[4]. ووَقَعَ في رواية ابن سعد: أنَّه سألَهم حينئذٍ عن ليلة القَدْر، وذكر جواب ابن عبَّاس واستنباطه وتصويب عمرَ قولَه.

---

(١) وطريق عكرمة عن ابن عباس عند النسائي في «الكبرى (١١٦٤٨) وقد فات الحافظ أن يعزوها له.

(٢) لفظ «قد» من (ع) و«مسند أحمد»، ولم يرد في (أ) و(س).

(٣) لم نقف عليه في المطبوع من «مسنده»، وهو في «مسند البزار» (٦١٣٥)، وفي إسناده موسى بن عبيدة الرَّبَذي، وهو ضعيف، وله عزاه الهيثمي في «المجمع» ٣/ ٢٦٦ وضعَّفه بموسى المذكور.

(٤) ولفظ «المسند»: كيف تلومونني على ما تَرَون، وعند البزار: كيف تلومونني عليه بعدما تَرَون، وليس عندهما قوله: على حُبّ. وإسناده عند أحمد صحيح.

وقد تقدَّمت لابنِ عبَّاس معَ عمر قِصَّةٌ أُخرى في أواخر سورة البقرة (٤٥٣٨)، لكن أجابوا فيها بقولهم: اللهُ أعلمُ، فقال عمر: قولوا: نَعلَم أو لا نَعلَم، فقال ابن عبَّاس: في نفسي منها شيء، الحديث.

وفيه فضيلةٌ ظاهرة لابنِ عبَّاس وتأثيرٌ لإجابة دَعوة النبيِّ ﷺ أن يُعلِّمَه الله التَّأويل ويُفقِّهَه في الدِّين، كما تقدَّم في كتاب العلم (٧٥).

وفيه جواز تَحدُّثِ المرء عن نفسه بمِثلِ هذا لإظهار نِعمة الله عليه، وإعلام مَن لا يَعرِف قَدْره ليُنزِلَه مَنزِلَته، وغير ذلك من المقاصد الصالحة، لا للمفاخَرة والمُبَاهاة.

وفيه جواز تأويل القرآن بما يُفهَم من الإشارات، وإنَّما يتمكَّن من ذلك مَن رَسَخَت قَدمُه في العلم، ولهذا قال عليٌّ رضي الله تعالى عنه: أو فَهماً يُؤتيه الله رجلاً في القرآن[1].

١١١- سورة ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَتَبَّ﴾: خَسِرَ، تَبَابٌ: خُسْرانٌ، تَتْبِيبٌ: تَدْميرٌ.

٤٩٧١- حدَّثنا يوسفُ بنُ موسى، حدَّثنا أبو أُسامةَ، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا عَمْرو بنُ مُرّةَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: لمَّا نَزَلتْ: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [الشعراء:٢١٤] ورَهْطَكَ منهمُ المُخْلَصِينَ» خرج رسولُ الله ﷺ حتَّى صَعِدَ الصَّفا، فهَتَفَ: «يا صَبَاحاهْ» فقالوا: مَن هذا؟ فاجتَمَعوا إليه، فقال: «أرأيتُم إن أخبَرتُكم أنَّ خَيلاً تَخرُجُ من سَفْحِ هذا الجبلِ، أكنتُم مُصدِّقِيَّ؟» قالوا: ما جَرَّبْنا عليكَ كَذِباً، قال: «فإنِّي نَذِيرٌ لكم بينَ يَدَي عذابٍ شديدٍ». قال أبو لهبٍ: تَبّاً لك، ما جَمَعْتَنا إلَّا لِهذا؟! ثمَّ قامَ، فنَزَلتْ: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾ وقد تَبَّ. هكذا قرأَها الأعمَشُ يومَئذٍ.

قوله: «سورة ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾ - بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

وأبو لهب: هو ابن عبد المطَّلِب، واسمه عبد العُزَّى، وأُمّه خُزاعيَّةٌ، وكُنّيَ أبا لهب إمّا

---

(١) سلف برقم (٣٠٤٧)، وأخرجه أحمد في «مسنده» برقم (٥٩٩).

بابنِه لهب، وإمّا بشِدّة حُمرة وَجْنَته.

وقد أخرج الفاكِهيّ من طريق عبد الله بن كثير قال: إنّما سُمّيَ أبا لهب، لأنَّ وجهَه كان يَتَلَهَّب من حُسنه، انتهى.

ووافَقَ ذلك ما آلَ إليه أمرُه من أنّه سَيَصلَى ناراً ذات لهب، ولهذا ذُكِرَ في القرآن بكُنْيتِه دون اسمه، ولِكَوْنِه بها أشهَر، ولأنَّ في اسمه إضافةً إلى الصَّنَم. ولا حُجّة فيه لـمَن قال بجوازِ تَكنيَة المشرِك على الإطلاق، بل مَحَلُّ الجواز إذا لم يَقتَضِ ذلك التَّعظيمَ له، أو دَعَت الحاجة إليه.

قال الواقديّ: كان من أشدّ الناس عَدَاوةً للنبيِّ ﷺ، وكان السَّبَب في ذلك أنَّ أبا طالب لاحَى[(١)] أبا لهب، فقَعَدَ أبو لهب على صَدْر أبي طالب فجاء النبيُّ ﷺ فأخَذَ بضَبْعَي[(٢)] أبي لهبٍ، فضَرَبَ به الأرض، فقال له أبو لهب: كِلانا عَمُّك، فلِمَ فَعَلتَ بي هذا؟ والله لا يُحِبُّك قلبي أبداً. وذلك قبلَ النُّبوّة، وقال له إخوَته لمَّا ماتَ أبو طالب: لو عَضَدْت ابن أخيك لكنت أَولى الناس بذلك، ولَقِيَه فسأَلَه عَمَّن مضى من آبائه فقال: إنّهم كانوا على غير دِينٍ، فغَضِبَ، وتَمادَى على عَداوَته.

وماتَ أبو لهب بعد وقعة بدر بأيامٍ[(٣)]، ولم يَحضُرها بل أرسَلَ عنه بَديلاً، فلمَّا بَلَغَه ما جَرَى لقُرَيشٍ ماتَ غَمّاً.

قوله: «﴿وَتَبَّ﴾: خَسِرَ، تَبَابٌ: خُسْرانٌ» وَقَعَ في رواية ابن مَرْدويه في حديث الباب من وجه آخر عن الأعمَش في آخر الحديث قال: فأنزَلَ الله ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾، قال: يقول: خَسِرَت[(٤)] وتَبَّ؛ أي: خَسِرَ وما كَسَبَ؛ يعني: ولدَه.

---

(١) أي: شتمه وخاصمه، وفي «اللسان» مادة (لحا): لَحَا الرَّجلَ لَحْواً: شَتَمه.

(٢) مثنَّى الضَّبْع: وهو العَضُد، أو ما بين الإبط إلى نصف العَضُد من أعلاه.

(٣) لفظ «بأيام» من الأصلين، وسقط من (س).

(٤) كذا في الأصلين على الصحيح، أي: يداه، والمراد هو، من باب إطلاق الجزء على الكُلّ، وتحرَّف في (س) إلى: خسر. وانظر «تفسير ابن جرير الطبري» ٣٠/ ٣٣٦.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر:٣٧] قال: في هَلَكة.

قوله: «تَتْبيبٌ: تَدْميرٌ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود:١٠١]، أي: تدميرٍ وإهلاكٍ.

قوله: «عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: لمَّا نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ورَهْطَك منهم المخْلَصينَ» كذا وَقعَ في رواية أبي أُسامة عن الأعمَش، وقد تقدَّم البحث فيه في تفسير سورة الشُّعَراء (٤٧٧٠) معَ بَقيَّة مباحث هذا الحديث وفوائده.

١- باب قوله:

﴿وَتَبَّ ۝١ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾

٤٩٧٢- حدَّثنا محمدُ بنُ سَلامٍ، أخبرنا أبو معاويةَ، حدَّثنا الأعمَشُ، عن عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ خرج إلى البَطْحاءِ، فصَعِدَ إلى الجبلِ، فنادَى: «يا صَبَاحاهْ» فاجتَمَعَت إليه قُرَيشٌ، فقال: «أَرأيتُم إنْ حَدَّثْتُكم أنَّ العَدُوَّ مُصَبِّحُكُم، أو مُمَسِّيكُم، أكنتُم تُصَدِّقونَني؟» قالوا: نَعَمْ، قال: «فإنِّي نَذِيرٌ لكم بينَ يَدَيْ عذابٍ شديدٍ» فقال أبو لَهَبٍ: أَلهذا جمعتَنا؟ تَبّاً لكَ! فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ إلى آخِرِها.

٧٣٨/٨ قوله: «باب قوله: ﴿وَتَبَّ ۝١ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾» ذكر فيه الحديث الذي قبلَه من وجهٍ آخَر.

وقوله فيه: «فهَتَفَ» أي: صاحَ.

وقوله: «يا صَبَاحاهْ» أي: هَجَموا عليكم صَباحاً.

٢- باب قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾

٤٩٧٣- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصٍ، حدَّثنا أَبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثني عَمْرو بنُ مُرّةَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال أبو لَهَبٍ: تَبّاً لك، أَلهذا جمعتَنا؟! فنَزَلَتْ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾» ذَكر فيه حديث ابن عبَّاس المذكور مختصراً، مُقتَصِراً على قوله: قال أبو لهب: تَبّاً لك ألهذا جمعتَنا، فنزلت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾.

وقد قَدَّمت أنَّ عادة المصنِّف غالباً إذا كان للحديثِ طُرق أن لا يجمعَها في بابٍ واحد، بل يجعل لكلِّ طريق ترجمةً تَليق به، وقد يُتَرجِم بما يَشتَمِل عليه الحديث وإن لم يَسُقْه في ذلك الباب اكتِفاءً بالإشارة، وهذا من ذلك.

٣- باب قوله:
﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾

وقال مجاهدٌ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾: تَمْشي بالنَّميمةِ.

﴿فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍۭ﴾[٥] يقال: من مَسَدٍ: لِيفِ المُقْلِ، وهي السِّلْسِلةُ التي في النارِ.

قوله: «باب ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾» قال أبو عُبيدة: كان عيسى بن عمر يقرأ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ بالنَّصب ويقول: هو ذَمٌّ لها. قلت: وقرأها بالنَّصب أيضاً من الكوفيّينَ عاصمٌ.

واسمُ امرأة أبي لهب: العَوْراء، وتُكْنَى أمّ جميل، وهي بنت حرب بن أُميَّة أُخت أبي سفيان والد معاوية، وتقدَّم لها ذِكْر في تفسير «والضُّحَى» (٤٩٥٠)، يقال: إنَّ اسمَها أروَى، والعَوْراء لَقَب، ويقال: لم تكن عَوراءَ، وإنَّما قيل لها ذلك لجمالها.

وروى البزَّار (١٥) بإسنادٍ حسن عن ابن عبَّاس قال: لمَّا نزلت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ جاءت امرأة أبي لهب، فقال أبو بكر للنبيِّ ﷺ: لو تَنَحَّيتَ، قال: «إنَّه سَيُحالُ بَيني وبينَها»، فأقبَلَت فقالت: يا أبا بكرٍ، هَجَاني صاحبُك، قال: لا ورَبِّ هذه البَنِيَّةِ[1]، ما يَنطِق بالشِّعرِ ولا يَفُوهُ به، قالت: إنَّك لَمُصدَّق، فلمَّا وَلَّت قال أبو بكر: ما رأتكَ! قال: «ما زالَ مَلَكٌ

---

(١) يريد: الكعبة، وكانت تدعى بَنِيَّة إبراهيم عليه السلام، لأنه بناها، وقد كثُر قَسَمُهم بها لشَرفها، إذ هي أشرف مَبْنيّ. انظر «النهاية في غريب الحديث» ١/ ٤١٧، و«اللسان» مادة (بنى).

يَستُرني حتَّى وَلَّتْ».

وأخرجه الحُميديّ وأبو يَعْلى (٥٣) وابن أبي حاتم من حديث أسماء بنت أبي بكر بنحوِه.

وللحاكمِ (٢/ ٥٢٦-٥٢٧) من حديث زيد بن أرقَم: لمَّا نزلت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ قيل لامرأة أبي لهب: إن محمَّداً هَجَاكِ، فأتت رسولَ الله ﷺ فقالت: هل رأيتَني أحمِلُ حَطَباً، أو رأيتَ في جِيْدي حَبْلاً؟

قوله: «وقال مجاهد: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾: تَمشي بالنَّميمةِ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ عنه، وأخرج سعيد بن منصور من طريق محمَّد بن سِيرِين قال: كانت امرأة أبي لهب تَنِمُّ على النبيِّ ﷺ وأصحابِه إلى المشرِكينَ. وقال الفَرّاء: كانت تَنِمّ فتُحَرِّش فتُوقِد بينَهم العَداوةَ، فكَنَّى عن ذلك بحَمِلها الحَطَب.

قوله: «﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدِۭ﴾ يقال: من مَسَدٍ: لِيفِ المُقْل، وهي السِّلْسِلةُ التي في النار» قلت: هما قولان حكاهما الفَرّاء، قال في قوله تعالى: ﴿حَبْلٌ مِّن مَّسَدِۭ﴾: قال: هي السِّلسِلة التي في النار، ويقال: المَسَدُ: ليفُ المُقْل. وأخرج الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد قال في قوله: ﴿حَبْلٌ مِّن مَّسَدِۭ﴾ قال: من حديد.

قال أبو عُبيدة: في عُنُقها حَبْلٌ من نار، والمَسَد عند العرب: حِبالٌ من ضُروبٍ[1].

١١٢- سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٧٣٩/٨

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يقال: لا يُنوَّنُ ﴿أَحَدٌ﴾، أي: واحدٌ.

٤٩٧٤- حدَّثنا أبو اليَمَان، حدَّثنا شُعَيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هريرةَ

(١) كذا في الأصلين وفي المطبوع من «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ٢/ ٣١٥، ووقع في (س): «من خوص»، ومعنى قوله: «من ضروب» أي: من أنواع شتَّى، فقد يكون من ليف أو من جلود الإبل أو من خوص. انظر «تاج العروس» مادة (مسد).

ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «قال الله: كَذَّبني ابنُ آدَمَ، ولم يكن له ذلك، وشَتَمَني ولم يكن له ذلك، فأمّاً تكذيبُه إيّايَ، فقولُه: لن يُعِيدَني كما بَدَأَني، وليس أَوَّلُ الخلقِ بأهوَنَ عليَّ من إعادَتِه، وأمَّا شَتْمُه إيّايَ، فقولُه: اتَّخَذَ اللهُ ولداً، وأنا الأحدُ الصَّمَدُ، لم أَلِدْ ولم أُولَدْ، ولم يكن لي كُفْأً أَحدٌ».

قوله: «سورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » ويقال لها أيضاً: سورة الإخلاص، وجاء في سبب نزولها من طريق أبي العاليـة عن أُبيٍّ بن كعب: أنَّ المشرِكينَ قالوا للنبيِّ ﷺ: انسُبْ لنا ربَّك، فنزلت، أخرجه التِّرمذيّ (٣٣٦٤)، والطَّبَريُّ (٣٠/ ٣٤١)، وفي آخره: «قال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ لأنَّه ليس شيءٌ يُولَد إلّا سيموت، ولا شيءٌ يموت إلّا يُورَث، وربُّنا لا يموت ولا يُورَث ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾: شِبْهٌ ولا عِدْل»[1].

وأخرجه التِّرمذيّ (٣٣٦٥) من وجه آخر عن أبي العاليـة مُرسَلاً، وقال: هذا أصحّ، وصَحَّحَ الموصول ابن خُزيمةَ والحاكم (٢/ ٥٤٠).

وله شاهد من حديث جابر[2] عند أبي يَعْلى (٢٠٤٤) والطَّبَريِّ (٣٠/ ٣٤٢) والطبرانيِّ في «الأوسط» (٥٦٨٧).

قوله: «يقال: لا يُنوَّن ﴿أَحَدٌ﴾، أي: واحدٌ» كذا اختصَره، والذي قاله أبو عُبيدة: «اللهُ أَحدُ» لا يُنوَّن، ﴿كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ أي: واحدٌ، انتهى.

وهمزة «أَحد» بَدَل من واو، لأنَّه من الوَحْدة، وهذا بخِلَاف «أَحد» المراد به العُموم، فإنَّ همزته أصليَّة.

---

(١) وإسناده ضعيف لسوء حفظ أبي جعفر الرازي، أحد رجال إسناده، وبعضهم يذكر أنّ هذه الزيادة الأخيرة التي ساقها الحافظ من كلامه. والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٢١٩) مختصراً دون قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ إلى آخره، وإسناده ضعيف لضعف محمد بن مُيسَّر الصاغاني الراوي عن أبي جعفر الرازي.

(٢) ولفظه عند أبي يعلى: أنَّ أعرابيّاً أتى النبي ﷺ فقال: انسُبِ اللهَ، وفي إسناده عندهم مجالد بن سعيد، وهو ضعيف، وعزاه الهيثمي في «المجمع» ٧/ ١٤٦ للطبراني في «الأوسط» ولأبي يعلى، وضعَّفه بمجالد بن سعيد.

وقال الفَرّاء: الذي قرأ بغير تنوين يقول: النُّون نونُ إعرابٍ، إذا استَقبَلَتها الألفُ واللّامُ حُذِفَت، وليس ذلك بلازِمٍ، انتهى.

وقرأَها بغير تنوين أيضاً نَصْر بن عاصم ويحيى بن أبي إسحاق، ورُوِيَت عن أبي عَمْرو أيضاً، وهو كقولِ الشّاعر:

عَمْـرُو العُـلَا هَـشَمَ الثَّريـدَ لقومِـه .... الأبيـات[1]

وقولِ الآخر:

ولا ذاكِـــــرِ اللهَ إلّا قلـــــيلاً[2]

وهذا معنى قول الفَرّاء: «إذا استَقبَلَها» أي: إذا أتت بعدَها.

وأغرَبَ الدّاوديُّ فقال: إنّما حُذِفَ التَّنوين لالتِقاءِ الساكنَينِ[3]، وهي لغة. كذا قال.

قوله: «حدَّثنا أبو الزِّناد» لشُعَيب بن أبي حمزة فيه إسنادٌ آخَر، أخرجه المصنِّف من حديث ابن عبَّاس كما تقدَّم في تفسير سورة البقرة (٤٤٨٢).

قوله: «عن أبي هريرة ﷺ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: قال الله تعالى» تقدَّم في بَدْء الخلق (٣١٩٣)

---

(١) صدر بيت للشاعر الجاهلي مطرود بن كعب الخزاعي، وعجزه:

ورجـــالُ مكّـــةَ مُـــسنِتون عِجـــافُ

وبعضهم ينسب هذا لابن الزِّبَعْرى. انظر «اللسان» مادة (هشم).

(٢) عجز بيت يُنسب لأبي الأسود الدُّؤَلِيّ، وصدره:

فألفيتُـــــه غـــــيرَ مُـــــستَعتَبٍ

أورده سيبويه في «الكتاب» ١/ ١٦٩ وقال: زعم عيسى ـ يعني ابن عمر الثقفي ـ: أنَّ بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود. وانظر «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، و«اللسان» مادة (عتب).

(٣) وهو قول سيبويه أيضاً وعامة البصريِّين، حيث قال بعد أن أورد بيت الشعر المذكور: لم يحذف التنوين استخفافاً ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حُذف لالتقاء الساكنين، وساق لذلك أمثلة عديدة. انظر «الكتاب» ١/ ١٦٩، ومثله قال الزمخشري في «المفصّل» ١/ ٤٥٦، وابن الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢/ ٦٥٩، والقسطلّاني في «إرشاد الساري» ٧/ ٤٣٩.

من رواية سفيان الثَّوريّ عن أبي الزِّناد بلفظ: قال رسول الله ﷺ ـ أُراه ـ: «يقول الله عزَّ وجلَّ»، والشكّ فيه من المصنِّف فيما أحسَبُ.

قوله: «قال الله تعالى: كَذَّبني ابنُ آدم» سأذكرُ شرحَه في الباب الذي بعدَه إن شاء الله تعالى.

٢- باب قوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾

والعربُ تُسمِّي أشرافَها: الصَّمَدَ.

قال أبو وائلٍ: هو السَّيِّدُ الذي انتهى سُودَدُه.

٤٩٧٥- حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، قال: وحدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن همَّام، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كَذَّبني ابنُ آدمَ، ولم يكن له ذلك، وشَتَمَني ولم يكن له ذلك، أمَّا تكذيبُه إيّاي أن يقولَ: إنّي لن أُعِيدَه كما بَدَأتُه، وأمَّا شَتْمُه إيّاي أن يقولَ: اتَّخذَ اللهُ ولداً، وأنا الصَّمَدُ الذي لم أَلِدْ ولم أُولَدْ، ولم يكن لي كُفُؤاً أحدٌ».

كُفُؤاً وكَفِيئاً وكِفاءً، واحدٌ.

قوله: «**باب قوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾**» ثَبَتَت هذه التَّرجمة لأبي ذرٍّ. ٨/ ٧٤٠

قوله: «**والعربُ تُسمّي أشرافَها الصَّمَدَ**» وقال أبو عُبيدة: الصَّمَد: السَّيِّد الذي يُصمَد إليه، ليس فوقَه أحد، فعلى هذا هو فَعَل بفتحَتَينِ بمعنى مفعول، ومن ذلك قول الشّاعر:

أَلا بَكَـرَ النـاعي بخيـرِ بنـي أَسَـدٍ بعَمرِو بن مسعود وبالسَّيِّدِ الصَّمَدُ[1]

قوله: «**قال أبو وائل: هو السَّيِّد الذي انتهى سُودَدُه**» ثبتَ هذا للنَّسَفيّ هنا، وقد وَصَلَه

(١) هذا البيت أورده ابن سِيدَه في «المخصَّص» ٥/ ٢٢٦ وقال: «قال الأسدي» فحسب، يريد: سَبْرة بن عمرو الأَسدي، وهو في «اللسان» مادة (صمد) و(خير) و(أخا) دون أن يُنسَب لقائل معيَّن، وعزاه ابن هشام في «السيرة» ١/ ٥٧٢، والبكري في «معجم ما استعجم» ٣/ ٩٩٦ لهند بنت معبد بن نضلة. ووقع عند بعضهم «بخَيْرَي» بدل: بخير.

الفِرْيابيُّ من طريق الأعمَش عنه. وجاء أيضاً من طريق عاصم عن أبي وائل، فوَصَلَه بذِكْر ابن مسعود فيه.

قوله: «**حدَّثنا إسحاق بن منصور**» كذا للجميعِ، قال المِزّيُّ في «الأطراف»: في بعض النُّسَخ: حدَّثنا إسحاق بن نصر. قلت: وهي رواية النَّسَفيّ، وهما مشهوران من شيوخ البخاريّ ممَّن حدَّثه عبدُ الرَّزّاق[1].

قوله: «**كَذَّبني ابنُ آدمَ ولم يكن له ذلك**» في رواية أحمد (٨٢٢٠) عن عبد الرَّزّاق: «كَذَّبني عَبْدي».

قوله: «**وشَتَمَني ولم يكنْ له ذلك**» ثَبتَ هنا في رواية الكُشْمِيهنيِّ، وكذا هو عند أحمد، وسَقَطَ لبقيَّةِ[2] الرُّواة عن الفَربَريّ، وكذا النَّسَفيّ. والمراد به بعضُ بني آدَم، وهم مَن أنكَرَ البَعث من العرب وغيرهم من عُبّاد الأوثان والدَّهريَّة، ومَن ادَّعَى أنَّ لله ولداً من العرب أيضاً ومن اليهود والنَّصارَى.

قوله: «**أمَّا تَكْذيبُه إيّايَ: أن يقول: إنّي لن أُعيدَه كما بَدَأتُه**» كذا لهم بحذفِ الفاء في جواب «أمّا»، وقد وَقَعَ في رواية الأعرَج في الباب الذي قبله: «فأمَّا تكذيبه إيّاي فقوله: لن يُعيدَني»، وفي رواية أحمد: «أن يقول: فليُعيدُنا كما بَدَأنا» وهي من شواهد وُرود صيغة «أفعَل» بمعنى التَّكذيب، ومِثلُه قوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا﴾ [آل عمران:٩٣]، وَقَعَ في رواية الأعرَج في الباب قبله: «وليس أوَّلُ الخلق بأهوَنَ من إعادته»، وقد تقدَّم الكلام على لفظ: «أهوَن» في بَدْء الخلق[3] وقولِ مَن قال: إنَّها بمعنى هَيِّن، وغيرِ ذلك من الأوجُه.

قوله: «**وأنا الصَّمَد الذي لم أَلِدْ ولم أُولَدْ**» في رواية الأعرَج: «وأنا الأحدُ الصَّمَد الذي لم يَلِدْ ولم يُولَد».

---

(١) كذا في الأصلين، ومعناه واضح، ووقع في (س): ممَّن حدثه عن عبد الرزاق؛ أي: حدَّث إسحاقُ البخاريَّ عن عبد الرزاق.

(٢) كذا في الأصلين على الصحيح، وفي (س): بقيَّة، بإسقاط اللام، وهو خطأٌ يغيِّر المعنى.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٠).

قوله: «ولم يكن لي كُفُؤاً أحد» كذا للأكثرِ، وهو وِزان ما قبلَه، ووَقعَ للكُشْمِيهنيّ: «ولم يكن له» وهو التِفات، وكذا في رواية الأعرَج: «ولم يكن لي» بعد قوله: «لم يَلِد» وهو التِفاتٌ أيضاً.

ولـمّا كان الرَّبّ سبحانه واجبُ الوُجود لذاته قديماً موجوداً قبل وُجود الأشياء، وكان كلُّ مولود مُحدَثاً انتفَت عنه الوالديَّة، ولـمّا كان لا يُشبهه أحد من خَلْقه ولا يُجانسه حتَّى يكونَ له من جِنسه صاحبةٌ فتَتَوالَد، انتفَت عنه الولديَّةُ، ومن هذا قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام:١٠١]، وقد تقدَّم في تفسير البقرة (٤٤٨٢) حديثُ ابن عبَّاس بمعنى حديث أبي هريرة هذا، لكن قال في آخره: «فسُبحاني أنْ أتَّخِذَ صاحبةً أو ولداً» بَدَل قوله: «وأنا الأحدُ الصَّمَد...» إلى آخره، وهو محمولٌ على أنَّ كلًّا من الصَّحابيَّينِ حَفِظَ في آخره ما لم يَحفَظ الآخَرُ.

ويُؤخَذ منه أنَّ مَن نَسبَ غيرَه إلى أمرٍ لا يَليق به يُطلَق عليه أنَّه شَتَمَه، وسَبَقَ في كتاب بَدْء الخلق[1] تقريرُ ذلك.

قوله: «كُفُؤاً وكَفيئاً وكِفاءً، واحدٌ» أي: بمعنًى واحد، وهو قول أبي عُبيدة، والأوَّل بضمَّتَينِ، والثّاني بفتح الكاف وكسر الفاء بعدها تحتانيَّة ثمَّ الهمزة، والثّالث بكسر الكاف ثمَّ المدّ، وقال الفَرّاء: كُفؤاً يُثقَّل ويُخفَّف؛ أي: يُضَمّ ويُسكَّن. قلت: وبالضَّمِّ قرأ الجمهور، وفَتَحَ حفصٌ الواو بغير همز، وبالسُّكونِ قرأ حمزة، وبهمزٍ في الوَصْل ويُبدِلها واواً في الوَقْف.

ومُراد أبي عُبيدة أنَّها لُغات لا قراءات، نَعَم رُوِيَ في الشَّواذّ عن سليمان بن عليّ العبّاسيّ أنَّه قرأ «كِفَاءً»[2] بكسرٍ ثمَّ مَدّ، ورُوِيَ عن نافع مِثلُه لكن بغير مَدّ[3].

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣١٩٠).

(٢) قوله: «كفاء» من الأصلين، وسقط من (س)، وسليمان بن علي العبّاسي: هو سليمان بن علي بن عبد الله ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمي أبو أيوب، وقيل: أبو محمد، عمّ الخليفتين السفاح والمنصور. «تهذيب الكمال» ١٢/ ٤٤.

(٣) أي: كِفاً.

ومعنى الآية: أنَّه لم يُماثِلْه أحدٌ ولم يُشاكِلْه، أو المراد: نَفْيُ الكَفاءة في النِّكاح نفياً للمصاحَبة، والأوَّل أَولى، فإنَّ سياق الكلام لنفي المكافَأة عن ذاته تعالى.

٨/٧٤١

١١٣- سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: الفَلَقُ: الصُّبْح.

وغاسِقٌ: اللَّيلُ، ﴿إِذَا وَقَبَ﴾: غُروبُ الشَّمسِ.

يقال: أَبيَنُ من فَرَقِ وفَلَقِ الصُّبْحِ.

﴿وَقَبَ﴾: إذا دَخَلَ في كلِّ شيءٍ وأظْلَمَ.

٤٩٧٦- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن عاصمٍ وعَبْدَةَ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، قال: سألتُ أُبيَّ بنَ كعبٍ عن المعَوِّذتَينِ؟ فقال: سألتُ رسولَ الله ﷺ، فقال: «قِيلَ لي فقلتُ» فنحنُ نقولُ كما قال رسولُ الله ﷺ.

[طرفه في: ٤٩٧٢]

قوله: «**سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ**» سَقَطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ، وتُسمَّى أيضاً سُورة الفَلَق.

قوله: «**وقال مجاهد: الفَلَقُ: الصُّبح**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه، وكذا قال أبو عُبيدة.

قوله: «**وغاسِقٌ: اللَّيلُ، ﴿إِذَا وَقَبَ﴾: غُروبُ الشمس**» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٣٥١) من طريق مجاهد بلفظ: «﴿غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾: اللَّيلُ إذا دَخَلَ.

قوله: «**يقال: أَبيَنُ من فَرَقِ وفَلَقِ الصُّبح**» هو قول الفَرّاء، ولفظه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾: الفَلَقُ: الصُّبحُ، وهو أَبيَنُ من فَلَقِ الصُّبح وفَرَقِ الصُّبح.

قوله: «**﴿وَقَبَ﴾: إذا دَخَلَ في كلّ شيء وأظْلَمَ**» هو كلام الفَرّاء أيضاً.

وجاء في حديث مرفوع: أنَّ الغاسق: القمر، أخرجه التِّرمذيّ (٣٣٦٦) والحاكم

(٢/ ٥٤٠-٥٤١) من طريق أبي سَلَمةَ عن عائشة: أنَّ النبيَّ ﷺ نَظَرَ إلى القمر فقال: «يا عائشةُ، استَعيذي بالله من شَرِّ هذا» قال: «هذا الغاسِقُ إذا وَقَبَ»، إسناده حسنٌ[1].

قوله: «حدَّثنا سُفْيان» هو ابن عُيَينةَ.

قوله: «عاصم» هو ابن بَهدَلة القارئُ: وهو ابن أبي النَّجُود.

قوله: «وعَبْدة» هو ابن أبي لُبابة، بموحَّدتَينِ الثّانية خفيفة وضمّ أوّله.

قوله: «سألتُ أُبَيَّ بن كعب» سيأتي في تفسير السّورة التي بعدها بأتمَّ من هذا السّياق، ويُشرَح ثَمَّ إن شاء الله تعالى.

١١٤ - سورة ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ٱلۡوَسۡوَاسِ﴾ [٤]: إذا وُلِدَ خَنَسَه الشَّيطانُ، فإذا ذُكِرَ اللهُ عزَّ وجلَّ ذَهَبَ، وإذا لم يُذكَرِ اللهُ ثَبَتَ على قَلْبِه.

٤٩٧٧- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عبدةُ بنُ أبي لُبابةَ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ. وحدَّثنا عاصمٌ، عن زِرٍّ، قال: سألتُ أُبَيَّ بنَ كعبٍ، قلتُ: يا أبا المُنْذِرِ، إنَّ أخاكَ ابنَ مسعودٍ يقول كذا وكذا، فقال أُبيٌّ: سألتُ رسولَ الله ﷺ، فقال لي: «قِيلَ لي، فقلتُ» قال: فنحنُ نقولُ كما قال رسولُ الله ﷺ.

قوله: «سورة ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾» وتُسمَّى سُورة الناس.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلۡوَسۡوَاسِ﴾ إذا وُلِدَ خَنَسَه الشَّيطانُ، فإذا ذُكِرَ اللهُ عزَّ وجلَّ ذهبَ، وإذا لم يُذكَر اللهُ ثَبَتَ على قَلْبه» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: ويُذكَر عن ابن عبَّاس، وكأنَّه أَولى، لأنَّ إسناده إلى ابن عبَّاس ضعيفٌ، أخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٣٥٥) والحاكم (٢/ ٥٤١)، وفي إسناده حَكيم بن جُبَير وهو ضعيف، ولفظه: ما من مَولودٍ إلّا على قَلبه الوَسْواسُ، فإذا عَمِلَ فذَكَر اللهَ خَنَسَ، وإذا غَفَلَ وَسْوَسَ.

---

(١) وأخرجه من هذه الطريق أيضاً أحمد في «المسند» (٢٤٣٢٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٠٦٤) و(١٠٠٦٥).

ورُوِّيناه في «الذِّكر» لجعفرِ بن أحمد بن فارس من وجهٍ آخَر عن ابن عبَّاس، وفي إسناده محمَّد بن حُميدٍ الرَّازي وفيه مَقالٌ، ولفظه: يَحُطّ الشَّيطانُ فاهُ على قَلْب ابنِ آدم، فإذا سَهَا وغَفَلَ وَسْوَسَ، وإذا ذَكَر اللهَ خَنَسَ.

٧٤٢/٨ وأخرجه سعيد بن منصور[1] من وجهٍ/ آخَر عن ابن عبَّاس، ولفظُه: يُولد الإنسانُ والشَّيطان جاثِمٌ على قَلبِه، فإذا عَقَلَ وذَكر اسمَ الله خَنَسَ، وإذا غَفَلَ وَسْوَسَ. وجاثِمٌ، بجيمٍ ومُثلَّثة، وعَقَلَ الأُولى بمُهمَلةٍ وقاف، والثّانية بمُعجَمةٍ وفاء.

ولأبي يَعْلى (٤٣٠١) من حديث أنس نحوُه مرفوعاً، وإسناده ضعيف.

ولسعيد بن منصور من طريق عُرْوة بن رُوَيم قال: سألَ عيسى عليه السلام رَبَّه أن يُريَه موضع الشَّيطان من ابن آدم فأَراه، فإذا رأسُه مِثل رأس الحيَّة، واضعٌ رأسَه على ثَمَرة القلب، فإذا ذَكَر العبدُ ربَّه خَنَسَ، وإذا تَـرَكَ مَنّاه وحدَّثه.

قال ابن التِّين: يُنظَر في قوله: «خَنَسَه الشَّيطان» فإنَّ المعروف في اللُّغة خَنَسَ: إذا رَجَعَ وانقَبَضَ. وقال عياض: كذا في جميع الرِّوايات وهو تَصحيفٌ وتغييرٌ، ولعلَّه كان فيه: نَخَسَه؛ أي: بنونٍ ثمَّ خاء مُعجَمة ثمَّ سين مُهمَلة مفتوحات، لمَا جاء في حديث أبي هريرة - يعني الماضي في ترجمة عيسى عليه السلام (٣٤٣١) - قال: لكن اللَّفظ المرويّ عن ابن عبَّاس ليس فيه نَخَسَ، فلعلَّ البخاريَّ أشارَ إلى الحديثَينِ معاً، كذا قال، وادَّعَى فيه التَّصحيف، ثمَّ فرَّعَ على ما ظَنَّه من أنَّه «نَخَسَ»، والتَّفريع ليس بصحيحٍ؛ لأنَّه لو أشارَ إلى حديث أبي هريرة لم يَخُصّ الحديث بابنِ عبَّاس، ولعلَّ الرِّواية التي وقَعَت له باللَّفظِ المذكور، وتوجيهُه ظاهرٌ، ومعنى يَخنِسُه: يَقبِضُه؛ أي: يَقبِض عليه، وهو بمعنى قوله في الرِّوايتَينِ اللَّتَينِ ذَكَرناهما عن ابن فارس وسعيد بن منصور.

وقد أخرجه ابن مَرْدويه[2] من وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: الوَسْواس هو الشَّيطان،

---

(١) ومن طريقه أخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» ١٠/ (٣٩٣).

(٢) ومن طريقه أخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» ١٠/ (١٧٢).

يولد المولود والوَسواسُ على قَلْبه، فهو يَصرِفُه حيثُ شاءَ، فإذا ذَكَر الله خَنَسَ، وإذا غَفَلَ جَثَمَ على قَلْبه فوَسوَسَ.

وقال الصَّغَانيّ: الأَوْلى نَخَسَه[1] مكان يَخنِسُه، قال: فإن سَلمَت اللَّفظة من التَّصحيف فالمعنى: أَخَّرَه وأزالَه عن مكانه لشِدّة نَخْسِه وطَعْنِه بإصبَعِه.

قوله: «حدَّثنا عَبْدةُ بن أبي لُبابة عن زِرّ بن حُبَيشٍ. وحدَّثنا عاصمٌ عن زِرّ» القائل: «وحدَّثنا عاصم» هو سفيان، وكأنَّه كان يجمعهما تارةً ويُفرِدهما أُخرى، وقد قَدَّمت أنَّ في رواية الحُميديِّ التَّصريحَ بسماع عَبْدةَ وعاصمٍ له من زِرّ.

قوله: «سألت أُبيَّ بن كعب، قلت: أبا المُنذِر» هي كُنية أُبيِّ بن كعب، وله كُنية أُخرى: أبو الطُّفَيل.

قوله: «يقول: كذا وكذا» هكذا وَقعَ هذا اللَّفظ مُبهَماً، وكأنَّ بعض الرُّواة أبهَمَه استعظاماً له، وأظنّ ذلك من سفيان، فإنَّ الإسماعيليّ أخرجه من طريق عبد الجبّار بن العلاء عن سفيان كذلك على الإبهام، وكنت أظنّ أوَّلاً أنَّ الذي أبهَمَه البخاريُّ، لأنَّني رأيت التَّصريحَ به في رواية أحمد (٢١١٨٩) عن سفيان، ولفظه: قلت لأُبيٍّ: إنَّ أخاك يَحُكُّها[2] منَ المصحَف. وكذا أخرجه الحُميديّ عن سفيان، ومن طريقه أبو نُعَيم في «المستَخرَج»، وكأنَّ سفيان كان تارةً يُصرِّح بذلك وتارةً يُبهمُه.

وقد أخرجه أحمد (٢١١٨٦) أيضاً وابن حِبّان (٧٩٧) من رواية حمَّاد بن سَلَمةَ عن عاصم بلفظ: إنَّ عبدَ الله بن مسعود كان لا يَكتُب المعَوِّذتَينِ في مُصحَفِه.

وأخرج أحمد (٢١١٨١) عن أبي بكر بن عيّاش عن عاصم بلفظ: إنَّ عبد الله يقول في المعوِّذتَينِ. وهذا أيضاً فيه إبهامٌ.

---

(١) وقع في الأصلين و(س): «خنسه» وهو تحريف، وما أثبتناه هو الصواب، ويدلُّ عليه قوله في آخره: «لشدَّة نَخْسِه...»، وقد جاء على الصواب في «عمدة القاري» ٢٠/ ١١ فيما نقله العيني عن الصاغاني.

(٢) كذا في الأصلين كما في «المسند»، وتحرفت في (س) إلى: «يَحُكُّها» بالإفراد.

وقد أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات المسنَد» (٢١١٨٨)، والطبرانيُّ (٩١٥٠) وابن مَرْدويه من طريق الأعمَش عن أبي إسحاق عن عبد الرَّحمن بن يزيد النَّخَعيِّ قال: كان عبد الله بن مسعود يَحُكّ المعوِّذتَين من مَصاحفه ويقول: إنَّهما لَيسَتا من كتاب الله.

قال الأعمَش: وقد حدَّثنا عاصم عن زِرّ عن أُبيِّ بن كعب، فذَكَر نحوَ حديثِ قُتَيبةَ الذي في الباب الماضي، وقد أخرجه البزّار (١٥٨٦)، وفي آخره يقول: إنَّما أُمِرَ النبيُّ ﷺ أن يَتَعَوَّذ بهما. قال البزّار: ولم يُتابِع ابنَ مسعود على ذلك أحدٌ من الصَّحابة.

وقد صَحَّ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قرأهما في الصلاة. قلت: هو في «صحيح مسلم» (٨١٤) عن عُقْبة بن عامر[1]، وزاد فيه ابن حِبّان (١٨٤٢) من وجه آخر عن عُقْبة بن عامر: «فإن استطَعت أن لا تَفُوتك قراءتُهما في صلاةٍ فافعَلْ».

وأخرج أحمد (٢٠٧٤٤) من طريق أبي العلاء بن الشِّخِّير عن رجل من الصَّحابة: أنَّ النبيَّ ﷺ أقرأَه المعَوِّذتَينِ وقال له: «إذا أنتَ صَلَّيتَ فاقرأْ بهما»، وإسناده صحيحٌ.

٧٤٣/٨ ولِسعيد بن منصور من حديث معاذ بن جبل: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبح فقرأَ فيهما بالمعَوِّذتَين.

وقد تأوَّلَ القاضي أبو بكر الباقلّانيّ في كتاب «الانتِصار» وتَبِعَه عياضٌ وغيرُه ما حُكيَ عن ابن مسعود فقال: لم يُنكِر ابن مسعود كَوْنَهما من القرآن، وإنَّما أنكَرَ إثباتهما في المصحَف، فإنَّه كان يرى أن لا يَكتُب في المصحَف شيئاً إلّا إن كان النبيُّ ﷺ أَذِنَ في كتابته فيه، وكأنَّه لم يَبلُغْه الإذنُ في ذلك، قال: فهذا تأويلٌ منه وليس جَحداً لكَوْنهما قرآناً، وهو تأويلٌ حَسَنٌ، إلّا أنَّ الرِّواية الصَّحيحة الصَّريحة التي ذكرتُها تَدفَع ذلك حيثُ جاء فيها: ويقول: إنَّهما ليستا من كتاب الله. نَعَمْ يُمكِن حَملُ لفظ «كتاب الله» على المصحَف، فيَتَمَشَّى

---

(١) مراد الحافظ هنا أنَّ الحديث أصله في «مسلم»، واللفظ لابن حبان، لأنه لم يقع عند مسلم أنه قرأ بهما في الصلاة، وإنما اقتصر فيه على قوله ﷺ: «ألم تَرَ آياتٍ أُنزلت الليلةَ لم يُرَ مِثلُهنَّ قطُّ ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾ و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾».

التَّأويلُ المذكورُ.

وقال غير القاضي: لم يكن اختلاف ابن مسعود معَ غيره في قرآنيَّتهما، وإنَّما كان في صفةٍ من صفاتهما. انتهى، وغايةُ ما في هذا أنَّه أبهَمَ ما بيَّنه القاضي، ومَن تأمَّلَ سِياق الطُّرق التي أورَدتُها للحديثِ استبَعَدَ هذا الجمعَ.

وأمَّا قول النَّوويِّ في «شرح المهَذَّب»: أجمَعَ المسلمونَ على أنَّ المعَوِّذَتينِ والفاتحةَ من القرآن، وأنَّ مَن جَحَدَ منهما شيئاً كفرَ، وما نُقِلَ عن ابن مسعود باطِلٌ ليس بصحيحٍ؛ ففيه نَظرٌ.

وقد سَبَقَه لنحوِ ذلك أبو محمَّد بن حَزْم فقال في أوائل «المحَلَّى»: ما نُقِلَ عن ابن مسعود من إنكار قرآنيَّة المعَوِّذَتينِ فهو كَذِبٌ باطِلٌ.

وكذا قال الفَخر الرَّازيُّ في أوائل «تفسيره»: الأغلَب على الظَّنّ أنَّ هذا النَّقل عن ابن مسعود كَذِب باطِل. والطَّعن في الرِّوايات الصَّحيحة بغير مُستَنَد لا يُقبَل، بل الرِّواية صحيحة والتَّأويل مُحتَمَل، والإجماع الذي نَقَلَه إن أراد شُموله لكلِّ عَصر فهو مَخدوش، وإن أراد استقراره فهو مقبول.

وقد قال ابن الصَّبّاغ في الكلام على مانِعِي الزَّكاةِ: وإنَّما قاتَلَهم أبو بكر على مَنع الزكاة ولم يَقُل: إنَّهم كفروا بذلك، وإنَّما لم يَكفُروا لأنَّ الإجماع لم يكن استقرَّ. قال: ونحنُ الآن نُكَفِّر مَن جَحَدَها. قال: وكذلك ما نُقِلَ عن ابن مسعود في المعَوِّذَتينِ، يعني أنَّه لم يَثبُت عنده القَطْعُ بذلك، ثمَّ حَصَلَ الاتِّفاق بعد ذلك.

وقد استَشكَلَ هذا الموضع الفَخرُ الرَّازيُّ فقال: إن قلنا: إنَّ كَوْنَها من القرآن كان مُتَواتراً في عصر ابن مسعود لَزِمَ تَكفير مَن أنكرَها، وإن قلنا: إنَّ كَوْنَها من القرآن كان لم يَتَواتَر في عصر ابن مسعود، لَزِمَ أنَّ بعض القرآن لم يَتواتَر. قال: وهذه عُقدة صَعبة.

وأُجيبَ باحتمال أنَّه كان مُتَواتراً في عَصر ابن مسعود، لكن لم يَتَواتَر عند ابن مسعود، فانحَلَّت العُقدة بعَونِ الله تعالى.

قوله: «سألتُ رسولَ الله ﷺ فقال: «قيل لي: قُل، فقلتُ» قال: فنحنُ نقول كما قال رسول الله ﷺ» القائل: «فنحنُ نقول...» إلى آخره، هو أُبيّ بن كعب، ووَقَعَ عند الطبرانيِّ في «الأوسط» (٣٥١٢): أنَّ ابن مسعود أيضاً قال مِثل ذلك، لكن المشهور أنَّه من قول أُبيِّ ابن كعب فلعلَّه انقَلَبَ على راوِيهِ. وليس في جواب أُبيٍّ تصريحٌ بالمراد، إلّا أنَّ في الإجماع على كَوْنهما من القرآن غُنْية عن تكلُّف الأسانيد بأخبار الآحاد، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصَّواب.

خاتمة: اشتَمَلَ كتاب التَّفسير على خمس مئة حديثٍ وثمانيةٍ وأربعينَ حديثاً من الأحاديث المرفوعة وما في حُكْمها، الموصول من ذلك أربع مئة حديث وخمسة وستّونَ حديثاً، والبَقيَّة مُعلَّقٌ[1] وما في معناه، المكرَّر من ذلك فيه وفيما مضى أربع مئة وثمانية وأربعونَ حديثاً، والخالص منها مئة حديثٍ وحديثٌ، وافقَه مسلم على تخريج بعضِها ولم يُخرِّج أكثرَها؛ لكَوْنِها ليست ظاهرةً في الرَّفع، والكثير منها من تفاسير ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما، وهي ستّة وستّونَ حديثاً:

حديث أبي سعيد بن المعلَّى في الفاتحة، وحديث عمر: «أُبيٌّ أقرؤُنا»، وحديث ابن عبَّاس: «كَذَّبني ابن آدم»، وحديث أبي هريرة: «لا تُصَدِّقوا أهل الكتاب»، وحديث أنس: «لم يَبقَ ممَّن صَلَّى القِبلتَينِ غيري»، وحديث ابن عبَّاس: «كان في بني إسرائيل القِصاص»، وحديثه في تفسير ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ [البقرة:١٨٤]، وحديث ابن عمر/ في ذلك، ٧٤٤/٨ وحديث البراء: «لمَّا نزلَ رمضان كانوا لا يَقربونَ النِّساء»، وحديث حُذَيفة في تفسير ﴿تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]، وحديث ابن عمر في ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة:٢٢٣]، وحديث مَعقِل بن يَسار في نزول ﴿وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [النساء:١٩]، وحديث عثمان في نزول ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا﴾ [البقرة:٢٣٤]، وحديث ابن عبَّاس في تفسيرها، وحديث ابن مسعود في المتوَفَّى عنها زوجُها، وحديث ابن عبَّاس عن عمر في

(١) كذا في الأصلين، وفي (س): معلَّقة.

﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ ﴾ [البقرة:٢٦٦]، وحديث ابن عمر في ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [البقرة:٢٨٤]، وحديث ابن عبَّاس في ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾[آل عمران:١٧٣]، وحديث: «كان النبيّ ﷺ وأصحابه يَعفونَ عن المشرِكينَ» الحديث، ووَقَعَ في آخر حديث أُسامة بن زيد في قِصّة عبد الله بن أُبيٍّ، وحديث ابن عبَّاس: «كان المال للولدِ»، وحديثه: «كان إذا ماتَ الرجل كان أولياؤُه أحقّ بامرأتِه»، وحديثه في ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ ﴾ [النساء:٣٣]، وحديثه: «كنت أنا وأُمّي من المستَضعَفينَ»، وحديثه في نزول ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [النساء:٩٧]، وحديثه في نزول ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ ﴾ [النساء:١٠٢]، وحديث ابن مسعود في يونس بن مَتّى، وحديث حُذَيفة في النِّفاق، وحديث عائشة في لَغو اليمين، وحديثها عن أبيها في كفَّارة اليمين، وحديث جابر في نزول ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام:٦٥]، وحديث ابن عمر في الأشرِبة، وحديث ابن عبَّاس في نزول ﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ [المائدة:١٠١]، وحديث الحُرّ بن قيس معَ عمر في قوله: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾[الأعراف:١٩٩]، وحديث ابن الزُّبَير في تفسيرها، وحديث ابن عبَّاس في تفسير ﴿ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾ [الأنفال:٢٢]، وحديثه في تفسير ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال:٦٥]، وحديث حُذَيفة: «ما بَقيَ من أصحاب هذه الآية إلّا ثلاثة»، وحديث ابن عبَّاس في قِصَّته معَ ابن الزُّبَير وفيه ذِكر أبي بكر في الغار، وحديثه في تفسير ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [هود:٥]، وحديث ابن مسعود في: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣] و﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ [الصافات:١٢]، وحديث أبي هريرة في صفة مُستَرِقي السَّمع، وحديث ابن عبَّاس في تفسير ﴿ عِضِينَ ﴾ [الحجر:٩١]، وحديث ابن مسعود في: «الكهف ومريم من تِلادي»، وحديثه: «كنَّا نقول للحَيِّ إذا كَثُروا»، وحديث ابن عبَّاس في تفسير ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ﴾ [الإسراء:٦٠]، وحديث سعد بن أبي وقّاص في ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [الكهف:١٠٣]، وحديث ابن عبَّاس في تفسير: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج:١١]، وحديث عائشة في نزول ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ﴾ [النور:٣١]، وحديث ابن عبَّاس في ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥]، وحديث أبي سعيد في الصلاة على النبيِّ،

وحديث ابن عبَّاس في جواب: «إنّي أجِد في القرآن أشياءَ تَختَلِف عليَّ»، وحديث عائشة في تفسير ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ ﴾[الأحقاف:١٧]، وحديث عبد الله بن مُغفَّل في البَول في المغتَسَل، وحديث ابن عبَّاس في تفسير ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ [ق:٤٠]، وحديثه في تفسير ﴿ٱللَّٰتَ ﴾[النجم:١٩]، وحديث عائشة في نزول ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ ﴾[القمر:٤٦]، وحديث ابن عبَّاس في تفسير ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ ﴾ [الممتحنة:١٢]، وحديث أنس عن زيد بن أرقَم في فضل الأنصار، وحديث ابن عبَّاس في تفسير: ﴿ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾[القلم:١٣]، وحديثه في ذِكْر الأوثان التي كانت في قوم نوح، وحديثه في تفسير ﴿تَرْمِى بِشَرَرٍۢ كَٱلْقَصْرِ﴾ [المرسلات:٣٢]، وحديثه في تفسير ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍۢ﴾ [الانشقاق:١٩]، وحديثه في تفسير ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق:١٧]، وحديث عائشة في تفسير ذِكْر الكَوثَر، وحديث ابن عبَّاس في تفسيره بالخير الكثير، وحديث أُبيٍّ بن كعب في المعَوِّذَتين.

وفيه من الآثار عن الصَّحابة فمَن بعدَهم خمسُ مئةٍ وثمانونَ أثراً، تقدَّم بعضُها في بَدْء الخَلْق وغيرِه، وهي قليلة، وقد بيَّنت كلَّ واحد منها في موضعها، ولله الحمد.

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء الرابع عشر من «فتح الباري»

ويليه الجزء الخامس عشر وأوله:

كتاب فضائل القرآن

فهرس الموضوعات